مكتبة
Telegram Network

محمد جمال باروت

العلاقات العربية - التركية (1918-1923)

السيرورة والتاريخ والمصائر

العلاقات العربية - التركية (1918 - 1923)

السيرورة والتاريخ والمصائر

==========

«مكتبة ♔ النخبة»

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
==========
باروت، محمد جمال
العلاقات العربية - التركية (1918 - 1923): السيرورة والتاريخ والمصائر / محمد جمال باروت.
يشتمل على ببليوغرافية.
ISBN 978 - 614 - 445 - 557 - 9
1. تركيا - العلاقات الخارجية - البلدان العربية. 2. البلدان العربية - العلاقات الخارجية - تركيا. 3. البلدان العربية - تاريخ - العصر العثماني، 1517 - 1918. 4. تركيا - تاريخ - العصر العثماني، 1288 - 1918. أ. العنوان.

327.5610174927

==========
العنوان بالإنكليزية
Arab - Turkish Relations (1918 - 1923)
Evolution, History and Fate by Mohammed Jamal Barout
==========
الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
==========
الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، **قطر**
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org
© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول / أكتوبر 2023

إلى يوسف العظمة
اسمًا لا يُنسى وذكرى لا تُمحى

المحتويات

مدخل

القسم الأول: محاولات الصلح العربي - التركي الأولى خلال الحرب

الفصل الأول: من مبادرة أحمد جمال باشا إلى مشروع اتفاق إطار مبادئ مع المرسيني

أولًا: مبادرة الصلح الأولى مراسلات أحمد جمال باشا - الحسين وموقف فيصل منها

ثانيًا: المبادرة الثانية؛ مشروع اتفاق المرسيني - فيصل (شباط / فبراير 1918 - آب / أغسطس 1918)

ثالثًا: محاولة إحياء مشروع اتفاق المرسيني - فيصل يُعيد الهدنة

الفصل الثاني: من مشروع اتفاق المرسيني - فيصل إلى مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال

أولًا: تعرّف المؤرخين إلى مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال

ثانيًا: بنود اتفاق فيصل - مصطفى كمال وأطرافه

ثالثًا: في جدل المؤرخين الأتراك والعرب بشأن مشروع الاتفاق: النص والسياق التاريخي

رابعًا: سياق المصالحة بين الحكومة العربية وأنصار الأتراك في حلب

القسم الثاني: اتفاق الاستبدال (13 - 15 أيلول / سبتمبر 1919) وآثاره في التفاعل بين حركتي الاستقلال الكمالية والسورية

الفصل الثالث: اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919

أولًا: قلق الأيام العشرة الحرجة

ثانيًا: خطة الهاشمي لمواجهة "دولة كبيرة"
الفصل الرابع: المحادثات الشاقة في باريس والتلويح بتحالف محتمل مع الكماليين
أولًا: تلويحات فيصل للحلفاء بإمكانية تحالفه مع الكماليين
ثانيًا: حركة المنشورات الكمالية: نداء مصطفى كمال للسوريين
ثالثًا: اندلاع بؤر المقاومة المحلية
الفصل الخامس: توتر محادثات فيصل - كليمنصو
أولًا: تحييد البريطانيين في العلاقة بين كليمنصو وفيصل
ثانيًا: قرار فيصل بالدفاع والمواجهة
الفصل السادس: انقسام الحكومة العربية حول السياسة الدفاعية
أولًا: الاتجاهان الدفاعي والمعتدل
ثانيًا: بلاغ نائب المعتمد البريطاني الحكومة بالاحتلال الفرنسي للأقضية الأربعة
ثالثًا: استقالة الحكومة: احتدام الصراع بين الركابي والهاشمي
الفصل السابع: الاستنفار البريطاني: اعتقال الهاشمي
أولًا: ارتفاع وتائر الاتصالات بين الهاشمي والكماليين
ثانيًا: استدراج الهاشمي واعتقاله
ثالثًا: انعقاد المؤتمر السوري العام واتخاذ قرار الدفاع والمقاومة
الفصل الثامن: التسوية الأولى المتعثرة اتفاق فيصل - كليمنصو المؤقت الأول
أولًا: تعثر التهدئة؛ من اتفاق فيصل - كليمنصو إلى اتفاق السعيد - غورو
ثانيًا: إقالة الركابي من منصب الحاكمية العسكرية العامة
الفصل التاسع: تجذير السياسة الدفاعية بدء الاتصالات العربية - التركية الرسمية
أولًا: ترتيب حرب عصابات من الجنوب إلى الشمال
ثانيًا: تطبيق خطة الهاشمي بإثارة بؤر حرب العصابات
ثالثًا: إيفاد سعيد حيدر إلى تركيا بدء الاتصالات الرسمية العربية - التركية
الفصل العاشر: من جمعية الأنصار إلى الجمعية الوطنية الديموقراطية
أولًا: نشوء الجمعية
ثانيًا: النجاحات الأولى لجمعية الأنصار
ثالثًا: السيطرة على قيادة اللجنة الوطنية (لجنة الدفاع الوطني) في حلب

رابعًا: إشهار الأنصار للجمعية الوطنية الديموقراطية وترتيبات معركة الحمام

القسم الثالث: من اتفاق فيصل - كليمنصو إلى إعلان الاستقلال (5 كانون الثاني / يناير - 8 آذار / مارس 1920)

الفصل الحادي عشر: تراجع الحكومة العربية عن السياسة الدفاعية

أولًا: خطوات التهدئة

ثانيًا: إلغاء قضاء جبل سمعان

ثالثًا: استعادة السيطرة على النادي العربي

رابعًا: اعتقال الشعباني وإبعاده من حلب إلى دمشق

الفصل الثاني عشر: عودة فيصل باتفاقه مع كليمنصو وتنمّر الحركة الجماهيرية في وجهه

أولًا: تنمّر الحركة الجماهيرية في وجه فيصل

ثانيًا: محاولة احتواء الحركات المقاوِمة للفرنسيين

ثالثًا: محاولة إعادة تشكيل الحقل السياسي السوري تأسيس الحزب الوطني السوري

الفصل الثالث عشر: زيارة فيصل الثالثة لحلب

أولًا: المعركة السورية - الكمالية الأولى المزدوجة

ثانيًا: غورو يدعو فيصل إلى التدخل ضد "عملاء" مصطفى كمال وفيصل يزور حلب

الفصل الرابع عشر: زنقة فيصل بين ضغط الراديكاليين وتعنُّت غورو

أولًا: حوار الطرشان بين فيصل وغورو

ثانيًا: زنقة فيصل

الفصل الخامس عشر: دعوة الزواج بين دعوة "الاتحاد الإسلامي" ونزعة "البلشفية الإسلامية" البازغة

أولًا: البلشفية الإسلامية وحركة الاتحاد الإسلامي

ثانيًا: دعوة مصطفى كمال فيصل إلى توقيع ميثاق حلف إسلامي

ثالثًا: تلويح فيصل لغورو بورقة الاتحاد الإسلامي (7 شباط / فبراير 1920)

الفصل السادس عشر: غيمة البارود: سقوط مرعش المدوي وتداعياته في الفضاءين التركي والسوري

أولًا: فتح جبهة مزدوجة وتبنّي مبدأ الكونفدرالية
ثانيًا: تداعيات سقوط مرعش في الفضاء السوري
ثالثًا: السير نحو إعلان الاستقلال

القسم الرابع: من إعلان الاستقلال إلى سان ريمو

الفصل السابع عشر: إعلان الاستقلال السوري
أولًا: إعلان الاستقلال
ثانيًا: تشكيل أول حكومة دستورية في عهد الاستقلال
ثالثًا: احتدام الاستقطاب بين الراديكاليين والمعتدلين حول الموقف من الكماليين
الفصل الثامن عشر: نحو حكومة دفاعية
أولًا: أزمة العَلَم العربي السوري ببيروت وقطع الإمدادات اللوجستية إلى الشمال
ثانيًا: إشعال نقاط التماس بالمعارك القوات الفرنسية بين النارين الكمالية والسورية
الفصل التاسع عشر: معركة حارم
أولًا: الحصار الكمالي الأول لعنتاب
ثانيًا: اندلاع معركة حارم (18 نيسان / أبريل - 3 أيار / مايو 1920) والحصار الكمالي الثاني لعنتاب
الفصل العشرون: انقسام الحكومة السورية حول الموقف من الكماليين
أولًا: بين مشروعَي سعيد حيدر ورضا الركابي
ثانيًا: أعلى من علاقات براغماتية وأقل من تحالف استراتيجي
ثالثًا: مشروع الركابي في القتال مع الفرنسيين ضد الكماليين
رابعًا: مشروع الاتفاق مع الكماليين ضد الفرنسيين وعودة سعيد حيدر به

القسم الخامس: من سان ريمو إلى الإنذار

الفصل الحادي والعشرون: مؤتمر سان ريمو

أولًا: من إقالة حكومة الركابي إلى تشكيل حكومة دفاعية

ثانيًا: هياج الشارع السوري، وقلق الأيام العشرة

ثالثًا: الأزمة الوزارية - السياسية: تشكيل حكومة الأتاسي

الفصل الثاني والعشرون: رد الحكومة الفرنسية وتفويض غورو بحرية العمل

أولًا: تفويض الحكومة الفرنسية غورو بالتصرف

ثانيًا: ردة الفعل السورية: ارتفاع وتائر الدعوات لتجذير العلاقات السورية - الكمالية

الفصل الثالث والعشرون: قرار الحكومة العربية بـ "الحياد" بين الفرنسيين والكماليين

أولًا: التفاهم غير المباشر مع الكماليين

ثانيًا: رد الشهبندر على غورو التحدي في سياق تجذير فيصل لموقفه من الانتداب

ثالثًا: امتطاء فيصل السياسة الدفاعية

الفصل الرابع والعشرون: تجذير السياسة الدفاعية السورية

أولًا: صورة فيصل الراديكالي السورية

ثانيًا: إشعال خطوط التماس مع الفرنسيين بحرب العصابات

الفصل الخامس والعشرون: التفاهم البريطاني - الفرنسي لاحتواء حلف سوري - كمالي محتمل

أولًا: مراسلات كيرزون - ميلران حول الحيلولة دون قيام حلف سوري - كمالي نهائي

ثانيًا: محاولة احتواء فيصل مؤقتًا وانتهاز فيصل لها

الفصل السادس والعشرون: الهدنة الفرنسية - الكمالية وآثارها في تطور العلاقات السورية - الكمالية

المأزق الفرنسي الاستراتيجي الجديد

الفصل السابع والعشرون: ردة فعل الحكومة العربية على اتفاقية الهدنة الكمالية - الفرنسية

أولًا: أثر الهدنة في الحكومة العربية

ثانيًا: الهدنة بين حربين دعائيتين

الفصل الثامن والعشرون: "احمرار عين" الحكومة البريطانية من فيصل من التنازل عن دير الزور إلى عملية تلعفر
عملية تلعفر وردّة فعل الحكومة البريطانية على فيصل
الفصل التاسع والعشرون: المحادثات السورية - الكمالية المباشرة اتفاق غير منجز
أولًا: مفترق الطرق الحاسم في العلاقات السورية - الفرنسية
ثانيًا: مباحثات حلب السورية - الكمالية
ثالثًا: قلق الفرنسيين والبريطانيين من مفاوضات فيصل - مصطفى كمال
الفصل الثلاثون: الهجوم اليوناني تحييد الكماليين وتعطل الجبهة المزدوجة
أولًا: الترخيص البريطاني بالغزو اليوناني للأناضول
ثانيًا: تضعضع الكماليين في الأناضول
القسم السادس: من إنذار غورو إلى الاحتلال
الفصل الحادي والثلاثون: تحييد الكماليين والبريطانيين وانقسام السوريين
أولًا: الزحف الفرنسي نحو دمشق
ثانيًا: قلق فيصل المصيري من احتلال سورية
الفصل الثاني والثلاثون: الأيام العشرة الحرجة: من الإنذار إلى الاحتلال
أولًا: من الإنذار الشفوي إلى الإنذار الرسمي
ثانيًا: فتح مصطفى كمال الجبهة في الشمال (أواسط تموز / يوليو) وردّ غورو
الفصل الثالث والثلاثون: من تطبيق شروط الإنذار إلى زحف غورو
أولًا: انحلال الجيش وتفكك المجتمع السياسي السوري
ثانيًا: تسريح الجيش ومجزرة دمشق
ثالثًا: استغلال غورو للوضع والتوغل من دون قتال حتى وادي الحرير (21 تموز / يوليو)
رابعًا: فاجعة حلب وانهيارها واحتلالها من دون قتال (22 - 23 تموز / يوليو)
الفصل الرابع والثلاثون: من يوم ميسلون إلى مغادرة فيصل سورية (24 تموز / يوليو - 1 آب / أغسطس 1920)
أولًا: زحف القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غوبيه

ثانيًا: أيام فيصل الأخيرة في سورية (25 تموز / يوليو - 1 آب / أغسطس 1920)

القسم السابع: من الثورة الهنانية إلى معاهدة لوزان (1920 - 1923)

الفصل الخامس والثلاثون: الثورة الهنانية
أولًا: من مؤتمر القصير إلى اتفاق هنانو - صلاح الدين عادل
ثانيًا: إعلان الثورة والتوعد بالتبلشف
الفصل السادس والثلاثون: الجبهة السورية - الكمالية المشتركة
أولًا: التشبيك بين الثورة الهنانية وثورتي الرقة والساحل
ثانيًا: وصول القوة الكمالية: الراية العربية - التركية المزدوجة
ثالثًا: مشروعا اتفاق فيصل - مصطفى كمال الجديد واتفاق عبد الله - فيصل
الفصل السابع والثلاثون: المفاوضات الفرنسية - الكمالية وآثارها في انهيار الثورات السورية
أولًا: وقف الأعمال العدائية والانسحاب من عنتاب وكيليكيا
ثانيًا: هدنة هنانو - غويو وانهيار جبل الزاوية
ثالثًا: انسحاب الكماليين من خطة الهجوم المزدوج على حلب
رابعًا: استئناف المفاوضات الفرنسية - الكمالية وقطع الدعم الكمالي للثوار بصورة نهائية
الفصل الثامن والثلاثون: نهاية الثورة الهنانية
أولًا: من قرار محاكمة عصمت بك إلى إعدامه انسحاب المفارز الكمالية
ثانيًا: انهيار الثورة
الفصل التاسع والثلاثون: آثار مفاوضات لوزان في العلاقات الكمالية - الفرنسية
أولًا: شهر العسل التركي - الفرنسي القصير بعد اتفاقية أنقرة
ثانيًا: تأزم العلاقات التركية - الفرنسية على هامش مفاوضات لوزان
الفصل الأربعون: استخدام اللاجئين السوريين في زعزعة الوضع الفرنسي في سورية
أولًا: عسكرة كلّس وعنتاب بالجتى تحت راية لجنة الاتحاد الإسلامي
ثانيًا: معاهدة لوزان وتراجع اضطرابات الشمال
ثالثًا: نهاية دور السنوسي وإبعاده عن تركيا

الفصل الحادي والأربعون: اتفاقية صلح عربي حجازي - تركي بعد فوات الأوان
أولًا: الحملة الكمالية الدعائية لعقد صلح عربي - تركي
ثانيًا: الاتصالات العربية الحجازية - التركية الرسمية
ثالثًا: من حياد الحسين الإيجابي تجاه الأتراك إلى طرده من اللعبة

المراجع

مدخل

مثّلت دراسات ما يدعى الشرق الأوسط الحديث، في إثر انهيار الدولة العثمانية، مكتبةً ضخمة وثقيلة، وما من دراسة منها إلا بحثت أو حللت مجرى العلاقات العربية - التركية أو توقفت عندها أو أشارت إليها في عملية التشكّل هذه. وتُعتبر هذه الدراسات اليوم ثقلًا في البحث التاريخي يهدد أي بحث جديد فيها بتدوير المعلومات إن لم يأت بإضافةٍ وبمعالجاتٍ بحثية جديدة وجدية. لكن في سياق ما يمكن تمييزه افتراضيًا بين التاريخين العام والخاص حول نشوء الشرق الأوسط الحديث، ما زالت العلاقات العربية - التركية في مرحلة التشكّل تلك تتطلب مزيدًا من التعرّف والبحث والمعرفة، وبصورة خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى تصفية الدولة العثمانية قانونيًا في معاهدة لوزان.

في إثر نهاية الحرب، ما يصطلح عليه الكتاب بسنوات التحول الخمس، بدأت العاصفة في النظام الدولي. ويتحدد المتن الزمني التاريخي لهذه السنوات بفترة اتفاقية الهدنة في مودروس بين الحلفاء والدولة العثمانية، ومعاهدة لوزان؛ فمع هذه الاتفاقية تكون أربع إمبراطوريات قد انهارت، وهي: الإمبراطورية الروسية القيصرية والإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية - المجرية، ثم لاحقًا الإمبراطورية العثمانية، وانهارت سلالاتها الإمبراطورية الحاكمة التي كان كل منها مركزًا ما فوق قومي لكراسٍ رسالية دينية كونية جامعة [(1)]، وكانت عائلاتها الإمبراطورية الحاكمة تاريخيًا تمثل تاريخها السلالي الممتد "التاريخ الكلي للدول التي كان يعتقد أنها لن تنهار" [(2)].

وقد تمكّن مؤتمر الصلح من عقد معاهدات الصلح مع تلك الإمبراطوريات، ما عدا معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية التي كانت آخر معاهدة يعقدها الحلفاء مع الدول المهزومة في الحرب في مؤتمر لوزان التي دشنت، في بعض المنظورات التاريخية، نهاية تاريخ صراعات ما يمكننا وصفه بالقرن الطويل حول المسألة الشرقية، ومثلت خاتمة فصولها [(3)] بالحل القانوني للدولة العثمانية وزوالها من الوجود، ونقل الولايات التي كانت تتبع لها من نظام الإمبراطورية إلى نظام الدول الإقليمية.

حلّت معاهدة لوزان ما سمّته الدبلوماسية الأوروبية "المسألة الشرقية"، وهي جوهريًا المسألة العثمانية، أو بمصطلح جيوبوليتيكي استعماري مسألة الشرق الأوسط، باعتبار هذا الأخير مشكلة في العلاقات بين الدول الأوروبية العظمى [(4)]، باقتسامه وإنشاء دول إقليمية فيه من جهة، ووضع تلك الدول تحت سلطة الانتدابات البريطانية والفرنسية من جهة أخرى. وتعني عبارة مسألة الشرق الأوسط هنا، على وجه التحديد، مسألة الولايات العربية العثمانية في بلاد الشام التاريخية والعراق، بوصفها منذ عشية اندلاع الحرب القضية

الجيوبوليتيكية وسط كواليس الوزارات والدوائر الغربية، لتصنيع مصيرها السياسي بعد الحرب [5].

فعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، تقلصت أراضي الدولة العثمانية إلى تركيا وبلاد الشام (سوريا) والعراق، وولايتي شبه الجزيرة العربية الحجاز واليمن [6]، بعد أن خسرت آخر ولاياتها في أفريقيا العربية، وهي ولاية طرابلس الغرب، وسنجق بنغازي المستقل (20 - 31 تشرين الأول / أكتوبر 1911)، بينما كانت قد خسرت في الحربين البلقانيتين، الأولى (1912) والثانية (1913)، جميع ولاياتها الأوروبية ما عدا تراقيا [7]، وأعلنت بريطانيا فرض الحماية البريطانية على مصر ونهاية السيادة العثمانية عليها. من الناحية الديموغرافية الإثنية المهيمنة، ومن الناحية الديموغرافية الإثنية المهيمنة، آلت الدولة خلال النصف الأخير من عام 1913 والنصف الأول من عام 1914، قبل دخولها في الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، إلى "أتراك الغرب وعرب الشرق" [8]، أو ما يمكن تسميته آسيا العثمانية: التركية العربية، التي زادت فيها نسب العرب بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان زيادة كبيرة، وزادت أيضًا نسبة الأرمن زيادة محسوسة [9]. وقد اقتسمت الدول الأوروبية قبل اندلاع الحرب النفوذ في آسيا العثمانية، بموجب اتفاقيات سرية وقّعتها الحكومة العثمانية نفسها مع كلٍّ من روسيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وأوجدت مناطق نفوذ اقتصادية لها مدعمة بنظام الامتيازات [10]. وكان أن وضعت هذه الاتفاقيات أسس الاقتسام الغربي لآسيا العثمانية، قبل الحرب في مناطق نفوذ مسلحة بنظام الامتيازات، غير أن ما حدث بعد انخراط تركيا في الحرب هو محاولة تكريسها اقتسامًا سياسيًا من خلال اتفاقية سايكس - بيكو اللاحقة، فثبّتت ما لفرنسا ولبريطانيا لكنها أبطلت ما كان مقررًا لألمانيا، واقتسمتها [11]؛ ليشهد الصراع على تطبيق تلك الاتفاقية بعد نهاية الحرب وتوقيع اتفاقية الهدنة نشوب مشاحنات وصراعات بين الحلفاء حول مصيرها استمرت خمس سنوات، حتى توقيع معاهدة لوزان.

مع توقيع المعاهدة وتصفية الدولة العثمانية قانونيًا، ونشوء دول إقليمية على حطامها، ثم إلغاء الجمهورية التركية الخلافة العثمانية، التي اعتُبرت عروة العلاقات العربية - التركية، وهي في حقيقتها مصطلح حديث صرف أعيد فيه تخيل السلطنة العثمانية، أو" الدولة العليّة" في مفهومها عن نفسها في خلافة إسلامية، تنتهي قصة العلاقات العربية - التركية في المرحلة العثمانية خلال السنوات الخمس العاصفة التي تغيّر فيها النظام الدولي برمّته، ونشأ عنه الشرق الأوسط الحديث، وفي قلبه البلاد العربية. فمن الحقائق أن ثلاثة من البلاد العربية استقلت عن الدولة العثمانية، من دون أن تتعرض لاحتلال أجنبي مباشر، وهي: الحجاز ونجد واليمن (الشمالي). أما سائر البلاد العربية الأخرى، فلم تنفصل عن الدولة العثمانية انفصالًا قانونيًا تامًا بموجب معاهدة لوزان إلا بعد أن احتلتها دول أوروبية، ليبدأ مع نهاية الدولة العثمانية وتصفيتها قانونيًا في

هذه المعاهدة فصلٌ جديد مفاده التحول من العلاقات العربية - التركية العثمانية إلى العلاقات بين دول إقليمية، ولتغدو الرابطة العثمانية مجرد "متحف تاريخي"، ومعها تحول الخلافة إلى بحث يائس عن استعادتها. هذا في حين بدأ مع المعاهدة بالنسبة إلى آسيا العربية، وتحديدًا بلاد الشام والعراق التي رزحت تحت وطأة الاحتلال والانتداب، "عصر جديد من العلاقات بين أوروبا الاستعمارية والبلدان العربية"، انطلقت فيه حركات جديدة هي حركات التحرر الوطني، و"مهدت الطريق أمام استقلال شعوب الشرق" على حد تعبير إدمون رباط [(12)]. وطرح وجيه كوثراني وجهة نظر ترى أن المعاهدة بمنزلة "وستفاليا التركية - العربية" [(13)] التي أنشأت في المشرق العربي ما أنشأته معاهدة وستفاليا (Traités de Westphalia) في الغرب (1648)، بعد حروب دينية طاحنة (حرب المئة عام، ثم حرب الثلاثين عامًا)، من نظام الدول الإقليمية أو القومية المستقلة التي كانت تتألف منها الإمبراطورية الرومانية - المقدسة (962 - 1806).

أنشأت كل دولة إقليمية جديدة سرديتها لتاريخها، بما فيها الدولة التركية الجديدة والدول العربية الإقليمية الجديدة في آسيا العربية، وبنيت سردية العلاقات العربية - التركية في هذا السياق في صورة تنميط وتكريس للاستقطاب والعداء، لا تزال آثارهما قائمة في الذاكرة الجماعية حتى اليوم.

لقد دهش عبد الكريم غرايبة، أستاذ التاريخ العربي الحديث (مقرر المدة 1500 - 1960) في قسم التاريخ بجامعة دمشق إبان تدريسه هذا المقرر مدة سبع سنوات (1953 - 1960)، من أن طلبة السنة الرابعة "يحملون آراء غريبة عن العلاقة بين الأمتين"، "وتصوروا أو صُوّر لهم أن هذه العلاقة [...] كانت تعسة أضرت بالعرب، ومنعت تقدمهم، بل وأخّرتهم" [(14)]. كانت هذه المرحلة التي رصد فيها غرايبة فهم طلبة قسم التاريخ للعلاقة بين الأمتين هي التي رسخت فيها أسطورة "الاستعمار العثماني" للبلاد العربية، وانتشرت فيها ترسيمة "الأربعة قرون" بصفتها حقيقةً مسلّمًا بها، مع أن العلاقة بين الأمتين تعود إلى ألف سنة. وقد خرجت بعد غرايبة نخبة من المؤرخين العرب، مثل وجيه كوثراني وعبد الرحيم بنحادة، الذين يمكن وصفهم بـ "الجدد" في النظرة التاريخية الجديدة إلى الدولة العثمانية خارج تلك الأسطورة. وخرجت دراسة هذه العلاقة عن اهتمامات الكتاب ليجري التركيز على أن وجهة النظر القومية هذه لاحقة لنشوء نظام الدول الإقليمية في آسيا العثمانية، وصاغتها الأيديولوجيات القومية العربية والتركية، في مرحلة ما بعد نشوء الدول الإقليمية، وطمس التاريخ التشابكي لصالح تاريخ قومي ضيق فيه قليل من الحقائق وكثير من الأوهام؛ فخلال الثورة العربية التي أعلنت أنها ضد حكومة الاتحاديين وليس ضد الدولة العثمانية، تأججت العلاقات العدائية العربية - التركية، ولا سيما بعد أخدود الدم الذي حفره أحمد جمال باشا الملقب بـ "السفاح". لكن خلال فترة قصيرة بعد انكشاف الرهانات علِي وعود الغرب

للحركة العربية عن سراب، ليحضر الوجه الآخر لهذا التأجج، وهو وجه محاولات التفاهم والصلح ورأب الصدع بين الأمتين لتوحيد الجهود في مواجهة الغرب المتّجه إلى تقسيم آسيا العثمانية وليس العربية فحسب. كانت هذه المحاولات جدية وملموسة، وانخرط فيها حتى الملك الشريف الحسين بن علي نفسه (1835 - 4 حزيران / يونيو 1931) منذ أيلول / سبتمبر 1920 رغم كل حملات التشويه والتجريم، وصولًا إلى اتهامه بالردة عن الإسلام بعد إعلان الثورة العربية، بحيث تقلصت بدءًا من هذا التاريخ المسافة بينه وبين الأتراك، لصالح التفاهم ورأب الصدع. وهو ما لم تعتن به الدراسات التاريخية، على الأقل العربية، قط، بل يمكن القول إنه مطموس بكامله.

تعدّ مرحلة السنوات الخمس تلك مرحلة محددة البدء والنهاية، تسمح بتحويلها إلى وحدة "مكتملة" للدراسة التاريخية. وعلى الرغم من قصرِها على مستوى المدى الزمني، فإنه "زمن سريع" على مستوى الغزارة والمتغيرات، تتكثف في ذبذباته وسرعته وضوضائه وسيولات أحداثه أزمنة بعيدة وقريبة، زاخرة بالأحداث التاريخية والوقائع والأفكار والتطورات والتحولات السياسية والاجتماعية، وحبلى بتطورات لاحقة، وهو ما وصفه محمد رشيد رضا بأن "كل يوم هو في شأن" [(15)]، في زمن تحول العالم جذريًا، وهو زمن فاصل بمعنى أن له ما قبله وما بعده، تغير فيه العالم كله، وانعكست آثاره على المنتصرين والمهزومين في الحرب. وهي مرحلة زمنية تتعلق بالمرحلة الانتقالية العاصفة من نظام الإمبراطوريات إلى نظام الدول الإقليمية.

شهدت السنوات الخمس على مستوى آسيا العثمانية التركية - العربية تطورات مصيرية في كلٍّ من تركيا والمشرق العربي، وفي العلاقات العربية - التركية. وهو ما يحاول هذا الكتاب دراسته، متجنبًا بأكبر جهد الإيستوريوغرافيات الأيديولوجية القومية التركية التي انطلقت من أطروحة التاريخ التركي الكمالية، والعربية التي انطلقت من أطروحة التاريخ القومي العربي، واعتبرت التاريخ العربي العثماني تاريخ نير استعماري، والتي (تلك الإيستوريوغرافيات) ازدهرت مع التحول من نظام الإمبراطورية إلى نظام الدول الإقليمية، وما زالت سردياتها التقليدية للعلاقات العربية - التركية في الدولة العثمانية موضع جدل مرير، وخاضعة لإرث معياري ثقيل من الإدانات، تحكمت فيه بؤر ووجهات النظر القومية المحكومة بنشوء الدولة الإقليمية، مع أن الرابطة العثمانية انحلت وغدت حطامًا من دون حتى أي أفق لاسترجاعها بعد قيام نظام الدول الإقليمية.

رسخت المناهج والمقررات المدرسية هذا الإرث في نوع من ذاكرة جمعية بمفهوم موريس هالبفاكس (Maurice Halbwachs) (1877 - 1945)؛ أي ما يرسخ من تاريخ متذكَّر، لكن تحكمت فيه هنا المدرسة، وأعادت إنتاجه من جديد في تنميط هوياتي قومي مركزي. وفي إنتاج هذه الإيستوريوغرافيات للمعرفة التاريخية، أُهملت محاولات رأب الصدع الشديد الذي لحقِ بالعلاقات العربية -

التركية، عبر محاولات الصلح العربي - التركي، وصولًا إلى تصور دولة كونفدرالية تجمع بين تركيا والبلاد العربية بعد استقلال كلتيهما. وهو ما يعمل عليه هذا الكتاب على مدى السنوات الخمس المعنية، في خطٍّ معاكس لرؤية العلاقات العربية - التركية، من خلال عدسة الصراع والاستقطاب القومي. فهذه العلاقات تصدعت وتشابكت في الوقت نفسه قبل نشوء الدول الإقليمية، لكن السرديات التاريخية للدولة الإقليمية والتنشئة الاجتماعية على أساسها، رسخت علاقات التصدع والاستقطاب في تصورات نمطية عدائية بين العرب والأتراك، من المؤسف أنها تغلغلت في الذاكرة الجماعية العامة.

على الرغم من محاولات بعض الكتابات التاريخية التركية والعربية الجديدة تجاوز ذلك الإرث، وجهد بعضها في أن تكون مهنية موضوعية يترك فيها المؤرخ، بتعبير إريك جون هوبزباوم، "إداناته المسبقة خلفًا، عند دخوله إلى مكتبة أو عند قيامه بالدراسة" [(16)]، فإن هذه "الإدانات" لم تزل تمثل معضلتها الإبستوريوغرافية الجوهرية في بناء المعرفة التاريخية وكتابة التاريخ. ولم يستطع المؤرخون القوميون العرب والأتراك القيام بذلك؛ فالمؤرخون القوميون الأتراك كرسوا نظرتهم إلى الحركة العربية بصفتها حركة "خائنة" طعنت الدولة في الظهر في زمن الحرب، بينما كرس المؤرخون القوميون العرب نظرتهم إلى الأتراك العثمانيين بصفتهم مستعمِرين.

مع انفتاح الأرشيفات الوطنية بصورة واسعة النطاق أمام الباحثين، وتحوّل هذا إلى نزعة عالمية، بما في ذلك الأرشيف العثماني الضخم، حيث رأينا على الأقل قسمًا من المجموعات التي لم نتمكن من رؤيتها من قبل [(17)]، وإصدار كتب ومجلدات عدة تستجمع الوثائق ذات الصلة، وصدور مذكرات وأوراق جديدة في العقود الأخيرة لعدد من الفاعلين السياسيين، غدا المؤرخ الراهن سعيد الحظ قياسًا على المؤرخين الذين واجهوا المصاعب قبله، وباتت حقائق كثيرة تتطلب في ضوء المعرفة الجديدة التأريخ والتحليل، ومن شأنها إعادة بناء السردية التاريخية السابقة، وسد ثغراتها المعرفية والتحليلية.

يعني الكتاب بمفهوم العلاقات على وجه التحديد تلك التواصلات والتفاعلات والتشابكات، بما فيها مشاريع التفاهمات والاتفاقيات العربية - التركية، التي تتجاوز بؤر نظر التاريخ القومي الذي تشكّل الدولة الإقليمية محوره. ومن بين أهدافه الضمنية تقديم مقارنة بين تطورات حركتَي الاستقلال العربية السورية والتركية الكمالية، والتفاعل بينهما، قبل نشوء نظام الدول الإقليمية، بما يعنيه ذلك من تأريخ لسورية نفسها التي مثّلت عقدة هذه العلاقات في تلك الفترة. ولا تزال جوانب عديدة من هذا التأريخ تتطلب البحث.

يمكن في إطار ذلك تمييز أربع لحظات تاريخية فيها، هي: - **اللحظة الأولى:** حدثت في إثر كشف البلاشفة في عام 1917 اتفاقية سايكس - بيكو في ما يتعلق باقتسام آسيا العثمانية: التركية - العربية. وامتدت اللحظة تلك حتى تطبيق اتفاقيتها المعدلة (بين لويد جورج وجورج كليمنصو)، في ما يُعرف في

الأدبيات السورية باتفاق الاستبدال الذي حلّت فيه القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية في غرب خط سايكس - بيكو، لتبدأ العلاقات العربية - التركية الحقيقية. وقد حدثت خلال السنة الأخيرة من الحرب مبادرتان للصلح التركي - العربي؛ هما مبادرة أحمد جمال باشا في الربع الأخير من عام 1917 ومراسلات فيصل بن الحسين وجمال باشا المرسيني حول اتفاق صلح عربي - تركي، استمرت من شباط / فبراير 1918 إلى أيلول / سبتمبر من العام نفسه، أي حتى آخر شهور الحرب. وتواصلت مشاريع الاتفاقيات ومبادراتها أيضًا بعد نهاية الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح طوال عام 1919 حتى النصف الأول من تموز / يوليو 1920، وانكشاف صراعات الحلفاء فيه عن اقتسام الدولة العثمانية وولاياتها العربية، حيث حدثت اتصالات غير مباشرة أفضت إلى صوغ مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال، الذي كنا حتى عام 1985 نجهل وجوده. ومن هنا، رسّخ فيصل ترسيمة أن العرب لم يثوروا على الدولة العثمانية، بل ثاروا على حكومة الاتحاد والترقي، وأنهم لا يزالون يعتبرون أنفسهم في إطار الرابطة العثمانية التي لا تزال الخلافةُ العثمانية تشكّل عروتها الوثقى، ويلتزم العرب بالولاء لها.

حظيت مبادرات الصلح إبان الحرب بدراسات عديدة، من أبرزها دراسة عبد اللطيف طيباوي [18]، ودراستا جورج أنطونيوس [19] وسليمان موسى [20] اللذَين درسا مبادرة أحمد جمال باشا (السفاح) لكنهما أهملا دراسة مشروع اتفاق المرسيني - فيصل، ودراسة أمين سعيد الذي يكاد ينفرد بتوسعه في نشر مراسلات اتفاق المرسيني - فيصل [21].

في حين لم يحظ مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال، الذي وضِع بالفعل لكنه لم يوقّع، في المكتبة التاريخية العربية سوى بدراسة يتيمة لعبد الكريم رافق في دراسته "العلاقات السورية - التركية 1918 - 1926" [22]. وفي المقابل، تناولها بالبحث المؤرخون الأتراك في ضوء الأرشيف في دراسات عدة، من أبرزها دراسة سينا أقشين "العلاقات التركية - السورية في زمن فيصل (1918 - 1920)" [23] المتزامنة نسبيًا مع دراسة رافق، ودراسة هادية يلماز "الاحتلال والمقاومة في سوريا (1919 - 1922)" [24]، ودراستان مهمتان جدًا لفاضل بيات باللغة العربية، يعتمد فيهما على تنقيبه في المحفوظات العثمانية [25]، ودراسة ألب ينين لهذا المشروع في بحثه عن تطور أفكار الكونفدرالية العربية - التركية [26].

لئن ركزت هذه الدراسات على مشروع الاتفاقية، فإنها تجاوزتها لعرض العلاقات العربية - التركية في ما بعدها وتحليلها. وتحضر، في هذا السياق، مقالة مهمة جدًا لا يمكن تجاهلها، وتتكامل في بعض الوجوه مع دراستَي يلماز وأقشين، وهي دراسة أليعازر توبر "مواقف الوطنيين في سورية والعراق من الحركتين الكمالية والبلشفية" [27]. وهو من أبرز الاختصاصيين المحترفين في كتابة تاريخ التشكل الحديث لسورية والعراق في تلك الفترة، ولربما كان أول

من اعتمد من الباحثين منهجية التاريخ الشفوي في تلك الكتابة، ولا سيما في تأريخه لمدينة دير الزور [(28)].

تُعتبر هذه الدراسات مرجعية لا يمكن تجاوزها، وتتسم بالمهنية التاريخية للمدرسة المنهجية (الوثائقية). وهي أساسية في البحث التاريخي لكنها غير كافية؛ إذ لا بد من نقد الوثيقة - ونوسع إطار النقد هنا إلى المعلومة - على المستويين الداخلي والخارجي في السياق التاريخي، مع اعتبار مصادر التدوين التاريخي الأخرى. وأفرد هذا الكتاب فصلًا لمناقشتها على مستويي النقدين الداخلي والخارجي، مركّزًا على دراسة السياق التاريخي لمشروع الاتفاقية وبنودها وإشاراتها الإحالية إلى ذلك السياق. وهو يلتقي مع بعض نتائج تلك الدراسات في أنها وُضِعت لكنها لم توقَّع، في الوقت الذي يُبرز فيه الكتاب العوامل الذاتية والموضوعية التي دفعت إلى صوغ تلك الاتفاقية وإن لم توقّع رسميًا. لكنه يستنتج أن هذا المشروع غير المنجز فتح الباب أمام أول اتصالات عربية - تركية رسمية، وقيام علاقات عربية - تركية كمالية حقيقية بعد اتفاق الاستبدال في سورية [(29)] وكيليكيا، لتوحيد الجهد ضد العدو الفرنسي المشترك. وهنا تبدأ اللحظة الثانية في تاريخ العلاقات العربية - التركية.

- **اللحظة الثانية:** يمكن حصرها زمنيًا بين تطبيق اتفاق الاستبدال بدءًا من الأول من تشرين الثاني / نوفمبر 1919 والاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية، والإجهاز على الحكومة العربية في دمشق (24 - 25 تموز / يوليو 1920). وقد شهدت هذه المرحلة، على نحو طردي، مع تكرس دور مصطفى كمال قائدًا بلا منازع في حركة المقاومة الأناضولية (الكمالية) في إثر مؤتمرَي أرضروم وسيواس، وموجة التعبئة الشعبية والسياسية والعسكرية التي قامت بها الحكومة العربية منذ أوائل أيلول / سبتمبر 1919، ووقوف هذه الحكومة خلف حرب العصابات ضد القوات الفرنسية في المنطقة الغربية (التابعة للبنان الحالي)، وتطور العلاقات مع الكماليين سياسيًا ومدنيًا إلى درجة قيام ما يصطلح عليه الكتاب بجبهة حرب عصابات كمالية - سورية مزدوجة، وفق ما يبنيه من نتيجة خلاصتها: علاقات أكثر من براغماتية وأقل من استراتيجية، رافقها قيام العهديين في سورية بتنظيم الهجمات ضد القوات البريطانية في العراق. وتطورت الاتصالات والعلاقات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة بين جمعية العربية الفتاة (التي تمثل الحزب الحاكم للحكومة العربية) وجمعية العهد العراقية التي شغل ضباطها مواقع أساسية في الإدارة والجيش العربي من جهة والكماليين من جهة أخرى، وشكلت عملياتهم في العراق نوعًا من مقدمة لاندلاع ثورة العشرين التي مثلت، وفق الكتاب أحد أبرز عوامل ترخيص بريطانيا للفرنسيين بالاحتلال المباشر. ونظرًا إلى أن الشخصية المركزية التي برزت في هذه العلاقات المبكرة هي شخصية ياسين طه الهاشمي، رئيس ديوان الشورى في الجيش العربي (رئيس أركان)، ومحرك جمعية العهدِ والعضوِ في الهيئة المركزية لجِمعية الفتاة، فإن الكتاب أفرد

لدراسته فصلًا مطولًا. وما من دراسة عربية أو غربية تناولت تاريخ الحكومة العربية تخلو من إشارات إلى تلك العلاقات، أو لا تتوقف عندها على نحو خيطي أو مقطعي [30]. غير أن معطياتٍ ومعلوماتٍ جديدةً توافرت في أوراق المذكراتيين، مثل مذكرات يوسف السعدون ومذكرات إبراهيم الشغوري التي لا تزال مخطوطة، ومذكرات أحمد قدري، ومحمد عزة دروزة، وتحسين العسكري، ويوسف الحكيم، وجميل إبراهيم باشا، ويوميات رستم حيدر، ونبيه العظمة، وما كتبه سعيد حيدر في جريدة **المفيد** وشاكر نعمت الشعباني في جريدة **الأهالي** من مقالات هي أقرب إلى عرض تجربة ونوع من مذكرات، وفي بعض ما كتبه ساطع الحصري عن تلك الفترة في كتابه **يوم ميسلون**، حيث إشارات بارقة منه إلى تلك العلاقات في مرحلة الحكومة العربية، غير أنه توسع في نشر نصوص مراسلاته مع حكومة المجلس الوطني الكبير وردّ المجلس عليها بإبداء الاستعداد للتعاون الإيجابي مع فيصل في سورية [31]، بينما لا تشير إليها الدراسات التركية.

تكمن مشكلة هذه المذكرات، في مجملها لكن بدرجات متفاوتة، في أنها تطمس التطور الإيجابي للعلاقات الجديدة بين الملك حسين في الحجاز والكماليين بعد نهاية الحرب، بينما تورد المعلومات المتصلة بالعلاقات والاتصالات العربية والسورية، على نحوٍ خاص مع الكماليين، في شكل "شذرات" أو "بارقات"؛ وهو ما يجعل تأريخها بالنسبة إلى المؤرخ أشبه ما يكون، بلغة أحمد بيضون، "بقعًا مفتقرة إلى الدقة في الملامح" [32]، أو ما يمكن تحديده بلغة السرديات بـ "البارقة" (Amorce) التي يمكن أن تكون من الناحية السردية يقينية أو مزيفة (Faux amorce ou leurre)[33]. غير أن مهما كانت مساحات "الغموض" كبيرة في تلك البارقات أو الشذرات، فإن النقدين الداخلي والخارجي للمعلومة أو الشذرة، والفهم المعمق لسياقها التاريخي، وإمكانيات المقارنة بين معلومات متعددة أو متواترة حولها، كل ذلك يقلص تلك المساحات ويسمح بفهم أوسع لما تختزنه "البارقة" المكثفة من تاريخ؛ فلقد دوّن معظم هؤلاء الفاعلين المذكراتيين سردياتهم في زمن غدا فيه الوسط التداولي السياسي السوري العام بعد أزمة لواء إسكندرون (1939) يعتبر العلاقة مع الأتراك من قبيل "التهمة" إن لم تكن "الخيانة"، فدوّنوا الحد الأدنى منها بصورة "رورشية"، أي غامضة.

يضاف إلى ذلك ما نُشر من معلومات غنية جدًا في جريدة **المصباح** الحلبية في فترة الحكومة العربية، ثم نشرتها جريدتا **المفيد** و**الأهالي** في العشرينيات بعد الاحتلال الفرنسي، ولم يستخدم المؤرخون السوريون والعرب إلا نزرًا محدودًا جدًا منها. وبفضل الدراسة المقارنة بما كانت تنشره هذه الجريدة، وما لخصه عنتابي وعثمان من يوميات حلب في تلك الفترة، وما أورداه من معلومات عن النشاط الثقافي والسياسي وشخصياته وجمعياته فيها [34]، وبعض الوثائق العثمانية في دراساتِ أقشين وبيات وألب ينين، ودراسة توبر التي تقدم

إضافات بحثية بشأن مواقف العهديين والفتاتيين من الحركتين الكمالية والبلشفية، والتي ارتفعت وتائرها في فترة الحكومة العربية، وكذلك تحليلات فيليب خوري [35] وجيمس غيلفين [36]، بتنا نعرف من الناحية التاريخية معلومات كثيرة عن جمعية الأنصار الكمالية الحلبية، وجمعيتها العلنية الجمعية الوطنية الديموقراطية، والتاريخ الاجتماعي - السياسي لحلب وشمال سورية، والتي يفرد هذا الكتاب فصلًا لها.

ثم جاء نشر سعد أبو دية أوراق الأمير زيد المجهولة [37]. ومن المؤسف أن هذه الأوراق الشديدة الأهمية والغزيرة بالمعلومات، وفيها برقيات الأمير زيد بن الحسين بن علي والإجابات عنها بشأن جبهتي الشمال وأورفة المزدوجتين مع جبهة حرب العصابات الكمالية، لم تحقَّق وفق أصول التحقيق التاريخية، لكنها توضح لمن يعرف سياقها التاريخي الحدثي والعام كثيرًا من الجوانب الغامضة في تاريخ سورية في تلك الفترة خصوصًا، وفي تطور العلاقات العربية السورية - التركية. ومما يضاف إليها الوثائق العثمانية ذات الصلة، وخطابات مصطفى كمال في الجلسات المغلقة للمجلس الوطني الكبير، وقد استخدم بعضها جيّدًا كلٌ من يلماز وأقشين وألب ينين وبيات، لكن مزيدًا من التنقيب كشف عن وثائق جديدة اعتمد الباحث في الوصول إلى بعضها على كمال خوجة، لاستخراجها من الأرشيف العثماني وترجمتها لصالح الكتاب. ويبدو أن ما نعرفه من هذه الوثائق قليل قياسًا بحجمها، ولم ير معظمها النور، ولا سيما تلك المتعلقة بالبلاد العربية وبفيصل والحكومة العربية [38]. ثمّ إن أرشيف العلاقات الخارجية التركية هو في قيد الرقمنة حاليًا [39]؛ بمعنى أنه لا بد، في إطار نهضة الدراسات التركية العثمانية، وكذا العربية العثمانية بصورة نسبية، من معرفة مزيد منها.

تندرج في هذا السياق المحفوظات البريطانية والفرنسية، خصوصًا مراسلات فيصل - غورو التي جمعها جورج كرم باللغتين الفرنسية والعربية بالاعتماد على أرشيف غورو الشخصي والأرشيف الرسمي [40]. وتتقاطع هذه الرسائل مع ما نشره موسى في مجموعته الوثائقية الكبيرة، **المراسلات التاريخية**، غير أنها تشتمل على معطيات ومعلومات غزيرة تتعلق بقلق غورو من علاقاته بالكمالية، وعدم قدرته على القتال على جبهتين. وفي هذه المجموعات الوثائقية، نلمس أصداء المخاوف الفرنسية - البريطانية الشديدة من تحالف محتمل بين فيصل والكماليين، وبروز قابلية لدى فيصل للتعامل الإيجابي مع دعاة حركة الاتحاد الإسلامي، ما لبثت أن تطورت بعد شهور إلى إبداء قابلية إيجابية للانخراط في السياسة الشرقية التي يقودها البلاشفة، ويكون للعرب موقع فيها. وهذه أبعاد لم ترد غالبًا في الدراسات العربية إلا في شكل بوارق وإشارات، وبمعنى آخر لا تزال تتطلب الدرس والتحليل، وهو ما يسعى إليه هذا الكتاب.

- **اللحظة الثالثة:** يمكن تحديد متنها الزمني بين أيلول / سبتمبر 1920 وآب / أغسطس 1921، حين اندلعت خلالها ثورة الشمال السوري على أساس اتفاق سياسي رسمي بين إبراهيم هنانو، قائد الثورة الهنانية، ممثلًا للحكومة العربية السورية، وصلاح الدين عادل ممثلًا لحكومة المجلس الوطني الكبير، في مرحلة ما بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية من جهة، والتقدم الفرنسي الناجح في كيليكيا وضعضعة الأوضاع الكمالية فيها؛ ما دفع الكماليين إلى اتخاذ قرار بفتح الجبهة الجنوبية المشتركة مع ثورة الشمال، أي ضد الفرنسيين في سورية وكيليكيا، تحت راية عربية - تركية واحدة، من جهة أخرى. لكنّ توصُّلَ الكماليين في آذار / مارس 1921، مع الفرنسيين إلى اتفاقية سلام تركية - فرنسية أدى إلى قيام هدنة كمالية - فرنسية، قطع فيها الكماليون دعمهم لثورة الشمال، لتنهار جبهاتها برمّتها مع قرب التوصل إلى توقيع اتفاقية لندن في ما عُرف باتفاقية أنقرة، وهي باستثناء اسمها كانت معاهدة سلام. ويغفل أمين سعيد في توقفه عند تلك الثورة العلاقات العربية - التركية إغفالًا تامًا [(41)]، وتغفل الدراسات التركية الحديثة العلاقات العربية - التركية في ضوء ما تمكن الباحث من استقصائه هذه اللحظة، كما يتجلى ذلك نموذجًا في دراستَي أقشين ويلماز. وقد دوّن الفاعلون الكماليون، الذين أدَّوا أدوارًا مهمة في التحالف السوري - الكمالي السياسي والميداني ضد الفرنسيين، ونعني من بينهم هنا بدرجة رئيسة قلج علي وأوزدمير، مذكراتهم في مرحلة سيادة أطروحة التاريخ التركي، وتجاهلوا فيها التحالفات الميدانية والفعالة التي قامت بين المجاميع التي يقودونها والمجاميع التي قادها السوريون والعهديون مع السوريين في حرب الاستقلال، والتي يبرزها هذا الكتاب. وما عدا مذكرات يوسف السعدون وإبراهيم الشغوري وجميل إبراهيم باشا المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق (تأسس في عام 1959)، وبعض مذكرات الضباط العهديين العراقيين العاملين في سورية يومئذ، مثل تحسين علي وعلي جودت، هناك أوراق لا تشتمل إلا على "بارقات" بسيطة مثل بارقات فوزي القاوقجي ومذكرات عبد الرحمن الشهبندر، لكن مع توسع أكبر نسبيًا في بعض أوراق نبيه العظمة، مدير الشرطة في ولاية حلب العربية. أما فخري البارودي، الذي كان مرافقًا خاصًا للملك فيصل، ففي مذكراته انقطاع تام بين نهاية الفترة العثمانية وعام 1930، بينما لا تشمل أوراق نسيب البكري إلا مرحلة 1926 - 1964، بينما لم يصل أي شيء من يوميات سعد الله الجابري، التي يبدو أنه دأب على تدوينها عن تلك المرحلة، واليوميات المحفوظة في المركز تتعلق بعام 1929[(42)].

وفي حين ترك بعض الفاعلين والقادة في الثورة مذكرات لهم تُبرز اتفاقية هنانو - صلاح الدين عادل، وفيها إشارات إلى دور المجاميع الكمالية في الثورة، مثل مذكرات يوسف السعدون وإبراهيم الشغوري وجميل إبراهيم باشا، فإنها تقلل من قيمة المساعدة الكمالية؛ فلقد دوّن هؤلاء الفاعلون

مذكراتهم في مرحلة الخمسينيات التي وصلت فيها العلاقات السورية - التركية إلى ذروة توترها على خلفية الصراع حول مشروع حلف بغداد. ووجدوا أنفسهم أمام من اتهم ثورة الشمال بأنها لم تقم إلا لصالح الأتراك، وردّوا على ذلك بادعاء أن المساعدة التركية كانت "صورية" [43]، وأن هنانو استقبل القوة الكمالية وجعلها تقوم بعرض واستعراض لا بهدف الاعتماد عليها عسكريًا، بل لتقوية معنويات الأهالي بأنّ هناك دولة تناصرهم [44]، بينما كان هذا التقييم عبارة عن ترهات؛ إذ شكلت تلك القوة قوامًا قتاليًا أساسيًا في عمليات ثورة الشمال.

وفي أواخر هذه المرحلة، دوّن أدهم آل جندي كتابه الكبير [45] الذي ظل يمثل مرجعًا لا غنى عنه، وفيه يشير إلى بنود الاتفاقية، ودور قادة المجاميع الكمالية في الثورة، بالاعتماد على المقابلات والمذكرات، ومنها مذكرات نجيب عويد التي ما زالت في حكم المفقودة. لكن تأريخه جاء محفوفًا بعيوب التدوين التاريخي على مستوى المفارقات الزمنية، ومحدودية الفحص الداخلي والخارجي للمعلومات، وشحّ اهتمامه بإبراز السياق التاريخي. وبرزت لاحقًا اتجاهات تاريخية حديثة في دراسة هذه الثورة، تمثلت بداية في بحث فيليب خوري [46] ثم بحث عبد الكريم رافق [47]، وفي بحث نادين المعوشي في سياق إستئنافها لبرنامج دراسات مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية بعد أن أهملت فترة طويلة [48]، وعلى مستوى الدراسات الفرنسية دراسة جان دافيد مزراحي التي اعتمدت على دراسة المحفوظات الاستخبارية الفرنسية وتحليلها [49].

- **اللحظة الرابعة:** تتميز بدخول الحجاز أول مرة في اتصالات غير مباشرة بالكماليين عبر رسل حركة الاتحاد الإسلامي طردًا مع التوتر الشديد في العلاقات الحجازية - البريطانية، لتتطور إلى اتصالات مباشرة مع انعقاد مؤتمر لوزان، وتبادل الرسائل بين عصمت باشا، ممثل حكومة المجلس الوطني الكبير (شباط / فبراير 1923) في المؤتمر، والملك حسين حول الصلح العربي - التركي، واعتراف تركيا باستقلال العرب، لتنقطع هذه العلاقات بعد نهاية أعمال مؤتمر لوزان، بل لتتحول إلى علاقات "عدائية". وهو ما يتوقف عنده الكتاب على نحوٍ تفصيلي، لكون هذه الصفحات التاريخية مطموسة تمامًا في الكتابات التاريخية العربية الحديثة. ويتوسع في تحليل نشاط حركة الاتحاد الإسلامي، هادفًا إلى سد ثغرة كبيرة في المكتبة التاريخية السورية التي لا تأتي إلى ذكرها إلا بإشارة بسيطة مبتسَرة إلى فتوى مفتي الحركة التي نشرها هنانو مع بيانه إعلان ثورة الشمال، ونعني كتاب أدهم آل جندي. وهنا يحضر الدور الرائد لرافق في دراسة هذه الحركة، ونشاطها في سورية. ويتوسع الكتاب أيضًا في دور أحمد الشريف السنوسي، قائد الحركة، ونشاطه لصالح الكماليين في سورية في ضوء ما أتاحته الأرشيفات البريطانية والفرنسية والبلاغات الرسمية الفرنسية في الصحف السورية، وهو ما هرب

منه كثير من مؤرخي سيرته بعد إلغاء مصطفى كمال الخلافة، وفي مقدمتهم شكيب أرسلان الذي يكتفي بإشارة خلاصية إلى خروج السنوسي من تركيا بعد خلع الخليفة الروحي عبد المجيد الثاني وإلغاء الخلافة، لكنه لا يشير إلى عمله رئيسًا لحركة الاتحاد الإسلامي ونشاطها في سورية خلال مرحلة حرب الاستقلال التركية، والتي غدت من الأجهزة الدعائية الكمالية [(50)].

تتجاهل الدراسات العربية هذه اللحظة، على الرغم من توافر مصادر أرشيفية وافرة عنها تسمح بدراستها، ولا سيما في المحفوظات البريطانية. وعلى الرغم من اطلاع موسى، أحد أبرز مؤرخي الحركة العربية، على هذه المحفوظات، فإنه لا يكترث بها، مكتفيًا بخلاصة شحيحة من جمل عدة مفادها أن الاتصالات العربية - التركية التي قام بها ساطع الحصري مع الكماليين بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية لم "تأت بنتيجة" [(51)]؛ فهي لا تناسب وجهة نظر موسى القومية الأيديولوجية. أما جورج أنطونيوس الذي يفصّل في تحليل العلاقات المتوترة بين الحسين والبريطانيين، فلم يأت إلى ذكر للعلاقات الجديدة التي بدأت تتطور بين الحجاز والكماليين، ربما بسبب انغلاق الأرشيف يومئذ.

وتبدو هنا العلاقات الحجازية - التركية التي دخلت في مرحلة جديدة، منذ أيلول / سبتمبر 1920 على الأقل، مطموسة، بل مغيّبة. صحيح أنها أتت بعد فوات الأوان، لكن لا بد من تأريخها. وفي حين نعرف بعض الشيء، وهو مهم جدًا، عن الاتصالات التي قام بها وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني مع الوفد التركي الكمالي على هامش مؤتمر لوزان، من خلال مصدرين أساسيين هما المحفوظات البريطانية التي جمعها وحققها نجدة فتحي صفوة، وما نشره شكيب أرسلان من رسائل متبادلة بينه وبين الشيخ رشيد رضا، فإن هذه الاتصالات لم تشغل سوى معلومة خبرية سردية موجزة في كتاب أمين سعيد بعنوان "الوفد ومؤتمر لوزان" [(52)]. وتكمن المفارقة في أن في الوقت الذي تخلى الملك فيصل والأمير عبد الله عن القضية السورية، بتحسّن فرصة فوز كليهما بعرش العراق وإمارة الشرق العربي (شرق الأردن)، وتخليا عن مواصلة العلاقة مع الكماليين، بدأ الحسين في تطوير اتصالاته بهما.

يقوم الكتاب بإعادة بناء القصة المعقدة لهذه العلاقات، عبر الغوص في كومة من شتات المصادر التاريخية من معلومات ومعطيات ووثائق، وقراءتها في سياقاتها وشروطها التاريخية المحددة، وإرغاماتها ورهاناتها في عالم يتحول بسرعة وشدة. ويعمل الكتاب في بناء هذه القصة على غرار العمل المألوف للمؤرخ، الذي كثفه دانييل ليتل بتقديم المفاهيم، والوصف الواقعي للأحداث والملابسات التي حصلت في الماضي. وذلك للإجابة عن أسئلة من قبيل: ما الذي حصل؟ وكيف؟ وما الظروف والملابسات التي وقعت في هذه المرحلة

أو تلك من الماضي؟ ويمكن تكثيفها بتسليط الضوء والتحليل على ثلاثة أسئلة مترابطة: ماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟ (53)

من هنا يراعي الكتاب باحترام كبير، التوالي الزمني للأحداث والتطورات والوقائع، بهدف إبراز ديناميكية الحركة التاريخية، وفهم العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، الأسباب والآثار، وتبادل التفاعل بينها في ما يمكن وصفه بالمتغير المركّب، ولكن مع بعض القفزات إلى الوراء وإلى الأمام القريبَين، مستبعدًا البعيدَين، إلا ما كان استبعاده غير ممكن. ومن ثم، يعنى بدراسة الأحداث في بُعدها الزمني، الزمن القصير (Le temps court)، لما تختزنه من أزمنة معقدة طويلة، كون الحدث مرتبطًا بالزمن، وكون قضية البحث محددة زمنيًا، مع صعوبات ذلك بسبب أنه زمن سريع. ويأمل أن يكون قد قدم مساهمة مفيدة في موضوعه.

إنني أعبّر عن امتناني الشديد لكل من شارك في مناقشة مسودات الفصول، ووضع الملاحظات والتصحيحات، وحتى التفضل ببعض التوجيهات ولفت النظر إلى مصادر غير مستخدمة، وقام بزيارات مباشرة لبعض مصادر الأرشيف لصالح هذا الكتاب، وقدّم هؤلاء في مجملهم دعمًا سخيًا للباحث، وأذكر منهم خوجة الذي تفضل بترجمة الوثائق العثمانية ذات الصلة، وعمرو الملاح الذي كان سخاؤه بلا حدود على مختلف المستويات، والذي قام بأكثر من تسهيل لعملية البحث في حصر الوثائق البريطانية ذات الصلة في كتاب **سجلات سورية** الوثائقي البريطاني (*Records of Syria 1918 - 1973*)، والتي لم ترد في مجموعات نجدة فتحي صفوة عن الوثائق البريطانية ولا في مجموعة موسى الكبيرة، **المراسلات التاريخية**. كما أن الملاح قام بمراجعة جميع الاقتباسات من النصوص الإنكليزية على الأصل، وزاد سخاؤه بأنه دقق التوثيقات، وشارك في لفت الانتباه إلى مصادر معلوماتية جديدة لم تكن في حوزة الباحث. وأشكر أيضًا سمية لوحيشي على تفضلها بتقديم دعمها في ما يتعلق بالمصادر الألمانية ذات الصلة وقيامها بترجمتها، وعزيز العظمة وبلال شلش وعمار السمر وعلاء السيد ومعين الطاهر وعلا السمر وسلام الكواكبي وحيدر سعيد وخالد زيادة وساري حنفي، الذين ساعدوا الباحث في الوصول إلى الكتب والمقالات في الدوريات والمجموعات الوثائقية التي يحتاج إليها، والعاملين في مكتبة معهد الدوحة للدراسات العليا، وفي مركز الوثائق التاريخية بدمشق، والمكتبة الوطنية بحلب، فلولا سخاؤهم لما تمكنت من الوصول إلى ما يلزم البحث الذي يتضمنه هذا الكتاب. وما دمت قد ذكرت العاملين في المكتبات، فإنه لا بد لي من أن أُبرز الدعم غير المحدود الذي تلقيته من الصديق محمد خلف النايف، المعروف بـ "أبو خالد"، مدير المكتبة الوطنية بحلب؛ إذ كان دعمه يتخطى كل المعايير البيروقراطية بما لا يقدّر أبدًا، حيث أتاح لي تصوير جريدة **حلب** الرسمية التي يجهل المؤرخون نصها، وتقارير فرنسية ومحلية كثيرة، وكذلك الكتب والخزانات الخاصة.

(1) كانت إمبراطورية آل هابسبورغ وريثة السيادة الكونية للكنيسة الرسولية الكاثوليكية التي شكلت معالم أوروبا العصر الوسيط، وكانت الإمبراطورية العثمانية مع روسيا القيصرية وريثتي الإمبراطورية اليونانية - الرومانية الشرقية القديمة، من زاوية انتماء روسيا القيصرية إلى كنيسة القسطنطينية البيزنطية، إضافة إلى وراثة الإمبراطورية العثمانية مركز العالم الإسلامي، وتكريس السلطان - الخليفة في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) خليفة للمسلمين في العالم يضاهي منصب البابا بالنسبة إلى الكاثوليك. جورج قرم، **أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة (تاريخ حداثة غير منجزة)** (بيروت: دار الطليعة، 1990)، ص 17.

(2) يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922**، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، مج 3 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 253.

(3) فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، 1958)، ص 66. على الرغم من استحالة حصر مصطلح المسألة الشرقية بتعريف واحد، فإن ظهوره ارتبط بمؤتمر فيرونا (Verona) في عام 1822 "ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال الإمبراطورية التركيّة الوشيك". ويمكن القول بوجه عام: "إن المسألة الشرقية مسألة تتناول المصالح المتضاربة، والتنافس العنيف الذي وقع بين الدول الأوروبية والشرق الأدنى في الشرق الأدنى، في مجالات السياسة والاقتصاد والدين، ولكنّها، على وجه التحديد، كما كانت تعنيه في القرن التاسع عشر مسألة تتناول في الدرجة الأولى الإمبراطورية العثمانية منذ أن ظهر الأتراك العثمانيون في آسيا الصغرى، وفي جنوبي أوروبا، وفي منطقة الشرق الأدنى". زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 11.

(4) ألبرت حوراني وفيليب خوري وماري ويلسون (محررون)، في: **الشرق الأوسط الحديث**، مج 1، ج **1: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا 1789 - 1918**، ترجمة أسعد صقر (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2016)، ص 18.

(5) نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 14.

(6) أوزتونا، ص 231. يحتاج ذلك إلى توضيح إضافي نعتمد فيه على الحصري؛ فلقد قامت التفاهمات والاتفاقيات العثمانية - البريطانية قبل الحرب خلال المدة 29 تموز / يوليو 1913 - 26 آذار / مارس 1914 على اتفاقية الخليج التي تنازلت فيها الدولة العثمانية عن جميع حقوقها ومطالبها في قطر والبحرين وحضرموت وعدن والمحميات السبع، بينما أبقت الكويت تحت سيادة اسمية

رمزية تمامًا تنص على عدم تدخل الدولة العثمانية في أي شأن من شؤونها الداخلية. ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 204 - 212.

(7) الحصري، ص 116.

(8) أوزتونا، ص 221.

(9) الحصري، ص 202.

(10) بقيت هذه الاتفاقيات سرية أو غير منشورة حتى عام 1951 إلى أن خصص لها حكمت بابور أحد مجلدات كتابه **الانقلاب التركي** لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات استنادًا إلى أرشيف وزارة الخارجية. ويُعتبر ساطع الحصري أبرز من كثّفها وتوقّف عندها. لمزيد من التعرف إلى تلك الاتفاقيات، يُنظر: المرجع نفسه، ص 203 - 227.

(11) المرجع نفسه، ص 227.

(12) إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج 1 (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 489.

(13) تمثلات الهويّة لدى الأتراك والعرب تعقيب على بحث: سيّار الجميل، "وجهة نظر عربية في مسألة الهويّة"، في: **الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر** [ندوة] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المؤسسة العامة للديمقراطية؛ إسطنبول: مركز الاتجاهات السياسية العالمية، 2010)، ص 354.

(14) عبد الكريم غرايبة، **العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1961)، المقدمة، ص 5.

(15) من رسالة محمد رشيد رضا إلى شكيب أرسلان، 30 كانون الثاني / يناير 1923، في: شكيب أرسلان، **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة** (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937)، ص 314.

(16) إي جيه هوبزبوم، **الشعوب والقوميات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة**، ترجمة مصطفى حجاج (أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة؛ دار الكتاب الوطنية، 2013)، المقدمة، ص 16 - 17.

(17) ألبر أورطايلي، **حقائق التاريخ التركي الحديث**، ترجمة أحمد زكريا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2022)، ص 9.

(18) A. L. Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (New York: Macmillan St. Martin’s Press, 1969).

(19) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962).

(20) سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986).

(21) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن،** مج 1: **النضال بين العرب والتّرك** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.]).
(22) عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: مكتبة نوبل، 2000).
(23) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986).
(24) Hadiye Yılmaz, *Suriye İşgal Ve Direniş 1919 - 1922, Türk Basınına Yansımalarıyla* (İstanbul: Dergah Yayinlari, 2017).
(25) فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 501 - 539؛ وقدم دراسته الثانية، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني"، في المؤتمر السنوي السادس للدراسات التاريخية الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان "الحكومة العربية (1918 - 1920)"، وأصدره في أواخر عام 2020. وتعتبر دراسات بيات مهمة على أكثر من مستوى، ولا سيما تعريف زملائه المؤرخين العرب إلى الأرشيف التركي المتعلق بالبلاد العربية.
(26) Alp Yenen, "Envisioning Turco - Arab Co - Existence between Empire and Nationalism," *Die Welt Des Islams*, vol. 61, no. 1 (2020), pp. 1 - 41, 31 - 32.
(27) Eliezer Tauber, "Syrian and Iraqi Nationalist Attitudes to the Kemalist and Bolshevik Movements," *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994).
(28) Eliezer Tauber, *The Formation of Modern Syria and Iraq* (London: Frank Cass, 1995).
(29) نستخدم اسم سورية للدلالة على منطقة الحكومة العربية في سوريا الداخلية، وسوريا للدلالة على سوريا الطبيعية. ولن يكون ممكنًا التمييز دومًا بين المنطقتين، وعلى القارئ أن يستنتج المقصود من السياق.
(30) قدم الكتاب جردًا تحليليًا لمصادر دراسة تاريخ الحكومة العربية في: **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918 - 1920)**، محمد جمال باروت (محرر) (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 29 - 72.
(31) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947).

(32) أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان أو الهوية والزمن في أعمال مؤرخينا المعاصرين** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1989)، ص 62.
(33) محمد القاضي، **معجم السرديات** (بيروت: دار الفارابي؛ مؤسسة الانتشار العربي؛ تونس: دار محمد علي للنشر، 2010)، ص 48 - 49.
(34) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993). صدر في ثلاثة أجزاء.
(35) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997).
(36) James L. Gelvin, *Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire* (Berkeley: University of California Press, 1999).
وقد تُرجم الكتاب. يُنظر: جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
(37) **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016).
(38) يحتوي الأرشيف العثماني على مئة مليون وثيقة، ويزيد عدد الدفاتر على 375 ألف دفتر وسجل. فاضل بيات، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني"، في: **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918 - 1920)**، ص 351.
(39) أورطايلي، ص 9.
(40) جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009).
(41) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 3: **إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام** (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1934)، ص 241 - 244.
(42) هذه الفقرة مبنية بصورة استجماعية من دراسة: عمار السمر، **المذكرات والأوراق الخاصة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق: تعريف وتحليل، في السير الذاتية في بلاد الشام**، تنسيق ماهر الشريف وقيس الزرلي (دمشق: دار المدى؛ المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2009)، ص 267 - 314.
(43) يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 155. أنجز اسليم تحقيقًا لغويًا جيدًا للنص، تتطلبه لغة السعدون، لكن لا تزال هناك حاجة إلى تحقيق تاريخي محترف لها.

(44) **مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو**، مركز الوثائق التاريخية بدمشق، القسم الخاص (مخطوطة على الآلة الكاتبة)، الوثيقة 22، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، ص 8.

(45) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960).

(46) خوري.

(47) عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006).

(48) Nadine Méouchy, "Les temps et les territoires de la révolte du Nord (1919 - 1921)," in: Thierry Boissière & Jean - Claude David (eds.), *Alep et ses territoires. Fabrique et politique d'une ville (1868 - 2011)* (Paris: Institut français du Proche - Orient, 2014).

(49) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire. Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003).

(50) شكيب أرسلان، **خلاصة رحلة المرحوم السيد أحمد الشريف السنوسي**، تحقيق سوسن نجار نصر (المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 2010)، ص 21 - 22.

(51) موسى، ص 572.

(52) سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، مج 3، ص 280 - 281.

(53) دانييل ليتل، "فلسفة التاريخ"، ترجمة طريف السليطي، **حكمة**، شوهد في 11 / 12 / 2022، في: https://bit.ly/3HrjuKr

القسم الأول: محاولات الصلح العربي - التركي الأولى خلال الحرب

الفصل الأول: من مبادرة أحمد جمال باشا إلى مشروع اتفاق إطار مبادئ مع المرسيني

مقدمة

لم تخل العلاقات العربية - التركية، خلال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) بعد انطلاق الثورة العربية في 10 حزيران / يونيو 1916 حتى انسحاب القوات العثمانية من سورية نهائيًا في أيلول / سبتمبر 1918، من مبادرات تركية لعقد اتفاق صلح عربي - تركي. ويمكن حصرها في مبادرتين؛ بدأت أولاهما في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1917، وثانيتهما في المدة من شباط / فبراير - 15 آب / أغسطس 1918.

- **المبادرة الأولى**: قام بها أحمد جمال باشا (1872 - 1922)، الموصوم في الأدبيات التاريخية العربية بـ "السفاح"، وكان قائد الجيش الرابع في سوريا ووزير البحرية، وحمل رسميًا اسم قائد "جيوش سوريا وغربي بلاد العرب". وكانت مبادرته تلك بعد أن نشر البلاشفة في روسيا نصوص اتفاقيات سايكس - بيكو باقتسام الحلفاء المشرق العربي بينهم.

- **المبادرة الثانية**: ارتبطت بخلَف أحمد جمال، الذي سحبته الحكومة العثمانية من سوريا في أواسط كانون الأول / ديسمبر 1917، وهو جمال باشا المرسيني (1873 - 1941) المعروف بـ "الصغير"، تمييزًا له من سلفه. وقد تولى في أوائل شباط / فبراير 1918 قيادة الجيش الرابع في سوريا، وسنشير إليه لاحقًا باسم المرسيني كما عُرف بهذا الاسم في الجيش العثماني (التركي). وحدثت مراسلات فيصل - المرسيني في أثناء الفترة شباط / فبراير - آب / أغسطس 1918، وكان آخرها في 15 آب / أغسطس 1918، أي قبل نحو شهر من بدء الجنرال إدموند هاينمان أَلِنبي (Allenby) (1861 - 1936) شنّ آخر مراحل هجومه الكبير (19 أيلول / سبتمبر 1918) على سوريا، والذي انتهى بانسحاب القوات العثمانية منها، وتوقيع اتفاقية الهدنة في مودروس (30 - 31 تشرين الأول / أكتوبر 1918)، لتبدأ مرحلة ما نصطلح عليه بالسنوات الخمس التي تحوّل فيها العالم من نمط الإمبراطوريات إلى نمط الدول الإقليمية، حيث انهارت أربع إمبراطوريات، هي: الروسية والألمانية والنمساوية - المجرية، وكان آخرها الإمبراطورية العثمانية.

سبقت مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال مبادرات عدة خلال الحرب واندلاع الثورة العربية، للتوصل إلى اتفاق عربي - تركي، كان من أبرزها

مبادرة أحمد جمال باشا، في أواخر أيامه في سوريا.

أولًا: مبادرة الصلح الأولى مراسلات أحمد جمال باشا - الحسين وموقف فيصل منها

هذه المراسلات معروفة جيدًا في الدراسات التاريخية ومتوافرة في المحفوظات. ومن أبرز الباحثين المرجعيين الذين استجمعوها جورج أنطونيوس (1939) [54]، وزين نور الدين زين (1960) [55]، ثم توفيق برو (1965) [56]، ثم موسى الذي عرضها وحللها باستفاضة نسبية في كتابه عن الحركة العربية (1970) [57]، ونشر نصوصها في مجموعته الوثائقية المرجعية [58]، ومن أحدث من توقف عندها علي عبد الأمير علاوي [59].

لكن لا بأس هنا في معالجتها من جديد، باعتبار أنها ليست، كما يتعامل معها البحث، مبادرة منفصلة أو ذات طبيعة تكتيكية محصورة في وقتها، بل بوصفها حلقة من حلقات الاتصالات والتشابكات والتفاعلات المعقدة بين الحركتين العربية والتركية التي لم تنقطع قط، واستمرت خلال الحرب وحتى انتهاء مرحلة السنوات الخمس بنهاية أعمال مؤتمر لوزان، حيث ارتبط استمرار هذه الاتصالات والتشابكات، والتي تخللتها مشاريع اتفاقيات وتفاهمات وترتيبات عملية ميدانية عسكرية تركية كمالية - عربية سورية، وفي مراحلها كافة، بدور الأمير فيصل قائد المفرزة الشمالية (الجيش الشمالي) للثورة العربية المتسابق في السنة الأخيرة للحرب مع البريطانيين حول من يدخل دمشق أولًا، على خلاف والده الملك حسين الذي عارضها بشدة، وسعى إليها بعد أن أحبطته السياسة البريطانية ووعودها "الزائفة"، في آخر السنوات الخمس (1923)، لكن بصفة متأخرة جدًا بعد "فوات الأوان"، حيث اكتملت بالتعبير المجازي الشعبي الدالّ دورة "من ضرب ضرب، ومن هرب هرب"، ليخرج الحسين نهائيًا "من المونة بلا حمّص"، وليطرده البريطانيون من مسرح اللعبة الكبرى بإسقاط عرشه في الحجاز.

ولفهم دور فيصل في شبكة الاتصالات ومشاريع الاتفاقيات والتفاهمات العربية - التركية إبان الحرب وبعدها خلال مرحلة الحكومة العربية في دمشق، بل ما بعدها، لا بد من فهم عامل أساسي في شيفرتها التشغيلية (Code Operational) [60]، وتعني مفهوميًا تحليل العقيدة السياسية للقائد أو نسقه العقيدي، بوصفها تمثل "منظومة من الاعتقادات العامة في قضايا تاريخية أساسية تنعكس بدورها على ميدان الفعل" [61]، وتضرب جذور موقف فيصل من العلاقات العربية - التركية في منظومة اعتقاداته الفكرية والأدواتية، أي منظومة عقيدته السياسية.

1 - تحفُّظ فيصل على فكرة الثورة ضد الدولة العثمانية

كان موقف فيصل متحفظًا على فكرة الثورة على الدولة العثمانية بعد انخراطها في الحرب، واتّسق موقفه مع ميل معظم الشخصيات العربية وأعضاء الجمعيات العربية السرية إلى تجميد المطالب العربية مؤقتًا ريثما تنتهي الحرب [62]؛ إذ لم تكن لتلك الشخصيات والجمعيات عقيدة سياسية انفصالية عن الدولة العثمانية، بل كانت مطالب الحركة العربية تنوس بين إعادة بناء الإمبراطورية كلها على أساس اللامركزية الإدارية - وهو ما عبّر عنه حزب علني هو حزب اللامركزية الإدارية العثماني، الذي تَشكّل في شباط / فبراير 1913، ونشر برنامجه، وانتخب حقي العظم سكرتيرًا له [63]، متوافقًا في ذلك مع حكومة حزب "الحرية والائتلاف" العثمانية المعادية للاتحاديين، على مناهج إصلاح الولايات، وكان "منهاجه متطابقًا مع منهاج ذلك الحزب" [64]، وجمعيتان فاعلتان سريتان أخريان هما العهد والعربية الفتاة - والعمل على الاستقلال العربي الذاتي في إطار الدولة العثمانية من دون المساس بوحدتها أو القضاء عليها، ولكن على أساس دولة ثنائية القومية، على غرار اتحاد النمسا - المجر، تربطها عروة الخلافة العثمانية، والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية وعاصمتها والدفاع عنها، وأن يعمل العرب والأتراك "ليكونوا المخافر الأمامية للشرق أمام الغرب" [65]. وقد ساد في مرحلة لاحقة بعد الحرب ادعاء مفاده أن العربية الفتاة طرحت استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية استقلالًا سياسيًا تامًا، لكن المعطيات الوثائقية كلها، وكذلك السلوك السياسي العملي ينفيان ذلك؛ إذ كان هدفها تحقيق الاستقلال العربي داخل دولة ثنائية القومية، على غرار الإمبراطورية النمساوية - المجرية [66]، في ما "كانت فكرة الاستقلال الناجز التام، والسيادة العربية القومية، من الأمور التي طرأت على التفكير العربي فيما بعد، لا في أول الأمر" [67].

2 - فكرة الكونفدرالية

في إثر الحربين البلقانيتين، خسرت الدولة العثمانية "جميع ولاياتها الأوروبية ما عدا تراقيا" [68]. وإضافة إلى الخسائر السابقة في أوروبا، كانت هذه الأقاليم هي "الأكثر تقدمًا في الزراعة والصناعة والتجارة في الإمبراطورية، وتتمتع بمستويات معيشة أعلى من المعدّل الوسطي للإمبراطورية" [69]، وآلت الدولة نتيجة لذلك من الناحية الديموغرافية الإثنية التاريخية، بتعبير أوزتونا، إلى "أتراك الغرب وعرب الشرق" [70].

وكادت إسطنبول أن تتعرض للسقوط خلال حرب البلقان الثانية (29 حزيران / يونيو 1913)، على خلفية الصراع البلغاري - الروماني في الاتحاد البلقاني، وهددتها المدافع البلغارية، حيث كانت أصوات القذائف تُسمع في ضواحيها لولا تمكّن الاتحاديين في مجرى هذا الصراع من استعادة أدرنة واحتلال تراقيا الغربية [71]، فحموا بذلك إسطنبول من مخاطر سقوطها في يد البلغار، في ما كان اليونانيون يطمعون فيها أيضًا، بينما كانت روسيا مستعدة لتعبئة أسطولها

في البحر الأسود في غضون أربع وعشرين ساعة، لو تمكن البلغار من احتلال القسطنطينية [72]. أحرز الاتحاديون في أدرنة وتراقيا نصرًا حمى إسطنبول، وعوضوا نسبيًا عن هزيمة الدولة والتهديد بالسقوط في الحرب البلقانية الأولى (تشرين الأول / أكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر 1912) وعلى خلفية الهزيمة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب التي خسرت فيها الدولة العثمانية آخر ولاية لها في أفريقيا [73]، والتي ضربت فيها قذائف المدفعية البحرية الإيطالية في 24 شباط / فبراير 1912 قطعتين بحريتين عثمانيتين في ميناء بيروت، ولتصل القذائف الإيطالية إلى داخل المدينة [74].

لقد بدت الدولة العثمانية في عام 1912 على حافة الانهيار فعلًا، على حد تعبير تيلر [75]، ودفعت هذه "الحافة" الإصلاحيين العرب إلى تأسيس حزب اللامركزية الإدارية العثماني، حيث يعيد رشيد رضا (1865 - 1935)، أحد أبرز مؤسسيه، دوافع تأسيسه إلى الشعور بقرب انهيار الدولة بعد الحرب البلقانية العثمانية، وإلى أن المؤسسين كانوا يعتقدون "أن الدولة لا يمكن أن تعيش طويلًا إذا أصرت على شكل حكومتها المركزي، وتحكيم الترك في جميع شعوب الدولة" [76].

تجددت أفكار الكونفدرالية التركية - العربية هنا لدى النخب الفكرية - السياسية التركية والعربية؛ فأفكار النخبة العربية معروفة في الدراسات، لكن أفكار النخب التركية غير معروفة كثيرًا. وقد ركزت وجهة النظر القومية التاريخية العربية على السياسة الطورانية للاتحاديين، مع إشارات بارقة في بعضها إلى وجود اتجاه يقول بالكونفدرالية، وفسرت اندلاع الثورة العربية بأنها رد عليها، ما عدا البحث الرائد لزين نور الدين زين الذي اهتم بذلك وكشف أطروحة الكونفدرالية في الوسط التداولي للنخب التركية [77].

من الصعب معرفة متى جرى تصور الإمبراطورية العثمانية أول مرة على أساس كونفدرالي، ربما يكون المارشال كولمار فرايهر فون دير غولتز (Colmar Freiherr von der Goltz Field) (1843 - 1916) أول شخص بارز يطرح مثل هذه الفكرة، وكان على امتداد فترة طويلة مفتشًا في الكلية الحربية العثمانية ودعي بـ "أبي الجيش". في وقت مبكر من عام 1897، اقترح "غولتز باشا" على العثمانيين تحويل الدولة إلى إمبراطورية تركية عربية قوية بدلًا من وضعها كبيزنطة ضعيفة، وظل ينشر في إثر حرب البلقان حاثًا على ذلك لإنقاذ الدولة العثمانية [78]. وفي هذا السياق، انعقد المؤتمر السوري الأول بباريس (18 - 23 حزيران / يونيو 1913) الذي أصدر وثائقه باسم المؤتمر العربي الأول [79]، وكانت المسألتان الأهم اللتان بحث فيهما هما حقوق العرب في الإمبراطورية، والإصلاح الإداري على أساس اللامركزية، لكن المؤتمر لم يبحث في قضية الانفصال عن العثمانيين، ولم يطالب بشيء منه [80].

وتستنتج أحدث دراسة تاريخية تركية لاتجاه الكونفدرالية، بين النخب التركية، أن فكرة الكونفدرالية تحولت إلى فكرة سائدة، وحتى "شعبية"، لكن الهزائم

في البلقان دفعت الاتحاديين، في سياق بحثهم عن استعادة الدولة قوّتها، واحتدام الصراع بينهم وبين الائتلافيين (الليبراليين) إلى درجة تخوين بعضهم بعضًا في ساحات القتال في البلقان [81]، إلى رفض الكونفدرالية وحتى اللامركزية، وتبنّي مركزية الدولة لوقف تدهورها، حتى إن الحكومة العثمانية حظرت نشر مقالات غولتز باشا وتداولها، لِما غدا لها من انتشار معها [82].

3 - تحذير عزيز علي المصري

في ضوء برنامج العهد والفتاة، حذّر الفريق عزيز علي المصري (1880 - 1965)، مؤسس جمعية العهد، من مقر إقامته بالقاهرة، قادة الجمعية في الولايات العربية العثمانية من أن ينساقوا إلى القيام بعمل عدائي تجاه الدولة؛ لأن دخولها الحرب سيعرّض ولاياتها العربية للغزو. وهذا ما يحتم عليهم الآن أن يقفوا بجانبها إلى أن يحصلوا على الضمانات الكفيلة بحماية هذه الولايات من المآرب الأوروبية [83]. ففي الاتصالات الاستكشافية التي أجراها البريطانيون مع المصري في القاهرة بعد الإفراج عنه، رفضوا أن يقدموا أي ضمانة بالاستقلال العربي، وكان ردهم "غامضًا وغير ملزم" [84]. بل في إثر ذلك، وجه إدوارد غراي برقية قاطعة إلى المستر ميلن تشيثام في القاهرة بأن "من المرغوب فيه جدًا أن تؤكدوا لعزيز علي المصري بشدةٍ مرةً أخرى أن يلتزم السكوت، ويترك العرب وشأنهم" [85]. وفي إثر ذلك، أوفد تشيثام رجل استخبارات إلى المصري "يؤكد عليه ضرورة الحدّ من فعالياته" [86].

لم يكن المصري يثق بالبريطانيين، ومن هنا لم يكن تحذيره مبنيًا على تسرُّع، فلقد كان ما تمخضت عنه حرب البلقان في النهاية هو أن عبارة "البلقان للبلقانيين" القديمة "تحققت على أرض الواقع". وغدا مستقبل تركيا الآسيوية هو الذي يشكل مسألة حاسمة في العلاقات الدولية؛ إذ حلّت تركيا الآسيوية مكان البلقان بؤرة للتنافس الدولي، وكانت "الغنائم" البلقانية، وفق تعبير تيلر، تافهةً جدًا، بينما بدت تلك المعروضة في آسيا هائلة وعظيمة [87]. لقد فتحت الحرب البلقانية ونهايتها الطريق أمام تنافس القوى الأوروبية على تركيا الآسيوية أو حل المسألة الشرقية نهائيًا، وبرزت هنا المخاطر المصيرية على الدولة العثمانية وما قدَّره قادة الحركة العربية من مخاطر عليهم.

تبنّت جمعية العربية الفتاة رؤية العهديين، فتفاهمت العهد والفتاة في أواخر آذار / مارس 1916 على إطلاق الثورة، وإعلان الشريف حسين في الحجاز اندلاعها، أنّ الثورة هي لحماية استقلال الولايات العربية بعد دخول تركيا الحرب، ولكن "إذا تحقق أن للدول الأوروبية مطامع في هذه البلاد، فإن الجمعية ملزمة بأن تعمل إلى جانب تركيا لكي تقاوم التدخل الأجنبي مهما تكن صورته" [88].

4 - انضمام فيصل إلى جمعيتَي الفتاة والعهد وإعلان الثورة العربية ضد الاتحاديين وليس الأتراك

على هذا الأساس، انضم فيصل إلى جمعيتَي الفتاة والعهد، وأدى قَسَم الانتساب إليهما [89]. وأعلن الشريف حسين اندلاع الثورة، وبدأت حركة انضمام الضباط "العهديين" العرب إلى الجيش العربي، ولم يكن هؤلاء يعرفون أي شيء عن مراسلات الحسين - مكماهون التي بدأت في تموز / يوليو 1915[90]، وتسارعت طردًا حتى إعلان الثورة، وهذه كلها متاحة وأشبعت دراسةً وتحليلًا. ومن هنا حرص الحسين في بياناته على توضيح أن الثورة ليست ضد الدولة العثمانية ولا ضد السلطان، بل هي ضد حكومة الاتحاديين [91]. ووجد إعلانه هذا ترحيبًا واسعًا من شخصيات العمل العربي؛ فأعرب رشيد رضا عن سروره بما تضمّنه منشورَا الشريف حسين في إعلان الثورة بأن "منشوريه الأولين جعلا عداوته لفئة الاتحاديين المتغلبة لا للشعب التركي ولا للدولة العثمانية" [92]. وأشار رضا إلى أن شرفاء ووجهاء وجمهورًا "يرون وجوب المبايعة بالخلافة، وأن سيدنا الأمير مخالف لهم في ذلك، ويرى ترك ذلك إلى جماعة المسلمين في سائر الأقطار" [93]. والواقع أن الحسين أضاف، في 14 تموز / يوليو 1915 في مراسلته مع المقدم السير هنري مكماهون (Henry McMahon) (1862 - 1949)، إلى برنامج الفتاة الذي تبنّاه كليًّا للتحالف مع البريطانيين، أن يعترفوا بالخلافة إذا ما بويع عربي لها [94]. وقد أجابه مكماهون بهذا الخصوص، في 30 آب / أغسطس 1915، في رسالته الأولى الجوابية على رسالة الحسين، بالترحيب "باسترداد الخلافة إلى يد عربي من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة". لكن الحسين تفادى في رسالته الثانية، في 9 أيلول / سبتمبر 1915، تفادى إغراء الخلافة، وذكر "والله يرحم الخلافة ويحسن عزاء المسلمين فيها"، واعتبر أن المسألة هي مسألة الحدود، وأعلم مكماهون أن "جميع أهل البلاد" "ينتظرون نتيجة هذه المباحثات التي تتوقف فقط على رفضكم أو قبولكم بقضية الحدود" [95]. وبعد إعلان الثورة العربية، ظلت مساجد مكة تدعو للخليفة العثماني، وتعتبر الثورة العربية ثورة ضد الاتحاديين لحفظ كيانهم، ولم تظهر أي عقيدة سياسية انفصالية بل ظهرت عقيدة سياسية مضادة للاتحاديين حمل لواءها أيضًا الليبراليون الأتراك العثمانيون [96].

كانت هذه الجمعية تضم معظم الضباط العرب في الجيش العثماني؛ إذ كان ما لا يقل عن 315 ضابطًا من مجموع 490 ضابطًا عربيًا عام 1914 أعضاء فيها [97]، ومثّل العراقيون أغلبيتهم؛ بحكم أن الضباط العرب في الجيش العثماني كانوا في أغلبهم عراقيين [98]. وسينعكس ذلك على تركيبة الجيش العربي الوليد، فكان 90 في المئة من ضباط الجيش العربي وثلث جنوده من العراقيين [99]، وقد عبّر أحد أبرز قادتهم، وهو نوري السعيد (1888 - 1958) الذي اضطلع بدور فاعل مستمر في الحركة العربية خلال الحرب وبعدها، عن معتقداتهم الفكرية

- السياسية بشأن العلاقات العربية - التركية بأنه تأسست في المدة 1908 - 1914 "عدة جمعيات عربية غرضها الإصلاح، وكان منها جمعية العهد"، "وكان هدف هذه الجمعية منحصرًا في إصلاح الحال على أساس النظام الاتحادي (فيدراسيون). ولم يفكر أحد منا في الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، وإنما كان تفكيرنا منصبًّا على الحصول على إدارة عربية محلية ولغة عربية رسمية على أن نشترك والعنصر التركي في إدارة سياسة الدولة العامة" [(100)]، فلم تكن العقيدة السياسية لهؤلاء الضباط انفصالية.

حتى قبل نحو شهور عدة من اندلاع الثورة العربية، في 10 حزيران / يونيو 1916، كان فيصل يعرب عن أن الثورة على الأتراك في هذه الظروف قد تقضي على الترك والعرب معًا [(101)]. وأبدى قلقه الشديد من أن ينتهي الهجوم الروسي القوي في القوقاز باحتلال المناطق الواقعة بين الأراضي العربية والتركية في ماردين وديار بكر، وانهيار الدولة العثمانية، بحيث تغدو البلاد العربية بأسرها، على حد تعبيره، وفي صلبها الحجاز، مفتوحة "لكل طارق من دون حام أو محام". ووصف فيصل انهيار الدولة العثمانية المحتمل، إزاء ما رآه من قوة الهجوم الروسي ومخاطره، بـ "الطامة"، وتمنى على والده إعادة بناء "علاقات حسنة" مع الأتراك، ومساندتهم في حال طلبوا من العرب مساعدتهم في صد الهجوم الروسي دفاعًا عن البلاد العربية والحرمين الشريفين، كيلا يتوغل فيها الروس [(102)]. وتشارك في ذلك مع الاتحاديين الذين كانوا يرون أن المخاطر الروسية على الدولة تفوق أي مخاطر أخرى [(103)].

كان الهجوم الروسي قويًا للاستيلاء على ما خصصته اتفاقية سايكس - بيكو لروسيا في احتلال القسطنطينية، مع بضعة أميالٍ في الداخل على جانبَي البوسفور، إضافةً إلى حصة كبيرة من شرق الأناضول. وكانت التقارير تتوالى عن الفظائع الروسية ضد السكان المسلمين في شرق الأناضول. وقد آلمت هذه الأنباء بشدة فيصل والحركة العربية السرية في سوريا، مع خشية كبيرة من أن يصل التوغل الروسي إلى شمال سوريا [(104)].

وقد اتخذت الهيئة المركزية لجمعية العربية الفتاة، قبل شهور عدة من قدوم فيصل إلى دمشق، قرارًا ينص على أنه "نتيجة لاشتراك تركية في الحرب أصبح مصير الولايات العربية في الدولة العثمانية معرّضًا لمخاطر شديدة، ويجب بذل جميع الجهود لضمان حريتها واستقلالها. كما تقرر إنه إذا تحقق أن للدول الغربية مطامع في هذه البلاد، فإن الجمعية ملزمة بأن تعمل إلى جانب تركية لكي تقاوم التدخل الأجنبي مهما تكن صورته" [(105)]. وفي دمشق، انضم فيصل إلى الفتاة وأدى اليمين لها، وأرسل الميثاق الذي أعدته لإعلان الثورة، لكنه أعرب، وفق أنطونيوس، "عن شكوكه في أن يقبل الحلفاء هذه الشروط، إذ كان يرتاب في نواياهم ارتيابًا عميقًا". لكنه رأى أنها أقل ما يمكن أن يطالب به العرب في سبيل قيامهم بالثورة [(106)]، كما أن فهمه للتحالف مع البريطانيين وفق الشروط التي حددها الميثاق كان مشروطًا بالتحول إلى التحالف مع

الأتراك في ما لو تحقق أن للدول الغربية مطامع في بلاد العرب، كي يقاوموا "التدخل الأجنبي مهما تكن صورته" [107].
في النهاية، وصلت نسخة من الرسالة التي كان فيصل قد أرسلها إلى والده، عن ضرورة بناء "علاقات حسنة" مع الأتراك ونجدتهم تجاه التوغل الروسي، إلى مكماهون، نائب الملك في القاهرة [108]، الذي لحظ، في 30 نيسان / أبريل 1916، في برقيته إلى وزارة الخارجية، أن "فيصل يكتب بلهجة المدافع عن الإسلام ضد الانتهاك المسيحي، ويبدو أنه يلمح بأنه كان سيفضل تأييد الأتراك لو كانوا أقوياء بدرجة تمكنهم من الحفاظ على حدود أراضي المسلمين، ولذلك فهو يرغب في أن تعمل القوات الآن في سورية مع عرب عنزة، ولكن ليس مع السوريين" [109]. ولهذا طمأنت الحكومة البريطانية الشريف حسين بأن "الحكومة الروسية لا تود التعدي على البلاد والأراضي العربية، والأمر بالعكس لأنها تعمل لصالح المسألة العربية. وإذا رغبت دولتكم في مكاتبة العرب الذين في ديار بكر وكذلك أكراد الجزيرة الشمالية الذين يتوافقون مع العرب، فيمكن توصيل مكاتباتكم ورسائلكم إليهم بواسطة الحكومة الروسية" [110].
استرجع فيصل موقفه لاحقًا، وأشار إلى تحفّظه عن فكرة "المقاومة" ضد الأتراك، مفضّلًا ما وصفه بـ "فكرة الوئام معهم"، وفسر ذلك بخوفه من "الوقوع في أمر يحرج مركزنا المادي والمعنوي حيث كنت سابرًا غور الأمة". ويضيف فيصل في استرجاعه تلك اللحظات ما يلي: "كنت خاشيًا من نتيجة الارتكان على الغير، فكنت ممقوتًا والحالة هذه لأنني كنت أجاهر بما يأمرني به ضميري" بينما كان يطلب من والده الحسين "التوثق من الحلفاء إذا كانت العهود غير وثيقة" [111]. من هنا، انخرط فيصل في الثورة على مضض، وسار في طاعة والده أخيرًا، لكنه ظل يفهمها إبان الحرب وبعدها على أنها ثورة ضد جمعية الاتحاد والترقي وليس ضد الدولة العثمانية. وكرس ذلك في 19 آب / أغسطس 1919، بإعادة تعريف الثورة العربية بأنها نشبت ضد "ذلك القسم من الأتراك الذي هو جمعية الاتحاد والترقي" لا ضد الأتراك المسلمين، وبأنها تحالفت مع البريطانيين على أساس أن بريطانيا "لا تحارب العرب والمسلمين" بل تحارب جمعية الاتحاد والترقي [112].

5 - مراسلات أحمد جمال باشا بشأن عقد الصلح

كان أحمد جمال باشا (السفاح)، قائد الجيش الرابع في سوريا، قد وجه في إثر نشر البلاشفة في روسيا في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1917، عددًا من الاتفاقيات والمراسلات التي كانت روسيا القيصرية السابقة طرفًا فيها، وفي عدادها الاتفاقية المتعلقة باقتسام آسيا العثمانية: الأناضولية والعربية، والمعروفة باتفاقية سايكس - بيكو بين الحلفاء بعد الحرب [113]، إلى كلٍّ من الحسين وابنيه الأمير فيصل والأمير عبد الله وأمير اللواء جعفر العسكري

رسائل هذه الاتفاقية مقترنة بعقد صلح عربي - تركي [114] بضمانة ألمانيا يمنح فيه الحسين كل ما اتفق عليه مع بريطانيا [115].
وقد صاغ جمال باشا الاتفاقية، بتعبير أنطونيوس، "ببراعة فذة" تقوم استراتيجيتها الخطابية على تحقيق قبول من هي موجهة إليه [116]؛ إذ أبدى، في هذه الرسالة تفهّمه لما وصفه بجانب محقّ في الثورة العربية وهو "ضمان الحصول على الاستقلال" لكنه تساءل كيف يمكن "تأسيس حكومة عربية"، "في الوقت الذي أعلن فيه الحلفاء أن فلسطين ستخضع لإدارة دينية دولية، وأن سورية ستخضع لفرنسا، والعراق للحكومة البريطانية؟". ورأى أنه مهما يكن الأمر، فإن "إزالة أسباب سوء التفاهم لم تفت تمامًا"، وطلب "أن نبحث هذه المسألة، ونعمل على التوصل إلى تفاهم أفضل" [117].
يرى أنطونيوس أن هذه المبادرة، وما ألقاه جمال باشا في مأدبة بيروت الرسمية "قبل أيام من مغادرته سوريا نهائيًا إلى إسطنبول تلقي ضوءًا على رغبة الترك في مصالحة العرب"؛ إذ "كانت الحكومة التركية وحليفتها ألمانيا ترغبان رغبة شديدة في إنجاح العروض التي قدّمت للعرب حتى إنهما عملتا على إعلان تلك العروض على الملأ" [118].
مع حلول عام 1917، إذًا، أدركت الحكومة التركية وحلفاؤها الألمان أن الوقت قد فات لسحق الثورة العربية، وأن من المستحسن من الناحية السياسية والعسكرية القيام بمحاولة، ولو متأخرة، للتوفيق بين الأتراك والعرب. في حين تضعضع الوضع العسكري للحلفاء على الجبهة الأوروبية على نحوٍ بالغ السوء إلى درجة كان من شأنها، وفق تيلر، "أن تكون سعيدة بقبول صلح تسووي بشروط ألمانية لولا المساعدة الأمريكية التي لاحت في الأفق" [119].
أدى ذلك إلى بروز مساعٍ، منذ منتصف عام 1917، لعقد صلح بين تركيا وبريطانيا [120]، حيث كان الوضع العثماني - الألماني في العراق وسوريا يتدهور بصورة متسارعة لصالح الحلفاء [121]. وفي تركيا ضغط تيار في الرأي العام على الحكومة العثمانية، للتوصل إلى اتفاق مع الحلفاء وإنهاء الحرب، مهما عظمت التضحية في الولايات العربية، بعض الوقت، وقد شجع استسلام بلغاريا على المطالبة بسلام منفصل، ينقذ الدولة العثمانية من "ورطة" الحرب، إذ انقطع اتصال الجبهات التركية بالكتلة النمساوية الألمانية بالفعل [122].
أصرّ مغرورون على أن شرف تركيا طالبها بألّا تعقد سلامًا منفصلًا بمعزل عن حليفتها ألمانيا؛ ولكن خلال العام الأخير من الحرب، ساد جو من المثالية، في جميع أنحاء العالم، ورغبة عامة في السلام وتفاهم أفضل بين الأمم [123].
وموقف "الشرف" المتبجح هو نفسه ما اعتمده الحسين في تلك الظروف على وجه التحديد في عقد سلام منفصل مع الدولة العثمانية بسبب التحالف مع بريطانيا.
وتشير **مذكرات جمال باشا** الصغير (المرسيني)، إلى أن رسل الألمان كانوا منبثّين في البلاد العربية، ينشرون الدعايات ضد الأتراك، ويستميلون العرب

إلى صفوفهم. ويشير إلى أنه "وصل بهم الأمر إلى أن اجتمعوا ببعض رجال العرب في دمشق وخابروهم ليعملوا يدًا واحدةً معهم مقابل تعهدهم بإعطاء سوريا استقلالها التام على أن تكون تحت إشراف ألمانيا، أو تحت حمايتها في شؤونها الخارجية"، لكن لم يتجاوب هؤلاء الرجال مع الدعوة الألمانية بسبب خوفهم من سياسة البطش التي اتبعها أحمد جمال باشا، وكما حصل مع قافلة السادس من أيار / مايو 1916[124]. وفي سياق ذلك، توالى وصول المعلومات إلى المفوضية البريطانية ببرن في المدة آب / أغسطس - تشرين الأول / أكتوبر، بأن تركيا تدرس منح سوريا والعراق والحجاز الحكم الذاتي، وأن الإمبراطور الألماني نفسه قد حث على ذلك [125].

عبّرت مذكرة بريطانية قدّمها، في تموز / يوليو 1917، مدير "المكتب العربي" الدكتور ديفيد جورج هوغارث (David George Hogarth) (1862 - 1927)، عن اقتراح "عقد الصلح مع تركية"، ورصدت تغيرًا في تطلّع "الأكثرية الساحقة من العرب" إلى دولة "مسيحية لتحريرهم"، وفق تعبير المذكرة. وتجلّى هذا التغير في أن هناك "شعورًا قويًا ومتزايدًا قد ظهر في معارضة تدخل في أي قسم من المنطقة العربية". وقصدت المذكرة بالأكثرية العربية في مناطق اتفاقية سايكس - بيكو "الأحزاب العربية المختلفة"، ورصدت إلى جانب من يطالب بـ "الاستقلال التام" أو "الحماية البريطانية" بروز أنصار "الحماية العثمانية" بين تلك الأحزاب. وقد أُحييت هذه الفكرة بين السوريين منذ ظهور بعض الأخبار عن "أحكام اتفاقيتنا" مع الفرنسيين، أي اتفاقية سايكس - بيكو، وبروز فكرة "الائتلاف" مع الدولة العثمانية، بسبب عدم انتصار الحلفاء؛ ما دفع العثمانيين، بسبب ضعفهم، إلى تقبّل فكرة الائتلاف التركي - العربي. وأُحيي في هذا السياق الاعتقاد "بأن تركية مع عاصمتها الآستانة والخلافة وإقليم واسع في الأناضول متروك لها، ستبقى دولة معظّمة وحامية للإسلام، ويكون لها تأثير عظيم حتى في الأراضي العربية". ونقل هوغارث: "أكد لي مؤخرًا مرجع موثوق به أن الائتلاف يكون الآن سائغًا أكثر لسبعين بالمائة من السوريين من الوضع المقترح في اتفاقيتنا"، أي بديلًا من اتفاقية سايكس - بيكو. واقترح أنه "يجدر عقد الصلح مع تركية بحيث يترك أي قسم من المنطقة العربية تحت حكمها المباشر، أو حقًا تحت سيادتها الأكثر من الاسمية، أو خاضعًا لأي تأثير اقتصادي عدا تأثير الدول الحليفة" [126].

ارتفعت وتيرة الاتصالات التمهيدية البريطانية - التركية بعد سقوط الحكم القيصري في روسيا، وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية في 25 كانون الأول / ديسمبر 1917 إلى وزيرها المفوض في سويسرا بأن بريطانيا لا تضمن بقاء فلسطين تحت حكم الأتراك بعد نهاية الحرب، لكن قد تعيد النظر في إمكان بقاء سوريا والعراق ضمن الدولة العثمانية [127].

خرج جمال باشا بمبادرته للعموم بعد رفض الحسين عرضه للصلح، حين ألقى في 4 كانون الأول / ديسمبر 1917 خطابًا صريحًا أمام مستقبليه ببيروت صرح

فيه بالمبادرة، من دون ذكر مضمون شروطه لعقد الاتفاق، وحمل على الثورة العربية، وقدّم وصفًا للضرر الذي سببته "لا لوحدة الإسلام فحسب بل لتلك المصالح التي أعلن زعماء الثورة أنهم يسعون لخدمتها" [(128)].

كانت التقارير البريطانية الرسمية قد أخذت تولي رسالة جمال باشا بعقد الصلح العربي - التركي اهتمامًا جديًا. وتشير، بُعيد نشر اتفاقية سايكس - بيكو وإعلان وعد بلفور، إلى حالة "الفزع" لدى المسيحيين والسوريين، ولا سيما من وعد بلفور، لما فيه من "احتمال رؤية فلسطين وحتى سوريا في النهاية بيد اليهود"، وأن الحكومة العثمانية الاتحادية قد تلجأ إلى إعلان "استقلال سورية تحت سيادة رسمية" لجمع القومية العربية مع الوطنية المصرية والجزائرية والمغربية تحت رعاية طورانية تكون بمنزلة قوة فوضوية - مناهضة "لفرنسة وبريطانية". وبذلك يرتد كل "ما تحملناه" من النفقات والمتاعب "على رؤوسنا"، في حين أن الطورانيين والألمان يسجلون نجاحًا عظيمًا [(129)]. ولم يستبعد المندوب السامي البريطاني بالقاهرة، في رده على وزارة الخارجية في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1917، إمكانية تقدم الحكومة العثمانية بعرض صلح عربي - تركي، يقوم "على استقلال تحت سيادة تركية" "لوضع ورقة قوية في اليد التركية - الألمانية" [(130)].

6 - موقف عزيز علي المصري

الواقع أنه، قبل نحو ثلاثة أشهر ونيّف من مذكرة هوغارث، أخذ بعض الأخبار عن اتفاقية سايكس - بيكو يتسرب، وقد علم بها البكباشي عزيز علي المصري [(131)]، رئيس هيئة الأركان وزير الحربية في الحكومة الحجازية، في سياق حديث بينه وبين الكولونيل نيو كامب، حيث نقل ذلك إلى الملك حسين، الذي استوضح بدوره في 16 آذار / مارس 1917 من المعتمد البريطاني في الحجاز الكولونيل سيريل إدوارد ويلسون (Cyril Edward Wilson) (1873 - 1938) عنها، وطلب منه التحقيق فيها في حال لم يبلغه شيء عن ذلك كي يحصل "على الحقائق الواضحة بوضوح". لكن ويلسون أجابه بأن الكولونيل نيو كامب لا يذكر شيئًا من هذه التفاصيل التي دارت بينه وبين المصري، وأن بريطانيا ستعاضده في المستقبل، وأنها وحلفاءَها "مصممون أن لا يعقدوا الصلح إلا بعد أن تُهزم ألمانيا تمامًا". و"كان من ثقة الشريف بويلسون أنه وافق على ما قاله ويلسون، وقال إنه لا يصدق ما بلغه من عزيز" [(132)]، إلا أن البريطانيين غدوا قلقين من نتائج هذا التسريب الذي وصل إلى المصري، زعيم الضباط العرب (العهديين) الذين التحقوا بالثورة العربية في الحجاز؛ إذ أثار تعرّفه إلى تلك المعلومات مخاوفه القديمة من الأطماع الغربية، وعاد إلى التداول وفق ما يشير إليه موسى مع ضباطه حول مشروعه القديم بإنشاء دولة عربية - تركية ثنائية القومية على غرار اتحاد النمسا - المجر [(133)]. وأعاد بث شكوكه بتصريحه بما معناه: "يلوح لي أن الإنجليز يريدون القضاء على العرب والترك في آن

واحد" [134]. وحاول أن يقنع الحسين وفيصل بأن "من الأفضل عدم قطع الصلة تمامًا مع تركية وألمانية" [135].
ووفق شهادة علي جودت الأيوبي (1886 - 1969) التي دوّنها بعد نحو خمسين سنة في "ذكرياته" التي صدرت في عام 1967، حاول المصري أن يقنع قائد الحامية العثمانية بتسليم المدينة المنورة إلى ضباطٍ عرب في الجيش العثماني سلمًا "مقدمة للتفاهم" بين العرب والأتراك "على مصير البلاد العربية قبل أن يطأها الأجنبي". وزوّد أحد تلامذته، وهو علي جودت الذي سيبرز دوره لاحقًا في مرحلة الحكومة العربية بدمشق، بالخطة ليوصلها عن طريق شيفرة خاصة إلى طلعت باشا، وزير الداخلية والقطب الاتحادي المهيمن على قيادة الاتحاد والترقي. وأضاف جودت في رسالته إلى أحد قادة الحامية أن الضباط العرب في الحجاز سيكونون "إلى جانبهم إذا حصل الاتفاق على هذه الخطة"، وهو ما امتعض منه الحسين أشد الامتعاض، وستتسبب رسالته في إبعاده إلى القاهرة [136] ليبقى المصري على اتصال بطلعت باشا بعد الحرب، وليقترح على مصطفى كمال في كانون الأول / ديسمبر 1919 أن يعتمده مستشارًا له في الشؤون العربية [137]؛ إذ كان طلعت باشا يميل إيجابيًا على نحو نسبي إلى اتجاه في جمعية الاتحاد والترقي طُرح وفق تشخيص الحصري له، تحوّل الدولة العثمانية إلى دولة تركية - عربية ثنائية القومية على غرار دولة النمسا - المجر، لكن معظم الاتحاديين "كانوا يدعون إلى القومية التركية والسياسة الطورانية، بدون أن يعترفوا بحقوق القوميات الأخرى، ولذلك كانوا يستنكرون حركات القومية العربية" [138]. والحقيقة أن الاتحاديين لم يكونوا في موقفهم من المسألة العربية كتلة متجانسة [139]؛ إذ ظل ثالوثهم الأيديولوجي، وفق فيروز أحمد، هو: "العثمانية والإسلام والقومية، يوحدهم، وأي تغيير هنا إنما هو تغيير في التأكيد على أيٍّ منها" [140]، وكانت علاقات هذا الثالوث تتردد في شخصية طلعت باشا وفكره. لكن هذا الاتجاه المتمثل في كونفدرالية عربية - عثمانية ضعف تأثيره جدًا مع أولوية الحفاظ على الدولة تجاه المخاطر المصيرية التي تتطلب مركزية في القيادة والتعبئة، وهذا ما حدث بعد الحرب البلقانية واستيلاء الاتحاديين على ماكينة الحكم، فاعتنقوا العقيدة المركزية اليعقوبية الفرنسية لإحكام قبضتهم على الدولة في مواجهة المخاطر المصيرية.

7 - إبعاد المصري من وزارة الحربية في الحجاز إلى القاهرة

تولدت الشكوك بين الشريف علي، قائد الحركات في منطقة رابغ، والمصري في انسحاب الأول من خطةٍ كان يعدّها للهجوم على المواقع التركية، لخوفه من إيقاع المصري بها في "الفخ التركي والتسليم له" [141]. وفي النهاية، ما عاد المصري مرغوبًا فيه، فأبعد في آذار / مارس 1917 في إجازة إلى القاهرة، ولم

يعد بعدها إلى الحجاز. وعُيّن عبد المنعم القيسوني، الذي يصفه جودت بـ "عين الإنكليز الساهرة على الملك حسين، وموضع ثقتهم في ما يكنّه العرب نحوهم"، وزيرًا للحربية، لكن تلامذة المصري رفضوا الانصياع للضابط التركي الذي عيّنه القيسوني قائدًا لهم، ففُرض نوع من التضييق على بعض قادة الضباط، ونُقلوا إلى أمكنة أخرى بعيدة عن مكة، وعن الاتصال بالحامية العثمانية في المدينة، بينما "أُبعد" علي جودت إلى القاهرة [142].

ساور القلق المندوبَ السامي البريطاني بالقاهرة، في نيسان / أبريل 1917، بعد احتواء خطة المصري التي عرضها على فخري بك بتسليم الحامية مقدمةً للتفاهم والقتال معًا ضد الخطر الأجنبي، وإبعاد المصري وعلي جودت الأيوبي إلى القاهرة ونقل نوري السعيد إلى جيش الأمير عبد الله بعيدًا عن مكة، ما دفعه إلى الاقتراح على وزارة الخارجية تقديم إيضاحات إلى الحسين حول "تطمين الملك حسين بخصوص أهداف الفرنسيين في داخلية سورية"، والإيضاح باحتفاظ بريطانيا في "بغداد ومنطقتها" بـ "السيطرة العسكرية والسياسية التي تتطلبها مصالحنا الاستراتيجية والتجارية". وجاء في البرقية أنه سيكون ممكنًا في اجتماع لاحق مع الحسين "إعطاء تفاصيل أخرى عن ذلك الجزء من الاتفاقية الإنكليزية - الفرنسية الذي يتعلق بإنشاء اتحاد عربي أو دولة عربية مستقلة" [143]. وهكذا، كان بعض خطوط اتفاقية سايكس - بيكو قد تسرب قبل أن يفضحها البلاشفة في 8 تشرين الأول / أكتوبر 1917. وأحدث ذلك على مستوى ما يهمنا، أي على مستوى إشكالية البحث، أول ردة فعل من الجيش العربي بالحجاز في شكل تداول الضباط العهديين العودة إلى برنامجهم الأساسي؛ وهو التفاهم العربي - التركي حول دولة ثنائية القومية، والاستعداد للقتال مع الأتراك ضد الخطر الأجنبي. وقبل أن يغادر المصري الحجاز نهائيًا إلى مصر بصورة نهائية، بسبب عدم رغبة الملك حسين والإنكليز في بقائه، لجهره بعدم قطع الاتصالات مع الحكومة العثمانية خلال الحرب، سلّم أحد ضباطه، وهو علي جودت، شيفرة الاتصال بالصدر الأعظم طلعت باشا (1874 - 1921) [144]. ووفق معلومات استخبارية بريطانية، ينبغي التعامل معها وفق تقدير حصة مشوشة في المعلومات والتأويلات، سعى طلعت باشا قبل نحو شهرين تقريبًا من تقدم جمال باشا بعرض الصلح العربي - التركي، وفي إثر تدهور الوضع في العراق واحتلال كوت العمارة في بغداد، إلى الاتصال بالحجاز لعقد صلح عربي - تركي، لكن هذه الاتصالات كانت من دون جدوى [145]. ويرى علي سلطان أن الحكومة العثمانية أرادت حين اطلعت على الاتفاقية، أن تستفيد من نشرها كي تعيد العرب إلى صفها [146]. كما يشير أنطونيوس إلى أنها تلقي ضوءًا "على رغبة الترك في مصالحة العرب"؛ إذ "كانت الحكومة التركية وحليفتها ألمانيا ترغبان رغبة شديدة في إنجاح العروض التي قُدّمت للعرب حتى إنهما عملتا على إعلان تلك العروض على الملأ" [147].

8 - المنشور - القنبلة

تزامن عرض جمال باشا مع رمي إحدى الطائرات العثمانية قنبلة على معسكر الجيش العربي الشمالي الذي يقوده الأمير فيصل. لم تكن هذه القنبلة من المتفجرات، بل كانت من المنشورات والجرائد التي تحتوي على نصوص اتفاقية سايكس - بيكو، فأحدثت على الفور تداعيات سياسية خطِرة [(148)]؛ فهي لم تؤكد الشكوك والمخاوف التي سبق لعزيز علي المصري أن أعرب عنها في آذار / مارس، بل أحدثت اضطرابًا سياسيًا في الجيش، وصفه أحمد قدري (1893 - 1958)، من موقع وجوده في المعسكر، بإحداث "تذمُّر بين قادة فيصل" [(149)].

وقد عكس فيصل هذا القلق، وهو الذي كان قد أطاع والده على مضض في قيادة الجيش الشمالي؛ إذ أعلم والده بـ "شكوكه ومخاوفه" من حالة القلق في جيشه تجاه ما تضمنته رسالة جمال باشا، وتنظيم الضباط العرب مضبطة احتجاج قدموها لفيصل أعلنوا فيها أنهم لن يواصلوا القتال إلى جانب البريطانيين إلا إذا قدم هؤلاء تأكيدات لالتزامهم بتنفيذ العهود الأساسية مع العرب [(150)]. ووقف فيصل إلى جانب ضباطه، وأبرق إلى والده بأننا "نرفض متابعة الحرب مع الحلفاء لأن غرضنا هو استقلال البلدان العربية لا تمزيقها، و[لا] قيام دول أجنبية مقام الترك فيها" [(151)]؛ فالخوف الذي أبدته شخصيات الحركة العربية وفيصل نفسه من أن تنتهي الحرب بهلاك العرب والأتراك، وشكّل مكونًا فكريًا أدواتيًا في أنساقهم العقيدية، أخذ يكتسب جديته هنا ويؤثر في اتجاهات الفعل وفهم أبعاده الجديدة. كما أن الهيجان انتقل إلى الجيش الذي يقوده الأمير عبد الله، وساهم الأمير من خلال إطْلاع بعض الضباط العرب على رسالة أحمد جمال باشا، في سياق احتلال البريطانيين القدس في 8 كانون الأول / ديسمبر 1917 وسيطرتهم فعليًا على لوائه، وصدور وعد بلفور في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1917. وطلب الأمير من الكولونيل باست، رئيس البعثة العسكرية البريطانية في جيشه، أن تصدر الحكومة البريطانية "تصريحًا يوضح السياسة البريطانية إيضاحًا محدّدًا"؛ وهو ما أثار حنق الكولونيل باست، فضغط على الحسين بأن يبرق إلى الأمير عبد الله "بأن لا تخامره الشكوك، وأن يمزق رسالة جمال أمام جميع ضباطه" [(152)]، بقدر ما ألحّ الأمير عبد الله على البريطانيين كي تتمكن القيادة الهاشمية من امتصاص السخط "بإصدار تكذيب قطعي لمزاعم جمال باشا القائلة بأن فلسطين والعراق سوف تخضعان للبريطانيين، وأن سورية ستخضع للفرنسيين" [(153)]، وهو ما رأى فيه بعض قيادات الحركة العربية فرصة انتهزها الحسين "ليحصل على تأكيد أكثر صراحة بتعهدها تأمين استقلال العرب" [(154)].

في الوقت الذي واصل فيه الحسين الإلحاح على البريطانيين بإصدار موقف واضح، جاءته تطمينات الحكومة البريطانية في 8 شباط / فبراير 1918 حول

تفنيد ما نشر عن اتفاقيات سايكس - بيكو، وأنه ليس إلا مجرد "دعاية تركية" هدفها "إيجاد الارتياب والشك بين دول الحلفاء والعرب"، وأن الحكومة البريطانية "تكرر عهودها السابقة التي قطعتها لجلالتكم بخصوص تحرير الشعوب العربية"، "وتحفظ العرب الذين تم تحريرهم من خطر عودة الاحتلال" [155]. في الوقت الذي قدمت فيه الحكومة البريطانية، في 11 حزيران / يونيو 1918، ما يُعرف بـ "السوريين السبعة" (قدموا مذكرتهم في 26 نيسان / أبريل 1918 إلى وزير الخارجية البريطاني) [156]، تصريحًا رسميًا واضحًا يضمن الاستقلال العربي [157]، واشترط السوريون السبعة سرية المذكرة ما عدا البوح بها "لجلالة الملك حسين المعظم وأنجاله الأمراء" [158]. وفي ما يتعلق من هذه المذكرة بموضوع البحث، فإن السبعة أكدوا ارتياب "طبقة من قومنا" يتمتعون بـ "نفوذ مهم" ويعتقدون "كما تعتقد الأكثرية بيننا، وهم مسلمون، أنه يستحيل عليهم قطع علاقاتهم بالدولة التركية باعتبارها الزعيمة الدينية ما دام مستقبلهم مظلمًا غير مبتوت فيه"، وأن موقفهم "أصبح حرجًا: وعرضة لتعيير وتهكم المصريين الذين يحاجّون بأن ألمانيا، عدوة الإسلام، قد اشترطت في معاهدة الصلح مع الروس أن يبت أهل القفقاس المسلمون مصيرهم بأنفسهم، وأن تكون علاقاتهم مع من جاورهم، ولا سيما الترك حرة"، بينما حلفاؤنا "قرروا بينهم أن تقسم بلادكم إلى منطقتين الشمالية منهما تحت السيطرة الفرنسية والجنوبية تحت السيطرة البريطانية".

وهدف طلب الإيضاح إلى إقناع تلك "الطبقة" من العرب بتراجعها عن سياسة الولاء للعثمانيين (الأتراك) عبر إقناعها بالتزام بريطانيا بتحقيق الهدف الذي يسعى الممثلون السبعة لبلوغه؛ وهو "الاستقلال التام" للبلاد العربية. وهدف أيضًا إلى تقديم التزام لشعبهم بالتزام بريطانيا "بسلامة بلاده واستقلاله من العنصر التركي" أسوة بالتصريح البريطاني بـ "سلامة الولايات التركية التي هي آهلة بالعنصر التركي فقط" [159]. وقد حرصت المذكرة على إبراز دور السوريين قبل الحرب وخلالها، وعلى النطق باسم "متنوري العرب عامة والسوريين خاصة"، واعتبار أن "سوريا" هي أساس انطلاق الثورة العربية من الحجاز على تقديم تصورهم لتمنّيهم أن "تكون سوريا جزءًا من المملكة العربية"، لكنهم يتصورون "تطبيق نظام اللامركزية على البلاد السورية وتقسيمها إلى ولايات تحكم نفسها بنفسها حكمًا إداريًا فقط" على ولايات وإمارات الدولة العربية كلها "كإمارة نجد واليمن والعسير" [160].

ستمثل هذه المذكرة أحد أبرز مستندات فيصل في محادثاته الشائكة والمتوترة مع البريطانيين حول مدى التزامهم بعهودهم، كما سيشغل عدد منهم مواقع قيادية مؤثرة في الحكومة العربية بدمشق لاحقًا، والسياسة الجماهيرية المندلعة في إثر تخلي بريطانيا عن سوريا لفرنسا. ويمكن أن نستنتج هنا أن التصريح البريطاني ما كانت له، رغم غموضه، من وظيفة سوى الحيلولة، وفق برو، دون أي تقارب بين العرب والترك [161]، لكنه شكل عبء

تعهد على السياسة البريطانية ما بعد الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح، وضغط عليها في أن وعود إمبراطورية بريطانية ليست قصاصة من ورق.

9 - اهتزاز العلاقة بين فيصل والحسين بسبب الموقف من عرض جمال باشا

تعامل فيصل مع رسائل جمال باشا باهتمام إيجابي، وأشار إلى والده بأن خطاب الباشا إليه "خطاب مهم جدًا"، أتى في "وقتٍ حرجٍ نوعًا ما للحلفاء" على مستوى تطورات الحرب في أوروبا، لكنه لن يشرع في أي اتصال بمندوبه الذي اقترحه للتفاوض، وهو الشيخ بدر الدين الحسني (1851 - 1931)، أحد كبار علماء دمشق، حول شروط الصلح، قبل أن يتلقى الجواب منه [(162)].

لكنه كان قد اجتمع بالفعل مع الشيخ الحسني الذي قدم له ما سيصفه الحسين في رسالة لاحقة له بعد نحو سبعة أشهر بـ "منحنا كل الحقوق والمزايا التي نرغب فيها" [(163)].

كبح الحسين اندفاع فيصل، حتى يستطلع رأي نائب الملك بالقاهرة في ذلك، فيرسل جوابه، أو يرسل إليه نائب الملك مباشرة هذا الجواب؛ بما يعنيه ذلك من تفويض نائب الملك بالجواب عنه [(164)]؛ فلقد قامت معتقداته السياسية كما شخّصها فيصل على الثقة المطلقة بالبريطانيين، والسير خلف ما يرونه دون انحراف "قيد شعرة"، والحرص على "تسليم الأمر لهم، واتباع خططهم" "صُمًّا وعميانًا" [(165)].

أرسل الحسين إلى المقيم البريطاني نص رسالته إلى فيصل، وأنه أوصاه بأن "يعتمد كل إشارة ترد من فخامته"، أي نائب الملك، في حال تأخر جوابه له بسبب وسائط النقل [(166)]. ثم شرح، بعد نحو ثلاثة أيام، في 20 كانون الأول / ديسمبر 1917، في مرحلة انتشرت فيها الشائعات عن اتصالات بريطانية - تركية لعقد الصلح تضع الولايات العربية تحت رقابة عثمانية، ما قصده بذلك. وعرض فكرتين مؤداهما أن في حال الموافقة على إجراء المباحثات، فسيطلب من جمال باشا أن يراسله مباشرة، فيعين مفوضًا للتباحث معه، أو أنه، في إشارة ضمنية إلى الأخبار عن اتصالات صلح بريطاني - تركي، يسعى لصلح بين الأتراك "ومجموعنا نحن الحلفاء"، شرط أن يخلوا مواقعهم في سوريا والعراق [(167)].

إزاء رفض البريطانيين الفكرتين فورًا، سارع الحسين وطلب من المقيم البريطاني أن يوجه إلى فيصل برقية باسمه، خلاصتها إجابة جمال باشا بأن "لا حكم بيننا وبين تركيا إلا السيف" [(168)]. ثم أرسل إليه عن طريق المقيم البريطاني، في 27 كانون الأول / ديسمبر 1917، رسالة جاء فيها "نؤكد لكم بصورة قطعية لا تقبل التردد والمراجعة في رفض كل طلبات جمال في أي موضوع كان، فإن رضاي وسخطي عليك، وحياة البلاد وسعادتها موقوفة على الرد هذا" [(169)].

ويبدو أن مشادة قد حدثت بين فيصل ووالده حول الموقف من عرض الصلح، قرّع فيها الحسين فيصل مخاطبًا إياه "إلى هذا الحد تصل بك القحة يا فيصل؟!"؛ إذ أبدى فيصل رغبته في الاستقالة، وترددت فكرة تعيين الأمير عبد الله بدلًا منه لقيادة المفرزة الشمالية (الجيش الشمالي) [170]. وحدث مأزق حقيقي بين فيصل ووالده المستاء من تبنّي ابنه مطالب الضباط العراقيين والسوريين، تمثّل في رفض الحسين استقباله في مكة، مختلقًا العذر [171] تلو العذر. لكن الحسين رفض في النهاية استقالة فيصل، وكلّفه باستمرار العمل حتى دخول دمشق [172]. وحاول في 11 كانون الثاني / يناير 1918 إقناع فيصل، الذي كان ميّالًا إلى التعامل الإيجابي مع العرض الذي قدّمه أحمد جمال باشا، بأن يثق بالحلفاء، فاستخدم، بدافع الاضطرار، سلطته الأبوية المباشرة لثنيه عن ذلك، ودفعه إلى الثقة بتطمينات البريطانيين وبأن "الحلفاء أجلّ وأكبر من أن يخلّوا بحرف من مقرراتنا معهم. وهم أحرص الناس على ملاحظة مثل هذه الدقائق، فلا تفتكر في ذلك واطمئن، واعلم أنه لا حكم بيننا وبين الترك إلا السيف" [173].

لم تثمر مبادرة أحمد جمال باشا شيئًا على مستوى التقارب العربي - التركي، لكنها فتحت الباب أمام مبادرات لاحقة يقوم أساسها على الاعتراف التركي بالاستقلال العربي في إطار كونفدرالي عثماني تركي - عربي، ولم يواصلها هو نفسه؛ إذ غدت أيامه معدودة في سوريا بسبب انعدام ثقة به من جانب القيادة الألمانية، التي كان يتولاها حينئذ المارشال إريك فون فالكنهاين (1861 - 1922)، وكذلك من جانب وزير الحربية العثمانية أنور باشا (1881 - 1922)، وبحثهما في شأن التخلص منه وإعادته إلى إسطنبول، وارتياب أنور باشا في مطامعه الاستقلالية في سوريا [174].

وتعوّل بعض الدراسات على تفسير اندفاع جمال باشا في مبادرة الصلح بمطامعه في السيطرة على سوريا والعراق، وترى، كما أورد طيباوي، أنه كان يقوم بلعبة مزدوجة؛ فهو ظهر في سوريا على أنه مسلم جيد ووطني عثماني حقيقي، مخلص للسلطنة والخلافة. لم يكن بعد ذلك شيء معروف عن خيانته للدين والدولة والأمة حينما فتح في أواخر عام 1915 مفاوضات سرية مع روسيا من أجل إبرام سلام منفصل مع الحلفاء، وتأمين الحكم الوراثي لنفسه على الأراضي التي شملت سوريا والعراق. ولتحقيق هدفه، كان على استعداد للثورة ضد السلطان ومحاربة رفاقه [175]. لكن المؤرخ القومي التركي العثماني أوزتونا، الذي يبدي في وجهة نظره تقييمًا قاسيًا للاتحاديين، يشير إلى أن الفرنسيين لوحوا بفكرة خديوية جمال باشا الفرنكفوني على سوريا، وهو الذي كان ميّالًا قبل الحرب إلى السياسة الخارجية الفرنسية ومرتبطًا بعلاقات وثيقة مع القيادة الفرنسية على سوريا، لكن جمال باشا قابلها بازدراء [176]. هذا في حين كان البريطانيون حذرين من الاتصالات بينه وبين الفرنسيين، واحتملوا ما تردد من أن غرضه الوحيد من تلك المبادرات هو بذر الشكوك بين

الحكومة البريطانية والعرب في مرحلة تطورت فيها مراسلات الحسين - مكماهون. ومن هنا قررت الحكومة البريطانية عدم مشاركتها في هذه الاتصالات؛ لأنها تتعارض مع اتصالاتها بالعرب، وتُلحق الضرر بتلك الاتصالات، وأبدت عدم نيتها المشاركة في "التفاهم المقترح بين الحلفاء وجمال باشا"، ووضعت مسودة تفيد بأن تقوم الحكومة الفرنسية بهذه الاتصالات، نظرًا إلى مصالحها في سوريا، وتُعلم الحكومة البريطانية من وقت إلى آخر بالنتائج المحقَّقة [177].

غير أن التفسير المقْنع هو أنه حاول سبر مواقف روسيا لصالح حكومته، بوصفه أحد أطراف الثالوث الباشوي القيادي المسيطر: جمال باشا وطلعت باشا وأنور باشا، وأن الاتصالات التي حدثت هي بقصد الوقوف على مرامي الحلفاء في اقتسام الدولة العثمانية [178]، وكانت جزءًا من المنهج العثماني بتعويض الضعف الداخلي باتباع دبلوماسية ماكرة قائمة على ضرب القوى العظمى بعضها ببعض [179]. والدليل على ذلك أنه حين استدعي من سورية، لم يقم بأي جهد للبقاء فيها. لكن السردية العربية التي تتهمه بأنه كان خائنًا في السر لدولته عكست المرارة العربية من سياسة بطشه في سورية، فثبتت ادعاءات خيانته.

ثانيًا: المبادرة الثانية؛ مشروع اتفاق المرسيني - فيصل (شباط / فبراير 1918 - آب / أغسطس 1918)

على خلاف ما حظيت به مبادرة أحمد جمال باشا بدراسات تاريخية متعددة ووافية لسياقها [180]، وإن كانت لا تزال تقبل مزيدًا من الدرس والتمحيص والتحليل والتعمق في فهم سياقها التاريخي، فإن مبادرة الصلح الثانية التي قام بها جمال باشا المرسيني حظيت بدراسات أقل بين الدراسات التي نشرت نصوص مراسلاتها [181] أو تجاهلتها [182] أو أشارت إلى بعض جوانبها بصفة عابرة وانتقائية [183]، ويركز هذا المحور على هذه المبادرة.

1 - سياسة تطبيع العلاقات التركية - السورية

حدث أوّل اتصال بين المرسيني وفيصل في شباط / فبراير 1918، بعد نحو أسبوع من تولّيه قيادة الجيش الرابع [184]، في محاولة من الحكومة المركزية العثمانية لتدارك الخراب الذي ألحقته إعدامات أحمد جمال باشا وترويعاته بنفي عائلات السوريين "المشتبه" بهم [185] تحت تأثير فوبياه [حالة الرهاب] التي استحكمت بقراراته؛ وهي أن العرب يعملون على الثورة ضد الدولة. وترافقت الرسالة الأولى، وفق دروزة، مع إرسال المرسيني نصوص وعد بلفور واتفاق سايكس - بيكو إلى فيصل [186]. واستمرت طوال سبعة أشهر، حتى آب / أغسطس 1918.

تطورت وتيرة هذه المراسلات بصورة إيجابية في إطار سياسة "تطبيعية" جدية للعلاقات التركية - السورية، تركزت مضامينها وإجراءاتها على إزالة مظالم أحمد جمال باشا في سوريا، فألغيت إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية ولجنة التسفير (التهجير) السابقة، وأعيد المنفيون وعائلاتهم من الأناضول إلى سوريا، والذين بلغ عددهم نحو 300 عائلة وفق تقديرات سعيد أو نحو 2000 شخص وفق تقديرات أرسلان [187]. وأجريت تنقلات واسعة بين الموظفين، وأفرج عن بعض قادة الحركة العربية الذين سبق أن اعتقلهم أحمد جمال باشا في ما يُعرف في **الحوليات السورية** بقضية "خان الباشا"، وكان في مقدمهم أمير اللواء شكري الأيوبي (1851 - 1922)، وأمير اللواء عبد الحميد باشا القلطقجي (1875 - 1926)، وفارس الخوري (1877 - 1962)، وشكري القوتلي (1891 - 1967)، وآخرون من كوادر "جمعية الفتاة" [188]. وهؤلاء جميعًا سيكونون من أبرز قادة الحكومة العربية العسكريين والمدنيين والسياسيين في دمشق.
أعاد المرسيني في سياق هذه السياسة العسكريين منهم إلى الجيش، مثل الأيوبي، وقرَّب إليه شخصية عسكرية أخرى هي أمير اللواء رضا باشا الركابي (1866 - 1942)، قائد الفيلق الخامس عشر في الجيش الرابع المعسكر في دمشق، فولّاه قيادة موقع مدينة دمشق على الرغم من شكوك رئيس أركان الجيش الرابع الشديدة فيه، اعتقادًا بأنه على اتصال دائم بالأمير فيصل، وأنه يدير فرع الحركة العربية في دمشق [189]. وكانت هذه الشكوك في محلها؛ إذ كان الركابي عضوًا مؤسسًا لجمعية العربية الفتاة السرية ما قبل الحرب [190]، ومرتبطًا ارتباطًا عضويًا بحركة الثورة العربية.
حينما بدأ انسحاب الجيش الرابع من دمشق، سلَّم المرسيني قيادة دمشق العسكرية إلى كلٍّ من الأيوبي والركابي، فغدا الركابي الحاكم العسكري العام في منطقة الحكومة العربية، وغدا الأيوبي، بعد إنزال العلم العربي عن سراي بيروت، حاكمًا عسكريًا عامًا لولاية حلب. وكان هؤلاء الضباط موضع ثقة المرسيني على الرغم من معرفته بعلاقتهم العضوية السرية بالحركة العربية التي كان يتفهم مطالبتها بالاستقلالية الذاتية ويدعمها، ما كوَّن صورة "طيبة" جدًا في سوريا لصدقية المرسيني، حيث أشار عبد العزيز العظمة إلى أنه تميز بعطفه على "الشام وأهلها" [191]. وأشار دروزة، وهو من قادة الحركة العربية، إلى أن البلاد "أحست فعلًا بحسن سيرته ونيّته" [192]؛ ما مهّد لدوره اللاحق بعد نهاية الحرب، وفي سياق انكشاف النزاعات بين الحلفاء حول اقتسام الدولة العثمانية عمومًا، وفي صلبها اقتسام آسيا العثمانية الأناضولية والعربية، في وضع مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال.

2 - اتصالات المرسيني - فيصل

استغرقت هذه الاتصالات وقتًا كافيًا للتفاهم، وللتوصل إلى إطار مبادئ أساسي يسمح بوضع مشروع اتفاقية اصطلحنا على تسميتها مشروع اتفاق

المرسيني - فيصل. وبالنسبة إلى الطرف العربي، حثّوا فيصل على التعامل بصورة إيجابية مع اتصالات المرسيني؛ إذ لم تكن الإيضاحات البريطانية بشأن اتفاقية سايكس - بيكو مقنعة لهم، ومن ثم كان هناك، وفق ما يستنتجه طيباوي، ضرورة لاستكشاف العروض التركية بدلًا من رفضها [193]. كانت فكرة عقد صلح عربي - تركي، يمهَّد له بخطوات إيجابية من الحكومة العثمانية، تتردد بقوة في أوساط بعض ضباط الجيش العربي [194]، الذين لم يكونوا مقتنعين بالتطمينات البريطانية في تكذيب مبادرة جمال باشا، وتضافر ذلك مع قلقهم بعد أن عيّن الجنرال أَلِنبي ضابط اتصال بين الحملة المصرية (البريطانية) والجيش الشمالي (العربي) من أن يفقدوا استقلالهم الذاتي، وأن يتحولوا إلى مجرد ملحَقين باحتياجات الحملة المصرية، فقدموا في أوائل نيسان / أبريل 1918 مذكرة مطولة إلى فيصل يعربون فيها عن قلقهم ومخاوفهم، تولى أحد قادتهم، وهو مولود مخلص، تسليمها له [195].

جاءت السياسة التطبيعية الجدية في العلاقات التركية - العربية في أوانها لتعزز تلك الفكرة، وحدثت هذه السياسة بدعم من القيادة الألمانية العليا في سوريا، ومن ضمنها فالكنهاين بصفة خاصة، لأنها "كانت تعتقد باستحالة الانتصار ضد الإنكليز طالما بقي العرب في صفهم، خاصة وأن الحرب تجري على أرضهم" [196].

لكن استجابة فيصل لمبادرة المرسيني تخطت حدود الاستكشاف إلى طرح عقد تحالف عسكري - سياسي أوضحه أحمد قدري، عضو الهيئة المركزية للفتاة إبان الثورة العربية، الذي حث فيصل على التفاوض مع المرسيني بالاستعداد لـ "توحيد العمل الحربي معهم [الأتراك] إذا ما ضمنوا للعرب، بالاتفاق مع حلفائهم [الألمان] ما وعد الإنكليز به الشريف حسين، فيبقى العرب دومًا حلفاء للدولة العثمانية وعلى اتفاق تام معها" [197].

3 - وضع أسس مشروع اتفاق المرسيني - فيصل

في حزيران / يونيو 1918، أي بعد نحو خمسة أشهر من رسالة المرسيني الأولى إلى فيصل، غدت الشروط مهيَّأة لوضع أسس الاتفاق بتولّي فيصل وضعها بعد ذلك. تعاملت وزارة الخارجية العثمانية مع مشروع الاتفاق بصورة إيجابية، ورعت في صيف عام 1918 محادثات الصلح، ونظمت اجتماعًا بين وفد عربي والسلطان بعد عودته من سويسرا، عرض فيه الوفد "الإصلاح والحكم الذاتي لسورية تحت الحكم العثماني" [198]. وتتوافر إشارات مؤكدة إلى دور المرسيني في ترتيب هذا اللقاء، من خلال علاقته الوثيقة بأمير اللواء رضا باشا الركابي الذي ترأس الوفد. كما يفترض أن هذا اللقاء جرى بمعرفة فيصل وتأييده؛ نظرًا إلى عضوية الركابي القيادية السرية في الهيئة المركزية للفتاة قبيل الحرب، واستمراره فيها بعد نهاية الحرب.

تلخص مشروع الاتفاق بقتال الجيش العربي إلى جانب الجيش التركي (العثماني)، كل تحت إمرة قائده، في مقابل اعتراف الحكومة العثمانية بأن "يكون شكل وطابع استقلال سوريا مطابقًا لصيغة العلاقة بين بروسيا والنمسا والمجر، مع إعطاء الضمانات اللازمة" [(199)]. وجاء في مراسلات فيصل الأخيرة مع المرسيني: "إن العرب لا يطلبون شيئًا من الترك، وإنهم يريدون أن يعيشوا أحرارًا، على أن يبقوا مع الأتراك يدًا بيد. وهم يرغبون إزالة الأوضاع السيئة التي وقعوا فيها، فإذا كان لدى الحكومة التركية استعداد لقبول هذه الشروط، فإني أرحب بالدخول في هذه المذاكرة" [(200)].

لكن الاتفاق الشفهي في آب / أغسطس 1918 تضمّن، وفق ما أورده ليمان فون ساندرس (1858 - 1929) في مذكراته، جانبًا عمليًا مباشرًا، لقطع الطريق على خطة الهجوم البريطاني الأخيرة التي أعلم فيصل المرسيني بقرب تنفيذها.

4 - السباق العربي - البريطاني على دخول دمشق

يبدو أن تطوير فيصل اقتراحاته ارتبط بمخاوفه الشديدة من أن يدخل البريطانيون دمشق قبل الجيش العربي، فتترتب على أسبقية الدخول حقوق سياسية؛ إذ حاول الجنرال أَلِنبي في الأشهر الأولى من عام 1918 أن يبطئ قيام الجيش الشمالي بعمليات هجومية جريئة، لدواعٍ تكتيكية عسكرية. لكن فيصل أجاب موفده "والبسمة الهادئة تعلو شفتيه، بأنه سيحاول الاستيلاء على دمشق في الخريف، ولو أطبقت السماء على الأرض، فإذا لم يكن باستطاعة الإنكليز أن ينهضوا بأمر القتال في جبهتهم، فإن عليه أن يعمل على إنقاذ شعبه في سوريا. وليس أمامه لتحقيق هذا الهدف إلا أن يعقد صلحًا مع الأتراك" [(201)].

وهذا ما يفسر حرص فيصل على توصية ضباطه في هذه الآونة بأن يجهدوا في دخول دمشق قبل القوات البريطانية [(202)]؛ فهو كان يعرف التصريح البريطاني الرسمي للسوريين السبعة في أن تكون البلاد التي يحررها العرب لهم.

طغت مسألة من يدخل دمشق أولًا على اهتمام فيصل وضباطه. وبعد سقوط دمشق انشغلت الدراسات التاريخية بسؤال من دخل دمشق أولًا: الجيش البريطاني أم الجيش العربي؟ يشير زين نور الدين زين إلى أنه "بقي الجواب عن هذا السؤال مثيرًا للجدل والخلاف لمدة طويلة [(203)]، بين من يرى مثله أن طلائع الجيش الأسترالي دخلت دمشق قبل أي جيش آخر" [(204)]، ومن يرى، مثل هارولد تامبرلي (Harold Temrerley) وأ. ج. غرانت (A. J. Grant) وستيفن همسلي لونغريغ (Stephen Hamsley Longrigg)، أن الجيش العربي هو من دخل أولًا إلى دمشق [(205)]، وبين رواية لورنس الذي قدَّر أن أَلِنبي تباطأ في دخول دمشق كي يدخل الجيش العربي قبله [(206)] وتحليل لونغريغ المتلاقي مع لورنس [(207)] ورواية أَلِنبي نفسه [(208)] ورواية الباحثين الفرنسيين الأوائل بأن أَلِنبي تعمَّد أن يدخل الجيش العربي دمشق قبل الجيش البريطاني [(209)].

عرض فيصل، في سياق التسابق البريطاني - العربي على دخول دمشق، على المرسيني في الاتفاقيات السرية الشفوية أن يقوم الجيش العربي بمهمة الجيش الرابع "للدفاع عن جبهة نهر الأردن"، "وأنه يمكن توظيف العساكر لتدعم الجيش الرابع على الجبهة بين البحر ونهر الأردن". ويشير ساندرس إلى أنه كلّف جمال باشا المرسيني الدخول "في مفاوضات مع الشريف فيصل. ورجوت بنفس الطريقة أنور بشدّة ليعطي الضمانات المطلوبة" [210]. لكن بعض قادة الجيش الرابع اعتبر ذلك مجرد خدعة حربية، كما اعتبرتها وزارة الحربية العثمانية كذلك، بينما وثق بها المرسيني ورفعها إلى الحكومة المركزية، ولم يتلقّ جوابًا [211].

انفردت بعض الدراسات العربية، ومن دون توضيح مصادرها، بالإشارة إلى أن حكومة الاتحاديين وضعت مشروع الاتفاق، ورفعته إلى السلطان وحيد الدين، فأقره، لكنه لم يبلّغ إلا مؤخرًا، بعد بدء الهجوم [212]. وانفرد الأمير عبد الله بالإشارة إلى أن المرسيني وافق على رفع الراية العربية على دور الحكومة "بإرادة سلطانية تعلن الاعتراف باستقلال البلاد العربية" [213]. ومن المعقول جدًا أن يكون هذا الرأي قد دار في الحكومة الاتحادية التي استقالت، في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1918، أي قبل أسبوعين ونيف من توقيع هدنة مودروس؛ حيث أدلى الصدر الأعظم الجديد أحمد عزت باشا (1864 - 1937) في مجلس المبعوثان بأن "فيما يتعلق بالولايات العربية، فإننا سنحاول إيجاد حل لمعضلتها بشكل نؤمن لها استقلالًا ذاتيًا يتفق وأهدافها القومية، شريطة المحافظة على ارتباطها بالخلافة الإسلامية، وبالسلطنة العثمانية" [214]. ويتطابق جوهر هذا التصريح مع خطوط اتفاق الصلح العربي - التركي بين المرسيني وفيصل. لكن حين أدلى عزت باشا بهذا التصريح، كانت دمشق ساقطة، وحتى 25 - 27 تشرين الأول / أكتوبر كانت المراكز العثمانية كافة، بما فيها مدينة حلب، قد سقطت أيضًا.

كان مشروع الاتفاق قد وُضِع، قبل أن يشن الجنرال أِلنبي هجومه النهائي الحاسم في 19 أيلول / سبتمبر 1918، وتتهاوى الدفاعات العثمانية بعد الهجوم الأخير، وتنسحب من سوريا. وحين وقع ذلك الهجوم، لم يتلقّ المرسيني من إسطنبول أي جواب عن مشروع الاتفاق، بل تلقى أمر الانسحاب من سوريا. لكن تحليل مجريات انسحاب الجيش الرابع بقيادة المرسيني من دمشق، ووضْعه القيادة العسكرية فيها بين يدي الركابي والأيوبي للدفاع عنها، وبالأحرى تغطية انسحاب آمن للقوات العثمانية منها [215]، وإجراءاته السياسية الأخيرة، كل ذلك يشير إلى أنه حرص على تسليم دمشق إلى فيصل، ورفضِ إيذائها [216]، وشكّل حكومة مؤقتة هنأ فيها الحاضرين على استقلالهم [217].

لم يكن ذلك بسبب تهاوي الدفاعات العثمانية وانهيار جيوشها فحسب، بل بسبب اقتناع المرسيني أيضًا بمضمون مشروع اتفاقه مع فيصل؛ فالمضمون الموضوعي لإجراءاته العسكرية والسياسية في الأيام الأخيرة للجيش

العثماني في دمشق يتمثل في كونه حرص على تسليمها إلى الركابي والأيوبي بطريقة آمنة، وتشكيل حكومة مؤقتة لضبط الأمن إلى أن يدخل الجيش العربي دمشق.

ثالثًا: محاولة إحياء مشروع اتفاق المرسيني - فيصل

بُعيد الهدنة

في 31 تشرين الأول / أكتوبر 1918، سرى مفعول اتفاقية الهدنة التي وقِّعت في مودروس بين الحلفاء والدولة العثمانية. وفي الفترة بين انسحاب آخر جندي عثماني من دمشق في أواخر أيلول / سبتمبر 1918 ومحاولة نوري السعيد استئناف مشروع الاتفاق، حدث متغيران مهمّان: - **المتغيّر الأول**: إعلان فيصل، في 5 تشرين الأول / أكتوبر 1918، أنه "تشكلت في سوريا حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالًا مطلقًا لا شائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين، شاملة جميع البلاد السورية"، وأنه عهد إلى الركابي "بالقيادة العامة للحكومة المذكورة"، وأنها "تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب، وتستهدف إعلاء شأنهم، وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية" [(218)]. ولم ترد في الإعلان أيّ كلمة عن الأتراك.

- **المتغيّر الثاني**: استقالة حكومة الصدر الأعظم الاتحادية طلعت باشا، بعد عودته يائسًا من ألمانيا في 9 تشرين الأول / أكتوبر 1918، واقتناعه بأن كل شيء انتهى [(219)]، وتشكّل حكومة جديدة برئاسة أحمد عزت باشا في الفترة 14 تشرين الأول / أكتوبر - 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1918. وكان ضمن برنامجها الوزاري، خلال الأيام الأخيرة من المرحلة النهائية للحرب، اعتماد الاستقلال الذاتي للولايات العربية بما يتفق وأهدافها القومية، شريطة المحافظة على ارتباطها بالخلافة الإسلامية، وبالسلطنة العثمانية [(220)]، وهو ما رأى رشيد رضا، أحد قادة حزب الاتحاد السوري، أنه "دخول المسألة العربية في طور جديد"، وأن مسألة استقلال الولايات العربية الذاتي ستُعرض على مؤتمر الصلح، وأن المراد بعبارة "أن تكون تحت سيادة السلطان" هو أن تعترف له بالخلافة فحسب، وألّا تكون تحت سيادة الباب العالي. لكنه أثار أسئلة عن مدى إمكانية ذلك في ظل عمل كلٍّ من فرنسا وبريطانيا على تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو [(221)].

1 - رسالة نوري السعيد إلى الصدر الأعظم

في 30 تشرين الأول / أكتوبر 1918، بعد مضي أيام عدة على جلاء آخر جندي تركي من الولايات والمتصرفيات العربية، ما عدا متصرفية دير الزور والموصل، وقِّعت اتفاقية الهدنة في مودروس. وفرّ في إثرها القادة الاتحاديون السبعة، في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1918، من تركيا [(222)]. وفي 3 تشرين

الثاني / نوفمبر 1918، بدأ أول اجتماع تنفيذي لتطبيق شروط الهدنة بين وفد الحلفاء ووفد عسكري عثماني في محطة قطمة على الحدود السورية - التركية الحالية. وكان الجنرال نوري السعيد عضوًا في وفد الحلفاء، لكنه كان يمثّل فيصل بصورة مستقلة.

تذكر دراسات تركية أن السعيد عمد بصورة جانبية إلى تسليم، في 3 تشرين الثاني / نوفمبر 1918 بتسليم عمر خالص، عضو الوفد العثماني في المفاوضات وزميله السابق في الدراسة في كلية الأركان العثمانية، رسالة سرية إلى الصدر الأعظم أحمد عزت باشا، يدعو فيها إلى اتحاد إسلامي يضم العرب والأتراك، لكن القائد العثماني في قطمة صرف النظر عنها معتبرًا إياها خدعة، فلم ينقلها [(223)]. وعلى كل حال، كانت وزارة أحمد عزت باشا قد سقطت في 8 تشرين الثاني / نوفمبر، أي بعد ذلك بنحو خمسة أيام فقط.

تنسجم دعوة السعيد مع مشروع اتفاق المرسيني - فيصل، فهو كان طرفًا مباشرًا فيه. ثمّ إن رسالته السرية تكتسي معقولية تاريخية ترتبط بنهاية حكم الاتحاديين، الذي كان ضباط الجيش العربي في معظمهم مقتنعين بأنهم ثاروا ضده وليس ضد الأتراك، وفرار قادتهم إلى خارج تركيا، واعتماد حكومة أحمد عزت باشا حل المسألة العربية "في الاستقلال الذاتي للولايات العربية، بما يتفق وأهدافها القومية". وكانت الحكومة العثمانية هي صاحبة السيادة على تلك الولايات بموجب القانون الدولي، وإن كانت محتلة إلى أن يبتّ مؤتمر الصلح مصيرها. وكان مصير الولايات العربية في اتفاقية الهدنة على قدر من الغموض، وتمثلت الإشارة الوحيدة إليها في المادة السادسة عشرة، والتي تنص على "استسلام جميع الحاميات في الحجاز والعسير واليمن وسوريا والعراق إلى أقرب ضابط إلى الحلفاء" [(224)].

2 - مشادة فيصل - أَلِنبي

تمثَّل قادح مبادرة السعيد الأبرز في تداعيات المشادة بين فيصل والجنرال أَلِنبي خلال لقائهما الأول في 3 تشرين الأول / أكتوبر 1918 في دمشق، وكان مدارها السماح للفرنسيين بتولّي شؤون الإدارة في المنطقة الزرقاء (سورية الساحلية) في اتفاقية سايكس - بيكو، بينما يتولى البريطانيون شؤون فلسطين، والحكومة العربية شؤون سورية الداخلية إلى حين انعقاد مؤتمر الصلح وبتّه مصير أراضي "العدو" المحتلة [(225)].

حين أرغم الجنرال أَلِنبي الحكومة العربية المحلية - ولم تكن اتفاقية الهدنة مع الدولة العثمانية قد وُضِعت بعد - على إنزال العلم العربي عن سراي بيروت ورفع الراية الفرنسية، تطور القلق العربي من السياسة البريطانية إلى ما يصفه الحسني بـ "هياج عنيف في دمشق" [(226)]، ثم إلى إنزال الأعلام العربية عن الحكومات المحلية في الساحل السوري، المخصص لفرنسا في اتفاقية سايكس - بيكو. ووصف فيصل هذا التوتر بحصول "منازعات وتوتر في العلائق

بصورة رسمية بيننا وبين إنكلترا" [227]، وأرسل إلى الجنرال أَلِنبي برقية طويلة احتجاجًا على تحقير "الراية العربية"، وطالبه بـ "إعادة شرف تلك الراية بإرجاعها كما كانت، وتحقيق أماني أهالي بيروت"، وأن هذه الراية "رُفعت من طرف أمةٍ اختارت هذه الراية لنفسها، والتحقت بأبناء جلدتها وجنسها، وطلبت منها إرسال حاكمٍ إليها بدون أي مجبرٍ، كما يفعل أهل اللاذقية وطرابلس" [228].
اجتاحت البلادَ، وفق أنطونيوس، موجةٌ من الشك والتوجس ممّا تضمره الحكومتان الفرنسية والبريطانية من دوافع ونيات. وأوضح فيصل للجنرال أَلِنبي أنه لن يستطيع كبح جماح القوات العربية، إلا إذا صدر على الفور تحديد رسمي لنيات الحلفاء [229]. في فترة التوتر هذه تحديدًا، قدّم السعيد عرضًا ينطوي على استئناف مشروع اتفاق المرسيني - فيصل، لتُسارع بريطانيا وفرنسا إلى احتواء التوتر بإصدار تصريح في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1918[230]، أحدث للتو انفعالًا إيجابيًا في سوريا والعراق، تجلى في قيام الأفراح والتظاهرات [231]. لكن بعض النخب ازدادت توجسًا بسبب ما تضمّنه التصريح خلف طلاوته البلاغية، التي ورد فيها أقوى تعبيرٍ عن حرية المصير من حماية مستترة [232]، إلى أن تبخرت طلاوته تلك خلال الأشهر الأولى من انعقاد مؤتمر الصلح، حين احتدم فيها النزاع بين الحلفاء حول اقتسام الغنائم، وفي عداده النزاع حول سوريا، لتدخل العلاقات السورية - التركية في مرحلة تقارب جديدة، سيكون وضع مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال من أبرز تعابيرها.

(54) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962)، ص 358 - 362.

(55) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977).

(56) توفيق برو، **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918** (دمشق: دار طلاس، 1989)، ص 436 - 438.

(57) سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 376 - 384.

(58) **المراسلات التاريخية:** مج 1: **الثورة العربية الكبرى 1914 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، 1973)، ص 152 - 153.

(59) علي عبد الأمير علاوي، **فيصل الأول ملك العراق**، ترجمة سيمون أكرم العباس وغيث يوسف حافظ (بيروت / النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار، 2022)، ص 189 - 192.

(60) تتوقف رنا باروت على نحو مفصَّل عند هذا المصطلح الذي يعتبر المصطلح المركزي في مقاربات تحليل عقيدة صانع القرار، وهناك عشرات الكتب والمقالات باللغة الإنكليزية التي تحمل في عناوينها هذا المفهوم في دراسة تلك العقيدة، لكن لا توجد في اللغة العربية حتى الآن ترجمة متعارف عليها لهذا المصطلح، وقد ترجمه محمد السيد سليم بالنهج الإجرائي. محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 42؛ وتتوقف عند ترجماته المضطربة، مشيرة في ضوء عودتها إلى النص المرجعي المؤسس لهذا المفهوم وهو مقالة ألكسندر جورج، إلى أن الترجمة مفهومية دلالية. وحين استعار ألكسندر جورج هذا المصطلح وأصّله، كان يدرك بوضوح أنه يجب أن يُقال على الفور أن هذا المصطلح تسمية خاطئة، وعلى الرغم من حفاظه على المصطلح نفسه، فإنه أشار أيضًا إلى مفهومه، في أن الفحص الدقيق لما كان يدور في ذهن ناثان ليتس (Nathan Leites)، يشير إلى أنه يدل على مجموعة من المعتقدات العامة حول القضايا الأساسية للتاريخ والأسئلة المركزية للسياسة التي تتعلق هي أيضًا بمشكلة الفعل.

Alexander L. George, "The ‘Operational Code’: A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision - Making," *International Studies Quarterly*, vol. 13, no. 2 (June 1969), p. 191; وتخرج من مقارنتها بأن الترجمة المفهومية الدلالية له هي ما قامت به ياسمين حداد بترجمته إلى عقيدة صانع القرار، وترى أنه يعبّر بدقة عن مضمون المصطلح. دايفد باتريك

هوتون، **علم النفس السياسي**، ترجمة ياسمين حداد (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 158 - 197؛ يعتمد هذا الهامش الإيضاحي على دراسة: رنا باروت، "عقيدة بوتين ودورها في تحديد السياسة الخارجية الروسية: حالة سورية"، رسالة ماجستير، معهد الدوحة للدراسات العليا، 2022. (غير منشورة) (61) George.

(62) لمزيد من التفاصيل، ينظر: برو، ص 78 - 81، 142.

(63) تشكل في شباط / فبراير 1913 ونشر برنامجه، وانتُخب حقي العظم سكرتيرًا له. "بيان حزب اللامركزية الإدارية العثماني"، **العمران**، السنة 18، العدد 725 (24 شباط / فبراير 1913)، ص 4.

(64) محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 211.

(65) محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة**، ط 2 (صيدا: المطبعة العصرية، 1971)، ص 474 - 475؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 1: **النضال بين العرب والترك** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 52؛ يُقارَن بـ: زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية - التركية**، ط 4 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 90.

(66) زين، **نشوء القومية العربية**، ص 91.

(67) المرجع نفسه، ص 81.

(68) ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 116.

(69) دونالد كواترت، "عصر الإصلاحات 1812 - 1914"، في: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، خليل إينالجيك ودونالد كواترت (محرران)، ترجمة قاسم عبده قاسم، مج 2 (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007)، ص 499.

(70) يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922**، ترجمة عدنان محمود سلمان ومراجعة محمود الأنصاري، مج 3 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 221.

(71) المرجع نفسه، ص 223 - 224.

(72) أ. ج. ب. تيلر، **الصراع على سيادة أوروبا 1848 - 1918**، ترجمة فاضل جتكر (أبوظبي: مشروع كلمة للترجمة؛ بيروت / الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 652، 658، 666، 670، 695.

(73) أعلنت إيطاليا الحرب في 29 أيلول / سبتمبر 1911 وانتهت بتخلي الدولة العثمانية في معاهدة أوشي 1912 عن طرابلس وبنغازي لإيطاليا، ولم يحتفظ الخليفة إلا بحق تعيين الموظفين الدينيين. كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط 7 (بيروت: دار العلم للملايين، 1977)، ص 600 - 601.

(74) "حادثة بيروت"، **العمران**، مج 5، ج 41، السنة 18، العدد 691 (4 آذار / مارس 1912)، ص 3.
(75) تيلر، ص 650؛ انتهت المواجهة القاسية مع الإيطاليين في بنغازي وطرابلس بالتنازل العثماني في اتفاقية (أوشي) بين الحكومة العثمانية وإيطاليا عنهما، وضم الجزر الاثنتي عشرة "الإيجية" التي كانت تؤلفها "ولاية جزائر بحر سفيد" بمعنى "ولاية جزائر البحر الأبيض، مقابل ذكر اسم السلطان في خطب الجمع والأعياد". الحصري، ص 184 - 193.
(76) محمد رشيد رضا، "رفيق بك العظم وفاته وترجمته"، **المنار**، مج 26، ج 4 (19 آب / أغسطس 1925)، ص 295.
(77) زين، **نشوء القومية العربية**، ص 91 - 93.
(78) Alp Yenen, "Envisioning Turco - Arab Co - Existence between Empire and Nationalism," *Die Welt Des Islams*, vol. 61, no. 1 (2020), p. 8.
(79) كان جميع أعضاء المؤتمر، باستثناء اثنين من العراقيين، من أبناء سورية الطبيعية، ويبدو أن العراقي ناجي السويدي هو الذي أقنع لجنة المؤتمر بتسميته "المؤتمر العربي" بدلًا من "المؤتمر السوري"، فأبدل المنظمون عبارة "المؤتمر السوري" في الختم باسم آخر يحمل عبارة "المؤتمر العربي الأول". توفيق السويدي، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2010)، ص 34 - 35.
(80) زين، **نشوء القومية العربية**، ص 99 - 100.
(81) أوزتونا، مج 3، ص 176، 212.
(82) Yenen, p. 16.
(83) برو، ص 142.
(84) من المستر تشيثام إلى السر إدوارد غراي [برقية]، في 9 / 8 / 1914، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 1: **1914 - 1915**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 1996)، ص 445؛ ويشير نوري السعيد إلى أن المصري في اتصال البريطانيين به طلب منهم أن يقدموا ضمانات كافية. نوري السعيد، **مذكرات نوري السعيد: عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا 1916 - 1918**، ط 2 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1987)، ص 22.
(85) من السر إدوارد غراي - لندن إلى المستر تشيثام - القاهرة في 11 / 8 / 1914، [برقية]، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 1، ص 446.
(86) من المستر تشيثام إلى السر إدوارد غراي، في 24 / 8 / 1914، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 1، ص 446.
(87) تيلر، ص 652، 658، 666، 670، 695.

(88) أنطونيوس، ص 237.
(89) نشر أنطونيوس خلاصة قرار جمعية الفتاة، وأشار إلى أنه حصل عليها من الملك فيصل نفسه ومن حواراته مع أحمد قدري الذي شارك في جلسات الهيئة المركزية للجمعية مع فيصل. أنطونيوس، ص 237؛ ونجد النص نفسه في: أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 39.
(90) السعيد، ص 22 - 23.
(91) موسى، ص 283 - 284.
(92) محمد رشيد رضا، **المنار**، مج 20، ج 6 (11 شباط / فبراير 1918)، ص 281.
(93) المرجع نفسه، ص 181.
(94) أنطونيوس، ص 252؛ ورد في الرسالة الأولى من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون في 14 تموز / يوليو 1915، ما يلي: "تعترف إنكلترة باستقلال البلاد العربية التي يحدها شمالاً: خط مرسين - أضنة الموازي لخط 37 شمالاً الذي تقع عليه بيره جيك - أورفة - ماردين - مديات - جزيرة ابن عمر - عمادية حتى حدود فارس، وشرقًا حدود فارس إلى خليج البصرة، وجنوبًا المحيط الهندي (باستثناء عدن التي ستحتفظ بوضعها الحالي)، وغربًا البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين، وعلى إنكلترة أن توافق على إعلان خلافة عربية على المسلمين". ونصت الفقرات من الثانية إلى السادسة على المعاملة التفضيلية لبريطانيا في المشاريع الاقتصادية، وتقديم كل من الطرفين العربي والبريطاني العون العسكري المتبادل "لمواجهة أية قوة أجنبية يمكن أن تهاجم أحد الفريقين" وعلى الحياد في حال دخول أحد الطرفين في نزاع مسلح، أو الاتفاق في ما بينهما في حال رغبة أحد الفريقين في المشاركة في النزاع. وحددت المادة السادسة مفعول ما ورد في المادتين الثالثة والرابعة بمدة خمس عشرة سنة. رسائل الحسين - مكماهون، الرسالة الأولى من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون في مكة، 14 / 7 / 1915، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 1، ص 504 - 505.
(95) الرسالة الثانية من الشريف حسين إلى مكماهون، مكة في 9 / 9 / 1915، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 1، ص 529.
(96) كان أول هذه المناشير في 26 حزيران / يونيو 1916، وقامت خلاصته على مهاجمة الاتحاديين، وأن العرب قد قاموا بثورتهم ضد سياستهم الاضطهادية، وسيرهم على سياسة قتل الروح العربية، وأن دخولهم الحرب سيؤدي إلى إضاعة البقية الباقية من الدولة العثمانية، وأن العرب قاموا لإنقاذ أنفسهم وإنشاء كيان مستقل لهم. وفي المنشور الثاني (20 أيلول / سبتمبر 1916) تكرر ما ورد في الأول، لكنه شدد على القول إن العرب ليسوا ضد الترك، وإن عداءهم يقتصر على الاتحاديين. وفي المنشور الثالث (29 تشرين الثاني /

نوفمبر 1916) يخص الشريف حسين قومه بأنه لم يقم بالثورة إلا لدفع الأذى عنهم "بواجب القومية والوطنية"، أما في المنشور الرابع (7 آذار / مارس 1917)، فيخاطب المسلمين، وعلى الأخص الترك والهنود، ويعدد مخالفات الاتحاديين للدِّين، ويقول إنه لا يزال يدعو للخليفة في صلوات الجمعة. "موسى الذي استجمع هذه المناشير"، في: موسى، ص 284 - 285. لكنه كان في السر يطمح إلى تولي منصب الخلافة وأن يحوز دعم بريطانيا له في ذلك، لكن في حال انهيار الدولة العثمانية.

(97) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 231 - 232. يُقارَن بـ: موسى، ص 34.

(98) ياب، ص 236؛ أنطونيوس، ص 197.

(99) محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 **(**بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 281.

(100) مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي. السعيد، ص 20.

(101) برو، ص 216؛ أنطونيوس، ص 242.

(102) من الشريف فيصل - دمشق إلى الشريف حسين - مكة، شباط / فبراير 1916، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، ص 113 - 114.

(103) زين، **نشوء القومية العربية**، ص 116.

(104) Abdul Latif Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (New York: Macmillan St. Martin’s Press, 1969), p. 243.

(105) نشر أنطونيوس هذه الوثيقة، وأشار إلى أنه حصل عليها من الملك فيصل نفسه، ومن حواراته مع أحمد قدري الذي شارك في جلسات الهيئة المركزية للجمعية مع فيصل. أنطونيوس، ص 237؛ ونجد النص نفسه في: قدري، ص 39.

(106) أنطونيوس، ص 244.

(107) المرجع نفسه، ص 237.

(108) Tibawi, p. 243.

(109) من السير هنري مكماهون إلى وزارة الخارجية، 30 / 4 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 2: **1916**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 183.

(110) من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين، 8 / 5 / 1916، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 2، ص 187 - 188.

(111) من فيصل إلى زيد، 1 كانون الأول / ديسمبر 1921، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى، 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 232.

(112) "بيانات الأمير فيصل لرئيس أركان حرب قوات الحملة المصرية وللضابط السياسي، 31 آب / أغسطس 1919"، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، 1920**، مج 5: اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 526.

(113) كانت جريدة **ذا مانشستر غارديان** (*The Manchester Guardian*) أول جريدة بريطانية نشرت خلاصة هذه الاتفاقيات في عدديها الصادرين في 26 و28 تشرين الثاني / نوفمبر 1917. وكانت وثائق هذه الاتفاقيات وصلت برقيًا إليها عن طريق مراسلها في بتروغراد. وقد واجه بعض النواب بلفور، وزير الدولة للشؤون الخارجية، بأسئلة محرجة عن هذه الاتفاقيات، ومما أجاب به بلفور هو "ما كان ينبغي نشر هذه الوثائق التي نحن بصددها، وإني لا أنوي إعادة نشرها". زين، ص 74؛ أما موسى، فيشير إلى أن جريدة **إزفيستيا** الروسية (البلشفية) نشرت نص اتفاقية في عددها ليوم 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1917، بينما نشرتها **الغارديان** بعد حوالى شهرين، في 19 كانون الثاني / يناير 1918، وفي أميركا تأخر نشرها في **إفيننغ بوست** إلى 8 كانون الأول / ديسمبر 1919. ينظر: موسى، ص 376.

(114) ساد خلاف في الدراسات التاريخية حول معرفة الحسين، من خلال مرفقات رسالة جمال باشا، باتفاقية سايكس - بيكو. ويرى موسى، الذي تتخلل كتابه المهم عن الحركة العربية تدخلات وجهة نظره المعيارية الأيديولوجية بصورة مركزية في كتابة التاريخ، والتي تلتمس اعتذارًا للحسين، بأن الحسين ظل خالي الذهن تمامًا من موضوع اتفاقية سايكس - بيكو إلى أن وصلت إليه في أوائل حزيران / يونيو 1918 نسخة من العدد 101 من جريدة **المستقبل** التي تصدرها بالعربية وزارة الخارجية الفرنسية، والتي نشرت، نقلًا عن جريدة **الشرق** التي أنشأها جمال باشا للدعاية، خطاب جمال باشا في مأدبة بيروت، "فاضطرب اضطرابًا شديدًا عندما قرأ خطاب جمال، وأيقن عندئذ أن المسألة أخطر بكثير مما وصل إلى علمه في السابق"، فكتب رسالة مطولة إلى المعتمد البريطاني يذكّره فيها بالعهود البريطانية معه في مراسلات الحسين - مكماهون، وأن ما نشرته جريدة **المستقبل** يدل على أن مساعيه ستذهب أدراج الرياح. موسى، ص 386 - 387. أما زين، فيؤكد أن جمال باشا سلّم نص الاتفاقية في كتابين، أولهما إلى فيصل والآخَر إلى جعفر العسكري. زين، ص 74، كما يؤكد أنطونيوس أن الحكومة العثمانية، يقصد جمال باشا، أرسلت بنصوص الاتفاقية مع عرض الصلح. أنطونيوس، ص 358. كما يشير جمال باشا في خطابه في مأدبة بيروت إلى أنه أرسل إلى الحسين صورة عن الاتفاقية. يُقارَن بـ: أنطونيوس، ص 361. والمشترك الصحيح بين التحليلات الثلاثة السابقة هو أن عقد الحلفاء هذه الاتفاقية بينهم كان بمعزل عن الحسين، وهذا صحيح وبات معروفًا. لكن نقطة الخلاف مع موسى هي

تقديمه الاعتذار للحسين بتأخر إطّلاعه على الاتفاقية، وغضبه لاحقًا بعد أن عرف ما فيها، وأخفقت مبادرة جمال باشا.

(115) "لا بد أن أقول أنه عندما لحقت الهزيمة برومانيا وتراجعت إيطاليا عن حدودها، أرسل جمال باشا لي ولفيصل يطلب منا أن نعقد صلحًا مع تركيا بضمانة ألمانيا، بحيث نحصل على كل ما اتفقنا عليه مع بريطانيا، ولكنني رفضت ذلك رفضًا باتًا". حديث الملك حسين مع الميجر مارشال، 14 تموز / يوليو 1920، تقرير في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 133. من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة، 6 تموز / يوليو 1919، برقية، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4: **1919**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 352؛ أشار لورنس إلى ذلك بأن الأتراك عرضوا على فيصل أولًا استقلالًا ذاتيًا في الحجاز، ثم ألحقوا سورية والعراق بالحجاز، وبالاعتراف بالشريف حسين ملكًا. توماس إدوارد لورنس، **أعمدة الحكمة السبعة** (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1963)، ص 391.

(116) أنطونيوس، ص 358 - 359؛ موسى، ص 386.

(117) من أحمد جمال باشا إلى الأمير فيصل، دمشق 26 / 11 / 1917، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 101 - 102. ثم وجه رسالة أخرى إلى الأمير عبد الله أنه أرسل إلى الحسين "مع رسول خاص" أفكاره لعقد الصلح، وأنه لا يرى "أنه قد فات الوقت" عليها. من أحمد جمال باشا إلى الأمير عبد الله، 5 / 12 / 1917، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 152 - 153.

(118) أنطونيوس، ص 360.

(119) تيلر، ص 740.

(120) مذكرة بريطانية قدمها في تموز / يوليو 1917 الدكتور ديفيد جورج هوغارث، مدير "المكتب العربي"، باقتراح "عقد الصلح مع تركية"، تحت عنوان، مذكرة عن الاتفاقية الإنكليزية - الفرنسية - الروسية عن الشرق الأدنى، 9 تموز / يوليو 1917، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3: **1917 - 1918**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 1996)، ص 279 - 281.

(121) احتلت القوات البريطانية في 24 كانون الثاني / يناير 1917 كوت العمارة في العراق، ثم في 11 آذار / مارس 1917 بغداد، ثم تدهور الوضع الدفاعي العثماني في فلسطين بعد صمود عثماني واضح في غزة بقيادة أحمد جمال باشا، واحتلال البريطانيين غزة في تشرين الثاني / نوفمبر 1919 التي كان جمال باشا يفاخر بصمودها، ومشارفة الجنرال أِلنبي على احتلال القدس، والتي احتلها في الفترة 9 - 11 كانون الأول / ديسمبر 1917.

(122) ألبر أورطايلي، **حقائق التاريخ التركي الحديث**، ترجمة أحمد زكريا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2022)، ص 99 - 100.

(123) Halidé Edib, *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and their Origin* (New Haven: Yale University Press, 1930), p. 145.

(124) جمال باشا، **مذكرات جمال باشا**، إعداد محمد السعيدي (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 37.

(125) Tibawi, p. 259.

(126) مذكرة عن الاتفاقية الإنكليزية - الفرنسية - الروسية عن الشرق الأدنى، 9 / 7 / 1917، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، **1917 - 1918**، ص 279 - 281.

(127) يُقارَن بـ: موسى، ص 389 - 390.

(128) نشر أنطونيوس فقرات رئيسة منه، في: أنطونيوس، ص 360 - 362.

(129) من وزارة الخارجية - لندن إلى المندوب السامي - القاهرة، 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1917، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 309 - 310. وتتألف برقية الوزارة من رسالة السير مارك سايكس إلى الجنرال كلايتون بالقاهرة.

(130) من المندوب السامي في مصر - القاهرة إلى وزارة الخارجية - لندن، 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1917، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 311.

(131) زعيم جمعية العهد العربية، الذي التحق بالثورة العربية في أيلول / سبتمبر 1916 رئيسًا لأركان الحرب، ثم غدا في 12 كانون الأول / ديسمبر 1916 وزيرًا للحربية في الحكومة الحجازية.

(132) موسى، ص 295 - 296.

(133) المرجع نفسه، ص 294.

(134) سعيد، مج 1، ص 214.

(135) محضر مقابلة [سي. ثي. ويلسن] مع الملك حسين في جدة في 17 / 7 / 1917، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4: **1919**، ص 440.

(136) علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 43 - 44.

(137) Yenen, p. 33.

(138) الحصري، ص 122 - 123.

(139) يُقارَن هذه الاتجاهات في: سعيد، مج 1، ص 57 - 58.

(140) فيروز أحمد، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، ط 2 (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص 94.

(141) جودت، ص 42 - 43؛ موسى، ص 294.

(142) جودت، ص 44 - 45.

(143) من المندوب السامي (البريطاني) في مصر (القاهرة) إلى وزارة الخارجية، 28 نيسان / أبريل 1917، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، مج 3، ص 271.

(144) جودت، ص 43 - 44.

(145) يشير تقرير بريطاني مطول صادر عن رئاسة الأركان العامة - وزارة الحربية البريطانية بعنوان "خلاصة ثورة الحجاز" إلى أن موريس الذي كان في حينه مستخدمًا وكيلًا بريطانيًا في مصر وسويسرا، وأرسل إلى القاهرة ثم وصل الآستانة في 5 تشرين الأول / أكتوبر 1917. واستجوبه فورًا طلعت باشا بشأن القضية العربية. وأن طلعت قد قال له إن السلطان نفسه وسعيد حليم الصدر الأعظم "كتبا كلاهما إلى الشريف يقترحان الصلح، لكن الأجوبة التي تسلماها كانت غامضة جدًا من ناحية الشروط"، وأخبره طلعت "أنه كان هناك عرض للسلام من الشريف في ربيع 1917، لكن لم ينظر فيه لأن أحد شروط الشريف هو أن يصبح خليفة"، وأن موريس وصل إلى دمشق في أوائل كانون الثاني / يناير 1917 وقابل جمال باشا، "فأراه جمال غلافين كبيرين معدَّين للإرسال إلى الشريف عن طريق الكرك. وقال إنه كتب مرارًا إلى الشريف وإلى فيصل ولم يتسلم جوابًا". الملحق (هـ)، تقرير موريس، في، خلاصة ثورة الحجاز، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 522 - 523، 525 - 528؛ وقد أشار لورنس إلى أن: "منذ مدة طويلة وفيصل على اتصال ببعض العناصر التركية بمعرفة جمال باشا الذي كان يفتح كل الرسائل". لورنس، ص 391.

(146) علي سلطان، **تاريخ سورية 1908 - 1918: نهاية الحكم التركي**، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 463.

(147) أنطونيوس، ص 360.

(148) برو، ص 438.

(149) قدري، ص 67 - 68.

(150) يُقارَن بتعليق آل موسى على برقية 11 كانون الثاني / يناير 1918 من الحسين إلى فيصل، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 162؛ موسى، ص 379؛ ويشير العمري إلى حالة "فتور وتذمُّر" بين الضباط العرب من مضامين تلك الاتفاقية، وأنهم طالبوا في المضبطة أيضًا "الوقوف على فحوى الاتفاقية التي عملها الشريف حسين مع الإنكليز مع بيان تذمرهم من مداخلة الإنكليز في أمر حركات الجيش"، وردّت القيادة على وضع الضباط الإنكليز في الجيش بأنهم "ليسوا سوى ضباط ارتباط وواسطة لتأمين احتياجات الجيش". صبحي العمري، **المعارك الأولى: الطريق إلى دمشق**، ج 1 (لندن / بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 204؛ علاوي، ص 195.

(151) أورده: برو، ص 438.

(152) من الكولونيل باست إلى الملك حسين، 19 كانون الثاني / يناير 1918، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 164.
(153) من ونجت [وينغيت] إلى وزارة الخارجية في لندن، القاهرة، 22 كانون الثاني / يناير 1918، في: المرجع نفسه، ص 166.
(154) قدري، ص 69.
(155) يُقارَن بنص الرسالة في: من وزارة الخارجية البريطانية إلى السير ريجنالد ويجت، 4 شباط / فبراير 1918، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 178 - 179. ويشير موسى إلى أن الحسين استلمها في 8 شباط / فبراير 1918، التعليق على الوثيقة السابقة، ص 179.
(156) مذكرة السوريين السبعة، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 398 - 403. والسبعة هم، وفق صفاتهم التي تحملها المذكرة: رفيق العظم (رئيس حزب اللامركزية)، وعبد الرحمن الشهبندر (عضو الجمعية السرية الكبرى ومن الهيئة المركزية للائتلاف ومدير الكوكب التحريري)، ومحب الدين الخطيب (عضو الجمعية السرية الكبرى والسكرتير الثاني لحزب اللامركزية ومدير سياسة جريدة **القبلة**)، وأحمد مختار الصلح (معتمد الجمعية القحطانية وعضو الجمعية السرية الكبرى)، وحسن حمادة (أحد مؤسسي الجمعية القحطانية السرية ومنشئ **مجلة الأحكام الشرعية**، وخالد الحكيم (معتمد جمعية العهد وأحد أفراد الجمعية السرية الكبرى)، ومحمد كامل القصاب عضو الجمعية السرية الكبرى ومن الهيئة المركزية للحرية والائتلاف ومندوب الجمعية السرية الكبرى في مصر والحجاز بعد إعلان الحرب، ورئيس مجلس المعارف في حكومة جلالة الملك [حسين]. المرجع نفسه، ص 403.
(157) ميز جواب أو تصريح الحكومة البريطانية على مذكرة السوريين السبعة بين أربعة أصناف من المناطق: مناطق في جزيرة العرب كانت حرة ومستقلة قبل نشوب الحرب، ومناطق محررة من الحكم التركي بجهود العرب أنفسهم خلال الحرب الحاضرة، ومناطق كانت سابقًا تحت الحكم العثماني واحتلتها قوات الحلفاء خلال الحرب الحاضرة، ومنطقة لا تزال تحت الحكم التركي. وبخصوص الصنفين الأولين، "تعترف حكومة صاحبة الجلالة بالاستقلال الكامل والسيادة للعرب المقيمين في هاتين المنطقتين". أما بخصوص المناطق التي احتلتها قوات الحلفاء، فإن بريطانيا تلتزم بـ "أن تضع الحكومة المقبلة في هذه المناطق على أساس مبدأ موافقة المحكومين"، وأما بخصوص الصنف الرابع، فرغبة الحكومة البريطانية هي "أن تنال الشعوب المضطهدة في هذه المناطق حريتها واستقلالها". نص التصريح في برقية من وزارة الخارجية - لندن إلى السير ريجنالد وينغيت - القاهرة، 11 / 6 / 1918، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 405 - 406.

(158) مذكرة السوريين السبعة، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 398 - 403.
(159) المرجع نفسه.
(160) المرجع نفسه، ص 400، 402.
(161) برو، ص 442.
(162) من فيصل إلى الملك حسين، العقبة، 14 / 12 / 1917، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 156؛ من الكرنل [الكولونيل] ويلسون المعتمد البريطاني في جدة، إلى الجنرال إدموند أَلِنبي المندوب السامي في القاهرة، 8 / 7 / 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 349.
(163) "لا بد أن أقول أنه عندما لحقت الهزيمة برومانيا وتراجعت إيطاليا عن حدودها، أرسل جمال باشا لي ولفيصل يطلب منا أن نعقد صلحًا مع تركيا بضمانة ألمانيا، بحيث نحصل على كل ما اتفقنا عليه مع بريطانيا، ولكنني رفضت ذلك رفضًا باتًا"، حديث الملك حسين مع الميجر مارشال، 14 تموز / يوليو 1920، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 133؛ من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة، 6 تموز / يوليو 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 352. يتطابق هنا ما جاء في برقية الحسين مع ما يورده لورنس من أن جمال باشا وافق أخيرًا على منح الحجاز بقيادة الشريف حسين استقلالًا ذاتيًا، ثم ألحقوا به سورية والعراق، وأبدوا استعدادهم بإعلان الشريف حسين ملكًا. لورنس، ص 391.
(164) من الملك حسين إلى فيصل، 17 / 12 / 1918، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 156 - 157.
(165) من فيصل إلى الحسين في 20 شباط / فبراير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 63.
(166) من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني، 17 / 12 / 1918، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 157.
(167) من الملك حسين إلى ونجت [وينغيت] في 21 / 12 / 1918، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 157 - 158؛ يشير لورنس إلى أنه حين قدم جمال باشا هذا العرض كانت بريطانيا تتصل بالأتراك لإنهاء الحرب معهم في معزل عن حليفها فيصل. ينظر: لورنس، ص 393.
(168) من الملك حسين إلى المعتمد بجدة، 21 / 12 / 1918، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 158.
(169) من الملك حسين إلى فيصل (بواسطة المعتمد البريطاني)، 27 / 12 / 1917، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 159.
(170) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 91.

(171) علاوي، ص 205.
(172) داغر، ص 91.
(173) من الملك حسين إلى فيصل، 11 / 1 / 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 162.
(174) يشير المرسيني أيضًا إلى هذه المطامع من موقع معرفته الوثيقة بتطلعات جمال باشا بأنها كانت متمكنة تمامًا من الرجل، وكانت موضوع اهتمامه الدائم، يترقب الفرص لتحقيقها. جمال باشا، **كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب**، ترجمة فؤاد ميداني (بيروت: [د. ن.]، 1932)، ص 11 - 12؛ سيرد هذا المرجع لاحقًا بعنوان **مذكرات جمال باشا**.
(175) Tibawi, pp. 258 - 259.
كان بعض رجالات الحركة العربية، مثل عزيز المصري وعبد الغني العريسي وعزت دروزة، يرون أن جمال باشا يسعى للاستقلال بسورية، وأنه تقرب من رجال الحركة العربية، وأقام علاقات وثيقة مع علماء، مثل الشيخ بدر الدين الحسني وعبد القادر الخطيب وأسعد الشقيري، لتحقيق هذا المآرب. يُنظر: **مذكرات دروزة**، مج 1، ص 221 - 222. وحول الحركة العربية الحديثة. يُنظر: دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة**، ص 43؛ وقد استجمع توفيق برو الروايات المتعددة حول ذلك وحلّلها: برو، ص 152 - 156، 91 - 98، 157 - 158؛ زين، **نشوء القومية**، ص 120.
(176) أوزتونا، مج 3، ص 247؛ يتلخص أحد خيارات الحلفاء في الربع الأخير من عام 1915 في دعم جمال باشا، قائد الجيش الرابع في سوريا، للقيام بثورة ضد الحكومة المركزية، في مرحلة نقل الجمعيات الأرمنية إلى الحلفاء عن توتر العلاقة بينه وبين الحكومة، واستعداده للعصيان عليها، بأنه مستعد للثورة في ما لو ساعده الحلفاء فعليًا، فإنه يخلي المضايق والولايات الأوروبية للحلفاء، ويحول السلطنة العثمانية إلى حلف يتألف من دول سوريا وفلسطين والعراق وعربستان وكيليكيا وأرمنستان وكردستان، ثم يعلن نفسه سلطانًا على هذا الحلف. وقد أيدت إيطاليا المشروع في حال توافُر أقل فرصة لتحقيقه. ووافقت فرنسا مبدئيًا على المشروع، وقررت التفاوض مع مندوبي جمال باشا على ذلك، بينما تحفّظت بريطانيا على هذا المشروع بسبب سير مفاوضاتها مع العرب بصورة حسنة. ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 47 - 48**؛** نشر سعيد المراسلات الخاصة بذلك، وكان البلاشفة قد نشروها في سياق فضحهم الاتفاقيات السرية خلال الحرب، وهي برمّتها مراسلات روسية. في: سعيد، مج 1، ص 164 - 174.
(177) مسودة مذكرة إلى المسيو غامبون، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 2، ص 111؛ من وزارة الهند إلى وزارة الخارجية،

10 كانون الثاني / يناير 1916، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 2، ص 10.

(178) برو، ص 159.

(179) تيلر، ص 713.

(180) أنطونيوس، ص 358 - 362؛ موسى، ص 376 - 384، 386؛ Tibawi, pp. 259 - 262. أمّا أحمد جمال باشا، فكان في خطابه يوم 30 تشرين الثاني / نوفمبر في بيروت واضحًا في ما يتعلق باتفاقية سايكس - بيكو، أكثر ممّا كان واضحًا في رسائله إلى عبد الله وفيصل وجعفر العسكري. موسى، ص 386؛ أشار أحمد جمال باشا في خطابه إلى أنه أرسل إلى الشريف حسين "كتابًا" عرض فيه خداع الحلفاء للشريف بعد انكشاف أمر الاتفاقية. أنطونيوس، ص 360 - 361، لكنه لم يشر إلى ما تضمنته الرسائل من قضايا أخرى.

(181) من أبرز من نشر نصوصها: أنور الرفاعي، **جهاد نصف قرن، لسمو الأمير سعيد آل عبد القادر الجزائري** (دمشق: المطبعة العمومية، [د. ت.])، ص 87 - 92؛ محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1922** (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص 65 - 68. كما أن هناك في المدونات المذكراتية العربية إشارات واضحة إلى بدء الاتصالات حولها بموافقة من بعض قادة جمعية العربية الفتاة. قدري، ص 69؛ محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 59؛ كما أشار إليها على مستوى المذكرات التركية أحمد جمال باشا، لكن من بعيد. جمال باشا، **مذكرات جمال باشا**، إعداد محمد السعيدي (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 408؛ وكذلك أشار إليها في: لورنس، ص 393، وليمان فون ساندرس، في مذكراته: Liman von Sanders, *Fünf Jahre Türkei* (Berlin: Scherl, 1920), p. 408; كما تطرق إليها في معرض بنائه سيرة مصطفى كمال. هارولد كورتيناي أرمسترونغ، **الذئب الأغبر: مصطفى كمال** (القاهرة: دار الهلال، 1952)، ص 96؛ أمّا نجدة فتحي صفوة، فجمع المناقشات والتقييمات البريطانية المختلفة بشأنها، ونشرها. **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3؛ وأمّا من أبرز من درسها مقتصرًا على نشر نصوصها والتعليق عليها، فهو: سعيد، ص 304 - 306؛ وتتمثل أهمية دراسته لها في نشر نصوصها؛ وأشار إليها طيباوي، لكن اهتمامه بها كان أقل من اهتمامه بمبادرة أحمد جمال السابقة التي تبحّر في تحليلها.

Tibawi, pp. 264 - 265.

(182) من أبرز من تجاهلها جورج أنطونيوس.

(183) من هذه الدراسات البارزة التي مرت بالاتصالات المتعلقة بوضع مشروع هذا الاتفاق دراسة موسى، حيث يشير بصفة عابرة وانتقائية إلى رسالة فيصل الأخيرة إلى المرسيني، مبرزًا منها أمرًا واحدًا فقط هو أن فيصل رد عليه بأن على الأتراك إن كانوا مخلصين الانسحاب من المدينة ومن معان،

وجميع محطات السكة حتى عمّان. موسى، ص 321، 384 - 385؛ لكنه أورد في المجموعة الوثائقية المرجعية الكبيرة التي نشرها بعض حلقاتها الأساسية، ووضع هوامش إيضاحية لها. **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 195.

(184) أمكن تحديد هذا التاريخ من خلال ما ورد في: كتاب نائب المعتمد البريطاني في جدة إلى الملك حسين، 8 شباط / فبراير 1918، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 332 - 333. تؤكد رسالة فيصل إلى جمال باشا الصغير في 5 آب / أغسطس 1918 حدوث هذه الاتصالات من نحو أشهر عدة، لكن القيادة التركية سوّفت بالجواب عنها. يُقارَن بنص رسالة فيصل إلى المرسيني في: بيهم، ص 41 - 42، 67 - 68؛ سعيد، ص 306.

(185) سليم تماري، "الرؤية العثمانية لفلسطين: الترسيم العثماني الإثنوغرافي لفلسطين وسورية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 84 (خريف 2010)، ص 2 - 3.

(186) دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ص 59.

(187) شكيب أرسلان، **سيرة ذاتية**، إشراف وتحرير سوسن النجار نصر (المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 2008)، ص 123، 144. قدّرها سعيد بنحو 300 عائلة والرقم قريب مما قدّره أرسلان. المرجع نفسه، ص 78. ويشير محمد كرد علي إلى أنه "كادت النوبة تصيب أهل الطبقتين الثالثة والرابعة يوم أعلن الشريف الحسين بن علي استقلاله بملْك الحجاز"، وأنه لولا أن الحسين هدد بأن يعمل "أضعاف" ما يمكن أن يفعله الاتحاديون بحق "كل منفي عربي أو مسجون إذا أصيب بأدنى إهانة" لما "كف الاتحاديون عن القتل، وأطلقوا سراح السجناء مرغمين"، "فعد ذلك من حسنات الشريف حسين". محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 140؛ سلطان، ص 216؛ موسى، ص 285.

(188) سعيد، مج 1، ص 97 - 99؛ كان بين المعتقلين في قضية "خان الباشا" أيضًا عمر الرافعي وسعدي المنلا. قدري، ص 60.

(189) جمال باشا، **مذكرات جمال باشا**، ص 133.

(190) دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1، ص 220.

(191) عبد العزيز العظمة، **مرآة الشام: تاريخ دمشق وأهلها**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، ط 2 (دمشق / بيروت: دار الفكر، 2002)، ص 423.

(192) دروزة، ص 278.

(193) Tibawi, p. 260.

(194) جودت، ص 43 - 44.

(195) علاوي، ص 202.

(196) سلطان، ص 524 - 525.

(197) قدري، ص 69.

(198) كان الوفد برئاسة أمير اللواء رضا باشا الركابي وعضوية عدد من شخصيات الحركة العربية، كانت في معظمها لمّا تزل في إسطنبول منفية بقرارات من أحمد جمال باشا السابقة. وفي القائمة التي يورد سلطان فيها أسماءهم، يحضر الركابي رئيسًا للوفد، إضافة إلى فارس الخوري ورضا الصلح وعلي سلام وجبر ضومط والشريف الكيلاني ومصطفى العابد. وطرح الوفد، وفق ما يشير إليه سلطان، "الإصلاح والحكم الذاتي لسورية تحت الحكم العثماني". سلطان، ص 524.

(199) ورد في الأسس التي وضعها فيصل أن "جميع الضباط والجنود العرب الموجودين في الأناضول والروملي، يُنقلون إلى سورية، ويلتحقون بالجيش العربي"، وأنه "إذا اشترك الجيشان العربي والتركي في القتال جنبًا إلى جنب ضد العدو، فإن الجيش العربي يكون تحت إمرة قائده". شروط فيصل للصلح مع الأتراك، في: موسى، ص 195.

(200) الرفاعي، ص 89 - 92؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 3: **إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام** (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1934)، ص 306؛ بيهم، ص 68.

(201) برو، ص 439؛ كان ارتياب فيصل هنا قد تعزز بفعل النيات البريطانية؛ إذ سبق للقادة البريطانيين أن دعوه إلى التركيز على الخط الحديدي الحجازي والمدينة عوضًا عن التوجه شمالًا إلى سوريا. علاوي، ص 170.

(202) يومية 29 / 9 / 1918، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 183؛ صبحي العمري، ص 298.

(203) زين، ص 216.

(204) المرجع نفسه.

(205) آرثر جيمس غرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789 - 1905**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس إسكندر، ج 2 (القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967)، ص 112؛ ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 85.

(206) يشير لورنس إلى أن سير الجيش البريطاني إلى دمشق كان بطيئًا، وأن أَلِنبي أمل تقدم القوات العربية لتكون عند مداخل دمشق، "إما لأنه كان يعرف كم كانت دمشق تعتبر أكثر من غنيمة بالنسبة إلى العرب، وإما من أجل أسباب متعلقة أو متدبرة". لورنس، ص 764.

(207) لونغريغ، ص 85.

(208) يشير أَلِنبي إلى أن قواته حين دخلت دمشق وجدت فيها "إدارة عربية، وكان العلم العربي يرتفع فوق الأبنية الرسمية". من أَلِنبي إلى وزارة الحربية،

6 / 10 / 1918، **المراسلات التاريخية**، مج 1، ص 215.
(209) Philippe David, *Un gouvernement arabe à Damas, le congrès Syrien* (Paris: Marcel Giard, 1923), p. 9; Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918 - 1919)* (Paris: Plon - Nourrit, 1922), p. 46.
(210) Sanders, p. 408.
(211) Ibid.
(212) سعيد، مج 3، ص 306.
(213) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ط 2 (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ص 131.
(214) برو، ص 451؛ تقول رواية سعيد إن الجزائري سلَّم المرسيني رسالة فيصل "فجمع هذا هيئة أركان حربه. فقررت إرسال برقية إلى الآستانة بوجوب الاعتراف باستقلال العرب. وقد وضعت الحكومة مشروعًا بذلك رفعته إلى السلطان فأقره. ولكنه لم يبلّغ إلا متأخرًا، أي بعد الهزيمة الكبرى في فلسطين". سعيد، مج 1، ص 306.
(215) جمال باشا، **مذكرات جمال باشا**، ص 133، 142.
(216) وفق شهادة عبد العزيز العظمة، وضع المرسيني خطة نسف المواقع الأميرية على الرف، لأنها ستتسبب في دمار المدينة كلها نتيجة توزع تلك الأماكن في الأحياء والأسواق، واقتصر ما دمره على موقعين يقعان خارج المدينة، وهما مستودعات الذخائر الحربية (جبخانة)، ومحطة التلغراف اللاسلكي. العظمة، ص 423.
(217) كرد علي، ص 153؛ يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1980)، ص 283؛ العظمة، ص 424؛ يسرد الجزائري رواية مختلفة ضعيفة تتلخص في أن شقيقه عبد القادر نصح لجمال باشا بالانسحاب، وأنه خلال ذلك رفع علم الشريف فيصل على دار الحكومة. بيهم، ص 46.
(218) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 9 - 10.
(219) أرسلان، ص 175.
(220) طرح عزت باشا المسألة العربية في سياق أن السيادة على البلاد العربية، وإن كانت محتلة، ما زالت عثمانية من منظور القانون الدولي باعتبارها إحدى نقاطه الأربع في برنامجه الوزاري، قبل توقيع اتفاقية هدنة مودروس، وبُني برنامج حكومته على أربعة أسس: "1 - الهدنة؛ 2 - تأمين الوحدة والسلامة المجتمعية؛ 3 - العلاقات الخارجية؛ 4 - تحديد مستقبل الولايات العربية. وفي ما يخص النقطة الرابعة، نص البرنامج على أن "فيما

يتعلق بالولايات العربية، فإننا سنحاول إيجاد حل لمعضلتها بشكل نؤمن لها استقلالًا ذاتيًا يتفق وأهدافها القومية، شريطة المحافظة على ارتباطها بالخلافة الإسلامية، وبالسلطنة العثمانية". ينظر: برو، ص 451؛ يُقارَن بنص مطابق في الدراسات التركية الحديثة لبرنامج الحكومة.
Selçuk, Ural, "Ahmet Izzet Paşa Hükümeti'nin Programi Ve Mebusan Meclisi'ndeki Yankilari," *Atatürk Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü Dergisi*, vol. 11, no. 27 (2005), p. 271.

(221) محمد رشيد رضا، "دخول المسألة السورية في طور جديد"، **المنار**، مج 21، ج 1 (كانون الأول / ديسمبر 1918)، ص 37.

(222) حدد تاريخ فرارهم في ضوء ما أورده شكيب أرسلان، الذي ظل على صلة وثيقة بهم بعد فرارهم من تركيا. أرسلان، ص 174 - 175.

(223) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 3.

(224) زين، ص 87.

(225) المرجع نفسه، ص 80.

(226) عبد الرزاق الحسني، **الثورة العراقية الكبرى** (قم: مؤسسة المحبين، 2005)، ص 41.

(227) "من الأمير فيصل بن الحسين إلى الملك حسين، 20 تشرين الأول / أكتوبر 1918"، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 3، ص 556.

(228) "أوراق الأمير زيد، برقية من فيصل دون تاريخ، ولكن يرجح أنها كتبت بين 12 و13 تشرين الأول / أكتوبر 1918"، في: موسى، ص 400.

(229) أنطونيوس، ص 384.

(230) المرجع نفسه؛ ورد في التصريح، على حد تحليل ياب، أوضح تعبير لفكرة حق تقرير المصير الويلسونية [نسبةً إلى الرئيس الأميركي ويلسون]، وهو تصريح يهدف إلى تقويض اتفاقية سايكس - بيكو بصورة أكبر. ويضيف ياب أن تحليل التصريح يشير إلى أن "أي انطباع بأن القوتين العظميين كانتا تقدمان الوعود بالاستقلال هو انطباع خاطئ، لأن العبارات المنمقة اشترطت حق احتفاظ بريطانيا وفرنسا بضمان أن تأييدهما ومعونتهما الفعالة هو [كذا] السلوك الطبيعي للحكومات والإدارات". ياب، ص 318.

(231) سلطان، ص 48؛ وحدث مثل ذلك في الساحل السوري في بيروت وصيدا. محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920م، حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 112 - 113.

(232) لم يغب هذا التحفظ عن بعض رجال الحركة العربية الذين أدركوا مبكرًا العلاقة بين إنزال العلم العربي عن سراي بيروت وتطبيق اتفاقية سايكس - بيكو، مثل أحمد قدري الذي رأى فيها ضربة قاصمة، لأنها اشتملت على

المعونة والمساعدة من إنكلترا وفرنسا للحكومة العربية التي أسسها في دمشق، لا الاعتراف باستقلالها التام. يشير قدري إلى أن الهيئة المركزية لـ "الفتاة" درست التصريح، "وقررت أن تعلن أن البلاد متمسكة باستقلالها التام ووحدتها وفقًا للأسس التي قامت عليها ثورة الحسين الكبرى، وأيدتها البلاد كلها في قرارها هذا رغم تقولات الجبهة المعارضة الضعيفة". قدري، ص 84.

الفصل الثاني: من مشروع اتفاق المرسيني - فيصل إلى مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال

أولًا: تعرّف المؤرخين إلى مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال

إن تعرُّف المؤرخين إلى مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال (16 حزيران / يونيو 1919) هذا حديث نسبيًا. وهو يعود، مع وضع أول تحليل متكامل لنسخته الفرنسية المترجمة على مستوى الدراسات العربية للعلاقات السورية - التركية بعد الحرب، إلى المؤرخ السوري رافق وإلى أقشين على مستوى الدراسات التاريخية التركية الحديثة. وقد تزامن نشْر تحليليهما لهذا المشروع تقريبًا؛ فرافق في عام 1985، وأقشين في عام 1986[(233)]. ولا تزال هاتان الدراستان مرجعيتين حتى الآن، ولا يمكن تجاوزهما.

قبل أن ينشر رافق هذه الدراسة، لم تكن الدراسات التاريخية العربية عمومًا والسورية خصوصًا في ما يتعلق بمرحلة الحكومة العربية في دمشق (1918 - 1920)، والعلاقات السورية - التركية بعد توقيع اتفاقية هدنة مودروس بين الحلفاء والدولة العثمانية، قد تمكنت من التعرف إلى مشروع هذا الاتفاق.

ثم جاءت دراستان باللغة العربية لبيات المؤرخ المنهجي التركي (في إشارة إلى انطلاقه من مفهوم المدرسة المنهجية الفرنسية للوثيقة، وكتابة التاريخ على أساس الوثيقة)، عن العلاقة بين فيصل ومصطفى كمال والعلاقات العربية - التركية في مرحلة الحكومة العربية وبعدها، وقد تطرق فيهما إلى مشروع ذلك الاتفاق ليزيد معرفتنا بالدراسات التركية، وبما يشتمل عليه الأرشيف العثماني المتأخر الذي لا يزال حجمه الضخم في مرحلة التنقيب والبحث والدراسة في ما يخص هذا الاتفاق [(234)].

ثم وفّر تصنيف نجدة فتحي صفوة (1923 - 2013) لنصوصها الكاملة وترجمتها ونشرها في عام 2001، في سياق تصنيفه الوثائق البريطانية المتعلقة بالجزيرة العربية وترجمته لها. واشتملت أيضًا على ما يخص مرحلة الحكومة العربية من معلومات غنية في شأنها، استخدم رافق ثم أقشين بعضها [(235)]، وسدّ صفوة في ذلك ثغرة على مستوى المكتبة التاريخية العربية، تتمثل في ذهول موسى عنها في مجموعته الوثائقية المرجعية الكبيرة المعروفة بـ **المراسلات التاريخية**، والتي استندت في جمع وثائقها إلى التبحر في الأرشيف البريطاني كما في الأرشيف العربي.

يشتمل هذا المجلد على الخطوط الأساسية في مشروع الاتفاق، وعلى الاتصالات البريطانية على مستوى وزارة الحرب ووزارة الخارجية مع قيادة القوات البريطانية في مصر، والمفوض المدني البريطاني في العراق، ونائب الملك في الهند، إضافة إلى المندوب السامي البريطاني في إسطنبول، للتحقق منها ومن دلالاتها [236].

ظلت عمليات التحقق البريطاني ممّا جاء فيها مستمرة حتى تشرين الأول / أكتوبر 1919، في سياق ما وصفه تقرير المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية بفحص "الدسائس بين الملك حسين والحكومة العثمانية" [237]، بعد انطلاق حركتي المقاومة الأناضولية (من خلال مؤتمري أرضروم 23 تموز / يوليو - 7 آب / أغسطس 1919 وسيواس 4 - 11 أيلول / سبتمبر 1919)، والسورية في إثر إعلان اتفاق الاستبدال في 15 أيلول / سبتمبر 1919، وبدء الاتصالات الحقيقية والعملية بينهما، في حقبة البحث في المرحلة الثانية من العلاقات العربية السورية - التركية.

ويتوافق النص الفرنسي الذي نشره رافق مترجَمًا مع ما أورده علي محافْظة من النص باللغة العربية في أوراق الأمير عادل أرسلان (1887 - 1954) [238].

ويتوافق المضمونان أيضًا مع النسخة التي ترجمتها وزارة الخارجية البريطانية لتقرير وصل إليها، ولخص فقراتها على نحوٍ دقيق [239]، ما عدا فروق الترجمة من اللغة العثمانية إلى الفرنسية، أمّا النص العثماني فلا يزال حتى الآن غير متوافر، ولم يُعثر عليه بعد.

ثانيًا: بنود اتفاق فيصل - مصطفى كمال وأطرافه

نص مشروع الاتفاق على تأسيس اتحاد تركي - عربي إسلامي ضد الحلفاء. وتألف، وفق نصه الفرنسي المترجم لمصلحة الاستخبارات الفرنسية، والذي نشره رافق، من 9 مواد يمكن تقسيمها إلى ديباجة ميثاقية جاءت في مادتين، وثلاثة مواد سياسية تعاهدية، وأربعة مواد عملية تنفيذية.

الديباجة الميثاقية: ذكرت المادة الأولى أن الطرفين المتعاقدين، الأمة التركية والأمة العربية، يشهدان بكل أسف انقسام العالم الإسلامي، وأن واجبهما رأب الصدع، وتأكيد التعاون بين الأمتين اللتين تربطهما المصالح المادية والروحية والدينية. وأن على الأمتين التعاضد والدفاع بقواتهما الموحدة عن الدين والوطن. وجاء في المادة الثانية أن في هذه اللحظة التي يتهدد فيها استقلال العرب ووحدة الأتراك وحريتهم، بسبب رغبة الدول الأجنبية في أن تقتسم في ما بينها العراق وفلسطين وسوريا وما جاورها، إضافة إلى جزء من آسيا الصغرى، فقد عزمنا، غداة انعقاد مؤتمر الصلح في باريس وإصداره قرارًا بشأننا، على إعلان الجهاد المقدس للدفاع عن الدين والوطن. ولبلوغ هذا الهدف، فإن الطرفين المتعاقدين يتفقان على ما وصفناه بالبنود السياسية.

البنود السياسية: تتألف من ثلاثة مواد، وهي كما يلي، وفق ما وردت في نص الاتفاق: "لا يمكن للطرفين المتعاقدين قبول تقسيم الإمبراطورية التركية والبلاد العربية (Arabie) أو احتلالها من قِبل القوى الأجنبية" (المادة الثالثة)، و"تعترف الحكومة العثمانية رسميًا بتشكيل حكومة عربية تنضم إليها الحجاز وMedome [ربما مديان التي تعني باللغة السامية شرق الأردن] [(240)] والعراق وفلسطين ودمشق وبيروت وحلب، شريطة أن ترتبط البلاد العربية بالإمبراطورية العثمانية. وتقبل الحكومة العثمانية وتصادق على سلطة الشريف حسين على هذه البلاد باستثناء ما يتعلق بالتفاصيل حول شكل الحكومة والقضايا الأخرى التي ستناقش في ما بعد وتقررها اتفاقية أخرى". (المادة الرابعة)، "في المناطق التي يحتلها جيش الشريف حسين، سيُذكر اسم السلطان من منابر الجوامع، وسيُعترف بخلافة السلطان من جديد، ويُعلن ذلك" (المادة الخامسة) [(241)].

البنود العملية: تتألف من أربع مواد عملية، ينص أولها على البدء في "الجهاد المقدس" بتوجيه صاحب السمو الشريف "بيانًا إلى البلاد العربية، شارحًا لها الموقف العدواني للقوى الأجنبية تجاه الدين الإسلامي"، وعقْد الشريف حسين مع جميع شيوخ وزعماء القبائل العربية "اتفاقيات ومعاهدات" وتنظيمه "جيوشًا وطنية مماثلة للتنظيمات الوطنية في الأناضول، بشكل تكون فيه هذه القوى عند إعطاء الإشارة جاهزة تمامًا للمساهمة مباشرة في الجهاد المقدس" (المادة السادسة). وجاء البند السابع أكثر عملية أو برسم التطبيق السريع؛ إذ نص على أن "يتعهد الشريف بمساعدة القوى الوطنية في الأناضول، بجمع قواته المتوافرة وغير المشتغلة بمهام أخرى. ويتعهد الطرفان المتعاقدان بالتعاون المتبادل ماديًا ومعنويًا، في الهجوم كما في الدفاع، حتى تحقيق هدفهما" (المادة السابعة)، و"يُعلم الشريف بمضمون هذا الاتفاق ليس فقط عرب الحجاز وزعماء القبائل، ولكن أيضًا الإمام يحيى محمد حميد الدين والسيد إدريس [السنوسي] والمسلمين في بنغازي ومراكش وتونس والجزائر والهند، ويبذل جهوده ليجعل هؤلاء يساهمون في الانتفاضة العامة. ويتعهد الشريف أن يتخذ في الحال جميع الإجراءات التي لا بد منها لتحقيق هذا الهدف" [(242)]. وجاء في المادة التاسعة والأخيرة من الاتفاق: "كُتبت هذه الاتفاقية على نسختين وقِّعتا وتبودلتا في حلب في 16 حزيران [/ يونيو] 1919 بوساطة أسعد بك متصرف الكرك، ويلي ذلك اسم مصطفى كمال من اليسار ثم اسم الشريف فيصل" [(243)].

تتقاطع ديباجة الاتفاقية وبنودها السياسية - العملية إلى حد بعيد، لكن في شروط انعقاد مؤتمر الصلح ووضوح مجريات "اللعبة الكبرى" لاقتسام الدولة العثمانية، وتطبيق اتفاقية سايكس - بيكو على سوريا والعراق والقسم الغربي من الأناضول، مع الأسس التي قام عليها مشروع اتفاق المرسيني - فيصل، ولا سيما في مبدأ رتق الصدع بين الأتراك والعرب تجاه المخاطر التي تتهددهم

معًا، وتنظيم العلاقة بينهما على أساس منح الحكومة العثمانية الولايات العربية استقلالًا ذاتيًا في إطار الدولة العثمانية، تمثل الخلافة عروته، وقتال كل جيش تحت إمرة قيادته.

وما نعرفه عن أسعد بك حتى الآن محدود للغاية؛ فهو كان مندوبًا لجمعية الاتحاد والترقي في دمشق، وحضر احتفالات أعيانها وشخصياتها في عام 1908 احتفاءً بعودة الدستور [244]، وكان آخر متصرف عثماني للواء الكرك العثماني في شرق الأردن، والذي تشكّل في عامَي 1917 و1918، وكانت مساحته واسعة بحيث كانت تتبعه 6 أقضية و35 ناحية [245]. وكانت العقبة، مقر وجود فيصل قائد الجيش الشمالي العربي، أحد أقضيته. وحين قام جمال باشا المرسيني، قائد الجيش الرابع، في العام الأخير من الحرب في شباط / فبراير وحزيران / يونيو وآب / أغسطس 1919، باتصالاته ومراسلاته مع الأمير فيصل، قائد المفرزة الشمالية العربية في العقبة والمتوجه إلى سوريا لعقد صلح عربي - تركي، كان أسعد بك متصرفًا على السلط، وظل بعد الانسحاب العثماني من سوريا على اتصال بالمرسيني الذي تولى في البداية، أي في كانون الثاني / يناير 1919، مفتشية جيوش الصاعقة، ثم قيادة الفرقة العثمانية الثانية في قونية. وكان الوسيط، وفق ما جاء في البند التاسع لمشروع الاتفاق بين فيصل ومصطفى كمال.

هذه الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين أسعد بك والمرسيني، قبل نهاية الحرب وبعدها من جهة، وإلى العلاقة الوثيقة الأخرى بين المرسيني ومصطفى كمال، حين نزول الأخير في سامسون (19 أيار / مايو 1919) في إثر الغزو اليوناني (15 أيار / مايو 1919) من جهة أخرى، تستمد أهميتها من الدور المحتمل تحليلًا للمرسيني في وضع مشروع الاتفاق عبر تلك العلاقتين مع أسعد بك ومصطفى كمال الذي يشير في خطاب النطق إلى أنه حين نزل في سامسون، كان بينه وبين المرسيني "اتصالات وتخابر للتعاون في تحقيق الأهداف الوطنية، وكذلك في الشؤون العسكرية والوطنية والتنظيم. تلقّيت منه ردودًا إيجابية تبعث على الأمل" [246]، وتوّج ذلك بانضمام المرسيني، قائد الفرقة الثانية في قونية، إلى مذكرة أماسيا التاريخية (22 - 24 حزيران / يونيو 1919).

ظهر اسمَا أسعد بك والمرسيني معًا في تموز / يوليو 1919، بعد أسابيع قليلة من توقيع المذكرة، وفق بعض التقارير، في توسطهما الاتصالات بين السلطان وفيصل. ووفق تقرير بريطاني مؤرخ في 3 آب / أغسطس 1919، ومعطوف على تقرير سابق بتاريخ 24 تموز / يوليو، فإن النص الأصلي للاتفاق الذي يصفه [أي النص] بـ "المزعوم" قد حمله المرسيني إلى إسطنبول ورفعه إلى السلطان [247]. غير أن تقريرًا آخر موجَّهًا من وزارة الحرب إلى القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر، بتاريخ 23 آب / أغسطس 1919، يشير إلى أن الوزارة استلمت تقريرين "من مصدر موثوق" في إسطنبول، ورد في أحدهما أن أسعد بك وصل إليها "بصفة وسيط بين السلطان وفيصل" لإجراء مفاوضات

بشأن تأسيس عصبة تركية - عربية وجامعة إسلامية. كان أسعد على اتصال سري بجمال باشا المرسيني، حينما كان الأخير في قونية. يقال إن أسعد حمل معه رسالة بخط اليد من فيصل إلى السلطان. وورد في ثانيهما أنه "استنادًا إلى تقرير من وكيل آخر، فإن جمال الذي وصل من قونية مؤخرًا، حيث كان يعمل مع مصطفى كمال، جلب رسالة من فيصل إلى السلطان. تشاور السلطان مع مجلس الوزراء بشأن الرسالة في 21 تموز / يوليو وأعدّ الجواب. وسيكلف جمال بحمل الجواب مع تعليمات وأوراق سرية. وعلم أن فيصل أكد للسلطان في رسالةٍ ولاءه وإخلاصه" [(248)]. ويشكك أقشين ضمنًا في مضمون التقرير، لعدم وجود ما يدل عليه في الأرشيف التركي [(249)]. ويرى أننا لا نعلم سوى مغادرة جمال قونية في إجازة في 1 تموز / يوليو 1919 بغرض الذهاب إلى إسطنبول. لكن أقشين يخرج باستنتاج مفاده أن "السلطان وحكومته لم يكونا ينظران إليه بترحاب، لأنهما كانا يعلمان أنه انضم إلى حركة المقاومة بقيادة مصطفى كمال، وبناءً على ذلك جرى تسريح جمال من قيادته وبقي في إسطنبول" [(250)].

لكن تحليلنا مجريات الحوادث يشير إلى أن الصدر الأعظم قم، حين عاد في أوائل تموز / يوليو 1919 إلى إسطنبول شبه مطرود من مؤتمر الصلح في باريس، بإلقاء مسؤولية الفوضى في الأناضول والتوتر بين الحكومة وقيادات الأناضول، على الحكومة التي كان قد استقال منها في 28 حزيران / يونيو حزب الحرية والائتلاف، وحاول احتواء القادة العسكريين في الأناضول، وقام بتعديل وزاري لاحتواء دعوة القيادات الأناضولية بقيادة مصطفى كمال لعقد مؤتمر أرضروم في الموعد المقرر، أي في 10 تموز / يوليو 1919. وأخرج الداماد محمد فريد باشا (1853 - 1923) في هذا التعديل وزيري الحربية شوكت تورغوت (ت. 1924) والداخلية علي كمال (1867 - 1923) من الحكومة [(251)]. ومن هنا كان استقباله للمرسيني ولأسعد بك بترحاب، على الأقل براغماتيًا. ثم أعاد الداماد تأليفها مرة ثالثة في 21 تموز / يوليو 1920، مراعيًا تشكيلها من شخصيات مستقلة غير حزبية، لكنها ضمت ثلاث شخصيات قريبة من الحركة الوطنية الأناضولية البازغة، لاحتواء آثار الدعوة التي وجّهها مصطفى كمال لعقد مؤتمر أرضروم، ومحاولة تهدئة التوتر بينها وبين الحكومة [(252)].

لكن هذه الخطوة لم تنجح في احتواء مصطفى كمال الذي كان في المرحلة الأخيرة من عقد المؤتمر بعد أن سُمي ممثلوه. ويستفاد من ذلك أن الصدر الأعظم، المعروف ببراغماتيته، أنصت إلى ما نقله أسعد بك والمرسيني. ولكن بعد أن عقد مصطفى كمال ورفاقه المؤتمر، اضطر الصدر الأعظم، تحت ضغط تهديد الحلفاء الذين لوحوا باحتلال شرق الأناضول إن لم يُعتقل مصطفى كمال ورؤوف بك، إلى تجريد مصطفى كمال من مناصبه في 9 آب / أغسطس. ولكن الأميركيين دخلوا على الخط، فهددوا الداماد في 21 آب / أغسطس 1919 "بتدمير الدولة العثمانية بصورة نهائية في حال تعرض الأرمن

للقتل". وحاول الداماد عرقلة انعقاد مؤتمر سيواس، لكن من دون جدوى، وانتهت القصة على الشاكلة المعروفة بإقالة السلطان حكومته تحت ضغط المؤتمر عليه، وتشكيل حكومة جديدة مقبولة من هيئة المؤتمر [(253)].

حين عدّل الداماد حكومته وأخرج منها وزيري الحربية والداخلية، كان المرسيني في إسطنبول يقوم حتى منتصف تموز / يوليو 1919، وفق ما ذكرته التقارير البريطانية، بنقل الرسائل بين فيصل والسلطان والحكومة، ولم تكن صورة الداماد الوطنية قد وصلت بعدُ إلى نقطة النهاية في تدهورها.

من الواضح أن مشروع الاتفاق صُمّم ليكون مشروع اتفاق بين الحكومتين العثمانية والعربية في الحجاز وسوريا، فيحمل اسمَي مصطفى كمال وفيصل، الأول بوصفه المفتش العام للجيش التاسع المسؤول عن معظم الأناضول، وممثل الحكومة العثمانية في مشروع الاتفاق [(254)]، والآخَر بوصفه قائد الجيوش العربية الشمالية، وممثلًا لوالده الملك حسين في مملكة الحجاز. لكن يبقى أن نسأل: أكان وضع مشروع الاتفاق قائمًا وفق إذن كلٍّ من الحكومتين، أو من بعض أعضائهما، أم أنه كان مبادرة تركية أو عربية، أو تركية - عربية من المجاميع المحيطة بمصطفى كمال وفيصل، لمحاولة وضع الحكومتين العربية والعثمانية في حالة تحالف؟ وهل كانت الحكومتان العربية والعثمانية مهيأتين للموافقة على مشروعها؟

لا توجد أجوبة بسيطة أو جاهزة، وهو ما شغل حيزًا كبيرًا في جدل المؤرخين الذين توقفوا عند مشروع الاتفاق هذا، وسندخل بدورنا في هذا الجدل من زاوية كونه يزيد من معرفتنا التاريخية ببدء التحول في العلاقات السورية - التركية بعد الحرب من السلبية إلى الإيجابية، ويسمح بالانتقال من حدود الجدل (المنهجي) الدائر حول مشروع الاتفاق إلى دلالاته.

ثالثًا: في جدل المؤرخين الأتراك والعرب بشأن مشروع الاتفاق: النص والسياق التاريخي

بين المؤرخين جدلٌ لا يزال مستمرًا بقدرٍ ما بشأن مدى صحة وضع مشروع هذا الاتفاق أو فبركته، وبخصوص أطرافه: أكان مصطفى كمال وفيصل طرفين مباشرين فيه، أم هو من وضع بعض الثوار العرب أو الأتراك لعرضه على مصطفى كمال وفيصل؟ تنوس الآراء المختلفة حوله بين من يعتبر أنه مفبرك ومن يرى أنه وضِع بالفعل لكنه لم يوقَّع، ومن يرى أنه كان جاهزًا للتوقيع، ومن يتعامل معه بحذر، مفترضًا احتمال وضعه. ولهذا الجدل أهميته، بغضّ النظر عن الآراء المختلفة، في كونه يتيح التعرف إلى مستوى تطور العلاقات التركية - السورية وتعقيداتها في تلك الفترة.

العامل المشترك بين الدراسات العربية والتركية هو اعتمادها على ما ورد في الأرشيف البريطاني وتحليله، لكن المشكلة هي اقتصار الدراسات التركية على الأرشيف العثماني من دون بذل جهد في المقارنة ببعض المعلومات في

المصادر العربية، واقتصار دراسة رافق على معلومات ومصادر عربية كان المتاح منها في الفترة التي أنجز فيها دراسته محدودًا، وبذل جهدًا كبيرًا في استجماعها وفي استكشاف معلومات عربية لم تُستخدم من قبل، لكن من دون مقارنتها بالمعلومات التركية الأوسع؛ فالمعلومات العربية التي تنوس بين شهادات وإشارات رورشية أو وقفات متقطعة، لا تزال في حاجة إلى إعادة بنائها، علمًا أنه توافرت حاليًا، بعد عملية بحث وتنقيب، معلومات عربية إضافية عن تطور العلاقات السورية - التركية خلال فترة الحكومة العربية في دمشق لم تستثمرها الدراسات العربية، ومن شأن تحليلها سد ثغرات كبيرة في رورشية المعرفة التاريخية بها.

ثار الجدل في الدراسات التركية أكثر منه في الدراسات العربية؛ إذ اقتصرت الأخيرة على دراسة يتيمة لمشروع الاتفاق هي دراسة رافق، الذي كان أول من نشرها وقدم تحليلًا معمَّقًا لها، ومثلت دراسة مرجعية لا يمكن تجاوزها مطلقًا. وسنعرض للجدل حولها في الدراسات التركية ثم في الدراسات العربية، وتحديدًا دراسة رافق، ثم نمضي إلى تحليل مقدماتها في البيئة الاجتماعية - السياسية - التاريخية التي سمحت بوضعها.

1 - المؤرخون الأتراك بين الشكوك في فبركة الاتفاق واحتماليته

في ما يتعلق بالمؤرخين الأتراك الذين بحثوا في تطورات العلاقات العربية - التركية بعد نهاية الحرب، لا يزال هذا الاتفاق منذ أن نشره رافق، ونشره أقشين في الوقت نفسه أو بعده بقليل، يثير الجدل حول مدى صحته أو "فبركته" بينهم. ويشير بيات ويلماز إلى شكوك الباحثين الأتراك في مدى حقيقة وجود هذه الوثيقة وكونها "مفبركة" من رئيس الاتحاد الأرمني بوغوص نوبار باشا (1856 - 1930) في مؤتمر الصلح [(255)]، الذي قام برنامجه على توحيد أرمن الشتات وأرمن أرمينيا الغربية في بناء أرمينيا الكبرى التي تمتد من القوقاز إلى كيليكيا تحت الانتداب الأميركي [(256)]، وقدّمها في أيلول / سبتمبر 1919 إلى اللورد بلفور في مؤتمر الصلح؛ أي بعد نحو شهرين ونيف من التاريخ الذي يحمله الاتفاق ليوجه بالتحقيق حوله. لكن يسهل تفنيد ذلك بكون الاستخبارات البريطانية عرفته وتابعت كل ما يتعلق بالاتصالات السورية - التركية حوله قبل ذلك، لإثارة التضامن بين الحلفاء [(257)].

يشير أقشين، في معرض تحليله الاتفاق، إلى أن المصادر التركية تخلو من أي دليل عليه؛ ما يجعله يفكر في احتمال أن يكون زائفًا [(258)]. لكن الدراسات العربية تشير إلى أنه عُثر على نصه العربي في أوراق الأمير عادل أرسلان، معاون الحاكم العسكري العام في منطقة الحكومة العربية، بما يدعم فرضية وضعه، ومعرفة فيصل الأكيدة به.

أمّا أحدث دراسة تاريخية عن هذا الاتفاق، وهي دراسة يلماز، فتتوقف، على غرار رافق وأقشين وبيات وغيرهم، عند مشروع الاتفاق في إطار تحليل العلاقات العربية - التركية طوال فترة الحكومة العربية وما بعدها، وتخلص، بعد استجماعها النقدي المقارن للمعلومات والوثائق والآراء والتحليلات بشأنه، إلى أن نصه حقيقي لكن لم يوقَّع، وأن هناك احتمالًا قويًا بوجوده، تعبيرًا عن التضامن التركي - العربي في مواجهة خطط الحلفاء لاقتسام آسيا الأناضولية والعربية. ويقوم تحليل يلماز على أساس هذا الترجيح، مبينة اقتناعها بالجهات التي لجأت إلى صوغه والهدف منه، معتمدة على تحليل السياق الذي كان يقبله ويحتمله، وترى أنه صيغ لكنه لم يوقَّع، وتطرح الجهات المحتملة والمتعددة الضالعة فيه وفق مصالحها في ذلك من دون جزم.

تستنتج يلماز أن مشروع الاتفاق ليس "مفبركًا" من بوغوص باشا، وليس ثمة وثيقة تدعم هذا الادعاء، بل إن مصطفى كمال نفسه أشار إلى بعض أحكامه، ولكن يُفهم أيضًا ممّا أفاد به كمال أن هذا النص كان موجودًا لكن لم يوقِّعه الطرفان. وفي حين رجح أقشين احتمال وضعه من الوطنيين الأتراك، فإن يلماز ترجِّح، ضمن تقليبها المقارن للاحتمالات العديدة في ضوء الانطلاق ممّا نص عليه مشروع الاتفاق، أن يكون قد وضعه الوطنيون العرب. إلا أنها تشير إلى أن الاتجاه السياسي في هذه الفترة يوحي بأن عدم وجود توقيع فيصل على الاتفاق يرجع إلى عدم وجوده ضمن هذه المبادرة. لكن ما تستنتجه يلماز لا يعني أنه كان بمعزل عن فيصل؛ إذ عُثر، كما أشرنا، على نصه في أوراق الأمير عادل أرسلان الذي ربطته علاقات وثيقة بكلٍّ من المرسيني وأسعد بك في العام الأخير من الحرب. أمّا الثوار، فترى يلماز أنهم أرادوا بمثل هذه المبادرة تكوين رأي عام تركي - عربي، عن طريق إقناع جبهة مصطفى كمال، ويُحتمل أيضًا أنهم كانوا يتوقعون بأن يوقِّع فيصل الاتفاق بعد هذه الخطوة. وترى أن عدم حديث علي شفيق أوزدمير، المكلف بتعليمات مصطفى كمال المتعلقة بسوريا، عن هذا الاتفاق يُعتبر عنصرًا آخر يقوي الرأي بعدم توقيعه من الطرفين [(259)].

وتبدي يلماز حذرًا من أن عدم حديث أوزدمير عن الاتفاق لا يعني أنه لم يوضَع، بل يعني بالنسبة إليها أنه لم يوقَّع. وأوزدمير هو مؤسس "جمعية الموادة التركية - العربية" التي تعكس بنود الاتفاق أفكارها بدرجة أساسية. وقد أسس نواتها في شباط / فبراير 1919، فبرز دورها في تعبئة تشكيلات المقاومة في إثر الغزو اليوناني لإزمير، وكان مصطفى كمال نفسه من أبرز أعضائها [(260)]. ثم برز في المصادر السورية دوره الفعال والمباشر في سوريا في تشبيك العلاقات بين المقاومتين الأناضولية والسورية بعد أيلول / سبتمبر 1919 وخلال مرحلة الحكومة العربية، ثم بصفته مفتشًا عامًا لثورة الشمال السوري إلى حين تخلّي الكماليين عن دعم ثورة الشمال السوري، وتفكيك مجاميعها ونفيها إلى أماكن نائية، في إثر إقرارهم معاهدة لوزان. وفي المعلومات العربية

بخصوص دوره إشارات متعددة لم تُستثمر حتى الآن في الدراسات العربية للعلاقات السورية - التركية.
غير أن المؤرخين يعرفون أن عدم إدلاء "المذكراتي"، أو صاحب الشهادة التاريخية، ببعض الوقائع والحوادث والمواقف لا يعني أنها لم تحدث؛ ففي مدونات "المذكراتي" جوانب عديدة لا تُذكر، لاعتبارات خاصة بصاحبها أو بالسياق الذي وضع فيه مذكراته، وهذا أمر تقليدي جدًا. ولا أدَلّ على ذلك في المذكرات التركية نفسها، على سبيل المثال، من أن جمال باشا المرسيني روى قصة الانسحاب العثماني من سوريا بالتفصيل من دون أن يشير إلى اتصالاته ومذاكراته مع فيصل، وتوصله إلى إطار مشروع اتفاق هو ما اصطلحنا على تسميته بمشروع اتفاق المرسيني - فيصل، ومن أن أحمد جمال باشا اكتفى بالتلميح السريع إلى كتاب وجّهه إلى الملك حسين في الحجاز، لكن من دون أن يمر على مراسلاته معه ومع كلٍّ من الأمير فيصل وجعفر العسكري؛ ففي الفترة التي نُشرت فيها مذكرات المرسيني مثلًا، كانت مدرسة التاريخ القومي التركي، أو الكمالي بالمعنى الدقيق للكلمة، مهيمنة، ومحورها خطاطة خطاب النطق (1926) الذي يحدد مراحل حرب الاستقلال ومجرياتها وفق سردية مصطفى كمال لها.
لا يجزم أقشين بزيف الاتفاق، لكنه يستبعد علاقة مصطفى كمال به، مستندًا في تحليله إلى ما يراه حقيقة أنه كان في تاريخ وضعه في وضعٍ لا يسمح له بالكلام، فضلًا عن توقيع وثيقة نيابة عن أي شخص آخر. وهذا التاريخ ليس سابقًا لمؤتمرَي أرضروم وسيواس، حين تشكلت جمعيات الدفاع عن الحقوق، فحسب، بل هو سابق أيضًا لقيام مصطفى كمال مع خمسة من كبار الضباط بتشكيل مجموعة عسكرية سرية في أماسيا في الفترة 22 - 24 حزيران / يونيو. وكانت ردة الفعل التي أظهرها لاحقًا كاظم قره بكر (1882 - 1948)، أقوى جنرال في هذه المجموعة العسكرية، بإجرائه اتصالات محدودة جدًا مع السوريين الوطنيين، دليلًا أيضًا على حقيقة أن ارتباطات بعيدة الأثر كالتي يتضمنها الاتفاق لم تكن لتمرّ من دون أن يلحظها آخرون. ومن ثم، نحن مجبرون على استنتاج أن الوثيقة ابتدعها الوطنيون الأتراك و / أو العرب، والحالة الأولى هي الأرجح [(261)].
لكن من الصعب إقامة حد زمني ثابت بين تلك الأيام المتصلة (16 - 22 حزيران / يونيو 1919) التي رفض فيها مؤتمر الصلح مناقشة خطاب الداماد محمد فريد باشا، وصولًا إلى خروج الوفد العثماني من المؤتمر شبه مطرود. وبرز تفكك حكومة الداماد نفسها في إسطنبول بخروج حزب الحرية والائتلاف منها [(262)]، وما كان مصطفى كمال في 16 حزيران / يونيو 1919 غير قادر على الكلام باسم أحد، بل كان يمثل قوة حقيقية في الأناضول، تمتلك قوة الضغط والتأثير، إلى درجة أنه كان يعتقد في 19 حزيران / يونيو 1919 أن في إمكانه أن يخاطب السلطان مباشرة. ويؤكد المؤرخ الألماني كلاوس كرايزر، في كتابه

مصطفى كمال: سيرة حياته، أنه امتلك هذه القوة بحكم أن الحكومة العثمانية منذ إيفاده إلى سامسون، وضعت تحت سلطته الجهاز المدني والعسكري بكامله في الأناضول، وفوضته بعقد تجمعات شعبية لجمعيات الدفاع عن الحقوق في الولايات الشرقية، وصولًا إلى توسيع صلاحياته في جنوب شرق الأناضول وحتى مرعش [(263)] القريبة من منطقة الحكومة العربية، التي كانت تعج ببؤر المقاومة المحلية ضد الفرنسيين. وكان من أبرزها، على مستوى ما يدعى منذ أوائل الأربعينيات جنوب شرق الأناضول، معركة السويدية الحامية في المنطقة الواقعة بين كسب وأنطاكية في أيار / مايو 1919 بين الثوار السوريين بقيادة صبحي بركات الخالدي (1889 - 1940)، الذي سيغدو مندوب أنطاكية في المؤتمر السوري العام، والقوات الفرنسية [(264)]. وقد أغرى ذلك واضعي الاتفاق بفتح جبهة تركية - سورية مزدوجة ومتساندة في الهجوم والدفاع؛ ففي حزيران / يونيو 1919، تقلّص عدد الجنود العثمانيين النظاميين إلى 35 ألف جندي، وظلّت الفرقة 15 في أرضروم وحدها تملك شيئًا من القوة، إذ ضمّت 680 ضابطًا و19,047 جنديًا تحت قيادة كاظم قره بكر [(265)].

كان هذا، في تقديرنا، هو أساس ما أشار إليه تقريرٌ بريطاني مؤرخ في 3 آب / أغسطس 1919، معطوفًا على تقرير آخر رُفع بتاريخ 24 تموز / يوليو 1919 ويتعلق بالتحقق من الاتفاق الذي يصفه بـ "المزعوم"، لكنه يشير إلى أن مصطفى كمال كان قد تلقى أوامر من وزير الحربية ومن غيره في الوزارة بالوصول إلى اتفاق ما مع العرب لمقاومة الاحتلال الأجنبي بتشكيل عصابات من الثائرين، وأنه بناءً على هذه التعليمات وقّع الاتفاق مع فيصل، غير أنه لم يتسنَّ الحصول على معلومات أخرى للتأكد من صحة نسخة الاتفاق، أي النسخة الفرنسية [(266)]. ومضمون هذا التقرير يعكس تقديرًا أكثر ممّا يعكس حقائق، لكن الصحيح فيه هو أن وزير الحربية صالح تورغوت باشا فوّض إليه، وفق ما يشير إليه كرايزر، السلطة العسكرية بكاملها في الأناضول وجنوب شرقه وصف التسمية التركية القومية اللاحقة له، وصولًا إلى مرعش [(267)].

لعل الأدق هو أن هذه الفترة الزمنية المتصلة، التي يقيم فيها أقشين حدًا فاصلًا بينها، وفق مفاصل التاريخ الحدثي، كانت فترة تحوّل مصطفى كمال من العمل على نحوٍ منسجم وتام مع الحكومة إلى ممارسة الضغط عليها، وهو ما توضّح في مذكّرة أماسيا التاريخية على خلفية ما جرى في مؤتمر الصلح وتفكك الحكومة، من أن وحدة تراب الوطن واستقلال الأمة في خطر، وأن حكومة إسطنبول لا تلتزم بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، وهذا يدل على أن أمتنا في طي النسيان. ونجد في هذه المذكرة صدى لتجربة فيصل في سوريا في تنظيمه انتخابات مؤتمر سوري عام يمثّل إرادة السوريين ومطالبهم، من خلال نصها على ضرورة "وجود هيئة وطنية بعيدة عن كل أنواع الضغوط والمراقبة، لتحقيق متطلبات الوضع الذي تعيشه الأمة، وإسماع حقوقها للعالم

بصوت جهوري"، وأنه تقرر في ضوء ذلك "عقد مؤتمر وطني على الفور في سيواس، التي تُعتبر أكثر الأماكن أمنًا في الأناضول" [(268)].
لعل مصطفى كمال لم يستلم مشروع الاتفاق في 16 حزيران / يونيو 1919 بل استلمه بعد ذلك بأيام، أي في الوقت الذي كان ينظم اجتماعاته واتصالاته لوضع مذكرة أماسيا، بحكم أن وصول أسعد بك، الوسيط في وضعها، استغرق فترة طويلة بسبب طول المسافة بين حلب ومقر قيادة مصطفى كمال في أماسيا، والتي تبلغ أكثر من 750 كيلومترًا. صحيح، كما يقول أقشين، أن مصطفى كمال لم يكن يومذاك قادرًا على التحدث من موقع قائد لحرب نضاليّة، لكن خطواته كلها بعيد نزوله في سامسون، في مرحلة هياج إسطنبول ضد الغزو اليوناني [(269)] واعتبار كل تركي هذا الغزو "إهانة لا تُغتفر" [(270)]، كانت في تشبيك جمعيات الدفاع عن الحقوق، التي تعاظم دورها وحجمها بعد تدفق المتطوعين إليها من دون قدرة للحكومة أو الحلفاء على وقفها [(271)]، كل ذلك يشير إلى تلك الفترة الانتقالية التي يضع أقشين فصلًا حادًا فيها.
ربما يكون الأصح والمتسق مع السياقات التاريخية أن مصطفى كمال ليس هو من كان غير قادر على الكلام أو النيابة عن الحكومة أو عن أي أحد، بل إن الحكومتين العثمانية والحجازية يومئذ لم تكونا في وضعية تسمح لهما بإقرار مثل هذا المشروع الذي يضعهما في مواجهة حربية مباشرة مع الحلفاء؛ فالأولى بسبب تضعضعها هي نفسها وتفككها بانسحاب وزراء حزب الحرية والائتلاف منها، والثانية بسبب أن وضعيتها لم تكن تسمح لها بمناقشة مثل هذا المشروع، فضلًا عن اعتماده بسبب تضعضعها أيضًا، في إثر سحق الوهابيين جيشها النظامي في معركة تربة في 19 أيار / مايو 1919، ليغدو الطريق سالكًا أمامها لاحتلال الحجاز نفسه، لولا "الفيتو" البريطاني على تقدّمها.
يعني ذلك أن الحكومتين العثمانية والعربية في الحجاز كانتا في وضعية لا تسمح لهما بتوقيع هذا الاتفاق، وإن كانت وضعيتاهما السياسيتان تسمحان باستئناف الاتصالات واستكشاف الأفكار، لكن الأطراف التي وضعت مشروعها راهنت على ذلك، وهو ما يعزز نقطة أن مشروع الاتفاق وُضِع لكنه لم يوقّع.
وتذكر الدراسات التركية أن مصطفى كمال أشار إلى الاتفاق وقدم معلومات عنه في 9 أيار / مايو 1920، إبان انعقاد الجلسة السرية للمجلس الوطني الكبير (الذي حل مكان مجلس المبعوثان العثماني السابق المنحل في إثر احتلال الحلفاء إسطنبول)، وكذلك في الجلسة السرية لهذا المجلس في 1 كانون الثاني / يناير 1921. ولكن يُستدل ممّا أفصح عنه، وفق بيات ويلماز، أنه صيغ بالفعل لكنه ظل مسوّدة، ولم يجرِ توقيعه [(272)]. وتشير يلماز، في معرض مناقشتها رأي متين هولاكو، القائل إن الاتفاق صيغ وكان جاهزًا للتوقيع بين مصطفى كمال وفيصل، إلى أن مصطفى كمال اشترط أن يقرها أولًا الأمير فيصل أو حكومته أو مندوب مفوَّض منه، وهكذا ظل مسوّدة ولم يوقَّع [(273)].

2 - رؤية رافق: فرضية "لو صحت" مع الترجيح الضمني لوضع مشروع الاتفاق

سنحاول من خلال مناقشة رؤية رافق الإجابة عن هذه الفرضية. لحظ رافق في غمرة تحليله الاتفاق أن "ممّا يلفت النظر أن أيًا من الكتابات العربية المعاصرة للحوادث أو مذكرات السياسيين المعاصرين لم تذكر الاتفاق، ربما لكونها سرية" [(274)]. إلا أن محافْظة لفت انتباهنا على نحوٍ غير مباشر في سياق دراسته مواقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (1919 - 1945)، وهي الدراسة التي نشرها في عام 1985، إلى أنه عُثر على نصها باللغة العربية في أوراق الأمير عادل أرسلان الذي كان يومئذ معاون الحاكم العسكري العام للمنطقة الشرقية، أي منطقة الحكومة العربية التي أعلنها الأمير فيصل في 5 تشرين الأول / أكتوبر 1918 في سوريا [(275)]. وظل أرسلان في هذا المنصب حتى 26 كانون الثاني / يناير 1920[(276)]، وعُرف بأنه أحد المدنيّين اللذين اقتصرت عضوية جمعية "العهد" العسكرية عليهما قبل نهاية الحرب [(277)]، والتي قام برنامجها السياسي على تحويل الدولة العثمانية إلى دولة ثنائية القومية تربطها عروة الخلافة العثمانية، على غرار اتحاد النمسا - المجر [(278)].

لم يؤكّد رافق صحة هذا الاتفاق على نحوٍ قاطع، وجاء تحليله بلغة المؤرخ الحذرة، في ضوء فرضية "لو صح" [(279)]، إلا أنه يمضي رغم هذا الحذر المفهوم حيال صحته، في معرض تحليله تطور العلاقات السورية - التركية وما بعدها، من منطلق أنه "لم يكن الاتصال وإرسال الوفود وحتى عقد الاتفاقيات بين الحكومة العربية في سورية، والحكومة التركية منعدمًا" [(280)]، "وعلى هذا، فالاتصالات بين فيصل والسلطان والاتفاق بين فيصل ومصطفى كمال، إن صحّت، لم تكن الوحيدة في أثناء قيام الحكومة العربية في دمشق، ولا الأخيرة" [(281)].

يشير رافق، في تحليله مدى صحة مشروع الاتفاق، إلى أن فيصل "سافر من دمشق إلى حلب، ووصلها في 9 حزيران / يونيو 1919، وألقى خطابًا في ناديها العربي. والمعلوم أن اتفاقيته مع مصطفى كمال تذكر أنها وقعت في حلب بتاريخ 16 حزيران [/ يونيو] 1919" [(282)]. والواقع أنه أمضى في مدينة حلب أكثر من ذلك، إذ يشير تتبُّع الإخباريات الرسمية عن نشاطه فيها إلى أنه أمضى في زيارتها نحو أسبوع (9 - 14 حزيران / يونيو 1919)، وهي أطول مدة يمضيها فيصل في زيارة أي مدينة سورية. ووفق إخباريات **جريدة حلب** الرسمية، فإن فيصل لم يغادر مدينة حلب إلى دمشق إلا في وقت متأخر، كان في حوالى الساعة العاشرة من مساء 15 حزيران / يونيو 1919، أي قبل يوم واحد من التاريخ الذي يحمله "توقيع" الاتفاق [(283)]، ليغادرها إلى دمشق كي يكمل خطوات انعقاد المؤتمر السوري العام، الذي كان أعضاؤه قد انتُخبوا في معظمهم، إلى الانعقاد على أساس الاستقلال ورفض مبدأ الانتداب، وتشكيل

هيئة تمثيلية قومية سورية لتقديم المطالب السورية إلى لجنة كينغ - كراين. وبذلك يكون فيصل قد أمضى في حلب نحو أسبوع، قام خلاله بدعوة أعيان المدينة وشخصياتها إلى التبرع للجيش والتطوع فيه [(284)]، وانتخاب مندوبي حلب إلى المؤتمر السوري العام. وعبّرت قائمة الفائزين عن درجة اندماج ذوي النزعة التركية في الحياة السياسية للحكومة العربية، فحاز الشيخ رضا الرفاعي، أحد قادة فرع جمعية الاتحاد والترقي في حلب قبل نهاية الحرب، أعلى الأصوات [(285)]. ولوحظ لهذا الشيخ المثير دورٌ بارز في جميع مراحل تطور العلاقات السورية - التركية اللاحقة، وذلك حين تولّى مسؤولية الجهاز الاستخباري والدعائي للثورة الهنانية [(286)]، وبقي قطبًا أساسيًا في العلاقة بين الأتراك والسوريين حتى توقيع معاهدة لوزان (24 تموز / يوليو 1923). وجرى خلال إقامته في حلب، كما يُستنتج تحليلًا، التفاهم على بنود مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال.

في اليوم الثاني، استكمل أسعد بك في حلب صوغ مشروع الاتفاق الذي حمل اسمي كلٍّ من فيصل ومصطفى كمال، لكن فيصل لم يوقّعه في ذلك اليوم، لأنه كان قد غادر حلب إلى دمشق، بينما بقي أرسلان في حلب، كما يرجَّح، وحمل نسخة من الاتفاق. كما أن أسعد بك، كما يُستنتج، حمل الاتفاق إلى أماسيا التي انتقل مصطفى كمال إليها منذ 12 حزيران / يونيو، آتيًا من سامسون على ساحل البحر الأسود. وربما استغرق وصول أسعد بك إلى أماسيا أيامًا عدة، بسبب وعورة الطرق في تلك المرحلة، وطول المسافة التي كانت تتجاوز 700 كيلومتر، وكان مصطفى كمال حينذاك (19 حزيران / يونيو 1919) يعقد اجتماعه التاريخي مع قادة الأناضول العسكريين. ونجمت عن الاجتماع مذكرة أماسيا التاريخية، لكن مصطفى كمال اشترط أن يقرّها أولًا الأمير فيصل أو حكومته أو مندوب مفوض منه، ومن ثمّ ظلت المذكرة مسوّدة بلا توقيع [(287)].

يمكن أن نستنتج أن مصطفى كمال وفيصل لم يوقّعا مشروع الاتفاق، وإن كانا قد أذنا، كما نرجّح، بوضع ذلك المشروع وبأن يحمل اسميهما، بسبب ثبوت مغادرة فيصل حلب في آخر يوم، 15 حزيران / يونيو 1919، وبسبب اشتراط مصطفى كمال أن يقوم فيصل أو مندوب مفوض بتوقيعها أولًا. لكن عدم التوقيع المباشر لا ينفي حقيقة أن مشروع الاتفاق وُضِع بالفعل - ونحن نتفق هنا مع جانب أساسي من نتائج أقشين ويلماز - من وضع المشروع بواسطة أطراف تركية وعربية محيطة بكلٍّ من فيصل ومصطفى كمال، وتتمتع بثقتهما، ومثّل أسعد بك محور دائرتها. واستغرق التوصل إليه وقتًا كافيًا خلال زيارة فيصل الثانية لحلب. ولم يكن هذا اللقاء بين تلك الأطراف ممكنًا لولا أن فيصل نفسه مهَّد لها بمواقفه وتصريحاته. فكيف ذلك؟

رابعًا: سياق المصالحة بين الحكومة العربية وأنصار الأتراك في حلب

كان وضع مشروع الاتفاقية ثمرة تحولات جديدة في العلاقات السورية - التركية بعد نهاية الحرب وتوقيع اتفاقية الهدنة، فطرحت فيه أفكار رأب الصدع بين الأتراك والعرب، والبحث عن الاتحاد في مواجهة المخاطر المحتملة والمهدِّدة لهما.

1 - بروز الدعوات لمصالحة تركية - عربية

في كانون الأول / ديسمبر 1918، أي بعد الحرب وسريان اتفاقية الهدنة، برزت في إسطنبول دعوة إلى اتحاد عربي - تركي، ولو سياسيًا على الأقل، تجاه مرحلة ما بعد الحرب. وكان صداها الأكبر على المستوى السوري في مدينة حلب؛ ما استدعى الحكومة العربية في المدينة إلى تخصيص قسم كبير من صفحتها الأولى تحت عنوان مثير هو "في الصيف ضيعت اللبن"، بمعنى أن الدعوة جاءت بعد فوات الأوان [(288)]. لكن بحلول أيار / مايو 1919، تحولت هذه الدعوة من مقالات رأي في الصحف إلى خطة عمل تدفع بها مراجع أناضولية وسورية، للاتحاد التركي - العربي في مواجهة خطط الحلفاء.

برزت من بين تلك المراجع، التي نملك معلومات عنها، جمعية الموادة التركية - العربية، وكان لها دورها وتأثيرها المهمّان بعد الغزو اليوناني لإزمير (15 أيار / مايو 1919)، وكان مصطفى كمال نفسه عضوًا فيها [(289)]، وفرع حزب الاستقلال العربي في حلب، الذي سيطر عليه دعاة الاتحاد العربي - التركي الحلبيون، بعد أن احتضنتهم الحكومة العربية المحلية في ولاية حلب، وتحوُّل مواقفهم منها من السلبية إلى الإيجابية، والانخراط في جهازها السياسي في مواجهة الدعاية الفرنسية.

تعبّر بنود الاتفاق على نحوٍ واضح وخاص عن وجهة نظر هذين المرجعين، لكن ليس هناك أي دليل أرشيفي على وقوف أي منهما خلف وضع مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال، إلا أننا نعرف أن العلاقة بين الجمعيتين الأناضولية والحلبية، أو بين الجمعية والحزب، ستغدو بعد أشهر قليلة، واعتبارًا من أيلول / سبتمبر 1919، علاقة عضوية أفضت إلى تطورات عسكرية وسياسية نوعية.

كان من أبرزها بداية الاتصالات العربية السورية - التركية الحقيقية العملية والسياسية على مستوى العلاقة بين المقاومتين السورية والأناضولية، ما يدخل، بحسب تصنيفنا للمراحل، في المرحلة الثالثة من تطور العلاقات السورية - التركية، وكنا خصصنا لها دراسة مستقلة، بينما نركز في هذا السياق على تكوّن المرجع الحلبي، بالنظر إلى عدم وجود دراسات بشأنه.

2 - تحول العلاقة بين أنصار الأتراك في حلب مع الحكومة العربية من السلبية إلى الإيجابية

ارتبط نشوء المرجع الحلبي وتبلوره ودوره النشط في مجريات تحوُّل مواقف حلب ذات العواطف العثمانية القوية والمغمورة "بمظهر تركي طافٍ على سطح حياتها" [(290)]، إزاء الحكومة العربية، من السلبية والعدائية إلى الإيجابية النشطة والتفاعلية بعد نهاية الحرب، ومن ثم انعقاد مؤتمر الصلح؛ فحلب تميزت بهويتها المركّبة، التي كان من أبرز خصائصها كثرة من كانوا يوصفون بـ "الأتراك المتعربين"، من مزدوجي اللغة التركية - العربية، بين سكانها البالغ عددهم آنذاك (في منتصف عام 1919) نحو 140,906 أنفس، وفق السجل المدني (النفوس) [(291)].

عززت دورة الحياة التجارية الاقتصادية المتكاملة هذا المزيج العربي - التركي المركّب الهوية؛ إذ كانت الأناضول تستهلك بسبب متاخمتها مناطقها الشمالية العليا 60 في المئة من صادراتها المتنوعة، بما فيها الزراعية، بينما لم تستهلك كردستان والعراق أكثر من 10 في المئة من هذه الصادرات [(292)]، بما فيها إعادة تصدير السلع المستوردة التي اشتهرت بها مدينة حلب.

كان الأعيان الحلبيون ذوي عواطف عثمانية قوية، وخاضعين لتأثير المنظمة الاتحادية السابقة والنشطة في مدينة حلب، ومنعزلين بدرجة كبيرة عن الحركة العربية. وعلى خلاف أعيان مدينة دمشق وشخصياتها الذين عبّؤوا المدينة لاستقبال فيصل بحفاوة حين دخوله (خرجت المدينة عن بكرة أبيها تقريبًا لاستقباله، وفرشت له السجاد ونثرت عليه الزهور ونصبت له أقواس النصر [(293)])، فإن أعيان حلب وشخصياتها الذين سبق لهم أن ذُهلوا لسقوط دمشق [(294)] بتلك السرعة، استقبلوا دخول القوات العربية إليها ثم زيارة فيصل بتجهم وفتور [(295)]. وفي حين تعرض الجنود العثمانيون المنسحبون من دمشق لمجزرة سقط فيها منهم نحو 120 جنديًا [(296)]، فإنه لم يحدث مثل ذلك في حلب، بل كانت قبل سقوطها بشهر ونيف على الأقل محطة آمنة للموظفين الأتراك وعائلاتهم المنسحبين من المناطق السورية الأخرى في طريقهم إلى إسطنبول أو إلى الأناضول، فلقد تلقى الحلبيون سقوط دمشق بذهول.

استبَقت المنظمة الاتحادية الحلبية النشطة وصول فيصل إليها بدعاية مكثفة مضادة، متّهمة الأشراف بأنهم باعوا البلاد لقاء دريهمات ومطامع شخصية؛ ما جعله يستهل خطابه بالرد على ذلك، ملتمسًا العذر لحلب بأنها بعيدة جغرافيًا عن الجزيرة العربية، ولم تكن تعرف ما يجري من حقيقة ثورة قامت لتحرير العرب من الأتراك الذين "أطفأوا مجد العرب" ستة قرون، وتحقيق استقلالهم، فزاد ذلك من تجهم أعيان حلب وشخصياتها [(297)]. ثم تطورت ردة الفعل على الحكومة العربية، في كانون الأول / ديسمبر 1919، إلى حملة قوية ضد الحاكم

العسكري العام أمير اللواء شكري الأيوبي، الذي عيّنه فيصل حاكمًا عسكريًا عامًا على ولاية حلب، فاتهمته بأنه أجرى قتلًا عامًا في الجنود العثمانيين المنسحبين من دمشق؛ ما اضطره إلى إصدار بيانين رسمي وشخصي أنكر فيهما حدوث ذلك [298]. لكن الحملة أرغمته على أن يلغي بالفعل قراره بحصر الأتراك في حلب وترحيلهم عنها، باستثناء من هو مولود أو لديه أعمال أو يمتلك عقارًا فيها، أو يرتبط بعلاقات مصاهرة معها [299]، فبقي الموظفون الأتراك من مزدوجي اللغة، وبالأحرى المتعربون، في وظائفهم [300]، خلافًا لإجراءات فصلهم من الوظائف في دمشق وطردهم منها [301]. وخلال هذه الأزمة، تدخّل الحاكم العسكري العام رضا باشا الركابي، ووجّه بلاغًا إلى أهالي حلب بأن الحكومة العربية لا تنظر إلى ماضي بعض الحلبيين في التعاون مع السلطات العثمانية السابقة، وأنها تعتمد "جامعة الضاد جامعة مدنية" للجميع [302].

في خضم تلك الحملة، حصل الأيوبي على مبايعة أعيان حلب للملك حسين، لكن بصعوبة نسبية؛ إذ امتنع عن المبايعة عدد من كبار أعيانها، مثل مرعي باشا الملاح (1853 - 1930)، وبهاء الدين الأميري (1878 - 1937)، ونقيب الأشراف مسعود الكواكبي (1865 - 1929)، الذين كانوا جميعًا نوابًا سابقين في مجلس المبعوثان [303]. لكن حلب لم ترسل أي وفد منها إلى الحجاز، بينما أرسلت دمشق إليها في أواخر كانون الثاني / يناير 1919 وفدًا كبيرًا يحمل عريضة دعم وولاء ممهورة بتواقيع أكثر من 80 شخصية، من أعيان ورؤساء صحف وصحافيين وأعضاء مجلس الشورى وضباط. وتصدّر محمد فوزي باشا العظم (1858 - 1919) الأعيان، وقد عيّنه فيصل بُعيد ذلك مستشارًا ملكيًا (سياسيًا) في دار الإمارة [304]، لكن غاب عن العريضة توقيع عبد الرحمن باشا اليوسف (1871 - 1920) [305].

ظلت علاقة ذوي النزعة التركية العثمانية في حلب مع الحكومة العربية سلبية بصورة عامة، إلى أن تولى حاكميتها العسكرية العامة جعفر العسكري في آذار / مارس 1919. وكان الاستقطاب في المدينة يومئذ بين الدعايتين التركية والفرنسية، بينما كانت الدعاية العربية هي الأضعف [306]، وكان عدد المترددين على النادي العربي، وهو الأداة التنظيمية الرئيسة لحزب الاستقلال الحاكم في الحكومة العربية، لا يتجاوز في أيار / مايو 1919 الـ 30 شخصًا، ولا يتعدى حجم من كان يرتاده في بلدة ريفية صغيرة، مثل جسر الشغور [307]. كما أن جريدة **المصباح** صورت انكماش مشاركة حلب في الحركة الاستقلالية العربية بأن "نظرة إلى كل بلد من البلاد السورية حتى القرى منها، فإنك تجد بأن هذه الروح [الاستقلال] قد انتشرت في طول البلاد وعرضها، ومشت في النفوس وتسربت إلى القلوب، إلا بلدتنا الشهباء، فإن الروح فيها خاملة، والنفوس ميتة، والأفكار محدودة" [308].

تمكّن العسكري، عن طريق ما وصفه بـ "استمالة" ذوي النزعة التركية العثمانية إلى الحركة العربية، من بناء قاعدة حركية أيديولوجية للحركة العربية في مدينة حلب، ولولا ذلك لتحطمت، في رأيه، الدعاية العربية بين الدعايتين التركية والفرنسية [309]. وسرعان ما تمكنت نواتهم النشطة من السيطرة على الجهاز السياسي المؤسسي للحكومة العربية، وهو النادي العربي، الذي رخص العسكري له إصدار جريدة ناطقة باسمه هي **المصباح**، التي صدر عددها الأول في 2 أيار / مايو 1919، وربطت بين صدورها وإحياء علاقة حلب بالحركة العربية [310].

3 - تصريح فيصل في الاجتماع العام مع الشخصيات السورية

في 5 أيار / مايو 1919، عاد فيصل من باريس إلى دمشق، وغمرته المدينة بـ "الرياحين" في كل طريق مرّ به، ونصبت له، كما استقبلته أول مرة حين دخلها، "أقواس النصر" [311]. وألقى خطابًا في أعيانها عن خلاصة خطابه أمام مؤتمر الصلح. وقد ظهر أمام الأعيان كأنه قوي، وحصل على "هتافاتهم" و"تصفيقهم" و"تفويضهم" له في سياسته الداخلية والخارجية، لكنه كان في الحقيقة قد أخذ يواجه مشاعر "الإحباط" من دخول القضية السورية في تسويات اللعبة الفرنسية - البريطانية "الكبرى" [312]، وهي التسويات التي وصفها الرئيس الأميركي ويلسون بـ "اللعبة الكبرى" [313].

في 5 أيار / مايو 1919، خطب فيصل في أول اجتماع له مع الأعيان والشخصيات السورية يمكن اعتباره نوعًا من مؤتمر قومي سوري [314]، وعرض عليهم ما طالب به في مؤتمر الصلح باستقلال البلدان العربية "باعتبارها "بلادًا واحدة" و"أن العرب أمة واحدة" ويجب أن يقوم بينها اتحاد اقتصادي. وأبرز شخصية سوريا بوصفها كيانًا مميزًا داخل مشروع الدولة العربية، وقال بشأنها إنه دافع عن "سورية بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون أن يشاركهم فيها شريك"، وأضاف إلى خطابه وضوحًا أكبر في موقفه من مفهوم "الوصاية" الذي تنصل بالفعل من الموافقة عليه في المؤتمر، مع أن مجلس الحلفاء الأعلى قد أقره، وقال "نحن لا نرضى في سوريا أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من المعاونات في ابتداء تكويننا، بل إن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بثمنه، أي بدراهم معدودات". وأعلم فيصل المجتمعين بأن المؤتمر قرر تسوية القضية السورية عبر إيفاد لجنة التحقيق، وأن "الموقف اليوم هو بيدكم"، وحصل في الاجتماع على تفويض "تام" بإدارة السياسة الداخلية والخارجية للحكومة [315].

لكن أبرز جديد جاء به فيصل في خطابه، على مستوى العلاقات العربية - التركية، هو تصريحه بأن العرب جزء من الأمة العثمانية، وبأن الثورة العربية

لم تقم ضد الأتراك بل ضد حكومة الاتحاد والترقي، وبأنها لم تقم "إلا لحفظ قسم من جسم البلاد العثمانية، وإنقاذه ممّا سيقع بعد الحرب"، حين رأت أن انخراط تركيا في الحرب إلى جانب ألمانيا سيورد "الأمة العثمانية موارد الهلاك"، وبأنها لم تأت "بخيانة للوطن أو للأمة أو للجامعة العثمانية التي كنا نحن من أفرادها" [316]؛ ما ساهم بقوة في تعميق التحام ذوي النزعة التركية العثمانية بالحكومة العربية، واندماجهم في جهازها السياسي. وكرّس فيصل رؤيته تلك، في 19 آب / أغسطس 1919، بإعادة تعريف الثورة العربية بأنها نشبت ضد "ذلك القسم من الأتراك الذي هو جمعية الاتحاد والترقي" لا ضد الأتراك المسلمين، وبأنها تحالفت مع البريطانيين على أساس أن بريطانيا "لا تحارب العرب والمسلمين" بل تحارب جمعية الاتحاد والترقي [317]. وهي فكرة سيكرر الملك حسين التصريح بها عدة مرات، كلّما تأزمت العلاقات العربية - البريطانية، وهي أنه "ثار على جمعية الاتحاد والترقي وليس على الحكومة التركية" [318].

كان التغير الذي نعتقد أنه الأشد تأثيرًا هو انسحاب إيطاليا بغضب من مؤتمر الصلح، في 13 نيسان / أبريل 1919، بسبب نزاعها الشديد مع الحلفاء في شأن إقرار مطالبها في المتوسط وفي الدولة العثمانية، وقيامها منفردة بغزو "المنطقة الخضراء" المخصصة لها بموجب الاتفاقيات الملحقة باتفاقية سايكس - بيكو، وتشمل قسمًا كبيرًا من الجنوب الغربي من الأناضول، ولا سيما ولاية إزمير والقسم الأكبر من ولاية قونية التي كان المرسيني يقود فرقتها العثمانية [319]. وفي 30 نيسان / أبريل، كلفت الحكومة العثمانية مصطفى كمال بقيادة الجيش التاسع المؤلف من فرقتين في سيواس وأرضروم. وغالبًا ما يتناسى المؤرخون هذه "المنطقة الخضراء". ولقطع الطريق على القوات الإيطالية التي نزلت في سواحل إزمير صوب إزمير نفسها، سمحت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في مجلس الحلفاء لليونان بغزو إزمير في 15 أيار / مايو 1919. وبعد أربعة أيام، أوفدت الحكومة العثمانية مصطفى كمال إلى سامسون، فكان تأريخ بداية حرب الاستقلال بـ "نزوله التاريخي" فيها.

ترافق سماح الحلفاء لليونان بغزو إزمير مع ارتفاع شدة المداولات والنزاعات الدائرة حول مصير الدولة العثمانية وتقسيمها، وإبعاد السلطان عن إسطنبول إلى منطقة محصورة في الأناضول، وكانت الحكومة العربية تتابع هذه التطورات عن قرب. وبعد يوم واحد من الغزو، نُقل عن رستم حيدر، عضو الوفد العربي في مؤتمر الصلح، في يوميتَي 16 و17 أيار / مايو، قوله: "يظهر أن وقت الحساب قد آن وجاء دور الأتراك. أعلنت الجرائد أن الإمبراطورية العثمانية قد تم الاتفاق على تقسيمها" [320].

شجب فيصل ذلك علنًا في محافل سياسية عدة، وعلى صفحات بعض الجرائد العالمية، مبديًا تعاطفه الكبير مع الأتراك، ومصرّحًا بأن على الرغم من ثورة

العرب على الأتراك لنيل استقلالهم، فإنهم يستنكرون كل ما يقع من تعديات عليهم وعلى حقوقهم في بلادهم الأصلية [321]. ودافع عن "حقوق الأتراك وبقائهم بالآستانة"، وتركت مواقفه وتصريحاته يومئذ أبعد الأثر لدى الأتراك، لأنهم كانوا، وفق فيصل، "يظنون أننا أعداؤهم بدون قيد ولا شرط" [322]. وتكامل ذلك مع إعادة تركيزه، منذ اجتماعه الموسع مع الأعيان والشخصيات السورية، على تعريف الثورة العربية، كما سبق القول.

ترافق شجب فيصل لذلك مع اشتداد مخاوفه من تسويفات تشكيل لجنة كينغ - كراين، ومدى صلاحياتها الحقيقية، وظهور ما بدا لديه يومئذ من علائم غزو فرنسي لسوريا باسم حقوقها بموجب اتفاقية سايكس - بيكو. كان هذا بالضبط ما ورد في ديباجة مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال: "رغبة الدول الأجنبية أن تقتسم فيما بينها العراق وفلسطين وسوريا وما جاورها، بالإضافة إلى جزء من آسيا الصغرى"، وهذا الجزء هو المنطقة الخضراء الإيطالية في اتفاقية سايكس - بيكو. وجذب ذلك بشدة، كما توقّع المرجعان الأناضولي والحلبي للاتحاد التركي - العربي، لمواجهة الحلفاء.

- مراسلات فيصل - أَلِنبي الخشنة

في تلك الأيام، حدثت المراسلات التي يمكن أن نصفها بـ "الخشنة"، بل "الحادة"، بين فيصل وأَلِنبي. وهي ليست جديدة في لغة تخاطب فيصل معه، منذ أول اجتماع بينهما في 3 تشرين الأول / أكتوبر 1918 في دمشق، لم يخلُ من الحدة والصخب، على الرغم من أنه رسميًا قائده الأعلى، لكنها كانت الأشد من ناحية لهجتها؛ ففي 29 أيار / مايو 1919، أعلم فيصل الجنرال أَلِنبي أن الجيش العربي سيتصدى لأي قوة فرنسية تتقدم شبرًا واحدًا في سوريا، وأنه يحتمل حدوث مصادمات مع الجيش البريطاني في سياق ذلك، لكن الجيش العربي ملتزم بعدم مواجهة البريطانيين [323]. وكان ردّ أَلِنبي أن "أي إجراء متسرع قد يؤدي بك إلى الاشتباك مع قواتي، سوف يضع نهاية سريعة لجميع مطامحك الوطنية" [324]. وكان فيصل في الواقع يستند في "تهديده" باستخدام القوة إلى بؤر المقاومة المحلية التي اشتدت في جبل العلويين وفي منطقة أنطاكية. ويصعب القول إنه كان يومئذ على صلة بالثورة في جبل العلويين، لكن علاقته بقوى الثورة في أنطاكية وبقائدها صبحي بركات الخالدي، الذي خاض معركة السويدية ضد الفرنسيين، فضلًا عن أن علاقته بإبراهيم هنانو (1869 - 1935) في حارم، كانت قوية جدًّا منذ أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1918. وحدث أن انتُخب الاثنان بعد فترة قصيرة مندوبَين عن مناطقهما في المؤتمر السوري العام، بركات عن أنطاكية وهنانو عن حارم [325].

لكن أَلِنبي أخذ تهديدات فيصل في الحسبان، وبالمثل حذرت تقارير المخابرات البريطانية (والفرنسية) جميع الأطراف المعنية من تنامي الروح القتالية في دمشق، وخطة رئيس ديوان الشورى الحربي (أركان الجيش العربي) ياسين

باشا الهاشمي (1882 - 1937) للهجوم الفوري على القوات الفرنسية الصغيرة قبل وصول التعزيزات إليها [326]. وكان الهاشمي قد فتح في أيار / مايو أبواب التطوع في الجيش العربي، وسجّل فيصل اسمه أول متطوع فيه [327]. وانتشرت في مراكز المدن والأقضية السورية حملات التطوع، وتنظيم حفلات التبرع للجيش العربي.

وترافقت الرسائل "الخشنة" مع الرعب الذي شعر به فيصل نتيجة ما حدث في معركة تربة، حين انهار الجيش الحجازي أمام الوهابيين، وإحجام البريطانيين عن التدخل إلا في اللحظات الأخيرة ليمنعوا الوهابيين النجديين من اقتحام الحجاز نفسها. ووصل اضطراب فيصل إلى ذروته حين أعلم أَلِنبي، في "مفاوضة رسمية" - على حد تعبيره - جرت في 6 حزيران / يونيو 1919، بأن ما حدث من انتصار ابن سعود في المعركة وعدم تدخّل بريطانيا فيها "عقاب لنا من الله على محالفتنا إياكم" [328].

ثم جاءت مراسلاته مع أَلِنبي بشأن حقيقة صلاحيات لجنة كينغ - كراين، وكان فيصل يومئذ في حلب، لتزيده إحباطًا من البريطانيين، فأرسل من حلب إلى الجنرال أَلِنبي برقية في 12 حزيران / يونيو يشكو فيها ممّا فهمه من أن اللجنة ليست إلا "عبارة عن مظهر أو صورة، وأن مصير البلاد قد سبق تقريره". وطلب أن تصدر الحكومة البريطانية "بيانًا واضحًا" عن ذلك "بأكبر قدر ممكن من العلانية". وردّ أَلِنبي بأن بريطانيا ستقدم كل دعم لتوصيات لجنة التحقيق في مجلس الحلفاء في مؤتمر الصلح [329]. كانت هذه التعقيدات كلها حاضرة لدى فيصل حين حطّ في حلب للمذاكرة مع أسعد بك في مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال. ويستنتَج من مسيرته السياسية أنه يتقن تنويع الأوراق واستخدامها، فدخل في مذاكرات مع أسعد بك على أساس أنها نوع من استمرار لمشروع اتفاق المرسيني - فيصل، لكن في شروط ما وصفته ديباجة مشروع الاتفاق بالأخطار التي تتهدد "حرية الأتراك واستقلال العرب"، ولا سيما منها تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو.

خاتمة

في نهاية المطاف، كان وضع مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال حقيقيًا، وسبقه كمتغير قابلية فيصل للتعامل الإيجابي مع عرض جمال باشا الصلح، وكذلك مشروع اتفاقه مع المرسيني. وقد مهد له فيصل بنفسه من خلال مواقفه الجديدة تجاه العلاقات العربية - التركية، وتعريف الثورة العربية بأنها قامت ضد حكومة الاتحاديين لا ضد الأتراك. ومثّل هذا المشروع حلقة في مشاريع اتفاقيات سبقته، ولا سيما مشروع اتفاق المرسيني - فيصل ومشاريع اتفاقيات وتفاهمات لحقته، وانسجمت أطره الأساسية مع سائر تلك المشاريع. وجرى وضعه، كما استنتجنا تحليلًا، بمعرفة كلٍّ من مصطفى كمال وفيصل،

وبدفع من المراجع الأناضولية والحلبية معًا، بما كان مشروع الاتفاق يتسق مع أفكارها اتساقًا تامًّا، ليندمج عضويًا في ما بينها بعد أشهر قليلة.
على الرغم من أن مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال لم يوقَّع، فإنه شكّل تمهيدًا أساسيًا في العلاقة الثانية الحقيقية في العلاقات السورية - التركية، التي تطورت خلال ما يُعرف في الأدبيات السورية بأزمة الاستبدال، وهو ما سيبحث فيه القسم الثاني من الكتاب.

Hadiye Yilmaz, "Mustafa Kemal Paşa - Emir Faysal Anlaşması ve (233) Milli Mücadele Dönemin de Suriye ve Irak," *CTAD*, vol. 10, no. 20 (Güz .2014), pp. 291 - 292

(234) قدّم بيات دراسته الأولى، التي يتطرق فيها إلى مشروع هذا الاتفاق، ورؤية المؤرخين الأتراك لها، في الندوة التأسيسية لـ "بناء الدولة العربية الحديثة" التي عقدتها جامعة آل البيت في الأردن في 25 و26 نيسان / أبريل 1998. فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 501 - 539؛ ودراسته الثانية، بعنوان: "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني"، مقدمة في المؤتمر السنوي السادس للدراسات التاريخية، "الحكومة العربية (1918 - 1920)"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 26 - 27 / 4 / 2019.

(235) استخرج صفوة من مركز حفظ الوثائق البريطانية هذه الوثائق وصنّفها وفق تسلسلها الزمني، ثم نشرها في ستة مجلدات، وأصدرها عن دار الساقي في عام 2011 في سياق ترجمة مختاراته من الوثائق البريطانية الأخرى المتصلة بالجزيرة العربية وسوريا. في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4: **1919**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010).

(236) من وزير الخارجية إلى المفوض المدني في بغداد (مكررة إلى نائب الملك في الهند)، 23 أيلول / سبتمبر 1919"، في: المرجع نفسه، ص 409 - 410.

(237) من المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية (إستانبول) إلى المندوب السامي الخاص - مصر، 10 / 10 / 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 596 - 597.

(238) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 - 1945** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 90.

(239) "من وزير الخارجية إلى المفوض المدني في بغداد (مكررة إلى نائب الملك في الهند)، 23 أيلول / سبتمبر 1919"، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 409 - 410.

(240) لكن ربما تكون هي المدينة، فلقد وردت بعد الحجاز، وهي في النص الإنكليزي الذي يعتمده أقشين (Medina).

(241) يُقارَن بـ: عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 302 - 303؛ بشأن توقيع المعاهدة بواسطة أسعد بك متصرف الكرك؛ يُقارَن بـ "من وزير الخارجية إلى المفوض المدني

في بغداد (مكررة إلى نائب الملك في الهند)، 23 أيلول / سبتمبر 1919"، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 409 - 410.

(242) يُقارَن بـ: رافق، ص 302 - 303.

(243) المرجع نفسه.

(244) أورده: محمد الأرناؤوط، **من الحكومة إلى الدولة: تجربة الحكومة العربية في دمشق، 1918 - 1920** (عمّان: دار الآن ناشرون، 2020)، ص 97.

(245) Yilmaz, p. 290; لمزيد من المعلومات عنه إبان فترة تولّيه متصرفية لواء الكرك، يُنظر: نايف جورج القسوس الهلسا وغسان سلامة الشوارب الهلسا (تحقيق وشرح)، **مذكرات عودة سلمان القسوس الهلسا 1877 - 1943** (عمان: المكتبة الوطنية، 2006)، ص 84 - 89، 113.

(246) Gazi Mustafa Kemal, *Nutuk* (Ankara: Kaynak Yayınları, 2015), p. 61.

(247) أورده: رافق، ص 303.

(248) يُقارَن ببرقية وزارة الحرب إلى القيادة العامة للقوات البريطانية - مصر، 23 آب / أغسطس 1919 ومضمونها يستند إلى "مصدر موثوق في الآستانة". ورد في هذه البرقية أن السلطان تشاور مع مجلس الوزراء يوم 21 تموز / يوليو بشأن الرسالة التي نقلها جمال باشا الصغير بـ "صفة وسيط بين السلطان وفيصل"، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 523.

(249) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 4.

(250) Ibid., pp. 3 - 4.

(251) "تعديل الوزارة العثمانية"، **العاصمة**، 14 / 7 / 1919، ص 3.

(252) Cevdet Küçük, "Bu madde TDV İslâm Ansiklopedisi'nin 1993 yılında İstanbul'da," basılan 8, cildinde, pp. 436 - 439, numaralı sayfalarda yer almıştır, p. 436.

(253) Ibid.

(254) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1922**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 452 - 453.

(255) بيات، ص 522؛ Yilmaz, p. 292.

(256) تحت قيادة بوغوص نوبار باشا، توحدت الوفود الأرمنية لأرمن الشتات أو الأرمن القدامى وأرمن أرمينيا الغربية مع أرمن أرمينيا القوقازية في مطالبها القومية في مؤتمر الصلح تحت رئاسته، ومطالبته بالولايات الأرمنية الست في تركيا، في إطار استقلال أرمينيا الكبرى ووضعها تحت الانتداب الأميركي، والتي تمتد من القوقاز إلى كيليكيا، ومن البحر الأسود إلى البحر المتوسط. وتضم أرمينيا القوقازية والولايات الشرقية السبع من الأناضول،

والسناجق (الألوية) الأربعة من كيليكيا، بما في ذلك مرفأ إسكندرون، أي بما يعبّر عنه تقليديًا بأرمينيا من البحر إلى البحر. يُنظر: نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 150 - 151؛ يُقارَن بـ: جورج بورنوتيان، **موجز تاريخ الشعب الأرمني من العصور القديمة إلى العصور الحديثة**، ترجمة سحر توفيق (القاهرة: جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية؛ الدار المصرية للكتاب، 2012)، ص 322 - 323؛ بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو: قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 135.

(257) يسمح تحليل رافق ويلماز لنص الاتفاق باستنتاج أن دور الطبيب الأرمني طوبجيان فيه لم يتعدّ تسريب نسخته وترجمتها إلى اللغة الفرنسية، وبيعها للسلطات الفرنسية لقاء 150 ليرة. وليس هناك أي دليل، وفق يلماز، على فبركته من بوغوص باشا. رافق، ص 303.

(258) Akşin, p. 5.

(259) Yilmaz, p. 298.

(260) ترجمها بيات باسم جمعيات المهادنة، بينما ترجمها خوجة للباحث باسم جمعيات الموادة، لأنه رأى أن المهادنة تكون بين عدوين، ولم تكن نظرة الجمعية إلى العرب كذلك، بل كانت دلالات الموادة هي الأوضح. وجرى اعتماد هذه الترجمة في ضوء ذلك الحوار، ينظر: بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، ص 520؛ ينظر: بيات، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني".

(261) Akşin, p. 5.

(262) Küçük, p. 437; جودت كوجوك، "الداماد محمد فريد (1853 - 1923)"، **الموسوعة الإسلامية لوقف الشؤون الدينية** (1993).

(263) Klaus Kreiser, *Atatürk - Eine Biographie* (München: Beck, 2008), p. 139.

(264) إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 - 1948: دراسة عسكرية تاريخية** (دمشق: إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، 1962)، ص 69؛ ينظر: أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 64؛ كما كانت أشهر عدة قد مضت على انطلاقة ثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين، وهي التي كانت بحلول تموز / يوليو 1919 قد سيطرت على معظم جبل العلويين. فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 131.

(265) Kreiser, p. 136.

(266) أورده: رافق، ص 303.

(267) Kreiser, p. 139.

(268) Ibid., pp. 141 - 142.

(269) وصفت مجلة **المنار** ذلك بالقول: "هاجت الآستانة وماجت، واجتمع مائات الألوف في الميدان الفسيح بين مسجد آيا صوفيا ومسجد السلطان أحمد، واحتجوا أشد الاحتجاج على عمل الحلفاء". **المنار**، مج 21، ج 4 (حزيران / يونيو 1919)، ص 223 - 224.

(270) هـربرت ألبرت لورنس فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789 - 1950**، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 9 (القاهرة: دار المعارف، 1993)، ص 580؛ محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 11.

(271) في 29 أيار / مايو 1919، وجّه الأدميرال كالتروب (الذي وقّع مع الحكومة العثمانية اتفاقية الهدنة في مودروس) إلى الحكومة العثمانية مذكرة تشكو اتساع نطاق الحركات في الأناضول، وخشيته ممّا "قد تؤدي إليه من فتن وخطر على النصارى". وسارع وزير الحربية شوكت تورغوت إلى الاستفسار من مصطفى كمال بخصوص ذلك، فنفى الأخير سوء النية ضد النصارى، وقال إن ما يجري هو تعبير عن ألم الناس من بغي اليونان، وإن القادة والولاة عاجزون "عن منع أمة من الاحتجاج على ما تسام من بغي وعسف". دروزة، ص 19؛ لكن بالنظر إلى حركة الالتحاق وارتفاع وتائر نشاط مجاميع المقاومة، أبدى كالتروب نفسه في 4 حزيران / يونيو 1919 عدم جدوى وضع حد لتلك الحركة التي بدأت عفوية وغدت شاملة؛ إذ تنبه كالتروب في وقت مبكر، وفق كرايزر، إلى أن من غير الممكن التحكّم في الأناضول المسلم بحفنة من الجنود وتدمير بالمدافع وبالتحذير المتواصل للحكومة في إسطنبول. يُنظر: Kreiser, p. 138.

(272) بيات، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني"؛ يُقارَن بـ: Yilmaz, p. 292.

(273) ناقشت يلماز ما طرحه متين هولاكو بقوله "تحدث مصطفى كمال باشا عن وجود مثل هذا الاتفاق وحتى عن مسودته، وجعله جاهزًا للإقرار بين الأمير فيصل وبينه، لكنه لم يتحدث عن نتيجته"، بينما نجد في المنقول سابقًا أن مصطفى كمال طلب من المندوب صراحة أن يقر الاتفاق من بعد الأمير فيصل وحكومته، ثم يعود مرة أخرى إليه مع المندوبين ذوي الصلاحية. وهو عبّر بالقول إن أسس الاتفاق كُتبت لكنها لم تزود بالتوقيع، أي إن النص ما زال عبارة عن مسوّدة. ويلاحظ أن مصطفى كمال فعل عكس ما ذكره هولاكو في الحاشية، وهو يتحدث عن مسوّدة "لم يقرها فيصل" لا عن نص "جاهز لإقراره" من الأمير فيصل. ومن جانب آخر يشير هولاكو إلى إمكانية عقد مثل هذا الاتفاق من خلال اللقاءات الكثيرة بين مصطفى كمال والممثلين العرب. لكن مصطفى كمال يأتي بتوضيح لذلك من خلال قوله إنه لا يثق بمندوبي فيصل، وإن ارتباطه الحقيقي ليس بالحكومة بل بالشعب السوري والسوريين. ينظر: Ibid., p. 302.

(274) رافق، 5؛ يُقارَن بـ: Yilmaz, p. 292.
(275) أورده: محافظة، ص 90 - 91.
(276) "المعاون الملكي للحاكمية العسكرية العامة"، **العاصمة**، 26 / 1 / 1920، ص 2.
(277) كان من الأعضاء المدنيين في "الجمعية القحطانية" التي أسسها عزيز علي المصري في أواخر عام 1909، وهي الجمعية التي طرحت تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة بتاجين، عربي وتركي، على غرار الاتحاد النمساوي - المجري. ثم جرى حلها، وأعاد المصري تشكيلها منظمة سرية تحت اسم جمعية "العهد"، مع اعتماد مناهج الجمعية القحطانية السابقة، واقتصار عضويتها على الضباط العرب دون المدنيين، باستثناء اثنين "اختيرا لوطنيتهما الموثوق بنزاهتها"، على حد تعبير أنطونيوس، وكان عادل أرسلان أحدهما. جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962)، ص 186، 197.
(278) "تحقيق الاستقلال الداخلي للبلاد العربية، مع بقاء الاتحاد مع حكومة الآستانة، في إطار اتحاد عربي - تركي، على غرار اتحاد النمسا - المجر، واستمرار الخلافة في بني عثمان، والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية وعاصمتها والدفاع عنهما، وأن يعمل العرب والترك "ليكونوا المخافر الأمامية للشرق أمام الغرب". دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة**، ص 474 - 475؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 52.
(279) رافق، ص 304.
(280) المرجع نفسه، ص 303 - 304.
(281) المرجع نفسه، ص 304.
(282) المرجع نفسه؛ "حول وصول فيصل إلى حلب مساء يوم 9 حزيران / يونيو 1919، تبليغات رسمية عن وصول سمو الأمير إلى حلب"، **العاصمة**، 14 / 6 / 1919، ص 5.
(283) جاء في خبر جريدة **حلب**، بعنوان "سفر سمو الأمير" في الساعة العاشرة من مساء أمس، بارح الشهباء صاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظم إلى العاصمة، بعد تغيب سموه عنها نحو أسبوع، **حلب**، 16 / 6 / 1919، ص 2.
(284) "أسماء المتبرعين في حفلة التجنيد"، **المصباح**، 14 / 6 / 1919، ص 2.
(285) فاز في الانتخابات كلٌّ من رضا الرفاعي (31 صوتًا)، وسليم أفندي جنبرت (27 صوتًا)، وتيودور أنطاكي (15 صوتًا)، وسعد الله الجابري (14 صوتًا)، ومحمد المدرس (14 صوتًا)، أمّا الذين حازوا الأكثرية بالدرجة الثانية، فهُم

غالب بك، رئيس البلدية (13 صوتًا)، ومرعي باشا الملاح (10 أصوات)، وفاتح المرعشي (10 أصوات)، ويوسف أسود (صوتان)، ويانطوب جداع (صوتان). "أعضاء المجلس العمومي"، **حلب**، 16 / 6 / 1919، ص 3.

(286) آل جندي، ص 128.

(287) Yilmaz, p. 302.

(288) "في الصيف ضيعت اللبن"، **حلب**، 23 / 12 / 1918، ص 1.

(289) بيات، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني".

(290) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 53.

(291) "من مذكرة مجلس ولاية حلب إلى لجنة التحقيق الدولية، كينغ - كراين"، **المصباح**، 19 / 7 / 1919، ص 2.

(292) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 4 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 277 - 278؛ عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 260.

(293) جودت، ص 140؛ سيار الجميل، **مذكرات تحسين قدري 1882 - 1976، المرافق العسكري الأقدم للملك فيصل** (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2018)، ص 171.

(294) كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 636 - 637.

(295) رياض الجابري، **السيرة الذاتية والتراث: مقاربة نفسية** (دمشق / حمص: دار المعارف، 1996)، ص 127؛ السراج، ص 51.

(296) كرد علي، ج 3، ص 153؛ ويشير إليها المرسيني بصفة عابرة في صيغة "اعتدى بعض الدمشقيين على إخواننا في الطريق، وسفكوا دماءهم بصورة غير عادلة"، مبديًا أسفه على ما وقع. جمال باشا، **مذكرات جمال باشا**، إعداد محمد السعيدي (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 143.

(297) الغزي، ص 646 - 656.

(298) "دحض افتراء"، **حلب**، 9 / 1 / 1918، ص 1؛ "سياسة التفريق"، **حلب**، 12 / 1 / 1918، ص 1.

(299) "بلاغ من مقام الحاكمية العسكرية العامة"، **حلب**، 9 / 12 / 1918، ص 2؛ الغزي، ص 708 - 709. الواقع أن من بقوا في حلب على مستوى الكبار من التجار والملّاك العقاريين، كانوا من الملّاك العقاريين لا من التجار. وهذه هي حالة نموذجية لكل من حسن شاني بك الدُرّي (Dürrî) الذي كان أحد كبار ملّاك الأراضي، وكان يمتلك منذ الحقبة العثمانية المتأخرة شركة عصرية للاستثمار الزراعي وتطويره تتخذ من حلب مقرًا لها (مركز عمومي)، ولها فرع في إسطنبول، وتُعرف باسم "محلات ح. شاني بك" لاستيراد وبيع المعدات

الزراعية والصناعية، والوكيل الحصري للعديد من الشركات الصناعية الأوروبية والأميركية، وقد استمر نشاط شركته طوال العهد الفيصلي على الأقل حينما دخلت في منافسة مع "الشركة الزراعية الحلبية المساهمة" التي أسسها مستثمرون حلبيون، وحامد بك أوراز (Uraz) ابن والي حلب العثماني التنظيماتي الشهير المشير حسين جميل باشا، والفريق حسن عزت باشا أرولات (Arolat) ابن القائد العام لولاية حلب في العهد الحميدي الفريق علي محسن باشا، والبكباشي - مقدم محمد نوري بك ألتينانيت (Altinanit) المعروف سوريًا بالجركسي نصف الجركسي - التركي، وباقر أفندي جلبي (Çelebi) رئيس الطريقة المولوية الذي كان قيّمًا على التكية المولوية (ملخانه) وأوقافها الواسعة بحلب، وهو لا ينتمي إلى آل جلبي الأسرة الحلبية البارزة. وستعتمد سلطات الانتداب على كل من أوراز وألتينانيت في حكم حلب طوال عشرينيات القرن العشرين. وكانت عائلات أوراز وأرولات وألتينانيت وجلبي، إضافة إلى عائلة بركات أوغلي (Bereketoğlu) الأنطاكية التي ينتمي إليها صبحي بركات، شديدة الترابط في ما بينها عبر شبكة المصاهرات والزواج والمصالح. للاستزادة عن الدُرِّي، يُنظر: "إعلان شركة شاني ونشاطاتها"، **حلب**، العدد 49، 29 / 5 / 1919، ص 4، ويظهر اسمه بين كبار ملّاك الأراضي الزراعية وكذلك رواد الأعمال في دولة حلب في عام 1924. يُقارَن بـ: *L'indicateur Syrien: Annuaire de la Syrie, du Liban et de la Palestine, 1924* (Beyrouth: Imp. Papeterie Gédéon, 1924), pp. 296, 301.

ويُنظر بشأن أرولات ترجمته في: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 28. وبشأن الأدوار التي اضطلع بها ألتينانيت في حقبة الانتداب. يُنظر: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 180 (27 نوفمبر / تشرين الثاني 1921)؛ العدد 255، (21 أغسطس / آب 1922).

(300) "من جواب وفد مجلس ولاية حلب للجنة كينغ - كراين عمن بقي من الموظفين الأتراك في حل"، **المصباح**، 19 / 7 / 1919، ص 3.

(301) العظمة، ص 439.

(302) "بلاغ حاكم سورية العسكري العام رضا باشا الركابي إلى 'الحلبيين الكرام'"، **حلب**، 23 / 12 / 1920، ص 1.

(303) "شكر الشهباء"، **القبلة**، 26 / 12 / 1918، ص 1؛ يُقارَن بـ "أخذ الأمير فيصل بيعة الحلبيين لأبيه الشريف حسين بن علي ملك العرب"، في: الغزي، ص 509 - 510، للاطلاع على عريضة حلب إلى الملك حسين بن علي، في: **القبلة**، 26 / 12 / 1918، ص 1.

(304) شغل العظم منصب مستشار فيصل للشؤون السياسية طوال معظم عهد الإمارة، وهو منصب ظل شاغرًا بعد وفاته مدة قاربت الثلاثة أشهر إلى أن

عُين رئيس مجلس الشورى علاء الدين الدروبي خلفًا له. ينظر: المستشار الملكي، **حلب**، العدد 120، 2 / 2 / 1920، ص 2.

(305) "الحسيات العربية النجيبة"، **القبلة**، 2 / 2 / 1919، ص 1 - 3.

(306) جعفر العسكري، **مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988)، ص 155.

(307) **المصباح**، 27 / 5 / 1919، ص 7.

(308) "آمالنا"، **المصباح**، 2 / 5 / 1919، ص 2.

(309) العسكري، ص 155.

(310) "آمالنا"، ص 2.

(311) ع. فاخوري، الأمير في العاصمة، جريدة **العاصمة**، السنة 1، العدد 23، 7 / 6 / 1919، ص 22.

(312) أنطونيوس، ص 391.

(313) حول مصطلح ويلسون عن اللعبة الكبرى يُقارَن بـ: آرثر جيمس غرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين 1789 - 1905**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس إسكندر، ج 2 (القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967)، ص 263.

(314) ضم الاجتماع شخصيات قدمت من فلسطين وجبل عامل وجبل لبنان وبيروت وصيدا وطرابلس، فعن جبل لبنان حضر إبراهيم الخطيب الذي أعلن أمام الأمير: "إن جبل لبنان جزء متمم لسورية لا ينفك عنها"، وعن بيروت رضا الصلح، وعن صيدا رياض الصلح، وعن جبل عامل الشيخ عبد الحسين صادق، وعن طرابلس الشيخ عبد الحميد المغربي. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 289.

(315) الخطاب الذي ألقاه [فيصل] في بهو دار الحكومة بدمشق في 5 أيار / مايو 1919، في: ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 202 - 213؛ أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 114؛ يُقارَن بتقرير بريطاني مطابق لما أورده قدري في مذكراته عن نص خطاب الأمير في الاجتماع، ينظر: الملحق (أ)، خطاب الأمير فيصل أمام وجهاء سورية في دائرة بلدية دمشق في 9 أيار / مايو 1919، الساعة 3 ب. ظ، عن اللفتنت كرنل، الضابط السياسي جي. ر. هنتر (كابتن)، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 472 - 481.

(316) "الخطاب الذي ألقاه [فيصل] في بهو دار الحكومة بدمشق في 5 أيار / مايو 1919"، في: الحصري، ص 202 - 213.

(317) "بيانات الأمير فيصل لرئيس أركان حرب قوات الحملة المصرية وللضابط السياسي"، 31 / 8 / 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)،** مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 526.

(318) "من المستر سكوت - وكيل المندوب السامي في القاهرة إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية"، الرملة، 30 / 9 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 443.

(319) اعترفت فرنسا وبريطانيا لإيطاليا في اتفاق سان جان دي موريين (نيسان / أبريل 1917)، بالحصول على مناطق في الجنوب الغربي من الأناضول، ولا سيما ولاية إزمير والقسم الأكبر من ولاية قونية، إضافة إلى الحصول على ألبانيا والبلقان في مقابل موافقتها على اتفاقية سايكس - بيكو. وفي ضوء ذلك، رسمت حدود "المنطقة الخضراء" الإيطالية في اتفاقية سايكس - بيكو. وبرزت هنا في ألوان خارطة سايكس - بيكو "المنطقة الخضراء" باعتبارها منطقة إيطالية إلى جانب المناطق "الزرقاء" الفرنسية و"الحمراء" البريطانية و"السمراء" المدوّلة، ومنطقتي (أ) و(ب) المخصصتين لقيام حكومة عربية أو اتحاد حكومات عربية تحت النفوذ البريطاني لمنطقة (ب) والنفوذ الفرنسي لمنطقة (أ). تشارلز ييلافيتش وبربارا ييلافيتش، **تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دولة البلقان القومية 1804 - 1920)**، ترجمة عاصم الدسوقي (القاهرة: دار العالم الثالث، 2007)، ص 325، 354 - 355؛ رياض الصمد، **تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1999)، ص 76؛ إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج 1 (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 441 - 443.

(320) يُقارَن بشأن هذه الأفكار التي شاعت في جلسات مؤتمر الصلح بـ: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 385 - 386؛ النعماني، ص 135.

(321) الحصري، ص 161.

(322) "من الأمير فيصل إلى الأمير عبد الله، 3 / 2 / 1920، أوراق الأمير زيد"، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى، 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 57.

(323) "برقيتان من فيصل إلى أَلِنبي، دمشق، 29 أيار / مايو 1919"، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 75 - 76.

(324) "من أَلِنبي إلى فيصل، القاهرة، 31 أيار / مايو 1919"، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 78.

(325) آل جندي، **تاريخ الثورات السورية**، ص 63 - 64.

(326) Tibawi, p. 295.

(327) **المصباح**، 14 / 5 / 1919، ص 3.
(328) من فيصل إلى الملك حسين، 20 شباط / فبراير 1920، أوراق الأمير زيد، ينظر: موسى، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 59.
(329) من قائد القوة البريطانية في مصر إلى وزارة الخارجية في لندن، 12 / 6 / 1919 وجوابه لفيصل، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، مج 4، ص 485 - 488؛ "نص برقية فيصل إلى أِلنبي"، في: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى، 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 79.

القسم الثاني: اتفاق الاستبدال (13 - 15 أيلول / سبتمبر 1919) وآثاره في التفاعل بين حركتي الاستقلال الكمالية والسورية

الفصل الثالث: اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919

مقدمة

ما كان غير ممكن تحقيقه، في حزيران / يونيو - تموز / يوليو 1919 من مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال، لأسباب ذاتية وموضوعية متعددة متعلقة بالطرفين العربي والتركي على حد سواء، غدت أبوابه مفتوحةً بعد اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919 بين بريطانيا وفرنسا، حيث تبلور اتجاه واسع في دفع الحكومة العربية إلى "الاتفاق مع مصطفى كمال لتوحيد قضيتهما والتوصل إلى خطة مشتركة ضد أوروبا" [(330)]. ونتيجة تطوره، باتت الحكومة العربية تعتقد "بوحدة مصالح العرب والأتراك" [(331)].

مثّل هذا الاتفاق مرحلة كبيرة فارقة في تاريخ حركة الاستقلال العربية السورية؛ بمعنى أنه بات هناك ما قبلها وما بعدها، فكانت مواجهته أكبر متغير مستقل تفسيري في هذا التاريخ لتعسكر السياسة الجماهيرية لحركة الاستقلال السورية وتحوّلها إلى سياسة دفاعية، نتجت منه كثرة كاثرة من متغيرات وسيطة وتابعة متبادلة التأثير في ما بينها على مستوى العلاقات السورية - السورية، والعلاقات السورية - الفرنسية، والعلاقات السورية - البريطانية، والعلاقات السورية - التركية في وقت واحد، ويمكن وصفها بمتغير مركّب.

نصّ الاتفاق على حلول القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية في غرب خط اتفاقية سايكس - بيكو في الساحل السوري وكيليكيا، بدءًا من 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919. وجاء في نص الاتفاق أنه مطابق "للترتيبات المتخذة في كانون الأول / ديسمبر 1918 بين المسيو كليمنصو والمستر لويد جورج" [(332)]، وهي ترتيبات ما نصفه باتفاقية سايكس - بيكو المعدلة. وقد وضعت أسس تعديلها في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1918 قبل انعقاد جلسات مؤتمر الصلح بين كليمنصو ولويد جورج، وفق صفقة الموصل وفلسطين لبريطانيا مقابل ما تبقى من سوريا لفرنسا [(333)]، على أمل من كليمنصو بتأييد بريطانيا للمطالب الفرنسية بمنطقة الراين الألمانية في معاهدة الصلح مع ألمانيا [(334)].

تقرر، بموجب اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919، حلول القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية في سورية وكيليكيا، بما في ذلك نفق طوروس، وأن تكون الأقضية الأربعة (حاصبيا، وراشيا، وبعلبك، والبقاع) التي كانت تتبع منطقة الحكومة العربية الواقعة غرب خط سايكس - بيكو في المنطقة الفرنسية، بينما تكون فلسطين وشرق الأردن في المنطقة البريطانية، لتقتصر منطقة

الحكومة العربية على المدن الداخلية السورية الأربع (دمشق، وحمص، وحماة، وحلب) [335]. وقد عُرف هذا الاتفاق في الأدبيات السورية باتفاق الاستبدال، وسنشير إليه بهذا الاسم.
تقع هذه الأقضية حاليًا في النطاق السيادي للجمهورية اللبنانية. وكانت قد فُصلت في عام 1841 عن لبنان، وحين تشكل نظام متصرفية جبل لبنان، لم تكن تابعة له وظلت مستقلة إداريًا عن لبنان. لكن عند تشكيل ولاية سورية في عام 1864 أُلحقت بلواء دمشق [336]. وكانت تتبع قبل ضمّها إلى دولة لبنان الكبير للواء دمشق في ولاية الشام أو سوريا العثمانية [337]، ومثّلت استعادتها، ولا سيما منها سهل البقاع، من أبرز نقاط برنامج جمعية الاتحاد اللبناني (26 كانون الأول / ديسمبر 1909) [338] ثم أحد أبرز مطالب مجلس إدارة جبل لبنان خلال انعقاد مؤتمر الصلح وحتى الاحتلال الفرنسي المباشر لسوريا الداخلية، ليصار بُعيد الاحتلال إلى ضمها إلى الجبل في إعلان الجنرال هنري غورو (Henri Gouraud) (1867 - 1946) قيام دولة لبنان الكبير.
استغرق توصّل فرنسا وبريطانيا إلى عقد هذا الاتفاق نحو سنة كاملة كانت حافلة بالمشاحنات والنزاعات والتوترات البريطانية - الفرنسية الشديدة حول تطبيق الاتفاق الشفوي في اجتماع كليمنصو - لويد جورج حول تعديل اتفاقية سايكس - بيكو، والذي يتلخص بسوريا لفرنسا مقابل العراق وفلسطين لبريطانيا مع حصة قدرها حوالى 25 في المئة لفرنسا في نفط الموصل. ولقد مثل ترسيخ هذا الاتفاق مرحلة أساسية في تسوية النزاعات البريطانية - الفرنسية حول سوريا والعراق، لكنه لم ينه النزاع بل نقله إلى مرحلة جديدة، اعتبر فيها كليمنصو أنه اتفاق يقتصر على الشق العسكري المتعلق بالاستبدال فقط دون البنود الأخرى، التي سرعان ما توترت المراسلات الفرنسية - البريطانية بشأنها، وتركزت على رفع حصة فرنسا من نفط الموصل من 25 إلى 50 في المئة [339]، وعلى عائدية حوض الخابور وفروعه (محافظة الحسكة السورية الحالية) [340]، وعلى الحدود بين جنوب المنطقة الغربية (الفرنسية) ومنطقة الانتداب البريطانية في فلسطين [341].

أولًا: قلق الأيام العشرة الحرجة

1 - اشتمام روائح الاتفاق

اشتمّت الحكومة العربية، منذ أواخر آب / أغسطس 1919، بخار التسوية البريطانية - الفرنسية وروائحها بعد طول نزاع مكشوف حول اقتسام سوريا وصل إلى ذروته في آذار / مارس 1919 في مؤتمر الصلح، حيث وصلت المشادة بين كليمنصو ولويد جورج حول سوريا إلى درجة أنها كادت تتحول إلى قتال بالفعل [342]، ودعا فيها الأول إلى المبارزة بالسيف أو المسدس [343].
كانت الحكومة البريطانية قد عقدت اجتماعات تشاورية عدة، في 19 و20 آب / أغسطس، بشأن صياغة هذا الاتفاق بمعزل عن "شريكها" العربي، باعتباره

تطبيقًا بريطانيًا لاتفاقية سايكس - بيكو المعدلة [344]، وتضاعف قلق فيصل مع ما وصل إليه "بصورة رسمية وغير رسمية وقوع محادثات بين الحكومة الإنكليزية والفرنسية في باريس بشأن سورية" [345].
ومنذ هذه اللحظات، بدأ الشك في تحول السياسة البريطانية عن دعم الحركة العربية يخامر فيصل، وتتعاظم شكوكه فيها، ويصف قلقه بـ "أنه قد حصل الشر ودخل في قلبي الريب من تحول سياسة تلك الحكومة" [346]. ومع ترك بريطانيا له وحيدًا أمام فرنسا، غدت بريطانيا في نظره "عدو ما من صداقته بدّ" [347].
طلب فيصل من الحكومة البريطانية في 31 آب / أغسطس 1919، في ضوء ما استشفه من تلك الاجتماعات المريبة حول سوريا، أن يحضر إلى لندن ليضعها أمام مخاطر الاتفاق، وأن "الأحزاب الوطنية" "متفقة جميعًا في تفضيل الفناء كليًا، على أن تشهد تجزئة هذه البلاد وتمزيقها" [348]، وهدد باستخدام القوة لمنع تنفيذ صفقة الاقتسام. وأضاف أن "القتال سوف يبدأ أولًا ضد الإفرنسيين ومن الطبيعي أن تتدخلوا أنتم، سوف يتمكن القائد العام من إلحاق الهزيمة بنا، ولكنني أقسم لكم بالله مؤكدًا أننا سنكشف عن صدورنا له ولجنوده، وأن أي عربي لن يطلق رصاصة واحدة على أي بريطاني" [349].
وفي رسالته هذه يبدي فيصل أن المسلمين سيشكلون حكومة مستقلة، و"سيواجهون مقاومة من جانب الدول الكبرى، وهذا سيؤدي إلى نشوب القتال الذي سيستمر" إن لم تف بريطانيا بوعودها، ويبدي خيبته من أننا "نحن العرب، لقد كنا في السابق مع الأتراك ثم قمنا نحارب ضدهم لا بقصد تجزئة بلادنا وإعطاء جانب منها إلى فرنسا وجانب آخر إلى بريطانيا. ليس في مقدورنا أن نتحمل تلك الإهانة على صفحات التاريخ ولا أمام أنظار العالم الإسلامي. وإن أسرتنا على وجه التخصيص، لا تستطيع الصبر على هذه الوصمة، ولسوف تنسحب" [350].

2 - استنفار دمشق

كان فيصل يعني ما يقول على محمل الجد؛ إذ ارتفعت للتو، في أوائل أيلول / سبتمبر 1919، مع تسرب أنباء الاتفاق الوشيك إلى جريدتي **التايمز** (*Times*) البريطانية و**لو تان** (*Le temps*) الفرنسية، وتيرة الإقبال على التطوع، على إيقاع تنامي السياسة الجماهيرية، وكان أكبرها وأقواها في مدينة دمشق وأقضيتها اللصيقة بها. وسارت تظاهرة من شباب الأحياء بدمشق إلى قصر الأمير معلنة تطوعها في الجيش لحماية الوطن [351]، وأثارت للتو ما وصفته جريدة **العاصمة** الرسمية، في عددها يوم 4 أيلول / سبتمبر 1919، أي قبل نحو 11 يومًا من توقيع الاتفاق، قلقَ "الرأي العام" على مصير بلاده، ومصير المطالب التي قدمت إلى لجنة التحقيق الدولية (كينغ - كراين) باستقلال سوريا الطبيعية ووحدتها، ورفض الانتداب الفرنسي في أي حال من الأحوال [352]؛ لأنه يعني في

رأي الحصري تمهيدًا لتسليم لبنان والمناطق الساحلية في شماله إلى فرنسا لتحتلها احتلالًا دائمًا [353]. وتطبيقًا "بصراحة تامة" لـ "تنفيذ أحكام اتفاقية سايكس - بيكو بحذافيرها" [354]، و"التنازل عن المطالب القومية" و"التراجع أمام المطالب الفرنسية" [355].

طلب فيصل، في 6 أيلول / سبتمبر 1919، من الوفد العربي في مؤتمر الصلح أن يبلغ المؤتمر استنكار الشعب لما تنشره الصحف "عن وقوع بعض مذكرات سرية بين الحكومات بخصوص سوريا" و"أن الشعب لا يرضى بأن يباع أسرى كالعبيد" [356]. وبحلول 7 - 8 أيلول / سبتمبر 1919، كانت الصحف البريطانية تسهب أكثر في نشر أنباء وتقارير عن عزم البريطانيين على ترك سوريا لفرنسا [357].

رصدت افتتاحية جريدة **العاصمة** هذا القلق في الفكر اليومي، في نوع من مقاربة ما هو في منظور المؤرخ تاريخ مباشر أو تاريخ اللحظة، بأنه دخل في دور جدي، ولم يكن للناس موضوع غيره يتحدثون به في أيام العيد وفي الأيام التي تقدمتها [358]. واستجمع الحصري ما أحدثه انتشار خبر الاتفاق شعبيًا، بأنه أحدث "هياجًا عظيمًا في النفوس، وهزّ البلاد هزًا" [359]، فـ "جميع النفوس كانت تنتظر بفارغ الصبر، اليوم الذي تجلو فيه جميع الجيوش الأجنبية عن سورية، ولا سيما اليوم الذي تجلو فيه الجيوش الفرنسية عن المنطقة الغربية [...] وإذا بها تُفاجأ بالقرار القاضي بتوسيع منطقة الاحتلال الفرنسي نحو الشرق على حساب منطقة العمل العربي" [360]. ورصد أيضًا رشيد رضا الذي كان قد وصل إلى دمشق في ذلك الوقت، مبعوثًا لبيروت في المؤتمر السوري العام، ردة الفعل السورية العامة على الاتفاق بأن "أهل سورية عامة" فوجئوا بالاتفاق، لأنهم كانوا "يظنون قبل هذا الإعلان أن الدولتين الحليفتين قد عدلتا عن تنفيذ تلك المعاهدة [اتفاقية سايكس - بيكو] لما رأوه من التنازع بين رجالهما في النفوذ أيام وجود اللجنة الأمريكية، وسعي كل منهما في كل منطقة من المناطق الثلاث لكسب أصوات الأهالي في طلب انتدابهم لمساعدة البلاد أي لاستعمارها بهذا الاسم الجديد الذي وضع في قاموس السياسة بعد العلم بنفور الناس كافة من الأسماء الأخرى التي ابتذلت وزال انخداع الناس بها كلفظ الحماية والاحتلال المؤقت"، "فلما أعلنت الدولتان اتفاقهما، كبر وقعه وعظُم صدعه في قلوب الجماهير الذين خُدعوا بذلك التنازع" [361].

ارتفعت وتيرة عملية التعبئة بناءً على أوامر فيصل نفسه. وبحلول 15 أيلول / سبتمبر 1919، حين وقّع اتفاق الاستبدال ليكون نافذًا بدءًا من 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، رصدت **العاصمة** أنه "ما زال الإقبال على الجندية عظيمًا من كل الطبقات" [362]، وتضافر هذا الإقبال مع ارتفاع وتائر السياسة الجماهيرية، وزج أوسع الفئات الاجتماعية في أمر السياسة ومصير البلاد، الذي سيعبّر عن نفسه بنشوء اللجنة الوطنية العليا [363]، التي شكلت الإطار المؤسسي العريض لاندلاع السياسة الجماهيرية في سوريا [364].

وبعد نحو خمسة أيام من إعلان الاتفاق، أي في 20 أيلول / سبتمبر، وصف الأمير زيد توتر الوضع بقوله إن "الموقف حرج جدًا. في كل دقيقة يمكن حدوث أحوال مؤسفة لأن أهل البلاد في قلق عظيم على مستقبل بلادهم" [365].
وأجابه فيصل، في 27 أيلول / سبتمبر 1919، بـ "أن الحق بيدنا، ولكن القوة في الوقت الحاضر يخضع لها الحق"، وأن "القول الأخير للقوة". وثمّن إيجابيًا قيام التظاهرات في سوريا، وكتب "الله الله! القوة القوة!! كلما كنا أقوياء هناك وكلما رأوا فينا حياة عسكرية كلما احترمونا وخضعوا لمطالبينا" "الأمر سيُحل طبْق مرغوبنا، ولكن بشرط القوة والجنديّة" [366]، وأبان في ذلك مبكرًا عن استخدام القوة ورقةَ ضغط في مفاوضاته الشاقة في لندن أولًا، ثم في باريس ثانيًا.

ثانيًا: خطة الهاشمي لمواجهة "دولة كبيرة"

1 - صورة الهاشمي

كان ياسين الهاشمي (1879 - 1937)، الذي كان اسمه الأصلي ياسين حلمي حتى عام 1902، حين التحق بالكلية العسكرية العثمانية، قد كسب سمعة واسعة بصفته قائدًا عسكريًا شجاعًا في الحرب العالمية الأولى. وقاد في عام 1917 الفرقة التركية العشرين في غالاسيا "بنجاح كبير"؛ ما شد إليه انتباه الإمبراطور الألماني فلهلم الثاني (Wilhelm II)، أو غليوم الثاني كما تسميه المصادر العربية (حكم 1888 - 1918)، الذي يقال إنه أوصى شخصيًا بترفيعه إلى رتبة لواء. وفي ربيع السنة التالية، قاد القوات العثمانية في السلط وعمّان، حيث "أثبت أنه استراتيجي أفضل مما يجب بالنسبة لنا"، كما قال البريطانيون [367].
كان الهاشمي أحد أبرز عرّابي التحالف بين الشريف حسين وجمعيتَي العهد والفتاة لإطلاق الثورة العربية [368]، لكنه أحجم، بعد أن فضح البلاشفة اتفاقية سايكس - بيكو، عن الالتحاق بالثورة، وكان في "غاية التحفظ" على ذلك. وظل يقاتل على رأس هيئة أركان الفيلق 12 التابع للجيش العثماني الرابع في سوريا حتى نهاية الحرب [369]. ولم يقبل أن يشغل وظيفة رئاسة ديوان الشورى الحربي للجيش العربي بعد دخول دمشق، إلا بعد تردد وتحفّظ، وبعد أن أقنعه فيصل بتولي المهمة [370].
كان الهاشمي أول رئيس لديوان الشورى العسكري، أو ما يعادل رئيس هيئة الأركان في الحكومة العربية، ووكيل الحاكم العسكري العام الفريق رضا باشا الركابي، منذ إعلان الحكومة العربية في سورية في الأول من تشرين الأول / أكتوبر 1918، قد سرّح المفرزة الشمالية التي دخلت دمشق، وحوّلها إلى لواء خيالة أطلق عليه اسم لواء الفتح على ملاك الفرقة الثالثة بحلب [371]. وشرع، بدعم مباشر من فيصل، في عملية إعادة بناء الجيش العربي في جيش نظامي حديث، بالاعتماد على استيعاب الضباط والجنود العرب المسرّحين من

الجيش العثماني. وأعلن، في 10 آذار / مارس، رسميًا، فتْح باب التطوع في الجيش العربي، وفق نظام خاص أصدره، فتح فيه باب التطوع أمام كل من يحسن التكلم باللغة العربية في سورية، حتى إن لم تكن أصوله عربية [372]. وأريد في ذلك فتح صفوف الجيش العربي أمام المتطوعين الأكراد الذين تميزوا بكونهم فرسانًا ذوي خبرة، وبصفتهم محاربين أشدّاء.
وقد وافقت وزارة الحربية البريطانية، في 1 شباط / فبراير 1919، على تأليف لواءين (مختلطين) ودرك بقوة 8500 رجل، ولكن الجنرال أِلنبي لم يسمح سوى بتشكيل لواء واحد فقط، وبقوة درك تعادل 6000 دركي؛ بذريعة عدم تحمّل موارد الحكومة العربية عبء بناء هذا الجيش، لكن لسبب سياسي أساسًا يتمثل في ربطه بين حجم الجيش العربي ووظائفه بما ستقرره "الدولة أو الدول المنتدبة التي يعهد إليها مؤتمر السلام مستقبل البلاد"، و"رأى أن مقترحات الأمير ليست قابلة للإنجاز خلال بضع السنوات القادمة" [373]. لكن في أوائل نيسان / أبريل 1919، أبلغ المكتبُ السياسي البريطاني أِلنبي بأن يرجئ الأمر في ضوء الانتقادات الفرنسية لذلك، لدراسته مع فيصل [374]. لكن الهاشمي تجاوز تحفّظ أِلنبي، وثابر على تعظيم حجم الجيش بواسطة عملية التطوع، وارتفعت وتائر ذلك بعد تحوّل شكل الحكومة العربية من حكومة عسكرية إلى حكومة مديرين، واشتدت خلال الفترة التي كانت الحكومة البريطانية تُجري فيها وضع اتفاق 13 - 15 أيلول / سبتمبر 1919، أي اتفاق الاستبدال، وفق التسمية السورية له وبعده.

2 - تشكيل حكومة المديرين السورية الأولى في دمشق

كان الاتجاه المهيمن على تشكيل المؤتمر السوري العام، الذي أعلم به فيصل، في 5 أيار / مايو 1919، ممثلي المناطق السورية المختلفة عن التحضير له "في هذه الأيام" [375]، يهدف، كما رصدت التقارير البريطانية في منتصف أيار / مايو، إلى "إحداث انقلاب بإعلان الاستقلال العام فورًا بدون مراجعة مؤتمر السلام والمناقشة في شكل الحكومة التي تؤلف، لكن [الجنرال أِلنبي] القائد العام لم يوافق على الفكرة فأهملت" [376]. ولطّف المؤتمر السوري العام في جلسته المنعقدة، يوم 2 تموز / يوليو 1919، البرنامج القومي السوري الذي أقره لتقديمه إلى لجنة كينغ - كراين، والذي يمكن تسميته برنامج الاستقلال، وذلك من إعلان الاستقلال الفوري إلى "طلب الاستقلال الناجز". لكن المؤتمر ضمّ نخبة حقوقية متمرسة بالقوانين العثمانية في مرحلة التنظيمات [377]، فسارعت تلك النخبة إلى تشكيل لجنة لإعداد الدستور كي يقدمه فيصل إلى مؤتمر الصلح للحصول على اعترافه باستقلال سورية، وقيام حكومة قومية مدنية فيها [378].

كرّس برنامج المؤتمر تميز المسألة السورية في إطار المسألة العربية. كان فيصل بعد عودته من باريس قد وضع أسس هذا التميز، باجتماعه في 5 أيار / مايو مع وجهاء سوريا في دمشق، وكان هذا الاجتماع بمنزلة اجتماع قومي سوري [379] وعرض عليهم ما طالب به في مؤتمر الصلح باستقلال البلدان العربية باعتبارها "بلادًا واحدة"، و"أن العرب أمة واحدة" ويجب أن يقوم بينها اتحاد اقتصادي. لكنه خصّ سوريا بدفاعه، وأوضح أنه دافع عن "سورية بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون أن يشاركهم فيها شريك" [380]. وأضاف إلى خطابه وضوحًا أكبر في موقفه من مفهوم "الوصاية" الذي تنصل بالفعل من الموافقة عليه في المؤتمر حين سأله ويلسون عن موقفه منها [381]، وقد أوردنا سابقًا ما قاله فيصل في خطابه "نحن لا نرضى في سوريا أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من المعاونات في ابتداء تكويننا" [382].

مثّل هذا الخطاب بداية تحول كبير في موقف فيصل من مفهوم الدولة العربية الواحدة في المشرق العربي إلى الدولة العربية السورية، وهو ما يصفه علي سلطان بالتحول من "العربي إلى السوري" [383]. غير أن الأدق هو اكتساب مسألة الاستقلال السوري، وبناء دولة سورية عربية، لاستقلالية ذاتية وواضحة عن مسألة إقامة دولة عربية واحدة، وفق ما فهمه العرب من مراسلات الحسين - مكماهون. وهذا ما توضح في تشكيل المؤتمر السوري العام، الذي جاء قراره بالاستقلال الناجز لسوريا في حدودها الطبيعية مع اتحاد اقتصادي مع العراق، تسويةً بين رؤية حزب (الاتحاد السوري) الذي يقوم برنامجه على وحدة استقلال سوريا الطبيعية واستقلالها، وما طرحته جمعية العربية الفتاة (حزب الاستقلال العربي) من تشكيل اتحاد فدرالي عربي بين حكومات مستقلة في سوريا والعراق.

فقد حصر حزب الاتحاد السوري مركز جهده في تحقيق استقلال سوريا الطبيعية، بينما وضعت "الفتاة" استقلالها في إطار اتحاد فدرالي مع العراق والحجاز. وتمثلت تسوية المؤتمر السوري بين الاتجاهين بأن طالب باستقلال سوريا متحدة مع العراق على أساس أن الحجاز مملكة مستقلة، في حين قام برنامج الفتاة على أساس تشكيل اتحاد عربي بين سوريا والعراق والحجاز يحاكي شكل اتحاد الولايات المتحدة. وقد مهدت له "الفتاة"، في 12 أيار / مايو 1919، بنشر تصريح فيصل في مقال رئيس في الجريدة الرسمية (**العاصمة**) عن شكل الدولة العربية، ويتلخص في قيام (اتحاد فدرالي) بين "حكومات مستقلة في كل من سورية والعراق تجمعهما مع الحجاز المستقلة جامعة سياسية خارجية وجامعة اقتصادية داخلية، أي أن تكون هذه الحكومة متحدة في أمورها الخارجية مستقلة في معاملاتها الداخلية" معتمدة شكل الدول الاتحادية [384](Etats - Federaux).

وكان أعضاء هذا المؤتمر قد انتُخبوا في المنطقة الشرقية (العربية) على أساس نظام الدرجتين في نظام الانتخابات العثماني، بينما تشكل بقية أعضائه في المنطقة الجنوبية (البريطانية) والمنطقة الغربية (الفرنسية) بطريقة التوكيل والمضابط. وانتُخب هؤلاء من الناحية القانونية في شروط نظامية بقدرٍ كاف، على حد تعبير إدمون رباط [385]؛ بما يجعل منهم مجلسًا تمثيليًا بالمعنى الصحيح للكلمة، وممثلين "طبيعيين" لمناطقهم، بسبب صفاتهم الاجتماعية والثقافية. ومثل المؤتمر أيضًا في عضويته المسلمين على مختلف طوائفهم واليهود والمسيحيين، وكان في عضويته أكثر من 20 نائبًا مسيحيًا [386]، وكان عدد النواب المسيحيين في المؤتمر يفوق ما يستحقونه قياسًا على وزنهم العددي [387].

سارت الحكومة العربية، بعد إقرار هذا البرنامج، خطوة متقدمة في طريق إعلان الاستقلال الذاتي وبناء القدرات للإعلان عن الاستقلال الناجز. وتوضح ذلك، في 4 آب / أغسطس 1919، حين طورت شكل حكمها لمنطقة الإدارة العربية أو المنطقة الشرقية من إدارة عسكرية يمثل الجنرال أِلنبي القائد العام مرجعها إلى حكومة سورية وطنية تحت اسم مجلس المديرين، يمثل فيصل مرجعها بصفته أميرًا للبلاد. ويجتمع هذا المجلس برئاسته، وينوب عنه في غيابه الفريق رضا الركابي، الحاكم العسكري العام.

وقد نص قانون مجلس المديرين على تأليف مجلس المديرين من الحاكم العسكري العام وستة مديرين للمعارف والعدلية والمالية والداخلية والأمن العام وديوان الشورى العسكري، إلى أن يعيَّن مدير للحربية أو ما يعادل وزير الدفاع. ويضاف إليهم رئيس مجلس الشورى، ويكون المجلس "مرجعًا للأمور العامة" واتخاذ القرارات في ما يتعلق بكثير من الاختصاصات، ومنها "عقد القروض" والصرف من خارج الموازنة إن اقتضت الحاجة المستعجلة، و"إعطاء الامتيازات وعقد المقاولات التي تتعلق بها"، و"إجراء الحركات العسكرية الحربية" "الأمور المهمة السياسية والإدارية" [388].

ولم يلغ فيصل لقب الحاكم العسكري العام حتى لا يُعتبر ذلك "خروجًا عن إرادة أِلنبي ولو ظاهريًا" [389]، لكنه جعله وكيلًا عنه في رئاسة مجلس المديرين، يرجع إليه وليس إلى الجنرال أِلنبي. وحتى لا يستفز أِلنبي، راعى قانون المجلس تقيده "في قراراته بالموجود من الأوامر العسكرية المؤقتة التي صدرت والتي ستصدر بعد الآن من قبل القيادة العامة إلى أن يتقرر مصير البلاد" [390]؛ بحيث لا يظهر تناقض بين أوامر فيصل وأوامر تلك القيادة [391].

وبسبب اعتراض القائد العام الجنرال أِلنبي على تشكيل مجلس المديرين بدعوى أنه حكومة مدنية، في حين أن القانون الدولي يحتم الإدارة العسكرية لـ "أراضي العدو المحتلة" حتى يقرر مؤتمر الصلح مصير البلاد، اضطرت الحكومة العربية بعد 20 يومًا من تشكيل الحكومة إلى التصريح بأن "هذا المجلس ما هو إلا مجلس استشاري، يساعد الحاكم العسكري العام في

أعماله" [392]، لكن ما قام به هو العمل كمجلس وزراء فعلي يعمل باستقلالية ذاتية واسعة عن سلطة القائد العام.

3 - استنفار الجيش العربي وتوزيع قواه بين الجبهات

بعد أيام قليلة من تأليف حكومة المديرين، شكّل الهاشمي، في آب / أغسطس 1919، بوصفه رئيسًا لديوان الشورى الحربي، هيئاتٍ للتجنيد في معظم المدن والأقضية السورية [393]. وعرض مزيدًا من الحوافز المالية للمتطوعين بصفتهم جنودًا نظاميين، وذلك بزيادة راتب جندي المدفعية إلى جنيهين ونصف الجنيه شهريًا، وزيادة راتب الجندي نصف جنيه مع ترفيعه [394].

وكانت خطة الهاشمي تقوم على رفع عدد الجيش العربي ليبلغ على الأقل 12,000 رجل [395]، وهو ما تبنّاه فيصل، بصفته جزءًا من خطة أبعد مدى ترمي إلى رفع عدده إلى نحو 20,000 رجل [396]، بل كان يتطلع طردًا مع توتر العلاقات السورية - الفرنسية أحيانًا إلى توسيع عدد الجيش إلى ما لا يقل عن 30,000 رجل، وأن يكون مستعدًا للدفاع ليس عن استقلال سورية فحسب، بل عن استقلال البلدان العربية الأخرى أيضًا [397]؛ فهو كان مقتنعًا، كما سنبين لاحقًا، بأن من غير الممكن تحصيل الحق إن لم يستند إلى القوة والتمكن منها [398].

شرع الهاشمي في تهيئة الفرق للدفاع والمقاومة؛ فحاول منذ أواسط أيلول / سبتمبر 1919 جمع ما لدى الأهالي من مناظير المدافع التي استولوا عليها من مخازن الجيش العثماني إبان انسحابه من سوريا، وطلب منهم تسليم ما بحوزتهم منها نظرًا إلى حاجة الجيش العربي إليها "حاجة ماسة" مقابل مكافأة، وفي حال الامتناع عن ذلك بعد 30 يومًا من الإعلان تصادَر هذه المناظير ويحال صاحبها إلى المحاكم العسكرية [399]. ووضع، تقريبًا في 2 أيلول / سبتمبر 1919، مع تسرب أنباء الاتفاق الوشيك بين بريطانيا وفرنسا (اتفاق الاستبدال)، إطار خطة شاملة لاحتمال اضطرار الجيش العربي إلى الدخول في مواجهة حربية مع "دولة كبيرة"، قصد بها فرنسا.

التقطت الاستخبارات الفرنسية هذه الخطة، وقامت، وفق غونتو، على الجيش النظامي والمتطوعين الأهليين والعشائر، واشتملت على التوزيع العملياتي لفرق الجيش العربي الثلاث، وفق ما يلي: "الفرقة الأولى والفرقة الثانية مع قوات البدو والدروز أمام قوات بيروت الفرنسية، والفرقة الثالثة أمام قوات إسكندرون، واللواء السادس (Brigade) الموجود في حماة، وبطارية المدفعية في حمص وقوات البدو تحت قيادة رضا بك العسكري أخو [كذا] جعفر [العسكري] أمام قوات طرابلس مع المجندين". وطلب الهاشمي من قادة الكتائب أن يعدّوا خرائط جبهاتهم [400].

طلب ضابط الارتباط الفرنسي، الكولونيل إدوارد كوس (Edward Cousse)، وضابط الارتباط البريطاني، من الجنرال أَلِنبي استدعاء الهاشمي إليه في القاهرة بشأن الخطة واعتقاله. وصل الهاشمي إلى القاهرة في 21 - 22 أيلول /

سبتمبر 1919[401]، لكن أَلِنبي اكتفى، وفق غونتو، بتحذير الهاشمي من خططه [402]. وتشير المصادر العربية إلى أن أَلِنبي طلب منه حل لجنة الدفاع الوطني التي شكّلها لعملية التجنيد [403]، ورهن، وفق ما يورده غيلفين، استمرار البريطانيين في دفع المعونة الشهرية (العائدات الجمركية) بوقف الحكومة حملة التجنيد [404]؛ ما زاد من متاعب الحكومة المالية. فقد انكمشت مواردها مع توسع أجهزتها ووظائفها، ومع انخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصري الورقي (البنكنوت) بالنسبة إلى قيمته الاسمية الثابتة التي حددتها قيادة الحلفاء، ومحدودية هذا الراتب بالنسبة إلى ارتفاع تكلفة الحياة، وموجة التضخم السعري الكبيرة، وارتفاع عجز موازنتها، وبروز ظاهرة العجز الكبير في الميزان التجاري بين الصادرات المحدودة وكساد الواردات التي امتلأت بها السوق وغصت بها المخازن والمستودعات، وهو الأمر الذي دفع سعيد شقير (1868 - 1934)، مدير المالية في حكومة المديرين، إلى التوصية بإجراء تخفيضات كبيرة في نفقات الحكومة للتخفيف من عجز الموازنة، بما في ذلك تخفيض مخصصات القصر الأميري وتقليص حجم كلٍّ من الجيش والدرك [405].
وقد وافق فيصل على تخفيض مخصصات الديوان الأميري إلى 20,000 جنيه مصري [406]، لكنه لم يوافق على تقليص عديد الجيش والدرك، إذ كان كل منهما ركيزة أساسية لديه في استخدام القوة ورقةَ ضغط سياسية.
وكان الأشد أثرًا في اتفاق الاستبدال في مالية الحكومة العربية، وتسديد رواتب الموظفين، بمن فيهم عناصر الجيش والدرك، هو تجميد تحويل العائدات الجمركية عن مستورداتها من الموانئ السورية [ما يُدعى بالإعانة البريطانية]، والبالغة 150,000 جنيه مصري؛ ما أوقع الحكومة في "أزمة مالية شديدة" [407]، اضطرت معها إلى تقليص نفقاتها إلى حدّ بعيد، وتقليص الوظائف، ووضع خطة ضريبية توسعية تشمل محلات ضريبية جديدة، ورفع نسبة الضرائب السابقة، وإعادة العمل بضرائب ملغاة سابقة، لسد عجز الموازنة. وانعكس ذلك سلبيًا بصورة مباشرة على مخصصات الجيش والدرك، بينما قامت الحكومة بالتوسع في استيعاب المتطوعين المحترفين أو النظاميين [408].
رضخت الحكومة لضغط أَلِنبي، لكن مؤقّتًا، فنشرت جريدة **العاصمة** أنه "ليس للجنة الدفاع الوطني ومنشوراتها المذاعة صفة رسمية. ولا إجبار في التجند أصلًا" [409]. وترافق هذا الضغط مع إحجام أَلِنبي عن تسليم الـ 2000 بندقية المتفق عليها للدرك السوري [410]، لتخوفه من استخدام الهاشمي لها في مواجهة الفرنسيين من جهة أولى، ولمخاوفه من تطور المواجهات مع الفرنسيين إلى مواجهات مع القوات البريطانية من جهة أخرى.
وحدث، نتيجةً لتدخّل أَلِنبي، تباطؤ في حركة التجنيد لتفادي الاصطدام مع القائد العام، لكن فترة محدودة جدًا [411]؛ فبعد أقل من ثلاثة أيام من عودة الهاشمي من القاهرة كانت عملية التجنيد مستمرة، فاحتج الفرنسيون لدى

يوسف العظمة (1884 - 1920)، المعتمد العربي ببيروت، على هذه العملية، وأن التجنيد "ممنوع بأمر القيادة" [412]، لكن الهاشمي سرعان ما استأنف حملة التجنيد، وأعلن فتح الباب لقبول دفعة أخرى في المدرسة الحربية حدد الأول من تشرين الأول / أكتوبر آخر موعد لاستقبال المنتسبين وتخريج دفعة جديدة من الضباط من المدرسة الحربية، وإقامة عرض للخريجين [413]. فاستمرت عملية بناء الجيش، بناءً على إلحاحات فيصل، مسجلة في حد ذاتها توترًا جديدًا بين الحكومة العربية والحكومتين الفرنسية والبريطانية.

(330) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 153.

(331) ساطع الحصري، **يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1947)، ص 172؛ يُقارَن بمقالة: "الحالة الحاضرة في الشرق الأدنى"، **القبلة**، 19 / 10 / 1922، ص 1.

(332) مذكرة الحكومة البريطانية حول احتلال سورية وفلسطين والعراق ريثما يتم اتخاذ القرار بشأن الانتدابات، باريس في 13 أيلول / سبتمبر 1919، ص 562؛ **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، 1919**، مج 4: اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 562 - 563.

(333) دانييل يرغن، **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار التكوين، 2004)، ص 221، 227 - 228.

(334) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 331؛ دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 418.

(335) يُقارَن بمذكرة الحكومة البريطانية حول احتلال سورية وفلسطين والعراق ريثما يتم اتخاذ القرار بشأن الانتدابات، باريس في 13 / 9 / 1919، ص 562؛ **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، ص 562 - 563.

(336) أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية**، ط 2 (بيروت: المكتبة البولسية، 1987)، ص 269.

(337) كانت ولاية الشام أو دمشق أو سورية أكبر ولايات بر الشام مساحة، وأكثرها سكانًا، بحيث قارب عدد سكانها نصف سكان بر الشام كله. وانقسمت هذه الولاية إلى 4 ألوية، و22 قضاء، و28 ناحية، وضمت أكثر من 1100 مدينة وبلدة وقرية ومزرعة. وكان لواء دمشق من أهم هذه الألوية، وارتبطت به أقضية بعلبك والبقاع ودوما والنبك ووادي العجم وحاصبيا وراشيا. عبد الكريم غرايبة، **سورية في القرن التاسع عشر: 1840 - 1876** (القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، 1962)، ص 72.

(338) يُقارَن بـ: بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج 1 (بيروت: منشورات أوراق لبنانية، [د. ت.])، ص 81.

(339) اشترط كليمنصو لتطبيق الاتفاق حول الموصل أن يكون التعادل دقيقًا بين فرنسا وبريطانيا في نفط الموصل وكردستان. مذكرة من المسيو كليمنصو إلى الحكومة البريطانية (جوابًا عن المذكرة البريطانية بتاريخ 13 / 9 / 1919). يُنظر: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى، 1919،**

سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 160 - 161؛ وسيشكل ذلك نقطة استئناف جديدة لمفاوضات النفط الفرنسية - البريطانية في كانون الأول / ديسمبر 1919 التي سيطالب فيها الفرنسيون بزيادة حصتهم من نفط الموصل إلى نحو 50 في المئة بدلًا من 25 في المئة التي اتفق عليها في مفاوضات أيار / مايو 1919. نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 106.

(340) مذكرة الحكومة البريطانية حول احتلال سورية وفلسطين والعراق ريثما يتم اتخاذ القرار بشأن الانتدابات، 13 أيلول / سبتمبر 1919، ينظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 562 - 563؛ أرنولد ويلسون، **الثورة العراقية**، ترجمة جعفر الخياط، ط 2 (بيروت: دار الرافدين، 2004)، ص 20.

(341) بينما تمسَّك كليمنصو بخط اتفاقية سايكس - بيكو الأصلية لهذه الحدود، انسحب البريطانيون بموجب اتفاق الاستبدال إلى خط نهر القاسمية، ومن نهر الليطاني نزولًا إلى الدان (اللدان) وجنوبًا إلى طرف صحراء اللجا، وصولًا إلى نهر اليرموك. ووفق النعماني، كانت هذه هي الحدود التي توائم الحركة الصهيونية في الأصل. وفي النهاية اضطر الجنرال أَلِنبي إلى الانسحاب مرة ثانية إلى خط الحدود الممتد من الناقورة إلى رأس بحيرة الحولة، لكن وزارة الخارجية الفرنسية ظلت حتى 26 كانون الأول / ديسمبر 1919 تطالب بتسليم صفد والحولة لفرنسا بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، إلا أن كيرزون أبلغ السفير الفرنسي كامبون بلندن صعوبة ذلك بسبب التزام الحكومة البريطانية للحركة الصهيونية بالبقاء ضمن خط "الدان إلى بئر السبع" وهو خط التعريف التوراتي لفلسطين، وقد أصبح يُشار إليه في الخرائط البريطانية بـ "خط دوفيل"، وسيصبح هذا الخط الأخير لاحقًا خط الحدود الفاصل بين سورية ولبنان من جهة، وفلسطين وشرق الأردن من جهة أخرى. بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو: قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 146.

(342) يرغن، ص 227.

(343) فرومكين، ص 440.

(344) علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين**، ط 2 **(**دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 175 - 176؛ وفق فيصل فإنه استشف من سفر أكثر القادة البريطانيين العسكريين والسياسيين إلى لندن، ومما وصفه بـ "تكرار حركة أَلِنبي" في رواحه إلى لندن ومجيئه منها، وعدم موافقة الجنرال أَلِنبي على سفره إلى باريس للمشاركة في جلسات مؤتمر الصلح بأن هنالك "مسائل سرية جارية، وأنها واقعة خصوصًا من الإنكليز، ومكتومة عني قصدًا". من الأمير فيصل إلى الملك حسين، خواطر خصوصية، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 256.

(345) المرجع نفسه.
(346) المرجع نفسه.
(347) المرجع نفسه، ص 255.
(348) جاء في رسالة فيصل "إنني أصر بكل قوتي على مبارحتي في الحال إلى لندن للاجتماع بكم، وإيضاح الحقائق بكل تفاصيلها للحكومة البريطانية قبل أن يُتّخذ أي قرار في لندن"، وأن "الأحزاب الوطنية" "متفقة جميعًا في تفضيل الفناء كليًا، على أن تشهد تجزئة هذه البلاد وتمزيقها" وأنها "لم تعد تثق بالوعود التي تحجبها الآن الغيوم الآتية من كل اتجاه"، وطالبه "باسم شرف بريطانية العظمى وباسم العدالة الإنسانية بأن لا يكون جزاء العرب على إخلاصهم ونضالهم في سبيل قضية الحلفاء في ساعات الحرج، وفي أوقات الخوف، تقسيم بلادهم". رسالة من الأمير فيصل إلى لويد جورج في 31 آب / أغسطس 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 94. عن الوثائق البريطانية، المجلد 4، الرقم 278 (ملحق 1)؛ أما صفوة الذي نشرها في مجموعته الوثائقية، فيشير إلى أنها بلا تاريخ، لكنه يرجح أن تاريخها هو 31 آب / أغسطس 1919. يُقارَن بـ: من فيصل إلى المستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانية، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 531 - 535. أما فيصل، فيشير في رسالة إلى والده إلى أن هذه الرسالة كانت بتاريخ 31 آب / أغسطس 1919، من فيصل إلى الحسين في 20 شباط / فبراير 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 63.
(349) بيانات الأمير فيصل للجنرال بولز رئيس أركان حرب قوات الحملة المصرية وللضابط السياسي في 31 آب / أغسطس 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 527 - 529. النص الكامل منشور مترجمًا أيضًا في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 87 - 90**؛** يشرح فيصل سياق هذه الرسائل وما سمعه من أن أمر فلسطين قد تقرر بمنحها لبريطانيا في خواطره الخصوصية التي بثّها لوالده. من الأمير فيصل إلى الملك حسين، خواطر خصوصية، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 256.
(350) بيانات الأمير فيصل للجنرال بولز رئيس أركان حرب قوات الحملة المصرية وللضابط السياسي في 31 آب / أغسطس 1919. في: **المراسلات التاريخية**، مج 4: **1919،** ص 527 - 529.
(351) "شعور الأمة السورية"، **العاصمة**، العدد 56، 4 / 9 / 1919، ص 4 - 5.
(352) المرجع نفسه.
(353) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962)، ص 416.
(354) الحصري، ص 78.

(355) المرجع نفسه.
(356) يومية 6 أيلول / سبتمبر 1919، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 458؛ وجّه الملك حسين في 8 أيلول / سبتمبر 1919 برقية إلى الملك جورج الخامس عن طريق المندوب السامي في مصر، مفادها أن "فيصل أبرق إليه عن الهياج الحاصل من جراء التصريحات التي ظهرت في بعض الصحف حول وجود اتفاق سري عقد لغرض تقسيم البلاد" و"طلب إصدار بيان رسمي فورًا، بما يتفق مع آرائكم، في سبيل تطمين الأهالي، وإلا فكل جهودنا الأدبية والمادية ستذهب سدى". برقية من الملك حسين إلى الملك جورج الخامس (بواسطة المندوب السامي في مصر)، في 8 أيلول / سبتمبر 1919. في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 350 - 351.
(357) يومية 8 أيلول / سبتمبر 1919، في: حيدر، ص 459.
(358) الحصري، ص 78.
(359) المرجع نفسه؛ يُقارَن برأي مطابق في يوميات رستم حيدر، "الأفكار العمومية في سورية جميعًا في قمة المغالاة، والوضعية السياسية حرجة"، يومية 15 أيلول / سبتمبر 1919، في: حيدر، ص 464.
(360) الحصري، ص 78.
(361) محمد رشيد رضا، "الرحلة السورية الثانية"، **المنار**، مج 21، ج 8 (نيسان / أبريل 1920)، ص 55.
(362) **العاصمة**، العدد 58، 15 / 9 / 1919، ص 4.
(363) تطرقت دراسات مرحلة الحكومة العربية كلها إلى هذه اللجنة ونشاطها. ويمكن العودة إلى أشمل دراسة متكاملة لنشوئها وتطورها وبنيتها في: سهيلة الريماوي، "صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، اللجنة الوطنية العليا في دمشق (أيلول / سبتمبر 1919 - تموز / يوليو 1920)"، **دراسات تاريخية**، العدد 45 - 46 (آذار / مارس - حزيران / يونيو 1993).
(364) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 48.
(365) من الأمير زيد إلى الملك حسين، 20 أيلول / سبتمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 123.
(366) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 27 أيلول / سبتمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 144.
(367) يُنظر: حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، ط 2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص 229.

(368) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 46؛ يُقارَن بـ: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 1: **النضال بين العرب والتّرك** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 112 - 113.

(369) قدري، ص 64؛ يُقارَن بـ: سعيد، مج 1، ص 112 - 113.

(370) علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 69.

(371) صبحي العمري، **ميسلون نهاية عهد: أوراق الثورة العربية**، ج 3 **(**بيروت: دار الريس، 1991)، ص 47؛ يشير محمد طاهر العمري إلى أن الهاشمي أراد أن يسرّح المفرزة الشمالية، فحدثت على حد تعبير العمري ضجة شديدة بين ضباط الثورة الحجازية ضد ياسين الهاشمي لتشبثه بإلغاء لواء الهجانة، الذي يجب أن يبقى لواء تاريخيًا ورمزًا سياسيًا لاستقلال البلاد العربية، فاضطر ياسين الهاشمي إلى الاكتفاء بقلب عنوان اللواء المذكور إلى لواء الفتح، وبتحويله إلى خيّالة، وبيع الهجن الموجودة لديه، ليصبح اسمه لواء الفتح في أوائل كانون الثاني / يناير 1919). يُنظر: محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 **(**بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 307 - 308.

(372) ديوان الشورى الحربي، "نظام التطوع في الجيش العربي"، **العاصمة**، العدد 7، 10 / 3 / 1919، ص 4 - 5.

(373) من الفيلد مارشال القائد العام للحملة العسكرية المصرية إلى سكرتير وزارة الحربية في لندن، في 23 آب / أغسطس 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 525 - 526؛ وفق التقارير العسكرية الفرنسية، في تموز / يوليو 1919، بدأ تنفيذ تسليح لواء المشاة وتنظيمه وبناء قوة الدرك المؤلفة من 8500 دركي بالفعل، متجاوزة الحجم الذي حدده أَلِنبي، وهو 6000 دركي. جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 258.

(374) سلطان، ص 128.

(375) الخطاب الذي ألقاه [فيصل] في بهو دار الحكومة بدمشق، في 5 أيار / مايو 1919، في: الحصري، ص 208؛ كان فيصل قد أعلن في بيان له وزعه لدى عودته في الأول من أيار / مايو 1919 من مؤتمر الصلح إلى سوريا، طلب "الاستقلال التام بدون قيد ولا شرط"، "أما المعاونة [في إشارة إلى فقرة الانتداب] التي نحتاج إليها فنبتاعها بأثمانها"، "وأعلم الجمهور بأن المؤتمر السوري المؤقت سينعقد عما قريب". المرجع نفسه.

(376) تقرير لضابط الاتصال البريطاني الكرنل كورنواليس عن الحالة السياسية في بلاد العرب، 16 أيار / مايو 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 469.

(377) ضم المؤتمر مجموعة متنوعة من الملّاك ووجهاء المدن وشيوخ البدو وعلماء المسلمين وبعض من تلقى علومه في المعاهد العثمانية العسكرية أو الحقوقية. أنطونيوس، ص 405؛ قاسمية، ص 110؛ ماري ألماظ شهرستان، **المؤتمر السوري العام 1919 - 1920** (بيروت: دار أمواج، 2000)، ص 42؛ بما جعله "كفؤًا لوضع القانون الأساسي للبلاد، وأهلًا لوضع غيرها من القوانين أو تنقيح القوانين العثمانية". محمد رشيد رضا، "طوائف الآراء والأحزاب في المؤتمر"، **المنار**، مج 23، ج 5 (27 أيار / مايو 1922)، ص 395.

(378) تألفت اللجنة من كلٍّ من: سعيد حيدر ووصفي الأتاسي ومحمد الشريقي وسعيد طليع وعزت دروزة ويعقوب أفندي فراج ورضا الرفاعي، وعبد الحميد أفندي. **حلب**، العدد 59، 8 / 7 / 1919، ص 2. أما دروزة، فيورد أنها تألفت من هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري والشيخ عبد القادر الكيلاني ووصفي الأتاسي وإبراهيم القاسم عبد الهادي وسعيد حيدر وعثمان سلطان والشيخ عبد العظيم الطرابلسي وتيودور أنطاكي، في: دروزة، مج 1، ص 387 - 388.

(379) ضم الاجتماع شخصيات قدمت من فلسطين وجبل عامل وجبل لبنان وبيروت وصيدا وطرابلس؛ فعن جبل لبنان حضر إبراهيم الخطيب الذي أعلن أمام الأمير: "إن جبل لبنان جزء متمم لسورية لا ينفك عنها"، وعن بيروت رضا الصلح، وعن صيدا رياض الصلح، وعن جبل عامل الشيخ عبد الحسين صادق، وعن طرابلس الشيخ عبد الحميد المغربي. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 289.

(380) الخطاب الذي ألقاه [فيصل] في بهو دار الحكومة بدمشق في 5 أيار / مايو 1919، في: الحصري، ص 202 - 213؛ قدري، ص 114، يُقارَن بتقرير بريطاني مطابق لما أورده قدري في مذكراته عن نص خطاب الأمير في الاجتماع. وحصل فيصل في الاجتماع على "تجديد الثقة" به، وعلى قيامه "بتدبير الحكومة مع السياسة الداخلية والخارجية". ينظر: الملحق (أ)، خطاب الأمير فيصل أمام وجهاء سورية في دائرة بلدية دمشق في 9 أيار / مايو 1919، الساعة 3 ب. ظ، عن اللفتنت كرنل، الضابط السياسي جي. ر. هنتر (كابتن)، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 472 - 481.

(381) كان أبرز ما رد عليه فيصل من أسئلة هو الرد على سؤال الرئيس ويلسون إن كان الأمير يرغب في انتداب دولة واحدة أو أكثر، فاعتذر فيصل عن بتّ أمر ذلك لأنه من حق والده ملك الحجاز، وأنه يمثله في مؤتمر السلم للمطالبة "باستقلال ووحدة البلاد العربية المنسلخة عن تركيا كاملة غير مجزأة"، وطلب فيصل في درج جوابه من المؤتمر إرسال لجنة تحقيق دولية

لاستشارة أهلها عن نوع الحكم الذي يرجونه تنفيذًا للمادة الثانية من ميثاق "عصبة الأمم"، في: **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 62 - 63.

(382) الخطاب الذي ألقاه [فيصل] في بهو دار الحكومة بدمشق في 5 أيار / مايو 1919، في: الحصري، ص 202 - 213؛ قدري، ص 114.

(383) سلطان، ص 8.

(384) "الحكومات العربية المتحدة"، **العاصمة**، العدد 25، 12 / 5 / 1919، ص 1.

(385) Edmond Rabbat, *L'évolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris: Marcel Rivière, 1928), p. 43.

(386) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 2 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 130 - 131.

(387) أنطونيوس، ص 405؛ ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 117.

(388) **العاصمة**، العدد 53، 25 / 8 / 1919، ص 2 - 3.

(389) سلطان، ص 155.

(390) يُقارَن بنظام مجلس المديرين، في: **العاصمة**، العدد 53، 25 / 8 / 1919، ص 2 - 3؛ نجيب الأرمنازي، **سورية من الاحتلال إلى الجلاء**، ط 2 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 1973)، ص 7؛ دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1، ص 72 - 74؛ يُقارَن بنظام مجلس المديرين وسلطاته، في: **العاصمة**، العدد 53، 25 / 8 / 1919، ص 2 - 3؛ تألف المجلس من إسكندر عمون (العدلية)، ورشيد طليع (الداخلية)، وسعيد شقير (المالية)، واللواء ياسين الهاشمي (رئاسة ديوان الشورى العسكري)، وساطع الحصري (المعارف)، وجبرائيل حداد (الأمن العام). يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 109؛ وكان حداد مرتبطًا بملاك القوات البريطانية، وضابطًا فيها، وعينته القيادة العامة للحلفاء مديرًا للأمن العام في دمشق، ثم ضمه الأمير فيصل بهذه الصفة إلى حكومة مجلس المديرين، وانسحب بعد ذلك حداد مع البريطانيين حين جرى استبدالهم بالفرنسيين، فجرى استبداله بقائم المقام العسكري علي جودة. الحكيم، ص 130؛ وكان عمون من أعضاء المؤتمر العربي الأول، وألقى فيه كلمة عن "الإصلاح على قاعدة اللامركزية". يُنظر: توفيق السويدي، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2010)، ص 37.

(391) سلطان، ص 56.

(392) الحصري، ص 82.

(393) تشكلت هيئات للتجنيد في كل من دمشق وحلب ودوما والنبك والزبداني وراشيا وحاصبيا والقنيطرة وقطنا ودرعا وبعلبك وعمان والسلط

والكرك والباب وإدلب والمعرة ومنبج وحماة. "هيئة التجنيد"، **العاصمة**، العدد 49، 11 / 8 / 1919، ص 3.

(394) **حلب**، العدد 74، 28 / 8 / 1919، ص 3.

(395) فغالي، ص 235؛

Abdul Latif Tibaui, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (New York: Macmillan St. Martin's Press, 1969), p. 306.

(396) معلومة الملاك النظري مستمدة من برقية الأمير زيد إلى الأمير فيصل في 1 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 203.

(397) من فيصل إلى الملك حسين في 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 150.

(398) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 25 / 10 / 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 199.

(399) "مناظير المدافع"، **العاصمة**، العدد 59، 18 / 9 / 1919، ص 3.

(400) حول هذه الخطة وتوزيع الفرق العسكرية لاحتمال حرب مع "حكومة كبيرة"، قصد بها فرنسا، يُقارَن بـ: Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918 - 1919)* (Paris: Plon - Nourrit, 1922), pp. 325 - 326; يُقارَن بنص مطابق لدى سلطان، ص 233؛ وحدد العمري تاريخ الخطة في 2 أيلول / سبتمبر 1919. في: العمري الموصلي، ج 3، ص 184.

(401) بنينا هذا التقدير على أساس الخبر الذي نشرته **العاصمة** بمغادرة الهاشمي في 20 أيلول / سبتمبر 1919 دمشق إلى القاهرة. **العاصمة**، العدد 60، 22 / 9 / 1919، ص 4.

(402) Gontaut - Biron, pp. 325 - 326.

وفق ما يذكره غونتو، وصلت في 2 أيلول / سبتمبر 1919 إلى الاستخبارات الفرنسية خطة تعبئة عسكرية وضعها الهاشمي لمواجهة "حكومة كبيرة"، فاحتج الفرنسيون لدى الجنرال أَلِنبي الذي استدعاه إلى القاهرة. وأوصى الكولونيل كوس وضابط الارتباط البريطاني بتوقيف الهاشمي، غير أن أَلِنبي اكتفى بتوبيخه.

Ibid., p. 326;

ومن المرجح أن الاستدعاء جرى بين يومي 22 و23 أيلول / سبتمبر 1919. يُقارَن بنشر خبر عن احتمال عودة الهاشمي في 25 أو 26 أيلول / سبتمبر 1919، **العاصمة**، العدد 61، 25 / 9 / 1919، ص 3؛ يُقارَن بمعلومات مطابقة في المصادر العربية حول التقاط خطة الهاشمي واستدعاء أَلِنبي له وعتابه له ومطالبته بالكف عن تلك الحركات بـ: العمري الموصلي، ج 3، ص 184.

(403) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل في 1 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 203.
(404) غيلفين، ص 67.
(405) أوردته: قاسمية، ص 221؛ جرى بالفعل تقليص نفقات الحكومة، ونتيجة تخفيض مخصصات مديرية المعارف، نشرت الصحف نبأ استقالة مدير المعارف ساطع الحصري احتجاجًا على ذلك، لكن الحقيقة هي أنه اعتكف في منزله ولم يستقل. **المصباح**، العدد 45، 15 / 8 / 1919، ص 2.
(406) خُفضت مخصصات القصر الأميري إلى 20,000 جنيه. يشير نبيه العظمة، رئيس إدارة القصر الأميري يومئذ، إلى تقليص مخصصات القصر وإيراداته من العائدات الجمركية إلى 20,000 جنيه، لكن حاشية فيصل اعترضت على ذلك، فأرجأ الأمير تطبيقه. غير أنه اضطر إلى الالتزام به بعد انكشاف العجز. خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت: دار الريس، 1991)، ص 24 - 25.
(407) من فيصل إلى الملك حسين، في 20 شباط / فبراير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 67.
(408) ينظر: محمد جمال باروت، "الأوضاع المالية والنقدية في منطقة الحكومة العربية وآثارها الاجتماعية: من فورة النمو السريع إلى الأزمة المالية - الاجتماعية"، في: **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918 - 1920)**، محمد جمال باروت (محرر) (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 663 - 726.
(409) تبليغات رسمية، لجنة الدفاع الوطني، **العاصمة**، العدد 60، 22 / 9 / 1919، ص 3.
(410) برقية الأمير زيد إلى فيصل في 1 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 203. وفق ما تورده قاسمية في أحد هوامشها الإيضاحية، قررت الحكومة البريطانية في آب / أغسطس 1919 وقف تجهيز القوات العربية، إلا ما كان ضروريًا منها لحفظ الأمن والنظام، إلى أن يقرر مؤتمر السلم مستقبل سورية. قاسمية، ص 151.
(411) العمري الموصلي، ج 3، ص 184؛ يُقارَن بـ: من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 46.
(412) من العظم [العظمة] إلى الأمير زيد، 27 / 9 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 169.
(413) نشرت جريدتا **العاصمة** و**حلب** الرسميتان تقريرًا موسعًا عن حفل استعراض الخريجين الجدد، وأدائهم القسم. **العاصمة**، العدد 69، 23 / 10 / 1919، ص 5؛ **حلب**، العدد 96، 3 / 11 / 1919، ص 1.

الفصل الرابع: المحادثات الشاقة في باريس والتلويح بتحالف محتمل مع الكماليين

مقدمة

كانت مفاوضات الوفد السوري برئاسة فيصل مع الوفد الحكومي البريطاني برئاسة لويد جورج شائكة، وجرى فيها تفحص العهود، وإعادة فحص مراسلات الحسين - مكماهون، وتشبث البريطانيون تشبثًا تامًا بأن اتفاق الاستبدال نهائي ولا رجعة فيه، وأن بريطانيا أوفت فيه بعهودها للفرنسيين وللعرب، وأنه يجب على فيصل "الاتفاق مع فرنسا" [414].

توجه فيصل في هذا السياق، بعد أن تركته بريطانيا، بتعبير فيليب ديفيد، "وحيدًا أمام فرنسا" [415]، إلى باريس ليبدأ وهو يشعر بالإحباط، جولة مفاوضات جديدة، اتضح أنها ستكون صعبة وطويلة وشائكة. سيكون ذلك هو الاجتماع الثالث بين فيصل وكليمنصو، بعد اجتماعهما القصير الأول في 11 كانون الثاني / يناير 1919[416]، واجتماعهما الثاني في 13 نيسان / أبريل 1919 حيث أبلغه فيه كليمنصو عن قرب حلول القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية في سورية، وأن فرنسا تعترف بحق سورية في الاستقلال على شكل دولة مستقلة داخليًا ومتحدة فدراليًا، مقابل اعتراف فيصل بالدور التاريخي لفرنسا في سورية، وحصره طلب المستشارين اللازمين "لإقامة النظام ولتحقيق التقدم" فيها [417]. لكن جواب فيصل جاء، وفق بيكودو، من دون أي غموض، ومفاده المهمة التي كلفه بها السوريون تقضي بأن يطالِب بالاستقلال الكامل من دون شروط وتحفظات [418]. وفي الأخير، غادر فيصل باريس من دون أي التزام بأي "ارتباط أو تعهد" لكليمنصو يتخطى حدود الكلمات "الطيبة" [419].

إلا أنه قام، بعد نهاية المحادثات السورية - البريطانية "الصاخبة" و"الشاقة" في لندن، بالتوجه مرغمًا إلى باريس ليبحث في إعادة النظر في تطبيق الاتفاق، وخلخلة اللعبة البريطانية - الفرنسية التي حكمته. ووصل باريس في 20 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أي قبل نحو عشرة أيام من بدء تطبيق اتفاق الاستبدال.

صمم البريطانيون والفرنسيون "الطبخة"، ولم يتركوا لفيصل من دور سوى "غسل الصحون". لكنه قرر مقاومة هذا "القدر"، وألا يكون مجرد "حمَل" بين "الأسد" (لويد جورج) و"النمر" (كليمنصو) [420]، وصمم على أن يتبع خيار المقاومة بقدر ما يستطيع، وأن يحرج بريطانيا بأن تغدو "واقعة بين الاثنين":

إصراره على المقاومة واتفاقها مع فرنسا [421]؛ فهو كان محبطًا من بريطانيا، كما عبّر عن ذلك لوالده بمرارة بأن من "سلّمنا أمورنا بيده، واتبعنا خطته صمًّا وعميانًا"، أي بريطانيا، قد دفعنا "بين أيدي من اتخذناه عدوًا"، أي فرنسا [422]. وأعاد تعريفه لبريطانيا بأنها "عدو ما من صداقته بدّ" [423]. وفي هذا السياق، برزت علاقة طردية بين تعقُّد محادثاته في اجتماع مجلس مؤتمر الصلح بباريس وتلويحه للحلفاء بإمكانية تحالفه مع الأتراك إن صمموا على تنفيذ الاتفاق. وستحكم هذه العلاقة الطردية علاقاته وجسور الاتصال بالكماليين في الأناضول طوال حكمه في سورية؛ فكلما توترت علاقته مع الفرنسيين، ارتفعت وتائر علاقاته واتصالاته بالكماليين، والعكس صحيح.

أولًا: تلويحات فيصل للحلفاء بإمكانية تحالفه مع الكماليين

1 - الدعوة إلى تمثل المقاومة الأناضولية (الكمالية) في الشمال

عشية توجُّه فيصل ووفده من لندن إلى باريس، أكّد في برقيته إلى الأمير زيد، في 17 تشرين الأول / أكتوبر 1919، على احتذاء السوريين في المقاومة مثال حركة المقاومة الأناضولية؛ لتدعيم أوراقه في تلك المحادثات. كانت هذه الحركة قد انتهت من عقد مؤتمر سيواس (4 - 11 أيلول / سبتمبر 1919) [424] مرغمة السلطان في 2 تشرين الأول / أكتوبر على إقالة حكومة الداماد فريد باشا التي رمتها المقاومة بـ "الخيانة"، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رضا باشا (4 تشرين الأول / أكتوبر 1919 - 2 آذار / مارس 1920)، ملتزمة بعدم الخروج عن ميثاق مؤتمرَي أرضروم وسيواس الذي قررته، ودعم توقيع أي معاهدة صلح مع الحلفاء قبل انتخاب مجلس مبعوثان جديد يقرر مصير الأمة [425].

وأعرب فيصل لزيد عن أن "المسألة مسألة قوة لا حق"، وجاء في برقيته: "نراهم اليوم خاضعين أمام مصطفى كمال وكل جرائدهم تقول بلزوم احترام العنصر التركي وتركه مستقلًا في بلاده. وهذا بعد أن حصل منهم ما حصل بطرد مندوبيهم من باريس قبل بضعة أشهر. وهذه مسألة أمامنا نراها بأعيننا ونلمسها بأيدينا". ويقصد فيصل بطرد مندوبيهم رفض مؤتمر الصلح في حزيران / يونيو مناقشة مذكرة الصدر الأعظم العثماني الداماد محمد فريد باشا لمؤتمر الصلح. وهي المذكرة التي استشاط منها مجلس العشرة في مؤتمر الصلح غضبًا، ورفض حتى مناقشتها، بل اعتبر أن بقاء الوفد العثماني في المؤتمر غير مرغوب فيه [426]. وكرر فيصل في برقيته قولته التاريخية "الاستقلال يُؤخذ ولا يُعطى"، وأنهى برقيته بما يلي: "أتمنى أن الأمة تؤيد قولي وتُري للعالم بأنها ليست أقل حميةً ومحبة لوطنها من الترك" [427].

ثم طلب فيصل، بعد نحو أسبوع، في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1919، من الأمير زيد "أخذ الاحتياطات" خلال فترة الانسحاب البريطاني التي ستبدأ على نحوٍ تدريجي من كيليكيا في الشمال ثم تمتد إلى الجنوب، وفق خط الحدود الذي أقره المؤتمر السوري العام (2 تموز / يوليو 1919) وقدمه إلى لجنة كينغ - كراين، "وأن الرأي العام في بريطانيا وفرنسا معه" "لأن حقًا بلا قوة لا يُحترم، وقولًا بلا فعل يذهب أدراج الرياح"؛ "طيه منشور للأمة أعطوه للصحف لتنشره. حدودكم من الشمال إلى الجنوب يلزم أن تكون محفوظة" [(428)]، واشتمل على طلب فيصل من زيد تشكيل "حكومات عربية أو وطنية" في أورفة ومرعش، وتقوية البقاع [(429)].

ثم ألحقها، في 28 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أي قبل يومين من بدء تطبيق اتفاق الاستبدال، ببرقية أخرى إلى الأمير زيد، يطلب فيها إستكمال الترتيبات الدفاعية، وأنه قد دخل مع الحلفاء "في طور التهديد قائلًا لهم إنكم خنتونا ونحن سندافع عن أوطاننا"، وأن" أعظم استناد هو القوة" وأنه أبلغ الحلفاء بصورة رسمية "بأنه إذا علمت العرب بأنكم قررتم تقسيمهم فهم سيلتحقون بالأتراك وتبتدئ الحروب الدينية" [(430)]. وأعلم الحلفاء رسميًا في اجتماعات المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح "بالالتحاق بالأتراك" [(431)]، وبرز في هذه الاجتماعات في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر 1919 بدفاعه عن بقاء إسطنبول عثمانية، ورفض فكرة احتلال الحلفاء لها وتشبث بالدفاع عن بقائها في يد الأتراك [(432)]، واستنكر، على حد تعبيره، إخراجهم "من مركزهم العظيم الذي يعد المركز الثاني بعد مكة للإسلام، ذلك المركز لا مشاحة فيه بأنه تركي بالاسم وإسلامي بالفعل" [(433)]، ورأى أن البريطانيين يريدون من تمسكهم بذلك "أن يضربوا ضربتهم القاضية على الفكرة الإسلامية، ويحرزوا الظفر النهائي على الإسلام" [(434)].

أخذ فيصل في هذا السياق يُكثر من تصريحاته في محافل سياسية وعلى صفحات بعض الجرائد العالمية، أن العرب يستنكرون، على الرغم من ثورتهم على الأتراك لنيل استقلالهم، كل ما يقع من تعدٍّ على الأتراك وعلى حقوقهم في بلادهم الأصلية [(435)]، وأنه لا يزال مع والده مرتبطَين بالخلافة العثمانية، ويرغبون في أن تبقى الخلافة في آل عثمان [(436)]؛ بوصف الخلافة العثمانية مركز العالم الإسلامي [(437)]. وقد أثلجت هذه المواقف، وفق الأصداء التي تلقاها فيصل، صدور الأتراك، وساهمت في تحويل حتى المتشددين منهم للتعامل الإيجابي معه، والاستفادة من دوره في مؤتمر الصلح في تحويله إلى منصة للدفاع عن قضاياهم، ولا سيما بقاء إسطنبول بين أيديهم. وكان قد ذكر، في لقاء له مع السفير الأميركي بلندن في 18 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أنه قد يكون صديقًا للأتراك، أما المحيطون به فكانوا يتحدثون في النصف الثاني من تشرين الأول / أكتوبر 1919 عن احتمال عقد اتفاق بين العرب والأتراك [(438)].

2 - تحذير مصطفى كمال من مخططات الفرنسيين للسيطرة على المنطقة

كانت المقاومة الأناضولية تخوض، في تلك اللحظات من أواسط تشرين الأول / أكتوبر، معارك ضارية ضد القوات الفرنسية في كيليكيا التي تقدمت لاحتلال مرعش، وأرغمت القوات التي أنزلها الفرنسيون في مرسين، والبالغ حجمها، وفق المصادر العربية، نحو 12,000 جندي، على إخلائها، والتحشد في أضنة التي ستتحول إلى مقر قيادة جيش كيليكيا الفرنسي. فوجَّه المقاومون الأتراك إليها إنذارًا بأن تنسحب من أضنة وجوارها [(439)]، لكن القوات الفرنسية ستتمكن في 23 تشرين الأول / أكتوبر 1919 من احتلال محطة قطمة للسكة الحديد في شمال حلب، والتي تقع اليوم على الحدود التركية - السورية، وينتهي فيها فعليًا خط سكة حديد رياق - حلب في المنطقة الشرقية [(440)]. وكان لويد جورج قد وافق، في مذكرته (13 أيلول / سبتمبر 1919) التي تضمنت اتفاق الاستبدال، على أن تقوم الحكومة الفرنسية بإرسال "جنود فرنسيين حالًا عن طريق الإسكندرونة ومرسين" لتولّي "مسؤولية حماية الشعب الأرمني" قبل موعد تطبيق الاتفاق [(441)].

بحلول 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، كانت قوات فرنسية قد احتلت عنتاب وأورفة ومرعش. ادعت القيادة الفرنسية في أضنة، ادعاءها في سورية، وهو أن احتلالها هو مجرد إجراء عسكري أو استبدال بحت لا ينال من حق الحكومة العثمانية في الإدارة، وحاولت أن تقنع الأتراك بذلك. كان تحليل قيادة المقاومة الأناضولية للاستبدال المزعوم أنه احتلال دائم، وليس مجرد إجراء عسكري استبدالي مؤقت حتى يعيّن مؤتمر الصلح الحدود، وشرعت للتو منذ 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 في رفع وتائر العمليات ضد الفرنسيين. وحذر مصطفى كمال، في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، من مخططات فرنسا الهادفة إلى ضم المنطقة بأسرها، ودعا إلى توحيد الدفاع عن الوطن المسلم [(442)].

قامت الهيئة التمثيلية (الكمالية) بتوجيه لجان الدفاع عن الحقوق في أضنة وسييس ومرسين وجبل بركات إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي، وتوجيه برقيات الاحتجاج عليه إلى ممثلي الحلفاء والرأي العام في أوروبا بناء على أن تلك المنطقة جزء لا يتجزأ من الوطن التركي، وأن الفرنسيين قد احتلوها، وداسوا تحت أقدامهم حقوق أهالي تلك المناطق. وفي 13 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، هددت اللجنة المركزية للدفاع الوطني، وهي نفسها لجنة الدفاع عن حقوق الروملي والأناضول، القائد الفرنسي لعنتاب باللجوء إلى القوة والقتال حتى آخر رجل [(443)]. كان ذلك فاتحة ما سيُعرف تركيًا بالجبهة الجنوبية، وسوريًا بجبهة أو ثورة الشمال.

كان مركز هذه الجبهة من الطرف السوري هو مدينة حلب. وكانت هذه المدينة مصب تلك الأخبار بحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعائلية

البشرية العضوية بين عرب أضنة (كيليكيا) وحلب، وتشكيل العرب قوة ديموغرافية مهمة في تركيبة أضنة الإثنية المركّبة عربيًا - أرمنيًا - تركيًا، بحيث بلغ عددهم، وفق المصادر العربية حين قدمت لجنة كينغ - كراين، نحو 150,000 نسمة من إجمالي سكان الولاية، وشكلوا الأكثرية بالنسبة إلى أي جماعة إثنية قومية على حدة، مطالبين بالانضمام إلى سوريا [444]. وكانت أغلبية سكان مرسين يومئذ عربية، وتنحدر من الفلاحين العلويين السوريين الذين اضطروا تحت وطأة الحملات العثمانية في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر إلى الهجرة إليها، ثم جذبتهم نهضة زراعة القطن في سهول أضنة في مرحلة الحكم المصري للشام، للاستقرار فيها [445].

وكانت الحكومة العربية المحلية في حلب تتابع عن كثب الصدامات بين حركة المقاومة الأناضولية والقوات الفرنسية الغازية، وترسل البرقيات إلى دمشق حول مجرياتها، وساهمت هذه المقاومة في فرض احترام مؤتمر الصلح لها، وتحولها إلى لاعب لا يمكن تجاهله. وعبّر رستم حيدر عن أجواء مؤتمر الصلح تجاه المقاومة الأناضولية بأن "الأتراك حالتهم تتحسن، والحركة الوطنية سادت، وأوروبا تريد أن تعاملهم معاملة حسنة"، وختم يوميته بالجملة الشعرية الكلاسيكية الشهيرة "السيف أصدق أنباءً من الكتب" [446].

3 - خشية الاستخبارات البريطانية من اتصالات فيصل بالأتراك

خشيت الاستخبارات البريطانية من اتجاهات فيصل للاتصال بالأتراك؛ فقد كانت لا تزال تحقق، وعلى أعلى مستوى، حتى أيلول / سبتمبر 1919 في مدى صحة مشروع اتفاق 16 حزيران / يونيو 1919 الذي ذُيّل باسمَي مصطفى كمال وفيصل، لكنه لم يوقّع (يُنظر الفصل الأول).

ورغم أن الاستخبارات البريطانية رأت، بعد تفحصها التقارير ذات الصلة بذلك، أن هذه الإشاعة "بصورة تكاد تكون مؤكدة، غير صحيحة بالشكل الذي دارت فيه" [447]، فإنها لم تستبعدها بوصفها اتصالات، بل لم تستبعد أن يوجه فيصل رسائل إلى السلطان. وردّت قيادة القوات البريطانية في مصر على وزارة الحربية في لندن، في 28 آب / أغسطس 1919، بأن الأتراك يعملون على جذب فيصل للتحول إلى جانبهم، وأنها لا تستبعد أن يكون قد أرسل رسالة إلى السلطان بشأن ذلك بسبب أنه "منزعج جدًا لاحتمال فرض انتداب فرنسي على سورية"، وأن "تحالفًا مع الأتراك سيوفر له فرصة أفضل من غيرها" لمعارضة الفرنسيين علنًا [448].

فمنذ 5 أيار / مايو 1919، صرح فيصل بإعادة تعريفه الثورة العربية في الاجتماع الموسع مع الأعيان والشخصيات السورية بأن العرب جزء من الأمة العثمانية، وبأن الثورة العربية لم تقم ضد الأتراك بل ضد حكومة الاتحاد والترقي، وبأنها لم تقم "إلا لحفظ قسم من جسم البلاد العثمانية، وإنقاذه ممّا سيقع بعد

الحرب"، حين رأت أن انخراط تركيا في الحرب إلى جانب ألمانيا سيورد "الأمة العثمانية موارد الهلاك"، وبأنها لم تأت "بخيانة للوطن أو للأمة أو للجامعة العثمانية التي كنا نحن من أفرادها" [(449)]، بعد أن كان يصرح، كما في زيارته الأولى لمدينة حلب في 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1918، بأن الثورة العربية لم تقم إلا لـ "إزاحة الأتراك واستخلاص ما اغتصبوه منا نحن العرب" طوال ستة قرون [(450)].

وبدأ فيصل يشتمُّ روائح صفقة اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919، فأخذ منذ أواخر آب / أغسطس يبدي خيبته من السياسة البريطانية، ويشعر بنوع من الذنب إزاء تحالف الحركة العربية مع بريطانيا، مبديًا عطفه على الأتراك. وسيصرح، في برقية وجهها إلى رئيس أركان الجيش البريطاني بالقاهرة وضابطه السياسي، في 19 آب / أغسطس 1919، بأن العرب انخرطوا في الحرب على أساس أن بريطانيا أعلنت "أنها لا تحارب العرب أو الإسلام، بل ذلك القسم من الأتراك الذي هو جمعية الاتحاد والترقي التي جاءت بالألمان أعدائنا المشتركين"، وأننا "نحن العرب، لقد كنا في السابق مع الأتراك ثم قمنا نحارب ضدهم لا بقصد تجزئة بلادنا وإعطاء جانب منها إلى فرنسا وجانب آخر إلى بريطانيا. ليس في مقدورنا أن نتحمل تلك الإهانة على صفحات التاريخ ولا أمام أنظار العالم الإسلامي. وإن أسرتنا على وجه التخصيص، لا تستطيع الصبر على هذه الوصمة، ولسوف تنسحب". وحذره من أن "تتجه أنظار المسلمين جميعًا إلى البريطانيين والغرب لترى ماذا ستكون مكافأة العرب"، و"أن الاضطرابات في أفغانستان وفي الهند وفي مصر ليست سوى دليل على الخوف والشكوك في العالم الإسلامي حول ما سيأتي به المستقبل. وهذه المخاوف والشكوك ليست في أساسها إلا تعبيرًا عن القلق حيال الأماكن المقدسة والخلافة، وأقسم بالله العظيم، إن هذه الأحداث لم تحدث من أجل الأتراك أنفسهم، بل من أجل الرمز الذي يمثله الأتراك" [(451)].

وزاد من ارتياب البريطانيين بشكوك اتصالاته مع الأتراك، تلويحه رسميًا في اجتماعات المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح "بالالتحاق بالأتراك" [(452)]، ودفاعه عن حقوقهم، وإمكانية أن يكون صديقًا للأتراك، كما أخذ فيصل يكثر في أواخر 1919 من تكرار إعجابه بمصطفى كمال والمقاومة التركية، ورأى أن نصف قوة مصطفى كمال كافٍ "لدفع الأوروبيين من بلادكم، سيما أن أوروبا تذوب خوفًا أمام البولشيك [البلاشفة]، وانضمام الإسلام إليهم خاصة في الأناطول [الأناضول]" [(453)]. وتزامن تقدير فيصل مع اقتناع مصطفى كمال وأغلبية رفاقه، مع بدايات عام 1920، بأن التحالف مع البلاشفة هو وحده الذي يسمح لهم بهزيمة الحلفاء [(454)].

ثانيًا: حركة المنشورات الكمالية: نداء مصطفى كمال للسوريين

1 - منشورات الحزب الوطني العربي

وفق الحوليات الحلبية التي صنفها عنتابي ونجوى عثمان، وُزعت في هذا السياق في دمشق وحلب في تشرين الأول / أكتوبر 1919 منشورات تدعو العرب إلى التعاون مع مصطفى كمال في الأناضول [455]. وكان بعض هذه المنشورات يحمل اسم الحزب الوطني العربي، وفي أعلاها صورة العلمين التركي والعربي متعانقين، وتدعو السوريين إلى المقاومة [456]. ولا توجد معلومات واضحة عن الجهة التي وقفت خلف توزيع هذه المنشورات، ووضعت صورة العلمين متعانقين، لكن مضمون هذه الصورة الرمزية يكشف سيميولوجيًا أفكار جمعية سرية عثمانية ارتبط تأسيسها باسم علي شفيق أوزدمير (1885 - 1951)، في الأناضول ربما في آذار / مارس 1919، للعمل على المصالحة بين الأتراك والعرب بعد الهدنة تحت اسم جمعية المودة العربية - التركية. وكان مصطفى كمال نفسه عضوًا فيها حين نزل في سامسون [457]، وربما كانت جمعيته طرفًا في إعداد مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال.

شرع علي شفيق في نشاطه في سورية باسم أوزدمير، بعد انعقاد الهيئة التمثيلية لـ "جمعية الدفاع عن الأناضول والروملي" التي انبثقت من مؤتمر سيواس، والتي ستقود حركة المقاومة الأناضولية (الكمالية) [458]، بتعليمات تلقاها شخصيًا من مصطفى كمال [459]. وكانت الصحف السورية، ولا سيما منها جريدة **المصباح** الحلبية المعبّرة عن أنصار الأتراك في حلب، تنشر أنباء تلك الحركة بانتظام، ومن خلالها أنباء ما يجري في الأناضول بينها وبين الحكومة، وتصفها بأنها "حركة مصطفى كمال وأنصاره"، مشيرة في ذلك إلى مصطفى كمال بصفته أبرزَ قائد لحركة المقاومة الأناضولية [460].

بنى أوزدمير ركائزه التنظيمية في مدينة دمشق، وكذلك في مدينة حلب التي كانت من أقوى الموائل النصيرة للأتراك، وعمل تحت اسم "هيئة القوى الوطنية المدافعة عن فلسطين وسورية"، التي سرعان ما شكلت مظلة للجمعيات السورية الموالية للأتراك في سورية وفلسطين. وقد برزت من الجمعية في مدينة حلب شخصيتان فاعلتان فيها هما بلال بك وناطق بك. كان بلال بك المستشار السياسي لأوزدمير، ورئيس لجنتها المركزية في حلب. وكان ناطق بك يضطلع بمهمة رئاسة أركان اللجنة [461]. وليس في الأدبيات السورية المرجعية لثورة الشمال السوري معلومات عن بلال بك، رئيس اللجنة المركزية للجمعية في حلب، لكن هناك شذرات من المعلومات عن كلٍّ من أوزدمير وناطق بك، فسيشار إلى أوزدمير في تلك الأدبيات بصفته مفتشًا عامًا لثورة الشمال في سورية التي قادها إبراهيم هنانو [462]. وكان يلقَّب، وفق أدهم آل جندي في أوساط الثوار السوريين، بـ "غازي عنتاب" [463]، أما التقارير الأمنية الفرنسية، فستصفه لاحقًا بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية بـ "قائد العصابات في شمالي سورية" [464].

هذا في حين توجد معلومات أوسع عن ناطق بك. وهو، وفق الأدبيات العربية، خالد ناطق بك (ولد 1884)، من عائلة الشربتجي في كِلّس. ومثل معظم العائلات العربية - التركية المركّبة إثنيًا في ولاية حلب، كان والده تركيًا بينما والدته عربية حلبية. وكان ضابطًا برتبة بكباشي، ومرافقًا لجمال باشا الصغير (المرسيني)، آخر قائد عثماني للجيش الرابع في سوريا، قبل جلاء القوات العثمانية عن دمشق، اشتهر بمحاولاته التوصل إلى اتفاق صلح مع فيصل. وخلال وجوده في دمشق. تزوج من عائلة مردم بك التي تُعتبر من أبرز عائلات أعيان دمشق، التي أدت أدوارًا بارزة في التاريخ السوري الحديث حتى أواخر الأربعينيات. ثم انخرط خالد ناطق في ثورة إبراهيم هنانو أو ثورة الشمال السورية حتى آخر معاركها، وانسحب مع هنانو إلى الجنوب، وأسره الفرنسيون في آخر معارك مجموعة هنانو المنسحبة، ليُفرج عنه بعد نحو سنة، ويقيم في تركيا [(465)].

جرى في الشهر نفسه توزيع بيان في مدينة حلب المنقسمة بشدة بين الدعايتين التركية والفرنسية، بينما الدعاية العربية هي الأضعف فيها [(466)]، باللغة العثمانية يبين مطالب الأتراك ورفضهم الحكم الأجنبي، وتعهدهم بحماية الأهالي بقطع النظر عن الدين. ويشير البيان إلى حب المسلمين للسلطان، وإلى أحقية الأتراك بالخلافة [(467)]. وكان المقصود بتعهد حماية الأهلين "بقطع النظر عن الدين"، طمأنة مسيحيي مدينة حلب الذين شكلوا وحدهم في تموز / يوليو 1919 نحو خُمس سكانها [(468)]، عدا اللاجئين الأرمن إليها (60,000 - 70,000 لاجئ) [(469)]، بينما ذهبت تقديرات أخرى غير رسمية إلى أن نسبة المسيحيين في حلب في الفترة 1923 - 1927 تصل إلى ما يراوح بين 30 و33 في المئة من حجم سكانها [(470)] بل إلى نحو 35 في المئة من إجمالي سكانها [(471)]. أما الجمعية أو المنظمة السرية الثانية التي قامت بنشاط دعائي، فكانت منظمة حلبية انحدر أقطابها إما من الإتحاديين الحلبيين السابقين مباشرة وإما من "منازل" الاتحاديين على الأقل، وأطلق عليها اسم جمعية الأنصار، في إشارة إلى أنها من أنصار مصطفى كمال. ونظرًا إلى أهمية دورها واستمراريته تحت الاحتلال الفرنسي المباشر وما بعده، سنتوقف عندها في فصل خاص.

2 - نداء مصطفى كمال إلى السوريين للتوحد ضد الأعداء

كان نداء مصطفى كمال للسوريين أهم تلك المنشورات. وقد وزعه باسم مصطفى كمال، وفق تقرير بريطاني، حزبُه في حلب في 9 تشرين الأول / أكتوبر 1919[(472)]، وليس معروفًا من هو المقصود بحزب مصطفى كمال في حلب، لكنه على الأرجح جمعية الأنصار الحلبية السرية. وكان توزيع النداء بالتزامن مع تصدي المقاومة الأناضولية للفرنسيين الذين نزلت قواتهم في ميناء الإسكندرونة ومرسين، واحتلت مركز السكة الحديد في قطمة على

تقاطع الحدود التركية - السورية الحالية وفق اتفاق لويد جورج - كليمنصو، أو اتفاق الاستبدال، بعدم انتظار الفرنسيين الانسحاب البريطاني الذي سيبدأ اعتبارًا من 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، والقيام بعملية الاحتلال "حالًا"، لحماية الأرمن [(473)].

تحدث مصطفى كمال في ندائه إلى السوريين بلغة المسلم الغيور على الدين، ولم يذكر فيه اسم الأتراك بتاتًا، لكنه كان واضحًا أنه يتحدث باسم الأتراك لكن بصفتهم مسلمين وليس بصفتهم قوميين. ودعاهم في هذا النداء إلى "وضع حد لسوء التفاهم بيننا"، و"تسديد السلاح معًا ضد الأحزاب الخائنة التي تود التفريق بين البلدين"، وعدم الإصغاء إلى "وعود أعداء الدين الملحدين" بعد أن تبينت "الاتفاقيات السرية التي أبرمها أعداء الدين"، و"إننا لا نعتزم أن نستولي على بلاد المسلمين، ولكننا نود أن ننقذها من الوقوع في براثن أولئك الذين يظنون أنها لقمة سائغة". ونظرًا إلى الأهمية التاريخية لهذا النداء في التقارب التركي - العربي، فإننا نورد في ما يلي نصه الكامل: "الإخوة المحترمون، أتحدث إليكم بصوت مسموع، ينبعث من قلب يعتصره الأسى، من جراء ظلم العدو، وتعذيبه، وغدره، والانقسام بين أبناء الدين الواحد، الذي تسبب فيه الأشرار والمخطئون. فلنعمل على وضع حد لسوء التفاهم هذا، ولنمد أيدينا كي نصنع السلام معًا ونسدد أسلحتنا باتجاه الخونة الذين يرغبون في تمزيق الإسلام، حتى نتجنب الوقوعَ في الندم الذي لن يجدي نفعًا بعد الآن. فلا تخدعنكم وعودهم الكاذبة. وها هي الاتفاقيات السرية التي أبرمها أعداء الدين فيما بينهم أمامكم. فما منكم من أحد إلا ويعلم بمبدأ غلادستون. فاستفيقوا من سباتكم وتيقظوا. إننا لا نعتزم أن نستولي على بلاد المسلمين، ولكننا نود أن ننقذها من الوقوع في براثن أولئك الذين يظنون أنها لقمة سائغة، وهؤلاء هم أعداء الإسلام. وسيهاجم الموحدون المنتصرون أعداءهم الذين يفوقونهم من حيث العدد، معتمدين في ذلك على العناية والأوامر الإلهية. لقد باتت قونية وخداوندكار [بورصة أو بروسّه] متصلتين، وبتحرير قونية تنقطع الاتصالات المتبادلة بين الحلفاء من الشرق. وسيحل مجاهدونا عما قريب ضيوفًا على إخوانهم العرب، وباتحادهم معًا سيقهرون أعداءهم ويدمرونهم. ليحيا إخواننا في الدين، وليهلك أعداؤنا!" [(474)].

3 - تداعيات نداء مصطفى كمال وتأثيره

ترافق نداء مصطفى كمال مع ارتفاع وتيرة النشاطات الدعائية الكمالية في سورية وفلسطين. ولحظ تقرير الكولونيل ريتشارد ماينرتزهاغن (Richard Meinertzhagen) (1878 - 1967) اتساع رقعة النشاط الكمالي وكثافته في سورية وفلسطين، بحيث لحظ في برقيته إلى وزارة الخارجية، في 21 تشرين الأول / أكتوبر 1919، عن نشاط "القوى العثمانية في سورية وفلسطين"، أن

الجمعيات الموجودة في سورية وفلسطين والعراق توحدت، وبدأت في اتّباع سياسة مؤيدة للجامعة الإسلامية والأتراك [475].
ثم سيلحظ هذه النشاطات في برقيته إلى وزارة الخارجية بشأن الوضع في سورية وفلسطين، حيث لحظ تقريره في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 أن شكوك السوريين حول مستقبلهم جعلت "مزاجهم يتسم بالتوتر بالفعل". وأشار إلى أن "تأثير النبرة العنيفة المتزايدة التي تتسم بها الدعاية التركية، آخذ في التسلل من جديد" ورصد أن "الموضوع الرئيس لكافة الحملات الدعائية يتمحور حول الحجة الدينية، التي تتمثل في إنتاج شعور مناهض لأوروبا ومؤيد للجامعة الإسلامية. ولا يقتصر ذلك على سوريا وحدها، وإنما يمكن تتبع أثره مؤخرًا في القدس وسواها من المراكز الفلسطينية" [476]، ولعل في ذلك إشارة إلى الجمعية السرية التي يقودها أوزدمير ودُعيت هيئة القوى الوطنية المدافعة عن فلسطين وسورية.
صرّح أحد أبرز أعيان حلب المتعاونين مع الحكومة العربية، وهو مرعي باشا الملاح، في 19 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أي قبل نحو 11 يومًا من نفاذ بدء تطبيق الاستبدال، لغيرترود بيل (1868 - 1926)، في جولتها في سورية لاستطلاع آراء بعض الأعيان السوريين في مسألة جلاء البريطانيين عن سوريا وحلول الفرنسيين مكانهم تطبيقًا لاتفاق الاستبدال، بأن "السوريين يفضلون ألف مرة الأتراك على الفرنسيين". وأعرب رئيس بلدية حلب، إحسان بك الجابري، أيضًا عن إيثاره أن تكون الولايات العربية تحت السيادة التركية الاسمية مقرونة بالحماية والمشورة البريطانية، ولعل هذا من أسباب ثنائها عليه [477].
وتزامن ذلك مع رصد الأمير زيد ارتفاع وتيرة نشاط مصطفى كمال وأعوانه في سورية، طردًا مع قرب تطبيق اتفاق الاستبدال الذي لم يتبق له سوى أيام معدودة، ونشوب ما وصفه الأمير باضطراب "أفكار الأمة كل الاضطراب خوفًا على مستقبل البلاد، وسوف يزداد اضطراب الأفكار عندما يبدأ تنفيذ هذه الإجراءات فعليًا"؛ أي تنفيذ اتفاق الاستبدال في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، ووضعه في صورة ثورة أكيدة على الأبواب لا يستطيع الوقوف في وجهها، وسينتج منها سفك الدماء [478].
وفي هذا السياق، كان الكماليون يتابعون عن كثب ما يجري في سورية من تحولات؛ إذ اندلعت حركات المقاومة المحلية ضد الفرنسيين في المنطقة الغربية، وكان تشرين الأول / أكتوبر كله تقريبًا قد شهد هذه المواجهات. ورصد تقرير لجودت بك، قائد الجيش السادس (لاحقًا الفيلق الثالث عشر)، الذي كان مركز قيادته في منطقة ديار بكر، والذي رفع إلى الهيئة التمثيلية في 16 - 17 تشرين الأول / أكتوبر 1919، تقريرًا عن ارتفاع وتيرة السخط في سورية على اتفاق الاستبدال. ودعا في ضوء اتصالاته العربية، ولا سيما مع ياسين الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي والقطب القوي في الهيئتين

المركزيتين لجمعيتي الفتاة والعهد [479]، إلى إقامة كونفدرالية تركية - عربية عروتها الخلافة، وتتمثل فيها المناطق العربية بهلال على علم الاتحاد في تشكيل ما وصفه بالولايات المتحدة للخلافة العثمانية [480].

ونقل تقرير بريطاني سري، في هذا السياق، أن يوسف العظمة، المعتمد العربي في بيروت، سيصل إسطنبول في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1919 مع الشريف ناصر حاكم حوران السابق، وأنه سيجتمع مع جمال باشا المرسيني، وزير الحربية، ومع عزت باشا، الصدر الأعظم السابق [481]. لقد عادت الأفكار الفدرالية والكونفدرالية السابقة إلى الظهور بوضوح، وستتطور طوال الشهور اللاحقة.

كانت جريدة **المصباح** الحلبية، التي صدرت في سياق المصالحة بين الحكومة العربية وأنصار التحالف مع الأتراك في مدينة حلب، ثم غدت شبه ناطقة باسم جمعية الأنصار الكمالية الحلبية السرية، قد دأبت بصورة مستمرة على متابعة أحداث الأناضول، ونشر تقارير وافية عنها، مبرزة على نحو خاص أنباء المقاومة الأناضولية، ودور مصطفى كمال بصفته قائدًا لها، ولم تشر إلى البيان لكنها كانت تنقل أنباء المقاومة الكمالية، وتغدو مصدر أخبار الصحف الأخرى عما يحدث في الأناضول.

وقد برز دور محررها طاهر الكيالي (1893 - 1969) في تصدر رئاسة النادي العربي بحلب [482]، كما وصل إلى منصب رئيس لجنة مؤتمر الأندية العربية المنعقد بدمشق، والذي حدد مهمته بتعبئة المتطوعين لمواجهة اتفاق الاستبدال [483]. وبحلول 24 تشرين الأول / أكتوبر 1919، اتهمت السلطات الفرنسية النادي بتوزيع بيانات تدعو الأمة العربية للقتال مع جيرانها ضد الحلفاء من أجل حقوقها المقدسة، وبأن النادي وضع خطة لاغتيال الموالين للفرنسيين في المدينة [484]. ووُزِّعت هذه البيانات طردًا مع ارتفاع وتيرة حركة التطوع الأهلي في الجيش العربي، التي نظمتها جمعية الأنصار السرية (سنتوقف عندها بالتفصيل في فصل لاحق) تحت مظلة النادي العربي في حلب، بدعم من الهاشمي عبر قائد الفرقة الثالثة رشدي الصفدي؛ فقد بدأت وتيرة هذه الحركة في التسارع منذ العشر الأخير من تشرين الأول / أكتوبر 1919، أي قبل نحو أسبوع من نفاذ اتفاق الاستبدال [485]. وستتشكل من حركة التطوع هذه مجاميع اللجنة الوطنية في حلب، بقيادة زعماء الأحياء الشعبية التي ستملأ الفراغ الناتج من انسحاب القوات البريطانية في 10 - 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 من حلب، وفق اتفاق الاستبدال، بالتزامن مع قيام الهاشمي بترتيب فتح جبهة حرب عصابات ضد القوات الفرنسية في الشمال، لم نكن ندري عنها شيئًا قبل نشر أبو دية الأوراق الجديدة المكتشفة للأمير زيد [486]. وسنتوقف عندها بالتفصيل لاحقًا.

كما دعت جريدة **المفيد** المدعومة من الحكومة العربية و"الفتاة"، قبيل الانسحاب البريطاني، إلى وجوب الثورة ضد القوى الأجنبية الفرنسية

والبريطانية التي تعمل على استعباد الأمة العربية، وتدمير الإسلام، وطالبت بعودة الاتحاد مع الأتراك، حتى يمكن الدفاع بصورة أقوى [487]، بينما حذرت جريدة **العقاب** التي يحررها أسعد داغر (1886 - 1958) في 19 تشرين الأول / أكتوبر 1919 من الإصغاء إلى نداءات مصطفى كمال، مشيرة في ذلك إلى ندائه للسوريين في منشور 9 تشرين الأول / أكتوبر 1919، مذكرة بضرورة عدم نسيان "استبداد جنسه"، ومخاطبة العرب بالقول "إن مصطفى كمال يدعوكم إلى الدفاع عن استقلالكم بقوة السيف. ولكن هل تحتاجون لتأدية واجبكم إلى توصيات شخص مثله [؟] وهل تريدون أن تتلقوا درسًا في موضوع حب الوطن من مصطفى كمال وأنصاره [؟] إذن احذروا من الفخ التركي الجديد الذي نُصب لأجلنا، وثقوا بأنفسكم فقط" [488].

ثالثًا: اندلاع بؤر المقاومة المحلية

كان تأكيد فيصل من جديد على ترتيبات المقاومة مرتبطًا بتطلعه إلى تطوير بؤر المقاومة المحلية ضد الفرنسيين وتجذيرها. كانت هذه البؤر قد اندلعت، منذ أواخر أيلول / سبتمبر 1919، في القنيطرة والشوف. وكان ما جرى في الشوف هو قيام مجموعة من أهاليه، تصدرتهم لجنة الدفاع المدني الدرزي المحلية، بنصب كمين لوفد فرنسي برئاسة جورج بيكو (Georges - Picot) (1870 - 1951)، المفوض السامي الفرنسي، أصيب خلاله الأميرال شارل مورني (Charles Mornet) برصاصة في بطنه [489]. ثم قامت مجاميع اللجنة، في 25 تشرين الأول / أكتوبر، بمحاصرة الدرك اللبناني (الفرنسي) والاستيلاء على أسلحة بعضهم، ما رد عليه الفرنسيون فورًا في أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1919 تقريبًا، بعنف، فـ "أحرقوا قسمًا من البيوت وقتلوا خمس نساء وأخذوا بقية النساء أسرى إلى بيت الدين، لأن الرجال فرّت [كذا] إلى الجبال". واستمرت المواجهات، حتى أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1919، واتهم الحاكم العسكري الفرنسي بعض زعماء الدروز في حوران بأنهم قاموا بذلك بإيعاز من حكومة دمشق [490]، ووصف يوسف العظمة أثر ذلك بأن "الهياج زائد بين الدروز" [491].

ووقع الاصطدام أيضًا بين عرب الأمير محمود الفاعور، عضو المؤتمر السوري العام (ت. 1927)، والدرك الفرنسي، وقام الفرنسيون بتدمير منزله في قرية الخصاص بالجولان وقتْل زوجته (12 تشرين الأول / أكتوبر 1919)، واستنفار الفاعور للعربان وحوران وجبل الدروز لمهاجمة مرجعيون، وطرد الفرنسيين منها. وقد استمرت المواجهات بين مد وجزر حتى 22 تشرين الأول / أكتوبر 1919[492]؛ وهي تُعرف في الحوليات التاريخية السورية بـ "معركة الخصاص الأولى" [493].

وعلى الرغم من أن الحكومة العربية حاولت تهدئتها واحتواء ذيولها بتشكيل لجنة عربية - فرنسية للتحقيق في الواقعة، والتعويض عن المنكوبين، ونتج من عمل اللجنة وضع نقاط مراقبة فرنسية وعربية على الحدود بين المنطقتين

الشرقية والغربية [494]، فإن وتائر التوتر استمرت في ارتفاع مثير ومتسارع. وعقد المؤتمر السوري العام اجتماعًا، في 27 تشرين الأول / أكتوبر 1919[495]، قررت فيه مجموعة عرض مشروع الدستور لإقراره، ووضع الحلفاء أمام أمر واقع؛ وهو إعلان الاستقلال على أساس الدورة الأولى للمؤتمر السوري العام [496]. غير أن المؤتمر اكتفى من الناحية الرسمية بإبلاغ معتمدي الحلفاء في دمشق باحتجاجه على "كل قرار أو اتفاق يخالف وحدتها واستقلالها اللذين أعلنهما حين الاستفتاء"، وجاء في صيغة التكليف "الاحتجاج على كل قرار أو اتفاق يخالف تصويت الأمة السورية بضرورة الحفاظ على وحدة البلاد السورية واستقلالها" [497]، والمقصود به برنامج المؤتمر السوري العام للاستقلال الذي أقرته دورته الأولى.

وبحلول أواخر تشرين الأول / أكتوبر، وقبل أيام قليلة من بدء تطبيق اتفاق الاستبدال، ارتفعت وتائر التعسكر في دمشق. وأبرق فيه زيد إلى فيصل باحتجاج ممثلي طبقات الشعب على الاتفاق، و"أن الشعب في هياج ينتظر الجواب" [498]، وأن وتائر الالتحاق بالتدريب العسكري التي وصفها زيد بـ "الإقبال الشديد" قد ارتفعت "لتعلم الرماية والحركات العسكرية في الأسبوع مرتين، وقد بدأت تتشكل قطعات محلية من قبل الأهلين". وأشار إلى بدء المواجهة بين الأهالي والفرنسيين [499].

كانت بؤر المقاومة السورية والكمالية قد اندلعت بالنسبة إلى المقاومة السورية في كل من المنطقة الغربية (لبنان)، وفي كيليكيا بالنسبة إلى المقاومة الأناضولية (الكمالية). ومثّل ذلك أكبر حافز للمدافعين السوريين في الضغط على الحكومة لتجذير السياسة الدفاعية، وفتح قنوات الاتصال مع المقاومة الأناضولية على أساس الكفاح ضد العدو المشترك. وفي هذا السياق، حض فيصل في 28 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أي قبل يومين من نفاذ اتفاق الاستبدال، الأمير زيدًا على رفع وتائر التعبئة الدفاعية، وأشار إلى متغيرين جديدين: الأول، أنه قد أرسل إليه موفدين شخصيين يحملان رسائل في "دماغهما" إليه؛ والآخَر، أنه أبلغ الحلفاء بصورة رسمية أن العرب سيلتحقون بالأتراك إن جرى تنفيذ الاتفاق، وتقسيم سورية، وأن الحلفاء اهتموا بذلك اهتمامًا "عظيمًا" [500]. كما أن مصطفى كمال سيوجّه في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، مع بدء الانسحاب البريطاني من الشمال السوري بموجب اتفاق الاستبدال، بلاغًا حذر فيه من مخططات فرنسا الهادفة إلى ضم المنطقة بأسرها، ودعا إلى توحيد الدفاع عن الوطن المسلم [501].

تطورت العلاقات السورية مع الكماليين، على نحو طردي، مع تأزم العلاقات مع الفرنسيين. وأخذت تلك العلاقات تدخل في مرحلة جديدة، ستتطور طوال فترة حياة الحكومة العربية في دمشق إلى نوع من العلاقة القانونية، وستبرز بوضوح بدءًا من النصف الثاني من كانون الأول / ديسمبر 1919 في اتخاذ الحكومة العربية قرارها ببدء الاتصالات الرسمية مع الأتراك، ولا سيما مع

المقاومة الأناضولية. وفي هذا السياق، حدثت مشادة فيصل - كليمنصو، وشهدت المحادثات بينهما تأزمًا بحيث حزم فيصل أمره في العودة إلى سورية لقيادة حركة المقاومة.

(414) من فيصل إلى الحسين في 20 / 2 / 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3، **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 63؛ كان اللقاء أشد تعقيدًا مما لخصه فيصل؛ فلقد أثار فيه مسألة احترام بريطانيا لعهودها للعرب، وتلا لويد جورج نص الاتفاق مع الشريف حسين، واعتبر أن اتفاق 15 أيلول / سبتمبر لا يتعارض معها، فهو يترك المدن الأربع للحكومة العربية، وأنه مضطر إلى الالتزام، على قدم المساواة، بالاتفاق مع الحسين وباتفاقية سايكس - بيكو مع فرنسا. لكن فيصل رد عليه بأنه، أي لويد جورج، "لا يستطيع أن يقرّر مدى التزاماته حتى يطلع على الوثائق التي سوف يبرزها"، وهي "تضع حدود المناطق العربية على الخليج الفارسي والبحر الأحمر، ولا تستثني أية منطقة على الإطلاق من هناك حتى جبال طوروس. وفيما يختص بالساحل الغربي، فإن الحدود العربية تشمله بأجمعه". وإزاء ذلك، طلب لويد جورج تأجيل النقاش في الاتفاقات إلى أن تصبح الوثائق في متناول اليد. ولكنْ هناك جانب جوهري كشف عنه فيصل في الاجتماع، حيث حذر من أنه حين تنسحب الجيوش البريطانية من المنطقة الغربية لتحل مكانها قوات فرنسية، فإنه "ستكون هناك ثورة عارمة ضد الاحتلال الفرنسي للسواحل، وفي رأيه أن بريطانيا ستكون مسؤولة عن أية إراقة للدماء قد تقع". يُقارَن بالنص الكامل لمحضر المباحثات بين الوفد العربي والوفد البريطاني، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 109.

(415) Philippe David, *Un gouvernement arabe à Damas, le congrès Syrien* (Paris: Marcel Giard, 1923), p. 77.

(416) كان هذا الاجتماع عبارة عن لقاء بين فيصل وكليمنصو الذي تشبثت وزارة خارجيته باستبعاد تمثيل فيصل في المؤتمر، لكن الضغط البريطاني سيؤدي إلى تمثيل الوفد العربي بعضوين. وكان كليمنصو قد توصل مع لويد جورج، في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1918، إلى صفقة كانت سورية فيه لفرنسا مقابل العراق وفلسطين لبريطانيا. وفي اللقاء وعد كليمنصو فيصل بأن حكومته ستساعد العرب، فعلق رستم حيدر على ذلك بقوله "ما قصده من العرب..؟"، يومية 11 / 1 / 1919، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 214. وفهم فيصل، في ضوء تشبث وزارة الخارجية باستبعاده من ذلك، أن كليمنصو لا يعترف بالحسين ملكًا إلا على الحجاز، ويريد أن يخرج سورية والعراق من مجال المطالب العربية، حيث كانت فرنسا مستعدة للاعتراف بالحسين ملكًا على الحجاز دون سورية والعراق. من فيصل إلى الملك حسين، 19 كانون الثاني / يناير 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 36.

(417) من المسيو كليمنصو إلى الأمير فيصل، 17 نيسان / أبريل 1919، الوثائق البريطانية، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 64 - 65.
(418) نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 112.
(419) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 110 - 112. جرت إثارة لهذا الموضوع في اجتماع فيصل مع كليمنصو في 21 تشرين الأول / أكتوبر 1919. ويذكر فيصل لكليمنصو أنه قال له وهو يودعه "بأنه سيعلن استقلال سورية باسم فرنسة، وأنا أكدت لحضرته بأنني سأسعى بكل جهدي لتأييد منافع فرنسة، وتوطيد علائق سورية معها" "ولكن بعد أن انتظرت ثلاثة أشهر وإذا بالمسيو بيكو قد أتاني وقال إن حضرة الرئيس موسيو كله مانسو لا يمكنه أن يؤيد استقلال سورية باسم فرنسة، وليس يمكنه أن يؤلف حكومات محلية وطنية في الساحل". ينظر: ملحق رقم (3)، حديث سمو الأمير مع حضرة كله مانسو من الساعة العاشرة إلى الساعة الحادية عشرة والنصف، 21 / 10 / 1919، في: **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 789 - 790، النص الكامل، ص 789 - 798.
(420) أمين الريحاني، **الملك فيصل الأول** (بيروت: دار صادر، 1934)، ص 29.
(421) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، 26 أيلول / سبتمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 143.
(422) من الأمير فيصل إلى الملك حسين تحت عنوان "خواطر خصوصية"، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: المرجع نفسه، ص 259.
(423) المرجع نفسه، ص 255.
(424) كان مؤتمر سيواس المؤتمر الثاني لـ "جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول"، وتحولها إلى "جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي" التي انتخبت مصطفى كمال باشا رئيسًا لها، وكرست الصيغة الأساسية لما سيعرف بعد أشهر قليلة بـ "الميثاق الوطني". وأعلن مصطفى كمال في المؤتمر خيانة الحكومة، وحمّلها مسؤولية احتلال اليونان لإزمير، وطلب استقالتها على الفور، وإسنادها إلى الوطنيين، وإلا سينشئ حكومة جديدة في الأناضول. الحالة في الأناضول، **المصباح**، العدد 70، 5 / 10 / 1919، ص 4؛ وكانت الحكومة قد أمرت، في إثر عقد مصطفى كمال مؤتمر أرضروم في 7 آب / أغسطس 1919، الحكومة المحلية في أرضروم بالقبض على مصطفى كمال ورؤوف بك وعدد من القادة الآخرين، وإرسالهم مخفورين إلى إسطنبول، لكنها لم تستطع أن تفعل شيئًا معهم. جواب وكيل أرضروم، **المصباح**، العدد 56، 20 / 8 / 1919، ص 2؛ وقدمت **العاصمة** معلومات إضافية عن ديباجة قرار وزير الداخلية بأن أمر الاعتقال هو لأنهما "عقدا مؤتمر الخوارج ونظما عصابات مسلحة في جهات إزمير وأرضروم". **العاصمة**، العدد 49، 11 / 8 / 1919، ص 4.

(425) برنار لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، ترجمة قاسم عبده قاسم وسامية محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 305 - 306؛ نقلت جريدة **المصباح** الحلبية تقريرًا خلاصيًا عن برنامج الحكومة، نص على إدارة المملكة بالاتفاق مع رؤساء القوى المتطوعة، والإسراع بانتخاب مجلس النواب، والعمل على المحافظة على استقلال البلاد الآهلة بالعنصر التركي توفيقًا للمادة 12 من نقاط ويلسون. وأبرق مصطفى كمال إلى الحكومة بأن "تراعي الوزارة الجديدة مقررات مؤتمرَي أرضروم وسيواس، وألا تبرم معاهدة قطعية قبل اجتماع مجلس النواب، وأن تختار ممثليها لمؤتمر الصلح من رجال مخلصين لدولتهم ووطنهم". ووفق تقرير **المصباح**، أجيب عن مطالبه بالإيجاب، وانتهت الأزمة تمامًا "ونشر مصطفى كمال بيانًا بطاعة الحكومة". وعلقت **المصباح**: "أصبحت الحكومة ورؤساء الحركة على وفاق تام". **المصباح**، العدد 75، 23 / 10 / 1919، ص 4.

(426) **العاصمة**، العدد 26، 19 / 6 / 1919، ص 2؛ يومية الأربعاء 11 حزيران / يونيو 1919، في: حيدر، ص 415 - 416.

(427) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد (1)، 17 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 180 - 181.

(428) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 25 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: المرجع نفسه، ص 199.

(429) "أورفة ومرعش وتلك النواحي سيجلو عنها الجيش البريطاني. شكلوا بها حكومات عربية أو وطنية [..] حسين باشا الكردي رئيس أورفة قووه بقدر ما تتمكنوا [..] قووا البقاع وبعلبك [..] انتظروا إفادتي". نقلت خيرية قاسمية هذه البرقية التي أرسلها فيصل إلى دمشق عن أوراق عوني عبد الهادي. يُنظر: **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 81.

(430) في هذه البرقية يطلب فيصل من الأمير زيد أن يذكّر علي رضا الركابي، الحاكم العسكري العام ورئيس حكومة المديرين، بإنفاذ الوعد الذي قطعه له قبل توجّهه بساعات إلى باريس، ويفهم منه ترتيبات المقاومة، كما يفهم من إيفاد الرسولين الشخصيين، وهما القائمقام (العسكري) محمد إسماعيل الطباخ وتوفيق الناطور، عضوا الوفد السوري الذي رافق فيصل إلى مؤتمر الصلح، والاعتماد بصفة مطلقة على إفادتهما أنهما يحملان رسائل بترتيبات المقاومة. من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس 28 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 206.

(431) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس 28 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: المرجع نفسه، ص 206.

(432) يومية الأحد 4 / 1 / 1920، في: حيدر، ص 537 - 538.

(433) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، خواطر خصوصية، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 261.
(434) المرجع نفسه.
(435) الحصري، ص 161.
(436) يومية **الأحد**، 4 / 1 / 1920، في: حيدر، ص 537 - 538.
(437) حوار فيصل مع فينزيلوس، رئيس الوزراء اليوناني، يومية 6 / 1 / 1920، المرجع نفسه، ص 545.
(438) يُقارَن بـ: فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 524.
(439) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، في 21 / 10 / 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 185 - 186.
(440) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 28 / 10 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 193.
(441) مذكرة لويد جورج بشأن الانسحاب من سورية، 13 أيلول / سبتمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 103.
(442) ستيفان وينتر، **تاريخ العلويين: من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**، ترجمة باسل وطفة وأحمد نظير الأتاسي (إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة؛ دار ميسلون، 2018)، ص 383.
(443) قدم الكولونيل موريس عبادي، الذي سيغدو لاحقًا قائدًا لعنتاب، في كتابه **حصارات عنتاب الأربعة** سردًا تفصيليًا يوميًا للأحداث خلال الفترة تشرين الثاني / نوفمبر 1919 - كانون الثاني / يناير 1920. ونشر في ملاحقه برقيات لجنة الدفاع عن الحقوق إلى القيادة الفرنسية بالقتال حتى آخر رجل.
Maurice Abadie, *Opérations au levant, Les quatre sièges d'Aintab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - Lavauzelle & Cie, 1922), pp. 32 - 39, 126 - 127.
(444) ادعى ممثلو العرب أنهم يعدون نحو 150,000 من سكان الولاية، وأنهم يشكلون الأكثرية الإثنية بالنسبة إلى كل عنصر على حدة، و"أجمعت كلمتهم على لزوم الانضمام لسوريا لأن ولاية أضنة هي جزء متمم لحدودها، وذكروا ارتباطهم بها لسانًا وعرقًا وتاريخًا"، وأنهم يؤيدون قرار المؤتمر السوري العام ويسمون فيصل ملكًا عليهم، وأنهم مرتبطون دينيًا بملك الحجاز. وفي طريق عودة اللجنة إلى ميناء مرسين، التقى بهم بعض ممثلي أهالي مرسين وادعوا أن العرب يشكلون الأغلبية فيها، و"طلبوا الانضمام إلى سوريا". اللجنة الأميركية في أطنه (كيليكيا)، في: **حلب**، العدد 65، 28 / 7 / 1919، ص 1.

(445) قرار صادر من مجلس شورى أدنة عقد في 25 شوال 1250هـ، في: يوسف نعيسة، **المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا (1247 - 1256هـ / 1831 - 1840م)** (دمشق: جامعة دمشق، 2004)، ص 184؛ محمد أمين غالب الطويل، **تاريخ العلويين** (بيروت: دار الأندلس، [د. ت.])، ص 381.

(446) يوميات 7 - 10 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: حيدر، ص 478.

(447) (كتاب) من المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية (إستانبول) إلى المندوب السامي الخاص في مصر، في 10 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4: **1919**، ص 596 - 597.

(448) من قيادة القوات البريطانية في مصر إلى وزارة الحرب - لندن في 28 آب / أغسطس 1919، في: المرجع نفسه، ص 524.

(449) "الخطاب الذي ألقاه [فيصل] في بهو دار الحكومة بدمشق في 5 أيار / مايو 1919"، في: ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 202 - 213.

(450) الخطاب الذي ألقاه الأمير فيصل في حلب، 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1918، في: المرجع نفسه، ص 195 - 196.

(451) بيانات الأمير فيصل للجنرال بولز، رئيس أركان حرب قوات الحملة المصرية وللضابط السياسي في 31 آب / أغسطس 1919، في: المرجع نفسه، ص 527 - 529؛ **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4، ص 526 - 527.

(452) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس 28 / 10 / 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 206.

(453) يومية 4 كانون الثاني / يناير 1920، في: حيدر، ص 539.

(454) Paul Dumont, "L’axe Moscou - Ankara. Les relations turco - soviétiques de 1919 à 1922," *Cahiers du Monde Russe et Soviétique*, vol. 18, no. 3 (Juillet - Septembre 1977), pp. 165 - 193.

(455) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 189؛ عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 305؛ خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 153.

(456) يُقارَن بـ: قاسمية، ص 153.

(457) ينحدر أوزدمير من عائلة جركسية قوقازية. هاجر والده جودت باشا إلى مصر، وولد (أوزدمير) في القاهرة، وتلقى علومه في الأزهر، وقاتل في صفوف القوات العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى ضابط احتياط، وتعرف

إلى مصطفى كمال إبان الحرب. فاضل مهدي بيات، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني"، في: **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918 - 1920)**، محمد جمال باروت (محرر) (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 347.

(458) على الرغم من أن وصف الحركة الاستقلالية بالمقاومة الأناضولية بقيادة مصطفى كمال أدق من وصفها بـ "الكمالية"، فإننا سنصفها، تجاوزًا وتسهيلًا، بـ "الكمالية"، نسبة إلى بروز مصطفى كمال في بدايات حرب الاستقلال التركية، وتشكيله محور اتجاه المقاومة الأناضولية للتوجه إلى التحالف مع السوريين، وليس نسبة إليها بصفتها مذهبية قومية حديثة لبناء الدولة التركية القومية المستقلة بعد معاهدة لوزان (1923). ومن هنا، فأينما يرد مصطلح "الكماليون" في هذا البحث فإنه يرد بالمعنى الأول الذي يشير إلى حركة المقاومة الأناضولية بقيادة مصطفى كمال.

(459) Hadiye Yilmaz, "Mustafa Kemal Paşa - Emir Faysal Anlaşması ve Milli Mücadele Dönemin de Suriye ve Irak," *CTAD*, vol. 10, no. 20 (Güz 2014), pp. 298 - 300.

(460) **المصباح**، العدد 75، 23 / 10 / 1919، ص 4؛ **العاصمة**، العدد 60، 22 / 9 / 1919، ص 7.

(461) بيات، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني"، ص 374.

(462) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 125.

(463) المرجع نفسه، ص 90 - 91؛ كان وصفه في الأدبيات السورية لثورة الشمال بغازي عنتاب متأثرًا بقيادته لعملية الدفاع عن عنتاب التي استمرت من 8 آب / أغسطس 1919، إلى أن انتهت بعد معارك ضارية وإحكام الحصار حولها باستسلامها أمام الفرنسيين في 8 شباط / فبراير 1921.

Zekai Güner, "Antep Savunmasi Ve Ali Şefik Özdemir Bey’in Faaliyetleri," *Zkü Sosyal Bilimler Dergisi*, vol. 3, no. 6 (2007).

(464) استتباب الأمن في المنطقة الشمالية، تقرير أذاعه قلم المطبوعات الفرنسي في بيروت، في: **حلب**، العدد 211، 19 / 9 / 1921، ص 2.

(465) سيرة خالد ناطق بك، في: آل جندي، ص 129.

(466) جعفر العسكري، **مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988)، ص 155.

(467) أورده: رافق، ص 305.

(468) يشمل رقم مجلس ولاية حلب الأرمن الحلبيين المسجلين في مدينة حلب والذين كانوا فيها قبل موجة الهجرة القسرية الأرمنية، وعددهم 7045

أرمنيًا حلبيًا، في: أمين التميمي، **حلب**، العدد 63، 21 / 7 / 1919، ص 3.

(469) بلغ عددهم نحو 60,000 لاجئ، وفق تقديرات الغزي، ما زاد من حجمها السكاني بما لا يقل عن 43 في المئة. كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 580؛ أما غيلفين، فقدرهم بنحو 70,000 لاجئ، ما زاد حجمها بما لا يقل عن 50 في المئة. جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 75.

(470) محسن أبو طبيخ، **الرحلة المحسنية والسياحة الهاشمية إلى الديار الشامية والمصرية عام 1341** (صيدا: مطبعة العرفان، 1925)؛ أورده مع: شوقي شعث وفالح بكور (إعداد وتصنيف)، **حلب في كتب البلدانيين العرب من القرن الثالث الهجري حتى الخامس عشر الهجري** (دمشق: دار النمير، 1995)، ص 211؛ لويس شيخو اليسوعي، "رحلة من حماة إلى حلب"، أورده شعث والبكور، في: المرجع نفسه، ص 217.

(471) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 139.

(472) رافق، ص 305؛ استنادًا إلى: FO,371,4233E6749 (Translation of a Proclamation Issued by the Mustafa Kemal Party in Aleppo about 1919), pp. 9 - 10.

(473) مذكرة لويد جورج بشأن الانسحاب من سورية، 13 أيلول / سبتمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 103.

(474) يُنظر: رافق، ص 305. استنادًا إلى: FO, 371, 4233E6749, pp. 9 - 10؛ غير أننا نورد النص الدقيق للبلاغ استنادًا إلى النسخة التي أرسلها ماينرتزهاغن إلى اللورد كيرزون، رئيس مجلس الوزراء البريطاني، في 2 كانون الأول / ديسمبر 1919، حيث وزِّع نداء مصطفى كمال مجددًا في إثر نشر المؤتمر السوري العام قراره بالدفاع ودعوة الشعب السوري إلى المقاومة بكل السبل.
A letter to the Syrians," in: Enclosure, no. 191. From Colonel" Meinertzhagen to Earl Curzon. Cairo, December 2, 1919. Public Record Office (Kew Gardens, England): F.O 406 / 4, in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 1: *1918 - 1920* (Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005), p. 819.

(475) البرقية السرية من ماينرتزهاغن إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم 480 القاهرة في 21 / 10 / 1919، أوردها: فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، ص 524.

(476) Foreign Office minutes by Major H. Young, and Mr M. Peterson, 3 / 12 / 1919, Regarding the Situation in Syria and Palestine, Covering a Confidential Report by Colonel Meinertzhagen, Cairo, to Secretary of State for Foreign Affairs, 10 / 11 / 1919, on the Present Situation in Syria and Palestine [FO371 / 4185] in: Priestland (ed.), pp. 782 - 785.

(477) Gertrude Bell, "Syria in October 1919," in: A.T. Wilson to India Office, 15 / 11 / 19, FO 882 / 24, [Hereafter Bell, Syria in October 1919]; في أواخر عام 1919، قامت غيرترود بيل بزيارة إلى سورية، وقابلت فيها شخصيات وفعاليات رسمية ووطنية، منها مرعي باشا الملاح في حلب. وقدمت لدى عودتها تقريرًا من أهم تقاريرها، بعنوان "سورية في تشرين الأول (أكتوبر) 1919"، تذكر فيه أنها قامت بزيارة الملاح في داره في 19 تشرين الأول / أكتوبر 1919، وتصفه بأنه أحد أغنى رجالات حلب، ومتقدم في السن، ويشغل منصب مدير الأوقاف، وقد سبق له أن شغل العديد من المناصب الرفيعة إبان حكم الأتراك. وقد تمحور حديثهما حول مستقبل البلاد، وضرورة جلاء البريطانيين عنها. ومما قاله الملاح لها: "إن السوريين يفضلون ألف مرة الأتراك على الفرنسيين". ولعل ذلك من الأسباب الكامنة وراء تحاملها عليه، إلى جانب ما لمسته فيه من "ذلك النمط المألوف والاعتيادي للمسؤول العثماني".

(478) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل في 24 / 10 / 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 189 - 190، أرسلت إلى فيصل عن طريق المايجور كلايتون في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1919. لكنها في الوثائق البريطانية تحمل تاريخ 27 تشرين الأول / أكتوبر 1919، وربما كان هذا هو تاريخ إرسالها من القاهرة. من الأمير زيد إلى الأمير فيصل، القاهرة 27 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 205.

(479) وفق شهادة عادل أرسلان، كان الهاشمي على تواصل مع جودت بك، وأيد في مراسلاته معه تكريس سياسة شرقية كاملة أركانها العرب والأتراك والفرس لمواجهة الغرب، وأنه أرسل رسالة بهذا المضمون إلى قائد ديار بكر. أورده توبر نقلًا عن كلمة أرسلان في احتفال اللجنة التأبينية للملك فيصل. ينظر: جريدة **الاستقلال**، 31 / 6 / 1939. Eliezer Tauber, *The Formation of Modern Syria and Iraq* (London: Frank Cass, 1995), p. 903.

(480) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), pp. 6 - 7; Alp Yenen, "Envisioning Turco - Arab Co - Existence between Empire and Nationalism," *Die Welt Des Islams*, vol. 61, no. 1 (2020), pp. 2 - 12, 33.

(481) Akşin, p. 7.

(482) رئاسة طاهر الكيالي للنادي مستمدة من خبر نشرته جريدة **المصباح** عن كلمة طاهر الكيالي رئيس النادي العربي بحلب في الحفلة التكريمية للفريق جعفر باشا العسكري الحاكم العسكري لحلب، في: **المصباح**، العدد 78، 4 / 11 / 1919، ص 2.

(483) **المصباح**، العدد 72، 12 / 10 / 1919، ص 2.

(484) قاسمية، ص 81؛ سلطان، ص 224 - 225.

(485) بحلول 23 تشرين الأول / أكتوبر، نشرت **جريدة حلب** الرسمية أن حركة التطوع بدأت من حي باب النيرب الذي يشبه في كثافته السكانية حي الميدان بدمشق، "وأخذت شبيبة كل محلة تتهيأ للتطوع باسم محلتها للانخراط في الجيش العربي". "التطوع في حلب"، **حلب**، العدد 96، 23 / 11 / 1919، ص 5.

(486) **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016).

(487) سلطان، ص 224 - 225.

(488) نشرت جريدة **العقاب** ذلك في 19 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أورده: بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة**، ص 523.

(489) وردت الإشارة إلى هذه الواقعة في أوراق الأمير زيد. من الأمير زيد إلى الجنرال كلايتون في 1 / 10 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 173؛ وفي التاريخ الدرزي المحلي، يعتبر سلطان باشا الأطرش أن أحداث الشوف مثّلت أول حركة مقاومة قام بها دروز لبنان ضد الفرنسيين، ويُرجعها الأطرش إلى تصدي مجموعة بقيادة شكيب وهاب لموكب فرنسي كان يتجول في المنطقة، ويذكر من شخصياته الأميرال مورني قائد الأسطول الفرنسي، وجورج بيكو، المندوب السامي الفرنسي، مع بعض كبار الموظفين والضباط. **أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925 - 1927**، إعداد وتحقيق منصور الأطرش (دمشق: دار طلاس، 2008)، ص 65؛ لم يكن واضحًا إن كانت الرصاصة قد أصابته في حادث أم في هجوم منظم، ورجّح الفرنسيون، في ضوء التوتر بينهم وبين الحكومة العربية، أن تكون مجموعة "شريفية" قد نفذت هذا الهجوم.
Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918 - 1919)* (Paris: Plon - Nourrit, 1922), p. 324.

(490) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 257.

(491) من يوسف العظمة إلى الأمير زيد، 3 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 205؛ وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 306 - 307.

(492) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل في 1 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 202؛ يُقارَن بوجهة نظر التقارير الفرنسية عن ذلك، في: فغالي، ص 256.
(493) محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920: حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 284.
(494) المرجع نفسه، ص 283 - 284؛ يُقارَن ببرقية، من الأمير زيد إلى الأمير فيصل في 1 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 201 - 204.
(495) كانت تحضيرات هذه الدعوة قد جرت منذ منتصف تشرين الأول / أكتوبر على إيقاع المواجهات. هذه المعلومة مستمدة من برقية المعتمد العربي ببيروت يوسف العظمة إلى الأمير زيد في 29 / 10 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 194 - 195.
(496) بحلول أواسط تشرين الأول / أكتوبر 1919، كانت لجنة القانون الأساسي التي تشكلت في دورة المؤتمر السوري العام الأولى (تموز / يوليو 1919) جاهزة لعرض مسودة إعلان الاستقلال على المؤتمر السوري لتدقيقه. **المصباح**، العدد 16، 26 / 10 / 1919، ص 2؛ يُقارَن بالخبر نفسه في: **حلب**، العدد 92، 15 / 10 / 1919، ص 3.
(497) يُقارَن حول انعقاد المؤتمر، بـ: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص 115؛ **العاصمة**، العدد 71، 30 / 10 / 1919، ص 27.
(498) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل، 28 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 207.
(499) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل في 1 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 202.
(500) في هذه البرقية، يطلب فيصل من الأمير زيد أن يذكّر علي رضا الركابي، الحاكم العسكري العام ورئيس حكومة المديرين، بإنفاذ الوعد الذي قطعه له قبل توجهه بساعات إلى باريس، كما فصلنا ذلك من قبل. من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس 28 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 206.
(501) وينتر، ص 383.

الفصل الخامس: توتر محادثات فيصل - كليمنصو

مقدمة

بدأت محادثات فيصل مع كليمنصو في التوتر الذي عبّرت عنه المشادة التي جرت بينهما. لم يكن لدى جيل المؤرخين الرواد الذين تميزوا بتركيزهم على تاريخ الحكومة العربية في دمشق، من طراز زين نور الدين زين ولونغريغ وحتى خيرية قاسمية، معلومات وافية عن هذه المشادة، وشكَوا من أن مجرى اتفاق فيصل - كليمنصو "ليس بواضح كل الوضوح"، بحيث يسمح بتكوين "صورة متكاملة عما حدث" [(502)]. لكن أوراق الأمير زيد المنشورة حديثًا ويوميات رستم حيدر، إضافة إلى ما نشره موسى في **المراسلات التاريخية**، توضح أمورًا عديدة من تلك الجوانب التي شكا المؤرخون من عدم وضوحها، وتزيد من معرفتنا بما جرى.

كان فيصل قد فشل في لندن في الحصول على دعم لويد جورج لمقترحه في تشكيل لجنة دولية، حيث طرح الأخير اقتراحًا بديلًا، وهو اجتماع فوري "بين فيصل وبين ممثل أمريكي وبريطاني لتسوية القضايا المتعلقة بانسحاب القوات البريطانية الوشيك من سورية في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر بأفضل طريقة ودية" [(503)]. واقترح لويد جورج بدوره على كليمنصو، في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1919، ترتيب اجتماع بين فيصل وغورو بحضور مندوب أميركي، كي يقنع غورو فيصل بـ "احتلال الفرنسيين لسورية الغربية" [(504)].

لم يتقبل فيصل اقتراح لويد جورج، لأنه يقوم على تخصيص فيصل بتنظيف صحون طبخة الاتفاق، وتسهيل احتلال الفرنسيين للبقاع والمناطق السورية الأخرى بلا منغصات. واختار بعد وصوله إلى باريس أن يخاطب كليمنصو مباشرة، فوجه في 25 تشرين الأول / أكتوبر بتشكيل لجنة دولية للنظر في مسألة الاستبدال، وتشكيل إدارة مؤقتة في الأقضية الأربعة، محذّرًا إياه من أن يتسبب تفسير العرب والسوريين لاتفاق 15 أيلول / سبتمبر، على أنه تقسيم لبلادهم، في حدوث "اضطرابات لا تريدون حمل المسؤولية عنها" [(505)].

حدثت في هذا السياق المشادة بين فيصل وكليمنصو، على إيقاع أحداث الشوف التي انتشى فيصل بأخبار هذا التوتر فيها، وأخذ يلح على تجذيرها لتحويلها إلى حركة مقاومة وطنية شاملة، كي تقوي أوراقه في التفاوض مع كليمنصو. وقد كان لتلك الأحداث "أثر قوي في نفسية فيصل الذي انتعش بها أشد الانتعاش، وفي أعصاب الإفرنسيين الذين رأوا فيها بوادر متاعب قد تقوم في وجوههم في هذه البلاد" [(506)]؛ ومن هنا لم يجد غضاضة في تحذير كليمنصو

من تطورها وامتدادها. لكن الأخير كان قد علّق بدء محادثات جدية مع فيصل على انتزاع تحييد البريطانيين كليًّا عن العلاقة بينه وبين فيصل، وتركها للفرنسيين من دون أي تدخل بريطاني فيها. وفي هذا السياق، وقعت مراسلات كليمنصو - لويد جورج الخشنة.

أولًا: تحييد البريطانيين في العلاقة بين كليمنصو وفيصل

1 - مراسلات كليمنصو - لويد جورج الخشنة

على الرغم من أن اقتراح لويد جورج كان لتسهيل حلول القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية، فإن كليمنصو استشاط غيظًا منه، ووجد فيه محاولة بريطانية للالتفاف حول تطبيق الاتفاق. فدخل كليمنصو في دورة مراسلات خشنة ومطولة (13 - 18 تشرين الأول / أكتوبر 1919) مع لويد جورج باللعب على الحبلين العربي والفرنسي بسبب تعارض اتفاقياتها مع العرب والفرنسيين. وطلب تحييدها تمامًا، وأن تترك بريطانيا لفرنسا أمر سورية "خالصًا" [(507)]، فردّ عليه لويد جورج بمذكرة مطولة تجاوز حجمها 14 صفحة، مؤكدًا أن عهود بريطانيا للعرب ولفرنسا لم تكن متعارضة، وأنها أوفت بعهودها للطرفين بلا تناقض، لكنه أشار إلى أن الحكومة البريطانية التي ارتبطت باتفاقية سايكس - بيكو قد منحت العرب الحقوق ذاتها التي التزمت بها، وأعرب عن اختلاف الفهم البريطاني عن الفهم الفرنسي للدولة أو اتحاد الدول العربية الذي نصت عليه الاتفاقية، بأن كليمنصو يفهم منه "الحماية" (Protection)، بينما يفهم منه لويد جورج "الدعم" (Soutenir)[(508)]. وكانت هذه المذكرة آخر مرة يدافع فيها لويد جورج عن العرب دفاعًا كان يقصد به تبرير نفسه وحكومته أمام كليمنصو أكثر مما كان يقصد به أن يلتزم جانب العرب [(509)].

وفي 16 تشرين الأول / أكتوبر 1919، قام جورج نثانيال كيرزون (George Nathaniel Curzon) (1859 - 1925) بإبلاغ فيصل أن لا حاجة إلى تشكيل اللجنة، وطلب منه التفاهم مع كليمنصو مباشرة، و"بوجوب الاتفاق مع المسيو كليمنصو" لكنه عزّاه بأنّ "قضيتكم قوية عادلة" [(510)]، لكن فيصل ظل متمسكًا بها، وحدثت المشادة بينهما في هذا السياق.

2 - ردُّ كليمنصو المتأخر وردُّ فيصل عليه

ردّ كليمنصو، في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، متأخرًا على رسالة فيصل. وجاء هذا الرد بعد أن ضمن كبح لويد جورج عن أدنى تدخّل في العلاقة بين فرنسا وفيصل. وجاء رده متغطرسًا، بأنه "لشديد الثقة بأن القادة الفرنسيين سوف يعرفون كيف يطمئنون السكان وكيف يفرضون النظام في المناطق التي سيحتلها جنودنا بدلًا من الجنود الإنكليز"، ورفض اقتراح فيصل بـ "تشكيل لجنة لدراسة كيفية الانسحاب ولتعديل الإدارة الحالية في البلاد، تصبح بدون جدوى، ومخالفة لقرارات المجلس الأعلى" لمؤتمر الصلح [(511)].

استُفز فيصل برسالة كليمنصو، وبأن ضباطه سيعرفون كيفية فرض النظام؛ فطلب "حالًا تحرير جواب عليه شديد" [(512)]، وأوضح لكليمنصو في 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 أن ما جاء في رده من ثقته "بأن القوات الفرنسية قادرة على خنق أية حركة تمرد قد تحدث في البلاد" أن "الأحداث التي يمكن أن تقع - والتي ألمحت إليها - لن يكون مصدرها مهيجين عابرين. إن الحركة التي ستقع حتمًا في البلاد، ستكون في جوهرها حركة وطنية. وعندها سيصبح من الصعب استدعاء قوات أجنبية"، "بالإضافة إلى أن الشعب السوري لن يقدّر حقيقة معنى تدخّل تلك القوات" [(513)]. وكان فيصل يفكر في تطوير المقاومة المحلية، التي ظهرت بصورة عنيفة في الشوف والحولة، لتصبح حركات مقاومة وطنية، ويضع التعاون مع الكماليين في مدار تصوراته السياسية العملية لتجذير تلك الحركات.

ثانيًا: قرار فيصل بالدفاع والمواجهة

بعد أن ضمن كليمنصو تحييد بريطانيا عن العلاقة بينه وبين فيصل، استؤنفت المحادثات مع فيصل ولكن في جو متوتر، بحيث وصفها فيصل في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 بأنها "في كمال الشدة، والعلاقات في منتهى التوتر"، ووصف الفرنسيين بأنهم "لا يعدون أهل سورية شعبًا بل إنهم يعدونهم كالغنم"، وألح على الأمير زيد بتعبئة ترتيبات المقاومة وإثبات أن الشعب السوري "شعب يموت دون بلاده" وأنه في حاجة إلى مقاومته حتى لا ينكسر أمام الأوروبيين ويسقط "أمام الأوروبيين سقوطًا هائلًا"، وطرح على الأمير أن يصدر بلاغًا، في حال وجد ذلك مناسبًا، ليبلغ الشعب، باسم فيصل، عزمه على الدفاع والمقاومة [(514)].

1 - تشكّل اللجنة الوطنية العليا

في هذا السياق، أطرت الحكومة العربية سياستها الجماهيرية التي ارتفعت وتيرتها، منذ أوائل أيلول / سبتمبر 1919، طردًا مع تسرب أنباء المحادثات الفرنسية - البريطانية عن اتفاق الاستبدال في تشكيل اللجنة الوطنية العليا. ونظرًا إلى أن هذه اللجنة وبنيتها وأدوارها قد دُرست على نحوٍ وافٍ في الدراسات التاريخية، فإننا تجنبًا لتدوير المعلومات، سنقتصر هنا على فقرة خلاصية تحدد موقعها في رفع وتائر السياسة الدفاعية السورية.

عقدت هذه اللجنة، في 30 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أي قبل يومين من بدء تطبيق اتفاق الاستبدال، اجتماعها التأسيسي في دار آل الحسيبي بدمشق، وحضره أكثر من 200 من "أهل الحل والعقد" في دمشق، وضموا ممثلين للأحياء الدمشقية الـ48، بمعدل أربعة مندوبين لكل حي، وأربعة ممثلين للروم الأرثوذكس وأربعة ممثلين لليهود. وقال القصاب في خطابه أمام المجتمعين إننا "عاقدون العزم على الاحتفاظ باستقلال بلادنا وصيانتها من التجزئة، كما تعمل كل أمة في هذا العالم. وقد باشرت الأمة التمرن على بعض الحركات

العسكرية بضع ساعات من كل أسبوع، واختارتكم مندوبين عنها"، ودعاهم إلى انتخاب كل حي ممثل لهم في اللجنة الإدارية العليا [515]. واعتبرت اللجنة كل مواطن سوري "عضوًا قانونيًا في التنظيم"، واعتبرت أيضًا أن "كل حي أو قرية هو وحدة محلية للتنظيم تضم جميع المواطنين فيه"، وقام تصميمها التنظيمي على أن يكون جميع أعضاء اللجنة العليا منتخَبين من ناخبين منتخَبين بدورهم من اجتماعات الأحياء [516]. وسرعان ما انتشرت لجانها الفرعية في المدن الكبرى، حتى إنه "لم تخل مدينة كبيرة تقريبًا من فرع لها"، على حد تعبير أمين سعيد (1890 - 1967) [517].

عبأت اللجنة الوطنية ما وصف بـ "التظاهرة الوطنية الكبرى"، تحت عنوان "في سبيل التطوع" دفاعًا عن الاستقلال السوري، وارتفعت وتيرة التطوع في فصائل اللجنة، وتدريب الشبيبة على السلاح بمعدل يومين كل أسبوع، ووصلت الحركة إلى الأقضية، مثل السلمية ومنبج والباب وأنطاكية، وإدلب، وجسر الشغور، ودير عطية. وسيّرت دمشق، في 9 تشرين الثاني / نوفمبر، تظاهرة "ألفية" صاخبة، شاركت فيها الأحياء المسيحية والمسلمة واليهودية والدروز والمغاربة [518]، وغدت هذه اللجنة هي التي تعبئ التظاهرات وتنظمها. وبحلول 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، كان في إمكان القصاب، رئيس اللجنة، أن يحصل من الحكومة على قرار بسير الحكومة مع اللجنة بحيث يكون أعضاؤها "على وفاق مع الشعب فما يريده يريدونه، وقال إن الأمة قررت الدفاع" [519].

حاولت اللجنة الوطنية العليا أن تبحث عن موارد ذاتية لتمويلها في ظل محدودية دعم الحكومة العربية لها، بسبب شح مواردها بعد قطع المعونة البريطانية طوال أشهر (أيلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر 1919) للضغط عليها كي تتراجع عن خطتها في توسيع الجيش العربي [520]، وآثار الأزمة الاقتصادية - المالية السورية الخانقة في مواردها الضريبية، ونشوب موجة التضخم السعري الكبيرة، وكساد المستوردات، وارتفاع عجز الموازنة، بحيث شرعت الحكومة العربية في تقليص الوظائف ودمجها، توفيرًا لمرتباتها. فألفت اللجنة الوطنية لجنة مالية في 18 تشرين الثاني / نوفمبر تجمع من كل فرد من الشعب نحو 2 في المئة من دخله لتمويل الدفاع، وقررت تشكيل كتيبة من المتطوعين يبلغ حجمها ألف متطوع، وإرسال وفود إلى البلاد السورية الأخرى للاتفاق على توحيد الخطة. وتمثل مركز جهدها في تنسيق العمل مع العصابات الوطنية في بعلبك والبقاع للحيلولة دون تعرّض الاحتلال الفرنسي لهما [521].

رفعت الحكومة العربية من وتائر ترتيباتها الدفاعية، فوزع الهاشمي بصورة علنية نحو 5000 بندقية بين أعضاء اللجنة الوطنية العليا، بهدف تسليح "قوات شعبية من أهل الشام" أو ميليشيا شعبية لمواجهة الفرنسيين [522]. ووفق داغر، كان الهاشمي وفريق العمل معه يعقدون على تكوين هذه الميليشيا "آمالًا كبيرة" [523]، تعويضًا عن ضعف عملية تطويع الأهالي جندًا محترفين "قائلين إننا

لم نتطوع لندخل الثكنات بل لنسير إلى الحرب وإلى الأمام" [524]، وبدأ في ترتيب حرب عصابات في الشمال السوري تتكامل مع مجاميع المقاومة الكمالية، وحشر الفرنسيين بين النيران السورية والنيران الكمالية.
ونظرًا إلى وجود وفرة من الدراسات التي غطت نشوء اللجنة الوطنية العليا، وبنيتها وأساليب عملها ونشاطاتها عامة [525]، فإن الباحث يكتفي بهذا القدر ذي الصلة بشأنها، مركزًا على ما هو غير مدروس، وهو فتح جبهة حرب عصابات في الشمال السوري، متكاملة مع حركة المقاومة الكمالية.

2 - بين ترتيبات مصطفى كمال وترتيبات الهاشمي لحرب عصابات في الشمال

شرع الهاشمي، منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1919، مع بدء جلاء القوات البريطانية عن شمال سورية إلى جانب ما عمله في الجنوب من تعبئة تحت مظلة اللجنة الوطنية العليا، في تشكيل مجاميع مقاومة محلية أو "عصابات" بمصطلحات تلك المرحلة تحت مظلة النادي العربي في حلب، ثم تحت مظلة لجنة الدفاع الوطني الحلبية التي ستحمل في البداية اسم اللجنة الوطنية. وقد استجابت إجراءات الهاشمي لتحريضات فيصل على ذلك، كي تشكل له أوراق قوة في محادثاته الصعبة مع الفرنسيين.
أطلق الثوار أنفسهم على تجمعاتهم اسم "عصابات" للدلالة على بعضهم، بمعنى تجمّع ثوري حول زعيم، لا بالمعنى السلبي "الشائع اليوم" [526]، لملء الفراغ الناتج من انسحاب القوات البريطانية، المقرر إنهاؤه في 10 - 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 من جهة، ولفتح جبهة محتملة في الشمال من جهة أخرى، ولا سيما في مناطق أنطاكية وجبل القصير ضد القوات الفرنسية المقرر أن تحل مكانها، في شكل جبهة مزدوجة سورية - تركية فعلية تحشر الفرنسيين بين نارَي الشمال والجنوب.
كان من أبرز تلك المجاميع في شمال سورية مجاميع منطقة عفرين. وتؤكد المصادر العربية أن بحلول 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، كان اللواء جعفر العسكري، الحاكم العسكري العربي لولاية حلب، يجري جولة تفقدية لتلك العصابات في منطقة قطمة التي احتلها الفرنسيون في وقت سابق، وبنوا مركزًا محصنًا لهم فيها [527]. وكانت قوة المقاومة مؤلفة بدرجة رئيسة من عصابات محو الكردي وتك بيق التي ارتبط بها إطلاق الرصاصات الأولى لثورة الشمال السوري، والعصابات التي شكلها مبكرًا صبحي بركات، وكانت مؤلفة من عرب وأتراك، وخاضت من كانون الثاني / يناير 1919 إلى آذار / مارس 1919 حرب عصابات قوية ضد القوات الفرنسية في مناطق أنطاكية وجبل القصير. ووصلت إلى ذروتها في معركة السويدية، في أيار / مايو 1919 بين مجاميع عصابات الثوار السوريين بقيادة بركات الخالدي والقوات الفرنسية [528].

لفتت هذه المعركة الحامية على نحوٍ خاص اهتمام بؤر المقاومة التركية، لتوحيد الجهود التركية - العربية ضد الحلفاء، ووضع مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال (16 حزيران / يونيو 1919)، في فترة توسيع الحكومة العثمانية صلاحيات مصطفى كمال في أواخر أيار / مايو 1919 لتشمل ما يُعرف الآن بجنوب شرق الأناضول وحتى مرعش، للقيام بالتحريض على عقد اجتماعات شعبية لجمعيات الدفاع عن الحقوق في الولايات الشرقية [(529)]. وقد استلهم في ذلك نمط الاجتماعات الشعبية الضاغطة التي نظمها الاستقلاليون السوريون عشية تهيُّئهم لعقد المؤتمر السوري العام الأول، وتقديم برنامجهم الاستقلالي للجنة كينغ - كراين؛ أي ما يتزامن مع بداية ترتيبات ما سيجري تحقيبه في السردية الكمالية الرسمية على أنه المرحلة الأولى من حرب الاستقلال التركية (29 أيار / مايو 1919 - 2 آذار / مارس 1920).

(502) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 141؛ ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 123.

(503) من لويد جورج إلى الأمير فيصل في 10 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 4: 1919**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 587 - 588، 595؛ يُقارَن بيومية 11 / 10 / 1919، ينظر: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 479.

(504) برقيتان من لويد جورج إلى كليمنصو، 13 / 10 / 1919، في: **المراسلات التاريخية**: مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 169.

(505) مذكرة من المسيو كليمنصو إلى الأمير فيصل، باريس، 2 / 11 / 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 210.

(506) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 2 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 10.

(507) محضر الاجتماع الذي عقد في 10 دوانغ ستريت بلندن يوم الاثنين الساعة الرابعة بعد الظهر، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 165.

(508) أورد لويد جورج فيها بالتفصيل كامل مراسلات الحسين - مكماهون، وتكثفت في محاولة برهانه بالأدلة والحجج على أن العهود البريطانية للعرب والفرنسيين لم تكن متعارضة، وأن بريطانيا راعتها على نحوٍ دقيق وأنه ليس لها أي طمع بسورية. ونفى أن تكون الحكومة البريطانية قد قدمت دعمًا تسليحيًا للجيش العربي، لكنه أشار إلى أن الحكومة البريطانية، التي ارتبطت باتفاقية سايكس - بيكو، قد منحت العرب الحقوق ذاتها التي التزمت بها، وأعرب عن تباين بين الفهم البريطاني والفهم الفرنسي للدولة أو اتحاد الدول العربية الذي نصت عليه الاتفاقية، بأنها تقوم على الدعم وليس الحماية. مذكرة من المستر لويد جورج إلى المسيو كليمنصو، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 182 - 196.

(509) سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 482، 517 - 519؛ نجد التقييم نفسه عند: زين، ص 136.

(510) محضر الاجتماع بين الأمير فيصل واللورد كيرزون في وزارة الخارجية البريطانية، 16 تشرين الأول / أكتوبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 173 - 175.

(511) مذكرة من المسيو كليمنصو إلى الأمير فيصل، باريس، 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: المرجع نفسه، ص 210.
(512) يومية 3 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: حيدر، ص 485.
(513) مذكرة من الأمير فيصل إلى المسيو كليمنصو، باريس، 5 / 11 / 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 212 - 215.
(514) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: المرجع نفسه، ص 222 - 224. في نهاية البرقية، وتحوطًا من التقاط الاستخبارات البريطانية خطة فيصل، أعلم فيصل الأمير زيدًا أنه سيوفد بعد نحو ثلاثة أو أربعة أيام نوري السعيد وتوفيق الناطور لإخباره بـ "النتيجة القطعية وما يلزم إجراؤه".
(515) **العاصمة**، العدد 72، 4 / 11 / 1919، ص 5.
(516) نظام اللجنة العربية، في: خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 287 - 288؛ يُقارَن بـ: سهيلة الريماوي، "صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، اللجنة الوطنية العليا في دمشق (أيلول / سبتمبر 1919 - تموز / يوليو 1920)"، **دراسات تاريخية**، العدد 45 - 46 (آذار / مارس - حزيران / يونيو 1993)، ص 217 - 220.
(517) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 107.
(518) مظاهرة الأمس، في: **العاصمة**، العدد 74، 11 / 11 / 1919، ص 2؛ وفي حدود 11 - 12 / 11 / 1919، قدمت دمشق للمعتمدين الأجانب وللأمير فيصل باسم "سكان سورية وممثليها عمومًا من مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين" "احتجاجًا على كلّ تسويةٍ تقضي بتجزئة بلادنا، وحرمانها من استقلالها التام، وبجعل جنوبيها موطنًا لليهود. ونحتج أيضًا على الاتفاق المنعقد مؤقتًا بين المسيو كلمنصو والمستر لويد جورج، ونعلن للملأ أننا مستعدون لإراقة دمائنا في سبيل الدفاع عن استقلال بلادنا والاحتفاظ بوحدتها". **العاصمة**، السنة 1، العدد 75، 13 / 11 / 1919، ص 5 - 6؛ وكذلك نجد في العدد نفسه برقيات سليم الأطرش وعبد الغفار الأطرش ونسيب الأطرش من جبل حوران إلى الأمير زيد، وشرق الأردن وفلسطين وحاصبيا ...إلخ.
(519) سعيد، مج 2، ص 107.
(520) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 67.
(521) أوردته الريماوي نقلًا عن أوراق محب الدين الخطيب: سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997)، ص 224؛ سعيد، مج 2، ص 107؛ محمد حرب

فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908 - 1955**، ط 2 (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 87.

(522) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**: مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 47.

(523) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 129؛ أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 112.

(524) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 47.

(525) من أبرزها دراسات: الريماوي؛ قاسمية؛ سعيد، مج 2.

(526) عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 152؛ كان مصطلح العصابات يشير في المجال التداولي لتلك المرحلة إلى مجاميع شبه عسكرية صغيرة أو تجمعات تقوم بأعمال المقاومة، ولم يكن لها دلالة معيارية سلبية أو ترذيلية يومئذ. ولقد استخدمتها تلك المجاميع في وصف نفسها كما استخدمتها مذكرات الفاعلين في هذه المجاميع. يُنظر: Nadine Méouchy, "Les temps et les territoires de la révolte du Nord (1919 - 1921)," in: Thierry Boissière & Jean - Claude David (eds.), *Alep et ses territoires, Fabrique et politique d'une ville (1868 - 2011)* (Paris: Presses de l'Ifpo, Institut français du Proche - Orient, 2014), p. 21.

(527) تشير برقية جعفر العسكري إلى الأمير زيد المؤرخة في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1991 إلى أن العسكري سيتوجه صباحًا "لنواحي قطم [قطمة] وعفرين" "للنظر في أمور العصابات هناك". **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 223.

(528) إحسان الهندي، **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 - 1948: دراسة عسكرية تاريخية** (دمشق: إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، 1962)، ص 69؛ أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 64؛ كما كانت أشهر عدة قد مضت على انطلاقة ثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين، وهي التي كانت بحلول تموز / يوليو 1919 قد سيطرت على معظم جبل العلويين. فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 131.

(529) Klaus Kreiser, *Atatürk - Eine Biographie* (München: Beck, 2008), p. 139.

الفصل السادس: انقسام الحكومة العربية حول السياسة الدفاعية

مقدمة

على الرغم من أن فيصل كان، منذ أن غادر دمشق إلى لندن ثم إلى باريس وحتى تعثر محادثاته الشاقة مع كليمنصو، يلح على الحكومة السورية بصورة متواترة ومستمرة بأن تستكمل ترتيباتها الدفاعية، لمواجهة أي تقدم فرنسي في الأقضية الأربعة، فإن موقف الحكومة لم يكن موحّدًا؛ إذ تباينت مواقف أعضائها بين من رأى ضعف جاهزية الجيش لمقاومة الفرنسيين ويشكك في جدواها، ومن رأى القدرة على ذلك وسد النقص بالذخيرة باللجوء إلى دعم الكماليين. وسرعان ما نتج من ذلك تبلور اتجاهين يمكن وصفهما بالدفاعي والمعتدل.

أولًا: الاتجاهان الدفاعي والمعتدل

مثّل ياسين الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي، الاتجاه الدفاعي، ورأى ضرورة التصدي للتقدم الفرنسي مهما كلف الأمر؛ لأنه "يعني تطبيق أحكام اتفاقية سايكس - بيكو بحذافيرها"، و"إذا ما سمحنا لهم بهذه الخطوة الآن فسنخسر فيما بعد كل أمل في إصلاح الحال خسرانًا تامًا"، بينما مثل الاتجاهَ المعتدل رئيس الحكومة والحاكم العسكري العام رضا الركابي الذي كان يرى عدم جدوى المقاومة، و"يجنح إلى التسكين والتهوين" [(530)].

كان الهاشمي، على خلاف الركابي، واثقًا بقدرة الجيش العربي، مدعومًا بالمتطوعين في ضوء اندلاع بؤر المقاومة، على "المقاومة والدفاع"، وقال، كما أورد الحصري حول هذه القدرة: "أنا لا أشك في ذلك مطلقًا" [(531)]. كان حجم الجيش العربي يناهز تقريبًا نصف الحجم الإجمالي لجيش الشرق الفرنسي البالغ نحو 15,000 رجل [(532)] أو نحو 7000 رجل، وفق تقديرات تومسون [(533)]، أضيف إليهم 1500 جندي "بكل جهد"، ومتطوعون كثر، إضافة إلى الدرك [(534)]. وهو مطابق نسبيًا للتقدير العسكري الفرنسي في 12 تشرين الأول / أكتوبر 1919 وهو أن عدد ألوية الجيش العربي ثلاثة ألوية مؤلفة من نحو 750 ضابطًا و6800 جندي [(535)]. أما جيش الشرق الفرنسي، فكان مؤلفًا يومئذ من 13 كتيبة مشاة، وثلاث سرايا خيالة، وأربع سرايا مدفعية [(536)]، أي حوالى 15,000 رجل [(537)]. لكن قوته كانت موزعة على مساحة واسعة، بسبب إرسال كثير من وحداته إلى المناطق الشمالية للاستيلاء عليها وفق الاتفاق بين لويد جورج وكليمنصو، على الاحتلال الفرنسي لتلك المناطق قبل الموعد الرسمي

لبدء الانسحاب البريطاني، أي في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919. وبغية الحد من قدرات الجيش العربي على مواجهة التقدم الفرنسي في الأقضية الأربعة، أحجم الجنرال أَلِنبي مع اتفاق 15 أيلول / سبتمبر عن تسليم الحكومة العربية الـ2000 بندقية المتفق عليها لتسليح الدرك [538].

تعززت قوة الجيش العربي نسبيًا مع تزويد حكومة الحجاز له بأكثر من 3000 بندقية، و4000 صندوق ذخيرة [539] من أصل 5000 بندقية و10,000 صندوق ذخيرة طلبها الأمير زيد منها [540]، كما زودته بست بطاريات مدفعية من مخلفات الجيش العثماني [541]. ورأى الهاشمي أن في الإمكان سد هذا النقص بالعتاد عن طريق الأتراك [542] الذين أخذوا يعبئون قدراتهم لمواجهة القوات الفرنسية التي قامت في 29 تشرين الأول / أكتوبر 1919 باحتلال عنتاب وأورفة ومرعش [543].

أما الركابي، وهو ضابط ركن أيضًا، فلم يكن يشاطر الهاشمي هذه الرؤية؛ ذلك بأن الجيش العربي كان يعاني نقطة ضعف أساسية مع توسع حجمه، وارتفاع عدد المتطوعين، تمثلت في ضعف العتاد؛ إذ كان لا يملك سوى 25 طلقة لكل بندقية، وأربع طلقات لكل مدفع [544]. يضاف إليها عجز الموازنة الذي غدا مرتفعًا جدًا، مع شح الموارد المالية للحكومة، ورهن الحكومة البريطانية تسديد حصة الحكومة في المنطقة الشرقية من العائدات الجمركية بوقف الهاشمي عملية التطويع في الجيش، بحيث يصعب تمويل عمليات المواجهة، وأنه لا جدوى من مقاومة جيش من أقوى جيوش العالم بعد تخلّي بريطانيا عن الحكومة العربية [545].

ثانيًا: بلاغ نائب المعتمد البريطاني الحكومة بالاحتلال الفرنسي للأقضية الأربعة

في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أبلغ نائب المعتمد السياسي البريطاني بدمشق حكومة الركابي بانسحاب اللواء الأول من فرقة الخيّالة الرابعة البريطانية قبيل 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، وذلك من "جهات بعلبك، زحلة، شتورة، ورياق"، التي كانت تتبع منطقة الحكومة العربية، وحلول الجيش الفرنسي فيها مكانه [546]، وهذا في الوقت الذي أبلغ فيه البريطانيون في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 قوات جيش الشرق بوجوب احتلال رياق وبعلبك الواقعة في نطاق الأقضية الأربعة حتى 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919[547]. وكان البريطانيون قد باعوا الفرنسيين في رياق، حيث عقدة مواصلات سكة حديد الحجاز، مخازن عتادهم ومستودعات لوازم السكة الحديد، إضافة إلى ترك المعسكر البريطاني والمشفى لهم [548].

في إثر بلاغ نائب المعتمد البريطاني، عقد اجتماع موسع بين أمير اللواء نوري السعيد وأعضاء الحكومة والقادة الحزبيين والعسكريين [549]. كان فيصل قد أوفد السعيد إلى دمشق ووصلها بالتزامن مع تبلغ الحكومة العربية رسميًا

بالاحتلال الفرنسي، لحثّها على اتخاذ ما يلزم لمواجهة أي تقدم للقوات الفرنسية في الأقضية الأربعة [550]. وأوصاه باتباع كل ما يقوله [551]، مراهنًا على تجذير بؤر المقاومة المحلية وتحويلها إلى مقاومة وطنية، كما لوّح بذلك في المشادة الحادة مع كليمنصو. كان ما حمله السعيد هو أوامر فيصل بـ "المدافعة القطعيّة" إلى الحكومة العربية [552]؛ فلقد كان يشاطر الهاشمي تقييمه بأن الفرصة سانحة لمنع أي تقدم فرنسي، ونقل عنه قوله إن وحدة صغيرة مسلحة بالرشاشات كافية لرد الفرنسيين عن أي تقدم [553].

اتخذ الاجتماع قرارًا بالإجماع بالمقاومة، ما عدا أقلية تحفظت عليه، وتصدّرها الحاكم العسكري العام رضا الركابي، بينما تصدّر ياسين الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي، اتجاه الدفاع والمقاومة، واثقًا بقدرته على إحباط التقدم الفرنسي في البقاع خصوصًا، وفي الأقضية الأربعة عمومًا [554]. وأعلمت الحكومة البريطانيين والفرنسيين بأن تقدم الجيش الفرنسي لاحتلال أي جزء من أجزاء المنطقة الشرقية سيؤدي حتمًا إلى "اصطدامات دموية، قد ينتج [كذا] عنها عواقب وخيمة" [555].

عبّر الركابي عن رأي تلك الأقلية الذي كان يسانده فيه بعض المديرين (الوزراء) المترددين، بينما تصدر الهاشمي رأي الدفاعيين. وقررت الحكومة اتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون احتلال القوات الفرنسية تلك الأقضية، والرهان على تطوير بؤر المقاومة المحلية المندلعة في الشوف وقطاع القنيطرة - مرجعيون، فضلًا عن إشعال جبهة حرب عصابات في شمال سورية كان الهاشمي يعد ترتيباتها، بالتنسيق مع الكماليين، منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1919 ليحشر الفرنسيين بين النيران الكمالية في الشمال والنيران العربية في الجنوب. وهناك دراسات وافية عن جبهة القنيطرة - مرجعيون، لذا سنتجاوز التوقف عندها، مركزين على ما هو غير مدروس ولم يكن معروفًا حتى سنوات قليلة مضت، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بفتح جبهة حرب عصابات في الشمال السوري.

الواقع أن المؤرخين حتى اليوم لم يكونوا يعرفون شيئًا عن تحضيرات جبهة حرب العصابات هذه التي كانت لها متغيراتها السابقة، منذ أواخر عام 1918 إلى أن نشر أبو دية أوراق الأمير زيد، التي تقدم صورة وافية عن ترتيباتها. ووفق هذه الأوراق، فإنه بحلول منتصف تشرين الثاني / نوفمبر، كلف الأمير زيد القائمقام الركن أو العقيد الركن رشدي الصفدي (1880 - 1940)، قائد الفرقة الثالثة في الجيش العربي، والتي يقع مقر قيادتها في حلب، بوضع ترتيبات فتح الجبهة التي بُدئ بتحضيراتها منذ أوائل الشهر [556].

وعقد مصطفى كمال، بالتزامن مع قرار الأمير زيد في يوم 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 باستكمال ترتيبات فتح الجبهة، أوّل اجتماع لـ "الهيئة التمثيليّة" المنبثقة من مؤتمر سيواس مع بعض القادة العسكريين في الأناضول، وناقش معهم الخطر المتزايد، خصوصًا في جنوب شرق البلاد، حيث وقعت مدن

أورفة وعنتاب ومرعش في أيدي الاحتلال الفرنسي، بمساعدة من وحدات أرمنيّة [557]. وقررت الهيئة التمثيلية الدفاع عن عنتاب وأورفة ومرعش بكل الوسائل، وطلبت من جمال باشا (المرسيني)، وزير الحربية في الحكومة العثمانية وعضوها الفخري الاستشاري في إسطنبول، ومن اللجان المركزية للدفاع عن الحقوق، اتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة لذلك [558]. وتشير رسالة مصطفى كمال إلى وجيه من وجهاء جبل سمعان، أحد أبرز موائل جمعية (الأنصار) السرية في ريف حلب في 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، إلى أن قرار فتح الجبهة قد جرى بالاتفاق مع الهاشمي، وذلك دليل أول، بحسب تقييم جورج بيكو، على وجود علاقة بين الأتراك والعرب، يقصد به الهاشمي ومصطفى كمال [559]. وتزامن قرار فتح الجبهة مع تعيين الهيئة التمثيلية لمؤتمر سيواس النقيب عساف توفيق بك (1889 - 1971) تحت اسم قلج علي، لتنظيم قوات المقاومة في منطقة مرعش وعنتاب، والذي سيتوجه في 16 تشرين الأول / أكتوبر من سيواس إلى تولّي قيادة المقاومة في عنتاب ومرعش [560].

ثالثًا: استقالة الحكومة: احتدام الصراع بين الركابي والهاشمي

قررت الحكومة، في ضوء ضغط الدفاعيين، انتهاج سياسة دفاعية تقوم على "المقاومة بالجيش والعصابات من كل المناطق، وتشكيل حكومة وطنية تعلن استقلالها، وجمع المؤتمر السوري، وأخذ رأيه في الأمر"، و"قراره في مصير البلاد" [561]. وافقت الأحزاب والقوى السورية على هذه الخطة، لكنها رأت أن حكومة الركابي "غير مؤهلة لتطبيقها بسبب ضعفها"، وعدم اشتغالها بترتيبات الدفاع، وطلبت ترحيلها. ووصف الأمير زيد الغليان ضد الحكومة بأنه كان "مدهشًا" [562]. ونتج من ذلك تقديم الركابي استقالة حكومته إلى الأمير زيد في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 [563]، فقبلها الأمير للتو، لكنه كلف الحكومة المستقيلة "بتسيير الأعمال" ريثما يجتمع المؤتمر السوري الممثل لأفراد الأمة السورية على اختلاف طبقاتها ونِحلها، ويقر قراره على ما يراه موافقًا لمصلحة البلاد والأمة [564]. وفي اليوم التالي مباشرة، قررت اللجنة الوطنية العليا تشكيل كتيبة من المتطوعين تضم 1000 متطوع، وإرسال وفود إلى البلاد السورية الأخرى للاتفاق على توحيد الخطة، وتمويلها من خلال تشكيل لجنة مالية تجمع من كل فرد من الشعب نحو 2 في المئة من دخله لتمويل الدفاع [565].

حدث تقديم الحكومة استقالتها تحت ضغط السياسة الجماهيرية الهائل عليها، ووصف الأمير زيد الوضع بـ "هياج الشعب المتحمس" [566] الذي باتت تقوده اللجنة الوطنية العليا والأحزاب التي تقودها ضد الحكومة. وانتشرت شائعات قوية في بيروت بعثت "الاضطرابات في نفوس الوطنيين" بتعبير رفيق

التميمي (1889 - 1957) معاون المعتمد العربي ببيروت عن "سقوط الحكومة العربية واغتيال الحاكم العام" [567]، وتمفصلت هذه الشائعات عن الاضطرابات في دمشق مع شائعات قوية وصلت إلى القناصل الأجانب بأن الحكومة العربية أخطرت الأجانب بمغادرة البلاد حفاظًا على سلامتهم [568].
اعتكف الركابي في منزله بدعوى المرض، وتولى الهاشمي فعليًا سلطاته، لكونه - رسميًا - وكيله في الحاكمية العسكرية العامة. ونشرت **جريدة حلب** الرسمية خبرًا عن ذلك مفاده أن الهاشمي تولى الحاكمية العسكرية العامة وكالة عن الركابي المنزوي في منزله بسبب المرض [569]، لكن الركابي ظل من الناحيتين الرسمية والشكلية يحمل لقب الحاكم العسكري العام. ووصل، في أواسط تشرين الثاني / نوفمبر 1919، بعض الأخبار إلى الوفد العربي بباريس، عن طريق ضابط الارتباط الفرنسي أنطوان تولا (Antoine Toulat)، أن الهاشمي حل مكان الركابي [570]. فارتفعت في هذا السياق مطالبة الدفاعيين الهاشمي بتشكيل الحكومة وتولي الحكم، لكنه لم يستجب لذلك [571]، معوّلًا على انعقاد المؤتمر السوري العام وإقراره خطته الدفاعية، وتنسيق الجهود العملياتية مع المقاومة الأناضولية الكمالية في الشمال المعوّل، لسد نقطة ضعف السوريين على صعيد الذخيرة.
وللحيلولة دون احتمال تولّي الهاشمي الحكومة بعد استقالتها، أمر أِلنبي في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، الأمير زيدًا بتعيين علاء الدين الدروبي (1870 - 1920)، الذي كان يمثل الاتجاه المعتدل في الحكومة العربية، وكيلًا عن الركابي ومديرًا عامًا (مدير حكومة المديرين) بوصفه أكبر موظف في سورية؛ لأنه كان رسميًا والي سورية [572]. وطلب من الهاشمي التخلي عن مكانة الحاكم العام، إلا أن الأخير رفض تنفيذ أوامره [573]. لكن تقارير استخبارية عثمانية نقلت إلى وزارة الداخلية في إسطنبول أن الهاشمي امتنع عن تنفيذ برقيتين وجههما أِلنبي، "أولاهما الأمر بتسليم قلعة بعلبك للفرنسيين، والأخرى تقديم التسهيلات للفرنسيين كي يحتلوا بعد ذلك عموم أراضي البقاع. ورد حلمي باشا [ياسين الهاشمي] بالامتناع عن تنفيذ هذين الأمرين باعتباره قائدًا تابعًا للحكومة العربية، فغضب الجنرال من ذلك" [574]، وأمر باعتقاله وإبعاده إلى فلسطين. أما أِلنبي نفسه، فقد أرجع أسباب اعتقاله الهاشمي إلى مخالفة أوامره علنًا، وتعزيز القوات العربية في البقاع على الرغم من نهيه عن ذلك [575]. وفي ضوء ذلك، دعت الحكومة العربية المؤتمر السوري العام للانعقاد، وإقرار خطة الهاشمي في الدفاع والمقاومة.

(530) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 98؛ محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 107؛ علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 228.

(531) الحصري، ص 98.

(532) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 33.

(533) Elizabeth F. Thompson, *How the West Stole Democracy from the Arabs: The Arab Congress of 1920, the Destruction of the Syrian State, and the Rise of Anti - liberal Islamism* (New York: Atlantic Monthly Press, 2020), p. 25.

(534) قدّر الكرنل كلايتون، رئيس المخابرات السياسية والعسكرية في القاهرة في 13 / 12 / 1919 للوفد العربي حجم الجيش العربي بنحو 7000 جندي نظامي، وأضيف إليهم 1500 جندي "بكل جهد"، ومتطوعون كثيرون إضافة إلى الدرك، **يومية**، 13 / 12 / 1919؛ رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 507.

(535) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 259.

(536) المرجع نفسه، ص 116.

(537) Mizrahi, p. 33.

(538) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل في 1 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 203؛ وفق ما يذكره غونتو وصلت في 2 أيلول / سبتمبر 1919 إلى الاستخبارات الفرنسية خطة تعبئة عسكرية وضعها الهاشمي لمواجهة "حكومة كبيرة"، فاحتج الفرنسيون لدى الجنرال أَلِنبي الذي استدعاه إلى القاهرة، وأوصى الكولونيل كوس وضابط الارتباط البريطاني بتوقيف الهاشمي، غير أن أَلِنبي اكتفى بتوبيخه. ومن المرجح أن الاستدعاء جرى بين يومي 22 - 23 أيلول / سبتمبر 1919. يُقارَن بنشر خبر عن احتمال عودة الهاشمي اليوم 25 أو غدًا 26 أيلول / سبتمبر 1919، في: **العاصمة**، العدد 61، 25 / 9 / 1919، ص 3؛

Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918 - 1919)* (Paris: Plon - Nourrit, 1922), p. 326 ;- يُقارَن بمعلومات مطابقة في

المصادر العربية حول التقاط خطة الهاشمي واستدعاء أَلِنبي له وعتابه له ومطالبته بالكف عن تلك الحركات بـ: محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 184**.**

(539) برقية الأمير علي إلى الأمير زيد في تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 255.

(540) من الأمير زيد إلى الأمير علي (مكة)، في 30 / 10 / 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**: مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 207. يُقارَن التقطت الاستخبارات البريطانية هذه البرقية، لكنها حددت تاريخها بـ 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، من اللورد أَلِنبي (القاهرة) إلى وزارة الخارجية، 4 كانون الثاني / يناير 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحقيق نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 97.

(541) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 152؛ كان الأمير زيد قد طلب في 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 من الأمير علي أن يرسل له "أربعة مدافع ثقيلة مع توابعها ومستلزمات المدافع الرشاشة، وأدوات تسديد للمدافع"**.** من اللورد أَلِنبي (القاهرة) إلى وزارة الخارجية، 4 كانون الثاني / يناير، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، مج 5، ص 98**.**

(542) قدري، ص 152.

(543) Zekai Güner, "Antep Savunmasi Ve Ali Şefik Özdemir Bey'in Faaliyetleri," *Zkü Sosyal Bilimler Dergisi*, vol. 3, no. 6 (2007), p. 52.

قررت الهيئة التمثيلية، المنبثقة من مؤتمر سيواس في إثر هذا الاحتلال، المقاومة بكل السبل، وطالبت وزير الحربية جمال باشا (المرسيني) واللجان المركزية للدفاع عن الحقوق باتخاذ جميع الإجراءات السياسية اللازمة لذلك**.**

(544) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**: مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 48 - 49.

(545) يشير ساطع الحصري إلى أن ياسين الهاشمي تصدَّر الحملة للحيلولة "دون تنفيذ هذا القرار، ودون احتلال هذه الأقضية مهما كلفنا الأمر"؛ لأنه "يعني تطبيق أحكام اتفاقية سايكس - بيكو بحذافيرها"، و"إذا ما سمحنا لهم بهذه الخطوة الآن، فسنخسر فيما بعد كل أمل في إصلاح الحال خسرانًا تامًا". الحصري**،** ص 98؛ دروزة، ص 107.

(546) هذه المعلومة مستمَدة من الأمير زيد إلى الحاكم العسكري في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 237. وهي مطابقة لما ورد في خطبة الحاكم العسكري العام أمام المؤتمر السوري، من أن الحلفاء

أبلغوا الحكومة العربية بأن اتفاق الاستبدال "تدبير عسكري مؤقت يقضي بانسحاب الجيش البريطاني على ألا يحلّ محله جيش آخر إلا في بعض النقاط من منطقتنا الشرقية وهي بعلبك ورياق وشتورة، وأما الجيش البريطاني فسيحافظ على وظيفته الأصلية في حوران والكرك ولا ينسحب منها، وتبقى السلطة الإدارية في هذه الأماكن الأخيرة كما كانت سابقًا". خطبة الحاكم العسكري العام أمام المؤتمر السوري. **العاصمة**، السنة 1، العدد 78، 24 / 11 / 1919، ص 1 - 2؛ أما فغالي فيحدد استلام قيادة جيش الشرق الفرنسي لتعليمات القيادة البريطانية العليا بوجوب احتلال رياق وبعلبك حتى تاريخ 27 / 11 / 1919، بيوم 13 / 11. فغالي، ص 261.

(547) المرجع نفسه، ص 261.

(548) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 103.

(549) سلطان، ص 228؛ أما الأمير زيد، فيشير إلى اجتماع عسكري انعقد في منزل الركابي وضم "رؤساء الشُّعَب" في الجيش، "لنتكلم فيما يجب عمله"، من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 48.

(550) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 116 - 117؛ سلطان، ص 228. كان فيصل في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 قد أبلغ الأمير زيدًا بأنه سيرسل كلًّا من نوري السعيد وتوفيق الناطور في خلال ثلاثة أو أربعة أيام، لإعلامه "بما يلزم إجراؤه". من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 224.

(551) "نوري السعيد سيصل إلى دمشق "ومعه جميع الحقائق، تأخذها من رأسه، وتعملوا ما يجب واعتمدوا أقواله تمامًا". من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 228.

(552) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: المرجع نفسه، مج 3، ص 48.

(553) ينقل رستم حيدر في يومياته عن أن السعيد وضع قبل إيفاده إلى سورية تقديرَ موقف عسكريًا قدّمه لفيصل بأن "وحدة عربية مؤلفة من خمسين رجلًا مسلحين برشاشات المترليوز كافية لرد الفرنسيين عن احتلال البقاع"، يومية 29 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: حيدر، ص 527.

(554) يشير ساطع الحصري إلى أن ياسين الهاشمي تصدَّر الحملة للحيلولة "دون تنفيذ هذا القرار، ودون احتلال هذه الأقضية مهما كلفنا الأمر"؛ لأنه "يعني تطبيق أحكام اتفاقية سايكس - بيكو بحذافيرها" و"إذا ما سمحنا لهم بهذه

الخطوة الآن فسنخسر فيما بعد كل أمل في إصلاح الحال خسرانًا تامًا". الحصري، ص 98؛ دروزة، ص 107.

(555) الحصري، ص 99.

(556) هذا ما يمكن استنتاجه من برقية الحاكم العسكري العربي لولاية حلب المؤرخة في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 إلى الأمير زيد، وورد فيها اطلاع الحاكم العسكري على برقية الأمير إلى قائد الفرقة الثالثة، والمؤرخة في 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1919. يُنظر: **المسعى النبيل**، ص 254.

(557) Klaus Kreiser, *Atatürk. Eine Biographie* (München: Beck, 2008), p. 149.

(558) Güner, p. 52.

(559) يُنظر: سلطان، ص 231.

(560) Ramazan Erhan Güllü, "Millî Mücadele'de Güney Cephesinde Kılıç Ali Bey'in Faaliyetleri Kılıç," *Gaziantep University Journal of Social Science*, vol. 16, no. 2 (2017), p. 493.

(561) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 47 - 48.

(562) المرجع نفسه، ص 49.

(563) استقالة وزارة الركابي، مجلس المديرين، رئاسة الديوان، دمشق، 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: المرجع نفسه، مج 2، ص 236 - 237.

(564) من الأمير زيد إلى الحاكم العسكري في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 237.

(565) أوردته سهيلة الريماوي، نقلًا عن أوراق محب الدين الخطيب: سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997)، ص 224.

(566) من الأمير زيد إلى الحاكم العسكري في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 237.

(567) من رفيق التميمي إلى الأمير زيد، 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: المرجع نفسه، ص 236.

(568) من يوسف العظمة إلى الأمير زيد، 18 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: المرجع نفسه، ص 239.

(569) حاكم سورية العام، في: **حلب**، العدد 101، 22 / 11 / 1919، ص 2.

(570) يومية الجمعة 4 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 500.

(571) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 111.

(572) من المعتمد البريطاني إلى الأمير زيد، 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 234.

(573) يومية 13 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 506. يشير الهاشمي نفسه في برقية له من مكان احتجازه في فلسطين إلى الأمير زيد أن الجنرال كلايتون قد برر له سبب احتجازه بما يلي: "يقال أني خالفت أوامر الفيلد مارشال [أَلِنبي] لأنه طلب تبديلي من مكانة الحاكم العام، وأنا رفضت". من الهاشمي إلى الأمير زيد، 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 258؛ وفي يوميات رستم حيدر نقل الجنرال كلايتون إلى الوفد العربي بباريس أن سبب اعتقال أَلِنبي له هو رفض الهاشمي تعيين علاء الدين الدروبي وكيلًا عن الحاكم العام المستقيل، أو المُقال، الركابي. يومية 13 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: حيدر، ص 506.

(574) تقرير عن أوضاع سورية، نظارة الداخلية، مديرية الأمن العام، من الشام 1 كانون الأول 1335 (رومي) / 14 كانون الأول / ديسمبر 1919 HR.SYS.2463 - 50 - 1,2,3,414 ك 1 1919.

(575) أورده: سليمان موسى، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 46.

الفصل السابع: الاستنفار البريطاني: اعتقال الهاشمي

مقدمة

مع قرب تطبيق اتفاق الاستبدال، كان البريطانيون متخوفين "من حدوث قلاقل، ربما تمتد امتدادًا غير نهائي" [576]. وأخذت التقارير البريطانية والفرنسية، المرتابة بالهاشمي من قبل، تحذّر، وفق استجماع طيباوي لها، من تنامي الروح القتالية في دمشق، ومن خطة الهاشمي للهجوم الفوري على القوات الفرنسية الصغيرة قبل وصول التعزيزات إليها [577]. وتحسّب الجنرال أِلنبي من أن يندفع السوريون في حالة يأس لمحاربة البريطانيين والفرنسيين على السواء [578]، ولم يكن ما تحسّب له فرضية أمنية زائفة أو مفرطة التقدير؛ إذ ستدب هذه الفرضية على قدميها في شهر المواجهات العاصفة في كانون الأول / ديسمبر 1919، وستصيب الفرنسيين والبريطانيين معًا.

مثّل الهاشمي قطب هذه الروح، فاستنفر البريطانيون ضده. وكان من أبرز عوامل استنفارهم تطور الاتصالات والعلاقات بينه وبين الكماليين إلى مستويات غير مسبوقة، تتخطى حدود التلويح إلى حدود التفاهم على فتح جبهات حرب عصابات مشتركة تحشر القوات الفرنسية بين النيران الكمالية والنيران العربية، وقد تتطور العمليات فيها إلى عمليات ضد البريطانيين.

أولًا: ارتفاع وتائر الاتصالات بين الهاشمي والكماليين

في تشرين الثاني / نوفمبر 1919، الذي نُفذ فيه اتفاق الاستبدال، وصلت الاتصالات السورية - الكمالية إلى أعلى مستوياتها، وتزامنت طرديًا مع توتر المحادثات بين فيصل وكليمنصو إلى حد أن فيصل هدد في أواسط الشهر بقطعها والعودة إلى دمشق لقيادة حركات المقاومة. وما عاد الهاشمي الواثق بقدراته على المواجهة يخفي الاتصالات بينه وبين المقاومة الأناضولية، بل كان يصرح بها أمام الضباط السياسيين البريطانيين [579].

وربما أراد من هذا التصريح تبصير أولئك القادة الذين يعطف العديد منهم على القضية العربية، وينتمون عمومًا إلى إدراكات مدرسة القاهرة البريطانية المتعاطفة مع الحركة العربية، على عكس المدرسة الهندية، باحتمالات مواجهة قريبة مع أي تقدّم فرنسي لاحتلال الأقضية الأربعة. فلقد كان هناك "مدرستان" في السياسة الإمبراطورية البريطانية، هما المدرسة العربية لمركز القاهرة الذي يعترف بدور الحركة العربية في الحرب، ويقول بتلبية أكبر قدر ممكن من مطالبها ضمن مقتضيات الهيمنة البريطانية، ولذا كانت

هذه المدرسة توصف بـ "الهاشمية"، مقابل المدرسة الهندية المرتبطة بمركز حكومة الهند البريطانية في حكم العراق، والتي تقول بالإدارة المباشرة [580].
كما كان فيصل في محادثاته الشاقة في باريس يعرب عن الاستعداد لبناء تلك العلاقات، ويلوّح بالتحالف مع الأتراك مرارًا وتكرارًا وبصيغ متعددة، إن تقرر تطبيق اتفاق الاستبدال.

1 - الخوف من وقوع الحكم في قبضة الهاشمي وأن يكون في سورية ما هو مصطفى كمال في الأناضول

رصد تقرير الكولونيل ماينرهاتزغن، المدوّن في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، ارتفاع درجة الاتصالات بين الهاشمي ومصطفى كمال، بأنه "الآن بات من المعروف أن ياسين باشا، الذي يعد بمثابة الروح القيادية في سوريا، يتواصل مع مصطفى كمال، ولو أن الأدلة الفعلية لا يمكن الحصول عليها إلا باستخدام العنف ضد الضباط الأتراك المستترين الذين يضطلعون بوظيفة حملة للرسائل المتبادلة بينهما". ورمى التقرير الهاشمي بأنه يسعى "إلى إعادة الحكم التركي في سوريا، وليس على أسس وطنية أو عربية بالكامل، بقدر ما يسعى إلى إعادته على أساس السلطة الشخصية" [581]، بينما تشير بعض الدراسات التركية إلى أن الهاشمي أرسل في هذا السياق وفدًا إلى الأناضول يمثله، للحصول على دعم الأتراك، وطرد الجنود الفرنسيين إلى خارج الحدود السورية [582].
ورصد كذلك قوة الهاشمي بأنه "ليس ثمة شك في أن نفوذ ياسين قد حل في الوقت الحاضر محل التأثير الأكثر اعتدالًا وتعقلًا لفيصل. ويحظى الآن بتأييد الجيش وغالبية الشعب. بل إنه من المشكوك فيه الآن إذا ما كان في وسع فيصل أن يتولى السيطرة على إدارةٍ لا بد أن تتحرك مع الرأي العام أو تتلاشى" [583]. ويتلاقى تقييم ماينرهاتزغن لقوة الهاشمي مع تقييم داغر الذي أشار إلى أن الهاشمي استطاع أن "يحرز مكانة في نفوس الشعب السوري لا تعلوها مكانة أخرى" [584]، وكثيرًا ما كانت كلمته، وفق دروزة، في اجتماعات الحكومة و"الفتاة" هي الكلمة "الفاصلة ورأيه هو الحاسم في ما كان يجري من مناقشات ويُرسم من خطط"، و"يرى في ما يبديه من رأي ويرسمه من خطة صوابًا وبُعد نظر وقوة نفوذ". وكان من "أركان الفتاة وعمدها"، "ويناط به الفصل بالمهمات" [585].
وبات الخوف البريطاني من وقوع الحكم في قبضة الهاشمي جديًا. وساهم في إذكائه تصريح الهاشمي نفسه بنياته وخططه، وباتصالاته مع مصطفى كمال في الأناضول. ونقل الجنرال جيلبرت فالكينغهام كلايتون (Gilbert Falkingham Clayton) (1875 - 1929)، وكيل نائب المعتمد السياسي البريطاني في دمشق، إلى الوفد العربي في مؤتمر الصلح، أن الهاشمي "يريد أن يكون حاكمًا على سورية، ويكون مصطفى كمال في الأناضول" [586]. وكان كلايتون يتولّى إدارة

المكتب العربي، وكان رئيس الاستخبارات في القيادة العامة للحملة المصرية البريطانية [587] يتابع حركات الهاشمي، وتزوده بأكبر ما يمكن الحصول عليه من دعم عسكري من الحجاز؛ إذ كانت الاستخبارات البريطانية تفكك شيفرة البرقيات، وتعرف محتواها، ومن ثم قيامه بصفة مباشرة وعلنية بتعبئة المتطوعين في إطار اللجنة الوطنية العليا وتوزيع الأسلحة بينهم، والتي بلغت نحو 5000 بندقية [588]، ثم تشكيل المجاميع الميليشياتية الشعبية المسلحة في مدينة حلب مع مغادرة آخر جندي بريطاني لها في 10 - 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، بالتنسيق مع منظمة الأنصار الحلبية السرية الموالية للكماليين في شمال سورية (سنتوقف عندها في فصل لاحق). وسيفسر الهاشمي نفسُه لاحقًا أن سبب اعتقاله لم يكن سوى "لسانه" الذرب الذي يُفصح عما يدور في فكره وخاطره [589].

2 - التقاط الاستخبارات البريطانية الاتصالات بين الهاشمي والكماليين

ترافق غضب أَلِنبي على الهاشمي لرفضه تنفيذ أوامره بتنحيه عن وكالة الحاكم العسكري العام وتسليمها إلى علاء الدين الدروبي، مع المخاوف البريطانية من خطط الهاشمي لإثارة العشائر العربية في منطقة الفرات ضد البريطانيين من جهة أولى [590]، ومن ارتفاع وتيرة اتصالاته مع الكماليين في الشمال الذين كانوا يخوضون معارك يومية ضد القوات الفرنسية في ولاية أضنة، ولا سيما في مدينة مرعش، والمخاوف من فتح جبهة عربية في شمال سورية تتكامل مع المقاومة الأناضولية في الشمال من جهة ثانية، لما يشكله من مخاطر على تطبيق اتفاق الاستبدال من جهة ثالثة.

كانت تقارير ماينرهاتزغن تؤكد باستمرار حركة الاتصالات بين الهاشمي ورسل الكماليين. وكان الهاشمي يراهن في سياسته الدفاعية، كما جاء في المصادر العربية، على أن يسد نقص الجيش العربي بالعتاد من خلال الكماليين [591].

عقد مصطفى كمال في هذا السياق أوّل اجتماع للهيئة التمثيلية المنبثقة من مؤتمر سيواس بقادة عسكريين، في 16 تشرين الثاني / نوفمبر، وبحث الخطر المتزايد، خاصّة في جنوب شرق البلاد، حيث وقعت مدن أورفة وعنتاب ومرعش تحت الاحتلال الفرنسي بمساعدة من وحدات أرمنيّة [592]. وتزامن ذلك مع نقل المفوض السامي البريطاني في إسطنبول إلى وزارة الخارجية، في 18 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أن مصطفى كمال يبحث عن اتفاق مع العرب [593]؛ إذ رفعت الحكومة العربية ممثلة بالأمير زيد والهاشمي في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر1919 من وتائر ترتيبات فتح جبهة حرب عصابات في الشمال.

التقطت الاستخبارات البريطانية في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أي قبل نحو ثلاثة أيام من انعقاد دورة المؤتمر السوري العام لإقرار السياسة الدفاعية

التي وضعها الهاشمي، برقية الهاشمي وجعفر العسكري إلى مصطفى كمال يحضّانه فيها على دعم الاستقلال السوري، وجاء في نهايتها "لن نخونكم" [594].
وكان الهاشمي لا يعبر في ذلك عن رأيه فقط، بل كان يعبر أيضًا عن انتشار نزعة التأييد المتعاظمة لمصطفى كمال والمقاومة الأناضولية بين القادة الراديكاليين لجمعية الفتاة، وكذلك بين العهديين (أعضاء جمعية العهد العراقية)، ولا سيما فرعهم النشط في الموصل.
ففي تشرين الثاني / نوفمبر 1919، وجه هذا الفرع إلى الهيئة المركزية للعهد في دمشق رسالة تبدأ بهجوم عنيف على السياسة البريطانية، وتعرب عن ضرورة التخلي عن أي أمل أو ثقة بالحلفاء، وترى أن البديل الوحيد هو تحالف العرب مع الأتراك والبلاشفة، لكنها سارعت إلى الإشارة إلى أن المبادئ البلشفية "ضارة" بالعراق، والمطلوب هو التحالف مع قوة غير استعمارية متنامية وليس استيراد مبادئها. وفي هذا السياق، ركزت الرسالة على التأييد المتعاظم لمصطفى كمال في الموصل، وذكرت "أن الإنكليز لن يجلوا عن العراق إلا بقوة السلاح"، ولتحقيق ذلك يجب "إرسال ضباط عراقيين إلى المناطق العشائرية، وعقد تحالف مع دول كبرى لمساعدة العراقيين" [595].

ثانيًا: استدراج الهاشمي واعتقاله

في اليوم نفسه الذي انعقد فيه المؤتمر السوري العام، استدعى القائد البريطاني في دمشق الهاشمي إلى تناول كوب شاي، وكان ذلك قبل جلاء القوات البريطانية عن سورية بأربعة أيام. وبعد وصول الجنرال غورو إلى سورية بيوم واحد، واحتجازه بفلسطين، قيد الهاشمي مخفورًا إلى المارشال أَلِنبي في حيفا ليظل في الحجز حتى أيار / مايو 1920[596]. ووصف دروزة عملية اعتقال الهاشمي بـ "الخطف" [597].

1 - هيجان الحركة الجماهيرية

ما إن ذاع خبر اعتقال الهاشمي، حتى أُعلن الإضراب في دمشق، ووصفت جريدة **العاصمة** ذلك بأنه "كانت شوارع العاصمة ومتاجرها مقفلة" [598]، ثم قامت فيها تظاهرة كبيرة، سلمت معتمدي الدول مذكرة احتجاجها الشديد على الاعتقال، ومكررة في المذكرة "إعلان إرادته [الشعب السوري] في طلب وحدة البلاد السورية، وتمام استقلالها" [599]. ووصف صبحي العمري الوضع بأن "دمشق قد خرجت بأجمعها تنادي باسم الهاشمي" [600]، كما وصفها طاهر العمري بتعبير مجازي بأنه "قامت القيامة وفار التنور" [601]، وصدرت الصحف في اليوم التالي "مطوقة بإطار أسود، وفي وسطها نص الاحتجاج" [602]، وتبعتها تظاهرات وإضرابات أخرى في المدن والبلدات السورية كان من أبرزها إضراب عام في حلب، وتظاهرة كبيرة فيها احتجاجًا على التجزئة واعتقال الهاشمي [603]، تنديدًا "بالإنكليز وغدرهم" [604]. ووصفت جريدة **المصباح** الموالية للكماليين ولجمعيتهم السرية في حلب (جمعية الأنصار) التظاهرة بـ

"التظاهرات العظيمة" التي لم تنقطع منذ اعتقال الهاشمي، ورصدت حجم المشاركين فيها بأنه من كثرته لا يكاد يحصى، وسجلت هتافاتها كما يلي: "ليحي الاستقلال، ليحي الأمير فيصل، ليحي ياسين باشا الهاشمي" [605].

وجدت الحكومة نفسها في إثر اعتقال الهاشمي عاجزة عن إجراء برنامج حفل الوداع الذي قرّرته للقوات البريطانية [606]؛ إذ لدى اكتمال الانسحاب البريطاني تقريبًا في 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، وزعت الطائرات البريطانية منشورات بأن القائد العام وضباطه وجنوده "يرومون أن يودعوا سمو الأمير زيد المعظم والهيئة الحاكمة وأهل دمشق" [607]، لكنْ لم يستطع الأمير زيد أن يبادله بأي تحية، وصارح لاحقًا الجنرال أِلنبي بأنه كان عاجزًا عن ذلك بسبب أنه ناقم هو نفسه مع الأمة على اتفاق الاستبدال [608].

شكل اعتقال الهاشمي ضربة للحكومة، ولجمعية الفتاة التي كانت تعتمد عليه في علاقاتها مع الحكومة؛ فهو لم يكن الروح المحركة لجمعية العهد العراقية المؤلفة في غالبيتها من العسكريين فحسب، بل كان من "أركان الفتاة وعمدها" أيضًا في وقت واحد [609]. وفي هذا السياق، كان ضباط "العهد" ساخطين جدًا على اعتقال الهاشمي، ووصلت إلى الحكومة العربية والاستخبارات البريطانية في وقت واحد أنباء عن عزم مجموعة منهم يراوح عددها بين 10ضباط و12 ضابطًا قتل خمسة من الضباط الإنكليز انتقامًا للهاشمي، ثم قرروا حفاظًا على حياة الهاشمي من تصفية البريطانيين له أن يختطفوا أحد الضباط الإنكليز رهينةً مقابل الإفراج عنه [610] لكنهم تراجعوا عن ذلك، وقرروا توجيه ضربتهم إلى البريطانيين في دير الزور.

علم فيصل في وقت متأخر، أي في3 كانون الأول / ديسمبر 1919، بنبأ اعتقال الهاشمي، عبر خبر نشرته جريدة **المقطم** المصرية، وبرقية وردت من الشيخ القصاب، رئيس اللجنة الوطنية العليا، بتظاهرات دمشق احتجاجًا على اعتقاله. وروت برقية القصاب، وفق اختزال رستم حيدر لها، "أن الركابي ترك دمشق، وأنه أعلنت حكومة مستقلة تحت رئاسة الأمير زيد" [611]. وأثار الاعتقال "عظيم استغرابه"، ووصف رستم يوم غضب فيصل على الاعتقال بأنه "يوم الهاشمي" في حياته [612]. وأراد فيصل أن يكتب احتجاجًا إلى لويد جورج واحتجاجًا آخر إلى كليمنصو، ووفق رستم حيدر "أرغى وأزبد وعدّ توقيف الهاشمي حقارة" [613]؛ فلقد كان والأمير زيد يعتمدان عليه اعتمادًا "تامًّا" في مواجهة احتلال البقاع [614].

رأى رستم حيدر أن اتصالات الهاشمي مع مصطفى كمال كانت هي السبب الحقيقي لاعتقاله [615]، وعلق على ذلك بالقول: "هذه هي سياسة الإنكليز سياسة عمياء. البارحة كان ياسين محترمًا عربيًا والآن أصبح تركيًا" [616].

لكن فيصل لم يكن مقتنعًا باتهامات البريطانيين للهاشمي بأنه كان يسعى للاستيلاء على السلطة في غيابه، بل كان هو نفسه وراء الخطة التي وضعها الهاشمي للمقاومة، فظل فيصل ناقمًا على البريطانيين بسبب اعتقال

الهاشمي، ولم ينفك قط عن المطالبة بإطلاق سراحه وإعادته إلى دمشق. كما كان الأمير زيد يعتمد على الهاشمي اعتمادًا "تامًّا" في مواجهة احتلال البقاع [617]. لم يكن تصريح الهاشمي للهيئة المركزية لـ "الفتاة" بإمكانية الاعتماد على الأتراك في سد النقص بالعتاد، وموافقتها على ذلك [618]، بل إرسال مبعوثين عنه إلى الأناضول بغية الحصول على دعمهم [619]، بعيدًا عن فيصل نفسه الذي فتحت الباب أمامه مواقفه وتصريحاته وتحول نظرته إلى الأتراك، من اعتبارهم أعداء إلى أشقاء يتشاركون مع العرب في المحنة والمصيبة.

2 - وصول الجنرال غورو إلى بيروت

امتزجت التظاهرات الاحتجاجية على اعتقال الهاشمي بالتظاهرات الاحتجاجية على وصول الجنرال غورو، في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، إلى بيروت بصفته أول مفوض سامٍ فرنسي على سورية ولبنان، على رأس 30,000 جندي، حيث غدت المواجهةً على الأبواب. وفي حين استُقبل غورو "بتنظيم المظاهرات المؤيدة لفرنسا في العديد من بلدات المنطقة الغربية (اللبنانية حاليًا) التي تتواجد فيها عناصر كاثوليكية ومارونية" [620]، شكلت دمشق مركز عملية التعبئة لمواجهته، بقيادة اللجنة الوطنية العليا، التي ارتبطت بها الهيئات الوطنية الأخرى كافة، في نوع من "جبهة شعبية".

وكان كليمنصو في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1919 قد عيّن الجنرال غورو قائدًا عامًا لجيش الشرق ومفوضًا ساميًا في سورية ولبنان (1919 - 1923)، مرضيًا بذلك الحزب الاستعماري. وفي 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، وصل غورو إلى بيروت وخطب في مستقبليه: "إذا كنا قد أتيناكم كأحفاد للصليبيين، فنحن أيضًا أولاد الثورة الفرنسية. سأعمل جاهدًا لتأمين العدالة للجميع" [621]. فأذكى بذلك الوقودَ الطائفي والديني في المواجهات بين عصابات جبل عامل الشيعية والميليشيات الموالية للفرنسيين في القرى الكاثوليكية والمارونية في منطقة مرجعيون، ما كانت عواقبه وخيمة وكارثية على الجميع.

كان أول عمل قام به الجنرال غورو، بعد وصوله إلى سورية في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، هو توزيع جيش الشرق الفرنسي إلى فرقتين هما فرقة كيليكيا، ومركزها القيادي في أضنة بقيادة الجنرال جوليان دوفيو (Julien Dufieux) (1873 - 1959)، وفرقة سورية، ومركزها القيادي في زحلة بقيادة الجنرال هنري فيليكس دولاموت (Henri - Félix de Lamothe) (1843 - 1926). وقد استنتج فغالي من تنظيم غورو لقواته، وتخصيصه 11 سرية مدفعية في فرقة سوريا، أن "الجنرال غورو كان يهمه وضع سوريا الداخلي، وضرب أنصار الأمير فيصل، قبل أن يستفحل أمرهم، وبالتالي السيطرة التامة على المنطقة" [622]. ومثلت عملية احتلال الأقضية الأربعة، التي وردت التعليمات البريطانية لجيش الشرق الفرنسي باحتلالها، قبل 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أولوية حساسة له

[623]. وفي هذا الجو العاصف المتزامن مع وصول الجنرال غورو إلى بيروت مفوضًا ساميًا وقائدًا لجيوش الشرق الفرنسية، انعقد المؤتمر السوري العام.

ثالثًا: انعقاد المؤتمر السوري العام واتخاذ قرار الدفاع والمقاومة

انعقد المؤتمر، في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، برئاسة نائب رئيسه، كبير أعيان دمشق، عبد الرحمن باشا اليوسف [624]، على إيقاع اعتقال الهاشمي في اليوم المحدد نفسه، وسط "جو عاصف من المظاهرات الصاخبة والأعصاب الهائجة"، تميز، وفق دروزة، بهيجان "الأفكار والأعصاب في مختلف طبقات الناس، من حكام وغير حكام وهيئات وعوام". وعبّر هذا الهيجان عن نفسه في التظاهرات الصاخبة "التي تندد بالإنكليز وغدرهم، وتطالب بالدفاع وعدم تمكين الإفرنسيين من احتلال الأقضية الأربعة". وشُتم الجنرال أَلِنبي في شوارع دمشق علنًا [625].

1 - محاولة الركابي تهدئة الهياج

حاول الركابي "تهدئة الهياج والأفكار" [626]، وعرض الوضع الناتج من أزمة الاستبدال بلغة هادئة بأن الحلفاء قد اضطروا إلى القيام به في إطار "تدبير عسكري مؤقت يقضي بانسحاب الجيش البريطاني على ألا يحلّ محله جيش آخر إلا في بعض النقاط من منطقتنا الشرقية، وهي بعلبك ورياق وشتورة، وأما الجيش البريطاني، فسيحافظ على وظيفته الأصلية في حوران والكرك ولا ينسحب منها، وتبقى السلطة الإدارية في هذه الأماكن الأخيرة كما كانت سابقًا". غير أنه أشار إلى أن "هذا التدبير العسكري المؤقت" قد اتُّخذ "من دون استشارة العرب الذين هم حلفاء أيضًا"، "الأمر الذي امتعضت له الأمة"، وأن تصريحات وزير الخارجية الفرنسية ستيفان بيشون بتعيين الجنرال غورو، وتجزئة سورية "لا تكفي لقبول مسؤولية التدبير المؤقت الأخير الذي هو تطبيق معاهدة سايكس - بيكو السرية المجحفة بحقوق البلاد، والمنافية لمبدأ الحلفاء وتصريحاتهم الرسمية ووعودهم".

وأعلن الركابي أنه رفع استقالة حكومته إلى الأمير "احتجاجًا على التبليغات التي بلغناها" من السلطات البريطانية بأن القوات الفرنسية "ستحتل المعلقة وبعلبك وزحلة"، في إشارة إلى استقالة الحكومة يوم 17 تشرين الثاني / نوفمبر، وأن المخابرات ما زالت جاريةً حول مصير الجانب الشرقي للخط الحديدي في بعض مواضع حمص، واحتفاظ الإدارة العربية به، وأن "سموّه قد عهد إلينا بالعودة لاستلام السلطة العسكرية المؤقتة". وأعلن أيضًا "أن السلطة العسكرية ستكون غايتها الوحيدة في هذا المأزق الاحتفاظ بالأمن العام [بصورة] أشدّ من قبل"، وأن "الاتفاق المؤقت" مطروح على المؤتمر لبيان الرأي فيه [627]. وكشف في إشارة عامة إلى أن احتلال الفرنسيين البقاع

سيترافق مع تسليم خط سكة حديد رياق - حلب إلى الفرنسيين ليضمنوا أمن نقلياتهم العسكرية إلى شمال سورية في القتال ضد الكماليين، وأنه لم يتبق من خلاف سوى على جزء من خط السكة في حماة.

2 - قرار المؤتمر السوري العام بالدفاع والمقاومة

اتخذ المؤتمر في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 قرارًا ينص على أن الحلفاء قد نكثوا بـ "عهودهم مع العرب" و"بدؤوا بتقسيم الشعوب وتهيئة أسباب استعمارها حسبما تقتضيه مصالحهم الاستعمارية، معتمدين على قوة السيف والمدفع وحق الفتح"، ومعتبرين "العهود والمواثيق" "قصاصة ورق" وأن اتفاق كليمنصو - لويد جورج "بشأن البلاد السورية" الذي جرى توقيعه "خلسةً عن العرب" "لَأكبر شاهد على سوء القصد بشأن مصير سورية"، و"أن واجب الأمة التي يمثلها في آمالها ورغائبها يقضي عليها بالدفاع عن وحدتها واستقلالها" و"وحدتها المعروضة للتقسيم واستقلالها المعرّض للضياع"، ورأى "توحيد الحركة" و"إعلان الاستقلال التام للقطر السوري بحدوده التي عيّنها المؤتمر السوري بقراره الذي قدمه للجنة الدولية الأميركية، وأنه غير قابلٍ للتجزئة ولا للانقسام بوجه من الوجوه، مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مدنية" على أساس "الحاكمية الملية" (القومية)، و"تشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة" لـ "اتخاذ وسائط الدفاع عن الوطن المهدد بالاستعمار" [(628)]. ووجّه المؤتمر السوري في اليوم نفسه بيانًا "إلى الشعب السوري الكريم" يلخص قراره في أنه "يوجب على الأمة الدفاع الوطني مالًا وبدنًا ضد كل من يحاول إخلال وحدة البلاد واستعمارها والعبث باستقلالها"، والمسارعة "إلى تلبية نداء الوطن والشرف" [(629)].

كان الاتجاه الدفاعي، أو بالأحرى الراديكالي، المهيمن على مذاكرات المؤتمر السوري يريد إعلان استقلال فوري لسورية مع إقرار دستورها، وتشكيل حكومة دستورية مسؤولة أمام المؤتمر، تقود عمليات الدفاع والمقاومة. لكن فيصل رغب من الأمير زيد ألا يصار إلى تغيير جوهري في نظام الحكم قبل بتّ مصير البلاد [(630)]، فأعلن الأمير زيد للمؤتمر السوري في ضوء ذلك، في 1 كانون الأول / ديسمبر 1919، أن ما قرره من تشكيل "الحكومة الوطنية على قاعدة الحكم الدستوري النيابي" "سيكون أساس حكومتنا في المستقبل"، لكنه قرر، استجابة لرغبة الأمير زيد، الحفاظ على "التشكيلات الإدارية الحاضرة" إلى "أن يقرَّر مصير البلاد النهائي في مؤتمر الصلح" [(631)].

في ضوء ذلك، قرر الأمير زيد إغلاق المؤتمر السوري، وأصدر المؤتمر في جلسته في 4 كانون الأول / ديسمبر 1919 أمرًا بتأجيل جلساته إلى أن "تدعوه الحكومة أو الأمة مرة أخرى" إلى الانعقاد [(632)].

في الوقت الذي سار فيه الأمير زيد مع قرار المؤتمر بتبنّي السياسة الدفاعية، طلب، بوصفه نائبًا عن فيصل، من الحاكم العسكري علي رضا باشا الركابي

أن تقوم الحكومة العربية "بحفظ الأمن والنظام" في المناطق التي انسحبت منها القوات البريطانية من "المنطقة الشرقية"، و"الاهتمام العظيم بتدريب قوتي الجيش والدرك اللذين هما محط آمال الأمة ليكونا في المنزلة التي يقضي بها الدفاع الوطني" [633]. وفي الفترة الساخنة الواقعة بين عقد المؤتمر السوري العام لجلساته وقراره باتخاذ كل سبل المقاومة للدفاع عن الاستقلال السوري، كانت محادثات فيصل - كليمنصو في باريس تترنح بين تعقّد ومشادات دفعت فيصل في 21 - 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 إلى اتخاذ قرار بالعودة إلى دمشق وقيادة حركات المقاومة، وتسويات نجم عنها اتفاق فيصل - كليمنصو الأول، الذي سيتضح بسرعة أن تسويته كانت متعثرة، ورفضها الدفاعيون الراديكاليون السوريون والضباط الفرنسيون. وهو ما سنتوقف عنده في الفصل اللاحق.

(576) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 28 / 10 / 1919، في: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 206.

(577) A. L. Tibaui, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (New York: Macmillan St. Martin's Press, 1969), p. 295.

(578) Ibid., p. 306.

(579) يشير رستم حيدر إلى أن كلايتون قد أعلم الوفد العربي بباريس أنه صرح باتصالاته مع الأتراك أمامه، و"أنه يريد أن يكون حاكمًا على سورية ويكون مصطفى كمال في الأناضول". يومية 13 / 12 / 1919، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 506.

(580) محمد بديع شريف وزكي الماحسني وأحمد عزت عبد الكريم، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.])، ص 283 - 284؛ وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 134.

(581) Foreign Office Minutes by Major H. Young, and Mr M. Peterson, 3 / 12 / 1919, Regarding the Situation in Syria and Palestine, Covering a Confidential Report by Colonel Meinertzhagen, Cairo, to Secretary of State for Foreign Affairs, 10 / 11 / 1919, on the Present Situation in Syria and Palestine [FO371 / 4185] in: Priestland (ed.), pp. 782 - 785.

(582) أورده فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 526.

(583) Foreign Office Minutes by Major H. Young, and Mr M. Peterson, 3 / 12 / 1919.

(584) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 111.

(585) محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 372؛ من الغريب أن يؤكد المؤرخ السوري علي سلطان أن الإشارات إلى أهمية الهاشمي كانت كلها من مصادر بريطانية وفرنسية، بينما تخلو المصادر العربية من إعطائه أي صفة خاصة، حتى إنه شخصيًا لم يكن من قيادة العهد العراقية، ولم يكن بارزًا في حزب الفتاة أو

موجهًا رئيسًا لها. علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين**، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 235.

(586) يشير رستم حيدر إلى أن كلايتون قد أعلم الوفد العربي بباريس أنه صرح باتصالاته بالأتراك أمامه، و"أنه يريد أن يكون حاكمًا على سورية ويكون مصطفى كمال في الأناضول". يومية 13 / 12 / 1919، ينظر: حيدر، ص 506.

(587) جعفر العسكري، **مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988)، ص 156.

(588) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 47.

(589) يُقارَن بـ: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 108.

(590) تلقت القيادة البريطانية العامة منذ آب / أغسطس 1919 تقارير مفادها أن جمعية العهد وروحها المحركة ياسين الهاشمي تعدان لإثارة العشائر العربية في منطقة الفرات كجزء من خطتها للمطالبة بالاستقلال التام للعراق، فاقترحت على وزارة الحربية إبعاده عن دمشق. نظمي، ص 160.

(591) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 152.

(592) Klaus Kreiser, *Atatürk - Eine Biographie* (München: Beck, 2008), pp. 148 - 149.

(593) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 8.

(594) سلطان، ص 230.

(595) يُقارَن بـ: نظمي، ص 190 استنادًا إلى رسالة من فرع "العهد" في الموصل إلى "المركز العام"، مؤرخة في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1919.

(596) **العاصمة**، السنة 1، العدد 78، 24 / 11 / 1919، ص 2 - 3. يُقارَن بـ: قاسمية، ص 150؛ سعيد، مج 2، ص 103 - 104؛ موسى، ص 530؛ قدري، ص 149؛ يشير دروزة إلى أن الهاشمي كان من المحرضين على منع الاحتلال العسكري للأقضية الأربعة بينما كان الحاكم العام الركابي يجنح إلى التسكين والتهوين. محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 107؛ سينقله البريطانيون في أواخر كانون الأول / ديسمبر 1919 إلى أحد معسكراتهم بسبب عدم تمكنهم من الحصول على تعهد منه بعدم مغادرة المنطقة المحتجز فيها. وليمضي الهاشمي في المعتقل خمسة أشهر و23 يومًا حتى أيار / مايو 1920 حين أفرج عنه وعاد إلى دمشق.

(597) دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ص 107؛ يُقارَن بـ: سعيد، مج 2، ص 108؛ طلب المؤتمر السوري من رئيس الحكومة إثارة موضوع اعتقال

الهاشمي مع البريطانيين، فبرر المعتمد البريطاني له هذا الاعتقال بأنه للاستيضاح منه عن إعطائه "بعض أوامر تخالف تعليمات القيادة العليا". يُقارَن بـ: **العاصمة**، العدد 78، 24 / 11 / 1919، ص 3.

(598) الجنرال الهاشمي، في: **العاصمة**، العدد 78، 24 / 11 / 1919، ص 2.

(599) يُقارَن بنص الاحتجاج، في: سعيد، مج 2، ص 108.

(600) صبحي العمري، **المعارك الأولى: الطريق إلى دمشق**، ج 3 (لندن / بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 102.

(601) محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 186.

(602) سعيد، مج 2، ص 108؛ الجنرال الهاشمي، **العاصمة**، العدد 78، 24 / 11 / 1919، ص 2؛ قدري، ص 149.

(603) برقية من جعفر العسكري في حلب إلى الأمير زيد في دمشق، في 27 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 253 - 254.

(604) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 429.

(605) التظاهرات العظيمة في البلدة، في: **المصباح**، العدد 86، 30 / 11 / 1919، ص 1.

(606) جاء في التعليمات التي طلب الأمير زيد من المقيم العربي ببيروت يوسف العظمة بنقلها إلى أَلِنبي أن "مسألة الهاشمي أثرت تأثيرًا سيئًا جدًا لا يوصف، فلم يعد بالإمكان عمل شيء من ذلك، خصوصًا أنها مس بشرفنا على تنفيذ وعدنا". من الأمير زيد إلى يوسف العظمة، 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 252. ثم أكد الأمير زيد ذلك بنفسه للجنرال أَلِنبي أن اعتقال الهاشمي أثر "تأثيرًا سيئًا جدًا على جميع الطبقات ابتداء مني، فلم نتمكن من وداع حلفائنا كما يجب". من الأمير زيد إلى المارشال أَلِنبي، 3 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**: مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 23.

(607) سعيد، مج 2، ص 97.

(608) من الأمير زيد إلى المارشال أَلِنبي، 3 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 23.

(609) حول مكانة الهاشمي في الفتاة، يُقارَن بـ: دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 372.

(610) يومية 14 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 507.

(611) يومية 3 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 499.

(612) برقية من سمو الأمير إلى المسيو برتلو لإرسالها إلى شقيقه الأمير زيد في دمشق، ويطلب فيها فيصل من برتلو أن "يوصي بجوابها سريعًا" وأن "يعطيه" ما لديه "من المعلومات التي تهمه بشأن الحالة في سورية". ينظر

النص الكامل استنادًا إلى الوثائق الهاشمية في: حافظ وهبة، **جزيرة العرب في القرن العشرين** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 465.

(613) يومية 4 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 499 - 500.

(614) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 48.

(615) يومية 13 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: حيدر، ص 506.

(616) يروي رستم حيدر أن أحد موظفي الخارجية البريطانية قال لأحد القريبين من الوفد العربي أن القائد الإنكليزي استدعى الهاشمي إلى بيروت، "وسأله عما يجري في دمشق، فأجابه بأنه يخدم أمته ويسعى لاستقلالها، وأنه لا يسلم بتجزئتها، فقال له ومتى أصبحت عربيًا، أو نسيت يمين الصادقة لسلطان الأتراك". يومية 5 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 500 - 501.

(617) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 48.

(618) قدري، ص 152.

(619) يُقارَن بـ: بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، ص 526.

(620) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 - 1920: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص 303.

(621) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 116.

(622) المرجع نفسه، ص 117.

(623) يُقارَن بخصوص تعليمات القيادة البريطانية بشأن ذلك بـ: المرجع نفسه، ص 262.

(624) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 429؛ ترأس اليوسف الجلسة بسبب وفاة رئيسه محمد فوزي باشا العظم (1858 - 1919) الذي كان قد ترك العمل قبل وقت من وفاته في المؤتمر السوري العام بسبب احتجاجه على إهانة مكانة "الكبراء"، أي الأعيان الذين تأكّلت سلطتهم السابقة من طرف العامة الذين انخرطوا في تقرير مصير البلاد وشبان حزب الفتاة وحزب الاستقلال وحزب العهد السوري الذين باتوا يقودون اللجنة الوطنية العليا. خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 1 (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)، ص 152؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 91، 95.

(625) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 429.

(626) المرجع نفسه، ص 429.

(627) خطبة الحاكم العسكري العام أمام المؤتمر السوري، في: **العاصمة**، السنة 1، العدد 78، 24 / 11 / 1919، ص 1 - 2.

(628) كانت اللجنة التي صاغت القرار مؤلفة من رئيسها هاشم الأتاسي، وسعيد حيدر، وعبد القادر الخطيب، وفوزي البكري، وسعد الله الجابري، وإبراهيم هنانو، وعلي الكايد، ودعاس جرجس، ورياض الصلح، وصلاح الدين الحاج يوسف. يُنظر النص الكامل للقرار في: "جواب المؤتمر السوري"، **العاصمة**، السنة 1، العدد 79، 27 / 11 / 1919، ص 5 - 6.

(629) "منشور المؤتمر السوري إلى الشعب السوري العربي الكريم"، **العاصمة**، العدد 79، 27 / 11 / 1919، ص 6.

(630) قدري، ص 151.

(631) "بلاغ سمو الأمير المعظم للمؤتمر السوري"، **العاصمة**، العدد 81، 4 / 12 / 1919، ص 2.

(632) "المؤتمر السوري"، **العاصمة**، العدد 82، 8 / 12 / 1919، ص 2؛ حول خلفيات أخرى للقرار وأهمها الخلافات بين أعضاء المؤتمر حول تشكيل الحكومة الجديدة، من زيد إلى فيصل في كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 48.

(633) البلاغ الآتي من سمو الأمير المعظم إلى أبناء الوطن العزيز، والذي أذاعه الركابي، في: **العاصمة**، السنة 1، العدد 79، 27 / 11 / 1919، ص 2.

الفصل الثامن: التسوية الأولى المتعثرة اتفاق فيصل - كليمنصو المؤقت الأول

مقدمة

تعثرت المحادثات بين فيصل وكليمنصو من جديد بشدة أكبر مما كانت عليه في أي وقت منذ بدء المحادثات، ووصل التوتر فيها إلى درجة أن فيصل يئس من جدواها [634]، وقرر في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 - ولم يكن قد علم باعتقال السلطات العسكرية البريطانية للهاشمي - مغادرة باريس "والسفر حالًا للشروع بالحرب" [635]. ورغب البريطانيون في أن يؤجل كليمنصو الاحتلال حتى الأول من كانون الأول / ديسمبر 1919، ليتسنّى، بحسب التقارير الفرنسية، "لعملائهم تهدئة خواطر الفيصليين"، خصوصًا أن الجنرال ألِنبي كان قد صرّح في لندن بأن احتلال القوات الفرنسية للبقاع سيصطدم بصعوبات كبيرة لا يمكن تجاوزها، ومن المفروض تأجيل ذلك [636].

وعلى الرغم من ضعف ثقة كليمنصو بالبريطانيين، فإنه أنصت إليهم بإرجاء أمر الاحتلال لتفادي العواقب الأخطر التي لوّح بها فيصل في مشادته الحادة معه، والتي باتت حقيقة في الميدان، وكان يعمل على تسوية سياسية شاملة "معتدلة" مع فيصل.

هدأ كليمنصو في هذا السياق من التوتر، وأبدى حسن نية بسحب آخر مفرزة مدفعية فرنسية من المزة قرب دمشق [637]، ووافق في 25 تشرين الثاني / نوفمبر على تسوية تقضي بعدم احتلال الفرنسيين للبقاع مقابل إخلائه من القوات العربية، وتولّي الشرطة السورية مسؤولية الأمن [638]، على أن يبقى الاتفاق "سريًا" يلتزم فيه فيصل خلال ثلاثة أشهر بالتوصل إلى اتفاق نهائي مع فرنسا [639]. وتضمنت صيغة فيصل للاتفاق موافقة الحكومتين البريطانية والفرنسية على تشكيل لجنة لفض النزاعات الأمنية التي يمكن أن تحدث، وهو ما يمكن تسميته، بلغة محمد بسام، باتفاق فيصل - كليمنصو المؤقت الأول [640]، الذي سنتوقف عند تعثره في هذا الفصل.

في ضوء هذا الاتفاق، تراجع فيصل عن قرار العودة إلى سورية لقيادة المقاومة، وأرسل في 27 تشرين الثاني / نوفمبر إلى زيد في دمشق برقية بمضمون الاتفاق، وأن "المفاوضات جارية مع الحكومة الفرنسية بإخلاص وثقة متبادلة، فليطمئن الأهلون، وليهدأ بالهم"، وأن الاتفاق هو "اتفاق عسكري محض وموقت" [641]؛ وذلك لتهدئة الهيجان الجماهيري الذي نتج من ارتفاع

الشكوك في ما شاع عن إبرام فيصل صفقة على حساب الاستقلال السوري [642].

هللت الحكومة العربية لهذا الاتفاق، ووزعت المناشير بشأنه، واتخذت إجراءات للتهدئة [643]، لكن أقطاب الدفاعيين في "الفتاة" نظروا إليه على أنه خطوة لاحتواء المقاومة، وقطع الطريق عليها، واعتبروا أن البريطانيين هم الذين حملوا فيصل على إرسال هذه البرقية الداعية إلى التزام الهدوء وتوقّي الصدام مع الفرنسيين، ووصف دروزة أثر هذه البرقية بأنه كان "مثبطًا للعزائم وسببًا في عدم وقوع حركة دفاعية رسمية" [644].

أولًا: تعثر التهدئة؛ من اتفاق فيصل - كليمنصو إلى اتفاق السعيد - غورو

وُوجه الاتفاق بتحديين كبيرين صلبين، الأول تحدي اللجنة الوطنية العليا التي باتت الإطار الراديكالي للسياسة الجماهيرية المندلعة، والآخَر تحدي الجنرال غورو الذي كان يعد مع ضباطه اللمسات الأخيرة لاحتلال البقاع كما كان مقررًا إنجازه وفق الاتفاق البريطاني - الفرنسي في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، ويعملون قدر المستطاع على احتلال ما يمكنهم احتلاله من البقاع، متنصلين قدر الإمكان من الاتفاق.

1 - تحدي اللجنة الوطنية العليا والجنرال غورو للاتفاق

ردت اللجنة الوطنية العليا على دعوة الحكومة إلى التهدئة، بتنظيم اجتماع ضاغط للهيئات الوطنية، في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في منزل آل البارودي في حي القنوات في دمشق، وهيمن عليه رئيس اللجنة كامل القصاب (1873 - 1954)، مطالبًا بالاستقلال التام. وهكذا أصبح للقصاب الكلمة العليا في هذه اللجنة، ولم ينفض الاجتماع إلا بعد أن وقّع المجتمعون ميثاقه، وقرروا تجنيد 1000 متطوع على نفقة الأهالي [645]، وذلك على إيقاع المناقشات الصاخبة التي تدعو إلى المقاومة في المؤتمر السوري. وقامت اللجنة بالتنسيق مع رؤساء عشائر حوران الذين كانوا قد قدموا إلى دمشق لإعلان استعدادهم للمواجهة [646]. وبدءًا من هذا التاريخ عبأت "الفتاة" أكبر حملة ضد اتفاق الاستبدال في أنحاء منطقة الحكومة العربية كافة، وكانت جريدة **العاصمة** تنشر نصوصها، فتزيد من رفع وتيرة التعبئة والسخط على التهدئة. وتعاطف الأمير زيد نفسه مع الدعوات إلى المقاومة، ووجّه الأمير زيد رسالة، في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، إلى الشريف ناصر في حلب بأن الفرنسيين قرروا أن يحتلوا "رياق - بعلبك - المعلقة. الأهالي سيدافعون لمنع الإشغال [الاحتلال] الذي سيقضي على البلاد" وطلب منه التعبئة بقوله "الجميع هيؤوهم وانتظروا الأمر الأخير" [647].

أما الجنرال غورو، فقد امتعض من هذا الاتفاق، ورفض التنازل عن احتلال البقاع [648] واعتبر الاتفاق "مما يسقط بشرفنا وأنه يمكنه أن ينفذ الإشغال [الاحتلال] دون أحداث أقل مشاغبة"، فأمرته وزارة الخارجية بلغة شديدة اللهجة بالانصياع لقرارها، ورأت "أن الأمر قد تم وما أبرم هنا بناء على منافع عامة لا ينقض هناك لأسباب محدودة" [649]. ووجّه كليمنصو، في 30 تشرين الثاني / نوفمبر، سلسلة برقيات متتابعة إليه يوضح له فيها "التوجيهات السياسية العامة" للحكومة الفرنسية بأن "مصلحتنا تقضي، دون شك، في حال اتفقنا مع فيصل، بأن نقوي شخصه وبأن نعتمد عليه" [650].

لكن الجنرال غورو لم يتقبل توجيهات وزارة الخارجية له إلا على مضض، عازمًا على الاستمرار في أي فرصة للتقدم في البقاع واحتلاله. ومن هنا تعمد تأخير إرسال برقية فيصل بالاتفاق إلى الحكومة العربية؛ لعرقلة تطبيقه، ولم يسلمها إياها إلا متأخرًا، بعد توجيه وزارة الخارجية الفرنسية رسالة شديدة اللهجة إليه بتطبيق الاتفاق [651].

لم يأبه غورو لذلك، وتقدمت قواته، في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، واحتلت بلدة المعلّقة القريبة من زحلة، مركز قيادة فرقة سوريا الفرنسية بقيادة الجنرال دولاموت [652]، وصادرت، خلافًا للاتفاق ومقتضيات "الشرف العسكري"، على حد تعبير المعتمد العربي ببيروت يوسف العظمة، سلاح مفرزتها الصغيرة، وأنزلت العلم العربي عنها وسط إهانة العوام الذين التفوا حول القوة الفرنسية [653]. ثم احتلت قوات دولاموت شتورة ورياق، واحتجت الحكومة على الفور لدى قناصل الدول الكبرى على ذلك، ووضعت المواطنين في صورة التأهب لِما سيتطور من أحداث [654]. وتعرض الدرك السوري في المعلقة وشتورة إلى الاعتقال والإهانة من الفرنسيين، ومنع الحاكم العسكري الفرنسي لبلدة زحلة أي دركي أو ضابط عربي أو دورية عربية من الدخول إلى البقاع عن طريق نقطة شتورا إلا بعد إذنه [655]؛ ففقدت التسوية المؤقتة واقعيتها. وتحدثت افتتاحية جريدة **العاصمة** في عددها بتاريخ الأول من كانون الأول / ديسمبر عن "تظاهرات ضخمة اشترك فيها عشرات الألوف"، "في سبيل سلامة الوطن المهدّد بالتقسيم، وبما هو أشرّ [كذا] من التقسيم" [656].

حاولت الحكومة العربية في البداية تفادي المواجهة، فوجّهت الحاكم العربي للبقاع علي جودت [657] إلى سحب الفوج السوري من المعلقة إلى رياق على أن يبقى في المعلقة. وبعد أيام عدة، حاصرت قوة فرنسية منزله ولم يكن معه سوى عدد من الجنود في المعلقة، ليتجه مرغمًا إلى رياق [658]، لكن القوة الصغيرة التي كانت في إمرته هاجمت السجن مجموعات زحلاوية محلية (من بلدة زحلة) نظمها الفرنسيون، وأخرجت السجناء منه، وهاجمت أيضًا مستودع الأغذية، فاصطدمت بهم القوة الصغيرة التي كانت بإمرة جودت، وقابلت "رصاص الأهالي بالسلاح، فقتل نفر وجرح ضابط ونفر من الجنود العربية، وقتل أربعة من الأهالي" [659].

لم تعد الحكومة ترى أمامها سوى هذا الطريق، بسبب إمعان الفرنسيين في دعم عصابات منظمة في مهاجمة النقاط العسكرية العربية التي كانت متمركزة في قائمقاميات البقاع المتألفة من قائمقامية بعلبك والمعلقة والزبداني، وكان البقاع مركزها، بغية إرغام الجنود السوريين على الانسحاب إلى ما وراء خط المنطقة الزرقاء في اتفاقية سايكس - بيكو [660].

دخل الهاشمي المحتجز، الذي نقل البريطانيون مكان احتجازه من الرملة إلى حيفا، في خط الضغط على الأمير زيد، من أجل تفعيل المقاومة، وأرسل في 29 تشرين الثاني / نوفمبر إلى الأمير بالتشديد على المقاومة، وأنه لا "يسلم الشرف الرفيع من الأذى"، وأما تكملته المفهومة فهي "حتى يراق على جوانبه الدم"، ودعا الأمير إلى حل مسألتين هما مسألة "التنسيقات في الدوائر والتشكيلات"، و"مسألة التجنيد"، وأشار إلى أن الحكومة والشعب إذا لم يحلا هاتين المسألتين فـ "لا بورك بالحكومة والشعب" [661]؛ إذ ظل الهاشمي رسميًا رئيسًا لديوان الشورى الحربي، وعلى تواصل مع الأمير زيد وأعضاء جمعيتَي العهد و"الفتاة" من مكان احتجازه في حيفا، حيث كان في إمكانه أن يستقبل ويودع زواره في مقره حتى وقوع عملية دير الزور في 10 كانون الأول / ديسمبر 1919، حيث نقلته السلطات البريطانية في إثر تلك العملية إلى الرملة، ووضعته تحت رقابة مشددة، واشترطت عليه أن يوقع تعهدًا بعدم ممارسته السياسة للسماح له بحرية الحركة في الرملة، لكن الهاشمي رفض، وفق ما نشرته جريدة **العاصمة**، تقديم هذا التعهد [662].

2 - اتفاق السعيد - غورو البديل من اتفاق فيصل - كليمنصو

أذاعت الحكومة في 8 كانون الأول / ديسمبر 1919، وسط جو سياسي محتقن وصفه محب الدين الخطيب (1886 - 1969) بـ "ساعات رهيبة" [663]، بلاغًا متناقضًا مع برقية فيصل بمضمون اتفاقه مع كليمنصو. ونص البلاغ على اتفاق ممثلها الجنرال نوري السعيد، الذي عينته حاكمًا عسكريًا عامًا للبقاع [664]، مع الجنرال غورو بصرف القوات الفرنسية النظر عن احتلال البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا، "ريثما يُصدر مؤتمر الصلح قراره النهائي بشأن سوريا"، و"أن يكتفى بإرسال ضابطَي ارتباط، أحدهما لبعلبك والثاني لراشيا، وبقاء الدرك العربي والحكومة والإدارة كما في السابق"، لكن مع السماح لقوة فرنسية مؤلفة من رهط واحد بالمرابطة في المعلقة، بدعوى الحفاظ على العتاد الذي اشتراه الفرنسيون من البريطانيين، وأدوات السكك الحديد، وترك المعسكر البريطاني والمشفى لهم [665].

لكن ما حدث فعليًا هو موافقة الحكومة العربية، التي كان الركابي لا يزال على رأس حاكميتها العسكرية العامة، على دخول رهط فرنسي أيضًا إلى النقطة الاستراتيجية المتمثلة في رياق، معتبرة أن حجم الرهط لا يشكل تهديدًا، غير

أنها سلمت الفرنسيين نقطة تلاقي خطوط سكك حديد رياق - حلب ومنه إلى شمال سورية. وقد حاول علي جودت، الحاكم العسكري العربي للبقاع، أن يتصدى للقوة الفرنسية، معتمدًا على قوة متطوعين أهليين يبلغ حجمها نحو 3000 رجل، إلا أن أوامر الحكومة صدرت إليه قطعيًا بالانسحاب من رياق، بينما بقيت نداءاته للجنة الوطنية العليا بمدّه بالدعم التمويني للصمود بلا جدوى. فلقد كانت الحكومة في أحلك لحظات اضطرابها السياسي بين مطالبة فيصل لها بالتهدئة، وهو الذي كانت الأخبار عن الوضع تصل إليه متأخرة، وارتفاع وتيرة سخط الحركة الجماهيرية وغضبها على التقدم الفرنسي [(666)].

كان البريطانيون قد سعوا إلى إرجاء احتلال الفرنسيين للبقاع، ريثما يُقنعون "عملاءهم" بتسويق الاتفاق، وكان السعيد من أبرزهم. فتحول موقف السعيد حين قدم إلى دمشق من ثقته بإمكانية منع التقدم الفرنسي بوحدة صغيرة من الرشاشات [(667)] إلى محاولة التسوية مع غورو، وكان قد غدا يائسًا أيضًا من قدرات المواجهة، بعد أن عزز الجنرال غورو قواته نسبيًا، ومقتنعًا بعدم جدوى حشد اللجنة الوطنية العليا للمتطوعين في أي مواجهة مع الجيش الفرنسي. فهؤلاء كانوا يتوجهون بالآلاف إلى خطوط الدفاع في ميسلون، ثم لا يتبقى منهم في نهاية اليوم سوى 200[(668)]، من دون أي خطة "رسمية"، سواء من الحكومة أو من قيادة اللجنة نفسها، لتنظيم صفوفهم وتموضعاتهم.

حاول السعيد في الاتفاق إرضاء الجنرال غورو في المعلقة ليتفادى احتلاله كامل البقاع [(669)]. لكنه تفاهم مع غورو، على ما يبدو، لإبداء حسن النية على عدم إعاقة النقليات الفرنسية على خط سكة حديد رياق - حلب وامتداداته إلى الشمال السوري، وعدم التعرض لها في قتالها للكماليين [(670)]. إلا أن المعتمد العربي في بيروت يوسف العظمة رفض، في 6 كانون الأول / ديسمبر 1919، وضع السكة الحديد المارة في المنطقة الشرقية تحت تصرف غورو، إلا إذا وافق على عدم احتلال البقاع مبدئيًا، وحينذاك تنظر الحكومة العربية في مسألة "التكاليف الحربية" "فتقبلها أو ترفضها"، ودعا العظمة الحكومة إلى مقاومة طلب غورو [(671)].

3 - هيجان دمشق: مِن لعْن السعيد إلى لعْن فيصل والهاشميين

صبّ نشر الركابي البلاغ الزيت على النار الجماهيرية. ووصف محب الدين الخطيب في افتتاحية **العاصمة** ليوم 8 كانون الأول / ديسمبر 1919 صورة التأهب هذه بأنه "مهما حاولنا الاعتدال، فإنه لا مناص لنا من الاعتراف بأننا في ساعات رهيبة"، ووصف حال الأمة بأنها "أصبحت متشنجة الأعصاب، متهيجة العواطف، خوفًا منها على كيانها الاستقلالي، وقلقًا من مصيرها الذي باتت تجهله" [(672)]. وقد زاد من حدة التشنج ما نشرته **المقطم** و**الأهرام** في ذلك الحين من خبرين متناقضين عن اتفاق فيصل مع كليمنصو: الأول، يؤيد فيه

فيصل حقوق الفرنسيين في سورية، ويؤمّن استبدال القوات البريطانية بقوات فرنسية؛ والآخَر يؤيد الحقوق العربية في المنطقة العربية. ووصف الأمير زيد أثر هذا التناقض في الخبرين بقوله "أحدث ذلك أسوأ تأثير على الشعب، حتى اضطررت لتكذيب هذا الأمر رسميًا، فأسترحم إعلامنا جليّة الخبر لتسكين الأفكار" [673]. ونشرت جريدة **العاصمة** تكذيبًا رسميًا للخبر الذي يقول بموافقة فيصل على الاحتلال الفرنسي للبقاع، ووضع سورية تحت النفوذ الفرنسي، وفق ما جاء في اتفاقية سايكس - بيكو [674].

في هذا المناخ الهائج، اتهم المتظاهرون السعيد علنًا بـ "موالاة الفرنسيين، بل بخيانة البلاد"، "وأصبح الناس يهتفون ضده في الشوارع" [675]. وتحولت الهتافات ضده مع ما نشرته الصحف المصرية من أخبار زائفة عن موافقة فيصل على احتلال البقاع ووضع سورية تحت النفوذ الفرنسي طبقًا لاتفاقية سايكس - بيكو إلى هتافات ضد الحكومة، ووصف الأمير زيد ذلك بأن الغليان ضد الحكومة كان "مدهشًا" [676]. وشمل هيجان السياسة الجماهيرية اتساع النقمة على العائلة الهاشمية التي اتُّهمت بالاعتدال تجاه المطالب الفرنسية [677]. وانطلقت في هذا السياق تظاهرات عارمة في دمشق ضد الأمير زيد وضد شقيقه الغائب في باريس [678]. وكانت الحكومة العثمانية تتابع هذا الوضع عن طريق جواسيسها الرسميين، حيث يشير تقرير استخباري عثماني إلى أن النقمة شملت العائلة الهاشمية والمتنفذين، وأن الناس الغاضبين بحجة أنهم "سيصبحون تحت حكم الفرنسيين" "يصبون لعناتهم على الأشراف والمتنفذين" [679]؛ أي على الهاشميين والمسؤولين.

بعد نحو ثلاثة أيام، نشرت الحكومة بلاغًا رسميًا، نقيضًا للبلاغ الذي أذاعه الركابي بمضمون برقية فيصل التي استلمتها الحكومة، يوم 9 كانون الأول / ديسمبر 1919، بأن اتفاق الاستبدال وضِع بمعزل عن الأمير فيصل، وأنه لم يقبل به. وفي ضوء ذلك، تقررت موافقة الحكومتين الفرنسية والبريطانية على عدول القوات الفرنسية عن احتلال البقاع، على أن تنسحب منه القوات العربية النظامية أيضًا، وتشكيل لجنة عربية - فرنسية - بريطانية لفض الخلافات الأمنية [680].

ونشرت **العاصمة** نص الاتفاق، وأشارت افتتاحيتها إلى أن الاتفاق الجديد "أصبح ناسخًا لاتفاق المستر لويد جورج والمسيو كلمنصو"، أي اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919، و"أن الحكومة الفرنسوية صارت ملزَمة بسحب كل جندي من جنودها إلى خارج المنطقة الشرقية بحدودها السابقة ثم تبذل المساعي السلمية للاتفاق على الأساس الذي اشترطه سمو الأمير المعظم" خلال ثلاثة أشهر على أساس ما نبه إليه الأمير "الحكومة الفرنساوية من الآن أنه لا يرضى قط بأية مذاكرة إلا إذا كان أساسها الحاكمية الجنسية ووحدة البلاد" [681]. وسجل كامل الغزي الانطباع العام عن ذلك "واستبشر الناس بهذا الخبر" [682]. لكن استمرار التوغل الفرنسي في البقاع بدد هذا الاستبشار، وجعل منه

سحابة صيف عابرة. وانضم فيصل نفسه إلى هذه الدعوة، حين علم بالمدى الذي بلغه التوغل، فاستنكر اتفاق السعيد - غورو وشجبه، واشتمّ منه روائح نيات فرنسية لاحتلال دمشق.

4 - نقمة فيصل على السعيد

اقتصر اتفاق السعيد مع غورو لكبح جموح ضباطه الساخطين على اتفاق 25 تشرين الثاني / نوفمبر، وهو الاتفاق الذي قضى بالسماح لرهط فرنسي واحد بالتمركز في رياق وليس احتلال البقاع كله [683]. وقام الأمير زيد بإبلاغ فيصل به [684]، وهو ما أغضبه غضبًا شديدًا، فقال: "أنا كنت أقول لهم لا بد من سفك الدماء إذا حصل تجاوز على جهات البقاع" [685]، ووجَّه لومًا شديدًا إلى زيد بسبب انحراف الحكومة عن توجيهاته بعدم السماح بـ "دخول أي جندي فرنسي إلى حدود البقاع" وأن الفرنسيين قبلوا بذلك، بينما وافقت الحكومة على "دخول الرهط الأجنبي لرياق". وتساءل فيصل مستنكرًا: "كيف يا أخي تسمح بذلك مهما كانت الحالة؟ هل تظنون أن ذلك الرهط عبارة عن محافظ لهذه الذخائر، وغاب عنكم أنه يكسب من الجهة الأخرى حق البقاء في أهم نقطة وهي ملتقى الخطوط الحديدية" [686].

ووصل الأمر بفيصل إلى حد التعبير عن أن السعيد الذي تلقى أمرًا منه بالمقاومة [687] قد تواطأ مع الفرنسيين للحفاظ على علاقة إيجابية معهم والاستفادة منها مستقبلًا في حال الاحتلال الفرنسي، وأنه ارتكب "خيانة" [688].

ولم يوفر فيصل شقيقه زيدًا من السخط، وطلب منه التحقق مما إذا كان السعيد قد طلب باسمه جيشًا لاحتلال دمشق [689]. وزاد من شكوك فيصل في السعيد أن برتلو، المدير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، حاول أن يضلله بأن الحكومة الفرنسية ملتزمة باتفاق 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، على الرغم من أن السعيد تعهد للجنرال غورو باسم الأمير زيد بأن يخلي البقاع، ويدع الجيش الفرنسي يحتله من دون إخلال بالأمن [690].

وادعى أن توقيع السعيد للاتفاق مع غورو هو تنفيذ لتعليمات الأمير زيد الذي منحه "صلاحية قطعية لمنع حدوث اختلاف بين الطرفين" [691]. وتفهم فيصل لاحقًا في لومه لزيد على توقيع اتفاق السعيد - غورو، ووجد في التذمر الجماهيري منه تعبيرًا عن الوطنية، حتى ولو مسه سلبيًا [692]، لكنه اتخذ قرارًا حاسمًا بمقاومة أي تقدم فرنسي في الأقضية الأربعة بالقوة، وشكَّل ذلك ترخيصًا للأمير زيد ومحيطه الراديكالي للتخلص من الركابي باعتبار أنه غدا عائقًا.

ثانيًا: إقالة الركابي من منصب الحاكمية العسكرية العامة

1 - الحملة على الركابي

احتدم الصراع في الحكومة السورية حول الموقف من اتفاق السعيد - غورو، وتعارضه مع برقية فيصل، على إيقاع ما وصفه محب الدين الخطيب، في افتتاحية جريدة **العاصمة** ليوم 8 كانون الأول / ديسمبر 1919، بـ "الساعات الرهيبة".
انصبت النقمة على رضا باشا الركابي، الحاكم العسكري العام الذي نشر الاتفاق، وتحمس له. وشن الدفاعيون الراديكاليون عليه حملة شعواء، واتهموه بالمماطلة بتنفيذ توجيهات فيصل في المثابرة على التجنيد والإعداد للمقاومة، وإهمال أمر تخصيص متطلبات الدفاع من الأموال والعتاد [693]، ومعارضة اتخاذ قرار بالخدمة الإلزامية في الجيش العربي، ومساعدة حركات المقاومة التي اندلعت في المنطقة الغربية [694]. وطعنوه بنصب المكائد للهاشمي [695]، والضلوع في "خطف" البريطانيين له [696] بين من يؤكد ذلك ومن يعتبره مجرد تخرصات للنيل من الركابي [697] وعدم إبدائه أي استنكار لاعتقاله [698]. وعلى ما يبدو، بات الأمير زيد نفسه مقتنعًا بهذه المظنة، وساخطًا على اعتقال الهاشمي صديقه الحميم [699].
لكن العامل الأساسي الذي حكم بإرغام الأمير زيد للركابي على الاستقالة، والذي امتزجت فيه القضايا والمظنات السابقة، هو معارضته الصريحة لسياسة الدفاع والمقاومة، لا بسبب عدم اقتناعه بجاهزية الجيش العربي والحكومة للمواجهة العسكرية مع الفرنسيين، وعجز الموازنة الكبير، وشحّ مواردها في تمويل تكلفة تلك السياسة فحسب، بل بدرجة أساسية بسبب قناعته السياسية بأن قيام فرنسا باحتلال سورية أمر محتم في آخر الأمر، و"عليه، فمن الحكمة إقامة علاقات طيبة معها" [700]. في حين رأى الدفاعيون الراديكاليون، في "الفتاة" والأحزاب السورية الناشطة، أن المقاومة ضد فرنسا، وبغض النظر عن عدم التكافؤ في القوى، "أمر لا محيد عنه" وأنها "الطريقة الوحيدة لإخراج الفرنسيين من البلاد" [701] حتى لو لم يكن ممكنًا للجيش، وفق ما رآه قائد الفرقة الثانية التي مقر قيادتها في درعا الأميرالاي (الزعيم) مصطفى نعمت العباسي (1878 - 1951)، أن يصمد أكثر من نصف ساعة [702].
وقد كثف الحصري هذا الموقف بأن "لا سبيل إلى مقاومة الفرنسيين وإخراجهم من البلاد بقوة السياسة وحدها، بل لا بد لذلك من ثورة مسلحة" [703].وانتشرت "الدعوة إلى أن الوسيلة الوحيدة لمقاومة فرنسا هي القوة المسلحة" [704]، بينما عارض هذا الاتجاهَ الحاكم العسكري العام رضا باشا الركابي ورئيس حكومة المديرين التي كانت في مرحلة تصريف أعمال. وتمكن خصومه الراديكاليون والدفاعيون من إقناع الأمير زيد بإقالته، لتمهد هذه الإقالة أمام سير الحكومة العربية في طريق تجذير سياستها الدفاعية.

2 - إقالة الركابي ووضعه تحت الإقامة الجبرية

فقد الركابي في هذه اللحظات، التي جاهر فيها بمعارضة السياسة الدفاعية والتكيف مع اتفاق السعيد - غورو، ثقة الأمير زيد نهائيًا وثقة مستشاريه الذين ساروا مع خط المقاومة [705]. في 10 كانون الأول / ديسمبر 1919، أبلغ الأمير زيد الركابي بإعفائه من وظيفة الحاكم العسكري العام [706]، ووضعه تحت المراقبة، خوفًا من أن يشكل كتلة معارضة؛ فهو كان "مرتابًا" به بسبب شخصيته القوية والحازمة، وعدم التردد في إعلان اختلافه حتى مع فيصل في شأن سياسته [707]. ورفض الأمير زيد أي "توسط" من أعيان دمشق ومن كبيرهم عبد الرحمن باشا اليوسف وغيرهم، لإعادته إلى منصبه، وفرضت الحكومة الجديدة على الركابي مراقبة سرية لحركته واتصالاته، فكان منزله محوطًا بالشرطة السرية [708].

ساهم ذلك في توتير العلاقة بين هؤلاء الأعيان والحكومة العربية، واتجاه بعضهم إلى التواصل مع الفرنسيين، على أمل، وفق تقدير سلطان، تأمين مستقبلهم حين تجيء فرنسا إلى سورية [709]. وساهم أيضًا في ما وصفه الحكيم بـ "انقسام" الجبهات الوطنية وأعضاء المؤتمر السوري بين من رحب بإقالة الركابي ومن هو "ناقم" بسببها، بينما "أخذ الحياديون، وهم كثر، يعلنون أسفهم لما قد تجره الحزبية من مضار للقضية الوطنية" [710].

كانت إقالة الركابي ووضعه تحت الإقامة الجبرية قرار حزب الاستقلال وقيادته السرية "الفتاة"، التي قررت التخلص منه بأي ثمن؛ فقد حدثت في غياب فيصل عن دمشق. ووفقًا لقاسمية، بدت إقالته لبعض السوريين "انقلابًا مقنَّعًا"، جرت أحداثه في أثناء غياب فيصل عن البلاد وإجرائه محادثاته مع كليمنصو [711]. فلم تستشر الحكومة فيصل بشأنه، الذي يبدو أنه كان يرغب في تجميد نشاطه، لا عزله، نتيجة ارتيابه بمدى التزامه بتنفيذ توجيهاته في مجال الدفاع، وعلم فيصل بالقرار عبر أخبار "خاصة" متأخرًا [712].

والحقيقة أن الركابي لم تكن له حينئذ كتلة منظمة تدعمه، بل اعتمد على الصلاحيات التي ترتبط بمنصب الحاكم العسكري العام، وعلى صراحته في الرأي، وإدارته الحازمة والنزيهة للحكومة، وقوته الشخصية في اتخاذ القرارات. وسانده المعارضون لـ "الفتاة"، ولا سيما أعيان دمشق الممتعضين من تجرؤ العامة على هيبتهم ومكانتهم، وسانده أيضًا الحياديون والناقمون على الانقسامات الحزبية، وعلى الحملة التشويهية لسمعة الركابي، لكن بصورة "صامتة" اكتفوا فيها بالتعبير عن الأسف.

ستدشن هذه الإقالة قطيعة الركابي مع "الفتاة" و"الاستقلاليين"، مع بقائه في صفوفها بصفته عضوًا مؤسسًا لا عضوًا في هيئتها المركزية التي أقالته من عضويتها في أيلول / سبتمبر 1919، في سياق ارتفاع وتيرة "التناظر والتكايد أو كليهما" بينه وبين الهاشمي [713]. وسيصفهم بأنهم مجرد أشخاص "لا يمثلون سوى أنفسهم، ولا يهمهم الوطن، ولا دفاعه، ولا تهمهم سوى غايات مكنونة في صدورهم، وربما تكون ضد الإمارة مبدئيًا، وأنهم باتوا حكومة في الحكومة،

ويمثلون في دور الحكم العربي الدور "الخفي" الذي كانت تمثله جمعية الاتحاد والترقي من ناحية السيطرة على الحكومة والتحكم فيها [714].

عيّن الأمير زيد عبد الحميد قلطقجي (1875 - 1925) وكيلًا له، لكنه أعفاه من منصبه بعد يومين، ليعين الأميرالاي مصطفى نعمت العباسي، في 13 كانون الأول / ديسمبر 1919، في منصب الحاكم العسكري العام ورئيسًا لمجلس المديرين [715] بدلًا منه، بسبب ارتفاع نبرته الدفاعية، وظهوره بصفته من أبرز المنتصرين لخط الدفاع والمقاومة، وأن على الحكومة أن تخوض غمار الحرب وأن لا تترك أمر الدفاع منوطًا بالأهلين وحدهم وإن لم تكن موقنة بأن جيشها لا يستطيع الثبات أكثر من نصف ساعة [716]. وكان نعمت قائد الفرقة الثانية في جنوب سورية، ثم عينه الأمير زيد في 2 كانون الأول / ديسمبر 1919 وكيلًا عن رئيس ديوان الشورى الحربي (الهاشمي المحتجز في فلسطين) [717]، ثم حاكمًا عسكريًا عامًا ورئيسًا لحكومة مجلس المديرين بعد إقالة الركابي [718].

من الواضح أن الإقالة جرت تحت ضغط الهيئة المركزية لـ "الفتاة" التي سيطر الدفاعيون عليها، وبدؤوا يطورون علاقاتهم مع الكماليين لوضع سياسة الهاشمي الدفاعية موضع التنفيذ، بالتنسيق مع الأتراك.

تشير وثائق الأرشيف الأمني العثماني إلى دور جمعية سرية تعمل في سورية في إقالة الركابي، وتحمل اسمًا كوديًا هو (أ. ت. ا. ع) في دمشق، وحددها التقرير بقيادة "القوى العثمانية في سورية التي تقود الحركة الوطنية وتدافع عن سورية وفلسطين" [719]، وهي الجمعية التي يقودها علي شفيق بك أوزدمير. ونشطت في سوريا بناء على تعليمات مباشرة من مصطفى كمال، لكن لا دليل في الوثائق والمصادر السورية على دور هذه المنظمة في إقالة الركابي، إلا أن المؤكد أن الهيئة المركزية الجديدة لـ "الفتاة" كانت تشتمل على ثلاثة من صقور الدفاع وأقطاب الدعوة إلى التحالف بين الاستقلاليين السوريين وحركة المقاومة الأناضولية، هم ياسين الهاشمي، وأحمد مريود (1886 - 1926)، وسعيد حيدر (1890 - 1957)، الذين كانوا على صلة وثيقة بأوزدمير [720]. كما أن الهاشمي نفسه، كان، على الأقل قبل اعتقاله، ذا صلة وثيقة بجمعية الأنصار السرية الموالية للكماليين في حلب.

(634) هدد فيصل، في 19 تشرين الثاني / نوفمبر صراحة، بمقاومة الجيش الفرنسي إذا دخل "البقاع وبعلبك". يومية 19 / 11 / 1919 ويومية 22 / 11 / 1919، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 492 - 493.

(635) يومية 22 / 11 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 493.

(636) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 261؛ سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 527 - 528؛ يُقارَن بـ: أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 143.

(637) **العاصمة**، السنة 1، العدد 77، 20 / 11 / 1919، ص 4.

(638) يُقارَن بـ: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 102 - 103؛ موسى، ص 527 - 528؛ في 28 / 11 / 1919 وجَّه برتلو، المدير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، رسالة إلى فيصل يؤكد فيها أن الحكومة الفرنسية "تنازلت مؤقتًا عن حقها الذي صادق عليه المؤتمر بخصوص احتلال أراضي البقاع بجنود فرنسوية، وإذا لم يؤكد هذا الاتفاق المؤقت الذي وصلنا إليه باتفاق مرضٍ وقاطع إلى ثلاثة أشهر، فليكن معلومًا أن الفريقين يستأنفان حرية العمل". يُقارَن بصورة عن كتاب المسيو برتلو إلى سمو الأمير فيصل في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، وقد نشره حافظ وهبة بالاستناد إلى الوثائق الهاشمية التي عثر عليها بعد سقوط مملكة الحجاز. يُنظر: حافظ وهبة، **جزيرة العرب في القرن العشرين** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 465؛ يُقارَن بنص الاتفاق الذي عرضه برتلو على فيصل، في الملحق رقم (3): حديث الأمير فيصل مع المسيو برتلو مدير الأمور السياسية العام في وزارة الخارجية الفرنسية، الثلاثاء 2 كانون الأول [/ ديسمبر] 1919، في: حيدر، ص 807.

(639) يُقارَن بنص الاتفاق الذي عرضه برتلو على فيصل، في الملحق رقم (3): حديث الأمير فيصل مع المسيو برتلو مدير الأمور السياسية العام في وزارة الخارجية الفرنسية، الثلاثاء 2 كانون الأول [/ ديسمبر] 1919، ملاحق **مذكرات رستم حيدر**، في: المرجع نفسه؛ يُقارَن أيضًا بـ: قدري، ص 142.

(640) يتبنّى البحث هنا التزامن الدقيق لمفاوضات فيصل - كليمنصو الذي حقّبه فرعيًا المؤرخ اللبناني محمد بسام بين ما اصطُلح على تسميته اتفاق فيصل - كليمنصو الأول في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1919، واتفاق فيصل - كليمنصو الثاني 1920. في: محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920: حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 283 -

286؛ وهذا التزمين مطابق للمفاصل الأساسية في هذين الاتفاقين، وهي مفاصل التوصل بعد مفاوضات صعبة إليهما، لكن الاتفاق الثاني كان هو الأهم من زاوية الاتفاق على أسس تنظيم العلاقة السورية - الفرنسية على أساس مفهوم الانتداب مع بقاء السلطة الذاتية للحكومة السورية في نطاق "المنطقة الشرقية".

(641) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس 27 / 11 / 1919، في: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 250. أشار رستم حيدر إلى هذه البرقية في يومية 27 / 11 / 1919، في: حيدر، ص 496.

(642) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 148.

(643) قررت الحكومة رسميًا تهدئة الحركة الجماهيرية المندلعة. ووفق أوراق محب الدين الخطيب التي درستها قاسمية، وزعت الحكومة في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 نحو 3000 نسخة من منشور التهدئة بإطاعة أوامر الحكومة واجتناب كل ما يخل بالأمن، ومنع التظاهرات وحمل السلاح والاجتماعات العامة من دون إذن رسمي. قاسمية، ص 147.

(644) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 108.

(645) قدري، ص 150.

(646) كان غطاء ذلك هو البرقية التي أرسلها شيوخ حوران إلى المؤتمر السوري وسلسلة اتصالات انتهت بمأدبة عشاء علنية خطب فيها الحاكم العسكري العام الركابي والدكتور عبد الرحمن الشهبندر. **العاصمة**، السنة 1، العدد 79، 27 / 11 / 1919، نص 4، ص 6.

(647) من الأمير زيد إلى الشريف ناصر (حلب) في 29 / 11 / 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 253.

(648) رفض غورو في 27 / 11 تنفيذ طلب القائد العام الجنرال أِلنبي، والمتفق عليه مع كليمنصو، من الجنرال غورو الانسحاب من البقاع، تحاشيًا لمواجهة عسكرية فرنسية - عربية، نهائيًا: "قائلًا: إن الأوامر التي تلقاها من حكومته تضطره إلى القيام بما يجب عليه تنفيذه"، إضافةً إلى ما ذُكر أعلاه. من حديث برتلو المدير العام لوزارة الخارجية الفرنسية إلى فيصل في: حديث الأمير فيصل مع الموسيو برتلو مدير الأمور السياسية العام في وزارة الخارجية الفرنسوية، 2 كانون الأول / ديسمبر 1919، ينظر: حيدر، الملحق (5)، ص 800.

(649) من حديث برتلو في محضر الاجتماع مع فيصل، حديث الأمير فيصل مع الموسيو برتلو مدير الأمور السياسية العام في وزارة الخارجية الفرنسية، 2 كانون الأول / ديسمبر 1919، المرجع نفسه، الملحق (5)، ص 799 - 801.

(650) هذه المعلومة مستمَدة من برقية كليمنصو إلى غورو في 9 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 51 - 52.

(651) قدري، ص 143. وفق ما عرضه برتلو مدير عام وزارة الخارجية الفرنسية لفيصل لم يرض الجنرال غورو بتنفيذ الأمر واعتبر "أن التأخر عن إشغال [احتلال] البقاع مما يسقط بشرفنا"، فحسم كليمنصو الأمر، ووجهت إليه وزارة الخارجية الفرنسية "برقية شديدة اللهجة" مفادها "أن الأمر قد تم وما أبرم هنا بناء على منافع عامة لا ينقض هناك لأسباب محلية محدودة"، الملحق (5)، حديث الأمير فيصل مع المسيو برتلو مدير الأمور السياسية العام في وزارة الخارجية الفرنسية، الثلاثاء 2 كانون الأول 1919، ص 798؛ وحول إقرار برتلو بتأخر الجنرال عن تسليم البرقية لأنه ناقم على الاتفاق، يُقارَن بـ: المرجع نفسه، في حديث برتلو، ص 801؛ ويشير رستم حيدر في يومياته إلى أن الضباط الفرنسيين كانوا ناقمين على مشروع الاتفاق "ولا يريدون إلا التقدم" في البقاع والأقضية الأربعة، يومية الجمعة 2 / 1 / 1920، في: حيدر، ص 535 - 536.

(652) فغالي، ص 117.

(653) طلب يوسف العظمة، المعتمد العربي ببيروت، من الحكومة العربية الاحتجاج لدى القيادة البريطانية على ما حدث في المعلقة من "إهانة العلم العربي والحكومة العربية" و"غدْر الفرنسيين بأخذهم سلاح مفرزة صغيرة عربية في المعلقة، خلافًا للمقررات والشرف العسكري"، ومطالبتها بـ "إعادة العلم العربي إلى مكانه بصورة رسمية، مجازاة المتسببين، وإعادة أسلحة المفرزة"، وأن الحكومة لا تتحمل مسؤولية "كل ما يحدث من الشعب والجند" إن لم يتم ذلك برقيات من الأمير زيد. من الأمير زيد إلى يوسف العظمة، 1 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 264 - 265.

(654) بيان الحاكم العسكري العام إلى أبناء الوطن العزيز في 1 / 12 / 1919، في: **العاصمة**، السنة 1، العدد 81، 4 / 12 / 1919، ص 3.

(655) من الأمير زيد إلى المارشال أَلِنبي، 3 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 24.

(656) **العاصمة**، العدد 80، 1 / 12 / 1919، ص 1.

(657) تألفت قائمقاميات البقاع من قائمقامية بعلبك والمعلقة والزبداني، وكان البقاع مركزها. علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 79.

(658) المرجع نفسه، ص 82 - 83.

(659) من الأمير زيد إلى المارشال أَلِنبي، في: 3 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 24.

(660) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 140؛ حددت قائمقاميات البقاع وفق تحديد حاكمها. جودت، ص 79.
(661) من الهاشمي إلى الأمير زيد، 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 257 - 258.
(662) أوردت **العاصمة** رد الهاشمي، وهو كما يلي: "إن أمر الميثاق [التعهد] منوط بالشعب ولا قبل لي بأن أقدم على هذا الأمر من تلقاء نفسي "ياسين باشا الهاشمي"، في: **العاصمة**، العدد 84، 15 / 12 / 1919، ص 4.
(663) محب الدين الخطيب، "الوطنية"، **العاصمة**، العدد 82، 8 / 12 / 1919، ص 1.
(664) كانت الحكومة العربية قد عينت أمير اللواء نوري السعيد حاكمًا عسكريًا عامًا على البقاع، وشملت قيادته منطقة حاصبيا - راشيا - رياق - المعلقة - بعلبك. يُنظر: سعيد، مج 2، ص 102؛ داغر، ص 114؛ وكلفته في 24 تشرين الثاني / نوفمبر بثني غورو عن خطوته في احتلال البقاع، وتحذيره من "الأخطار العظيمة" التي ستنتج من ذلك. "بلاغ الحاكم العسكري العام"، **العاصمة**، السنة 1، العدد 79، 27 / 11 / 1919، ص 2.
(665) بلاغ الحاكم العسكري العام بالاتفاق ونشرته **العاصمة** تحت عنوان "إلى أبناء الوطن العزيز"، **العاصمة**، العدد 82، 8 / 12 / 1919، ص 3. كان هذا البلاغ تصحيحًا لما نشره الحاكم العسكري العام قبل يومين من نص الكولونيل كوس، المعتمد الفرنسي بدمشق، والمشتمل على تصريح الجنرال غورو لنوري السعيد. وورد فيه مرابطة حامية عربية في بعلبك إلى جانب حامية فرنسية، وأنه لم "يبق له حكم" بعد صدور البلاغ الجديد. والنص ملحق في هامش إيضاحي مؤلف من رسالة الكولونيل كوس، في: المرجع نفسه.
(666) جودت، ص 84 - 85؛ داغر، ص 118.
(667) يومية 29 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 527.
(668) حاول السعيد أن يبرهن لداغر على عدم هذه الجدوى في التوقف عند بعض مواقع المتطوعين وسؤالهم عن وضعهم، حيث ارتفع حجمهم في بعض المراكز القريبة من ميسلون من 200 رجل إلى نحو 3000، لكن سرعان ما كان نحو 2800 منهم يعودون إلى دمشق ليبيتوا في منازلهم. في: داغر، ص 115.
(669) يشير قدري إلى أن ما حدث هو اتفاق السعيد مع غورو على احتلال الجيش الفرنسي لرياق فقط. قدري، ص 144؛ داغر، ص 116.
(670) فغالي، ص 263.
(671) من يوسف العظمة إلى الأمير زيد، 6 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 272 - 273.
(672) الخطيب، "الوطنية"، ص 1.

(673) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل (باريس)، 8 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 267.
(674) "تكذيب"، **العاصمة**، العدد 82، 8 / 12 / 1919، ص 2.
(675) داغر، ص 112 - 113.
(676) يشير الأمير زيد إلى أنه جمع الأحزاب السورية الموجودة للاطلاع على رأيها في مسألة الدفاع والمقاومة التي وضعت الحكومة خطتها، فوافقت عليها، لكنها أجمعت على عدم قدرة حكومة الركابي "على القيام بأي عمل نحو الوطن، لأنها لم تشتغل منذ سنة ونصف لا من الجهة العسكرية ولا المدنية، ولذلك فإنهم لا يعتقدون أنها تستطيع القيام بشيء في وقت حرج كهذا". من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 49.
(677) قاسمية، ص 149.
(678) Abdul Latif Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (New York: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1969), p. 312.
(679) تقرير عن أوضاع سورية، من الشام 1 كانون الأول 1335 [يعادل 13 كانون الأول / ديسمبر1919]؛ الباب العالي، نظارة الداخلية، مديرية الأمن العام HR.SYS.2463 - 50 - 1 - 2 - 3 - 4.
(680) "تعديل الاتفاق العسكري"، **العاصمة**، العدد 83، 11 / 12 / 1919، ص 2.
(681) محب الدين الخطيب، "موقفنا الحاضر"، **العاصمة**، العدد 85، 18 / 12 / 1919، ص 1 - 2.
(682) كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 739.
(683) يشير قدري إلى أن ما حدث هو اتفاق السعيد مع غورو على احتلال الجيش الفرنسي لرياق فقط. قدري، ص 144؛ داغر، ص 116.
(684) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، 23 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 287.
(685) يومية 16 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 510؛ داغر، ص 120.
(686) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس، 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 282.
(687) يومية 29 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: حيدر، ص 527.
(688) ينقل رستم حيدر أن فيصل نقم على نوري السعيد بسبب اتفاقه مع الجنرال غورو، وعدم تنفيذ أوامره بمواجهة الفرنسيين إن تقدموا "شبرًا واحدًا" في البقاع. ويشير إلى أن "لا شك أن الجنرال نوري [السعيد] لم يكن عند ظننا به". يومية 21 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: حيدر، ص 520؛ وفي يومية 29 / 12 / 1919 يورد رستم حيدر ما يلي: "الأمير لا يزال غاضبًا على نوري

[السعيد] وأرباب السوء كثيرون، وقد قال إنه أمره بالمقاومة ولمّا ذهب نوري قال نحن خمسون شخصًا نوقفهم بالمترااليوز ولما سألته عن نوري إذا كان يرتاب في صدقه قال: فسبحان الله أنه حارب معي وأنا أعتمد عليه، ولكن ربما سولت له نفسه أن الفرنسويين لا بد أن يأتوا إلى سورية، فأراد أن يتقرب إليهم، وهذه خيانة". في: حيدر، ص 527.

(689) أعرب فيصل لزيد عن أن حرجًا شديدًا وقع في إثر إبلاغ الحكومة الفرنسية له بأن "الجنرال نوري السعيد طلب باسمكم جيشًا احتلاليًا لدمشق، فوقعت في أشد اليأس"، وما ذكره فيصل لم يكن إلا تضليلًا فرنسيًا، وَبخ زيدًا عليه لكنه ظل يحمل شكوكًا فيه، ويريد الاطلاع "على جلية الأمر". من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 283.

(690) من حديث برتلو في محضر الاجتماع مع فيصل، حديث الأمير فيصل مع الموسيو برتلو مدير الأمور السياسية العام في وزارة الخارجية الفرنسية، 2 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: حيدر، الملحق (5)، ص 800؛ نجد مضمون ذلك بوضوح في رسالة سرية بعث بها في 22 كانون الأول / ديسمبر 1919 إلى الأمير زيد بأنه دُهش حين أعلمته الحكومة الفرنسية "بأن الجنرال نوري السعيد طلب باسمكم جيشًا احتلاليًا لدمشق". بينما ورد في المحضر الذي نشره رستم أن السعيد أعلم غورو بأنه سيمكنه باسم الأمير زيد من احتلال البقاع كاملًا. من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس، 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 283.

(691) من يوسف العظمة إلى الأمير، 6 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 272.

(692) قيَّم فيصل ذلك في رسالة لاحقة مطوَّلة وسرية إلى شقيقه الأمير زيد عما حدث في تلك الآونة من أنه ناتج من "حماس وحمية" وطنية، وهو "فضيلة في حد ذاتها تدلني على شدة التمسك بالوطنية"، وأنه ممنون ومبتهج من ردة الفعل الجماهيرية "ولو كان فيه ما يُشتم منه رائحة المساس بي"، وتفهم ذلك، مفسرًا له بأنه ربما من حق الأهلين أن يقوموا بذلك "إذا سمعوا بأنني عقدت اتفاقية ضد منفعة البلاد"، و"لكن في الوقت نفسه تُعقد اتفاقية أخرى بإدخال جند أجنبي بواسطة أهالي البلاد وبواسطتكم؟ إنني لا أفهم من هذه الحالة شيئًا". من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس، 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 282 - 283.

(693) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص 124.

(694) قدري، ص 150.

(695) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص

.63
(696) انتشرت ظنون قوية بين معارضيه الراديكاليين بأنه كان وراء اعتقال البريطانيين للهاشمي، بالنظر إلى "المكايدات" الشديدة الشخصية والسياسية السابقة بينهما. محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 380 - 381؛ دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1، ص 107.

(697) ينوس دروزة بين ترجيح تواطؤ الركابي مع البريطانيين في استدراج الهاشمي واعتقاله. دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 380، وبين اعتبار ذلك تخرصات ومظنات لم يثبت قط أي شيء من ادعاءاتها. المرجع نفسه، مج 1، ص 107.

(698) تعرض الركابي لدى انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر السوري العام في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1989 لنوع من اتهام ضمني له بالضلوع في اعتقال الهاشمي، فوجّه إليه سعيد طليع سؤالًا عن اعتقال الهاشمي، فأعلن الركابي جهله بالأمر، وأنه لم يدرِ به إلا قبل نصف ساعة عن طريق إبراهيم هنانو الذي كان الهاشمي يعدّ معه فتح جبهة في الشمال ضد الفرنسيين، وأنه استفهم من نائب المعتمد البريطاني بدمشق عن ذلك فأجابه بأن الهاشمي استُدعي لاستيضاحه عن مخالفة أوامر القائد العام الجنرال أللِنبي، وأنه "سيهتم بالأمر كثيرًا" لكون الهاشمي "رفيقنا في العمل". **العاصمة**، العدد 78، 24 / 11 / 1919، ص 3.

(699) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 380.

(700) زين، ص 144.

(701) المرجع نفسه؛ قاسمية، ص 151.

(702) داغر، ص 125.

(703) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 79؛ نجيب الأرمنازي، **محاضرات عن سورية: من الاحتلال حتى الجلاء** (القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، 1954)، ص 5.

(704) نجيب الأرمنازي، **سورية من الاحتلال إلى الجلاء**، ط 2 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 1973)، ص 5.

(705) موسى، ص 534؛ قاسمية، ص 150؛ قدري، ص 150 - 151.

(706) من مذكرة الركابي إلى الأمير فيصل في 18 كانون الثاني / يناير 1920، في: قدري، ص 169 - 170؛ موسى، ص 534؛ قاسمية، ص 150؛ قدري، ص 150 - 151؛ يشير الحصري، نقلًا عن الهاشمي، إلى أن الركابي كان "ينزع إلى المسالمة ولا ينزع إلى المقاومة"، وأن الحصري طلب منه التخلي عن اعتكافه وحضور جلسة مجلس المديرين "لنتغلب معًا على روح التردد والاستسلام، ونقرّر المقاومة والدفاع". الحصري، ص 100 - 101؛ وكان الحصري قد قاطع

اجتماعات مجلس المديرين بعد رفض الحكومة إقرار موازنة المعارف التي عرضها. **المصباح**، العدد 45، 5 / 8 / 1919، ص 2.

(707) وفق دروزة، كان يتردد في الجو المحيط بالحكومة: "يختلف أحيانًا مع فيصل ويحاوره في أوامره وتعليماته وسياسته"، وكان يُنسب إليه في لحظات الخلاف الكبيرة مع سياسة فيصل أنه "ليس مأمورًا لديه، وأنه هو الحاكم العسكري الرسمي الصحيح المعيّن من قيادة الحلفاء العامة التي تعتبر سورية الداخلية خاضعة لسيطرتها مثل سورية الساحلية وسوريا الجنوبية، وأنها هي مرجعه". دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 380.

(708) محمد كرد علي، **المذكرات**، ج 1 (دمشق: مطبعة الترقي، 1949)، ص 232، 234.

(709) علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين**، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 246.

(710) الحكيم، ص 123.

(711) قاسمية، ص 150.

(712) لم يدرِ فيصل بخبر إقالة الركابي وتعيين عبد الحميد باشا قلطقجي بدلًا منه إلا متأخرًا، وحتى 22 / 12 / 1919 بلغ فيصل الخبر عن طريق ما وصفه "بعض المصادر الخصوصية"، لكنه أشار "لا نعلم صحته من عدمها". من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، باريس 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 283.

(713) كانت الهيئة المركزية لـ "الفتاة" قد أرغمته على الخروج منها وسط الاستقطاب بينه وبين الهاشمي بانتخاب هيئة مركزية جديدة مؤلفة من كل من محمد عزة دروزة (فلسطين) وياسين الهاشمي (العراق) والدكتور أحمد قدري (فلسطين) ورفيق التميمي (فلسطين) وأحمد مريود (سورية - الجولان) وشكري القوتلي (سورية - دمشق) وسعيد حيدر (البقاع). دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 381.

(714) عبّر الركابي عن هذا الرأي في كتابه المرسل إلى فيصل بتاريخ 18 كانون الثاني / يناير 1920، والذي يستعيد فيه أسباب الاستقالة / الإقالة. يُقارَن بالنص الكامل (قدري، ص 169 - 171)، يُقارَن بـ: الحكيم، 123.

(715) "الحاكمية العسكرية"، **العاصمة**، العدد 84، 15 / 12 / 1919، ص 2. نعمت هو ضابط حلبي عثماني سابق تخرج في مدرسة الأركان الحربية العثمانية، وتولى قيادة فيلق خلال الحرب، مادة: مصطفى نعمت العباسي، في: **من هو في سورية 1949**، جورج فارس (محرر) (دمشق: المطبعة الأهلية؛ الوكالة العربية للنشر والدعاية في دمشق، 1948)، ص 275 - 276. وظل، مثل معظم الضباط السوريين، إلى جانب القوات العثمانية حتى نهاية الحرب، ثم استقال في إثر عملية تسريح الجيوش العثمانية من الجيش العثماني وفق اتفاقية الهدنة، وعاد في تموز / يوليو 1919 إلى موطنه في مدينة حلب، ووصفت

جريدة **المصباح** الحلبية الموالية لتحالف عربي - تركي النبأ بعودة "حضرة القائد الكبير المير آلاي مصطفى بك نعمت مستقيلًا من وظيفته". **المصباح**، العدد 30، 15 / 7 / 1919، ص 2.

(716) الحكيم، ص 117؛ ويرى داغر أن تداول الرأي العام المتحمس للمقاومة لما قاله نعمت قد رفعه لتوليته حاكمًا عسكريًا عامًا ورئيسًا للحكومة بدلًا من القلطقجي. داغر، ص 125.

(717) طلب الأمير زيد منه في رسالة التكليف القيام بما تستوجبه "الحالة الحاضرة من الحزم والعزم والشدة والانتظام وسرعة الأعمال ومجازاة من يتراخى في وظيفة أو يتقاعس عنها من الضباط والأنفار". من الأمير زيد إلى مصطفى نعمت، في 2 / 12 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 267.

(718) نشر هذا الخبر في: **العاصمة**، العدد 84، 15 / 12 / 1919، ص 2؛ ظل نعمت يشغل منصب الحاكم العسكري العام إلى حين إلغائه في 26 كانون الثاني / يناير 1920. الحصري، ص 231؛ حلّت حكومة مجلس المديرين مكان الحاكمية العسكرية العامة التي جرى إلغاؤها ما عدا حاكميتي حلب ودير الزور. **العاصمة**، السنة 1، العدد 99، 5 / 2 / 1920، ص 4.

(719) تقرير اليوزباشي قدري أفندي الذي أرسل إلى دراسة أوضاع سورية وعاد من الشام إلى وزارة الداخلية - مديرية الأمن العام في 20 كانون الثاني 1334 (2 كانون الثاني / يناير 1919).

يشكر الباحث الأستاذ كمال خوجة الذي ساعده في الوصول إلى الوثيقة، وترجمها له عن اللغة العثمانية لصالح بحثه.

(720) تألفت الهيئة المركزية الجديدة من محمد عزة دروزة (فلسطين) وياسين الهاشمي (العراق) والدكتور أحمد قدري (فلسطين) ورفيق التميمي (فلسطين) وأحمد مريود (سورية - الجولان) وشكري القوتلي (سورية - دمشق) وسعيد حيدر (البقاع). دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 381.

الفصل التاسع: تجذير السياسة الدفاعية بدء الاتصالات العربية - التركية الرسمية

مقدمة

بحلول كانون الأول / ديسمبر 1919، وصل اشتغال دينامية العلاقات الطردية المتشابكة بين تأزم العلاقات السورية - الفرنسية ومحاولات تجذير السياسة الدفاعية من جهة أولى، وارتفاع وتائر الاتصالات العربية - الكمالية إلى ذروته من جهة أخرى. وشكلت إقالة الركابي من منصب الحاكمية العسكرية العامة، ومن رئاسة مجلس المديرين، مدخل تحويل الحكومة إلى "حكومة دفاعية" [(721)].

واستعاد الأمير زيد، عبر تصدره هذه السياسة، احترام الرأي العام الذي هيمن عليه الدفاعيون الراديكاليون في الحكومة والأحزاب لمكانة الأشراف [(722)]. وغدت شعبيته بسبب ذلك كبيرة بين أعضاء المؤتمر السوري [(723)]؛ إذ قررت الحكومة بعد يوم واحد من إقالة الركابي تجذير السياسة الدفاعية، في ضوء الإطار الذي وضعه الهاشمي لها قبل أن يعتقله البريطانيون، والذي يقوم على "المقاومة بالجيش والعصابات من كل المناطق" [(724)].

دعم الأمير زيد حكومة المديرين بشخصيات دفاعية، وعيّن فيها، في 13 كانون الأول / ديسمبر 1919، شخصيتين ممثلتين لاتجاه "الدفاع والمقاومة" في الحكومة العربية، هما قائد الفرقة الثانية مصطفى نعمت العباسي الذي تبنى موقف المواجهة حتى ولو لم يكن في إمكان الجيش أن يصمد أكثر من نصف ساعة [(725)]، في وكالة الحاكمية العسكرية العامة، ورشيد طليع (1877 - 1926)، الحاكم العسكري لحماة ومتصرفها مديرًا للداخلية. وكان طليع متمرسًا بتهيئة الثورات في الساحل السوري الواقع ضمن المنطقة الغربية (الفرنسية) بقيادة صالح العلي (1883 - 1950) وربطها بالحكومة العربية [(726)].

وقام الأمير زيد بتوحيد اللجان الوطنية الدفاعية في هيئة واحدة أطلق عليها اسم "هيئة الدفاع الوطني"، وهي التي نظمت لجان الدفاع الوطني في دمشق ومراكز المدن وبعض مراكز الأقضية [(727)]. ودمج فيها بين لجنة فخري البارودي (1887 - 1966) التي تمكنت في دمشق من تعبئة حوالى 500 شخص في صفوفها، واللجنة الوطنية العليا بزعامة الشيخ القصاب [(728)]، وبإصدار قانون التجنيد الإلزامي في 19 كانون الأول / ديسمبر 1919[(729)]، وتشجيع الشباب على

التطوع في الجيش العربي. وسرت بين طلبة المدارس حركة واسعة للتعسكر، وتحويل المدارس إلى ثكنات؛ فخيرت مديرية المعارف الطلبة بين التطوع في الجيش واستمرار الدراسة، وحدث نتيجة مشادة بين مديرية المعارف والطلبة نوع من إضراب واسع تعطلت فيه الدراسة 40 يومًا في مدارس دمشق. ولاستيعاب نزعة التعسكر هذه، أدخلت الحكومة في أوائل عام 1920 نظام "الفتوة" إلى المدارس [730].

أولًا: ترتيب حرب عصابات من الجنوب إلى الشمال

قررت الحكومة العربية ترتيب حرب عصابات ضد الفرنسيين من الجنوب إلى الشمال، ودفع مخصصاتها البالغة نحو 8000 جنيه [731]، ودعم العصابات بالمال والسلاح، وبكل ما يمكنها أن تقدمه لها.

وفي الجنوب، قامت ترتيبات الحكومة على تسريع تشكيل مجاميع العصابات، وإدخالها إلى المنطقة الغربية، وتحريك أهالي البقاع للالتحاق بلواء الجيش العربي فيه، مع بقاء الحكومة حيادية في الظاهر بصورة رسمية أمام الحلفاء [732] لتعزيز موقف فيصل في المحادثات المتأزمة في باريس أو ما وصفه أسعد داغر بتعزيز "مركز القضية في أوروبا، ولأن حالة السياسة الدولية لم تكن في ذلك الحين لتسمح بأن تنقلب هذه المقاومة إلى حرب رسمية" [733]. في هذا السياق، وصل إلى دمشق بعد يومين من إقالة الركابي، على حدّ ما نشرته **الجريدة الرسمية**، سلطان باشا الأطرش (1891 - 1982) على رأس 400 فارس "للدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها" [734].

هذا، في حين قررت على مستوى الشمال بعد يوم واحد من إقالة الركابي توحيد حركة التشكيلات الوطنية "في المناطق الساحلية والجبلية الممتدة من أنطاكية حتى صافيتا" [735]، بما يتكامل موضوعيًا مع عمليات المقاومة الكمالية، وتشبيك تلك التشكيلات مع مجاميع المقاومة في الجنوب لإحكام الطوق على العدو واستنزافه.

وخصصت في هذا السياق لعصابات الشمال التي كلف بفتحها رشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة، في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر 1919، ومقرها في مدينة حلب، نحو 1500 جنيه [736]. وخصصت للشيخ صالح العلي، قائد الثورة في الساحل السوري، نحو 5000 جنيه شهريًا، و1500 بندقية ومعدات حربية أخرى [737]، ووضعها تحت تصرف متصرف حماة رشيد طليع الذي كان يعرف اللاذقية والجبل بحكم عمله السابق في أواخر العهد العثماني متصرفًا على اللاذقية لدعم حركاتهم [738] ثم حاكمًا عسكريًا عربيًا لحماة ومتصرفًا عليها بعد إعلان الحكومة العربية [739]. ونُقل إلى إسماعيل الهواش (خير بك)، رئيس عشيرة المتاورة العلوية، في مقره في اللقبة - قضاء مصياف قرار تعيينه قائمقامًا لقضاء (العمرانية)، وعيَّن الهواش بدوره الشاب محمد سليمان الأحمد، وهو الشاعر محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، لاحقًا

ممثلًا له في حاشية فيصل [740]. وكانت الحكومة العربية قد بدأت أوّل الاتصالات مع الشيخ صالح العلي، قائد الثورة، وأوفدت في منتصف تشرين الأول / أكتوبر 1919 مندوبًا عنها إلى الشيخ، لاستطلاع الوضع عن قرب [741].

تكليف الأمير حاجم بن مهيد بتشويش النقليات الفرنسية على السكة الحديد ومساعدة الكماليين

جرى تكليف الأمير حاجم بن مهيد (1869 - 1932)، حاكم الرقة ومنطقة مسكنة - رقمه - سروج في الشمال [742] وشيخ عشائر الفدعان (عنزة الشمال) الذي منحه فيصل لقب الباشوية [743] ورتبة أمير لواء فخرية في الجيش العربي [744]، بأن يساعد الكماليين على تخريب جسر جرابلس، ومحاصرة أورفة، وتهديد خطوط مواصلات الفرنسيين ما بين جرابلس وأورفة [745]، بقوته الضاربة التي تألفت من نحو 500 خيال و4000 راجل، بحسب الأرقام التي قُدّمت لجعفر باشا العسكري الحاكم العسكري لولاية حلب [746]، وقدمت له في سياق تلك الخطة دعمًا ماليًا شهريًا وعينيًا من البنادق والحبوب والأموال، لتجهيز حملة مؤلفة من 1000 رجل [747].

وفي هذا السياق، شوشت عمليات ابن مهيد حركة النقليات العسكرية الفرنسية إلى شمال سوريا، على خط سكة حديد رياق - حلب - أضنة - مرسين وتفرعاته، الذي كانت تنقل الإمدادات بواسطته، وكذلك تشويش حركة القوات الفرنسية على خط عنتاب - جرابلس الحديدي، وجواره في تل أبيض وأورفة وعنتاب التي تهالكت الفرقة الفرنسية في كيليكيا في الحفاظ عليها [748]. وتكامل ذلك مع تشويش عصابات الشمال النقليات الفرنسية على السكة الحديد، وقطع طريق حلب - الإسكندرونة. وبحلول النصف الثاني من كانون الأول / ديسمبر 1919، قطعت المواصلات بين حلب والإسكندرونة لمنع إيصال الإمدادات إلى الوحدات الفرنسية في كيليكيا [749].

ثانيًا: تطبيق خطة الهاشمي بإثارة بؤر حرب العصابات

بدءًا من أواخر الأسبوع الأول من كانون الأول / ديسمبر 1919، حدثت أعتى المعارك، وكان من أبرزها ثورة تل كلخ التي حدثت باسم "الدفاع الوطني" (8 - 26 كانون الأول / ديسمبر 1919) [750]، ومعركة بعلبك (15 - 26 كانون الأول / ديسمبر 1919) [751] التي دامت إحدى أشد معاركها نحو ست ساعات في سهول البقاع بين مجاميع المقاومة المحلية والقوات الفرنسية التي قدرت المصادر العربية حجمها بنحو 1500 رجل في سهول البقاع [752]، وتضاف إليها المعارك الطاحنة في قطاع القنيطرة - مرجعيون التي تصدرها فرسان عشيرة الفضل في القنيطرة بقيادة أميرها محمود الفاعور الذي كان في الوقت نفسه عضوًا في المؤتمر السوري العام [753].

وارتفعت وتائر حرب العصابات ومساحات انتشارها "على جبهة طويلة من تلكلخ شمالًا (الدنادشة) حتى الناقورة جنوبًا مرورًا بمناطق بعلبك والبقاع راشيا حاصبيا وجزين" [754]، ورعى الأمير زيد تشكيلها مباشرة وأشرف عليها بنفسه [755]، وانخرط فيها أيضًا الجيش النظامي في البقاع بصورة غير مباشرة [756]، حيث كان على الضابط الذي يوفَد للمشاركة في قيادة العمليات أن يستقيل من الجيش ويقاتل بصفته الفردية، على أن تبقى الحكومة العربية في الظاهر أمام الحلفاء "حيادية" غير مسؤولة عن تلك العمليات [757].
وانخرطت قيادة "الفتاة" في العمليات بصورة مباشرة [758]، واستمرت المعارك على أشدها بين عرب الفضل والفرنسيين، حتى 26 كانون الأول / ديسمبر 1919. وبذلك انتهت معركة ما يُعرف في الأدبيات التاريخية العربية لتلك المعارك بمعركة الخصاص الأولى، بتدمير قصر الأمير الفاعور في الخصاص، وأُحرقت قرية الغجر [759]. وكان قصر الخصاص يُعتبر بمنزلة "الدار العمومية للجميع وأنها مقدسة بنظرهم، وفيها جامع مخصوص للصلاة" [760].
لم تدفع الضربة عشائر الفضل وحلفاءها من العشائر الأخرى إلى الاستسلام، بل أعادت تلك العشائرُ تحشيد قواها بدعم من وحدة الخيالة في الجيش العربي [761]، فردّت على حرق قصر الخصاص وتدمير قرية الغجر بهجوم شامل معاكس ألحق أول هزيمة ماحقة بكتيبة فرنسية في سورية حتى تاريخه [762]، وحوصرت بعض الوحدات الفرنسية الأخرى التي انسحبت إلى مستعمرة المطلة اليهودية، على الحدود بين المنطقتين الشرقية والجنوبية (البريطانية في فلسطين) [763].

1 - عملية دير الزور

وحدث ما تخوف منه الجنرال أللِنبي، وهو أن تصيب المواجهات السورية - الفرنسية الوحدات البريطانية في شرق الأردن وفي شمال المنطقة الجنوبية (فلسطين)؛ فلقد أصابت المجاميع السورية المنقضة على القوات الفرنسية المستعمرات اليهودية المنعزلة في غرب صفد الواقعة في المنطقة الجنوبية البريطانية [764]، واتهم البريطانيون قائمقام عجلون في الوقت نفسه بدعم هجمات ضد البريطانيين في منطقة المقرن [765].
ضاعف ذلك من قلق البريطانيين الناتج من تداعيات عملية دير الزور (11 كانون الأول / ديسمبر 1919 - 17 كانون الثاني / يناير 1920) [766]، وكانوا يحققون في مدى مسؤولية الحكومة العربية عنها، ويجمدون حصتهم من المعونة الشهرية لها حتى ينهوا التحقيقات، ما أوقع الحكومة العربية في ما وصفه فيصل في "أزمة مالية شديدة" [767].
قاد رمضان باشا شلاش (1882 - 1961)، الذي عيّنه الأمير زيد حاكمًا عسكريًا على الرقة وما يتبعها، باتفاق بين جمعيتي العهد العراقية و"الفتاة" [768]، هذه العملية وزودته الحكومة العربية بالتعليمات اللازمة وبمال وافٍ، للقيام بها [769].

وبحلول 1 كانون الأول / ديسمبر 1919، حطّ في الرقة، وأعلن نفسه حاكمًا لها وللخابور باسم الحكومة العربية [770]. وكانت قوته عشائرية مؤلفة من نحو 500 مقاتل [771]، مع مجموعة من ضباط وجنود جمعية العهد العراقية في الفرقة الثالثة في الجيش العربي التي كانت حلب مقر قيادتها [772]. وأعلن أنه مكلف من الحكومة العربية بفرض سلطتها على دير الزور، وتحريرها من البريطانيين بسبب نكوصهم عن وعودهم للملك حسين وخيانة عهودهم مع العرب [773]، وتمكن من أسر ضباط الحامية البريطانية بينما لجأ من نجا من الأسر إلى بلدة البوكمال على الحدود العراقية - السورية الحالية [774]. وتشير رسائل رمضان شلاش إلى الأمير زيد، في 6 و16 كانون الأول / ديسمبر 1919، إلى أنه قد تلقى التعليمات من الأمير نفسه لاحتلال دير الزور. وأعلم شلاش الأمير بأنه متوجه لتنفيذ التعليمات "وطرد الأعداء منها، ومنها سأتوجه إلى عانة، وبالنتيجة نعرض الكيفية" [775]، بينما تشير مصادر جمعية العهد إلى أن الأمير زيدًا قدم إلى شلاش دعمًا ماليًا للقيام بالعملية [776].

وبعد الاستيلاء على المدينة، أعلم شلاش، في 18 كانون الأول / ديسمبر 1919، متصرف ماردين العثماني الكمالي بأنه قد استولى "على لواء الزور وملحقاته بصورة كاملة، وطرد الإنكليز إلى قضاء الدليم التابع لبغداد، وتبشير الأهالي والإعلان بذلك". وطلب من متصرف ماردين "إرسال مقدار كاف من المبالغ لتخليص ولاية الموصل سوق عساكر كافية وتزويدها بالمعلومات، وأنها أسرت كافة الإنكليز بالزور مع وسائلهم الحربية". لكن وزارة الداخلية العثمانية أجابت المتصرف بأنه "نظرًا للأوضاع المعروفة، فلا إمكانية لتقديم أي دعم مالي أو عسكري سوى أن الحكومة العثمانية بما تمثله من قلوب العامة مع العالم الإسلامي كافة متحدة معها في الرأي والفكر، وتدعو دائمًا بالفوز والنصر" [777].

وربما حدث الاتصال بين شلاش ومتصرف ماردين عن طريق عجمي باشا السعدون، رئيس المنتفك سابقًا والمشتهر بتحالفه مع الأتراك ضد البريطانيين في العراق، وهو الذي اضطلع بدور الوسيط في نقل الرسائل بينهما؛ إذ اتخذ السعدون من ماردين مقرًا له، حيث منحته الحكومة العثمانية المحابية للكماليين في أواخر عام 1919 رئاسة الجزيرة، وأغدقت عليه لقب "شيخ مشائخ الجزيرة والعراق" [778]، وكان السعدون قد مُنح لقب الباشوية من درجة ميرميران، مكافأة له على وقوفه ضد البريطانيين في العراق إبان الحرب [779].

واتّبعت الحكومة العربية تكتيكها نفسه، وهو الضلوع في دعم عمليات المقاومة بالمال والسلاح مع التنصل من المسؤولية الرسمية عنها، واعتبارها حركات شعبية وطنية غير قادرة على التحكم فيها ما دامت لم تحصل على مكاسب سياسية مرضية من الحلفاء لكي تتمكن من إقناع قادة الحركات بالخلود إلى الهدوء. وكان استهداف القوة البريطانية في دير الزور جزءًا من رؤيته السياسية لإشكالية العلاقة مع البريطانيين؛ فلقد أخذ يعرفهم منذ تشرين الثاني / نوفمبر 1919 بأنه "عدو ما من صداقته بدٍ" [780]، مصممًا على

تكتيكه في استخدام عمليات المقاومة لإحراج بريطانيا بأن تغدو "واقعة بين الاثنين"، إصراره على المقاومة واتفاقها مع فرنسا [781].
في إطار هذا التكتيك، أبدى فيصل، حين قابله في 17 كانون الأول / ديسمبر 1919 بباريس كورنواليس، نائب المعتمد البريطاني في سورية [782]، تفاجؤَه بعملية دير الزور، وشجبه لها، وأبرق في اليوم نفسه إلى السير هنري ويلسون، رئيس الأركان العامة للجيش البريطاني، شاجبًا ومتهمًا عجمي السعدون وجماعته الذين يعملون ضد البريطانيين لحساب الترك بالقيام بالعملية، بهدف تعكير العلاقات العربية - البريطانية [783]، وأبرق أيضًا إلى نائبه الأمير زيد في دمشق بإعلان بلاغ بشجب الحركة والتبرؤ منها، وبـ "اتخاذ الإجراءات التي تتطلبها السلطة البريطانية حالًا، والامتثال لها" [784].
في ضوء هذا التوجيه، استنكرت الحكومة العربية هذا العمل، وأصدرت بلاغًا ببرقية الأمير فيصل التي ينفي فيها أي علاقة بين الحكومة العربية وجماعة رمضان شلاش وعجمي السعدون، و"أن هذه الإهانة الموجهة ضد حليفتنا بريطانيا العظمى وضد صالح الأمة العربية هي مخالفة للاتفاق الموقّع بين الحلفاء"، و"أن هذا الاعتداء هو بدون علم الحكومة العربية وموظفيها"، وأن الحكومة سـ "تجازي العصاة" و"توقف المعتدين" [785].
لكن المنشور الذي وزعته الطائرات البريطانية ألمح إلى شلاش بأنه إذا ما وصل الضباط والرجال البريطانيون الذين أسرهم إلى البوكمال سالمين، فإن البريطانيين لن يمسوا دير الزور بأي أذى. فأطلق شلاش سراحهم في 25 كانون الأول / ديسمبر [786]1919، إلا أن البريطانيين ظلوا يلحون على فيصل بإنفاذ ما وعد به من تقديم شلاش إلى محكمة عسكرية [787]. لكن وعد فيصل ما كان سوى وعد لاحتواء غضب البريطانيين وإلحاحاتهم؛ إذ لم يبذل أي جهد لاعتقال شلاش ومحاكمته، بل على العكس زاد من اعتماده عليه. وظلت اللعبة قائمة بين فيصل والبريطانيين حول شلاش حتى تاريخ الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية.

2 - قطع فيصل المفاوضات مع كليمنصو وقراره بالعودة لقيادة المقاومة

تأزمت المحادثات بين فيصل وكليمنصو إلى درجة أن فيصل، مستقويًا بعمليات المقاومة "التي انتعش بها أشد الانتعاش" [788]، حزم أمره بالعودة من باريس إلى دمشق من دون توقيع اتفاق مع الفرنسيين، لقيادة حركات المقاومة، وأبلغ الحكومة في دمشق بموعد عودته، ووجّه الأمير زيد في 12 كانون الأول / ديسمبر 1919 بأنه "إذا تقدم الفرنسيون شبرًا إلى الداخل لا بد من مقاومتهم" [789].
وفي 18 كانون الأول / ديسمبر 1919، كانت الحكومة قد وضعت تفاصيل برنامج الاستقبال ونشرته [790]. وفي 22 كانون الأول / ديسمبر، وصل الأمير زيد

إلى بيروت، متوقعًا وصول فيصل في اليوم نفسه أو اليوم الذي يليه [791]، ووقعت في هذه الفترة معركة بعلبك، وتتلخص في منع أهالي بعلبك في 15 كانون الأول / ديسمبر 1919 ضابط الارتباط الفرنسي النقيب هاعك (Haak) ومرافقه من الدخول إليها، ومصادرة أمتعتهما، وانتزاع أسلحة ثلاثة جنود يرافقونه، كما تعرض النقيب دو لا باستيار (De la Bassetiere)، ضابط الارتباط الفرنسي المرسل إلى راشيا، لاصطدام الأهالي به ومطالبته بعودته من حيث أتى [792].

ضغط نوري السعيد، الحاكم العسكري العام للأقضية الأربعة، في 16 كانون الأول / ديسمبر 1919، على الأمير زيد لاستدعاء قادة المعركة إلى دمشق، "ومحاكمة المأمورين المسؤولين مع عزل القائمقام"، للحيلولة دون احتلال الفرنسيين بعلبك، وأنه "إذا أراد الوطنيون عمل شيء، فليذهبوا إلى محل آخر" [793]. لكن، في 18 كانون الأول / ديسمبر 1918، قامت تجريدة فرنسية، مؤلفة من ثلاث كتائب وثلاث سرايا مدفعية وقناصة ومفرزة هندسة، متذرعة بالقبض على "الأشقياء"، باحتلال بعلبك. واستمرت الاشتباكات بين الفرنسيين والثوار حتى يوم 26 كانون الأول / ديسمبر [794]1919، ودمروا خلالها قرى إيعات ودار الواسعة وبوداي [795]. واعتبر فيصل، في رسالته في 19 كانون الأول / ديسمبر إلى اللورد كيرزون، أن احتلال بعلبك "يتناقض تمامًا مع الاتفاق الذي عقد [بينه] وبين كليمنصو حول منطقة البقاع" [796].

غضب الأمير زيد، الذي كان يترقب عودة فيصل لقيادة حركات المقاومة، من برقية السعيد، وأعلم يوسف العظمة، المعتمد العربي في بيروت، بقطع أي اتصالات بين السعيد والجنرال غورو [797]، وكلف العظمة في اليوم نفسه بـ "إنذار" الفرنسيين أن في حال عدم الالتزام باتفاق فيصل - كليمنصو حول الانسحاب من البقاع، "ستكون الضربة القاضية عليهم" [798]. ونشرت جريدة **العاصمة**، في اليوم التالي، برنامج استقبال فيصل في بيروت [799].

لم يصل فيصل في الموعد المرتقب، لكنه وجّه في اليوم نفسه، 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، أوامر حازمة إلى زيد بعدم سماح الحكومة العربية بـ "دخول أي جند إلى حدود المنطقة الشرقية، وأنه إن دخلها جند أجنبي لسبب من الأسباب، فإنهما [الأمير زيد والحكومة العربية] يستعملان كل قواهما لإخراجه"، وأن يهبّ السوريون "جميعًا هبّة رجل واحد للدفاع عن كيانهم واستقلالهم" [800]، إذا تدخل كليمنصو وثناه عن العودة؛ فلقد اتبع فيصل هنا تكتيك حزم الحقائب لتحسين أوراقه في التفاوض وليس للعودة الفعلية، وليبدأ ربع الساعة الأخيرة الحاسمة التي يتقرر فيها كل شيء.

كانت اتصالات فيصل غير المباشرة بالكماليين قد تطورت عن طريق الأمير شكيب أرسلان، وارتباطات الأخير بقادة الاتحاديين السابقين المنفيين في أوروبا، وفي مقدمتهم الصدر الأعظم الأسبق طلعت باشا، حيث كان هذا الأخير يلح على كلٍّ من مصطفى كمال وفيصل بأن يتحالفا على أساس بناء

كونفدرالية تركية - عربية بعد التحرير. فحاول إقناع مصطفى كمال بأن يعيّن له مستشارًا للشؤون العربية، وأن يشكل منظمة تدعو إلى تلك الكونفدرالية، مستفيدة من إحباط العرب بوعود الحلفاء [801]، في الوقت الذي سلّم فيه مندوب موثوق من فيصل الأمير شكيب أرسلان، في 3 كانون الأول / ديسمبر 1919، رسالة من فيصل إلى طلعت باشا يؤكد فيها أنه "على اتفاق تام" مع ترتيباته [802] التي يبدو أنها كانت متصلة بمؤتمر مونترو (تشرين الثاني / نوفمبر)، ومؤتمر سان موريتز (كانون الأول / ديسمبر 1919)، والتي وافق فيها فيصل، وفقًا لما أورده بعض التقارير، على عقد تحالف مع الأتراك والبلاشفة بشرط اعتراف تركيا وموسكو بالاستقلال الكامل لسوريا والعراق [803].

وفي هذا السياق، يمكن فهم ما يشير إليه غونتو من أن الحكومة السورية عينت علي بك طرابلسي معتمدًا لها في إسطنبول، تتمثل مهمته الرسمية في رعاية مصالح العرب في تركيا، بينما تتمثل مهمته السرية في التوفيق بين العرب والأتراك [804]. يساعد تطور هذه الاتصالات العربية - التركية والمتشعبة على فهم القرار التاريخي الذي اتخذته القيادة السياسية للحكومة العربية، متمثلة بالفتاة وحزبها العلني حزب الاستقلال، ببدء محادثات رسمية مع الأتراك للتوصل إلى اتفاق معهم ضد الحلفاء.

ثالثًا: إيفاد سعيد حيدر إلى تركيا بدء الاتصالات الرسمية العربية - التركية

الواقع أن الدفاعيين السوريين كانوا يلحّون، وفق زين، على الأمير زيد للتواصل مع مصطفى كمال وجس نبضه تجاه الأماني القومية العربية [805]، بل حاول كثير منهم إقناعه بـ "الاتفاق مع مصطفى كمال لتوحيد قضيتهما والتوصل إلى خطة مشتركة ضد أوروبا" [806]، بما يتجاوز حدود الاستكشافات والتشاورات والتفاهمات غير المباشرة إلى التحالف ضد العدو المشترك. وكان الحديث شائعًا بين بعض المحيطين بفيصل، عن احتمال عقد اتفاق بين العرب والأتراك [807]، ولا سيما بعد تهديده في أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1919 الحلفاء علنًا ورسميًا بالتحاق العرب بالأتراك، إذا أصر الحلفاء على تطبيق اتفاق الاستبدال [808]، كما غدا الحديث شائعًا في كثير من الصحف السورية عن التوافق بين الحركات العربية والتركية والإسلامية ضد الحلفاء [809].

ونقل تقرير استخباري عثماني أن وتيرة الرهان على التحالف مع الكماليين لصد الفرنسيين قد ارتفعت، و"أن صورة الموقف العدائي من الأتراك عشية نهاية الحرب قد انقلبت الآن. فكل طبقات المجتمع، من جهلة ومثقفين، يشعرون بالقرب والمحبة لمن يعتقدون أنهم تُرك، ويقدمون لهم دعمًا وتسهيلات غير عادية في دوائر الحكومة"، "وبعض الناس يعبّرون عن رغبتهم في الهجرة إلى تركيا"، وأن كثيرًا من ضباط الجيش العربي أعربوا عن رغبتهم

في العودة إلى تركيا؛ "إذ يعتقدون أن الأتراك يملكون حكومة كبيرة، وأنهم سيحررون أنفسهم ويحررون إخوانهم في الدين من العرب قريبًا" [810].
وساهمت مواقف فيصل الإيجابية من الأتراك في ذلك مساهمة كبيرة؛ إذ إنه أكثر من تصريحاته العلنية في المحافل والصحف بأن الثورة العربية لم تنشب ضدهم بل ضد الاتحاديين، وأبدى إكباره لحركة المقاومة الأناضولية خصوصًا، ودعوته إلى تمثّلها في ترتيبات المقاومة السورية ضد الفرنسيين، وموقفه في مؤتمر الصلح الذي رفض إخراج الخليفة من إسطنبول إلى مكان ناءٍ عنها، واحتلالها من الحلفاء، وتشبثه بالدفاع عن بقائها في يد الأتراك [811]، واعتباره في مواجهة خطة بريطانيا، لِما وصفه بـ "إخراج الأتراك من مركزهم العظيم" في الآستانة، بما هي "المركز الثاني بعد مكة للإسلام"، وأنه "تركي بالاسم وإسلامي بالفعل" [812]، وأن الأقطار الإسلامية كافة تدافع عن ذلك لكونها "أصبحت مدينة إسلامية ليس تركية فقط. فخروج سلطان تركيا منها وجعلها أممية هي ضربة للإسلام عمومًا، ليس على الترك" [813].
بقدر ما قام مصطفى كمال بخطوة متقدمة في تأييد حق العرب في تقرير مصيرهم واستقلالهم عن الدولة العثمانية التي لمّا تزل البلاد العربية من الناحية القانونية الدولية تابعة لها، وبعد أن كان متشبثًا في الميثاق الوطني الذي أقره مؤتمرَا أرضروم وسيواس بوحدة الأراضي العثمانية تحت سلطة الخليفة - السلطان في حدود الأراضي التي أقرتها حدود الهدنة معتبرًا إياها كلًا واحدًا، تقدم خطوة أكثر مضاء في الاعتراف بحق المناطق العربية الواقعة في حدود تلك الهدنة في تقرير مصيرها واستقلالها. وفي 27 كانون الأول / ديسمبر 1919، أعلن مصطفى كمال هذا البرنامج، الذي جاء مطوَّرًا عن برنامج مؤتمرَي أرضروم وسيواس لجهة الموقف من العرب؛ إذ تضمّن فقرة تنص على "إن البلاد التي تسكنها أكثرية عربية، والتي كانت حين عقد الهدنة تحت الاحتلال يجب أن يُترك أمر تقرير مصيرها بحرية لأهلها. أما البلاد الباقية ضمن حدود الوطن التركي والتي تسكنها أكثرية إسلامية عثمانية عظمى متحدة في الدين والجنس والأصل، والتي يربطها ببعضها تضامن قائم على وحدة المصلحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإنها كلٌّ لا يقبل التجزئة لأي سبب" [814].
وأعرب مصطفى كمال في اليوم الثاني أمام وجوه أنقرة وأعيانها، يوم 28 كانون الأول / ديسمبر 1919، عن دعمه استقلال البلاد العربية، "وفي خارج الحدود التي رسمناها بموافقة مجموعتنا لنا إخوة في الدين شاركونا بداخل نفس الحدود بالمواطنة على مدى قرون. فإخوتنا هؤلاء يبذلون جهودهم بداخل حدودهم للحفاظ على وجودهم ولتأمين استقلالهم في كل مكان، في سوريا والعراق واليمن وفي الشرق، وسيكون العالم الإسلامي في سعادة كبيرة إذا نالت هذه المناطق استقلالها" [815].

فخلال هذه الفترة، تطورت أفكار مصطفى كمال بشأن العلاقات العربية - التركية صوب مفهوم اتحادي سيتطور بعد أشهر قليلة إلى قبوله بمبدأ كونفدرالية عربية - تركية، تتألف من دولتين مستقلتين على غرار كونفدرالية النمسا - المجر. وقد ساهم بعض قادة الاتحاديين السابقين المنفيين في أوروبا، وخصوصًا الصدر الأعظم الأسبق طلعت باشا، في دفع مصطفى كمال نحو هذه الرؤية، من خلال حثه على أن يشكل منظمة تستفيد من إحباط العرب بوعود الحلفاء، لجعل الاتحاد التركي - العربي ممكنًا، وبما يمكّن من أن يكوّن توجهًا عامًا في العالم الإسلامي لصالح تركيا. وهو ما كان يلتقي معه مصطفى كمال، وعكسه في توجيه ندائه إلى الشعب السوري لطي صفحة العداء السابقة، واهتمامه بأن يكون للمقاومة الأناضولية مستشار للشؤون العربية رشح طلعت باشا عزيز علي المصري لها [816].

قامت "الفتاة"، في سياق السياسة الدفاعية التي اعتمدتها الحكومة العربية بعد إقالة الركابي، وفي إثر الاحتلال الفرنسي لبعلبك، وما تسبب فيه من قطع فيصل المحادثات مع كليمنصو، وقراره بالعودة إلى سورية لتصدّر حركة المقاومة، باتخاذ قرار تاريخي بالتباحث مع الأتراك حول اتفاق عربي - تركي ضد العدو المشترك [817]. وانتُدب سعيد حيدر، عضو هيئتها المركزية والكاتب العام لحزب الاستقلال، مندوبًا "فوق العادة"، للتباحث مع الحكومة العثمانية، وخصوصًا مع حركة مصطفى كمال، حول وضع هذا الاتفاق لـ "ردع جشع الاستعمار الإنجليزي - الفرنسي عن ربوع الشرق الأدنى"، على حد تعبير سعيد حيدر [818]، في حين تولى عصمت إينونو الاتصال مع السوريين، بوصفه ممثلًا للهيئة التمثيلية المنبثقة من مؤتمر سيواس وللحكومة العثمانية في مرحلة توافقهما، وظهر أن الحكومة تعمل مع هيئة الممثلين المنبثقة من المؤتمر. وواصل هذه الاتصالات معهم طوال فترة وجوده في مجلس الممثلين (الهيئة التمثيلية) [819].

وسعيد حيدر هو من أبناء عائلة حيدر في مدينة بعلبك، وتخرّج في مدرسة الحقوق في إسطنبول، ليعمل في الفترة 1914 - 1918 في محاكم يافا وحماة وإسبارطة، وغدا عضو الهيئة المركزية لـ "الفتاة" وكان من أبرز أعضاء هيئة "الفتاة" وحزب الاستقلال الذين تبنوا خط الدفاع والمواجهة مع الفرنسيين بعد اتفاق الاستبدال [820]. وكان أحد أبرز قادة المواجهة بين أهالي البقاع والفرنسيين في بعلبك [821].

وبحلول 28 كانون الأول / ديسمبر 1919، غادر حيدر دمشق، وفق ما دونه في خلاصة سيرته الذاتية [822]. ورافقه في هذه الزيارة بديع بكداش، أول مدير للمدرسة الحربية العربية، وكان بكداش زوجًا لابنة رأفت بك، رئيس مجلس الأعيان العثماني، كما كانت أخته زوجة السفير العثماني بباريس [823]. وبذلك بدأت أول اتصالات عربية سورية - تركية رسمية حقيقية، وفي هذا المناخ تحول أنصار الكماليين في مدينة حلب إلى النشاط العلني، وحصلوا من

الحكومة العربية على ترخيص جمعيتهم السرية (الأنصار) وتحولها إلى جمعية علنية مرخصة تحت اسم "الجمعية الوطنية الديموقراطية"، وطوروا اتصالاتهم المباشرة مع مصطفى كمال نفسه لفتح جبهة الشمال، وجمعوا التبرعات لها علنًا في مدينة حلب، وهو ما سنتوقف عنده، نظرًا إلى أهميته في الفصل اللاحق.

(721) من مذكرة الركابي إلى الأمير فيصل في 18 كانون الثاني / يناير 1920، في: أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 169 - 170.

(722) رأى فيه كثير من الراديكاليين "القائد الشاب المنشود"، حيث مثّل بالنسبة إلى أعضاء "الفتاة"، على حد ما عبر عنه عوني عبد الهادي وأحمد قدري، "الرجل - القدوة، وبطلًا مقدامًا في الملمات". يُقارَن بـ: **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 85؛ يُقارَن بـ: قدري، ص 171 - 172.

(723) Philippe David, *Un gouvernement arabe à Damas, le congrès Syrien* (Paris: Marcel Giard, 1923), p. 74.

(724) ورد ذلك في كتاب لاحق أرسله زيد إلى فيصل. من زيد إلى فيصل في كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 47 - 48.

(725) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 125.

(726) عُيّن عبد الحميد باشا القلطقجي، ثم مصطفى نعمت العباسي وكيلاً للحاكم العسكري العام. كما عين يوسف العظمة (1884 - 1920) المعتمد العربي في بيروت، في رئاسة هيئة ديوان الشورى الحربي وكالة عن الهاشمي، ورشيد طليع (1877 - 1926) في مديرية الداخلية العامة في مجلس المديرين. قدري، ص 152؛ يُقارَن بـ: **العاصمة**، السنة 1، العدد 84، 15 / 12 / 1919، ص 2.

(727) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 101.

(728) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 47؛ ليس تاريخ اليوم محددًا لكنه حدث فعلًا بعد عودة فيصل من باريس إلى دمشق.

(729) صدر قانون التجنيد الإلزامي في 19 كانون الأول / ديسمبر 1919، على إيقاع معركة بعلبك، وصدّق عليه الأمير زيد، في 21 / 12 / 1919، والذي نص على تجنيد كل من بلغ سن العشرين ولم يتجاوز الأربعين من عمره في الجيش ومدة ستة أشهر، وقرر تشكيل لجنة للتجنيد في كل ولاء وقضاء وناحية ومحلة. "قانون التجنيد"، **العاصمة**، العدد 87، 25 / 12 / 1919، ص 304.

(730) محمود عبيدات، **الدور الأردني في النضال العربي السوري، 1908 - 1946** (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 221 - 222، 224.

(731) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 48.
(732) المرجع نفسه.
(733) داغر، ص 120.
(734) **العاصمة**، العدد 84، 15 / 12 / 1919، ص 4.
(735) من زهير إلى الأمير زيد، 11 / 12 / 1919، في: **المسعى النبيل**: **الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 279.
(736) من سعيد إلى الأمير زيد في 8 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 275.
(737) المرجع نفسه؛ السراج، ص 63.
(738) المرجع نفسه.
(739) **القبلة**، العدد 255، 25 / 10 / 1918،، ص 3.
(740) محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (الدار البيضاء: الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، 1997)، ص 108.
(741) عبد اللطيف اليونس، **ثورة الشيخ صالح العلي**، ط 2 (دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.])، ص 123؛ هو محمود حمزة الذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع كل من الشيخ الثائر و"الفتاة"، قدري، ص 133.
(742) الحكومة العربية عينته في تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في سياق خطتها التي وضعها الهاشمي قبل اعتقاله، لفتح جبهة حرب عصابات في الشمال، تتشابك مع مجاميع العصابات السورية الأخرى من أنطاكية إلى صافيتا وبقية المناطق، حاكمًا على منطقة، "مسكنة - رقمه - سروج"، وألحقت به قضاء الرقة، بهدف الإمساك بـ "زمام جميع قبائل عنزة وشمر والأكراد وقبائل أورفة في شرق وشمال حلب". من جعفر إلى الأمير زيد (برقية)، 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 242.
(743) كان فيصل قد منح حاجم لقب باشا، مع مرتب جيد، اعترافًا بدوره في الولاء للحكومة العربية وتصويته لبرنامجها أمام لجنة كينغ - كراين. محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 171؛ أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ط 3 (دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997)، ص 598؛ بينما صوَّت ابن أخيه مجحم بن مهيد (1885 - 1965) لصالح طلب الانتداب الفرنسي على سوريا. وتقدم بطلب الانتداب الفرنسي، فاعتقلته الحكومة العربية، وعبأت رؤساء العشائر للتبرؤ منه وإدانته ودمغه بـ "الخيانة"، اجتماع شيوخ العشائر واحتجاجهم على خيانة مجحم. ينظر: **المصباح**، العدد 35، 23 / 7 / 1913، ص 2.
فقد كان الفرنسيون قد اشتروه منذ 12 تموز / يوليو 1919 بمليون فرنك فرنسي له. ودفعوا له جزءًا من الرشوة على الحساب مقابل تصويت ممثلي عشيرته أمام لجنة كينغ - كراين لصالح الانتداب الفرنسي. يُنظر: Christian

Velud, "Une expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat français: Conquête, Colonisation, et mise en valeurs de la ;Ğazīra:1920 - 1936," Thèse, Université Lumière Lyon 2, 1991, vol. 1, p. 54
وقد اعتقل البريطانيون مجحم، وسلموه للشرطة العربية بحلب للتحقيق في علاقاته بالضباط الفرنسيين. العمري الموصلي، ص 171 - 172؛ يُقارَن بـ: جعفر العسكري، **مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988)، ص 152 - 153.

(744) تحسين علي، **مذكرات تحسين علي (1890 - 1970)**، مراجعة صالح محمد العابد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 88.

(745) المرجع نفسه، ص 94.

(746) العسكري، ص 152.

(747) علي، ص 94.

(748) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 31 - 32.

(749) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 190.

(750) حول مجريات المعركة، يُنظر: سعيد، مج 2، ص 10 - 111؛ وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 - 1920: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص 307؛ حول الرواية الفرنسية، يُنظر: **الكتاب الذهبي**، ص 34 - 35.

(751) حول مجريات المعركة، يُنظر: سعيد، مج 2، ص 10 - 111، كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية**، ص 307؛ وحول الرواية الفرنسية، يُنظر: **الكتاب الذهبي**، ص 34 - 35.

(752) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908 - 1955**، ط 2 (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 82؛ يُقارَن برقية حزب الاستقلال العربي إلى الأمير زيد ومعتمدي الدول حول وصف وكالة هافاس لمواجهة بين الجيش العربي والجيش الفرنسي في سهول البقاع بـ "الشقاوة". وتشير البرقية إلى أن بين المدافعين عن البقاع "الطبيب والمحامي والزراعي، ومعظمهم أتموا تحصيلهم في مدارس باريس"، و"صدمت ثلة من هؤلاء الأمجاد قوة تنوف عن ألف وخمسمئة جندي فرنسوي في سهول بعلبك في رابعة النهار، وقاتلتهم باستبسال مجيد مقدار ست ساعات لصدهم عن احتلال المدينة عنوةً". احتجاج حزب الاستقلال العربي، **العاصمة**، السنة 1، العدد 86، 22 / 12 / 1919، ص 2.

(753) كانت عشيرة الفضل من أكبر العشائر في الجولان وأقواها، وقد ترأسها الأمير محمود فاعور الذي كان يحمل لقب الإمارة، ويصفه زكريا بأنه "كان كبير الجولان وزعيمه دون منازع"، وكانت هذه العشيرة نصف متحضرة أو من "ذوات الزرع والضرع"، وكان تنقلها في أراضي أقضية الجولان ووادي العجم والبقاع، وفي عداد ذلك منطقة سهل الحولة الذي يقع في المنطقة العسكرية - السياسية الجنوبية (البريطانية)، فوقعت أراضي تجوالها بين المناطق الشرقية (العربية) والغربية (الفرنسية) والجنوبية (البريطانية)، وكان سهل الحولة مشتاها السنوي الطبيعي، حيث بنى رئيسها الأمير محمود الفاعور قصرًا له في قرية خصاص، إضافة إلى قصر آخر في قرية واسط. زكريا، ج 2، ص 392 - 394؛ كانت تنزل كل صيف في ما يدعى بـ "شهر المعيشة" إلى الحولة لالتقاط بقايا الذرة المتروكة بعد القطاف، ما أدّى إلى احتكاكات عدائية مباشرة بينها وبين المجاميع الكاثوليكية والمارونية التي دعمها الفرنسيون في تلك المنطقة. محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920: حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 283 - 284.

(754) المرجع نفسه، ص 288.

(755) العمري، **المعارك الأولى**، ص 211.

(756) وفق دراسة سعد أبو دية لأوراق علي خلقي، الذي عُين قائدًا لهذه القوة، فإن القوة تألفت من سبع مجموعات، تتألف كل واحدة منها من 30 فارسًا، وشرعت في شن الهجمات على الوحدات الفرنسية في جنوب لبنان الحالي. أورده: سعد أبو دية، "قراءة في أوراق علي خلقي الشرايري"، **دراسات**، مج 14، العدد 10 (1987)، ص 290؛ يُقارَن حول أوراق الشرايري ذات الصلة بتلك العمليات. عبيدات، ص 223 - 224.

(757) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 48.

(758) يشير دروزة إلى أن علاقة الحكومة العربية ومن خلفها الفتاة معًا كانت وثيقة مع الثوار، "فأمدوهم وشجعوهم حتى ... اندمج بعض أعضاء الفتاة معهم في الحركات والروحات والجيئات". محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 2 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 109؛ كان سليم عبد الرحمن الحاج إبراهيم (1895 - 1963)، عضو الهيئة المركزية لـ "الفتاة" على رأس مجموعة من "الفتاة" والعهد ترتدي بزات الجيش العربي، منخرطًا انخراطًا كاملًا مع عبد الرزاق الدندشي، زعيم عشيرة الدنادشة، في أحداث تل كلخ. محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 435 - 436؛ دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ص 109؛ كما كان أحمد مريود، عضو الهيئة المركزية لـ "الفتاة" منخرطًا بصفة كاملة في قيادة جبهة القنيطرة - مرجعيون التي تصدرها الأمير محمود الفاعور (ت. 1927)، عضو المؤتمر السوري العام. وكان سعيد حيدر، عضو الهيئة

المركزية لـ "الفتاة" والكاتب العام لحزب الاستقلال، منخرطًا في قيادة مجاميع المقاومة في البقاع. فرزات، ص 82.
(759) كانت القوات الفرنسية قد دمرت منزل الأمير الفاعور في قرية الخصاص، وأبادت في 26 كانون الأول / ديسمبر، وفق المصادر العربية والفرنسية، قرية الغجر العلوية، واستولت، وفق المصادر الفرنسية، على أبقارها، وحرقت منازلها كافة، وأجلت أهلها عنها. فغالي، ص 272؛ سعيد، مج 2، ص 106 - 107.
(760) بسام، ص 295 - 296.
(761) صبحي العمري، **الأوراق المجهولة**، تحقيق سعد فنصة (واشنطن: [د. ن.]، 2018)، ص 77 - 78؛ فغالي، ص 274.
(762) انهارت في هذه المعركة الكتيبة الجزائرية (الإفرنسية) وتفككت بشكل تام، ونجم عن انهيارها، وفق التقارير العسكرية الفرنسية، وقوع 25 قتيلًا، و4 فرنسيين، و17 مفقودًا و50 جريحًا بينهم ضابطان، إضافة إلى مدفعين جبليين و20 رشاشًا. فغالي، ص 274 - 275؛ أما العمري، فيشير إلى خسائر أكبر، وهي 70 قتيلًا تُركوا في ميدان المعركة، و17 أسيرًا، و17 رشاشًا ومدفعان جبليان. العمري، **الأوراق المجهولة**، ص 77؛ قدري، ص 148؛ بسام، ص 295 - 296؛ يُقارَن بـ: أبو دية، "قراءة في أوراق علي خلقي الشرايري"، ص 290؛ بسام، ص 286 - 289؛ علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 232.
(763) لمزيد من التفصيل: بسام، ص 286 - 289.
(764) المرجع نفسه، ص 288.
(765) من الكولونيل واترز تيلر إلى الأمير زيد، 7 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 35.
(766) في 11 - 13 / 12 / 1919، تمكن الحاكم العربي لقضاء الرقة رمضان شلاش، بدعم من عشيرة (البو سرايا - اتحاد عشائر العقيدات العربية) ومن أهالي دير الزور، من طرد الحامية البريطانية التي كانت قد دخلتها في 11 / 1 / 1919، وأسر ضباطها. ووفق علي الوردي، نهبت قوات شلاش المؤلفة من 500 رجل في عملية الاستيلاء على المدينة، المشفى والسراي وكنيسة الأرمن، كما كسروا الخزانة الحديد واستولوا على ما فيها من نقود، ثم أضرموا النار في مستودع البنزين، فانطلق اللهيب منه بشكل هائل، ما أدى إلى وقوع نحو 90 إصابة. كما حاول بعض أفراد العشائر نهب بيوت البلدة وأسواقها، ولكن الرؤساء منعوهم من ذلك، في: علي الوردي، **لمحات من تاريخ العراق الحديث**، ج 5: **حول ثورة العشرين**، القسم الأول (لندن / بيروت: دار الوراق، 2007)، ص 163.
(767) من فيصل إلى الملك حسين، في 20 / 2 / 1920؛ موسى، ص 67.
(768) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 426؛ زكريا، ج 2، ص 578.

(769) العمري الموصلي، ج 3، ص 339 - 340.
(770) Gertrude Lowthian Bell & Arnold Talbot Wilson, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (London: Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, 1920), p. 134; يُقارَن بـ: تحسين العسكري، **مذكراتي عن الثورة العربية والثورة العراقية**، ج 2 (النجف: مطبعة الغري، 1938)، ص 7.
(771) العمري الموصلي، ج 3، ص 340.
(772) المعلومة حول مشاركة الجيش العربي في عملية شلاش مستمدة من برقية اللواء جعفر العسكري إلى الأمير زيد في 17 / 12 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 289.
(773) سلطان، ص 234.
(774) المعلومة حول لجوء جنود الحامية إلى البوكمال مستمدة من برقية اللواء جعفر العسكري إلى الأمير زيد في 17 / 12 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 289.
(775) أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 271.
(776) توفيق السويدي، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، ط 2 **(**بيروت: المؤسسة العربية للدراسات النشر؛ عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2010)، ص 74.
(777) برقية والي ديار بكر فائق علي في 5 كانون الأول 1335 / 18 كانون الأول 1919، إلى متصرفية ماردين، الباب العالي، نظارة الداخلية، قلم البرقيات 23 - 1 / 2 - DH.KMS.57 حول أسر الضباط البريطانيين. يُقارَن بمعلومات مطابقة في يومية المس بيل، ص 122. يروي البصير قصة استيلاء شلاش على دير الزور بأنه لما هاجمت قوته البلدة لجأت الحامية البريطانية الصغيرة التي كان يقودها الكابتن جامبير، الحاكم السياسي للبلدة، "إلى معقل حصين مجهز بوسائط الدفاع، ولكن النيران التي ألحقت برشاشاته خللًا في أول استعمالها"، وغدا في وضع محاصر وضعيف دفاعيًا. ودعا شلاش الكابتن البريطاني إلى المفاوضة، التي تمخضت عن إبراز شلاش تفويض أعيان البلدة له بإدارة البلدة "نيابة عن الحكومة العربية"، فوافق الكابتن على ذلك بسبب تردّي وضعه العسكري، واحتجز ضباط الحامية. يُنظر: محمد مهدي البصير، **تاريخ القضية العراقية**، ط 2 (لندن: دار اللام، 1990)، ص 68.
(778) العمري الموصلي، ص 149**؛** وحول دعم الأتراك للسعدون ضد البريطانيين، يُقارَن بالملحق البحثي لصفوة**،** في: العسكري، ص 174**؛** تحسين العسكري، ص 32**.**
(779) يُنظر: توفيق برو، **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918** (دمشق: دار طلاس، 1989)، ص 153 - 154؛ تحسين العسكري، ص 58.

(780) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، خواطر خصوصية، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 255.
(781) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، 26 أيلول / سبتمبر 1919، أوراق الأمير زيد، في: المرجع نفسه، ص 143.
(782) يومية 17 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 514 - 515.
(783) في ضوء لقاءات كورنواليس مع فيصل، أبرق الأخير في يوم 17 / 12 / 1919 إلى السير هنري ويلسون، رئيس الأركان العامة للجيش البريطاني، بما يلي: "أنفي هذا التعدي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة العربية. لو صحّ هذا التعدي يكون عارًا على الحكومة العربية، وإني لا أشك أن هذا العمل تم من قِبل عجمي السعدون وجماعته الذين يعملون ضد البريطانيين لحساب الترك، وقصدهم أن يكدروا العلائق بين العرب والحكومة البريطانية. وبهذه الصورة يجعلون اللوم علينا". يومية 17 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 514 - 515.
(784) يومية 17 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 515.
(785) بلاغ عن حادثة دير الزور، **العاصمة**، السنة 1، العدد 87، 25 / 12 / 1919، ص 2؛ يُقارَن بـ: علي الوردي، ص 164 - 165.
(786) أرنولد ويلسون، **الثورة العراقية**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: دار الرافدين، 2004)، ص 25.
(787) بعد أقل من أسبوع على عودته إلى دمشق، وعد فيصل الكولونيل واترز تيلر في 21 كانون الثاني / يناير بتقديم شلاش إلى محكمة عسكرية، في: تقرير واترز تيلر عن مقابلاته مع فيصل وغورو، 21 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 45.
(788) دروزة، **حول الحركة العربية**، ج 1، ص 10.
(789) يومية 12 / 12 / 1919، في: حيدر، ص 520.
(790) "برنامج الاحتفال بقدوم سمو الأمير فيصل المعظم"، **العاصمة**، العدد 85، 18 / 12 / 1919، ص 2.
(791) سمو الأمير فيصل، في: **العاصمة**، العدد 86، 22 / 12 / 1919، ص 2.
(792) فغالي، ص 267.
(793) من نوري السعيد إلى زيد، 17 كانون الأول / ديسمبر 1919، **المسعى النبيل**، ص 285 - 286.
(794) فغالي، ص 267.
(795) سعيد، مج 2، ص 105.
(796) من الأمير فيصل إلى اللورد كيرزون، في 19 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، 1919**، مج 4: اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 598 - 599.

(797) سرت أخبار متعارضة بين إقالة الأمير زيد للسعيد من حاكمية الأقضية الأربعة وتعزيز صلاحياته، وهو ما دفع المقيم العربي في بيروت يوسف العظمة إلى الاستفهام في 19 كانون الأول / ديسمبر من الأمير زيد عن الحقيقة. من يوسف العظمة إلى الأمير زيد، 19 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 297.

(798) من الأمير زيد إلى يوسف العظمة في 17 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 291 - 292.

(799) **العاصمة**، العدد 85، 18 / 12 / 1919، ص 2.

(800) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 285 - 286.

(801) من طلعت (برلين) إلى مصطفى كمال (أنقرة)، 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، ومن مصطفى كمال إلى طلعت، في 29 شباط / فبراير 1920. في: Alp Yenen, "Envisioning Turco - Arab Co - Existence between Empire and Nationalism," *Die Welt Des Islams*, vol. 61, no. 1 (2020), p. 35.

(802) تقرير استخبارات من المستر طومسن إلى المستر هوز (وزارة الهند)، 10 شباط / فبراير 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 128 - 129. وفي هذا التقرير يستكمل طومسن معلومات سبق أن تلقاها في 6 كانون الأول / ديسمبر 1919 حول اتصالات مندوبي فيصل بطلعت باشا عن طريق شكيب أرسلان، وهو ما أكده أرشيف المراسلات بين طلعت باشا ومصطفى كمال الذي استجمعه ينين. يُنظر: Yenen, pp. 34 - 36.

(803) وفق ما أورده توبر، انعقد هذا المؤتمر في تشرين الثاني / نوفمبر 1919 بمشاركة شكيب أرسلان نيابة عن فيصل، وطلعت باشا الذي جاء من برلين للتوسط صراحة بين حكومة دمشق ومصطفى كمال. كتبوا عن اجتماعات عُقدت في برن وسانت موريتز في كانون الأول / ديسمبر 1919 وكانون الثاني / يناير 1920، بمشاركة طلعت باشا (الذي كان على اتصال بأنور باشا)، وجمال باشا، وشيخ الإسلام، وشكيب أرسلان، حيث جرت مناقشة التحالف المحتمل بين البلاشفة وأنور باشا ومصطفى كمال والعرب. وفقًا للكتاب، وافق فيصل على هذا التحالف بشرط أن يعترف أنور باشا وتركيا وموسكو بالاستقلال الكامل لسوريا والعراق. يُنظر: Tauber, p. 909.

(804) Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918 - 1919)* (Paris: Plon - Nourrit, 1922), p. 196.

(805) زين، ص 156.

(806) قاسمية، ص 153.

(807) يُقارَن بـ: بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ /**

1918 - 1933م، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 524.

(808) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 28 تشرين الأول / أكتوبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 206.

(809) Gontaut - Biron, p. 196.

(810) تقرير عن أوضاع سورية، نظارة الداخلية، مديرية الأمن العام، من الشام 1 كانون الأول 1335، HR.SYS.2463 - 50 - 1,2,3,4.

(811) يومية الأحد 4 / 1 / 1920، في: حيدر، ص 537 - 538.

(812) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 261.

(813) من الأمير فيصل إلى الأمير عبد الله، 13 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 3، ص 57.

(814) محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 26.

(815) Yalmaz, p. 299.

(816) من طلعت (برلين) إلى مصطفى كمال (أنقرة)، 22 / 12 / 1919، ومن مصطفى كمال إلى طلعت، في 29 شباط / فبراير 1920. أورده: Yenen, p. 35.

(817) رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 358.

(818) "سعيد حيدر"، في: **من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية 1957**، جورج فارس (محرر) (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1957)، ص 206.

(819) يُقارَن بـ: بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، ص 527 - 528.

(820) **من هم في العالم العربي؟**، ص 206.

(821) فرزات، ص 82.

(822) **من هم في العالم العربي؟**، ص 206.

(823) زين، ص 252.

الفصل العاشر: من جمعية الأنصار إلى الجمعية الوطنية الديموقراطية

مقدمة

ارتبط نشاط المنظمات السورية (الكمالية) بنشوء جمعية سرية في حلب تسمت في ما بينها "جمعية الأنصار"، في إشارة إلى كونها من "أنصار" مصطفى كمال [(824)]. وتُعتبر مذكرات جميل إبراهيم باشا (ت. 1958)، التي صدرت في عام 1959 بعنوان **نضال الأحرار في سبيل الاستقلال**، المصدر الأساسي في التعرف إلى الخطوط الرئيسة لنشوئها، وإلى أهدافها والشخصيات التسع التي تألفت منها [(825)]. غير أنها ليست كافية، إذ دوّنت على نحوٍ متأخر عن زمن الأحداث بنحو 30 عامًا ونيف، وعانت ما تعانيه المذكرات المتأخرة عمومًا من الذاكرة الانتقائية، واختلاط الأحداث والأزمنة ومشكلات المفارقة التاريخية الزمنية.

كان فيليب خوري في كتابه **سورية والانتداب الفرنسي** [(826)] وجيمس غيلفين في كتابه **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، من أبرز من توقّفوا عنده في درج التطرق إلى العلاقات العربية - التركية في مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية عند نشوء هذه الجمعية في مدينة حلب. لكن توافرت في الآونة الأخيرة بيانات تاريخية جديدة، من شأن التعرف إليها وتحليلها في سياقها التاريخي أن تزيد معرفتنا بها على نحوٍ أوسع وأعمق، ومن ثم زيادة معرفتنا بطبيعة تطور العلاقات السورية - التركية في مرحلة الحكومة العربية بدمشق، واكتشاف أبعاد لم تكن معروفة لدى المؤرخين من قبل إلا بصورة "رورشية" يسودها كثير من الفراغات، وفي مقدمتها رواية الشعباني نفسه عن تأسيس هذه الجمعية [(827)]، ورواية أحمد سامي السراج (1892 - 1960) لإشكالية العلاقة بين حكومة ولاية حلب العربية والشعباني [(828)] والمتابعة الصحافية الإخبارية لكل من جريدتَي **لسان الحال** البيروتية و**المصباح** الحلبية التي كانت شبه ناطقة باسم هذه الجمعية، وبعض وثائق الأرشيف العثماني المتضمنة للمراسلات المتبادلة بين الشعباني ومصطفى كمال.

أولًا: نشوء الجمعية

كانت هذه الجمعية قد أخذت تتشكل بالتزامن مع انطلاق عملية التعبئة الجماهيرية التي شرعت فيها الحكومة العربية، مع أوائل أيلول / سبتمبر 1919، في مواجهة ما انتشر عن مفاوضات بريطانية - فرنسية لوضع اتفاق

الاستبدال، ووضع الهاشمي في الوقت نفسه خطة حربية شاملة لمواجهة القوات الفرنسية على مختلف الخطوط من الجنوب إلى الشمال. وبلور الشعباني رؤيتها السياسية بالحيلولة دون الاحتلال الفرنسي لسورية [829].

1 - النواة المؤسسة

يعدد جميل إبراهيم باشا أسماء تسع شخصيات حضرت ما يمكن اعتباره الاجتماع التأسيسي، وكان بينها عضوان من غرفة تجارة حلب، وطبيب وبعض الأعيان والموظفين العثمانيين السابقين والمثقفين والحقوقيين الحلبيين، وبعض الملّاك [830]، وهما الضابطان العثمانيان الاتحاديان السابقان القائمقام الركن في الجيش العثماني شاكر الشعباني، والملازم الأول في الجيش العثماني المتمرس بحرب العصابات في البلقان جميل إبراهيم باشا، والحاج فاتح المرعشي (1885 - 1954) عضو المجلس العمومي لولاية حلب العثمانية [831]، وآخر رئيس عثماني لغرفة تجارة حلب خلال الفترة 1915 - 1918[832]، ثم عضو المؤتمر السوري العام ومالك كامل قرى المنطقة الواقعة في الحوض الأعلى لنهر قويق [833]، وفؤاد العادلي (ت. 1954)، مالك قرية حيلان، مصدر تزود، مدينة حلب بمياه الشفة، والقيّم على وقف جامع العادلية أحد أكبر جوامع حلب وأهمها بعد الجامع الأموي [834]، ومصطفى برمدا (1883 - 1953)، أستاذ المعلومات المدنية (القانونية) في المكتب السلطاني (الثانوية) بحلب خلال سنوات الحرب، ثم مدرس الحقوق الجزائية في مدرسة بيروت للحقوق [835]، والنائب العام في ولاية حلب العربية [836].

وكان بين الأعضاء المؤسسين اتحاديون سابقون أو عملوا في خدمتهم، مثل الاتحادي الحلبي السابق النشط سامح العنتابي [837]، وهو شقيق حامد أفندي، النائب عن حلب في المبعوثان عام 1912، والملازم جميل إبراهيم باشا الذي انتدبته جمعية الاتحاد والترقي لتشكيل فرع سري لها في حلب [838]، والشيخ بدر الدين النعساني (1881 - 1942) مدرس مادة اللغة العربية في المكتب السلطاني بحلب [839]، والداعية النشط خلال الحرب للاتحاديين ردًا على الثورة العربية [840] وكان وثيق الصلة بمصطفى كمال [841]، يضاف إليهم مالك مفلس اشتهر هو ووالده باستضافة جمال باشا في حلب، وهو عبد القادر كيخيا، والد الشخصية الحلبية السياسية القيادية الشهيرة اللاحقة رشدي الكيخيا [842]. أما العضو الأخير في النواة المؤسسة، وهو الطبيب قاسم صباهي، فلم يتمكن الباحث من التعرف إليه.

2 - المشترَك البروسبوغرافي أو البيوغرافي الجماعي

يشترك أقطاب الجمعية المؤسسون جميعًا على المستوى البروسبوغرافي أو البيوغرافي الجماعي، على حد تشخيص عبد الرحمن الكيالي (1887 - 1969)، في أنهم كانوا "من أنصار الأتراك يعملون لمعاونتهم والتفاهم معهم" [843]، وهُم الذين وصفهم جعفر العسكري إبان حاكميته العسكرية لولاية حلب العربية

(آذار / مارس 1919 - كانون الثاني / يناير 1920) بـ "العاطفين على السياسة التركية" أو ما يمكن معه وصفهم بمصطلح (Turcophiles)، في مدينة برز الاستقطاب السياسي فيها طوال عام 1919 بين أنصار الفرنسيين وأنصار الأتراك بينما كان أنصار الحركة العربية ضعفاء ومحدودي التأثير [844]، والمدينة "منكمشة إلى حد ما عن الفكرة العربية الناهضة" [845]، واستقبل أعيانها الأمير فيصل في زيارته الأولى لحلب بالتجهم [846]، ولم يوقّع عريضة مبايعة الحسين ملكًا على العرب منها سوى 40 شخصية حلبية، بينما وقع أكثر من 200 شخصية دمشقية عريضة المبايعة [847].

كانت مواقف هؤلاء المؤسسين متباينة تجاه الحكومة العربية، وتنوس بين الحذر والعدائية والإيجابية؛ إذ كانت علاقة جميل إبراهيم باشا سلبية مع الحركة العربية عمومًا، ورفض الانضمام إلى جمعية العهد في أواخر المرحلة العثمانية [848]، بينما وقّع ثلاثة من أقطابها، هم فاتح المرعشي وعبد القادر كيخيا وفؤاد العادلي إبان زيارة الأمير فيصل الأولى لمدينة حلب (11 تشرين الثاني / نوفمبر 1918)، عريضة أعيان حلب بمبايعة الملك حسين [849]. وفي حين تميز المرعشي بدعم الحكومة العربية وبتجسير العلاقة بينها وبين محبي الأتراك في حلب لكن من دون أن ينتسب إلى "الفتاة" إطلاقًا، فإن فؤاد بك العادلي ساير في الظاهر الحكومة العربية، وكان عضوًا في لجنة مجلس ولاية حلب لعرض مطالب المؤتمر السوري العام أمام لجنة كينغ - كراين، إلا أنه كان يكنّ لها البغضاء، ويناهضها سرًا. وفسرت بيل ذلك بسخطه عليها، لأنها "جردته من بعض الأراضي الوقفية التي استولى عليها بالاحتيال إبان هذا الحرب" [850]. في حين كان النعساني خلال مرحلة الحرب من ألد أعداء الثورة العربية وفيصل، لكن فيصل صفح عنه في زيارته الأولى لحلب في 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1918[851]، واستمر في مناهضته للحكومة العربية وفي الكتابة ضد سامي السراج، سكرتير حزب الاستقلال والفتاة بحلب، محمّلًا إياه مسؤولية مجزرة 28 شباط / فبراير 1919 ضد اللاجئين الأرمن بحلب [852] التي لم يُستخدَم فيها الرصاص والنار بل السكاكين والسواطير [853]، ووصفتها الحكومة العربية نفسها بأنها لطخت الراية العربية بالعار [854]. وعلى الرغم من تكوينه الثقافي العربي الكلاسيكي الراسخ، وقيامه بتأليف كتب اللغة العربية في المرحلة العثمانية المتأخرة، وعضويته في مجمع اللغة العربية، فإنه كان مولعًا، على حد تعبير كرد علي، بمدح الأتراك وذم العرب [855]، لكن الأقرب إلى التقييم أنه كان يعتقد أن الثورة العربية هي أصل المصيبة.

3 - شاكر نعمت الشعباني

مثّل شاكر نعمت الشعباني (1942 -) دينامو تشكيل الجمعية وقيادة دفة عملها. وقد لخص خوري سيرته بصفة مكثفة، استنادًا إلى تقرير إيطالي نشرته *Orient Moderno* في عام 1926، لكن التقرير الإيطالي مليء بمعلومات مشوشة

وغير دقيقة، بل مغلوطة [856]، وتنتمي إلى صورة ما يمكن تسميته الشعباني الثاني الذي عاد في عام 1925 من منفاه في تركيا الذي كان قد فرضه الفرنسيون عليه في عام 1922 إلى حلب، واحتل منصب عضو مجلس إدارة في "شركة التعهدات والإنشاءات الشرقية الفرنسية" [857]، وسار في ركاب المعتدلين تجاه الانتداب الفرنسي، وعُيّن وزيرًا في حكومة الداماد أحمد نامي بك الماسونية المعتدلة، وبرز رأس حربة ضد الكتلة الوطنية في سورية عمومًا وضد قيادة إبراهيم هنانو للحركة الوطنية بحلب خصوصًا، وكان الدينامو الأساسي في تشكيل الحزب الوطني السوري بدعم من المندوبية الفرنسية ضد الكتلة الوطنية، ووجّه جريدته (**الأهالي**) حتى توقفها عن الصدور في عام 1942، بعد وفاته، ورمي بتهمة "الخيانة" في الوسط الوطني في حلب وفي سورية وفي المجلس النيابي. وسيظل الشعباني الثاني من أشد أعداء الكتلة الوطنية. وبعد عام 1933، استمر في معاداته للكتلة الوطنية لكنه خسر نفوذه في معقله، مدينة حلب، حيث أُقفلت أبوابها في وجهه، ولم يستقبله فيها سوى عدد محدود من الذين حشدتهم السلطة لاستقباله، وأضربت حلب احتجاجًا على أعماله وعلى تصرفاته [858].

ظلت المعلومات عن الشعباني العثماني الأول محدودة جدًا، ونظرًا إلى شحها عنه، ولضرورة استيفائها وفق موضوع البحث عن العلاقات العربية - التركية في تلك الفترة، فإننا سنتوقف عندها.

كان الشعباني ضابطًا حلبيًا اتحاديًا سابقًا، تخرج برتبة ملازم ثان في المدرسة الحربية العليا في إسطنبول، ثم تخرج في مدرسة أركان الحرب برتبة رئيس أركان، وارتقى في رتبته حتى بلغ رتبة القائمقام أركان حرب، وعمل قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى مديرًا في شعبة الأركان الحربية في إسطنبول، فرئيسًا لأركان الحربية في فرقة أضنة [859]. وكان إبان الحرب ضابطًا بارزًا في الجيش العثماني كله، ويحظى بثقة الحكومة العثمانية؛ إذ كانت تعتبره خلال الحرب من "الأمراء والضباط العسكريين ذوي القيمة والأهمية الكبيرة لدى الجيش العثماني" [860]. وقاتل في معارك الحرب العالمية الأولى في الدردنيل وغاليبولي مع القوات التي يقودها مصطفى كمال. وخلال الحرب، غدا برتبة بكباشي أركان حرب، ما أهّله لقيادة وحدة عسكرية مؤلفة من 1000 رجل، وعيّنته الحكومة العثمانية في بداية الحرب العالمية الأولى وحتى نهايتها قوميسيرًا للخط العسكري في خطوط حديد الشرق، ورفع السلطان في عام 1917 مستوى الوسام الفضي الذي مُنح له إلى وسام الأسطول الذهبي، "مكافأة له على جهوده ومساعيه المبذولة لتطوير ودعم القوة البحرية العثمانية" [861].

عُرف الشعباني بحميّته العثمانية الشديدة، فساهم بنشاط في حملة دفع أعيان مدينة حلب للتبرع للأسطول العثماني فأبدوا فيها مضاعفة ما هو مطلوب منهم للأسطول العثماني بثلاثة أمثال إن تعهدت حكومة الولاية بمد

خط السكة الحديد من حلب إلى الإسكندرونة. وتبرع هو شخصيًا بمبلغ 2700 قرش لجمعية الأسطول العثماني [862]، وتولى خلال الحرب عملية استيراد المواد الغذائية، مثل الفاصولياء والدقيق وغيرها، من رومانيا، وشحنها إلى الأراضي العثمانية [863]؛ إذ تولى، إلى جانب مفوضيته للخط العسكري، إدارة تموين الجيش العثماني [864]. وحين شرعت الحكومة العثمانية في تسريح الجيش، امتثالًا لبنود هدنة مودروس، عاد الشعباني من إسطنبول في أوائل تموز / يوليو 1919 إلى مدينته حلب [865] مع عدد كبير من الضباط السوريين المسرحين في صيغة إجازة مفتوحة، وسط انتشار موجة من الاستبشار بقرب استقلال سورية، أذكتها لقاءات لجنة كينغ - كراين مع وفود الأهالي. وقد انضم معظمهم إلى الجيش العربي، بتشجيع من فيصل نفسه، لكن الشعباني لم يلتحق بالجيش العربي إلا بصورة متأخرة بين أواخر حزيران / يونيو وأوائل تموز / يوليو 1920، تلبية لرغبة فيصل، كقائمقام ركن (عقيد ركن) [866].

ثانيًا: النجاحات الأولى لجمعية الأنصار

ليس دقيقًا ما أشار إليه غيلفين من أن جمعية الأنصار لم تحقق منذ تشكلها سوى نجاح صغير، تمثَّل في إصدارها جريدة **الوطن** في مدينة حلب، وترتيبها اجتماعات استقبال مع أعيان المدينة [867]. نحن نعرف أن العدد الأول من الجريدة صدر في 8 كانون الثاني / يناير 1920، لكن بين تاريخ تأسيس الجمعية، الذي يشير غيلفين إلى أنه كان في آب / أغسطس 1919، وتاريخ إصدارها الجريدة، كانت الجمعية قد حققت سلسلة نجاحات نوعية، سنتوقف عندها، مستثمرين أيضًا مقاربة التاريخ الجزئي.

1 - تعيين الشعباني قوميسيرًا للسكك الحديد وصِلته بخطة الهاشمي لفتح جبهة الشمال

كان أول نجاح عملي سياسي حققته الجمعية الفتيّة هو تعيين الحكومة العربية، باقتراح من ياسين الهاشمي [868] في أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1919، رئيسها شاكر نعمت الشعباني قوميسيرًا للسكك الحديد في المنطقة الشرقية المعروفة في الأدبيات بسكة حديد رياق - حلب. وقد بلغ طولها نحو 396 كيلومترًا وامتدت محطاتها 44 محطة وخطوطها إلى ولاية أضنة [869]؛ حيث تحكمت محطة حلب بالنقليات اللوجستية الفرنسية إلى القوات الفرنسية في الشمال. وارتبط هذا التعيين بالترتيبات التي أعدها الهاشمي، منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر، لفتح جبهة حرب عصابات مدعومة من الجيش النظامي ضد الفرنسيين في الشمال السوري، بحيث تتكامل مع جبهة الجنوب، في نوع من حصر الفرنسيين بين النيران الكمالية والنيران السورية.
رُحِّب بتعيين الشعباني، كما جاء في جريدة **المصباح** الحلبية، المشتهرة في سورية كلها بكونها المصدر الأساسي للأخبار والتقارير عما يدور في تركيا،

والموالية لجمعية الأنصار [870].

2 - تشكيل جمعية الائتلاف بين ممثلي المسلمين والمسيحيين واليهود

كانت حلب مدينة تعددية من الناحية الإثنية الدينية المذهبية والقومية. وقدّر أمين التميمي، معاون حاكم حلب العسكري أمام لجنة كينغ - كراين في تموز / يوليو 1919، نسبة المسيحيين في المدينة إلى المسلمين بنحو الخُمس، ونسبة اليهود بنحو 10 في المئة [871] من إجمالي سكانها المسجلين في السجل المدني (النفوس)، والبالغ في تموز / يوليو 1919، بحسب إحصاءات مجلس الولاية 140,906 أنفس [872]. لكن عدد من يقيم فيها فعلًا من المسيحيين من غير المسجلين، وهم من اللاجئين الأرمن، بلغ نحو 60,000 - 70,000 أرمني [873]، حصل آلاف عدة منهم على الجنسية السورية لاحقًا [874]، بحيث ذهبت تقديرات أخرى غير رسمية إلى أن نسبة المسيحيين في حلب في الفترة 1923 - 1927 تراوح بين 30 و33 في المئة من حجم سكانها [875].

كانت مدينة حلب منقسمة سياسيًا حول الموقف من طلب الانتداب، في سياق الانقسام بين ذوي النزعة التركية وذوي النزعة الفرنسية، بينما كانت الدعاوة العربية ضعيفة ومحدودة الانتشار، لكن مع استمالة الحكومة العربية ذوي النزعة التركية إلى الدعاوة العربية الاستقلالية، دعم أعيان طوائفها عمومًا برنامج المؤتمر السوري العام المقدم إلى لجنة كينغ - كراين في تموز / يوليو 1919. لكن قسمًا كبيرًا من ممثلي موارنة حلب، الذين بلغ عددهم 2237 نسمة، والروم الكاثوليك الذين بلغ عددهم 8959 نسمة، طالبوا، مع موافقتهم على البرنامج، بأن تكون فرنسا هي الدولة المنتدبة [876]، بينما أيد روفائيل، مطران الروم الأرثوذكس، البرنامج ورغب الأرمن في العزوف عن اتخاذ موقف؛ لأنهم كلهم "غرباء"، على حد تعبير الناطق باسم وفدهم، وأنهم "متى ما نالت أرمينيا استقلالها نذهب إلى هناك ونقدم رغائبنا" [877].

تشكلت جمعية الائتلاف، في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1919، تحت مظلة النادي العربي الذي كان يترأسه يومئذ الشيخ طاهر الكيالي، أحد المقربين جدًا من جمعية الأنصار إن لم يكن عضوًا في شبكاتها السرية. وضمت 12 شخصية حلبية من أعيان المسلمين والمسيحيين واليهود "لتأكيد روابط الائتلاف والاتحاد بين الشعب ولكل ما يعود على البلدة"، وكان أربعة من هؤلاء الأعيان مسلمين ليس بينهم عضو في حزب الاستقلال أو "الفتاة"، والثمانية الباقون من الوجهاء المسيحيين واليهود. وكان ثلاثة من ممثلي المسلمين من الأقطاب المؤسسين والأساسيين لجمعية الأنصار السرية، وهم شاكر نعمت الشعباني، والشيخ بدر الدين نعساني، وأسعد عنتابي [878].

3 - السيطرة على النادي العربي في حلب ودور النادي في تشكيل مجاميع الميليشيات المحلية

تعززت قوة "الأنصار" مع وصول طاهر الكيالي في شتاء عام 1919 إلى رئاسة تحرير جريدة **المصباح** الموالية لجمعية الأنصار، وإلى رئاسة النادي العربي بحلب [879]، فكان رابع رئيس للنادي [880]، بينما شغل أمانة السر الحاج نجيب باقي (1878 - 1963)، المفتش السابق للمعارف في ولاية حلب العثمانية، وهو من أبرز أقطاب الدعوة إلى الاتحاد العربي - التركي، وخرج من عائلته العدد الأكبر من باشوات حلب التنظيماتيين [881].

وفي أوائل تشرين الأول / أكتوبر 1919، مع ارتفاع وتائر الترتيبات الدفاعية السورية لإحباط اتفاق الاستبدال، تنامت مكانة الكيالي في الحياة الجمعياتية السورية، فانتخبه مؤتمر الأندية العربية المنعقد بدمشق رئيسًا للجنته. واعتبرت اللجنة أن الأندية العربية متحدة مع النادي العربي وتعمل تحت إشرافه على ترتيب رهط من المتطوعين [882]. وفي إثر قرار المؤتمر السوري العام (22 تشرين الأول / أكتوبر 1919) بالدفاع، وتشكيل لجنة لإبلاغ المقيمين الدبلوماسيين بدمشق بالاحتجاج على اتفاق الاستبدال، وتخريج الجيش العربي في حفل علني لدورة ضباط جديدة من المدرسة الحربية، وتوسع الهاشمي في عملية التجنيد، بدأت في الأسبوع الثالث من تشرين الأول / أكتوبر 1919، وقبل نشوء اللجنة الوطنية العليا بدمشق، أي قبل نحو ثلاثة أسابيع من انسحاب آخر جندي بريطاني من حلب، حركة التطوع الأهلية كمجاميع ميليشياتية مساعدة للجيش العربي تحت مظلة النادي العربي.

وشرع النادي، بإشراف قائد الفرقة الثالثة للجيش العربي العقيد الركن رشدي الصفدي، في تنظيم حركة التطوع الأهلية في الجيش العربي، وتشكيل مجاميعها لملء الفراغ الأمني الذي سينتج من انسحاب القوات البريطانية من الشمال. وانطلقت حركة التطوع في الجيش من حي باب النيرب الكثيف سكانيًا في حلب، والأشبه بحي الميدان بدمشق، وكان يقطنه نحو 12,000 نسمة [883]. ونشرت **المصباح** عن انطلاق حركة التطوع من ذلك الحي، وأنه قد "أخذت شبيبة كل محلة تتهيأ باسم محلتها للانخراط في الجيش العربي" [884].

انتهزت ذلك جمعية الأنصار، التي باتت مسيطرة على المفاصل القيادية والتوجيهية في النادي العربي بحلب، وقامت بتكثيف نشاطاتها. وبحلول 24 تشرين الأول / أكتوبر 1919، اتهمت السلطات الفرنسية النادي بتوزيع بيانات تدعو الأمة العربية للقتال مع جيرانهم ضد الحلفاء، من أجل حقوقهم المقدسة، وبأن النادي قد وضع خطة لاغتيال الموالين للفرنسيين في المدينة [885].

وبحلول 11 - 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، حين انسحب آخر جندي بريطاني من حلب، ملأت الفراغ الأمني مجاميع المتطوعين التي قادها زعماء

الأحياء الشعبية الكثيفة سكانيًا، ولا سيما أحياء الأصيلة وباب النيرب، بدعم من القائمقام العسكري (العقيد) رشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة للجيش العربي، والنادي العربي الذي هيمن عليه (الأنصار). وبرز دور الحاج نجيب باقي [886]، أمين سر النادي، داعمًا للميليشيا الشعبية المسلحة بالبنادق والمشاة والخيالة التي شكّلها زعيم حي القصيلة أبو كدرو المصري، وكنجو حمادة أبو الكنج وعبد الفتاح بيطار في حي باب النيرب، إلى جانب عائلة بري التي ظلت نافذة في الحي وفي المدينة طوال القرن العشرين [887]. وكان باقي قد جنى خيرات كبيرة من الحرب، بفضل توسطه التجاري بين المستوردات وحاجات الجيش العثماني، ولا سيما ما يتعلق منها بالآلات الزراعية. وبرزت قوة هؤلاء القادة ومن خلفهم الأنصار في إرغام الحكومة المحلية على الإذن لهم بالتظاهر احتجاجًا على اعتقال الهاشمي، بعد أن كانت مترددة في هذا الشأن. وساهمت برقية إبراهيم هنانو إلى أهالي حلب بقرار المؤتمر السوري العام بنداء الشعب السوري إلى "الدفاع الوطني بكل ما لديه من القوة"، في رفع وتائر التعبئة. فسار قادة الأحياء وميليشياتهم، في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في تظاهرة حاشدة، وصفتها **المصباح** بـ "العظيمة"، ورصدت حجم المشاركين فيها بأنه من كثرته لا يُحصى. وكانت هتافات التظاهرة: "ليحيى الاستقلال، ليحيى الأمير فيصل، ليحيى ياسين باشا الهاشمي" [888]، وانتهز الأنصار هذه التظاهرة لتشديد الضغط على الحكومة بإجراء انتخابات للجنة الوطنية بحلب.

ثالثًا: السيطرة على قيادة اللجنة الوطنية (لجنة الدفاع الوطني) في حلب

على خلاف اللجنة الوطنية العليا في دمشق، وهي التي قامت على تمثيل الأعيان في "لجنة استشارية" بينما أوكلت القيادة التنفيذية إلى "لجنة عاملة من الشباب المتعلمين النشطين" [889] تمثلت فعليًا بالحزبين الرئيسين النشطين اللذين سميا أعضاءها وهما حزب الاستقلال (العربية الفتاة) ومعارضه حزب العهد (السوري) [890]، فإن تمثيل الأعيان وجمعية العربية الفتاة في لجنة الدفاع الوطني بحلب كان محدودًا جدًا، بل هامشيًا؛ فلم يكن لدى "الفتاة" سوى عدد محدود من الأعضاء لا يتجاوز العشرة أعضاء انضموا جميعًا إلى الجمعية خلال مرحلة الحكم العربي، ولم يكن أي منهم عضوًا فيها إبان الحرب [891]؛ وهذا ما يفسر بعض أهم عوامل ضعف نفوذ "الفتاة" في حلب مقارنةً بنفوذها في دمشق. وتميزت لجنة حلب من لجنة دمشق بكونها، إلى جانب اضطلاعها بلجنة وطنية دفاعية، رغبت في أن تكون صلة الوصل بين الحكومة المحلية في ولاية حلب العربية والأهالي، وعملت نوعًا من معارض لـ "الفتاة" في حلب تحت ستار مقاومتها مفاسد الحكم [892]. واصطبغت معارضتها بمقاومة محاولة آل الجابري الرجوع إلى الصدارة في حلب في العهد الفيصلي

بعد أن تراجع دور هذه العائلة السياسي في ظل حكم الاتحاديين [893]، ولا سيما في ضوء حقيقة أن المشاركة في تأسيس اللجنة كانت تعد بتوفير وسيلة للوصول إلى السلطة في فترة تسودها الاضطرابات، وتمثل فرصة سانحة لإظهار المؤهلات القومية حاول الجوابرة استثمارها [894].

1 - الصراع بين الجابري والشعباني حول تشكيل اللجنة

في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أي بعد نحو عشرة أيام من الانسحاب البريطاني من حلب، دعا طاهر الكيالي، رئيس النادي العربي [895]، العضو السري في شبكات الأنصار، إلى إجراء انتخابات في الأحياء تنبثق منها لجنة وطنية تديرها هيئة من خمسة أعضاء وتضطلع بوظيفة التوسط بين الأهالي وحكومة الولاية، وتتولى الرقابة على عمل الحكومة، وبتّ القضايا الأساسية التي تطرحها الحكومة، وفي صلبها القضايا الوطنية [896]. وكان أبرز هذه القضايا تهيئة ترتيبات فتح الجبهة في الشمال التي أقرتها الحكومة العربية في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1919[897]، وسارع القائمقام الركن رشدي الصفدي، قائد الفرقة العربية الثالثة في حلب، بناء على توجيه الأمير زيد، التعجيل بها بدءًا من منتصف تشرين الثاني / نوفمبر 1919.

عُرفت هذه اللجنة في البداية باسم اللجنة الوطنية، ثم بجمعية الدفاع الوطني بعد قيام الحكومة العربية بتوحيد مجاميع اللجان الوطنية والدفاعية في أوائل كانون الثاني / يناير 1920. حاول رئيس البلدية إحسان الجابري (1879 - 1980) فضّ الاجتماع، وقرر أن تُجري البلدية عملية الانتخاب، لكنه لم يُجر انتخابات، بل أرسل شرطة البلدية إلى أئمة الحارات ومختاريها بأن يختاروا الممثلين من الناس "الطيبين المسنين" بدلًا من انتخابهم. فاحتج كثير من زعماء الأحياء الشعبية الذين كانوا في الوقت ذاته قادة مجاميع المتطوعين على ذلك، وحالوا دونه بدفع من جمعية الأنصار وشبكة علاقاتها الاجتماعية في نسيج المدينة [898].

كان في مقدمة المحتجين زعماء الأحياء الشعبية الكثيفة سكانيًا، الذين ملأت تشكيلاتهم المحلية، بصفتهم متطوعين أهليين في الجيش العربي، الفراغ الأمني الناتج من انسحاب آخر جندي بريطاني في 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 من حلب. ومن أبرزهم الحاج أحمد المصري، المعروف شعبيًا بأبي كدرو، زعيم حي القصيلة، وفتاح (عبد الفتاح) بيطار، زعيم محلة أبي يعقوب وتوابعها والناخب الثانوي عن منطقة السخانة وتوابعها، والحاج شاهين ختّام، زعيم محلة أبي يعقوب وتوابعها [899]، وكنجو آغا أبو الكنج والحاج فارس بري، زعيما حي باب النيرب الكثيف سكانيًا.

وطالب هؤلاء الزعماء بتشكيل لجنة وطنية منتخَبة. وتحت ضغطهم رضخت الحكومة المحلية في حلب لإجرائها، وتشكلت لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات، مؤلفة من عشرة أعضاء، كان ثمانية منهم من الأفندية، ولم يكن فيها سوى بيك واحد من آل الويس هو محمد باقر ويس آغا، الذي ينتمي إلى

عائلة كانت تُعرف في العهد العثماني باسم "ويس آغا زاده"، بينما خلت من عضوية الأعيان [900].

2 - انتخابات اللجنة الوطنية وسيطرة جمعية الأنصار على قيادتها

في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، جرت انتخابات لجنة الدفاع الوطني المحلية بحلب، في سياق تنافس محموم بين جمعية الأنصار والحكومة المحلية، للسيطرة عليها بحضور نحو 250 - 280 من منتخبي الأحياء. وتنافس على ما يمكن تسميته جمعيتها العامة نحو 27 مرشحًا، كان عليهم بدورهم أن ينتخبوا خمسة أعضاء للهيئة الإدارية للجمعية.

نجح في الانتخابات ما لا يقل عن عشرة مرشحين من جمعية الأنصار وأصدقائها القريبين منها، من أصل 27 فائزًا. وحازت أربع شخصيات من أقطاب جمعية الأنصار أعلى الأصوات، فحصل الحاج فاتح المرعشي، قطب الجمعية الديناميكي، أعلى الأصوات (134 صوتًا) [901]، بينما حاز مصطفى برمدا المرتبة الثانية (133 صوتًا). وهو عضو مؤسس لجمعية الأنصار، وعضو سري في "الفتاة" معًا [902]. وحاز الحاج صادق الرفاعي (1871 - 1942)، الذي انضم إلى شبكة الأنصار المرتبة الثالثة بـ 127 صوتًا، وهو أحد أقطاب الاتحاديين السابقين في حلب، وممثل ولاية حلب في مجلس المبعوثان العثماني السابق، وحاز في انتخابات مبعوثي حلب العثمانية أعلى أصوات الناخبين الثانويين [903]، وفاز عارف إبراهيم باشا، الذي ينتمي إلى عائلة إبراهيم باشا المحازبة للعثمانيين، بـ 102 من الأصوات [904].

وتلاهم في عدد الأصوات زعماء الأحياء الشعبية الثلاثة وقادة ميليشياتها المدعومون من الجمعية، وهم الحاج أحمد كدرو المصري (أبو كدرو)، زعيم حي القصيلة (تلفظ أصيلة)، وقد حصل على 90 صوتًا، وفتاح بيطار (عبد الفتاح آغا البيطار)، زعيم محلة السخانة وتوابعها وناخبها الثانوي [905] وقد حصل على 76 صوتًا، وكنجو آغا أبو الكنج، زعيم حي باب النيرب وتوابعه (70 صوتًا)، في حين حصل من يمكن وصفهم بمرشحي الحكومة المحلية ومن خلفهم ("الفتاة") أو من دعمتهم على الأصوات في فئة العشرة الثانية، وهم، على التوالي، وفق عدد الأصوات: إحسان الجابري، رئيس البلدية الذي حصل على المرتبة الحادية عشرة في عدد الأصوات (74 صوتًا)، والشيخ رضا الرفاعي (1881 - 1948)، سكرتير جمعية الاتحاد والترقي بحلب في أواخر الحكم العثماني، وممثل حلب في المؤتمر السوري العام، والمنضم سريًا إلى جمعية العربية [906] على المرتبة التاسعة عشرة (45 صوتًا). وحصل الدكتور عبد الرحمن الكيالي، الرئيس السابق للنادي العربي بحلب والقريب من الحكومة العربية [907]، على المرتبة الرابعة عشرة (53 صوتًا)، ولم يخترق قائمة العشرة الأوائل الفائزين سوى شخصيتين من كبار الأعيان هما مرعي باشا الملاح بـ

(78 صوتًا) في المرتبة السادسة والشيخ علي أفندي الكيالي العالم (76 صوتًا) [908].

بعد يومين من الانتخابات، استعرضت اللجنة قوتها في المدينة، وجابت مجاميع المتطوعين شوارعها وأحياءها بـ "الأسلحة التامة"، على حد تعبير محرر **المصباح** [909]، وافترض بأن تتشكل الهيئة الإدارية للجمعية من الفائزين الخمسة الأوائل. وكان ثلاثة منهم من الاتحاديين السابقين ومن أقطاب جمعية الأنصار، كما كان الاثنان الآخران شديدَي الارتباط بهم. ويُلحظ ما يلي: تدل الفجوة بين عدد الأصوات التي حازها الأنصار والقريبون منهم بين العشرة الناجحين الأوائل، وعدد الأصوات التي حازها أعضاء "الفتاة" والقريبون منها بين العشرة التالية الناجحة، على ضعف "الفتاة" بالنسبة إلى الأنصار في حلب. سيطرة الأنصار على اللجنة الوطنية، وبين ثلاثة أعضاء مثلوا لجنة الدفاع الوطني بحلب في مؤتمر اللجان الوطنية الذي انعقد، في 6 كانون الثاني / يناير 1920، بدمشق كان اثنان من المندوبين من قادة الجمعية هما الحاج فاتح المرعشي ومصطفى بك برمدا، إضافة إلى رئيس بلدية حلب إحسان الجابري [910].

كان التصويت سلبيًا بوضوح نسبي ضد المرشحين الموالين للحكومة العربية. وتمثل ذلك في أن الشيخ رضا الرفاعي، عضو المؤتمر السوري العام وعضو "الفتاة"، والقريب جدًّا من سكرتير "الفتاة" بحلب سامي السراج إن لم يكن مستشاره [911]، لم يحصل إلا بصعوبة على 45 صوتًا، وجاء في المرتبة التاسعة عشرة، بعد أن كان قد حصل في انتخابات حلب للمؤتمر السوري العام في حزيران / يونيو 1919 على أعلى الأصوات، بـ 31 صوتًا [912].
قاطع باشوات حلب الانتخابات وأحجموا عن المشاركة في لجنة الإشراف عليها [913]، باستثناء مرعي باشا الملاح، عضو المؤتمر السوري العام [914]، والذي كان من كبار باشوات حلب التنظيماتيين ويحمل الباشاوية بمرتبة "روم ايلي بكلربكي" التي تعادل رتبة "فريق" عسكريًا. ونتوقف عنده هنا لكون سيرته ودوره خافتَين في الدراسات. وقد حصل الملاح على هذه المرتبة بالأصوات بسبب دعم كلٍّ من الحكومة العربية والأنصار له، فهو كان من أبرز الشخصيات المؤثرة التي اعتمدت عليها الحكومة العربية بحلب في تجسير العلاقة بينها وبين أنصار الأتراك في حلب في مواجهة الدعاية الفرنسية [915].
كما أنه وضع قدمًا له في جمعية الأنصار [916]، فكان يتمتع بثقة الطرفين. وفي الآن الذي خدم فيه الملاح الحكومة العربية، حاز ثقة أنصار الأتراك في حلب، لاشتهاره بإطلاق التصريحات التي تظهر أنه ما زال يضمر عواطف عثمانية قوية علنًا [917]، شأنه شأن سواه من كبار الأعيان السوريين الذين لطالما كانوا متماهين مع "العثمنة"، وحافظوا على ولائهم للدولة العثمانية حتى أواخر أيامها، وكان اندماج بعضهم في البنية الإدارية والسياسية والتمثيلية الجديدة للحكومة العربية الوليدة انطلاقًا من كونهم إداريين مجربين.

حصل رئيس البلدية وكبير أعيان آل الجابري، إحسان الجابري، وبصعوبة كبيرة، على 74 صوتًا، وكان ترتيبه الحادي عشر بين الفائزين بعد شخصيات الجمعية وزعماء الأحياء الشعبية [918]. وعكس ذلك تراجع نفوذ آل الجابري في المدينة، بعد رحيل الوجيهين البارزين أسعد باشا الجابري (1853 - 1915) [919] ونافع باشا الجابري (1854 - 1917) الملقب بـ "شيخ المبعوثان"، والأخ الأكبر لإحسان وسعد الله الجابري [920]؛ فقد غدوا ضعفاء من دون رأس باشوي "قوي"، بعد أن كان فيهم منصب "نقابة الأشراف بحلب" ثم "المفتي العام" [921]، فـ "رئيس الهيئة الاتهامية"، و"رئيس قلم هيئة الادعاء العام"، وأعضاء في مجلس إدارة الولاية والمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، والكتبة في معظم دوائر الولاية [922]. وقد أطلقت نتائج عملية الانتخابات دورة صراع عائلية حادة بين آل الشعباني الذين لم يكونوا، ولو أنهم أسرة تجارية ثرية ووازنة، من شريحة الأعيان ممن يجمعون بين صفتي البيروقراطيين - كبار ملّاك الأراضي الزراعية، وبين آل الجابري المعترف بهم رسميًا منذ زمن طويل بكونهم من أبرز عائلات الأعيان في مدينة حلب، خصوصًا بين إحسان الجابري وشاكر الشعباني اللذين ساءت العلاقة الشخصية بينهما وبين عائلتيهما كثيرًا [923].

3 - اتصالات الشعباني - مصطفى كمال

حفز نجاح جمعية الأنصار في السيطرة على النادي العربي وعلى لجنة الدفاع الوطني بحلب، ونفوذها في مجاميع المتطوعين الذين يقودهم زعماء الأحياء، على رفع وتائر الاتصالات بين الشعباني ومصطفى كمال. وحدثت هذه الاتصالات بعد أيام قليلة من إقالة الركابي من منصب الحاكمية العسكرية العامة (10 كانون الأول / ديسمبر 1919) ووضعه تحت المراقبة، وتبنّي الحكومة العربية خطة الهاشمي الدفاعية الشاملة التي وضعها قبيل اعتقال البريطانيين له؛ وتقوم على دعم الجيش العربي لحرب العصابات؛ فقد ارتفعت في 11 كانون الأول / ديسمبر 1919، أي بعد يوم واحد من إقالة الركابي المعارض للسياسة الدفاعية من الحكومة ومن الحاكمية العسكرية العامة، وتائر خطة "الفتاة" لتوحيد مجاميع المقاومة، "وتوحيد الحركة في المناطق الساحلية والجبلية الممتدة من أنطاكية حتى صافيتا" مرورًا بجبل العلويين وجبل الأكراد في جبل العلويين وصهيون وجسر الشغور [924]، وتشبيكها مع مجاميع المقاومة التي اندلعت في الجنوب، وتقع كلها تحت الاحتلال الفرنسي في المنطقة الغربية (الفرنسية). وتزامن ذلك مع إعادة توزيع نداء مصطفى كمال إلى السوريين للثورة على مستعمريهم، ورأب الصدع بين الأمتين العربية والتركية. كان فتح جبهة الشمال بحرب عصابات وطنية ضد الفرنسيين من أبرز حلقات هذه الجبهة الشاملة. وقد شرع الهاشمي في تهيئتها، منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1919. وحين تبنت الحكومة العربية سياسة الهاشمي الدفاعية، كان قائد الفرقة الثالثة رشدي الصفدي قد قطع مرحلة مهمة في تهيئة ترتيباتها.

وبحلول 1 كانون الأول / ديسمبر 1919، غدا صبحي بركات عضو المؤتمر السوري العام عن أنطاكية جاهزًا للبدء بالحركات [925]. ولعل هذا ما يشير إليه غيلفين، من أن جمعية الأنصار بعد تأسيسها خططت لشن عمليات ضد الفرنسيين بالتنسيق مع الكماليين [926]. والواقع أنها تجاوزت حدود التفكير إلى العمل، وهو ما سيظهر في معركة الحمام.

في 15 كانون الأول / ديسمبر 1919، وجه الشعباني برقية إلى مصطفى كمال، واستجمع أقشين خلاصتها بأن الشعباني "دعا فيها إلى قيام تعاون عسكري تركي سوري وثيق واستقلال سورية (بما في ذلك فلسطين) مع إقامة شكل من أشكال الارتباط بالخلافة أو بالخلافة والسلطنة معًا". وطلب أن يعهد إليه "بقيادة القوات الوطنية في مرعش وعنتاب وكلّس، وأكد أنه إذا ما نجح في صد الغزو الفرنسي، فإن المنظمات الوطنية في سورية ستنضم إلى الحركة الوطنية في تركيا" [927].

وورد في البرقية أنه أسس جمعيتين: الأولى سرية، ويقصد بها، وفق ما تسمح به معطياتنا، جمعية الأنصار؛ والثانية علنية، وهي جمعية الائتلاف التي شكلها الشعباني في أوائل كانون الأول / ديسمبر في إطار ائتلاف بين الأنصار بوصفهم يمثلون المسلمين وأعيان حلب المسيحيين واليهود [928]. ويُستنتج من ذلك أن الشعباني لم يعتبر منظمته أو جمعيته فرعًا للحركة الكمالية، بل حركة وطنية سورية عثمانية ستعمل بعد تحرير أراضيها، بالتعاون العسكري مع الكماليين، على الانضمام إلى المقاومة الكمالية، وإقامة شكل وثيق من ارتباط السوريين بالأتراك خلافةً وسلطنةً يستوحي فكرة الكونفدرالية العربية - التركية. في حين سيعتبرها مصطفى كمال بعيْد ذلك منظمة حلب الوطنية التي تندرج في منظومة القوى والمنظمات العثمانية العاملة في سوريا، والتي ترتبط بالقيادة الكمالية [929].

وسنصطلح على تسمية هذه المناطق، التي طالب الشعباني بأن يعهد مصطفى كمال إليه بقيادتها، المناطق السورية الشمالية العليا، وليس جنوب شرق الأناضول كما هو المصطلح القومي التركي السائد حتى اليوم؛ ذلك أن تركيا لم تطلِق رسميًا على تلك المناطق اسم "جنوب شرق الأناضول" إلا في عام 1941 [930]. وكانت هذه المناطق تتبع لولاية حلب العثمانية التي كانت أقضيتها تمتد شاسعة في تركيا الحالية [931] وتُعتبر، لا سيما منها عنتاب وكلّس ومرعش وماردين، مناطق سورية تابعة تاريخيًا لسوريا [932]، وتمثل، على حد تعبير رباط، "منطقتها الطبيعية" [933]. وارتبطت بمدينة حلب اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وبشريًّا، فكانت المعارض التجارية لمدينة حلب في أوائل القرن العشرين تضم رواقًا خاصًا بمنتوجات مرعش وأورفة وعنتاب وأنطاكية [934]. واشتد هذا الترابط خلال العشرية الأولى من القرن العشرين، مع تحسن شبكة الطرق الواصلة بين حلب وأسواقها الشمالية، لتساهم نسبيًا في

التعويض عن الخسارة التي لحقت باقتصاديات حلب التجارية في إثر افتتاح قناة السويس في عام 1869، وتحول طريق التجارة الدولي عنها [935].
كانت هذه المنتوجات المعروضة في أكثرها تعود إلى ملّاك حلبيين، فتشير مذكرة مجلس إدارة ولاية حلب إلى أن "أكثر الأراضي والأملاك التي بقضاء حارم وجسر الشغور، وقسمًا من أملاك قضاءَي إسكندرونة وأنطاكية هي ملْك لأهالي حلب". وقد أُلحقت جميعها بالقوات الفرنسية التي احتلتها ووضعت مراكز لها فيها. كما تشير المذكرة بخصوص عنتاب وكلّس إلى "إن كثيرًا من قضاء كلّس وقرى عنتاب هي ملك لأهالي مدينة حلب. ويوجد أيضًا لأهالي حلب أراضي [كذا] وأملاك عديدة وجسيمة ضمن لواءي أورفة ومرعش". ومن هنا تشبثت مذكرة مجلس إدارة ولاية حلب العربية إلى لجنة كينغ ـ كراين في تموز / يوليو 1919، بإعادتهما إلى ولاية حلب، وخصوصًا قضاءي كلّس وعنتاب اللذين يرتبطان ارتباطًا عضويًا بالمدينة، ويمر فيهما شريان حياة المدينة أو "علة" حياتها وفق لغة المذكرة، وهو نهر قويق [936]. وقد تبنّت هذه المذكرة خط حدود البلاد السورية التي عيّنها برنامج المؤتمر السوري العام لتقديمها إلى لجنة كينغ - كراين لكنها زادت عليه بتفصيل مناطقها وتحديدها. وكان في مقدمتها أقضية مرعش وعنتاب وكلّس، وعيّنت جبال طوروس فاصلًا طبيعيًا بين الأناضول وسورية.

رابعًا: إشهار الأنصار للجمعية الوطنية الديموقراطية وترتيبات معركة الحمام

1 - الاجتماع التأسيسي للجمعية وردات الفعل الأولى عليه

في 22 - 23 كانون الأول / ديسمبر 1919، وفي ذروة المواجهات السورية - الفرنسية في سياق السياسة الدفاعية للحكومة العربية، أشهرت جمعية الأنصار واجهتها العلنية في حلب تحت اسم "الجمعية الديموقراطية الوطنية"، بحضور أعضاء هيئتها التأسيسية، ووصفت نفسها بأنها "جمعية علمية سياسية اجتماعية تبث روح الديموقراطية الصحيحة" و"غايتها الدفاع عن حقوق الشعب والوطن بكل وسيلة" [937]، ووصف جميل إبراهيم باشا حفلة الإشهار بقوله "حضرها جمهور غفير من عيون القوم" [938].
نص نظامها على تحديد أعضاء هيئتها التأسيسية بـ 50 عضوًا، وانتخبت هيئتها الإدارية المؤلفة من سبعة أعضاء، كان بينهم اثنان من أقطاب جمعية الأنصار، هما شاكر الشعباني وجميل إبراهيم باشا، وانتخبت الهيئة الشعباني رئيسًا لها [939]. واعتمدت شروطًا متشددة لقبول العضوية العاملة فيها؛ إذ نص نظامها الأساسي على ألا تُقبل العضوية إلا بموافقة ثلثي أعضاء الهيئة الإدارية، ومقابل دفع المنتسب رسم انتساب وراتب شهر، ونص نظامها على أن مقرها

حلب لكنْ لها فروع في "جميع البلاد السورية" [940]. فكانت بنيتها أقرب إلى منظمة حزبية منها إلى جمعية أهلية مفتوحة عضويتها للعموم.
وفي حفل إشهار "الجمعية الوطنية الديموقراطية" بحلب في 22 - 23 كانون الأول / ديسمبر 1919، ألقت شخصية تدعى أديب بك، كلمة في الديمقراطية، أوضحت فيها "شدة الحاجة إليها، وفاض في ديموقراطية الأمم الغربية" [941]، ومن الواضح أنه كان موظفًا عثمانيًا مرموقًا، لكونه يحمل مرتبة البيكوية التي تمنحها الحكومة. وألقى أيضًا طاهر أفندي الكيالي، رئيس النادي العربي ورئيس تحرير **المصباح**، كلمة وضح "فيها معنى الجمعية وغايتها"، وجاء في كلمته، بهدف تهدئة روع الأغنياء بسبب تأسيس الجمعية، ألا "يتوهم أحد من الأغنياء أن الجمعية تسعى لهدم مجده، فإن الغني يمكنه أن يكون ديموقراطيًا، إذا أنفق بعض أمواله في خدمة الأمة ونفعها"، ثم ألقى الشعباني، رئيس الجمعية، كلمة أوجزتها **المصباح**: "بيّن أن ما يُنسب إلى الجمعية إنما هو اختلاق بعض ذوي الأغراض السيئة ودحضها بالحجج" [942].
ولم توضح **المصباح** هذه "الاختلاقات" التي رد عليها الشعباني، لكننا نفهم مما نشرته في العدد نفسه، خبر إشهار الجمعية تحت عنوان "الأراجيف"، أن الدعوة إلى حفل إشهار الجمعية قد وُوجهت بحملة مضادة رمتها بـ "التفرنس"، ووصفت **المصباح** أن هدف من يختلقها هو التقرب من "بعض أصحاب المناصب بهذه الأخبار والأراجيف" [943]، ونلمس هنا لمزًا من الجوابرة عمومًا ومن إحسان الجابري رئيس البلدية خصوصًا، والذي خرج من معركة انتخابات لجنة الدفاع الوطني ضعيفًا إزاء الكتلة التي دعمها الشعباني.
وسارت الجمعية خطوة أخرى في عملها وأصدرت، في 8 كانون الثاني / يناير 1920، جريدة باسم **الوطن** تولى الشعباني تحريرها، وصدرت بأربع صفحات فقط، وبحجم متوسط القطع، وجعلت شعارها "حب الوطن من الإيمان" [944].
ولخص عنتابي وعثمان عناوين مقالاتها بما يلي: معنى الوطن، والفرق بين الديمقراطية والأرستقراطية، والوطنية لا تُحتكر [945]. وكانت هذه المقالات موجهة ضد ما وصفه الشعباني "لمحاربة الأرستوقراطية المفرطة التي ظهرت في هذه البلاد على أثر قيام الحكومة العربية فيها" [946] والتي تجسمت بالنسبة إلى الجمعية في آل الجابري عمومًا وفي إحسان الجابري ثاني أمناء سر السلطان محمد الخامس فمحمد السادس سابقًا [947]، الذي استمر في قيادة البلدية وعمليًا قيادة الجهاز المدني في ولاية حلب العربية بعقلية أمين سر السلطان السابق. فبات للأنصار مساحتان إشهاريتان، أولاهما غير مباشرة هي جريدة **المصباح** التي غدت مصدر ما تنشره الصحف من أنباء الأناضول، وثانيتهما غير مباشرة هي جريدة **الوطن**.

2 - إحجام ولاية حلب عن تمويل ترتيبات جبهة الشمال وسط الصراع بين العسكري والصفدي

ما كادت الجمعية تشهر نفسها، حتى بدأت حملة كثيفة ونشطة لجمع التبرعات من أجل تمويل فتح جبهة الشمال بقيادة صبحي بركات الخالدي، عضو المؤتمر السوري العام عن أنطاكية وعضو "الفتاة"، تعويضًا عن إحجام دائرة المالية في ولاية حلب عن تسديدها، وقدرها 1500 جنيه، بدعوى عدم تلقي تعليمات لها بذلك [948]. ونركز على تفاصيل ذلك؛ لكون هذا الفصل مجهولًا تمامًا في الدراسات التاريخية، ولم نكن ندري عنه شيئًا قبل إصدار أبو دية أوراق الأمير زيد.

وحدث هذا الإحجام وسط تفاقم الانقسام في حكومة ولاية حلب العربية بين الحاكم العسكري الفريق جعفر العسكري ورشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة للجيش العربي، المكلف من الأمير زيد، منذ منتصف تشرين الثاني / نوفمبر 1919، بوضع ترتيبات فتح الجبهة. وما عاد لدى العسكري بعد اعتقال الهاشمي حماسة لإعداد ترتيبات هذه الجبهة، ولحظ الشريف ناصر، موفد الأمير زيد للاتصال بعشائر الوسط والشمال، فتوره في العمل [949]. وطلب العسكري من الأمير زيد، في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أن يعلمه بأمر تكليف الصفدي بإعداد ترتيبات الجبهة، لأن "لها علاقة كبيرة مع البلاد وسياستها. ولم يسبق لنا علم بذلك قط" [950].

وفي 1 كانون الأول / ديسمبر 1919، أعلم الصفدي الأمير زيدًا بأن صبحي بركات وصل من جلسة المؤتمر السوري العام في دمشق إلى حلب لفتح الجبهة، لكن الـ "ألف وخمسمائة جنيه ما وصلت. لا يمكن البدء بعمل قبل ورود الدراهم، أسترحم إصدار أمر سموكم الغالي سيدي" [951]. ثم تكررت شكاوى العسكري للأمير زيد، في حوالى 3 كانون الأول / ديسمبر 1919، من تجاهل الصفدي له ورفضه التقيد بتعليماته [952]، وقيامه بـ "الأمور التي تخص المتطوعين والقبائل والحركات الخفيّة الممتزجة بأمور الولاية وسياسة الحكومة، وإخفاء تلك الأمور عن الحاكم العسكري" [953]، وهو ما يشير إلى ارتفاع وتائر ترتيبات جبهة الحرب العصابات في الشمال، وطالبه بتعيين بديل منه، ووصل الأمر به في 5 كانون الأول / ديسمبر إلى حد تخيير الأمير زيد بين استقالته من حاكمية حلب وإقالة الصفدي، أو تعيين الصفدي بدلًا منه حاكمًا عسكريًا [954]. ثم طلب في اليوم الثاني، 6 كانون الأول / ديسمبر 1919، من الأمير زيد أن يمنحه "مأذونية ثلاثة شهور" للاستشفاء في مصر [955]. ثم عاد وألح على الأمير زيد، في 8 كانون الأول / ديسمبر 1919، على تبديل الصفدي بقائد غيره، وحصر صلاحياته في الفرقة فقط، أما الأمور المتعلقة بالسياسة وشؤون البدو والتطوع، فيختص بها الحاكم العسكري [956].

وفي إثر سيطرة الأنصار، بدعم من الصفدي، على لجنة الدفاع الوطني بحلب، طلب العسكري من الأمير زيد أن يأذن له بالتوجه إلى دمشق لـ "عرض أمور سياسية مهمة" عليه [957]. وأبدى شكوكه في جدوى عملية التطوع التي يقوم بها الصفدي، وإصرار الصفدي على كتمان أمره عنه [958]. فلقد كان الصفدي

مثل كثير من أقطاب حكومة ولاية حلب العربية، يرتاب بعلاقة العسكري مع الفرنسيين، وبعلاقته المميزة مع مدير شرطة الولاية لويس زيادة، واتهمه مثلهم بالتعامل مع الفرنسيين ودعى الأميرَ زيدًا لإقالته من منصب الحاكمية العسكرية العامة. وكان انعدام الثقة بين مدير الشرطة في مدينة حلب نبيه العظمة (1886 - 1964) ومدير شرطة الولاية قد وصل إلى نقطة نهائية؛ بسبب ما ادعاه العظمة من ارتباط زيادة بالفرنسيين، ووصفه له بـ "العميل الفرنسي" المقرب من العسكري [(959)].

وبحلول أواخر كانون الأول / ديسمبر 1919، استجاب الأمير زيد لرغبة العسكري في الاستشفاء في القاهرة، لكن العسكري لم يقض فيها سوى بضعة أيام، عاد في إثرها، في 5 كانون الثاني / يناير 1920، إلى دمشق، يحمل معه مبلغًا قدره 25,000 جنيه للحكومة العربية مقابل تهدئة الهجمات على المواقع البريطانية في شرق الأردن والمناطق الشمالية من فلسطين، وإقالة بعض المسؤولين عنها [(960)]. وحينما عاد العسكري من دمشق إلى حلب، كانت جمعية الأنصار قد شكلت الجمعية الوطنية الديموقراطية واجهةً لها، وبدأت بحملة مكثفة لإرغام الأغنياء والأعيان على التبرع للجنة الدفاع الوطني لفتح جبهة الشمال، فدخل العسكري في دورة صراع جديدة مع الصفدي، أدت إلى استقالة العسكري واعتكافه في 13 - 14 كانون الثاني / يناير 1920 في منزله، وتولّي الصفدي مهماته بالوكالة [(961)].

3 - حملة التبرعات وإرهاب أعيان حلب: تشكيل محاكم العدل

عوضت لجنة الدفاع الوطني عن امتناع حكومة ولاية حلب العربية عن تسديد المخصصات التي رصدها الأمير زيد ومن خلفه "الفتاة"، لفتح جبهة الشمال، بحملة تبرعات اتسمت بالشدة. كانت جمعية الأنصار، قبل نحو أسبوع من إشهارها الجمعية الوطنية الديموقراطية من خلال جريدة **المصباح**، قد شنّت حملة شعواء على أغنياء حلب وأعيانها لإرغامهم على التبرع للجنة الوطنية (لجنة الدفاع الوطني). فوُجه إليها اتهام بـ "التفرنس" [(962)] وبأنها تعمل لصالح الفرنسيين، بينما كانت تهيئ التعبئة ضدهم. واتُّهمت أيضًا، بسبب تخصيصها كل عدد من أعدادها لأخبار تركيا مع تركيز على أخبار المقاومة الأناضولية، بأنها "جريدة غير وطنية" [(963)].

ربطت **المصباح** بين انتشار فكرة الديمقراطية وحملتها على الأغنياء. ووفق ما نشرته في 17 كانون الأول / ديسمبر 1919، "انتشرت فكرة الديموقراطية بين أفراد الأمة، فلم يعد يُحترم الرجل لثروته الطائلة وعقاراته الكثيرة، وأملاكه الوافرة، إنما يُحترم الرجل ويقدّر بتقديره الرجال ومعرفة ما يجب عليه نحوهم" [(964)]. وشُنت حملة إعلامية - سياسية على الأعيان الذين تبرعوا بالأقوال وليس بالأفعال، وهددتهم بأنها ستحيلهم، إن لم يفوا بالتبرعات، إلى

"محاكم العدل" لأنهم "استنزفوا دم الفقير، واستبدوا بأملاكه فامتلكوها، واغتصبوا أرضه، وأخرجوه صفر اليدين" [965]، فتفسّخ في عمليات الهجوم العلني ما تبقى من هيبة الأعيان في حلب كما سبق لها أن تفسّخت في دمشق.

كانت هذه هي الحملة الثانية التي تعرض لها الأعيان في حلب في غضون عشر سنوات، بعد حملة حسين كاظم بك، والي حلب الاتحادي عليهم في عامي 1910 و1911، بغية منع تهربهم من تسديد العشور بصورة رسمية [966]، ودعائية غير رسمية بواسطة جريدة **الأهالي** الحلبية التي كانت تصدر باللغتين العربية والعثمانية [967]. وبعد سجالات شديدة في الحكومة ومجلس المبعوثان حدثت، بضغط من أعيان حلب عبر ممثلهم في مجلس المبعوثان العضو نافع باشا الجابري، اضطرت الحكومة الاتحادية إلى إقالة الوالي، ولا سيما بعدما أدلى بتصريحات صحافية لجريدة **إقدام** الصادرة في إسطنبول، اعتبرتها ذات صبغة قومية معادية للعرب؛ فكانت سببًا في تصاعد وتائر الهجوم عليه [968]. وفي حين وقفت سلطة الوالي العثماني الاتحادي خلف الحملة الأولى؛ ما ساعد الأعيان على الاصطفاف، فإن الحملة الثانية كانت حلبية داخلية المنشأ؛ على نحو زاد في انقسامهم وانقسام المدينة حول الموقف منهم.

ما هددت به هذه الجمعية، عبر جريدة **المصباح**، أعيان حلب وأغنياءها، في 17 كانون الأول / ديسمبر 1920، قبل نحو أسبوع من إشهار الجمعية الوطنية الديموقراطية، من إحالتهم إلى "محاكم العدل" إن لم يتبرعوا لـ "الدفاع الوطني"، تحوّل مباشرة بعد نحو يومين إلى إعلانها تشكيل أداة ضغط مباشرة عليهم، تمثلت في فتح مكتب للمحاماة مؤلف من المحامين راشد المرعشي [969]، وبهاء الدين القدسي (ت. 1960) [970]، ومحمد أفندي المدرس الذي سيغدو لاحقًا مديرًا للأمور الجزائية، ثم في عام 1922 مفتشًا للعدلية [971]. وينتمون جميعًا على المستوى البروسبوغرافي أو البيوغرافي الجماعي إلى عائلات أعيان ملّاك عُرفوا بالثراء اجتماعيًا، وسياسيًا بموالاة الأتراك النشطة، ولا سيما منهم عائلات المرعشي والمدرس [972]. وحدد المكتب وظيفته بتلقي الدعاوى من "أصحاب الحقوق المهضومة" "لاستخلاص حقوقهم من أيدي المعتدين الظالمين" [973]. وقد أقلق ذلك جعفر العسكري الحاكم العسكري لولاية حلب العربية، فطلب في 17 كانون الأول / ديسمبر 1919 من الأمير زيد أن يستدعيه مع نوري السعيد إلى دمشق "لعرض بعض أمور هامة" [974].

تمكنت الحملة، بحلول 20 - 21 كانون الأول / ديسمبر 1919، من جمع مبلغ 2000 ليرة ذهبية عثمانية، وهو يفوق حجم المبلغ الذي امتنعت دائرة المحاسبة في ولاية حلب العربية عن تسديده لتمويل جبهة الشمال. وكان اللافت للانتباه أن اثنين من أقطاب جمعية الأنصار السرية المؤسسة للجمعية الوطنية الديموقراطية، ولجنة الدفاع الوطني، قد تبرعا بنحو نصف هذا المبلغ، وهما الحاج فاتح المرعشي، رئيس اللجنة الوطنية [لجنة الدفاع الوطني] والعضو

المؤسس لجمعية الأنصار، والحاج صادق الرفاعي، عضو هيئة اللجنة، حيث تبرع كل منهما علنًا بـ 500 ليرة عثمانية ذهبية [975]. وقد أحرج هذا التبرع بعض الأغنياء، فأعلنوا تبرعهم بالقول "لكنهم لم يدفعوا درهمًا واحدًا"، بحسب تقارير **المصباح**، ما عرّضهم بصفة خاصة لضغوط الحملة [976]، فأخذت **المصباح** تعرّض بهم، لكن مع تفادي ذكر أسمائهم، لأنهم كانوا قد باتوا معروفين بذلك، ولتجنّب الجزاء القانوني المترتب عن التعريض بالأشخاص.

4 - احتدام الانقسام في حلب وقلق حكومة الولاية من نشاط الجمعية

أحدث نجاح الشعباني في عقد الاجتماع التأسيسي للجمعية، وإشهارها في حفل حضره على حد وصف جميل إبراهيم باشا "جمهور غفير من عيون القوم" [977]، وانضمام عدد من قيادات النادي العربي وبعض أبرز المثقفين وأساتذة المكتب السلطاني والمحامين والأطباء والموظفين السابقين في المدينة إليها، قلقَ حكومة الولاية من إشهارها بهذا الزخم، فأخذت وفق مصادر الجمعية تبدي ارتيابها بأمرها، وتبحث عن دوافع تشكيلها وارتباطاتها [978]، معتبرة أنها لم تتشكل إلا لـ"محاربتها" [979]. أما أحمد سامي السراج، سكرتير فرع حزب الاستقلال العربي (الحاكم) في حلب، ثم سكرتير "الفتاة" بحلب، فاعتبرها تطورًا خطِرًا في "مكائد" الشعباني ضدها، والذي لم يكفّ عن "خلق المتاعب" لها طوال عهدها وكان يصف الشعباني بأنه "على رأس الأفاعي المتربصة" بالحكومة العربية [980]. ولم يكن تقدير السراج لمرامي الشعباني بعيدًا عن الحقيقة؛ فلقد كان من أبرز وظائف تشكيله للجمعية هو الضغط على الحكومة لكونها في نظره "حكومة لاهية لا تدري أين تضع قدميها" و"تديرها أيد يقلّ فيها الطاهر النزيه، [و] يندر العفيف الشريف" [981].

وتضافر هذا الارتياب مع ما أحدثته النزعة الهجومية للجمعية على أغنياء حلب وأعيانها، الذين أحجموا عن التبرع، من انقسام عائلي كبير في المدينة، واحتمائهم بسلطات الولاية فيها. واحتدم الصراع بين الجوابرة بزعامة إحسان الجابري، رئيس البلدية والشعباني على خلفية موقف الأنصار في عدم إنجاح الجابري في انتخابات لجنة الدفاع الوطني إلا بالمرتبة الحادية عشرة، والنيل من مكانة عائلته في حلب تحت دعوى محاربة "الأرستقراطية" بـ "الديمقراطية". وتحول الصراع بينهما إلى صراع بين العائلتين وأنصارهما من العائلات القريبة لهما، وانتقل إلى العامة، "في المقاهي ودور الملاهي" وفي "البيوت". واتسمت الحملة على الشعباني بـ "السب والشتم" "والذم" [982]، وتسيّس فيها الصراع. وأشهر آل الجابري في هذا التسيس النزعةَ العربية في مواجهة الشعباني الذي كيلت له الاتهامات بين من يرميه بالتفرنس وبأن جمعيته تعمل لصالح فرنسا، ومن يرميه بالعمل لصالح الأتراك وبأن حزبه تركي [983]. لقد أثرت تلك العوامل مجتمعة في التضييق على نشاط الأنصار

وجمعيتهم الوطنية الديموقراطية. غير أن العامل السياسي الذي حسم هذا الاتجاه تمثل في تراجع الحكومة العربية عن سياسة الدفاع، وانتهاجها سياسة تهدئة الحركات ضد الفرنسيين، طردًا مع رسالة الجنرال أِلنبي للأمير زيد، ومع دخول فيصل في مرحلة محادثات جدية أفضت إلى توقيع اتفاقه مع كليمنصو، وحدوث متغير مستقل جديد في الحياة الاجتماعية - السياسية السورية، سيؤثر جذريًا في تطور تلك الحياة وتحولاتها حتى تاريخ الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية.

(824) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 184.

(825) جميل إبراهيم باشا، **مذكرات جميل إبراهيم باشا: نضال الأحرار في سبيل الاستقلال** (حلب: مطبعة الضاد، 1959).

(826) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997).

(827) شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 1)"، **الأهالي**، العدد 25، 26 / 7 / 1928، ص 1.

(828) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف 1892 - 1960: أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003).

(829) إبراهيم باشا، ص 13 - 14؛ يشرح جميل إبراهيم باشا رؤية الدينامو الحقيقي لهذه الجمعية شاكر الشعباني بما يلي: "قد اتضح أنه ليس لهذه البلاد نصيب من الاستقلال، فقد استولى الإنكليز على فلسطين والعراق. ويبدو أنهم بعد أن يتفاهموا مع الفرنسيين، سيستولون على الشرق العربي أيضًا، وسيكون نصيب الفرنسيين الاستيلاء على سوريا، ولهذا يجب أن نجد وسيلة تنقذنا من إمكانية دخول الفرنسيين، ولو تم ذلك بمساعدة إنكليزية خفية".

(830) يذكر جميل إبراهيم باشا منهم كلًّا من الحاج فاتح المرعشي، ومصطفى برمدا، والشيخ بدر الدين التعساني، وفؤاد العادلي، وسامح العنتابي، والطبيب قاسم صباهي، وعبد القادر كيخيا والد رشدي الكيخيا. المرجع نفسه، ص 13.

(831) انتُخب لعضوية المجلس العمومي لولاية حلب في عام 1914 بأعلى الأصوات في الانتخابات التكميلية التي جرت لملء المقعد الشاغر باستقالة مرعي باشا الملاح ونافع باشا الجابري تباعًا. من محفوظات الأرشيف العثماني برقم: DH_UMVM_138_64_1 وتضم أسماء أعضاء المجلس في سنوات 1913 - 1915.

(832) فؤاد هلال، **125 عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، ويتضمن الحياة الاقتصادية في حلب وسورية منذ القرن التاسع عشر من خلال نشرات غرفة تجارة حلب ومحفوظاتها** (حلب: غرفة تجارة حلب، 2009)، الفصل السابع، من رؤساء غرفة تجارة حلب، دون صفحة.

(833) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 134.

(834) كان والده أحمد بك العادلي عضوًا غير مرة في مجلس إدارة ولاية حلب في العهد العثماني، فورث عنه إدارته للوقف. وعُرف من المناصب التي تولاها في العهد العثماني عضوية المجلس البلدي. سالنامة ولاية حلب، 1319هـ /

1901م، ص 150؛ 1320هـ / 1902م، ص 151؛ 1321هـ / 1903م، ص 154؛ 1322 هـ / 1904م، ص 158؛ 1323هـ / 1905م، ص 165. وكذلك عضوية محكمتي الاستئناف والبداية، المرجع نفسه، 1324هـ / 1906م، ص 149؛ 1326هـ / 1908م، ص 148.

(835) وهي الحقوق الدستورية والاقتصادية. وكان تدريسها في تلك الأيام مبنيًا على تخريج طلاب أكفاء يتولون وظائف إدارية محلية في المدينة ما لم يتيسر لهم إكمال دراستهم العليا في معاهد إسطنبول. ونتيجة كفاءته الاختصاصية عينته الحكومة العثمانية مدرسًا للعلوم المدنية في مدرسة بيروت للحقوق. أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت / لندن: دار الريس، 2000)، ص 22، 78.

(836) ولد في عام 1883 خريج مدرسة الحقوق العثمانية في إسطنبول، وأستاذ مقرر العلوم المدنية في مدرسة التجهيز بحلب، ثم أستاذ الجزاء في مدرسة الحقوق العثمانية ببيروت، ثم النائب العام في ولاية حلب العربية، من أبرز رجال القانون ومدرس للجزاء في مدرسة الحقوق ببيروت، ثم رئيس محكمة الجزاء في حلب. يُنظر: **من هو في سورية 1949**، جورج فارس (محرر) (دمشق: المطبعة الأهلية؛ الوكالة العربية للنشر والدعاية في دمشق، 1948)، ص 63.

(837) سامح أفندي العنتابي، الأستاذ السابق لمادة القواعد العثمانية (اللغة التركية) في المكتب الرشدي العسكري بحلب. وكان اتحاديًا نشطًا ترأس في حلب، بعد خلع السلطان عبد الحميد (1909)، نادي الأخوّة، ثم غدا مديرًا للبوستة (البريد) في ولاية حلب العثمانية، وحصل على الرتبة الثالثة في الهرمية العثمانية وعلى الوسام العثماني من الدرجة الرابعة. محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 14، 75، 120؛ كوراني، ص 22.

(838) كان إبراهيم باشا ضابطًا صغيرًا برتبة ملازم أول، انضم مبكرًا إلى جمعية الاتحاد والترقي، وانتدبته الجمعية في عام 1906 للإشراف على تنظيم فرع سري لها في مدينة حلب، ثم أعيد إلى حلب لمرافقة نواب ولاية حلب الناجحين في انتخابات عضوية مجلس المبعوثان العثماني إلى إسطنبول، وخدم في البلقان عضوًا في الجهاز الفدائي الخاص الذي شكلته جمعية الاتحاد والترقي لقتال مجاميع المقاومة في البلقان بأسلوب حرب العصابات. يُنظر: السيرة الذاتية في مادة جميل إبراهيم باشا الذي أعدته وكالة خاصة هي الوكالة العربية للنشر والدعاية بدمشق. **من هو في سورية 1949**، ص 9 - 10.

(839) المكتب السلطاني بحلب هو ثانوية، بمصطلحاتنا الحديثة، تتألف من 11 أو 12 صفًا بحسب مستويات الدراسة، وكانت هي الثانوية الوحيدة في مدينة حلب وظلت تُعرف مدة طويلة باسم "المكتب السلطاني"، على غرار احتفاظ

ثانوية دمشق باسم "مكتب عنبر" الشهير. عنتابي وعثمان، ص 124؛ الكوراني، ص 20، 48.

(840) كان الشيخ أحد محرري جريدة **الشرق** مع شكيب أرسلان ومحمد كرد علي وعبد القادر مبارك وغيرهم. وتولى تحرير جريدة **الحجاز** التي أصدرها أحمد جمال باشا (السفاح) في المدينة المنورة ردًا على الثورة العربية. الكوراني، ص 64 - 65، 68.

(841) زاره النعساني على رأس وفد حلبي في جبهة القتال في أنا فرطة، إثر المعركة التي انتصرت فيها القوات العثمانية بقيادة مصطفى كمال في معارك (الدردنيل) أو (جناق قلعة). وكانت قواته الأساسية مؤلفة من فرقة حلب، وألقى أمامه قصيدة مليئة بالفخر والاعتزاز به، نشرها عنتابي وعثمان بخط يد النعساني. يُنظر: عنتابي وعثمان، ج 2، ص 145.

(842) ينتمي عبد القادر أفندي كيخيا إلى عائلة كردية متعربة من الأعيان البيروقراطيين - الملّاك، وكانت ملكيتها الزراعية متركزة في قضاء حارم التابع لولاية حلب العثمانية. وأما والده، فهو كبير هذه العائلة الوجيه الحلبي البارز أحمد توفيق أفندي كيخيا (1838 - 1920)، الذي كان عضو مجلس إدارة الولاية بصورة شبه دائمة بين عامي 1868 و1911، ثم انتُخب عضوًا في المجلس العمومي لولاية حلب عام 1913، وأخيرًا وقع اختيار الاتحاديين عليه ليكون عضوًا في مجلس الأعيان في إسطنبول عام 1914، وبلغ الرتبة "الأولى من الصنف الثاني" في الهرمية العثمانية. وعُرف بعلاقته الوثيقة بجمال باشا الكبير (السفاح) وباستضافته له في قصره المعروف حلبيًا بـ "قناق الكيخيا". وتوفي في العهد الفيصلي، تاركًا إرثًا مثقلًا بالديون بلغت 8000 ليرة ذهبية. وعلى الرغم من أن علاء الدين السيد، نقلًا عن مصدر معاصر في العائلة، يعزو سبب المديونية العالية هذه إلى كثرة إنفاقه على ضيوفه، فإن الباحث يرى أنه لا يمكن فصله عن المعاناة الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة التي عاشتها حلب إبان سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وما شكلته من عامل ضاغط على نخبتها السياسية. للاستزادة عن أحمد توفيق أفندي كيخيا، يُنظر ترجمته في: محمد راغب الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، صححه وعلق عليه محمد كمال، ج 7، ط 2 (حلب: دار القلم العربي، 1989)، ص 555 - 559؛ وحول محنته المالية ينظر: علاء الدين السيد، **تاريخ حلب المصور أواخر العهد العثماني 1880 - 1918** (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2011)، ص 85.

(843) عبد الرحمن الكيالي، "كلمة تقديم وإقرار"، في: إبراهيم باشا، ص 3 - 4.

(844) جعفر العسكري، **مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988)، ص 155.

(845) السراج، ص 51.

(846) رياض الجابري، **السيرة الذاتية والتراث: مقاربة نفسية** (دمشق / حمص: دار المعارف، 1996)، ص 127.

(847) حدد الباحث ذلك في ضوء المقارنة بين عريضة حلب، في: **القبلة**، السنة 3، العدد 242، 26 / 12 / 1918، ص 1؛ يُقارَن بـ: "أخذ الأمير فيصل بيعة الحلبيين لأبيه الشريف حسين بن علي ملك العرب" في: كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 509 - 510؛ وبين عريضة دمشق، **القبلة**، السنة 3، العدد 253، 3 / 2 / 1919، ص 2 - 3.

(848) إبراهيم باشا، ص 11.

(849) العريضة التي أرسلها أعيان حلب إلى حسين بن علي والمتضمنة مبايعتهم له ملكًا للعرب وخليفة للمسلمين، وهي العريضة التي نظمها الحاكم العسكري شكري باشا الأيوبي في أثناء زيارة فيصل الأولى إلى حلب في 11 تشرين الثاني / نوفمبر وامتدت إلى غاية 15 تشرين الثاني / نوفمبر 1918. **القبلة**، السنة 3، العدد 242، 26 / 12 / 1918، ص 1؛ يُقارَن بـ "أخذ الأمير فيصل بيعة الحلبيين لأبيه الشريف حسين بن علي ملك العرب" في: الغزي، ج 3، ص 509 - 510.

(850) Gertrude Bell, "Syria in October 1919," in: A.T. Wilson to India Office, 15 / 11 / 19, FO 882 / 24.

(851) السراج، ص 71، 74.

(852) هاجم بدر الدين النعساني في مقالات عدة نشرها في جريدة **الراية** سامي السراج لرفضه في 26 - 27 شباط / فبراير 1919 توجيه شكري الأيوبي، الحاكم العسكري لولاية حلب، بتأجيل تظاهرة اللجنة الوطنية الاحتجاجية على تصريحات وزير الخارجية الفرنسية بالحقوق الفرنسية في سوريا، متهمًا إياه بمسؤولية أحداث 28 شباط / فبراير 1919، من خلال امتناعه عن تنفيذ توجيهات الحاكم العسكري العام شكري باشا الأيوبي وإحجامه عن إصدار بيان بتأجيلها. يُنظر: السراج، ص 68، 71.

(853) تحتاج هذه المجزرة إلى دراسة مستقلة نورد لمن يرغب في متابعتها بعض المراجع الأساسية حولها. حدثت على خلفية تداعيات الهجمات التي قامت بها الكتيبة الأرمنية (الفرنسية) ضد الأتراك والعرب في كيليكيا ولواء إسكندرون، وقيامها بحرق بيوت ومكتبات آل باقي في الإسكندرونة، ومضايقتها للجنود العرب المسرحين من الجيش العثماني إبان عودتهم عبر الطرق ومحطات القطار إلى حلب، واشتداد التعبئة ضد تصريح وزير الخارجية الفرنسي بيشون بحقوق فرنسا في سورية. وقد اندلعت شرارتها بشجار بين حلبي وأرمني في سوق الجمعة الشعبي الأسبوعي بحلب الذي يؤمّه ما لا يقل عن 10,000 شخص كل يوم جمعة حول بقرة مسروقة. الغزي، ج 3، ص 721 - 722؛ وتطورت الحادثة إلى مجزرة شنيعة ضد الأرمن شارك فيها رجال لواء الفتح في الجيش العربي. حول مشاركة لواء الفتح، يُنظر: صبحي العمري، **المعارك الأولى: الطريق إلى دمشق**، ج 3 (لندن / بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 78 - 79؛ وجرت الصدامات بين العرب والأرمن

بالسكاكين والسواطير، يُقارَن بـ: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 165. وقتل وجرح ما لا يقل عن 400 من الفريقين في المجزرة، واتهم تقرير نشر باللغة الفرنسية تحت اسم شاهد عيان الاتحاديين في حلب بالمجزرة؛
Raport d'un témoin oculaire, *Les massacres d'Alep* (Paris: Antzakank Parisi, 1919).
وأعدم الجنرال هدسون، قائد القوات البريطانية، نحو 35 شخصًا، كان في عدادهم بعض جنود لواء الفتح، ونُفي إلى مصر من أبرز عائلات حلب، عائلات كانت معروفة بعواطفها التركية العثمانية، في: العسكري، ص 149.

(854) أصدرت الحكومة العربية بيانًا شديد اللهجة دانت فيه المذبحة، ووصفت من قام بها بـ "الأوباش الضواري" وبـ "الأشرار" "من الطبقة السافلة" الذين فتكوا "لا بالرجل فقط بل بالنساء والأولاد". في: **حلب**، العدد 25، 7 / 3 / 1919، ص 1؛ وأشارت **جريدة حلب** الرسمية إلى أن "ما جرى كان نوعًا من الجرم الأسود"، و"أن رشاش هذا الدم قد تطاير على الراية العربية الجديدة اللامعة، وكدّر منظرها بوصمة الضيافة المغدورة، قبل أن يتيسر الوقت الكافي لنقش أمجاد الحروب عليها". كما تحدث الحاكم العسكري العام لولاية حلب شكري الأيوبي في الاجتماع الذي جرى بين الجنرال هودسون وأعيان حلب الحادثة بـ "العار الذي يلحق بالأمة كلها من جراء أعمال أشرارها". في: **حلب**، العدد 25، 7 / 3 / 1919، ص 2؛ واستنكر الأمير فيصل ما حدث، وقام الحاكم العسكري العام الجديد جعفر باشا العسكري بتشكيل لجنة من أعيان المدينة وموظفي الحكومة، لمساعدة "المنكوبين من أرمن وإسلام". **حلب**، العدد 23، 3 / 4 / 1919، ص 1 - 2.

(855) كرد علي، ج 2، ص 587.

(856) من هذه المعلومات غير الدقيقة أنه كان مندوب حلب في مجلس المبعوثان العثماني، وأنه قضى أعوامًا طوالًا في أوروبا كان معظمها في فرنسا بوصفه ممثلًا للحكومة العثمانية فيه، وأنه أصبح منذ فترة طويلة يميل كثيرًا إلى فرنسا. خوري، ص 145؛ والواقع أن الشعباني لم يكن مندوبًا عثمانيًا في باريس، بل هو زارها في عداد بعثة سياحية عثمانية. كما لم أنه يكن قط مندوبًا عن حلب في مجلس المبعوثان. أما ميول الشعباني للتعاون الإيجابي مع سلطات الانتداب، فظهرت في وقت متأخر، في منتصف العشرينيات، بعد القطيعة التي حدثت بينه وبين الحركة الوطنية بحلب التي مثل إبراهيم هنانو قوتها القيادية، ليسير الشعباني في خط المعتدلين القائلين بالتفاهم مع الانتداب الفرنسي والتعاون معه.

(857) شغل الشعباني فور عودته عضو مجلس إدارة في "شركة التعهدات والإنشاءات الشرقية الفرنسية" منذ عام 1925، والتي دخلت على خط مبادرة غرفة تجارة دمشق وبعض رؤوس الأموال السورية المغتربة وبعض شركات

النسيج الأميركية لبناء معامل للغزل والنسيج. دمشق، في: "اجتماع اقتصادي كبير"، **المفيد**، 3 / 5 / 1925.

(858) عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1926 حتى نهاية عام 1939**، ج 1 (حلب: مطبعة الضاد، 1958)، ص 234.

(859) مادة: شاكر نعمت الشعباني، في: فائز سلامة، **أعلام العرب في السياسة والأدب**، ج 1 (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1935)، ص 91.

(860) برقية ناظر الحربية في طلب منح القول آغاسى شاكر نعمت أفندي الموجود ضمن الهيئة السياحية العثمانية الموفدة إلى فرنسا، مبلغ 800 فرنك فرنسي لإجراء عملية قصور كلوي له في مشافي باريس. في: دائرة الأركان الحربية العمومية في 18 جمادى الآخرة 1328 و12 حزيران 1326 (25 حزيران / يونيو 1910) BEO.3772 / 28874 - 2.

(861) الباب العالي، دائرة التشريفات العمومية، إلى نظارة الداخلية الجليلة بمصادقة السلطان على منح الشعباني الوسام الذهبي جمادى الآخرة 1334 و25 شباط 1331 (9 آذار 1916)، DH.KMS.37 / 20 - 4. يُقارَن بسيرته في مادة: شاكر نعمت الشعباني، في: سلامة، ج 1، ص 90 - 96.

(862) الباب العالي - نظارة الداخلية - إلى مقام الصدارة العالي، القلم الخاص، İ.TAL.497 / 1 - 1.

(863) برقية صادرة عن وكيل وزير الحربية العثماني إسماعيل حقي، 15 / 9 / 1915، HR.SFR.630 / 39 - 1.

(864) مادة: شاكر نعمت الشعباني، في: سلامة، ج 1، ص 91.

(865) **المصباح**، العدد 28، 11 / 7 / 1919، ص 2.

(866) مادة: شاكر نعمت الشعباني، في: سلامة، ج 1، ص 92؛ شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 1)"، **الأهالي**، العدد 25، 26 / 7 / 1928، ص 1.

(867) غيلفين، ص 184.

(868) جاء التعيين باقتراح من ياسين الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي، الذي تتبّع شؤون تعمير السكة وصيانتها إلى شعبته الخامسة. بشأن تبعية السكة إليه، يُنظر: ديوان الشورى الحربي، **العاصمة**، العدد 2، 25 / 2 / 1919، ص 5.

(869) كانت خطوط هذه السكة تمتد من رياق إلى أخترين - قطمة في شمال مدينة حلب والمعروفة بخط سكة حديد رياق - حلب، وطوله نحو 396 كيلومترًا. في: **حلب**، العدد 101، 2 / 11 / 1919، ص 2. من محطة حلب تتفرع السكة إلى خطوط حلب - أضنة (18 محطة)، وأضنة - مرسين (8 محطات)، وحلب - ماردين (18 محطة)، ومن حلب إلى نصيبين بواسطة جرابلس وطولها 465 كيلومترًا استخلص الباحث عدد المحطات وأسماءها من إعلانات لجنة

خط سكة حديد حلب - كيليكيا عن رحلاتها اليومية ونصف الأسبوعية على ذلك الخط. يُنظر، مثلًا، إعلانات لجنة الخط، في: **حلب**، العدد 125، 23 / 2 / 1920، ص 1؛ يُنظر: "معلومات وجيزة عن دولة حلب"، في: **المجموعة السنوية لغرفة تجارة حلب** (حلب: غرفة تجارة حلب، 1922)، ص 43.

(870) "أعط القوس باريها"، **المصباح**، العدد 81، 4 / 11 / 1919، ص 2.

(871) أمين التميمي، **حلب**، العدد 63، 21 / 7 / 1919، ص 3.

(872) "من مذكرة مجلس ولاية حلب إلى لجنة التحقيق الدولية، كينغ - كراين"، **المصباح**، العدد 33، 19 / 7 / 1919، ص 2؛ ويشمل هذا الرقم الأرمن المسجلين في مدينة حلب والذين كانوا فيها قبل موجة الهجرة القسرية الأرمنية، وعددهم 7045 أرمنيًا حلبيًا.

(873) قدرهم غيلفين بنحو 70,000 لاجئ، يُقارَن بـ: غيلفين، ص 75. بينما قدّرهم الغزي بنحو 60,000 لاجئ. الغزي، ج 3، ص 580.

(874) ولعل أحد عوامل هذه الزيادة يتمثل في التوسع في منح عدد كبير من مهاجري الأرمن والسريان من تركيا إلى سورية الجنسية السورية بعد إصدار المفوضية الفرنسية في 15 كانون الثاني / يناير 1925 قانون الجنسية السورية، الذي نص على تجنيس الأجنبي بالجنسية السورية، والذي يثبت أنه أقام في دول سورية والعلويين وجبل الدروز خمس سنوات متواليات، كما منحها استثناء لمن قدم من أولئك الأجانب "خدمات مهمة" لتلك الدول. القرار عدد 16 - س، الصادر يوم 15 كانون الثاني / يناير 1925 عن الجنرال ساراي المفوض الفرنسي السامي في سورية ولبنان، في: **حلب**، العدد 373، 2 / 2 / 1925، ص 3.

(875) محسن أبو طبيخ، **الرحلة المحسنية والسياحة الهاشمية إلى الديار الشامية والمصرية عام 1341** (صيدا: مطبعة العرفان، 1925)؛ أورده مع: شوقي شعث وفالح بكور (إعداد وتصنيف)، **حلب في كتب البلدانيين العرب من القرن الثالث الهجري حتى الخامس عشر الهجري** (دمشق: دار النمير، 1995)، ص 217؛ ويتشارك خوري مع هذا التقدير، فيشير إلى أن عدد المسيحيين في مدينة حلب كان يعادل نحو 35 في المئة من إجمالي سكانها. خوري، ص 139.

(876) أيد رحمو نحماد، عضو مجلس ولاية حلب عن اليهود، البرنامج ما عدا تحفظه على مسألة الهجرة إلى فلسطين، وطالب بأن تكون فلسطين "وطنًا قوميًا لطائفته عملًا بقانون حرية الشعوب وقبول هجرة اليهود إليها، كما أن تكون فلسطين قطعة لوحدها"، لكن وفد المجلس العمومي الروحاني ليهود حلب، برئاسة الحاخام عزرا حموي، أيد كليًّا برنامج المؤتمر السوري، وأشار إلى أن يهود حلب ساهموا في انتخاب أعضائه، وأنه يلبي مطالب السوريين كلهم مسلمين ومسيحيين ويهودًا، لكن من باب حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة تحفّظ على البند المتعلق بـ "منع الهجرة إلى فلسطين". من مذكرة

مجلس ولاية حلب إلى لجنة التحقيق الدولية، كينغ - كراين، في: **المصباح**، العدد 33، 19 / 7 / 1919، ص 3.

(877) من مذكرة مجلس ولاية حلب إلى لجنة التحقيق الدولية، كينغ - كراين، في: **المصباح**، العدد 33، 19 / 7 / 1919، ص 3.

(878) روابط الائتلاف في حلب، في: **العاصمة**، العدد 82، 8 / 12 / 1919، ص 4؛ كان عدد الأنصار المؤكّدين ثلاثة من أعضاء اللجنة البالغ عددهم 12 عضوًا، وينتمي ثمانية منهم إلى الأعيان المسيحيين واليهود لمدينة حلب، بينما عدد المسلمين أربعة فقط، وهم، إضافة إلى شاكر نعمت الشعباني وبدر الدين نعساني وأسعد عنتابي، مؤرخ حلب الشيخ كامل الغزي الذي ترأس اللجنة.

(879) هذه المعلومة عن ترؤس طاهر الكيالي النادي العربي يومئذ مستمدة من خبر "الحفلة التكريمية لحاكم حلب"، **المصباح**، العدد 78، 4 / 11 / 1919، ص 3.

(880) كان أول رئيس للنادي هو مسعود الكواكبي (1865 - 1929) الشقيق الأصغر لعبد الرحمن الكواكبي وممثل حلب في مجلس المبعوثان العثماني السابق، ونقيب أشراف حلب (1909 - 1920)، وثانيهما الدكتور فؤاد حمدي عيسى، نائب رئيس نقابة الصيادلة والأطباء بحلب التي كان أعضاء نقابته منقسمين بين من يطالب بالانتداب الفرنسي على سورية ومن يتبنى برنامج المؤتمر السوري العام لتقديمه إلى لجنة كينغ - كراين، والدكتور الطبيب عبد الرحمن الكيالي القريب من الحكومة العربية.

(881) كان من آل باقي الذين صعدوا إلى المراتب العثمانية العليا ونالوا لقب "باشا" الوزير شوكت باشا باقي، شيخ الحرم النبوي، وولده المشير رشيد باشا باقي رئيس شورى الدولة العسكرية، وهو جد أمير اللواء علي رضا باشا، وأمير اللواء وصفي باشا، والمشير إسماعيل حقي باشا، مشير الجيش الخامس في سورية قبل إعلان الدستور. أدهم آل جندي، **أعلام الأدب والفن**، ج 2 (حمص: مطبعة الاتحاد، 1958)، ص 10.

(882) **المصباح**، العدد 72، 12 / 10 / 1919، ص 2.

(883) غيلفين، ص 185.

(884) **المصباح**، العدد 69، 23 / 10 / 1919، ص 5.

(885) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 81؛ علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 224 - 225.

(886) ينحدر باقي وفق مفهوم العائلة لأصولها من عائلة كردية أيوبية متعربة، منحت الحكومة العثمانية رئيسها ناصر جلبي المعروف بباقي زاده مرتبًا قدره 3000 دينار سنويًا ليصرفها على أولاده وأحفاده، وكان استقرارهم في لواء إسكندرون لكن مع متابعة وقفهم في حلب. يُنظر: الطباخ، ج 7، ص 21 - 22. ارتبط اسم باقي بتأسيس "مدرسة المعارف" في عام 1901 في حلب، وظل

يديرها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. كما كان مفتش المعارف في ولاية حلب وكانت عائلته موزعة بين إسكندرون وحلب. مادة: نجيب باقي، في: **من هو في سورية 1949**، ص 52 - 53. والتحق بالحكومة العربية، وساهم في تأسيس النادي العربي ثم جمعية "الدفاع الوطني" في حلب، المرجع نفسه. أحرق الجنود الأرمن الفرنسيون منازل عائلته مع منازل عائلات عربية أخرى في الإسكندرونة، ففرت العائلة إلى مدينة حلب. وكان إيذاء الجنود الأرمن في الفرقة الأرمنية الفرنسية لعائلته في الإسكندرونة من عوامل ردة فعل الحلبيين على الأرمن اللاجئين إلى حلب، التي عبرت عنها على نحوٍ كارثي في أحداث أو بالأحرى مجزرة 28 شباط / فبراير 1919 التي قُتل فيها عشرات الأرمن اللاجئين إلى حلب، وجرت هذه المذبحة بالسواطير والسيوف.

(887) غيلفين، ص 185 - 186.

(888) **المصباح**، العدد 86، 30 / 11 / 1919، ص 2.

(889) قاسمية، **الحكومة العربية**، ص 287 - 290.

(890) كان محمد عزة دروزة وسعيد حيدر وتوفيق شامية ممثلين لحزب الاستقلال، وحسن الحكيم وحسني البرازي ومصطفى وصفي ومحيي الدين صادق ممثلين لحزب العهد. محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 430.

(891) هم إبراهيم هنانو وصبحي بركات ونبيه العظمة وإحسان الجابري وجعفر العسكري ورضا الرفاعيت ووفيق الحياني ومصطفى برمدا وسامي السراج وإبراهيم مجاهد، وكان هؤلاء مقيمين في حلب إبان مرحلة الحكم العربي لكن يضاف إليهم اثنان من حلب غير مقيمين فيها هما ساطع الحصري ومصطفى نعمت العباسي. محمد عزة دروزة، **مئة عام فلسطينية: مذكرات وتسجيلات**، ج 1 - 2 (دمشق: دار يعرب، 1984)، ص 115.

(892) شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 1)"، ص 1.

(893) في أعقاب الانقلاب الدستوري (1908)، أطلق الاتحاديون في حلب حملة مضادة للأعيان، ولا سيما البيروقراطيون - كِبار الملّاك، شملت العديد من وجوه النخبة المحلية، وبخاصة آل الجابري؛ فأقيل مراد أفندي الجابري، شقيق نافع باشا كبير هذه الأسرة، من منصب رئيس الهيئة الاتهامية الحساس. فردينان توتل اليسوعي، **وثائق تاريخية عن حلب: أخبار اللاتين والروم وما إليهم 1855 - 1963**، ج 3 (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1964)، ص 177؛ يُقارَن بهذه الصفة لمراد الجابري في الكتاب السنوي العثماني، سالنامة ولاية حلب، دفعة 35: سنة 1326هـ / 1908م، ص 148؛ وواجه نافع باشا نفسه صعوبة في إعادة انتخابه نائبًا في مجلس المبعوثان، إذ لم يحرز سوى 62 صوتًا. يُقارَن بـ: İhsan Güneş, *Türk Parlamento Tarihi. Meşrutiyete Geçiş Süreci: I. ve II. Meşrutiyet*, vol. 1 (Ankara: TBMM Vakfı Yayınları, 1997), p. 379 ;ثم خاض

الانتخابات النيابية في عام 1912 مرشحًا عن حزب "الحرية والائتلاف" المعارض، ولكن لم يحالفه النجاح فيها بسبب سيطرة الاتحاديين على انتخابات تلك الدورة وتوجيههم لها. توفيق برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني** (دمشق: دار طلاس، 1991)، ص 313؛ ولم يحتل مقعدًا في مجلس ولاية حلب العمومي عام 1913 إلا بصفة "عضو مكمل" بعد استقالة العضو المنتخب مرعي باشا الملاح، نظرًا إلى حصول نافع باشا على عدد الأصوات التالية له في انتخابات ذلك المجلس، فما كان منه إلا أن اعتذر عن قبول العضوية، للاطلاع على قائمة كاملة بأعضاء المجلس العمومي لولاية حلب منذ تشكيله في عام 1913 إلى غاية عام 1916. ينظر الوثيقة رقم: DH - 1 - 64 - 138 - UMVM؛ وقلل كوراني في مذكراته من أهمية عمل إحسان الجابري، وهو شقيق آخر لنافع باشا، أمين سر لدى السلطان محمد رشاد، معتبرًا أنه لم يكن له أي بُعد سياسي يُذكر، نظرًا إلى تراجع دور البلاط السلطاني الذي لم يعد يملك توجيهًا في السياسة العامة للدولة. يُقارَن بـ: كوراني، ص 303 - 304.

(894) غيلفين، ص 187 - 188.

(895) هذه المعلومة عن ترؤس طاهر الكيالي النادي العربي يومئذ مستمدة من خبر "الحفلة التكريمية لحاكم حلب". **المصباح**، العدد 78، 4 / 11 / 1919، ص 3.

(896) صمم النادي العربي على إجراء الانتخابات، مستوحيًا نمط تشكيل اللجنة الوطنية العليا، على أساس الأحياء، ينتخب فيها كل حي أربعة ممثلين له، ويتكون من مجموع منتخبي الأحياء 280 منتخبًا، ينتخبون بدورهم 30 عضوًا. وهؤلاء ينتخبون خمسة أعضاء للهيئة الإدارية للجنة. "الحياة لا تُبنى على هذه الأعمال"، **المصباح**، العدد 85، 25 / 11 / 1919، ص 1.

(897) تشير برقية جعفر العسكري إلى الأمير زيد المؤرخة في 8 / 11 / 1991 إلى أن العسكري سيتوجه صباحًا "لنواحي قطم [قطمة] وعفرين "للنظر في أمور العصابات هناك". **المسعى النبيل**: **الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 223.

(898) وصفت **المصباح** بأن الأحياء "ضجت بالشكوى، فذهب خلق كثير من ممثلي حارات باب النيرب وغيرها وتلك الجهات، واحتجت على هذا الانتخاب"؛ لأن "المسألة مسألة حياة وموت، ومسألة أمة لا مسألة أفراد". "الحياة لا تُبنى على هذه الأعمال"، **المصباح**، العدد 85، 25 / 11 / 1919، ص 1.

(899) عنتابي وعثمان، ج 1، ص 121.

(900) أعضاء اللجنة هم، محمد بك آل ويس [آغا]، عبد الرحمن أفندي الكيالي وكامل أفندي أشرفية وفؤاد أفندي حمدي [عيسى] وراغب الطباخ وسعد الدين أفندي الجابري ومحمد أفندي المدرس وأحمد سراج وطاهر أفندي الكيالي وأحمد أفندي الرفاعي. "هيئة المراقبة للانتخابات"، **المصباح**، العدد 85، 25 / 11 / 1919، ص 2.

(901) الحاج فاتح المرعشي (134)، ومصطفى برمدا (133)، وطاهر الرفاعي (127)، وعارف إبراهيم باشا (102). "اللجنة الوطنية"، **المصباح**، العدد 86، 30 / 11 / 1919، ص 2.
(902) حول عضوية برمدا في "الفتاة" في مرحلة الحكومة العربية، يُنظر: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 78.
(903) عنتابي وعثمان، ج 2، ص 120.
(904) "اللجنة الوطنية"، ص 2.
(905) عنتابي وعثمان، ج 2، ص 121.
(906) حول عضوية رضا الرفاعي في "الفتاة" في مرحلة الحكومة العربية، يُنظر: دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1، ص 78.
(907) كان الدكتور فؤاد حمدي عيسى، وهو طبيب وكان يدرس مادة الكيمياء في المدرسة الشرقية بحلب. الكوراني، ص 46؛ وكان رئيسًا للنادي في أيار / مايو وحتى أوائل حزيران / يونيو 1991، ثم انتخب الدكتور عبد الرحمن الكيالي رئيسًا له في الشهر نفسه، ليتولى رئاسة وفد الأمير فيصل في زيارته الثانية لحلب في حزيران / يونيو 1919. **المصباح**، العدد 14، 3 / 6 / 1919، ص 2؛ **المصباح**، العدد 17، 14 / 6 / 1919، ص 2؛ ثم انتُخب طاهر الكيالي، رئيس تحرير جريدة **المصباح**، رئيسًا للنادي في ربيع عام 1919.
(908) "اللجنة الوطنية"، ص 2.
(909) **المصباح**، العدد 87، 8 / 12 / 1919، ص 2.
(910) **حلب**، العدد 113، 8 / 1 / 1920، ص 5.
(911) وصفه السراج سكرتير "الفتاة" بحلب في أوراقه بـ "صديق" و"رجل الفكر والرأي والهمة" وأحيانًا بـ "صديقي العظيم". السراج، ص 53، 68.
(912) "أعضاء المجلس العمومي"، **حلب**، العدد 54، 16 / 6 / 1919، ص 3.
(913) بلغت 26 شخصية حلبية مراتب الباشوية في مرحلة التنظيمات العثمانية (1839 - 1908). وكان 18 من هؤلاء الباشوات مصنفين من "أصحاب المراتب" في الهرمية العثمانية بصورة رسمية، وهم الحائزون على رتب "الوزير"، و"المشير"، و"الفريق الأول"، و"الفريق"، و"روم ايلي بكلربكي" التي كان ترتيبها ضمن النسقين الأول والثاني من بين أنساق المراتب التسع في الهرمية العثمانية، ويتقدمون في مراسم التشريفات على بقية الباشوات البالغ عددهم ثمانية الحائزين على رتبة "ميرميران" الأدنى مرتبة، التي كان ترتيبها ضمن النسق الثالث من بين أنساق المراتب التسع. وكان هؤلاء الباشوات التنظيماتيون ينتمون إلى 14 أسرة حلبية هي باقي، وتوتنجي، والجابري، والشريف، والصيادي، والعنتابي، والقدسي، وقرق لار، وقليج أوغلي (البرازي)، والقولي، والكواكبي، وكوسا، والمدرس، والملاح. للاطلاع على نظام الرتب العثمانية على اختلاف أنواعها (القلمية، المُلكية - المدنية،

والسيفية - العسكرية، والعلمية - الدينية) وأنساقها وما يرافقها من ألقاب شرفية ونعوتات. "مراتب تشريفات سنيه والقاب رسميه"، **سالنامه دولت عليه عثمانيه**، دفعة 62 (1324 هـ) (در سعادت: مطبعه أحمد إحسان، 1322 مالية / 1906م)، ص 38 - 41؛ عمرو الملاح، "الرتب في الدولة العثمانية"، بحث منشور في: محمد شريف الصواف، **موسوعة الأسر الدمشقية**، ج 1 (دمشق: بيت الحكمة، 2008)، ص 85 - 90.

(914) فاز في الانتخابات كلٌّ من رضا الرفاعي بـ 31 صوتًا، وسليم أفندي جنبرت (27)، وتيودور أنطاكي (15)، وسعد الله الجابري (14)، ومحمد المدرس (14). أما الذين حازوا الأكثرية بالدرجة الثانية، فهم غالب بك رئيس البلدية (13)، مرعي باشا الملاح (10)، فاتح المرعشي (10)، يوسف أسود (2)، يانطوب جداع (2). "أعضاء المجلس العمومي"، ص 3؛ سينتخب لاحقًا في الجلسة المنعقدة في 7 / 3 / 1920، التي قررت الاستقلال المؤتمر السوري؛ **العاصمة**، العدد 108، 11 / 3 / 1920، ص 6؛ "رئيسًا ثانيًا للمؤتمر السوري العام"، **المصباح**، العدد 100، 12 / 3 / 1920، ص 4؛ حضر الملاح الجلسة الافتتاحية الرسمية التي عقدها المؤتمر بدمشق في 2 / 7 / 1919 حيث خاض المعركة الانتخابية على موقع "الرئيس الأول" في مواجهة الباشوين الدمشقيين البارزين محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف، التي فاز فيها العظم، مستشار فيصل للشؤون السياسية يومئذ بينما حل الملاح ثانيًا واليوسف ثالثًا. **الحقيقة**، العدد 1129، 9 / 7 / 1919، ص 2.

(915) العسكري، ص 155؛ اتخذ الملاح في البداية موقفًا مترددًا من الحكومة العربية، فلم يوقّع عريضة مبايعة الملك حسين في الحجاز ملكًا على العرب. لكن الحكومة تقربت منه للاستفادة من مكانته المحلية في تحسين نفوذها في حلب. وتجاوب الملاح مع ذلك، على أمل أن يكتسب مقعدًا ملائمًا له في جهاز الحكم الجديد، فأرضته الحكومة بأن عيّنته أول متصرف عربي على دير الزور (7 كانون الأول / ديسمبر 1918 - 11 كانون الثاني / يناير 1919)، وقبِل الملاح، بعد تردد، هذا المنصب. "متصرف الدير"، **حلب**، السنة 1، العدد 5، 23 / 12 / 1918؛ وبشأن تردد الملاح في قبول منصب متصرف دير الزور، يُقارَن بـ: Jean Hannoyer, "Campagnes et pouvoirs en Syrie. L'étude de Deir ez Zor," Thèse de sociologie, EHESS, Paris, 1982, p. 92; ثم أعادت تعيينه في نيسان / أبريل 1919 مديرًا لأوقاف ولاية حلب، وهو المنصب الذي سبق له أن شغله في عهد الاتحاديين. **العاصمة**، العدد 18، 17 / 4 / 1919، ص 6؛ وما لبث أن استقال منه بعد انتخابه رئيسًا ثانيًا للمؤتمر السوري - البرلمان في آذار / مارس 1920، عملًا بمبدأ "فصل السلطات"، الذي اعتمده المؤتمر ولا يجيز الجمع بين النيابة وأي وظيفة حكومية أخرى. **لسان الحال**، العدد 371 - 8021، 31 / 3 / 1920، ص 2؛ وستظل سمعة الملاح عن تعاونه الإيجابي مع الحكومة العربية، وحظوته باحترامها "وتقديرها نظرًا لما يتمتع به من مكانة اجتماعية رفيعة"، ملتصقة به

حتى بعد عدة سنوات من نهاية الحكومة العربية بدمشق. ينظر: تقرير القنصل البريطاني بحلب: FO. 371 / 10164 Aleppo Consul to FO, 26 Jan. 1924 in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol 3: *1923 - 1925* (Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005), pp. 303 - 304.

(916) كان ابن عمه مفتش البرق والبريد السابق عبد الغني الملاح ربما بتشجيع منه عضوًا في شبكات الأنصار ثم عضوًا علنيًا في جمعيتهم الوطنية الديموقراطية.

(917) Gertrude Bell, "Syria in October 1919," in: A.T. Wilson to India Office, 15 / 11 / 19, FO 882 / 24, [Hereafter Bell, Syria in October 1919], p. 2.

(918) "اللجنة الوطنية"، **المصباح**، العدد 87، 8 / 12 / 1919، ص 2.

(919) حول سيرته، يُنظر: الطباخ، ص 361 - 362.

(920) أصبح نافع باشا عميد عائلة الجابري وكبيرها. بعد رحيل والده المفتي عبد القادر لطفي أفندي الجابري عام 1907. ولما أعيد العمل بالدستور في عام 1908، انتُخب نائبًا عن حلب في مجلس المبعوثان الثاني، وكان النائب الوحيد من مجلس المبعوثان الأول الذي عاد ليحتل مقعدًا في الثاني، فلقب بـ "شيخ المبعوثان". وانتُخب في عام 1909 نائبًا لرئيس الحزب "الحر المعتدل" في الآستانة المعارض لجمعية "الاتحاد والترقي" التي كانت بمنزلة الحزب الحاكم في الدولة. برو، ص 226 - 227.

(921) يُقارَن بسيرة الشيخ عبد الله بن مصطفى بن أحمد بن موسى الحلبي الحنفي، الشهير، كوالده، بالجابري نسبة إلى القاضي جابر بن أحمد الحلبي، والد أم جده أحمد. عبد الرزاق البيطار، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق محمد بهجت البيطار، ج 2، ط 2 (بيروت: دار صادر، 1993)، ص 945 - 946.

(922) بلغ من قوتهم أن وصفهم تقرير للقنصل البريطاني بحلب بأنهم كادوا في مطلع عام 1908، أي أواخر عهد السلطان عبد الحميد، أن "يغزوا دار الحكومة وأن ينتزعوا على وجه السرعة السلطات التي تتمتع بها مختلف الإدارات"، ويصفهم القنصل بأنهم "قبيلة الجابري".
PRO FO 195 / 2272 Longworth (Aleppo) to O'Connor (Constantinople), 17 / 1 / 1908.

(923) إبراهيم باشا، ص 14.

(924) من زهير إلى الأمير زيد، 11 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 279.

(925) أبرق الأمير زيد في الأول من كانون الأول / ديسمبر 1919 إلى جعفر العسكري، الحاكم العسكري لولاية حلب، بأن "المعلقة احتُلت من قبل

الفرنساويين بصورة مغايرة للمدنية. صبحي بركات يبدأ العمل. النتيجة ترددكم"، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 264.

(926) غيلفين، ص 184.

(927) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 7.

(928) Ibid.

(929) Ibid., pp. 7 - 8.

(930) Klaus Kreiser, *Atatürk - Eine Biographie* (München: Beck, 2008), p. 99.

(931) "امتدت الولاية الثانية، أي ولاية حلب، امتدادًا كبيرًا فيما يسمى الآن تركيا، بحيث أن لواءين وأحد عشر قضاءً من مجموع الألوية الثلاثة، والأقضية الواحد والعشرين التي تألفت منها الولاية تخضع الآن للحكم التركي. ولم يبق في سورية من هذه الولاية الضخمة إلا أجزاء لواء واحد تضم عشرة أقضية فقط هي أقضية أعزاز وحارم والباب وجسر الشغور وإدلب ومنبج وجبل سمعان والمعرة. وخسرت سورية لواء عنتاب وأقضيته الأربعة أورفة، سروج، قلعة الروم وبيره جك، كما فقدت لواء مرعش وأقضيته الأربعة: الزيتون، ويارزجق، وأندرين، ومرعش، كذلك خسرت ثلاثة من أقضية لواء حلب نفسه، وهي أقضية بيلان، وإسكندرون، وأنطاكية". عبد الكريم غرايبة، **سورية في القرن التاسع عشر: 1840 - 1876** (القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، 1962)، ص 80 - 81.

(932) إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج 1 (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 448.

(933) Edmond Rabbat, *L’évolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris: Marcel Rivière, 1928), p. 119; ربيع نخلة، **تاريخ ولاية حلب 1889 - 1902** (بيروت: المكتبة الشرقية، 2017)، ص 124 - 125.

(934) في 23 أيلول / سبتمبر 1903 أقام المكتب السلطاني بحلب معرضًا لإشهار البضائع التجارية والصناعية ضم رواقًا خاصًا بمصنوعات مرعش وأورفة وعنتاب وأنطاكية. عنتابي وعثمان، ص 17.

(935) Jean - Claude David, "Dynamique citadines et production de l’espace en Syrie, Le cas d’Alep," *Bulletin d’études orientales*, Institut français de Damas, Damas (2000), pp. 288 - 291.

(936) جاء في المذكرة "إن أكثر الأراضي والأملاك التي بقضاء حارم وجسر الشغور وقسمًا من أملاك قضاءي إسكندرونة وأنطاكية هي ملْك لأهالي حلب، وأيضًا فإن كثيرًا من قضاء كلّس وقرى عنتاب وأملاكها هي ملك لأهالي مدينة حلب، ويوجد لأهالي حلب أراض وأملاك عديدة وجسيمة ضمن لواءَي أورفة ومرعش". وطالبت المذكرة بضم "أقضية إسكندرونة وبيلان وأنطاكية وحارم

والجسر [جسر الشغور] التي هي من متممات ولاية حلب، ومنافذها إلى البحر، ولا يمكن الاستغناء والانفصال عنها بصورة من الصور لشدة الروابط والعلاقة التجارية والزراعية والاقتصادية من قديم الزمان إلى الآن" وخصوصًا قضاءَي عنتاب وكلّس اللذين هما "من الأعضاء الضرورية لجسم ولاية حلب التي لا يمكن الاستغناء عنها، لما بينهما من الروابط التجارية والاقتصادية، خصوصًا وأن نهر قويق الذي هو علّة حياة بلدة حلب العظيم، منبعه قرية (جفيدين) وغيرها التي هي بجوار عنتاب وممره بقضاء كلّس. فلا يمكن افتكاك هذين القضاءين أيضًا عن مدينة حلب". من مذكرة مجلس إدارة ولاية حلب إلى لجنة التحقيق الدولية في تموز / يوليو 1920، ينظر: **المصباح**، 19 / 7 / 1920، ص 2.

(937) **الوطن**، العدد 1، 8 / 1 / 1920؛ عنتابي وعثمان، ص 220 - 221.

(938) إبراهيم باشا، ص 14.

(939) **الوطن**، العدد 1، 8 / 1 / 1920؛ عنتابي وعثمان، ص 220 - 221؛ كان شاكر نعمت الشعباني رئيسًا للجمعية، وأما أعضاؤها فكانوا: عبد الغني ملاح، وصفي الروح، جميل إبراهيم باشا، صبحي قناعة، عبد العزيز الحلاج. ثم استقطبت في الشهر نفسه عددًا من الشخصيات الحلبية البارزة كان من أبرزها الشيخ المحامي عبد القادر السرميني. حوادث العام 1920 في حلب، في: فؤاد وعثمان، ص 221 - 222.

(940) المرجع نفسه، ص 221.

(941) "الجمعية الديموقراطية"، **المصباح**، العدد 90، 25 / 12 / 1919، ص 2.

(942) المرجع نفسه؛ لعل أديب بك هو أديب بك بكداش شقيق اليوزباشي مصطفى بكداش. وهذه العائلة، ولا سيما منها الضابط في الجيش العربي بديع بكداش، ستنخرط بنشاط في المحادثات العربية - التركية حول عقد اتفاق عربي - تركي. يُقارَن بـ: إبراهيم باشا، ص 7.

(943) "أراجيف"، **المصباح**، العدد 90، 25 / 12 / 1919، ص 2.

(944) **الوطن**، العدد 1، 8 / 1 / 1920؛ عنتابي وعثمان، ص 220 - 221؛ **المصباح**، العدد 93، 12 / 1 / 1920، ص 2؛ ينظر: سهيل الملاذي، **الاتجاهات الفكرية في الصحافة العربية: حلب نموذجًا** (دمشق: دار يعرب للدراسات والنشر، 1996)، ص 81.

(945) خبر عن خلاصة عناوين العدد الأول من مقالات جريدة **الوطن**، في: عنتابي وعثمان، ج 2، ص 220؛ **العاصمة**، العدد 92، 12 / 1 / 1920، ص 1.

(946) الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا في عام 1920 و1928"، ص 1.

(947) مادة: إحسان الجابري، في: **من هو في سورية 1949**، ص 78.

(948) من رشدي إلى الأمير زيد، 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 253. تستفسر برقية الأمير زيد من قائد الفرقة الثالثة

بحلب في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 عن استلامه 1000 جنيه المحولة إليه لتمويل التشكيلات، برقيتان من الأمير زيد في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 إلى المعتمد العربي ببيروت وإلى قائد الفرقة الثالثة (في حلب)، وورد الاستفسار عن استلام قائد الفرقة الثالثة للتحويل في البرقية الثانية، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 249. وفي برقية للأمير زيد إلى الحاكم العسكري لحلب في الأول من كانون الأول / ديسمبر 1919 أعلمه زيد بأن "صبحي بركات يبدأ العمل"، برقيات من الأمير زيد، وفيها برقية إلى حاكم حلب العسكري، مكتوم ومستعجل، في: المرجع نفسه، ص 264. تستفسر برقية الأمير زيد من قائد الفرقة الثالثة بحلب في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 عن استلامه 1000 جنيه المحولة إليه لتمويل التشكيلات، برقيتان من الأمير زيد في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 إلى المعتمد العربي ببيروت وإلى قائد الفرقة الثالثة (في حلب)، وورد الاستفسار عن استلام قائد الفرقة الثالثة للتحويل في البرقية الثانية، في: المرجع نفسه، ص 249. لكن الصفدي أبرق إلى الأمير زيد عن عدم وصول التمويل للبدء بالحركات. من رشدي [الصفدي] إلى الأمير زيد، 1 كانون الأول / ديسمبر 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 259.

(949) من الشريف ناصر إلى الأمير زيد، 29 / 11 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 256.

(950) من جعفر إلى الأمير زيد، 27 / 11 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 254.

(951) من رشدي إلى الأمير زيد، 1 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 259.

(952) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 5 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 270.

(953) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 3 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 269.

(954) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 5 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 270.

(955) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 6 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 271.

(956) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 7 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 274.

(957) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 8 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 274.

(958) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 10 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 279.

(959) خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 25 - 26.

(960) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 4 / 1 / 1920، في: **المسعى النبيل**، ص 311.
(961) وكيل الحاكم، **حلب**، العدد 115، 15 / 1 / 1920، ص 5.
(962) تشير **المصباح** إلى أن حملة الاتهام هذه يقف وراءها أناس "احتكروا الوطنية وسجلوها على أنفسهم فكل إنسان يخالف رأيهم، يقولون عنه إنه تفرنس، وكل أمر نازعهم في سلطتهم الموهومة" أقل ما يقولون فيه إن كان ضميرهم حيًا "أنه صبا مذهب المتفرنسين"، "الأراجيف"، **المصباح**، العدد 90، 25 / 12 / 1920، ص 2.
(963) "المصباح وحديث المجالس"، **المصباح**، العدد 88، 11 / 12 / 1919، ص 2 - 3.
(964) "حديث المجالس"، **المصباح**، العدد 89، 17 / 12 / 1919، ص 3.
(965) نشرت **المصباح** مقالة افتتاحية طويلة قرّعت فيه الأغنياء بأنهم سيخسرون الجاه التقليدي الذي يتمتعون به بسبب ثروتهم، وأنه لن يُحترم أحد منهم إلا إذا شارك في العمل الوطني. وجاء في الافتتاحية: "الأغنياء عندنا كثيرون، ولديهم من الأموال ما تساعدهم على الدفاع، فماذا أعدوا؟ وماذا عملوا؟ إن الصخر ليتفجر منه الأنهار، وقلوب الأغنياء التي لا تلين منها بعض دريهمات، فاللهم أنزل عليهم ما يرقق قلوبهم، ويبعث فيهم الرحمة عساهم ينفقون بعض أموالهم في خدمة هذه الأمة". يُنظر: ابن الجوشن، "الأغنياء"، **المصباح**، العدد 89، 17 / 12 / 1919، ص 1.
(966) هدد حسين كاظم بك علنًا "الأشراف المتغلبين والمتغلبين الأشراف" بلغة مباشرة من الوعيد، بطرحهم "خارج الولاية طرحًا" إن استمروا في إعاقة عمل المأمورين الحكوميين بجباية العشور المستحقة عليهم لخزينة الدولة، وكتمان حقيقتها، واتهمهم بأنهم ليسوا سوى انتهازيين تظاهروا بـ "المشروطية" (النظام الدستوري). يُنظر نص بيان الوالي إلى "الأشراف المتغلبين والمتغلبين الأشراف"، وهو من محفوظات الأرشيف العثماني، برقم: DH_ID___44_1_10.
(967) نشرت **الأهالي** مقالة مغفلة التوقيع بعنوان "الشرف"، تهاجم فيها "المتغلبين" من ملّاك الأراضي الحلبيين، ومن تصفهم بأنهم يدعون أنهم "شرفاء". **الأهالي**، العدد 19، 10 / 11 / 1910، ص 1 - 2. من محفوظات الأرشيف العثماني برقم: DH_MTV__14_7_26.
(968) رفع الأعيان المعارضون لسياسته الأمر إلى الحكومة المركزية في إسطنبول نص العريضة باللغة العثمانية، وهو محفوظ في الأرشيف العثماني، برقم: DH_MTV__18_20 لكن وزارة الداخلية ثبتته في منصبه، عاد في إثر ذلك إلى حلب في تشرين الأول / أكتوبر 1911 منتصرًا، واستقبله في حلب نحو 50,000 شخص لم يكن بينهم أي وجيه أو أحد من ملّاك الأرض المسلمين. أورده: سلطان، ص 140. واستأنف الأعيان شكواهم إلى مجلس المبعوثان،

حيث ثارت في المجلس مداولات عاصفة بدعم من النواب العرب المعارضين للاتحاديين أذكاها نافع باشا الجابري، عضو المجلس حول ذلك، اضطرت معه الحكومة العثمانية في النهاية إلى سحب حسين كاظم وتعيين بديل منه. نص العريضة باللغة العثمانية، وهو محفوظ في الأرشيف العثماني، برقم: DH_MTV__18_20.

(969) خريج كلية الحقوق في إسطنبول ومدعي عام قضاء السلط في ولاية سورية العثمانية، ثم عضو هيئة محكمة الاستئناف بحلب في الأيام الأولى من الحكم العربي. يُنظر: عنتابي وعثمان، ج 2، ص 129، 178.

(970) خريج كلية الحقوق. يُنظر: المرجع نفسه، ص 129، 178. والمدرس في "المدرسة الشرقية" بحلب، وهي مدرسة أهلية تدرس باللغة العربية؛ الكوراني، ص 45؛ كان آل القدسي إحدى عائلات الأعيان البيروقراطيين - الملّاك ممن يدّعون الانتساب إلى السادة الأشراف، وينتمون إلى المؤسسة الدينية في مرحلة ما قبل التنظيمات العثمانية، وسبق لبعض أفرادها أن تولوا مناصب الإفتاء ونقابة الأشراف في المدينة، ثم تحولوا إلى إشغال المناصب الإدارية العالية في مرحلة التنظيمات. وكان كبير هذه العائلة في الفترة تحت الدراسة أحد الباشوات من "أصحاب المراتب" هو الفريق المتقاعد كامل باشا القدسي (1845 - 1926). يُنظر ترجمته في: **جريدة التقدم**، العدد 2455، 11 / 8 / 1926.

(971) خريج كلية الحقوق في إسطنبول. في: عنتابي وعثمان، ج 2، ص 129، 178؛ المرجع نفسه، ج 3، ص 16، 55.

(972) العسكري، ص 155؛ تبوأت عائلتا المدرس والمرعشي، اللتان كانتا ترتبطان بروابط معقدة من المصاهرات والمصالح، موقعًا مهمًا في الجهاز البيروقراطي المحلي في الحقبة العثمانية المتأخرة إلى جانب حيازاتهما الضخمة من الأراضي الزراعية. وكان ترتيب عائلة المدرس يأتي الثاني بعد عائلة باقي من بين أسر الأعيان التي بلغ أفرادها مراتب "الباشوية" في حقبة التنظيمات؛ إذ خرج من عائلة المدرس، على سبيل المثال، باشوان من "أصحاب المراتب" هما "الوزير" تقي الدين باشا المدرس، وعبد الرحمن زكي باشا المدرس، وكذلك باشوان آخران برتبة ميرميران الأقل شأنًا في الهرمية العثمانية، والتي تعادل عسكريًا رتبة أمير لواء، هما حسين رشدي باشا المدرس وسامي باشا المدرس. للاستزادة عن نظام الرتب العثمانية، يُنظر: عمرو الملاح، "الرتب في الدولة العثمانية"، في: الصواف، ص 85 - 90؛ وأما عائلة المرعشي، فكانت أسرة تركية متعربة وفدت إلى حلب قادمة من مرعش في نهايات القرن الثامن عشر. للاستزادة عن آل المرعشي وصِلتهم بآل المدرس، يُنظر: الطباخ، ج 7، ص 251 - 254.

(973) نصيحة لأرباب الحقوق المهضومة، **المصباح**، العدد 90، 25 / 12 / 1919، ص 3.

(974) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 17 / 12 / 1919، في: **المسعى النبيل**، ص 290.
(975) ابن الجوشن، ص 1.
(976) **المصباح**، العدد 91، 30 / 12 / 1919، ص 91.
(977) إبراهيم باشا، ص 14.
(978) المرجع نفسه؛ يصف الشعباني أصحاب الحملة على الجمعية وجريدتها **الوطن**: "بتلك الأفاعي الرقطاء التي كانت تمد رؤوسها من أجحار دوائر الحكومة، وتلك الحشرات المنتنة التي كانت تعيش مما تمصه من دماء هذه الأمة. لم يرقها العمل ولا وقع لديها موقع الاستحسان، وعدته محاربة لها". شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 1)"، ص 1.
(979) الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 2)"، **الأهالي**، العدد 25، 28 / 7 / 1928، ص 1.
(980) السراج، ص 84؛ لا يشير جميل إبراهيم باشا إلى هذه الواقعة، لكنه يشير بصورة رورشية غامضة وغير مباشرة إلى أن الحكومة العربية بحلب قد داخلها الشك في نشاط الجمعية فأخذت تضايقها، في: إبراهيم باشا.
(981) الشعباني، ص 14.
(982) المرجع نفسه.
(983) المرجع نفسه.

القسم الثالث: من اتفاق فيصل - كليمنصو إلى إعلان الاستقلال (5 كانون الثاني / يناير - 8 آذار / مارس 1920)

الفصل الحادي عشر: تراجع الحكومة العربية عن السياسة الدفاعية

مقدمة

خلال الفترة الفاصلة بين جولة المحادثات الأخيرة التي أفضت إلى توقيع اتفاق فيصل - كليمنصو بالأحرف الأولى، وعودة فيصل إلى دمشق، تراجعت الحكومة العربية عن سياستها الدفاعية، امتثالًا لأوامر فيصل في 30 كانون الأول / ديسمبر 1919 بـ "التهدئة"؛ إذ أمر الأمير زيدًا بأن "كونوا على استعدادكم الأول، ولكن لا تظهروا العداوة لأحد". وطلب منه لزوم أن تخفف الصحف "من لهجتها ضد الفرنسيين" [(984)]، بعد أن كانت أوامره في 22 كانون الأول / ديسمبر 1920 لزيد، حين حزم أمره على العودة إلى سورية لقيادة حركات المقاومة من دون اتفاق مع الفرنسيين، بأن يهبّ السوريون "هبة رجل واحد للدفاع عن كيانهم واستقلالهم" [(985)].

وانضم الجنرال أَلِنبي، بالتزامن مع برقية فيصل، إلى الضغط على الأمير زيد، فنصحه في 1 كانون الثاني / يناير 1920، تقريبًا، بواسطة موفده الكولونيل واترز تيلر بضرورة "التزام السكون والاعتدال"، وأن عنايته بالحكومة العربية "سوف لا تنقطع"، وأنه سيساعدها "ولو من بعيد".

أبدى الأمير زيد التزامه على مضض بإجراءات تهدئة بؤر المقاومة واحتوائها، وهو ما كشفت عنه رسالته المطولة، في 3 كانون الثاني / يناير 1920، إلى الجنرال أَلِنبي. وأبان الأمير فيها أن على الرغم من ممارسات الفرنسيين في المنطقة الغربية ضد الوطنيين التي تدفع "خروج هذا الشعب عن حدود الاعتدال"، مشيرًا إلى "أن كل مطّلع على الحقائق يعرف أن في البلاد شعورًا وطنيًا لا يتحمل الاعتداء على حقوق البلاد والشعب، وأن معاكسة هذا الشعور بهذا الشكل ولّد مشكلات عظيمة، ويوقع الحكومة العربية في ارتباك مع الشعب ومع الطبقة المتفكّرة قبل الطبقة العامة"، فإنه يجهد في مقاومة "الحركات الوطنية بحكمة"، وأنه لم يتوقف عن الاجتهاد "في تحويل الأفكار عن مخاصمة الفرنسيين" و"في مقاومة كل هياج من هذا النوع"، من دون ضمان أن تؤدي إجراءاته بالضرورة إلى نتيجة "يطمئن" إليها "في ظل ممارسات الفرنسيين، واستعداد البلاد للدفاع عن حقوقها". وتكشف الرسالة أن الأمير زيدًا سار على مضض في هذه الإجراءات، ورأى أن إجراءاته ستضعف إزاء اعتداءات الفرنسيين "ضد الأمير فيصل وحكومته وشعبه". وأضاف الأمير زيد إلى ذلك: "وقد أخبرت الأمير [فيصل] عنها، لأني لا أريد أن أبقى مسؤولًا أمامه وأمام بلادي عن حوادث المستقبل" [(986)].

أولًا: خطوات التهدئة

أفرج الأمير زيد، في 7 - 8 كانون الثاني / يناير، عن ضابط الارتباط الفرنسي ورفيقه اللذين اعتقلهما الثوار في بعلبك قبل نحو أسبوعين [987]. وقامت الحكومة في هذا السياق بتهدئة الجبهة الأخطر في الجنوب التي كان يقودها الأمير محمود الفاعور، الذي امتثل لأوامر فيصل بالهدوء. وسلّمت في هذا السياق أسرى الكتيبة الجزائرية الفرنسية المنهارة في معركة الخصاص الثانية أو الحمارى (3 كانون الثاني / يناير 1920) [988] التي كانت أكبر ضربة ماحقة تلقّتها كتيبة فرنسية في سورية حتى تاريخه [989]. واستقبل الجنرال غورو هذه الخطوات بسرور، معتبرًا أن تدخّل فيصل "قد وضع حدًا للاضطرابات التي وقعت في البقاع ومرجعيون" [990]، وجمد الإمدادات التي قررها لفتح جبهة حرب عصابات في الشمال ضد الفرنسيين، والتي كان الجيش العربي والجمعية الوطنية الديموقراطية يعدان لها تحت مظلة النادي العربي [991]، وأعاد نوري السعيد إلى عمله مع صلاحيات إضافية في التفاوض مع الجنرال غورو، ما أحرج المعتمد العربي ببيروت يوسف العظمة [992].

ووعد الأمير زيد الكولونيل تيلر بأنه سيعيد الاعتبار إلى الركابي، وسينقل علي جودت، قائمقام البقاع وأحد أبرز المسؤولين عن المواجهات مع الفرنسيين، إلى مديرية الداخلية بدمشق، وهو ما رحب به تيلر، ووصف الركابي خصوصًا بأنه "رجل مقتدر" و"ذو اختبارات كثيرة" [993]. ومنح الجنرال ألِنبي في 5 - 7 كانون الثاني / يناير1920 الحكومة العربية مكافأة استثنائية قدرها 25,000 جنيه مصري حملها معه من القاهرة جعفر العسكري، لقاء تسكين الحكومة لحرب العصابات ضد الأطراف الشمالية من المنطقة البريطانية بفلسطين، وضبط الأمن فيها، وعزل قائمقام عجلون المتهم من البريطانيين بالوقوف خلفها [994]. وتمثلت استثنائية هذه المنحة في أن الحكومة البريطانية قررت تجميد تحويل العائدات الجمركية المستحقة للحكومة العربية، والتي توصف خطأً بالمعونة البريطانية، إلى أن ينتهي تحقيقها في عملية دير الزور وتحديد مدى مسؤولية الحكومة العربية عنها، ما أوقعها في أزمة مالية شديدة، لم يكن الدعم الحجازي كافيًا، فلم تتمكن الحكومة العربية في كانون الأول / ديسمبر 1919 من تسديد أكثر من 25 في المئة من الرواتب والأجور [995]. ووصلت أزمتها إلى حد أنها لم تستطع حتى منتصف كانون الأول / ديسمبر أن تحول اعتمادات الرواتب إلى العاملين في دار الاعتماد العربي في بيروت (ما يعادل بعثة دبلوماسية)، ولا إلى المستوصف العربي فيها، وإلى أن تطلب من دار الاعتمادية تقليص عدد الموظفين فيها وتخفيض نفقاتها [996]. واضطرت، وفق بعض التقارير العثمانية، إلى إغلاق المدرسة الحربية في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1919 [997].

ثانيًا: إلغاء قضاء جبل سمعان

وفي سياق هذه الرقابة، قررت الحكومة توجيه ضربة إلى أحد أبرز موائل جمعية الأنصار في أقضية حلب الشمالية الغربية والشمالية، وذي الصلة الوثيقة والمباشرة بين بعض زعمائه ومصطفى كمال، وهو قضاء جبل سمعان الذي تحيط حدوده الإدارية اللصيقة مدينة حلب من كل الاتجاهات، وحتى المناطق الغربية والشمالية المتصلة بالمناطق التركية الحالية [998]، بإتباعه في كل شؤونه الرسمية والعدلية والعسكرية إلى مركز الولاية في مدينة حلب. فنظم أعيان القضاء عريضة باسم الأهالي تعترض على ذلك، وأبدوا استعدادهم لدفع رواتب الموظفين على نفقتهم الخاصة [999]. وردًا على دعوى الحكومة إلغاء القضاء بسبب ترشيد النفقات، أثارت الجمعية الوطنية الديموقراطية ضجة حول ما نُسب إلى حكومة ولاية حلب من تحويل جزء من مواردها المالية إلى العاصمة [1000].

ثالثًا: استعادة السيطرة على النادي العربي

قررت حكومة الولاية في هذا السياق العودة إلى السيطرة على النادي العربي، الذي انضم رئيسه طاهر الكيالي إلى عداد مؤسسي الجمعية الوطنية الديموقراطية. فوجّهت الهيئة الإدارية للنادي، تحت ضغط الحكومة، الدعوة إلى جلسة استثنائية للأعضاء، لبحث مذكرة الدكتور عبد الرحمن الكيالي ببعض "مسائل تتعلق بالتمثيل" [1001]. قاطع محازبو الأنصار الاجتماع الذي تمخض عن إقالة طاهر الكيالي من رئاسة النادي، وانتخاب الدكتور عبد الرحمن الكيالي بدلًا منه [1002]. واحتجت جريدة **المصباح** على عملية الانتخاب، بأن اجتماع الجمعية العامة للنادي لم يكن نظاميًا، بل جرى بمن حضر، وسخرت من نوعية الحضور بأن كثيرًا منهم لم يأت إلا لتناول المرطبات [1003]. وفترت خلال هذه الفترة نشاطات لجنة الدفاع الوطني، فانتقدتها الجريدة، واتهمتها في حلب بالكسل والتهاون في تهيئة أسباب الدفاع، واكتفائها باجتماعات لا يخرج منها سوى الكلام من دون أي عمل فعلي [1004]. والواقع أن الحكومة العربية سحبت، مع توقيع فيصل الوشيك مشروع اتفاقه مع كليمنصو، دعمها السابق لها؛ وانتهجت، منذ بدايات عام 1920 وقبل نحو أيام قليلة من توقيع الاتفاق، التراجع عن السياسة الدفاعية واتباع سياسة التهدئة.

رابعًا: اعتقال الشعباني وإبعاده من حلب إلى دمشق

وفق رواية الشعباني، هاجمت، في ليلة 17 - 18 كانون الثاني / يناير 1920 مجموعة من المحسوبين على رئيس البلدية آل الجابري منزل الشعباني، وهددته بـ "الإعدام آجلًا أم عاجلًا"؛ بسبب "ممالأة الأتراك"، ووعد ثلاثة من أقطاب حكومة الولاية هم: إبراهيم هنانو، رئيس ديوان الرسائل، ونبيه العظمة، مدير الشرطة، ورشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة الذي كان يجري الترتيبات الأخيرة لفتح جبهة الشمال ضد القوات الفرنسية في منطقة الحمام الشعباني، بإجراء تحقيقٍ في الحادثة والقبض على الجناة وتقديمهم للقضاء.

لكن الشعباني سيق بدلًا من ذلك مع زوجته مخفورًا إلى دمشق، ولم يسمح الأمير فيصل بعودته إلى حلب إلا في أواسط شباط / فبراير 1920[1005].
يبدو أن أقطاب الحكومة المحلية في حلب لم يكونوا متفقين على موقف واحد تجاه الشعباني؛ فقائد الفرقة الثالثة رشدي الصفدي كان يدعمه، بينما كان الحاكم العسكري الفريق جعفر العسكري من أشد معارضيه، لكن لم يكن في إمكانه أن يفعل شيئًا؛ إذ كان يوم اعتقال الشعباني معتكفًا في منزله بدعوى المرض، ويتولى مهماته الصفدي، منذ 14 كانون الثاني / يناير 1920[1006].
والواقع أنه قدّم إلى الأمير زيد استقالته بالفعل، لكنه مع عودة فيصل إلى سورية، وقرب فتح الجبهة، عاد إلى عمله وأعلن أنه لا يتشبث باستقالته ولا ببقائه في منصبه [1007]. كما كان إبراهيم هنانو، رئيس ديوان الرسائل في ولاية حلب، مكلفًا مع صبحي بركات من جمعية "الفتاة" والأمير زيد بفتح جبهة الشمال [1008] التي ستندلع معاركها بعد نحو أسبوع من إبعاد الشعباني، لكنه بقي في الظل، عملًا بتكتيك الأمير زيد في أن يظهر موظفو الحكومة العربية في مظهر "الحياد".
كما قامت الحكومة بحلّ الجمعية الوطنية الديموقراطية، وعطلت جريدتها **الوطن**، في سياق تعطيل صحف أخرى، وادعت أن تعطيلها حصل "لنشرها مواد غير موافية لمصلحة الوطن" [1009]. لكن الجمعية تجاهلت القرار، وعقدت في 26 كانون الثاني / يناير 1920 اجتماعًا أبرز فيه الخطباء "فوائد الديموقراطية وفوائد انتشارها بين الخاص والعام" [1010]. ولم تتخذ حكومة الولاية التي كانت تترقب زيارة فيصل للمدينة أي إجراء، تفاديًا لتوتير الوضع مع الجمعية، في مرحلة تهاوت فيها شعبية فيصل ووصلت إلى الحضيض؛ بسبب تنمّر الحركة الجماهيرية ضد مشروع اتفاقه السري المؤقت مع كليمنصو، والذي اضطر إلى إنكاره علنًا بينما كان يعمل على تسويقه سرًا.
حدث اعتقال الشعباني وإبعاده عن حلب إلى دمشق، في سياق ثلاثة توترات اجتماعية - سياسية داخلية: أولها التوتر الذي بات يكتسب ضغائن شخصية بين آل الجابري ومن يحازبهم وآل الشعباني ومن يناصرهم، امتدت إلى المقاهي والمجالس الاجتماعية؛ وثانيها التوتر بين سكرتير حزب الاستقلال الذي كان أحمد سامي السراج يتولى سكرتاريته في حلب، والشعباني، رئيس الجمعية الوطنية الديموقراطية التي رفضت الانضواء تحت مظلة حزب الاستقلال، وتحولت إلى أكبر وأقوى منافس له في مدينة حلب؛ وثالثها التوتر بين جعفر العسكري، الحاكم العسكري للولاية، ورشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة، بشأن فتح جبهة الشمال.
احتدم هذا التوتر بعد عودة العسكري إلى حلب، ومحاولته تطبيق السياسة الجديدة للحكومة العربية إبان المرحلة الأخيرة من مفاوضات فيصل - كليمنصو (اتفاق فيصل - كليمنصو)، بتهدئة حركات المقاومة ضد الفرنسيين. ونتج من احتدام الصراع اعتكاف العسكري في 14 كانون الثاني / يناير 1920

في منزله، ليتولى الصفدي الحاكمية العسكرية للولاية بالوكالة [1011]. لكن الأمر الذي حسم قرار الحكومة باعتقاله وإبعاده إلى دمشق هو تعطيل فتح جبهة حرب العصابات في الشمال التي جرى التنسيق بين جمعية الأنصار والكماليين على فتحها، في سياق الدعم غير المباشر الذي تلقوه من الحكومة العثمانية ومن الوطنيين السوريين الذين تميز دعمهم بأهمية حيوية، على حد تعبير أقشين [1012]؛ وكان الشعباني يملك في هذه الاتصالات شيفرة الاتصال بمصطفى كمال.

توجّه الأمير زيد إلى حلب يوم 15 - 16 كانون الثاني / يناير 1920، على نحوٍ سري ومفاجئ [1013]. وكانت تسوية الصراع بين العسكري المستقيل والصفدي الذي حلّ مكانه بالوكالة أحد أهداف هذه الزيارة، ونتج منها إقناع الأمير زيد للعسكري بسحب استقالته، والعودة إلى العمل، وأعلن العسكري في ضوء ذلك أنه لا يتشبث باستقالته ولا ببقائه في منصبه [1014]. لكن الهدف السياسي الأهم للزيارة كان محاولة احتواء جبهة الشمال قبل الاندلاع، في سياق التزام الأمير، منذ أوائل كانون الثاني / يناير، بخطة فيصل بعد اتفاقه مع كليمنصو على "تسكين" بؤر المواجهات وتهدئتها من جهة أولى، والمشفوعة بضغوط أَلِنبي على الأمير زيد لعدم تعكير العلاقة مع الفرنسيين التي تقبلها على مضض بحكم أنه كان وراء السياسة الدفاعية للحكومة من جهة ثانية، والآن يتراجع عنها إلى عكسها [1015].

وهذا ممّا دفع الأمير زيدًا إلى زيارة مدينة حلب بصورة عاجلة، فلم يكن يوم 16 كانون الثاني / يناير 1920 في استقبال فيصل بدمشق، بل كان في حلب. وما كاد يغادرها، حتى وقعت حادثة الشعباني واعتقاله. يبدو أن فيصل نفسه هو من كان خلف هذا القرار لعرقلة فتح جبهة الشمال في ظل التزامه بالتهدئة بموجب اتفاقه السري مع كليمنصو، ووعده غورو "بتسكين كل حركة عدائية نحوهم [الفرنسيين] من أهل البلاد" [1016]؛ فقد كان ذلك ترضية عابرة لقاء ما يرغب فيصل في أن يحصل عليه في المقابل وليس خيارًا استراتيجيًا.

ويبدو أن عملية اعتقال الشعباني وإبعاده مخفورًا عن حلب إلى دمشق في هذا السياق، قد جرت بأمر مركزي من فيصل نفسه بعد وصوله في 13 كانون الثاني / يناير 1920 إلى بيروت، في ظل تحوّل الحكومة العربية من سياسة الدفاع بواسطة حرب العصابات إلى سياسة "تسكينها" واحتوائها لإنجاح مشروع اتفاق فيصل - كليمنصو. لكن من دون أن تشمل عملية الاعتقال أي عضو من أعضائها أو أعضاء هيئتها الإدارية. ويبدو أن أمر فيصل كان مستعجلًا، وهو ما يفسر أن الأمير زيدًا، في 16 - 18 كانون الثاني / يناير 1920، حينما سيق الشعباني مخفورًا إلى دمشق، كان في مدينة حلب وليس في استقبال فيصل في دمشق [1017]؛ وذلك لفض الانقسام الشديد بين العسكري والصفدي الذي نجم عنه استقالة العسكري من الحاكمية العسكرية واعتكافه في منزله، والتي كانت في أحد أبرز أبعادها مرتبطة بمضي الصفدي في تهيئة الترتيبات

الأخيرة لفتح جبهة الشمال، ومعارضة العسكري الشديدة لها، وإقناع العسكري بالتراجع عن الاستقالة والعودة إلى مزاولة مهماته للحيلولة دون اندلاع الجبهة في الشمال، طردًا مع سير الأمير زيد وإن كان على مضض في سياسة فيصل الجديدة بـ "تسكين" الحركات ضد الفرنسيين، والتراجع عن السياسة الدفاعية وتعهده للجنرال أِلنبي بالمضي فيها، من دون أن يضمن له نتائج مؤكدة في ظل استمرار عداء الفرنسيين للحكومة العربية.
في سياق هذا القلق من جهة أولى، وعزم فيصل على تهدئة حركات المقاومة بموجب تفاهمات اتفاقه مع كليمنصو من جهة ثانية، والارتياب الشديد بعلاقة الشعباني مع الكماليين، ومحاولة احتواء جبهة الشمال التي دخلت في ترتيباتها الأخيرة بالتشابك الميداني مع المقاومة الكمالية من جهة ثالثة، اعتُقل الشعباني وأُبعد إلى دمشق.
وفي الخلاصة، حدث اعتقال الشعباني وإبعاده في سياق تخلّي فيصل عن السياسة الدفاعية وتبنّي سياسة تهدئة حركات المقاومة واحتوائها. وهو ما يقود إلى بحث آثار مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال في السياسة الدفاعية برمتها، والانقسام بين المعتدلين والراديكاليين حوله، وبروز توجّه الراديكاليين للتحالف مع الكماليين باعتباره وسيلةً وحيدة لضمان استقلال سورية، يقابله توجّه المعتدلين أكثر فأكثر تجاه قبول التفاهم مع فرنسا ثم قبول انتدابها على سورية. ولن يعيد فيصل الشعباني إلى حلب، إلا بعد نحو شهر تقريبًا، في سياق جنوح الحكومة للعودة إلى سياسة الدفاع، في ظل صلف الجنرال غورو وامتناعه عن تقديم أي تنازل لفيصل. وهو ما سنقف عنده في محله.

(984) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 30 / 12 / 1919، في: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 290.

(985) من الأمير فيصل إلى الأمير زيد، 22 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 285 - 286.

(986) من الأمير زيد إلى المارشال أَلِنبي، 3 / 1 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 3، ص 25، 27 - 28، 30.

(987) يوميات 8 - 9 / 1 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 546 - 547.

(988) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 148؛ كانت هذه المعركة ردًا على ما فعله الفرنسيون في معركة الخصاص الأولى؛ فقد دمروا منزل الأمير محمود الفاعور في قرية الخصاص، وأبادوا، في 26 كانون الأول / ديسمبر، وفق المصادر العربية والفرنسية، قرية الغجر العلوية، واستولوا، وفق المصادر الفرنسية، على أبقارها، وحرقت منازلها كافة وأجلت أهلها عنها. جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 272؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 106 - 107.

(989) تعرضت الكتيبة فيها، بحسب المحفوظات الرسمية لجيش الشرق التي حللها فغالي، للانهيار، وخسرت، وفق التقارير العسكرية الفرنسية، 25 فردًا، وأربعة فرنسيين، و17 مفقودًا و50 جريحًا بينهم ضابطان، إضافة إلى مدفعين جبليين و20 رشاشًا. فغالي، ص 274 - 275؛ أما صبحي العمري، فيشير إلى خسائر أكبر، وهي 70 قتيلًا تُركوا في ميدان المعركة، و17 أسيرًا، و17 رشاشًا ومدفعان جبليان. صبحي العمري، **الأوراق المجهولة**، تحقيق سعد فنصة (واشنطن: [د. ن.]، 2018)، ص 77.

(990) من الجنرال غورو إلى الأمير فيصل في 5 / 5 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 181.

(991) هذا ما يُستنتج من إهمال الأمير زيد لإلحاح قائد الفرقة الثالثة رشدي الصفدي في 3 كانون الثاني / يناير 1920 الاستعجالي، على ما اتفق عليه معه من "إرسال ضباط ورشاشات ومدافع ومواد انغلاقية"، "لأجل تأمين الارتباط مع جهة الشمال المعلومة"، من قائد الفرقة الثالثة إلى الأمير زيد، 3 / 1 / 1920، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 310. ويقصد بجهة الشمال

فتح الجبهة في منطقة الحمام بين أنطاكية والإسكندرون، التي بدأت الحكومة العربية منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1919 في تهيئة ترتيباتها، وكلفت في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر 1919 القائمقام العسكري رشدي الصفدي قائد الفرقة الثالثة في حلب بتسريعها.

(992) إثر نكير فيصل على اتفاق السعيد - غورو وتوبيخه زيدًا عليه، وتخوين السعيد بأنه وافق، بحسب ما تبلغه من الحكومة الفرنسية، على أن يحتل الفرنسيون دمشق، قرر الأمير زيد قطع علاقة السعيد مع غورو، فنقل المعتمد العربي ببيروت يوسف العظمة قراره إلى الجنرال غورو، لكن الأخير تبسم وقال إنه "أبقي بوظيفته مع التوسيع لصلاحيته"، وأنه عجب "لإقالة جنرال هو أقرب الناس للتفاهم معنا" وقرأ غورو للعظمة برقية الكولونيل كوس بأن "نوري السعيد أعيد لوظيفته مع إعطائه الصلاحية للمفاوضة مع القوميسير العالي لدولة فرنسا فيما يتعلق بالمسائل السورية والأرمنية"، ودوّن العظمة شعوره بما يلي: "فوقفت حائرًا خجلًا لظهور جهلي أمام الجنرال، وعدم معرفتي بأمر أعطي من قبل حكومتي ولم يكن لي به خبر، خصوصًا وأنه ينفي ما كنت بلّغت الجنرال في هذا الشأن بأمر سموكم". من يوسف العظمة إلى الأمير زيد، 5 كانون الثاني / يناير 1920، أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 31 - 32.

(993) من الكولونيل واترز تيلر إلى الأمير زيد، 7 / 1 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 3، ص 35.

(994) من جعفر العسكري إلى الأمير زيد، 4 / 1 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 311؛ وفي البرقية يعلمه بأنه سيكون يوم غد، أي 5 / 1 / 1920، في دمشق. وفي وثائق **المراسلات التاريخية** نشر موسى من أوراق الأمير زيد برقية تيلر وجاء فيها، "لي الأمل أن النقود التي أرسلتها مع جعفر باشا تكون قد وصلت لكم لتكون ذات مساعدة لكم في إدارة الحكومة"، وطلب تيلر في البرقية نفسها إقالة منصور بك، قائمقام قضاء عجلون، لضلوعه في عملية ضد القوات البريطانية في المرقن، مشيرًا إلى أن القيادة البريطانية ستعتبر الحكومة العربية مسؤولة عن أفعاله إن لم تقم بعزله. من الكولونيل واترز تيلر إلى الأمير زيد، 7 / 1 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 3، ص 35.

(995) غيلفين، ص 72.

(996) "من الأمير زيد إلى يوسف العظمة في 26 / 11 / 1919"، في: **المسعى النبيل**، ص 252.

(997) تقرير عن أوضاع سورية، نظارة الداخلية، مديرية الأمن العام، من الشام 1 كانون الأول / ديسمبر 1335(14 / 12 / 1919) الأرشيف العثماني H .R.SYS.2463 - 50 - 1,2,3,4

(998) حول هذا القضاء، ينظر: كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 1 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 464 - 477.

(999) **المصباح**، العدد 92، 5 / 1 / 1919، ص 2 - 3؛ **المصباح**، العدد 93، 12 / 1 / 1920، ص 3.
(1000) قُدرت التحويلات بـ 1,750,000 قرش مصري، في: **المصباح**، العدد 92، 5 / 1 / 1919، ص 2. كانت العصبية الحلبية في أن تنفق موارد الولاية على منافعها قد برزت منذ أواخر العهد العثماني. يُنظر: أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 53؛ بعد نشوء الحكومة العربية تمسك مجلس الولاية بكيانية الولاية بأن تكون لها جماركها الخاصة للواردات من تركيا والعراق، وعارض قرار مجلس الشورى بإلغاء هذه الجمارك. "إعادة تأسيس الجمرك"، في: **حلب**، 28 / 4 / 1919، ص 1. بل ظلت ولاية حلب حتى أوائل عام 1920 تفرض رسومًا جمركية على المحاصيل الواردة من "بلاد العدو المحتلة"، خلافًا للقانون. "الزيت والبرتقال"، **حلب**، 3 / 1 / 1920، ص 3.
(1001) "من نادي العرب"، **حلب**، العدد 114، 12 / 1 / 1920، ص 5.
(1002) هذا ما يُستنتج من تولي الدكتور عبد الرحمن الكيالي إلقاء كلمة النادي العربي في حفل استقبال فيصل في زيارته الثالثة لحلب. **حلب**، العدد 96، 2 / 2 / 1920، ص 2.
(1003) **المصباح**، العدد 94، 10 / 1 / 1920، ص 3.
(1004) "هيئة الدفاع بحلب"، **المصباح**، العدد 92، 5 / 1 / 1920، ص 4.
(1005) شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 1)"، **الأهالي**، العدد 25، 26 / 7 / 1928، ص 1؛ يتطابق خبر إبعاده عن حلب مع مصادر الحكومة المحلية لولاية حلب، ويصف السراج إبعاده بأننا "أرغمناه على الجلاء عن حلب". يُقارَن بـ: السراج، ص 84.
(1006) وكيل الحاكم، **حلب**، العدد 115، 15 / 1 / 1920، ص 5.
(1007) كان ما فعله العسكري هو الاستقالة من منصبه، فنشر توضيحًا رسميًا إزاء تفسيرات صحف بيروت لهذا الاعتكاف بأنه "ليس هناك تشبث مني بالاستعفاء ولا إصرار على إبقائي من قبل الحكومة". "إيضاح"، **حلب**، العدد 116، 19 / 1 / 1920، ص 3.
(1008) برقيتان من الأمير زيد، 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1919 إلى قائد الفرقة الثالثة (في حلب)، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 429.
(1009) يُقارَن بخبر تعطيل جريدة **الوطن** في حلب في سياق تعطيل صحف أخرى هي **النهضة** و**الصاعقة** "لنشرها مواد غير موافية لمصلحة الوطن". في: **حلب**، العدد 118، 22 / 1 / 1920، ص 5.
(1010) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 222.
(1011) "وكيل الحاكم"، **حلب**، العدد 115، 15 / 1 / 1920، ص 5.

(1012) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 10.

(1013) هذه المعلومة مستقاة من رسالة الأمير زيد إلى الأمير فيصل في كانون الثاني / يناير 1920، ويشير فيها إلى أنه "بما أنني كنت موجودًا في حلب حين تشريف سموكم، لم يمكنني أن أتلقى أوامركم شفهيًا"، من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920 (اليوم ليس مؤرخًا في الأصل) في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، مج 3، ص 46؛ ويشير تحقيق سليمان موسى لهذه الوثيقة بأنها نسخة على الآلة الكاتبة في أربع صفحات من دون تاريخ أو توقيع، وأن ما نُشر منها هو القسم الأول، وأن تكملتها لا بد من أن تكون قد ضاعت. المرجع نفسه، ص 50.

(1014) كان ما فعله العسكري هو الاستقالة من منصبه، فنشر توضيحًا رسميًا إزاء تفسيرات صحف بيروت لهذا الاعتكاف بأنه "ليس هناك تشبث مني بالاستعفاء ولا إصرار على إبقائي من قِبل الحكومة". "إيضاح"، **حلب**، العدد 116، 19 / 1 / 1920، ص 3.

(1015) رضخ الأمير زيد على مضض لرغبة الجنرال أَلِنبي في أوائل كانون الثاني / يناير 1920 إليه ببذل كل جهوده لالتزام "السكون والاعتدال" و"تحويل الأفكار عن مخاصمة الإفرنسيين"، و"مقاومة كل هياج" مقابل مساعدة الحكومة البريطانية للحكومة العربية و"لو من بعيد"، من الأمير زيد إلى المارشال أَلِنبي، 3 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 25، 28، 30.

(1016) يومية 1 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 200. منذ أن عاد فيصل من باريس باتفاقه السري مع كليمنصو، عزم على" النية الحسنة وروح التعاون لعدم إثارة غضب السلطات الفرنسية". يُنظر: **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 85 - 86.

(1017) من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 46.

الفصل الثاني عشر: عودة فيصل باتفاقه مع كليمنصو وتنمّر الحركة الجماهيرية في وجهه

مقدمة

لم يصل فيصل في الموعد المحدد، وهو 22 كانون الأول / ديسمبر 1919، إلى بيروت فدمشق لقيادة حركات المقاومة؛ إذ تدخل كليمنصو في الأمر، وثناه عن العودة، لأنه كان يفكر في تسوية شاملة معه تتجاوز "المغانم" الصغيرة للجنرالات الفرنسيين باحتلال بضع مدن وبلدات في البقاع [(1018)]، لتفضي المباحثات الشائكة بينهما إلى توقيع اتفاق فيصل - كليمنصو السري، في 6 كانون الثاني / يناير 1920. ولن نتوقف بشأن هذا الاتفاق المعلوم والمدروس جيّدًا في الدراسات التاريخية، إلا عند الجوانب التي تهم إشكالية البحث، وتحديدًا آثاره في مصير السياسة الدفاعية السورية وعلاقتها بإشكالية التحالف مع الكماليين؛ فلقد قدم كليمنصو أكبر ما يمكنه فعله إيجابيًا تجاه فيصل، تفاديًا للاحتلال المباشر، وهو صيغة انتداب "خفيفة" خلافًا لغلاة الاستعماريين في وزارة خارجيته [(1019)]، دفعت فيصل إلى تقدير أنه ليس في الإمكان تحقيق أفضل مما كان [(1020)]. وفي هذا الاتفاق، تجنب كليمنصو ذكر مصطلح الانتداب على سورية، لكنه نص عليه بخصوص لبنان، في صيغة غائمة عما هو المقصود بلبنان، وبألا تُضم أي منطقة إليه إلا بعد استفتاء آراء أهلها بنزاهة [(1021)]. وأرضاه أيضًا في المذاكرات الشفوية بأن اتفاقه مع لويد جورج عسكري بحت ولا صلة له بالوضع النهائي، وأنه ليس من أنصار تجزئة سوريا، ووعده بأن تساند فرنسا العرب في مطالبهم في فلسطين والموصل [(1022)]؛ فلم تكن خلافات كليمنصو مع لويد جورج قد سُوّيت بعد. وكان اتفاق كلٍّ من كليمنصو وفيصل مؤقتًا، يتطلب بذل جهد جدي لتنفيذه، وأن يعرض فيصل مشروعه على المؤتمر السوري العام وأن يعود إلى باريس بعد إقناع القادة السوريين به، ليقدم في صيغة موحدة فرنسية - سورية أمام مؤتمر الصلح لإقراره، في حين كان كليمنصو يمر بفترة انتخابية حرجة.

لكن في ما يتعلق بالجوانب العسكرية ذات الآثار المباشرة في السياسة الدفاعية السورية، أخذ كليمنصو وعدًا من فيصل بتمرير النقليات على السكة الحديد التي انقطعت بسبب إعاقة الثوار لها [(1023)]. بل وجّه، في 5 كانون الثاني / يناير 1920، أي قبل يوم واحد من توقيع الاتفاق، رسالة إلى الأمير زيد عن طريق الجنرال غورو بـ "تأمين سير القطارات بدون أدنى تعرض"، مذكرًا إياه

بأن رأس مال الشركة فرنسي [1024]، وإزاء الهزيمة الساحقة التي تعرضت لها الكتيبة الفرنسية في معركة الخصاص الثانية، تعهدًا شفهيًا من فيصل بأن يفرض السيطرة على أتباعه [1025].

أولًا: تنمّر الحركة الجماهيرية في وجه فيصل

عاد فيصل من باريس إلى بيروت في 13 كانون الثاني / يناير، ثم وصل إلى دمشق في 16 منه باتفاقه السري مع كليمنصو، لكنه كان من قبيل السر المقلق المذاع، رغم تصريح وزارة الخارجية الفرنسية بنفيه، التزامًا منها بسريته [1026]. واستقبل السوريون، الذين طالما استحثتهم الحكومة على التعبئة والدفاع والتطوع، تصريحات فيصل باستياء وغضب، وباتوا مقتنعين بأن ما نشرته الصحف عن الاتفاق من "أنباء وثيقة"، على حد تعبير داغر، صحيحة [1027].

ووصف جميل بيهم (1887 - 1978) جوّ دمشق بأنه كان "مكهربًا والنفوس متحمسة" [1028]؛ إذ اشتدت قبيل وصول فيصل من بيروت إلى دمشق حملة الاستنكار له من على المنابر، وفي الجرائد، وفي الشوارع بدمشق [1029]، معارضة ومحتجة ومنادية بـ "الويل والثبور" [1030]. ويصف بيهم غليان دمشق، بقوله "قامت القيامة، وانتصب الميزان. ماذا اتفق مع فرنسا والقبول بانتدابها؟ هذا لن يكون أبدًا" [1031]. وتوقع تقرير بريطاني، رُفع في 13 كانون الثاني / يناير 1920 إلى اللورد كيرزون، أن فيصل هو الآن على مفترق طرق مصيري، وأنه لم يتبق له سوى ثلاث إمكانيات "أن ينضم إلى المتطرفين، أو أن يعيده الفرنسيون إلى مركزه في دمشق عبر الحراب الفرنسية، أو أن يتخلى عن الحكم ويتنازل عنه لأحد الزعماء المتطرفين" [1032]. وتضافرت هذه الوضعية السياسية الحرجة مع تأزم موارد الحكومة بصورة شديدة، إلى درجة أنه بحلول كانون الثاني / يناير 1920، رأت بيل أن قطع التحويلات كان مجديًا، ورأت أيضًا أن الدولة السورية "محتومة إلى الانهيار في أعماق الارتباك المالي" [1033].

ما إن وصل فيصل إلى دمشق حتى وُوجه بالضغط الشعبي العارم عليه، بتنظيم تظاهرة سلمية كبيرة، قادها الشيخ كامل القصاب، رئيس اللجنة الوطنية العليا، في 16 كانون الثاني / يناير 1920، بتخوينه إن قبل بالاتفاق مظللًا "بعلم أجنبي" [1034]. وقال فيصل في خطابه: "أعود فأؤكد لكم يا إخواني بأنني عامل على ما أنتم تطالبون به، وهو الاستقلال التام، الاستقلال الذي لا يجعل لأمة من الأمم حق السيطرة عليكم، ولكنني في الوقت نفسه أقول إن بينكم وبين الأمم الغربية صلات تصلكم ولا تقدرون أن تستغنوا عنها". فاضطر فيصل إلى إنكار الاتفاق، وأكد أنه لم يعقد اتفاقًا مع أحد في باريس [1035]، بينما كان عازمًا على تنفيذ الاتفاق، ويتبع سياسة مزدوجة هي العمل على تمهيد شروط تطبيقه بالفعل، والتنصل الخطابي الظاهر منه أمام الجمهور. وأوضح

نبيه العظمة هذه الازدواجية بأن فيصل حين وجد، بعد عودته إلى دمشق، أن "البلاد فائرة ثائرة" وتيقن من ذلك، أبقى في يده الأولى اتفاقه مع كليمنصو مكتومًا "في جيبه وبيده الثانية يلوح للشعب بموافقته على ثورته"؛ فكان كما وصفه "يؤمّل الفرنسيين ويشجع السوريين" [1036].

ثانيًا: محاولة احتواء الحركات المقاوِمة للفرنسيين

أبدى فيصل لدى وصوله إلى بيروت صدق التزامه بمشروع الاتفاق، وأعلم الجنرال غورو بأنه سيخمد الحركات التي هاجمت الفرنسيين، وأنها قد اندلعت إبان مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية بباريس بناء على توجيهاته، وأنه "سيخمدها" بسهولة [1037]؛ فهو الذي أطلقها وهو الذي سيهدئها، ملتزمًا بما وعد به كليمنصو في الأيام الأخيرة من المحادثات بينهما [1038]، كما كان ملتزمًا بضمان أمن النقليات الفرنسية على سكة حديد رياق - حلب - أضنة وتفرعاتها إلى قطمة الواقعة على الحدود السورية - التركية الحالية، وإلى أضنة - مرسين وماردين، وإنهاء الهجمات المتواترة عليها، ومن هنا وعد فيصل غورو بعد وصوله إلى بيروت بتمرير النقليات عن طريق السكة من دون عائق [1039].

وفي الخلاصة، حين عاد فيصل إلى سورية، في 16 كانون الثاني / يناير 1920، كانت الحكومة العربية قد سارت في طريق التراجع عن السياسة الدفاعية. وحرص، وفق شهادة عوني عبد الهادي (1889 - 1970)، على إظهار "النية الحسنة وروح التعاون لعدم إثارة غضب السلطات الفرنسية" [1040]. ومهدت الحكومة لخطواته التي قامت على ما وصفه الأمير زيد بسياسة "تسكين كل حركة عدائية" ضد الفرنسيين [1041]، لتسويق اتفاقه مع كليمنصو وإقراره.

عيّن فيصل في سياق تسكيناته، في 21 كانون الثاني / يناير 1920، ابن عمه الشريف جميل، متصرف حوران، مفتشًا عامًا بسلطة مطلقة على أقضية البقاع وبعلبك وحاصبيا، للمحافظة على الراحة العامة، وتوطيد الأمن [1042]، ومسؤولًا أمامه "عن كل ما يحصل فيها من اضطرابات". لكن في اليوم نفسه، طلب من غورو في مقابل ذلك أن يقوم مباشرة بـ "الإجلاء التام للجنود [الفرنسيين] الموجودين حاليًا" في البقاع، تطبيقًا لاتفاقه مع كليمنصو [1043].

وقام أيضًا بمصالحة الأمير زيد مع الركابي الذي قدم لفيصل، بعد يومين من وصوله إلى دمشق في 18 كانون الثاني / يناير 1920، مذكرة يهاجم فيها من وصفهم بـ "جماعة الفتاة والاستقلاليين"، وأنهم "لا صفة لهم ولا يمثلون إلا أنفسهم، لا يهمهم الوطن، ولا دفاعه، ولا تهمهم سوى غايات مكنونة في صدورهم"، وتهكم فيها على الحكومة التي شكلوها وسمّوها الحكومة الدفاعية، قائلًا: "ولست أعلم شكل الدفاع الذي أجروه، والثمرات التي قطفوها". وحاول الركابي أن يستعدي فيصل عليهم باعتبار أن مواقفهم "ربما تكون ضد الإمارة مبدئيًا، وأرى شدة المسؤولية في هذا الباب: وأنهم يمثلون

حكومة غير مسؤولة تسيطر على حكومة مسؤولة تمثيلًا للدور الاتحادي البائد"[1044].

وردّ فيصل على قادة الأحزاب والجمعيات، الذين دخلوا معه في ملاسنة حادة وصاخبة حول مشروع الاتفاق في اجتماع 22 كانون الثاني / يناير 1920 في دمشق، وأجمعوا على "التمسك بالاستقلال بدون حماية ووصاية، والمطالبة بالدفاع عن الاستقلال بكل غال ورخيص"، بأن الجمعيات لا تخيفه، بل يخاف من المستقبل. وطالب الناشطين وقادة الأحزاب بالانصراف إلى مهنهم، وترك السياسة والكلام فيها له؛ باعتبار أن الحكومة "مؤقتة ليس لها صفة قانونية" بل هي قائمة بمن اعتمدته الأمة، وهو شخصه [1045]. وكان ذلك تحديًا للمؤتمر السوري العام الذي قررت دورته الثالثة (تشرين الثاني / نوفمبر 1919) أن تكون الحكومة دستورية مسؤولة أمامه، ومثل أيضًا إحراجًا للأمير زيد الذي رفع جلسات المؤتمر لكنه أقر التزام الحكومة بقرار المؤتمر في الظرف المناسب.

ثالثًا: محاولة إعادة تشكيل الحقل السياسي السوري

تأسيس الحزب الوطني السوري

حاول فيصل، في 25 كانون الثاني / يناير 1920، وبغية تحقيق التوازن بين النهج "المعتدل" الذي يتبنّاه لتمرير الاتفاق مع كليمنصو والنهج "الراديكالي" الدفاعي الذي تتمسك به "العربية الفتاة"، أن يحفّز على تشكيل حزب محافظ هو "الحزب الوطني السوري"، يضطلع بوظيفة توازن القوى مع "الفتاة" المسيطرة على مفاصل الحكم من جهة، ولتكوين قوة مؤيدة له في التسوية مع فرنسا وفق اتفاق فيصل - كليمنصو من جهةٍ أخرى [1046]. ونظرًا إلى أن هذا الحزب سيمثّل، بدءًا من تاريخ تشكيله وحتى الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية، قطب المعتدلين الذين رأوا التكيف مع الانتداب الفرنسي، بل ذهب بعضهم إلى انخراط الحكومة والجيش السوري في الحرب ضد الكماليين في مواجهة الدفاعيين الراديكاليين الميالين إلى التحالف مع الكماليين، والذين قطعت اتصالاتهم معهم خطوات متقدمة، فإننا سنتوقف عنده بنوع من تفصيل.

تبنّى الحزب الوطني السوري برنامج "الفتاة" نفسه، مع إضافة فقرة في برنامجه تقوم على "مؤازرة فيصل فيما يطلبه لمصلحة البلاد"، في إشارة ضمنية إلى مشروع اتفاقه مع كليمنصو [1047]. واعتبر رستم حيدر تأسيس الحزب تراجعًا "يدل على تحوّر السياسة في البلاد" [1048]. وكان هذا البرنامج، بتعبير فيليب خوري، "مجرد زخرف الهدف منه إزالة مخاوف القوميين، ولاجتذاب حلقات أوسع من المؤيدين"، لمحاولة التوصل إلى "تسوية بهدوء مع فرنسا على أساس اتفاق فيصل - كليمنصو" [1049]. وتولى محمد كرد علي

(1876 - 1953)، رئيس المجمع العلمي العربي، وأحد ألد أعداء الفتاة والحكومة العربية معًا، صياغة برنامج الحزب بإحكام، بحيث يكون بديلًا من "الفتاة" [1050].
عهد فيصل بتشكيل الحزب إلى نسيب البكري (1888 - 1966)، مستشاره الخاص وأحد أبرز قدامى أعضاء "الفتاة" المؤسسين في العهد العثماني [1051].
وتولى محمد الشريقي (1895 - 1970)، عضو "الفتاة"، سكرتارية الهيئة المركزية الجديدة للحزب الوليد، وتألفت من هيئة إدارية (16 عضوًا) وهيئة استشارية (25 عضوًا) "معظمهم من وجهاء دمشق وأعيانها وبينهم عدد من الأشراف الحجازيين"، وتصدَّر رئاسته كبير أعيان دمشق عبد الرحمن باشا اليوسف [1052]. لكن سرعان ما تعرض الحزب، في أوائل شباط / فبراير 1920، لضربة رمزية؛ إذ انسحب منه الأشراف الحجازيون ممثَّلين بالشريف ناصر الذي أعلن أنه لم ينتسب إلى هذا الحزب قطعًا، وأن اسمه وضِع بين مؤسسيه من دون علمه [1053].
عبّر تشكيل الحزب عن توجهات فيصل الجديدة في مواجهة راديكاليي "الفتاة" وحزب الاتحاد السوري واللجنة الوطنية العليا في أن "يزيد عدد أنصاره في الطبقات العليا من الشعب بعد أن رأى ضعف نفوذه في الطبقات الأخرى" [1054] التي غدت اللجنة الوطنية العليا وهيئة الدفاع الوطني المعبّر التنظيمي عنها. وكُشف عن عزم فيصل على توجيه ضربات لمن يناوئه منها. لكن الحكومة أخذت تفكر في استعمال ما وصفه الأمير زيد، رئيس حكومة المديرين في يومية 28 كانون الثاني / يناير 1920، بـ "الشدة مع الذين يخالفون رغائب الأمير وحكومته، ضروري أن نقطع دابر الأحزاب" [1055]. ونقلت التقارير الفرنسية أن فيصل يفكر في معاقبة الضباط الذين يدربون متطوعي هيئة الدفاع الوطني ونفي زعيمها الشيخ القصاب [1056]؛ وهي إجراءات لم يجرؤ فيصل قط على اتخاذها بالفعل. لكنه أحدث من خلال رعايته المباشرة تشكيل هذا الحزب انشقاقًا داخليًا في "الفتاة" بين عدد من أعضائها المؤسسين والجدد الذين يؤيدون نهج فيصل المعتدل بعد عودته إلى دمشق باتفاقه مع كليمنصو فيه [1057] وبين معارضي الاتفاق. فحدث أول فرز واضح بين المعتدلين والراديكاليين في "الفتاة" نفسها، حيث قابل الراديكاليون تشكيله "بنفرة عامة أثارت الضغائن وزادت الأحقاد والمنافسات" [1058]، على حد وصف داغر، ورأوا أن فيصل لم يشكله من "أصحاب البيوت الرفيعة والجاه العريض، والسابقة في مداخل الحكم ومخارجه" إلا "لمحاربة الوطنيين ليس إلا" [1059]. فقررت اللجنة الوطنية العليا وحزب الاستقلال (واجهة "الفتاة") "مناوأة الحزب الجديد بشدة" [1060].
ويشترك معظم أعضائه، ولا سيما الأعيان الدمشقيون منهم، من الناحية البروسبوغرافية أو البيوغرافية الجماعية، في أنهم كانوا من حيث اتجاهاتهم السياسية يميلون إلى طلب الانتداب الفرنسي، وكانوا يقولون في مواجهة اللجنة الوطنية العليا بـ "اختيار طرق المسالمة" [1061]، ومن حيث بنيته

الاجتماعية "حزب الذوات" [1062]، ومن حيث بنيته الأيديولوجية حزب "المحافظين"، بتعبير رشيد رضا، أو حزب "علية الارتجاعيين"، أي "الرجعيين"، بتعبير رستم حيدر [1063]. ومن حيث بنيته الجهوية، كان "حزب وجهاء دمشق" [1064]؛ إذ "ظل تكتلًا من الأعيان محصورًا في دمشق" ولم يضم إليه أيًّا من أعيان المدن الأخرى [1065]، وكان معظم أعضاء لجنتيه الإدارية والاستشارية من وجهائها وأعيانها [1066].

أما في منظور واضع برنامجه، محمد كرد علي، فقد كان الحزب الوطني السوري حزب "أهل الطبقة العالية من مسلمين ومسيحيين". وقد تشكّل في رأيه أيضًا ليكون "حاجزًا دون انبعاث ما يكدّر من العوام" يريد بهم حزب الاستقلال واجهة "الفتاة" والتنظيم الجماهيري الواسع اللجنة الوطنية العليا. وحدّد الغاية الحقيقية من تأسيسه بالدفاع عن "حقوق الشاميين إزاء منافسة ما كان يسمى بالغرباء عن المدن الأربع، وقُصد بهم الفلسطينيون والعراقيون" [1067]. وسرعان ما عزز تشكيل الحزب ما وصفه دروزة بـ "النعرة الإقليمية الشامية الدمشقية" التي "أخذت تبث دعايةً ضد الفلسطينيين والعراقيين يحمّلونهم بها مسؤولية الحيلولة دون بروز الشاميين والدمشقيين والسوريين في وطنهم" [1068]. فكان كثير "ممن يرغبون في الوظائف من الشاميين بدأوا يتشكون من أنهم أصبحوا غرباء في بلادهم" [1069]، وقد تجلى ذلك في نشاط ما سماه الأمير زيد "الحزب الدمشقي" الذي نشأ "ضد المأمورين الذين هم من خارج الشام" [1070]. وهو صراع يعكس في أحد أبرز مستوياته الصراع على الوظائف الحكومية، أو ما وصفه الأمير زيد بـ "حب المأموريات"؛ وهو صراع قديم نسبيًا سبق للأمير زيد أن تحدث عنه، في حزيران / يونيو 1919، وسجله كما يلي: "في البلاد على حسب الأخبار نهضة شريفة ولكن الأخلاق في الطبقات وسخة قذرة، حب المأموريات [الوظائف]، الرتب، النياشين، الفساد، الحسد، الافتراء، شامي، عراقي، ويل لهذه الأمة" [1071].

أخفق فيصل بدرجات متباينة في هذه الخطوات جميعها، وسرعان ما تخلى عن الحزب الوطني الذي لم يكن في استطاعته أن يؤثر في اتجاه الرأي العام الذي استولت عليه فكرة الدفاع والمقاومة [1072]. وعاد إلى حزبه الأساسي، وهو "الفتاة"، الذي هيمن الراديكاليون على هيئته المركزية.

(1018) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 102.

(1019) قال كليمنصو لفيصل "ورائي جيش من الصليبيين على أنني لست صليبيًا، ولكن لا يمكنني مناهضتهم فورًا". يومية السبت 20 / 12 / 1919، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 518؛ وعلق رستم حيدر الذي حضر المفاوضات على موقف كليمنصو بأنه "ليس بواقف على مجريات الأمور، وهو يود إنهاء المسألة على مبادئ جديدة، ولو كان الأمر بينه وبين الأمير لتم من زمان، ولكن أيدي المستعمرين، أمثال برتلو و[جان] غو، وأعمال المستعمرين الصليبيين، أمثال غورو ودو كيه، عثرة كبيرة في سير السياسة بين الطرفين". يومية 20 / 12 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 520.

(1020) أرضى كليمنصو فيصل بأن أمر الجنرال غورو بالانسحاب من البقاع، الذي تقبّله صوريًا، بينما كان الضباط الفرنسيون ناقمين على ذلك "ولا يريدون إلا التقدم" في البقاع والأقضية الأربعة. يومية الجمعة 2 / 1 / 1920. في: المرجع نفسه، ص 535 - 536.

(1021) فهم فيصل منها جبل لبنان، ولم يكن يعارض استقلال جبل لبنان أبدًا، وفي أي لحظة من اللحظات، ضمن حدود متصرفيته العثمانية. كما لم يصدر عن كليمنصو أن القصد منه لبنان الكبير إلا بشكل مغمغم وحمّال للتأويلات. وأرضى كليمنصو فيصل في هذه النقطة في منتصف الطريق حول مصير الأقضية الأربعة في أن "يرسم مؤتمر الصلح حدوده، آخذًا بعين الاعتبار حقوق ومصالح السكان ورغباتهم"، وضمان الحكومة الفرنسية "إجراء الاستفتاء بنزاهة"، وفي بقاء بيروت والإسكندرونة حرتين ذواتي استقلال إداري ذاتي، لأن بيروت هي مرفأ طبيعي لدمشق والإسكندرونة مرفأ طبيعي للموصل، وفي الاعتراف بنظام خاص للدروز "دون مساس بوحدة الدولة السورية". اتفاق فيصل - كليمنصو وملحقه، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 56 - 61.

(1022) حديث سمو الأمير مع حضرة المسيو كليمنصو في 21 / 10 / 1919، ملحق (3)، في: حيدر، ص 793 - 794.

(1023) حرص كليمنصو على تضمين اتفاقه مع فيصل بندًا واضحًا ينص على تحديد صلاحيات المستشار الفرنسي للأشغال بالسكة الحديد، واعتبار جميع التدابير التي تسيء إلى حرية العمل الاقتصادي للخطوط التي تصل إلى دمشق، والتي تؤمّن مصلحة الآخرين، ملغاة وباطلة، بينما اعتبر المستشارين الآخرين بمنزلة مرؤوسين للوزراء السوريين وتحت تصرفهم، على أن يحدد اتفاق لاحق بين الحكومتين السورية والفرنسية صلاحياتهم التنفيذية. اتفاق 6 كانون الثاني المؤقت. كرم، ص 57.

(1024) من يوسف العظمة إلى الأمير زيد، 5 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**: مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 31.

(1025) هذه المعلومة مستمدة ممّا نقله غورو عن برقية كليمنصو إليه في أوائل كانون الثاني / يناير 1920 حين كان يجري المفاوضات مع فيصل لوضع اتفاق فيصل - كليمنصو. المذكرة المرسلة بتاريخ 14 / 7 / 1920 من غورو إلى فيصل، في: كرم، ص 301.

(1026) نشرت الصحف أخبارًا عنه بعد نحو يومين من توقيعه بالأحرف الأولى، وعززت مصارحة فيصل الوفود التي استقبلته حين وصل إلى بيروت في 13 كانون الثاني / يناير 1920 هذه الشكوك؛ إذ صارحها فيصل بـ "رغبته الصادقة بتنفيذ اتفاقه مع كليمنصو، وأنه قبل الاتفاق بعد أن استوثق من أن مصلحة البلاد تستلزمه مع فرنسا" إلا أنه "سيستشير الأمة في نصوص الاتفاق قبل إقراره بصورة نهائية". أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 160 - 161؛ ونشرت جريدة **العاصمة** الرسمية خبرًا لوكالة **هافاس** بأن الأمير فيصل أبلغ الصحف الفرنسية بأنه "يسافر إلى سورية ليبلغ الأمة السورية أن فرنسا مستعدة لسماع مطالبها المختصة بالحرية والاستقلال، والإجابة عن تلك المطالب. وذكر أن المسيو كليمنصو أصغى إلى أقواله، وأظهر له انعطافه [تعاطفه] في الأحاديث التي جرت بينهما، ثم أمل أن يصغي إليه السوريون أيضًا بمثل ذلك الشعور، وأن يتوصلوا إلى حل موجب للرضى". **العاصمة**، العدد 93، 15 / 1 / 1920، ص 1 - 2.

(1027) كانت جريدة **الطان** قد نشرت يوم 8 / 1 / 1920 مسودة اتفاق فيصل - كليمنصو، على الرغم مما أعلنته وزارة الخارجية عن نفي ما نشرته **الطان** كيلا تحرج فيصل. محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1922** (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص 160 - 161؛ وحول انفعال الرأي العام السوري بما نشرته الصحف عن هذا الاتفاق، وأثرها في تهييجه ضد فرنسا، يُقارَن بـ: أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 133.

(1028) الحصري، ص 81.

(1029) أورده: زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 144.

(1030) أمين الريحاني، **الملك فيصل الأول** (بيروت: دار صادر، 1934)، ص 27.

(1031) بيهم، ص 161.

(1032) أورده: زين، ص 144.

(1033) غرترود بيل، **العراق في رسائل المس بيل 1917 - 1926**، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003)، ص 127.

(1034) في اليوم التالي نظمت اللجنة الوطنية العليا بزعامة القصاب تظاهرة استقبال في ظاهرها لفيصل، لكنها تظاهرة وعيد وضغط في باطنها. وخطب القصاب في المتظاهرين، ممتطيًا الانجرافة الشعبية موجهًا كلامه إلى فيصل "إني واثق أنك لن ترضى وحاشاك أن ترضى أن تكون أميرًا على بلادٍ يظلّلك فيها علم أجنبي". خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 159؛ حول دور القصاب في ذلك، وأنه كان "له صولة وجولة"، يُقارَن بـ: بيهم، ص 162.

(1035) "خلاصة رد الأمير فيصل على خطاب الشيخ كامل القصاب"، **العاصمة**، السنة 1، العدد 94، 19 / 1 / 1920، ص 4؛ وللاطلاع على فقرات أوسع من خطاب فيصل، يُقارَن بخطاب الأمير، في: **حلب**، العدد 117، 22 / 1 / 1920، ص 1؛ يُنظر: النص الكامل للخطاب في: قدري، ص 165 - 169.

(1036) خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 27.

(1037) "خطاب فخامة الجنرال غورو"، **العاصمة**، العدد 146، 12 / 8 / 1920، ص 2؛ ألقى غورو هذا الخطاب في حفل الاستقبال الذي أقامته الحكومة السورية له إثر احتلاله دمشق. يتوافق ذلك مع ما جاء في يوميات الأمير زيد من أن فيصل رغب في "أن يظهر لهم [الفرنسيين] وعده وقوله بتسكين كل حركة عدائية نحوهم من أهل البلاد". يومية 1 / 2 / 1919، في: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 134.

(1038) هذه المعلومة مستمَدة ممّا نقله غورو عن برقية كليمنصو إليه في أوائل كانون الثاني / يناير 1920، حين كان يُجري المفاوضات مع فيصل لوضع اتفاق فيصل - كليمنصو. المذكرة المرسلة بتاريخ 14 تموز / يوليو 1920 من غورو إلى فيصل [إنذار غورو، مراسلات فيصل - غورو]، في: كرم، ص 301.

(1039) هذا ما يستنتج من برقية غورو إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 18 / 2 / 1919. يُنظر: المرجع نفسه، ص 77.

(1040) **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 85 - 86.

(1041) يومية 1 / 2 / 1919، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 134؛ وفي هذه المذكرات يوميات حتى شباط / فبراير 1920.

(1042) **حلب**، العدد 123، 13 / 2 / 1920، ص 5؛ زاول الشريف وظيفته في 21 كانون الثاني / يناير لكن قراره رسميًا لم يُنشر إلا في 13 / 2 / 1920.

(1043) من فيصل إلى الجنرال غورو في 21 كانون الثاني / يناير 1920، في: كرم، ص 63.

(1044) مذكرة رضا الركابي إلى الأمير فيصل في 18 كانون الثاني / يناير 1920، في: قدري، ص 169 - 171.

(1045) نص الخطاب الكامل، في: المرجع نفسه، 162 - 169.
(1046) المرجع نفسه، ص 173 - 174.
(1047) سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا: أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997)، ص 180؛ قدري، ص 173 - 174.
(1048) يومية 20 / 2 / 1920؛ حيدر، ص 576.
(1049) فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 141 - 142.
(1050) قدري، ص 173.
(1051) يُقارَن بـ: قاسمية، ص 159 - 161؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 46 - 47؛ قدري، ص 172.
(1052) سعيد، مج 2، ص 47؛ محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 421؛ كان من أقطاب الحزب كلٌّ من عبد الرحمن اليوسف، وفوزي البكري، ونسيب البكري، وعلاء الدين الدروبي، وسامي مردم بك، ورضا الركابي، وجميل مردم بك، ومحمد الشريقي، وأحمد الحسيبي، وعطا الأيوبي، وهم جميعًا، ما عدا اليوسف، من أعضاء "الفتاة"، يضاف إليهم الشيخ تاج الدين الحسني، والشيخ عبد القادر الخطيب، والشيخ عبد المحسن الأسطواني، والشيخ محمد المجتهد، ومحمد العجلاني، والشيخ مسلم الحصني، ونسيب حمزة، وزكي المهايني، وعمر العابد، وأحمد القضماني، وبديع المؤيد. ووفق دروزة، "ضموا إليهم للتعمية وللتزلف الشريف ناصر وآخرين من بارزي الحجازيين في حاشية الأمير". دروزة، ص 421؛ قدري، ص 173.
(1053) "تنصل"، **العاصمة**، العدد 99، 5 / 2 / 1920، ص 5.
(1054) داغر، ص 127.
(1055) يومية 28 / 1 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 199.
(1056) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 156.
(1057) الريماوي، ص 178.
(1058) داغر، ص 127.
(1059) سعيد حيدر، "النصوص والأعمال: سلسلة مقالات تاريخية لسير القشية العربية منذ أول الحرب حتى يومنا هذا (20)"، **المفيد**، العدد 42، 7 / 3 / 1924، ص 1.

(1060) قدري، ص 173.
(1061) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 104؛ عبد العزيز العظمة، **مرآة الشام، تاريخ دمشق وأهلها**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، ط 2 (دمشق / بيروت: دار الفكر، 2002)، ص 442.
(1062) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 86 - 88؛ قاسمية، ص 161، 170؛ قدري، ص 172؛ حيدر، "النصوص والأعمال"، ص 1.
(1063) يومية 20 / 2 / 1920، في: حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، ص 576؛ محمد رشيد رضا، "حالة الشريف فيصل في سورية"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921)، ص 464؛ "كان من أقطاب الحزب كل من عبد الرحمن اليوسف، وفوزي البكري، ونسيب البكري، وعلاء الدين الدروبي، وسامي مردم بك، ورضا الركابي، وجميل مردم بك، وأحمد الحسيبي، والشيخ تاج الدين الحسني، والشيخ عبد القادر الخطيب، والشيخ عبد المحسن الأسطواني، والشيخ محمد المجتهد، ومحمد العجلاني، والشيخ مسلم الحصني، ونسيب حمزة، وزكي المهايني، وعمر العابد، وأحمد القضماني، وبديع المؤيد، ومحمد الشريقي" وضموا إليهم للتعمية وللتزلف الشريف ناصر وآخرين من بارزي الحجازيين في حاشية الأمير". ينظر: دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 421؛ قدري، ص 173؛ وكان بينهم عدد من الأعضاء القدامي في فترة ما قبل نهاية الحرب في "الفتاة"، مثل رضا الركابي، ونسيب البكري، وفوزي البكري، ومحمد الشريقي، وجميل مردم بك. يُنظر: دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 421؛ يعدد عبد العزيز العظمة منهم الأسماء التالية: آل البكري، الشيخ تاج الدين الحسني، عبد الرحمن اليوسف، أحمد أفندي الحسيبي، الشيخ عبد القادر الخطيب، محمد أفندي كرد علي، عطا بك الأيوبي، بديع بك المؤيد، توفيق أفندي شامية، شاكر القيم. يُنظر: العظمة، ص 443 - 445.
(1064) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 421.
(1065) ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية 1920 - 1939** (دمشق: دار طلاس، 1989)، ص 32.
(1066) قدري، ص 173.
(1067) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 116.
(1068) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 421.
(1069) قدري، ص 131.
(1070) بلغ عددهم نحو 150 شخصًا، وقد أوقفت الحكومة بعض أقطابهم لقيامهم بـ "المشاغبات" ضدها. يوميتا 15 و23 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 138.
(1071) يومية 10 / 6 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 414.

(1072) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908 - 1955**، ط 2 (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 89.

الفصل الثالث عشر: زيارة فيصل الثالثة لحلب

محاولة احتواء تداعيات جبهة الشمال السورية - الكمالية

تمكن فيصل، في إثر عودته إلى دمشق باتفاق فيصل - كليمنصو السري، في سياق خطواته لتطبيق تفاهماته مع الجنرال غورو حول تعطيل بؤر المقاومة ضد الفرنسيين، من تهدئتها في جبهة الجنوب وتسكينها، غير أنه لم يتمكن من منع اندلاعها في جبهة الشمال. ولم تؤثر عملية اعتقال الشعباني وإبعاده إلى دمشق في ترتيباتها التي دخلت مرحلة أخيرة لا رجعة عنها، فقرر استدعاء قيادات الولاية والتوجه إلى زيارة حلب لتهدئة الأوضاع، والحد من انتشار الدعاية الكمالية - البلشفية هناك، ووقف ترتيبات فتح جبهة الشمال.

يشير فيصل نفسه إلى أنه حين وصل إلى دمشق، في 16 كانون الثاني / يناير 1920، كان قلقًا جدًا مما بلغه من "استفحال أمر العصابات التركية على حدود ولاية حلب، وانتشار البعثات الوطنية الموفدة فيما يقال من مصطفى كمال، وحتى من جماعات شرقية مستقلة أو متصلة بالثوار الروس البولشفيك" [(1073)]، وانتشار أنباء عن أن "السكان في المناطق الواقعة إلى الشمال الغربي من حلب يُجرون مفاوضات مع مصطفى كمال باشا" [(1074)].

ويبدو أن تلك البعثات كانت تبث شائعات عن انتصارات مصطفى كمال، ومنها ما بلغ الحسين في الحجاز أيضًا في 14 - 15 كانون الثاني / يناير 1920 عن طريق الأمير زيد، ما أشيع أن "قوات مصطفى كمال دفعت الفرنسيين إلى خارج عنتاب وكلّس" [(1075)]. وارتبطت وظيفة الدعاوة الكمالية الخليطة بلكنة بلشفية، ونشر الأنباء عن انتصارات مصطفى كمال، بالتمهيد الأيديولوجي لتسريع فتح جبهة الشمال السورية - الكمالية المشتركة ضد المركز الفرنسي في الحمام، لتخفيف الضغط الفرنسي عن مرعش بعد قيام الفرنسيين، في 20 كانون الثاني / يناير 1920، باحتلال مبنى الحكومة فيها، لتندلع الاشتباكات بين القوات الكمالية والفرنسيين، وتتحشد المقاومة الكمالية بقيادة قلج علي الذي وصل إليها في 23 كانون الثاني / يناير 1920 كي يتصدى للفرنسيين [(1076)].

وبعد نحو يومين من الاحتلال الفرنسي لمركز مرعش، وقعت معركة الحمام التي شرعت الحكومة العربية، منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في وضع ترتيباتها. وكانت أول معركة كمالية - سورية مزدوجة في تاريخ المقاومتين الكمالية والسورية.

أولًا: المعركة السورية - الكمالية الأولى المزدوجة
اندلاع معركة الحمام (22 كانون الثاني / يناير 1920)

في 22 كانون الثاني / يناير 1920، فُتحت هذه الجبهة، على نحوٍ صاعق، ضد المركز الفرنسي المحصّن في الحمام الواقع جنوبي جبل الأكراد (عفرين) وشمال شرقي سهل العمق، أي بين أنطاكية وإسكندرون.

كانت الجبهة، بقيادة صبحي بركات الخالدي وشقيقه الضابط في الجيش العربي ثريا بك وابن خالته الضابط عاصم بك مع قريب آخر له هو حقي داده بك، ضد الفرنسيين [(1077)]، ومُوّلت تكلفتها من التبرعات التي جمعتها جمعية الدفاع الوطني بحلب؛ بسبب امتناع الحاكم العسكري للولاية جعفر العسكري عن تمويلها.

كان ثريا بركات قد برز بصفته من قادة حركات المقاومة في قضاءَي حاصبيا وراشيا ضد الفرنسيين [(1078)]، وقام، في ضوء قرار الحكومة العربية بفتح جبهة الشمال، بنقل مركز عمله إليها ليكون قائدها العسكري. وشارك فيها أيضًا عدد من الضباط الكماليين الأتراك، كان من أبرزهم، وفق المصادر العربية والفرنسية، القائد التركي الذي سقط في المعارك [(1079)].

وبرزت فيها مجاميع اثنين من الذين أطلقوا الرصاصات الأولى ضد الفرنسيين حين احتلالهم الإسكندرونة في أواخر عام 1918، ثم في عمليات الحمام وقرقخان التي امتدت خلال أوائل كانون الثاني / يناير - آذار / مارس 1919 إلى أنطاكية وحارم وقضاء القصير، وبلغت ذروتها في معركة السويدية التي قادها صبحي بركات. وسيغدو ذانك الشخصان مقاومَين عصابيَين محترفَين، لكليهما مجموعته أو عصابته، وهما محو بن إيبو شاشو الكردي، الذي يعتبر آل جندي، في تاريخه للثورة السورية، مجموعته "النواة الأولى لتشكيل العصابات السورية"، ثم تلاه تك بيق حجي، الذي كان ثاني مشكّل للعصابات السورية ضد الفرنسيين [(1080)].

كان العمل برعاية أحمد بك قره مرسل، أحد بيكوات سهل العمق الذي وقف ضد الفرنسيين، على خلاف خصومه أبناء عمومته الذين تعاونوا معهم، فعينوا حين احتلالهم أنطاكية غريمه إحسان بك، قره مرسل قائمقامًا لمنطقة بيلان الواقعة في لواء إسكندرون حاليًا [(1081)]. وكانت عائلة قره مرسل زاده المتمركزة في الريحانية تملك أراضي سهل العمق السوداء الخصبة التي تصل مساحتها إلى 130,000 هكتار، والتي وصِف رجالها الأقوياء والأكثر سطوةً باسم "بيكوات العمق" [(1082)].

سيطرت هذه المجاميع، التي يصفها ابن أنطاكية ومدرس الفلسفة في ثانويتها والأستاذ القومي العربي اللاحق، زكي الأرسوزي (1899 - 1968)، بعصابات "أحمد قره مرسل"، على طريق عفرين - الإسكندرونة [(1083)]. وسيتابع إيبو الكردي قتاله مع الكماليين إبان حصار مرعش والمعارك حول عنتاب، حيث

منحه الكماليون، وفق المصادر السورية، لقبًا تكريميًا فخمًا هو لقب (باشا)، الذي يعادل عسكريًا رتبة أمير لواء، بينما قُتل تك بيق حجي في إحدى المعارك [1084].

وبرز كذلك بين قواها دور العشائر العربية والكردية المنتشرة في شرق مدينة حلب وشمالها، بين الرقة وأورفة، وكان من أبرزها دور الأمير حاجم بن مهيد، شيخ عشائر الفدعان (عنزة الشمال) الذي منحه فيصل لقب الباشوية [1085] ورتبة أمير لواء فخرية في الجيش العربي [1086]. وكانت الحكومة العربية قد عينته، في تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في سياق خطتها التي وضعها الهاشمي قبل اعتقاله لفتح جبهة حرب عصابات في الشمال، تتشابك مع مجاميع العصابات السورية الأخرى من أنطاكية إلى صافيتا وبقية المناطق، حاكمًا على منطقة "مسكنة - رقمه - سروج"، وألحقت به قضاء الرقة، بهدف الإمساك بـ "زمام جميع قبائل عنزة وشمّر والأكراد وقبائل أورفة في شرق وشمال حلب" [1087].

وكان عدد رجاله مع ابن عمه مجحم نحو 500 خيال و4000 راجل بحسب الأرقام التي قُدمت لجعفر باشا العسكري، الحاكم العسكري لولاية حلب [1088]، وقدمت له في سياق تلك الخطة دعمًا ماليًا شهريًا وعينيًا من البنادق والحبوب والأموال، لتجهيز حملة مؤلفة من 1000 رجل. وكان من أبرز مهمات ابن مهيد الذي كلفته بها الحكومة العربية مهمة "أن يساعد الأتراك على تخريب جسر جرابلس، ومحاصرة أورفة، وتهديد خطوط مواصلات الفرنسيين ما بين جرابلس وأورفة" [1089]. وقد أثبتت هذه العشائر كفاءتها في كانون الثاني / يناير 1920، إبان التحضير لمعركة الحمام، بتخريب جسر جرابلس وتهديد خطوط المواصلات الفرنسية بين جرابلس وأورفة، فظهرت في أكثر من 27 موقعًا على خط السكة الحديد [1090].

واستمرت المعارك العنيفة حول الحمام خمسة أيام (22 - 26 كانون الثاني / يناير 1920) لتهز ارتداداتها مدينة حلب ومحيطها، ولترتد قوى الثورة بعد الهجوم الفرنسي المعاكس إلى موئلها في منطقة الحكومة العربية في ولاية حلب، أي إلى حمى الفرقة الثالثة للجيش العربي [1091].

ووفق التاريخ الرسمي لجيوش الشرق، خسر الفرنسيون، في كانون الثاني / يناير 1920 مركز الحمام بين أنطاكية وإسكندرون، وحوصرت قواتهم على طول خط طريق بغداد - جرابلس وتل أبيض في شمال سوريا، ثم استرد الكماليون منها مرعش، وتكبدت حاميتها الفرنسية المحاصرة من دون "قوت ولا مؤن" خسائر فادحة. وكانت المقاومة الأناضولية" قاسية وعنيفة"، واستمر الوضع العسكري لجيش كيليكيا مترديًا أشد التردي على طول الجبهات حتى أيار / مايو 1920[1092].

بلغت خسائر القوات الفرنسية، في كانون الثاني / يناير 1920، حين توجه فيصل في زيارته الثالثة إلى حلب لاحتواء ثورة الشمال، وفق ما استجمعه

ساطع الحصري (1879 - 1969) من مداخلات نواب المعارضة اليساريين الفرنسيين في الجمعية الوطنية الفرنسية، نحو 600 فرد بين صرعى القتال وآخرين صرعى الحمى المرزغية والتيفوس [(1093)]، سقط معظمهم في معارك الشمال. وجاءت معركة الحمام لتزيد وضع تلك القوات سوءًا وتشتتًا، مع عرقلة نقل الحافلات الفرنسية على خط السكة الحديد من رياق إلى جيش كيليكيا الفرنسي، بحيث احتلت العشائر العربية والكردية المدعومة من الحكومة العربية، في كانون الثاني / يناير 1920، خمس محطات، وظهرت في 27 موقعًا على طول خط السكة الحديد الممتدة من حلب حتى الحدود التركية [(1094)].

يشير تحليل السياق التاريخي لفتح هذه الجبهة إلى أنها كانت جزءًا من جبهات كمالية عديدة، فُتحت خلال كانون الثاني / يناير 1920، على طول خطوط انتشار القوات الفرنسية في الشمال، والتي كانت تقاتل على جبهة طولها 440 كيلومترًا [(1095)]، والتي ستضعها خلال الشهر نفسه في وضعية دفاعية سلبية حرجة في بعض المراكز؛ فقد تزامن اندلاعها مع بدء الهجوم الكمالي الكبير على مرعش، في 19 كانون الثاني / يناير، ما أفضى في 21 كانون الثاني / يناير 1920 إلى فرض حصار كمالي قاسٍ محكم عليها، سيؤدي بدوره بُعيد ذلك إلى سقوطها في 12 شباط / فبراير 1920 وانسحاب الوحدات الفرنسية منها على نحوٍ "كارثي". وتكامل أيضًا مع دخول القوات الكمالية في 8 شباط / فبراير 1920 مدينة أورفة التي يحتلها الفرنسيون، ومن ثمّ فرض حصار عليها مدعوم بأمر مباشر من الأمير زيد، رئيس الحكومة العربية، من عشائر مجحم بن مهيد والعشائر الأخرى الحليفة له.

مثّل فتح هذه الجبهة أول فصل ميداني عملي - بالمعنى الصحيح - من فصول حرب العصابات السورية - الكمالية المشتركة، وتمثلت مهارتها العملية في ما يمكن تسميته حرب الحصار، والتي تقوم على التطويق والتضييق ثم الاقتحام، بعد تدمير خطوط الإمدادات.

ثانيًا: غورو يدعو فيصل إلى التدخل ضد "عملاء" مصطفى كمال وفيصل يزور حلب

دفع سقوط مركز الحمام الفرنسي، والوضع الدفاعي الصعب للقوات الفرنسية على طول خط طريق بغداد - جرابلس وتل أبيض في شمال سورية، وانتشار دعوات "الجهاد المقدس" لبعض رؤساء العشائر العربية في سورية، الجنرال غورو إلى مخاطبة فيصل في 25 كانون الثاني / يناير 1920، للتدخل، وكان المركز قد سقط في قبضة الثوار. وأشار إلى "أن عملاء مصطفى كمال يحضون المسلمين السوريين على الحرب المقدسة" [(1096)]، بقدر ما ارتبك فيصل من اندلاع هذه المعركة بسبب تهديدها التزامه بسياسة "تسكين" حركات المقاومة للفرنسيين في إطار محاولته تمرير اتفاق فيصل - كليمنصو.

وتجلى هذا القلق باستدعائه العاجل يوم فتح المعركة ثلاثةً من أقطاب حكومة ولاية حلب، هم الحاكم العسكري الفريق جعفر العسكري، الذي خرج - في ضوء توجيهات فيصل - من اعتكافه في منزله وعاد قبل نحو يومين إلى العمل، ورشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة ومهندس ترتيبات الجبهة، وإحسان الجابري، رئيس البلدية إلى دمشق، إضافة إلى الحاج فاتح المرعشي، عضو المؤتمر السوري العام ورئيس لجنة الدفاع الوطني وأحد أكبر ممولي الجبهة [1097]. لكن يبدو أن الصفدي قد تلكأ عن السفر بسبب متابعته مجريات المعارك، ولم يغادر حلب إلا في 25 كانون الثاني / يناير 1920 حين شارفت المعارك على الانتهاء [1098]. ويبدو أن فيصل دعا في هذا السياق سعيد حيدر، عضو الهيئة المركزية للفتاة والكاتب العام لحزب الاستقلال العربي، إلى وقف اتصالاته بالأتراك، ولم يوافق حيدر على ذلك لأنه مكلف بمهمة رسمية من الحكومة، وهنا لم يفعل فيصل في الواقع شيئًا، بل كفّ عن الطلب [1099].

ووفق المصادر العربية، أخذ الجنرال غورو يلح بعد اندلاع معركة الحمام إلحاحًا شديدًا على فيصل في ضوء تفاهمه معه على إخماد الثورات لتطبيق اتفاق فيصل - كليمنصو، كي يحتوي مجاميع الثورة المندلعة في الشمال ضد القوات الفرنسية، بعد أن تمكن من احتواء مجاميع الجنوب. والتمس منه، وفق أوراق الأمير زيد، "تسكين الهياج" بـ "توقيف الحركات العدائية [ضد الفرنسيين] في المنطقة الغربية الشمالية من عصابات الوطنيين" الذين هددوا "الفرنسيين تهديدًا عظيمًا" [1100].

استجاب فيصل لغورو في إطار تعهده له بـ "تسكين" بؤر المقاومة ضد الفرنسيين، وأعلمه في 27 كانون الثاني / يناير 1920، بأنه بعد أن تمكن "من تسكين الاضطراب في منطقة دمشق بأجمعها"، سيبارحها إلى "حلب غدًا للقيام بمثل هذه المساعي"، كي "تكون المنطقة الشرقية بأسرها تحت ظلال السكينة والسلام"، مقابل سحب الجنرال جنوده فورًا من المعلقة، والإيعاز لـ "الموظفين الفرنسيين بالتغاضي عما وقع بينهم وبين بعض أبناء البلاد من المشاغبات والاختلاف"، مساعدةً له في مهمة التهدئة [1101].

1 - تداعيات الميثاق الوطني العثماني في سورية

في اليوم الثاني لرسالة غورو، 28 كانون الثاني / يناير 1920، حطّ فيصل بالفعل في حلب. وكانت هذه هي زيارته الثالثة للمدينة. وقد صادف حادثين، هما: هدوء المعارك الطاحنة حول حصن الحمام، واختتام جلسات مجلس المبعوثان العثماني (12 - 28 كانون الثاني / يناير 1920)، بإقراره الميثاق الوطني الذي وضعته كتلة الهيئة التمثيلية لـ "جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي" البرلمانية. ووفق بعض البوارق المعلوماتية، فإن فيصل رغب من خلال زيارته حلب أيضًا، وفق قدري، في "الوقوف على حالة ثورة تركيا" [1102]، لكنه يترك المعلومة سائبة، بينما وضحها تحسين علي في مذكراته

بأنه اجتمع مع قادة المقاومة، ومنهم إبراهيم هنانو، وأقنعهم "بالتريث بالأمر حتى يتضح الموقف" [1103]. وأوضح فيصل لاحقًا، في مذكرة إلى الحكومة البريطانية، أن الهدف من زيارته كان وقف "العصابات الذاهبة لمشاركة الترك الوطنيين في محاربة الفرنسيين في كيليكيا" [1104].

أدخل الميثاق الوطني الجديد على ميثاق مؤتمري أرضروم وسيواس تعديلًا جوهريًا تمثل في تنازل "الدولة العثمانية عن الأراضي المأهولة بأكثرية عربية على أن يقرر مصيرها بحسب إرادة سكانها" [1105]، بينما خلا ميثاق سيواس من أي إشارة إلى أي مجموعة قومية [1106]، وتجلت آثاره المباشرة على مستوى العلاقات التركية - العربية في ما نشرته **المصباح** الحلبية من تقرير موجز عن شيوع الأخبار في إسطنبول بأن "الصلات بين العرب والترك تزداد يومًا فيومًا في الأسابيع الأخيرة". وقدّر المراسل أن هذه الصلات لن تؤدي "إلى اتفاق سياسي بالمعنى الصحيح ولكن التقرب بين العنصرين يتزايد أمام تهديدات الاحتلال الأجنبي" [1107]. وهو نفسه ما نقله إلى الأمير زيد الشيخُ عبد القادر المظفر المقدسي (1880 - 1949) الخطيب البارز للحكومة العربية، و"الدينامو" في النادي العربي، والذي أوفدته "الفتاة" للوقوف على الوضع في تركيا إبان انعقاد دورة مجلس المبعوثان العثماني (12 - 28 كانون الثاني / يناير 1920)، وعاد في أواخر كانون الثاني / يناير من تركيا، عن هذه الأجواء إلى الحكومة العربية، متحمسًا حاملًا، وفق بارقة دوّنها الأمير زيد في يومياته، أنباء إيجابية عن اتجاه أفكار الأتراك "نحو العرب والتفاهم معهم" [1108].

ويقدّر توبر احتمال أن يكون المظفر قد أجرى محادثات مع ممثلين للحكومة العثمانية وربما مع مصطفى كمال، وتوصل إلى تفاهم مع الأتراك يقوم على التنسيق التركي - السوري ضد الغرب عمومًا والعدو الفرنسي المشترك خصوصًا، مقابل أن تلتزم تركيا بما نص عليه الميثاق الوطني (18 كانون الثاني / يناير 1920) من حق تقرير المصير للعرب. وأشارت بعض المعلومات إلى أنه بحث في المحادثات فكرة اتحاد كونفدرالي على غرار الملكية النمساوية - المجرية بين العرب والأتراك، غير أنه لما عاد إلى دمشق، لم يوافق فيصل على مواصلة مهمته [1109]؛ إذ كان قد دخل في تلك اللحظات في أوج تهدئته للثورة في الشمال وإخماد بؤر مقاومة الفرنسيين في إطار اتفاقه مع غورو.

وكان المظفر ثاني موفد معروف ترسله "الفتاة" بعد سعيد حيدر للتباحث مع الأتراك، وهو أحد أبرز وجوه "الفتاة" الشعبيين، وخطيبها المفوّه، ومعتمد واجهتها النادي العربي بدمشق [1110]. وكانت تربطه بالضباط الكماليين علاقات وثيقة؛ بحكم خدمته مفتيًا للجيش الثامن العثماني في فلسطين خلال سنوات الحرب إبان قيادة جمال باشا المرسيني له [1111]. وستبقى علاقاته مع الكماليين وثيقة حتى منتصف عام 1923 على الأقل، إلى درجة أن التقارير البريطانية اتهمته بأنه كان يلهج علنًا باسم مصطفى كمال، وأنه يحمل نيابة عن حكومته مقترحات معيّنة للملك حسين في الحجاز [1112].

2 - ضغط البريطانيين على الحكومة العثمانية، وقطعها الاتصالات مع الحكومة العربية

اتهم البريطانيون في هذا السياق وزير الحربية جمال باشا (المرسيني)، الذي كانت الهيئة التمثيلية قد ضمته إليها عضوًا استشاريًا، فغدا مندوبها في إسطنبول، وجواد باشا رئيس هيئة الأركان العامة العثمانية، بدعم المقاومة الكمالية. وطلبوا في 19 كانون الثاني / يناير 1920 إقالتهما خلال 48 ساعة، فاستقالا في 21 كانون الثاني / يناير، وغضب مصطفى كمال عليهما لأنهما رضخا لإنذار البريطانيين واعتبر الرضوخ تنازلًا عن السيادة [(1113)].

وكان أثر هذا الضغط البريطاني مباشرًا في الصلات بين موفدي الحكومة العربية والحكومة العثمانية بعد معركة الحمام؛ فلقد كان المرسيني، الذي أُرغم على الاستقالة، صديقًا حميمًا للعرب، ومتفهمًا جدًا لأسباب الثورة العربية، ويسعى منذ أن خلف أحمد جمال باشا (السفاح) في سوريا لطي صفحة الشقاق، وتوقيع اتفاق مصالحة معهم يرضي تطلعاتهم، وكان وراء المراسلات بين الحكومة التركية وفيصل خلال عام 1918 لتوقيع اتفاق صلح عربي - تركي.

من هنا، ارتبكت حكومة علي رضا باشا بعد إقالة المرسيني وجودت باشا من حركة الاتصالات التركية - العربية؛ فأمرت وزارتي الحربية والخارجية بقطع أي اتصالات بقائمقام أركان الحرب عزت فهمي بك، معتمد الحكومة العربية في إسطنبول [(1114)]، وأنه "من الموافق سياسيًا في الوقت الحالي عدم إقامة علاقات واتصالات رسمية معه"، بالنظر إلى ان الحكومة العثمانية لم تعترف حتى الآن باستقلال الحكومة العربية، ولكون القائمقام العربي من الضباط الذين فكوا ارتباطهم بالجيش العثماني [(1115)]. هذا في حين أنها كانت تتلقى من قادة حركات المقاومة السورية في السابق رسائل لدعمهم وتوسيع نطاق عملياتهم في العراق منذ عملية رمضان شلاش الأولى في تحرير بلدة دير الزور من البريطانيين (10 كانون الأول / ديسمبر 1929). ولم تستطع في حينه أن تقدم لهم مساعدات مادية ملموسة، لكنها كانت متعاطفة معهم أشد التعاطف، معبِّرة عن اتحادها معهم "في الرأي والفكر، وتدعو دائمًا بالفوز والنصر" [(1116)].

ويبدو أن الحكومة العثمانية اعتبرت عزت فهمي بك شخصًا غير مرغوب فيه، نتيجة ضغط الحلفاء عليها الذين شكوا في حركاته في الاتصالات بين فيصل والحكومة العثمانية [(1117)]، لكن الحكومة العربية عادت وعينت في 21 شباط / فبراير 1920 رشيد خوجة معتمدًا جديدًا لها في إسطنبول [(1118)]، وهو قول أغاسي أركان حرب (رائد) سابق في الجيش العثماني [(1119)]، وسبق له أن تواصل مع الكماليين في أواخر عام 1919، وكلفته الحكومة العربية بسبر إمكانيات عقد اتفاق مع الأتراك، وصوغ مسودة اتفاق لمناقشته واتخاذ قرار

فيه [1120]. وتوجه خوجة، بُعيد إعلان استقلال سورية في 9 - 10 آذار / مارس 1920، إلى إسطنبول [1121]، لكن الحلفاء كانوا قد احتلوها، وما كاد يعود منها إلى دمشق حتى منعه الفرنسيون من عودة السفر إليها [1122].

3 - ماذا فعل فيصل في حلب؟

حينما وصل فيصل إلى حلب، كانت المعارك حول حصن الحمام قد هدأت بلجوء الثوار إلى حمى الفرقة الثالثة في حلب، وكان قد ضغط على لجنة الدفاع الوطني فيها لتجميد عملياتها، ووقف مشاركتها في المعارك الكمالية [1123].

وخطب فيصل في مستقبليه في النادي العربي بحلب، مبديًا ارتياحه لحسن استقباله، على خلاف ما كان في زيارته الأولى في تشرين الثاني / نوفمبر 1918. وحاول احتواء تداعيات معارك الشمال في المدينة، بأن يثق الحلبيون بحرصه على تحقيق الاستقلال، وأنه وإن كان مضطرًا إلى اللجوء إلى أساليب السياسة، فإنه جندي أولًا وأخيرًا، حارب "خمس سنوات، وما يزال يحارب، وسيحارب إن رأى أن البلاد تُستعبد"، "وعندما أرى أن لامحالة من الرجوع إلى الجندية، لأن لساني قاصر بالسياسة، فإني أرجع لأدافع عن حقوق الأمة" [1124].

أجرى فيصل في ختام زيارته تغييرات عدة اشتملت على حل الصراع بين العسكري والصفدي، وقبول استقالة الفريق العسكري من منصب الحاكم العسكري لولاية حلب ونقله إلى دمشق مستشارًا له، وتعيين عبد الحميد باشا قلطقجي حاكمًا عسكريًا على ولاية حلب بدلًا منه. ونقل القائمقام الركن رشدي الصفدي قائد الفرقة الثالثة، والمهندس العملي الفعلي لفتح جبهة الشمال، مديرًا للأمن العام بدمشق، إضافة إلى تعيين القائمقام العسكري الركن محمد بك إسماعيل الطباخ وعضو "الفتاة" الذي رافقه بصفته عضوًا عسكريًا إلى باريس للتفاوض مع كليمنصو، قائدًا للفرقة الثالثة بدلًا منه [1125].

وقد صدرت مراسيم التعيين والنقل متأخرة، لكن قائد الفرقة الجديد محمد إسماعيل الطباخ زاول عمله بالفعل، في الأول من شباط / فبراير 1920[1126]، وكان لا يختلف عن الصفدي في راديكاليته.

وأعاد فيصل معه إلى دمشق صبحي بركات، قائد معركة الحمام، ورشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة، بما يطمئن الجنرال غورو إلى أن الجبهة لن تعود إلى التفجر [1127]، وسحب - في بادرة حسن نية منه - وحدة الخيالة الحوارنة التي بلغ عدد أفرادها نحو 350 جنديًا في البقاع [1128]، وأعاد الحاكمية العسكرية للبقاع فعليًا، وعين الشريف ناصر (1890 - 1934) حاكمًا عسكريًا على الأقضية الأربعة بسلطات مطلقة، ومسؤولًا أمامه مباشرةً لضمان عدم تجدد العمليات ضد القوات الفرنسية، ووعده بتمرير الحافلات الفرنسية على الخط الحديدي لنجدة القوات الفرنسية المحاصرة والمشتتة في الشمال في وضعية دفاعية سلبية حرجة [1129]. وتقلصت، مع أواخر كانون الثاني / يناير 1920، وفق يوميات

الأمير زيد، هجمات العصابات الوطنية في مرجعيون وحمام وحارم على الفرنسيين [(1130)]؛ أي على مستوى جبهتي الجنوب والشمال، غير أن هذا التقلص كان إلى حين، وأشبه باستراحة مؤقتة لا أكثر.
عاد فيصل من حلب إلى دمشق مطمئنًا إلى أنه أقنع الفرنسيين بخروجهم من منطقة البقاع، ووقى البلاد مما سماه هو نفسه "الاصطلاء بنار الثورات المشتعلة في أطرافها" وكسر "حدة الأحزاب الهائجة" [(1131)]. لكن الجنرال غورو لم يسحب قواته من البقاع، بل عززها. وقدّر الأمير زيد، رئيس مجلس المديرين، حجمها، في 27 كانون الثاني / يناير 1920، بأكثر من 2000 جندي مجهزين ببطاريات المدفعية، إضافة إلى رهط فرنسي في المعلقة، وأنها لا تنوي الانسحاب، بل عززت تحصيناتها من "خنادق وأسلاك شائكة"، وأن موافقة غورو على الانسحاب "أقوال لا أفعال" [(1132)]، لتبدأ مرحلة "التشاد" بينه وبين حكومته حول اتفاقياته مع غورو، من جهة أولى بتمرير حافلات الدعم الفرنسي إلى الجيش الفرنسي في الشمال، ومرحلة حوار الطرشان بينه وبين غورو من جهة أخرى، ليدخل فيصل ما يمكن تسميته "زنقة" فيصل، وسنتوقف عنده في الفصل اللاحق.

(1073) من فيصل إلى الملك حسين، 20 / 2 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**: مج 3، **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1921**، سليمان موسى (محرر) (عمّان: [د. ن.]، 1978)، ص 67.

(1074) أورده: زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 140.

(1075) من المارشال أَلِنبي في الخرطوم إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية - لندن، 15 / 1 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 109.

(1076) Ramazan Erhan Güllü, "Millî Mücadele'de Güney Cephesinde Kılıç Ali Bey'in Faaliyetleri Kılıç," *Gaziantep University Journal of Social Science*, vol. 16, no. 2 (2017), pp. 495 - 496.

(1077) إحسان الهندي، **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 - 1948: دراسة عسكرية تاريخية** (دمشق: إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، 1962)، ص 69؛ أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 69.

(1078) برز إلى جانب كلٍّ من سعيد إسكندر عمون (ابن سعيد عمون رئيس الاتحاد اللبناني السابق الذي انضم إلى الحركة الاستقلالية السورية، وكان مديرًا للعدلية في حكومة مجلس المديرين العربية) وفؤاد سليم (1893 - 1925) وعلي خلقي الشرايري (1878 - 1960) ضد المراكز العسكرية الفرنسية ومن اعتبروا أن "الحزب ميال لفرنسا" في تلك المناطق. يُقارَن بـ: محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920م: حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 309.

(1079) آل جندي، ص 65؛ **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 34.

(1080) آل جندي، ص 12.

(1081) يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 3 - 4؛ آل جندي، ص 10؛ وقد طابقنا النسخة المطبوعة المحققة مع المخطوطة المنضدة بالآلة الكاتبة في محفوظات مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، واعتمدنا المطبوع وفق النص المدون.

(1082) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 138.

(1083) زكي الأرسوزي، "أسباب الشعور بالخيبة"، مجلة **الجندي**، العدد 688 (26 كانون الثاني / يناير 1965)، ص 18.
(1084) آل جندي، ص 12؛ السعدون، ص 54 - 57.
(1085) كان فيصل قد منح حاجم لقب باشا، مع مرتب جيد اعترافًا بدوره في الولاء للحكومة العربية وتصويته لبرنامجها أمام لجنة كينغ - كراين. محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 171؛ وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ج 2، ص 598؛ بينما صوت ابن أخيه مجحم بن مهيد لصالح طلب الانتداب الفرنسي على سوريا. وتقدم بطلب الانتداب الفرنسي، فاعتقلته الحكومة العربية، وعبأت رؤساء العشائر للتبرؤ منه وإدانته ودمغه بـ "الخيانة". اجتماع شيوخ العشائر واحتجاجهم على خيانة مجحم، **المصباح**، العدد 35، 23 / 7 / 1913، ص 2. إذ كان الفرنسيون قد اشتروه منذ 12 تموز / يوليو 1919 بمليون فرنك فرنسي له. ودفعوا له جزءًا من الرشوة على الحساب مقابل تصويت ممثلي عشيرته أمام لجنة كينغ - كراين لصالح الانتداب الفرنسي. يُنظر: Christian Velud, "Une expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat français: Conquête, Colonisation, et mise en valeurs de la Ğazīra: 1920 - 1936," Thèse, Université Lumière, Lyon 2, 1991, vol. 1, p. 54; وقد اعتقل البريطانيون مجحم، وسلموه إلى الشرطة العربية بحلب للتحقيق في علاقاته مع الضباط الفرنسيين. يُنظر: العمري الموصلي، ص 171 - 172؛ يُقارَن بـ: جعفر العسكري، **مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988)، ص 152 - 153.
(1086) تحسين علي، **مذكرات تحسين علي (1890 - 1970)**، مراجعة صالح محمد العابد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 88.
(1087) من جعفر إلى الأمير زيد (برقية)، 21 / 11 / 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 242.
(1088) العسكري، ص 152.
(1089) علي، ص 94.
(1090) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 120.
(1091) الهندي، ص 69.
(1092) **الكتاب الذهبي**، ص 31 - 32.
(1093) أورده: ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 328 - 329.
(1094) سعيد، مج 2، ص 120.

(1095) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 318.

(1096) أورد سلطان نص البرقية المؤرخة بيوم 25 / 1 / 1920؛ استنادًا إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، في: علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 262.

(1097) جاء في جريدة **المصباح** أن الحاكم العسكري العام جعفر العسكري ورشدي الصفدي، قائد الفرقة الثالثة، وإحسان الجابري، رئيس البلدية، والحاج فاتح المرعشي، "رئيس هيئة الدفاع الوطني"، قد بارحوا في 22 كانون الثاني / يناير مدينة حلب إلى دمشق. **المصباح**، العدد 95، 26 / 1 / 1920.

(1098) يبدو أن الصفدي قد تلكأ عن السفر بسبب متابعته مجريات المعارك، ولم يغادر حلب إلا في 25 كانون الثاني / يناير 1920؛ حين شارفت المعارك على الانتهاء. وقد عاد العسكري من لقائه مع فيصل في دمشق إلى حلب يوم 25 كانون الثاني / يناير، وفي اليوم نفسه كان الصفدي قد توجه إلى دمشق. **حلب**، العدد 118، 26 / 1 / 1920، ص 5.

(1099) زين، ص 252 - 253؛ في ضوء مقابلة أجراها زين مع حيدر، وأفرد لها هامشًا إيضاحيًا مطولًا.

(1100) يومية 1 / 2 / 1920، **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 200.

(1101) من فيصل إلى غورو في 27 / 1 / 1920، في: كرم، ص 68؛ يُقارَن بـ: **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 86.

(1102) قدري، ص 174.

(1103) علي، ص 91.

(1104) مذكرة فيصل إلى الحكومة البريطانية في 11 / 9 / 1920، في: سعيد، مج 2، ص 227.

(1105) تمثلت الإضافة الجديدة في مادة نصت على: "تتنازل الدولة العثمانية عن الأراضي المأهولة بأكثرية عربية على أن يقرر مصيرها بحسب إرادة سكانها. وأما القسم المأهول بالترك المتحدين اتحادًا دينيًا وقوميًا، فيتألف منه مجموع لا يتجزأ". وبخصوص الأقليات، قرر البرنامج "الاعتراف" بحقوق الأقليات الموجودة في الدولة على الأسس الدولية المقررة، بشرط أن تتمتع الأقليات المسلمة في البلاد المجاورة بمثل ذلك. يُنظر: محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 26 - 27؛ يشير مانغو إلى أن مجلس المبعوثان صدّق على قرارات مؤتمر سيواس، أو ما سيعرف بالميثاق الوطني، لكنه في 17 شباط / فبراير 1920، أقر بالإجماع مذكرة مصطفى كمال بإضافة حق تقرير المصير لسكان الدول العربية والمناطق

التي خسرتها روسيا في شرق الأناضول في عام 1878، وتراقيا الغربية. يُنظر: Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 289; ميخائيل سيميونوفيج لازاريف، **المسألة الكردية 1917 - 1923**، ط 2 (بيروت: دار الفارابي؛ أربيل: دار آراس، 2013)، ص 201.

(1106) المرجع نفسه.

(1107) "بقاء الترك في الآستانة"، **المصباح**، العدد 97، 1 / 2 / 1919، ص 4.

(1108) يومية 29 / 1 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 199.

(1109) Eliezer Tauber, "Syrian and Iraqi Nationalist Attitudes to the Kemalist and Bolshevik Movements," *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994), p. 900.

(1110) عينته "الفتاة" رئيسًا لـ "النادي العربي" بدمشق، ووصفه عبد العزيز العظمة، الذي كان موقفه سلبيًا من رجال الحركة العربية، بأنه كان "أكبر معوان للأمير" في الدعاية والإنفاق مما كان يمنحه فيصل له من أموال. ينظر: العظمة، ص 442.

(1111) دروزة، ص 346.

(1112) يشير تقرير جدة للفترة 1 - 29 / 5 / 1923 كان قد وجّهه وكيل القنصل والمعتمد البريطاني بجدة إلى كيرزون، وزير الخارجية، أن عبد القادر مظفر غادر في 5 أيار / مايو جدة مع الملك حسين إلى مكة "لكنه فوجئ وهو يلهج بمدح مصطفى كمال، فسمح له أن يسمع صليل مفاتيح زنزانة السجن، وبادر إلى السفر مغضوبًا عليه إلى فلسطين في 12 أيار / مايو". ويؤكد التقرير أن مظفر لم يأت إلى الحجاز ليطلع على مشروع المعاهدة البريطانية - الحجازية الذي حمله ناجي الأصيل معه إلى الحجاز فحسب، بل لتقديم "مقترحات معيّنة أيضًا إلى الملك حسين بالنيابة عن أنقرة" (الحكومة الكمالية). وقد استاء الملك حسين من قدومه المفاجئ. يُنظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7: **1923 - 1924**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 234.

(1113) Mango, pp. 275, 287.

(1114) اعتذر وكيل ناظر الحربية العثماني في 2 شباط 1336 / 15 / 2 / 1920، عن عدم استلام مذكرات بتوقيع القائمقام أركان حرب عزت فهمي بك، معتمد الحكومة العربية في الآستانة؛ إذ ليس لدى الوزارة "إمكانية إجراء أية معاملة تتعلق بمثل هذه المذكرات". نظارة الحربية، القلم الخاص، عن وكيل ناظر الحربية، المستشار إلى نظارة الخارجية الجليلة في 2 شباط 1336، ينظر: Hr.sys.2463L63 - 1.

(ترجمها الأستاذ كمال خوجة خصيصًا لاستخدام الباحث)، وقد ردت عليه نظارة الخارجية في اليوم نفسه بأن "الحكومة السنية لم تعترف حتى الآن باستقلال الحكومة العربية، إضافة إلى أن المومى [كذا] إليه من الذوات الذين فكوا

ارتباطهم بالجيش العثماني، فمن الموافق سياسيًا في الوقت الحالي عدم إقامة علاقات واتصالات رسمية معه". الباب العالي، نظارة الخارجية، القلم الخاص، إلى نظارة الحربية. يُنظر: HR.SYS.2463\63 - 2. (ترجمها كمال خوجة خصيصًا لاستخدام الباحث)

(1115) من الباب العالي، القلم الخاص، نظارة الخارجية إلى نظارة الحربية. ينظر: Hr.sys.2463 2 - 63.

(1116) برقية إلى متصرف ماردين التابعة لولاية (ديار بكر) العثمانية يطلب فيها رمضان شلاش منه "إرسال مقدار كاف من المبالغ لتخليص ولاية الموصل وسوق عساكر كافية وتزويدها بالمعلومات، وأنها أسرت كافة الإنكليز بالزور مع وسائلهم الحربية"، لكن وزارة الداخلية العثمانية أجابت متصرف ماردين بأنه "نظرًا للأوضاع المعروفة، فلا إمكانية لتقديم أي دعم مالي أو عسكري سوى أن الحكومة العثمانية بما تمثله من قلوب العامة مع العالم الإسلامي كافة متحدة معها في الرأي والفكر، وتدعو دائمًا بالفوز والنصر"، ينظر: برقية والي ديار بكر فائق علي في 5 كانون الأول 1335 [رومية] (يعادل 5 / 1 / 1919م)، إلى متصرفية ماردين، الباب العالي، نظارة الداخلية، قلم البرقيات 23 - 1 / 2 - DH.KMS.57.

(1117) Tauber, pp. 896 - 915.

(1118) "تعيين المعتمد العربي في القسطنطينية"، **العاصمة**، العدد 103، 23 / 2 / 1920، ص 5؛ يشير توبر إلى أن الحكومة العربية عينت ثلاثة ضباط بدلًا منه لكن الحلفاء ارتابوا بتنظيمهم للاتصالات بين فيصل والحكومة العثمانية، ولم يعترفوا بهم. يُنظر: Tauber, p. 898.

(1119) العسكري، ص 168.

(1120) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 129؛ يشير داغر إلى أن خوجة حين عاد إلى دمشق لبسط الحالة على حكومتها، ثم رغب في الرجوع إلى تركيا، منعه الفرنسيون من السفر من بيروت، وحالوا دون إتمام المهمة التي أخذها على عاتقه. يُنظر: المرجع نفسه.

(1121) معتمد الحكومة العربية، **لسان الحال**، العدد 355 - 8005، 10 / 3 / 1920، ص 2.

(1122) داغر، ص 129.

(1123) يشير تحسين علي إلى دور فيصل في تهدئتها، إذ اتصل بقادة المقاومة، ومنهم إبراهيم هنانو، وأقنعهم "بالتريث بالأمر حتى يتضح الموقف". يُنظر: علي، ص 91. وأوضح فيصل لاحقًا في مذكرة إلى الحكومة البريطانية، بأن الهدف من زيارته كان وقف "العصابات الذاهبة لمشاركة الترك الوطنيين في محاربة الفرنسيين في كيليكيا". مذكرة فيصل إلى الحكومة البريطانية في 11 / 9 / 1920. في: سعيد، مج 2، ص 227.

(1124) "خطاب الأمير"، **المصباح**، العدد 96، 1 / 2 / 1920، ص 2 - 3.
(1125) **المصباح**، 1 / 2 / 1920، ص 3 [رقم العدد ليس ظاهرًا في الجريدة]؛ يُقارَن بـ: **حلب**، العدد 120، 3 / 2 / 1920، ص 4؛ يشير صفوت إلى أن العسكري أعفي من مهمة الحاكم العسكري العام لولاية حلب في 20 نيسان / أبريل 1920؛ حين تقرر إلغاء منصب الحاكم العسكري، وأنه عاد إلى دمشق ليعمل مستشارًا عسكريًا للملك فيصل. يُنظر: العسكري، ص 173؛ لكن ما هو مؤكد من خلال **الجريدة الرسمية** أن قرار إعفائه قد حدث من دون إلغاء منصب الحاكمية العسكرية العامة، ثم عيَّن فيصل، في 12 شباط / فبراير 1920، عبد الحميد باشا القلطقجي حاكمًا عسكريًا عامًا بدلًا منه. يُنظر: "حاكم حلب العسكري"، **حلب**، العدد 123، 12 / 2 / 1920؛ وزاول القلطقجي عمله اعتبارًا تقريبًا من 20 شباط / فبراير. في: **حلب**، العدد 125، 23 / 2 / 1920، ص 4؛ وحول نقل فيصل للعسكري إلى مستشار عسكري له، يُنظر: العسكري، ص 174.
(1126) **المصباح**، العدد 96، 1 / 2 / 1920، ص 2.
(1127) **حلب**، العدد 120، 2 / 2 / 1920، ص 2.
(1128) يومية 1 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 200.
(1129) يبدو أن وعد فيصل كان جديًا؛ إذ في ضوء ذلك، أبرق غورو إلى حكومته في 5 شباط / فبراير بأن قواته باتت جاهزة للانتقال. هذا ما يُستنتج من المعلومات الجزئية التي وردت في برقية الجنرال غورو في 5 شباط / فبراير 1920 إلى ألكسندر ميلران، رئيس الوزارة ووزير الخارجية، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 77.
(1130) يومية 26 كانون الثاني / يناير 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**: **الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 198.
(1131) من فيصل إلى الملك حسين، 20 شباط / فبراير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، ص 68؛ وهي رسالة مطولة يعرض فيها فيصل قائمة بما قام به من أعمال منذ وصول لجنة كينغ - كراين وحتى نهاية زيارته لحلب.
(1132) يومية 27 / 1 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 198 - 199؛ يُقارَن بيوميات 26 و27 و28 / 1 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 198 - 199.

الفصل الرابع عشر: زنقة فيصل بين ضغط الراديكاليين وتعنُّت غورو

أولًا: حوار الطرشان بين فيصل وغورو

توجه فيصل، في 3 شباط / فبراير 1920، إلى بيروت للاجتماع إلى الجنرال غورو ويطالبه بإجراءات تهدئة فرنسية مقابلة، للوصول إلى ما وصفه فيصل بـ "تسوية شريفة" تمكّنه من إقناع جهازه السياسي باتفاق فيصل - كليمنصو، وذلك على الرغم من محاولة ثنيه عن ذلك من مستشاريه والمقربين منه، بمن فيهم الأمير زيد، رئيس الحكومة، الذي سار في إجراءات التهدئة والتراجع عن السياسة الدفاعية على مضض، وإظهار استيائهم منه لإصراره على هذا الاجتماع [(1133)].

تمثلت هذه الخطوات التسكينية التطبيعية التي طلبها فيصل في تطبيق الجنرال غورو اتفاقه الأول مع كليمنصو بشأن انسحاب القوات الفرنسية من البقاع [(1134)]، وفي إيعاز الجنرال غورو إلى "الموظفين الإفرنسيين بالتغاضي عما وقع بينهم وبين بعض أبناء البلاد من المشاغبات والاختلاف"، بما يسمح بـ "اطمئنان النفوس التي كانت ثائرة بعوامل مختلفة" [(1135)]، فكان فيصل بذلك يطالب بتنفيذ اتفاقيات مقرة. وأبدى لقاء ذلك التزامه بضمان أمن النقليات على السكة الحديد من رياق إلى القوات الفرنسية في الشمال، لكن غورو لم يقابل طلباته بأي خطوة، حتى ولو كانت في منتصف الطريق، ولم يقطع له بأي وعد يشجعه على الاعتقاد بنجاح سياسة التفاهم مع الفرنسيين.

تحلل غورو من اتفاق فيصل - كليمنصو

بات الجنرال غورو متحللًا من اتفاق فيصل - كليمنصو بشأن البقاع، وهو الأمر الذي أقنع فيصل بالتراجع عن العودة إلى دمشق لقيادة حركات المقاومة، واستئناف المحادثات مع كليمنصو، بما أفضى إلى توقيع الاتفاق. وكان الجنرال غورو، حين استؤنفت محادثات فيصل - كليمنصو، قد وافق على أوامر كليمنصو له بالانسحاب من البقاع، لكن على مضض، إذ إنه رهن انسحابه بحل مسائل أخرى مع الحكومة العربية في كانون الثاني / يناير 1920، مثل انسحابه من البقاع بشروط إضافية. واعتبر أن مسائل الخلاف مع الحكومة العربية حول الانسحاب من البقاع ما زالت مستمرة [(1136)]؛ فاعتبر أنه في حِلٍ من اتفاق فيصل - كليمنصو.

فتح سقوط كليمنصو، في 17 كانون الثاني / يناير 1920، أمام الكتلة القومية اليمينية (Bloc national) التي فازت بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية الفرنسية، الباب على مصراعيه للحزب الاستعماري الفرنسي (Le parti colonial)

لتأكيد مصالح فرنسا التقليدية "التاريخية" في سورية ولبنان [1137]. وغذى الفريق اليميني الجديد، المتمثّل في بول دوشانيل (Paul Deschanel) رئيسًا للجمهورية (1920 - 1921) وألكسندر ميلران (Alexandre Millerand) رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية (20 كانون الثاني / يناير - 23 أيلول / سبتمبر 1920) الذي كان يساريًا سابقًا، الحمى الاستعمارية الفرنسية التي أصابت الحكومة والبرلمان وجزءًا كبيرًا من الجمهور الفرنسي، مع أنها لم تكن قد وصلت إلى درجة الوباء [1138].
وكان من أبرزها وأعلاها صوتًا الحزب الاستعماري الذي كان غير مطمئن لكليمنصو طوال الفترة التي أدار فيها مباشرة السياسة الخارجية الشرق أوسطية، مع أنه كان مرتاحًا لخطواته في إزالة الوجود البريطاني من سورية، وتعيينه الجنرال غورو الكاثوليكي الورع مفوضًا ساميًا فرنسيًا، وقائدًا عامًا لجيوش الشرق [1139].
وفي هذا السياق، طرح روبير دو كيه (Robert de Caix) (1919 - 1923)، سكرتير المفوضية ووكيلها في كانون الثاني / يناير 1920، على الفريق الحكومي اليميني الجديد إعادة النظر في اتفاق فيصل - كليمنصو، بعد أن كان من داعميه في مرحلة كليمنصو [1140]. فغدت حكومة ميلران التي خلفت كليمنصو تنظر إلى الاتفاق على أنه عبء عليها، فأدخل في موت سريري فعلي. وهكذا لم يعد اتفاق فيصل - كليمنصو مقبولًا لا من الراديكاليين السوريين ولا من القوميين اليمينيين الفرنسيين.
وفي حين كان في وسع فيصل التفاوض مباشرة مع كليمنصو، أقفل ميلران جميع السبل أمام تفاهم فرنسي - سوري؛ لأنه لم يكن مستعدًا قط للقبول بأي حكومة قومية في دمشق، حتى لو تمكن فيصل من إقناع الراديكاليين المعارضين للاتفاق بتلطيف معارضتهم له، على حد تحليل خوري [1141]، فغدت لعبة غورو مع فيصل صفرية (رابح وخاسر) لا تقبل التسوية وأنصاف الحلول وخطوة مقابل خطوة. وخلال هذه اللعبة، بذل غورو مزيدًا من أعمال ابتزاز فيصل من دون أن يكافئه بشيء مقابل، فلم يستجب لطلباته، وتعنت بالرفض، فكان حوار الطرشان بينهما.

رفض حكومة الأمير زيد تمرير الحافلات الفرنسية على سكة حديد رياق - حلب

بات غورو، في ضوء وعد فيصل له بتمرير الحافلات، جاهزًا في 5 شباط / فبراير 1920 لإرسالها [1142]. لكن حكومة المديرين الثانية، التي شكّلها فيصل في 26 كانون الثاني / يناير 1920 برئاسة شقيقه الأمير زيد، بصفتها حكومة "مطواعة" له، لم تكن كذلك؛ فلقد شكّلها بصفتها "حكومة حيادية" لا حزبية [1143] وافقت عليها "الفتاة"، ولم تكن قط "محايدة"؛ فكان أعضاؤها إما أعضاء في "الفتاة" وإما خاضعين لقراراتها وملتزمين بها، بمن فيهم الأمير زيد [1144]. ويستثنى من ذلك مدير الحربية رضا باشا الركابي الذي كان عضوًا مؤسسًا في

"الفتاة"، غير أنه مثّل أحد أبرز أقطابها المعتدلين المشاكسين للراديكاليين، وغدا ألد عدو لهم، كما كان معاديًا لأي علاقة إيجابية مع الأتراك.
بات الأمير زيد، الذي سار، خلال كانون الثاني / يناير 1920، في سياسة التهدئة على مضض، مقابل انسحاب القوات الفرنسية من البقاع، يرى هنا ضرورة العودة إلى السياسة الدفاعية، وتعزيز الاتصالات مع الكماليين بهدف عقد اتفاق سوري - تركي. ومن هنا هُمّش الركابي، الذي جاء تعيينه في هذا المنصب طمأنة للجنرالين غورو وأِلنبي بأن فيصل اختار شخصية معتدلة مقبولة من الفرنسيين والبريطانيين على رأس الحربية، لصالح تعزيز دور يوسف العظمة، رئيس ديوان الشورى الحربي [(1145)].
كانت سيرورة الأحداث تتسم بالغزارة والسيولة؛ فكل يوم يحمل معه أخبارًا وأحداثًا جديدة تستدعي موقفًا. هذا ما كان عليه الأمر، خصوصًا في أوائل شباط / فبراير 1920. عارضت الحكومة، منذ أواخر كانون الثاني / يناير 1920، بشدة تمرير الحافلات الحديدية، وتجاهلت طلبات غورو بتمريرها. وكان ذلك هو شكل دعمها الملموس غير المباشر للكماليين، في سياقات ارتفعت فيها منذ أزمة الاستبدال الاتصالات بينهما "في جهات متعددة بوسائل مختلفة" على حد تعبير الحصري [(1146)]. وسجل الأمير زيد: "هل يمكننا معاونة الفرنسيين على الذين يريدون الدفاع عن بلادهم ولو كانوا حلفاءنا؟ إن هذا لأمر عظيم" [(1147)].
وكانت تلك أولى مبادرة عملية تقوم بها الحكومة، وجاءت متوافقة موضوعيًا مع دعم الكماليين بصورة غير مباشرة.
وقامت حكومة الأمير زيد بالفعل، وفق المصادر الفرنسية، بالخطوة الأمضى في التأثير المباشر في الإمدادات اللوجستية للقوات الفرنسية في الشمال، وتمثلت بمنع نقل الجنود الفرنسيين على سكة حديد رياق - حلب [(1148)]. وأدى ذلك إلى حدوث توتر داخلي سياسي في الحكومة، يذكّر بأزمة الموقف من السياسة الدفاعية في إثر اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919، وما أحدثته تحديدًا من انقسام بين رئيسها الأمير زيد ويوسف العظمة، رئيس ديوان الشورى الحربي، ورضا الركابي مدير الحربية الذي كان يرى تمرير الحافلات. وأبدت التقارير البريطانية أن أخبار الحكومة السورية "غير مرغوب فيها لنا وللفرنسيين وللشريف فيصل" [(1149)].
ومنذ 2 شباط / فبراير 1920، توقع الأمير زيد احتمال "حدوث أحوال غير طبيعية في القريب العاجل" [(1150)]، ستشرحها التطورات السياسية اللاحقة والمتسارعة لا في سورية فحسب، بل في العراق أيضًا، والتي سنتوقف عندها لاحقًا. ووفق محفوظات الجنرال غورو، حذرت الحكومة فيصل من عواقب وخيمة إن أرغمها على تمرير الحافلات [(1151)]؛ إذ اشتدت في 7 شباط / فبراير 1920، وفق المحفوظات العربية، معارضتها لتمريرها وتحذيراتها لفيصل بعد نشوب حالة "هياج عظيم" من جراء ما شاع عن مرور حافلات فرنسية في حماة وتوجهها إلى حلب [(1152)]. وأعلم وكيل حاكم حلب الأمير زيد، في 7 شباط / فبراير، أن

"الأهالي في هياج عظيم" لمّا شاع عن زيارة قوة فرنسية لحلب [1153]. وُوجهت محاولة تمرير هذه الحافلات باحتجاجات واسعة في حمص وحماة، ضد ما وصفه الشهبندر "بإمرار مثل هذه الحاجات إلى جيش مستعمر يحارب أمة شرقية" [1154]، يقصد بها الأمة التركية. فلقد كان الشهبندر يميز بين الاتحاديين "السفاحين" ومن "بقي من إخواننا الترك الصادقين على ولائه للعرب" [1155].
وانتقل هذا التوتر إلى الشارع، ففي حين حاول الركابي تعزيز موقفه بين الشخصيات والضباط مما أدى إلى استياء بعضهم منه [1156]، تصدّر طلاب مكتب عنبر بدمشق الحملة عليه بتوزيع بيانات ضده دعيت بـ "الصرخات"، تتضمن عبارات مقذعة تخوينية ضده، تتوعده بالعقاب إن لم ينسحب من منصب مدير الحربية [1157].
وارتفعت في هذا السياق النداءات للقتال ضد الفرنسيين، متشجعة بتجدد بؤر المقاومة. وكانت الحكومة العربية في هذه الأثناء تواظب على عملية التعبئة والتجنيد والتدريبات العسكرية، وتتابع عن كثب تطور الحركات الكمالية ضد الفرنسيين في جهات عنتاب وأورفة شمال حلب من جهة، وتطور المواجهات بين الشيخ صالح العلي في جبل العلويين والفرنسيين، وتمكنه من أسر بعض جنودهم من جهة أخرى، متفائلة بتطورها [1158].
وبحلول 10 شباط / فبراير 1920، نقلت التقارير البريطانية هذه النداءات عن استعداد السوريين "للقتال فورًا بعد أن شعروا بأنهم يستطيعون تدمير القوات الفرنسية الموجودة في ذلك القطر" [1159]؛ ما أقلق الجنرال غورو الذي شكا في مذكرة رفعها إلى وزارة الخارجية، في 18 شباط / فبراير 1920، من محدودية قواته في المنطقة الغربية (لبنان) التي لا يتجاوز حجمها أربع كتائب، وأن قواته "تحت رحمة أي حادث يقع في المنطقة الشرقية" [1160]. وتوزعت هذه الكتائب، وفق التقارير البريطانية، في بيروت وعلى طريق بيروت - الشام وفي مرجعيون [1161]؛ ما حدا بغورو إلى أن يدفع ضابط ارتباطه مع الحكومة العربية، الكولونيل كوس، إلى نفي ما نشرته الصحف عن عزم ميلران على إرسال 30,000 جندي لغرض "الاستيلاء على دمشق وحلب والموصل"، وهو ما ألهب النداءات القتالية، وإلى أن يرسل في 21 شباط / فبراير 1920 إلى مجلس المديرين كتابًا رسميًا بـ "تكذيب ذلك" [1162].

ثانيًا: زنقة فيصل

أما فيصل نفسه، فقد غدا مزنوقًا بين ضغوط الفضاء الراديكالي السوري عليه لقطع علاقاته مع غورو وصلفه بعدم تقديم أي مقابل له مقابل إجراءاته التسكينية لبؤر المقاومة السورية وجبهاتها من جهة، وبين اشتداد الضغوط عليه كي يتحالف مع الكماليين ضد العدو المشترك من جهة أخرى. فكان في زنقته "مؤيّسًا مرةً ومطمعًا أخرى، ومقدم رِجل تارةً ومؤخرها تارةً أخرى"، على حد تشخيص دروزة [1163].

لكن هذا التردد بين خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف كان جزءًا من نهج فيصل في الجمع المرتبك بين الدبلوماسية والمقاومة، وتدعيم الدبلوماسية بالقوة في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية مرضية. وفي هذه الزنقة، تطورت شبكات العلاقات العربية - السورية - التركية الكمالية على نحوٍ متسارع، فقد ظهرت اتجاهات أيديولوجية حركية جديدة متداخلة أشد التداخل. كان من أبرزها الدعوة إلى الزواج بين دعوة "الاتحاد الإسلامي" و"بلشفية إسلامية" بازغة، ويبدو أنها كانت قوية إلى درجة أن فيصل دعا والده في الحجاز إلى الانضمام إليها، كما لوّح بها لغورو في رهان على تليين صلفه. ونظرًا إلى أن اهتمام الدراسات التاريخية العربية عمومًا، والسورية خصوصًا، محدود في هذا المجال، فإننا سنتوقف عنده بنوع من التفصيل لهدف تاريخي محض أولًا، وللتعرف إلى الاتجاهات الجديدة والمؤثرة في الفضاء السياسي - الاجتماعي السوري في مرحلة الحكومة العربية ثانيًا، وتكوين تقدير بحثي لأثر ذلك في كل من فيصل والكماليين ثالثًا.

(1133) يومية 3 شباط / فبراير 1920، في: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 201.

(1134) من فيصل إلى غورو، 21 / 1 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 63.

(1135) من فيصل إلى غورو، 27 كانون الثاني / يناير 1920، في: المرجع نفسه، ص 68.

(1136) من يوسف العظمة إلى الأمير زيد، 5 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1921،** سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 31؛ فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 62.

(1137) Daniel Neep, *Occupying Syria under the French Mandate: Insurgency, Space and State Formation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), p. 25.

(1138) خوري، ص 62.

(1139) المرجع نفسه، ص 61.

(1140) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l’état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 46.

(1141) خوري، ص 62 - 63؛ دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 457.

(1142) يبدو أن وعد فيصل كان جديًا؛ إذ في ضوء ذلك أبرق غورو إلى حكومته في 5 شباط / فبراير بأن قواته باتت جاهزة للانتقال. هذا ما يُستنتج من المعلومات الجزئية التي وردت في برقية الجنرال غورو في 5 / 2 / 1920؛ إلى ألكسندر ميلران رئيس الوزارة ووزير الخارجية، في: كرم، ص 77.

(1143) سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا: أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997)، ص 182؛ أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 171.

(1144) زيد بن الحسين (رئيسًا لمجلس المديرين بالوكالة)، أمين التميمي (معاونًا للرئيس)، علي رضا الركابي (مديرًا للحربية)، علي جودة (وكيلًا لمديرية الأمن العام)، يوسف العظمة (رئيسًا لأركان حرب الشورى الحربي): **العاصمة**، السنة 1، العدد 96، 26 / 1 / 1920، ص 2؛ بينما بقي إسكندر عمون

وكيلًا للعدلية (استقال في أواخر شباط / فبراير 1920)، ورشيد طليع مديرًا للداخلية. وقد اختيرت بموافقة الفتاة. وكان جميع أعضائها من الفتاة ما عدا إسكندر عمون الذي كان ينتمي إلى حزب الاتحاد السوري. محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 443.

(1145) كانت الحكومة العربية قد عينت العظمة في 12 كانون الثاني / يناير 1920 وكيلًا لديوان الشورى الحربي، أو ما يوازي رئاسة أركان الجيش. **حلب**، العدد 114، 12 / 1 / 1920، ص 6؛ ثم عينته في 26 كانون الثاني / يناير رئيسًا أصيلًا للديوان في حكومة المديرين.

(1146) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 162.

(1147) سجل الأمير زيد في يومية 29 / 1 / 1920، أن: "الفرنساوية طلبوا مرور قوة إلى كلّس من داخل المنطقة، ولم نوافق. طلبوا مرور خمسين شاحنة إلى إرزبين ولم نرد"، وأنهى الأمير زيد يوميته: "هل يمكننا معاونة الفرنسيين على الذين يريدون الدفاع عن بلادهم ولو كانوا حلفاءنا؟ إن هذا لأمر عظيم". يومية 29 / 1 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 199.

(1148) هذه المعلومة مستمدة من برقية الجنرال غور إلى الأمير فيصل في 5 أيار / مايو 1920، في: كرم، ص 180.

(1149) من الضابط السياسي - بغداد إلى وزير شؤون الهند - لندن، 31 / 1 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 112.

(1150) يومية 2 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 135.

(1151) من غورو إلى وزارة الخارجية، 18 شباط / فبراير 1920، في: كرم، ص 77.

(1152) من وكيل متصرف حماة إلى الأمير زيد، 7 شباط / فبراير 1920، ومن وكيل حاكم حلب إلى الأمير زيد، 7 شباط / فبراير 1920، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 314.

(1153) من وكيل حاكم حلب إلى زيد، 7 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 314.

(1154) من صفحات الحكم الوطني في سورية، دعوة الأمير فيصل إلى أوروبا للمفاوضة، في: عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 241.

(1155) المرجع نفسه، ص 163.

(1156) يومية 2 / 2 / 1920، **مذكرات الأمير زيد**، ص 135.

(1157) ملحق رقم (5)، الصرخة الثالثة، في: علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 443 - 445؛ واشتملت هذه الصرخة على تعابير مقذعة ضد الركابي رمته بالنفاق وسوء التصرف بالمخصصات السرية، واللجوء إلى الاستقواء بالأعيان بعد أن كان ضدهم، والسماح للفرنسيين بدخول المعلقة ورياق وبعلبك، وإهمال دعم الجيش، وعدم الائتمان على الجيش وقد تولى "رئاسته" في إشارة إلى تولي منصب مدير الحربية، وأن "الأمة طلبت التجنيد الإجباري، وهي تقدم أبناءها وأموالها للدفاع عن شرفها ولا تريد أن يسيطر على أبنائها رجل غير شريف، فماضيك وحاضرك سلبا ثقة الأمة بك، فلا تظن أن الأمة غافلة عنك"، وتوعدت "الصرخة" بأن الموعد معه قريب جدًا "إن لم تترك هذا المنصب الشريف لأهله".

(1158) يومية 12 / 2 / 1920، **مذكرات الأمير زيد**، ص 204.

(1159) تقرير استخبارات من المستر طومسن إلى المستر هوز (وزارة الهند)، 10 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 129.

(1160) من غورو إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 18 / 2 / 1919، في: كرم، ص 78.

(1161) بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 149.

(1162) "تكذيب رسمي فرنسوي"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 103، 23 / 2 / 1920، ص 7.

(1163) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 111.

الفصل الخامس عشر: دعوة الزواج بين دعوة "الاتحاد الإسلامي" ونزعة "البلشفية الإسلامية" البازغة

مقدمة

كان العمل من أجل اتحاد العالم الإسلامي، عبر اتحاد العرب والأتراك ضد الحلفاء، أحد أبرز الأفكار في مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال. وأخذت هذه الدعوة تبرز بوضوح، منذ تشرين الثاني / نوفمبر1919، بعد قرار الكماليين، في إثر مؤتمر سيواس، بالعمل مباشرة في سوريا. وتمحور موضوعها الرئيس، وفق تقرير الكولونيل ماينرتزهاغن، حول "إنتاج شعور مناهض لأوروبا ومؤيد للجامعة الإسلامية [(1164)]. وترافق انتشار هذه الدعوة مع بروز مخاوف بريطانية من بروز تأثير البلاشفة في بعض حواضر العالم الإسلامي، ولا سيما في مصر وتركيا.

كانت مصطلحات البلشفية والبلاشفة والبلشفيك منتشرة منذ أواخر تموز / يوليو 1919 في المجال التداولي السياسي العثماني - التركي والسوري، وفي أخبار الصحف على حد سواء، وكانت نداءات راديو طشقند إلى شعوب الشرق للثورة على الإمبرياليين في المنطقة تصل منذ آب / أغسطس 1919 إلى سوريا والمنطقة [(1165)]، وتجد طريقها إلى الرأي العام عبر الصحافة والمجلات مثل مجلة **المنار**، إلى درجة دفع فيها البريطانيون، لصد آثارها، الشيخ محمد بخيت، مفتي الديار المصرية (1914 - 1920)، في أوائل آب / أغسطس إلى إصدار فتوى بأن "تطرف المبادئ البلشفية مخالف لمبادئ الاعتدال الإسلامية" [(1166)]، وتلخص مضمونها وفق ما نشرته **المنار** في "تحريم البلشفية" [(1167)]. وقد ردّ الشيخ رشيد رضا، الذي سيغدو عضوًا في المؤتمر السوري العام ثم رئيسًا له، على تلك الفتوى بأنه "لا تعارض مع البلشفية لأنها عين الاشتراكية"، ورأى منذ 26 آب / أغسطس 1919 من منظور التحرر الوطني أن "المسلمين يتمنون نجاح الاشتراكيين نجاحًا يزول به استعباد الشعوب"، وإن كان حال البلاشفة أو الاشتراكيين "كما حال غيرهم ما يخالف الشرع" [(1168)]. وظل، حتى ما بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية، يعتبر أن خشية العرب ليست "من البلشفية ولا من الترك" بل "من إجهاز الإنكليز عليهم" [(1169)].

أولًا: البلشفية الإسلامية وحركة الاتحاد الإسلامي

1 - الدعوة للتحالف بين شعوب الشرق الإسلامي والبلاشفة ضد الغرب

ستأخذ الدعوة الإرهاصية المبكّرة إلى "تزويج الإسلام مع البلشفية"، في صيغة تحالف في إطار تشكيل اتحاد إسلامي ضد الغرب، وتمهيد البيئة الفكرية - السياسية لتقبله، في البروز والتأثير مع مطالع كانون الثاني / يناير 1920. وعاود البريطانيون، في أواسط كانون الثاني / يناير 1920، بعد القلق منها، استصدار فتوى من شيخ الإسلام في إسطنبول، وفتوى من مفتي الديار المصرية في وقت واحد، بيّنا فيها "خطر البلشفية، وقالا إنها مغايرة للشريعة الإسلامية، ولسير الأمن والسلام وارتقاء بين المسلمين جميعًا" [(1170)].

وتزامن ذلك على المستوى السوري مع بروز نشاط جماعات أو بالأحرى شخصيات تدعو للتحالف بين الشرق الإسلامي والبلاشفة ضد الغرب الاستعماري في كانون الثاني / يناير 1920 في مدينة حلب التي كانت تتلاطم فيها ما وصفه العسكري بـ "الموجات السياسية" من أصقاع الجهات الأربع المختلفة [(1171)]، وفي عدادها تلك الدعوة. فقد وجدت في الفضاء المديني السوري العام والفضاء الحلبي صدى إيجابيًا نسبيًا، إلى درجة أن فيصل نفسه انفعل إيجابيًا بها، واعتبر، في نوع من رسالة شفوية وجّهها إلى الكماليين عن طريق أحمد رضا، أن نصف قوة ما يمتلكه مصطفى كمال كافٍ لدفع الأوروبيين عن تركيا "[ولا] سيّما وأن أوروبا تذوب خوفًا أمام البولشيك [البلاشفة]، وانضمام الإسلام إليهم خاصة في الأناطول [الأناضول]" [(1172)]. غير أن حدود انفعال فيصل كانت أقرب إلى من يصفق للعدّاء، وليس الجري معه؛ ومن هنا كان الوجه الآخر لانفعاله هو التحفظ على التأثيرات البلشفية في سورية كيلا يُحرج علاقاته مع البريطانيين.

وبحلول منتصف كانون الثاني / يناير 1920، رصد فيصل نفسُه نشاط "البعثات الوطنية الموفدة فيما يقال من مصطفى كمال، وحتى من جماعات شرقية مستقلة أو متصلة بالثوار الروس البولشفيك" في شمال سوريا [(1173)]. ورصدت جريدة **المصباح** الحلبية، موئل أنصار التحالف مع الكماليين يومئذ، في تقرير صحافي نشرته في أوائل شباط / فبراير 1920 عن نزعة "نفسية" باتت منتشرة في إسطنبول، بأنه يمكن تسميتها "البولشفية الإسلامية" [(1174)]. وباتت جريدة **المفيد**، التي كانت في كانون الأول / ديسمبر 1919 شديدة التحذير للسوريين من "التبلشف" والإصغاء لدعاوى مصطفى كمال، ترى في شباط / فبراير 1920 أنه كان من الممكن في الواقع تخويف أوروبا بالبلشفية، وربما جني الفوائد من ذلك لفائدة المصالح العربية [(1175)].

لقد غدا التعاطف مع البلشفية، وإمكانية استمداد القوة منها في مواجهة المحتلين الأجانب، منتشرين؛ ففي الشهر نفسه، زعم أنه قد طبع كتاب في

سورية عنوانه **مبادئ البلشفية**، يبرهن على ألا تناقض بين البلشفية والإسلام، وأنه وُزع في بغداد عن طريق سورية [1176].
عكس انتشار هذه النزعة قناعة مصطفى كمال وأغلب رفاقه مع كثير من الوطنيين والقوميين الأتراك، منذ بدايات عام 1920، بأن التحالف مع البلاشفة هو وحده الذي يمكّنهم من رفض إملاءات الحلفاء ومن هزيمتهم [1177]. لكن مصطفى كمال لم يصرح بذلك رسميًا، تفاديًا لاستفزاز الرأي العام الذي وجهت إليه فتاوى بتكفير البلشفية، وعدائها للدين. ولن يتبنّاها علنًا، إلا بعد احتلال الحلفاء في 16 آذار / مارس 1920 إسطنبول، حيث تخلى عن الحذر كليًا، من منطلق أنه لن يتمكن أحد من لومه في توجهه إلى البلاشفة [1178].
وبعد أن عقد مصطفى كمال المجلس الوطني الكبير (نيسان / أبريل 1920)، واستصدرت الحكومة العثمانية فتوى من شيخ الإسلام يحل فيها دماء الكماليين ويتهمهم بأنهم بلاشفة، أو على الأقل اتحاديون ملحدون ذوو مشارب ماسونية، سيدعو مصطفى كمال في النصف الثاني من تموز / يوليو 1920 علنًا إلى أن يشكل المسلمون والبلاشفة كتلة للنضال ضد ظلم القوى الكبرى [1179].
وارتبطت هذه النزعة بفكرة كبيرة، انتشرت بين الراديكاليين في تركيا طوال عام 1920، بتشكيل كتلة من بلاد الشرق، تحت قيادة تضم الأتراك والبلاشفة ضد المستعمرين [1180]. وهي فكرة ستجد تداعياتها في تركيا، من خلال تشكيل الجيش الأخضر في أيار / مايو 1920، ورفعه وحدة الرايتين الخضراء والحمراء رمزًا للأخوة الإسلامية [1181]. وكان الجيش الأخضر في البداية، وفق مالكولم ياب، منظمة سياسية أكثر منها عسكرية، يسيطر عليها اليسار الراديكالي، وبرز فيها التنبير على وحدة الشرقيين في مواجهة الغربيين. واعتبر الثورة البلشفية مثالًا للكمال، وأنه في الإمكان مواءمتها مع الإسلام [1182].
كانت تلك هي دعوة حركة الاتحاد الإسلامي التي تداخلت مع نزعة البلشفية الإسلامية ومع نزعة أخرى هي النزعة "الشرقية" وعبرت عنها الفكرة الكبيرة "الجامعة الإسلامية"، في نوع من الأوعية المتصلة، التي يعزز بعضها بعضًا. وستتفاقم طوال عام 1920 وتيرة القلق البريطاني الشديد مما اعتبرته الدوائر البريطانية "تحالفًا بين البلشفية والجامعة الإسلامية الذي يمكن أن يهدد المصالح البريطانية في أنحاء الشرق الأدنى والهند" [1183]. وهذه الدعوة للاتحاد الإسلامي ليست بجديدة، إذ سبق لجمعية الاتحاد والترقي منذ مؤتمرها في عام 1911 أن قررت نهائيًا تبنّي برنامج الاتحاد الإسلامي، على الأقل في سياستها الخارجية [1184]. وكان لها ما سبقها من تبنّي السلطان عبد الحميد الثاني لها، وعلى الرغم من تحديثيتها السريعة، التي انطوت على إجراءات علمانية واضحة، وتقليصها الشديد لصلاحيات شيخ الإسلام، وتشجيعها الفضاءات الاجتماعية والسلوكية التحررية، ظلت متمسكة بمقام الخلافة عروةً للعالم الإسلامي.

وبحلول النصف الأول من شباط / فبراير 1919، ارتفعت وتائر نشاط دعاة حركة الاتحاد الإسلامي في مواجهة الغرب، طردًا مع ارتفاع المخاوف الإسلامية في مصر وتركيا والهند والقوقاز وغيرها على مصير إسطنبول، عاصمة الخلافة العثمانية؛ ففي شباط / فبراير 1920، سيغدو مصير الآستانة قضية الساعة ومحور النقاشات في الصحافة التركية [(1185)]، طردًا مع المؤتمر السري الذي عقده المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح (12 - 24 شباط / فبراير 1920) في لندن، واقتصر على رؤساء وزراء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، للبحث في تقسيم الدولة العثمانية بموجب معاهدة الصلح معها. وقد عرض مشروع المعاهدة في المؤتمر، وتضمنت في ما اشتملت عليه المباحثةَ حول وضع الخليفة العثماني، والعودة إلى تداول فكرة إبعاده عن الآستانة إلى مكان ناءٍ في الأناضول، وإدارة الحلفاء العسكرية لإسطنبول بما يعني احتلالها، وتوزع الانتدابات الفرنسية والبريطانية بين سوريا والعراق. وأقر المؤتمر السري مبدئيًا، في جلسة 21 شباط / فبراير 1920، معاهدة الصلح مع تركيا التي ستُعرف لاحقًا بمعاهدة سيفر، لكن إتمام صياغتها وتقديمها رسميًّا للحكومة العثمانية تأخرا حتى أيار / مايو 1920[(1186)].

كانت قوة هذا النشاط قد أبرزت دعوة الاتحاد الإسلامي التي ستحمل أيضًا في المجال التداولي اسم "الجامعة الإسلامية" بصفتها دعوة بازغة تجذب كثيرًا من المنفعلين بها، إلى درجة أن فيصل وصف انتشارها الواسع بأنه غدا "أمرًا يعلمه العام والخاص" [(1187)]. وستستمر هذه المخاوف على مصير دار الخلافة في إسطنبول مترابطة مع المخاوف على الأماكن المقدسة في الحجاز، في تعزيز الحركة من خلال بروز النشاط الهندي في الضغط على الحكومة البريطانية لـ "إعادة أملاك تركيا إلى حالها التي كانت عليها، وأن تبقى جزيرة العرب مصونة، وتحت إدارة المسلمين التامة، وأن تبقى الأماكن المقدسة في رعاية الخليفة"، والمطالبة بـ "إبقاء تراقية وإزمير للأتراك بحجة تقرير المصير" [(1188)]. وكانت قد ثارت في دلهي، منذ كانون الثاني / يناير 1920، أيضًا تظاهرات عديدة تطالب بذلك، وتنتقد "تدخل الحكومات المسيحية في أمر بلاد العرب" [(1189)]. وإبان لقاء الوفد الهندي مع لويد جورج، في شباط / فبراير 1920، كانت قضية مصير الآستانة وما أثارته من معالم هياج في الرأي العام هي قضية الساعة ومحور النقاشات في الصحف التي وصلت بدورها إلى الصحف والمجلات العربية، بما فيها جريدة **القبلة** الرسمية لمملكة الحجاز [(1190)].

2 - انجذاب دعاة الاتحاد الإسلامي إلى فيصل

كانت مواقف فيصل وتصريحاته للصحف وفي مؤتمر الصلح بالدفاع عن حقوق الأتراك ببلادهم، ورفض احتلال الحلفاء إسطنبول، ونفي الخليفة إلى مكان ناءٍ في الأناضول، وترحيبه بانضمام المسلمين في الأناضول إلى البلاشفة في مقاومة الغرب [(1191)]، وارتيابه منذ تشرين الثاني / نوفمبر 1919 في أن

البريطانيين "يريدون أن يضربوا ضربتهم القاضية على الفكرة الإسلامية، ويحرزوا الظفر النهائي على الإسلام" وربط ذلك بما سماه "تمسكهم بإخراج الأتراك من مركزهم العظيم الذي هو يعد المركز الثاني بعد مكة للإسلام" ووصفه هذا المركز بأنه "لا مشاحة فيه بأنه تركي بالاسم وإسلامي بالفعل" [(1192)]، كان كل ذلك عوامل جذبت دعاةَ الاتحاد الإسلامي ليتصلوا به، بعد أن كانوا يرون فيه وفي والده خائنَين للعالم الإسلامي من خلال الثورة ضد الدولة العثمانية.

وكانت جرائد إسطنبول، وفي مقدمتها جريدة **حاكميت مللي** (*Hâkimiyet - i Milliye*) التي أصدرها مصطفى كمال في 10 كانون الثاني / يناير 1920 لتكون ناطقة شبه رسمية لحركة المقاومة، قد دأبت في مناخ ارتفاع وتائر الدعوات لمصالحة تركية - عربية جدية على نشر أخبار المقاومة السورية، ودعوة السوريين إلى الاتحاد مع المقاومة الكمالية ضد العدو الأوروبي المشترك، ونشر بيانات فيصل وتصريحاته بالموقف من الأتراك ودفاعه عنهم في مؤتمر الصلح [(1193)]. وأخذت جريدة **المصباح** الحلبية أيضًا، وهي الموالية للجمعية الوطنية الديموقراطية وللاتحاد مع الكماليين لطرد الحلفاء، تُكثر من نشر تقارير عن ذلك.

وكان من أبرز ما نشرته **المصباح** تصريحات الأمير فيصل بالدفاع عن حق الأتراك في البقاء في الآستانة. فنشرت، في الأول من شباط / فبراير 1920، تصريحه بدفاعه عن حق الأتراك ببقاء الآستانة في حوزتهم، وأنه لا مندوحة له من الدفاع عن هذا الحق، تحت عنوان دال: "الأمير يدافع عن تركيا" [(1194)]. وبحلول العشر الأول من شباط / فبراير 1920، التقى دعاة حركة الاتحاد الإسلامي مع فيصل بدمشق، وقام، وفق المعطيات الأخبارية الجاسوسية لعبد العزيز بن سعود حاكم نجد، "حزب وطني سوري - تركي" يدعو إلى طرد الغرب المسيحي من البلاد العربية [(1195)].

3 - استقبال فيصل دعاة حركة الاتحاد الإسلامي وموقفه منها (أوائل شباط / فبراير 1920)

في أوائل شباط / فبراير 1920، استقبل فيصل في دمشق دعاة حركة الاتحاد الإسلامي الذين كانوا يجوبون المدن السورية منذ كانون الثاني / يناير 1920؛ وهو الأمر الذي لم يكن بغافلٍ عنه. وغدا موضوع الأتراك والإسلام بعد استقبال فيصل لهم أحد موضوعات التداول بين فيصل والأمير زيد ومستشاريهما [(1196)]. وعلى خلفية إخفاق فيصل في التوصل إلى تسوية شريفة مع غورو، وإنكار البريطانيين الشديد نص المعاهدة العربية - البريطانية في ما يُعرف بمراسلات الحسين - مكماهون، واتهامهم بالنكوص عن اتفاقياتهم مع الحركة العربية، والتي ادعى الطرف العربي أن بريطانيا وافقت عليها، وأعلنت تلك الحركة الثورة العربية بموجبها [(1197)]، تنكّرهم لما نصت عليه اتفاقية سايكس - بيكو من

إقامة دولة عربية أو اتحاد دول عربية في سوريا والعراق، وبات فيصل في تلك اللحظات مقتنعًا أشد الاقتناع بقوتها والرهان عليها في تجذير مواقفه من البريطانيين والفرنسيين معًا، بدعوة الاتحاد الإسلامي، وإمكانية الاستثمار السياسي فيها.
كان إنكار البريطانيين نص المعاهدة، وإن اعترفوا بأنهم تلقّوها لكنهم ادعوا أنهم لم يوافقوا عليها، قابلًا لتفسيرات متعددة بسبب ما صاحب مراسلات الحسين - مكماهون من "غمغمات" أو حتى غموض. لكن إنكارهم ما نصت عليه اتفاقية سايكس - بيكو من إقامة دولة عربية أو اتحاد دول عربية، واضح لا لبس فيه، ومن ثم ضغط فيصل عليهم لتطبيق ما نصت عليه هذه الاتفاقية. ورأى أن ذلك واجب على بريطانيا، في حال عدم ثبوت الاتفاقية العربية - البريطانية التي تمسك الحسين بوضعها بينما أنكرها البريطانيون، ونشر فيصل مطالبته بذلك علنًا. وكان نشر هذه المطالبة تعبيرًا في حدّ ذاته عن التوتر "الخفي" في علاقاته مع البريطانيين خاصة.
كان الجنرال أَلِنبي قد أعلم الأمير زيدًا في 4 شباط / فبراير بأن لا "علاقة له بعد الآن في أمور سورية، وعليه، لا يمكنه المداخلة في شؤونها"، وجدد تأكيده على التهدئة مع الفرنسيين وعدم إثارة أعمال ضدهم فيه [(1198)]. فردّ فيصل على ذلك، محاولًا توريط البريطانيين ومنعهم من الانسحاب الكامل من المسألة السورية؛ كي يستفيد منهم في تحسين علاقته الشائكة مع الفرنسيين. وطلب في 11 شباط / فبراير 1920 من أَلِنبي أن ينفذ ما "تضمنته الوعود والتصريحات" البريطانية في مراسلات الحسين - مكماهون، والبيان الذي نشره الجنرال ستانلي مود في 19 أيار / مايو 1917 لدى دخوله العراق، و"تصريحات رسمية أخرى تتعلق ببلادهم ومصيرهم"، وأن يوضح له "معرفة السياسة الحقيقية لبريطانيا العظمى فيما يتعلق بفلسطين والعراق" [(1199)]. ونقل فيصل الخلاف إلى العلن؛ فنشر، في 16 شباط / فبراير 1920 أن بريطانيا ملزمة، حتى بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، "أن تؤلف حكومة في العراق تكفل مصالح العرب والبريطانيين معًا. وأن تعترف بأن فلسطين والموصل عربيتان داخلتان ضمن الحكومة السورية" [(1200)].
كان هؤلاء الدعاة قادمين، وفق ما نفهم من أوراق فيصل نفسه، من مصر وتركستان، وطلبوا منه أن يعمل مع والده الملك حسين في الحجاز على الانضمام إلى الحركة لتحرير شعوب الشرق، ووصفوا كل من يتأخر عن ذلك بـ "ضعيف العقيدة"، وطلبوا من الحسين "أن يصرف جهده في توحيد كلمة العرب وأمرائهم بدون استثناء". فأيد فيصل بحماس دعوتهم، وأعلمهم بأنه سيدعو والده إلى الانضمام إلى الحركة. واعتبر في رسالة وجهها في 13 شباط / فبراير 1920 إلى الأمير عبد الله (1882 - 1951)، وزير خارجية مملكة الحجاز، أن الاتحاد الإسلامي "أمر جلل هام وانقلاب عظيم بدأ يظهر في عالم الوجود"، وهو مدعوم دوليًا علنًا من البلاشفة في روسيا ومن ألمانيا سرًا،

للتخلص، بحسب فيصل من "النير المسيحي الاستعماري" "حتى الأمم المستعمِرة الآن في وجل وخوف عظيم من حصوله، ولذا هي متمادية بدس الدسائس لتوقيفه" وأن أساسها هو "الشرق للشرقيين" [(1201)].
وأبدى فيصل في الرسالة أن مطالبته في مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لم تفلح في الحصول على شيء منه؛ إذ لا بد من إسناد المطالب بالفعل، وإلا كانت كلامًا بكلام. ثم أشار إلى أنه إذا كان المقصود هو الاستقلال التام، فإنه طلبه سابقًا أمام المؤتمر، لكن "بمجرد الطلب من ذا الذي يعطينا؟ يلزم أن يعزز الطلب بالفعل. فإن كنتم في استطاعة قتال إنكلترا وفرنسا معًا فما فاتنا شيء". وأعلم والده بأنه سيخاصم البريطانيين، ويتخذ خطة مزعجة لهم بمطالبتهم بفلسطين والعراق، وحتى احتمال أن يعلن استقلال العراق وحده وسورية وفلسطين على أساس الاتحاد "مما سيثير ردة فعل البريطانيين على الحسين بتحريض ابن سعود عليه". وقال لوالده إنه لا يمانع "في أن تسخطوا علي ظاهرًا أو توبخوني على أعمالي وتقولون [كذا] أنه خرج من خطتنا ومن رأينا" [(1202)]، فلقد وصل التأزم في علاقته مع والده إلى الذروة، وأصيب بالإحباط نتيجة موقف والده في إضعاف شرعيته والنيل منها، وإشهاره ذلك [(1203)]. وردّ فيصل على والده بدوره، وبصورة علنية، من خلال مقابلة أجرتها معه جريدة **المفيد** الدمشقية بعنوان، "وثائق رسمية لم تُنشر حتى الآن، وأعادت **العاصمة** وغيرها نشرها، وينال فيها من كفاءة الحسين بصفته رجل دولة، ويشكك في ما ادعاه من وجود تعهد بريطاني بالالتزام بالاتفاقية العربية - البريطانية، وأن كل ما وجده هو نص عربي يتضمن تعهدًا بريطانيًا غير مؤرخ، وغير ممهور بتواقيع، "بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معاني الاستقلال في داخليتها وخارجيتها" التي فصلتها بنود الاتفاقية [(1204)].
ترافقت رسالة فيصل مع ما نقله أحد التقارير الاستخبارية البريطانية، في 10 شباط / فبراير 1920، من أن زكي باشا الخرسا (ت. 1927) [(1205)]، أحد "أعوان فيصل الموثوقين"، هو في طريقه من برن بعد أن سلّم شكيب أرسلان (1869 - 1946) في برن رسالة من فيصل إلى الصدر الأعظم العثماني السابق طلعت باشا، إلى إسطنبول وسورية، "وأيضًا للحصول على موافقة ملك الحجاز الذي سيُطلب منه ترؤس الحركة" [(1206)]. وكانت صلة الخرسا الوثيقة بفيصل معروفة [(1207)]، وكذا صلته خلال الفترة العثمانية بالنواب العرب والشخصيات العربية في إسطنبول، وقيامه بدعم النادي الأدبي في طوره التأسيسي الأول الذي ضم الطلبة العرب في إسطنبول [(1208)]. وعمل مع فيصل بعد قيام الحكم العربي، وتولى نقل رسائله إلى الصدر الأعظم العثماني الأسبق وأحد أبرز قادة الاتحاديين طلعت باشا اللاجئ في برلين، عن طريق شكيب أرسلان [(1209)] الذي ربطته بدوره علاقات وثيقة بطلعت باشا قبل الحرب وبعدها.
كان أرسلان قد ربطته علاقات وطيدة بفيصل، على خلاف علاقة العائلة الهاشمية السيئة به، وكان، وفق أرسلان نفسه، يعف عن أي نيل منه بسبب

مواقفه إبان الحرب ضد الثورة العربية، متحمسًا لحلف إسلامي يقوم على مصالحة عربية - تركية، ونشر يومئذ مقالة في جريدة *Le Populaire* الاشتراكية الفرنسية في 16 شباط / فبراير 1920 بيّن فيها أن النكث بالعهود التي قُدمت للعرب في منحهم الاستقلال "قد حمل العرب والترك على الاتفاق من جديد، واستئناف الإخاء، فعاد حبل الولاء بينهم بعد التصرم موصولًا" [(1210)]. ولقد تساءل ثيودور لوثروب ستودادر، في سياق تحليله اهتمام مصطفى كمال في المقام الأول بتوثيق علاقاته مع العرب، عن سر ما يصفه "بالأمر الذي قد يبدو لأول وهلة من الغرابة بمكان"؛ وهو تحوّل العلاقة بين العرب والأتراك من علاقة العداوة المرة إلى الصداقة، وخلص إلى أن هذا الأمر "ليس في الواقع بالغريب البتة، لأن السياسة الفرنسية - البريطانية هي التي خلقت هذه الأعجوبة، وأتت بهذه الخارقة" [(1211)].

ثانيًا: دعوة مصطفى كمال فيصل إلى توقيع ميثاق حلف إسلامي

كان دعاة الاتحاد الإسلامي على صلة وثيقة، إن لم تكن شبه عضوية، بمصطفى كمال. وفي هذا السياق، التقط الأخير إشارات فيصل الإيجابية تجاه تلك الدعوة في مرحلة حسم فيها الخلاف بين قيادته حول التحالف مع العرب، والعمل مع السوريين والعراقيين، وتبنّى فيها سياسة الجبهة المزدوجة التركية - العربية مع تركيز على الجبهة المزدوجة الكمالية - السورية، والقبول مبدئيًا بالكونفدرالية لكن بعد التحرير والاستقلال.

1 - رسالة مصطفى كمال إلى الشعباني

يبدو، وفق المصادر السورية، أن شاكر نعمت الشعباني، رئيس الجمعية الوطنية الديموقراطية أو الجمعية الوطنية في حلب، وفق توصيفات مصطفى كمال لها، قد تلقى رسالة من مصطفى كمال الذي كان قد قرر فتح خطة الجبهة المزدوجة السورية - التركية، يكلفه فيها بالاتصال بالحكومة العربية لإرسال مندوب مفوض منها إلى تركيا "للاتفاق معهم على تأسيس حلف إسلامي يحفظ لكل قطر من الأقطار الإسلامية استقلاله، ويكف عنه عادية المعتدين مع اعتراف تركيا باستقلال جميع البلاد العربية، ومنها سوريا" [(1212)].

وتزامن توجيه مصطفى كمال هذه الرسالة مع تبنّيه مبدئيًا، في منتصف شباط / فبراير 1920، اقتراح الجمعيات العاملة في سوريا والعراق بتشكيل كونفدرالية تركية - عراقية - سورية بعد الاستقلال. والتقطت هذه الرسالةَ التي كانت جزءًا من رسائل سابقة من مصطفى كمال إلى الشعباني، أجهزةُ وزارة الداخلية السورية، التي كان يتولاها رضا الصلح، المعروف باتجاهاته المعتدلة وبعدم المجازفة في أي علاقة مع الأتراك، في منتصف آذار / مارس 1920 تقريبًا، فأمرت الوزارة على التو، في 15 آذار / مارس 1920، في مرحلة

تبنّي حكومة الاستقلال السوري سياسة طمأنة الحلفاء، باعتقال الشعباني من جديد، وسوقه إلى دمشق. فتوارى الشعباني نحو 18 سلّم بعدها نفسه للحكومة، على الأرجح، خلال الأسبوع الثاني من نيسان / أبريل 1920 بضمانات شخصية من الملك فيصل نفسه، تكفل له، وفق ما سرده هو، حماية كرامته [(1213)].

وكانت الحكومة السورية التي تشكلت، في إثر إعلان المؤتمر السوري العام الاستقلال، بصفتها حكومة تمثل أساسًا المعتدلين في الجهاز السياسي للحكومة العربية، قد حاولت في إطار تكتيكات فيصل أن تطمئن الحلفاء بأن قرار الاستقلال ليس موجَّهًا ضدها، وحاولت أن تطمئن الفرنسيين. فكان من أولى خطوات حكومة الركابي في "طمأنة" الفرنسيين هو تمرير 20 حافلة فرنسية محملة بالمؤن العسكرية والغذائية، في أواسط آذار / مارس 1920، إلى قوات الجنرال دولاموت في شمال سورية بسلام، من دون أن تتعرض لأي حادث [(1214)]. وفي هذا السياق، عملت على اعتقال الشعباني وعرقلة عمل الأنصار في شمال سوريا.

2 - ردة فعل عبد العزيز بن سعود حاكم نجد واتهام الحسين بالاتصال مع الحزب الوطني السوري - التركي

التقط هذه الحركة عبد العزيز بن سعود في نجد، في 10 شباط / فبراير 1920، الذي قيّمته التقارير البريطانية بأنه كان يملك نظام مخابرات كفؤًا عبر التجار النجديين مع مصر وسورية والحجاز والهند والعراق. واتهم الشريف حسين بأنه أوفد رسلًا إلى دمشق "يحملون تعليمات للاتصال بالحزب الوطني السوري - التركي" على أسس "الشروع في حركة جهاد تستهدف طرد المسيحيين من البلاد الناطقة باللغة العربية"، وأن في حال إعلان الجهاد، فإن الخطة تقضي بأن "يهاجم السوريون والأتراك الفرنسيين، ويتعاون المصريون بإثارة انتفاضة في مصر، والإمام مع الجزيرة وراءه، يهاجم العراق". وادعى ابن سعود أن الخطة تقضي بتوريطه مع البريطانيين عبر "إقناع مسلمي سورية أن يناشدوا ابن سعود، لكي يتولى قيادة الجهاد بصفته إمامًا ومدافعًا عن الإسلام الصحيح". وأعرب ابن سعود عن آرائه بأقوى العبارات "بأن أفضل طريقة لمجابهة الجهاد" هي أن يدعمه البريطانيون لأن "سير الأحداث في سورية والحجاز خطر يجب أن نحسب حسابه في حال نجاح حركة الجهاد" [(1215)].

وما أفضى به ابن سعود من خطة حركة الاتحاد الإسلامي لإعلان الجهاد سيكون موضع تمحيص البريطانيين في بغداد والقاهرة؛ إذ استبعد ألنبي في القاهرة احتمال "أن يرأس الملك [حسين] حركة جهاد في سورية" "لأن أهالي سورية ليس لهم إلا القليل من التعاطف مع الملك حسين، والعلاقات بينه وبين

فيصل متوترة شيئًا ما في الوقت الحاضر". ويعني ألِنبي بذلك إعلان الحسين في 5 شباط / فبراير 1920 في الصحف أن الأمير فيصل لم يعد ممثلًا له في مؤتمر الصلح، لكن ألِنبي الذي كان متعاطفًا مع العرب ويلح على حكومته بإرضائهم، رأى أن "من الواضح أن المتطرفين العرب السوريين يميلون أكثر فأكثر إلى الارتباط بالأتراك والبلاشفة، وسيفعلون ذلك ما لم يُمنحوا قدرًا من الاستقلال يرضي مثُلهم العليا" [(1216)].

وستتعزز رؤيته تلك طردًا مع شدة ذلك الميل خلال الأسابيع الموالية، مفسرًا إياها بأن "سياسة الحلفاء بشأن سورية وفلسطين لا تتفق مع رغبات السكان المحليين، وسبق أن عرّضت حكومة صاحب الجلالة لتهمة الإخلال بالعهد، وفتحت المجال للدعاية التركية والبلشفية من الشمال" [(1217)]. وسيلحظ الجنرال ألِنبي أن "هناك أدلة كثيرة تبين أن جهدًا مقررًا يُبذل لتوحيد الإسلام ضد جميع الدول الأوروبية" [(1218)].

وسيثير أيضًا التنامي السريع لتلك الاتجاهات لدى الاستخبارات البريطانية مخاوف كبيرة منها، ومن رفع راية "الشرق للشرقيين"، ووصفت ناشطيها بـ "المهيّجين الشرقيين" ضد الغرب، ورأت أنها قد غدت "ظاهرة عالمية" موجَّهة ضد البريطانيين، وتتردد في تداعياتها في كل مناطق السيطرة البريطانية في الهند وسورية لدى فيصل وتركيا لدى مصطفى كمال والجزيرة العربية وكردستان وأفغانستان، وغدت "سلاحًا جاهزًا للدعاية البلشفية ومسندًا للجماعة الإسلامية"، وحذروا الحكومة البريطانية بأنه "لا يمكننا أن نتجاهل هذه الظاهرة العالمية، دون أن نعرّض للخطر وضعنا في الشرق" [(1219)]. وهي الظاهرة التي قام عليها أساس حركة الاتحاد الإسلامي المتداخلة مع نزعة "البلشفية الإسلامية" من أن "الشرق للشرقيين" التي قرأ فيصل دعوتها بأنها أساس دعوة الاتحاد الإسلامي كما سيتجسد ذلك في الأناضول مع تنبير الجيش الأخضر الذي تشكل في أنقرة على وحدة الشرقيين في مواجهة الغربيين، وحمله نزعة البلشفية الإسلامية [(1220)].

3 - إحساس الحسين بالذنب التاريخي ومحاولة التعويض بالتمسك بالخلافة العثمانية والدفاع عنها

صحيح ما استبعده ألِنبي من تولّي الملك حسين قيادة الحركة، لكن الصحيح أيضًا هو أنه تبلّغ دعوة انضمامه إلى حركة الاتحاد الإسلامي عن طريق فيصل نفسه، وربما أيضًا عبر موفدين من دعاة تلك الحركة إليه أو مقربين إليه. وقد حدثت هذه الاتصالات في مرحلة كان الحسين قد وصل فيها إلى ذروة استياء من البريطانيين، بسبب موقفهم من صراعه مع ابن سعود، وإحساسه المرير بخذلانهم له، وعدم الوفاء بعهودهم، والتضييق المالي عليه الذي كان حقيقيًا.

ومن المؤكد أنه لم يكن بوارد الحسين قيادة تلك الخطة، بل كان عاجزًا عن القيام بها لخوفه على الأقل من ترخيص البريطانيين لابن سعود باجتياح

الحجاز، الذي كان جاهزًا لتصفية الحساب مع الحسين لولا الحاجز البريطاني، فغدا تحت رحمة البريطانيين، وهو ما نبهه إليه فيصل مبكرًا، في تشرين الثاني / نوفمبر 1919، بعد تيقنه في محادثاته الحادة بين وفده القومي السوري ولويد جورج وحكومته في أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر 1919 في إثر اتفاق الاستبدال، من أن بريطانيا باعت، على حد تعبيره، سوريا للفرنسيين، وأنها تريد السيطرة على فلسطين والعراق كما تشاء، بعد أن وضعت الحجاز أيضًا تحت "تأثيرها الفعلي لكي تعمل في الحجاز بما تشاء، ليس بالفعل بل بالواسطة" أي بواسطة "الوهابيين" في نجد، و"ترك الحجاز تحت التهديد الدائم" بواسطتهم. ويستنتج فيصل أن بريطانيا "بتأييدها لنا ستحرز هذه التوفيقات والمنافع. ودوامنا نحن على السير وراءها على العمياء لا يأتينا بالفائدة بل يجلب علينا الويلات"، وطرح على والده التعامل مع البريطانيين بحذر شديد على قاعدة "عدو ما من صداقته بدّ" [(1221)]. وسيتعزز ذلك لديه، بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية، حيث ذكر في رسالة إلى والده "وقد كنت متيقّنًا أن الحكومة البريطانية لا تريد أن تفي بعهودها لنا، وتود أن تستعملنا كستر تجاه فرنسا، حتى إذا قضت أربها تركتنا وشأننا وتخلت عنا كما حصل فعلًا" [(1222)].

لم يقترب الحسين من دعاة حركة الاتحاد الإسلامي، لكنه حاول أن يرضيهم في منتصف الطريق لتجنب تأديب البريطانيين له بواسطة ابن سعود، الذي بات طريقه إلى مكة بعد معركة تربة مفتوحًا من جهة أولى، وتفاديًا لحملة جديدة شديدة ضده في العالم الإسلامي تعيد إنتاج الفكرة التي سادت خلال الحرب واستمرت بعدها بأنه خان الإسلام والخلافة لصالح "الأجانب" من جهة أخرى، بأن أكثر من تصريحاته المتعاطفة مع تركيا والتزامه بالخلافة العثمانية. لكن موقفه في منتصف الطريق عبّر أيضًا عن يقظة ضميره بذنب تاريخي اقترفه، بعد خيبة رهاناته على البريطانيين، في حق الأمة الإسلامية وشرف عائلته كما كان يصرح دومًا في مراسلاته، وشعوره بالمرارة لتحالفه معهم. فقد ظل الشعور بالذنب وتبكيت الضمير نتيجة ما وصفه نفسه بدمار تركيا ودمار العرب معًا نتيجة تحالفه مع بريطانيا يلازمه حتى أواخر حياته. واختلط شعور الحسين بالذنب مع الخزي والحرج والندم في حواره الداخلي المتوتر دراميًا بين أناه الذي يجسّد مبدأ الواقع، وأناه الأعلى المرتبط بمجموعة القيم التي يؤمن بها ويتمثلها، والذي عمل هنا على وجه التحديد قوةَ ضبط داخلية تولد مشاعر الذنب، وبما كشف من منظور فلسفة الأخلاق عن مدى قوة سلطان الضمير عليه، وحسه العالي بالمسؤولية الأخلاقية عن أفعاله وعواقبها التي أدت إلى عكس الغايات التي هدف إلى تحقيقها، حين تحالف مع البريطانيين وأعلن الثورة على نحو يعكس بتعبير هيغلي سخرية التاريخ من أبطاله.

وسيصرح للجنرال أِلنبي، في نيسان / أبريل 1920، عن شعوره المرير بهذا الذنب في أنه استغوى العرب والمسلمين "للخروج من عبودية الأتراك إلى رق الحلفاء" وفق تعابيره نفسها [1223]، وأنه "يخشى من أن يلحق العار باسمه أو باسم أي شخص آخر من أسرته" نتيجة الذين لم يدركوا هدف الثورة، بل "يعتقدون أنه لم يفعل إلا المساعدة على تدمير دولة إسلامية كبرى دون أن يقيم دولة أخرى تحل محلها. إن جميع المسلمين سوف يعتبرون أنه خدعهم" [1224].

وستنتاب الحسين في تلك الفترة مشاعر انتحارية من جراء المرارة والإحباط. وسيجيء ذلك في رسالة منه إلى أِلنبي، في 5 تموز / يوليو 1920، قال فيها "إن السبب الأساسي في طلبها [بريطانيا] مني أن أثور هو تجديد مجد العرب وتهدئة شعور المسلمين. بنتيجة ذلك تم تدمير تركية والعرب كلاهما [كذا]. ماذا أستطيع أن أفعل سوى الانتحار" [1225]. ويواصل حديثه عن "العار والشقاء" اللذَين لحقا به نتيجةً لثقته ببريطانيا واعتماده عليها، ومناشدتها بألّا تضعه أمام عيون الشعب العربي الذي سيحكم عليه بـ "الخيانة والكذب"؛ لأنه لم يستطع أن يحقق ما وعدهم به، ووصف الحسين تلك المرارة بأنه "لا يوجد عار في الحياة أكبر من هذا" [1226].

وسيكرر الملك حسين التصريح مرات عدة على خلفية المرارة في علاقاته مع بريطانيا، بأنه "ثار على جمعية الاتحاد والترقي وليس على الحكومة التركية" [1227]. ولم يكن ذلك جديدًا؛ إذ أعلنت منشوراته الأربعة لدى إعلان الثورة أنها قامت ضد الاتحاديين وليس ضد الأتراك، لكن العالم الإسلامي لم يصدق ذلك، وحمّل الحسين مسؤولية هلاك العرب والأتراك معًا. ومن هنا غدا ديدن الحسين وقد استحوذ عليه بحسب فيصل "يأس عظيم" من نكول بريطانيا عن عهودها له، هو محاولة التبرؤ ممّا وصفه بـ "الوصمة المخلة بشرفه وديانته" التي انتشرت "بصورة مدهشة في العالم الإسلامي" وتلخصت في أنه "شق عصا الإسلام وأنه هو السبب الوحيد في انخذال المسلمين، وأنه سلّم الأماكن المقدسة للبلاد الأجنبية". واشتد هذا الشعور بالذنب التاريخي لدى الملك حسين بعد تمكّن الأتراك من طرد القوات الاستعمارية من تركيا، بينما جُزئت البلاد العربية المنسلخة عن تركيا "بين دول مختلفة مسيحية وإسرائيلية" على حد تعبير فيصل، في إشارة إلى تضمين وعد بلفور في صك الانتداب البريطاني على فلسطين [1228]. لكن الملك حسين ظل يناشد ضمير ما وصفه باستمرار بـ "العظمة البريطانية" أن تنقذ شرفه، غير مدرك أن ما يحكم هذه "العظمة" هو مصالحها وليس وعودها بالضرورة، والتي قد تكون فيها وعود حكومة إمبراطورية قصاصة من ورق.

ثالثًا: تلويح فيصل لغورو بورقة الاتحاد الإسلامي (7 شباط / فبراير 1920)

1 - محاولة الضغط على غورو

كان فيصل المتأرجح، بحسب تشخيص دروزة، بين "مقدِّم رِجل تارةً ومؤخِّرها تارةً أخرى"، بين الإحجام والإقدام، مقتنعًا في تلك اللحظات بحركة الاتحاد الإسلامي وقوتها، وقدرتها على تعديل قواعد "اللعبة الكبرى"، إذا ما انضم العرب إلى الحركة وتوحدوا إلى درجة أن في الوقت الذي دعا فيه والده للانضمام إليها، استخدمها وظيفيًا في الضغط على غورو لتقديم "تطمينات" له في شكل تصريحات تسهل حدوث "تسوية شريفة".

حذر فيصل في هذا السياق غورو، في 7 شباط / فبراير 1920، من بروز هذه الحركة في سوريا والعراق ضد الغرب بأنه "عم سوريا وبلاد ما بين النهرين وفلسطين خبر مفاده أن الدول الأوروبية عازمة على تقسيم هذه البلدان إلى مقاطعات قد تحكمها بصورة مباشرة. قد برزت إلى الوجود حركة بالغة القوة ستسهل عمل الذين يسعون إلى إعادة توحيد شعوب الشرق، وقد يصعب جدًا احتواؤها وإيقافها، ما لم تصدر في أقرب وقت ممكن تصريحات واضحة تطمئن الشعب إلى ما يتصل بمستقبله".

طلب فيصل تقديم إيضاحات، أو ما وصفه بـ "التطمينات"، للتوصل إلى تسوية شريفة مع فرنسا، يتمكن من خلالها من إقناع القادة السوريين والرأي العام السوري بمشروع اتفاق فيصل - كليمنصو حول "ثلاث مسائل تشغل بنوع خاص الرأي العام السوري"، وهي: أن يكون المستشارون الفرنسيون مساعدين لا رؤساء، وألا تكون هناك إدارة مباشرة، في أي حال من الأحوال، وعدم توسيع حدود لبنان على حساب سوريا، وتمثيل الحكومة السورية في الخارج، ولا سيما في العواصم الكبرى "لإقناع الرأي العام بقبول فكرة التعاون الشريف مع فرنسا"، وإلا يستحيل عليه الحيلولة "دون حصول أي أضرار وحصول أي معارضة" [(1229)].

وتمثّل هدف فيصل من حصوله على التطمينات في تليين معارضة الراديكاليين المهيمنين على الحقل السياسي السوري واتجاهات الرأي العام لمشروع اتفاقه مع كليمنصو، بينما استشاط غورو غيظًا منه لأنه يسعى لتعديل اتفاق فيصل - كليمنصو وفق مصالحه، ومن أنه "مرتبط بالتحالف التركي - الشريفي، الذي أتى على ذكره بعبارات تنمّ عن تهديد فعلي" [(1230)]. فازداد فيصل، مع نشوء حالة حوار الطرشان بينه وبين غورو، اعتقادًا بعدم إمكان التفاهم مع الفرنسيين.

2 - اجتماع المزة الكبير - المنعطف (9 شباط / فبراير 1919)

كان فيصل في هذا السياق المحبِط على موعد مع الاجتماع الكبير الساخط، في 9 شباط / فبراير بالمزة، وكانت دعت إليه اللجنة الوطنية العليا بزعامة

الشيخ كامل القصاب. شهد الاجتماع تظاهرة ضخمة امتدت من مدينة دمشق إلى المزة، وحثّ القصاب فيصل على "تعزيز الجيش العربي وتكثير سواده" لمواجهة الفرنسيين [1231]. وتوالت الخطابات مطالبة بالاستقلال التام، ولم يستطع فيصل أن يرد، في ظل إحباطه من سوء تعاون غورو معه، سوى أنه يؤيد الأمة بطلب الاستقلال [1232].

ومع ذلك، حاول فيصل تهدئة الغليان بدعوة جمعية الفتاة لدرس مشروع اتفاق فيصل - كليمنصو باعتبار أنه أقصى ما جرى الحصول عليه، لكنها رفضته وفضلت المواجهة الحربية مع فرنسا على تسليم السوريين بأيديهم بلادهم إليها، وأن تكون بمنزلة تونس ومراكش [1233]. وكان هذا موقف معظم أعضاء الجمعية، بينما كانت الأقلية تقول بـ "شيء خير من لا شيء"، لكنها رضخت للأكثرية [1234]. وستثبت السنوات الأولى بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية صدق مخاوفهم من نقل النمط المراكشي الفرنسي إلى سورية [1235].

في هذا السياق، وصل ضغط اللجنة الوطنية العليا، في 16 شباط / فبراير 1920، على فيصل لتجذير موقفه من الفرنسيين إلى أقصاه، بلهجة تهديدية أثارت امتعاضه وغضبه [1236]. ولم يستطع احتواء هذا الاتجاه؛ لأن غورو لم يقدم له أي تطمينات تمكنه من تهدئته من ناحية، ولأن هذا التيار يسبح في حوض جماهيري واسع هائج يتسم بتلاطم الموجات الراديكالية فيه من ناحية أخرى.

عبّر فيصل عن ذلك صراحة، في 18 شباط / فبراير 1920، مبديًا لغورو أنه لم يعد قادرًا تمامًا على احتواء نشاط "الغليان السياسي" وحدّته، ما لم يلمس الشعب تغييرًا في السياسة الفرنسية، وأنه قد تمكن من تهدئته نسبيًا بسبب قوة نفوذه الشخصي وثقة الشعب به، إلا أنه لم يعد متأكدًا "تمامًا" "فيما إذا كان هذان النفوذان والثقة كافيين لاستمرار الهدوء والطمأنينة في البلاد"، و"إن احتمال حدوث تطورات خطيرة يظل قائمًا، ولن أكون مسؤولًا عنها"، وطالب غورو "باعتماد سياسة حكيمة" [1237].

انتشرت الأقوال عن استعداد السوريين "للقتال فورًا بعد أن شعروا بأنهم يستطيعون تدمير القوات الفرنسية الموجودة في ذلك القطر" [1238]. وحثّ الكولونيل ماينرتزهاغن وزارة الخارجية البريطانية على قطع الطريق أمام سيطرة الراديكاليين على الأمر، بإصدار تصريح حول سياسة الحكومتين البريطانية والفرنسية نحو طموحات العرب وتوجيهه إلى "فيصل حالًا، إن أمكن لتمكينه من طمأنة الرأي العام في دمشق، وبخلاف ذلك أخشى أن يحصل الحزب المتطرف على السيطرة الكاملة في سورية مع ما ينجم عن ذلك من عداوة للأجانب وفوضى" [1239]؛ إذ باتت "قوة العداء للأجانب" في سوريا، وهو اسم ملطف للعداء العام ضد الفرنسيين والبريطانيين المحتلين يشغل كلًا من بغداد والقاهرة [1240]. وعبّرت عن ذلك جريدة **المصباح** الحلبية، فنشر طاهر الكيالي، رئيس تحريرها، في 20 شباط / فبراير 1920، افتتاحية

صاخبة جاء فيها: "لفظت الأمة كلمتها الأخيرة، وإما الحياة بدون شائبة مداخلة الأجنبي، وإما الموت لا سمح الله" [(1241)].
سار فيصل مضطرًا مع تيار السياسة الجماهيرية الراديكالية، كيلا يرميه التيار على الرصيف. وسرت، وفق جريدة **العاصمة**، روح الجندية والإقبال على التطوع والتجند في صفوف الشبيبة، ورفعت من وتائر عملية التجنيد الإلزامي، وقررت وضع مادة استثنائية تقضي بطرد كل مأمور يتهاون في ذلك من وظيفته مع حبسه مدة سنة، وطلبت من رؤساء شُعب التجنيد موافاتها بتقرير كل ثلاثة أيام عن عدد المجندين وعدد "المسوقين" إلى الثكنات [(1242)]. وفي 11 شباط / فبراير 1920، بعد اجتماع المزة الكبير بيومين، قام الجيش العربي بأول عرض عسكري منظم له في دمشق [(1243)].
وبحلول نهاية الأسبوع الأول من شباط / فبراير 1920، كان يوسف العظمة، رئيس ديوان الشورى الحربي، يحتجز القاطرات الحديدية المحملة بالإمدادات الفرنسية في حلب ويمنعها من العودة إلى رياق؛ ما كبّل يدي الجنرال غورو، الذي كان قد أتمّ في 5 شباط / فبراير جاهزيته لإرساله حافلات - قاطرات الدعم من رياق إلى حلب فكيليكيا، ومُنع من نجدة القوات الفرنسية المحاصرة في مرعش، والتي غدا سقوطها وشيكًا، لترتفع وتيرة احتجاز العظمة خلال شباط / فبراير للحافلات، وتتوقف النقليات الفرنسية على خط السكة الحديد، خلال شهري شباط / فبراير - آذار / مارس 1920، مدة 40 يومًا [(1244)]. ولتشرع جمعيتا الفتاة والعهد في رفع وتائر الاتصالات الميدانية مع الكماليين في تطويرٍ نوعيٍ للجبهة المزدوجة التي برزت معالمها الأساسية قبل نحو أسبوعين في معركة الحمام، وازداد تطورها من حيث السرعة والكثافة بعد سقوط مرعش المدوي، الذي مثّل نوعًا من اللحظات الفارقة أو التحولات الفاصلة في العلاقات السورية - التركية، وخلّف تداعيات كبرى في سورية. ونظرًا إلى أهمية هذا المتغير المستقل الجديد، فإننا سنفرد له الفصل اللاحق.

(1164) Foreign Office minutes by Major H. Young, and Mr M. Peterson, 3 / 12 / 1919, Regarding the Situation in Syria and Palestine, Covering a Confidential Report by Colonel Meinertzhagen, Cairo, to Secretary of State for Foreign Affairs, 10 / 11 / 1919, on the Present Situation in Syria and Palestine [FO371 / 4185] in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol.1: *1918 - 1920* (Chippenham: Cambridge University Press, 2005), pp. 782 - 785.

(1165) نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 133 - 134.

(1166) **العاصمة**، العدد 52، 21 / 8 / 1919، ص 5.

(1167) "البلشفية محرمة في الإسلام، وفي كل دين، لأنها عبارة عن الإباحة المطلقة للدماء والأموال والأعراض، وجعلها عين المزدكية والزرادشتية التي ظهرت في أمة الفرس". محمد رشيد رضا، "الاشتراكية والبلشفية والدين"، **المنار**، مج 21، ج 5 (26 آب / أغسطس 1919)، ص 253.

(1168) أكد رضا في رده على "أن لا تعارض مع البلشفية لأنها عين الاشتراكية، المقصود منها إزالة سلطان أرباب الأموال، الطامعين وأعوانهم من الحكام المنصرين لهم". ومع جزمه بأن "أعمالهم وأنظمتهم لا يعقل أن تكون موافقة لأحكام الإسلام"، فإن "جميع القوانين الوضعية المتبعة في أوروبا، وكذا في الشرق، كمصر والدولة العثمانية فيها ما يخالف الشرع الإسلامي"، ورأى من منظور التحرر الوطني أن "المسلمين يتمنون نجاح الاشتراكيين نجاحًا يزول به استعباد الشعوب" "وإن كان حالهم كما حال غيرهم ما يخالف الشرع". المرجع نفسه، 254.

(1169) أورده: شكيب أرسلان، **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة** (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937)، ص 319.

(1170) "البلشفية والإسلام"، **العاصمة**، العدد 100، 9 / 2 / 1920، ص 6؛
Paul Dumont, "L’axe Moscou - Ankara, Les relations turco - soviétiques de 1919 à1922," *Cahiers du Monde russe et soviétique*, vol. 18, no. 3 (Juillet - Septembre 1977), p. 169.

(1171) جعفر العسكري، **مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988)، ص 155.

(1172) يُقارَن بخلاصة المحادثة بين فيصل وأحمد رضا، أحد قادة جمعية "الاتحاد والترقي"، ورئيس مجلس المبعوثان العثماني، يومية 4 / 1 / 1920، رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 537 - 539؛ أحمد رضا بك هو خريج

"غلطة سراي" السلطاني، أي كلية غلاطة سراي (College Imperial)، التي أسسها فؤاد باشا، وكان يدرس باللغة الفرنسية. ورضا هو تلميذ مدرسة أوغست كونت ورئيس جمعية الاتحاد والترقي، ثم أصبح رئيس مجلس المبعوثان العثماني لدى عودته في عام 1908 إلى إسطنبول بعد إعادة الدستور العثماني، حتى عام 1913، حين جرى عزله من رئاسة المجلس. يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922**، ترجمة عدنان محمود سلمان، ومراجعة محمود الأنصاري، ج 3 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 223 - 224. وللتوسع في معرفة الدور الكبير لهذه الشخصية يُنظر كتاب مبكر: أرنست رامزور، **تركيا الفتاة وثورة 1908**، ترجمة صالح أحمد العلي (بيروت: مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، 1960).

(1173) من فيصل إلى الملك حسين، 20 شباط / فبراير 1920، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 67.

(1174) "العرب والترك"، **المصباح**، العدد 97، 4 / 2 / 1910، ص 4.

(1175) Liezer Tauber, "Syrian and Iraqi Nationalist Attitudes to The Kemalist and Bolshevik Movements," *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994), p. 907.

(1176) Ibid., p. 909.

(1177) Dumont, p. 169.

(1178) سيقوم مصطفى كمال بتحويل الاتصالات السابقة بالبلاشفة، والتي اشتدت خلال فترة انعقاد "المجلس الوطني الكبير"، 23 - 28 / 4 / 1920، بتحويلها بعد ثلاثة أيام من نهاية أعمال المجلس إلى مفاوضات رسمية، تمثلت في إيفاد مندوبيه إلى باكو للبحث في الدعم البلشفي لحكومة المجلس الوطني الكبير بالعتاد والذخيرة والسلاح والمال، وعقد اتفاق مع البلاشفة، في 4 / 6 / 1920 على 2,000,000 روبل ذهبي، و60,000 بندقية، و100 مدفع، مع كمية كبيرة من الخراطيش. يُنظر: Dumont, pp. 169 - 171.

(1179) Ibid., p. 173.

(1180) Paul Dumont, "La révolution impossible. Les courants d’opposition en Anatolie. 1920 - 1921," *Cahiers du Monde russe et soviétique*, vol. 19, no. 1 / 2 (Janvier - Juin 1978), p. 144.

(1181) Ibid., p. 147.

(1182) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 340.

(1183) المرجع نفسه، ص 342.

(1184) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ط 4 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 85.

(1185) يُقارَن بالتقرير المكثف الذي نشرته جريدة **القبلة** عن أنه "لا تزال الصحف تدبج الفصول الضافية في موضوع مصير الآستانة، لأن الشعب ينتظر قرار المؤتمر بهذا الشأن بمزيد من القلق والاضطراب، ويرى أن لإبقاء تركيا، إذا لم تبق الآستانة عاصمة البلاد ومقر الخلافة". وأشار التقرير إلى "إن تلغرافات الاحتجاجات على شطر الآستانة عن جسم الدولة تتوارد بالألوف، ويُخشى حدوث هياج عام لو جاء قرار المؤتمر على خلاف رغبات الشعب". "حول مصير الآستانة"، **القبلة**، العدد 63، 4 / 3 / 1920، ص 3.

(1186) استجمع النعماني الخطوط الأساسية لهذا المؤتمر؛ إذ انعقد سرًّا بين رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، للبحث في تقسيم الدولة العثمانية بموجب معاهدة الصلح معها التي عرض مشروعها في المؤتمر، وقرر إنجازها خلال ثلاثة أشهر. وبخصوص سورية، تقرر أن تسلم إلى الانتداب الفرنسي ويجري تسليم فلسطين والرافدين والموصل إلى الانتداب البريطاني، أما وضع كردستان النهائي فقد بقي، قيد المعالجة والدرس. وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر كان سريًا، فإن روائح اجتماعات الحلفاء لبحث قضايا فرض توزيع الانتداب قد فاحت، وربما تسربت إلى الحكومة العربية معلومات ما عنها، إذ كان كبار الضباط البريطانيين في مركز (القاهرة) متعاطفين مع فيصل بين من يريد إخراج سورية من فلك النفوذ الفرنسي عن طريق تأجيج حرب العصابات العربية ضد فرنسا، وبعضهم كان معارضًا لتسليم فلسطين إلى الحركة الصهيونية وتنفيذ وعد بلفور، حتى بلغ الأمر أن بعض الصهاينة ألصقوا بهم تهمة معاداة السامية. بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 147 - 149؛ ويرى البعض أن التحضير لهذا المؤتمر كان قد تسرب، مما دفع البطريرك الحويك إلى إيفاد مطران بيروت للموارنة عبد الله خوري في 2 شباط / فبراير1920، إلى اللقاء مع كامبون، السفير الفرنسي بلندن، للإعراب عن مخاوفه مما تضمنه اتفاق فيصل - كليمنصو، وتثبيت استقلال لبنان ضمن حدوده الطبيعية والتاريخية في ظل الانتداب الفرنسي. ورافق المطران الخوري في هذا الوفد كلٌّ من توفيق أرسلان، وإميل إده، ويوسف الجميل. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 - 1920: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص 312.

(1187) من الأمير فيصل إلى الأمير عبد الله، 13 / 2 / 1920، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 56 - 57.

(1188) من خبر عن اللقاء بين الوفد الهندي ولويد جورج، وطرح أحد أعضائه، وهو السير محمد، علي تلك المطالب. الهنود والخلافة الإسلامية، تصريح المستر لويد جورج في 19 آذار / مارس 1920، في: **القبلة**، العدد 374، 12 / 4 / 1920، ص 1.

(1189) **العاصمة**، العدد 94، 19 / 1 / 1920، ص 6.
(1190) يُقارَن بالتقرير المكثف الذي نشرته جريدة **القبلة** عن أنه "لا تزال الصحف تدبج الفصول الضافية في موضوع مصير الآستانة، لأن الشعب ينتظر قرار المؤتمر بهذا الشأن بمزيد من القلق والاضطراب، ويرى أن لا بقاء لتركيا، إذا لم تبق الآستانة عاصمة البلاد ومقر الخلافة". وأشار التقرير إلى "إن تلغرفات الاحتجاجات على شطر الآستانة عن جسم الدولة تتوارد بالألوف، ويُخشى حدوث هياج عام لو جاء قرار المؤتمر على خلاف رغبات الشعب". حول مصير الآستانة، في: **القبلة**، العدد 63، 4 / 3 / 1920، ص 3.
(1191) يُقارَن بخلاصة المحادثة بين فيصل وأحمد رضا أحد قادة جمعية "الاتحاد والترقي" السابقين، ورئيس مجلس المبعوثان العثماني السابق، يومية 4 / 1 / 1920، في: حيدر، ص 537 - 539.
(1192) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، خواطر خصوصية، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 261.
(1193) إبراهيم الداقوقي، **صورة الأتراك لدى العرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 65.
(1194) "الأمير [فيصل] يدافع عن تركيا"، **المصباح**، 1 / 2 / 1920، ص 2 - 3؛ يعود هذا التصريح إلى حوار فيصل مع فينزيلوس رئيس الوزراء اليوناني، يومية 6 / 1 / 1920، في: حيدر، ص 545.
(1195) من الميجر هـ. ر. ب. ديكسن، الوكيل السياسي في البحرين، إلى المفوض السامي - بغداد، 10 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 119 - 123.
(1196) يومية 10 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 203.
(1197) كان تفحص موضوع هذه الاتفاقية قد شغل حصة شائكة لا بأس بها من اجتماعات الوفد السوري برئاسة فيصل مع لويد جورج ووزير خارجيته كيرزون في أيلول / سبتمبر 1919، وقد أنكر البريطانيون وجودها كل الإنكار متمسكين بنص رسالة مكماهون الثانية إلى الحسين في 24 / 10 / 1915 بخصوص استبعاد "ولايتي مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة"، الرسالة الثانية من مكماهون إلى الشريف حسين، القاهرة في 24 / 10 / 1915، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 1، ص 572 - 573. الواقع هو أن هذه الوثيقة موجودة في أرشيف المراسلات، لكنها غير موقعة، وتعرض صيغة اتفاقية عربية - بريطانية تقوم على التزام بريطانيا بقيام دولة عربية

مستقلة. في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 1، ص 505. لكن بريطانيا تجاهلتها. واعترف كيرزون بالوثيقة التي عرضها فيصل، ورأى أنها تمثل خلاصة الشروط التي طلبها الملك حسين، و"لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، ولم يجر قبولها مطلقًا. ولذلك فلا دخل لها في المسألة الموضوعة على بساط البحث". من اللورد كيرزون إلى الأمير فيصل، 9 / 10 / 1919، **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 149.

(1198) من كورنوالس إلى زيد، 4 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 3، ص 51.

(1199) من فيصل إلى أَلِنبي، 11 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 53.

(1200) وثائق رسمية لم تنشر حتى الآن، حديث الأمير فيصل إلى جريدة **المفيد**، أعادت نشره: **العاصمة**، العدد 102، 16 / 2 / 1920، ص 1 - 4.

(1201) من الأمير فيصل إلى الأمير عبد الله، 13 / 2 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 56 - 57.

(1202) المرجع نفسه.

(1203) جاء إحباط فيصل أيضًا من والده الحسين الذي نشرت له جريدة **الأهرام** مقالة في 15 / 4 / 1920، وأعادت نشرها جريدة **القبلة** الرسمية الناطقة باسم مملكة الحجاز، جاء فيها أنه "لا يقر أدنى مادة يأتي بها الأمير فيصل مندوبه في مؤتمر الصلح، ويكون مقتضاها الإخلال بشيء من حقوق البلاد العربية باستقلالها التام المطلق على فرض وقوع ذلك من الأمير". المسألة العربية، في: "تلغراف من الملك حسين"، **القبلة**، العدد 359، 19 / 2 / 1920، ص 1. وردّ عليه فيصل علنًا بأنه ليس إلا مجرد وكيل في إمكان من وكله أن يعزله، وطالبه بإبراز الوثيقة المخفية في جيبه عن المعاهدة مع البريطانيين والتي أنكروها ولم يعترفوا بوجودها. يُنظر: حديث الأمير فيصل إلى جريدة **المفيد**، أعادت نشره: **العاصمة**، العدد 102، 16 / 2 / 1920.

(1204) يُنظر: نص المقابلة تحت عنوان، حديث للأمير فيصل مع صاحب المفيد: "وثائق رسمية لم تُنشر حتى الآن"، **العاصمة**، العدد 102، 26 / 2 / 1920، ص 1 - 2؛ نشرت **المنار** أيضًا هذه المقابلة بكاملها تحت عنوان: "حديث للأمير فيصل مع صاحب المفيد"، **المنار**، مج 22، ج 3 (صدر في سنتي 1339 و1340)، ص 235 - 240.

(1205) زكي بك ابن أحمد باشا الخرسا الوارد في التقرير البريطاني هو زكي بك وليس زكي باشا، فلقد كانت الباشوية لأبيه. وكان زكي بك رئيسًا لمجلس بلدية إزمير إبان العهد العثماني، ويُعتبر أحد كبار تجارها وأعيانها، وينتمي في الأصل إلى عائلة حمصية تعمل في التجارة وكان لها فروع عائلية في كلٍّ من دمشق وبيروت وإزمير، وهو يمثل المزيج العربي العثماني المركّب. "ذكر من اشتهر من بيوتات دمشق"، في: محمد أديب آل تقي الدين الحصني، **كتاب**

منتخبات التواريخ لدمشق، ج 2 (دمشق: المطبعة الحديثة، 1928)، ص 879 - 880.

(1206) تقرير استخبارات من المستر طومسن إلى المستر هوز (وزارة الهند)، 10 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 128 - 129.

(1207) حيدر، ص 498، 455، 464.

(1208) يُنظر: تغطية جريدة **لسان الحال** البيروتية للحفل الذي أقامه "المنتدى الأدبي" في صيف عام 1911 على شرف نواب الأقطار العربية وكبار السوريين، نزلاء الآستانة، والتبرعات التي قدمها هؤلاء للمنتدى، وفي عدادهم زكي بك الخرسا الذي تبرع بمبلغ 21 ليرة ذهبية عثمانية. يُنظر: جريدة **لسان الحال**، السنة 34، العدد 6659، 13 / 6 / 1911، ص 3.

(1209) تقرير استخبارات من المستر طومسن إلى المستر هوز (وزارة الهند)، 10 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 128 - 129.

(1210) ثيودور لوثروب ستودارد، **حاضر العالم الإسلامي**، ج 4، ترجمة عجاج نويهض، تعليق شكيب أرسلان (القاهرة: مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1933)، ص 150؛ وقد أورد ستودارد مقطعًا من مقالة أرسلان الذي بيّن في حواشيه أنه من مقالة له نشرها.

(1211) المرجع نفسه، ص 149.

(1212) الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 1)"، **الأهالي**، العدد 25، 26 / 7 / 1928، ص 1.

(1213) يدّعي الشعباني أنه علم بذلك من أحد كبار رجال الحكومة بحلب في منتصف آذار / مارس 1920، وأن وزير الداخلية رضا الصلح أمر في برقيته "المشفّرة" إلى ولاية حلب بالقبض عليه وإرساله "حيًا أو ميّتًا إلى دمشق"، فتوارى الشعباني عن الأنظار. وخلال تواريه ادعى أن الحكومة خصصت مكافأة قدرها 500 ليرة إنكليزية لمن يقبض عليه، "وأعلنت ذلك إلى جميع رجالها ومخافرها". يُنظر: الشعباني.

(1214) هذه المعلومة مستخلصة من برقية الجنرال غورو إلى ميلران، رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية في 21 / 5 / 1921. يُنظر: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 220 - 221.

(1215) من الميجر هـ. ر. ب. ديكسن، الوكيل السياسي في البحرين إلى المفوض السامي - بغداد، 10 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 119 - 123.

(1216) من الفيلد مارشال فيكونت أَلِنبي (القاهرة) إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، 2 / 3 / 1920، في: صفوة، مج 5، ص 143. كانت جريدة **الأهرام** في القاهرة قد نشرت إعفاء الحسين فيصل من تمثيله في مؤتمر الصلح بأن

الحسين "لا يقر أدنى مادة يأتي بها الأمير فيصل، مندوبه في مؤتمر الصلح، يكون من مقتضاها الإخلال بشيء من حقوق البلاد العربية واستقلالها التام المطلق على فرض وقوع ذلك من الأمير". من الملك حسين إلى فيصل في 5 / 2 / 1920، الأهرام 5 / 2 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 52.

(1217) من الفيلد مارشال فيكونت أَلِنبي إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية، 28 / 5 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 249.

(1218) المرجع نفسه، ص 251.

(1219) السيطرة البريطانية على الشرق الأوسط في المستقبل، مذكرة أعدها الميجر هيوبرت يونغ، الضابط في الجيش الهندي، المنتدَب للعمل في الدائرة الشرقية والمصرية بوزارة الخارجية البريطانية، 17 / 5 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 238 - 239.

(1220) ياب، ص 340.

(1221) من الأمير فيصل إلى الملك حسين تحت عنوان "خواطر خصوصية"، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، **أوراق الأمير زيد**، مج 2، ص 258.

(1222) من فيصل إلى الملك حسين، 10 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 150.

(1223) من الملك حسين إلى اللورد أَلِنبي، 18 / 4 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 2، ص 93.

(1224) من الأمير عبد الله إلى أَلِنبي، القاهرة، 28 / 4 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 2، ص 99.

(1225) من الملك حسين إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، بواسطة اللورد أَلِنبي - الإسكندرية، 5 / 7 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 344.

(1226) من الملك حسين إلى رئيس وزراء بريطانيا، 18 تموز / يوليو 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 136 - 137.

(1227) "من المستر سكوت - وكيل المندوب السامي في القاهرة إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية"، **الرملة**، 30 / 9 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 443.

(1228) من فيصل إلى المندوب السامي في بغداد، 22 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 259.

(1229) من فيصل إلى غورو في 7 شباط / فبراير 1920، في: كرم، ص 71 - 72.

(1230) من غورو إلى وزارة الخارجية في 21 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 82 - 84.

(1231) **العاصمة**، السنة 1، العدد 100، 9 / 2 / 1920، ص 5.

(1232) سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997)، ص 186 - 187.
(1233) المرجع نفسه، ص 186 - 188؛ يروي قدري معلومات تفصيلية عن مجريات الاجتماع، وترى الريماوي أن ما يرويه يمكن اعتباره "كمحضر للجلسة التي تم فيها عرض اتفاق فيصل - كليمنصو على هيئة الفتاة". يُقارَن بـ: قدري، ص 175؛ محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 **(**بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 112، 439.
(1234) المرجع نفسه، ص 439.
(1235) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)**،** ص 100 - 101.
Edmond Rabbat, *L’évolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris: Marcel Rivière, 1928), pp. 119, 273.
(1236) يومية 16 شباط / فبراير 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 205.
(1237) من فيصل إلى غورو، 18 / 2 / 1920؛ محفوظات الجنرال غورو الشخصية، في: كرم، ص 74 - 75.
(1238) تقرير استخبارات من المستر طومسن إلى المستر هوز (وزارة الهند)، 10 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 129.
(1239) من الكرنل ماينرتزهاغن (القاهرة) إلى وزارة الخارجية، 19 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5**،** ص 134 - 135.
(1240) المرجع نفسه، ص 135؛ من الكرنل أرنولد ويلسون (بغداد) إلى المستر مونتغيو وزير الهند (لندن)، 12 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 130.
(1241) "أما كفاكم مهاترة"، **المصباح**، العدد 98، 20 / 2 / 1920، ص 1.
(1242) **العاصمة**، العدد 99، 5 / 2 / 1920، ص 4.
(1243) **العاصمة**، السنة 1، العدد 101، 12 / 2 / 1919، ص 5؛ يومية 11 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 136.
(1244) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l’état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 56.

الفصل السادس عشر: غيمة البارود: سقوط مرعش المدوي وتداعياته في الفضاءين التركي والسوري

مقدمة

كان الفرنسيون في 29 تشرين الأول / أكتوبر 1920، أي قبل موعد نفاذ اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919 بأيام قليلة، قد احتلوا مرعش بتشجيع من البريطانيين. وفي 21 كانون الثاني / يناير 1920، تمكن الكماليون من محاصرتها وتضييق الخناق عليها، من دون أن يتمكن الجنرال غورو من دعمها بالمؤن الغذائية والعسكرية؛ نتيجة منع الحكومة العربية مع أوائل شباط / فبراير 1920 من تمرير حافلاتها على خط السكة الحديد، وظهور الثوار السوريين في الشمال في أكثر من 27 موقعًا على ذلك الخط [(1245)]، وتخريبهم طرق الإمدادات الفرنسية الأخرى، مع فتح لجنة الدفاع الوطني في حلب، بدعم من الفرقة الثالثة العربية، المعركة الأهم (22 - 26 كانون الثاني / يناير) ضد القوات الفرنسية في موقع الحمام، وتخريب محطات السكك.

ساهم ذلك كله في تشتيت القوى الفرنسية، ووضعها في الشمال السوري في حالة دفاع حرجة، يشتد انهيار قدراتها طردًا مع كل عمليات كمالية جديدة ضد مراكزها، وسط انقطاع إمداداتها اللوجستية تقريبًا من بيروت بسبب مصادرة العظمة للقاطرات والعربات، بحيث لن يتبقى للقوات الفرنسية سوى مركز وحيد هو مركز عنتاب الذي قررت القيادة الفرنسية الاحتفاظ به بأي ثمن؛ كونه المركز الوحيد الذي تبقى لها في شمال خط السكة الحديد. وستظل المواجهات حول عنتاب شديدة بقتال لا ينتهي، حتى تاريخ استسلامها للفرنسيين في 9 شباط / فبراير 1921[(1246)].

في 10 - 12 شباط / فبراير 1920، سقطت مرعش على نحوٍ كارثي أمام الكماليين، وكان سقوطها استراتيجيًا بالنسبة إليهم؛ لأنه أسقطَ القفل الذي كان يغلق جبال الأمانوس أمام الهجمات الكمالية [(1247)]. وكان سقوط هذا القفل قد صب استراتيجيًا في مصالح مجموعات المقاومة الكمالية والسورية، ويكفي التعرف المكثف إلى وضعيته الجيوستراتيجية حتى يمكن فهم هذا الأمر؛ فهذه الجبال تلة جبلية على الساحل السوري في لواء إسكندرونة، وهي نفسها ما يطلق عليها الجغرافيون العرب الكلاسيكيون اسم جبال اللّكام، ويصل ممر بيلان فيها بين سهل العمق وشاطئ خليج إسكندرونة؛ وكان يُعرف قديمًا بالبوابة السورية (Syrian Gate)، وهو ذو أهميةٍ استراتيجية كبيرة، حيث

يربط منطقة كيليكيا الساحلية بسورية الداخلية، إضافة إلى ممر آخر هو ممر بخشة (Bahçe) أو البوابة الأمانوسية (Amanian Gate)، وهو يتخلل جبال الأمانوس الشمالية، ويصل كيليكيا بجنوب الأناضول وشمال سورية [1248]. وسيغدو ممر بيلان، بعد إخلاء الفرنسيين له، مكانًا مهمًا لتجمع المقاومين الكماليين والسوريين ضد الفرنسيين.

تعدت حدود سقوط مرعش الكارثة العسكرية إلى كارثة بشرية للفرنسيين وللمدنيين الأرمن؛ إذ سقط فيها نحو 700 رجل بين قتيل وجريح، فضلًا عن مئات المرضى [1249]. وتسببت المذبحة في انتشار ذعر كبير في العواصم الأوروبية من قوة الكماليين وبطشهم. وحضر هذا الذعر في الاجتماع السري للحلفاء (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا من دون الولايات المتحدة) في 12 - 24 شباط / فبراير 1920، ودفع كلًا من البريطانيين والفرنسيين إلى إعادة حساباتهم بشأن الاستهتار بقدرات الكماليين، وتصويرهم على أنهم عصابات "أشقياء" و"شتى" متمردون على حكومتهم؛ فقد ذهل البريطانيون أمام انكشاف المقاومة الكمالية بصفتها مقاومة نظامية تقاتل قوات نظامية، ومن حجمها الذي قدروه على نحو جامح بـ 30,000 ألف جندي نظامي؛ بما جعلهم مقتنعين بجهل حقائق الأوضاع الجديدة في تركيا [1250]. وتحت هول صدمة مرعش، طرح البريطانيون فكرة احتلال إسطنبول وإجبار الحكومة العثمانية على توقيع معاهدة مع الحلفاء، لكن المناقشات حول ذلك ستستمر شهرًا آخر [1251].

وفي هذا السياق، سجل التاريخ الرسمي للجيش الفرنسي في الشرق كارثة مرعش بأنها "أول إخفاق منينا به، فانتشرت أنباؤه في البلاد كغيمة من البارود، وعجلت في الانتقاض العام" [1252]. وانتهزها مصطفى كمال فرصة تاريخية لتطوير التحالف مع الحركة العربية في سورية، وتجسيدها في فتح جبهة مزدوجة.

أولًا: فتح جبهة مزدوجة وتبنّي مبدأ الكونفدرالية

1 - رسالة مصطفى كمال إلى الجمعيات الوطنية بتبنّي الكونفدرالية

اعترف مصطفى كمال بدور الثورات السورية في مساعدة الكماليين، وأن القوى الوطنية في مرعش قد نجت من مخاطر كبيرة، بسبب إرغام تلك الثورات الفرنسيين على أن يكونوا مكتوفي الأيدي في سورية. وأبدى استعداده لقبول مقترح الجمعيات الوطنية العثمانية بإنشاء كونفدرالية بين العراق وسورية وتركيا بعد التحرير [1253].

لم يكن تمرير هذه الموافقة يسيرًا؛ إذ عارض أحد أبرز قادة المقاومة الأناضولية، وهو كاظم قره بكر، قائد الجيش الثامن عشر، التحالف مع العرب،

ورأى أن لا جدوى من أي اتفاقية تُعقد بين الأتراك والعرب، بعد أن اعترف الميثاق الوطني بالتخلي عن المناطق العربية وإقرار حقها في تقرير مصيرها، بينما تمسك مصطفى كمال بمزايا هذه الجبهة بالنسبة إلى الكماليين، ورأى أن توسيع نطاق العمليات في العراق وسورية هو بهدف مساعدة القوى الوطنية التركية في كيليكيا ومرعش وعنتاب، وأن هذه القوى نجت من مخاطر كبيرة بعد ترك الفرنسيين مكتوفي الأيدي في سورية، ووضع خطة لهجوم السوريين عليهم من الخلف، سنتوقف عندها لاحقًا [(1254)]. وحدد مصطفى كمال، في جواب له، في 22 شباط / فبراير 1920، على رسالة لطلعت باشا، الهدف من الجبهة المزدوجة في استثمار أعمال المقاومة للمسلمين العرب والقوقاز ضد "أعداء تركيا"، لـ "تخفيف الضغط" عليها [(1255)]. كان رأي كاظم قره بكر يعكس رأي أغلبية ممثلي الأناضول في المجلس الوطني الكبير، الذين لم يتخطوا مطالب الميثاق الوطني الكبير، خلافًا للممثلين المقدونيين المغامرين. وترى خالدة أديب أن هذه الأغلبية قاومت إغراءات التحالف مع العرب، الذين أصيبوا بخيبة أمل تامة من الغرب، وكانوا يتوقون إلى إقامة قضية مشتركة مع الأتراك [(1256)]. وتمكن مصطفى كمال من فرض رأيه، عبر المدخل البراغماتي لمزايا التحالف مع السوريين.

2 - انتشار الشائعات عن اتفاق سوري - تركي وشيك

انتشرت، وفق مقاربة تاريخ اللحظة، الشائعات عن اتفاق سوري - تركي وشيك، في المجال التداولي اليومي. وترافقت مع شائعات أخرى أطلقتها الصحافة البيروتية الموالية للفرنسيين عن قيام ضابط تركي متخفٍ في ثياب ضابط عربي في دمشق، ومكوثه فيها يومين التقى فيهما الأمير فيصل مرات عدة. وقدرت جريدة **لسان الحال** أنه ربما مهد في زيارته دمشق لما أشيع عن وصول ثلاث من الشخصيات التركية البارزة أو قرب وصولها إلى دمشق، متسائلة عن العلاقة بين مجيء هؤلاء و"الاتفاق الذي يتحدثون أنه سيُعقد بين الشعبين التركي والعربي" [(1257)].

لم تكن تلك شائعات محضة، بل لها أصل يتمثل في قيام حركة اتصالات نشطة بين مبعوثين سوريين من مستشاري فيصل وكماليين. وقد تزامنت هذه المعلومات مع رسالة مصطفى كمال، في 15 شباط / فبراير 1920، إلى الجمعيات الوطنية العثمانية العاملة في سورية وفلسطين بالموافقة على مقترحها بإقامة كونفدرالية تركية - سورية - عراقية بعد التحرير، وتعليماته في اليوم نفسه بفتح السوريين "النار من الخلف" ضد الفرنسيين، وتطويقهم، ومع تأكيد أوزدمير للقيادة الكمالية أن العرب قد قبلوا عرض مصطفى كمال بالكونفدرالية العربية - التركية [(1258)].

وفي هذا السياق، وجّه مصطفى كمال إلى فيصل، عن طريق شاكر الشعباني، رئيس الجمعية الوطنية الديموقراطية، الذي كان يحظى حينها بثقة فيصل،

بإرسال مندوب عن الحكومة العربية "للاتفاق معهم على تأسيس حلف إسلامي يحفظ لكل قطر من الأقطار الإسلامية استقلاله، ويكف عنه عادية المعتدين مع اعتراف تركيا باستقلال جميع البلاد العربية ومنها سوريا" [(1259)].
لكن مصطفى كمال لم ينظر إلى الاتحاد الإسلامي على أنه أكثر من حلف يقوم على ارتباط "سعادة" الشعوب المسلمة بعضها ببعض في أن يعيش كل منها حياته المستقلة. وكان يرى أن "من العبث البحث في تأليف إمبراطورية إسلامية كبرى، فليس ذلك سوى خيال محض لا يتفق مع العلم والمنطق" [(1260)].
وهو الموقف نفسه الذي اتخذه من الجامعة الطورانية، غير أنه كان يدرك المزايا التعبوية لارتباط أتراك القوقاز بالعالم التركي لكن على خلفية إسلامية، ولمزايا دعوة الجامعة الإسلامية، وفي قلبها التحالف التركي - العربي، في استثمار الموارد الرمزية للخلافة في العالم الإسلامي، وأثبت أنه أحسن استخدامها خلال حرب الاستقلال على نحوٍ فعال.
وأشار مصطفى كمال في 22 شباط / فبراير 1920 - في ردٍ على رسالة وجّهها إليه القطب الاتحادي السابق والصدر الأعظم الأسبق طلعت باشا من منفاه ببرلين، حول العمل مع العرب، والذي بات يتبنّى بعد نهاية الحرب الكونفدرالية التركية - العربية، ولم ينقطع تواصله مع مصطفى كمال حتى تاريخ اغتياله (أي اغتيال طلعت باشا) في 15 آذار / مارس 1921 في برلين على يد أحد الفدائيين الأرمن - إلى أنه قد قامت فترة طويلة علاقات مع السوريين والعراقيين، ووضعت ترتيبات مشتركة ضد البريطانيين والفرنسيين، وأنه قد جرى "اتخاذ القرارات مع المندوبين العرب الشرعيين"، وأن الصيغة التي عرضها على المندوبين العرب هي تشكيل كونفدرالية تركية - عربية بعد استقلال كل أمة.
وأشار في رده إلى أن العرب قبلوا بهذا المبدأ بسرور، حتى إن مستشاري فيصل والقريبين منه قد اقتربوا من الكماليين "لنتحد تحت هذا المبدأ"، لكنه أعرب عن تقدمه ببطء في ذلك، بسبب الخشية من أن يتّبع فيصل سياسة سرية نيابة عن الفرنسيين [(1261)].
كان مصطفى كمال يفكر براغماتيًا في ما وصفه بوضع "ترتيبات مشتركة ضد البريطانيين والفرنسيين" مع العرب في سورية والعراق، في ضوء مصطلح الكونفدرالية، بما يخدم تخفيف الضغط عن المقاومة الأناضولية. وهو نفسه ما كان يفكر فيه فيصل الذي، وإن كشف في مراسلاته مع جمال باشا المرسيني في أواخر شهر من الحرب عن تفكيره في ترتيب التحالف العربي - التركي ضد الحلفاء في إطار كونفدرالي، أو حتى استعداده لتكون البلاد العربية في الدولة العثمانية بمنزلة بافاريا في الإمبراطورية الألمانية، فإنه كان يفكر في ترتيبات التحالف الجديدة التي عرضها مصطفى كمال براغماتيًا لتخفيف الضغط الفرنسي عن الحكومة السورية، وإرغام الفرنسيين على الجلاء عن البقاع، والتوصل إلى تسوية مرضية معهم، وإجراء تغييرات في سير "اللعبة".
هذه الترتيبات المشتركة هي ما نعبر عنه بوضع خطة لفتح جبهة مزدوجة تركية

- سورية، يقاتل فيها كل طرف تحت قيادته وليس تحت قيادة موحدة، وترافقت مع دعم كل من فيصل ومصطفى كمال معًا العهديين للقيام بعمليات ضرب البريطانيين في العراق، من دون اتفاق مباشر بينهما.

3 - وضع مصطفى كمال خطوط جبهة كمالية - سورية مزدوجة متشابكة

وجّه مصطفى كمال، في 15 شباط / فبراير 1920، وعلى إيقاع تداعيات سقوط مرعش، رسالة إلى الجمعيات الوطنية العثمانية، يشير فيها إلى أنها طالما دعت للقيام بعمل مشترك ضد العدو، ويخبرها بموافقته على قبول الاقتراح الخاص، بتأمين استقلال سوريا والعراق وتركيا، وتشكيل اتحاد كونفدرالي أو أيّ شكلٍ آخر من أشكال الاتحاد يجري بتّه لاحقًا، وفتح جبهة مزدوجة تركية - سورية ضد العدو.

استجمع أقشين مضمون هذه الرسالة، ونظرًا إلى أهمية ما جاء فيها على مستوى دخول العلاقات التركية - السورية في مرحلة جديدة هي مرحلة التشابك والجبهة المزدوجة، فإننا نورد خطوطها الأساسية كما استجمعها.

في هذه التعليمات، يشير مصطفى كمال إلى خطة فتح الجبهة المزدوجة وفق خطة هجوم شاملة ومترابطة، بحيث تشمل سوريا من البقاع والساحل في المنطقة الغربية (الفرنسية) حتى الإسكندرونة، ويكرر إرسال الخطة بإيجاز: الدفاع عن دمشق مع القوات الموجودة في حوران ودماسيتس (Damasetis) وبعلبك عند ممر الزبداني؛ وتهديد عمل العدو تجاه الداخل، من صيدا وبيروت، مع القوات الموجودة في عمان مرجعيون؛ وتأجيج التمرد في بيروت وطرابلس، ومن ثم منع زحف العدو نحو الداخل؛ ودفاع القوات في حمص عنها في اتجاه طرابلس بينما في الوقت نفسه تساعد منطقة الزبداني التابعة إلى قائمقامية البقاع. وأعطى مصطفى كمال أهمية خاصة للعمليات في قاطع حماة - حلب، واعتبر الفعل التالي المباشر لقوات حلب - حماة ضروريًا: هذه الأطراف، بعد تأمين حماة وحلب في اتجاه اللاذقية وإسكندرونة، يجب أن تحرك قواتها الرئيسة في اتجاه إصلاحية (Islahiye)، سواء باعتبارها نقطة وصول إلى مرعش أو بوصفها نقطة اتصال بالقوات الوطنية في حلب ودمشق وقواتهم الثانوية في اتجاه عنتاب عثمانية (Ayıntap - Osmaniye)، وبين أضنة ومن ثمّ تطويق العدو [(1262)].

وتقع إصلاحية على خط الحديد الواصل بين حلب وأضنة، وتتوسط مدينة عثمانية بين لواء إسكندرون وأضنة، والذي تتحكم الحكومة العربية في قسم كبير منه، وفي هذا الخط المحطة التركية الأولى الحالية التي تلي محطة ميدان إكبس السورية الحالية بعد تعيين الحدود ورسمها بين سورية (الانتدابية) وتركيا الكمالية. وجاء تحديد مصطفى كمال لها بوصفها المركز الذي انسحبت إليه القوات الفرنسية بعد سقوط مرعش [(1263)]. كانت "منظمة حلب الوطنية" -

ويعني بها مصطفى كمال الجمعية الوطنية الديموقراطية - من أبرز الجمعيات العاملة في سورية التي توجه إليها بخطته، ويتضح من رسالته أنه قد وجه إليها من قبل رسائل عدة في ذلك [1264].

ثانيًا: تداعيات سقوط مرعش في الفضاء السوري

1 - تجذير دعوات التحالف العربي - التركي

انتقل نبأ سقوط مرعش إلى سورية بسرعة هائلة كالنار في الهشيم، وأمطرت ما وصفه التاريخ الرسمي للجيش الفرنسي بـ "غيمة من البارود" فيها، في شكل تعزيز دعوات الراديكاليين لإعلان المؤتمر السوري العام الاستقلال، ووضع الحلفاء، الذين كانوا يجرون يومئذ اجتماعات سرية ستمهد بعدها إلى انعقاد مؤتمر سان ريمو، أمام "أمر واقع"، وتجذير سياسة دفاعية لحماية الاستقلال تضع الفرنسيين بين الكماشتين التركية والسورية.

فقد أخذ الراديكاليون السوريون في الجمعيات وفي الحكومة السورية، عقب سقوط مرعش، وتبيُّن إمكانيات النصر على الفرنسيين بالاتحاد مع المقاومة الأناضولية، يستعرضون قوة الجيش العربي لتعبئة الشارع وزيادة الثقة بالقدرة على المقاومة. وكان الجيش العربي السوري يومئذ مسيّسًا يعجّ بتأثير الأحزاب والجمعيات السياسية فيه، فضلًا عن نشوء كتل حزبية - عسكرية متحزبة تحزبًا شديدًا لأفكارها كما وصفها الأمير زيد [1265]، وكان من أبرزها كتلةٌ ترى، مثلما يشخص فوزي القاوقجي، أن الفرصة سانحة للدفاع عن الاستقلال السوري بالاتحاد مع الكماليين [1266].

وعبّر القاوقجي عن روحية هذه الكتلة بقوله: "كنا معاشر الضباط تثيرنا أعمال ضباط الترك، فكنا نتمنى لو أتيح لنا عمل كعملهم" [1267]. وكانت هذه الكتلة تحظى بدعم رئيس ديوان الشورى الحربي، يوسف العظمة، الذي كان يُنظر إليه في هذه الفترة على أنه متعاطف علنًا مع الكماليين [1268]. وبرز العميد يحيى حياتي بك بصفته أحد أبرز رؤوس هذه الكتلة، وهو ضابط عثماني سابق ولد في دمشق، حاز تقدير القيادة العسكرية الألمانية خلال الحرب تقديرًا لكفاءته [1269]، وعاد إليها في ضوء دعوة فيصل له وللضباط العرب في الجيش العثماني للالتحاق بالجيش العربي الجديد الذي جرى تشكيله بعد قيام الحكومة العربية، ليحل محل المفرزة الشمالية التي دخلت سورية، فضمته "الفتاة" إليها. وكان له دور فاعل مع الهيئة المركزية لـ "الفتاة" في إقناع الأمير زيد، في أواسط كانون الأول / ديسمبر 1919، بإيفاد سعيد حيدر بصورة رسمية مفوضًا منها بعقد اتفاق بين الحكومة العربية والأتراك [1270]. وبرزت أيضًا لدى بعض الضباط (العهديين) القياديين في جمعية العهد في سورية والعراق، والذين كانت جمعيتهم متداخلة على نحوٍ وثيق مع الفتاة، ويشغلون مواقع عسكرية وإدارية مهمة في الحكومة العربية، نزعة قوية إلى إمكانية الحصول

على المال والسلاح من الكماليين والبلاشفة الذين كانوا يساندون أي حركة مقاومة للبريطانيين [1271].
وظهر، في سياق هذه الكتلة السورية، في شباط / فبراير 1920، اتجاه سياسي قوي، يقول إنه لا يمكن تحقيق الاستقلال ورمي الغزاة الأجانب في البحر إلا بالاتحاد مع الكماليين، والانضمام إلى الاتحاد الإسلامي أو ما وصفه نوري السعيد للجنرال غورو بـ "الجامعة الإسلامية" [1272].
أخذت تداعيات المضمون السياسي لـ "البلشفية الإسلامية"، بوصفه يقوم على الاتحاد مع الكماليين في الأناضول والبلاشفة في روسيا، وتداخله مع حركة الاتحاد الإسلامي في نوع من أوعية متصلة، تُظهر اتجاهًا مهيمنًا بين راديكاليي "الفتاة" والاتحاد السوري وبعض أعضاء المؤتمر السوري العام. وبحلول أوائل آذار / مارس 1920، أي قبل نحو أسبوع من انعقاد المؤتمر السوري العام وإعلانه استقلال سوريا الطبيعية (8 آذار / مارس 1920)، لحظ أَلِنبي أن هذه الفئة - يصفها بـ "المتطرفين العرب السوريين" - قد باتوا "يميلون أكثر فأكثر إلى الارتباط بالأتراك والبلاشفة، وسيفعلون ذلك ما لم يُمنحوا قدرًا من الاستقلال يرضي مثلهم العليا" [1273]. وغدا تركيز التقارير البريطانية على قوة العداء للأجانب يشغل بغداد والقاهرة [1274]. وأبدى لويد جورج مخاوف جدية من إمكانية ارتفاع الخطر من اتحاد الكماليين مع البلاشفة، وتلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير كانت زائفة عن مؤامرات فيصل المزعومة مع البلاشفة [1275].
وانتشرت الأقوال عن استعداد السوريين "للقتال فورًا بعد أن شعروا بأنهم يستطيعون تدمير القوات الفرنسية الموجودة في ذلك القطر" [1276]. وبحلول 12 شباط / فبراير 1920، كانت الحكومة العربية تتابع تطور المقاومة الكمالية ضد الفرنسيين في جهات عنتاب وأورفة ومرعش من جهة، وتطور المواجهات بين الشيخ صالح العلي في جبل العلويين والفرنسيين، مؤملة انتصار الشيخ العلي من جهة أخرى [1277]. ورفعت سنة 1920 من وتيرة تطبيق قانون التجنيد الإلزامي، وفرض عقوبات مشددة بالعزل والحبس على كل من يتهاون به من الموظفين. وفي 12 شباط / فبراير 1920، نظمت بعض قطعات الجيش عرضًا عسكريًا منظمًا في دمشق [1278]. وسرت في شباط / فبراير 1920، وفقًا لجريدة **العاصمة**، روح الجندية والإقبال على التطوع والتجند في صفوف الشبيبة [1279].

2 - دعم الحكومة العربية للكماليين في أورفة

انتشرت، في 8 شباط / فبراير 1920، نزعة قوية بين عشائر الجزيرة الفراتية مع مشارفة مرعش على السقوط المدوي، وبدْء الكماليين حصار أورفة، إلى تهديد الحكومة العربية إن لم تدعمهم بالعتاد والمال في دير الزور بأن عشائرها، مع عموم عشائر الشمال، ستلتحق بالأتراك الوطنيين، إذا لم يروا مساعدة من الحكومة العربية [1280].

سارت الحكومة العربية في هذا السياق خطوة أخرى أكثر مضاءً، بدعم الكماليين بعد بدء حصارهم لأورفة في 8 شباط / فبراير 1920، حيث أوفدت، بقرار من الهيئة المركزية لـ "الفتاة"، جميل المدفعي (1890 - 1958)، عضو جمعيتي الفتاة والعهد في آن واحد والمستشار الحربي لفيصل، إلى الأمير حاجم باشا بن مهيد، "ليقابله ويفهمه كيف تكون حركاته في المنطقة المذكورة"، وقررت مده بالمال والسلاح [1281].
وهي المنطقة اللصيقة بأورفة التي تقع في أعالي الجزيرة الفراتية التاريخية، شمال غربي الرقة، وتمثل إحدى مدن ديار مضر التاريخية في إقليم الجزيرة، وتبعد عن تل أبيض، أحد معاقل حاجم بن مهيد، نحو 55 كيلومترًا، وتُعتبر تاريخيًا من كبريات بلدات ديار مضر العربية [1282]. وكان واضحًا أن الهدف من إيفاد الحكومة العربية المدفعي هو دعم الكماليين في حصار أورفة الذي بدأ في 8 شباط / فبراير1920، وساهم محاربو عشائر الفدعان والعشائر الحليفة في تعزيز حصارها، وتخريبها تقريبًا في منتصف شباط / فبراير للخط الحديدي بين حلب وأورفة [1283]، للحيلولة دون وصول أي إمدادات فرنسية إليها.
وستسقط أورفة، في 10 نيسان / أبريل 1920، بموجب اتفاق قضى بانسحاب القوات الفرنسية منها إلى منطقة عرب بونار، مقابل الإفراج عن الأسرى الكماليين لديها، وضمان حرمة الأرمن والرهبان الفرنسيين في المدينة بعد رحيل الحامية الفرنسية [1284]. فقد كان فيها عدد كبير من الأرمن، الذين شكلوا خلال الحرب العالمية الأولى نحو 40,000 من عدد سكانها الإجمالي المقدر بـ 100,000 نسمة [1285]. لكن الحامية الفرنسية تعرضت على طريق انسحابها، في مساء 11 نيسان / أبريل 1920، لمذبحة، خلافًا للعهد المقطوع مع الكماليين، على حد الرواية الرسمية الفرنسية، سقط فيها نحو 311 ضابطًا وجنديًا فرنسيًا، ولم ينج إلا عدد قليل منها وقع في الأسر [1286]. وضجت فرنسا بحديث المذبحة، ودهورت هذه المذبحة الثقة بين الكماليين والفرنسيين؛ إذ اعتبر الفرنسيون ما حدث فيها غدرًا بما نص عليه اتفاق الاستسلام، وباتوا في كل عرض يتقدم به الكماليون لانسحابهم من مواقعهم يستذكرون مذبحة أورفة، ويحجمون عن الانسحاب [1287].

3 - إشاعات حلب عن الاتصالات بين فيصل ومصطفى كمال

انتشرت في هذا السياق، وفق مقاربة تاريخ اللحظة أو في المجال التداولي اليومي، الإشاعات في حلب في العشر الأخير من شباط / فبراير 1920، عن الاتصالات، بحسب تقرير القنصل الأميركي بحلب، بين فيصل ومصطفى كمال، وأن فيصل طلب الدعم من تركيا، ملمحًا إلى إمكان إقامة اتحاد بين سورية والحجاز وتركيا، وأن ملك الحجاز "أرسل وفدًا إلى السلطان للمصالحة

والاتحاد في ظل الروابط الدينية والسياسية" [1288]. وتصاعد في هذا السياق الحديث عن اتفاق سوري - كمالي وشيك، كما ذكرنا آنفًا.
ولم تكن هذه الشائعات بالمعنى المرذول للشائعة، حيث يتكثف بأخبار زائفة تنتشر عادة في الفكر اليومي كالنار في الهشيم في مراحل الأزمات، بل كانت دعاية منظمة تميز مصطفى كمال نفسه باستخدامها وإدراكه مزاياها [1289]. وهي دعاية استندت إلى لقاءات حقيقية حدثت بين مبعوثي فيصل ومصطفى كمال، وانطوت على وظيفة سياسية اجتماعية لتمهيد استقبال الرأي العام تلك الأفكار، ولا سيما أنه كان لها أصل قوي حقيقي قامت بضخّه على خلفية الاتصالات الحقيقية التي حدثت بين مندوبي فيصل ومصطفى كمال التي أشار إليها في رسالته إلى طلعت باشا، والجمعيات الوطنية العثمانية العاملة في سورية، وفي مقدمتها أقطاب جمعية الأنصار الحلبية "المنحلة" رسميًا لكن المستمرة في نشاطها فعليًا، وشبكة "الجمعية العامة للقوات العثمانية المدافعة عن سوريا وفلسطين" بقيادة أوزدمير الذي تميز برفعه راية المصالحة التركية - العربية، والتي كان لها عضوان قياديان نشطان مقيمان في حلب، هما بلال بك، رئيس اللجنة المركزية للجمعية في حلب والمستشار السياسي لأوزدمير، وناطق بك، رئيس هيئة أركان اللجنة [1290].

4 - إنهاء إبعاد الشعباني وإعادته من دمشق إلى حلب

في هذا السياق، استجاب فيصل لضغوط الدفاعيين في جهازه السياسي، الذين كانوا على صلة وثيقة بالجمعيات العثمانية السرية العاملة في سورية. وأمر، في أواسط شباط / فبراير 1920، بإنهاء إبعاد الشعباني والسماح بعودته إلى حلب، ووجّه إلى حاكمها العسكري العام الجديد اللواء عبد الحميد باشا القلطقجي رسالة للاهتمام الإيجابي به، والحيلولة دون مضايقته، وتحذير من يضايقه من مغبة قيامه بذلك. وأشار الشعباني إلى هذه الرسالة بدعوة فيصل الحاكم العسكري إلى حلب بما وصفه بأنه أمر "بتحذير أولئك المفترين عن العودة إلى ما كانوا عليه" في اتهام حزبه بأنه فرنسي تارةً وتركي تارة أخرى [1291]. وانتسب الشعباني إلى الجيش العربي برتبة كولونيل أركان حرب [1292].
انتشر نبأ عودة الشعباني في المدينة كلها؛ إذ أبرزت جريدة **المصباح** في 20 شباط / فبراير 1920 خبر عودته من دمشق إلى حلب، تحت عنوان لافت هو "عودة رصيف"، ووصفته بـصديقنا "المفضال"، وأملت أن ينتهي من إصابته بالأنفلونزا الإسبانية، مثيرة التعاطف معه بأنه "لنا الأمل أن يعود إلى جهاده بدون تأثر، لأن الرجال الذين يفادون في سبيل المصالح العامة يحسن بهم أن لا يؤثر عليهم أمر من الأمور في جهادهم الحق" [1293].
وكان ذلك إيذانًا بعدم معارضة الحكومة لاستئناف نشاط الجمعية الوطنية الديموقراطية المنحلة في نسج العلاقات السورية - التركية الجديدة، والتي لم تتوقف في الواقع عن العمل بل رفعت من وتائر عملها، ونشرت راديكالية

رمي الفرنسيين في البحر، والتخلص التام من أي "أجنبي". ونشر طاهر الكيالي، رئيس تحرير **المصباح**، في 20 شباط / فبراير 1920، افتتاحية صاخبة جاء فيها: "لفظت الأمة كلمتها الأخيرة، وإما الحياة بدون شائبة مداخلة الأجنبي، وإما الموت لا سمح الله" [(1294)].

5 - إعادة تشكيل جمعية الدفاع الوطني بحلب

تزامنت إعادة فيصل للشعباني بالعودة إلى حلب، مع إعادة الحكومة العربية في العشر الأخير من شباط / فبراير 1920 - أي الذي تصاعدت فيه الأنباء عن اتفاق سوري - كمالي وشيك - تشكيل جمعية الدفاع الوطني، بوصفها إطارًا تنظيميًا واسعًا يتخطى الصراعات والانقسامات المحلية السابقة في حلب، عشية أول انتخاب لها، في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1919. وشرعت الجمعية الجديدة، بإشراف الفرقة الثالثة، في تدريب المتطوعين مرتين في الأسبوع، وإقامة عرض واستعراض لهم بعد ظهر كل يوم خميس في الساحة المركزية في المدينة، وهي ساحة باب الفرج [(1295)]. وجاء في التقارير الفرنسية، أن الفرنسيين اعتقدوا أن الكماليين هم الذين يقفون خلف الجمعية، وخلف البيانات التي وزعتها بدعوة "الأمة العربية" إلى توحيد النضال مع الكماليين ضد الفرنسيين [(1296)].

ضم الإطار الموسع للجمعية أقطاب حكومة ولاية حلب المحلية من مسؤولين ومديرين، بمن فيهم رئيس البلدية إحسان الجابري وعضو مجلس الولاية فاخر الجابري، وزعماء الأحياء الشعبية ومجاميع المتطوعين فيها، وأقطاب النادي العربي، وبعض قادة جمعية الأنصار السرية، وأعضاء من هيئة الدفاع الوطني السابقة، وأعضاء "الفتاة" في حلب ومعتمدها سامي السراج الذي تولى سكرتارية التشكيلات الوطنية، وثلاثة أعضاء من المؤتمر السوري العام هم صبحي بركات والحاج فاتح المرعشي والشيخ رضا الرفاعي، ومنيب الناطور، رئيس تحرير جريدة **الراية**، وبعض التجار الأغنياء، وفي مقدمتهم عبد القادر الجزماتي، والحاج أحمد ميسر، وغيرهم. واختارت الشيخ عبد الحميد الجابري (1864 - 1951) [(1297)] رئيسًا لها، وهو موظف عثماني سابق، وشخصية علمائية مستنيرة حظيت باحترام الجميع [(1298)].

واحتمل هذا التعيين تهدئة التوتر بين آل الشعباني والقريبين منهم، وآل الجابري. لكن هذه التهدئة لم تكن إلا إلى حين؛ فسرعان ما انسحب الشيخ الجابري في النصف الأول من نيسان / أبريل - أي بعد إعلان الاستقلال - من رئاسة الجمعية [(1299)]. وتضافر انسحابه منها مع تقديم احتجاج للمؤتمر السوري محذرًا من خطر الفوضى الناتج من نشاطات الجمعية [(1300)]. وتضافر أيضًا مع موقف عضو مجلس ولاية حلب فاخر الجابري، شقيق إحسان الجابري، رئيس البلدية السابق والذي غدا كبير أمناء الملك بعد الاستقلال، بالاعتراض على تعيين رشيد طليع في 8 نيسان / أبريل 1920 واليًا على حلب، بدلًا من مرشحه

توفيق السويدي، وتنظيم عرائض ضده، وتعبئته بعض الأهالي كي يقاطعوا إجراءات استقباله [1301].

ثالثًا: السير نحو إعلان الاستقلال

إزاء صلف غورو، عاد فيصل مضطرًا إلى حزبه القديم "الفتاة"، فتخلى عن الحزب الوطني السوري، حزب أعيان دمشق ومعقل النزعة الدمشقية، والذي لم يكن في استطاعته أن يؤثر في اتجاه الرأي العام الذي استولت عليه فكرة الدفاع والمقاومة [1302]. "فلم يسع فيصل إلا التسليم برأي الراديكاليين، وإهمال الاتفاق والسير في الخطة المرسومة" [1303]، وهي الخطة التي أقرتها "الفتاة" بديلًا من اتفاق فيصل - كليمنصو. قامت هذه الخطة على جمع المؤتمر السوري، وأخذ قرار منه بإعلان الاستقلال التام تحت ملكية فيصل، ووضع اجتماع مجلس الحلفاء الأعلى المقرر انعقاده في نيسان / أبريل 1920 لتوزيع الانتدابات أمام حالة "أمر واقع" [1304]، والذي سبقه في شباط / فبراير 1920 اجتماع سري لترتيب قراراته.

نوقش احتمال غزو فرنسي لسورية، فنصت الخطة على "إن الاتفاقية والغزو المحتمل في مثابة واحدة، وخير للبلاد أن تُرغم على ما في الاتفاق بالقوة من أن تسجل على نفسها الموافقة عليه، وهو حماية ووصاية وانتداب واستعمار معًا". وقد رفضه أيضًا، على حد شهادة دروزة، "العهديون" السوريون، المعارضون لـ "الفتاة"، وقادة حزب الاتحاد السوري السابق، وفي مقدمهم عبد الرحمن الشهبندر (1882 - 1940) الذي كان من أشدّ الرافضين له، فضلًا عن رفض الرأي العام في ما عدا بعض وجهاء دمشق الملتفين حول الحزب الوطني السوري. وإزاء تحقق فيصل من عدم إمكانية تسويق الاتفاق، التزم برأي الأكثرية المعارض، ولم يأخذ برأي "المعتدلين" الذين يمثلون الأقلية، ولم يقبل اتخاذهم واجهة، لأنه "خشي اللوم التاريخي"، كما قال في رسالة إلى أبيه [1305]. وأهمل أمر الحزب الوطني السوري، فانسحب منه الأشراف الحجازيون ممثَّلين بالشريف ناصر الذي أعلن أنه لم ينتسب إلى هذا الحزب قطعًا، وأن اسمه وضِع بين مؤسسيه من دون علمه [1306]، وكان انسحابه إشارة واضحة إلى نوع من تخلي فيصل عن الحزب. وبحسب الحصري، ترك فيصل مشروع الاتفاق جانبًا، رغم اعتقاده الشخصي بفائدته، واستسلم للتيار السائد في البلاد [1307]، وكان ذلك "خلافًا لما كان ينوي ويريد" [1308].

تسارعت خطوات دعوة المؤتمر السوري العام للانعقاد، ومحاولته وضع الحلفاء أمام أمر واقع، وهو استقلال سوريا [1309]. وأخذ فيصل يسير على إيقاع وتائر السياسة الجماهيرية السورية للاستقلال، وكانت وتائر مرتفعة في هذا الاتجاه، مؤملًا أن يحسّن من أوراقه مع الفرنسيين والبريطانيين. كان الضباط العهديون العراقيون (جمعية العهد العراقية) يديرون معظم المفاصل العسكرية والإدارية في سورية، في سياق الأخوة مع جمعية "الفتاة"،

والاشتراك معها في تشكيل اتحاد سوري - عراقي. وتخطت العلاقة بينهم وبين "الفتاة" حدود الأخوة إلى الدعم العملي والسياسي المتبادل، بما جعل منهم نوعًا من جمعيتين متداخلتين أشد التداخل سبق أن عبرت عنه مكانة الهاشمي المركزية في كلٍّ من العهد و"الفتاة"، فكان قائدًا في كلتيهما.
أما العهديون، الذين اتخذوا من دير الزور، منذ 10 كانون الأول / ديسمبر 1919، قاعدة لهم لتوجيه ضربات إلى القوات البريطانية في العراق بالتنسيق مع "الفتاة"، فمهدوا لبداية اتصالات حقيقية بالكماليين، تخدم القضيتين الاستقلاليتين العراقية والسورية في آن واحد. وأعربوا عن استعدادات حازمة للتحالف الميداني المباشر مع الكماليين ضد الحلفاء.

1 - الدعم ضد البريطانيين أو الالتحاق بالكماليين

في 8 شباط / فبراير 1920، مع دخول مرعش في ساعات السقوط الأخيرة، كان اللواء مولود باشا مخلص (1858 - 1951)، الذي عُين حاكمًا عسكريًا عربيًا على لواء دير الزور، يضع الأمير زيدًا في دمشق بين خيارين: إما دعم الأهالي في دير الزور بالمال والعتاد للثورة ضد البريطانيين، وإما أنهم و"عموم عشائر الشمال، سيلتحقون بالأتراك الوطنيين، إذا لم يروا مساعدة من الحكومة العربية" [(1310)].
ويبدو أن مولود باشا مخلص حصل على دعم من رئيس الحكومة الأمير زيد، ومن "الفتاة" التي كان لها دور قوي مع العهد، فوجّه في الوقت نفسه رسائل استعجال إلى الضباط العهديين في سورية للالتحاق بالثورة [(1311)]، وعاد من دمشق بقوة نظامية صغيرة إلى دير الزور [(1312)].
تساوق ذلك مع بحث فيصل، نحو 8 - 9 شباط / فبراير 1920، بدمشق مع رمضان شلاش، بطل عملية دير الزور الأولى، في أفكار القيام بحركات في العراق، وأجاب شلاش بأن تقوية العشائر في "جهة عانة يمن" تسمح بمد الحركة إلى "جهات سامرة" في حال رغبة فيصل في أن تكون الحركات "عمومية" [(1313)]. ووافق فيصل على خطة عمل شلاش، وأبلغه الأمير زيد بـ "التعليمات اللازمة" [(1314)]، لكننا لا نعرف شيئًا عنها، وتردد اسم شلاش في الصحافة مجدّدًا بمحاولة "إثارة القبائل في منطقة الاحتلال الإنكليزي" [(1315)].
واحتج ضابط الارتباط البريطاني إيستن على استقبال فيصل لشلاش، فوعده فيصل بأنه سيسجنه، لكنه لم يفعل، وعاد إيستن وألح عليه باعتقاله، فجدد فيصل وعده لكن مرة أخرى لم يفعل شيئًا ضده [(1316)].
لقد خامرت فيصل، منذ تشرين الأول / أكتوبر 1919، فكرة أن تكون دير الزور عاصمة للاتحاد العراقي - السوري، تحت نفوذ حكومة تقيمها جمعية الأمم هي بريطانيا، مع تدويل فلسطين واستقلال جبل لبنان [(1317)]. ووفق شهادة تحسين العسكري، وافقت شعبة جمعية العهد في دير الزور التي يقودها مولود مخلص، حاكمها العربي، على اقتراح الاتصال مع الكماليين في ماردين،

والتزود بالسلاح منهم "لقاء مساعدة ثوار العرب على الفرنسيين في الحدود التركية - السورية". وفي آذار / مارس، عاد موفد الشعبة أمين العمري من لقائه مع القائد التركي (الكمالي)، كنعان بك، آمر الفرقة الخامسة التي مركزها ماردين، بـ 100صندوق من الذخيرة والأسلحة الخفيفة، و500 قذيفة مدفعية، مع وعد بتزويده لاحقًا بمدفعين [1318]، وبمبدأ اتفاق يتلخص بقيام فدرالية تركية - عربية بعد التحرير، تعطى فيها الأتراك المناطق التي تقطنها أغلبية تركية، ويعطى العرب في المناطق التي تقطنها أغلبية عربية حق تقرير المصير وفق مبدأ الرئيس ويلسون، وأن الخلافة ستبقى في يد الأتراك، وأن حكومة وطنية ستشكل في العراق، بما فيه الموصل، حتى يتقرر مصير البلد ويعيَّن عليه ملك، وإلى أن يتم ذلك يجب تضافر الجهود لإيقاظ العالم الإسلامي بجميع السبل [1319].

وبذلك حسم مخلص الخلاف الذي برز في جمعية العهد، منذ عام 1919، بين اتجاهين: أولهما يؤيد التعاون مع البريطانيين لنصرة القضية العربية؛ وآخرهما يرفض التعاون معهم ما داموا يعملون على تقويض الخلافة [1320]. وكان نوري السعيد وجعفر العسكري وعدد آخر من الضباط (العهديين) من ممثلي الاتجاه الأول، بينما تصّدر الهاشمي وعدد من الضباط العهديين، مثل محمد أمين العمري، ممثلي الاتجاه الثاني [1321].

2 - تحذير الحكومة البريطانية فيصل من دعم العهديين

اشتدت في شباط / فبراير 1920 الغارات ضد البريطانيين في العراق، وفي هذه المرة قام ضباط عراقيون عهديون بقيادة العشائر، وهاجموا البوكمال الواقعة في المنطقة البريطانية، وتواصلت الغارات على خطوط المواصلات البريطانية الممتدة جنوبًا حتى القائم [1322].

وتساءلت بيل، في يومية 12 شباط / فبراير 1920، عن دوافع الحكومة العربية "بشن حرب علينا تقريبًا في جهات الفرات الأعلى"، مشيرة إلى أنه "يصعب علينا كذلك معرفة ما إذا كانت الحكومة العربية هي التي تقوم بهذا العمل أو المتطرفون وحدهم هم الذين خرجوا عن الطوق. ربما يكون المتطرفون هؤلاء هم الحكومة العربية نفسها" [1323]. وكانت وزارة الهند ومسؤولوها في العراق يشتكون من فيصل، ويرتابون بشدة في أنه ضالع بطريقة ما في متاعبهم العراقية الشديدة عبر دعم الحكومة العربية السورية بدمشق لعمليات العهديين، ويحرضون وزارة الخارجية على معاقبته، ويرون أن الحكومة العربية تقاتل البريطانيين في العراق بالمال الذي يدفعونه لها عبر تحويله إلى العهديين لمقاتلة البريطانيين [1324].

وحذرت الحكومة البريطانية الحكومة العربية من أنها ستكون مسؤولة عن أي انتهاكات تقوم بها العشائر أو الضباط الذين هم تحت إمرة مولود مخلص، الحاكم العسكري لدير الزور، وأبلغتها أنها ستعتبرها مسؤولة عن أي انتهاكات

للحدود المؤقتة ترتكبها القبائل أو المسؤولون التابعون لمولود، وأن استمرار المساعدة التي تدفعها بريطانيا سيعتمد على قدرتها على فرض الانصياع لأوامرها [(1325)].

3 - فيصل ذو الوجهين في العلاقة مع الفرنسيين والبريطانيين والكماليين

كان فيصل ذا وجهين في علاقته بالفرنسيين والبريطانيين والكماليين؛ فكان يُبرز للبريطانيين والفرنسيين وجه "الاعتدال"، بينما يُبرز للسوريين الوجه الراديكالي، كيلا يخسر أوراق قوته بينهم في مرحلة اصطباغ السياسة الجماهيرية للحكومة العربية بالراديكالية. وقد شخص ذلك نبيه العظمة بأنه "كان يؤمّل الفرنسيين ويشجع السوريين" على التعبئة وبناء قدرات المقاومة [(1326)]؛ ففي حين كان يحرص على صورة الاعتدال في العلاقة معهم، لم يكن يتردد في توجيه ضربات إليهم. كما أنه اتبع مع البريطانيين والفرنسيين والكماليين على حد سواء أسلوب "خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الخلف"، فأكثر منذ الربع الأخير من عام 1919 من تصريحاته المؤيدة للكماليين، وإكباره لعملياتهم والحذر من التحالف الحقيقي معهم، خارج تخادم المصالح. وأكثر أيضًا من تصريحاته الداخلية بإكبار دور العلاقة الكمالية - البلشفية في تحرير المسلمين من القوى الغربية، وتأييد حركة الاتحاد الإسلامي أو الجامعة الإسلامية، بينما كان يخشى من التموضع القطعي فيها. وكان مستعدًا، كما ستشرح الفصول اللاحقة بالتفصيل، لإبداء تحالف غير مباشر وحتى تحالف مباشر، في حزيران / يونيو 1920، مع الكماليين، بينما كان مستعدًا في الوقت نفسه لقتال الجيش العربي مع الجيش الفرنسي ضدهم في كيليكيا، لكن شرط تسليم الأراضي إلى الحكومة السورية، بينما كانت لدى مصطفى كمال براغماتيته أيضًا من هذه العلاقة في طرد الفرنسيين من كيليكيا، أو إضعافهم كحد أدنى يسمح بالتوصل إلى اتفاق سلام معهم يراعي متطلبات الميثاق الوطني التركي.

وفي ديناميته البراغماتية، أبدى أمام حجج الجنرال غورو، واستثماره المشاحنات الفرنسية - البريطانية، استعداده للقتال مع الفرنسيين ضد البريطانيين مقابل أن يمنحوا سورية امتيازًا كاملًا باستثمار نفط الموصل، وهو ما برز بالنسبة إلى الفرنسيين على أنه شخصية متآمرة، بينما لم يستبعد كيرزون حدوث ذلك لكن تقييمه له في مرحلة التفكير البريطاني في إعادة دور له في قواعد اللعبة الكبرى بعد مؤتمر القاهرة (آذار / مارس 1923)، بأنه استخدم "السلاح التقليدي لكل شرقي في وضع حرج، عندما يعرض الواحد منهم خدماته على الفريقين بالتعاقب، كي يرى أفضل الشروط التي يستطيع الحصول عليها". ولكن كيرزون رأى أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن ترفض التعامل "مع أي زعيم شرقي لأنه تآمر عليها في وقت من الأوقات، أو عرض

أن ينحاز إلى الطرف الآخر، فإن تلك الحكومة لا تستطيع القيام بأعمال هناك" [1327]. وعدا ما ورد في رسالة اللورد كيرزون من دمغ الشخصية الشرقية بالتآمر، فإن تحليله صحيح لرجل سياسة كفيصل يبحث عن تحقيق مصالح بلاده وسط تعقيدات اللعبة الكبرى، ولم يكن تفكير تشرشل نفسه في التحالفات والعلاقات بمختلف عن سياسة ذلك الرجل "الشرقي" الخاصة به بصفته "شرقيًا"، بحسب الرؤية الاستشراقية الدفينة التي تحكم تقييمات كيرزون [1328].

وبرزت لفيصل، نتيجة أسلوبه البراغماتي، صورة متذبذب يستخدم لغة مزدوجة في عيون بعض رجاله ومساعديه، ووصفه نبيه العظمة بأنه "كان يؤمّل الفرنسيين ويشجع السوريين" [1329] على التشبث بالاستقلال، لكنه "كان في قرارة نفسه يفضل الجنوح إلى قبول الاتفاق" [1330] أي اتفاق فيصل - كليمنصو، من دون توافر تقدير عاقل هادئ لمشروع الاتفاق يفتح الباب على التفاوض من جديد. وهو ما حاوله فيصل في الضغط على غورو للتوصل، وفق تعبير فيصل، إلى "تسوية شريفة" ترضي شعبه، كما أظهرته في عيون بعض رجاله في وضعية المضطرب والمتردد، كما شخّصها دروزة، "مؤيّسًا مرةً ومطمعًا أخرى، ومقدم رِجل تارةً ومؤخِّرها تارةً أخرى" [1331]. وصوّر رشيد رضا شخصيته بأنها مترددة وغير حاسمة في أوقات الأزمات [1332]، بينما كان يفكر ببساطة في أن اعتبارات السياسة، وما يمكن أن يحصل عليه، هي ما يحكم تقدمه بخطوة أمامية وتراجعه بخطوتين بعدها.

وحاول فيصل، في إطار علاقته بالبريطانيين، أن يستثمر لصالحه ظهور ما يصفه الحصري بـ "الاتجاه الجديد" في الرأي العام البريطاني حيال "قضية العراق" قبل يوم ميسلون بمدة قصيرة [1333]. وبرزت مظاهره في تشهير الصحف البريطانية في تلك الآونة بسياسة وكيل الحاكم المدني للعراق ويلسون، واعتبار هذه السياسة مسؤولة عن تردّي الوضع في العراق. ووصمت تلك الصحف، كما يورد نفسه في مذكراته، ويلسون بكونه "بيروقراطيًا جافًا منكبًا على تهنيد العراق" [1334]، وهو ما حاول فيصل استغلاله بالتنبير على حباله، مستثمرًا النزاع بين مركزي القاهرة والهند حول السياسة البريطانية تجاه الحركة العربية [1335]. ففي حين كان ويلسون في العراق يؤيد دعم ابن سعود لاجتياح الحجاز والقضاء على مملكة الحجاز، عارض الجنرال أِلنبي ذلك معارضة شديدة [1336]. وتجلى هذا الخلاف بين السياستين الهندية والمصرية البريطانيتين تجاه الحركة العربية في تبرّم الضباط السياسيين البريطانيين في دمشق من سياسة ويلسون "التهنيدية" للعراق، وثقتهم بالضباط العهديين [1337]، وسخط هؤلاء الشديد عليها [1338].

4 - استحسان فيصل عمليات العهديين ودعمه لهم من خلف ستار

أبدى فيصل في أوائل آذار / مارس، في سياق محاولة استثماره لـ "التفكير الجديد"، على غرار عادته في إبراز صورة المعتدل والتنصل، أسفه عما حدث في دير الزور من عمليات العهديين [1339]، بينما كان يبدي "استحسانه الضمني" لفعاليات الضباط العراقيين، لكنه كان يدعي أمام السلطات البريطانية براءته منها، أو عدم قدرته على التحكم فيها [1340]؛ ففي الوقت الذي كان فيصل يقف فيه من "خلف ستار" يراقب تطورات عمليات العهديين في العراق، مقتصرًا على دعم مالي لهم من دون دعم سياسي شخصي علني، واستمر جهازه السياسي الذي تتحكم فيه جمعية الفتاة على قدم وساق في دعم العهديين بالأسلحة والأموال، فإنه واصل على المستوى الرسمي اعتذاراته للبريطانيين [1341]، متبعًا الخطة التي شرحها لوالده في تشرين الثاني / نوفمبر 1919 بعدم تعريض الأمة لـ "خطر شحناء البريطانيين" [1342].

فمنذ تشرين الثاني / نوفمبر 1919، أيقن فيصل أن بريطانيا رمته وحيدًا أمام فرنسا، وأعاد تقييم السياسة البريطانية جذريًا بوصفها تعمل منهجيًا ضد العرب، وتستخدمهم لمصالحها مع إهمال مصالحهم. واكتشف مبكرًا أوهام والده في موثوقية الوعود البريطانية للحركة العربية، وإلحاحه عليه بألا "ينحرف قيد شعرة عن نصائح بريطانيا العظمى والاستفادة من إرشاداتها الحكيمة" [1343]. فأخذ يركز على "أعمال بريطانيا المليئة بالخطيئات"، ووصف طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين العرب وبريطانيا، منذ تشرين الثاني / نوفمبر 1919، بـأنها علاقة مع "عدو ما من صداقته بدّ" [1344].

وتكثفت دلالات هذا التعريف؛ إذ يعني أن تكون العلاقة مع بريطانيا بقدر ما تخدم مصالح العرب وليس السير خلفها كـ "العميان"، لأن هذا السير "الأعمى" السابق لا يأتينا، بتعبير فيصل، "بالفائدة بل يجلب علينا الويلات" [1345]. فقرر فيصل في مرحلته السورية ثم في مرحلته العراقية ألا يكون أداة بيد البريطانيين، يستخدمونه كيفما يشاؤون، إلا بالقدر الذي يناسب أهدافه [1346]، منتهجًا ما رآه سياسة ضغط عليهم؛ فقد أعلن للرأي العام في منتصف شباط / فبراير 1920 أن بريطانيا ملزمة حتى بموجب اتفاقية سايكس - بيكو "أن تؤلف حكومة في العراق تكفل مصالح العرب والبريطانيين معًا. وأن تعترف بأن فلسطين والموصل عربيتان داخلتان في ضمن الحكومة السورية" [1347]. وأعلم الأمير عبد الله، في 13 شباط / فبراير 1910، بوصفه وزير خارجية الحجاز بأنه "سيقف أمامهم [البريطانيين] موقف المخاصم، وسأطالب بحقوقنا بفلسطين والعراق، وربما أعلن استقلال العراق لوحده وسورية وفلسطين على أساس الاتحاد، وهذه تزعل بريطانيا" [1348]. وكان قد غدا مستعدًا لأن يقاتل مع الفرنسيين إذا ما قرروا مواجهة البريطانيين، مراهنًا على تفاهمات ضمنية بدعم كليمنصو له في المطالبة بالوحدة السورية والموصل.

استثمر فيصل العمليات "العهدية" سياسيًا في الضغط على ألِنبي، في 19 شباط / فبراير 1920، بأن "كل قرار لا يتفق مع طموحات العرب حول سورية

أو فلسطين أو العراق دون حضور فيصل لن يعترف به" [1349]. وكان الجنرال أِلنبي متعاطفًا مع فيصل، واستمر تعاطفه إلى ما بعد إعلان المؤتمر السوري العام الاستقلال، فأمل أِلنبي من وزير الخارجية كيرزون، في 22 آذار / مارس، أن "يعترف مؤتمر الصلح بفيصل ممثلًا للسكان العرب في سورية وفلسطين" و"السيادة العربية العامة على منطقة أوسع كثيرًا بضمنها العراق". لكن أِلنبي رهن دعوة فيصل إلى المؤتمر بأن يعترف مسبقًا بـ "وضع فرنسة الخاص في سورية ولبنان، ووضع بريطانية الخاص في فلسطين" [1350].

ووفق تقارير الجنرال غورو، باتت حكومة المديرين التي شكّلها فيصل من "المعتدلين" لا تأتمر به، بل تعمل تحت ضغط المعارضين، وأنه "في الوقت الحاضر عاجز عن السيطرة على الوضع"، فلم يتمكن من تأمين نقل الوحدات الفرنسية على خط السكة الحديد إلى كيليكيا. وأشار الجنرال غورو إلى "أن معارضة حكومته كانت من الشدّة بحيث أنها رفضت تحمل مسؤولياتها، وهددت فيصلًا بإحداث فتنة كبرى"؛ فرئيس ديوان الشورى الحربي يوسف العظمة قد أصدر أوامر مشددة بمنع أي من الحافلات التي كانت معدة لإجراء عمليات النقل من مغادرة حلب إلى رياق لإعادة شحنها وتوجيهها إلى الشمال ومنها إلى كيليكيا وعودتها بالعكس [1351]. أما الاستخبارات البريطانية في العراق، فتساءلت إن كان المتطرفون هم الذين يقومون بالهجمات ضد القوات البريطانية في العراق أم أن الحكومة العربية هي نفسها هؤلاء المتطرفون [1352]. وبدءًا من هذا الشهر، غضت الحكومة العربية في ولاية حلب النظر عن نشاط الجمعية الوطنية الديموقراطية في جمعية الدفاع الوطني في حلب، المتمثل في تهريب الأسلحة إلى الأتراك عبر حلب، التي كانت ممرًا إجباريًا لتهريب الأسلحة من الأردن ودمشق وبادية حمص وحماة إلى شمال سورية [1353].

5 - معركة تلعفر

لم تصل العلاقات البريطانية - العربية إلى درجة التأزم الكامل إلا في حزيران / يونيو 1920، حينما توترت العلاقات السورية - البريطانية إلى لا رجعة؛ فعلى خلاف رواية جودت، تشير مصادر الفتاة إلى أن دعم الحكومة العربية للعهديين تجاوز هذه الحدود "المتواضعة"، وأن هيئتها المركزية قررت إمدادهم بالمال والسلاح، وتدبير "ما يمكن ويلزم تدبيره" لذلك، والحصول على أكبر دعم مالي وعسكري من الملك فيصل ورجاله في القصر الملكي لدعمهم [1354]. ويشير السراج، سكرتير "الفتاة" بحلب، في هذا السياق، إلى أن دمشق كانت هي "التي تغذي الثورة وتمدها بالمال والسلاح والضباط"، ووضعت "الفتاة" شيفرتها تحت تصرف الضباط العراقيين للتخاطب بين قادة الثورة بدير الزور وتلعفر [1355].

عززت الحكومة العربية خطة الهجوم على تلعفر بتزويد العهديين بـ 150 بندقية و50 صندوقًا من الذخيرة [1356]، بينما تمكن العهديون من الحصول على أسلحة أخرى وكمية من العتاد والأدوية من القوة العسكرية الكمالية المقيمة في نصيبين [1357]، وستمدهم قيادة هذه القوة بعيْد نهاية عمل تلعفر بكمية من السلاح والعتاد والقنابل اليدوية [1358]. لكن مصادر بريطانية تحدثت عن تلقّي العهديين من الكماليين، في أيار / مايو وحزيران / يونيو 1910، نحو 7000 ليرة ذهبية [1359].

طلب البريطانيون من فيصل تهدئة الوضع والحيلولة دون نشوب المعركة، وهددوه "بوخامة العاقبة"، إذا لم تكفّ العهد "عن هذه الأعمال". لكن الضباط العهديين أصروا على تنفيذ خطتهم، فاكتفى بنصحهم بألا يستخدموا المدافع على الأقل؛ لأن استخدامها يعني موافقة الحكومة السورية على ذلك [1360].

وبهذه الطريقة، كانت الحكومة العربية السورية وجهازها السياسي ضالعين مباشرة في عملية العهد ماليًا وعسكريًا ولوجستيًا، لممارسة ضغط غير مباشر على البريطانيين بواسطة العهديين كي يدعموا الاستقلال السوري، ومن ثم اضطلاعه بدور التهدئة، مقابل الحصول على شيء من البريطانيين، وفي مقدمته استمرار تحويلاتهم المجمدة إليه عن مخصصات الحكومة السورية من العائدات الجمركية.

من هنا، حين وصل رشيد خوجة للبحث في اتفاق عربي - تركي، كانت الحكومة العثمانية مشلولة لا تقوى على اتخاذ أي قرار؛ إذ بعد أيام قليلة سيحاصر الحلفاء إسطنبول، ويرغمون الحكومة على الاستقالة، ثم تستقيل الحكومة الجديدة التي خلفتها بعد أيام قليلة من تشكيلها ليحتل الحلفاء في 16 آذار / مارس 1920 إسطنبول، ويبدأ تطور جديد في تاريخ تركيا سيترك بصماته العميقة على آسيا العثمانية التركية والعربية كلها. وكان من أبرز علامات هذا التطور انبثاق حكومة من المجلس الوطني الكبير (23 نيسان / أبريل 1920)، ونشوء ازدواجية السلطة بين حكومة المجلس في أنقرة والحكومة العثمانية الرسمية في إسطنبول. وحين عاد رشيد خوجة إلى دمشق، قامت السلطات الفرنسية ببيروت، في أجواء ما وصفه غورو بارتباط فيصل بالحلف التركي - الشريفي، بمنعه من العودة إلى إسطنبول [1361].

6 - إبداء فيصل عدم قدرته على احتواء الراديكاليين

كان الوجه الآخر لرسالة فيصل إلى غورو هو السماح بعودة الجمعية الوطنية الديموقراطية (الكمالية الحلبية) المنحلة رسميًا، لكن شبكاتها كانت ما زالت تعمل بتنسيق وثيق إن لم يكن عضويًا مع شبكة القوى الوطنية التي يقودها أوزدمير بالتعاون مع الهيئة القومية (الكمالية) في عنتاب بقيادة قلج علي. وربما كان ذلك تحديدًا عبر العلاقة العضوية والعملية بين الحاج فاتح المرعشي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بحلب وأحد أبرز مؤسسي جمعية

الأنصار مع الشعباني ومصطفى كمال من جهة، وقلج علي رئيس الهيئة القومية في عنتاب من جهة أخرى، والتي كانت خلف نشر هذه "الإشاعات"، التي تخدم فتح جبهة سورية خلفية ضد الفرنسيين تشكل عمقًا استراتيجيًا لهيئة عنتاب [1362].

وبجُمل مختصرة، شرح جميل إبراهيم باشا، أحد أبرز مؤسسي جمعية الأنصار ثم الجمعية الوطنية الديموقراطية، طبيعة هذه الجبهة، وهي "جعل الفرنسيين بين نارين: نار الأتراك من جهة، ونار العصابات العربية من جهة ثانية"، وهذا ما يتطلب وضع اتفاق سري بين فيصل ومصطفى كمال، يجري بموجبه تشكيل العصابات العربية "حالًا" [1363].

ويبدو أن القضية الميدانية التي اهتم بها مصطفى كمال هي مزايا الجبهة المزدوجة في إحكام الطوق على المراكز الفرنسية في كيليكيا، والانقضاض على مركزها الأخير، وهو مركز عنتاب. وقد قررت القيادة الفرنسية الاحتفاظ به بأي ثمن؛ لكونه المركز الوحيد الذي تبقّى لها في شمال خط السكة الحديد، وستظل المواجهات حول عنتاب شديدة بقتال لا ينتهي مدة سنة كاملة، حتى تاريخ استسلام حاميتها الفرنسية في 9 شباط / فبراير 1921[1364].

(1245) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن،** مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 120.

(1246) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 51.

(1247) Jean - David, Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 56.

(1248) تمتد جبال الأمانوس من داخل تركيا الحالية متجهة نحو الجنـوب الغربي، لتعبر الحدود السورية التركية عند جبل النور، وتمتد حتى رأس الخنزير على شاطئ المتوسط، وترسم بذلـك قوسًا جبلية اتجاهها شمال شرق - جنوب غرب، محتضنةً خليج إسكندرونة غربًا، ومخلّفة وراءها سهل العمق. يبلغ طولها نحو 100 كيلومتر، على امتداد خليج إسكندرونة من ساحل المتوسط الشرقي، ولا تزيــد مساحتها على 1600 كيلومتر مربع، ويفصلها عن الشريط الساحلي سهلا إسكندرونة وأرسوز اللذان لا يتجاوز عرضهما 7 - 9 كيلومترات. مادة: الأمانوس، في: **الموسوعة العربية**، شوهد في 21 / 12 / 2022، في: https://bit.ly/3v8YdO1

(1249) كان ما حدث كارثة حقيقية تعرضت لها المدينة والجيش الفرنسي المرابط فيها؛ فقد اضطرت الوحدات الفرنسية - تحت ضغط الهجوم، إلى إخلاء مرعش، وتحوّل انسحاب الجيش منها إلى كارثة تمثلت في خسارته 700 رجل بين قتيل وجريح، فضلًا عن مئات المرضى والمصابين بتشقق الأطراف نتيجة التقهقر وسط صقيع هائل. وكانت الخسارة في العائلات الأرمنية التي انسحبت مع القوات الفرنسية هي الأكثر هولًا، حيث طمرت الثلوج الكثيفة نحو 2000 أرمني من إجمالي عدد الأرمن الذين انسحبوا مع القوات الفرنسية والذي راوح بين 3500 و5000 شخص، لم يسلم منهم في النهاية أكثر من 1200 شخص. يُنظر: Paul Lafleur, *Les armées au levant, Historiques et insignes 1916 - 1946* (Paris: C.F.A, 2011), p. 15.

(1250) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 454.

(1251) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 290.

(1252) **الكتاب الذهبي**، ص 36 - 37.

(1253) فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ /**

1918 - 1933م، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 526 - 528.

(1254) المرجع نفسه، ص 526 - 528؛ Mango, p. 307.

(1255) Alp Yenen, "Envisioning Turco - Arab Co - Existence between Empire and Nationalism," *Die Welt Des Islams*, vol. 61, no. 1 (2020), pp. 1 - 41.

(1256) Halidé Edib, *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and their Origin* (New Haven: Yale University Press, 1930), p. 184.

(1257) "حول تتويج الأمير فيصل"، **لسان الحال**، العدد 353 - 8003، 8 / 3 / 1920، ص 2.

(1258) Yenen, p. 37.

(1259) شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 1)"، **الأهالي**، العدد 25، 26 / 7 / 1928، ص 1.

(1260) أمين سعيد وكريم خليل ثابت، **سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية في الأناضول** (القاهرة: إدارة مجلة اللطائف، 1922)، ص 64.

(1261) Yenen, p. 35.

(1262) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), pp. 7 - 8.

(1263) Mizrahi, p. 56.

(1264) كانت هذه الجمعيات مؤلفة من "منظمة حلب الوطنية"، وهي نفسها جمعية الأنصار وذراعها العلنية الجمعية الوطنية الديموقراطية بقيادة شاكر الشعباني، الذي يتضح من رسالة مصطفى كمال أنه قد وجّه إليه من قبل رسائل عدة، و"الجمعية العامة للقوات العثمانية المدافعة عن سوريا وفلسطين" (في دمشق)، وفرقة متطوعي القاهرة، وفرقة عمان الشركسية بقيادة شفيق بك أو أوزدمير.

(1265) **مذكرات فوزي القاوقجي: 1914 - 1932**، إعداد خيرية قاسمية، ج 1 (بيروت: دار القدس، 1975)، ص 63؛ من زيد إلى فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 48.

(1266) **مذكرات فوزي القاوقجي**، ص 65.

(1267) المرجع نفسه، ص 66.

(1268) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 151.

(1269) فائز سلامة، **أعلام العرب في السياسة والأدب**، ج 1 (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1935)، ص 91.

(1270) ينظر: بيات، ص 530 - 531.

(1271) علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 91.
(1272) يحمل هذا التقرير تاريخ 30 آذار / مارس 1920، ويورد فيه الجنرال غورو دوافع الحكومة العربية في إعلان الاستقلال للتصدي لتينك الفئتين المتطرفتين. محفوظات الجنرال غورو الشخصية. جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 121.
(1273) من الفيلد مارشال فيكونت أَلِنبي (القاهرة) إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، 2 / 3 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 143.
(1274) من الكرنل ماينرتزهاغن (القاهرة) إلى وزارة الخارجية، 19 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 135؛ من الكرنل أرنولد ويلسون (بغداد) إلى المستر مونتغيو وزير الهند (لندن)، 12 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 130.
(1275) Yenen, pp. 34, 37.
(1276) تقرير استخبارات من المستر طومسن إلى المستر هوز (وزارة الهند)، 10 / 2 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 129.
(1277) يومية 12 شباط / فبراير 1920، في: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 204.
(1278) **العاصمة**، السنة 1، العدد 99، 5 / 2 / 1920، ص 4؛ **العاصمة**، السنة 1، العدد 101، 12 / 2 / 1919، ص 5؛ يومية 11 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 136.
(1279) **العاصمة**، السنة 1، العدد 101، 12 / 2 / 1919، ص 5.
(1280) يومية 8 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 202؛ حول زيارة مخلص إلى دمشق، ينظر: **حلب**، العدد 123، 12 / 2 / 1920، ص 5.
(1281) يومية 12 / 2 / 1920، ويومية 16 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 137 - 138؛ يُقارَن بـ: محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 **(**بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 374. فهو يشير إلى أن "الفتاة" هي التي كلفت المدفعي بالمهمة بالحركات وإمدادها بالمال والسلاح من سورية.
(1282) عبد القادر عياش، **حضارة وادي الفرات مدن فراتية: القسم السوري**، إعداد وليد مشوح، ط 2 (دمشق: دار الأهالي، 1999)، ص 354.
(1283) يومية 16 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 138.
(1284) **الكتاب الذهبي**، ص 48.
(1285) عياش، ص 359.

(1286) Lafleur, p. 15; **الكتاب الذهبي**، ص 32.
تحول الانسحاب الفرنسي في 10 - 11 / 4 / 1920 من مدينة أورفة المحاصرة منذ 9 / 2 / 1920 إلى نحو 15 كيلومترًا بعيدًا عنها إلى مذبحة للوحدة الفرنسية سقط فيها 11 ضابطًا، و300 ضابط صف وجندي.
(1287) يُنظر: المرجع نفسه، ص 84.
Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatre sièges d'Aïntab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), p. 63.
(1288) عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 304.
(1289) Mango, p. 295.
(1290) هيئت قوايي مليه (هيئة القوى الوطنية) جرى تأسيسها في الأناضول بعد احتلال اليونانيين مدينة أزمير في 15 أيار / مايو 1919، وتقدمهم إلى داخل الأناضول. وتُعتبر أول تنظيم للمقاومة المسلحة لحرب التحرير التركية يعمل بالتعاون مع الجيش. وكانت تستهدف المحافظة على التحرير والسيادة الوطنية التركية. وكان مصطفى كمال أتاتورك من أهم أعضائها. بيات، ص 520.
(1291) الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 2)"، **الأهالي**، العدد 25، 29 / 7 / 1928، ص 1.
(1292) مادة: شاكر نعمت الشعباني، في: سلامة، ص 92.
(1293) "عودة رصيف"، **المصباح**، العدد 98، 20 / 2 / 1920، ص 2.
(1294) "أما كفاكم مهاترة"، **المصباح**، العدد 98، 20 / 2 / 1920، ص 1.
(1295) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 187.
(1296) Tauber, p. 901.
(1297) نعتمد في هذه الفقرة على ما استجمعه غيلفين من ولاءات متضاربة. يُنظر: غيلفين، ص 186، 188.
(1298) الجابري هو موظف عثماني سابق عمل في العهد العثماني عضوًا في محكمة البداية، ولجنة الأوقاف، وفي مجالي التجنيد والإعاشة، ومأمور بيع أعشار مرعش، ونال، تقديرًا لخدماته، الوسام العثماني من الدرجة الرابعة. ثم تولى في مرحلة الحكم العربي رئاسة مؤتمر الأوقاف العام، ورئاسة محكمة الاستئناف بحلب، ورُشح للإفتاء بحلب، وانتُخب عضوًا مراسلًا للمجمع العلمي العربي بدمشق. ينظر: **من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية 1957**، جورج فارس (محرر) (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1957)، ص 124؛ **من هو في سورية 1949**، جورج فارس (محرر) (دمشق: المطبعة الأهلية؛ الوكالة العربية للنشر والدعاية في دمشق، 1948)، ص 80. أما على

مستوى تكوينه الثقافي، فكان شخصية علمائية مستنيرة، فأصدر كتبًا عدة، منها: **ارتباط التمدن بدين الإسلام** وشرح كتاب **المرأة الجديدة** لقاسم أمين. كما كان عضوًا مراسلًا للمجمع اللغوي العربي بدمشق. يُنظر: قسطاكي الحمصي، **أدباء حلب ذوو الأثر في القرن التاسع عشر** (حلب: المطبعة المارونية، 1925)، ص 119.

(1299) غيلفين، ص 188.

(1300) Russell, p. 147.

(1301) خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 26.

(1302) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908 - 1955**، ط 2 (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 89.

(1303) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 112.

(1304) محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (6)"، **المنار**، مج 34، ج 1 (حزيران / يونيو 1934)، ص 68؛ محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1922**، ج 2 (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص 146.

(1305) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 438 - 440.

(1306) "تنصل"، **العاصمة**، العدد 99، 5 / 2 / 1920، ص 5.

(1307) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 81.

(1308) بيهم، ص 162.

(1309) رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (6)"؛ يُقارَن بـ: بيهم، ص 111 - 112؛ سعيد، ج 2، ص 146.

(1310) يومية 8 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 202؛ حول زيارة مخلص دمشق، ينظر: **حلب**، العدد 123، 12 / 2 / 1920، ص 5.

(1311) محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 364 - 366.

(1312) Gertrude Lowthian Bell & Arnold Talbot Wilson, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (London: Printed and Published by His Majesty’s Stationery Office, 1920), p. 137.

(1313) يومية 9 / 2 / 1920، في: **مذكرات الأمير زيد**، ص 202.

(1314) يومية 12 / 2 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 137.

(1315) "ماذا في العراق"، **المصباح**، العدد 97، 8 / 2 / 1920، ص 2.

(1316) يومية 4 / 9 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 710.
(1317) "حكومة واحدة مركزها دير الزور، البصرة تحت إشراف إنكلترا، فلسطين أممية، جبل لبنان مستقل"، يومية 13 / 10 / 1919، في: المرجع نفسه، ص 480.
(1318) تحسين العسكري، **مذكراتي عن الثورة العربية والثورة العراقية**، ج 2 (النجف: مطبعة الغري، 1938)، ص 92؛
Akşin, p. 12.
(1319) Eliezer Tauber, "Syrian and Iraqi Nationalist Attitudes to the Kemalist and Bolshevik Movements," *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994), pp. 904 - 905; يشير توبر إلى أن العمري عاد بهذا البرنامج، في نيسان / أبريل 1920، أي على نحوٍ متزامن مع عودة سعيد حيدر بشبيه له في الشهر نفسه إلى دمشق.
(1320) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج 1، ط 8 (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 149 - 150.
(1321) يشير محمد أمين العمري في رسالة وجهها في 15 / 4 / 1920 إلى مركز جمعية العهد بالموصل، حول التوصل إلى اتفاق شفهي مع الأتراك (الكماليين) على توحيد الجهد التركي - العربي، إلى أنه قد عُرف "بتشبثه" منذ زمن الهاشمي. يُنظر: قحطان أحمد عبوش التلعفري، **ثورة تلعفر 1920 والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة** (بغداد: مطبعة الأزهر، 1969)، ص 68.
(1322) وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 179؛
Bell & Wilson, p. 137.
(1323) يومية 12 / 2 / 1910، في: غرترود بيل، **العراق في رسائل المس بيل**، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003)، ص 133.
(1324) **مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية، 1915 - 1921**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، ص 45.
(1325) Bell & Wilson, p. 137.
(1326) قاسمية، **الرعيل العربي الأول**، ص 27.
(1327) من اللورد كيرزون إلى لورد هاردنغ (باريس)، 23 / 3 / 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 208؛ جايمس بار، **خط في الرمال: بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط**، ترجمة ماريا الدويهي (بيروت: دار الساقي، 2018)، ص 147.

(1328) كان تشرشل في انتقاده لسياسة لويد جورج يقول إن بريطانيا قد استخدمت إثارة الفرقة بين القوى المؤثرة في الشرق الأوسط، بحيث يكون لنا في أي حال بعض الأصدقاء إذا كان لدينا بعض الخصوم، فهذا ما فعلناه دائمًا في ماضي تاريخنا. فعندما كانت روسية عدوة لنا، كانت تركيا صديقة لنا، وعندما كانت تركيا العدو كانت روسيا الصديقة. يُنظر: فرومكين، ص 557.

(1329) قاسمية، **الرعيل العربي الأول**، ص 27.

(1330) المرجع نفسه، ص 111؛ دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 421.

(1331) دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ص 111.

(1332) كانت شخصية فيصل مختلفة عن شخصية والده الحسين؛ فبينما كانت شخصية الحسين واضحة تمكّن مخاطبها من معرفة "ما يقبله ويجري عليه، وما لا يمكن أن يقبله"، فإن شخصية فيصل، كما يصفه محمد رشيد رضا، "قلما يعرف له رأي مستقرًّا [كذا]، ويثق مختبره بأنه قد أقنعه بشيء، وإن كان غير المختبر له يظن أنه أقنعه بكل شيء للين عريكته، ولطف معاشرته، وكثرة مواتاته وقلة معارضته وكراهته مواجهة أحد بما يكره، إلا إذا غلبه الغضب هو سريع الفيئة بعد الغضب". ويقول رضا، وقد عاشرته زهاء نصف سنة كنت ألقاه في أكثر أيامها، ولم أقف له على عقيدة راسخة في السياسة إلا استحالة إخراج فرنسا وإنكلترا من البلاد العربية الآن، ووجوب العمل مع إحداهما وخدمة البلاد في ظل وصايتها، والاستعانة بموادتها على تخفيف وطأتها، على أنه لا يصرح بهذا تصريحًا جليًّا. يُنظر: محمد رشيد رضا، "حالة الشريف فيصل في سورية"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921)، ص 464.

(1333) الحصري، ص 184.

(1334) ينظر: أرنولد ويلسون، **الثورة العراقية**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: دار الرافدين، 2004)، ص 158.

(1335) كانت إدارة العراق المدنية تتبع وزارة الدولة في بومباي أو وزارة الهند، بينما كانت شؤون الحكومة العربية بدمشق تتبع مركز القاهرة. كانت حكومة الهند تعمل على" تهنيد" العراق، ورأت أن السيطرة على البلاد العربية يجب أن تكون متفقة مع مصالحها، بينما كانت المدرسة المصرية في القاهرة، التي يصفها بديع شريف أيضًا بـ "الهاشمية"، تعترف بدور العرب في الانتصار البريطاني في الحرب، وتقول بتلبية أكبر قدر ممكن من مطالبهم ضمن مقتضيات الهيمنة البريطانية. يُنظر: محمد بديع شريف وزكي الماحسني وأحمد عزت عبد الكريم، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.])، ص 283 - 284.

(1336) النعماني، ص 119؛ من اللورد أِلنبي المندوب السامي في مصر إلى وزارة الخارجية - لندن، 22 / 4 / 1920، وملاحظات هيوبرت يانغ، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 204 - 205.

(1337) أرنولد ويلسون، **الثورة العراقية**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: دار الرافدين، 2004)، ص 31؛ أمين الريحاني، **الملك فيصل الأول** (بيروت: دار صادر، 1934)، ص 30.

(1338) العسكري، ص 156 - 157. ويعبّر طه الهاشمي في يومية 26 أيلول / سبتمبر 1335 عن وجهة النظر هذه بأن "الظاهر أن الإنكليز تملكوه [العراق] وجعلوه مستعمرة كمستعمرات أفريقيا، واشتروا أهله" "وسيكون للهندية شأن، فيكثر تداولها، وسيزيد عدد الهنود المهاجرين والأجانب فتصبح البلاد هندية أجنبية بعد أن كانت عربية. ولا يستبعد أن تزيد نفوسها في السنوات الآتية، فتبلغ ستة أو تسعة ملايين، ثلاثة ملايين عرب، والباقي مستعمرون أجانب". يُنظر: طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، ج 1 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978)، ص 48.

(1339) Bell & Wilson, p. 137.

(1340) نظمي، ص 162.

(1341) المرجع نفسه، ص 179.

(1342) من الأمير فيصل إلى الملك حسين، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 261.

(1343) من فيصل إلى الحسين في 20 / 2 / 1920، في: أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 63.

(1344) وورد هذا المعنى في بيت المتنبي: ومِن نَكد الدنيا على الحرّ أن يرى عدوًّا له ما من صداقتِه بدّ. ورد في رسالة فيصل للحسين، الذي وضع كل بيضه في السلة البريطانية، أنه بات مقتنعًا بأن بريطانيا "استخدمتنا لمصالحها وتركتنا، ليس نهائيًا بل إنها ملتزمة لنا أيضًا التزامًا خفيفًا لكي تنال بواسطتنا أيضًا بعض منافع أخرى". ومن أبرز هذه المنافع ما حدده فيصل بأن بريطانيا "تريد أيضًا أن تلتزمنا لتوسع حدود فلسطين إلى حرمون وستتسع في شرق الأردن مهما يمكنها، وعدم البحث فيما تريد أن تفعله سواء كان في فلسطين أو في العراق"، وبذلك تسيطر عليها كما تشاء بعد أن وضعت الحجاز أيضًا تحت "تأثيرها الفعلي لكي تعمل في الحجاز بما تشاء ليس بالفعل بل بالواسطة" أي بواسطة "الوهابيين" في نجد، و"ترك الحجاز تحت التهديد الدائم" بواسطتهم. ويستنتج فيصل أن بريطانيا "بتأييدها لنا ستحرز هذه التوفيقات والمنافع. ودوامنا نحن على السير وراءها على العمياء لا يأتينا بالفائدة بل يجلب علينا الويلات". من الأمير فيصل إلى الملك حسين (خواطر خصوصية)، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، ينظر: أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 255.

(1345) المرجع نفسه، ص 259.

(1346) يُقارَن بـ: حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة عفيف الرزاز، ج 1، ط 3

(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 2003)، ص 206.
(1347) وثائق رسمية لم تنشر حتى الآن، حديث الأمير فيصل إلى جريدة **المفيد**، أعادت نشره: **العاصمة**، العدد 102، 16 / 2 / 1920، ص 1 - 4.
(1348) من الأمير فيصل إلى الأمير عبد الله، دمشق، 13 / 2 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 57.
(1349) صفوة، مج 5، ص 134.
(1350) من اللورد كيرزون - وزير الخارجية إلى اللورد أَلِنبي (القاهرة)، 22 / 3 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 181 - 182.
(1351) لا يحدد غورو رئيس ديوان الشورى الحربي بل مفوض الشؤون الحربية ولعله يقصد به رئيس ديوان الشورى الحربي يوسف العظمة وليس رضا الركابي مدير الحربية لأن الركابي كان مع النقل بينما عارضه العظمة. من غورو إلى وزارة الخارجية، في 19 شباط / فبراير 1919، يُنظر: كرم، ص 77 - 78.
(1352) يومية 12 / 2 / 1910، في: بيل، ص 133.
(1353) قاسمية، ص 26.
(1354) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 424 - 425.
(1355) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 62؛ يشير داغر إلى ما يلي: "ولا أفشي سرًا الآن إذا قلت أن الثورة التي قامت في العراق والاضطرابات التي وقعت في فلسطين كان مركزها دمشق. وكانت تُدار فيها بأيدي رجال غير مسؤولين يؤيدهم الرجال المسؤولون، وتؤيدهم الأحزاب بالمال والذخيرة والسلاح". يُنظر: أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 129.
(1356) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 193.
(1357) جودت، ص 101، 133.
(1358) المرجع نفسه، ص 131.
(1359) Hadiye Yılmaz, *Suriye İşgal Ve Direniş 1919 - 1922, Türk Basınına Yansımalarıyla* (İstanbul: Dergah Yayinlari, 2017), p. 297.
(1360) جودت، ص 98 - 99.
(1361) داغر، ص 129، يشير داغر إلى أن خوجة حين عاد إلى دمشق لبسط الحالة على حكومتها، ثم رغب في الرجوع إلى تركيا، منعه الفرنسيون من السفر من بيروت، وحالوا دون إتمام المهمة التي أخذها على عاتقه.
(1362) حول العلاقة بين أقطاب الجمعية الوطنية الديموقراطية، وتحديدًا الحاج فاتح المرعشي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بحلب، وجميل إبراهيم باشا، أحد الأقطاب المؤسسين للجمعية. يُقارَن بـ: جميل إبراهيم باشا،

مذكرات جميل إبراهيم باشا: نضال الأحرار في سبيل الاستقلال (حلب: مطبعة الضاد، 1959)، ص 15 - 18.

(1363) المرجع نفسه، ص 14.

(1364) **الكتاب الذهبي**، ص 51 - 52.

القسم الرابع: من إعلان الاستقلال إلى سان ريمو

الفصل السابع عشر: إعلان الاستقلال السوري

مقدمة

سار فيصل مع التيار القومي العريض والجارف لإعلان الاستقلال، لوضع اجتماع مجلس الحلفاء المقرر انعقاده في نيسان / أبريل 1920 أمام "أمر واقع" [(1365)]، على الرغم من معارضة والده الحسين الذي رأى تأجيل "هذا الأمر الخطير إلى ما بعد عقد الصلح وتنازل تركيا عن حقها في هذه الأقطار لأهلها العرب" [(1366)]؛ فلقد بات فيصل، الذي تراجعت شعبيته كثيرًا، متيقنًا من أن هذا الاتجاه سيتجاوزه ويرميه جانبًا، إن لم يمتطه ويسر فيه. ولئن كان قادرًا، في تموز / يوليو ثم في تشرين الثاني / نوفمبر 1919، على إقناع قادة المؤتمر السوري العام بإرجاء إعلان الاستقلال، وإغلاق جلساته في انتظار ما ستتمخض عنه قرارات مؤتمر الصلح بشأن المعاهدة مع تركيا، فإنه لم يعد هنا قادرًا على تهدئة هذا الاتجاه الذي تحوّل إلى تيار جارف ومهيمن على الفضاء السياسي السوري، وفي قلبه ارتفاع وتائر السياسة الجماهيرية ممثَّلة باللجنة الوطنية العليا.

وسجل رشيد رضا أن الاجتماعات السرية والعلنية باتت تُعقد يوميًا، منذ أواخر شباط / فبراير، لعقد المؤتمرين السوري العام والعراقي لتهيئة ترتيبات إعلان استقلال القطرين السوري والعراقي، وتأليف الحكومة الاستقلالية الأولى في سوريا [(1367)]. كانت هذه الترتيبات كلها تُبحث مع فيصل وتنال في الأخير موافقته [(1368)]، فكان إعلان المؤتمر السوري العام، في 8 آذار / مارس، قرار الاستقلال، على حد تعبير كرد علي، بفعل "آراء الأحزاب" بمعزل عن التشاور مع البريطانيين أو الفرنسيين [(1369)] تعبيرًا عن نهاية المرحلة الأولى من حركة الاستقلال السورية المتعثرة بين تقدم وتراجع وإقدام وإحجام (تموز / يوليو - آب / أغسطس 1919 - 8 آذار / مارس 1920)، وبدء مرحلة جديدة هي مرحلة عهد الاستقلال.

وتزامن إعلان الاستقلال السوري على مستوى تركيا أيضًا مع نهاية المرحلة الأولى من حرب الاستقلال التركية وبداية المرحلة الثانية (15 آذار / مارس 1920 - تشرين الثاني / نوفمبر 1922). وقد بدأت هذه المرحلة في تركيا، في إثر احتلال الحلفاء إسطنبول في 15 - 16 آذار / مارس 1920، وقيام السلطان، تحت ضغط البريطانيين في 2 نيسان / أبريل 1920، بحل مجلس المبعوثان العثماني، وتشكيله جيش الخلافة في 18 نيسان / أبريل 1920 لسحق الكماليين. وردّ مصطفى كمال على حل المجلس بإجراء انتخابات جديدة، نتج

منها تشكيل المجلس الوطني الكبير (23 - 28 نيسان / أبريل 1920)، الذي اعتبر نفسه المرجعية الوحيدة لشؤون الدولة المدنية والعسكرية في ظل احتلال الآستانة، ووقوع السلطان والحكومة فعليًا في موضع "الأسرى" الذين لا يملكون من أمرهم شيئًا. ونشبت حرب الفتاوى والفتاوى المضادة، وفي 9 أيار / مايو، أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة خيانة الداماد فريد باشا، وصادق السلطان بعد تردد في 24 أيار / مايو 1920 على إعدام مصطفى كمال ورفاقه، لتنشأ الازدواجية بين حكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة والحكومة العثمانية الرسمية الواقعة تحت رحمة الحلفاء في إسطنبول [1370].

أولًا: إعلان الاستقلال

1 - إعلان المؤتمر السوري العام استقلال سوريا بحدودها الطبيعية

عقد المؤتمر السوري العام دورته الرابعة في هذا السياق، والتي يمكن وصفها بـ "دورة الاستقلال"، جلساته، وسط ما يصفه رشيد رضا شعور الأمة بأنها "صاحبة الكلمة الأولى في تقرير مصيرها"، وأحاطت بالمؤتمر تظاهرة حاشدة "طالبة الوحدة والاستقلال التام" [1371]. وفي 8 آذار / مارس 1920، تلا دروزة، سكرتير الهيئة المركزية لـ "الفتاة"، من شرفة بلدية دمشق أمام الجموع المحتشدة في ساحة المرجة التي شهدت تعليق جمال باشا [السفاح] رجال الحركة العربية على المشانق في عام 1916، قرار المؤتمر السوري العام بإعلان استقلال سوريا، وأيد "إعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام" "ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين الشقيقين"، وتتويج فيصل ملكًا على سوريا. واعتبر المؤتمر نفسه مجلسًا نيابيًا وتأسيسيًا في آنٍ واحدٍ، يضطلع بوضع الدستور، وتكون الحكومة مسؤولةً أمامه، وكان العلم السوري يخفق، وهو نفسه علم الثورة الكبرى أضيفت إليه نجمة واحدة بيضاء في المثلث الأحمر، رمزًا لانبثاق فرع جديد من الثورة غير مملكة الحجاز، وهو المملكة السورية [1372].

كما تلا توفيق السويدي، الذي كان في الوقت نفسه عضوًا في الهيئة التأسيسية لـ "الفتاة" [1373]، في اللحظة نفسها، قرار المؤتمر العربي العراقي العام باستقلال العراق استقلالًا تامًا لا شائبة فيه وملكية الأمير عبد الله عليه، والأمير زيد نائبًا له، واتحاد العراق مع سورية اتحادًا سياسيًا واقتصاديًا، وتبنّى علم العراق، وهو علم الثورة مضافًا إليه نجمتان بيضاوان في المثلث الأحمر، فكان في العلمين السوري والعراقي رمزًا للوحدة بينهما [1374]. وأبلغ المؤتمر العراقي قراره إلى الأمير عبد الله [1375]، الذي تلقف ذلك واتصل بدوره في 20 نيسان / أبريل 1920 بالجنرال أَلِنبي لإنفاذ ذلك، لكن الجنرال ردّه إلى مكة

بأسلوب "لطيف"، معتبرًا أن أوان البحث لإنشاء عرش في العراق لم يحن بعد [1376].

أ - رؤية المعتدلين لإعلان الاستقلال لقطع طريق التحالف مع الكماليين

حاول الجنرال نوري السعيد، مستشار فيصل، إقناع الجنرال غورو بأن فيصل سار في إعلان الاستقلال لقطع الطريق على حجج "الفئة المتطرفة" "التي تسعى إلى إقناع السوريين بأنهم لا يستطيعون تحقيق مطالبهم إلا على يد الأتراك وبواسطة الجامعة الإسلامية، وحجج الفئة التي تكره الأجانب وتصرح علنًا بأن سوريا عاجزة عن العيش حرة كريمة ما لم تطرح الأوروبيين في البحر" [1377]. وحاول أيضًا أن يُقنع البريطانيين بالمنطق نفسه، الذي لخّصه أحمد قدري بأن المؤتمر العربي العراقي لم يتخذ قراره بالاستقلال إلا "للقضاء على دسائس الترك، وأعمال التحريض بين السكان في الموصل"، وأن السكان في سوريا والعراق لا يميلون إلى الأتراك بل يتوقعون تحقيق "أمانيهم بمساعدة الحلفاء" [1378].

والفئة المتطرفة المقصودة في خطاب السعيد هي نفسها التي لحظ الجنرال أَلِنبي، في أوائل آذار / مارس 1920، بروزها لدى من يصفهم بـ "المتطرفين العرب السوريين" بأنهم باتوا "يميلون أكثر فأكثر إلى الارتباط بالأتراك والبلاشفة، وسيفعلون ذلك ما لم يُمنحوا قدرًا من الاستقلال يرضي مثلهم العليا" [1379].

ب - رسالة الحكومة الاستقلالية الأولى إلى الحلفاء

في هذا السياق، قامت الحكومة الجديدة في 15 آذار / مارس 1920، وهي أول حكومة - وزارة تتشكل بعد الاستقلال، ناقلة سورية من مرحلة حكومة المديرين إلى مرحلة الوزارة التي تشتمل على حقيبتين سياديتين هما وزارة الحربية ووزارة الخارجية، بتوجيه مذكرة إلى دول الحلفاء في أن إعلان الاستقلال قد تمّ بسبب عدم تطبيق وعود الحلفاء ومؤتمر الصلح للعرب بـ "الاستقلال والحكم الذاتي"، إلا أن الحكومة "لا تترك مجالًا للارتياب بعزمنا الوطيد على إنشاء صلاتٍ وديةٍ تضمن بها المصالح المتبادلة بيننا وبين الحلفاء" على أساس "حماية مصالح الدول الموالية ورعاياها، ومعاونة الحلفاء معاونةً نزيهةً في صيانة السلم العام في الشرق" [1380]. ثم سيوجه فيصل، عن طريق وزارة الخارجية السورية، في 14 آذار / مارس 1920، رسالة "اطمئنان" إلى أَلِنبي، بأن قرار الاستقلال ليس موجهًا ضد بريطانيا وفرنسا، بل يحرص على مصالحهما "الاقتصادية"، وأنه "مستعد للتوصل إلى اتفاق مع الحكومتين بخصوص المحافظة على مصالحهما في سوريا وفلسطين والعراق" [1381].

وسيوجه بعد أسابيع عدة رسائل إلى كلٍّ من الجنرال غورو واللورد كيرزون وويلسون، بأن قرار "المؤتمر السوري" "لا يعرقل بوجه من الوجوه مهمة مؤتمر الصلح في حلّ المسألة التركية"، وأنه "متفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء" و"تناول على الأخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء"،

وأنه ينتظر "جوابًا مناسبًا من حكومة الجمهورية يؤيد أماني الشعب السوري" [1382].

2 - ردتا الفعل البريطانية والفرنسية الأوليان على إعلان الاستقلال

كان الموقف الفرنسي في البداية مرتبكًا، حيث حضر ضابطا الارتباط الفرنسي، الكولونيل كوس ومعاونه الكولونيل تولا، حفل تتويج فيصل، بينما تغيب عنه عمدًا الكولونيل إيستون ضابط الارتباط البريطاني بين الحكومة العربية وأِلنبي القائد العام، والذي باشر مهماته في 22 كانون الثاني / يناير 1920[1383].

كان كوس وتولا كلاهما متعاطفين بقوة مع فيصل، وعلى خلاف تام مع موقف غورو الذي بدا، على الرغم من مجاملته لفيصل بتهنئته، حذرًا في انتظار موقف حكومته، وشجعا فيصل على أن تكون آماله أكبر في التوصل إلى حل دبلوماسي مع فرنسا، بل ذهب كوس إلى أبعد من تولا، وأوصى الحكومة الفرنسية بوجوب التوصل إلى اتفاق بين فيصل وفرنسا. لقد أدرك كوس أن فيصل هو وحده الذي يستطيع أن يحكم سوريا من دون معارضة قوية، وأن استبداله سيكون خطأً فادحًا يؤدي إلى الفوضى وحرب العصابات [1384]. وأوضح في مذكرة لميلران أن هذه هي المرة الأولى التي تؤكد فيها حكومة دمشق رسميًا رغبتها في حماية المصالح الفرنسية [1385]. ووفق المصادر السورية الغاطسة في وطيس الأحداث المتسارعة، فإن رضا باشا الركابي، الذي كان فيصل عازمًا على تعيينه رئيسًا للحكومة، قد سار مع إعلان الاستقلال حينما علم أن فرنسا لا تمانع ذلك [1386].

وكان أِلنبي قد عبّر أيضًا عن مثل هذا الرأي في برقية وجهها، في 18 آذار / مارس 1920، إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، بأنه واثق في حال إصرار الدول العظمى على رفض الاعتراف بفيصل ملكًا، واعتبار مقررات المؤتمر السوري باطلة وملغية، من "أن الحرب ستتبع ذلك، وإذا نشبت المعارك فإن العرب سوف يرون الفرنسيين والإنكليز كليهما أعداء لهم، وسوف يجرنا الفرنسيون إلى حرب ضد مصالحنا". وأنهى برقيته بما يلي: "أوصي بشدة أن تعترف الدول العظمى بسيادة فيصل على دولة عربية أو اتحاد يشمل سورية وفلسطين والعراق، على أن تضمن إدارة سورية للفرنسيين، وإدارة فلسطين والعراق للبريطانيين" [1387].

اعتقد أِلنبي، في ضوء تقييمه لفيصل بأنه محور الاعتدال، أن فيصل يمكن أن يقبل بهذه الشروط [1388]، ورأى أن قرارات المؤتمر السوري العام تحظى بتأييد أغلبية السوريين؛ إذ لم تلق المعارضة سوى من مجلس إدارة جبل لبنان [1389]، ومن تردد بعض الدروز في قبولها. وأكد أِلنبي أن "الخطر في رفض الاعتراف بالإجراء الذي اتخذه المؤتمر السوري، باعتباره يعبّر عن إرادة

الأكثرية في سورية". ومع ذلك، كيلا يحتل المتطرفون - وهم الذين رأى فيهم في أوائل آذار / مارس رغبة جارفة للتحالف مع الكماليين والبلاشفة - المسرح في حال توجه فيصل إلى لندن، فإنه يمكن أن يترك له إرسال "مندوب خاص مفوض" [(1390)].

شجع موقف أَلِنبي، الذي كان يؤيد بقوة أن يكون العراق دولة عربية تحت الحماية البريطانية [(1391)]، فيصل على التفاؤل، على الرغم من تحفّظ الضباط السياسيين في دمشق على إعلان الاستقلال [(1392)]، ولا سيما أن فكرة أَلِنبي عن سيادة فيصل على دولة عربية أو اتحاد سوري - عراقي - فلسطيني قد أخذت تُبرز اتجاهًا في مجلس العموم البريطاني، وفي الجرائد البريطانية الكبرى [(1393)]. وبحلول 20 آذار / مارس 1920، كان فيصل متفائلًا بأن عمله سيفضي إلى إعلان "استقلال سورية والعراق"، ومن ثم إعلان الوحدة العربية تحت ملوكية حسين "بعد تشكيل الحكومة العراقية". وطرح فيصل على والده ما طرحه عليه في 13 شباط / فبراير 1920، خيار الاضطرار إلى استخدام السلاح "مكرهين مرغمين" حين الحاجة ضد بريطانيا أو فرنسا وضد الدولتين مجتمعتين في حال عدم موافقتهما على ذلك [(1394)].

3 - رفض الحكومتين البريطانية والفرنسية بصوت واحد إعلان الاستقلال

لم تنصت الحكومة البريطانية لمقترحات أَلِنبي، وكانت ردة فعلها على قرار المؤتمرَين السوري والعراقي أشد وأسرع من ردة الفعل الفرنسية التي كانت مرتبكة في البداية. وذلك بسبب ما حملته قرارات المؤتمرين من تهديد لمصالحها في العراق وفلسطين، فضلًا عن اندلاع تظاهرات كبيرة في فلسطين أيدت قرارات المؤتمر السوري بحماسة، وعززت رأي أَلِنبي ودائرة ضباطه من أن السياسة الصهيونية لن يكون من الممكن فرضها في فلسطين إلا بالقوة، وأن الفلسطينيين لم يرحبوا بالانتداب البريطاني بسبب تلك السياسة [(1395)].

كان رأي أَلِنبي وبعض أبرز ضباطه الالتزام بسياسة بريطانيا في تطبيق وعد بلفور، لكنهم لم يسايروا جموح الحركة الصهيونية إلى تسريع إنشاء الوطن القومي اليهودي على حساب العرب، وكانوا يميلون إلى محاباة العرب، ونصحت قيادات الضباط البريطانيين الحكومة البريطانية بـ "الاعتراف فورًا ضمن شروط معينة بفيصل ملكًا على سورية"، تجنبًا لحدوث قلاقل تتطلب السيطرة عليها جلب تعزيزات عسكرية كبيرة [(1396)]؛ ما جعل أنصار هذه السياسة، وفي مقدمتهم الكولونيل ماينرتزهاغن، المسؤول عن الإدارة السياسية في فلسطين، يشكونه إلى الحكومة في لندن بسبب فتوره تجاه تلك السياسة، ودفع أيضًا قادة الحركة الصهيونية إلى الضغط على الحكومة

البريطانية للتخلص منه بأنه غير متحمس لمشروع الوطن اليهودي، ومتعاطف مع فيصل ومع العرب [1397].
في النهاية، رفضت الحكومتان الفرنسية والبريطانية كلتاهما بصوت واحد إعلانَي المؤتمرَين السوري والعراقي، ودعتا فيصل إلى المشاركة في مؤتمر الصلح كي يعرض قضيته. أما الرئيس ويلسون، الذي كان قد دخل في دورة المرض، ورفض الكونغرس سياسته في مؤتمر الصلح، فلم يرد على رسالة فيصل [1398].
دعت كلٌّ من فرنسا وبريطانيا فيصل إلى حضور جلسة مؤتمر الصلح المقبلة ليعرض قضيته، وكان قد أبدى للجنرال أَلِنبي في 19 آذار / مارس 1920 التفاوض مع الحكومة البريطانية "بقصد التوصل إلى اتفاق مرضٍ للطرفين من أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام، أنتظر وصول جوابكم حتى أتمكن من تلبية الدعوة للمجيء إلى أوروبا لحل هذه المشكلة حلًا يحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية" [1399]. فلقد كان مستعدًا للتفاوض بشأن "المساعدة" التي قد تطلبها سوريا من فرنسا وبريطانيا.
لكن فيصل لم يعد حرًا في حركته السياسية، وباتت هذه الحركة مرهونةً منذ تلك الفترة بقرارات المؤتمر السوري، الذي جعل الحكومة مسؤولة أمامه وليس أمام فيصل. وعزم الراديكاليون المهيمنون عليه، مستندين إلى السياسة الجماهيرية العارمة برفض أي صيغة للانتداب، على الحيلولة دون تمكين فيصل من العودة إلى مؤتمر الصلح، وتوقيع الاتفاق مع فرنسا على شكل الانتداب [1400]. فاضطر على مضض، في 28 آذار / مارس، ولم يكن قد تلقى سوى أجوبة محبطة من الحكومة البريطانية، إلى أن يرهن، تحت ضغط راديكاليي المؤتمر واللجنة الوطنية العليا، مجيئه إلى أوروبا "بشرط الاعتراف بالاستقلال للشعب السوري" [1401]. لقد غدا الاستقلال السوري بالنسبة إلى السوريين حقيقة قائمة لا يمكن الرجوع عنها.

ثانيًا: تشكيل أول حكومة دستورية في عهد الاستقلال

حاول فيصل ذو الأدوار والوجوه المتعددة، لحماية الاستقلال السوري، أن يوجه إلى الحلفاء رسالةً "معتدلةً"، تبقي باب التفاوض معهم مفتوحًا، وأن يحصل على الاعتراف الفرنسي والبريطاني بالاستقلال السوري، من خلال تأليف حكومة معتدلة يشترك معظم وزرائها على المستوى البروسبوغرافي أي مستوى البيوغرافيا الجماعية في أنها حكومة "شيوخ معتدلين" لتلقى القبول لدى الحلفاء [1402]. وعهد إلى علي رضا باشا الركابي، المقبول بسبب "اعتداله" من البريطانيين والفرنسيين معًا، بتأليفها [1403]، فجاء أغلب أعضائها من الخط الاعتدالي الموالي للملك فيصل، ومن الحزب الوطني السوري الذي شكّله فيصل في 25 كانون الثاني / يناير 1920 لاحتواء الاتجاه الاستقلالي الراديكالي في "الفتاة" [1404]، بما يدل على رغبة فيصل في استثمار الحكومة لتحسين

أوراقه التفاوضية من موقعه الجديد ملكًا لسورية، واستخدام السقف الأعلى الذي طرحه المؤتمر السوري العام للحصول في مؤتمر الصلح على السقف الأدنى المقبول.
ويذكر دروزة أن الهيئة المركزية لـ "الفتاة" التي كان يسيطر عليها الراديكاليون، وافقت على تكليف الركابي بتشكيل الحكومة، لتحاشي الاصطدام مع فيصل، وكيلا يستخدم الحزب الوطني ضدها، على أن يوضع مع كل وزير "مثقف ذو خبرة من الفتاة المخلصين لها يكون مساعدًا أو مديرًا أو رقيبًا"، وهو ما وافق عليه الملك. وكان من أبرز من سمّتهم "الفتاة" بين المديرين يوسف العظمة، رئيس ديوان الشورى الحربي إدارة وزارة الحربية [(1405)] الذي قام في شباط / فبراير 1920 بأضخم حملة لمصادرة القاطرات الفرنسية وعربات الإمدادات الموجهة إلى القوات الفرنسية المتضعضة في الشمال، وبات أحد رموز الراديكاليين المشتهرين في الجيش والمجتمع السياسي بالدعوة إلى التعاون مع الكماليين ضد العدو المشترك.

1 - تمرير الإمدادات الفرنسية إلى الشمال والتضييق على نشاط الجمعية الوطنية الديموقراطية بحلب

في إثر تشكيل الحكومة، تفاهم فيصل مع غورو على المصارحة بينهما، وأكد "ضرورة عدم إخفاء أي شيء عن بعضنا البعض، وذلك لتمتين أواصر الثقة الواجب قيامها بيننا" [(1406)]. وقام من جهته بالخطوة الأولى والأهم بالنسبة إلى الإمدادات اللوجستية الفرنسية إلى الجيش الفرنسي في الشمال، بـ "طمأنة" الفرنسيين بتمرير 200 قاطرة فرنسية محملة بالمؤن العسكرية والغذائية في أواسط آذار / مارس 1920 إلى القوات الفرنسية في شمال سورية، بسلام ومن دون أن تتعرض لأي حادث [(1407)]. فكان لهذا أثر مباشر في تعزيز القوات الفرنسية على جانبي مدينتي عنتاب وكلّس من جهة أولى، بقدر ما أضعف الكماليين نسبيًا من جهة أخرى، فباتوا يعيدون ترتيب أوراقهم وقواهم بعد الاحتلال البريطاني لإسطنبول في ليلة 15 - 16 آذار / مارس 1920، وشن حملة اعتقالات واسعة ضد الوطنيين من أعضاء مجلس المبعوثان والشخصيات الوطنية الناشطة في إسطنبول.
وُوجه هذا التمرير "إلى جيش مستعمر يحارب أمة شرقية"، على حد تعبير الشهبندر الذي سيغدو وزيرًا للخارجية في الحكومة الدفاعية السورية، باحتجاجات واسعة [(1408)] من جهة أولى، ولأن تمريرها سيساعد الفرنسيين في الشمال على احتواء المقاومة الكمالية "فيتفرغ الفرنسيون عندئذ لتحقيق مآربهم العدوانية في بلادنا" من جهة أخرى [(1409)]. لكن الركابي، المعتدل والمعادي لأي تقارب مع الكماليين، تمكن من تمريرها، ما دام مدعومًا من فيصل. وفرضت حكومة الركابي في هذا السياق تقييدات شديدة على تحركات الجمعية الوطنية الديموقراطية الموالية للكماليين بحلب، وأصدرت

أمرًا بالقبض على رئيسها شاكر نعمت الشعباني بسبب التقاط أجهزة وزارة الداخلية، التي كان يتولاها رضا الصلح، برقية موجهة من مصطفى كمال إلى الشعباني يدعوه فيها إلى أن ترسل الحكومة العربية مندوبًا عنها لترتيب إنشاء حلف إسلامي ضد الحلفاء. فتوارى الشعباني عن الأنظار فترة محدودة بعد أن كان فيصل قد سمح له في أواسط شباط / فبراير 1920 بالعودة إلى حلب، وانخراط جمعيته في إعادة تشكيل جمعية الدفاع الوطني في حلب [1410].

كان فيصل يريد، على قاعدة اتفاقه مع كليمنصو، توافقًا إجرائيًا مع الجنرال غورو يقوم على خطوات متبادلة متناظرة في ما يمكن وصفه بـ "خطوة بخطوة"، تسفر عن "رابح - رابح". وخاطب غورو بصفته شريكًا في اللعبة. واستخدم نفوذه في تمرير القاطرات لقاء سير الجنرال في خطوات مقابلة. وحدد، في 28 آذار / مارس 1920، في برقية سرية وجّهها إلى غورو، الخطوة المقابلة من غورو في إيقاف ضغوط الإدارة المدنية الفرنسية والضباط الفرنسيين على المنطقة الغربية "لإجبار السكان على المطالبة بإنشاء لبنان الكبير"، وإنفاذ الجنرال وعده القطعي بالجلاء عن البقاع [1411]. لكن غورو أمعن في خطاباته العدائية، وأعلن تلقّي إمدادات تسمح له باستئناف العمليات في المنطقة الغربية بأجمعها، وهو ما أثار احتجاج فيصل عليه [1412].

2 - اتصالات غورو الاستكشافية مع الكماليين حول شروط اتفاق صلح فرنسي - كمالي

تلقّى غورو تسهيلات فيصل بتمرير الإمدادات بسرور، لكنه لم يبادلها بأي شيء لملاقاة فيصل في منتصف الطريق، ومصافحة اليد الممدودة له، لأنه لم يعد ببساطة يحترم قواعد اللعبة على أساس اتفاق فيصل - كليمنصو، بل أخذ يأمل أن يستثمر مسارعة فرنسا وإيطاليا إلى طمأنة الكماليين بأن إجراءات البريطانيين في احتلال إسطنبول تمثل السياسة البريطانية لا سياستهما [1413]؛ ليستكشف فرص فتح صفحة جديدة معهم على أساس اتفاقية سلام، وقطع تطورات الاتصالات السورية - الكمالية النشطة.

وفي هذا السياق، قدم بعض الضباط الفرنسيين في حينه خدمة استخبارية معلوماتية ثمينة لمصطفى كمال عن عزم البريطانيين احتلال إسطنبول، بل غضوا النظر عن عملية سرقة الحراس الأتراك مستودعات أسلحة الحلفاء التي كانت في حماية الفرنسيين، معتبرين أنهم لم يستطيعوا صد القوى المهاجمة، وهو ما أتاح لمصطفى كمال تهيئة ترتيباته في أنقرة لإقامة حكومة بديلة من الحكومة العثمانية الرسمية، وانسحاب الشخصيات الكمالية إليها لتفادي الاعتقال البريطاني، من جهة أولى، ولضمان استخدام محطة السكة الحديد المفضية إلى أنقرة قبل الاحتلال الوشيك لها من جهة أخرى.

وقام الجنرال غورو، في بادرة حسن نية منه تجاه الكماليين، بمنح جوازات فرنسية لبعض الشخصيات السياسية الكمالية الفارة من الحملة البريطانية،

بل حاول فتح اتصالات استكشافية مع الكماليين في أنقرة حول شروطهم لعقد اتفاق صلح كمالي - فرنسي [1414]، يفضي على الأقل إلى إبعاد الكماليين عن التحالف مع السوريين، أو التوصل إلى هدنة ذات أبعاد سياسية أو بتهدئة على الأقل، تسمح له بترتيبات تصفية الحساب مع فيصل.

3 - بيان حكومة الركابي الوزاري واصطدامها بالراديكاليين

جاء البيان الوزاري الذي قدمته حكومة الركابي إلى المؤتمر السوري العام في 27 آذار / مارس 1920 تعبيرًا رسميًا عن رؤية الملك السياسية في تلك الفترة، بتبنّي برنامج سياسي معتدل يساير الحلفاء. لكن الراديكاليين في المؤتمر السوري العام الذين تحولت علاقتهم مع الركابي منذ أواخر عام 1919 إلى علاقة معقدة تحكمها الضغائن السياسية المشخصنة، وانعدام الثقة، رفضوا بيان الحكومة، واتهموها بالخروج عن ميثاق الاستقلال السوري، "بقبولها في بيانها الانتداب" [1415]. واستندوا في ذلك إلى نص بيان الركابي على "الاستقلال والحكم الذاتي". وهو ما جاء متعارضًا مع خطاب العرش الذي افتتحت به دورة المؤتمر، والذي نصّ على "الاستقلال السياسي التام"، كما جاء متعارضًا أشد التعارض مع قرار المؤتمر السوري بالاستقلال التام [1416]. فلا يعني هذا المفهوم الاستقلال الذي قرره المؤتمر السوري العام، بل لا يمكن أن يعني، بلغة إدمون رباط، "إلا حق المنطقة التي تتمتع به في تنظيم نفسها داخليًا"؛ ففي نظره لن يتجاوز "الاستقلال الذاتي" السيادة الداخلية، ولن يبلغ درجة الاستقلال [1417]. لكن الركابي كان يعكس رؤية الملك في طرح السقف الأعلى للحصول على الحد الأدنى، وهو هنا "الحكم الذاتي" في إطار اتفاق فيصل - كليمنصو.

بات فيصل متبرمًا أشد التبرم من تكبيل هيئة "الفتاة" لحركته واتصالاته الدبلوماسية، وتفاهمها مع التنظيمات الوطنية الأخرى على الحيلولة دون عودته إلى أوروبا، إلا باعتراف مؤتمر الصلح باستقلال سوريا. وفي هذا السياق، جاءت الفرصة سانحة للركابي بضوء أخضر من فيصل نفسه، وبدعم من أعيان دمشق والحزب الوطني السوري وحزب شبابي دمشقي اتسم بالتنبير على العصبية الشامية ضد "الغرباء" عن المدن الداخلية الأربع، للتخلص من هيئتها المركزية الراديكالية، بأن استثمر ما يلي: - الانقسامات الداخلية في "الفتاة" بين المعتدلين والراديكاليين، وتمفصلها مع رهان المعتدلين على سياسة فيصل ورهان الراديكاليين على الدفاع عن الاستقلال بالتعاون مع الكماليين.

- تزعزع العلاقة بين رئيس اللجنة الوطنية العليا والهيئة المركزية، التي رماها القصاب بضعف الكفاءة والأداء والتقصير في عملها.

- الخلافات بين أعضائها المؤسسين الذين احتكروا حق الترشح والانتخاب، والأعضاء الجدد الذين انتسبوا إليها خلال مرحلة الحكومة العربية ولم يكونوا يتمتعون بهذا الحق، وأخذوا يضغطون على الهيئة لدمقرطة الجمعية والحصول عليه.
- التنافس بين أقطابها حول السلطة فيها.
ووفقًا لما أورده سعيد، حصل الركابي على موافقة فيصل على ذلك لاستبدال هيئة الفتاة "الراديكالية" بهيئة مركزية "معتدلة" [(1418)]، فلم يتأخر في تنفيذ ذلك. لقد قام بثاني انشقاق في "الفتاة".

4 - الانشقاق الداخلي في "الفتاة": إقالة الهيئة المركزية الراديكالية

حصلت عملية إقالة الهيئة في شكل دعوة الركابي إلى اجتماع سري في داره [(1419)]، حضره نحو 50 عضوًا من أعضائها المؤسسين البالغ عددهم 181 عضوًا، وبعض الأعضاء الذين انتسبوا إليها إبان مرحلة الحكومة العربية [(1420)]. وانقلب الاجتماع إلى مهرجان تبارى فيه الخطباء في اتهام الهيئة الإدارية بالتقصير والتفريط في حقوق البلاد، وكان كل خطيب ينهي كلامه الناري باقتراح اختيار لجنة أكفأ وأشد غيرة وحماسة. فاضطرت الهيئة التي يتولى دروزة سكرتاريتها، والتي بات إسقاطها موضع التقاء بين المعتدلين ويقودهم الركابي والأشد راديكالية ويقودهم الشيخ كامل القصاب رئيس اللجنة الوطنية العليا - المعتدلون للتخلص منها، والراديكاليون لاعتبارها مقصرة - إلى الاستقالة. وانتُخبت في إثر ذلك هيئة مركزية جديدة برئاسة محمد الشريقي، وعضوية كل من نسيب البكري ورضا الركابي وخالد الحكيم (1878 - 1944) وأسعد الحكيم (1886 - 1979) وسعيد حيدر وجميل مردم بك (1895 - 1960) [(1421)].
وعلى الرغم من تباين الروايات المذكراتية والدراسات التاريخية في أسماء أعضاء الهيئة؛ فمنهم من يورد اسم سعيد حيدر، وهو راديكالي من أبرز المتحمسين والعاملين على بناء حلف عربي - تركي ضد الفرنسيين، ومنهم من لا يورده، فإن من المؤكد، في ضوء سماتها البروسبوغرافية الفكرية والسياسية المشتركة لمعظم أعضائها، أنها جاءت هيئة معتدلة [(1422)]، تتسق مع رؤية الملك "المعتدلة" للتسوية مع الفرنسيين. لكنها كانت مكبلة بإجماع أكثرية الأعضاء الـ 50 الذين انتخبوها، على رفض اتفاق فيصل - كليمنصو [(1423)].
كان ثلاثة أعضاء فيها على الأقل، هم محمد الشريقي ورضا الركابي وجميل مردم، من أعضاء الحزب الوطني السوري، بل كان الشريقي، السكرتير الجديد للهيئة، سكرتيرًا للحزب الوطني السوري حين أعلن تأسيسه أول مرة. وكان هذا ثاني انشقاق داخلي حاد في "الفتاة"، بعد الانشقاق الذي تسببت فيه رعاية فيصل لتشكيل الحزب الوطني السوري في 25 كانون الثاني / يناير

1920، لكن من دون أن يتحول إلى انشقاق علني تنتج منه هيئتان كلتاهما تدعي الشرعية. لكنه كشف عن تصدعات سياسية وتنظيمية وحزازات شخصية خطيرة، وعن ضعف التماسك والانضباط الحزبي فيها [(1424)]، وعن ازدواجية بين هيئتها الجديدة وحزب الاستقلال الذي تقوده الهيئة السابقة. فلم تعد "الفتاة"، وهي في السلطة، كما كانت عليه من أخوية قومية متماسكة إبان الحرب، وباتت الاتجاهات المتصارعة فيها معروفة بعد أن كانت إبان الحرب تفرض أقصى العقوبات، بما في ذلك فرض عقوبة الإعدام، إن تطلّب الأمر، على كل من يبوح بسرها، إلى درجة عدم إجازة البوح باسمها باعتباره حنثًا بيمين السرية، ووصفت قيادتها في الأشهر الأولى من تاريخ الحكومة العربية بـ "رجال الغيب" [(1425)].

بعد هذا الانشقاق الداخلي على نحوٍ خاص، عملت "الفتاة" فعليًا بصفتها هيئتين منقسمتين. فكان تأثير الهيئة الجديدة الرسمية محدودًا في جمعية غدت منقسمة ومتصدعة بالاتجاهات التي تتلاطم فيها. ولم تستسلم الهيئة السابقة المهيمنة على حزب الاستقلال، بل رمت الهيئة الجديدة وأنصارها بتهمة التآمر وحتى بسوء الائتمان على صندوق الجمعية وسرقته [(1426)]. وحافظت على تأثيرها من خلال سباحتها في الحوض الراديكالي للحركة الوطنية الاستقلالية السورية، والذي تتلاقى اتجاهاته كلها في الراديكاليين في المؤتمر السوري العام والمهيمنين عليه سياسيًا، وفي حزب الاستقلال وفي جمعية الدفاع الوطني واللجنة الوطنية العليا التي باتت تعمل بصورة شبه مستقلة عن الحكومة، إن لم تكن قوة ضغط عليها لتجذير مواقفها في الدفاع.

ثالثًا: احتدام الاستقطاب بين الراديكاليين والمعتدلين حول الموقف من الكماليين

عكس الانقسام الداخلي في الفتاة انقسامًا سياسيًا أوسع في الرأي العام وفي الجمعيات والأحزاب بين الراديكاليين والمعتدلين. وبحلول 6 نيسان / أبريل 1920، تكاثفت مؤشرات الانقسام السياسي بين الراديكاليين الذين باتوا أكثر استعدادًا لتعزيز العلاقات مع الكماليين، وتنسيق الجهود القتالية معهم في شروط بدء الحصار الكمالي للحامية الفرنسية في عنتاب (1 - 16 نيسان / أبريل 1920) والمعتدلين في الفضاء السوري العام الذين يطرحون التكيف مع الانتداب الفرنسي، ودعم الفرنسيين في الحرب ضد الكماليين. وتحول هذا الانقسام إلى استقطاب "كسر عظم"، قرر فيه الراديكاليون، في الأسبوع الأخير من نيسان / أبريل 1920، ترحيل حكومة الركابي بأي ثمن وتشكيل وزارة دفاعية بديلة. وتجسم هذا الانقسام على مستوى الحكومة في الصراع بين يوسف العظمة، رئيس ديوان الشورى الحربي ومدير وزارة الحربية الذي برز بصفته رأس حربة للدفاعيين الراديكاليين رئيس الحكومة وبصفته أبرز رعاة التعاون السوري - الكمالي، إلى درجة أن بعض الكماليين الذين درس

أقشين مذكراتهم قد اعتبروه بمنزلة "رئيس التنظيم القومي" في دمشق الذي جرى عبره التعاون الكمالي - السوري [(1427)]، وبين الركابي الذي طرح انضمام الجيش السوري إلى الفرنسيين في القتال ضد الكماليين، وتمرير كل ما يحتجزونه على السكة الحديد من إمدادات لوجستية إلى القوات الفرنسية في الشمال.

وتفاقم هذا الاستقطاب مع التطور السريع والمتلاحق لنذر الاصطدام مع الجنرال غورو، بسبب موقف العظمة السلبي المتشدد من تمرير القاطرات الفرنسية إلى القوات الفرنسية المتضعضة أمام الكماليين في الشمال، ودعمه بؤر المقاومة في شمال سورية وجبل العلويين ثم في جبل عامل، مشْغلًا القوات الفرنسية، وحاصرًا لها بين النيران السورية والكمالية؛ فقد أثار احتلال الحلفاء إسطنبول، في ليلة 15 - 16 آذار / مارس 1920، ومضيّ الكماليين في معاركهم، مزيدًا من التعاطف في سورية مع الكماليين، وصولًا إلى "القشة التي قصمت ظهر البعير"؛ وهي الموقف من تمرير القاطرات الفرنسية إلى شمال سوريا، والموقف من قرار مؤتمر سان ريمو بفرض الانتدابات البريطانية على العراق وفلسطين والفرنسية على سوريا، وإعداد ما سيُعرف بمعاهدة سيفر لاقتسام تركيا وتجزئتها.

وساهم ذلك كله، متفاعلًا مع متغيرات وسيطة وتابعة أخرى كثيرة، في إسقاط حكومة الركابي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي، اعتبرت نفسها "حكومة دفاعية"، تحت ضغط المؤتمر. وحسمت الخلاف من الصراع الفرنسي - الكمالي في شمال سوريا، باتخاذ قرار بوحدة المصالح العربية - التركية، واتخاذ موقف عملي وسطي من الناحية الرسمية، يتمثل في "الحياد" لكنه ضمنيًا كان أكثر من ذلك؛ إذ جاء مضمونه "حيادًا إيجابيًا" أو تفاهمًا غير رسمي مع الكماليين.

(1365) محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (6)"، **المنار**، مج 34، ج 1 (حزيران / يونيو 1934)، ص 68؛ ينظر: محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1920** (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص 111 - 112؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 146.

(1366) يشير الأمير عبد الله في مذكراته إلى أن فيصل ذهب إلى مؤتمر الصلح في الظاهر رئيسًا للوفد العربي بينما "الحقيقة هي أنه كان يعمل بين لندن وباريس للاتفاق على إيجاد مملكة سورية مستقلة عن الحجاز"، وأن الأمر بدأ حين وافق فيصل على إنزال الراية العربية عن سراي بيروت. يُنظر: عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ط 2 (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ط 2، ص 252. وحين سار فيصل مع الاستقلاليين في إعلان استقلال سوريا، تحفّظ الحسين على ذلك، ناصحًا بتأجيل "هذا الأمر الخطير إلى ما بعد عقد الصلح وتنازل تركيا عن حقها في هذه الأقطار لأهلها العرب". في: المرجع نفسه، ص 152. وفسر فيلبي موقف الملك حسين بانزعاجه أشد الانزعاج من ذلك، لأنه وجد أن سلطته أخذت تتقلص بازدياد عن طريق أعدائه وأبنائه الطامحين بالعروش. **مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية، 1915 - 1921**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، ص 43؛ ويشير زين إلى أن الحسين وابنه الأمير عبد الله كانا يريان أن إعلان المملكة العربية السورية يناقض الهدف الأول الذي كان يسعى الملك حسين إلى تحقيقه، وهو استقلال جميع العرب والبلاد العربية على أن يكون هو ملكًا عليها. زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 146، 150.

(1367) محمد رشيد رضا، "الرحلة السورية الثانية"، **المنار**، مج 21، ج 8 (نيسان / أبريل 1920)، ص 434 - 435.

(1368) محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 452.

(1369) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 169.

(1370) حل المجلس مكان مجلس المبعوثان السابق باسم جديد هو مجلس الأمة ثم مجلس الأمة التركية الكبير، أو المجلس الوطني التركي الكبير، 23 - 28 / 4 / 1920، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُنطق بها باسم مستقل عن سلالة عائلية حاكمة هو اسم تركيا، ودعي أعضاؤه بنواب الأمة. فلقد كان مصطفى كمال قد ربط حركة الاتحاد الإسلامي وعروته المتمثلة في الخلافة العثمانية بالمقاومة الكمالية، ومن هنا كرس اسم المجلس الوطني الكبير

وليس المجلس الوطني التركي، فحرص حرصًا شديدًا على إقامة الاحتفالات الدينية والعسكرية، ولم يغفل الأمر بالدعاء للسلطان - الخليفة وللدين وقراءة سيرة المولد النبوي الشريف، لكن المجلس دعا إلى تحرير الخليفة من الأسر. واعتُبر يوم انعقاد المجلس في 23 نيسان / أبريل 1920 عيدًا قوميًا باسم عيد الحكم الشعبي، ونتج منه رفض احتلال إسطنبول، وحصر السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية كافة، وعدم الاعتراف بأي قرارات اتخذتها الحكومة العثمانية بعد الاحتلال لتنطلق بعد ذلك حرب الفتاوى وتشكيل الخليفة لجيش الخلافة ضد الكماليين. محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 32؛ برنار لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، ترجمة قاسم عبده قاسم وسامية محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 306 - 307؛ فيروز أحمد، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري (بغداد: بيت الحكمة، 1995)، ص 118 - 119.

(1371) رضا، "الرحلة السورية الثانية"، ص 439.

(1372) يتوافر قدر جيد على مستوى المعلومات والوثائق والشهادات والدراسات حول ذلك لكن لا بأس في إيراد خلاصته هنا؛ فقد قرر المؤتمر بالإجماع، بوصفه "يمثل الأمة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية"، "استقلال بلادنا السورية، التي منها فلسطين بحدودها الطبيعية، استقلالًا تامًا لا شائبة فيه"، مبنيًا على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود أو محلّ هجرةٍ لهم، واختار المؤتمر بالإجماع الأمير فيصل "ملكًا دستوريًا على البلاد السورية" وأعلن "انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث على أن تقوم مقامها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة، وعلى أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعي أماني اللبنانيين في إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب، بشرط أن يكون بمعزلٍ عن كلّ تأثيرٍ أجنبي". واعتبر المؤتمر نفسه مجلسًا نيابيًا وتأسيسيًا في آنٍ واحدٍ، يضطلع بوضع الدستور، وتكون الحكومة مسؤولةً أمامه، في كل ما يتعلق باستقلال البلاد التام إلى أن يتشكل مجلس نيابي. وأيد المؤتمر "إعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام"، "ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين الشقيقين". "جواب المؤتمر السوري على خطاب العرش"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 108، 11 / 3 / 1920، ص 1 - 2.

(1373) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 13.

(1374) نظمت جمعية العهد العراقية عقد المؤتمر في دمشق، وضم 25 عضوًا جرت تسميتهم من مجموعتين، مجموعة حائزة مضابط توكيلية من داخل العراق، ومجموعة أخرى منتخبة من العراقيين خارج العراق حول حيثيات انعقاد المؤتمر العراقي وكيفية تشكيله ونص قراراته. يُقارَن بـ: توفيق

السويدي، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2010)، ص 59 - 64؛ محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 117؛ دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 451 - 452؛ طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 407 - 410.

(1375) السويدي، ص 59؛ ويبدو أن ترشيح المؤتمر العراقي للأمير عبد الله لتولي عرش العراق كان بتشجيع من فيصل لاحتواء طموحات شقيقه، وتسوية الخلافات العائلية الهاشمية حول ذلك. يُقارَن بما يورده نظمي في: وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 175.

(1376) خيّب رد أِلنبي تطلعات عبد الله، الذي كان صناع السياسة البريطانية في أوائل عام 1919 يبحثون على قدم وساق في إمكانية تنصيبه على العراق، ولكن بصفته رئيسًا شرفيًا، بينما أعلنه المؤتمر العراقي "ملكًا على عراق مستقل" "متحد فيدراليًا مع سورية". المرجع نفسه، ص 171، 175.

(1377) من محفوظات الجنرال غورو الشخصية عن اجتماع نوري السعيد معه، 30 آذار / مارس 1920. ينظر: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 120.

(1378) قدري، ص 201.

(1379) من الفيلد مارشال فيكونت أِلنبي (القاهرة) إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، 2 / 3 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 4: **1919**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 143.

(1380) "مذكرة الوزارة السورية إلى دول الحلفاء"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 109، 15 / 3 / 1920، ص 1 - 2.

(1381) من الفيلد مارشال اللورد أِلنبي إلى اللورد كيرزون، وزير الخارجية، لندن، 14 / 3 / 1920، ينظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 158 - 159.

(1382) "رسائل جلالة الملك المعظّم إلى الرئيس ولسن واللورد كيرزون والجنرال غورو"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 114، 5 / 4 / 1920، ص 1 - 3.

(1383) **العاصمة**، العدد 94، 22 / 1 / 1920، ص 2.

(1384) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), pp. 158 - 159; علي عبد الأمير علاوي، **فيصل الأول ملك العراق**، ترجمة سيمون أكرم العباس وغيث يوسف حافظ (بيروت / النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار،

2022)، ص 397؛ حول تلقّي فيصل برقية تهنئة شخصية من الجنرال غورو. يُنظر: رد فيصل على غورو، والإعراب عن سروره بتهاني الجنرال الشخصية لها، من فيصل إلى غورو، 18 / 3 / 1920، في: كرم، ص 115.

(1385) Russell, p. 154.

(1386) قدري، ص 177.

(1387) من اللورد أِلنبي إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية في 18 / 3 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 165 - 166.

(1388) A. L. Tibawi, "Syria from Peace Conference to the Fall Damascus," *Islamic Quarterly* (December 1967), pp. 316 - 317.

(1389) في 22 آذار / مارس 1920، اتخذ مجلس إدارة جبل لبنان قرارًا بالاحتجاج على مناداة فيصل ملكًا على سوريا، والاحتجاج على اللبنانيين الموجودين في الشام (أعضاء المؤتمر السوري العام)، وإعلان استقلال لبنان الكبير بمساعدة فرنسا، وتأليف لجنة للبحث في قانونه الأساسي. وعقد المجلس مهرجانًا ضم وفودًا شعبية مارونية رفعت علمًا مثلث الألوان (العلم الفرنسي تتوسطه أرزة)، وسيقر علمًا رسميًا للبنان الكبير. يُنظر: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، من المتصرفية العثمانية إلى لبنان الكبير** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 312 - 313.

(1390) برقية من اللورد كيرزون - وزير الخارجية إلى اللورد أِلنبي - القاهرة، 22 / 3 / 1920، وبرقية من اللورد أِلنبي - القاهرة إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية، 23 / 3 / 1920، يُنظر: المرجع نفسه، ص 181 - 183.

(1391) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 359.

(1392) قدري، ص 177.

(1393) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 185.

(1394) من فيصل إلى الملك حسين، دمشق، 20 / 3 / 1920، ينظر: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) **(عمان:** [د. ن.]، 1978**)**، ص 82.

(1395) Tibawi, pp. 314 - 315.

(1396) من مذكرة المستر هربرت صموئيل إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، 2 / 4 / 1920، خصوصي وشخصي، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 195.

(1397) بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)،

ص 113 - 114.
(1398) كان ويلسون دخل في الشهر نفسه في دورة المرض الطويلة، وسيرفض الكونغرس في 19 آذار / مارس سياسته التي اقترحها للصلح، ما سيفضي رسميًا في أيار / مايو 1920 إلى تصويت الكونغرس ضد ميثاق عصبة الأمم، ومن ثمّ انسحاب الولايات المتحدة من مؤتمر الصلح. يُنظر: نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 163؛ زين، ص 163.
(1399) كتاب من الأمير فيصل بن الحسين إلى اللورد أَلِنبي (20 آذار / مارس 1920). يُنظر: صفوة، مج 5، ص 169 - 170.
(1400) محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (6)"، **المنار**، مج 34، ج 1 (حزيران / يونيو 1934)، ص 68؛ محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (7)،" **المنار**، مج 34، ج 2 (حزيران / يونيو 1934)، ص 152.
(1401) أورده أَلِنبي في برقية موجهة منه في 27 / 4 / 1920 إلى اللورد كيرزون عن برقيته الموجهة إلى الأمير فيصل، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 209.
(1402) قدري، ص 194؛ دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 454؛ سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997)، ص 200؛ قدري، ص 204.
(1403) رضا الركابي (رئيسًا)، علاء الدين الدروبي (رئيسًا لمجلس الشورى)، رضا الصلح (وزيرًا الداخلية)، سعيد الحسيني (وزيرًا للخارجية وعوني عبد الهادي بالوكالة)، واللواء عبد الحميد القلطقجي (الحربية ويديرها رئيس أركان الحرب يوسف العظمة)، وفارس الخوري (وكيل وزارة المالية)، وجلال الدين (وكيلًا للحقانية)، وساطع الحصري (وكيلًا للمعارف)، ويوسف الحكيم (وكيلًا للتجارة والزراعة والنافعة). يُنظر: **العاصمة**، السنة 2، العدد 108، 11 / 3 / 1920، ص 3 - 4؛ وجلال الدين هو جلال زهدي الذي تقلد وظائف قضائية عدة في العهد العثماني، وينحدر من أصول تركية مستعربة. يُنظر: دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 455؛ ثم عدلت الحكومة بعد أيام قليلة ليصبح تشكيلها كما يلي: علي الركابي (رئيسًا)، علاء الدين الدروبي (رئيسًا لمجلس الشورى)، سعيد الحسيني (وزيرًا للخارجية)، أمير اللواء عبد الحميد (وزيرًا للحربية)، فارس الخوري (وزيرًا للمالية)، جلال الدين (وزيرًا للحقانية)، ساطع الحصري (وزيرًا للمعارف)، يوسف الحكيم (وزيرًا للتجارة والزراعة والنافعة). يُنظر: **العاصمة**، السنة 2، العدد 109، 15 / 3 / 1920، ص 2.
(1404) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 454.
(1405) لمزيد من التفاصيل حول كيفية تشكيل الحكومة، وتسمية أعضائها. يُنظر: دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 453 - 456.

(1406) من فيصل إلى غورو، شخصي وسري، 28 / 3 / 1920. ينظر: كرم، ص 117.

(1407) هذه المعلومة مستخلصة من برقية الجنرال غورو إلى ميلران، رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية، في 21 / 5 / 1921، في: المرجع نفسه، ص 220 - 221.

(1408) من صفحات الحكم الوطني في سورية، دعوة الأمير فيصل إلى أوروبا للمفاوضة، في: عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 241.

(1409) قدري، ص 203 - 204.

(1410) يدعي الشعباني أنه علم بذلك من أحد كبار رجال الحكومة بحلب في منتصف آذار / مارس 1920، وأن وزير الداخلية رضا الصلح قد أمر في برقيته "المشفّرة" إلى ولاية حلب بالقبض عليه وإرساله "حيًا أو ميّتًا إلى دمشق"، فتوارى الشعباني عن الأنظار. وخلال تواريه ادعى أن الحكومة قد خصصت مكافأة قدرها 500 ليرة إنكليزية لمن يقبض عليه، "وأعلنت ذلك إلى جميع رجالها ومخافرها". يُنظر: شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها، المؤامرة على حياتنا عام 1920 و1928 (ج 2)"، **الأهالي**، العدد 25، 28 / 7 / 1928، ص 1.

(1411) من فيصل إلى غورو، شخصي وسري، 28 / 3 / 1920. في: كرم، ص 116.

(1412) من فيصل إلى غورو، شخصي وسري، 2 / 4 / 1920. في: المرجع نفسه، ص 125.

(1413) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 479.

(1414) Mango, p. 293; Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: Phoenix, 1995), p. 231.

(1415) سعيد حيدر، "سلسلة مقالات تاريخية لسير القضية العربية منذ أول الحرب وحتى يومنا هذا (19)"، **المفيد**، العدد 41، 7 / 3 / 1924، ص 2.

(1416) "خطبة العرش - عند افتتاح المؤتمر السوري"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 107، 8 / 3 / 1920، ص 1 - 2.

(1417) Edmond Rabbat, *L'évolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris: Marcel Rivière, 1928), p. 59.

(1418) سعيد، مج 2، ص 130.

(1419) هناك تباين بين المذكراتيين والباحثين في تحديد يوم الاجتماع، فتعتمد الريماوي أوائل آذار / مارس 1920، أي قبل انعقاد المؤتمر السوري العام وقراره بالاستقلال، من دون أن تبين المصدر الذي استندت إليه في تحديد التاريخ الذي يتمتع هنا بأهمية دالة من منظور التاريخ الجزئي. الريماوي، ص 198 - 199؛ لكن التاريخ الذي تعتمده الريماوي غير دقيق؛ ففي الأسبوع الذي

سبق انعقاد المؤتمر السوري العام والأيام التي تلته، كانت الهيئة الراديكالية قائمة وترتب أمور حكومة الاستقلال مع فيصل، بينما لا يجزم دروزة بموعد انعقاد الاجتماع: هل هو في آذار / مارس أم في نيسان / أبريل، ثم يشير في مكان آخر إلى أن الهيئة التي كان يتولى سكرتاريتها قد استمرت في العمل حتى آذار / مارس 1920، ثم في مكان آخر يحدد الاجتماع بنيسان / أبريل. يُنظر: دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 393 - 394.

(1420) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 418؛ لكن العدد الإجمالي لأعضاء "الفتاة" المؤسسين والذين انتسبوا إليها بعد قيام الحكومة العربية لم يتجاوز، وفق دروزة، 200 عضو.

(1421) الريماوي، ص 188 - 189؛ وقد اعتمدت الريماوي الأسماء التي أوردها: سعيد، مج 2، ص 130؛ غير أنها تأكدت من "الأفكار" التي طرحتها من خلال مقابلات أجرتها مع كل من محب الدين الخطيب وعوني عبد الهادي وإحسان الجابري في القاهرة في عام 1966. لكنها تتحدث عن الأفكار لا عن تأكيد الأسماء. أما دروزة، فيتذكر من أعضائها كلًا من محمد الشريقي وأحمد الحسيني وجميل مردم بك ونسيب البكري وسليم عبد الرحمن. دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 393؛ بينما يحدد السراج أسماءهم كما يلي: رضا الركابي، جميل مردم، نسيب البكري، يوسف حيدر، توفيق الناطور، شكري الشوربجي، محمد الشريقي. السراج، ص 63؛ ومن الواضح أن اسم سعيد حيدر لا يرد في قائمتي دروزة والسراج، ونحن نعلم أن سعيد حيدر لم يعد من تركيا إلى دمشق إلا في 13 نيسان / أبريل 1920.

(1422) الريماوي، ص 188 - 189؛ سعيد، مج 2، ص 130. دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 394.

(1423) دروزة، **حول الحركة العربية**، ص 112.

(1424) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908 - 1955**، ط 2 (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 68 - 69.

(1425) السراج، ص 61؛ دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 364 - 365.

(1426) السراج، ص 63.

(1427) Sina akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 10.

الفصل الثامن عشر: نحو حكومة دفاعية

مقدمة

سنتتبع في هذ الفصل المتغيرات التي تكاثفت بينيًّا، وتميزت بزخمها المتسارع والكثيف، ودورها باعتبارها متغيرات مركّبة في التحول من الحكومة المعتدلة إلى الحكومة الدفاعية. وسنحاول في الفقرات التالية، وفق مقاربة التاريخ التتبعي للأحداث الدالة، التوقف عند المتغيرات الجديدة التي نشأت، وتفسير الترابط الضروري بين توتر العلاقات السورية - الفرنسية وارتفاع وتائر التقاربات السورية - الكمالية.

أولًا: أزمة العَلَم العربي السوري ببيروت وقطع الإمدادات اللوجستية إلى الشمال

في 6 نيسان / أبريل 1920، طلب الفرنسيون من المعتمد العربي ببيروت إنزال العلم السوري عن دار المعتمدية العربية، بدعوى أنهم لا يعترفون باستقلال المملكة السورية؛ فاستمهل المعتمد العربي ببيروت ذلك للتشاور مع حكومته. واتهم المعارضون الركابي بأنه وافق على ذلك، فتشددوا في معارضته، ووضع ترتيبات إسقاطه [(1428)]. وترافق ذلك مع منع متصرف بيروت (الفرنسي) خطباء المساجد من ذكر اسم الملك فيصل في الخطبة، والاكتفاء بذكره بصفته أميرًا، تعبيرًا عن عدم الاعتراف بتتويج المؤتمر السوري له ملكًا، بل أبعد أحد شيوخ بيروت إلى خارجها [(1429)].

اتّبع فيصل مع غورو تكتيك الأدوار المتعددة، فدعم يوسف العظمة، رئيس ديوان الشورى الحربي ومدير وزارة الحربية، برفع وتائر التعبئة مباشرة، حيث ردّ العظمة بعد يومين من حادثة العلم، أي في 8 نيسان / أبريل 1920، باحتجاز قاطرة محملة بذخائر المدفعية إلى القوات الفرنسية في شمال سورية، وفق شروط الحصار الكمالي الأول للحامية الفرنسية في عنتاب. لكن فيصل قام، في إطار تكتيك تبادل الأدوار بينه وبين الراديكاليين، بإعادتها إلى الجنرال غورو، تعبيرًا عن حسن نيته واعتداله. فأرسل الأخير قاطرة أخرى، لكن العظمة صادرها أيضًا [(1430)]. وفي هذه المرة، لم يتمكن الملك فيصل من إعادتها إلى بيروت إلا في وقت متأخر؛ إذ أبدى ضعف الاهتمام بإعادة الحافلات، كيلا يستثير الرأي العام الذي سيطرت عليه النزعة الدفاعية من جهة، وبسبب عدم مقابلة غورو له بخطوات "تطمينية" مقابلة من جهة أخرى، ضمن منهج خطوة بخطوة.

وإذا كان الركابي قد مرر، في أواسط آذار / مارس، بموافقة فيصل بالطبع، 200 قاطرة فرنسية محملة بالمؤن العسكرية والغذائية إلى القوات الفرنسية في شمال سورية التي كانت في وضع دفاعي سلبي، إن لم يكن يائسًا أمام الكماليين [(1431)]، فإن هذا التمرير غدا مستحيلًا في ما بعد؛ فبحلول أواخر نيسان / أبريل 1920، الذي اشتدت فيه المعارك الكمالية - الفرنسية في عنتاب، وصل عدد القاطرات الفرنسية التي احتجزها العظمة في حلب إلى نحو 27 قاطرة [(1432)] ثم قفز إلى نحو 207 قاطرات وحافلة، تشكّل، بحسب غورو، إجمالي وسائل النقل لديه [(1433)]. لقد شل ذلك أي دعم من غورو لقواته المتضعضعة في الشمال، ولا سيما في أورفة التي ستسقط بين 10 - 11 نيسان / أبريل بعد حصار طويل، وبوزانتي التي اشتد حصارها؛ إذ بات هذا الدعم مقصورًا على خط بحري بطيء عن طريق مرسين.

ترافق ذلك مع إعداد العظمة لفتح جبهة حارم تحت مظلة جمعية الدفاع الوطني بحلب التي باتت قيادتها الفعلية في أيدي قادة جمعية الأنصار وأقطاب جمعيتهم الوطنية الديموقراطية، والتي قام منهجها على وضع الفرنسيين بين النيران السورية والنيران الكمالية. وهي المعركة التي سنتوقف عندها لاحقًا، بالنظر إلى كونها، في تقدير الباحث، معركة كمالية - سورية مشتركة.

كان وصول تعزيزات المركز إلى غورو لا يزال بطيئًا، بينما انهارت قواته في أورفة، وباتت بوزانتي على شفا سقوط، وما زالت قواته في عنتاب محاصَرة من الكماليين، فاضطر، في 12 نيسان / أبريل 1920 إلى تسوية الأزمة مع الحكومة السورية على مضض، وذلك بإعادة رفع العلم العربي على دار الاعتمادية العربية، مدعيًا أنه لم يأمر بذلك، وأنه ملتزم بالوضع السابق، ويثق بما أكدته الحكومة العربية "من رغبة في العيش بتفاهم ووئام مع الحلفاء"، ومن ثمّ "لا مجال لاتهام السلطات الفرنسية بإحداث الفرقة بيننا" [(1434)]. وانتهز هذا "التنازل" ليطلب من الحكومة السورية تمرير قاطرات الدعم اللوجستي إلى القوات الفرنسية المتضعضعة في الشمال.

لمس الراديكاليون نتائج الضغط على غورو بوضع إمداداته اللوجستية للقوات الفرنسية في الشمال تحت رحمتهم، ومزايا التعاون الكمالي - العربي العملي غير المباشر، واعتبروا تراجعه عن مسؤولية إنزال العلم وإعادة رفعه على دار الاعتمادية نصرًا بالنقاط لهم "يتفق مع كرامة الأمة" [(1435)]، وسارعوا إلى استثمار ذلك نتيجة عدم قدرته على حسم عسكري بمزيد من الضغوط العملية عليه كي يعترف باستقلال سورية. وتكثفت هذه الضغوط بإشعال نقاط التماس السورية - الفرنسية بالمعارك والمواجهات، التي كان يشرف عليها ضباط ركن وبدعم مالي من الحكومة العربية، متبعين في ذلك منهج الكماليين بوضع ضباط نظاميين على رأس القوات المليّة.

ثانيًا: إشعال نقاط التماس بالمعارك القوات الفرنسية بين النارين الكمالية والسورية

كان لهذا المنع أوخم الآثار في تضعضع الوضع الدفاعي السلبي الفرنسي إزاء هجمات الكماليين؛ إذ إنه كبل يدَي غورو وحال دون نجدة قواته في شمال سوريا، وعزز اقتناع غورو بما وصفه بـ "الحلف الشريفي - التركي"؛ ففي 1 نيسان / أبريل 1920، تجددت المواجهات الكمالية - الفرنسية في عنتاب (1 - 16 نيسان / أبريل 1920) التي يبعد مركز قضائها عن مدينة حلب نحو 104 أميال [(1436)]، كان هذا هو الحصار الكمالي الأول لعنتاب. وقرر الجيش الفرنسي الاحتفاظ بها بأي ثمن؛ لكونها المركز الوحيد الذي تبقى له في شمال خط السكة الحديد [(1437)]. وتحول الانسحاب الفرنسي في 10 - 11 نيسان / أبريل 1920 من مدينة أورفة المحاصرة منذ 9 شباط / فبراير 1920 والابتعاد عنها نحو 15 كيلومترًا، بموجب اتفاق يقضي بانسحاب الحامية إلى نقطة عرب بينار مقابل تسليم الأسرى الأتراك، إلى مذبحة مروعة للوحدة الفرنسية، سقط فيها في كمين كمالي 11 ضابطًا و300 ضابط صف وجندي، ولم يصل سوى ثلاثة رجال منهم إلى عرب بينار [(1438)]. وشاركت قوات حاجم بن مهيد في تطويق أورفة والقتال ضد حاميتها [(1439)]، وكانت الحكومة العربية قد استنفرت في 12 - 16 شباط / فبراير 1920 قواته للتوجه إلى أورفة والمشاركة في العمليات ضد حاميتها، التي اشتدت اشتدادًا عنيفًا خلال 13 - 18 من الشهر نفسه [(1440)].

وكانت الحامية الفرنسية في بوزانتي تحت حصار شديد منذ آذار / مارس 1920، وإزاء قرب نفاد ذخيرتها وطعامها، وكثرة خسائرها مع شدة الحصار، وعجز القوات الفرنسية الأخرى عن نجدتها، بسبب قطع الثوار الكماليين والسوريين خطوط إمداداتها، اضطرت في 28 أيار / مايو 1920 إلى الانسحاب، وفي الطريق تعرضت لكمين محكم قُتل فيه معظم رجالها بينما تعرض البقية مع قائدهم للأسر [(1441)].

وترافق هذا الوضع الدفاعي السلبي الحرج للقوات الفرنسية في الشمال مع ارتفاع وتيرة احتجاز العظمة للحافلات، وحظر وحدة الجيش العربي في قطمة (شمال حلب، وتقع حاليًا على خط السكة الحديد الفاصلة بين الحدود السورية - التركية) وبيع المؤن الغذائية للقوات الفرنسية في مركزها في قطمة، ما زاد من تدهور أوضاعها، فضلًا عن تقديم دعم مباشر لمجاميع المقاومة في شمال سورية وجبل العلويين، وتحويل حلب إلى منصة لوجستية، ومخزن للإمدادات، ومركز للتطويع، لمجاميع المقاومة في لواء إسكندرون ومنطقة قطمة وكلّس، يضاف إلى ذلك توسع العظمة في عملية التجنيد الإلزامي عمومًا وفي البقاع خصوصًا [(1442)].

وخلال ذلك، وبالتحديد في 20 نيسان / أبريل 1920، كان جبل عامل (جنوب لبنان الحالي) يعقد مؤتمرًا، تحت قادة مجاميع حرب العصابات العاملية، التي تعمل بتنسيق مع الجيش السوري، وحملت الذاكرة، الجماعية عنهم لاحقًا تنميطات القوة والشجاعة الفائقة كتلك التي اصطبغت بمثلها شخصية روبن هود، على حد تعبير تمارا الشلبي [1443]. وعُرف المؤتمر بمؤتمر وادي الحجير [1444] الذي قرر إطلاق الانتفاضة ضد الفرنسيين، والضغط على القيادات التقليدية العاملية كي تتحول من "دور الأقوال إلى دور الأفعال"، وأن "على جبل عامل أن يصرح بخطته ومنهاجه، فإما أن يكون معنا فليستعد للثورة، وإما أن لا يفعل فيكون علينا، ويكون لنا وله شأن" [1445]، ليعلن صادق حمزة، أحد أبرز قادة تلك المجاميع، في 1 أيار / مايو 1920، قيام حكومة مستقلة ذاتيًا اتفق عليها مع الحكومة العربية لوضع الفرنسيين أمام أمر واقع [1446].
ووقعت أشد الهجمات في 5 أيار / مايو 1920، بقيادة أدهم خنجر وصادق حمزة، ولا سيما في صور ومرجعيون. وكانت هذه الحرب منهكةً للفرنسيين ومشغلةً لقسم من قواتهم المتمركزة في القرى المسيحية، أو في جديدة مرجعيون وعين إبل المتاخمتين للمنطقة الانتدابية البريطانية في فلسطين [1447]. وثمة خلاف في روايات زعماء جبل عامل في ما يتعلق بموقف فيصل من دعم تلك المجاميع [1448]، لكن رئيس المؤتمر السوري العام رشيد رضا أشار إلى أن فيصل كان يمولها سرًا ويطلق عليها يومئذ اسم "العصابات"، ضد الفرنسيين والبريطانيين أيضًا على حدود فلسطين [1449].
أما في الساحل السوري (جبل العلويين)، فرفع العظمة في هذا السياق من وتيرة دعم الجيش للثورة في الساحل بقيادة الشيخ صالح العلي، وهي الثورة التي مضى على اندلاعها أكثر من سنة، وتزويدها بالسلاح والعتاد والمدربين وبعض القادة من الضباط الركن. وسيكون دعم الحكومة العربية لما سمّاه الجنرال غورو، في مذكرته للملك فيصل (إنذار غورو)، "الشيخ صالح بطل الفوضى والبغضاء لنا مساعدة مؤثرة مستمرة في جبال النصيرية"، إحدى حيثيات تبرير غورو للإنذار [1450].
تشكل نتيجة لذلك الفوج الملي، أي القومي، بقيادة عزيز هارون (1868 - 1933)، رئيس بلدية اللاذقية السابق الذي منحته الحكومة رتبة قائد فخرية في الجيش العربي، ودخل في الفترة 16 - 22 نيسان / أبريل 1920 في المعارك، واستولى على بانياس. وكان هارون ينفق من ماله على هذا الفوج، الذي راوح عدد أعضائه بين 400 و500 رجل، بينهم 150 أطلق عليهم اسم المغاوير الفدائيين، وندبت قيادة الجيش الرئيس جميل ماميش ليكون ضابط ركن للفوج [1451].
هكذا، بحلول النصف الثاني من نيسان / أبريل 1920، كانت جبهات حرب العصابات قد فُتحت في نقاط التماس السورية - الفرنسية في جبال اللاذقية وشمال سورية وجنوب لبنان الحالي؛ ما زاد من تدهور الوضعية الدفاعية

الفرنسية الحرجة، بل اليائسة برمّتها في الشمال إزاء الكماليين، من دون أن يستطيع الجنرال غورو دعمها بالمؤن، بسبب مصادرة يوسف العظمة للحافلات. ونلخص النتيجة أن بحلول نيسان / أبريل 1920، غدت القوات الفرنسية مزنوقة بين نيران السوريين ونيران الكماليين التي ظهرت بالنسبة إلى غورو على أنها نتاج اتفاق تحالف سوري - كمالي مسبق ضد الفرنسيين.

كان من أبرز مقاطع جبهات حرب العصابات السورية الناشبة معركة حارم (18 - 19 نيسان / أبريل 1920)، التي اندلعت تحت مظلة جمعية الدفاع الوطني بحلب، بعد نحو يومين من كسر الفرنسيين للحصار الكمالي الأول لعنتاب واستعادتهم زمام المبادرة، ووضع عنتاب التركية تحت مرمى مدافعهم. ونظرًا إلى أن هذه المعركة تُعتبر من أهم المعارك التكاملية المترابطة ميدانيًا مع عمليات الكماليين ومعاركهم في الشمال، ولا سيما في عنتاب، بعد معركة الحمام (كانون الثاني / يناير 1920)، ومعركة أورفة (نيسان / أبريل 1920)، فإننا سنتوقف عندها بنوع من التفصيل. لكن لفهم دلالات فتحها ووظائفها في عملية التكامل تلك، لا بد من التوقف عند وضعية عنتاب في تلك الأيام.

(1428) وقعت الحادثة في 6 نيسان / أبريل 1920، إذ طلب الفرنسيون من المعتمد العربي ببيروت إنزال العلم السوري عن دار المعتمدية ورفع العلم الحجازي بدلًا منه "بحجة أن الفرنسيين لا يعترفون على علم لمملكة سورية، وإنما يجوز للمعتمدية رفع العلم الحجازي". طلب المعتمد مهلة 24 ساعة لإعلام حكومته، فأجابه الركابي بالامتثال لذلك، بينما رفض الدفاعيون ذلك بشدة، وانتهت الأزمة بتسوية تراجع الجنرال غورو فيها عن إنزال العلم، واعتبر ذلك تصرفًا شخصيًا. ووصف سعيد حيدر هذا الحل بأنه "يتفق مع كرامة الأمة". يُنظر: سعيد حيدر، "سلسلة مقالات تاريخية لسير القضية العربية منذ أول الحرب وحتى يومنا هذا (19)"، **المفيد**، العدد 41، 7 / 3 / 1924، ص 1؛ يُنظر: العمري الموصلي، ص 212 - 213؛ **العاصمة**، السنة 2، العدد 118، 19 / 4 / 1920، ص 4.

(1429) كانت هذه الإجراءات موضع رسائل شديدة اللهجة من ناحية مضمونها بين فيصل وغورو، من فيصل إلى غورو في 6 و9 نيسان / أبريل، وردّ غورو في 7 نيسان / أبريل 1920. يُنظر: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 127 - 133.

(1430) وردت هذه المعلومة في برقية الجنرال غورو إلى فيصل، 5 أيار / مايو 1920. في: المرجع نفسه، ص 180.

(1431) هذه المعلومة مستخلصة من برقية الجنرال غورو إلى ميلران، رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية في 21 / 5 / 1921. في: المرجع نفسه، ص 220 - 221.

(1432) وردت في رسالة الجنرال غورو إلى الأمير فيصل في 5 / 5 / 1920. في: المرجع نفسه، ص 178 - 181.

(1433) هذا ما يُفهم من رسالة فيصل إلى غورو في 10 / 6 / 1920 التي يستنكر فيها اتهام غورو للحكومة السورية باتباع "تصرف عدواني"، ووصف فيها رسالة غورو بأنها "أحدثت صدمة عنيفة". من فيصل إلى غورو، 10 / 6 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 265 - 266.

(1434) من الجنرال غورو إلى الكولونيل كوس بإبلاغ الأمير فيصل مضمون البرقية، 12 / 4 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 150.

(1435) سعيد حيدر، "سلسلة مقالات تاريخية لسير القضية العربية منذ أول الحرب حتى يومنا هذا (20)"، **المفيد**، العدد 41، 7 / 3 / 1924، ص 1؛ يُقارَن بـ: العمري، ص 212 - 213؛ **العاصمة**، السنة 2، العدد 118، 19 / 4 / 1920، ص 4.

(1436) كامل الغزي، **نهر الذهب بتاريخ حلب**، ج 1 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 450 - 451.

(1437) ستظل المواجهات حول عنتاب شديدة بقتال لا ينتهي مدة سنة كاملة حتى تاريخ استسلام حاميتها الفرنسية في 9 / 2 / 1921. يُنظر: **الكتاب الذهبي**

لجيوش الشرق 1918 - 1936، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 32، 51؛ وقد قدّم له الجنرال هو نتزيجر، القائد الأعلى لجيوش الشرق، كتابًا رسميًا موجهًا إلى "المحاربين في جيش الشرق"، وإلى "الفرنسيين الحريصين على ما سلف لجيشهم من المجد"، ص 1.

(1438) Paul Lafleur, *Les armées au levant, Historiques et insignes 1916 - 1946* (Paris: C.F.A, 2011), p. 15; لمزيد من التفاصيل، يُنظر: **الكتاب الذهبي**، ص 43 - 51.

(1439) المرجع نفسه، ص 45.

(1440) يومية 12 / 2 / 1920، ويومية 16 / 2 / 1920. يُنظر: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 137 - 138؛ يُقارَن بمذكرات محمد عزة دروزة الذي يشير إلى أن "الفتاة" هي التي كلفت المدفعي بالمهمة بالحركات وإمدادها بالمال والسلاح من سورية. يُنظر: محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 374.

(1441) كانت قوتها مؤلفة من نحو 700 رجل، واصطحبت معها أسرى الكماليين البالغ عددهم 39 أسيرًا، ومجموعة أرمنية مساعدة يبلغ حجمها 44 رجلًا من بوزانتي إلى مرسين. وفي طريق انسحابها، تعرضت لكمين محكم فتك بما لا يقل عن 484 رجلًا من قوتها، ووقع من تبقى منها مع قائدها الفرنسي منيل في الأسر، ووافقت على شروط استسلامها وتسليم ما تبقى من أسلحتها. يُنظر: **الكتاب الذهبي**، ص 41 - 43؛ وتحدثت الرواية الفرنسية عن كثرة من الكماليين حاصروها، بينما كان الكمين، وفق باتريك كينروس، مؤلفًا من قوة مقاومة صغيرة غير نظامية أهلية يبلغ حجمها نحو 40 رجلًا، لكنه اختار لموقعه نقطة مقتل للقوات المنسحبة.

Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: phoenix, 1995), p. 317.

(1442) من الجنرال غورو إلى الأمير فيصل في 7 نيسان / أبريل 1920، من محفوظات الجنرال غورو الشخصية، **مراسلات فيصل - غورو**، ص 139.

(1443) للتوسع، يُقارَن بالاستجماعات السردية والتحليلية المطولة في: تمارا الشلبي، **شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية 1918 - 1943**، ترجمة عائدة سركيس (بيروت: دار النهار، 2010)، ص 148 - 167؛ يُقارَن بـ: محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920م: حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 363 - 372.

(1444) انعقد المؤتمر بمشاركة نحو 600 مشارك في منطقة يسيطر عليها قادة مجاميع حرب العصابات العاملية، وتقع بين النبطية ومرجعيون وصور. للتوسع يُقارَن بالاستجماعات السردية والتحليلية المطولة للشلبي. الشلبي، ص 148 - 167. يُقارَن بـ: بسام، ص 363 - 372.

(1445) يومية السبت 24 / 4 / 1920، في: أحمد رضا، **مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914 - 1922**، تحقيق وتقديم منذر جابر (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 112.

(1446) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 286.

(1447) يُقارَن بـ: فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، ط 2 (بيروت: دار الريس، 2008)، ص 131.

(1448) ثمة خلاف بين روايات الزعماء العامليين حول موقف فيصل من ثورة جبل عامل. كانت هناك زعامتان دينيتان متنافستان تقتسمان النفوذ في جبل عامل، وهما زعامة الشيخ محسن الأمين وزعامة الشيخ عبد الحسين شرف الدين. وكانت هاتان الزعامتان مقربتين من فيصل والحكومة العربية قبل الاستقلال ثم الحكومة العربية السورية بعد الاستقلال بوصف وحدة الانتماء إلى الأرومة الهاشمية. ونُقل عن الأمين أن فيصل أجابه بأنه لا يريد أن يصاب جبل عامل بمكروه بسبب الحكومة العربية، وأن يخلدوا إلى السكينة. أورده: علي مرتضى الأمين، **السيد محسن الأمين: سيرته وإنتاجه** (بيروت: دار الهادي، 1992)، ص 116؛ كما نُقل عن شرف الدين أنه اجتمع مع فيصل على انفراد متوسلًا له "تطهير أرضنا من رجس الاحتلال"، وأن فيصل شجعه على مقاومة الفرنسيين، وعلى إكمال المعركة، واعدًا بإمداد جبل عامل بما يحتاج إليه في قضيته. يُنظر: الشلبي، ص 171 - 172.

(1449) محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (7)"، **المنار**، مج 34، ج 2 (حزيران / يونيو 1934)، ص 155.

(1450) سعيد، مج 2، ص 169.

(1451) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 26، 37؛ عبد اللطيف اليونس، **ثورة الشيخ صالح العلي**، ط 2 (دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.])، ص 4.

الفصل التاسع عشر: معركة حارم

مقدمة

كانت المواجهات التركية - الأرمنية قد بدأت في 1 نيسان / أبريل 1920 في عنتاب، على خلفية توترات شديدة بين أرمن عنتاب ومسلميها، حيث قامت المجاميع العنتابية المسلمة بذبح ضابطين فرنسيين في عنتاب المسلمة، واحتجاز 20 جنديًا كانوا يرافقونهما، وسط إطلاق نار لم ينقطع طول اليوم، واكتسبت بسرعة في اليوم الثاني خطوط جبهتين متراصتين [(1452)]؛ وبذلك بدأ الحصار الكمالي الأول لعنتاب (1 - 16 نيسان / أبريل 1920). وتزامن هذا الحصار مع اندلاع أشد المواجهات بين مجاميع العصابات السورية والقوات الفرنسية في نيسان / أبريل في خطوط التماس كافةً، على ما بيّناه في الفصل السابق. لكن الفرنسيين تمكنوا في 15 - 16 نيسان / أبريل 1920 من كسر الحصار، واستعادة زمام المبادرة (16 - 29 نيسان / أبريل 1920).

اندلعت معركة حارم على جبهة الشمال السوري في هذا السياق تحديدًا، لتشكل عاملًا أساسيًا في تمكن الكماليين من فرض الحصار الثاني على عنتاب (30 نيسان / أبريل - 23 أيار / مايو 1920). وخلال ذلك، اشتعلت نقاط التماس كلها في سورية مع الفرنسيين من الشمال إلى الجنوب والساحل في "المنطقة الغربية" (الفرنسية)، وتطورت وتائر الاتصالات السورية - التركية بتوصل سعيد حيدر، الموفد المفوض للحكومة العربية، و"الفتاة" بالتباحث مع الكماليين، إلى اتفاقية تحالفية توقفنا عندها في الفصول السابقة. وكان من أثر تطور هذه العلاقات أن جرى في أواخر نيسان / أبريل إسقاط مشروع الركابي لقتال الجيش السوري إلى جانب الجيش الفرنسي ضد الكماليين، وترحيل حكومته لتحل مكانها حكومة جديدة لم يمنحها المؤتمر السوري العام الثقة إلا بعد أن أكدت أنها "حكومة دفاعية".

يركز هذا الفصل على إضاءة تلك المعركة، وعلى قواها المشاركة والداعمة، ووظائفها، ورعاية الحكومة العربية في حلب واليًا وفرقة عسكرية لها، بما في ذلك رعاية التشبيك بين اللجنة القومية الكمالية في عنتاب وجمعية الدفاع الوطني في حلب، ودور ذلك في اندلاعها والسياقات التاريخية المحددة التي حكمته، بما يزيد من معرفتنا التاريخية بتاريخ حركة الاستقلال السورية، وكذلك تطور العلاقات السورية - التركية في تلك المرحلة، ويكشف عن بعض الجوانب غير المدروسة في تاريخها.

أولًا: الحصار الكمالي الأول لعنتاب

كانت الاشتباكات الكمالية - الفرنسية قد اندلعت في عنتاب، في 1 نيسان / أبريل 1920، وأخذت في البداية شكل اشتباكات بين الميليشيا الكمالية (القوات الملية) والميليشيا الأرمنية التي ألّفها الفرنسيون في الحي الأرمني في غرب المدينة بصفتها قوات مساعدة لهم. وقتل الكماليون جنديين فرنسيين، ثم أسروا قافلة إمداد فرنسية مؤلفة من نحو 20 رجلًا مع قائدها الفرنسي وسرعان ما ارتسمت خطط المواجهة خلال يومين في جبهتين متراصتين [(1453)]، ليبدأ الحصار الكمالي الأول للحامية الفرنسية والحي الأرمني في عنتاب. كانت قوة الميليشيا الأرمنية كبيرة، لا بسبب الدعم الفرنسي فحسب، بل أيضًا بسبب المهارات الحرفية التقليدية التي اشتهر بها الأرمن، وشكلت، وفق تقييم الرواية الرسمية الفرنسية لتاريخ جيش الشرق، "جيشًا بحد ذاته، فحفروا الخنادق وأنشؤوا مسلحةً لصنع القذائف وحشو الخرطوش المستخدم الفارغ (الفوارغ)، وإصلاح العتاد" [(1454)].

1 - إيفاد قلج علي "القوي الشكيمة" إلى عنتاب

أوفد مصطفى كمال نقيب الميليشيا، قلج علي (1889 - 1971)، إلى عنتاب لتنظيم المقاومة فيها. وكان قلج علي هو الاسم الحركي لعساف توفيق بك الذي كان ضابطًا عثمانيًا برتبة نقيب، وعمل مساعدًا لأنور باشا خلال الحرب ثم غدا مساعدًا لشقيقه نوري باشا في الجيش الإسلامي القوقازي في القوقاز. وكان مصطفى كمال يرتاب بجماعة أنور باشا، لكن كفاءة عساف وتميزه بـ "القسوة التي يحتاجها زعيم غير نظامي" وطاعته لتعليماته أبهرته، فأوفده في إثر مؤتمر سيواس (4 - 16 أيلول / سبتمبر 1920)، وقرار هيئته التمثيلية بالتشبيك بين مجاميع المقاومة والهيئة إلى مرعش وعنتاب ليتولى قيادة القوات الوطنية (الملية) فيهما تحت اسم قلج علي، وتميز بدور كبير في عملية تحرير مرعش وإلحاق نكبة بالقوات الفرنسية [(1455)].

بحلول 4 نيسان / أبريل 1920، وصل قلج علي، بعد نحو يوم أو يومين من ارتسام خطوط التماس في جبهتين، إلى عنتاب، ووضع مع لجنتها القومية ترتيبات الدفاع عن المدينة وتأمين الإمدادات لها [(1456)]. وقاد معاركها القاسية، وسط دعم غير مباشر من بؤر المقاومة السورية التي اندلعت على مستوى خطوط التماس كافة مع الفرنسيين من الشمال إلى الجنوب والساحل؛ ما ساهم في تشتيت القوات الفرنسية، وتعزيز قدرات قلج علي. ووصفت الرواية الرسمية لجيوش الشرق أنها واجهت أول مرة في عنتاب "عدوًا رهيبًا"، ووصفت قلج علي بأنه "رجل قوي الشكيمة" [(1457)].

كان هذا هو الحصار الكمالي الأول (1 - 16 نيسان / أبريل 1920) لعنتاب الأرمنية - الفرنسية، لكن قوة فرنسية بقيادة الكولونيل روبرت نورماند (Colonel Robert Normand) قدمت في 15 نيسان / أبريل 1920 من شرق مرعش لنجدة الحامية الفرنسية المحاصرة، تمكنت في اليوم التالي من فك الحصار عنها،

وتحرير الأسرى الفرنسيين، وتحصين المواقع الفرنسية في داخل المدينة واحتلال التلال الحاكمة شرقها وغربها لتغدو تحت حصار القصف الناري في أي لحظة. فانكفأت قوات قلج علي وتوقفت عن إطلاق النار، في انتظار أول فرصة سانحة للقيام بهجوم معاكس [1458]. انكسر الحصار الكمالي الأول، وباتت قوات قلج علي تعيد ترتيب قواها لفرض حصار آخَر.

2 - التشبيك بين اللجنة القومية الكمالية عنتاب وجمعية الدفاع الوطني بحلب

لكي تستعيد القوات الكمالية في عنتاب المبادرة، كان لا بد من دعم مجاميع العصابات السورية لها، بضرب القوات الفرنسية وتشتيت قواها وقطع خطوط الإمدادات بينها. برز في هذا السياق التشبيك بين اللجنة الكمالية في عنتاب وجمعية الدفاع الوطني في حلب. أما الحاج فاتح المرعشي، الذي تولى الرئاسة الفعلية لجمعية الدفاع الوطني في حلب بعد انسحاب الشيخ عبد الحميد الجابري من رئاستها، وحاول تحويلها إلى واجهة للجمعية الوطنية الديموقراطية، ونواتها السرية (جمعية الأنصار)، فإنه اضطلع بدور عروة الاتصال الحاسمة في هذا التشبيك. فُتحت معركة حارم على وجه التحديد في هذا السياق، في 18 نيسان / أبريل 1920، تحت مظلة جمعية الدفاع الوطني بحلب، بعد يومين من تمكن الفرنسيين من كسر الحصار وانكفاء قوات قلج علي.

كانت الحكومة السورية قد أعادت تشكيل الجمعية، في أواخر شباط / فبراير 1920، بحيث تمثل مختلف الاتجاهات الدفاعية الناشطة في حلب، وحضر عملية إعادة تشكيلها لتجمع بين الأنصار وجمعيتهم الوطنية الديموقراطية، وقادة مجاميع ميليشيات الأحياء وشخصيات الفتاة وحزب الاستقلال وكبار موظفي الحكومة العربية [1459].

وتولت الفرقة الثالثة للجيش العربي ومقر قيادته في حلب، بقيادة (القائمقام العسكري) العقيد محمد إسماعيل الطباخ، تدريب المتطوعين مرتين في الأسبوع، وإقامة عرضٍ واستعراضٍ لهم بعد ظهر كل يوم خميس في الساحة المركزية في المدينة، وهي ساحة باب الفرج [1460]. ومنحت الحكومة حيزًا للجمعية الوطنية الديموقراطية (الأنصار) فيها، فأعاد فيصل رئيسها شاكر نعمت الشعباني في أواسط شباط / فبراير 1920 إلى حلب. لكن الحكومة العربية أمرت، في سياق رهانها على تحسن العلاقات بينها وبين غورو، وقيامها في آذار / مارس 1920 بتمرير 200 قاطرة إمدادات فرنسية إلى القوات الفرنسية في الشمال، بتوقيفه وإرساله إلى دمشق، فتوارى الشعباني عن الأنظار. وشكل قرار جمعية الدفاع الوطني في حلب فتح جبهة حارم إطارًا لحل مشكلة الشعباني، فسلّم نفسه، في ضوء التطمينات التي تلقّاها، إلى الحكومة في حلب.

كانت الجمعية قد بدأت ترتيباتها لفتح الجبهة في أوائل نيسان / أبريل 1920 مع بدء الحصار الكمالي الأول لعنتاب، بتكليف من يوسف العظمة وزير الحربية لإبراهيم هنانو [1461]، وبدعم مباشر من والي حلب رشيد طليع الذي تولى ولايتها في 8 نيسان / أبريل 1920[1462]، ومن محمد إسماعيل الطباخ، قائد الفرقة الثالثة للجيش العربي، التي كانت حلب مقر قيادتها. وحوّل الطباخ حلب إلى مركز لوجستي لتجنيد مجاميع حرب العصابات وتمويلها وتسليحها، ليس في شمال حلب فحسب بل في المنطقة الغربية (الفرنسية) أيضًا [1463]؛ إذ كانت مناطق دفاع الفرقة الثالثة التي مقرها حلب واسعة جدًّا، وامتدت جنوبًا حتى حماة وشمالًا حتى موقع جرابلس وشرقًا حتى العراق، وغربًا حتى أراضي المنطقة الساحلية [1464]، في تماس مباشر مع المنطقة الغربية (الفرنسية).
وصاغ الطباخ، في إطار هذه الترتيبات في 13 نيسان / أبريل 1920، مبدأ حرب العصابات بديلًا من عدم إمكانية إعلان الحرب "رسميًا"، بأنه "لمّا كنا لا نستطيع أن نعلن الحرب رسميًا على الفرنسيين يجب علينا أن نملأ البلاد بالعصابات التي تجهز عليها تدريجيًا، وسيقود ضباطنا العصابات فإذا استشهد أحدهم تعيل الحكومة عائلته" [1465]. أما فيصل، الذي كان لا يكاد يقدم على خطوة حتى يتراجع عنها في سياق لحظة يلوح فيها وهم الرهان على التوصل إلى اتفاق مع غورو، فإنه حاول تهدئتها بتقديم 2000 ليرة ذهبية للثوار لقاء إلقاء بنادقهم، وخلودهم إلى الهدوء، إلا أن الطباخ قام بتوزيعها بينهم لتعزيز قدراتهم [1466]، ومضى في خطة الراديكاليين بفتح الجبهة.

3 - جمع التبرعات: جمعية الدفاع الوطني وإرهاب أغنياء حلب مجدّدًا

تولت الجمعية تموين المعركة عبر حملات التبرع بالمال (حوالى 2000 ليرة ذهبية) والسلاح (حوالى 1700 بندقية) والرجال (حوالى 680 رجلًا). وقد جرى جمع الأموال بتبرعات من تجار حلب وأغنيائها [1467] طوعًا أو كرهًا، حيث وجهت جمعية الدفاع الوطني بيانًا ممهورًا بتوقيع ثلاثة من قادة الجمعية هم: رئيسها الحاج فاتح المرعشي (عضو المؤتمر السوري العام والقطب في جمعية الأنصار والجمعية الوطنية الديموقراطية) والشيخ رضا الرفاعي (عضو المؤتمر السوري العام وعضو الفتاة) والحاج شاهين الختام (زعيم محلة يعقوب والأحياء المجاورة لها)، وهم جميعًا من أعضاء أول لجنة دفاع وطني انتخب أعضاؤها في حلب تحت اسم "اللجنة الوطنية" لتقديم التبرعات، وورد فيه أن اللجنة لا تطالب بالصدقات أو الإحسان بل بأداء الواجب في الدفاع عن الوطن، وحذر من يمتنع عن ذلك بأنه سيكون عرضةً لملاحقة اللجنة له، ولِما يقوم به من أعمال [1468].
ويذكّر مضمون هذا البيان بالأسلوب الذي اعتمدته "اللجنة الوطنية" ثم الجمعية الوطنية الديموقراطية حين كانت هذه الأخيرة تحضر لمعركة الحمام، في

إرغام الأغنياء على التبرع للجنة الدفاع الوطني في حلب تحت طائلة التشهير بهم، وتقديمهم للمحاكم. وتولى ثلاثة من أعضائها جمع التبرعات من تجار حلب ومزارعيها لتمويلها، وهم، وفق آل جندي: الحاج نجيب باقي والحاج شاهين الختام والشيخ صادق الرفاعي [1469]. وهم يشتركون جميعًا على المستوى البروسبوغرافي، في كونهم اتحاديين سابقين أو من "منازلهم"، ومن أنصار الأتراك ومؤيدي الحكومة العربية في وقت واحد، في عملهم لقيام حلف سوري - تركي مشترك ضد الفرنسيين في إطار جامعة عثمانية تركية - عربية.
وكان صادق الرفاعي والمرعشي قد سبق لهما أن تبرعا عند التحضير لمعركة الحمام بـ 1000 ليرة ذهبية، في حين كان الحاج باقي، عضو جمعية الدفاع الوطني [1470]، الذي توقفنا عند سيرته سابقًا، يمولها من خلف ستار بفضل ثروته الكبيرة الناتجة من استثمار أراضيه بين الإسكندرون وأرسوز [1471].
أما الشيخ رضا الرفاعي، عضو المؤتمر السوري العام، وعضو "الفتاة" في الآن ذاته في مرحلة الحكم العربي، فكان ماهرًا في ترويع الأغنياء والأعيان لإرغامهم على الدفع، وسبقت له خبرة في إرهابهم قبل نحو عشر سنوات [1472]، فضلًا عن مهارته في تشكيل المجموعات وإدارتها [1473]. ولا بأس هنا في التذكير ببعض جوانب سيرته؛ فهو لم يكن يرى، على الرغم من اتحاديته القيادية السابقة، أي تعارض بين النزعة العربية والإسلامية في رابطة العثمانية، ووقف ضد الاتحاديين الحلبيين ذوي الأصل التركي الذين كتبوا في الصحافة في حلب بأن حلب تركية لا عربية [1474]، ودعم تأسيس المدارس الأهلية شرط تعليمها باللغة العربية [1475]، وحين أعيد تشكيل جمعية الدفاع الوطني في حلب غدا أحد أقطابها. وسيكون مسؤولًا عن الجهاز الاستخباري والدعائي لثورة الشمال بقيادة هنانو، بُعيد الاحتلال الفرنسي [1476]، بفضل خبرته التنظيمية الاتحادية السابقة، وسينتشر صيته في الشمال السوري باسم "الفدائي الأول" في ثورة الشمال [1477].

ثانيًا: اندلاع معركة حارم (18 نيسان / أبريل - 3 أيار / مايو 1920) والحصار الكمالي الثاني لعنتاب

1 - دعم الحكومة العربية للمعركة

اندلعت المعركة، بعد نحو يومين من انكسار الحصار الكمالي الأول لعنتاب، وانكفاء قوات قلج علي إلى وضعية دفاعية.
كانت المعركة برئاسة صبحي بركات وقيادة إبراهيم هنانو رئيس ديوان الرسائل في ولاية حلب العربية، وكلاهما عضو في المؤتمر السوري العام، الأول عن أنطاكية والثاني عن حارم. وأشرف على ترتيباتها العقيد محمد بك إسماعيل الطباخ، قائد الفرقة الثالثة [1478]، وتولى مدّها بالضباط والأسلحة، وعيّن الملازم إبراهيم الشغوري (1895 - 1967) بصفته ضابط ركن لها، مسؤولًا

عن تدريب المجاهدين على استعمال القنابل اليدوية، وليكون، كما ورد في مذكرات الشغوري المخطوطة، "همزة الوصل" بين ثورة حارم والحكومة العربية في حلب من جهة أولى، "وبينهما وبين القوى العاملة في المنطقة الغربية المحتلة" [(1479)] من جهة أخرى. فقد ترافقت معركة حارم مع قيام مجاميع المقاومة، بقيادة ضباط ركن سوريين، بمهاجمة بانياس في المنطقة الغربية خلال الفترة 16 - 22 نيسان / أبريل 1920[(1480)]، وهو ما لفت انتباه القيادة الكمالية لعمليات تلك المجاميع التي سببت للفرنسيين "متاعب جمة" [(1481)].

وضع والي حلب رشيد طليع، المتمرس بدعم حرب العصابات منذ أواخر عام 1919 في جبل العلويين، وذو الاتصالات المستمرة مع الكماليين عبر الحاج فاتح المرعشي، مخزون جمعية الدفاع الوطني في حلب من الأسلحة والعتاد، الذي كان بإشراف الحاج نجيب باقي، وعددها، وفق آل جندي، نحو 1700 بندقية [(1482)].

كانت المعركة فاتحة محاولة بناء جبهة في حارم وأقضيتها اللصيقة بالمناطق التي كانت تدور فيها أشد المعارك بين الكماليين والفرنسيين، وتحديدًا عنتاب التي فك عنها الفرنسيون في 16 نيسان / أبريل 1920 الحصار الكمالي الأول عنها. وشكلت قيادتها لجنة تشريعية وقضائية لها، وسرعان ما ارتفع حجم المتطوعين في نيسان / أبريل 1920 من نحو 50 رجلًا إلى 400 رجل [(1483)].

قدم هؤلاء المتطوعون من كفر تخاريم وسلقين والقصير الواقعة في ريف محافظة إدلب الحالية، وانضمت إليهم عصابات محّو الكردي وتك بيق وعصابات أحمد قره مرسل بك في سهل العمق، والمقدم عاصم بك وحقي بك في أنطاكية، الذي كانت لعائلته سطوة سابقة على سكان الجبل الممتد من دورت بول حتى غرب مرعش، وينتمي إلى الحقبة الكبيرة لبكوات الوادي في باياس الذين كانوا ملتزمين لمحاصيله، وتمتعوا بسلطات ذاتية حتى مرحلة التنظيمات [(1484)]. وتمكنت مجاميع المقاومة، في ليلة 18 - 19 نيسان / أبريل 1920، من السيطرة على ثلاثة أقضية، من بينها حارم التي تقع اليوم على الشريط الحدودي التركي - السوري، وإرغام القوات الفرنسية على التحصن في قلعتها، والتي ستظل محاصرة حصارًا شديدًا حتى الاحتلال الفرنسي لدمشق [(1485)]، أو حتى 3 أيار / مايو، وفق الرواية الرسمية لتاريخ جيش الشرق الفرنسي [(1486)].

وكانت ثالثة المعارك، بعد معركتَي الحمام وأورفة، تقع في سياق تكامل عملي ميداني بين مجاميع العصابات السورية والكمالية.

2 - أثر معركة حارم في استعادة الكماليين زمام المبادرة في الشمال

كان لمعركة حارم واندلاع أشد المواجهات السورية - الفرنسية على طول خطوط التماس، مع حظر الحكومة العربية في نيسان / أبريل 1920 تمرير أي إمدادات لوجستية فرنسية عبر السكة الحديد إلى القوات الفرنسية المتضعضعة في الشمال، أثرٌ مباشر في استعادة قوات المقاومة الكمالية عافيتها بقيادة قلج علي؛ فبالتزامن مع اندلاعها وإشغال مزيد من القوات الفرنسية في مواجهتها، استأنفت المقاومة الكمالية هجماتها طوال أيام 18 - 25 نيسان / أبريل 1920، وكانت الهجمات قوية إلى درجة مكنت قلج علي يوم 25 نيسان / أبريل من توجيه رسالة هجومية شديدة اللهجة إلى قائد منطقة عنتاب الكولونيل فلي سانت - ماري (Flu Sainte - Marie) في اليوم الذي قررت فيه القيادة الفرنسية تعيين الكولونيل موريس عبادي (Maurice Abadie) بدلًا منه. وجاء رد القيادة الفرنسية في اليوم التالي بقصف عنيف للأحياء التركية (التركية - العربية - الكردية)، واقتحام المدينة، لكن الهجوم الفرنسي على الأحياء أخفق إخفاقًا ذريعًا، ووقعت المفارز المهاجمة بين قتيل وجريح وأسير، وأذكى ذلك من حماسة المجاميع المقاومة الذي اعتبرته "نصرًا عظيمًا"، وانقلبت موازين القوى إلى حصار للقوات الفرنسية وقطع الإمدادات عنها؛ إذ انسحب طابورا الكولونيل نورماند والكولونيل أوغست دوبيوفر (Auguste Debieuvre) في 28 نيسان / أبريل 1920 من عنتاب نحو جرابلس، ثم انسحبت بقايا القوات مع الفيلق الأرمني في 30 نيسان / أبريل 1920 نحو كلّس لتسيطر مجاميع قلج علي على التلال، بينما احتفظت القوات الفرنسية بمراكزها في المدينة [(1487)].

بدأ بذلك الحصار الكمالي الثاني لعنتاب (30 نيسان / أبريل - 23 أيار / مايو 1920). في 3 أيار / مايو، وجّه قلج علي وسيف الله إنذارين إلى عبادي بإخلاء المدينة في غضون 12 ساعة من ظهر اليوم، ولكن عبادي توعده بردٍّ قاسٍ [(1488)]. كان الحصار الثاني شديدًا جدًا، وقطع الاتصالات بين عنتاب وكلّس، وغدا أي دعم فرنسي من كلّس لعنتاب شاقًا وعرضة للمخاطر. وغدا التشبث بعنتاب ديدن الكماليين والفرنسيين على حد سواء؛ إذ كانت آخر مركز تبقى للقوات الفرنسية في شمال خط السكة الحديد. وبات تطوير العلاقة بين مجاميع العصابات السورية والعصابات الكمالية على جدول أعمال الحكومة السورية، التي انقسمت حول ذلك.

(1452) Paul Lafleur, *Les armées au levant, Historiques et insignes 1916 - 1946* (Paris: C.F.A, 2011), pp. 47 - 48.

(1453) Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatres sièges d'Aintab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), pp. 47 - 48.

(1454) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 52 - 54.

(1455) Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: Phoenix, 1995), p. 279.

(1456) Zekai Güner, "Antep Savunmasi Ve Ali Şefik Özdemir Bey'in Faaliyetleri," *Zkü Sosyal Bilimler Dergisi*, vol. 3, no. 6 (2007), p. 58; هناك سردية تمجيدية لقلج علي تروي من وجهة النظر التركية الكمالية تفاصيل مسهبة عن دفاعه عن عنتاب، لكنها لا تشير قط إلى دور الثوار السوريين في دعمه. يُنظر: برهان جاهد، **الغازي مصطفى كمال وفرسانه الأربعة 1918**، ترجمة رأفت الدجاني (يافا: مطبعة الكمال، 1935).

(1457) **الكتاب الذهبي**، ص 57.

(1458) Abadie, pp. 50 - 51.

(1459) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 62.

(1460) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 187.

(1461) آل جندي، ص 62.

(1462) **حلب**، العدد 138، 12 / 4 / 1920، ص 4.

(1463) من الجنرال غورو إلى صاحب السمو الملكي، الأمير فيصل - دمشق، في 5 أيار / مايو 1920. في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 178 - 181؛ يُقارَن بعض المعلومات عن دعم الحكومة العربية في حلب لثورة الشمال وثورة جبل العلويين (المنطقة الغربية)؛ خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 26.

(1464) إحسان الهندي، **معركة ميسلون** (دمشق: مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، 1967)**،** ص 92 - 93**.**

(1465) أورده: منذر محمود جابر، "مؤتمر وادي الحجير وآثاره"، رسالة أُعدت لإنجاز مقررات شهادة الكفاءة في التاريخ، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1973، ص 23 - 24 (مخطوطة غير منشورة. والباحث يشكر الدكتور جابر على تزويده بنسخة منها)، كما ورد في برقية غورو إلى فيصل في 5 / 5 / 1920. في: كرم،

ص 179؛ غير أن غورو ينسبها إلى قائد الفرقة الثانية وليس الثالثة. إلا أنه في إنذاره الرسمي الشهير بإنذار غورو، يكرر نصه الحرفي، وينسبه إلى قائد الفرقة الثالثة وليس الفرقة الثانية. المذكرة المرسلة بتاريخ 14 / 7 / 1920 [إنذار غورو]. في: المرجع نفسه، ص 302.

(1466) قاسمية، ص 26.

(1467) يشير أدهم آل جندي إلى أن إبراهيم هنانو ورفيقه محمد زين العابدين قد أمّنا 1700 بندقية، وحصلا على قدر كبير من التبرعات، وأن الحاج أحمد المصري، الملقب بـ "أبو كدرو"، قد جهّز 680 مسلحًا. آل جندي، ص 62.

(1468) غيلفين، ص 189.

(1469) آل جندي، ص 63.

(1470) "ترجمة نجيب باقي"، في: **من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية 1957**، جورج فارس (محرر) (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1957)، ص 70؛ **من هو في سورية 1949**، جورج فارس (محرر) (دمشق: المطبعة الأهلية؛ الوكالة العربية للنشر والدعاية في دمشق، 1948)، ص 52 - 53.

(1471) محمد راغب الطباخ، **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، صححه وعلق عليه محمد كمال، ج 7، ط 2 (حلب: دار القلم العربي، 1989)، ص 21 - 22.

(1472) شكّل الرفاعي شخصية مخيفة لأعيان حلب منذ حملته الشعواء عليهم في عامي 1910 - 1911 التي توقفنا عندها سابقًا، في نشرته التي أصدرها بعنوان: "صيحة الأحرار في أكلة العشائر - تصدر حين اللزوم"، و"السيف البتار في عنق أكلة الأعشار"، ونشر عائداتهم بأسمائهم من التزام الأعشار. صيحة الأحرار في أكلة الأعشار، يُنظر: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 93 - 94؛ واعتبر الرفاعي أن إصداره المستقل لهذه النشرة جزء من سلسلة نشرات أخرى ستنشر حين اللزوم. وقد تمكن عنتابي وعثمان من تحديد عنوان النشرة الثالثة لكنهما لم يتمكنا من العثور على نصها.

(1473) كان آخر سكرتير لجمعية الاتحاد والترقي في حلب. يُنظر: المرجع نفسه، ص 94؛ وعضو مجلس إدارة ولاية حلب العثمانية وعضو مجلسها البلدي. يُنظر: المرجع نفسه، ص 135.

(1474) كان ينشر في أواخر العهد العثماني مع أحمد سامي السراج مقالات باسم مستعار، في الرد على الادعاءات القومية الطورانية التركية بأن حلب تركية. يُنظر: حمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 52.

(1475) تصدر في أواخر العهد العثماني تأسيس الجمعيات العامة ورئاستها، ومن أبرزها جمعية المعارف الأهلية الإسلامية في حلب في كانون الثاني /

يناير 1914، وكانت جمعية أهلية تربوية أسست في أواخر العهد العثماني عدة مدارس تدرس باللغة العربية، وجعلت من التدريس باللغة العربية شرطًا لدعمها. يُنظر: عنتابي وعثمان، ص 137 - 139. كان من بين المدارس التي دعم الرفاعي تأسيسها مدرستان شهيرتان تدرسان باللغة العربية في حلب هما المدرسة الشرقية ومدرسة شمس المعارف. ولقد درس في المدرسة الشرقية في أواخر العهد العثماني عدد ممن سيبرزون لاحقًا في قيادة العمل السياسي السوري، مثل ناظم القدسي ومعروف الدواليبي. يُنظر: أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت / لندن: دار الريس، 2000)، ص 43، 45.

(1476) آل جندي، ص 128.

(1477) فتح الله الصقال، **من ذكرياتي في المحاماة في مصر وسورية** (حلب: مطبعة الضاد، 1958)، ص 103.

(1478) خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 26.

(1479) آل جندي، ص 65؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو**، مركز الوثائق التاريخية بدمشق، القسم الخاص (مخطوطة على الآلة الكاتبة)، الوثيقة 22، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، ص 2.

(1480) المذكرة المرسلة في 14 / 7 / 1920، من غورو إلى فيصل (إنذار غورو). يُنظر: كرم، ص 302.

(1481) نقل أنصار للكماليين في أنطاكية تقريرًا لضابط عثماني سابق عن الوضع في الولايات العربية، ورد فيه ذلك. يُنظر: ستيفان وينتر، **تاريخ العلويين: من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**، ترجمة باسل وطفة وأحمد نظير الأتاسي (إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة؛ دار ميسلون، 2018)، ص 383.

(1482) آل جندي، ص 62؛ ينقل سلطان باشا الأطرش عن هنانو حين مر في الجبل، وأقام في منزل علي عبيد، أن هنانو حدثه عن دعم رشيد طليع للثورة. يُنظر: **أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925 - 1927**، إعداد وتحقيق منصور الأطرش، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 2008)، ص 64.

(1483) إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 - 1948: دراسة عسكرية تاريخية** (دمشق: إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، 1962)، ص 70.

(1484) يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 60، 67 - 68؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 4.

Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* .(Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 117

(1485) قاسمية، ص 26.

(1486) تشير الرواية الرسمية للجيش الفرنسي إلى وقوع الحامية الفرنسية في حالة حصار شديد، وتكبُّدها "خسائر جسيمة"، بما في ذلك مقتل قائدها في 23 نيسان / أبريل، إلى أن تمكنت في 3 / 5 / 1920، من فك الحصار، وإرسال تعزيزات إضافية إلى الحامية: **الكتاب الذهبي**، ص 34 - 35.

(1487) .Abadie, pp. 51 - 53

(1488) .Ibid., pp. 60 - 61

الفصل العشرون: انقسام الحكومة السورية حول الموقف من الكماليين

أولًا: بين مشروعَي سعيد حيدر ورضا الركابي

بحلول نيسان / أبريل 1920، برز الصراع في الحكومة السورية حول الموقف من الكماليين، واشتد بالتزامن مع انعقاد مؤتمر سان ريمو (19 - 26 نيسان / أبريل 1920)، وتبليغ الحكومة الفرنسية فيصل به في 20 نيسان / أبريل، أي قبل الإعلان الرسمي عنه بنحو أسبوع، عن طريق الجنرال غورو [(1489)]، بينما تحولت حرب الاستقلال الكمالية من مرحلتها الأولى (أيار / مايو 1919 - آذار / مارس 1920) بعد احتلال الحلفاء إسطنبول في 16 آذار / مارس 1920 إلى مرحلتها الثانية (آذار / مارس 1920 - تشرين الثاني / نوفمبر1922). ولتنشأ نتيجة لاجتماعات المجلس الوطني الكبير (23 - 28 نيسان / أبريل 1920) ازدواجية السلطة بين حكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة والحكومة العثمانية الرسمية في إسطنبول. وقد انعقدت جلساته في احتفال ديني مهيب حشدت فيه كل الموارد الرمزية الإسلامية الممكنة، لكن لم يأت في الاحتفال ذكر اسم تركيا أو الأتراك، بل ذُكرت الحاجة إلى إنقاذ الخلافة الإسلامية من الأسر [(1490)]. لكن ورد اسم تركيا في الاسم الذي أُطلق على المجلس، وهو مجلس الأمة التركي الكبير، ثم جرى التخلي عن اسم "التركي". ولعل هذا ما دفع أورتايلي إلى القول، خلافًا لياب، إن المجلس قد ذكر أول مرة اسم تركيا جغرافيًا [(1491)]، بينما شدد خطابه على الولاء للسلطان - الخليفة والدعوة إلى تحريره من الأسر.

شهدت هذه المرحلة تطورًا نوعيًا في مستوى الاتصالات السورية - الكمالية بين موفدي الحكومة السورية والكماليين، وكان من أبرزها محادثات مفوض الحكومة السورية و"الفتاة" سعيد حيدر مع الكماليين، وتوصله في أوائل نيسان / أبريل 1920 إلى مشروع اتفاقية سورية مع الكماليين تقوم على إنشاء كونفدرالية عربية - تركية يعيش فيها كل شعب في دولة مستقلة بعد التحرير، وسنتوقف عندها لاحقًا بالتفصيل.

أشار مصطفى كمال، في الجلسة المغلقة للمجلس الوطني الكبير في 24 نيسان / أبريل 1920، إلى ارتفاع وتائر هذه الاتصالات، وعرض اتصالات من وصفهم بمندوبي فيصل به، وتطرق أيضًا إلى مشروع اتفاقه السابق مع فيصل (18 حزيران / يونيو 1919)، وأن المشروع وُضع لكنه لم يوقّع، وأشار كذلك إلى أنه وافق مندوبي فيصل على مبدأ الكونفدرالية التركية - العربية بعد التحرير وتحقيق الاستقلال [(1492)]، لكنه لم يشر إلى مشروع الاتفاقية الذي عاد به سعيد

حيدر من الأناضول إلى سورية والتي تضمنت ذلك المبدأ، وقلّل وسيقلّل دومًا في إطار عقده مع فيصل من دور الحكومة العربية في الدعم غير المباشر للكماليين، واعتبر أن علاقته كانت مع الجمعيات وليس مع الحكومة السورية [1493]. وجحد دور الحكومة السورية عمومًا وجهازها السياسي "الفتاة"، ودور فيصل خصوصًا في دعم الكماليين، ووقوف الحكومة وجهازها السياسي خلف مجاميع العصابات كافة تمويلًا وتسليحًا، وإشعال جميع خطوط التماس السورية مع الفرنسيين من الشمال إلى الجنوب والساحل، وقطعها خطوط الإمدادات الفرنسية إلى الشمال، ما كان له أبلغ الأثر في تشتيت هذه القوات، وفي تردّي الوضعية الدفاعية السلبية للقوات الفرنسية في الشمال، وفي جعل غورو عاجزًا عن القتال على جبهتين.

ثانيًا: أعلى من علاقات براغماتية وأقل من تحالف استراتيجي

كان مصطفى كمال يرى في هذه الآونة أن فيصل "يلعب على الحبلين" الكمالي والفرنسي، وأبدى حذره الكبير من اتصالات فيصل السرية مع الفرنسيين، وأن الأهالي في سورية أبدوا رغبتهم في التحالف مع الكماليين، فسار فيصل معهم في إيفاد مندوبيه على هذا الأساس لاحتواء رغبتهم في الاتحاد مع الكماليين، لكن الرغبة تلك تحولت إلى فعل، في حين كان فيصل يرى في الاتفاق، بحسب مصطفى كمال، زعزعة لمطامحه الشخصية. وأشار مصطفى كمال إلى "أننا لم نرهم صادقين في ذلك، لذلك كان ردنا على طلبهم هذا سياسيًا". وفي نهاية كلمته، أفاد أن الاتصال الحقيقي في تلك المنطقة "لم يكن مع الحكومة بل كان مع الشعب السوري ومع السوريين" [1494]. أما تقديرات بعض التقارير، فأشارت إلى أن فيصل لم يصدّق على الاتفاق؛ لأنه كان يخشى التغلغل البلشفي بواسطة الكماليين الذين قد يستخدمونه لعقد اتفاق مع فرنسا [1495].

كان فيصل يرى العلاقة مع الكماليين أعلى من علاقة براغماتية وأقل من تحالف استراتيجي، وكان لمصطفى كمال براغماتيته، شـمه شأن فيصل، وتكثفت، وفق ما يورده بيات، بإجبار الفرنسيين على القتال على جبهتين، عبر رفع وتائر حرب العصابات السورية ضد الفرنسيين، وإثارة أحداث حدودية على الحدود العراقية - التركية وإشغال الإنكليز بها؛ ومن ثم التوصل إلى اتفاق مع الكماليين وبشروط مناسبة في مسألة كيليكيا [1496]. وهي تسوية بدت يومئذ متاحة لمصطفى كمال، بحكم تضعضع الوضع الفرنسي بشدة في كيليكيا من جهة أولى، وحرص الجنرال غورو منذ آذار / مارس 1920 على التواصل الاستكشافي مع الكماليين بشأن شروطهم لعقد اتفاق صلح فرنسي - كمالي من جهة أخرى. فاستخدم مصطفى كمال السوريين لتحقيق طموحاته القومية

في كيليكيا، وكان يعرف أن القوة وحدها هي التي تجلبهم إلى مفاوضات يقرّون فيها بالتخلي عن كيليكيا [(1497)].
وفي حين كان مصطفى كمال يعتبر البريطانيين هم العدوّ الأساسي، فإن فيصل على الرغم من إعادة تعريفه للبريطانيين بأنهم "عدو ما من صداقته بدّ" [(1498)]، بمعنى أنه عزم على مسايرتهم بالقدر الذي يتسق مع مصالحه وليس السير خلفهم كالعميان، ودعمه من خلف ستار للعهديين، ظل يراهن على استثمار الخلاف بين مركزي القاهرة وسيملا في الهند في أن تتخذ الحكومة البريطانية موقف مركز القاهرة الداعم لإقامة دولة عربية أو اتحاد دول عربية في العراق وسوريا وفلسطين، والحرص على الظهور أمام الحكومة البريطانية بمظهر الصديق المخلص والمعتدل الذي يحرص على مصالحها من جهة أولى، وأمله في أن يثمر الضغط على الفرنسيين عقد "تسوية شريفة" تكون مقبولة من شعبه من جهة أخرى.
لم يستطع مصطفى كمال أن يتفهم ظروف فيصل يومئذ، وأن يقدّر موقفه في تأييد التعاون السوري - الكمالي غير المباشر، بما يخدم مصالح الاستقلاليين الكماليين والسوريين في تحقيق الهدف الخاص لكليهما، وهو الاستقلال، وفق ظروف كل طرف. ولم يستطع مصطفى كمال أن يتفهم الظروف التي دفعت فيصل إلى تأييد مبدأ التعاون غير المباشر مع الكماليين، تجنبًا لحرب مكشوفة مع الحلفاء، وهي ظروف وجدت بدرجة معينة عند الكماليين ودفعت كاظم قره بكر إلى الاعتراض على مبدأ التحالف مع السوريين؛ فقد كانت حكومة فيصل نفسها منقسمة بدورها حول مبدأ التعاون مع الكماليين وحول مداه في شروط تحدي السوريين لما يجري تحت طاولة الاجتماعات السرية للحلفاء في شباط / فبراير 1920، ثم اجتماعهم في مؤتمر سان ريمو ومفاجأة المؤتمر السوري العام لهم بإعلان الاستقلال ردًا على محادثات شباط / فبراير السرية بينهم، ثم ردًا على قرارات المؤتمر الذي نتج من هذه المحادثات.
وتمثَّل هذا الصراع في انقسام الحكومة السورية حول تمرير القاطرات الفرنسية إلى شمال سورية؛ إذ واجه فيصل مشروعين هما: مشروع التحالف مع الفرنسيين والقتال إلى جانبهم ضد الكماليين، ومشروع الاتفاقية العربية - التركية الذي عاد به في 13 نيسان / أبريل 1920 سعيد حيدر، موفد "الفتاة" والحكومة العربية المفوض من سامسون، حول قيام جبهة مشتركة ضد الفرنسيين وتنظيم العلاقات بعد التحرير بين سورية وتركيا على أساس كونفدرالي.
ووجد فيصل نفسه مزنوقًا بين مشروعين متعارضين تعارضًا تامًا، فإما إقرار مشروع اتفاق سامسون في التحالف الرسمي السياسي والميداني مع الكماليين، ومن ثمّ المواجهة المباشرة مع كل من بريطانيا وفرنسا، وإما قبول الانتداب الفرنسي، وفتح سورية أمام الفرنسيين، من دون الحصول منهم على

أي تنازلات أو حتى "تطمينات"؛ ما يعني مخاطر تفرغهم لاحتلال سورية الداخلية، وهي المخاطر التي ظلت ماثلة لدى فيصل بصفتها حقيقة مرّة رآها مقبلة. وهذان المشروعان هما:

ثالثًا: مشروع الركابي في القتال مع الفرنسيين ضد الكماليين

انطلق الإطار المرجعي لمشروع الركابي من تعريف الكماليين بأنهم عدو مشترك للفرنسيين والسوريين. وقد طرحه بعد تلقّي طلبٍ من الجنرال غورو بتمرير القاطرات الفرنسية إلى الشمال على خط حديد بيروت - رياق - حلب - قطمة، بعد أن قضي الأمر، وتبلغ فيصل بقرار المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بمنح فرنسا الانتداب على سورية، قبل الإعلان الرسمي للقرارات.

وقد رأى الركابي، في سياق تسليمه بأن الانتداب الفرنسي غدا أمرًا حاصلًا مقرّرًا، أن تتكيّف الحكومة السورية معه لـ "حفظ صلات المودة وروابط الصداقة" بين الحكومة العربية والفرنسيين [(1499)]، والتحالف معهم في الحرب ضد الكماليين في شمال سورية بعد أن دخلوا في نيسان / أبريل في مواجهات حربية ضارية مع جيش الخلافة الذي شكّله السلطان في 18 نيسان / أبريل 1920 لمحاربتهم. فلاحت للركابي إمكانية تقديم مساعدة سورية ملموسة للفرنسيين، في ظل انشغال الكماليين في مواجهة جيش الخلافة، تدفعهم إلى تحسين تعاملهم مع سورية.

برر الركابي هذا التحالف بأن النجاحات العسكرية التركية الكمالية في شمال سورية عدوانٌ على أراضٍ سورية، كان على الجيش السوري أن يبادر لصدّه، ولكن بسبب ما وصفه بأنّ "قوة السوريين غير كافية" لصدّ هذا العدوان، فإن المخرج هو الاستجابة لطلب الجنرال غورو بتمرير الإمدادات اللوجستية العسكرية الفرنسية على خط سكة حديد رياق - حلب إلى القوات الفرنسية في الشمال التي كانت في وضع دفاعي حرج، إن لم يكن يائسًا، والقتال معها ضد "العدو" التركي. بل ذهب الركابي إلى حد اقتراح أن ينضم قسم من الجيش السوري إلى القوات الفرنسية في الشمال ضد الكماليين؛ لأن "فرنسا أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن بلادنا كحليفة لنا أو منتدبة، فوجب علينا والحالة هذه، أن نشكر لها صنيعها ونشاركها في الدفاع، بضم قسم من جيشنا إلى جيشها" [(1500)].

بحسب الركابي، أبدى الملك "ارتياحه الفكري" لرأيه، لكنه لما استشار بعض "رجال السياسة"، "أشاروا عليه بعكس ما رأيت، وأصروا عليه وتعصبوا لرأيهم، فاعتمد على أمانتهم وصدقهم ورفض ما طلبه الفرنسيون، فاضطر الجنرال إلى نقل الجيش بحرًا إلى شمال إسكندرونة" [(1501)]. لكن جدوى هذا الحل الذي لجأ إليه غورو كانت في تلك اللحظات بطيئة، بالنظر إلى الأهمية القصوى لسرعة نقل الإمدادات إلى القوى المحاصَرة في المناطق السورية العليا من

شمال سورية، فقاطرات الإمداد على السكة الحديد التي كانت تستغرق أربعة أيام كي تصل إلى الشمال، غدت الآن، مع النقل من طريق البحر، تستغرق نحو أسبوعين [1502].

ولم يكن في إمكان فيصل الموافقة على ذلك، وإن كان يؤيد تمريرًا محسوبًا غير رسمي لقاطرات الدعم لقاء الحصول من غورو على خطوات مقابلة. وكان من المستحيل أن يوافق على هذا المشروع من دون أن يغامر بمكانته، في مرحلة تراجعت فيها شعبيته كثيرًا إزاء صعود اللجنة الوطنية العليا وهيمنة الراديكاليين على الفضاء السياسي العام.

رابعًا: مشروع الاتفاق مع الكماليين ضد الفرنسيين وعودة سعيد حيدر به

المشروع الثاني المضاد هو مشروع التحالف العربي السوري - التركي الذي عاد به عضو الهيئة المركزية لجمعية الفتاة، وموفدها الرسمي سعيد حيدر في 13 نيسان / أبريل 1920 من تركيا إلى دمشق، بعد اتصالات متعددة مع القيادة الكمالية في سامسون استغرقت نحو أربعة أشهر من اتصالات متفرقة امتدت من 19 كانون الأول / ديسمبر 1919 إلى نهاية الأسبوع الأول من نيسان / أبريل 1920. وهو المشروع الذي أشار إليه مصطفى كمال بصفة ضمنية مقتضبة في الجلسة المغلقة للمجلس الوطني الكبير. وانطلق إطاره المرجعي من تعريف الكماليين بأنهم حليف في الصراع ضد الفرنسيين. وتمخض عن تلك الاتصالات وضع اتفاق تحالف عربي - تركي يُرفع إلى الحكومة السورية للموافقة عليه.

حدد سعيد حيدر في سيرته الذاتية الموجزة هدف الاتفاق بـ "ردع جشع الاستعمار الإنكليزي - الإفرنسي عن ربوع الشرق العربي" [1503]. وعاد أمين العمري، آمر موقع الميادين وموفد جمعية العهد العراقية، من ماردين، باتفاق شفهي مع الزعيم التركي كنعان بك آمر الفرقة الخامسة، وتمكن من الحصول على مئة صندوق من العتاد والأسلحة المختلفة، وحوالى 500 قذيفة مدفع، مع وعد بتقديم مدفعين جبليين لاستخدام ذخائر المدافع، لقاء أن يقوم الثوار السوريون بحركات ضد الفرنسيين على الحدود السورية - التركية [1504].

تضمّن مشروع الاتفاق، كما جاء في شهادة حيدر لزين، أربعة بنود سنستعيدها، نظرًا إلى أهميتها بالنسبة إلى موضوع البحث، وهي، أولًا: يجري بعض التعديل في حدود سورية الشمالية، ولا سيما في منطقة الموصل؛ ثانيًا: تنظيم جبهة مشتركة ضد الدول الغربية، من معّان إلى البحر الأسود؛ ثالثًا: توضع القوات التركية والعربية تحت قيادة موحدة؛ رابعًا: في حال أسفرت الجهود المشتركة المبذولة عن نصر ضد الغرب، فإن العرب والأتراك يعيشون جنبًا إلى جنب ضمن دولتين مستقلتين. ولكن علاقتهم تكون على ما كانت عليه العلاقات بين النمسا وهنغاريا قبل الحرب عندما كانتا داخل الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، وتنظم هذه العلاقات بينهم اتفاقية مدتها 50 سنة [1505].

وما نقله زين عن سعيد حيدر مطابق لما استجمعه فاضل بيات من بعض التقارير الصحافية والاستخبارية البريطانية التي التقطت الاتفاق [(1506)]، وهو مطابق لما أقره مصطفى كمال في رسالته في 15 شباط / فبراير 1920 إلى الجمعيات الوطنية العثمانية الناشطة في سوريا ومنها الجمعية الوطنية الديموقراطية في حلب، بقبول مبدأ الكونفدرالية وفتح جبهة مزدوجة تضع الفرنسيين بين نيران السوريين ونيران الكماليين. كما أشار إلى ذلك مصطفى كمال نفسه بصورة غير مباشرة في كلمته في الجلسة المغلقة للمجلس الوطني الكبير في 24 نيسان / أبريل 1920، إلى أن مندوبي فيصل وافقوا على مبدأ الكونفدرالية التركية - العربية بعد التحرير وتحقيق الاستقلال [(1507)].

بحسب حيدر، "لم تستطع حكومتا سورية وتركيا تنفيذ الاتفاق الذي توفّق لعقده" [(1508)]، إلا أنه يشير في شهادة أخرى نشرها في عام 1924، بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية وفرض الانتداب الفرنسي رسميًا عليها من عصبة الأمم، إلى أن فيصل عارض مشروع الاتفاق، "ورفض مصافحة اليد التي امتدت له من الشمال، وردّها والتي يمكن معها دفع عادية الجنود التي ما برحت تحتشد في سورية من قبل السلطة الإفرنسية للوصول إلى الهدف الذي ترمي إليه من السيطرة على هذه البلاد ووضع الرق في أعناق بنيها" [(1509)]، مع أن الشروط الكمالية لعقد الاتفاق كانت، وفق حيدر، "تتمشى مع مصلحة البلاد، وداعيةً للاطمئنان والوثوق بها"، وفسر معارضة فيصل الاتفاق بحرصه "على عهود الحلفاء التي قطعوها لجلالة والده الملك، وغاب عنه أن الدستور السياسي يقول: لا رحمة ولا مروءة في السياسة" [(1510)].

لكن فيصل، وإن كان في قرارة نفسه يؤيد الكماليين، ويعول على تحالفهم مع البلاشفة في هزيمة الحلفاء، وسبق له أن دعا السوريين إلى تمثّلهم مقاومين في مواجهة الفرنسيين، فإنه كان مستعدًا لعقد تفاهمات غير رسمية معهم يستفيد منها كلا الطرفين وفق أهدافهما الوطنية في الحرب ضد العدو المشترك، وليس توقيع اتفاق رسمي يعوق اتصالاته بالحلفاء؛ لأن الإقرار الرسمي لهذا الاتفاق كان من شأنه أن يدخل الحكومة في مواجهة مكشوفة مع بريطانيا وفرنسا مجتمعتين، وأن يؤدي إلى طرد فيصل من اللعبة المتمثلة في مؤتمر الصلح الذي هو رسميًا عضو فيه، بينما لم يكن فيصل، وإن أخذ يدعم فعليًا من خلف ستار خيار استخدام القوة في كلٍّ من العراق وسورية، جاهزًا للدخول في مواجهة رسمية مكشوفة، ولا يزال يعوّل على إمكانية مشاركته في اجتماع مؤتمر الصلح المقرر عقده في أواخر أيار / مايو 1920، مستثمرًا الأوراق الممكنة كافة لتحسين شروطه فيه.

لم يستطع فيصل أن يتخذ أي قرار واضح؛ إذ كان قد حدث متغير جديد مستقل، هو قرارات مؤتمر سان ريمو بفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا، الذي تبلغ به فيصل من الفرنسيين قبل نحو ستة أيام من إعلانه رسميًا، بينما جرى في المؤتمر إعداد

معاهدة الصلح مع تركيا التي ستُعرف لاحقًا باسم معاهدة سيفر. ومع صدور قرارات الانتداب، تدخل المرحلة الثانية من حركة الاستقلال السوري طورًا جديدًا، وتدخل عمليات العهديين في العراق بدورها مرحلة جديدة تتسم بتكثيف العمليات التي ستثوّر الوضع في العراق، وتمهد لإطلاق ثورة العشرين الكبرى ضد البريطانيين. وهو ما سنحلله في الفصل المقبل.

(1489) من ميلران، إلى غورو 20 / 4 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 152 - 153.

(1490) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 339.

(1491) ألبر أورطايلي، **الغازي مصطفى كمال أتاتورك**، ترجمة مجد الدين صالح (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019)، ص 173.

(1492) Alp Yenen, "Envisioning Turco - Arab Co - Existence between Empire and Nationalism," *Die Welt Des Islams*, vol. 61, no. 1 (2020), p. 36.

(1493) Hadiye Yilmaz, "Mustafa Kemal Paşa - Emir Faysal Anlaşması ve Milli Mücadele Dönemin de Suriye ve Irak," *CTAD*, vol. 10, no. 20 (Güz 2014), p. 44.

(1494) Ibid.

(1495) Yenen, p. 37.

(1496) فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 528.

(1497) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 217.

(1498) يستشهد فيصل هنا بعجز من بيت شعري للمتنبي هو، "ومن نَكدِ الدنيا على الحرّ أن يرى عدوًا له ما من صداقته بدّ". من الأمير فيصل إلى الملك حسين (خواطر خصوصية)، تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 255.

(1499) نشر قدري في مذكراته النص الكامل لما كتبه الركابي حول ذلك. يُنظر: أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 210 - 211؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 153.

(1500) المرجع نفسه؛ يُنظر: معلومات مطابقة في سيرة رضا باشا الركابي، في: فائز سلامة، **أعلام العرب في السياسة والأدب**، ج 1 (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1935)، ص 64.

(1501) قدري، ص 211؛ سعيد، مج 2، ص 153.

(1502) جايمس بار، **خط في الرمال: بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط**، ترجمة ماريا الدويهي (بيروت: دار الساقي، 2018)، ص 126.

(1503) "مادة سعيد حيدر"، في: **من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية 1957**، جورج فارس (محرر) (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1957)، ص 206.
(1504) قحطان أحمد عبوش التلعفري، **ثورة تلعفر 1920 والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة** (بغداد: مطبعة الأزهر، 1969)، ص 69؛ تحسين العسكري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية**، ج 2 (النجف: مطبعة الغري، 1938)، ص 92.
(1505) أورد زين بنود الاتفاق في هامش مطوّل من خلال مقابلة شخصية أجراها مع سعيد حيدر. يُنظر: زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 252 - 253؛ اعتمد كل من رافق وقاسمية وكوثراني على رواية حيدر لزين. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 309؛ للاطلاع على المقابلة التي أجراها زين مع حيدر، يُنظر: عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 304؛ خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 154؛ لكن موجز سيرة حيدر كما دوّنها بخط يده والذي اعتمدنا عليه يقدم معلومات تفصيلية أخرى. وقد اعتمدنا عليه في تحديد تاريخ عودة حيدر في 13 نيسان / أبريل 1920 إلى دمشق. يُنظر: "مادة سعيد حيدر"، في: **من هم في العالم العربي**؟، ص 206.
(1506) بيات، ص 525.
(1507) Yenen, p. 36.
(1508) "مادة سعيد حيدر"، ص 206.
(1509) سعيد حيدر، "سلسلة مقالات تاريخية لسير القضية العربية منذ أول الحرب حتى يومنا هذا (20)"، **المفيد**، العدد 41، 7 / 3 / 1924، ص 1؛ محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 **(**بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 221 - 222.
(1510) المرجع نفسه.

القسم الخامس: من سان ريمو إلى الإنذار

الفصل الحادي والعشرون: مؤتمر سان ريمو

أولًا: من إقالة حكومة الركابي إلى تشكيل حكومة دفاعية

في الفترة 19 - 26 نيسان / أبريل 1920، عُقد مؤتمر الحلفاء الأعلى في سان ريمو بإيطاليا (بحضور فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وغياب الولايات المتحدة)، لاستكمال صيغة معاهدة الصلح مع تركيا التي ستُعرف بمعاهدة سيفر. لكن أول موضوع بحث المؤتمر فيه هو تقسيم نفط الموصل، ثم جرى توزيع الانتدابات [(1511)]، وكان اتفاق النفط في الشهر نفسه جزءًا من اتفاقية لونغ - بيرانجيه بين بريطانيا وفرنسا بشأن تحديد مصالحهما في نفط روسيا ورومانيا، وفي نفط الموصل بصورة خاصة [(1512)]. أما تركيا، فقد جرى تحضير معاهدة الصلح معها [(1513)] في 25 نيسان / أبريل 1920، وهي المعاهدة التي ستُعرف باسم معاهدة سيفر. وتضمّن مشروع المعاهدة هذه تحديدًا لمفردات المعاهدة التي ينبغي أن تُفرض على تركيا، وشملت الإمبراطورية العثمانية كلها، حتى إن لويد جورج تفاخر في 29 نيسان / أبريل 1920 أمام مجلس العموم بحصول بريطانيا على حماية المضائق، وعلى فلسطين وبلاد الرافدين، بما فيها الموصل، وأنه سيكون للفرنسيين أن يتولوا حماية كيليكيا، وللإيطاليين حماية لواء أضاليا [(1514)].

وصل الوفد العربي الحجازي إلى سان ريمو متأخرًا، يوم 24 نيسان / أبريل 1920[(1515)]، وفي اليوم نفسه علم بقرارات توزيع الانتدابات بين فرنسا (لسورية) وبريطانيا (للعراق وفلسطين)، على الرغم من الوعد الصريح الذي أعطي لفيصل باسم الحكومتين البريطانية والفرنسية بأنه لا يمكن اتخاذ قرار نهائي إلا بعد إجراء المشاورات معه [(1516)]، فكان لذلك وقع "الصاعقة" على الوفد العربي [(1517)].

وبخصوص الخلافات البريطانية - الفرنسية، جرى في قرارات مؤتمر سان ريمو تسوية معظم قضايا الخلاف الشائكة السابقة بين كليمنصو ولويد جورج حول سورية وفلسطين والعراق؛ إذ إن الجانب الفرنسي كان يطمع في دعم بريطانيا له في ما يتعلق بالمطالب الفرنسية في الراين. في حين كانت تلك القضايا لا تزال عالقة بين كلٍّ من بريطانيا وفرنسا من جهة وإيطاليا من جهة أخرى، وهذه الأخيرة امتعضت من تخصيص مشروع المعاهدة لها مع تركيا منطقة نفوذ في الأناضول محدودة بأنطاليا؛ فتعرقلت صياغة المعاهدة حتى أواخر العشر الأول من أيار / مايو 1920، ورضخ الإيطاليون للخطة على

مضض، مع عزمهم على تخريبها في أي فرصة سانحة [1518]. لكن بقيت على مستوى العلاقات الفرنسية - البريطانية مسألة جدية شائكة لم تجرِ تسويتها، وهي تعيين الحدود بين المنطقتين الانتدابيتين البريطانية والفرنسية؛ نتيجة تمسك فرنسا بالحدود التي عينتها اتفاقية سايكس - بيكو بينهما، وتملص البريطانيين من ذلك التعيين، إرضاء لمشروع الحركة الصهيونية في تطبيق وعد بلفور؛ فقد ظل الخلاف محتدمًا بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية، حتى أواخر عام 1920، وكان محوره مدى حدود فلسطين التاريخية من الدان إلى بئر السبع، وموقع المثلث الحدودي الواقع بين لبنان وسورية وفلسطين [1519].

في 12 أيار / مايو 1920، سلّم المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح الوفد العثماني نص المعاهدة، وأمهل الحكومة العثمانية مدة شهر واحد للموافقة عليها. واستلمها رئيس الوفد العثماني توفيق باشا وهو يرتعش؛ لأن تطبيقها يعني أن الدولة العثمانية لم يعد لها مفهوم دولة [1520]، إذ كان من شأن تطبيقها أن يجعل من تركيا "أثرًا بعد عين" [1521]. أما الولايات المتحدة التي انسحبت من مؤتمر الصلح، فقد استفزها تقسيم النفط، ورأت أنه "استعمار قديم الطراز" [1522]، وسيرفض الكونغرس في 1 حزيران / يونيو 1920 بند معاهدة سيفر المتعلق بالانتداب الأميركي على مشروع الدولة الأرمنية، أو تقديم المساعدة لها [1523].

كانت بنود المعاهدة وافرة جدًا، وتألفت من 433 مادة في مجملها، وكانت أقسى معاهدة فرضها الحلفاء على الدول المهزومة في الحرب، إلى درجة أن ربّاط اعتبر أن "التاريخ نادرًا ما شهد معاهدة سلام كهذه" [1524]؛ فلقد "كانت أكثر حدّةً من تلك التي فُرضت على ألمانيا المهزومة، واستقبلتها تركيا بيوم حداد وطني" [1525]، واقتسمت بنود المعاهدة أراضي الدولة العثمانية، كما اقتسمت البلاد العربية بين البريطانيين والفرنسيين كلها من المحيط إلى الخليج في ظل الخلافات البريطانية - الفرنسية حولها [1526].

أما بالنسبة إلى سورية، كما يحلل ربّاط، فقد "توزعت الأدوار توزيعًا نهائيًا منذ ذلك التاريخ، ولم يعد يبقى سوى تسوية الحساب مع المملكة العربية التي أُعلنت في دمشق" [1527]، فدخلت الحياة السياسية السورية، ومعها حركة الاستقلال السوري، طورًا آخر جديدًا يتسم بغزارة الأحداث وتداخلها؛ إذ مثلت قرارات مؤتمر سان ريمو متغيرًا مستقلًا جديدًا، نتجت منه جملة متغيرات مركّبة جديدة تابعة ووسيطة، على مستوى العلاقات السورية - الفرنسية، والعلاقات السورية - البريطانية، والعلاقات السورية - الكمالية. والأفضل، نظرًا إلى تعقدها وتداخلها، أن نصفها بمتغيرات مركّبة متبادلة التأثير، تقوم على علاقات جدلية، يتحول فيها السبب إلى نتيجة والنتيجة إلى سبب، وهكذا دواليك، كما في جميع الظواهر التاريخية المعقدة.

ثانيًا: هياج الشارع السوري، وقلق الأيام العشرة

1 - هياج الشارع السوري

بلّغت الحكومة الفرنسية، في 20 - 21 نيسان / أبريل 1920، فيصل بقرارات المؤتمر شفويًا عن طريق الجنرال غورو [1528]، لكنه لم يتبلغ بها رسميًا عن طريق كلٍّ من الجنرال أِلنبي وميلران، إلا في 30 نيسان / أبريل 1920، حين استلم برقية ميلران بقبول فرنسا الانتداب على سورية [1529]. وجاء في البرقية أن فرنسا قبلت "المهمة التي عهد بها إليها مؤتمر الصلح لإعطاء هؤلاء الأهالي مشورتها ومساعدتها لتحقيق أمانيهم المشروعة، وجعلهم ينتظمون أممًا" [1530]، على أساس اتفاق فيصل - كليمنصو. وما كان مشاعًا في الرأي العام السوري عن قرارات مؤتمر سان ريمو قد غدا حقيقيًا ملموسًا، على غرار تحوّل ما شاع في أواخر آب / أغسطس 1919 من مباحثات سرية بريطانية - فرنسية أفضت إلى إعلانه حقيقةً في اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919، وفقًا لخطوط اتفاقية سايكس - بيكو بشأن سوريا.

وكما حدث ما وصفه جميل بيهم بـ "قامت القيامة" [1531] إبان عودة فيصل من باريس في أوائل كانون الثاني / يناير 1920 بمشروع اتفاقه مع كليمنصو - مما اضطره إلى شبه إنكار له - فقد حدث مثله بعد قرار مؤتمر الصلح بفرض الانتداب على سورية، ونزل هذا الخبر "نزول الصاعقة على الوطنيين السوريين" [1532]، و"أثار هياجًا عظيمًا في النفوس" [1533]. وقد رصد دروزة ردة الفعل الشديدة عليه "في المؤتمر السوري وفي الناس عامة"، في قوله: "جعلتهم موقنين بأنهم قادمون على موقف عصيب، وأنهم لا بد لهم من إعداد واستعداد للمواجهة والدفاع عن استقلالهم، وإحباط المآرب الاستعمارية الفرنسية" [1534].

ونقل المراسلون الصحافيون في دمشق ما قد يمكن وصفه من منظور المؤرخ بمقاربة التاريخ الآني أو المباشر أو "تاريخ اللحظة" أنه "لا حديث في المجتمعات والصالونات والقهاوي إلا حديث مصير سوريا، وقبول الحماية الفرنسية من عدمها" [1535]. واندلعت تظاهرات احتجاجية صاخبة، تطلب من حكومة الركابي المعتدلة التي دخلت في مرحلة التهاوي الأخيرة "اتخاذ تدابير دفاعية فعّالة، لصيانة استقلال البلاد" [1536]؛ وهو ما انفجر مباشرة في حدوث ما وصفه فيصل بـ "أزمة وزارية" [1537]، نتج منها إرغام الركابي على الاستقالة وتشكيل حكومة بديلة منها، لم يمنحها المؤتمر الثقة إلا بعد أن أكدت له أنها حكومة "دفاعية".

2 - قلق الأيام العشرة ومحاولة التخلص من الركابي

في الفترة 20 - 30 نيسان / أبريل 1920، عاشت دمشق أيامًا حرجة مضطربة قلقة ومتوجسة. وتفصل هذه الأيام بين تبلغ فيصل في 20 - 21 نيسان / أبريل بقرار الانتداب، وتبلغه رسميًا به عبر رسالة ميلران في 30 من الشهر نفسه.

اتخذ الراديكاليون، بعد "فواح روائح ما يطبخه" الحلفاء في سان ريمو، قرارهم النهائي بإسقاط حكومة الركابي، وكان مقررًا لعملية الإسقاط أن تجري في جلسة المؤتمر السوري في 24 نيسان / أبريل 1920، بعد تكشّف موقف الركابي الواضح بالتكيف مع الانتداب الفرنسي. وكان الركابي قد علم بقرارات مؤتمر سان ريمو، قبل أن يعلنها فيصل رسميًا، وأن القرار الرسمي وشيك. ولتفادي سقوط الحكومة في المؤتمر، امتنعت عن حضور الجلسة، وأوفدت وزير النافعة يوسف الحكيم، الذي حاول امتصاص النقمة على الحكومة بأنها ملتزمة باستمرار جهودها من أجل الاستقلال، وأنها تأمل "بلوغ الأمل المنشود" [(1538)]، لكن إبرة التخدير هذه لم تكن ناجعة.
وبحلول يوم 26 نيسان / أبريل، وفقًا ليوميات رشيد رضا، تقرر في اجتماع سري انعقد في منزل أحد أمراء الجيش - لعله الأميرالاي يحيى حياتي، قائد الفرقة الأولى عضو "الفتاة"، يصفه رشيد رضا بـ "الضابط المشهور"، ويُعتبر من أبرز ممثلي الدعوة للتحالف السوري - الكمالي لطرد الفرنسيين - ترحيل حكومة الركابي [(1539)]. وفي إثر تبلغ الحكومة السورية رسميًا في 30 نيسان / أبريل برسالة ميلران عن قرار الانتداب الفرنسي، جاءت اللحظة المواتية لإسقاط الركابي؛ فبين التبلغ الأولي في 20 - 21 نيسان / أبريل والتبلغ الرسمي في 30 من الشهر نفسه، عاشت دمشق عشرة أيام متوجسة محتقنة إزاء ما يبيّت للاستقلال السوري.
بعد هذا التبلغ الرسمي بقرار الانتداب، ومذاكرة المؤتمر السوري العام الصاخبة وسط فورة الرأي العام ضده، بدأت الساعات الأخيرة لحكومة الركابي بالنفاد لعدم ثقة الراديكاليين باستعداد الركابي لمواجهته. فجدد بعض أقطاب المؤتمر التعبير عن عدم اقتناعهم بما قدمه الحكيم، وطلبوا أن تحضر الوزارة كلها لاستيضاحها عن برقية ميلران بخصوص الانتداب [(1540)]. وتمفصلت هذه الأزمة مع انقسام الحكومة السورية تجاه دعوة كلٍّ من البريطانيين والفرنسيين فيصل إلى حضور اجتماع مؤتمر الصلح للمشاركة في القرارات النهائية، وهو تقرر أن ينعقد في باريس في أواخر أيار / مايو 1920[(1541)].
اشتد ضغط الدفاعيين على الملك لإقالة الركابي، وتشكيل وزارة قوية "دفاعية" بديلة [(1542)]؛ وذلك لاعتقادهم أن الركابي "لن يسير"، بعد صدور قرار المجلس الأعلى للحلفاء بانتداب فرنسا رسميًا على سورية "سيرًا جادًّا في أمر الاستعداد والدفاع"، واتهموه بأنه مستمر "على مواقف المراوغة والاستخفاف بقرارات الهيئة وتبليغاتها" [(1543)]. وتمفصل هذا الموقف من حكومة الركابي مع اتساع النقمة العامة عليها بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، وتوسع الحكومة في جباية الضرائب الإضافية الثقيلة التي فرضتها لسدّ عجز الموازنة الكبير. ووصف الشهبندر هذه النقمة بـ "الحنق الشديد" [(1544)].

3 - الاجتماع العاصف وانتزاع استقالة الركابي

إزاء شدة هذا الضغط المدعوم بفوران السياسة الجماهيرية في الشارع، رضخ الملك لضغط الراديكاليين الشديد، ووافق مضطرًا على ترحيل حكومة الركابي، وشكّل لجنة سرية للنظر في تشكيل الحكومة البديلة [1545]. فلم تستطع هيئة "الفتاة" المركزية المعتدلة، التي كان الركابي نفسه من أقوى أعضائها، إلا أن تدعو الأعضاء المؤسسين إلى الاجتماع في منزل الركابي نفسه للبحث في الأمر [1546]. فقد كانت الفتاة موحدة شكليًا منقسمة فعليًا، ولا تزال الهيئة المركزية السابقة مستندة إلى قوة الرأي العام التي باتت اللجنة الوطنية العليا تسيطر على تجذير إيقاعها، كما كانت لا تزال متحكمة في حزب الاستقلال الحزب العلني للحكومة العربية السورية، ومهيمنةً على المؤتمر السوري العام.

لم تكن إقالة الركابي القوي الشكيمة في نهاية المطاف عملية تلقائية، بل أُرغم عليها في جلسة عاصفة مع خصومه الراديكاليين الأشداء، المستندين إلى قوة الرأي العام وغليان السياسة الجماهيرية، ووصف دروزة المناقشات بأنها "كانت حاميةً صريحةً، ووجّهت تنديدات شديدة للركابي" [1547]، وأثيرت فيها كل قضايا الاتهام ضده؛ ومنها "التهاون في اتخاذ التدابير الكافية لتهيئة أسباب الدفاع وتقوية الجيش"، وإهمال حكومته تنفيذ قانون التجنيد الإلزامي بامتناعها عن رفع مخصصات الجيش العربي الشهرية من 70,000 جنيه إلى 480,000 جنيه [1548]. والواقع أن تخفيضات حكومة الركابي على الإنفاق العام كانت شاملة بسبب شدة الأزمة المالية - الاقتصادية وشح موارد الحكومة العربية؛ ما اضطرها في سياق تخفيض الإنفاق العام إلى تخفيض الإنفاق على الجيش بنسبة 15 في المئة [1549]. وانضم أيضًا قادة مجاميع المقاومة إلى الضغط على الركابي، بسبب شكواهم من إهماله لهم، وقطع دعمهم بالمال والسلاح، ورفض نهجهم في المقاومة، وردّه على أولئك القادة والنواب الذين ساندوهم بأنه لا يوجد فائض من الأسلحة لدى الجيش يمكن دعمهم بها [1550].

أبدى الركابي تحت هذا الضغط عزمه على الاستقالة [1551]، لكنه كان لا يزال يأمل باستعادة ثقة فيصل الميّال إلى التعامل مع قرار الانتداب، وأبدى موافقة سريعة على انضمام الجيش العربي إلى الجيش الفرنسي في محاربة الكماليين، لكسب ثقة فرنسا وتخفيف وطأة انتدابها على سورية، لكنه تراجع عنها تحت ضغط الحركة الجماهيرية الفائرة ضد قرار الانتداب.

قطع معارضو الركابي عليه هذه الفرصة الشحيحة، وانتُزعت منه الاستقالة خطيًا، وتولى، وفق بعض المصادر، كبير أمناء الملك إحسان الجابري في 3 أيار / مايو 1920 هذه العملية، فاضطر إلى تقديمها بعد تخلّي الملك عنه [1552].

ويحدد سعيد حيدر أن ثلاثة قادة فعالين في جهاز فيصل هم: رئيس الأمناء إحسان الجابري، ووزير المعارف ساطع الحصري، ويوسف العظمة رئيس ديوان الشورى الحربي ومدير وزارة الحربية، هم الذين قاموا بترتيب خطة الضغط على الركابي للتخلص منه [1553]؛ فاضطر فيصل إلى التخلي عنه، وسار

في هذا الاتجاه مضطرًا كيلا تطرحه قوة الرأي العام وتشكيلاته السياسية والحزبية المهيمنة على الشارع السوري جانبًا، لكنه استمر "في إمساك العصا من الوسط" في الاستقطاب بين المعتدلين والراديكاليين؛ وهو ما برز في تشكيل الحكومة "الدفاعية" البديلة من حكومة الركابي.

ثالثًا: الأزمة الوزارية - السياسية: تشكيل حكومة الأتاسي

جاء في مبررات تكليف فيصل للأتاسي بتشكيل الحكومة أنه "بالنظر لِما أحدثته برقية الحكومة الفرنسية الواردة أول أمس [برقية ميلران إلى فيصل في 30 نيسان / أبريل 1920 بمنح مؤتمر الصلح فرنسا الانتداب على سوريا] من التأثير الذي نتج عنه وقوع أزمة وزارية، رأينا أن نعهد إليكم بتأليف وزارة جديدة، يكون همها المحافظة على الأمن والراحة في الداخل، والدفاع عن حقوق هذا الوطن إزاء كل من يريد به سوءًا، أو يحاول الوقوف في سبيل استقلاله المقدّس من الخارج" [(1554)].

ضغط المعتدلون على فيصل كي يتولى رضا الصلح تشكيل الحكومة، لكنّ الراديكاليين ردوا على هذا الترشح بالضغط على فيصل لتكليف يوسف العظمة بتشكيلها؛ نظرًا إلى ما عُرف عن الصلح من مسايرة الحزب الوطني، وعلاقته الوثيقة بوجهائه الذين هم وجهاء دمشق. وإزاء ذلك، وجد فيصل في هاشم الأتاسي (1875 - 1960)، رئيس المؤتمر السوري العام، شخصية بديلة لتشكيلها بوصفها شخصية "هادئة"، وإدارية متمرسة بالعمل الإداري. ووصف رشيد رضا طبيعة الأتاسي بـ "الروية والأناة تجاه حماسة العظمة والشهبندر" [(1555)]، لكنه كان في سياق الانقسام شخصية مقبولة لتشكيل الحكومة من المعتدلين والراديكاليين.

1 - ائتلاف حكومي بين المعتدلين والراديكاليين

جاء تشكيل الحكومة في مرحلة فوران جماهيري، وصف الجنرال غورو نفسه لوزارة الخارجية مضمونها البسيكولوجي الفائر بأن "النفوس ما زالت على غضبها الشديد" [(1556)]، ورغب فيصل من تشكيل الحكومة في أن تعمل على امتصاص هذا الفوران. ومن هنا جاءت في شكل ائتلاف حكومي عكس موازين القوى الأساسية في كتل المؤتمر السوري العام، والاتجاهات المتصارعة في الفضاء السياسي السوري العام، وهي الكتل الأساسية الممثلة بـ "الفتاة" (حزب الاستقلال)، والحزب الوطني السوري، وحزب الاتحاد السوري، واللجنة الوطنية العليا. لكن تطور الأحداث القريبة سيكشف أن هذا الائتلاف كان حكوميًا أكثر منه سياسيًا، يمسك فيصل عصاه من وسطها.

جمعت الحكومة من الناحية السياسية بين "المعتدلين" و"الراديكاليين"، وتعرضت منذ تشكيلها لاحتجاجات المعتدلين والراديكاليين على حد سواء؛ ما

دفع فيصل بعد نحو يومين أو ثلاثة أيام إلى إعادة تشكيلها جزئيًا بحيث ترضي التعديلات الفريقين معًا ولو بصورة نسبية [1557]. فكلف رضا الصلح بحقيبة الداخلية، بينما كلف الدروبي، وهو أحد أقطاب الحزب الوطني وعضو "الفتاة" في آن واحد، برئاسة مجلس الشورى، كما مثل الدفاعيين بشخصيتين قويتين هما: يوسف العظمة (للحربية) الذي رقاه الملك إلى رتبة زعيم (أميرالاي) فخري، وعبد الرحمن الشهبندر (للخارجية) الوثيق الصلة باللجنة الوطنية العليا وزعيمها كامل القصاب، إضافة إلى ساطع الحصري، وزير المعارف القريب من الراديكاليين.

استقبل غورو ببيروت تشكيل الحكومة بحذر شديد؛ نظرًا إلى أنها ضمت ما وصفه "فريقًا من المتطرّفين النافذين، من بينهم بعض أعداء فرنسا البارزين، أمثال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزير الشؤون الخارجية، والكولونيل يوسف العظمة وزير الحربية" [1558].

كان العظمة والشهبندر معروفين، وفق دروزة، بتمثيل "الفكرة الوطنية المتطرفة والدفاعية" [1559]، فكان الشهبندر "رمزًا في عهد فيصل للمعارضة والتطرف في المطالب والمواقف" [1560]، واعتبر العظمة والشهبندر تمثيلًا للشباب في هاتين الوزارتين بدلًا من الشيخين سعيد الحسيني واللواء عبد الحميد باشا القلطقجي، مع أن لمزًا لحق بسياسة الحكومة، مؤداه أن إعفاء الحسيني، الذي كان من أبرز وجهاء القدس، هو تكيف مع قرار الانتداب البريطاني على فلسطين [1561].

ويمكن اعتبار توزير الشهبندر توحيدًا للعمل الوطني بين حزب الاستقلال، الذي تقوده "الفتاة"، ومعارضه حزب الاتحاد السوري الذي كان الشهبندر أول رئيس لتنظيمه في سورية بعد انتقال قيادته من القاهرة إلى دمشق، والذي اضطلع عمومًا بدور المعارضة لفيصل [1562]. و"ظل طابع النقمة والجفاء ملحوظًا على هؤلاء ضد الحسين وأولاده طيلة العهد الفيصلي"، بقدر ما كان لدى الأعضاء المؤسسين للفتاة "عقدة" منه بسبب ذلك الموقف [1563]. وكان حزب الاتحاد السوري حزبًا ضعيفًا بشخصياته، لكن الشهبندر أكسبه الشعبية باستناده إلى قوة اللجنة الوطنية العليا التي غدا ممثلًا لها نوعًا ما في الحكومة، كما غدا من خلال انضمامه إلى "الفتاة" بعد طول تمنع مؤثرًا في "الفتاة" نفسها.

أما على مستوى الموقف من العلاقات السورية - التركية، فلقد كان الوزراء الدفاعيون الثلاثة، العظمة والشهبندر والحصري، ميالين بقوة إلى تجذير العلاقات السورية - الكمالية، وينطلقون من وحدة المصالح العربية السورية - التركية ضد العدو المشترك. وارتبط الشهبندر والعظمة على نحو خاص بعلاقات مميزة مع جمعية القوى الوطنية المدافعة عن سورية وفلسطين التي كان يقودها أوزدمير الذي تلقى دعمهما في العمل [1564]، أما الممثل الأقوى للمعتدلين، وهو رضا الصلح، فكان على نقيض ذلك.

وكان فيصل واقعًا بين هذين الموقفين، واختار مبدأ التفاهم غير الرسمي مع الكماليين؛ لأنه كان يعتقد أن هذا التفاهم سيضطر الفرنسيين تحت الضغط المزدوج إلى الاستجابة لمطالبه، وبذل أقصى الجهد لتحقيق تفاهمات مع الفرنسيين ترضي شعبه أو ما وصفه فيصل بـ "تسوية شريفة"، كما سيفيد الكماليين في تحقيق طموحاتهم الاستقلالية.

2 - إعلان الحكومة نفسها تحت الضغط الراديكالي حكومةً دفاعية

تلا الشهبندر في 13 أيار / مايو 1920 بيان الحكومة الوزاري بالاستقلال التام الناجز المتضمن في جملة ما يتضمنه حق التمثيل الخارجي، والمطالبة بوحدة سورية الطبيعية، مع رد طلب الصهيونيين في فلسطين، ورفض كل مداخلة أجنبية تمس السلطان القومي. ورحب البيان بقرار مؤتمر سان ريمو المبدئي باعتبار سورية دولة مستقلة، لكنه اعترض على الانتداب، وتعهد ببذل الحكومة جهدها لـ "رفع هذا القيد"، وأعرب عن أنه ينتظر من مؤتمر الصلح أن يعيد في جلسته المقبلة المقررة في أواخر أيار / مايو 1920 "النظر في مقرراته السابقة"، أي في قرار الانتداب الفرنسي على سورية، وأن المؤتمر إذا لم ينصف سورية فإنه ليس أمام الحكومة ضامن لتأييد حقنا "سوى" قوة شعبنا وعزمه الثابت [(1565)].

امتنع أعضاء المؤتمر، كما جاء في شهادتَي سعيد حيدر وأحمد قدري، عن منح الوزارة الثقة بسبب خلو بيانها من التصريح بأنها ستتولى "الدفاع عن استقلال سورية حربيًا وسياسيًا"، واتخذت الوزارة قرارًا بذلك أعلنه وزير الخارجية الشهبندر "من على منبر المؤتمر. تسألوننا أيها السادة عن الدفاع، ونحن نقول لكم إننا ما خُلقنا إلا من الدفاع وإلى الدفاع، فصفق المؤتمر لهذا التصريح ومنح الوزارة ثقته" [(1566)]. ومنذ هذه اللحظة غدا "الرأي العام هو الذي يدير السياسة لا السياسيين"، بتعبير داغر [(1567)].

وتصدّر عبد الرحمن الشهبندر، وزير الخارجية، الرد على رسائل غورو، فباتت حرية فيصل في الاتصالات الدبلوماسية مقيدة جدًا إلى درجة لجأ فيها إلى مراسلة غورو ببرقيات تحت عنوان سري وشخصي. وهو ما عبّرت عنه جريدة **الكنانة** المعارضة والناطقة باسم العهد السوري الذي يلتقي مع برنامج "الفتاة" السياسي، لكنه كان معارضًا متشددًا لحكمها. وتميز أقطاب هذا الحزب بنقد ما رأوا "أنه غير سليم من أساليب الحكم وأساليب جمعية الفتاة"، وعلى الرغم من أنهم كانوا ضباطًا وموظفين كبارًا في الجيش والإدارة، فإنهم وقفوا "موقف المتصلب المتشدد المعارض للحكم وحزبه" [(1568)]، لكن ذلك لم يمنع التعاون في ما بينهما.

وحمل عنوان المقالة التي نشرتها **الكنانة** "البلاد للأمة لا لفيصل"، وأنها هي التي تسيّره بعد اختياره ملكًا دستوريًا عليها وليس هو الذي يسيّرها. وهللت

جريدة **القبلة** الناطقة باسم حكومة الحجاز المتبرمة من سير فيصل مع المؤتمر السوري العام، في إعلان الاستقلال قبل توقيع معاهدة الصلح مع تركيا، وتخلّيها القانوني عن البلاد العربية، للمقالة. وأعادت نشرها في صفحتها الأولى مع عنوان: "لله در أبيك"، وأن هذا الموقف الذي عبّرت عنه **الكنانة** ليس إلا موقف الملك حسين وحركته [(1569)].

(1511) مُنحت فرنسا بعد مفاوضات سابقة شائكة بينها وبين بريطانيا الحصة التي كانت مخصصة لشركة النفط الألمانية، وهي 25 في المئة من نفط العراق وإنتاجه الصافي من النفط الثقيل، بالأسعار الجارية في السوق. وتعهدت فرنسا أيضًا بتمرير أنابيب النفط عبر سورية إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط. يُنظر: دانييل يرغن، **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار التكوين، 2004)، ص 227 - 228؛ زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 160.

(1512) إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج 1 (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 476 - 477.

(1513) هذه المعلومة مستخلصة من برقية ميلران إلى غورو، 20 / 4 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 152 - 153.

(1514) يُنظر: رباط، ص 477.

(1515) يومية 24 / 4 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 626.

(1516) سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 546.

(1517) يومية 24 / 4 / 1920، في: حيدر، ص 626.

(1518) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 302.

(1519) كان الطرفان قد اتفقا في آذار / مارس 1920 على تعيين الحدود بين تينك المنطقتين على أساس "حدود فلسطين التاريخية من الدان إلى بئر السبع"، وهي نفسها الحدود التوراتية - الصهيونية، لكنهما تراجعا عنه تحت الضغط الصهيوني بالنسبة إلى البريطانيين، وضغط جماعات الحزب الاستعماري بالنسبة إلى الفرنسيين؛ فظلت مسألة تعيين الحدود معلقة. تنازل الفرنسيون في اتفاق آذار / مارس عن بانياس والقسم الأكبر من قضاء صفد مقابل احتفاظهم بالليطاني. لكن الحكومتين البريطانية والفرنسية لم تستطيعا إبرام الاتفاق؛ إذ تلكأت الحكومة البريطانية في قبوله بسبب رفض الحركة الصهيونية المتمسكة بالليطاني له، بينما تراجعت الحكومة الفرنسية عنه تحت وطأة الحملة التي قادتها مجموعات الحزب الاستعماري الفرنسي ضده في الصحف الفرنسية وفي الجمعية الوطنية الفرنسية، فاقترح ميلران "خطّ حدود جديدًا على البريطانيين ينطلق من رأس الناقورة [...]، لكنه يُبقي بحيرة الحولة وشريطًا جغرافيًا غرب هضبة الجولان في المنطقة البريطانية".

بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 155. وأطلق ذلك حملة فرنسية في الصحافة والجمعية الوطنية ضد الحركة الصهيونية لحقت بريطانيا لكونها راعية مشروع الوطن القومي اليهودي، وتبنت وزارة الخارجية الفرنسية، لكن بلغة دبلوماسية لينة، الحملة ضد تمسك البريطانيين بالليطاني ضد أن تكون فلسطين "يهودية"، بينما كانت لغة الصحف الفرنسية فجة في معاداة الحركة الصهيونية. يُنظر: دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 495 - 496.

(1520) محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 37؛ يومية 10 / 5 / 1920، في: حيدر، ص 635؛ أمين سعيد وكريم خليل ثابت، **سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية في الأناضول** (القاهرة: إدارة دار اللطائف، 1922)، ص 33.

(1521) شكيب أرسلان، **فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأمريكي: حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة عجاج نويهض، ج 4 (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1993)، ص 326؛ إذ سلخت عنها ولاية أدرنة، ولم يبق لها في الرملي سوى ولاية الآستانة على نحو مشروط بتطبيق بقية بنود الاتفاقية، وتبعية إزمير اسميًّا للدولة، مع حق انضمامها إلى اليونان بعد خمس سنوات، واعتبار خط الحدود شمال أورفة وماردين وعنتاب والعثمانية، وقيام حكومة أرمنية مستقلة استقلالًا إداريًا في الولايات الشرقية، وتدويل المضائق، وقيام حكومة كردية في الولايات الشرقية الجنوبية إذا ما طلبت أكثرية الأكراد فيها ذلك بعد سنة من الاتفاقية، على أن يضم إليها أقسام ولاية الموصل المسكونة بالأكراد أيضًا وتحديد منطقة نفوذ إيطالية، واعتبار "حدود ديار بكر وخربوط وسيواس إلى حدود توقات منطقة نفوذ فرنسي"، وتكوين لجنة إيطالية - إنكليزية - فرنسية لإدارة مالية الدولة، يكون للدولة فيها وضع استشاري فقط، ومنع الدولة من إقامة أي استحكامات عسكرية، وإلغاء التجنيد الإجباري، وتحديد قوى الجيش والأمن بـ 50,000 شخص فقط بسلاح خفيف. يُنظر: دروزة، ص 40 - 41.

(1522) تمثل المضمون الحقيقي للحملة في ردة الفعل الحادة على استئثار البريطانيين والفرنسيين بالنفط المحتمل اكتشافه واستثماره في العراق. ولهذا، سرعان ما استجابت وزارة الخارجية الأميركية للحملة، من باب مراعاة مصالح صناعة النفط الأميركية، واعتبرت مقررات (سان ريمو) انتهاكًا صارخًا لمبادئ سياسة "الباب المفتوح"، فأقرّ الكونغرس، ردًا على هذه المقررات من باب صناعة النفط فقط، قانون تأجير الثروة المعدنية لعام 1920، وهو القانون الذي حرم على المصالح الأجنبية التي تنكر حق الشركات الأميركية في الدخول إلى استثمار الثروات المعدنية في العالم بالدخول إلى الأراضي

الأميركية للتنقيب فيها. واستهدف هذا القرار الهولنديين في جزر الهند الشرقية، والبريطانيين في العراق. ولم يسوّ كسر احتكار البريطانيين لنفط العراق المحتمل إلا في أواخر تموز / يوليو 1928 بحصول شركات النفط الأميركية على حصتها في النفط الذي بدأ انبجاسه في الواقع منذ أواخر عام 1927، ومثّل الاكتشاف الأول. ودعي مجموع الشركات التي تحاصصت نفط العراق باسم "الأخوات السبع". يُنظر: يرغن، ص 234 - 235؛ يُقارَن بـ: هنري لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة محمد مخلوف (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، 1992)، ص 49.

(1523) رباط، ص 479.

(1524) المرجع نفسه.

(1525) برنار لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، ترجمة قاسم عبده قاسم وسامية محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 302.

(1526) جورج قرم، **أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة (تاريخ حداثة غير منجزة)** (بيروت: دار الطليعة، 1990)، ص 77 - 80؛ رباط، ص 479.

(1527) رباط، ص 510.

(1528) يُفترض أن غورو قد أعلم ميلران، بناءً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية في 20 نيسان / أبريل، أو ربما بعده بقليل، بقرارات المؤتمر شفويًا، ودعوته للمشاركة في دورة اجتماع مؤتمر الصلح اللاحقة التي ستعقد في أواخر أيار / مايو 1920 لـ "المشاركة في المقررات النهائية" التي ستقرر حدود كلٍّ من سوريا والعراق. ميلران، 20 / 4 / 1920، في: كرم، ص 152 - 153.

(1529) أمكن تحديد تاريخ الاستلام الدقيق للبرقية من خلال المعلومات التي يوردها اللورد أِلنبي في برقيته إلى اللورد كيرزون، وزير الخارجية في 9 / 6 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 264.

(1530) **العاصمة**، العدد 1220، 3 / 5 / 1920، ص 1.

(1531) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1922** (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص 161.

(1532) زين، ص 161.

(1533) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 87.

(1534) محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 467.

(1535) **لسان الحال**، العدد 395 - 8054، 5 / 5 / 1920، ص 12.

(1536) الحصري، ص 87.

(1537) الوزارة السورية، "الكتاب الملكي إلى الرئيس الجديد"، **العاصمة**، العدد 22، 3 / 5 / 1920، ص 3.
(1538) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 146 - 147؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص 156 - 157.
(1539) يشير محمد طاهر العمري إلى أن الاجتماع الثالث والحاسم الذي انعقد في دار أحد أمراء الجيش قد حضره الملك فيصل نفسه. يُنظر: محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 213؛ ولعله، بحسب تقديرنا، منزل يحيى حياتي الذي يصفه محمد رشيد رضا بـ "الضابط المشهور"، في درج إشارته إلى ذلك الاجتماع. يُنظر: محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (7)"، **المنار**، مج 34، ج 2 (حزيران / يونيو 1934)، ص 156 - 157.
(1540) **لسان الحال**، العدد 395 - 8054، 5 / 2 / 1920، ص 12.
(1541) الواقع أن دعوة ميلران لفيصل إلى مؤتمر الصلح جاءت قبل إعلان القرار الرسمي لمؤتمر سان ريمو بالانتدابات، وكانت المحادثات حول هذا القرار بين فرنسا وبريطانيا قد انتهت، ولم يبق سوى إعلانها الرسمي. من ميلران في سان ريمو، 20 / 4 / 1920، محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، في: كرم، ص 152 - 153؛ ثم جاءت دعوة كلٍّ من لندن وباريس المشتركة بعد قرار مؤتمر سان ريمو بفرض الانتدابات لفيصل للمشاركة في اجتماع مؤتمر الصلح في أواخر أيار / مايو 1920 ليخلق ما وصفه فيصل بالأزمة الوزارية. ويشير غورو في برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 10 / 5 / 1920 إلى أن فيصل لم يرد حتى تاريخه على الدعوة الفرنسية - البريطانية له للمشاركة في اجتماع مؤتمر الصلح. يُنظر: غورو في 10 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 182 - 183؛ كما يشير في برقية أخرى في اليوم نفسه إلى أن "مناقشة الجواب عن تصريح الحكومة الفرنسية، إضافة إلى الدعوة التي وجهت إلى فيصل للمجيء إلى أوروبا، أسقطت وزارة رضا الركابي". غورو في 10 / 5 / 1920؛ محفوظات وزارة الخارجية، في: المرجع نفسه، ص 184 - 185.
(1542) قاسمية، ص 178؛ يُقارَن بـ: سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج 2، ص 147؛ سعيد حيدر، "سلسلة مقالات تاريخية لسير القضية العربية منذ أول الحرب حتى يومنا هذا (20)"، **المفيد**، العدد 41، 7 / 3 / 1924، ص 1.
(1543) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 467؛ وحول اتهامات الهيئة المركزية للركابي، يُقارَن بوصف أحمد سامي السراج عضو "الفتاة" للركابي بأنه "رأس المؤامرة". أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 63.

(1544) "صفحات مطوية من صفحات الحكم الوطني في سورية"، في: عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 226.
(1545) رضا، ص 156.
(1546) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 467.
(1547) المرجع نفسه.
(1548) حيدر، "سلسلة مقالات تاريخية"؛ العمري الموصلي، ص 212؛ ويبدو أن العمري يعتمد هنا على مقالات سعيد حيدر في المفيد لأنها موجودة ضمن إحالته في معلومات أخرى.
(1549) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 144.
(1550) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص 155.
(1551) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 467.
(1552) محيي الدين السفرجلاني، **فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة** (دمشق: مطبعة الترقي، 1937)، ص 174 - 176؛ يُقارَن بـ: دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 467؛ بينما يشير الحكيم إلى أن النواب الدفاعيين نظموا التكتيك السياسي لإسقاط الحكومة عن طريق حجب الثقة عنها، إلى درجة أسقط فيه الأمر بيد رئيسها الركابي. ولكن الحكيم وزير النافعة تحدى ذلك وذهب إلى المجلس وألقى بيان الوزارة، فطالب بعض النواب بحضور الوزارة كاملةً أو رئيسها على الأقل. وفي هذه اللحظات استقال الركابي. ينظر: الحكيم، ص 157.
(1553) حيدر، ص 1.
(1554) الوزارة السورية، ص 3.
(1555) رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (7)"، ص 157.
(1556) من غورو إلى وزارة الخارجية، 10 / 5 / 1920، في: كرم، ص 184.
(1557) هاشم الأتاسي (رئيسًا)، رضا الصلح (رئيسًا لمجلس الشورى)، عبد الرحمن الشهبندر (للخارجية)، يوسف العظمة (للحربية)، فارس الخوري (للمالية)، جلال الدين (للعدلية)، ساطع الحصري (للمعارف)، جورج رزق الله (للنافعة). أما وزارة الداخلية، فلم يعيّن لها أحد (الوزارة السورية). يُنظر: الوزارة السورية، ص 5؛ لكن بعد يومين فقط عُزل جورج رزق الله وأعيد يوسف الحكيم إلى منصبه الذي كان يشغله في الحكومة السابقة، وزيرًا للنافعة والتجارة والزراعة، كما أعيد علاء الدين الدروبي إلى رئاسة مجلس الشورى، ونُقل رضا الصلح من منصبه رئيسًا لمجلس الشورى إلى وزارة الداخلية، وهو منصبه في الوزارة السابقة. يُنظر: **العاصمة**، العدد 123، 6 / 5 / 1920، ص 4؛ لكن بعد إعلان الوزارة امتنع رضا بك الصلح عن قبول رئاسة

مجلس الشورى، فعُين وزيرًا للداخلية بينما عُين علاء الدين الدروبي، وهو موظف عثماني قديم وضليع بالقوانين العثمانية، رئيسًا لمجلس الشورى. يُنظر: عبد الرحمن الشهبندر، "صفحات مطوية"، **المقالات**، ص 229؛ وحاول أن يحافظ على قناة اتصال بهم من خلال تعيين وزير محسوب عليهم في الحكومة، لكنه اضطر، بعد معارضة الراديكاليين الشديدة لوجوده في الحكومة، إلى إقالته بعد يومين، ثم استبعد منها بعد يومين فقط جورج رزق الله من منصب وزير النافعة بسبب علاقته الوثيقة مع ضابط الارتباط الفرنسي. كان جورج رزق الله وجيهًا بيروتيًا ذا ملكيات واسعة في البقاع، ويتميز بكثرة اتصالاته بضابط الارتباط الفرنسي الكولونيل كوس، فاعتبر الراديكاليون طرح توزيره على أنه قبول بالانتداب، ورضخ الملك لمطلب صرف النظر عنه. يُنظر: الحكيم، ص 158.

(1558) من غورو إلى وزارة الخارجية، 10 / 5 / 1920، في: كرم، ص 184.

(1559) دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1، ص 123؛ وكان العظمة والشهبندر يتمتعان وفق وصف الحكيم "بأسمى منزلة في قلوب المجاهدين والجمعيات الوطنية بما يشبه الإجماع". الحكيم، ص 159.

(1560) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 410؛ يُقارَن بيومية 12 / 5 / 1920، في: حيدر، ص 636.

(1561) الحكيم، ص 159؛ ويشير الحكيم إلى أن بعض "ذوي النظر الدقيق في السياسة" استنتجوا أن "خلو الوزارة الجديدة من الوزير الحسيني، من كبار وجهاء القدس، ملحوظ فيه عدم إثارة بريطانيا العظمى الناقمة عن ذكر فلسطين ضمن الوحدة السورية في قرار المؤتمر السوري". يُنظر: المرجع نفسه، ص 159.

(1562) دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1، ص 91.

(1563) المرجع نفسه.

(1564) فاضل بيات، "الحكومة العربية في دمشق في وثائق الأرشيف العثماني"، في: **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918 - 1920)**، محمد جمال باروت (محرر) (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 375.

(1565) "بيان الوزارة في المؤتمر السوري"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 124، 13 / 5 / 1920، ص 1 - 2.

(1566) حيدر؛ قدري، 208 - 209. ينظر أيضًا: دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1، ص 123. يُقارَن بـ: العمري الموصلي، ج 3، ص 248.

(1567) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 125.

(1568) كان من أعضائه مصطفى وصفي وعارف التوام ورشيد الطرابيشي ورشيد بقدونس ومحيي الدين صادق، وهم جميعًا ضباط عاملون في الجيش

السوري. وقد نظمت "الفتاة" الأخيرين مع بقائهما في العهد، الذي طعّم تنظيمه ببعض المدنيين كان من أبرزهم حسني البرازي وحسن الحكيم والأمير عز الدين والأمير فؤاد الشهابي. دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 417.

(1569) أعادت **القبلة** نشر مقالة جريدة **الكنانة**، "البلاد للأمة لا لفيصل"، تحت عنوان "لله در أبيك"، في صفحتها الأولى، وأكدت ما جاء فيها. **القبلة**، العدد 386، 24 / 5 / 1920، ص 1.

الفصل الثاني والعشرون: رد الحكومة الفرنسية وتفويض غورو بحرية العمل

مقدمة

مثّل تشكيل الوزارة الدفاعية السورية لمواجهة قرار الانتداب والدفاع عن الاستقلال السوري متغيرًا مستقلًا جديدًا، في قرار الحكومة الفرنسية بالتخلص في الفرصة السانحة من الحكومة العربية، والاحتلال المباشر لسورية الداخلية. في 2 أيار / مايو 1920، أبلغ الجنرال غورو حكومته بأنه قد يضطر إلى "المواجهة" و"إلى اللجوء إلى القوة" في حال استمرار فيصل في انتهاك الحقوق الفرنسية. ويذكر منها غورو هنا "حظر فيصل تداول النقد السوري الجديد" الذي أصدرته السلطات الفرنسية ليحل مكان الجنيه المصري الورقي في المعاملات المالية. وأحاط غورو حكومته علمًا بأن "الحالة الراهنة تؤكد حدوث" هذه المواجهة القريبة [1570].

والواقع أن أوراق النقد السوري (الفرنسي) الجديد، تعرضت لأكثر من ذلك؛ إذ خرجت التظاهرات ضدها تلعن من يستخدمها. واحتجت الحكومة على تداولها في المنطقة الغربية، وحظرت التداول بها في المنطقة الشرقية، لكون هذا القرار "كان منافيًا لأبسط الحقوق الدولية، وكان يعني التصرف بمقدرات البلاد الاقتصادية تصرف السيد المطلق" [1571]، في حين كانت الحكومة الفرنسية تتوخى منه وظائف مالية مباشرة، تمثلت في الاستغناء عن شراء الذهب أو الجنيهات المصرية بتسديد نفقاتها بنقود ورقية ممثلة بفرنكات؛ لأن تأدية النفقات بالجنيهات المصرية كانت مرتفعة، ما يساهم في تضخم الفرنك الفرنسي وهبوط سعره في الكمبيو (سوق القطع الأجنبي) [1572]. وفي هذا السياق قامت الحكومة المحلية في ولاية حلب، عبر مدير شرطتها نبيه العظمة، بحرقها علنًا في الساحة المركزية للمدينة، أي ساحة باب الفرج [1573].

أولًا: تفويض الحكومة الفرنسية غورو بالتصرف

1 - تعزيز قوات غورو بأقصى القدرات العسكرية الفرنسية في المركز

جاء غورو ردُّ ميلران سريعًا، في 4 أيار / مايو 1920، بترك "حرية التصرف كاملة له" في علاقاته مع فيصل، وأن "تتصدر الأمور الأمنية والاستراتيجية كل الاعتبارات"، وأن يعلمه بـ "التدابير العسكرية" التي ينوي اتخاذها [1574]. ومنذ هذه اللحظة، حصل غورو على تفويض حكومته بحرية التعامل مع فيصل، والموافقة على توجيهه إنذارًا له، كان بمنزلة الإنذار الأول الذي سبق الإنذار

الثاني (10 - 14 تموز / يوليو 1920) قبل الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية [1575]، لكنه كان عاجزًا عن تنفيذه؛ لأنه ظل حتى أوائل حزيران / يونيو 1920 يبدي لحكومته عدم قدرته على القتال ضد الكماليين والحكومة السورية في وقت واحد.
عزز ميلران في الوقت نفسه قوة الجيش الفرنسي في الشرق، فارتفع حجمه من 34 كتيبة في آذار / مارس إلى 40 كتيبة في أواخر نيسان / أبريل - أوائل أيار / مايو 1920. ووعد ميلران الجنرال غورو بزيادة حجم هذه الكتائب إلى 48 كتيبة، وأضاف "وهكذا نكون قد زودناكم بمنتهى قدراتنا العسكرية" [1576].
وبحلول بداية حزيران / يونيو 1920، ارتفع حجم الجيش الفرنسي إلى 42 كتيبة مشاة و3 أفواج خيالة، و25 سرية مدفعية [1577]، بينما كان حجم جيش الشرق، في بدايات تشرين الثاني / نوفمبر 1919، حين بدأ حلول القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية المنسحبة من سورية وكيليكيا، عبارة عن 13 كتيبة مشاة، وثلاث سرايا خيالة، وأربع سرايا مدفعية [1578]. وكان في كانون الثاني / يناير 1920 عبارة عن نحو 20,000 رجل [1579] ليرتفع هذا العديد بحلول صيف عام 1920 إلى ما يراوح بين 70,000 و80,000 رجل، عدا ما تبقى من القوات الفرنسية في كيليكيا [1580]، ولترتفع بذلك نفقات القوات الفرنسية من 118,000 فرنك فرنسي في عام 1919 إلى 560,000 فرنك في عام 1920[1581]، عدا القوات الموازية المساعدة التي أطلق عليها الفرنسيون اسم "الميليس" أو"الميليشيا" [1582]؛ ما شكّل عبئًا إضافيًا كبيرًا على الموازنة الفرنسية.

2 - الإنذار الفرنسي الأول: تسليم سكة رياق - حلب وإلا ...

لم يتأخر غورو في العمل؛ فوجّه، في اليوم التالي، 5 أيار / مايو، رسالة مطولة إلى فيصل تمثل "البروفة" الأولى لِما سيدعى لاحقًا، بعد نحو شهرين ونيف، بـ "إنذار غورو". وتضمنت الرسالة كشف حساب تفصيليًا بـ "الأساليب العدائية" لـ "الحكومة الشريفية" وفق تعابير الرسالة ضد فرنسا، وإخلالها بـ "واجباتها نحو حلفائها"، "ومما تضمنه هذا الكشف دعم سلطات حلب للعصابات التي تهاجم الجنود الفرنسيين في جبل العلويين وفي المنطقة الغربية، وتهاجم الجنود الفرنسيين الذين يتصدون للعصابات الكمالية في الشمال، ووقف سلطات حلب وسائل النقل بين سورية وكيليكيا، وتحوّل حلب إلى مركز لتطوُّع رجال العصابات وتأمين قادتهم وأسلحتهم وذخائرهم وأموالهم، ومنع تمرير قاطرات الدعم اللوجستي إلى الشمال، واستمرار العظمة في احتجاز 27 قاطرة في حلب. وجاء في آخر رسالة غورو ما يلي: "يشرفني أن أرجو سموكم، إصدار أوامركم على وجه السرعة إلى سلطات دمشق، لتوقف الدعم المالي والمعنوي الذي تقدمه إلى العصابات، ولتضع سكة حديد حلب نهائيًا بتصرف

فرقة دولاموت، لإرسال المؤن، ولنقل الجنود والعتاد بشكل خاص" [1583]؛ فلقد كانت محطة حلب تتحكم في جميع خطوط الحديد المفضية إلى ولاية أضنة. وفرقة دولاموت فرقة سورية، وهي الفرقة الثانية التي تتمركز قيادتها في كلّس والمكلفة بحماية خط بغداد الحجازي [1584].

ومع هذا الإنذار، دخلت العلاقات السورية - الفرنسية مرحلة شديدة التوتر وحاسمة، ستنتهي فصولها بالاحتلال الفرنسي المباشر لسورية الداخلية. كما دخلت العلاقات السورية - التركية مرحلة تحالف غير مباشر. وخلال الأيام الفاصلة بينه وبين رد فيصل في 13 أيار / مايو 1920 على رسالة ميلران برفض الانتداب، ارتفعت وتائر الدعوات إلى تجذير التحالف مع الكماليين، والعمل تحت الراية الكمالية - البلشفية للدفاع عن الاستقلال السوري، وهو ما يشكل التعرف إليه شرطًا لا بد منه لاتخاذ الحكومة السورية سياسة التعاون غير المباشر مع الكماليين تحت عنوان "الحياد".

ثانيًا: ردة الفعل السورية: ارتفاع وتائر الدعوات لتجذير العلاقات السورية - الكمالية

1 - جمع التبرعات للكماليين وإيفاد الوفود السورية إليهم

خلال تلك الأيام التي أُعلنت فيها الحكومة السورية بصفتها حكومة دفاعية، ارتفعت وتائر الاتصالات والعلاقات السورية مع الكماليين؛ إذ ساد، بحسب وصف رشيد رضا، "عطف عام" على الكماليين ودعم لحكومتهم الجديدة، وحدد رضا بعض أهم مظاهرها بجمع "الإعانات" للكماليين في مقاومتهم الفرنسيين على الرغم من "شدة العسرة في البلاد، وأرسلت إليهم الوفود تخطب ودهم". ويعدد رضا من هذه الوفود وفدًا حمل معه مذكرة إلى مصطفى كمال، وشارك فيه الأمير عادل أرسلان، أحد أبرز أقطاب الحركة العربية [1585] والذي كان قريبًا جدًا من الاتصالات التي أفضت في 16 حزيران / يونيو 1919 إلى وضع مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال الذي نذكّر من جديد أنه وُضع بالفعل لكنه لم يوقَّع، بل وجّه رشيد رضا بعد انتخابه في أوائل أيار / مايو 1920 رئيسًا للمؤتمر السوري العام، رسالة مطولة إلى مصطفى كمال "يعظم شأنهم [أي الكماليين] وبوجوب تعضيدهم للمسألتين العربية والإسلامية وبيان مكانتهما" [1586]، فقد كان لا يخشى على العرب "من البلشفية والترك" وإنما من "إجهاز الإنكليز عليهم" [1587].

2 - ارتفاع دعوات التحالف مع الكماليين والبلاشفة

ما عُبّر عنه في شباط / فبراير 1920 من أفكار غدا بارزًا هنا اتجاهًا فاعلًا، ويملك ممثلين أقوياء له نافذين في الأجهزة الحكومية والسياسية والعسكرية

للحكومة السورية، هم بكلمة مكثفة من يجتمعون في الفضاء الراديكالي لـ "الفتاة". ولحظ فيصل في هذا السياق ارتفاع وتائر نشاط ونفوذ الذين "يرغبون في السير تحت الراية البلشفية - التركية" [1588]. وكانت هذه النزعة قوية بين الراديكاليين إلى درجة أن وصفي الأتاسي (1882 - 1932)، مندوب حمص في المؤتمر السوري العام، جهر بها منذ آذار / مارس، في مأدبة أقامها فيصل لأعضاء المؤتمر السوري بُعيد إعلان الاستقلال، قائلًا: "إذا رفضت الدول المصادقة على استقلالنا، فنحن على أتم الاستعداد لإعلان البلشفية"، لكن فيصل انتهره [1589]؛ إذ إنه كان متعاطفًا مع الطرح ومتفهمًا له وإيجابيًا نحوه في لقاءاته ورسائله الخاصة، لكن ليس إلى الحد العلني الذي يثير حفيظة الحلفاء ضده.

ووجدت هذه النزعة دعمًا معنويًا لها من رشيد رضا، رئيس المؤتمر السوري العام، الذي اشتهر بردّه على فتوى شيخ الأزهر بتكفير البلشفية، ورأى أنه لا تعارض بين الإسلام والبلشفية من ناحية الموقف ضد الاستغلال، والعمل لحرية الشعوب. فقد كان رضا يرى أن الخشية على العرب ليست من "البلشفية ولا من الترك" بل من البريطانيين [1590]، وسيحمد الله في عام 1921، في إثر توقيع الاتفاقية الكمالية - البلشفية (13 آذار / مارس 1921)، على أنه سخّر البلاشفة "لمظاهرة الترك وشد أزرهم"، بعد أن كانت روسيا القيصرية "هي الخطر الأكبر على السلطنة العثمانية" [1591].

وبعد قرار مؤتمر سان ريمو الانتداب الفرنسي في داخل الجهاز السياسي والعسكري السوري، برز لدى بعض ضباط العهد و"الفتاة" اقتناع بأن الكماليين والعرب يواجهون عدوًا واحدًا [1592]، ولدى أقطاب الحكومة العربية وأعضاء المؤتمر السوري العام إمكانية الحصول على المال والسلاح من الكماليين والبلاشفة الذين كانوا يساندون أي حركة مقاومة للبريطانيين، بل ألمحوا لفيصل بذلك [1593]، واعتقدوا جميعًا أنهم بالاتحاد مع تركيا الكمالية يمكنهم الانتصار على فرنسا [1594]، وأن الفرصة غدت سانحة لهم للدفاع عن الاستقلال السوري، وتحطيم قرار الانتداب عبر هذا الاتحاد [1595]. وعبّر فوزي القاوقجي عن هذه الروحية بأننا "كنا معاشر الضباط تثيرنا أعمال ضباط الترك، فكنا نتمنى لو أتيح لنا عمل كعملهم" [1596].

وتصدّر هذه الكتلة في الجيش العربي (السوري) الأميرالاي يحيى حياتي الذي يصفه رشيد رضا، بالنسبة إلى دوره وتأثيره، بـ "الضابط المشهور" [1597]. وكان حياتي ضابطًا تركيًا - عربيًا ولد في دمشق وربطته علاقات وثيقة مع مصطفى كمال ومع فيصل في آن واحد، والتحق بالجيش العربي ليبرز بصفته أحد ألمع قادته، قائدًا للفرقة الأولى، وهي إحدى ثلاث فرق للجيش العربي. ثم عيّنه فيصل في 6 أيار / مايو 1920 في أوائل أيام الحكومة الدفاعية مفتشًا عامًا للجيش [1598]. وتميز بدوره الفعال، في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1919، حين أرغم رضا الركابي على التنحي عن الحاكمية العسكرية العامة بسبب رفضه

سياسة الدفاع والمواجهة، وكان له أيضًا دور بارز في قرار "الفتاة" والأمير زيد بإيفاد سعيد حيدر للبحث في عقد اتفاق عربي - تركي ضد الحلفاء [1599].

3 - منشورات بلشفية - إسلامية في سورية

تزامن ذلك مع إشارة الجرائد السورية التي كانت تتابع ما يجري في الأناضول، في 10 أيار / مايو 1920، إلى أن الاتفاق بين الكماليين والبلاشفة "سيغير في حال حدوثه بالفعل وجه المسألة المطروحة" [1600]. في اليوم (13 ايار / مايو) الذي أبدى فيه فيصل رفضه للانتداب في رسالته الرسمية إلى ميلران، كان أولئك الأنصار قد وزعوا في سورية منشورًا بلشفيًا باللغة العربية مؤرخًا بـ 13 أيار / مايو 1920 يدعو إلى التحالف مع الشعوب الإسلامية، تركية أو عربية أو هندية، ضد البريطانيين [1601].

ويعكس هذا المنشور أفكار حركة الاتحاد الإسلامي بنبرتها البلشفية - الإسلامية، التي تصاعدت وتيرة نشاطها في سورية منذ أوائل شباط / فبراير 1920، والتي تبنّاها مصطفى كمال في آذار / مارس 1920 بدعوته فيصل للانضمام إليها في شكل "حلف إسلامي" ضد المستعمرين [1602] من جهة أولى، ومع إعلان مصطفى كمال من جهة أخرى تبنّيه في نيسان / أبريل 1920 الدعوة للتحالف مع البلاشفة بعد فتاوى الحكومة ضد الكماليين بنعتهم "بأنهم بلاشفة أو اتحاديون ملحدون"، فقد أرسل بعد يوم واحد من نهاية أعمال المجلس الوطني الكبير برقية إلى الحكومة البلشفية افتُتحت بالكلمات التالية: "نتفق على التعاون مع الروس البلاشفة في جهودهم لإنقاذ المظلومين من الحكومات الإمبريالية" [1603]. ثم سيوفد بسرعة مندوبَيه إلى باكو للبحث في الدعم البلشفي لحكومة المجلس الوطني الكبير بالعتاد والذخيرة والسلاح والمال، وعقدِ اتفاق مع البلاشفة يقوم على وحدة النضال ضد العدو المشترك المتمثل في الدول الإمبريالية، لكن من دون تقديم أي تعهدات أيديولوجية، ومقابل قيام البلاشفة ببلشفة جورجيا بينما يقوم الكماليون بإسقاط الحكومة الإمبريالية الأرمنية التي سبق للسوفيات أن اعترفوا بحقها في تقرير المصير وباستقلالها؛ وهذا الموقف المتعارض من جمهورية أرمينيا سيؤخر عقد معاهدة تحالف بين الكماليين والبلاشفة السوفيات مدة عام تقريبًا. وفي 4 حزيران / يونيو 1920، حصل الكماليون من البلاشفة على موافقتهم بدعمهم بمليونَي روبل ذهبي، و60,000 بندقية، و100 مدفع مع كمية كبيرة من الخراطيش [1604].

وتفيد قراءة توبر للوثائق ذات الصلة بأن البلاشفة كانوا يتطلعون إلى ثورة شاملة، تقوم على العرب والأتراك والبلاشفة. وجرى في مداولات مع ماكسيم ليتفينوف من وزارة الخارجية السوفياتية حول إنشاء محور عربي - أرسلان - طلعت - أنور - ليتفينوف - موسكو. وفي أيار / مايو 1920، رتبت وزارة الخارجية السوفياتية لقاءً شارك فيه أنور باشا، وأعرب فيه فلاديمير لينين صراحة عن نياته مهاجمة الإمبريالية البريطانية في الشرق. وتساءل مسؤولو

مكتب الحرب البريطاني: هل كان من الممكن ربط هذا بالانتفاضة التي اندلعت بعد ذلك في العراق في حزيران / يونيو 1920؟ وذكر في هذا السياق تلقّي مصطفى كمال رسالة من النجف لإشعال الجهاد في بلوشستان وبلاد فارس والهند وحضرموت، بعد تقدم البلاشفة في بلاد فارس. وفي مؤتمر إسلامي انعقد في ميونيخ، تقرر بدء العسكرية "من بلاد ما بين النهرين إلى الهند"، ووضعت اتفاقية سرية في حزيران / يونيو 1920 بين مصطفى كمال ووزير الخارجية السوفياتي جورجي ألكسندروف شيشيرين، وفي تموز / يوليو 1920، أعلنت الأممية الشيوعية عن بدء "صراع مباشر في الشرق" [(1605)]. والتقطت الاستخبارات البريطانية بقلق شديد هذه الحركة، فناقش مجلس الوزراء البريطاني في صيف 1920 تقريرًا يفيد "أن الحركة القومية والحركة الإسلامية في بلاد الرافدين تستمدان الإلهام من برلين عبر سويسرا وموسكو. ويزداد الوضع تعقيدًا بالمكائد الإيطالية والفرنسية والبلشفية" [(1606)].

(1570) من الجنرال غورو إلى وزارة الخارجية الفرنسية في 2 أيار / مايو 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 167.

(1571) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 87.

(1572) سعيد حمادة، **النظام النقدي والصرافي في سوريا**، ترجمة شبلي بك دموس (بيروت: مطبعة الجامعة الأمريكانية، 1935)، ص 59.

(1573) خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 26.

(1574) من ميلران إلى الجنرال غورو في 4 أيار / مايو 1920، في: كرم، ص 172 - 174.

(1575) Edmond Rabbat, *L’évolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris: Marcel Rivière, 1928), p. 44.

(1576) من ميلران إلى الجنرال غورو في 4 / 5 / 1920، في: كرم، ص 172 - 174؛ ظل غورو الذي كانت قواته في وضع دفاعي صعب في شمال سورية في مواجهة القوميين الأتراك (الكماليين) وثورة الشمال في سورية بقيادة إبراهيم هنانو، يطلب المزيد، فطلب في 21 / 5 / 1920 من رئيس الحكومة الفرنسية أن يرسل له "12 فيلقًا جديدًا من الإمدادات". يُنظر: من غورو إلى رئيس الوزراء الفرنسي في 21 / 5 / 1920، في: كرم، ص 221؛ بشأن تفاصيل متعلقة بتلك القوات، يُقارَن مع استجماعات علي سلطان لها، في: علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين**، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 335.

(1577) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 129.

(1578) المرجع نفسه، ص 116.

(1579) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l’état mandataire. Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 58.

(1580) بين الباحثين تباينات في تحديد هذا الحجم، غير أنها محصورة بين تقديرات 70,000 و80,000 رجل، فيشير طيباوي إلى أن هذا الحجم بلغ أكثر من 80 ألف رجل. يُنظر: L. Tibawi, "Syria from Peace Conference to the Fall of Damascus," *Islamic Quarterly* (December 1967), p. 329; أما ربّاط، فيشير إلى أن هذا الحجم كان نحو 70,000 رجل في عام 1920. في: Rabbat, p. 10؛ وهو الرقم الذي أشار إليه مزراحي أيضًا. في: Mizrahi, p. 58.

(1581) Rabbat, p. 101.

(1582) هي وحدات من المتطوعين المحليين السوريين في الجيش الفرنسي بقيادة ضباط ورتباء فرنسيين، والتي شكلها الجنرال غورو في 26 كانون الثاني / يناير و10 شباط / فبراير 1920، وضمت في كل لواء من لواءَي اللاذقية وطرابلس 550 عنصرًا، وفي لواء صيدا 200 عنصر. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 - 1920: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص 313 - 314.

(1583) من الجنرال غورو إلى الأمير فيصل في 5 / 5 / 1920، في: كرم، ص 178 - 181.

(1584) فغالي، ص 120.

(1585) هذه المعلومات مستمدة من رسالة لاحقة لمحمد رشيد رضا إلى شكيب أرسلان يستذكر فيها هذه التفاصيل، وهي مؤرخة في 9 محرم 1342 الموافق 22 / 8 / 1923. يُنظر: شكيب أرسلان، **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة** (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937)، ص 327.

(1586) المرجع نفسه.

(1587) المرجع نفسه، ص 319.

(1588) من فيصل إلى ألِنبي في 10 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى، 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمّان: [د. ن.]، 1978)، ص 121 - 122.

(1589) "أحد أعضاء المؤتمر يعلن البولشفيكية"، **لسان الحال**، العدد 359 - 8009، 15 / 3 / 1920، ص 2.

(1590) أرسلان، ص 319.

(1591) محمد رشيد رضا، **المنار**، مج 22، ج 10 (31 تشرين الأول / أكتوبر 1921)، ص 742؛ محمد رشيد رضا، **المنار**، مج 25، ج 4 (4 أيار / مايو 1924)، ص 280.

(1592) تحسين العسكري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية**، ج 2 (النجف: مطبعة الغري، 1938)، ص 23.

(1593) علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 91.

(1594) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 139.

(1595) **مذكرات فوزي القاوقجي: 1914 - 1932**، إعداد خيرية قاسمية، ج 1 (بيروت: دار القدس، 1975)، ص 65.

(1596) المرجع نفسه، ص 66.

(1597) محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (7)"، **المنار**، مج 34، ج 2 (حزيران / يونيو 1934)، ص 156.

(1598) "مفتشية الجيش"، **العاصمة**، العدد 123، 6 / 5 / 1920، ص 4.
(1599) فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 530 - 531.
(1600) يُقارَن بتقرير خلاصي عن ذلك نشرته: **العاصمة**، العدد 144، 10 / 5 / 1920، ص 2.
(1601) أرسل فيصل صورة عنه إلى الجنرال أَلِنبي. ويهاجم المنشور البريطانيين ويشير إلى هزائمهم على أيدي الروس، وإلى انتفاض الهنود ضدهم، ويذكر مساعدة روسيا للشعوب الإسلامية، ويعرض على هذه الشعوب، تركية أكانت أم عربية أم هندية أم فارسية، مساعدتها في الثورة لتستخلص حقوقها. يُنظر: عبد الكريم، ص 306.
(1602) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 299.
(1603) Ibid.
(1604) Paul Dumont, "L’axe Moscou - Ankara, Les relations turco - soviétiques de 1919 à1922," *Cahiers du Monde russe et soviétique*, vol. 18, no. 3 (Juillet - Septembre 1977), pp. 170 - 171.
(1605) Tauber, p. 909.
(1606) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1922**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 525.

الفصل الثالث والعشرون: قرار الحكومة العربية بـ "الحياد" بين الفرنسيين والكماليين

أولًا: التفاهم غير المباشر مع الكماليين

اجتمعت الحكومة السورية للبحث في رسالة / إنذار الجنرال غورو، وبخاصة طلبه وضع "سكة حديد حلب نهائيًا بتصرف فرقة دولاموت". وظهر في مداولاتها الانقسام السياسي الداخلي بين الوزراء المعتدلين والوزراء الدفاعيين؛ ما عكس بدوره الانقسام في الفضاء السياسي العام حول الموقف من الانتداب، بين اتجاه يؤيد التعامل الإيجابي معه والتفاهم مع الفرنسيين، واتجاه راديكالي مهيمن على الرأي العام يلح على اتباع سياسة الدفاع والمواجهة بالتحالف مع الكماليين، وحتى مع البلاشفة، لحماية الاستقلال السوري.

1 - انقسام الحكومة السورية حول تمرير الإمدادات اللوجستية الفرنسية إلى الشمال

كان الضعف سمة الموقف السياسي للوزراء الذين يعكسون اتجاه الحزب الوطني السوري حين انعقدت الجلسة؛ إذ ردّ فيصل، في 13 أيار / مايو 1920، على إيقاع هياج الرأي العام الرافض للانتداب، رسميًا على رسالة ميلران بانتداب مؤتمر الصلح فرنسا على سورية، ورفض فيه الانتداب وأعلمه بـ "استياء الأمة السورية من تقسيمها إلى شعوب عديدة، في حين أن هذه الشعوب القاطنة في الأراضي السورية تنتمي إلى شعب واحد وتنزع منازع واحدة" [(1607)]. وأردف الشهبندر رد فيصل برسالة إلى الكولونيل كوس جاء فيها ما يلي: "إن برقية السيد ميلران تعبّر عن رغبة الحكومة الفرنسية في تنفيذ الانتداب الذي رفضته الأمة السورية تكرارًا". وعلق غورو عليها بأن "علينا إذن أن نخشى كل الخشية حكومة تكشف عن هذه النفسية" [(1608)].

مع ذلك استحسنها الوزراء المعتدلون، على الرغم من رسالة فيصل لميلران، لكونهم قد رأوا فيها مجرد رسالة اضطر إليها تحت ضغط الرأي العام، لكنه في قرارة نفسه يميل إلى متابعة المفاوضات على أساس اتفاقه مع كليمنصو، تلبيةً لطلب الجنرال غورو بتمرير الإمدادات اللوجستية على الخط الحديدي، مبررين ذلك بأن "فرنسا لا تزال حاملة لقب الحليف بالنسبة إلى العرب، بينما تركيا دولة محاربة". وكانوا في ذلك يواصلون رؤية الركابي التي طرحها في

العشر الأخير من نيسان / أبريل 1920، واتجهت آراؤهم إلى قبول طلب غورو بوصفه "معقولًا وجديرًا بالقبول" في ظل تخلّي بريطانيا عن "شدّ أزر" الحكومة، وتجنبًا لاحتلال غورو خط السكة الحديد بالقوة إن رفضت الحكومة طلبه.

لكن وزير الحربية العظمة الذي كان ينظر إليه في هذه الفترة على أنه متعاطف علنًا مع الكماليين [(1609)]، عارض هذا التمرير بشدة، وصرح للوزارة، وفق ما نقله الحكيم، بأنه "مضر بمصلحة سورية المجاهدة في سبيل حريتها واستقلالها، فلا يرى من حسن السياسة إغضاب تركيا جارتنا الشمالية، لتسهيل مهمة الجيش الفرنسي، ولذلك فإنه أصدر سلفًا أمرًا إلى القوات السورية الموجودة في محطات الخط الحديدي، بمقاومة شحن المعدات الفرنسية"، ودعمه الوزيران الدفاعيان الشهبندر، وزير الخارجية، والحصري، وزير المعارف، بقوة وبصوت واحد [(1610)] من منطلق "وحدة مصالح العرب والأتراك" [(1611)].

أثار تصريح العظمة بأنه اتخذ سلفًا قرار مصادرة النقليات، الوزراءَ المعتدلين بحجة أنه حصل من دون معرفة الحكومة بفجوة الانقسام؛ إذ كان المعتدلون لا يثقون بقدرات الجيش، ويرون أن غورو يستطيع عسكريًا احتلال السكة الحديد لو أراد، في وقت فترت فيه علاقة بريطانيا مع الحكومة العربية. وكانوا كذلك ضد نهج حرب العصابات [(1612)]، لكن الوزراء الدفاعيين، ولا سيما العظمة، كانوا يستبعدون إمكانية احتلال الجنرال غورو خط السكة، ما دامت العمليات السورية - الكمالية ضد الفرنسيين مستمرة. وكان ذلك صحيحًا في حينه تمامًا؛ إذ تكشف رسائل الجنرال غورو إلى حكومته استحالة قتاله على جبهتين، فانصاع المعتدلون لضغط الدفاعيين، ولكن إلى حين، مراهنين على ترجيح فيصل وهو المتردد بين خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف.

إزاء هذا الانقسام، تبنّت الحكومة قرارًا معتدلًا في الظاهر، راديكاليًا جدًا في الواقع الميداني، يقوم على إبلاغ الجنرال غورو بـاتخاذها موقف "الحياد" في الصراع بين الفرنسيين والكماليين. وعبّر الحصري عن هذا القرار بأن الحكومة ردت على إلحاحات الجنرال غورو بتمرير النقليات اللوجستية بأننا "نحن أعلنا الاستقلال، وأنتم لم تعترفوا بهذا الاستقلال إلى الآن، فنحن نرى من واجبنا أن نلتزم الحياد في النزاع بينكم وبين الأتراك" [(1613)]. لكنه كان أبعد ما يكون عن مفهوم "الحياد"؛ إذ سيتجاوز حتى حدود الحياد الإيجابي إلى تكامل عملي مع المقاومة الأناضولية.

2 - دعم فيصل القرار بديلًا من التفاهم المباشر

في مقابل الاتجاهات القوية النشطة في الرأي العام وفي جهازه السياسي والعسكري نفسه، بما فيه بعض كبار ضباطه الأعضاء في المؤتمر السوري العام، والضاغطة على الحكومة للتحالف مع الكماليين وحتى مع البلاشفة عن

طريق الكماليين، الذين بدأت في منتصف أيار / مايو جولة لقاءاتهم الثانية الأكثر تقدمًا مع البلاشفة، كان فيصل يؤيد تفاهمات غير مباشرة أو غير رسمية مع الكماليين بما يخدم قضيتهما المشتركة، ويفيد منها الطرفان سياسيًا، لكن من دون الذهاب إلى حد الاتفاق الرسمي. فكان إقرار فيصل للتفاهم غير المباشر مع الكماليين بمنزلة محاولة احتواء دعوات التحالف المباشر، واستفادة الطرفين السوري والكمالي منه لهدفه الوطني، في ما يمكننا وصفه بترسيمة: أعلى من علاقة براغماتية وأقل من تحالف استراتيجي، بينما ظلت مسألة الكونفدرالية التركية - العربية، التي كان موقف كلٍّ من فيصل ومصطفى كمال إيجابيًا منها، مفتوحة لكن بعد تحقيق الاستقلال. وفي تقدير الباحث أن ذلك يصدق على الاثنين، فيصل ومصطفى كمال.

دعم فيصل في سياق هذه الرؤية القرار باعتباره حلًا وسطيًا في الفضاء المنقسم بين المعتدلين والراديكاليين، على مستوى الفضاء السياسي العام، وعلى مستوى الحكومة في آن واحد. فكان هذا الحل يعطيه مزية الضغط على الجنرال غورو كي يقدم تنازلات مقبولة على الأقل في شأن البقاع، وتطمينات إيجابية ولو في منتصف الطريق، ومن دون قطع العلاقات معه، بما يسمح له بتلبية طلب الحلفاء لحضوره جلسة مؤتمر الصلح المقرر عقدها في أواخر أيار / مايو 1920 من دون إثارة ردة فعل الراديكاليين الذين كانوا يتابعون بتوجسٍ خطوات فيصل خطوة خطوة. ويجنّبه أيضًا ضغوط الراديكاليين عليه المهيمنين على الرأي العام وعلى المؤتمر السوري العام للتحالف مع الكماليين ومع البلاشفة عن طريقهم، والذين نشطوا بقوة في أيار / مايو 1920 عن طريق أنصارهم في سورية. لأن هذا يعرضه للمواجهة المباشرة مع الفرنسيين والبريطانيين في آن واحد، ويخرجه من لعبة مؤتمر الصلح التي كان لا يزال يراهن عليها في إعادة تفسير قراراته لصالح العرب.

أيد فيصل تفاهمات غير مباشرة أو غير رسمية مع الكماليين تخدم قضيتهما المشتركة، ويفيد منها الطرفان سياسيًا، لكن دون الذهاب إلى حد الاتفاق الرسمي معهم. فكان إقراره للتفاهم غير المباشر معهم بمنزلة محاولة احتواء دعوات التحالف المباشر، واستفادة كلا الطرفين السوري والكمالي من التفاهم أو حتى التحالف غير المباشر لتحقيق هدفه الوطني، ومعوّلًا أمام محيطه الذي يدعو للتحالف مع الكماليين على دعمهم لسورية؛ بسبب الوضع المالي الصعب بل السيئ الذي كانت تمر به الحكومة العربية. لكن مصطفى كمال رأى أن فيصل يريد احتواء رغبات التحالف السوري مع الكماليين، وأنه لم يكن صادقًا، وأبدى عدم استعداده للإفراط في صرف الموارد الكمالية المحدودة "خارج حدودنا" [(1614)].

في ضوء هذا الموقف الرسمي بالتفاهم غير المباشر مع الكماليين، والذي اتُّخذ في سياق سياسي تاريخي معقد زاخم بالاحتمالات المفتوحة، مررت الحكومة الشحنات المدنية فقط دون الشحنات العسكرية التي صادرها

العظمة من جديد. لكن تمرير تلك الشحنات وُوجه باحتجاجات شديدة وواسعة من الرأي العام، فاضطرت الحكومة إلى إبلاغ غورو رسميًا بحظر تمرير الشحنات المدنية والعسكرية معًا [1615]. وتحت ضغط هذه الاحتجاجات في ذلك السياق، صاغ الشهبندر، وزير الخارجية، رد الحكومة على غورو.

ثانيًا: رد الشهبندر على غورو التحدي في سياق تجذير فيصل لموقفه من الانتداب

استلم غورو الرد عن طريق الشهبندر وزير الخارجية، وليس عن طريق الملك فيصل، تعبيرًا من الحكومة عن عملها بصفتها حكومة مستقلة في ظل نظام دستوري ملكي. ولم يعارض فيصل ذلك؛ لأنه سيمكّنه، في إطار لعبته الدبلوماسية المعقدة مع غورو، من الظهور بوصفه محور الاعتدال الذي يحسن الإنصات إليه من جهة أولى، ومن ممارسة الضغط على كل من بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى. جاء رد الشهبندر راديكاليًا حادًا، يتجاوز الصيغة "الدبلوماسية" التي أقرتها الحكومة باتخاذ موقف "الحياد"، إلى صيغة تحد سافر.

وحدث ذلك بمعرفة فيصل الذي لجأ إلى تجذير مواقفه من الفرنسيين والبريطانيين على حد سواء، فردّ على ميلران في 13 أيار / مايو برفض الانتداب، وردّ كذلك في اليوم نفسه على الجنرال أَلِنبي، ناقضًا مفهوم الانتداب، "بأنه لا حقّ له في البحث في أمر الانتداب، بل إن الشعب هو من يقرر وليس هو، وأن الشعب رفض الانتداب غيرة على استقلاله لكنه يقبل المساعدة" [1616].

كان فيصل قد كفَّ منذ تشرين الأول / أكتوبر 1919، عن اعتماد المرونة التي سبق له أن أبداها بشأن مشروع الوطن القومي اليهودي، ورفض صفقة تأييد هذا المشروع مقابل قرض صهيوني سخي ما بعده سخاء [1617]. وأكد موقفه هذا مجددًا للجنرال أَلِنبي مجيبًا إياه: "أعتقد أن هناك شيئًا من سوء الفهم، إن كل ما قد قبلته هو حفظ حقوق اليهود في ذلك القطر مثلما تُحفظ حقوق السكان العرب الأهلين، وقبول نفس الحقوق والمزايا"، و"إن العرب الفلسطينيين، مسيحيين ومسلمين على حد سواء، قد انتهزوا مرارًا كل فرصة (للاحتجاج) على أي اتفاق أو تعهد يقضي بجعل وطنهم وطنًا قوميًا للإسرائيليين"، بكون فلسطين ضمن الدولة العربية التي قبلت حدودها كما حدّدت فيها من جانب الحكومة البريطانية. كما أن حتى اتفاقية سايكس - بيكو قالت بـ "الإدارة الدولية" لفلسطين بعد موافقة ممثلي شريف مكة. وطلب فيصل الحصول من الحكومة البريطانية "على صيغة" تصريح مرضٍ "يستطيع استعماله ليحفظ الثقة في قلوب العرب بالحليفة الكبرى". وأعرب عن استعداده للمجيء إلى أوروبا سريعًا "لإيضاح قضية بلاده حالما يتسلم بيانًا

إيجابيًا لشعبه القلق يصرح بأن المؤتمر لا يسمح بوجه ما يفصل بين سورية وفلسطين" [(1618)].
وستخفق الاتصالات الصهيونية اللاحقة معه في ثنيه عن رفض البرنامج الصهيوني؛ ففي حزيران / يونيو 1920، أخفقت محاولة حاييم كالفارسكي، رئيس المكتب العربي في المنظمة الصهيونية، في دمشق في إبرام تفاهم مع الحكومة العربية، وكان الرد حاسمًا عليه، وهو أن فلسطين جزء من المملكة السورية، ولا يمكن التفاهم إلا بالتخلي عن فكرة الوطن القومي والهجرة اليهودية، مع ضمان حقوق اليهود الوطنيين المدنية والدينية [(1619)]. بل أرسل فيصل إلى أَلِنبي، في 9 حزيران / يونيو 1920، كتابًا مستعجلًا يستفهم فيه عن حقيقة ما نُشر من "أن المستر هربرت صموئيل قد عيّن مندوبًا ساميًا لفلسطين" و"أنه كان له أسوأ تأثير ممكن على الأهالي العرب، لأن المستر صموئيل معروف لدى الجميع بأنه صهيوني". وحثّ فيصل أَلِنبي على أن ينقل للحكومة البريطانية بـ "نقض هذا القرار" "في حال كان الخبر صحيحًا" [(1620)]، وكان نبأ تعيينه قد أثار عاصفة في المؤتمر السوري العام دفعه إلى استجواب الحكومة عن الأمر وموقفها منه.
في 18 أيار / مايو 1920، وفي سياق تجذير فيصل لسياسته، رد الشهبندر على ما جاء في رسالة غورو فقرة فقرة، وفنّد فيها ادعاءات غورو، نافيًا مسؤولية الحكومة عن العمليات التي يقودها بعض ضباط الجيش العربي ضد المفارز الفرنسية، معتبرًا إياهم ضباطًا سابقين استقالوا من الجيش العربي ولم تعد تربطهم به أي علاقة. وذكر في هذا السياق اسم الضابط المثير للجدل، علي خلقي، الذي اشتهر بدوره البارز في معارك القنيطرة - مرج عيون، معتمدًا تكتيك الأمير زيد المستوحى من سياسة الهاشمي الدفاعية، التي كانت تقوم على دفع أولئك الضباط للقيام بالعمليات وقيادة مجاميع العصابات المقاومة بعد تقديم استقالتهم من الجيش؛ كي تتنصل الحكومة السورية، التي غدت هنا سورية بالكامل بعد الاستقلال رسميًا، من المسؤولية عنها أمام الحلفاء، وتتمكن من المناورة وتحسين أوراقها التفاوضية.
أبرز الشهبندر في مواجهة غورو قائمة وقائعية مفصلة باحتجاجات الحكومة السورية على أعمال الضباط الفرنسيين ومتطوعيهم في المنطقة الغربية، وأعمال ضباطهم المقيمين في دمشق، وتحريضهم الأهالي على عصيان الحكومة، ما يصعب عليها أن تصدق أن هذه الأعمال "منسجمة مع نوايا فرنسا الطيبة ومبادئها النبيلة". وذكّر الجنرالَ غورو بقرار مؤتمر وادي الحجير في جبل عامل بالانضمام إلى الوحدة السورية، مطالبًا إياه بجلاء ما تبقى من وحدات فرنسية عن البقاع.
وبخصوص المسألة الحساسة، وهي مسألة تمرير الإمدادات اللوجستية الفرنسية إلى الشمال، أوضح الشهبندر للجنرال أن الحكومة راغبة بإخلاص في تلبية طلبه، "لكن يستحيل علينا أن نحافظ على نفوذنا أمام الشعب، إذا ما

أجزنا عبور عتاد حربي عائد لحكومة حليفة. نعم حليفة، والشعب لم يلمس حتى الآن أي أثر لهذا التحالف، وطالما أن الحكومة الفرنسية لم تعترف باستقلاله بعد، وهو أقدس حقوقه، طالما أن الأمر بلغ حد حرمانه من الأموال العائدة له من الرسوم الجمركية، والتي وعدتموه صراحة بدفعها له". لكنه أبلغ غورو في الوقت نفسه أن الحكومة مررت بصفة استثنائية قاطرتين محملتين بالمؤن المدنية دون تلك المحملة بالعتاد الحربي، وأشار إلى أنه "مع هذا، فإن مرور هاتين الحافلتين قد ترك أثرًا سيئًا لدى الشعب، بحيث أصبح من الصعب علينا الترخيص حتى بمرور الحافلات المعدة لنقل المؤن الغذائية للجيش الفرنسي دون إثارة اضطرابات خطيرة وصعوبات متعددة نحن عاجزون عن تحملها في الوقت الحاضر. أرجو أن تأمروا فخامتكم بإيقاف إرسال كل ما هو مخصّص للجيش" [(1621)]؛ هذا كله أغضب غورو كثيرًا فوصف الشهبندر بأنه وقح ومتطرف [(1622)].

لجأ غورو إلى الملك فيصل، لكن الملك لم يعد حرًا في قراراته، كما لم يعد مستعدًا لتقديم خدمات مجانية بلا مقابل، وأجابه بعد يومين من رد الشهبندر بأنه "غير قادر على السماح بأية عملية نقل بواسطة خط سكة حديد حلب، ما لم تعدّل الحكومة الفرنسية موقفها من مطالب المؤتمر السوري العادلة"؛ الأمر الذي رأى غورو أنه "يشكل خطرًا كبيرًا [كلمة ساقطة] فرقة لاموت"، في ظل "حراجة وضعنا في الشمال كما أفادت الأنباء، والذي يزداد خطورة يومًا بعد يوم"، وطلب تعزيزات جديدة [(1623)]. كان فيصل قد خطا، في مرحلة تجذير مواقفه، خطوة إلى الأمام، في الضغط "المؤلم" بالفعل على البريطانيين في العراق والفرنسيين في المنطقة الغربية، بالتفاهم غير المباشر مع الكماليين على حصر الفرنسيين بين النيران الكمالية والنيران السورية بالسقف الأعلى، كي يحصل على الحد الأدنى المقبول. وكان لتلك المساعدة غير المباشرة أهمية قصوى بالنسبة إلى القوى الكمالية التي كانت تخوض حربًا مزدوجة ضد الفرنسيين، وضد "جيش الخلافة" الذي شكّله السلطان في 18 نيسان / أبريل 1920، وحقق خطوات متقدمة مهمة في ضرب الكماليين إلى أن تمكن الأخيرون من سحق ذلك الجيش في 25 حزيران / يونيو.

ثالثًا: امتطاء فيصل السياسة الدفاعية

أما في سورية التي كانت تقوم فيها حكومة منظمة أعلنت استقلالها، فقد امتطى فيصل مركبة السياسة الدفاعية، لتحسين أوراق الضغط في يده على الحلفاء، حيث وصلت إلى ذروتها في أيار / مايو 1920، ولتجنب تجاوز الحركة الجماهيرية الراديكالية له ورميه على الرصيف. ولم يكن لديه من تناقضات فرنسية - فرنسية يستثمرها في "اللعب على الحبال"، على غرار براعته في استثمار التناقضات البريطانية - البريطانية بين مركزي القاهرة وسيملا في

الهند. وفي الخلاصة، لم يكن لديه سوى استخدام القوة ضد الفرنسيين لدعم حقه، وطرح السقف الأعلى للحصول على حد أدنى مقبول.
وفي سياق تجذير فيصل لمواقفه، ارتفعت في أيار / مايو 1920 وتائر السياسة الدفاعية للحكومة السورية التي تصدرها الوزراء الدفاعيون الراديكاليون الثلاثة: العظمة والشهبندر والحصري، بصفة مكثفة ومتسارعة، في تفاهمٍ غير مباشر مع الكماليين على حصر الفرنسيين بين النارين السورية والكماليةً؛ ما سيثير المخاوف البريطانية - الفرنسية المزدوجة من أن يتحول هذا التفاهم الميداني إلى تحالف حاسم، وهو ما سنتوقف عند تطوراته في الفصل اللاحق.

(1607) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 148.

(1608) من غورو إلى ميلران، 21 أيار / مايو 1920، ينظر: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 221.

(1609) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 151.

(1610) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 171.

(1611) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 172؛ يُقارَن بمقالة: "الحالة الحاضرة في الشرق الأدنى"، **القبلة**، 19 / 10 / 1922، ص 1.

(1612) الحكيم، ص 171.

(1613) الحصري، ص 172.

(1614) Hadiye Yilmaz, "Mustafa Kemal Paşa - Emir Faysal Anlaşması ve Milli Mücadele Dönemin de Suriye ve Irak," *CTAD*, vol. 10, no. 20 (Güz 2014), p. 44.

(1615) من وزير الشؤون الخارجية عبد الرحمن الشهبندر إلى الجنرال غورو، 16 أيار / مايو 1920، في: كرم، ص 194 - 195.

(1616) من فيصل إلى أَلِنبي، (برقية)، 13 / 5 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى، 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 106.

(1617) أكد سحبه لها في الحديث الذي نشرته جريدة **جويش كرونكل** (*Jewish Chronicle*) اليهودية البريطانية في 3 تشرين الأول / أكتوبر 1919، بأن "فلسطين يجب أن تظل جزءًا من سورية، وأنه ليس بين البلدين حد طبيعي ولا فاصل. وما يؤثر في الواحدة منهما يؤثر في الثانية. فالعرب يريدون فلسطين ولاية لا يرونها بلادًا قائمة بنفسها. ونحن نسعى لننشئ سلطة عربية تتألف في أقل ما يكون من العراق وسورية وفلسطين". **العاصمة**، العدد 66، 13 / 10 / 1919، ص 3. كما أنه رفض في مرحلة الأزمة المالية للحكومة العربية، بعد تطبيق اتفاق الاستبدال، العرض السخي الذي تقدم به حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، بمنحه قرضًا بقيمة 30 مليون جنيه مقسطًا على خمس سنوات لقاء موافقة العرب على البرنامج الصهيوني في فلسطين، "وهم يقدمون المال والرجال اللازمة [كذا] ويقاومون فرنسا بواسطة المال والصحف. وتمثل هذا البرنامج في طرح وايزمان له بدعم فيصل لهجرة ستة مليون [ملايين] من أصل أربعة عشر مليون يهودي في العالم إلى فلسطين،

مع ادعاء عدم السعي لتحويل فلسطين إلى دولة يهودية ومع الزمن إذا تأمنت الأكثرية لليهود فيمكنهم أن يؤسسوا حكومة ديموقراطية على أساسات المساواة". يومية 24 / 9 / 1919، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 472.

(1618) برقية من المارشال اللورد أَلِنبي - القاهرة إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية - لندن (13 أيار / مايو 1920)، المتضمنة نص جواب فيصل على برقية أَلِنبي، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، 1920**، مج 5: اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 222 - 224؛ سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 549 - 550؛ وقد صدرت هذه الرسالة عن وزارة الخارجية السورية باللغة الإنكليزية، وأوردت قاسمية في تحقيقها لمذكرات عبد الهادي المقاطع الأساسية منها. **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 96 - 97.

(1619) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 186.

(1620) من الفيلد مارشال اللورد أَلِنبي - القاهرة إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية في 9 / 6 / 1920، عن كتاب مستعجل من فيصل، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 262.

(1621) من وزير الشؤون الخارجية عبد الرحمن الشهبندر إلى الجنرال غورو، 16 / 5 / 1920، في: جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 190 - 195.

(1622) من غورو إلى رئيس الوزارة الفرنسية، 21 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 220.

(1623) من غورو إلى وزارة الخارجية، 19 / 5 / 1920، في: كرم، ص 199 - 201.

الفصل الرابع والعشرون: تجذير السياسة الدفاعية السورية

مقدمة

شهدت السياسة الدفاعية السورية في أيار / مايو 1920، وفي سياق موقف الحكومة بالدعم غير المباشر للكماليين تحت ستار "الحياد"، تطورًا نوعيًا فيها يختلف عن خطوات التأرجح والتردد السابقة بين الدفاع القصير النفس والتهدئة التي اتبعتها الحكومة العربية السورية في مرحلة ما بعد اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919، بسبب توظيف فيصل لها في مفاوضاته الشائكة والمعقدة مع كليمنصو. فما كان سياسة دفاعية قصيرة النفس، وذات أهداف سياسية محدودة اتُّبعت في مرحلة التصدي لاتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919، تحول هنا إلى سياسة مثابرة، تتميز بالشدة وبمحاولة بناء نقاط القوة واستثمارها بأكثر ما يمكن، ولكن وسط ضيق مالي شديد في الموارد، ووضع اقتصادي متردٍّ، ما همَّش في إطار ذلك دور الوزراء المعتدلين لصالح بروز دور نظرائهم الدفاعيين.

أولًا: صورة فيصل الراديكالي السورية

1 - رفض الانتداب: الاستقلال يؤخذ ولا يعطى

في سياق هذا التطور، شهدت العلاقات السورية - الكمالية تطورًا نوعيًا ملحوظًا في التكامل موضوعيًا، وإن لم يجرِ هناك اتفاق رسمي موقّع. وتوارت في هذا الشهر صورة فيصل "المحجم" والمتردد لصالح صورة فيصل "المقدم" والأكثر راديكالية مع تجذير مواقفه في كل من سورية والعراق. وحظر وفق ما يحدده رضا تمرير أي إمدادات فرنسية على السكة الحديد لمقاتلة الكماليين في كيليكيا [(1624)]؛ فباتت يدا العظمة طليقتين في شأن الحيلولة دون مرور أي قاطرة دعم لوجستي إلى القوات الفرنسية المتضعضعة في الشمال.

هكذا، بحلول أيار / مايو 1920، أخذ فيصل يجنح إلى المبادرة والدفاع؛ فهو فهم ما انطوت عليه برقية غورو من إنذار في 5 أيار / مايو 1920، بعزمه على تصفية الحسابات مع الحكومة السورية، وتلقّيه معلومات أخبارية صحافية عن تصريح ميلران، رئيس الحكومة الفرنسية، بأنه عازم على إرسال 30,000 جندي إضافي إلى سورية لاحتلال منطقتي دمشق وحلب وغيرهما. يضاف إلى ذلك كله تصريحات دو كيه بأن الحكومة الفرنسية مستعدة لإرسال 60,000 جندي لكي تحتل سورية [(1625)]؛ فلقد غدا الفرنسيون مستعدين للتفاوض مع مصطفى كمال حول كيليكيا، وإبرام اتفاق مرضٍ له، بينما تشبثوا بسورية إلى درجة أن

دو كيه، مهندس تلك الرؤية، "سورية أولًا"، أدلى بذلك التصريح، وهو ما سنتوقف عنده لاحقًا.
جذّر فيصل مواقفه، ولحظ غورو في برقيته، في 19 أيار / مايو 1920، إلى وزارة الخارجية الفرنسية، أي في اليوم الذي سيتوجه فيه فيصل إلى باريس (لم يتمكن من ذلك)، أن فيصل غدا راديكاليًا، وأنه "يضع الاعتراف بدولة سوريا غير قابلة للتجزئة، شرطًا للتفاهم حيال هذه المساعدة [الانتداب الفرنسي]، كما يتطلب ردًا إيجابيًا قبل سفره إلى أوروبا" [(1626)].
وقد بيّن فيصل في برقيته أن اعتراف فرنسا باستقلال سورية ليس منة، فالاستقلال هو حقيقة، وأن السوريين أمة واحدة وليسوا أممًا مختلفة، وأنه يستحيل عليه أن يقبل "المشورة والمساعدة" التي أوكلها مؤتمر الصلح إلى فرنسا "بشكل انتداب"، لكنه على استعداد "إذا ما تم الاعتراف بدولة سورية موحدة، للتفاهم مع الحكومة الفرنسية حيال هذه المساعدة" [(1627)]. واستاء غورو من رسالة فيصل، فطلب من حكومته تعزيز قواته بـ 12 فيلقًا جديدًا لمواجهة وشيكة مع قوات عرب بني الفضل في الجنوب، أي قطاع القنيطرة - مرجعيون، وهي القوات التي أعلمته الحكومة السورية مسبقًا بعدم قدرتها على ضبط حركاتها [(1628)].
في أواخر أيار / مايو 1920، أخذ فيصل يكثر من تذكير السوريين بجملته التاريخية الشهيرة: "الاستقلال يؤخذ ولا يعطى"، ويحضّ الأمة على القرض الوطني والتجنيد الذي شُدد قانونه وارتفعت وتيرة تطبيقه، كي يجري تزويده بـ "المال والرجال"؛ ما يمكّنه من حماية الاستقلال والدفاع عنه. وقدّم في جلسة إفطار رمضاني مع القادة والشخصيات السورية، وصفًا لمبدأ الانتداب قائلًا: "كلمة الانتداب لا حد لها ولا معنى صريحًا لها، وقد رفضتها الأمة رفضًا باتًا، ولا يقبلها أحد يريد الحياة، فهي كلمة مطاطة تفسَّر طورًا بأشد أنواع الاستعمار، وتارة بأخف ضروب المعاونة المدنية التي لا تمس الاستقلال. ومع ذلك فقبولها عار على كل أمة تريد الحياة" [(1629)]. وأخذ أيضًا يبدي عزمه على ممارسة مقاومة أشد للبريطانيين في العراق. وكان في ذلك يكشف عن تشاؤمه من جدوى التفاهم مع الحلفاء، ولا سيما مع الفرنسيين، وإن لم يقطع حبل الرهان كليًا مع سياسة التفاوض؛ إذ كان لا يزال يرى في الوقت نفسه أن "أبواب المذاكرات [الحلفاء] ما زالت مفتتحة أمامنا" [(1630)]. وفي سياق هذا التحذير، قامت الحكومة باستعراض قوة الجيش العربي لرفع المعنويات، وتأمين أوسع اصطفاف من الحركة الجماهيرية الراديكالية معها، وتشديد قانون التجنيد الإلزامي، وطرح القرض الوطني لتمويل مقتضيات الدفاع، وصولًا إلى تفاهم ميداني غير مباشر بين الراديكاليين السوريين والكماليين.

2 - استعراض القوة

كان من أولى الخطوات الفورية التي اتَّخذت، إبان البحث في تشكيل حكومة الأتاسي، خطوة تنظيم العظمة مناورة بين لواءين من الجيش العربي وفوج من الفرسان، سلّم فيه الملك العلَم السوري إلى قائد لواء المشاة الأول بحضور وزير الحربية يوسف العظمة، وكان أول علَم يسلَّم إلى أول لواء سوري [1631]. وتزامن إعلان تشكيلة الحكومة الدفاعية مع فتح مدرسة عسكرية جديدة لتخريج ضباط الصف أو النقباء الذين كان الجيش السوري يعاني نقصًا كبيرًا في أعدادهم، قياسًا بعدد الضباط فيه [1632].

ارتفعت وتيرة الإجراءات الدفاعية السورية، بعد رفض فيصل رسميًا في 13 أيار / مايو قرارات الانتدابات، وتجذيره موقفه من الانتداب، ورد حكومته على غورو بحظر نقل أي إمدادات لوجستية مدنية أو عسكرية إلى قواته المتهالكة في الشمال؛ فصعّد العظمة في هذا السياق إجراءاته، لتتخطى حدود الموقف الرسمي في "الحياد" إلى آفاق تفاهم غير رسمي مع الكماليين. فقام في يومي 16 و17 أيار / مايو 1920، وسط ارتفاع وتيرة تشكيل مجاميع المقاومة الشمالية التي وعد الشهبندر غورو بإجراء تحقيق في شأنها، لكن الحكومة لم تقم بأي إجراء بل شجعتها، بإجراء تمرينات للمدفعية على طريق حلب - إسكندرون [1633] القريب من المعارك الشرسة الدائرة في الشمال بين الفرنسيين والكماليين. وكان اختيار هذه المنطقة لإجراء المناورات رسالة سياسية بتجاوز موقف "الحياد" إلى التفاهم غير الرسمي بين الحكومتين السورية والكمالية على وضع الفرنسيين بين النارين التركية والعربية.

3 - تجذير قانون التجنيد الإلزامي وإعلان القرض الوطني لتمويل مقتضيات الدفاع

شددت الحكومة التي بات الوزراء الدفاعيون يمسكون بها في ظل سير فيصل معهم على تجذير قانون التجنيد الإلزامي في 20 أيار / مايو 1920؛ حيث ألغت فيه معظم الإعفاءات الواسعة السابقة من الخدمة في القانون السابق الذي صدر في 19 كانون الأول / ديسمبر 1919 وتشددت في تطبيقه وسد منافذ التهرب منه [1634]، في طموح جامح لرفع حجم الجيش السوري إلى نحو 30,000 رجل [1635]، ويتطلع إلى تحرير البلاد العربية وليس سورية فقط. وهو طموح لم يتحقق قط، بل بالأحرى أخفق، وسنتوقف عنده لاحقًا.

وبسبب شح مواردها المالية، أصدرت الحكومة، في 9 أيار / مايو 1920، وبمرسوم ملكي، قانون القرض الداخلي الوطني لتمويل متطلبات الدفاع لتحصيل نصف مليون دينار سوري، أو ما يعادل 435 ألف ليرة ذهبية عثمانية، (الليرة الذهبية العثمانية سُعرت في قانون النقد السوري بقيمة 115 قرشًا سوريًا) [1636]، لتعويض عائداتها الجمركية التي جمد الفرنسيون والبريطانيون تحويلها إليها، ولم يسدد البريطانيون جزءًا منها إلا تحت وطأة العمليات التي أصابت مناطقهم الشمالية في فلسطين، لقاء تعهد الحكومة العربية بكبح

العمليات. وحصل فيصل من ألِنبي بموجب ذلك على 100 ألف جنيه إسترليني، من دون أن يفعل شيئًا في الواقع مع مجاميع العصابات، ومن دون أي تخلٍّ عن دعم عمليات العهديين في العراق، لكن جاء رد اللورد كيرزون على ذلك حاسمًا بتحذير ألِنبي من دفع أي مبالغ إلى فيصل من دون الحصول على موافقة وزارة الخارجية في لندن [(1637)]؛ إذ كان مسؤولو الإدارة البريطانية في العراق قد دأبوا على الصراخ بأن الحكومة العربية تحاربهم بالمال البريطاني [(1638)]. وفي هذه المرحلة من تجذير السياسة الدفاعية، دعم فيصل إشعال خطوط التماس مع الفرنسيين، وهو ما كان بدوره خدمة ثمينة للكماليين.

ثانيًا: إشعال خطوط التماس مع الفرنسيين بحرب العصابات

1 - تجنيد مجاميع العصابات وتمويلها ودعمها بضباط نظاميين

حظرت الحكومة السورية بصرامة تمرير الإمدادات اللوجستية الفرنسية إلى شمال سورية عن طريق السكة الحديد، واعتبر الدفاعيون أنهم بحظر تمرير القاطرات على السكة الحديد إلى الشمال يقدمون "أعظم خدمة يمكن أن تقدّم للترك في مثل الأحوال العصيبة التي كانوا فيها" [(1639)]. وسارت أيضًا الحكومة فعليًا، خلال أيار / مايو، في سياسة إنهاك القوات الفرنسية بحرب العصابات في كل مناطق التماس بين المنطقتين الشرقية والغربية، وفي عقر المنطقة الغربية نفسها في جبل العلويين وفي قطاع واسع في تلك المنطقة يمتد من حدود المعلقة وزحلة وسهل البقاع حتى حاصبيا وراشيا ومرجعيون وصيدا، وصولًا إلى الإسكندرونة، وقفت خلفها الحكومة السورية تمويلًا وتسليحًا [(1640)]، لكنها تنصلت رسميًا من المسؤولية عنها؛ باعتبار الضباط الذين يقودونها "مستقيلين" من الجيش العربي.

وترافق ذلك مع تنظيم الأمير زيد لتشكيل مفارز قتالية تخوض حرب عصابات ضد القوات الفرنسية في المنطقة الغربية نفسها، وقد نظمها تحت اسم "فوج الدرك الاحتياطي". وتمثّلت خطتها في تجاوز حدود المنطقة الشرقية إلى أماكن وجود الفرنسيين في المنطقة الغربية. وشملت جبهتها قطاعًا واسعًا، يمتد من حدود المعلقة وزحلة وسهل البقاع حتى حاصبيا وراشيا ومرجعيون وصيدا. وتجلّى تعاونها مع ثوار جبل عامل في مجموعة ملحم قاسم التي كانت منطقتها تشمل رياق ومعلقة، وكانت المفرزة تتجول بلباس الدرك في الحالات الاعتيادية لكنها كانت ترتدي الألبسة المدنية إبان هجماتها على الفرنسيين [(1641)]. وكان للجيش العربي قوات صغيرة في مختلف مناطق البقاع من المعلقة حتى حاصبيا وراشيا، لكن استُبدل بها فوج الدرك الاحتياطي كي

يسحب الجنرال غورو قواته من البقاع تطبيقًا لاتفاق فيصل - كليمنصو الأول [(1642)].

وفي جبل عامل، كانت التطورات مثيرة ودراماتيكية، وكان رفع وتائر عمل حركات المقاومة في الجبل أبرز تداعيات المؤتمر. وبحسب المصادر الفرنسية، فإن صادق حمزة أعلن، في الأول من أيار / مايو 1920، قيام حكومة مستقلة في إطار الوحدة السورية اتفق مع الحكومة العربية عليها لوضع الفرنسيين أمام أمر واقع [(1643)]. ووقعت أشد الهجمات، في 5 أيار / مايو 1920، بقيادة أدهم خنجر وصادق حمزة، ولا سيما في صور ومرجعيون. وكانت هذه الحرب منهكةً للفرنسيين ومشغلةً لقسم من قواتهم المتمركزة في القرى المسيحية، أو في جديدة مرجعيون وعين إبل المتاخمتين للمنطقة الانتدابية البريطانية في فلسطين [(1644)].

واستجمع سعيد الصورة الإجمالية للمشهد بأنه "إذا ما استُثني جبل لبنان من مجال عمليات العصابات ضد الفرنسيين، فإن الحاميات الفرنسية هُزمت وحوصرت في مرعش وأورفة وعنتاب ومرسين وطرسوس. فأهل الشمال يقاتلونهم [يقاتلون الفرنسيين] وسكان المنطقة الغربية ينازلونهم". وتمثلت الحصيلة في أن "البلاد السورية كلها من حوران حتى حلب فأطنة فبوزانتي كانت ثائرة عليهم تعمل للخلاص منهم" [(1645)].

تخطت الحكومة السورية، في استثارة هذه المواجهات ودعمها وتمويلها، حدود موقفها الرسمي، وهو "الحياد"، في المعارك الفرنسية - الكمالية القاسية في الشمال إلى نوع من "الحياد الإيجابي"، فجاء موضوعيًا أقرب إلى صراع غير مباشر مع القوات الفرنسية من جهة أولى، وأثمر من دون توقيع اتفاق رسمي، أمرًا واقعًا (De facto) هو تنفيذ السوريين، من جهة أخرى، الشق المحدد لهم في خطة مصطفى كمال في 15 شباط / فبراير 1920 للاتفاق مع المنظمات الوطنية السورية على وضع القوات الفرنسية بين النيران السورية والنيران الكمالية لتطويقها في كيليكيا. وهو ما كبّل يدي غورو عن أي نجدات لقواته اليائسة في الشمال، وعزز اعتقاده بحدوث اتفاق رسمي غير معلن بين الحكومتين السورية والكمالية ممثلة بحكومة المجلس الوطني الكبير [(1646)].

وكان، منذ شباط / فبراير 1920، يرى أن فيصل مرتبط "بالتحالف الشريفي - التركي"، وأنه عاجز عن القتال على جبهتين ضد "الأتراك" و"الشريفيين" [(1647)]، وتفاقم بروز هذا العجز مع إشعال السوريين خطوط التماس بالمواجهات.

2 - سياسة الكماشتين وتضعضع الوضع الدفاعي السلبي الحرج للقوات الفرنسية في الشمال

أثّرت هذه العمليات في تشتيت القوات الفرنسية في نقاط التماس مع منطقة الحكومة العربية وفي داخل المنطقة الغربية (الفرنسية)، وساهمت في ضعضعة قدرات الجيوش الفرنسية في المواجهات الصعبة مع الكماليين في

الشمال. وبحلول أيار / مايو، غدت الصورة جلية؛ القوات الفرنسية منهكة بالعمليات ضدها من الجنوب إلى الشمال، وواقعة في كماشة بين نيران الكماليين ونيران السوريين. وقطعت خطوط الإمدادات بينها عن طريق سكة حديد رياق - حلب أو عن طريق كلّس - ماردين؛ إذ كانت مراكزها في الشمال كلها في وضعية دفاعية سلبية حرجة، ومستنزفة كليًّا، وخسائرها البشرية جسيمة جدًا. يضاف إلى ذلك إنهاك مجاميع حرب العصابات السورية، في جبل عامل وجبل العلويين والبقاع في الجنوب والساحل وحارم وأقضيتها المجاورة في الشمال، لحامياته التي اشتدت في نيسان / أبريل - أيار / مايو 1920، يقابلها استمرار الحصار الكمالي القاسي الثاني لعنتاب الذي بدأ في 30 نيسان / أبريل، وبات في الخامس من أيار / مايو كاملًا.

وكانت المقاومة الكمالية على أشدها في عنتاب، آخر مركز تبقى للفرنسيين شمال خط السكة الحديد؛ فقد تمكنت من فرض حصارها الثاني على المواقع الفرنسية هناك (30 نيسان / أبريل - 23 أيار / مايو 1920)، وقطعت خطوط الإمدادات بينها وبين كلّس [1648].

ووفق التاريخ الرسمي لجيش الشرق، "عُزلت [عنتاب] عن الخارج عزلة تامة فلم يبق الاتصال بها مستطاعًا، وجل ما هنالك أن طائراتها كانت تلتقط الإشارات التالية: نحن مطوَّقون أمدونا بالقوت"، كما كانت حامية بوزانتي محاصرة ومشرفة على الاستسلام بعد مقاومة عنيفة يائسة وطويلة في 26 أيار / مايو 1920، بعد أن اضطرت إلى التخلي عن رشاشاتها ومدافعها، وكذلك كان الحصار يشمل جميع المخافر الفرنسية المبثوثة على طريق بغداد حتى تل أبيض [1649]. والواقع بخصوص بوزانتي أن القوات الفرنسية، وحجمها الذي يقدر بنحو 500 رجل، انسحبت من هناك، لكنّ كمينًا كماليًا ألحق بها في طريق الانسحاب هزيمة كبيرة، واستولى على أسلحتها، وأسر قائدها [1650].

ولم تتمكن القوات الفرنسية أيضًا من إنقاذ حاميتها في حارم التي حاصرها الثوار السوريون، منذ 22 نيسان / أبريل 1920، إلا في حوالى 3 أيار / مايو 1920[1651]. يضاف إلى ذلك اندلاع أشد المعارك في أوائل أيار / مايو بين الثوار السوريين والقوات الفرنسية قي قطاع مرجعيون، ألحقت نكبة حقيقية بالقرى المسيحية الموالية للفرنسيين [1652]، كذلك في القدموس في جبل العلويين، والتي تحولت فيها هجمات الثوار إلى هجمات طائفية ماحقة على القرى الإسماعيلية. وتدخّل الفرنسيون في هذه المواجهات، بوصفهم يدّعون "حماية" الإسماعيليين، وأحرقوا قرية الدالية العلوية بأكملها، فزادوا من وتائر تطييف الصراع [1653]. وتركت قوة المواجهات أيضًا آثارًا سلبية في تماسك الوحدات الفرنسية؛ إذ امتنع بعض الجنود المغاربة في الجيش الفرنسي، لدوافع إسلامية، عن القيام بعمليات التنكيل، فهربوا من الخدمة والتحقوا بالجيش السوري [1654]، لكن غورو ظل عاجزًا عن القتال على جبهتين.

3 - عجز غورو عن القتال على جبهتين

كبّلت سياسة الكماشتين الفعلية التي اتبعتها الحكومة العربية، تحت ستار "الحياد"، يدي الجنرال غورو بحيث عجزت وحداته اللوجستية عن نجدة قواته المحاصرة في شمال سوريا؛ فعلى الرغم من التعزيزات العسكرية الكبيرة التي تلقاها من باريس بأقصى ما بحوزتها من قوات، فإنه مع حصوله على موافقة الحكومة الفرنسية على التخلص من الحكومة العربية، لم يكن من الناحية العسكرية قادرًا بحسب تقديراته على التقدم في منطقة الحكومة العربية، ومواجهة القوات الكمالية التركية والعربية معًا. فلم يكن لديه، حتى 19 أيار / مايو 1920، قوات كافية لاحتلال سكة حديد حلب، ولم يمكنه استجلاب جنود من كيليكيا إلى سورية في الوقت المناسب، بسبب حراجة وضعها "الذي يزداد خطورة كل يوم"، على حد تعبيره، وكان في حاجة إلى سرية إضافية لحماية مدينة بيروت [(1655)]. وذلك بسبب تشتت قواته في مواجهة الكماليين وانقطاع خطوط إمداداتها بين الجنوب والشمال وبين خطوط الإمدادات في الشمال نفسه من جهة أولى، ومواجهة مجاميع حرب العصابات السورية المدعومة من الجيش العربي في جبل عامل والساحل وشمال سوريا من جهة أخرى.

جدد غورو طلبه من ميلران إرسال 12 كتيبة (Bataillon) جديدة من الإمدادات لصد تلك العصابات [(1656)]، ولم يتمكن من إخماد المقاومة في جبل عامل إلا مع التوصل في 27 أيار / مايو إلى اتفاقية الهدنة الفرنسية - الكمالية، وهدوء المواجهات الكمالية - الفرنسية في عنتاب (سنتوقف عنده لاحقًا بالتفصيل)، ومع تزوده بدعم عسكري جديد بقسوة شديدة ألحقت بجبل عامل نكبة، وكان لهذه النكبة عقابيل خطِرة في دمشق نفسها، وعلى العلاقة بين العامليين والحكومة السورية [(1657)]. ورغم ذلك، فإن مفارز الثوار السوريين بقيادة الضابط في الجيش العربي السوري علي خلقي، وأحمد مريود، عضو الهيئة المركزية السابقة لـ "الفتاة"، وبدعم من الحكومة العربية بدمشق، ظلت تهاجمها حتى أواسط حزيران / يونيو 1920[(1658)].

قدّر بول لافلور حجم الخسائر البشرية الفرنسية، حتى تاريخ الهدنة الفرنسية - الكمالية، بنحو 3500 قتيل و2500 جريح، ومئات الأسرى [(1659)]. ويُعتبر هذا الرقم دقيقًا بالنسبة إلى استناد لافلور، في كتابه **جيوش الشرق**، إلى الأرشيف الفرنسي، وهو أعلى مما قدرته الحكومة الفرنسية، في بيانها المقدم إلى مجلس النواب الفرنسي، في 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1925، عن حجم القتلى في كل سنة من الفترة 1920 - 1925، والبالغ في عام 1920 نحو 2893 قتيلًا [(1660)].

للخروج من مأزق عدم قدرته على القتال على جبهتين مشتعلتين تركية وسورية، رأى غورو أنهما اندلعتا بموجب اتفاق سوري - كمالي ارتبط به

فيصل. ولوضع حد للخسائر الجسيمة في الشمال التي أشار إليها لافلور، ضغط غورو على حكومته لتوقيع اتفاق هدنة يشكل منطلقًا للتفاوض حول اتفاقية سلام، ويقطع التحالف الخطر بين السوريين والكماليين. وهو الأمر الذي شكل مثار مخاوف جدية مشتركة بين الفرنسيين والبريطانيين، فعملوا على محاولة فسخ هذا التحالف، وتركزت مباحثاتهم في أيار / مايو 1920 على ذلك.

(1624) من تعليقات شكيب أرسلان، في: شكيب أرسلان، **فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأمريكي: حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة عجاج نويهض، ج 4 (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1993)، ص 327.
(1625) **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 99.
(1626) من غورو إلى وزارة الخارجية في 19 أيار / مايو 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 199.
(1627) من نص جواب فيصل إلى الحكومة الفرنسية الذي أبرق به الجنرال غورو إلى الحكومة الفرنسية في 19 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 217. وهو نفسه ما لخصه ألِنبي في برقية إلى وزارة الخارجية، 9 / 6 / 1920. ينظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 264.
(1628) من غورو إلى ميلران، 21 / 5 / 1920، في: كرم، ص 220 - 221.
(1629) الملك فيصل في 28 / 5 / 1920 في مأدبة إفطار بدمشق، أورد سعيد نصه الكامل. ينظر: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 149 - 152.
(1630) المرجع نفسه، ص 154.
(1631) صورة التسليم، في: محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 116، 123؛ يُقارَن بـ: **أنباء العاصمة: تسليم العلم**، العدد 143، 3 / 5 / 1920، ص 3؛ يُقارَن بتقرير موجز عن المناورة نشرته **جريدة حلب** الرسمية نقلًا عن جريدة **الكنانة** (حلب)، العدد 134، 3 / 5 / 1920، ص 3 - 4.
(1632) فتحت الحكومة في 3 أيار / مايو 1920 التطوع في مدرسة النقباء بدمشق والملحقة بالمدرسة الحربية، مدة تراوح بين ثلاث سنوات وعشر سنوات. وتدرج راتب التلميذ النقيب خلال دورة السنوات الثلاث من خمسة قروش في الأشهر الثلاثة الأولى ليصل إلى 400 قرش مصري في نهاية السنة الثالثة من الدورة، ثم رفع راتبه إلى 600 قرش بعد مضي سنة على تخرجه، كما حدد راتب من يستمر في التعاقد مع الجيش بعد إمضاء ثلاث سنوات في الخدمة، بحيث يمكن أن يصل بعد السنة السادسة في الخدمة إلى 600 قرش مصري. مدرسة النقباء، **العاصمة**، العدد 122، 3 / 5 / 1920، ص 6.
(1633) **العاصمة**، العدد 145، 17 / 5 / 1920، ص 3.
(1634) ملحق لقانون التجنيد المؤرخ في 19 / 12 / 1919، في: **العاصمة**، العدد 126، 20 / 5 / 1920، ص 1.

(1635) من فيصل إلى الملك حسين، 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 142.

(1636) رهن مليون دونم من أراضي الدولة المعمورة في ولاية حلب ولواءي حمص وحماة مدة 24 عامًا، على أن تكون كل أربعة دونمات مقابل دينار سوري من القرض، أي بأربعة أمثال العائد من الدونم الواحد وقت صدور القانون، والذي كان يساوي "دينارًا سوريًا على أقل تعديل". قانون القرض السوري الوطني بتاريخ 9 / 5 / 1920، في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 145، 17 / 5 / 1920، ص 1 - 3.

ولقد أشار غيلفين إلى أن الحكومة العربية ألزمت الموظفين الحكوميين باستثمار راتب شهر واحد للمشاركة في القرض، لكن ليس في المصادر العربية ما يشير إلى شيء من ذلك. جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 68.

(1637) يُقارَن بالهامش الإيضاحي لسليمان موسى على ما تضمنته برقية فيصل إلى ألِنبي في 21 / 5 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، ص 126.

(1638) **مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية، 1915 - 1921**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، ص 45.

(1639) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 129؛ أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 209.

(1640) يروي صبحي العمري أن الأمير زيدًا قد استدعاه بعد تشكيل حكومة هاشم الأتاسي الدفاعية، وطلب منه الاستقالة من الجيش النظامي كي يتفرغ لتدريب قوة "الدرك الاحتياطي"، للقتال بأسلوب العصابات في المناطق التي يشغلها الفرنسيون. وكان ممن استدعاهم زيد لهذه المهمة ثلاثة ضباط آخرون هم صبحي الخضرا وفؤاد سليم وسعيد عمون (ابن إسكندر عمون). وقد عُين فؤاد سليم قائدًا لها، إضافة إلى بعض منهم برتبة ملازم في الجيش السوري. وكانت المفرزة تتجول بلباس الدرك في الحالات الاعتيادية لكنها كانت ترتدي الألبسة المدنية إبان هجماتها على الفرنسيين. وقامت خطتها على تجاوز حدود المنطقة الشرقية إلى القتال ضد القوات الفرنسية في المنطقة الغربية ومؤازرة الثورات فيها. صبحي العمري، **الأوراق المجهولة**، تحقيق سعد فنصة (واشنطن: [د. ن.]، 2018)، ص 76 - 77.

(1641) ينظر: المرجع نفسه.

(1642) من وزير الشؤون الخارجية عبد الرحمن الشهبندر إلى الجنرال غورو، 16 / 5 / 1920، في: **كرم**، ص 192.

(1643) يُقارَن بـ: جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 286.
(1644) يُقارَن بـ: فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، ط 2 (بيروت: دار الريس، 2008)، ص 131.
(1645) سعيد، مج 3، ص 121.
(1646) يذكر الحصري في رسالة له بعد الاحتلال الفرنسي إلى يونس نادي (1880 - 1945)، صاحب جريدة **يني كون** (اليوم الجديد) التركية، ردًا على تهجمها على الحركة العربية: "حينما كنا في دمشق، كنا نعتقد بوحدة مصالح العرب والأتراك، فكنا نسمح بتزويد القوى التركية التي تعمل في شمال حلب بالذخائر التي تحتاج إليها، ونحول دون استفادة الفرنسيين من السكك الحديد السورية في حركاتهم ضد القوى المذكورة، حتى أن الجنرال غورو قد توهم، بتأثير هذه الوقائع، بأننا كنا متفقين معكم اتفاقًا رسميًا". ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 172؛ يُقارَن بمقالة: "الحالة الحاضرة في الشرق الأدنى"، **القبلة**، العدد 286، 19 / 10 / 1922، ص 1.
(1647) من غورو إلى وزارة الخارجية، 21 / 2 / 1920، في: كرم، ص 83.
(1648) Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatre sièges d'Aïntab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), p. 62.
(1649) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 60، 31 - 32، 39 - 43.
(1650) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 302.
(1651) **الكتاب الذهبي**، ص 34 - 35.
(1652) تحولت الهجمات إلى هجمات طائفية ماحقة على القرى المسيحية المارونية التي سلحها الفرنسيون في تلك المناطق، فأخلاها قسم كبير من أهاليها. ونزحوا قسريًا إلى النبطية وصيدا وبيروت، ولجأ بعضهم إلى الاحتماء بعائلات شيعية وسنية، أو إلى الهجرة إلى فلسطين. وقد نُهبت هذه القرى التي فر منها أهاليها وكانت مجزرة - محرقة عين إبل أشنعها، إذ هاجمت أعداد كبيرة من المسلحين هذه القرية ونهبتها وحرقتها وقتلت وأحرقت أكثر من 50 شخصًا. ويعدد أحمد رضا منها كلًا من قرى عين إبل ودبل ورميش والقوزح التي ترك أهلها بيوتهم وهاجروا إلى فلسطين. يُنظر: رضا، يومية السبت 8 / 5 / 1920، في: أحمد رضا، **مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914 - 1922**، تحقيق وتقديم منذر جابر (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 124 - 125؛ يُقارَن بالمعلومات التفصيلية المسهبة التي يستجمعها بسام من الصحافة اليومية. يُنظر: محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920: حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 383 - 398؛ تمارا الشلبي،

شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية 1918 - 1943، ترجمة عائدة سركيس (بيروت: دار النهار، 2010)، ص 167 - 168.

(1653) محمد هواش، **تكون جمهورية: سورية والانتداب** (طرابلس: مكتبة السائح، 2000)، ص 71 - 73؛ يشير الجنرال غورو في برقية له في 5 / 5 / 1920 إلى هذه الأحداث في القدموس ومشاركة ضابطين من الجيش الشريفي (العربي) هما عزيز بك هارون وجميل ماميش وقائمقام العمرانية فيه، ويتهم سلطات حلب بتقديم الدعم لها كي "تتعدى على قرى المنطقة الغربية وتهاجم مفارز الجيش". في: كرم، ص 178 - 179.

(1654) نقل الكولونيل تولا ضابط الارتباط الفرنسي رسالة الحكومة الفرنسية في 26 / 5 / 1920 حول ذلك، التي طالبت الملك فيصل برفض إدخال أي مغربي في الجيش السوري، بسبب تبعية المغاربة الفرنسية، وإعادة المغاربة الذين "جرى أخذهم" إلى الجيش السوري "حالاً". **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص 98.

(1655) من غورو إلى وزارة الخارجية في 19 / 5 / 1920، لكن الصفحة المكملة لما اقترحه غورو على النظر بإصدار بيان تطميني لفيصل مفقودة. ينظر: كرم، ص 200 - 201.

(1656) من غورو إلى رئيس الوزارة الفرنسية، 21 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 220.

(1657) يُقارَن بخلاصة مداولات المؤتمر السوري، **العاصمة**، العدد 131، 10 / 6 / 1920، ص 3.

(1658) فغالي، ص 296 - 297.

(1659) Paul Lafleur, *Les armées au levant, Historiques et insignes 1916 - 1946* (Paris: C.F.A, 2011), p. 16.

(1660) أورده: عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 166.

الفصل الخامس والعشرون: التفاهم البريطاني - الفرنسي لاحتواء حلف سوري - كمالي محتمل

مقدمة

بحلول أيار / مايو 1920، غدت الحيلولة دون تطور العلاقات السورية - الكمالية إلى تحالف كامل محور اتفاق بين البريطانيين والفرنسيين؛ لمخاطره على المصالح البريطانية والفرنسية معًا. كانت النزاعات والمشاحنات والمكائد بين البريطانيين والفرنسيين حول مصالحهما الاستراتيجية مستمرة، رغم الاتفاق على قرارات سان ريمو، وستستمر بدرجات معيّنة مختلفة، تنوس بين الاتفاق والتنافس والتوتر حتى افتتاح مؤتمر لوزان. غير أن نزاعاتهم ضاقت جدًا تجاه سوريا، وانحصرت في التوصل إلى اتفاق حول تعيين الحدود بين المنطقتين الفرنسية والبريطانية، وضاقت خاصة بالنسبة إلى الاتفاق معًا على الحيلولة دون قيام تحالف سوري - كمالي رسمي؛ ما ساهم في عودة كلٍّ من فرنسا وبريطانيا إلى التحالف، مدة قصيرة، في الشرق الأوسط [(1661)].

أولًا: مراسلات كيرزون - ميلران حول الحيلولة دون قيام حلف سوري - كمالي نهائي

وفق المصادر العربية، اعتقد الجنرال غورو أن سياسة النار المزدوجة الكمالية - السورية ضد القوات الفرنسية هي بموجب اتفاق سوري - كمالي [(1662)]، أو بلغة غورو، حلف شريفي - تركي ارتبط به فيصل على حد تعبيره [(1663)]. وكان ميلران أيضًا مقتنعًا، في ضوء قناعة غورو، بأن فيصل يتعاون مع الكماليين بتسليح العصابات ضد الفرنسيين، أو أنه في حالة تحالف فعلي مع الكماليين؛ ولهذا شدد على البريطانيين، مع قرب انعقاد اجتماع مؤتمر الصلح، الذي لن ينعقد بل أجّل إلى أواسط تموز / يوليو - بتوحيد عملهم ضد الحكومة العربية، في حين كان كيرزون يرى أن هناك تعاونًا غير حاسم بين فيصل والكماليين، لكن يجب الحيلولة دون أن يمضي فيصل "بصورة حاسمة ونهائية" إلى التحالف مع الكماليين. وقد وردت هذه التقديرات في الرسائل المتبادلة بين ميلران وكيرزون. ونستجمعها على نحوٍ سردي - سياقي تحليلي كما يلي: في أواسط أيار / مايو 1920، بعد بدء مرحلة الاتصالات الفعلية الثانية بين الكماليين والبلاشفة، وتوزيع منشورات دعائية تعبوية في سورية للاتحاد مع الكماليين

والبلاشفة، اقترح كيرزون على ميلران أن تقوم السياسة المشتركة البريطانية - الفرنسية على الحيلولة دون دفع فيصل إلى عقد تحالف عربي - تركي. فمع تسليم كيرزون بأن "الحكومتين متفقتان كل الاتفاق بشأن الأهداف الواجب تحقيقها" "مع الاعتراف بأن السلطات الفرنسية هي خير من يحكم في الإجراءات العسكرية اللازمة لمواجهة الحالة المحلية، وكذلك الاعتراف بأن لها كل الحق في اتخاذ هذه الإجراءات"، فإنه لا يحبذ "الاحتلال الفوري لسكة حديد حمص - حلب مهما يكن مرغوبًا فيه من وجهة النظر الاستراتيجية"؛ لأنه قد "يعجل بحدوث أزمة يجوز في نهاية الأمر أن تقضي على أهداف الحكومتين. ومثل هذه الخطوة، مع ما يعقبها من عدم رضا واضطراب، قد تؤدي بالأمير فيصل بصورة حاسمة ونهائية إلى المضي إلى جانب الوطنيين الأتراك الذين كما تعلمون سعادتكم، هم الآن على اتصال بعناصر بلشفية عن طريق القفقاس، وهذا الاحتمال محفوف بأخطار واضحة للحكومة الفرنسية ولحكومة صاحب الجلالة كلتيهما" "وأنا أرى كل الرأي أن في مصلحة الحكومتين محاولة اتخاذ كل وسيلة متيسرة للتوصل إلى حل مرضٍ قبل المخاطرة بحدوث حلف عربي - تركي" [(1664)].

وكان تحذير كيرزون من مخاطر حدوث حلف عربي - تركي مرتبطًا بالتخوف الأكبر من حدوث حلف تركي - بلشفي، ويعكس استبطانه لما وصفته نادين بيكودو بالمخاوف البريطانية من "العدوى البلشفية" وتداعياتها ضد الفرنسيين في كيليكيا وضد البريطانيين في الموصل، التي تبطّن في عام 1920 التحليلات الاستراتيجية لكثير من المسؤولين البريطانيين، بما يهدد بجعل الاتفاق البريطاني - الفرنسي خرقةً من ورق [(1665)].

بحلول الأسبوع الأول من أيار / مايو 1920، خرجت الاتصالات الكمالية - البلشفية الأولى إلى العلن، وتداولتها الصحف، بما فيها صحافة دمشق، والجريدة الرسمية للحكومة العربية (**العاصمة**)، لكن بصفة مقتضبة [(1666)]، بينما ستبدأ الاتصالات الثانية بين حكومة المجلس الوطني الكبير والبلاشفة في إثر توجه بعثة كمالية جديدة في 15 أيار / مايو 1920 إلى موسكو لتطلب معونة عسكرية بلشفية مباشرة، وفتح طريق للاتصال بين البلدين عبر القوقاز. وترافق ذلك مع حركة دعوية نشطة ضد الغرب.

ستثير تقارير الاستخبارات البريطانية، في أواسط أيار / مايو 1920، مخاوفها الكبيرة من تلك الحركة، ومن رفع راية "الشرق للشرقيين"، ووصفت ناشطيها بـ "المهيّجين الشرقيين" ضد الغرب. ورأت أنها قد غدت "ظاهرة عالمية" موجهة ضد البريطانيين، وتتردد في تداعياتها في جميع مناطق السيطرة البريطانية في الهند وسورية لدى فيصل وتركيا لدى مصطفى كمال والجزيرة العربية وكردستان وأفغانستان، وغدت أيضًا "سلاحًا جاهزًا للدعاية البلشفية ومسندًا للجامعة الإسلامية". وحذروا الحكومة البريطانية بأنه "لا يمكننا أن نتجاهل هذه الظاهرة العالمية، دون أن نعرّض للخطر وضعنا في الشرق" [(1667)].

وهي الظاهرة التي قام عليها أساس دعوة الاتحاد الإسلامي أو الجامعة الإسلامية المتداخلة مع نزعة "البلشفية الإسلامية" من أن "الشرق للشرقيين"؛ إذ سيتجسد ذلك مع تنبير الجيش الأخضر الذي تشكل في ربيع عام 1920 في أنقرة على وحدة الشرقيين في مواجهة الغربيين، وحمله نزعة البلشفية الإسلامية [1668]، في حين انفرد ألِنبي بتحذير حكومته، في أيار / مايو 1920، من أن "سياسة الحلفاء بشأن سورية وفلسطين لا تتفق مع رغبات السكان المحليين، وسبق أن عرّضت حكومة صاحب الجلالة لتهمة الإخلال بالعهد، وفتحت المجال للدعاية التركية والبلشفية من الشمال" [1669]. وسيلحظ الجنرال ألِنبي في هذا السياق، في أواخر أيار / مايو 1920، ارتفاع وتيرة نشاط دعوة الاتحاد الإسلامي، وأن "هناك أدلة كثيرة تبين أن جهدًا مقررًا يُبذل لتوحيد الإسلام ضد جميع الدول الأوروبية" [1670]. ولحظ أنه جرت في الحجاز "محاولة لإثارة تعصب المسلمين بالزعم بأن حكومة صاحب الجلالة تحاول أن تستولي على حكومة الأماكن المقدسة" [1671]، بينما غدا قادة الرأي العام في البحرين يُبرزون قدرًا كبيرًا من التعاطف مع الحركة الهندية المدافعة عن الخلافة العثمانية [1672] التي اندفعت كالصم والعميان بكل ما أوتيت من قوة وإمكانيات خلف مصطفى كمال لالتزامه بالكفاح ضد الحلفاء تحت راية الخلافة العثمانية.
اشتد في هذا السياق اهتمام البريطانيين بما نُقل، في أيار / مايو 1920، عن ترتيب وزارة الخارجية السوفياتية لاجتماع بين شكيب أرسلان وطلعت باشا وليتفينوف، الموظف الدبلوماسي الكبير في وزارة الخارجية السوفياتية، وأنور باشا. وأعرب لينين صراحة عن نياته في مهاجمة الإمبريالية البريطانية في الشرق، فتساءل مسؤولو وزارة الحرب البريطانية عن ذلك، بمناسبة رسالة ملتقطة موجهة من النجف إلى مصطفى كمال، تدعم الجهاد ضد الكفار، وأن التعليمات ستُرسل إلى بلوشستان وإيران والهند وحضرموت للعمل: هل كان من الممكن ربط هذا بالانتفاضة التي اندلعت بعد ذلك في العراق؟
وبعد تقدّم البلاشفة في إيران، انعقد مؤتمر إسلامي في ميونيخ للقيام بعمليات عسكرية شاملة "من بلاد ما بين النهرين إلى الهند". وجرى توقيع اتفاقية إضافية حول ذلك بين مصطفى كمال ووزير الخارجية السوفياتي شيشيرين، في حزيران / يونيو [1673]1920. وفي تموز / يوليو 1920، أعلنت الأممية الشيوعية عن بدء "صراع مباشر في الشرق". واشتد هوس البريطانيين بربط ما يحدث في سورية والعراق، ومن تقاربات عربية - كمالية، بخطة سوفياتية كبرى ضد بريطانيا [1674].
في 25 أيار / مايو 1920، نقل ميلران إلى كيرزون أن فيصل "يعلن وبمختلف الأساليب عن عدائه لفرنسا، وبتسليح العصابات ضدها متعاونًا مع الوطنيين الأتراك، في الوقت الذي يحاول إلهاء فرنسا بتعهدات كلامية - وبكسب الوقت لإنهاك القوات الفرنسية، إلى أن يحين الوقت الذي يرى فيه نفسه قادرًا على إعلان التمرد عليها. لقد رفض السماح لنا وبأي شكل من الأشكال، باستِعمال

الخط الحديدي الموصل لحلب، إذا لم تعلن الحكومة الفرنسية عن تأييدها لمطالب المؤتمر السوري العادلة"، معرّضًا بهذا للخطر أوضاع القوات الفرنسية في الشمال، ومعلنًا بوضوح عن تأييده للهجمات التي يشنها الوطنيون الأتراك.
واعتبر ميلران أنه "لا مجال للتراجع أمام ما يُحتمل من إعلان فيصل عن انضمامه إلى صفوف الوطنيين الأتراك، وفي الواقع فإنه يُعتبر وكأنه قد انضم فعلًا إليهم، وهو لا يتوقع إلا أن يجني المكاسب من وراء ذلك، إذ إنه، وفي نفس الوقت، يحافظ في علاقته مع فرنسا على أساليبه الخبيثة التي لا بد وأن نكشف الأقنعة عنها"، وأننا "لا نشك في أنه [فيصل] يقف وراء كل الهجمات التي تشنها العصابات الشريفية على القوات الفرنسية". وطرح على كيرزون "إننا لن نستطيع منع قيام التحالف بين البلشفيك والأتراك إذا وقفنا وقفة ضعف أو خوف [تجاه فيصل] وأكد ميلران بأنه نظرًا للوضع العسكري"، فإن القوات الفرنسية مضطرة إلى احتلال الخط الحديدي للدفاع عن الفرق العسكرية الفرنسية في كيليكيا ضد القوات التركية [1675].
جاء إلحاح ميلران على كيرزون باحتلال الجيش الفرنسي للخط الحديدي، ردًا على تحفّظ كيرزون الواضح في 18 أيار / مايو 1920 على ذلك، للحيلولة دون حدوث اضطرابات قد تدفع، وفق كيرزون، فيصل إلى التحالف "بصورة حاسمة ونهائية" مع الكماليين. كان ميلران قد لفت انتباه كيرزون، في 10 و12 أيار / مايو 1920، إلى أن فيصل يلعب على وتر الحبلين البريطاني والفرنسي، ويطمح من خلال ذلك، على حد تعبيره، "إلى خلق تعارضٍ بين الدولتين"؛ فرنسا وبريطانيا. لكن كيرزون رد عليه بأن اتصالات أَلِنبي بفيصل جاءت "لمنع أي احتمال مثل هذا، وعمله في هذا الصدد كان وفقًا لموقف التعاون الصريح والمخلص مع الحليفة فرنسا" [1676].
فلقد كان كيرزون يفهم بدهاء استشراقي ما يصفه بـ "السلاح التقليدي لكل شرقي في وضع حرج، عندما يعرض الواحد منهم خدماته على الفريقين بالتعاقب كي يرى أفضل الشروط التي يستطيع الحصول عليها. علينا أن نتوقع في الشرق أساليب كهذه"، لكن يجب ألا تشكل حائلًا دون استمرار الاتصالات معهم، بل تفهمها في ضوء تصور ما وصفه كيرزون بسياسة "الرجل الشرقي" حين يكون في وضع "حرج" [1677].

ثانيًا: محاولة احتواء فيصل مؤقتًا وانتهاز فيصل لها

في هذا السياق، كانت رؤية فيصل لسياسة الكماشتين السورية - الكمالية الفعلية أعلى من براغماتية وأدنى من استراتيجية؛ فقد كان يعطف حقيقةً على الكماليين، لكن من دون علاقة استراتيجية، وكانت هذه البراغماتية العالية المستندة إلى تعاطفه معهم تقوم على وحدة المصالح المتبادلة بين العرب والكماليين، وتتكثف في إشغال الفرنسيين بمعارك الشمال عن التقدم

في اتجاه سورية الداخلية، وقطع الإمدادات عنهم، ريثما تحدث متغيرات سياسية جديدة لاح لفيصل أنه من الممكن حدوثها، وتمكّنه من تحسين شروطه في مؤتمر الصلح الذي دعي إليه، وترغم الجنرال غورو على سحب قواته من البقاع.

1 - إما حضور فيصل إلى مؤتمر الصلح وإما طرده منه

لاحت لفيصل فرصة سفره إلى مؤتمر الصلح بشروط مقبولة نسبيًا وتحسين أوراقه فيه؛ إذ كان كل من ميلران وكيرزون يلحان عليه بأن يأتي إلى المؤتمر الذي أرجئ موعد انعقاده من آخر أيار / مايو إلى آخر حزيران / يونيو 1920 وأن يعرض قضيته؛ ذلك أن وتيرة هذه الاتصالات بينهما ارتفعت، بين 10 و25 أيار / مايو 1920، واقترح كيرزون على ميلران صيغة بلاغ تُعْلِم فيه الدولتان فيصل بقبوله بصورة نهائية ومن دون تأخير، بالحضور شخصيًا إلى مؤتمر الصلح، و"يشار عليه بأن الشروط الوحيدة التي تمكّنه من تثبيت وضعه في سورية بصورة حاسمة، وتعيين علاقاته مع الأقطار والجماعات المجاورة"، وإلا لن تُوجه إليه الدعوة ثانية، ولن يُعترف بعضويته في المؤتمر. وجاء في صيغة البلاغ المشترك المقترحة أن على فيصل في حال عدم الحضور أن يواجه التقدم الفرنسي المباشر في سورية الداخلية وأن "تكون الحكومة الفرنسية حرة في احتلال السكة الحديد حمص - حلب للأغراض التي تعينها" لكن مع تأجيل احتلال السكة الحديد الآن إلى حين رد فيصل [(1678)]. وقد رد ميلران على ذلك في الأخير بأنه يوافق على صيغة البلاغ، لكن لا بد لفرنسا من أن تحتل خط السكة الحديد [(1679)].

لكن قدرات غورو على احتلال الخط كانت محدودة جدًا؛ بسبب ما أفصح عنه لحكومته مجددًا، في 19 أيار / مايو 1920، عن حراجة وضعه العسكري من الجنوب إلى الشمال، وعدم قدرته على القتال على جبهتين [(1680)].

كان فيصل يعرف، كما مصطفى كمال، وضعية الجيش الفرنسي الصعبة في ظل اشتعال الجبهتين السورية والكمالية معًا، لكن القوى الكمالية في عنتاب والشمال السوري عمومًا كانت منهكة جدًا إلى درجة أنها بسبب ذلك لم تستطع أن تصد في عنتاب، "حجر الرحى" بين الكماليين والفرنسيين، الطابورَ الفرنسي القوي (خمس كتائب وعشرة مدافع، وسريتا خيّالة) الذي قدم من كلّس وتمكن في 23 أيار / مايو من فك الحصار عن المواقع الفرنسية في عنتاب، ودفع متصرفها إلى طلب عقد اتفاق تهدئة رفضه الجنرالات الفرنسيون المنتشون رغم إنهاك قواتهم بفك الحصار [(1681)]، في حين كان الفرنسيون يتجرعون، في الأيام نفسها في مكان آخر، مرارة الحصار والقتل في بوزانتي، وصولًا في 28 أيار / مايو إلى تمكن الكماليين من قتل معظم رجال قوة بوزانتي وأسرهم.

التقط الجنرال غورو هذا التقدم في عنتاب فرصةً لعقد هدنة تمهد لاتفاق صلح مع الكماليين، وهو ما حمله معه دو كيه في زيارته لأنقرة، وأثمر في 27 أيار / مايو 1920 اتفاقًا على هدنة وجد فيها الكماليون ربحًا سياسيًا لهم، بينما حاول فيصل بدوره - كما سيحاول مصطفى كمال فعله بعد أيام - أن يستثمر فعالية سياسة الكماشتين للضغط على غورو لقبول التهدئة مقابل خطوات معيّنة يقوم بها، وتحسّن فرص مشاركة فيصل في مؤتمر الصلح أمام الراديكاليين الذين قيدوا مشاركته بشدة.

2 - اقتراحات فيصل الجديدة وموقف غورو منها

في حوالى 17 - 18 أيار / مايو 1920، قدّم فيصل للجنرال غورو ستة اقتراحات تتلخص خطواتها في ما يلي: إعلان الحرية الفردية في المنطقة الغربية، وإنهاء العمليات العسكرية الفرنسية ضد جبل العلويين وجبل عامل، وقبول دخول وفود من المنطقة الشرقية إلى المنطقة الغربية، ودفع حصة الحكومة السورية من عائدات الجمارك، وتأليف لجان لتقدير الأضرار، وتعيين مندوب مدني سوري في المنطقة الغربية لرعاية مصالح مواطنيه. لكنّ غورو رد عليه برفض الاقتراحات وتفنيدها واحدًا واحدًا، وطلب منه، تسهيلًا لسفره إلى مؤتمر الصلح، أن يصدر الأمر بوقف الدعم المادي والمعنوي لحلب، ووقف الدعم، خاصة للمجاميع العاملة في جبل العلويين، وفي لواء الإسكندرونة، وقطع الدعم عن مجاميع جبل عامل، ووقف الحملات الصحافية ضد فرنسا. وختمها بما يلي: "تأمين نقل الإمدادات بواسطة سكة حديد حلب إلى قوات لاموت التي تحارب الأتراك، أعداءنا المشتركين" [(1682)].

لكن غورو كان في قرارة نفسه، وفي الوقت نفسه، وهو يبدي وجه الصلف إزاء اقتراحات فيصل ويرفض السير معها حتى منتصف الطريق، ميّالًا في 18 - 19 أيار / مايو 1920 - إزاء حراجة وضعه العسكري العام من الجنوب إلى الشمال، واستحالة سيطرته بالقوة على خط السكة الحديد بسبب عدم كفاية الجيش - إلى الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على اتباع نهج "الخداع" مع فيصل، وذر الرماد في عينيه، بأن اقترح عليها إصدار "تطمين" لفيصل، تؤكد فيه أنها "لا تنوي أبدًا معارضة الاستقلال السوري، وهي مستعدة للمساعدة في تحقيق هدف السوريين، ألا وهو استقلال سوريا المطلق دون مساعدة ودون إرشاد". وحدد غورو وظيفة هذا التطمين "الخادع" بـ "كسب للوقت اللازم الذي يقتضيه اتخاذ الإجراءات العسكرية الضرورية المطلوبة" [(1683)].

وأوضح غورو، بعد يومين من مقترحه، في 21 أيار / مايو 1920، في رسالة مطولة إلى ميلران، استمرار تشدد الحكومة السورية في رفض تمرير أي نقليات عسكرية لقوات دولاموت في شمال سورية على خط سكة حديد رياق - حلب، وبأنها عاجزة عن ضبط أي عمليات حرب عصابات في جبل عامل

والجنوب ضد الفرنسيين، فجدد تأكيد طلبه السابق العاجل من ميلران بإرسال 12 كتيبة جديدة من الإمدادات لصد تلك العصابات [1684].

3 - تقييد الراديكاليين لعودة فيصل إلى مؤتمر الصلح ومخاوف غورو من تلك العودة

حاول فيصل أن يرتب، وسط تلك المراسلات المتواترة بين ميلران وكيرزون (10 - 25 أيار / مايو 1920)، سفره إلى مؤتمر الصلح الذي أجّل عقده من 30 أيار / مايو 1920 إلى أواخر حزيران / يونيو 1920، وتسربت الاتصالات حول ذلك مترافقةً مع تواتر المعلومات عن احتمال حدوث اضطرابات كبيرة في دمشق فور سفر فيصل [1685]. وكان قد سبق لغورو نفسه أن عبّر عن قلقه ومخاوفه من أن تكون السلطة التي ستنوب عن فيصل في دمشق، في حال سفره إلى مؤتمر الصلح، "أقل مراعاة لنا" إضافة إلى ما يجب حسبانه بالنسبة "للنوادي وخاصة لجنة الدفاع الوطني، التي تتصرف أغلب الأحيان دون علم الحكومة، والتي تدعو إلى الحرب" [1686]. لكنه مع ذلك رفض بصورة حاسمة تقديم أي مساعدة لفيصل تمكنه من تهدئة الراديكاليين.

حاول الراديكاليون في جلسة المؤتمر السوري في 20 أيار / مايو أن يحولوا دون ذلك، بإخضاع الجوانب السلبية والإيجابية لهذه الزيارة المحتملة إلى مذاكرات المؤتمر السوري قبل أن تتم. وشكّل ذلك رسالة لفيصل بأن حركته باتت مقيدة بما يقرره المؤتمر وليس اتصالاته [1687].

وراوحت حملة معارضي سفره الدفاعيين بين من يرى أنه لا يصح أن يشارك رمز البلاد في هذا المؤتمر الذي قد يتعرض فيه إلى المهانة، والخشية من أن يبرم اتفاقًا سريًا جديدًا مع فرنسا في ضوء سابقة اتفاق فيصل - كليمنصو [1688]؛ فقد كان واضحًا لمعارضي مشاركة فيصل في المؤتمر أن البريطانيين والفرنسيين يريدون منه التصديق على ما اتخذوه في مؤتمر سان ريمو من فرض الانتداب أكثر مما يريدون الاستجابة لمطالبه أو مراعاتها على الأقل [1689]، بينما كان هو يأمل تحسين أوراقه، مراهنًا على تجاوب غورو معه في بعض الخطوات، والتي رفض غورو القيام بأيٍّ منها، وعلى سراب دعم مركز القاهرة البريطاني لقيام دولة عربية أو اتحاد دول في سوريا والعراق يعترف بمصالح بريطانيا وفرنسا فيه. وتغلبت أخيرًا، وفق الشهبندر، "كلمة المخالفين" [1690].

أعلن المؤتمر السوري العام سحب تمثيل الوفد العربي (الحجازي) في مؤتمر الصلح لتمثيل المطالب السورية، وعدم شرعية أي عضو في الوفد العربي المشارك في مؤتمر باريس بأن "يفاوض عن أي جزء كان من أجزاء المملكة السورية" [1691]، ووضع شروطًا مشددة لمشاركة وفد سوري في المؤتمر، مع إحباط رغبة فيصل في ترؤسه خوفًا من أن يدخل في صفقة حول تنظيم الانتداب.

وتقرر في النهاية في 22 حزيران / يونيو 1920، تشكيل وفد وطني سوري للسفر إلى أوروبا برئاسة الأمير زيد وعضوية الشهبندر وزير الخارجية والحصري وزير المعارف والأمير ميشيل لطف الله (1880 - 1961) رئيس حزب الاتحاد السوري، وأحد ضباط الأركان [1692] بدلًا من سفر الملك إليه، لطرح المطالب السورية أمام مؤتمر الصلح، على قاعدة قرارات المؤتمر السوري بالاستقلال، و"الاحتجاج على قرار مؤتمر سان ريمو بفرض الانتداب بوصفه متعارضًا مع المادة (22) من معاهدة فرساي، والبحث في معنى المساعدة الاستشارية المقررة في تلك المادة، واشتراطه أن لا تمس الاستقلال التام"، وألا يقر أي اتفاق بل يعود له ليقره مجلس النواب الذي اعتزم تنظيم انتخاباته على أساس الدستور السوري بعد إكمال القراءة الثانية له ليحل مكان المؤتمر السوري العام [1693]. لكن هذا القرار كان هشًا، وأبعد ما يكون عن الاتفاق الحقيقي عليه بين قوى المؤتمر السوري العام وأعضاء الحكومة نفسها.

4 - شروط فيصل للتحالف السوري - الفرنسي ضد الكماليين

لم يقطع فيصل مفاوضاته مع غورو، وسار في 22 أيار / مايو 1920، مدركًا بقوة حراجة الوضع الدفاعي السلبي الفرنسي في الشمال نتيجة قطع حكومته أي إمدادات لوجستية فرنسية لها، بخطوة أمضى راهن عليها في تليين مواقف غورو المتصلبة، واستئناف التفاوض الذي كان فيصل ماهرًا فيه ويسعى من خلاله إلى تعديل اتفاق فيصل - كليمنصو أو تفسيره بما يتلاقى مع الطموحات الاستقلالية السورية، ولا سيما في سياق معرفته بالمراسلات البريطانية - الفرنسية على إصدار تصريح مشترك مطمئن له للحيلولة دون الانضمام الكامل إلى الكماليين.

تقدم فيصل في رسالة خطية إلى الجنرال غورو بعرض مثير كان أعلى سقفًا من اقتراحات التهدئة الستة السابقة، بديلًا من المفاوضات السرية التي أجراها مع مصطفى كمال للتعاون ضد الفرنسيين [1694]، كي يجس نبضه بشأن التسوية معه. وكان هذا العرض متلاقيًا مع هدف مشروع البلاغ الفرنسي - البريطاني المشترك في قطع العلاقة بين السوريين والكماليين، بأنه ما دامت الحكومة الفرنسية تزعم أنها لا تعارض استقلال سورية المطلق، فإنه مستعد ليس لتمرير الإمدادات الفرنسية بواسطة السكك الحديد إلى القوات الفرنسية في الشمال فحسب بل لأن ينضم بكل القوى التي تملكها الحكومة السورية إلى القوات الفرنسية في الحرب ضد الكماليين؛ "بغية طرد الأتراك من المنطقة التي حددها لنا المؤتمر، وللحصول بواسطتكم على ما نحتاج إليه لنصبح حلفاء بالفعل وليس بالاسم" [1695]، مقابل أن تصدر الحكومة الفرنسية بيانًا تعترف فيه بإلحاق الإدارة السياسية للمنطقة الغربية بحكومة دمشق، بـ

"استثناء لبنان"، أي باستثناء متصرفية جبل لبنان العثمانية السابقة، وجاء في برقيته "أتعهد بضمان تعويض الأضرار التي أصابت المنطقة الغربية" [1696].
أبدى غورو، في 25 أيار / مايو 1920، اغتباطه الظاهر بما عرضه فيصل "من إقامة تعاون فعال وعملي بين الجيش الفرنسي والجيش العربي لمواجهة أعدائنا المشتركين"، لكنه اشترط قبل كل شيء تمرير النقليات، وعدم إعاقتها، ورفض إلحاق المنطقة الغربية سياسيًا بدمشق لأن مؤتمر الصلح هو الذي سيقرر مصيرها، وأضاف أنه لن يُدخل أي تعديلات "قد تكرس مقررات مؤتمر دمشق، في حين أن حكومة الجمهورية لم تعترف رسميًا بعد بهذه المقررات" [1697]؛ فاللعبة الفرنسية - البريطانية مع فيصل كانت قائمة على أن حل المسألة السورية منوط بتوقيع معاهدة الصلح مع تركيا، وأن حلها جزء من حل المسألة التركية بتوقيع تلك المعاهدة، بينما تركز ثقلها المباشر على قطع العلاقات السورية - الكمالية.
عاد فيصل وعرض على غورو، في 31 أيار / مايو 1920 الذي هدأت فيه معركة عنتاب، وغدت الهدنة الفرنسية - الكمالية سارية، إزالةَ "أي سوء تفاهم ولا سيما إزاء قضية النقليات" بشرط إعلان بلاغ متبادل [1698]. وعرض فيصل على غورو صيغة هذا البلاغ بأن تصدره الحكومة الفرنسية، ويوافق فيصل عليه ببلاغ مماثل. ويتلخص في ما يلي: اعتراف فرنسا، "انسجامًا مع مقررات مؤتمر سان ريمو"، بـ "وجود حكومة سورية مستقلة، وتعتبر سموكم الملكي رئيسًا لها، وتعلن أن لا غاية لها في سوريا سوى تقديم المساعدة والمشورة إلى حكومتها دون المس بسيادتها القومية"، وأنه عند إبرام الاتفاق في ختام المحادثات "ستكون الحكومة الفرنسية على استعداد لتسليم الحكومة السورية المناطق الواقعة حاليًا تحت سيطرة جيوشها، باستثناء لبنان الذي ستُرسم حدوده في مؤتمر الصلح".
"ومن ناحية ثانية، فحكومة الجمهورية ترى أن سموكم الملكي لن يمتنع عن دعم القوات الفرنسية التي تحارب حاليًا عدونا المشترك، لضمان الحدود السورية التي سيعترف بها المؤتمر، أما الأراضي التي ستتحرر، فتُسلّم إلى الحكومة السورية. بإمكان سموكم الملكي التأكيد للشعب السوري حسن نوايا الحكومة الفرنسية" [1699].
ويجيب فيصل عن هذا البلاغ المفترض بما يلي: "نقبل مساعدة الحكومة الفرنسية، وفي نيّتنا الاعتماد عليها كصديقة وحليفة، للحصول على ما سنحتاج إليه، وإني على استعداد للسفر إلى أوروبا، لإكمال المفاوضات التي باشرناها، السيد كليمنصو وأنا، كما أنني مستعد لأقدم للجيش الفرنسي العامل في شمال سوريا كل التسهيلات اللازمة، لإتمام مهمّته" [1700].
ومن ثم، لم يعتبر فيصل مشروع اتفاقه مع كليمنصو مشروعًا نهائيًا، بل عدّه قابلًا لإعادة التفاوض في ضوء ما وصفه فيصل نفسه "بالتوفيق بين التزاماتي تجاه شعبي والتزاماتي الناتجة عن اتفاقي مع حكومتكم" [1701]. وكان يضمّن في

استمرار هذا التفاوض وعود كليمنصو له بحكم كيليكيا وأضنة، وهو ما سخر منه غورو بأنه هل يعقل أن يموت الجنود الفرنسيون في كيليكيا من أجل إقامة سلطة لدولة سورية فيها؛ "هذا وضع لا يُحتمل" [1702].
لكن التفاهمات الشفهية بين كليمنصو وفيصل وملاحق الاتفاق نفسه كانت قائمة، ومن هنا جاءت بنود في اتفاق فيصل - كليمنصو مطاطة وغامضة ومفتوحة على تفسيرات شتى، لكنها تضمنت تحويل الإسكندرونة وبيروت إلى مدينتين حرتين تحت الإدارة العربية، ووعد مجلس إدارة جبل لبنان بممر إلى البحر، وعدم تقرير مصير الأقضية الأربعة إلا بعد استشارة الأهالي بما ينطوي على نوع من استفتاء [1703]. لكن لا غورو ولا ميلران كانا يقبلان بأي شيء من قبيل ذلك، بل حدّدا تصورهما الاستراتيجي بتحطيم حكومة فيصل. غير أن غورو اختلف عن ميلران في أنه كان مستعدًا لتقديم ضمانات لفظية "جوفاء" لفيصل، أي ذر الرماد في عينيه ليكسب مزيدًا من الوقت، بينما لم يكن ميلران مستعدًا حتى لذلك.
لكي يعبّر فيصل عن نياته الطيبة تجاه فرنسا، مرر بعض القاطرات الفرنسية إلى الشمال، وسط استياء عارم في الشارع والمؤتمر السوري من تلك الخطوة. وفي إثر انتشار النبأ، تشكلت مفارز فدائيين هددت بنسف الخط الحديدي لمنع وصول أي إمدادات فرنسية إلى الشمال [1704]. وضغط بعض أعضاء المؤتمر السوري لتشكيل لجنة للتحقيق مع الحكومة في ذلك، لكن رئاسة المؤتمر استبدلته بتشكيل وفد يمثل أحزاب المؤتمر يقوم بمساءلة الحكومة شفاهًا عنه [1705].
ولم تهدأ الضجة إلا حين أوضحت وزارة الحربية أن النقليات كانت مدنية [1706]. والواقع أن فيصل مرر الإمدادات المدنية دون العسكرية بحذر، لقاء أن ينتظر جوابًا إيجابيًا من غورو على اقتراحاته. وخلال ذلك، أبدى استعداده لحل مشكلة النقليات الفرنسية إلى شمال سوريا، وتمرير الحكومة السورية لها في ما إذا أعلمت بذلك مسبقًا، لكنه ظل حذرًا، فسمح إلى أن يرد غورو إيجابيًا على مقترحاته، بالنقليات المدنية فقط دون النقليات اللوجستية العسكرية [1707].
لم يصدر بلاغ ذر "الرماد في العيون" الذي اقترح غورو على حكومته النظر فيه، كما لم يصدر البلاغ الفرنسي - البريطاني المشترك الذي أقرته مراسلات ميلران - كيرزون لطمأنة فيصل والحيلولة دون مضيه بصفة حاسمة للتحالف مع الكماليين. ولم ترد الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه على اقتراحات فيصل بالتصريحين أو بالبلاغ المتبادل [1708]؛ إذ حصلت على تفويض كيرزون لها بحقها في اتخاذ الترتيبات العسكرية الملائمة لأغراضها في سورية الداخلية، وغدا محور جهدها يتركز على فسخ تكامل الكماشتين الكمالية والسورية؛ فلقد كانت مفاوضاتها السرية مع مصطفى كمال التي بدأت في 20 أيار / مايو وأوشكت بحلول 27 أيار / مايو 1920 على نهايتها، ليتمخض عنها متغير جديد هو متغير الهدنة الفرنسية - الكمالية مدة 20 يومًا (30 أيار / مايو - 20 حزيران /

يونيو 1920). فقد ردّ غورو على فيصل بعد سريانها برفض مقترحاته حول إصدار الحكومة الفرنسية البلاغ المشترك في صيغة أنه لا يعده بالتزام الحكومة الفرنسية الجواب عليها، وأنها تعتبر رسالة ميلران حول قرار الانتداب "كافية" [(1709)]. لقد قرر غورو، مستثمرًا الهدنة الفرنسية - الكمالية، أن يوجه ضربة حاسمة إلى فيصل.

وكان غورو قد شرع عقب الهدنة مباشرة في سحب عدد كبير من قواته في كيليكيا البالغ حجمها نحو 59,000 رجل، وحشدها على الحدود السورية الشمالية في شرق الساجور (تل أبيض وعرب بينار وبيره جيك وجرابلس) [(1710)] لاحتلال خط السكة الحديد، بل مدينة حلب نفسها، وتصفية الحساب مع فيصل وفق تفويض ميلران له في أوائل أيار / مايو 1920 بحرية "التصرف"، فاستنفرت دمشق. ليشكل توقيع اتفاقية الهدنة الفرنسية - الكمالية المؤقتة مدة 20 يومًا متغيرًا مستقلًا مركبًا جديدًا، نتج منه اتخاذ الجنرال غورو قراره الحاسم ببدء العد التنازلي لاحتلال سورية الداخلية، وتوجّه الحكومة العربية في مواجهة ذلك الخطر الوشيك إلى فتح محادثات مباشرة مع الكماليين تؤدي إلى تحويل التفاهم غير الرسمي إلى تحالف عربي - كمالي ضد العدو المشترك.

(1661) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار رياض الريس، 1992)، ص 491.
(1662) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 172.
(1663) من غورو إلى وزارة الخارجية في 21 / 2 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 82.
(1664) من اللورد كيرزون - وزير الخارجية إلى المسيو كامبون - السفير الفرنسي في لندن، في 18 / 5 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 228 - 229.
(1665) نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 146.
(1666) يُقارَن بتقرير خلاصي عن ذلك نشرته: **العاصمة**، العدد 144، 10 / 5 / 1920، ص 2.
(1667) السيطرة البريطانية على الشرق الأوسط في المستقبل، مذكرة أعدها الميجر هيوبرت يونغ، الضابط في الجيش الهندي، المنتدب للعمل في الدائرة الشرقية والمصرية بوزارة الخارجية البريطانية، 17 / 5 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 238 - 239.
(1668) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 340.
(1669) من الفيلد مارشال فيكونت أَلِنبي إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية، 28 / 5 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 249.
(1670) المرجع نفسه، ص 251.
(1671) من الفيلد مارشال فيكونت أَلِنبي - المندوب السامي في مصر إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية، حزيران / يونيو 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 281.
(1672) اليوميات السياسية للبحرين وتقرير الاستخبارات لغاية 20 / 6 / 2010، في: المرجع نفسه، ص 317.
(1673) Eliezer Tauber, "Syrian and Iraqi Nationalist Attitudes to the Kemalist and Bolshevik Movements," *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994), p. 909.
(1674) Ibid., p. 914.
(1675) جواب المسيو ميلران على المذكرة البريطانية بخصوص سورية في 25 / 5 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى، 1920**

- 1923، سليمان موسى (محرر) (عمّان: [د. ن.]، 1978)، ص 113 - 116.
(1676) من اللورد كيرزون - وزير الخارجية إلى المسيو كامبون - السفير الفرنسي في لندن، في 18 / 5 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 228.
(1677) ورد هذا التقييم لدى كيرزون في معرض رده على السفير البريطاني بباريس من أن فيصل عرض على الجنرال غورو الانضمام إلى جانب الفرنسيين ضد البريطانيين، وأن يعطي مقابل ذلك الفرنسيين امتيازًا كاملًا باستثمار آبار نفط الموصل. ويمكن سحب تفهّم كيرزون لذلك على تفهّمه من أن فيصل في حال حرجه يتواصل مع الكماليين. من اللورد كيرزون إلى السفير البريطاني بباريس لورد هاردنغ (باريس)، 23 / 3 / 1921، يشرح فيها مجريات المحادثة بينه وبين السفير الفرنسي بلندن، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 208.
(1678) من اللورد كيرزون - وزير الخارجية إلى المسيو كامبون - السفير الفرنسي في لندن، في 18 أيار / مايو 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 228 - 229.
(1679) جواب المسيو ميلران على المذكرة البريطانية بخصوص سورية في 25 / 5 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 113 - 116.
(1680) وصف غورو وضع القوات الفرنسية "بحراجة وضعنا في الشمال"، وشكا من ضعف الحامية الفرنسية المدافعة عن بيروت بالذات، وحاجته إلى سرية إضافية لحمايتها، وإلى 12 كتيبة مزودة بالمدفعية وبالخدمات المساندة لها، في ظل وجود جميع الوحدات الفرنسية "على خط النار". من غورو إلى وزارة الخارجية، 19 / 5 / 1920، في: كرم، ص 199 - 201.
(1681) Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatre sièges d'Aïntab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), pp. 63 - 66.
(1682) من غورو إلى فيصل، 19 / 5 / 1920، في: كرم، ص 206 - 208؛ ثم عاد فيصل عن طريق عوني عبد الهادي أمين سره الخاص فأكدها في رسالة له، من أمين السر الخاص لجلالة الملك فيصل عوني عبد الهادي إلى حضرة الجنرال غورو، 28 / 5 / 1920، في: كرم، ص 212 - 215.
(1683) من غورو إلى وزارة الخارجية، 19 / 5 / 1920، في: كرم، ص 199 - 201؛ هناك، وفق كرم، تكملة مفقودة للنص بسبب فقدان الصفحة 54 من الوثائق التي يرد فيها هذا الاقتراح، ومن ثمّ فإنها وثيقة ناقصة.
(1684) من غورو إلى رئيس الوزارة الفرنسية في 21 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 220.
(1685) هذه المعلومة مستخلصة من برقية غورو إلى ميلران، 21 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 221.

(1686) من غورو إلى وزارة الخارجية، 10 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 182 - 183.
(1687) نشرت جريدة **العاصمة** ملخص الجلسة التي تقدم فيها عزة دروزة ورفاقه في شكل سؤال إلى الحكومة عن مدى صحة "الخبر القائل بعزم جلالة الملك على السفر إلى أوروبا، حتى إذا كان الخبر صحيحًا يبحث المؤتمر في الوجوه السلبية والإيجابية لهذا السفر، فقبل اقتراحهم"، جلسات المؤتمر السوري، خلاصة ضبط الخميس 20 / 5 / 1920، في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 127، 27 / 5 / 1920، ص 5.
(1688) عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 231؛ أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 122 - 124.
(1689) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 177.
(1690) الشهبندر، ص 231.
(1691) ملخص جلسة الثلاثاء في 29 / 6 / 1920، ينظر: **العاصمة**، السنة 2، العدد 126، 1 / 7 / 1920، ص 2.
(1692) من اللورد أَلِنبي إلى وزارة الخارجية، 1 / 7 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 303.
(1693) محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (9)"، **المنار**، مج 34، ج 5 (تشرين الأول / أكتوبر 1934)، ص 399.
(1694) يسترجع عادل أرسلان في يومياته ذلك، ويشير إلى أن عرض فيصل بالانضمام إلى الفرنسيين في القتال قد تزامن مع مفاوضات سرية أُجريت مع مصطفى كمال للتعاون المشترك ضد الفرنسيين. يُنظر: **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش، ج 1 (المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 1983)، ص 35 - 36.
(1695) من فيصل إلى غورو، 22 / 5 / 1920، في: كرم، ص 226.
(1696) المرجع نفسه.
(1697) من غورو إلى فيصل، 25 / 5 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 233 - 236.
(1698) يورد سعيد خطأ أن من عرض صيغة البلاغ المتبادل بين فيصل والحكومة الفرنسية هو الجنرال غورو، بينما العكس هو الصحيح. يُنظر: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 152.
(1699) من فيصل إلى غورو في 29 / 5 / 1920، في: كرم، ص 238 - 239، 243.
(1700) مشروع جواب الأمير في حال قبولي (الجنرال غورو) البيان، في: المرجع نفسه، ص 245؛ أعلم فيصل في 8 - 9 / 6 / 1920، بمراسلاته الشخصية

والسرية مع غورو، ولخصها لحكومته بأن تتوقع الحكومة الفرنسية "اتحاد الحكومة العربية معها ضد العدو المشترك" [التركي]، لكن بشرط التوصل إلى تسوية مؤقتة، بحسب تعبير قرار سان ريمو، "وبمقتضاه يجب على السلطات الفرنسية أن تكون مستعدة، عقب محادثات ودية، أن تسلّم الحكومة السورية كل المناطق التي احتلتها قواتها في الوقت الحاضر ما عدا لبنان"، لكن غورو رفض توقيع هذه الوثيقة قبل استشارة حكومته. من وزارة الخارجية (لندن) إلى اللورد أَلِنبي (القاهرة) في 23 / 6 / 1920، حول ملخص برقيتي فيصل في 7 - 10 / 6 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 275 - 276.

(1701) يُنظر: برقية فيصل إلى غورو في 2 / 4 / 1920، في: كرم، ص 124.

(1702) علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 342.

(1703) لتسهيل توقيع فيصل على الاتفاق، أبقى كليمنصو صيغة لبنان، التي اعتبرت في المفاوضات "أم المسائل"، مطاطة، وتنطوي على وعد غامض بلبنان الكبير، كما تنطوي على استفتاء الأهالي على رأيهم في الالتحاق بمتصرفية جبل لبنان، وكان مما تضمنته المحادثات التفاهم على الاعتراف بالإدارة العربية لبيروت والإسكندرونة، لكن كمدينتين حرتين على طراز مدينة دان زيغ (Danzig) أي على طراز الممر البولندي أو ممر دانزيغ الذي أنشأته معاهدة فرساي مع ألمانيا، وسمحت بممر مباشر ضيق لوصول بولندا إلى بحر البلطيق. حديث الأمير فيصل مع الموسيو برتلو مدير الأمور السياسية العام في وزارة الخارجية الفرنسية، 2 / 12 / 1919. في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ملحق (5)، ص 807؛ كان البطريرك الماروني قد ألح على "إعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية بإرجاع البقع التي سلختها عنه تركيا" "تحت الانتداب الفرنسي" ويقصد بها الأقضية الأربعة التي ألحقت بلواء دمشق، لكن كليمنصو أرسل إليه ما سُمي "تطمينات" مطاطة بأن إطار استقلال لبنان "لا يمكن تحديده قبل أن يكون وتحدد الانتداب على سوريا"، لكنه وعده بأن "فرنسا عند تحديد لبنان تعنى كل العناية بما يجب الاحتفاظ به للجبل من سهول، ومنفذ إلى البحر تأمينًا لازدهاره". يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال: في وادي النيل 1906 - 1922** (بيروت: دار النهار، 1979)، ص 207 - 209؛ يُقارَن بنص رسالة كليمنصو إلى البطريرك في: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 - 1920: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص 283 - 284.

(1704) يُقارَن بشأن مسألة مفارز "الفدائيين" بـ: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 166. يُقارَن بما

نشرته العاصمة من تلاوة برقية واردة من حمص "باسم ثلاثمائة فدائي يحتجون بها على مرور معدات حربية بقطار حلب للإفرنسيين، وأنهم يوفون المؤتمر لئلا يلاموا في المستقبل". **العاصمة**، العدد 132، 14 / 6 / 1920، ص 3.

(1705) **العاصمة**، العدد 132، 14 / 6 / 1920، ص 3.

(1706) وافقت الهيئة العامة للمؤتمر على تشكيل هذه اللجنة. ولم تقتنع اللجنة بجواب الحكومة إلى أن وردها جواب كتابي من وزارة الحربية نشر في الصحف ينفي مرور معدات عسكرية إفرنسية بل "نقل أرزاق وسيارات صحية ليس فيها عتاد أو مهمات حربية". خلاصة جلسة الثلاثاء 8 حزيران / يونيو 1920، في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 134، 24 / 6 / 1920، ص 3؛ **العاصمة**، السنة 2، العدد 135، 28 / 6 / 1920، ص 4.

(1707) هذه المعلومة مستقاة من رسالة غورو إلى فيصل في 4 / 6 / 1920، في: كرم، ص 249.

(1708) لم يرد غورو على فيصل إلا في 3 حزيران / يونيو 1920، بعد سريان الهدنة الفرنسية - الكمالية، وأعلمه فيها أن الحكومة الفرنسية متمسكة برسالة ميلران حول الانتداب، وأنه لا يضمن التزام الحكومة الفرنسية بالرد على مقترحاته. من غورو إلى فيصل في 3 / 6 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 247.

(1709) المرجع نفسه.

(1710) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 58.

الفصل السادس والعشرون: الهدنة الفرنسية - الكمالية وآثارها في تطور العلاقات السورية - الكمالية

مقدمة

بات همُّ الفرنسيين الرئيس، وفق دافيد فرومكين، أن "ينتزعوا السوريين من تحالفهم الخطر مع قوات تركيا الكمالية" [1711]، وغدا البحث عن سلام مع الكماليين في مجال الخيارات التي طرحها ميلران، على أساس صيغة اسمية للسيادة التركية على كيليكيا والمدن الواقعة على امتداد المنطقة العربية حتى ديار بكر، مع أدق الضمانات للأقليات [1712]. ولهذا اقترح غورو على حكومته في 11 أيار / مايو 1920 أن تقدم "تضحيات جديدة" للتوصل إلى الصلح مع الكماليين، ما دامت أغلبية أعضاء الحكومة قد وافقت على إخراج كيليكيا من منطقة الانتداب الفرنسي. ورأى أن هذه التضحيات ضرورية لنقل القوات العسكرية من كيليكيا إلى سورية (راشيا)، حتى يكبح جماح الاضطراب الذي "يقلقنا"، في إشارة إلى احتدام العمليات في ثورة جبل عامل، ويتمكن "من المفاوضة مع الحكومة الشريفية على أساس يحقق مصلحة فرنسا والفرنسيين" [1713]. أوفد ميلران في ضوء هذا المأزق سكرتير المفوضية الفرنسية دو كيه الذي تولاها منذ ربيع 1919، لمفاوضة مصطفى كمال.

المأزق الفرنسي الاستراتيجي الجديد

1 - إما كيليكيا وإما سورية

كان حرج غورو تجاه تكبيل الكماشتين الكمالية - السورية ليديه، عن إمداد القوات الفرنسية المحاصرة في الشمال، جزءًا من حرج استراتيجي سياسي شامل لمشروع الانتداب الفرنسي على منطقة واسعة جدًا في سورية وتركيا. وتمثل هذا الحرج الاستراتيجي السياسي، الذي تحول إلى مأزق، في أنه لم يبق للفرنسيين إزاء انتكاساتهم العسكرية في شمال سوريا أو كيليكيا "من خيار سوى واحد من اثنين، فإما أن يفقدوا كيليكيا فتعود إلى الأتراك، أو أن يفقدوا سورية فتعود إلى العرب" [1714]. وبلغة إدمون ربّاط، أدرك الفرنسيون "أن التعامل مع مصطفى كمال أصبح أمرًا لا مفرّ منه. لقد فهموا أن احتفاظهم بسورية يقتضي منهم التخلي عن كيليكية" [1715]. وقد حاول غورو نفسه، منذ

آذار / مارس 1920، أن يعمل على عقد تفاهمات مع الكماليين [1716]، بل أن يستطلع شروطهم لعقد اتفاق صلح بينهم وبين الفرنسيين [1717].
وحدث ذلك وسط المشاحنات الفرنسية - البريطانية، التي وإن ضاقت كثيرًا حول سورية بحيث حدث تفاهم مشترك على قطع العلاقة بين السوريين والكماليين والحيلولة دون ذهاب فيصل بعيدًا في العلاقة مع الكماليين، ظلت محتدمة بخصوص قضايا الشرق الأدنى الأخرى، وفي مقدمتها المسألة التركية. يشير الحصري إلى أن خلال هذه المداولات ظهر التنافس - البريطاني بكل شدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ إذ قوّى احتلال الحلفاء للمضائق من نفوذ بريطانيا في الشرق، وأثار مخاوف الفرنسيين من زوال نفوذهم المعنوي في كل البلاد التركية، وصار بعض كتّاب الحزب الاستعماري الفرنسي يكتب عن أفول نجم فرنسا في الشرق مع زوال قوة الأتراك، حتى إن المندوبين الفرنسيين في الآستانة أخذوا يساعدون الأتراك ضد الإنكليز بصورة خفية؛ لأنهم اعتقدوا أن ضعف تركيا سيؤدي إلى زوال نفوذهم فيها، ويجب ألا يتركوا مجالًا لتغلغل النفوذ البريطاني في تلك البلاد أو لسيطرة اليونان عليها [1718].
انعكس تصاعد الدعوات الفرنسية للتفاهم مع الأتراك في قيام قائد المفرزة الفرنسية في إسطنبول مبكرًا بتسريب خطة البريطانيين لاحتلالها (16 آذار / مارس 1920)، وأن القوات البريطانية ستوقف حركة القطارات إلى أنقرة؛ ما انعكس في إلحاح مصطفى كمال على الوطنيين في إسطنبول بالتوجه إلى أنقرة قبل قطع حركة الانتقال [1719]. وبرز الصراع بين الفرنسيين والإيطاليين من جهة والبريطانيين العازمين من جهة أخرى على احتلال إسطنبول، في أن الحكومتين الفرنسية والإيطالية سارعتا إلى طمأنة مصطفى كمال بأن إجراءات البريطانيين في احتلال إسطنبول لا تمثل سياستهما وإنما السياسة البريطانية [1720]. بل ذهب الجنرال غورو إلى منح بعض الشخصيات الكمالية المدنية الفارة من الملاحقة البريطانية جوازات سفر فرنسية، وفتح اتصالات استكشافية في أنقرة حول شروطهم لعقد اتفاق صلح معهم، وهو ما رسخ قناعة مصطفى كمال باستثمار الشرخ الفرنسي - البريطاني لإرغام الفرنسيين على التخلي عن كيليكيا بالشروط الكمالية، والتي كان الفرنسيون مستعدين للتوصل إلى تسوية بشأنها مع الكماليين لكنهم لم يحسموا الانسحاب التام منها. وسيتأخر هذا الحسم حتى توقيع اتفاقية لندن (11 آذار / مارس 1921) بين الكماليين والحكومة الفرنسية، والتي أقرها أخيرًا الطرفان في اتفاقية أنقرة، أو ما أطلق عليه اتفاقية هنري فرانكلان بويون (Henry Franklin - Bouillon Agreement) - مصطفى كمال (اتفاقية أنقرة، 20 تشرين الأول / أكتوبر 1921) [1721]. وحدث في سياق المشاحنات الفرنسية - البريطانية ما يصفه الحصري بمساعدة الفرنسيين للكماليين "مساعدة فعالة تارة بصورة علنية وطورًا بصورة سرية" [1722].

نمذج دو كيه هذه الرؤية، حيث بات يرى أن على فرنسا أن تقتصر على مصالحها في سورية من دون كيليكيا، والتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا ومع الكماليين في الأناضول، ومن ثم التعامل مع العرب [1723]. وعبّر اعتماد دو كيه هذه الرؤية عن تحول كبير في رؤية أجنحة الحزب الاستعماري الفرنسي من سورية الكاملة (الفرنسية) (la Syrie intégrale)، المطابقة مجاليًا لسورية الطبيعية أو بلاد الشام التاريخية، إلى ما سيدعى بـ "دول الشرق" (Levant) المشمولة بالانتداب الفرنسي، أي سورية ولبنان، وهي تسمية مطابقة للصيغة العزيزة على أوساط "الجناح" الكاثوليكي في (الحزب الاستعماري) الفرنسي الذي ينتمي إليه الجنرال غورو وكبار ضباطه، وهي "فرنسا الشرق" (France du levant) المشبعة بالمدخرات الصليبية، والتي هيمنت، على حد تعبير بيير فورنييه، على السياسة الخارجية الفرنسية [1724].

تبنّت الحكومة الفرنسية بأغلبية أعضائها مبدأ الانسحاب من كيليكيا، والتوصل إلى تسوية مع الكماليين بشأنها؛ ما استدعى استجوابات لها في مذاكرات الجمعية الوطنية [1725]. يضاف إلى ذلك بروز اتجاه سياسي فرنسي قوي أو ذي صوت مرتفع، يدعو إلى التفاهم مع الأتراك والتفرغ لمواجهة فيصل في دمشق، ويربط "أفول نجم فرنسا في الشرق، بزوال قوة الأتراك" لصالح الخصم البريطاني [1726]، في حين ظل الصوت اليساري في الجمعية الوطنية الذي مثله إدوارد دالادييه (Edouard Daladier) (1884 - 1970) يتفهم فيصل، ويدافع عنه بأنه ليس كما يصوره أعداؤه متطرفًا، بل هو رجل معتدل يستخدم كل الوسائل لكبح جماح المتطرفين العرب للتفاهم مع فرنسا [1727].

عُقدت الهدنة بعد جلسات عدة من المحادثات، وكان مشروعها يتعدى بالنسبة إلى دو كيه ومصطفى كمال في آن واحد الأبعاد العسكرية التقليدية لـ "الهدنة" إلى أبعاد سياسية. وكان الرجلان يواصلان محادثات استكشافية سابقة جرت بين المفوض السامي الفرنسي السابق جورج بيكو إبان عودته من سوريا إلى باريس ووفد من الهيئة التمثيلية لمؤتمر سيواس [1728]. ولا بأس من التوقف عند مفاوضات بيكو - مصطفى كمال بوصفها متغيرًا سابقًا للمتغير المستقل الجديد المتمثل في اتفاقية الهدنة، والذي سيشكل بدوره متغيرًا سابقًا للمتغير المستقل الأكبر اللاحق متمثلًا في اتفاقية أنقرة الأولى أو اتفاقية أنقرة التي ستمهد، وفق تحليل ياب، للاتفاقية اللاحقة الأهم التي أنهت الصراع الفرنسي - الكمالي وحوّلته إلى مجرد نزاعات حدودية، وتجاوزت بالفعل حدود الاتفاق أو الاتفاقية إلى حدود معاهدة سلام [1729]. وسنتوقف عندها لاحقًا.

2 - خطوط اتفاق بيكو - مصطفى كمال بشأن كيليكيا

كانت مفاوضات بيكو - مصطفى كمال، وأعضاء من قيادته هم رؤوف بك وسامي بكر بك ورستم بك، قد بدأت في 5 كانون الأول / ديسمبر 1919 في سيواس، المعقل القيادي للمقاومة التركية، تحت وطأة مواجهة القوات

الفرنسية المحدودة والضعيفة نسبيًا لحركات المقاومة السورية ضدها آنذاك في الأقضية الأربعة، والمقاومة التركية الشرسة التي واجهتها في أضنة.
استمرت المحادثات يومين، وطرح فيها بيكو الأفكار الفرنسية الأساسية، وهي: حماية الأقليات، والامتيازات الاقتصادية، وإعادة تنظيم البوليس. وما يهمنا منها في هذا البحث هو مسألة كيليكيا؛ ففي حين لم تثر الأفكار الفرنسية "الانتدابية" الثلاث السابقة المقدمة في شكل معونة واستشارات وخدمات تقنية نقاشًا كبيرًا، فإن المحادثات توترت حول كيليكيا؛ إذ طالب مصطفى كمال بالحدود التي ثبتتها اتفاقية الهدنة في 30 تشرين الأول / أكتوبر 1918، حيث اضطر اللواء البحري (Vice Admiral) سومرست غوف كالثروب (Somerset (Arthur Gough - Calthorpe (1864 - 1937)، قائد الأسطول البحري البريطاني، إزاء الرفض الشديد للممثلين العثمانيين في مفاوضات الهدنة للمادة التي تنص على نظام خاص لكيليكيا إلى التخلي عنها، لكن الحكومة العثمانية الخاضعة للبريطانيين لم تحتج على احتلالهم كيليكيا.
وأبدى مصطفى كمال تخليه عن الجزيرة والعراق وسورية، لكنه تشدد جدًا في رفض التخلي عن كيليكيا، وأضاف إنها "قطعة من لحمنا". ووصل تقدم المحادثات إلى حد طرح بيكو إخلاء جزء من كيليكيا بشروط "انتدابية" اقتصادية واستشارية محددة. لكن مصطفى كمال، الواعي بالخصومات الفرنسية - البريطانية، أكد، في مقابل تعامله مع بعض تلك الشروط، التزامه بمقررات مؤتمرَي أرضروم وسيواس، والمطالبة بالإدارة العثمانية الكاملة وبالاستقلال السياسي التام ضمان الحكومة الفرنسية لسلامة الإمبراطورية العثمانية، في مواجهة حلفائها (بريطانيا، اليونان، إيطاليا)؛ ففشلت المفاوضات [(1730)]. وكانت عقدة كيليكيا هي "عقدة النجار"؛ ففي حين كانت نظرية مصطفى كمال، التي سيوضحها لاحقًا بأن المناطق المحيطة بأضنة كانت تركية وطورانية في الأصل، قبل الفرس والإسكندر المقدوني، وأنه ليس للأرمن وغيرهم أي حق فيها [(1731)]، كان لدى بيكو مشروعه السياسي الإثني الكبير في تحويل كيليكيا إلى وطن قومي للأرمن تحت الحماية الفرنسية [(1732)]، والعمل على أن يستقر فيها حوالى 150 ألف أرميني أتوا من سورية أو العراق [(1733)]. وحين عاد بيكو إلى باريس لم يجد مشروعه أذنًا مصغية، إلا أن الأساسي والمستمر فيه هو استعداد فرنسا للتفاوض مع الكماليين بشأن كيليكيا [(1734)]؛ وهو ما التقطه مصطفى كمال، وجعله أكثر قناعةً من إمكانية إرغام الفرنسيين بواسطة تشديد العمليات ضدهم على تقديمهم تسوية تقبلها المقاومة الأناضولية بشأن كيليكيا "قطعة من لحمنا"، كما وصفها.

3 - مفاوضات دو كيه - مصطفى كمال (20 - 28 أيار / مايو 1920)

في 21 أيار / مايو 1920، تقريبًا، تم لقاء بين دو كيه ومصطفى كمال، واستمر التفاوض الشائك بينهم حتى 28 أيار / مايو 1920[1735]. جس دو كيه نبض مصطفى كمال بخصوص ما سبق أن طرحه بيكو من قبل عن الانسحاب الجزئي من كيليكيا مقابل امتيازات اقتصادية، لكنه وُوجه برفض مصطفى كمال الذي كان يعرف جيدًا تردّي وضعية الجيش الفرنسي الدفاعية السلبية والمنهكة، فطالب دو كيه بالجلاء التام عن الأراضي التركية [1736]. لكن استجد خلال المفاوضات متغيران عسكريان: الأول: تمكّن القوات الفرنسية، في 23 أيار / مايو 1920، بصعوبة شديدة من كسر الحصار الكمالي الثاني (30 نيسان / أبريل - 23 أيار / مايو 1920) للقوات الفرنسية والأرمنية في عنتاب؛ ما عزز معنوياتها، ودفعها إلى رفض طلب متصرف عنتاب العثماني (الكمالي) بأن يجري التفاهم على اتفاق لوقف الاعتداءات. وفي هذا السياق، حطّ في 27 أيار / مايو 1920 قائد الفرقة الفرنسية الثانية في عنتاب، وتفقد المواقع والاستحكامات الفرنسية - الأرمنية، وطمأن الأرمن بأن الفرنسيين سيبقون دومًا في عنتاب [1737].

الثاني: رد الكماليين على التقدم الذي أحرزه الفرنسيون في عنتاب، بنصب كمين كمالي للقوات الفرنسية المنسحبة في 28 أيار / مايو 1920 من بلدة بوزانتي الصغيرة لكنها المهمة استراتيجيًا بالنسبة إلى ضمان السيطرة على كيليكيا [1738]، والمحاصرة كماليًا منذ آذار / مارس 1920 إلى مرسين في أضنة، وسط عجز الجنرال غورو عن تقديم أي إمداد عسكري أو غذائي لها، بسبب حظر الحكومة السورية نقل الإمدادات إليها على الخط الحديدي. وقد صمدت الحامية في آذار / مارس بسبب تمرير حكومة الركابي 200 قاطرة، لكن وضعها الدفاعي تردّى إلى أقصى درجة مع حظر الحكومة الدفاعية في أيار / مايو 1920 تمرير أي قاطرة دعم لوجستي إلى القوات الفرنسية في الشمال، إلى أن وقعت المذبحة في 28 أيار / مايو، وسقط فيها ما لا يقل عن 484 رجلًا من إجمالي قوتها البالغ حجمه نحو 700 رجل، وأسر الباقون مع القائد الفرنسي منيل، ووافقت على شروط الاستسلام الكمالية وتسليم ما تبقى من أسلحتها [1739]. كان هذا الصدام الدامي المدوي ثالث حدث كبير، بعد حدثَي مرعش وأورفة؛ ما دفع دو كيه، كما يرى أندرو مانغو، إلى استعجال توقيع اتفاقية الهدنة [1740].

بحلول 27 أيار / مايو، توصل مصطفى كمال ودو كيه إلى اتفاقية الهدنة. وفي اليوم نفسه أبلغت الحكومة الفرنسية الجنرال غورو بقرب وقف عملياته في كيليكيا، وأعلمته بقدوم فرقتين إضافيتين إلى بيروت لاحتلال دمشق [1741].

في اليوم التالي (28 أيار / مايو 1920)، ألقت طائرة فرنسية على الثكنة العسكرية الفرنسية بعنتاب منشورًا فيه خلاصة اتفاقية الهدنة بين دو كيه بوصفه ممثلًا للجنرال غورو ومصطفى كمال، على أن يبدأ سريانها من الساعة

صفر يوم 30 أيار / مايو 1920 وعلى امتداد 20 يومًا، وكان مما تضمنته انسحاب القوات الفرنسية من مدينة عنتاب [1742].
كان ما جعل دو كيه يسارع إلى توقيع الاتفاقية هو إلحاح الجنرال غورو على التوصل إليها في أقرب وقت، رغم فك قواته الحصار الكمالي للحامية الفرنسية في عنتاب، وتحقيق توازن مع الكماليين، كي يتفرغ لتصفية الحساب مع فيصل والحكومة الدفاعية السورية وفق تفويض ميلران له بذلك، وما ترتب عليه من توجيه غورو إنذاره الأول إلى فيصل (5 أيار / مايو 1920)؛ فما دامت قواته منشغلة بمعارك الشمال لن يستطيع خوض الحرب على جبهتين ضد الكماليين والسوريين.
نصت اتفاقية الهدنة على وقف الحركات العدائية 20 يومًا، وسحب ثكنات بوزانتي وسيس الفرنسية بمعداتها وذخائرها إلى خط مرسين - أضنة، وجلاء القوات الفرنسية عن مدينة عنتاب إلى المراكز الفرنسية المحيطة بها خلال عشرة أيام، ووقف إطلاق النار. ونصت أيضًا على حرية اتصال الكماليين بوالي أضنة والموظفين العثمانيين فيها، وتبادل أسرى الحرب والمعتقلين من أسرى المسلمين لأسباب سياسية [1743]. لكن الكماليين لم يفرجوا إلا عن عدد ضئيل من أسرى أورفة، بينما أبقوا لديهم أسرى مرعش وبوزانتي [1744].
نتج من هذه الاتفاقية إعادة تمركز القوات الفرنسية البالغ عددها في الشمال نحو 59 ألف رجل في خط شرق الساجور (تل أبيض وعرب بينار وبيره جيك وجرابلس) [1745] الذي تنتشر فيه العشائر الملية الكردية والبرزانية العربية - الكردية، وعشائر عنزة الشمال أو الفدعان. وكانت كلها يومئذ على صلة وثيقة بالحكومة العربية كما بالكماليين، وشاركت بهجماتها السابقة المنسقة مع الحكومة السورية والفتاة بتخفيف الضغط الفرنسي على الكماليين، وتشتيت القوات الفرنسية في الشمال على نحوٍ جعل المراكز الفرنسية تتهاوى الواحد إثر الآخر، لتنحصر في المركز الوحيد المتبقي لها شمال خط السكة الحديد أي مركز عنتاب [1746]، وغدا الباب مفتوحًا أمام تسريع غورو لترتيبات احتلال دمشق.

(1711) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 491.

(1712) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 14.

(1713) علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 336.

(1714) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 162؛ نشر الحصري جزءًا من تصريحات دو كيه حول ذلك، "لو كان يتحتم على فرنسا أن تتخذ قرارها مستندة إلى المنافع والحسابات لوجب عليها أن ترجّح كيليكيا على سورية. ولكن لفرنسا تقاليد وروابط معنوية كثيرة، تربطها بسورية منذ عدة قرون، فعليها أن تتمسك بتلك الروابط والتقاليد، وأن تتنازل عن كيليكيا في سبيل الاحتفاظ بسورية إذا اقتضى الحال". ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 67.

(1715) إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج 1 (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 483.

(1716) Nadine Méouchy, "Les temps et les territoires de la révolte du Nord (1919 - 1921)," in: Thierry Boissière & Jean - Claude David (eds.), *Alep et ses territoires, Fabrique et politique d'une ville (1868 - 2011)* (Paris: Presses de l'Ifpo, Institut français du Proche - Orient, 2014), p. 35.

(1717) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), pp. 231, 293.

(1718) الحصري، ص 68.

(1719) Mango, p. 291.

(1720) فرومكين، ص 479.

(1721) Mango, pp. 231, 293.

(1722) الحصري، ص 166.

(1723) المرجع نفسه، ص 67؛

Moustapha Tilas & Joseph Hajjar, *L'histoire de la Syrie contemporaine (1918 - 1920), Le royaume arabe unitaire et son effondrement) 1918 - 1920)*, vol. 1 (Damas: Dar Tilas, 1993), p. 300.

(1724) Pierre Fournié, "Le mandat à l'épreuve des passions français: L'Affaire de Sarrail (1925)," in: Nadine Méouchy (ed.), *France, Syrie et*

Liban, Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire (Damas: Institut français d'études arabes de Damas, 2002), p. 128.

(1725) ثارت في مجلس النواب الفرنسي استجوابات للحكومة حول ذلك، من منطلق أن اتخاذ الحكومة الفرنسية بأغلبيتها قرار التخلي عن كيليكيا لن يضمن انحناء الكماليين أمام القوات الفرنسية الأخرى في عنتاب وأورفة وماردين وجزيرة ابن عمر. من برقية رستم حيدر إلى الأمير زيد في 11 / 6 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 646 - 648؛ ويومية 12 / 6 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 648؛ نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 164؛ سلطان، ص 336، 342؛ الحصري، ص 67 - 68.

(1726) الحصري، ص 68.

(1727) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 180.

(1728) بيكودو، ص 164 - 165.

(1729) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 352؛ تجاوزت هذه الاتفاقية في الواقع حدود الاتفاق (Agreement أو Convention) إلى المعاهدة أو الاتفاقية بمعنى معاهدة (Traité) ولكن اضطر بريان رئيس الوزراء الفرنسي في مواجهة اتهام بريطانيا له بعقد صلح منفرد مع العدو إلى وصفها بأنها اتفاق لن يعرض على البرلمان الفرنسي، وأنها ترتيب محلي ولم يقصد بها اتفاقية أو معاهدة صلح. مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة** (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 13.

(1730) حول سرد تفصيلي لمحادثات بيكو - مصطفى كمال في سيواس، يُنظر: Roger de Gontaut - Biron, *Comment la France s'est installée en Syrie (1918 - 1919)* (Paris: Plon - Nourrit, 1922), pp. 338 - 341؛ وتشير بيكودو إلى أن مشروع الاتفاق قد فشل بسبب أن بيكو عرض التخلي عن جزء من كيليكيا حول أضنة وأورفة وعنتاب مقابل امتيازات اقتصادية، لكن مصطفى كمال تصلب ورفض يومئذ العرض الفرنسي متمسكًا بجلاء فرنسا الكامل عن كيليكيا. بيكودو، ص 164؛ وقد شاعت هذه الاجتماعات نسبيًا، وعلمت بها الحكومة العربية. يُقارَن برسالة أسعد داغر في 8 / 12 / 1919 إلى الأمير زيد عن ميل فريق سياسي فرنسي إلى الاتفاق مع الترك. في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 315.

(1731) Mango, pp. 401 - 402.

(1732) Gontaut - Biron, p. 111.

(1733) بيكودو، ص 151.
(1734) Gontaut - Biron, p. 338.
(1735) بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 159.
(1736) محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 37.
(1737) Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatre sièges d'Aïntab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), pp. 65 - 66.
(1738) تقع هذه البلدة الصغيرة شمال بوابات كيليكيا (ممر غوليك بالتركية) - الطريق الذي سلكه الغزاة من الإسكندر المقدوني إلى الإمبراطور فريدريك الأول بربروسا، الذي غرق بالقرب منه خلال الحملة الصليبية الثالثة؛ Mango, p. 316.
(1739) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 41 - 43؛ تحدثت الرواية الفرنسية عن كثرة من الكماليين حاصروها، بينما كان الكمين، وفق كينروس، مؤلفًا من قوة مقاومة صغيرة غير نظامية أهلية ضمّت نحو 40 رجلًا، لكنه اختار لموقعه نقطة مقتل للقوات المنسحبة. يُنظر: Mango, p. 317.
(1740) Ibid.
(1741) النعماني، ص 159؛ فرومكين، ص 491.
(1742) Abadie, p. 69.
(1743) Tilas & Hajjar, p. 300; يُقارَن برسالة مصطفى كمال رئيس مجلس الأمة الكبير إلى رئيس القيادة في عنتاب حول الهدنة. أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 156 - 157.
(1744) Abadie, pp. 72 - 73.
(1745) Mizrahi, p. 58; Abadie, p. 72.
(1746) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ص 59.

الفصل السابع والعشرون: ردة فعل الحكومة العربية على اتفاقية الهدنة الكمالية - الفرنسية

مقدمة

انتقد المجلس الوطني الكبير إبرام الهدنة، كما أقلقت، على حد تعبير مانغو، الروس وفيصل. وقد اعتبرها مصطفى كمال حلقة في طريق إرغام الفرنسيين على الانسحاب الكامل من كيليكيا. وهو كان يعلم أنهم كانوا على استعداد للانسحاب من معظم كيليكيا، إذا تُركت لهم سورية بلا منازع. لكن كان لا بد من الاستمرار في الضغط عليهم، وإرغامهم على الانسحاب من كيليكيا بالشروط الكمالية للميثاق الوطني، لقد انسحبوا من مرعش وأورفة ومن مدينة عنتاب دون تلالها، غير أنهم لم يسلموا بعد بالانسحاب الكامل من كيليكيا بالشروط الكمالية، وظلوا يتطلعون إلى إبرام تسوية مقبولة من الطرفين حولها [(1747)]. وردًا على منتقدي الهدنة في المجلس الوطني الكبير، رأى فيها مصطفى كمال "ربحًا سياسيًا"، بحسب دروزة، أو أول اعتراف من إحدى دول الحلفاء به، بحسب مانغو [(1748)]. فهو أول اتصال بين دولة غربية وبينه، فلم تتصل أي دولة أوروبية بالكماليين أو اعترفت بحركتهم ومجلسهم وحكومتهم سوى فرنسا، بينما اعتبرت بريطانيا الكماليين عصابات "قطاع طرق"، واعتبرهم الكماليون عدوّهم الرئيس "الألد" [(1749)].

أولًا: أثر الهدنة في الحكومة العربية

1 - "وقع الصاعقة"

بالنسبة إلى فيصل، الذي كان يجهد للصمود أمام الفرنسيين عبر كماشة حرب العصابات السورية - الكمالية المزدوجة [(1750)]، مثّلت الهدنة مفاجأة استراتيجية تامة، قلبت كل حساباته ورهاناته المبنية على إطالة أمد المواجهة مع الفرنسيين واستنزافهم بين الكماشتين الكمالية والسورية، لإرغامهم على التجاوب مع قرار المؤتمر السوري بالاستقلال، والاعتراف به ملكًا على سورية، ومن ثمّ لتحسين أوراق ضغطه في مؤتمر الصلح، من أجل توقيع اتفاق يرضي في وقت واحد شعبه والمصالح الفرنسية لكن في إطار الاستقلال السوري؛ إذ إن الكماليين عقدوا هذه الهدنة من دون أي ترتيب مع السوريين الذين كانوا قد فتحوا جبهة حقيقية طوال نيسان / أبريل - أيار / مايو

1920 على كل خطوط التماس مع الفرنسيين، وخففوا من الضغط الفرنسي على عنتاب نفسها؛ بما ساعد الكماليين على تعزيز حصارهم لهم، وشاركوا بفاعلية في طرد الحامية الفرنسية من أورفة، وغير ذلك مما صب على نحو صافٍ في مصلحة الكماليين.
وفي هذا السياق، وصف فيصل الهدنة الفرنسية - الكمالية بـ "الهدنة المشؤومة"، ووصف وقعها بـ "بوقوع الصاعقة" وبـ "المصيبة" [1751]؛ لأنها تسمح للقوات الفرنسية باحتلال سورية الداخلية. ونقلت تقارير الصحف حالة القلق الشديدة التي انتابت الحكومة، حينما بلغها نبأ الاتفاق، بأنها تطايرت "قلقًا، لأنه يمكّن فرنسا من حشد قواتها في سوريا، والضغط على الحكومة والأمة في ما لو أرادتا المقاومة" [1752]. ووصف وزير خارجيته عبد الرحمن الشهبندر يومئذ قلق فيصل الشديد بأنه دخل إلى اجتماع مجلس الوزراء "وعليه علائم الاضطراب والقلق كأنه يتوقع بلاءً"، وعبّر عن خشيته من أن تسير الدولة "من الآن فصاعدًا في الوعر، وأن تتكوّم العقبات" أمامها. وفسر فيصل للوزراء هذه الخشية بـ "أن الفرنسيين عقدوا اليوم أسس اتفاق مع الترك وسيتفرغون لمعالجة القضية السورية، لأن اتفاقهم مع الترك يعني توفير جيوشهم في الشمال لمحاربتنا في الجنوب" [1753].

2 - تضافر سريان الهدنة مع نكبة جبل عامل

فهم فيصل للتو المضمون الاستراتيجي البعيد للاتفاق فهمًا صائبًا، كما سيبين تطور الأحداث اللاحقة بتعديه حدود الهدنة العسكرية المؤقتة إلى استغلال الجنرال غورو لها لـ "حشد قواته في وجه سوريا" [1754]، وبدء ترتيبات احتلالها انطلاقًا من إخماد انتفاضات قرى الحولة وجبل عامل بصفة حاسمة ووحشية في اليوم نفسه الذي سرت فيه الهدنة [1755]، وارتفاع صيحات الراديكاليين في المؤتمر السوري العام للرد العسكري، وإجلاء القوات الفرنسية من الساحل بالقوة [1756]، وتهجير 20 ألفًا من أهل جبل عامل إلى دمشق [1757]، وإلحاق نكبة حقيقية شاملة به. ولم يستثن الفرنسيون أحدًا من "انتقامهم"، سواء أكان مذنبًا أم لا [1758]، ودمروا الجبل اقتصاديًا بواسطة الغرامات الباهظة والمفرطة التي فرضوها [1759].
بل ساهموا في توتير الصراع الطائفي، بتحريض الميليشيات المسيحية التي جندوها على نهب القرى الشيعية [1760]، وكان لهذه الميليشيات دافع ذاتي عارم وهو الانتقام لما ألحقه الثوار الشيعة من فظائع بقراهم؛ فتلك القرى اضطرت تحت ضغط هجمات الثوار العامليين إلى النزوح القسري الداخلي إلى النبطية وصيدا وبيروت، ولجأ بعض أهاليها إلى الاحتماء بعائلات شيعية وسنية، أو الهجرة إلى فلسطين. وقد نُهبت هذه القرى التي فر منها أهاليها، وكانت مجزرة - محرقة عين إبل التي قادها محمد أحمد البزي بعد 11 يومًا من انعقاد مؤتمر وادي الحجير (20 نيسان / أبريل 1920) أشنعها؛ إذ هاجمت أعداد كبيرة

من المسلحين هذه القرية ونهبتها وحرقتها، وقتلت وأحرقت أكثر من 50 شخصًا [(1761)]، كما كان الفرنسيون قد ضربوا في أيار / مايو ثورة الساحل التي تمرغت بدورها في صراع طائفي بين العلويين والإسماعيليين الذين ادعى الفرنسيون حمايتهم [(1762)].

كانت النكبة الشاملة التي ألحقها الفرنسيون بجبل عامل أخطر ما قام به غورو بعد سريان الهدنة مباشرة، من ناحية إخراج الجبل من المواجهات، وأدت النكبة إلى زيادة حدة الاستقطاب في الجهاز السياسي لفيصل بين الرد بقوة على الفرنسيين ونكير المعتدلين على عمليات المقاومة، باعتبار أنها لم تجلب سوى الخراب. وقد حمّل المهجرون من جبل عامل إلى دمشق، تحت هول نكبتهم، الحكومة السورية المسؤولية عن استفراد الفرنسيين بهم، وأن منطقتهم "لم تلق مساعدة من الجند السوري العربي، ولا من زعماء العرب وقادتهم في سورية، ولا من رجال العروبة في الساحل الشامي كله. بل لقوا السخريات اللاذعة والشماتة المضنية، مما استحكم به بأس المنتقم" [(1763)].

وتحولت جلسة المؤتمر السوري التي طرح فيها وضع جبل عامل، بعد الحملة العسكرية الفرنسية الماحقة عليه، إلى جلسة صاخبة أنحى فيها باللائمة على الحكومة نائبُ جبل عامل محمد بك السهيل، القادم من المحرقة إلى دمشق، والمعيَّن بموجب مضبطة انتخابية عضوًا في المؤتمر السوري بدلًا من الحاج عبد الله يحيى الذي قبل وظيفة عضوية المجلس العمومي ببيروت [(1764)] وهو ابن عم كامل الأسعد (1870 - 1924) زعيم جبل عامل. ووصل به الأمر إلى درجة أنه شتمها؛ ما أدى إلى ممارسة فريق من أعضاء المؤتمر ضغطًا عليه كي يعتذر، لكن ما لبث بعد الاعتذار أن وجّه إليها تقريعًا جديدًا، فدبت الفوضى في الجلسة، واضطر رئيسها إلى رفعها [(1765)].

كان ما فعله غورو في جبل عامل مقدمة حاسمة لما سيفعله مع دمشق. ويفسر أربعة من المؤرخين، منهم تمارا الشلبي ومحمد بسام اللذان أرّخا بأسلوب ميكروي تحليلي مسهب لتاريخ جبل عامل في تلك الفترة، أو توقفوا عند حملة إميل نيجر (1874 - 1951) على نحو ملّي، مثل كوثراني، إضافةً إلى جورج فغالي الذي أرخ لجيش الشرق في لبنان وحملة نيجر لتحطيم جبل عامل بالضربة القاضية بأنها خطوة عسكرية - سياسية فرنسية حاسمة مرتبطة بالقرار الاستراتيجي الأبعد وهو احتلال سورية الداخلية [(1766)]، بما مكّنه من توجيه إنذاره الشهير، ومن ثمّ احتلال حلب، ثم دمشق بعد معركة ميسلون (24 تموز / يوليو 1920). لقد شكل إخماد جبهات الحولة وجبل عامل، وفق تلك الآراء، فاتحة احتلال سورية الداخلية. ولم يكن ممكنًا للفرنسيين أن يطلقوا أيديهم في تلك العمليات لولا الهدنة التي شكّلت الفرصة السانحة لذلك.

ثانيًا: الهدنة بين حربين دعائيتين

1 - ارتفاع زخم الدعاية الكمالية في سورية للاتفاق وردٌّ الدعاية الفرنسية

غدت الهدنة حديث الناس في المجالس والمقاهي والبيوت. واستثيرت في هذه الأحاديث على مستوى الفكر اليومي المشاعر المؤيدة للكماليين في سورية، بوصف ذلك إنجازًا حققوه، وأرغمهم على الانسحاب من مدينة عنتاب، بحيث اعتُبروا قدوة جديدة للسوريين في تمثلهم لطرد الفرنسيين بالقوة. وظهر ذلك، وفق فيصل نفسه، في تحول "انتباه أبناء الشعب نحو مصطفى كمال ومؤيديه"، وفي ارتفاع وتيرة نشاط الذين "يرغبون في السير تحت الراية البلشفية - التركية"، على حد تعبير فيصل نفسه [(1767)].

نشرت إحدى الجرائد صورة مصطفى كمال، معتقدة أن وقف إطلاق النار اعتراف بانتصار تركيا [(1768)]، وترافق احتفاء بعض الجرائد بنبأ الهدنة وانسحاب الفرنسيين من مدينة عنتاب على أنه انتصار كمالي على الفرنسيين، مع حملة سياسية شديدة شنّها عدد من الجرائد على الحكومة لتقصيرها في ما واجهه جبل عامل وجبل العلويين من أعمال الفرنسيين الماحقة بينما تمكن الكماليون من هزيمة الفرنسيين، مثل جرائد **الحق** و**المفيد** و**العقاب**. وكانت **المفيد** أشدها لهجة في تسعير النقمة ضد الحكومة لتقصيرها في واجباتها الدفاعية، ووصفت وزارة الداخلية ذلك بـ "تطرف بعض الجرائد المحلية في الآونة الأخيرة بنشرياتها" [(1769)]؛ فقام فيصل بـ "تعطيل" عدد منها عن الصدور، كما نفى، على حد تعبيره، الأشخاص الذين يعتقد أنهم "يرغبون بالسير تحت الراية البلشفية - التركية" [(1770)].

مقابل ذلك، حاولت الدعاية الفرنسية، ردًا على تلك الاستثارات بدحر الكماليين للفرنسيين، أن تشيع زيفًا، لتعزيز هيبة قواتها، أن الاتفاق حصيلة فوز القوات الفرنسية على الكماليين "فوزًا باهرًا" اضطرهم إلى عقد اتفاق مع الفرنسيين "شأوًا يدعونه هدنة"، وأن الأمر اتفاق وليس هدنة، وينص في بعض بنوده على موافقة فرنسا، بالاتفاق مع مصطفى كمال، على دمج حلب في كيليكيا تحت رئاسة أمير تركي [(1771)]. ونشر قلم المطبوعات الفرنسي الرسمي ببيروت، في 10 حزيران / يونيو، أنه "على أثر فوزنا في عنتاب بعد كسرنا عصاة الترك شر كسرة - وهو فوز قد أتاح لنا أن نضمن المواصلات بين كلّس وعنتاب، وأن نطهر تلك المنطقة من عصابة النهابين - بات ممكنًا للحكومة الفرنسية أن تعقد المسالمة التي يتمناها فريق من حزب الترك الوطني" [(1772)].

ونشرت تلك الدعاية شائعات عن سوء العاقبة الذي ينتظر أي مقاومة لفرنسا في سورية، وأن من جملة بنود الاتفاق "أن ينضم مصطفى كمال بجيشه إلى فرنسا، فيخمد كل مقاومة عربية في سوريا تأبى الحماية الفرنسية عليها، وأنه زحف من كيليكيا على حلب" [(1773)]. وهدفت الدعاية الفرنسية المضادة وشائعاتها إلى محاولة الحفاظ على هيبة القوة الفرنسية في سورية، وزيادة

زعزعة الثقة بالحكومة السورية. وهدفت أيضًا إلى "مناغاة" ميول أنصار الأتراك أو (Turcophiles) في حلب المتعاونين بدرجات متفاوتة مع الحكومة العربية السورية، وفكّ علاقتهم معها.
وكانت الدعايتان التركية والفرنسية، بعد تراجع دور الدعاية البريطانية السابقة، من أقوى الدعايات في الفضاء العام السوري، وقد نشطتا في مجال عام وصفه دروزة بـ "مجال عجيب لمختلف التيارات الأجنبية، وكان كل تيار متعاكسًا مع الآخر يحاول أن يؤثر في هذا المجال، ويجرف ما يجده أمامه"، ووصف آثارها بـ "الأدوار الفظيعة في هذا المجال المتعاكس التيارات" [(1774)].

2 - قرار إبعاد أوزدمير والشعباني عن سورية

كان من أبرز من تقرر إبعادهم عن سورية أوزدمير، قائد جمعية القوى العثمانية المدافعة عن سورية وفلسطين الذي نشط في سورية في أواخر عام 1919، بناءً على تعليمات تلقاها من مصطفى كمال نفسه؛ وشاكر نعمت الشعباني، القطب المؤسس لجمعية الأنصار السرية، ورئيس الجمعية الوطنية الديموقراطية الذي كان يتراسل مع مصطفى كمال مباشرة، والموضوع بعد تحقيق شاق معه تحت رقابة وزارة الداخلية منذ أواسط نيسان / أبريل 1920 بدمشق، رغم تعهد الملك فيصل بحفظ كرامته [(1775)].
وقد أبعد في هذا السياق أوزدمير عن سورية [(1776)]، لكن مع عودة الموقف الدفاعي السوري إلى التجذر، على خلفية توتر العلاقات السورية - الفرنسية المتسارع من جديد للحكومة، حدث فيها انقسام حول إبعاد الشعباني، فألغي بنتيجته قرار الإبعاد. وهو ما سنتوقف عنده لاحقًا. واعتبر فيصل أن هذه "الإجراءات العابرة" التي اتخذها لن تكون كافية لمواجهة "الخطر الداهم" [(1777)]؛ إذ كانت إجراءات محدودة وعارضة جدًا ولم تشمل سوى بعض الشخصيات التي لم يؤثر إبعادها في نشاط شبكاتها السرية.
ويكمل فيصل تحليله لأبعاد الاتفاق، ليذهب إلى بيت القصيد، بأن الجنرال غورو سينتهز ذلك "لكي يبدأ العمليات العسكرية ضد حكومتي في دمشق، ويلحق بها أخطارًا فادحة"، وحذر كيرزون من تجاهل أبعاد الهدنة بأنه "يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة إلى البلاد العربية حيث تصبح المصالح البريطانية هناك وفي جميع أرجاء الشرق، خاضعة للتهديد، وتحت خطر شديد"، وأنه سبق له أن مد يد الصداقة للفرنسيين، ويمدها كذلك الآن للحكومة البريطانية، "مؤملًا أن تتخذ [الحكومة البريطانية] خطوات ناجعة لحماية بلادي من الخطر المحدق" [(1778)].
لكن فيصل كان، وهو يوجه الرسائل إلى لويد جورج وأِلنبي مؤملًا تدخلهما، يائسًا من تجاوبهما، وعبّر عن ذلك بصراحة لأِلنبي الذي كان يعطف عليه، عن خيبة أمله "التامة" في السياسة البريطانية، مسائلًا إياه: "إنني لا أعرف سببًا واضحًا للسياسة التي تنتهجها الحكومة البريطانية، اللهم إلا إذا كانت تنطلق

من إرضاء الفرنسيين الذين لا يعرفون كيف يفيدون من صداقتنا" [1779]. لم يخل تشخيص فيصل لاعتماد الحكومة البريطانية سياسة تسعى إلى إرضاء الفرنسيين في سوريا من صحة؛ إذ تقلصت الخلافات البريطانية - الفرنسية إلى حد بعيد جدًا حول سوريا، مع أنها لم تنته تمامًا. ولم يعد مجديًا لفيصل أن يستثمر فيها، بل كان تقلص هذه الخلافات وتحول العلاقة بين الدولتين الأوروبيتين المتنافستين هو ما مهد، في نظر فرومكين، للفرنسيين توقيع اتفاقية الهدنة [1780].

3 - مسألة حدود سوريا الشمالية: نزاع القوميات الأربع الناهضة حولها

قصد فيصل بـ "الخطر الداهم" احتمال التوسع التركي في سوريا الشمالية؛ إذ سوف تصبح "رغبة الأتراك في توسيع ممتلكاتهم باتجاه الجنوب"، أي المناطق الشمالية السورية العليا، "أكثر قوةً وسوف يصبح مجال نفوذهم الفعلي والمعنوي متفوقًا" بعد أن تركت اتفاقية الهدنة "جزءًا كبيرًا من سوريا الشمالية وكيليكيا للأتراك" [1781]. وفي رسالة له في 10 حزيران / يونيو 1920 إلى ميلران عن طريق الجنرال غورو، أعرب فيصل عن أن "هذه الهدنة لا تشكل ضربة قاسية توجه إلى وضعنا في الشرق فحسب، بل ستقضي على سوريا نهائيًا، لأن الأتراك سيثيرون الاضطرابات والفوضى فيها"، ووصف ذلك بـ "الخطر المخيف" [1782]، بينما لم يكن مخيفًا قط لفرنسا التي عزمت على تحقيق السلام مع الكماليين حتى لو تنازلت لهم عن كيليكيا.

لم تكن مسألة الحدود مثارة في العلاقات السورية - التركية؛ إذ تغلب عليها اتجاه التحالف بين العرب والأتراك ضد العدو المشترك. وكانت تلك المنطقة التي أشار إليها فيصل منطقة تخومية، يسودها فضاء اجتماعي - اقتصادي مشترك متعدد الأبعاد، أكثر منها منطقة حدودية بالمعنى الصحيح للحدود التي لم تُرسم بعد، والتي هي مفهوم سياسي ذو بُعد واحد هو بُعد الطول الجغرافي. وتشكل تلك المناطق التخومية المتعددة الأبعاد مساحة واسعة من سورية الشمالية والجبلية الساحلية، وتأخذ شكل قوس يمتد في اتجاه الغرب من قضاء أورفة مرورًا بمرعش نزولًا إلى ساحل البحر المتوسط ولواءي أنطاكية وإسكندرون. وكان الكماليون الأتراك يقاتلون في الوقت نفسه الفرنسيين من أجل السيطرة على مساحة واسعة من سورية الشمالية الواقعة في هذا القوس. كان الثوار السوريون يقاتلون الفرنسيين في هذا القوس بالتحالف المباشر وغير المباشر مع الكماليين بوصفه أراضي سورية، وبدؤوا مقاومتهم مبكرًا للإنزالات الفرنسية فيها، قبل ظهور مصطفى كمال واندلاع حركة المقاومة الأناضولية [1783].

لقد كانت مناطق سورية الشمالية وكيليكيا والموصل موضع نزاع بين أربع قوميات ناهضة، هي حركات القومية العربية والتركية والأرمنية والكردية.

فبخصوص الحركة القومية العربية، كان الشريف حسين في مراسلاته الشهيرة مع مكماهون قد وافق على أن تُستثنى ولاية أضنة (كيليكيا) من حدود الدولة العربية [1784]، التي عيّنتها "الفتاة" لدى بدء المراسلات بين الشريف حسين ومكماهون [1785]. لكن المؤتمر السوري العام لم يعترف بذلك وعيّن حدود سوريا الشمالية جنوب الحد الطبيعي الفاصل بين بلاد الشام والأناضول وهو هضبة الأناضول، ووُضِعت خريطة حدود المملكة العربية السورية المستقلة في ضوء تلك الحدود التي عيّنها المؤتمر السوري العام في دورته الأولى [1786]، وكانت، وفق بسام عبد القادر النعماني، رسمًا أمينًا للوصف الوارد في قرار المؤتمر السوري العام، أي مجموع المناطق الإدارية العسكرية الثلاث [1787]. وتتضمن هذه الحدود المناطق الشمالية العليا من إقليم الشام التاريخي التي ستعيد مدرسة التاريخ التركية مع أوائل الأربعينيات تسميتها نسبة إلى الأناضول بجنوبه الأوسط والشرقي وبشرقه. وينطوي ذلك على اعتبارها في الدراسات العثمانية - التركية الحديثة جزءًا من "بلاد الروم"، أي الأناضول التركماني - العثماني، بينما تُعتبر في المنظور الجغرافي - التاريخي الإسلامي جزءًا من بلاد الشام أو "بلاد العرب" كما كان العثمانيون يصفون بلاد الشام، أو الثغور الجزرية - الشامية على نحوٍ أوضح، حتى حينما كانت في قبضة مملكة كيليكيا الأرمنية، حيث يعتبرها أبو الفداء من الثغور الجزرية - الشامية رغم خضوعها للأرمن، معتبرًا أن الأرمن استولوا عليها [1788].

بُنيت "الثغور" هذه على تخوم الشام والجزيرة لصد غزوات الروم "البيزنطيين"، "وتبدأ هذه المنطقة من طرسوس في كيليكية وتمتد على طول طوروس إلى ملطية، ثم إلى الفرات، وهي تحمي إقليم العواصم الذي على الحدود من غارات الأعداء"، "ومرعش أبعد مدينة في منطقة الثغور الشامية، كما أن ملطية أبعد مدينة في منطقة ثغور الجزيرة" [1789]، بينما أطلق على ديار بكر اسم "الثغور البكرية" [1790].

أما حدود الدولة الأرمنيّة لأرمينيا الكبرى، فتضمنت، إضافة إلى ما تضمنته من المقاطعات الأرمنية في روسيا والمقاطعات العثمانية المعروفة بالولايات الست (فان، أرضروم، مرماتول، معمورة العزيز، ديار بكر، وسيواس)، على مستوى شمال سوريا، كيليكيا، بحيث تصل الحدود إلى مرافئ البحر المتوسط بما في ذلك الإسكندرونة [1791]. وكانت حدود الكيان الكردي تتضمن ولايات الموصل وديار بكر وأقضية متصرفية دير الزور الواقعة في شرق الفرات، وأخيرًا ولاية أورفة من سرت حتى هكاري مع منطقة تمتد إلى غرب بحيرة أورميا، مع منفذين إلى البحر عبر ميناء الإسكندرونة وعبر دجلة والفرات [1792].

وكانت حدود العراق في وعي جمعية العهد التي قدمت مطلب العراقيين أمام لجنة كينغ - كراين بحلب فشملت "ولايات ديار بكر والموصل وبغداد والبصرة ودير الزور بحدوده السابقة المعروفة، مع قبول التصحيحات الحدودية المتفق عليها بين إيران وتركيا" [1793].

أما الكماليون، فقرروا حدودهم في مناطق حدود هدنة مودروس، والتي تشمل الموصل التي احتلها البريطانيون بعد نحو أسبوع من سريان الهدنة. لكن تجاوز تعيينها في 31 كانون الأول / ديسمبر 1919 حدود الهدنة، لتشمل مناطق سورية واسعة ولا سيما في شمال سوريا وكيليكيا ومنطقة الجزيرة السورية، أو الجزيرة الوسطى من إقليم الجزيرة الفراتية التاريخي، وهذه المناطق كلها أبدى مصطفى كمال تنازله عنها واعترافه بحقها في تقرير مصيرها ما عدا كيليكيا، قائلًا "إنها قطعة من لحمنا" [(1794)].

إلا أن الكماليين وافقوا مرتين خلال عام 1920، وفي مسودات الاتفاق مع بعض قادة الحركة الوطنية السورية، على مبدأ تعديل الحدود بين تركيا وسورية والعراق بعد طرد المحتلين والحصول على الاستقلال، من دون بيان المدى الذي يمكنهم فيه الاتفاق مع السوريين عليه، لكن كان واضحًا أنها لا تتضمن أي تنازل في مسألة كيليكيا. وفي اتفاقية أنقرة، لم يسيطروا على كيليكيا فحسب، بل سيطروا على مناطق شاسعة من شمال سورية قُدرت بنحو 18 ألف كيلومتر مربع [(1795)]، وكان السوريون يعتبرونها مرتبطة ارتباطًا طبيعيًا وبشريًا واجتماعيًا واقتصاديًا بشمال سورية.

(1747) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), pp. 316 - 317.

(1748) محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 37؛

Mango, p. 317.

(1749) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 166.

(1750) Mango, p. 317.

(1751) من فيصل إلى أَلِنبي في 10 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**: مج 3: **الثورة العربية الكبرى، 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمّان: [د. ن.]، 1978)، ص 121 - 122.

(1752) لمراسلنا، اتفاق فرنسا ومصطفى كمال، **لسان الحال**، العدد 421 - 8071، 15 / 6 / 1920، ص 1.

(1753) فيصل بن الحسين، في: عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 266.

(1754) هذه المعلومة مستخلصة من برقية فيصل إلى أَلِنبي، 7 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 121.

(1755) في الأول من حزيران / يونيو 1920، ومع سريان الهدنة على جيش بقيادة الكولونيل نيجر (Nieger) بلغ حجمه نحو 4000 رجل مدعمين بغارات جوية بدعوى حماية القرى المسيحية التي هجّر سكانها، وجّه الجنرال غورو ضربة ماحقة إلى جبل عامل. واعتبر الفرنسيون "الطائفة الشيعية بجملتها" مسؤولةً عن عمليات المقاومة. يُنظر: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 - 1920: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976)، ص 315 - 316.

(1756) شكل المؤتمر السوري منصة لاستقبال البرقيات التي تتحدث عن قيام الجيش الفرنسي بـ "إحراق لقرى وإزهاق النفوس" في جبل عامل، وبرقية أخرى "تتضمن ما قام به الفرنسيون من الفظائع التي تذوب لهولها القلوب كحرق القرى، وهدم المعابد، وتمزيق المصاحف": وبرقية أخرى تشير إلى أن "الإفرنسيين هاجموا قرية الحولة العربية وأحرقوها، وأن الأمة في هياجٍ وحماسةٍ شديدةٍ"، كما تُلي كتاب رؤساء ومشايخ عشائر الجولان "احتجاجًا على فظائع الإفرنسيين" وأنهم سيردّون "إن لم يمتنع الإفرنسيون عن أعمالهم البربرية". كما بحث الأعضاء "فيما يرتكبه الإفرنسيون في السجل من المنكرات، واقترح منح هارون وناجي أديب كتابة احتجاج لمجلس النواب الإفرنسي عما تجريه السلطة العسكرية الإفرنسية في المنطقة الغربية السورية" و"تُلي اقتراح من مندوب غزة بعمل ما يلزم لإجلاء الإفرنسيين عن

الساحل". خلاصة جلسة السبت 29 / 5 / 1920. في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 128، 31 / 5 / 1920، ص 1 - 2.

(1757) وصف الملك فيصل في رسالة وجهها إلى لويد جورج في الأول من حزيران / يونيو بـ "أن المدفعية الفرنسية وقنابل الطائرات تضرب الناس دون تمييز، وتدمر القرى دون رحمة، وتمزق المواطنين العزل تمزيقًا. لقد أدت الحملة إلى تشريد أكثر من عشرين ألفًا أصبحوا الآن من دون مأوى". من فيصل إلى لويد جورج في 1 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 117.

(1758) تمارا الشلبي، **شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية 1918 - 1943**، ترجمة عائدة سركيس (بيروت: دار النهار، 2010)، ص 174 - 175.

(1759) كوثراني، ص 315 - 316؛ يشير محمد كرد علي إلى أن الفرنسيين ضربوا "على أهل جبل عامل مائتي ألف ليرة ذهبًا جزاء عن العصابات في جبلهم، لكن جمع منه وفق بعض المصادر نحو أربعمائة وخمسة وثمانين ألف ليرة دفعوا منها تعويضًا لأهل الجديدة خمسين ألف ليرة". محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 170؛ ولاطلاع مسهب على حملة نيجر - أرلبوس خلال أيار / مايو - 15 حزيران / يونيو 1920 على جبل عامل، يُقارَن باستجماعات محمد بسام وسرديته التحليلية المسهبة للوقائع ومقارنتها بعدة روايات ومصادر. محمد بسام، **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920، حقائق بالوثائق** (بيروت: دار الكوكب، 2011)، ص 438 - 472؛ يُقارَن بيومية الأربعاء 2 / 6 / 1920، أحمد رضا، **مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914 - 1922**، تحقيق وتقديم منذر جابر (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 135؛ وفي يومية الاثنين 7 / 6 / 1920. يُنظر: المرجع نفسه، ص 136 - 137؛ محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، ط 4 (بيروت: دار النهار، 2004)، ص 229؛ عدّد الشيخ رضا توزيعات الغرامة: قرى مرجعيون 45 ألفًا، وقرى صيدا دون مدينتها 20 ألفًا، وصور وقراها 35 ألفًا.

(1760) يومية 1 / 6 / 1920، ينظر: أحمد رضا، **مذكرات للتاريخ، حوادث جبل عامل 1914 - 1922**، تحقيق وتقديم منذر جابر (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 133.

(1761) يُقارَن بالمعلومات التي يستجمعها بسام من الصحافة اليومية، والتي مثل **البشير** تعكس وجهة نظر القرى المسيحية التي تعرضت للكارثة. بسام، ص 35 - 355؛ وحول مجزرة عين إبل يُقارَن باستجماعات بسام المسهبة، ص 383 - 398؛ كذلك يُقارَن بـ: الشلبي، ص 167 - 168؛ كما من الضروري المقارنة بسردية الشيخ أحمد رضا، يومية السبت 8 / 5 / 1920، ص 124؛ الأحد 9 / 5 / 1920، ص 125.

(1762) في أيار / مايو 1920 هاجم الثوار "السراي"، وفشل الدرك الفرنسي في منعهم من اقتحامه، وتحرير السجناء الموقوفين فيه. غير أنِ الهجمات

تحولت إلى مواجهات مسلحة دامية اتخذت طابعًا طائفيًا مختلطًا بعوامل صراع اجتماعية ومذهبية محلية بين العلويين والإسماعيليين. وتدخل الفرنسيون في هذه المواجهات بفعل ادعاء "حماية" الإسماعيليين، وأحرقوا قرية (الدالية) العلوية بأكملها. محمد هواش، **تكون جمهورية: سورية والانتداب** (طرابلس: مكتبة السائح، 2000)، ص 71 - 73؛ يشير الجنرال غورو في برقية له في 5 / 5 / 1920 إلى هذه الأحداث في القدموس ومشاركة ضابطين من الجيش الشريفي (العربي) على حد تعبيره هما عزيز بك هارون وجميل ماميش وقائمقام العمرانية فيه، ويتهم سلطات حلب بتقديم الدعم لها كي "تتعدى على قرى المنطقة الغربية وتهاجم مفارز الجيش". من غورو إلى فيصل في 5 / 5 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 178 - 179.

(1763) يومية الاثنين 7 حزيران / يونيو 1920، في: رضا، ص 137 - 138.

(1764) يُقارَن بخلاصة مداولات المؤتمر السوري، في: **العاصمة**، العدد 131، 10 / 6 / 1920، ص 3.

(1765) لم تنشر **العاصمة** هذه الوقائع لكن جريدة **لسان الحال** نشرتها، يُقارَن بـ: بسام، ص 497.

(1766) الشلبي، ص 175. يُقارَن بـ: بسام، ص 435 - 499؛ جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 296؛ كوثراني، ص 318.

(1767) من فيصل إلى أَلِنبي في 10 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 121 - 122.

(1768) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 171.

(1769) **العاصمة**، العدد 133، 17 / 6 / 1920، ص 1 - 2؛ واستئناف جريدة **العقاب** شكواها للمؤتمر السوري العام ضد الحكومة التي أوقفت صدورها. **العاصمة**، العدد 134، 24 / 6 / 1920، ص 2.

(1770) من فيصل إلى أَلِنبي في 10 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 122.

(1771) "سر رحلة الأمير فيصل لحلب"، **لسان الحال**، العدد 477 - 7088، 24 / 6 / 1920، ص 1.

(1772) الشهبندر، ص 249 - 250.

(1773) "لمراسلنا، اتفاق فرنسا ومصطفى كمال"، **لسان الحال**، العدد 421 - 8071، 15 / 6 / 1920، ص 1.

(1774) دروزة، مج 1، ص 87.

(1775) شاكر نعمت الشعباني، "المؤامرة على حياتنا في عام 1920 و1928 (ج 2)"، **الأهالي**، 29 / 7 / 1928، ص 1.

(1776) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 125.
(1777) من فيصل إلى أَلِنبي في 10 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 121 - 122.
(1778) من فيصل إلى كيرزون في 5 / 6 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 119 - 120.
(1779) من فيصل إلى أَلِنبي في 10 / 6 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 121 - 122.
(1780) فرومكين، ص 491.
(1781) من فيصل إلى كيرزون في 5 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 119 - 120.
(1782) نص البرقية التي طلب فيصل من غورو إرسالها إلى ميلران، 10 / 6 / 1920، في: كرم، ص 261.
(1783) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية 1997)، ص 136؛ حول الانتشار المجالي للثورة الهنانية، وهو مطابق لما حدده رافق، يُنظر: عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 144.
(1784) الرسالة الثالثة من الشريف حسين إلى مكماهون في مكة، في 5 / 11 / 1915، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، 1920**، مج 5، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 591 - 593.
(1785) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ط 2 (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ص 96؛ أما أنطونيوس فيشير إلى أن البرنامج قد وضع بالاتفاق بين جمعيتَي الفتاة والعهد. جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962)، ص 242 - 243.
(1786) يُنظر خريطة المملكة السورية التي نشرها سعيد طليع في صدر الصفحة الأولى لكتاب **ذكرى استقلال سوريا** نشرها عمار السمر استنادًا إلى محفوظات مدير الوثائق التاريخية بدمشق. يُنظر: عمار السمر، "الحكومة العربية وبناء الدولة"، في: **الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918 - 1920)**، محمد جمال باروت (محرر) (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 227.
(1787) بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو، قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 150.

(1788) عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود أبو الفداء، **تقويم البلدان**، اعتنى بتصحيحه وطبعه العبدان المفتقران إلى الله تعالى رينود مدرس العربية والبارون ماك كوكين ديسلان (باريس: دار الطباعة السلطانية، 1830)، أعيد إصدارها كصورة (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، ص 334.

(1789) المرجع نفسه، ص 204.

(1790) دائرة المعارف، مادة: الثغور، في: **دائرة المعارف الإسلامية**، ترجمة محمد ثابت الفندي [وآخرون]، مج 6 (طهران: انتشار جهان، [د. ت.])، ص 203 - 304.

(1791) النعماني، ص 135.

(1792) يُنظر: Christian Velud, "Une expérience d’administration régionale en Syrie durant le mandat français: Conquête, Colonisation, et mise en valeurs de la Ğazīra: 1920 - 1936," Thèse, Universite Lumière Lyon 2, 1991, Tome 1, p. 39.

(1793) برنامج جمعية العهد الذي قدم إلى لجنة كينغ - كراين بحلب، نشره: محمد مهدي البصير، **تاريخ القضية العراقية**، ط 2 (لندن: دار اللام، 1990)، ص 66. وكانت طبعته الأولى قد صدرت في عام 1923، فهو من أقدم المصادر وأوثقها في هذا الخصوص.

(1794) "تضم هذه الحدود في داخلها تلك الأراضي التي كانت واقعة فعلًا تحت سيطرة جيشنا يوم عقد الهدنة. وهي تبدأ من مركز ساحلي يقع إلى الجنوب من خليج إسكندرونة، ومن ثم يمر عبر أنطاكية، ومنها يمر في حلب، وعبر محطة السكة الحديد قطمة، وتصل إلى الفرات إلى الجنوب من مركز جرابلس، ومن هنا تنحدر نحو دير الزور، ومن ثم تتجه نحو الشرق حيث تدخل الموصل وكركوك والسليمانية ضمن حدودنا. ولم تتم المحافظة فقط على هذه الحدود عمليًا من قبل قواتنا المسلحة، لكنها تضم ضمن أراضينا المناطق التي يسكنها الأتراك أو الأكراد، ويعيش إلى الجنوب من هذا الخط أبناء ديننا الناطقون باللغة العربية. ونعترف بأن جميع أجزاء أراضينا الواقعة ضمن هذه الحدود هي وحدة تامة، ولا يمكن فصل أي جزء منها" أورده: ميخائيل سيميونوفيج لازاريف، **المسألة الكردية 1917 - 1923**، ترجمة عبدي حاجي، ط 2 (بيروت: دار الفارابي؛ أربيل: دار آراس، 2013)، ص 227؛ لكن الميثاق الوطني لم يلبث أن اعترف للمناطق التي تقطنها أكثرية عربية بحق تقرير المصير، و"أن البلاد التي تسكنها أكثرية عربية، والتي كانت حين توقيع الهدنة تحت الاحتلال يجب أن يترك أمر تقرير مصيرها بحرية لأهلها". "نص الميثاق"، في: دروزة، ص 26؛ بينما ظلت كيليكيا تركية. وعبر مصطفى كمال عن ذلك في المحادثات الاستكشافية بينه وبين جورج بيكو في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1919، بأنه مستعد للتخلي عن الجزيرة والعراق وسورية، لكنه تشدد جدًا في رفض التخلي عن كيليكيا. يُنظر: Roger de Gontaut - Biron, *Comment*

la France s’est installée en Syrie (1918 - 1919) (Paris: Plon - Nourrit, 1922), pp. 338 - 341.

(1795) مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة** (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 13.

الفصل الثامن والعشرون: "احمرار عين" الحكومة البريطانية من فيصل من التنازل عن دير الزور إلى عملية تلعفر

مقدمة

أثمرت عمليات العهديين، في أوائل أيار / مايو 1920، تحقيق إنجاز عسكري - سياسي لافت، حينما تمكن العهديون، انطلاقًا من دير الزور التي كان مولود مخلص يتولى حاكميّتها العسكرية، منذ كانون الثاني / يناير 1920، من تحرير البوكمال والسيطرة عليها؛ بما أفضى إلى توقيع اتفاق سوري - بريطاني بإتْباع الميادين والبوكمال بسورية [(1796)]. كان وادي حوران بالنسبة إلى أعيان حلب هو الحد الطبيعي بين حلب والعراق، ولهذا طالبوا أمام لجنة كينغ - كراين، إضافة إلى تبنّي مطالب المؤتمر السوري، بأن يكون ضمن منطقة دير الزور السورية [(1797)].

وكان ذلك يعني ضم الخابور، الذي لم يُحسم بشأن مصيره الخلاف الفرنسي - البريطاني بين كليمنصو ولويد جورج، إلى مناطق الحكومة السورية، فبقي وضعه معلقًا واعتُبر حدًا "مؤقتًا" بين منطقتي النفوذ البريطانية والفرنسية. فغدت البوكمال والصالحية والميادين ضمن حدود سورية، وخرجت من حوزة العراق (البريطاني)، وحين رسمت حدود الانتدابين الفرنسي والبريطاني بعد الاحتلال الفرنسي لسورية تحول خط الحدود الجديدة "المؤقت" إلى خط حدودي سياسي دائم. وعبّرت الحكومة السورية في برقية لها إلى الجنرال أِلنبي عن ارتياحها لانسحاب القوات البريطانية من البوكمال، واعتبرته دليلًا على العلاقات الودية بينها وبين بريطانيا [(1798)]؛ فلقد طبق أِلنبي، خلافًا لتشبثات ويلسون، وكيل الحاكم المدني للعراق، التسوية البريطانية - الفرنسية في مؤتمر سان ريمو حول تعيين الحدود العراقية - السورية، في نقطة واقعة على ضفة الفرات اليمنى بين القائم والبوكمال [(1799)]، بينما اعتبر ويلسون إخلاء كلٍّ من دير الزور والبوكمال والقائم بالتعاقب قد جرى "تحت الضغط الذي كانت تمارسه الحكومة السورية في كل حالة" [(1800)]، واتهمها بأنها "ظلت في حالة حرب مع القوات البريطانية في العراق، عن طريق دعم العهديين، منذ عملية استيلاء رمضان شلاش على دير الزور (11 كانون الأول / ديسمبر 1919 - 17

كانون الثاني / يناير 1920) [1801]، وأسر ضباطها البريطانيين، بينما لجأ من تبقى من الحامية إلى بلدة البوكمال على الحدود العراقية - السورية الحالية [1802]. وكان ذلك بتكليف من الحكومة العربية التي عينته حاكمًا عسكريًا على الرقة وما يتبعها [1803]، وزودته بالتعليمات اللازمة وبمالٍ وافٍ للقيام بحركته [1804].
كانت الحكومة العربية تسعى منذ قيامها إلى السيطرة على لواء دير الزور بعد انسحاب الوحدة التركية منه في 8 تشرين الثاني / نوفمبر [1805]1918، مع أنه لم يكن في شروط الهدنة بحسب ويلسون، ما يدل على منع الأتراك من البقاء في دير الزور، لأن الأخيرة لم تكن من الناحية الإدارية داخلة في سوريا، ولا تعد جزءًا من ولاية الموصل [1806]، بل شكلت متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة بالحكومة العثمانية المركزية في إسطنبول، على غرار متصرفية القدس ومتصرفية جبل لبنان. وفي 8 كانون الأول / ديسمبر 1918، أوفدت الحكومة العربية مرعي باشا الملاح على رأس قوة عسكرية إلى بلدة دير الزور، واستولت عليها وسط ترحيب الأهلين العارم [1807]، حيث شكل الملاح حكومة محلية، غير أن البريطانيين اعترضوا على ذلك، واعتبروا أن هذا العمل جاء خلافًا لأوامر الجنرال أَلِنبي ومن دون الرجوع إليه [1808]. فاضطروا الحكومة العربية إلى أن تطلب من الملاح الانسحاب من البلدة لتحتلها في 11 كانون الثاني / يناير 1919 وحدة بريطانية، واحتجت الحكومة العربية على ذلك لكن احتجاجها ذهب سدى [1809]، من دون أن تهمل أمر استعادة دير الزور.
يبدو أن شلاش قد بدأ في سياق ذلك السعي، منذ شباط / فبراير وفي تموز / يوليو 1919 أيضًا، بالطواف على عشائر دير الزور، والحصول منها على توقيعات "تخدم مصالح الحكومة العربية" [1810]. وجاءت الفرصة مواتية بعد اعتقال أَلِنبي للهاشمي، في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، حيث جاء أمر الحركة لشلاش بالاستيلاء على دير الزور من جمعية العهد [1811]. ورجح بعض التقارير البريطانية أنها من تصميم الهاشمي وشلاش بصورة كلية [1812]، وفي ضوء ذلك كلف الأمير زيد شخصيًا شلاش بالعملية [1813]. وفي طريقه إلى دير الزور تلقى شلاش في حركته دعم بعض ضباط وجنود الجيش العربي الذي يسيطر الضباط العهديون على مفاصله القيادية [1814]، ووصل إلى الرقة في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1919، وشرع، وفق ما أورده وكيل الحاكم المدني البريطاني للعراق الجنرال ويلسون، "يدس بنشاط بين القبائل، مطلقًا على نفسه اسم حاكم الفرات والخابور" [1815]. وحينما وصل شلاش إلى دير الزور، أعلن أنه مكلف من الحكومة العربية بفرض سلطتها على دير الزور، وتحريرها من البريطانيين لنكوصهم بالملك حسين وخيانة عهودهم مع العرب [1816].
وكشف البحث في الأرشيف العثماني أن شلاش قد تواصل مع الحكومة التركية التي كانت محابية للاستقلاليين الأتراك (من سيُعرفون بالكماليين) لمدّه بالأسلحة والعتاد والمال، كي يمضي صوب تحرير الموصل، لكن وزارة الداخلية العثمانية اعتذرت عن عدم تقديم الدعم المادي المالي والعسكري،

أي، مكتفية بالدعم المعنوي بأنها "متحدة معها في الرأي والفكر، وتدعو دائمًا بالفوز والنصر" [1817].
اضطرت الحكومة العربية، إزاء الضغط البريطاني عليها، إلى التنصل من العملية في الظاهر، وتزويد الطائرات البريطانية بمنشور تنكر فيه أي علاقة لها بشلاش، وأعلنت أنها ستحاكمه [1818]. ووزعت الطائرات البريطانية منشورًا خاصًا بها، لمح إلى أنه إذا ما وصل الضباط والرجال البريطانيون الذين أسرهم إلى البوكمال سالمين، فإن البريطانيين لن يمسوا دير الزور بأي أذى، فأطلق سراحهم في 25 كانون الأول / ديسمبر [1819]1919. لكن الحكومة العربية لم تفعل شيئًا مع شلاش نفسه، فكان فيصل يعد المعتمد البريطاني دومًا باعتقاله، لكنه كان يستقبله علنًا في قصره، بل جعله أبرز مستشاريه، ومعتمدًا له في إثارة الحركات في العراق، في مرحلة تعريفه لبريطانيا بأنها "عدو ما من صداقته بد".
مثلت عملية دير الزور، وفق ويلسون، الخطوة الأولى، ثم تلتها الخطوة الثانية مع احتلال البوكمال، وإرغام البريطانيين على إلحاقها بسورية، وسيكون احتلال عانة خطوتها الثالثة. ورصد أنه إذا ما جرى تحقيق هذه الخطوة الثالثة فإنها ستهدد الوضع البريطاني في الموصل، وأن "هناك دلائل تشير إلى أننا قد نواجه في المستقبل القريب انفجارًا جديدًا في النشاط العربي المتعصب" [1820]. وفي مذكرة له قدمها إلى مجلس الوزراء البريطاني، حدد ويلسون 13 عاملًا في إشعال الثورة، وشدد في المقام الأول على "مشاركة أنصار فيصل وتركيا الكمالية" [1821].
وقد تساءل محمد مهدي البصير بنبرة لا تخلو من مرارة عن تناقض العهديين بين ما يقوله برنامجهم وما يفعلونه؛ فهم تناسوا بأنهم طالبوا لجنة كينغ - كراين بأن تكون دير الزور ضمن حدود العراق المستقل، "وهاهم قد جاهدوا أخيرًا في ضمّها إلى سورية وإلحاق ميادين والبوكمال إليها" [1822].
ويرى نظمي أن جمعية العهد اعتبرت اضطرار القوات البريطانية إلى الانسحاب من البوكمال والميادين، وتوسيع خط الحدود "المؤقت" بين سورية والعراق، دليلًا على ضعف القوات البريطانية، وفقدانها زمام المبادرة، ووضعيتها الدفاعية تجاه الهجمات. وكان لذلك أصله الحقيقي؛ فعلى الرغم من مضاعفة حجم الجيش البريطاني في العراق في عام 1918 من 61 ألف رجل كان بينهم 17 ألف جندي بريطاني و44 ألف جندي هندي [1823]، إلى نحو 133 ألف رجل في أواخر آذار / مارس [1824]1920، فإن وحداته كانت ضعيفة، ومبعثرة، وتعاني قيادتها التعب والفتور، وفي أحيان أخرى عدم التعاطف مع حاجات الإدارة [1825].

عملية تلعفر وردّة فعل الحكومة البريطانية على فيصل

قاد الضباط العهديون، في الفترة 3 - 10 حزيران / يونيو 1920، العملية بالأسلحة الكمالية والسورية التي حصلوا عليها، وذبحت فيها وفق ما يسجله هاري سانت جون فيلبي "الحامية البريطانية الصغيرة هناك عن آخرها"، كما صد الثوار رتل مصفحات وجهته القيادة البريطانية لتأديب تلعفر، وتعرض بدوره للإبادة كله [1826]. وانتقم البريطانيون من تلعفر شر انتقام بأن اتخذوا قرارًا بمسحها عن الأرض [1827]، لكنهم لم يجدوا أحدًا فيها لأن أهلها كانوا قد أخلوها مع حيواناتهم وأموالهم في اتجاه الحدود التركية. فاكتفى البريطانيون بحرق بيادر الشعير والقمح وأثاث البيوت، وهدم أكثر من 15 منزلًا [1828]. وطارد رتل بريطاني مسلح بالهجمات الجوية، أرسل من الموصل إلى تلعفر، أهاليها لـ "خيانتهم"، على حد تعبير ويلسون، "برمّتهم البريء والمذنب منهم على السواء إلى داخل الصحراء"، وكان المدنيون هم الضحايا؛ إذ يشير إلى أن الرتل "لم يستطع إنزال أي عقوبة بالقتلة الحقيقيين" [1829]. واعتقد البريطانيون أن الهجوم على تلعفر قد جرى بالتنسيق مع الكماليين، لتزامنه مع مناورات أجراها الكماليون قرب زاخو، غير أن هذا التزامن لم يكن مقصودًا بل كان مصادفة، لكن من المعروف على كل حال أن القوة العهدية المهاجمة قد استملت كمية من القنابل من القوات الكمالية في رأس العين، وأن الكماليين سمحوا لها بالتمون من نصيبين [1830].

كانت العلاقة الحقيقية بعملية تلعفر هي علاقة العهديين مع الحكومة العربية السورية في دمشق. وسنركز في هذا السياق، لتفادي التشعب، على العلاقة الخلفية بين هذه المعركة تحديدًا وعمليات العهديين بخاصة مع الحكومة السورية وسياستها الضمنية في مواجهة البريطانيين، إضافة إلى مواجهة الفرنسيين، ودور ذلك في تخلّي الحكومة البريطانية عن فيصل نهائيًا، وترك مصيره للفرنسيين؛ الأمر الذي يسّر عمليات الاحتلال الفرنسي لسورية الداخلية؛ إذ إن العملية قامت بدعم لوجستي مالي وعسكري وسياسي مباشر من أجهزة الحكومة العربية العسكرية والسياسية، وبقرار سياسي مركزي من كل من "الفتاة" والعهد بتكليف جميل المدفعي عضو "الفتاة" والعهد معًا بقيادتها [1831].

دعم فيصل العهديين بـ 3000 جنيه، وفق علي جودت [1832]، وبـ 5000 جنيه، وفق تحسين العسكري [1833]، بينما كان دعم الأمير زيد لهم أكبر كثيرًا، برعاية حفلات التبرعات للعهديين علنًا في حلب [1834]، وكان عبارة عن دعم مقنَّع للأموال التي يزوده بها فيصل ليعطيها للعهديين كيلا يتحمل مسؤوليتها رسميًا [1835]. وذهب بعض التقديرات المبالغ فيها إلى أن ما قدمته الحكومة العربية وجهازها السياسي للعهديين يراوح إجماليه بين 60 ألف جنيه و100 ألف جنيه، بل قدّره البعض بنحو 160 ألف جنيه، ولا يخلو ذلك من مبالغة مفرطة؛ إذ كانت موارد الحكومة السورية المالية يومئذ شحيحة [1836].

استثمر فيصل في ذلك الخلافات بين مركزي القاهرة والهند من "خلف ستار" عمليات العهديين في العراق، انطلاقًا من قاعدتهم المركزية في دير الزور، وكانت فكرة أن تكون دير الزور عاصمة للاتحاد العراقي - السوري، تحت نفوذ حكومة تقيمها جمعية الأمم، ودفعًا لاتهامات تساوره [1837]. واحتج البريطانيون على ما يقوم به زيد، لكن فيصل لم يفعل إزاء هذا الضغط أكثر من نصحه بـ "ألا تكون له علاقة مع جماعة العراق" [1838]، متبعًا نهجه الذي بات معروفًا بدعمه لها مع التنصل الرسمي أمام البريطانيين منها، ومحاولة انتزاع ما يمكنه من تنازلات منها. ولكونه لا يستطيع أن يواجه في وقت واحد، على حد تعبير علي جودت، "عدوين قويين يقصد الفرنسيين والإنكليز" [1839]، فكان يدعمهم من خلف ستار بينما يتنصل في الظاهر أمام البريطانيين منهم [1840]، في سياق قراره بعدم السير خلف بريطانيا كـ "العميان"، وتعريفه لهم بـأنهم "عدو ما من صداقته بد".

وغض فيصل النظر عن تسلحهم من مخازن الجيش السوري [1841]، التي تزودوا منها بـ 150 بندقية و50 صندوقًا من الذخيرة [1842]، مكتفيًا بنصحهم بألا يستخدموا المدافع على الأقل، لأن استخدامها يعني موافقة الحكومة السورية على ذلك [1843]، بينما تمكن العهديون من الحصول على أسلحة أخرى وكمية من العتاد والأدوية من القوة العسكرية التركية المقيمة في نصيبين [1844]، وستمدهم قيادتها بعد نهاية عمل تلعفر بقليل بكمية إضافية من السلاح والعتاد والقنابل اليدوية [1845].

جاءت ردة فعل الحكومة البريطانية على دور فيصل وجهازه في عملية تلعفر أكثر شدة من قبل، في مرحلة ارتفاع وتيرة التوافق البريطاني - الفرنسي حول سورية، والاتفاق بينهما على إشهار البطاقة الحمراء في وجه فيصل بطرده من التمثيل في مؤتمر الصلح إن لم يسر مع قواعد اللعبة البريطانية - الفرنسية. قررت الحكومة البريطانية في هذا السياق خنق فيصل ماليًا، وتكبيل يدي الجنرال أَلِنبي عن التعاطف معه، بقدر ما ضيّقت الخلافات بينهما حول سورية؛ إذ كان أَلِنبي قد حوّل لفيصل قسطي شهري كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير 1920 المجمدين لقاء احتواء فيصل لعمليات حرب العصابات التي أصابت المناطق العليا في فلسطين (البريطانية). لكن بعد عملية تلعفر وما تبعها من تداعيات خطِرة في العراق، وجّه كيرزون لومًا إلى أَلِنبي على دفع القسطين، وحذره بأن هذا الدفع قد جرى على مسؤوليته، وأمره في 8 حزيران / يونيو بألا يسدد أي مبلغ آخر لفيصل إلا بأوامر قطعية من وزارة الخارجية [1846].

شكلت المعركة نوعًا من "فاتحة" ثورة شاملة ضد البريطانيين في العراق هي ثورة العشرين (1920)، فكان لها ما قبلها وما بعدها. وكان من آثارها المباشرة على مستوى تبدل السياسة البريطانية (الهندية) تجاه العراق هو أن استدعت الحكومة البريطانية وكيل الحاكم المدني ويلسون إلى لندن، وأعادت بدلًا منه

السير برسي كوكس (Percy Cox) (1864 - 1937). وفي 20 حزيران / يونيو 1920، أذيع بلاغ رسمي بريطاني باعتراف الحكومة البريطانية بالعراق حكومة مستقلة تتولى بريطانيا حماية أمنه الداخلي والخارجي، وتضمن عصبة الأمم استقلاله، وتشكيل مجلس شورى برئيس عربي ومؤتمر عراقي يمثل مختلف الأقليات بما يصون فيه حقوق العراقيين لوضع القانون الأساسي، ونهاية الوكالة حين تغدو الحكومة العراقية من الترقي إلى حكومة مستقلة [1847].

فبحلول 30 حزيران / يونيو 1920، كانت الثورة قد عمّت مدن الفرات الأوسط ولواء ديالى، كـ "سريان النار في الهشيم"، على حد تعبير كلٍّ من جودت والعمري [1848]. ثم في الوقت نفسه، "انتشرت الثورة كالنار الهائجة في أسفل الفرات"، على حد تعبير فيلبي [1849]. وفي أواخر حزيران / يونيو 1920، انتشرت الثورة لتشمل ثلث العراق، وامتدت الاضطرابات إلى مناطق العشائر في الفرات الأعلى والأوسط والأدنى، وإلى مدى أقل في أعالي دجلة، ومهدت لاندلاع الثورة العراقية (تموز / يوليو - أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1920) [1850] واعتبرها الريحاني "جذوة الثورة الأولى التي اشتعلت في الشمال في الأسبوع الأول من تموز" [1851].

كان لعملية تلعفر وردّة فعل الحكومة البريطانية على فيصل أثرٌ واضح في تخلّي بريطانيا عن فيصل في سورية. لكن المتغير المستقل الأكبر، الذي سيؤدي دورًا حاسمًا في ذلك، هو القرار الفرنسي - البريطاني بإعطاء الإذن للجيش اليوناني، في 20 حزيران / يونيو 1920، بعبور الخط الفاصل بين الأتراك واليونانيين في إزمير الذي وضعه الجنرال جورج فرنسيس ملنه (George Francis Milne) (1866 - 1948)، وسمّي خط ملنه نسبة إليه، بعد أن منعهم الحلفاء مدة سنة من عبوره، والقيام باجتياح شامل للأناضول. فقد كان من أبرز متغيراته التابعة وصول الوفاق البريطاني - الفرنسي حول سورية إلى نقطة لا رجعة عنها، وهي الترخيص البريطاني لفرنسا باحتلال دمشق.

(1796) أثمرت المفاوضات بين مولود مخلص الحاكم العسكري العربي لدير الزور والبريطانيين، في 8 أيار / مايو 1920، انسحاب القوات البريطانية إلى العراق، وترك قضاء البوكمال حتى حدود قرية الهري، وقرية حصيبة على الضفة اليمنى لنهر الفرات، وإلى الباغوز والربط من الجانب الأيسر، على أن تحفظ الحقوق للحكومة العربية من جهة الحد الأساسي لدير الزور الذي هو وادي حوران بين عانة وهيت. يُنظر: "برقية حاكم دير الزور العسكري [مولود مخلص]"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 124، 13 / 5 / 1920، ص 4؛ يُقارَن بـ: "حدود دير الزور الجديدة"، **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 145 (17 أيار / مايو 1920)، ص 5؛ ويشير الوردي إلى أن رسم الحدود تمّ في ضوء رسالة وجّهها الملك فيصل إلى الجنرال أَلِنبي يشكو فيها من أن الحدود الحالية بين العراق وسورية غير طبيعية لأنها تقسم العشائر الساكنة حولها إلى قسمين مما يؤدي إلى وقوع القلاقل وسوء التفاهم، فوافق أَلِنبي على إعادة رسم الحدود، وكلف الكولونيل ليجمن حاكم الفرات الأوسط بالمفاوضات مع الوفد العربي المؤلف من علي جودت الأيوبي وتحسين علي ومولود مخلص، وجميعهم من الضباط العراقيين. وفي ضوء ذلك انسحبت القوات البريطانية من هذه المناطق. علي الوردي، **لمحات من تاريخ العراق الحديث:** ج 5: **حول ثورة العشرين**، القسم الأول (لندن / بيروت: دار الوراق، 2007)، ص 172 - 173.

(1797) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 202.

(1798) Gertrude Lowthian Bell & Arnold Talbot Wilson, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (London: His Majesty’s Stationery Office, 1920), p. 138.

(1799) طه الهاشمي، **جغرافية العراق** (بغداد: دار السلام، 1930)، ص 116.

(1800) أرنولد ويلسون، **الثورة العراقية**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: دار الرافدين، 2004)، ص 147.

(1801) في 11 - 13 كانون الأول / ديسمبر 1919، تمكّن الحاكم العربي لقضاء الرقة رمضان شلاش، بدعم من عشيرة (البو سرايا - اتحاد عشائر العقيدات العربية) ومن أهالي دير الزور، من طرد الحامية البريطانية التي كانت قد دخلتها في 11 كانون الثاني / يناير 1919، وأسر ضباطها. ونهبت قوات شلاش المؤلفة من 500 رجل في عملية الاستيلاء على المدينة المشفى والسراي وكنيسة الأرمن كما كسروا الخزانة الحديدية واستولوا على ما فيها من نقود، ثم أضرموا النار في مستودع البنزين فانطلق اللهيب منه بشكل هائل، مما أدى إلى وقوع نحو 90 إصابة، كما حاول بعض أفراد العشائر نهب بيوت البلدة وأسواقها، ولكن الرؤساء منعوهم من ذلك. الوردي، ص 163؛ ويبدو أن شلاش قد بدأ منذ شباط / فبراير وفي تموز / يوليو 1919 أيضًا بالطواف على عشائر

دير الزور، والحصول منها على توقيعات "تخدم مصالح الحكومة العربية". ويلسون، ص 19.

(1802) المعلومة حول لجوء جنود الحامية إلى البوكمال مستمدة من برقية اللواء جعفر العسكري إلى الأمير زيد في 17 / 12 / 1919، في: **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**، تحقيق سعد أبو دية (عمان: أمانة عمان الكبرى، 2016)، ص 289.

(1803) محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 426؛ أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ط 3 (دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997)، ص 578؛ بالنسبة إلى البريطانيين، أشارت برقية للمفوض السامي البريطاني في القاهرة إلى أن رمضان شلاش غادر حلب متوجهًا إلى دير الزور للاستيلاء عليها، ثم وصل إلى الرقة وأعلن نفسه حاكمًا لها وللخابور باسم الحكومة العربية. يُقارَن بـ: Bell, p. 134.

(1804) محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 339 - 340؛ وتشير رسائل رمضان شلاش إلى الأمير زيد في 6 - 16 / 12 / 1919 إلى أن شلاش قد تلقى التعليمات من الأمير زيد نفسه لاحتلال دير الزور، وفي رسالته الثانية في 16 / 12 / 1919 أعلم شلاش الأمير زيدًا بأنه متوجه للاستيلاء على دير الزور "وطرد الأعداء منها، ومنها سأتوجه إلى إعانة، وبالنتيجة نعرض الكيفية". يُنظر: أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، سليمان موسى (محرر)، (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 271.

(1805) انسحبت القوات العثمانية المؤلفة من 1500 جندي من دير الزور إلى الأناضول عن طريق ماردين، وسط خلاف شديد بين متصرف اللواء حلمي بك والأميرالاي جميل بك، قائد الجيش من جهة، والضباط العثمانيين الآخرين من جهة أخرى، وهُم الذين تمسكوا بالبقاء في الدير باعتبار أنه لا توجد أي قوة للحلفاء فيها ترغمهم على ذلك بعد توقيع الهدنة وسريانها. ونتج من ذلك بعد فترة وجيزة تقديم المتصرف والضباط الذين أمروا بالانسحاب لمحكمة عسكرية، والحكم بالإعدام على بعضهم. أدهم آل جندي، "بطولات أبناء دير الزور"، **العمران**، العدد 39 - 40 (1971)، ص 96.

(1806) ويلسون، ص 21.

(1807) Jean Hannoyer, "Politique des notables en Syrie, la naissance d’une ville (Deyr al - Zôr, 1850 - 1921)," BEO 41 - 42 (1989 - 1990), p. 130.

(1808) Eliezer Tauber, *The Formation of Modern Syria and Iraq* (London: Frank Cass, 1995), pp. 227 - 228.

(1809) ويلسون، ص 18.

(1810) المرجع نفسه، ص 19.

(1811) يشير محمد طاهر العمري إلى أن العهديين قد وقّتوا حركة شلاش بعد نهاية الانسحاب البريطاني من سورية، غير أن اعتقال البريطانيين للهاشمي في اليوم الأخير لانسحابهم جعل ساعة الصفر تتقرر، فتحرك شلاش. يُقارَن بـ: العمري الموصلي، ج 3، ص 340.

(1812) وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 182؛ بقي الهاشمي بعد عودته إلى العراق في بداية عهد فيصل بالعراق غير مرحَّب به من دار الانتداب البريطانية، ويقول أمين الريحاني الذي زار العراق في حزيران / يونيو 1922 "كنت أجتمع بياسين باشا في النادي، فأسمعه يجهر برأيه ضد الإنكليز، أو بالحري ضد حكومة الانتداب". وقد كلف برئاسة لجنة تدقيق مشروع المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1922 فطلبت لجنته تعديلات واضحة بـ "التصريح باستقلال الدولة العراقية"، وقضايا أخرى. يُنظر: أمين الريحاني، **ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية مزينة برسوم وخرائط وفهرست أعلام**، ج 2 (بيروت: دار الجيل، [د. ت.])، ص 869 - 870.

(1813) تشير رسائل رمضان شلاش إلى الأمير زيد في 6 و16 / 12 / 1919 أن شلاش قد تلقى التعليمات من الأمير زيد نفسه لاحتلال دير الزور، وفي رسالته الثانية في 16 / 12 / 1919 أعلم شلاش الأمير زيد بأنه متوجه للاستيلاء على دير الزور "وطرد الأعداء منها، ومنها سأتوجه إلى إعانة، وبالنتيجة نعرض الكيفية". أوراق الأمير زيد، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2، ص 271.

(1814) المعلومة حول مشاركة الجيش العربي في عملية شلاش مستمدة من برقية اللواء جعفر العسكري إلى الأمير زيد في 17 / 12 / 1919. يُنظر: **المسعى النبيل**، ص 289.

(1815) ويلسون، ص 20.

(1816) علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 234.

(1817) بحلول الخامس من كانون الأول / ديسمبر 1335 (رومية) الموافق 18 كانون الأول / ديسمبر 1919 أعلم شلاش في دير الزور متصرف ماردين العثماني بأنه قد استولى "على لواء الزور وملحقاته بصورة كاملة، وطرد الإنكليز إلى قضاء الدليم التابع لبغداد، وتبشير الأهالي والإعلان بذلك"، ووجَّه شلاش، وفق المصادر العثمانية في يوم 5 كانون الأول / ديسمبر 1335، بعد تمكنه من السيطرة على البلدة وأسر ضباطها، برقية إلى متصرف ماردين التابعة لولاية (ديار بكر) العثمانية يطلب فيها منه "إرسال مقدار كاف من المبالغ لتخليص ولاية الموصل وسوق عساكر كافية وتزويدها بالمعلومات، وأنها أسرت كافة الإنكليز بالزور مع وسائلهم الحربية"، لكن وزارة الداخلية العثمانية أجابت متصرف ماردين بأنه "نظرًا للأوضاع المعروفة فلا إمكانية

لتقديم أي دعم مالي أو عسكري سوى أن الحكومة العثمانية بما تمثله من قلوب العامة مع العالم الإسلامي كافة متحدة معها في الرأي والفكر، وتدعو دائمًا بالفوز والنصر". برقية والي ديار بكر فائق علي في 5 كانون الأول 1335 / 18 كانون الأول 1919، إلى متصرفية ماردين، الباب العالي، نظارة الداخلية، قلم البرقيات DH.KMS.57 - 2 / 1 - 23. حول أسر الضباط البريطانيين لم تكتشف الاستخبارات البريطانية الاتصالات التي قام بها شلاش بقائمقام ماردين العثماني، فيشير ويلسون إلى أنه "مما لا ينكر أيضًا أنه [شلاش] كان قلقًا من تحرك الأتراك، وكان قلقه هذا شيئًا طبيعيًا لأنه كان من آخر الفارين من الجيش العثماني". ويكمل تقديره بأن شلاش سأل الكابتن كامبير عما إذا كانت القوات البريطانية ستساعده في حالة مهاجمة الأتراك له، ولو بالمال على كل حال. يُنظر: ويلسون، ص 24؛ لكن ما قاله شلاش كان خداعًا للكابتن لا أكثر.

(1818) استنكرت الحكومة العربية هذا العمل، وأصدرت بلاغًا ببرقية الأمير فيصل التي ينفي فيها أي علاقة بين الحكومة العربية وجماعة رمضان شلاش وعجمي السعدون، و"أن هذه الإهانة الموجهة ضد حليفتنا بريطانيا العظمى وضد صالح الأمة العربية هي مخالفة للاتفاق الموقع بين الحلفاء" و"أن هذا الاعتداء هو بدون علم الحكومة العربية وموظفيها" وأن الحكومة سـ "تجازي العصاة" و"توقف المعتدين". بلاغ عن حادثة دير الزور، في: **العاصمة**، السنة 1، العدد 87، 25 / 12 / 1919، ص 2؛ يُقارَن بـ: الوردي، ص 164 - 165؛ ويلسون، ص 25.

(1819) ويلسون، ص 25.

(1820) نظمي، ص 180؛ شبّه ويلسون ما حدث بالنسبة إلى التنبؤات السياسية بتطور الأحداث بتنبؤات الضغط الجوي، ووفق ذلك بدأت تنبؤات الضغط في بدايات كانون الأول / ديسمبر 1919 في دير الزور، ثم امتد الضغط منها إلى تلعفر، وهو ما شكل نذرًا "لاضطرابات داخلية على جانب أكبر من الخطورة"، شكلت موضوع كتابه عن تجربته في العراق. ويلسون، ص 15.

(1821) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 507 - 508.

(1822) محمد مهدي البصير، **تاريخ القضية العراقية**، تقديم غسان عطية، ط 3 (لندن: دار اللام، 1990)، ص 73.

(1823) ويلسون، ص 35.

(1824) جورج لنشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ترجمة جعفر الخياط، مراجعة محمود حسين الأمين وإبراهيم أحمد السامرائي (بغداد: دار المتنبي، 1964)، ص 135. وفق ويلسون، كان 47 ألفًا منهم محاربين، ومن هؤلاء الأخيرين كان هناك نحو 4200 جندي بريطاني و30 ألف هندي متيسرين للعمل في العراق، أما الباقون فكانوا في إيران أو كانوا مرضى أو في حالة ترحيل. ويخلص إلى أنه كان تحت تصرف الجنرال أيلمر هالدين، الذي باشر

عمله خلال الأسبوع الثالث من آذار / مارس 1920 قائدًا عامًا للقوات البريطانية في العراق فعليًا، 29,500 رجل فقط. ويلسون، ص 90.

(1825) نظمي، ص 179؛ ستيفن همسلي لونغريغ، **العراق الحديث: من سنة 1900 إلى سنة 1950**، ترجمة سليم طه التكريتي، ج 1 (بغداد: دار الفجر، 1988)، ص 199.

(1826) **مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية، 1915 - 1921**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، ص 47؛ ويلسون، ص 93 - 94، يُنظر: حول السردية العراقية الأكاديمية، نظمي، ص 179، 188، 193؛ عبد الرحمن البزاز، **محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1954)، ص 31 - 32؛ محمد بديع شريف، "العراق في دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة"، في: **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، إعداد ومراجعة محمد شفيق غربال (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.])، ص 299.

(1827) قرر البريطانيون مسح تلعفر عن الأرض: بطردهم كلهم، وهدم بيوتهم، وعدم السماح بفرصة إعادة بناء القرية مستقبلًا، يومية 7 / 6 / 1920، مس بيل، ص 156.

(1828) علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 123.

(1829) ويلسون، ص 94؛ وحول ضحايا الهجمات الجوية، يُقارَن بـ: جودت، ص 124.

(1830) Tauber, p. 905.

(1831) وفق المصادر السورية، اتخذت الفتاة قرارًا مركزيًا بالعملية، وتدبير "ما يمكن ويلزم تدبيره" له، والحصول على أكبر دعم مالي وعسكري من الملك فيصل ورجاله في القصر الملكي لدعمهم. وكان جميل المدفعي قائد المعركة، وعلي جودت ضابطي الارتباط بين العهد وبينها، وكان الاثنان من أعضاء العهد و"الفتاة" معًا. **مذكرات دروزة**، مج 1، ص 374، 224 - 425؛ ويشير السراج، سكرتير "الفتاة" بحلب، في هذا السياق إلى أن دمشق كانت هي "التي تغذي الثورة وتمدها بالمال والسلاح والضباط"، ووضعت الفتاة شيفرتها تحت تصرف الضباط العراقيين للتخاطب بين قادة الثورة بدير الزور وتلعفر. أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف 1892 - 1960 أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية، ج 1 (دمشق: دار الأهالي، 2003)؛ وعن الدعم التسليحي من مخازن الجيش العربي، يُنظر: تحسين العسكري، ص 69؛ جودت، ص 106، 120. أما تحسين العسكري، فيشير إلى أن الحكومة السورية أمدتها بجميع ما تحتاج إليه من سلاح وعتاد. **مذكرات تحسين العسكري (1890 - 1970)**، مراجعة صالح محمد العابد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 95.

(1832) جودت، ص 236.
(1833) **مذكرات تحسين العسكري**، ص 95.
(1834) وفق الحوليات الحلبية، رعى الأمير زيد مباشرة جمع التبرعات للعهديين في مدينة حلب، فتبرع بمبلغ 5000 جنيه إسترليني لتمويل عمليات العهد التي قامت لجمعها مهرجانات علنية للتبرع، من إجمالي التبرعات العامة التي جبتها (العهد) في مدينة حلب، وهي، وفق الحوليات الحلبية، 14 ألف ليرة إسترلينية. عنتابي وعثمان، ج 2، ص 193؛ **مذكرات تحسين العسكري**، ص 56. ويشير العسكري إلى أن جمعية العهد قد تلقت علاوة على ذلك مئات الجنيهات من تبرعات أعضاء الجمعية وغيرهم من العراقيين في سورية.
(1835) يومية 4 / 2 / 1921، ينظر: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 775.
(1836) أحصى سعيد حجم الدعم كما يلي: جمعية الفتاة 45 ألف جنيه، ودفع حزب الاستقلال 25 ألف جنيه، ودفع الأميران فيصل وزيد ما لا يقل عن 30 ألف جنيه. سعيد، مج 3، ص 359. وقدّرها بعضهم بما لا يقل عن 160 ألف جنيه، ووفق ما أوردته قاسمية، فإن وزير المالية فارس الخوري نفى ذلك، ونفى أن يكون قد حول أي مبلغ منها من الخزانة السورية، لكنه يحتمل تمويل الأمير زيد لها بذلك. قاسمية، ص 188 - 189. إلا أن رستم حيدر، الذي كان يعايش فيصل يوميًا في أوروبا، أشار إلى أن فيصل قال إنه صرف في سبيل ثورة العراق 40 ألف جنيه. يومية 4 / 2 / 1921، في: حيدر، ص 775.
(1837) "حكومة واحدة مركزها دير الزور، البصرة تحت إشراف إنكلترا، فلسطين أممية، جبل لبنان مستقل". يومية 13 / 10 / 1919، في: حيدر، ص 480.
(1838) من الكرنل ماينرتزهاغن (القاهرة) إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية (لندن)، 19 آذار / مارس 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 169.
(1839) جودت، ص 91 - 92.
(1840) المرجع نفسه، ص 98.
(1841) المرجع نفسه، ص 91 - 92.
(1842) عنتابي وعثمان، ج 2، ص 193.
(1843) جودت، ص 98.
(1844) المرجع نفسه، ص 101، 133.
(1845) المرجع نفسه، ص 131.
(1846) يُقارَن برسالة من فيصل إلى أِلنبي في 21 حزيران / يونيو 1920، وبالهامش الإيضاحي الذي وضعه موسى عليها، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 126 - 127.

(1847) شريف، ص 294 - 295، 301 - 302.
(1848) ناجي شوكت، **سيرة ذكريات ثمانين عامًا 1894 - 1974**، ج 1 (بغداد: منشورات اليقظة العربية، [د. ت.])، ص 54؛ العمري الموصلي، ص 61؛ يُقارَن بـ: مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 361.
(1849) **مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية، 1915 - 1921**، ص 47.
(1850) ياب، ص 361.
(1851) أمين الريحاني، **الملك فيصل الأول** (بيروت: دار صادر، 1934)، ص 32.

الفصل التاسع والعشرون: المحادثات السورية - الكمالية المباشرة اتفاق غير منجز

مقدمة

في 10 حزيران / يونيو 1920، أي مع منتصف فترة الهدنة التي سيكتمل فيها تطبيق بنودها من انسحاب من عنتاب وتبادل الأسرى، ظهر مفترق الطرق في العلاقات السورية - الفرنسية أشد وضوحًا؛ فإما أن تتجاوب الحكومة الفرنسية مع مقترحات فيصل في إصدار البلاغ المشترك التطميني الذي اقترحه عليها مقابل تمريره للإمدادات اللوجستية الفرنسية إلى الشمال، وانضمام الحكومة السورية بقواها كلها إلى جانب الفرنسيين في قتال الكماليين أو مساعدتها لهم، وإما أن يمضي مضطرًا في اتجاه التباحث المباشر مع الكماليين لوضع اتفاق على استئناف العمليات المزدوجة بعد نهاية فترة الهدنة في الساعة صفر من يوم 19 حزيران / يونيو 1920، وإنهاك القوات الفرنسية بين النيران العربية والتركية.

أولًا: مفترق الطرق الحاسم في العلاقات السورية - الفرنسية

1 - يأس فيصل من عدم طمأنة الحكومة الفرنسية له وقناعته بقرب الهجوم على دمشق

لم يصدر البلاغ الفرنسي - البريطاني المشترك المتفق عليه في مراسلات ميلران - كيرزون، الذي اقترحه كيرزون للحيلولة دون مضي فيصل بصفة حاسمة نحو التحالف مع الكماليين، ورفضت الحكومة الفرنسية من جانبها إصدار البلاغ الفرنسي - السوري المشترك الذي صاغه فيصل، ورفضت قطعيًا إصدار البلاغ التطميني الفرنسي العمومي الذي اقترح غورو على حكومته النظر فيه. وألح فيصل على فيليب برتلو (Philippe Berthelot) (1866 - 1934)، الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية، ببرقيات متعددة، وعلى ميلران نفسه، أن تبلغ الجنرال غورو بإصداره [(1852)]. لكن الحكومة الفرنسية صمّت الآذان عن ذلك، ورأت أنه لا بد من استعمال القوة في سورية بعد أن تهاوت الهيبة الفرنسية فيها [(1853)].

كان غورو قد اقترح على حكومته النظر فيه، لذر الرماد في عيني فيصل ليس أكثر، وبلغة غورو نفسه، لـ "كسب الوقت" ليس إلا، مقابل وضع فيصل خط السكة الحديد تحت تصرف الفرنسيين مباشرة لفسخ علاقة السوريين الخطرة مع الكماليين، والتي نظر إليها دومًا كما نظر إليها رئيس حكومته على أنها تحالف فعلي يرتبط به فيصل. وريثما يستكمل ترتيباته العسكرية للحسم التي كانت في 10 - 12 حزيران / يونيو جاهزة لاحتلال حلب لكنها لم تكن جاهزة لاحتلال دمشق [1854]، لم يكن واثقًا بتمديد فترة الهدنة، كما أن المناوشات كانت ما زالت قائمة بين الفرنسيين والكماليين، وقطعت في 15 حزيران / يونيو المفاوضات الفرنسية - الكمالية، بشأن مصير من تبقى من أسرى أورفة وأسرى مرعش وبوزانتي الفرنسيين، نتيجة عدم التوصل إلى أي اتفاق [1855]. وكان عدد أسرى بوزانتي وحده يبلغ 500 رجل مع قائدهم [1856]؛ فاقترح غورو خداع فيصل بالبلاغ التطميني "ما دمنا غير قادرين على مجابهته [فيصل]، وطالما أن وقف العمليات العسكرية ضد الكماليين ما زال على كثير من الهشاشة، ليس فقط بالنسبة إلى تمديده، وإنما أيضًا بالنسبة إلى تنفيذه" [1857]؛ ففي حين أطلق الفرنسيون سراح معظم الأسرى الكماليين، لم يطلق الكماليون سوى سراح قسم صغير من أسرى الفرنسيين في أورفة. لكنهم تشبثوا بعد إطلاق سراح أي من أسرى مرعش وبوزانتي، وانقطعت المفاوضات الفرنسية - الكمالية كليًّا في 15 حزيران / يونيو، أي قبل نحو خمسة أيام من نهاية فترة الهدنة، وتكشّف الوضع العسكري الفرنسي عن أن وضع القوات الفرنسية في الأيام الأخيرة من الهدنة كان أسوأ مما كانت عليه إبان الاتفاق على بدئها في 30 أيار / مايو [1858].

ويبدو أن ضابط الارتباط الفرنسي، الكولونيل كوس، المتعاطف مع فيصل والذي كان يحذره دومًا من شهوة غورو للفتح، قد أدى دورًا في ذلك، مقابل أن يخطو فيصل خطوة عملية مهمة تمثلت في منح الإذن لمحمد إسماعيل الطباخ، قائد الفرقة الثالثة للجيش العربي في شمال سورية، بتسليم غورو 207 حافلات وقاطرة محتجزة لديه، وتشكّل بحسب غورو مجمل وسائل النقل الفرنسية، وضمان مرور النقليات على خط السكة الحديد في الوقت نفسه الذي استمر فيه غورو في الضغط على فيصل. فوجّه إليه في 9 أو 10 حزيران / يونيو برقية حادة لم نتمكن من الاطلاع عليها، لكنها اشتملت، وفق رد فيصل، على استياء الحكومة السورية من اتهام غورو لها بـ "تصرف عدواني"، وكان وقعها لدى حكومته "سيئًا"، على حد تعبير فيصل، ووصفها بأنها "أحدثت صدمة عنيفة". وخاطب غورو بلغة صريحة: "وبما أنكم تعتبرون مشكلة النقليات مرتبطة بأمن جيوشكم في الشمال، فأنا أيضًا أعتبر طلباتي واقتراحاتي بالنسبة لهذا الموضوع في غاية الأهمية حيال وجود شعبي ومستقبله". وجمد فيصل تسليم غورو الـ 207 حافلات والقاطرات المحتجزة في حلب، واشترط لتسليمها أن ترد الحكومة الفرنسية على تلك الاقتراحات [1859].

وكان فيصل قد وجد في نفسه قوة سياسية للتشدد في تأكيد مطالبه، في ظل تأكيدات الحاج فاتح المرعشي ذي الصفات المركّبة، لكونه قد جمع بين عضو المؤتمر السوري العام، ورئيس فعلي للجنة الدفاع الوطني بحلب، وقطب مؤسس في جمعية الأنصار، بما جعل منه القطب المحرك في الاتصالات السورية - الكمالية، بأن الهدنة ستنتهي مع نهاية فترتها المحددة، ليستأنف الكماليون عملياتهم بعدها، ولأن يطلب من غورو، وفق أرشيف مراسلاته مع فيصل، أن تصدر الحكومة الفرنسية تصريحًا بانسحاب الجنود الفرنسيين من المنطقة الغربية وتسليمها للحكومة السورية ما عدا جبل لبنان، وكذلك تسليمها مناطق الحدود الشمالية السورية التي تشكل حدود المنطقة الانتدابية الفرنسية المحاذية للحدود التركية الجديدة التي رسمتها المعاهدة إلى الحكومة العربية. ورفض غورو ذلك؛ لأنه يعني "الاعتراف بالحكومة السورية المستقلة، تعيين الأمير فيصل رئيسًا لهذه الحكومة"، و"تسليم الأمير المنطقة الغربية بكاملها" وفق فهمه لاتفاق فيصل - كليمنصو، و"تسليم الأمير فيصل جميع المناطق التي يسكنها تركمان، أتراك، أرمن، أكراد، آشوريون وكلدان، والتي تشكل حدود منطقة انتدابنا في محاذاة الحدود التركية الجديدة التي رسمتها المعاهدة" [(1860)].

بات فيصل، إزاء رفض الحكومة الفرنسية التجاوب حتى في منتصف الطريق مع اقتراحاته، وإحجام برتلو عن الرد على برقياته المتتالية بإصدار البيان التطميني الذي اقترحه غورو نفسه، فضلًا عن عدم صدور أي بادرة فرنسية إيجابية في المقابل منه، مقتنعًا بأن ساعة تحرك الفرنسيين لمهاجمة دمشق قد غدت قريبة، مستقوية بما وصفه هو نفسه بـ "الهدنة التي أُبرمت"، فاستدار مضطرًا دورة كاملة مباشرة نحو الكماليين، للبحث في عقد اتفاق أو تفاهم مباشر معهم على استئناف العمليات المزدوجة بعد نهاية فترة الهدنة، بعد أن كانت هذه الاستدارة غير المباشرة تهدف إلى استكشاف النيات والقدرات وتبادل الوظائف، من خلال نهج "الحياد الإيجابي" البراغماتي، أو التفاهم غير الرسمي الذي اتبعته الحكومة أو عبر أطراف ثالثة تعمل لعقد اتفاق بين مصطفى كمال وفيصل كما كانت عليه حالة مشروع اتفاق فيصل - مصطفى كمال وخلال الشهور الأولى من عام 1920، حيث أشار الحصري إلى أنه سبق أن جرى الاتصال والمفاوضة بين رجالنا ورجالهم مرات عدة في جهات متعددة بوسائل مختلفة. غير أن هذه الاتصالات والمفاوضات لم تنته آنئذ إلى نتيجة إيجابية لأسباب عديدة [(1861)] لا يتوقف عندها الحصري، لكنها أدت إلى تحالف ميداني غير مباشر بين العمليات الكمالية والعمليات السورية ضد الفرنسيين.

كان واضحًا لفيصل أنه لا يمكن التصدي لخطة غورو في احتلال سورية الداخلية، إلا إذا استمر حصر الفرنسيين الذين تجمعت قواتهم بعد سريان الهدنة على الحدود الشمالية لولاية حلب واللصيقة بها بين النيران الكمالية والسورية. ووجد كثير من مستشاريه والقريبين منه أنه لن يستطيع الحؤول

دون قيام غورو باحتلال دمشق، إلا بالسير في هذا الطريق الذي أثبت جدواه العملية بالنسبة إلى الكماليين والسوريين معًا. فسار فيصل خطوات متقدمة فيه، خارقًا "الخط الأحمر" الذي وضعه له كل من كيرزون وميلران، وعازمًا على التباحث مع مصطفى كمال على وضع اتفاق كمالي - سوري ضد الفرنسيين، ينفذ بعد نهاية فترة الهدنة، بينما كان الكماليون في حاجة ماسة إلى عمق استراتيجي عملياتي لعنتاب في الشمال السوري لاستئناف ضرباتهم، ومثّل الاتفاق مع فيصل حلقة مركزية بالنسبة إليهم.

2 - موافقة مصطفى كمال وفيصل على المباحثات

كان مصطفى كمال يقدر دور عمليات السوريين ضد الفرنسيين في نجاحات الكماليين، سواء في مرعش أو في أورفة أو عنتاب وغيرها، ومتفهمًا القلق الشديد الذي اعترى فيصل لدى سماعه نبأ الهدنة، لكن الهدنة بالنسبة إليه ما كانت سوى مؤقتة حقق فيها نصرًا عسكريًا وسياسيًا في آن واحد، ليفكر في استئناف العمليات ضد الفرنسيين بعد نهاية فترتها، لضرب المعسكر الذي تجمعوا فيه إلى شرق مدينة عنتاب، وهي المنطقة الوحيدة التي تبقت لهم شمال خط السكة الحديد [(1862)]. ومن هنا انخرط في دفع خطوات التفاوض بين قلج علي ويوسف العظمة، ثم بين قلج علي وفيصل، ثم بينه وبين فيصل نفسه عبر تبادل الشيفرات. وبالقدر نفسه انخرط أقطاب الجمعية الوطنية الديموقراطية في إقناع فيصل والمحيط الراديكالي به بأن الهدنة ليست إلا مؤقتة، وتجري ترتيبات استئناف القتال ضد الفرنسيين فور نهايتها.

تولى الحاج فاتح المرعشي - رئيس جمعية الدفاع الوطني بحلب، والوثيق الصلة بكل من مصطفى كمال وفيصل وجهازه السياسي - بوصفه عضوًا في المؤتمر السوري العام، تنسيق الاتصالات بين مصطفى كمال وفيصل، وحصل منهما على مبدأ فتح هذه الجبهة لحشر العدو بين "نارين، نار الأتراك من جهة ونار العصابات العربية التي يقتضي تشكيلها حالًا من جهة ثانية" [(1863)]. وحصل المرعشي أيضًا على موافقة فيصل على إيفاد مندوب عنه، لوضع الاتفاق بينه وبين ممثلي الكماليين [(1864)] الذين أدار محادثاتهم في حلب مع مندوبي فيصل ثم مع فيصل نفسه، القائد الكمالي الشهير قلج علي الذي اشتهر في حلب كلها، كما في وسط الجبهة الجنوبية الكمالية، بمقاومته الضارية للفرنسيين خلال نيسان / أبريل وأيار / مايو 1920 في عنتاب. وفي الدراسات التركية الحديثة معلومات وافرة سِيَرًا وحوادث عن قلج علي ودوره العسكري والسياسي خلال حرب الاستقلال عمومًا، وفي المعارك حول عنتاب خصوصًا، غير أن أهمها من ناحية الاختصاص يتجاهل في حدود اطلاع الباحث أي تطرق دال إلى علاقاته مع السوريين، ومع جمعية الدفاع الوطني بحلب [(1865)]، ويتجاهلها أيضًا قلج علي في مذكراته كليًا، وكذلك في كتاب سيرته في مرعش وعنتاب بصفة تامة [(1866)].

ثانيًا: مباحثات حلب السورية - الكمالية

1 - اجتماع العظمة - قلج علي وأصداؤه

في 8 - 9 حزيران / يونيو 1920، مع حصول الصمم الكامل في العلاقة بين الحكومتين السورية والفرنسية، التأم اجتماع في حلب بين موفد فيصل وزير الحربية العظمة وقلج علي قائد اللجنة القومية (الكمالية) في عنتاب للعمل على الاتفاق [1867]. وجرى الاجتماع، وفق جميل إبراهيم باشا، في قرية دير الجمال (تلفظ دير اجْميل) في قضاء أعزاز في شمال حلب. وحين انتهى الاجتماع توجه قلج علي ووفده فورًا إلى تركيا ليلتقي مصطفى كمال الذي كان ينتظر نتيجة الاجتماع [1868].

كان الاجتماع بمنزلة نوع من السر المذاع، وحديث الناس في الحياة اليومية ولا سيما في حلب، ومبعث اغتباط واجهة جمعية الأنصار السرية، وهي الجمعية الوطنية الديموقراطية الناشطة فيها، والتي كانت قاعدتها في حلب وأقضيتها قد اتسعت كثيرًا. ووفق تقرير لمراسل جريدة **لسان الحال**، كانت هذه الجمعية معروفة باسم "الحزب الديموقراطي" و"التركي"، وأنه "أكبر أحزاب حلب وأشدها سطوة"، و"ذو الأغلبية الساحقة تقريبًا في حلب وجوارها" [1869]. ومثلت أحد ثلاثة تيارات في الفضاء السياسي للمدينة، هي التيار الذي يميل إلى قبول الانتداب الفرنسي، والتيار الذي يؤيد سياسة الحكومة، والتيار الذي مثلته الجمعية.

شاع في تقارير الصحف سفر العظمة مع "بعض أركان حربه للمفاوضة مع مصطفى كمال"، وجاء في تقرير لمراسل جريدة **لسان الحال** أن "ما يؤيد ذلك هو أن أعضاء المؤتمر السوري أرسلوا لجنة إلى الوزارة تسألها عن صحة الخبر" [1870]. وتداولت بعض الصحف نبأ اجتماع العظمة - قلج علي، ونشرت جريدة **لسان الحال**، في 16 حزيران / يونيو 1920، التي كان مراسلها يتابع عن كثب مجريات الاتصالات السورية - التركية، تقريرًا بعنوان "دمشق الشام، لمراسلنا، مؤتمر حلب الخطير"، جاء فيه أن "مخابرة سياسية عظيمة" وقعت بين العظمة وفيصل ضمت الشريف ناصر مع عدد من أركان حربه وموفدي مصطفى كمال، وأن فيصل اعتزم، بعد مقابلة طويلة مع العظمة، سفره إلى حلب مع وفد من أعضاء حكومته ومرافقيه [1871].

2 - اجتماع قلج علي - فيصل وتبادل مصطفى كمال وفيصل شيفرة البرقيات

حطّ فيصل بالفعل، وفق ما أوردته **جريدة حلب** الرسمية، مساء 15 حزيران / يونيو 1920 في حلب، وكانت هذه هي زيارته الرابعة لها، ورافقه فيها عدد من أبرز قادة العشائر مثل رمضان شلاش، ومشايخ عشائر دير الزور، وحاجم بن مهيد الوصي على عشائر الفدعان [1872].

وكان فيصل قد طرح على حكومته إرسال قوة عسكرية سورية إلى الحدود السورية الشمالية بسبب الهدنة، لكن برز شيء من الخلاف في ذلك بينه وبين الوزراء [1873]. وعلى الرغم من أن رشيد رضا لا يتوسع في هذه "البارقة"، فإن الخلاف بين الوزراء في ذلك عكس خلاف الحكومة في جدوى مواجهة الجيش الفرنسي، بين الدفاعيين الذين يتشبثون بالدفاع عبر تفاهم غير مباشر مع الكماليين، والمعتدلين الذين لا يؤيدون التفاهم مع الكماليين، ولا يرون جدوى من رفع وتيرة المواجهات مع الفرنسيين. ويبدو أن تفكير فيصل الذي أخذ يسير في هذه الفترة في طريق الدفاعيين، بإرسال هذه القوة النظامية، هو لتنظيم مقاومة العشائر للقوات الفرنسية التي انتشرت في إثر الهدنة في خط شرق الساجور (تل أبيض وعرب بينار وبيره جيك وجرابلس) [1874].

ومن هنا لم يكن اصطحاب فيصل معه لرؤساء العشائر، ومن أبرزهم المحارب البارز حاجم بن مهيد رئيس عشائر عنزة الشمال (الفدعان)، والموالي بقوة للحكومة العربية كما للكماليين، والذي أدت عشائره خلال شهرَي كانون الثاني / يناير - شباط / فبراير 1920 دورًا مساندًا مهمًا للكماليين في ضرب محطات السكة الحديد وفي معركة الحمام ومعارك أورفة وغيرهما، خاليًا من الدلالة [1875]. وباتت قواته مرشحة للعمل بأسلوب حرب العصابات والإغارات الجماعية معًا ضد القوات الفرنسية التي تحشدت في إثر الهدنة في خط شرق الساجور.

وتزامنت زيارة فيصل مع تجدد المعارك في 15 حزيران / يونيو 1920 بين مجاميع المقاومة السورية والقوات الفرنسية، حيث أغار حوالى 7000 رجل، وفق المصادر الفرنسية، على قرى عدة في منطقة مرجعيون الحولة، بقيادة علي خلقي وأحمد مريود، والأول هو ضابط بارز في الجيش العربي، أما الآخَر فهو من قادة الفتاة الراديكاليين [1876]. وحتى أواخر حزيران / يونيو 1920 تقريبًا، ظلت الفوضى سائدة في الجبل، وتنتشر فيه مجاميع شيعية مدعومة من الراديكاليين في الحكومة العربية وجهازها السياسي والعسكري، ومجاميع مسيحية مدعومة من الفرنسيين، وظل المهجرون من أهالي مرجعيون من الجديدة وما حولها في النبطية، بينما ظل مهجرو القرى الشيعية في قرى فلسطين [1877].

عاد قلج علي بعد اجتماعه مع مصطفى كمال إلى مدينة حلب، واجتمع مع الملك فيصل نفسه ووزير حربيته العظمة [1878]. وفي هذا الاجتماع، وافق فيصل على التواصل مباشرة مع مصطفى كمال لتنسيق القتال ضد الفرنسيين، بعد نهاية الهدنة، عبر شيفرة برقية خاصة سلّمها له عرّاب الاتفاق الحاج المرعشي في حلب [1879]. وتشدد الكماليون خلال المفاوضات التنفيذية بينهم وبين الكماليين في تطبيق بند تبادل الأسرى، فلم يفرجوا عن الأسرى الفرنسيين في مرعش وبوزانتي، وظلت المفاوضات حول ذلك بلا جدوى، ما اضطر الفرنسيين إلى قطعها في 15 حزيران / يونيو [1880]1920، بما يعنيه ذلك

من عزمهم على استمرار القتال. وخلال هذه الفترة، التأم، وفق بعض الأدبيات التركية، اجتماع بين جميل لطفي بك مفتش الدرك السوري، ومندوب مدير الأمن العام في الحكومة السورية طه الهاشمي (شقيق ياسين الهاشمي) الذي تولى منصبه في 9 حزيران / يونيو 1920، وبين قائد الوحدات الكمالية في كلّس شمال مدينة حلب. وانعقد الاجتماع في قرية كفرجنة، وطرح فيه المندوب العربي إقامة تحالف على مختلف المجالات، يشتمل على تشكيل مجلس حربي استثنائي يضم تسعة مندوبين عن سورية والعراق والكماليين، ومفوض بصلاحيات كاملة لخوض الحرب ضد العدو المشترك، ودعم الكماليين لجيرانهم العرب تسليحًا ومالًا. ونتج من الاجتماع مشروع اتفاق نص على إحالة مقترح تشكيل المجلس الحربي المفوض إلى حكومة المجلس الوطني الكبير، وتقرر في هذا الاتفاق أن تحال ضرورة إنشاء مثل هذه الهيئة إلى المجلس الوطني الأعلى (المادة 1). وسيجري حث الحكومة السورية على تزويد قوات كلّس الوطنية بمدفعين جبليين وأربعة رشاشات (المادة 2). وسيجري تبادل المعلومات العسكرية، وقطاع الطرق، والخونة (المادة 3، 4، 6). وكان من المقرر تعطيل وسائل النقل العسكرية الفرنسية والأرمينية (المادة 5). وكان من المقرر السماح للقوات الوطنية بابتياع الذخائر في سوريا (المادة 7). وأما بقية الاتفاق، فكانت تتعلق بتنسيق النشاط السوري والتركي [1881].

هناك إشارات "رورشية" أو"بارقات" في المصادر العربية دُوِّنت لاحقًا بصفة مقتضبة عن نتائج المحادثات السورية - الكمالية؛ فبينما يشير أحمد قدري إلى أن المفاوضين الأتراك وعدوا بالجواب بعد استطلاع رأي حكومة مصطفى كمال رئيس مجلس الأمة الكبير [1882]، فإن جميل إبراهيم باشا يشير إلى أن قلج علي قد أعلمه بالتوصل إلى الاتفاق، وأن مصطفى كمال ينتظر عودة الوفد [1883]. أما سعيد حيدر، ويتابعه العمري في ذلك، فيشير إلى أن العظمة لم ينجح في مسعاه، وعاد إلى دمشق ليبحث مع بعض من يشتغلون في السياسة "لإرسالهم قصد تسوية هذه المسألة، فلم تفلح المساعي" [1884]. ويشير الحصري بجملة مختصرة إلى أن الاتصالات والمفاوضات بين رجال الحكومتين السورية والكمالية كانت مستمرة، لكنها "لم تنته آنئذ إلى نتيجة إيجابية لأسباب مختلفة" [1885]، من دون أن يتوقف عند هذه الأسباب.

ويبدو أن إحدى القضايا التي لم يجرِ بتّها هي تولّي الكماليين قيادة القوات الكمالية والسورية المشتركة [1886]؛ إذ كان فيصل في مشاريع اتفاقياته وتفاهماته السابقة مع الأتراك عشية نهاية الحرب وبعدها متمسكًا بأن يقاتل كل جيش وفق خطة واحدة، لكن تحت إمرة قيادته، بينما يشير مالكولم رسل في اقتضاب إلى أن الزيارتين كانتا بهدف الحصول على مزيد من المعلومات، وربما لترتيب تحالف مع الكماليين. غير أنهما فشلتا [1887].

ومهما يكن من أمر ما تخفيه هذه الإشارات والبارقات الرورشية، فإنها تشير إلى حدوث الاجتماعات بالفعل، وتحقيقها تقدمًا كبيرًا وصل إلى حد تبادل

مصطفى كمال وفيصل شيفرة الاتصالات، واجتماعهما كل على حدة مع قادة العشائر السورية في الشمال، لإعداد ترتيبات الجبهة المزدوجة بعد نهاية فترة الهدنة. ومهما يكن من تشوش في المعلومات الرورشية الشحيحة عن الاجتماعات تلك، فإن الوقائع والشهادات تثبت أن فيصل هو الذي أوفد العظمة في حزيران / يونيو 1920 مرتين للاجتماع مع قلج علي، والتفاهم على اتفاق بين الحكومة العربية السورية وحكومة المجلس الوطني الكبير لمقاومة الفرنسيين، وتمهيد هذا الاتفاق للتواصل بين فيصل ومصطفى كمال نفسه، وتثبت أيضًا أن فيصل كان في 15 حزيران / يونيو 1920 في حلب [(1888)]، كما أن استمرار الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع الأتراك قد كان قائمًا منذ حزيران / يونيو 1919، وسيبقى قائمًا حتى بعد سقوطه، ومغادرته سورية إلى أوروبا [(1889)].

ثالثًا: قلق الفرنسيين والبريطانيين من مفاوضات فيصل - مصطفى كمال

1 - نكير الخارجية الفرنسية على الاتفاق

كان أقطاب وزارة الخارجية الفرنسية يعتقدون أن فيصل قد وقّع اتفاقًا مع مصطفى كمال، وأعربوا للوفد العربي في مؤتمر الصلح عن شديد غضبهم منه [(1890)]، بينما أبدى البريطانيون مخاوف ظاهرة حياله؛ إذ إن هذا الاتفاق كان مدار تقرير المخابرات البريطانية عن نص اتفاق سري بين الحكومة التركية والحكومة العربية موقّع من الأمير فيصل ومصطفى كمال في 16 حزيران / يونيو 1920 في حلب. وعلى الرغم من الشكوك في مدى وجود هذا الاتفاق، واستبعاد البريطانيين أن يكون فيصل قد وصل إلى درجة من التهور جعلته يضع توقيعه عليه، فإن الشكوك في عقده عبّرت عن المخاوف البريطانية المتعاظمة من عدم الاستهانة بالمخاطر التي ستولدها احتمالية قيام فيصل بعمل كهذا، في سياق المخاوف من اتحاد المسلمين ضد "المحتلين الكفار" [(1891)]. لكن دوائر وزارة الخارجية البريطانية ذات الصلة أعلمت كيرزون أن هناك ما يدعو إلى القلق من زيارة فيصل لحلب والتقائه بممثلين عن الكماليين، "من أن يمد فيصل يده للتعاون مع الأتراك الوطنيين ما لم نسارع فورًا إلى تطمينه" [(1892)]. وهي احتمالية كبيرة غدت واضحة لكيرزون، وحاول العمل مع ميلران على قطع تحولها إلى تحالف حاسم، وهو ما قطع فيه فيصل خطوات متقدمة.

2 - ترتيبات تطبيق اتفاق فيصل - مصطفى كمال

فتحت الحكومة العربية، في إثر عودة فيصل من محادثاته مع مصطفى كمال، الباب مشرعًا أمام النشاط الكمالي في حلب التي كان واليها رشيد طليع من أبرز العرابين "الخفيين" في ترتيب العلاقات السورية - الكمالية، والذي أدى

دورًا "خفيًا" في الاتصال بين الكماليين وفيصل وترتيب اجتماع العظمة - قلج علي. وغدت مدينة حلب، في ضوء سياسة الباب المفتوح أمام الكماليين، مقصد زيارات سرية من قلج علي لترتيب فتح الجبهة المزدوجة تحت مظلة "جمعية الدفاع الوطني" بحلب التي كان يرأسها الحاج فاتح المرعشي، القطب المؤسس لجمعية الأنصار، والذي مثّل صلة الوصل بينها وبين الهيئة القومية بعنتاب. ووافقت على تمرير الأسلحة المهربة التي كان الحاج فاتح يشرف على شبكاتها إلى المقاومة التركية في عنتاب، عبر حلب التي كانت ممرًا إجباريًا لتهريب الأسلحة من الأردن ودمشق وبادية حمص وحماة إلى شمال سورية [1893].

وفي هذا السياق، ألغت الحكومة، باقتراح من وزير الخارجية الشهبندر، دعمه بعض أعضاء المؤتمر السوري، وكان على رأسهم الحاج فاتح المرعشي، عضو المؤتمر السوري العام، قرارها السابق بإبعاد شاكر نعمت الشعباني، رئيس الجمعية الوطنية الديموقراطية، المحتجز منذ منتصف نيسان / أبريل 1920 بقرار من وزير الداخلية رضا الصلح، في نوع من إقامة جبرية عن منطقة الحكومة العربية إلى خارجها. وأعادت تقييمهم بأنهم، وإن كانوا "مخالفين" (معارضين) للحكومة، "شرفاء" وليسوا "خائنين ولا مارقين" [1894].

بحلول 20 - 21 حزيران / يونيو 1920، أي بعد نهاية فترة الهدنة (الساعة صفر من يوم 19 حزيران / يونيو 1920)، كانت القوات الفرنسية في عنتاب في حالة أسوأ مما كانت عليه حين بدأ سريان الهدنة، والحي الأرمني معزول عنها بحيث لم يعد قادرًا على تقديم أي مساعدة لها [1895]. ووصف عبادي الوضع بأن القوات الفرنسية معزولة عن الحي الأرميني، ومقطوعة اتصالاتها به، بحيث لم يعد قادرًا على تقديم أي مساعدة لها من داخل عنتاب، ولم تعد هذه القوات قادرة على الوفاء بوعدها لهم بحمايتهم، بينما القوات الكمالية متمركزة بقوة على خطوط التماس المباشرة مع الفرنسيين [1896] ووافرة التسليح، بفضل تمرير الحكومة العربية شحنات الأسلحة المهربة إليها [1897].

كان الفرنسيون قد دخلوا في دورة مفاوضات جديدة مع مصطفى كمال لتمديد الهدنة، والاتفاق على سلام نهائي، لكن الكماليين وضعوا كثيرًا من العقبات أمامه، وأغرقوا مفاوضيهم الفرنسيين الذين ما كانوا ليقبلوا إلا بطرد الفرنسيين من عنتاب وكيليكيا كلها، بتفاصيل لانهائية غير قابلة للحل؛ فلم تفض المفاوضات إلى نتيجة [1898]. فلقد احتل الفرنسيون، في 18 حزيران / يونيو 1920، ميناء مناجم الفحم في زنغولداق على البحر الأسود، فاستشاط مصطفى كمال غضبًا وندّد بالهدنة بشأن عنتاب مع الفرنسيين [1899]، وقرر محاصرة عنتاب الذي استطاع الفرنسيون فكه، ومن ثم جلبهم إلى الطاولة، في ضوء فرضيته أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لإرغامهم على التوصل إلى اتفاق ينسحبون فيه من كيليكيا. في حين كان الفرنسيون مستعدين للتباحث في ذلك، لكنهم لم يسلّموا بعدُ بالانسحاب الكامل من كيليكيا [1900]. وتفسر

هذه الفرضية شكوى عبادي من مماطلة الكماليين بتمديد الهدنة، والبحث في اتفاق سلام، ووضعهم مئات بل ألوف الشروط التفصيلية المرهقة للمفاوض الفرنسي.
وفي هذا السياق، التقطت الاستخبارات البريطانية اجتماعًا بين مصطفى كمال ورؤساء العشائر السورية جرى في 20 حزيران / يونيو، وبحث معهم في "أمور مهمة" هي الأمور التي كلفهم بها فيصل نفسها إبّان اصطحابه لهم إلى حلب للتواصل مع مصطفى كمال والتوصل إلى اتفاق تفاهم معه حول توحيد العمل ضد الفرنسيين [(1901)]. وترافق ذلك مع قرار فيصل في اليوم نفسه بقطع علاقته مع غورو، إن لم يتلق منه في غضون أسبوع جوابًا مرضيًا عن "الاعتراف باستقلالنا الراهن". لكن الجنرال أَلِنبي ثناه عن ذلك [(1902)]، وقال له "أرجو بكل إخلاص أن لا تقدم على أي عمل يمكن أن يعرقل علاقاتك مع الفرنسيين، وأن تستمر في الإبقاء على روح المشاعر الطيبة تجاه الحلفاء وتشجيعها" [(1903)]. لكن حدث ما هو غير متوقع، وهو عبور القوات اليونانية خط ميلنه الفاصل بينها وبين القوات التركية في إزمير، بعد أن حظر عليهم الحلفاء طوال سنة اجتيازه، وهو الاجتياح اليوناني الشامل للأناضول في 21 - 22 حزيران / يونيو 1920.

(1852) كان فيصل قد كلف رستم حيدر، عضو الوفد العربي في مؤتمر الصلح في 5 - 7 / 6 / 1920، بأن يضغط على الحكومة الفرنسية لتتجاوب مع مقترحه بالتصريحين والبلاغ المشترك، كما وجّه برقيات متعددة إلى برتلو الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية بذلك. هذه المعلومة مستمدة من برقية غورو إلى وزارة الخارجية برقية فيصل في 30 / 6 / 1920 إلى وزارة الخارجية، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 257.

(1853) يومية 30 / 6 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 659 - 660، 653.

(1854) من غورو إلى وزارة الخارجية، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 281.

(1855) Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatre sièges d'Aïntab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), pp. 72 - 73.

(1856) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 317.

(1857) اقترح غورو في 10 / 6 / 1920، بسبب عدم قدرته على الحسم على ميلران، تجنب "قطيعة فورية مع الأمير فيصل ما دمنا غير قادرين عسكريًا على مجابهته". واقترح لذر الرماد في عيني فيصل أن يصدر تصريح بريطاني - فرنسي مشترك، "وإذا لم نتمكن من إصدار التصريح، أطلب فقط توجيه كتاب يرضي فيصل، ويساعدنا على كسب الوقت، ولا سيما أن إمكانية استعمال خط سكة حديد - حلب ينبغي أن تطلب منه". من غورو إلى رئيس الوزارة الفرنسية في 10 / 6 / 1920، في: كرم، ص 258 - 259. بينما وجه فيصل في اليوم نفسه رسالة حازمة إلى غورو أنه "بما أنكم تعتبرون مشكلة النقليات مرتبطة بأمن جيوشكم في الشمال، فأنا أيضًا أعتبر طلباتي واقتراحاتي بالنسبة لهذا الموضوع في غاية الأهمية حيال وجود شعبي ومستقبله". وجدد طلبه منه أن يجيب عن مشروع التصريحين اللذين عرضهما فيصل "لأتمكن من أن أقدم للشعب دليلًا على سلامة نواياكم إزاءنا، وعلى قيمة الضمانات التي حصلت عليها في باريس". من فيصل إلى غورو، 10 / 6 / 1920، في: كرم، ص 265 - 266.

(1858) Abadie, pp. 72 - 73.

(1859) هذه المعلومات مستخلصة من برقية فيصل إلى غورو في 10 / 6 / 1920 التي يستنكر فيها اتهام غورو للحكومة السورية باتباع "تصرف عدواني"، ووصف فيها رسالة غورو بأنها "أحدثت صدمة عنيفة". من فيصل إلى غورو، 10 / 6 / 1920، في: كرم، ص 265 - 266.

(1860) من الجنرال غورو إلى وزير الخارجية، 10 / 6 / 1920، في: المرجع نفسه، 257 - 259.
(1861) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 162.
(1862) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 59.
(1863) يُنظر: جميل إبراهيم باشا، **مذكرات جميل إبراهيم باشا: نضال الأحرار في سبيل الاستقلال** (حلب: مطبعة الضاد، 1959)، ص 14.
(1864) المرجع نفسه، ص 20 - 21.
(1865) Zekai Güner, "Antep Savunmasi Ve Ali Şefik Özdemir Bey'in Faaliyetleri," *Zkü Sosyal Bilimler Dergisi*, vol. 3, no. 6 (2007).
(1866) يُنظر مثلًا: برهان جاهد، **الغازي مصطفى كمال وفرسانه الأربعة 1918**، ترجمة رأفت الدجاني (يافا: مطبعة الكمال، 1935).
(1867) أشار خوري إلى هذا الاجتماع بأن العظمة اتصل، قبل نحو شهر من الاحتلال الفرنسي لسورية، بالحركة الوطنية التركية الجنينية في سورية. فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 128؛ يُقارَن بـ: أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 211 - 212؛ ولتحديد التاريخ بأكبر ما يمكن من الدقة أهمية لفهم العلاقة بينه وبين قرب مدة الهدنة على الانتهاء. وقد أمكن الباحث تحديد تاريخ الاجتماع تقريبًا بما استنتجه من خبر **جريدة حلب** الرسمية عن مكوث يوسف العظمة فيها ثلاثة أيام، ومغادرته حلب في 11 / 6 / 1920، في: **حلب**، العدد 149، 14 / 6 / 1920، ص 4.
قدري، ص 211 - 212.
(1868) إبراهيم باشا، ص 21 - 22؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 153؛ يُقارَن بـ: خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 26.
(1869) دمشق الشام، لمراسلنا، "سر رحلة الأمير فيصل لحلب"، **لسان الحال**، العدد 477 - 7088، ص 1.
(1870) لمراسلنا، اتفاق فرنسا ومصطفى كمال، **لسان الحال**، العدد 421 - 8071، 15 / 6 / 1920، ص 1. جاء في تقرير المراسل أن هدف العظمة من زيارة حلب هو "المفاوضة مع مصطفى كمال والحكومة الفرنسية بشأن ذلك". ومن الواضح أن جملة الحكومة الفرنسية هنا مضافة لتحقيق الوظيفة

السياسية التشويشية للتقرير الموجز بأن الحكومة تفاوض الفرنسيين أيضًا. فلقد كانت **لسان الحال** محسوبة على السلطات الفرنسية.

(1871) **لسان الحال**، العدد 422 - 8072، 16 / 6 / 1920، ص 2.

(1872) **حلب**، العدد 149، 14 / 6 / 1920، ص 1 - 2؛ أوردت **لسان الحال** أن من بين مرافقي فيصل إلى حلب رمضان شلاش، ومشايخ عشائر دير الزور، وأحمد قدري، وحاجم بن مهيد رئيس عشائر الفدعان. **لسان الحال**، العدد 424 - 8074، 21 / 6 / 1920، ص 1.

(1873) يومية الثلاثاء 15 / 6 / 1920، يُنظر: محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى"، **المنار**، مج 34، ج 4 (آب / أغسطس 1934)، ص 319.

(1874) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 58.

(1875) وفق ما أشار إليه أحد التقارير البريطانية، فإن مصطفى كمال قد أرسل في 12 تموز / يوليو 1920 إعلانًا إلى المجلس الوطني الكبير في أنقرة لنشره، ومفاده أنه بنتيجة سفره في 20 حزيران / يونيو 1920 اتفق مع رؤساء العشائر على بعض الشؤون المهمة، واجتمع مع رؤسائهم، وهي نفسها الشؤون التي جرى الاتفاق عليها، ورتبت بين الرؤساء والأمير فيصل. ويشير التقرير إلى أن رسالة مصطفى كمال قد أرسلت نسخًا عن بيان نشره فيصل وأرسله محررًا باللغتين العربية والتركية إلى المجلس الوطني الكبير. عن نشاط الأمير فيصل للميجر ن. ن. إ. براي مؤرخة في 16 / 11 / 1920، ينظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 514**.**

(1876) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 296 - 297.

(1877) هذه المعلومات مستمدة من يوميات الشيخ أحمد رضا للفترة الواقعة بين الجمعة 11 حزيران / يونيو ويومية الخميس 18 / 6 / 1920، في: أحمد رضا، **مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914 - 1922**، تحقيق وتقديم منذر جابر (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 139 - 145؛ لكن رضا يشير إلى إحجام بعض من وافقوا على البرقيات عن توقيعها، كما لم يجر إرسال البرقيات بسبب عدم موافقة السلطات الفرنسية عليها، لأنها لا تعترف بحكومة الشام، وتريد مفاوضة زعماء العصابات الثائرة فقط.

(1878) قاسمية، ص 26.

(1879) إبراهيم باشا، ص 20 - 21.

(1880) Abadie, p. 73.

(1881) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 13.
(1882) قدري، ص 211 - 212.
(1883) إبراهيم باشا، ص 21 - 22.
(1884) سعيد حيدر، "سلسلة مقالات تاريخية لسير القضية العربية منذ أول الحرب حتى يومنا هذا (20)"، **المفيد**، العدد 41، 7 / 3 / 1924، ص 1؛ العمري الموصلي، ج 3، ص 221 - 222.
(1885) الحصري، ص 162.
(1886) إبراهيم باشا، ص 23.
(1887) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 171.
(1888) **حلب**، العدد 149، 14 / 6 / 1920، ص 1.
(1889) عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 148.
(1890) يومية الأربعاء 7 تموز / يوليو، وبرقية رستم حيدر إلى الأمير زيد في 8 / 7 / 1920، في: حيدر، ص 662 - 663.
(1891) رافق، ص 148؛ فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 522.
(1892) أورده: زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 253.
(1893) تشير أوراق مدير الشرطة بحلب، نبيه العظمة، إلى أن قلج علي لم يجتمع مع يوسف العظمة بحلب فحسب، بل اجتمع أيضًا مع الملك فيصل نفسه لترتيب دعم المقاومة انطلاقًا من عنتاب. قاسمية، ص 26.
(1894) "كلمة لا بد منها (3)، المؤامرة على حياتنا في عام 1920 و1928"، **الأهالي**، العدد 27، 31 / 7 / 1928، ص 1.
(1895) Abadie, p. 73.
(1896) Ibid., pp. 73 - 74.
(1897) قاسمية، ص 26.
(1898) Abadie, pp. 73 - 74.
(1899) Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: Phoenix, 1995), p. 317.
(1900) Mango, p. 317.
(1901) ورد في مذكرة استخبارية بريطانية عن نشاط الأمير فيصل أن التقرير الذي وصل إلى الاستخبارات بتاريخ 20 / 7 / 1920 يشير إلى إعلان قيل إن

مصطفى كمال أصدره في 12 / 7 / 1920، وأرسله إلى المجلس الوطني الكبير للنشر. ويرد في الإعلان عن ترافق الاتصالات التي أجراها مصطفى كمال مع بعض رؤساء العشائر في 20 / 6 / 1920، وأن هذه الشؤون تم الاتفاق عليها ورتبت بين الرؤساء والأمير فيصل. وجاء في البلاغ الذي أرسله مصطفى كمال "أرسل إليكم الآن نسخًا كافيةً من البيان الذي نشره الأمير فيصل وأرسله إلى المجلس الوطني الكبير محررًا بالعربية والتركية". مذكرة عن نشاط الأمير فيصل للميجر ن. ن. إ. براي مؤرخة في 16 / 11 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 514.

(1902) سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 556؛ من أِلنبي إلى فيصل، 30 / 6 / 1920، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 129.

(1903) من أِلنبي إلى فيصل، 30 / 6 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 128 - 129.

الفصل الثلاثون: الهجوم اليوناني تحييد الكماليين وتعطل الجبهة المزدوجة

مقدمة

ما كادت مدة الهدنة تنتهي في الساعة صفر من يوم 19 حزيران / يونيو 1920، حتى حدث ما هو غير متوقع لا من مصطفى كمال ولا من فيصل، وهو الهجوم اليوناني الكبير والشامل الذي بدأ الإعداد له في 20 حزيران / يونيو وبدأ في 21 - 22 حزيران / يونيو 1920 على سميرن (إزمير) بتشجيع من الحلفاء. كانت دعوة المجلس الأعلى للصلح، أو مجلس الأربعة، اليونان لغزو إسطنبول قد تقررت إبان المحادثات التي جرت في أوائل أيار / مايو 1920 حول المعاهدة مع تركيا استنادًا إلى الوعود البريطانية (لويد جورج) والفرنسية (كليمنصو) والأميركية (ويلسون) السابقة [(1904)].

لكن إعطاء اليونان الضوء الأخضر بالغزو تأخر، بسبب استمرار النزاعات البريطانية - الفرنسية - الإيطالية على الشرق الأوسط، والتي كان من أبرز مظاهرها على مستوى العلاقة مع تركيا هو إعلام الحكومة الفرنسية مع الحكومة الإيطالية، التي رفضت علنًا أن تصرف ليرة إيطالية واحدة في دعم خصومها اليونانيين، بأن احتلال القوات البريطانية إسطنبول في 16 آذار / مارس 1920 يمثّل سياسة بريطانية وليس سياسة الحلفاء، إلى أن حدث هجوم القوات الكمالية على فوج بريطاني قرب إسطنبول؛ ما أثار فزع البريطانيين من تهديد وضع القوات البريطانية المتزعزعة في إسطنبول المحتلة، بينما كان قائد الفوج يطلب النجدات. وقدّر أركان حرب الجيش الفرنسي أن مواجهة الكماليين تقتضي قوة مؤلفة من 300 ألف رجل مجهز، لم يكن الحلفاء جاهزين لذلك في ظل الرفض الإيطالي لها، والتملص الفرنسي منها [(1905)].

أولًا: الترخيص البريطاني بالغزو اليوناني للأناضول

1 - عبور خط ملنه في إزمير واجتياح الأناضول

رأى رئيس هيئة الأركان البريطانية في لندن إزاء هذا الوضع المتصدع في صف الحلفاء، الذين باتوا الآن مقتصرين على بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، أن القوة الوحيدة المتوافرة للتحرك هي القوات اليونانية للدفاع عن إسطنبول. وفي 20 حزيران / يونيو 1920، مع فشل مفاوضات تمديد الهدنة في أنقرة بين الفرنسيين والكماليين، وعودة الوفاق البريطاني - الفرنسي، وإن كان فترة قصيرة من خلال القرار الفرنسي - البريطاني، بإعطاء الجيش اليوناني الإذن

بغزو الأناضول، تلقف ميلران ذلك لتحييد الكماليين، وتحقيق أهدافه في سورية.
اتفق ميلران في هذا السياق مع لويد جورج، في 20 حزيران / يونيو 1920، على السماح بتوغل يوناني محدود [1906]، لتأديب الكماليين وتأمين عقد معاهدة الصلح مع تركيا بدفع الحكومة العثمانية إلى توقيع المعاهدة التي سلّم نصها في 12 أيار / مايو 1920 وأمهلها الحلفاء مدة شهر لتوقيعها [1907]، مستغلين انخراط الكماليين بكل قواهم لصد جيش الخلافة الذي ألّفه السلطان لمحاربتهم (سيهزمه الكماليون يوم 25 حزيران / يونيو 1920)، ولقمع القبائل التي ثارت على نحو هائج ومدمر ضد الكماليين في 13 - 14 حزيران / يونيو 1920، معتبرةً إياهم امتدادًا للاتحاديين، وشملت نحو 34 منطقة في الأناضول [1908].
يذهب كرايزر، أحد أهم مؤرخي أتاتورك، إلى أن باريس أعطت فينزيلويس، رئيس الوزراء اليوناني، الضوء الأخضر لتجاوز خط الحدود المعروف بخط ميلنه بين الأتراك واليونانيين. فتقدمت القوات اليونانية في إثر ذلك، وشنّت في 21 حزيران / يونيو 1920، هجومًا قويًا شاملًا في الأناضول، ضعضع الكماليين، قوات نظامية وقوات ملّية [1909]، بينما أعلم لويد جورج اليونان بأن الحلفاء الآخرين لن يمدوا يد المساعدة إليهم، وطلب منهم أن يطبقوا أحكام معاهدة سيفر بأنفسهم [1910]. وتوقع رستم حيدر، عضو الوفد العربي في باريس، أن يشهد العالم الإسلامي تحولات بعد الغزو، واصفًا إياه بأنه "فاتحة حرب جديدة" [1911]. وأثار التقدم اليوناني نقمة إيطالية، لكن فينيزيليوس صرح لتهدئة الإيطاليين بأن الهدف من الهجوم ليس احتلال أراضٍ تركية، هو هدف محدود يتمثل في "إرغام تركيا على توقيع معاهدة الصلح، وستعيد اليونان لتركيا جميع الأراضي التي تحتلها والخارجة عن الحدود المرسومة في المعاهدة" [1912]. وقصد في ذلك المشروع الفصل بين أهداف الهجوم اليوناني والمشروع الذي ارتبط باسمه؛ وهو مشروع اليونان الكبرى.

2 - استغلال ميلران للغزو

استغل ميلران تحييد الكماليين عن استئناف حربهم ضد الفرنسيين في شمال سورية بقوة الأمر الواقع، لتحقيق هدفه المركزي في الشرق وهو إشغال الكماليين في تركيا والتفرغ لعملية احتلال سورية. فلقد كان همّ فرنسا الرئيس، في نظر فرومكين، هو أن تنتزع السوريين من تحالفهم الخطر مع القوات الكمالية [1913]. وفي اليوم التالي، 21 حزيران / يونيو 1920، لقرار ميلران - لويد جورج، أعلم ميلران مع بدء التحرك اليوناني كيرزون في أجواء عودة الوفاق الفرنسي - البريطاني مدة قصيرة بقراره النهائي بـ "تدبر أمر فيصل" في ضوء نتائج الاجتياح اليوناني المتوقعة [1914]. وتعالت الأصوات في وزارة الخارجية الفرنسية بالهجوم على دمشق والتخلص من فيصل [1915]، بينما

تلقى فيصل في هذا السياق في 23 حزيران / يونيو 1920 من رستم حيدر عضو الوفد العربي (الحجازي) بباريس بأن يلزم الحذر ويتخذ "التدابير تجاه سوء نية الفرنسيس" [(1916)]. وفي رد على استيضاح من كيرزون لوزارة الخارجية الفرنسية حول ذلك، أجاب برتلو وزارة الخارجية البريطانية بأن فيصل يريد رمي الفرنسيين في البحر، وبما أن فرنسا لا تتدخل في طريقة انتداب بريطانيا على العراق، فإن على بريطانيا ألا تتدخل في شؤون سورية، وأن تكف عن حشر نفسها بين فرنسا وفيصل [(1917)].

ثانيًا: تضعضع الكماليين في الأناضول

1 - تضعضع القوات الكمالية النظامية وشبه النظامية

لم يكن هذا الغزو محدودًا وفق اتفاق لويد جورج - ميلران [(1918)] بل كان كبيرًا وقويًا وشاملًا، وعبأ فيه اليونانيون نحو 60 ألف رجل، وتمكنوا في 30 حزيران / يونيو 1920 من احتلال باليسكير، والانطلاق في هجوم شامل، ضعضع القوات الوطنية (الكمالية) النظامية وغير النظامية في شمال وغرب الأناضول كله [(1919)].

في 7 - 8 تموز / يوليو 1920، تدهور الوضع الكمالي التركي تدهورًا كاملًا على طول الجبهة، وبات الجيش اليوناني يهدد أنقرة نفسها بعد احتلال أسكي شهر، ملتقى خطوط السكك الحديد، والذي يفضي خط حديدي متفرع عنها إلى عرين الكماليين في أنقرة، ثم هاجم بورصة (بروسّه)، أول عاصمة تاريخية للدولة العثمانية. وقرر الكماليون حشد كل رجل قادر على حمل بندقية للدفاع عنها، لكن بورصة سقطت، ثم ستسقط في 25 تموز / يوليو العاصمة التاريخية الثانية أدرنة. كان البريطانيون قد سحقوا المقاومة في إسطنبول بعد احتلالها، وبدا لهم الآن أن الغزو اليوناني قد سحق المقاومة خارج إسطنبول، وبات لويد جورج منذ منتصف تموز / يوليو 1920 منتشيًا بالتقدم اليوناني الساحق "لم يعد لتركيا وجود". ومنذ ذلك الوقت نصب الكماليون وشاحًا أسود على كرسي المجلس الوطني الكبير [(1920)].

واستمر الكماليون في التعبئة، لكنهم لم يكونوا في البداية يمتلكون قوات كافية لصد القوات اليونانية، وكانوا في حاجة إلى أشهر عدة لتحشيد مثل هذه القوات [(1921)]. وكان تعطّل فتح الجبهة السورية - الكمالية في عنتاب من نتائج ذلك، حيث لم يعد مصطفى كمال إليها إلا في 29 تموز / يوليو 1920، ليبدأ الحصار الكمالي الثالث للحامية الفرنسية ومراكزها في عنتاب، لكن حلب ودمشق كانتا قد سقطتا في يد الفرنسيين.

2 - سحب قلج علي من عنتاب وتعطّل الجبهة المزدوجة الكمالية - السورية

كانت اللجنة القومية الكمالية في عنتاب بقيادة قلج علي قد ابتاعت، في سياق التفاهمات مع العظمة والملك فيصل حول فتح جبهة مزدوجة عبر وسيطها الحاج فاتح المرعشي، رئيس جمعية الدفاع الوطني بحلب، كل ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وعتاد. وتحولت حلب إلى معبر إجباري للأسلحة، في سياق غض الحكومة العربية النظر عن عمليات التهريب عبر الأردن ودمشق وبادية حمص وحماة، وتيسير وصولها إلى عنتاب [1922]. وخلال أشهر قليلة، انكمشت بفعل ذلك موجودات الأسلحة والعتاد في البلاد "من حماة إلى الحدود التركية"، وارتفعت قيمتها كثيرًا، نتيجة الفجوة بين حجم الطلب وشح العرض [1923]، وجنى المرعشي من تهريبها إلى تركيا أرباحًا طائلة [1924].

في إثر اندلاع الاضطرابات القبلية الهائجة في 13 - 14 حزيران / يونيو 1920 ضد الكماليين، وعجز الوحدات الكمالية النظامية وشبه النظامية عن قمعها، اضطر مصطفى كمال إلى استدعاء قلج علي مع مقاتليه من عنتاب للمساهمة في إخمادها [1925] والتوجه إلى محيط أنقرة، فاصطحب معه، وفق أحد مؤرخي سيرته، كل ما أمكنه من فرسان [1926]. كان عدد مقاتليه في عنتاب يراوح، وفق المصادر الفرنسية، بين 6000 و9000 رجل [1927] ليبقى قلج علي بعد قمع ما تصفه الأدبيات التاريخية القومية التركية بـ "التمرد" في المنطقة، ويشغل منصب رئيس الأحكام العرفية فيها، لتطبيق قانونَي الخيانة الوطنية ومحاكم الاستقلال التي حاكت نمط المحاكم الثورية في العهد اليعقوبي في الثورة الفرنسية، والموصوف بعهد الإرهاب، ثم سيصل قلج علي إلى أنقرة في 25 تموز / يوليو 1920 وسيشارك في أعمال الجمعية الوطنية الكبرى [1928].

كان من أخطر نتائج الاجتياح اليوناني، والثورات القبلية ضد الكماليين على مستوى الجبهة المزدوجة، على مصير التفاهم / الاتفاق السوري - الكمالي، أن الأوان قد فات، بتعبير رسل [1929]؛ لقد بات في هذه اللحظات صوتًا أبكم، وسهّل ذلك مهمة غورو في تسريع تصفية الحساب مع الحكومة السورية. لقد حدثت هنا عملية تحييد الكماليين بالفعل، لتتكثف عملية تحشيد غورو لقواته لمهاجمة منطقة الحكومة العربية، وتصفية الحساب معها من جهة، وإعادة الاتصال بين القوات الفرنسية المنقطعة في الشمال، وتعزيز القوات الفرنسية في عنتاب من جهة أخرى.

(1904) وردت في برقية ميلران إلى الجنرال غورو في 4 / 5 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 172.

(1905) شكيب أرسلان، **فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأمريكي: حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة عجاج نويهض، ج 4 (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1993)، ص 148.

(1906) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 481 - 482.

(1907) من فيصل إلى الملك حسين، 1 / 3 / 1921، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) **(**عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 196؛ يومية 23 / 6 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 653.

(1908) Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: Phoenix, 1995), p. 253.

(1909) Klaus Kreiser, *Atatürk - Eine Biographie* (München: Beck, 2008), p. 157.

(1910) فرومكين، ص 481.

(1911) يومية 21 حزيران / يونيو 1920، في: حيدر، ص 652.

(1912) "تصريح فينزيليوس"، **بريد اليوم**، العدد 13، 2 / 7 / 1920، ص 2.

(1913) فرومكين، ص 491.

(1914) سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 556.

(1915) يومية 24 / 6 / 1920. في: حيدر، ص 654.

(1916) يومية 23 / 6 / 1920. في: المرجع نفسه، ص 653.

(1917) موسى، ص 556.

(1918) فرومكين، ص 481 - 482.

(1919) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 344؛ فرومكين، ص 482؛ دحرت في المراحل الأولى للهجوم اليوناني القوات التركية النظامية وغير النظامية، كما دمرت وأحرقت الكثير من المدن والقرى والمؤسسات، ودخل البريطانيون على خط الهجوم اليوناني، فأنزلوا بعض وحداتهم في ميناءَي مودانيا وباندرمة، وهما ثغرا منطقتي بورصة وباليكسر المهمتين على بحر مرمرة. في: محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 38.

(1920) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 303; Kinross, p. 260; فرومكين، ص 481.

(1921) فاضل مهدي بيات، "علاقة فيصل بالكماليين"، في: **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351 هـ / 1918 - 1933م**، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر (عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999)، ص 529.

(1922) خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 26.

(1923) **مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو**، مركز الوثائق التاريخية بدمشق، القسم الخاص (مخطوطة على الآلة الكاتبة)، الوثيقة 22، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، ص 2.

(1924) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 189.

(1925) Mango, p. 303.

(1926) برهان جاهد، **الغازي مصطفى كمال وفرسانه الأربعة 1918**، ترجمة رأفت الدجاني (يافا: مطبعة الكمال، 1935)، ص 75 - 76، 80.

(1927) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 57.

(1928) Nâsır Yüceer, "Kılıç Ali (Süleyman Asaf 1888 - 1971)," *Atatürk Ansiklopedisi*, accessed on 1 / 2 / 2023, at: https://bit.ly/3l1apPj

(1929) Malcolm B. Russell, *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985), p. 171.

القسم السادس: من إنذار غورو إلى الاحتلال

الفصل الحادي والثلاثون: تحييد الكماليين والبريطانيين وانقسام السوريين

أولًا: الزحف الفرنسي نحو دمشق

إثر تحييد الكماليين بالفعل، بات الحديث خلال النصف الثاني من حزيران / يونيو 1920 عن قرب تقدم الجنرال غورو واحتلاله الوشيك دمشق، وفق مقاربة تاريخ اللحظة، حديثًا يوميًا بين السوريين، ولا سيما في مرجل السياسة المضطرم بالاتجاهات المتناقضة والمتعارضة في دمشق، والانقسامات السياسية الحادة في الحكومة السورية وفي جهازها السياسي. فقد بات حزم الحكومة الفرنسية لتدبر أمر فيصل شائعًا في باريس وتلقائيًا لدى فيصل [(1930)]؛ إذ تحقق الشرطان اللذان حددهما غورو في 12 حزيران / يونيو 1920 لتصفية الحساب مع الحكومة السورية، وهما هدنة ثابتة مع الكماليين في الشمال وتحييد البريطانيين عن أي دعم لفيصل بعد قرار الحكومة البريطانية بقطع أي دعم مالي له نتيجة عملية تلعفر، وعودة الوفاق البريطاني - الفرنسي من خلال الترخيص للجيش اليوناني باجتياح الأناضول [(1931)]. يضاف إلى ذلك على المستوى الداخلي السوري تضعضع الوضع الداخلي للحكومة السورية إلى حدّ بعيد.

وقد تحقق الشرط الأول وهو تحييد الكماليين فعليًا بالتمديد الفعلي وليس الرسمي للهدنة حتى 29 تموز / يوليو 1920، تاريخ استئناف المواجهات الفرنسية - الكمالية حول عنتاب، لكن بعد الاحتلال الفرنسي المباشر لدمشق، على ما شرحناه في الفصل السابق، وتحييد بريطانيا بعد عودة الوفاق بينها وبين فرنسا، وإن كان فترة قصيرة، وتخلّيها عن فيصل، مكرسة في ذلك اعتبار سورية شأنًا فرنسيًا خالصًا، كما هو شأن البريطانيين في العراق وفلسطين.

وتحقق لغورو أيضًا شرط داخلي استراتيجي، وهو تمكنه من تحييد جبل عامل في إثر النكبة التي ألحقتها به حملة الجنرال نيجر العاتية، مستغلًا الهدنة الفرنسية - الكمالية، وسط انقسام سياسي مكشوف في الجهاز السياسي لفيصل حول الموقف منها؛ بين من شمِت بمجاميع المقاومة ومن حافظ على علاقته معها. وحلّت مشكلات تخفيف آثار النكبة التي لحقت بالجبل مكان مشكلات المقاومة، فكان أعيانه الذين استعادوا تمثيله يجهدون حتى 10 تموز /

يوليو 1920 لدى الجنرال غورو لتخفيف الضغط الكارثي عليهم بشتى السبل، لكن من دون نتيجة [1932].
وحدث أيضًا تحييد فيصل عشائر عرب الفضل عن شن أي عمليات ضد المنطقة الغربية، بموجب الاتفاق السري بينه وبين مجلس جبل لبنان على وقف العمليات. وكان قد حدث تحييد جبل العلويين الذي تعرضت قواته ومنطقته لدمار كبير بفعل العمليات الفرنسية القاسية ضده في القدموس ومناطق أخرى، بإرغام الشيخ صالح العلي على عقد هدنة في 12 حزيران / يونيو 1920، أخرجت مجاميعه فعليًا من المواجهة، لتقتصر على مجموعات محدودة فقط [1933].
وكسب غورو، بفضل الرشوة، القوتين العشائريتين الضاربتين في الجنوب والشمال، وهما قوة نوري الشعلان (1847 - 1942)، زعيم الروالة في الجنوب (عنزة الجنوب) وزوج ابنة نوري الشعلان مجحم بن مهيد، زعيم الفدعان في الشمال [1934] (عنزة الشمال) الذي كان يتلقى إعانة شهرية من فيصل، لكنه انقلب عليه ما إن أصبحت الرشوة الفرنسية له أكبر، وسيكافئه الجنرال غورو بعد أيام قليلة من احتلال دمشق بمليون ونصف مليون فرنك فرنسي تعادل 31,500 جنيه إسترليني [1935]، وسيعيّنه في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1920 زعيمًا للقبائل المنتشرة بين حمص وحوران. وسيوكل إليه حفظ الأمن في هذه المناطق، وجمع الضرائب، وتقديم 2000 من الخيالة حين احتياج الفرنسيين إليها، مقابل أن يدفعوا له 2000 ليرة عثمانية ذهبية في الشهر، ويزودوه أيضًا بمستشارين فرنسيين، وعليه الإقامة في دمشق، والحصول على إذن لمغادرتها، لضمان هذه الفوائد [1936]. وظل ولاء الشعلان للفرنسيين ثابتًا وقويًا طوال حياته في فترة الانتداب الفرنسي على سورية، وحين توفي (1942)، شيّعه الفرنسيون بجنازة عسكرية [1937].
أما القوة الثانية، فهي قوة مجحم بن مهيد، رئيس الفدعان في الشمال، المتحالف مع الفرنسيين، منذ حزيران / يونيو 1920، على خلاف عمه حاجم بن مهيد، الوصي على العشيرة، الذي ظل وفيًا للحكومة العربية. وكان مجحم متفقًا سرًا مع الفرنسيين مبكرًا ضد الحكومة العربية، فسدد الجنرال دولاموت له منذ شباط / فبراير 1920 القسط الثاني من الرشوة الفرنسية التي خصصها له في تموز / يوليو 1919 جورج بيكو، المفوض السامي الفرنسي السابق، لقاء تصويته لصالح الانتداب الفرنسي أمام لجنة كينغ - كراين، وكان مقدارها الإجمالي مليون فرنك فرنسي. وسيوقع دولاموت معه في 4 أيلول / سبتمبر 1920 معاهدة عُيّن بموجبها قائدًا لشرطة الصحراء، ومسؤولًا عن العشائر في الأراضي الواقعة بين جرابلس - تل أبيض - الخابور، والفرات - أبو كمال - تدمر، وجبل الحص ومسكنة، بوابة حلب على الفرات، أي على كامل الجزيرة الفراتية السورية الحالية، وتسليحه ومكافأته سنويًا بـ25 ألف ليرة ذهبية. وجاء في النص هكذا: (Traité) (معاهدة) وليس (Convention) (اتفاق أو اتفاقية)، أي على

كامل الجزيرة الفراتية السورية [1938] لمساعدة الجيش الفرنسي في احتلال الجزيرة. وعلى خلاف عمه نوري الشعلان الذي زوّج حاجم ابنته، فغدت المصاهرة صلة وصل قوية بين عنزة الشمال وعنزة الجنوب [1939]، وظل وفيًا للفرنسيين حتى وفاته، فإن مجحم أقدم، بعد أن خاب ظنه في الفرنسيين على الوقوف ضدهم، وانحاز إلى الوطنيين السوريين في مجلس النواب السوري في الثلاثينيات [1940].

ثانيًا: قلق فيصل المصيري من احتلال سورية

أخذ فيصل، منذ أوائل تموز / يوليو 1920، يتيقّن في ضوء تقارير رستم حيدر من باريس عن قرب الاحتلال الفرنسي؛ فلجأ في 2 تموز / يوليو 1920 إلى أَلِنبي يعلمه بأن غورو يعدّ العدة للقيام بعملية عسكرية حاسمة في سورية، ويحتل المنطقة الشرقية، وهو يستغل الهدنة أو الاتفاق مع مصطفى كمال من أجل تنفيذ أهدافه العدائية [1941]. لكن أَلِنبي، الذي كان يعرف إشهار حكومته البطاقة الحمراء في وجه فيصل في سورية، ويتعرض لضغوط كبيرة من الحركة الصهيونية، ومن بعض أنصارها في جهازه السياسي بدعوى تعاطفه مع العرب، لم يستطع أن يفعل شيئًا يطمئن فيصل. طلب فيصل أيضًا من الجنرال غورو أن يصدر تكذيبًا رسميًا لذلك [1942]، وأجابه غورو في 3 تموز / يوليو بأن الأمر ليس سوى "شائعات"، لكن عليه "عدم استغراب هذا الأمر"؛ لأنه سبق له أن عرض عليه "دون مواربة شكاوى من مخاطر تصرف" حكومته [1943].

فهم فيصل الرسالة. لقد قرر غورو احتلال دمشق، لكن كان عليه أن يكسب مزيدًا من الوقت لاستقدام قوى عسكرية جديدة، كان من آخرها استلامه في الأسبوع الأول من تموز / يوليو 1920 للواء سنغالي إضافي ومفرزتي "صباحيين مراكشيين"، وعلم فيصل بهذه التعزيزات. وكان في إمكان غورو، كما أعلم وزارة الخارجية، احتلال حلب بواسطة القوات المتحشدة شرق نهر الساجور في شمالها، لكنه عمل على كسب الوقت لتهيئة القوى التي ستحتل دمشق، وتحسم الأمر بصورة شاملة [1944]. وأبلغ غورو حكومته، في 10 تموز / يوليو 1921، أنه سيحتجز فيصل في دمشق، ولن يستجيب لرسائل التفاهم التي وجّهها، ولن يمكّنه من تلبية طلبه في السفر إلى مؤتمر الصلح، وأنه أعد إنذارًا له سيوجهه إليه، في 20 تموز / يوليو 1920[1945].

1 - التطاحن في الفضاء السياسي السوري بين المعتدلين والراديكاليين

رافق الانقسام بين الراديكاليين والمعتدلين الحياة السياسية للحكومة العربية طوال مرحلة ما بعد اتفاق 15 أيلول / سبتمبر 1919. وقد حاول فيصل أن يمسك العصا من منتصفها بين هذين الاتجاهين؛ فظل في حدود الانقسام الذي تمكن من احتوائه إلى حين، لكن بعد التمدد الفعلي للهدنة الفرنسية -

الكمالية، وتسارع مؤشرات حشد الجنرال غورو لتصفية الحساب مع الحكومة السورية، تطور هذا الانقسام إلى استقطاب كسر عظم بين المعتدلين، الذين رأوا أنه لا جدوى من مقاومة جيش جرار كالجيش الفرنسي، ومن الأفضل تحاشيه بقبول الانتداب الفرنسي تجنبًا لما هو أعظم منه، وهو الاحتلال الفرنسي المباشر الذي رأوا أنه وشيك، والراديكاليين الذين رأوا أن المواجهة مع الفرنسيين لا محيد عنها، وفضلوا أن تحتل فرنسا سورية بقوتها على أن يسلموها طوعًا لها، وتلخص موقفهم بمزيد من اتخاذ التدابير الدفاعية وتجذيرها دفاعًا عن الاستقلال السوري.

ووصفت التقاريرُ الصحفية في هذا السياق اضطرابَ الخواطر والاتجاهات بـ "الحرج جدًا"، وأن "الأحزاب السياسية العديدة تتطاحن سرًا وعلانية" [(1946)]. وفي جلسة المؤتمر السوري العام، في 30 حزيران / يونيو 1920، ثارت حملة نيابية قوية لاستجواب الحكومة عن تقصيرها في مهمات الدفاع عن قرار الاستقلال، ورصدت المذكرة زيادة القوات العسكرية الأجنبية، ومنها تقدم الفرنسيين في المنطقة الشرقية، ورفع العلم الفرنسي في رياق [(1947)].

كان المعتدلون يائسين من جدوى أي مقاومة، ولا يؤمنون بها أصلًا، ويستنكرون دعم الحكومة العربية لعصابات المقاومة، أما الدفاعيون فساروا في الطريق الإجباري الذي تبقّى لهم، ولم تترك الحكومة الفرنسية لهم سواه، وهو طريق تجذير الترتيبات الدفاعية بالتعاون مع الكماليين وفق خطوط تفاهم فيصل - مصطفى كمال في حلب. ورفع الراديكاليون في الحكومة في هذا السياق من وتائر السياسة التجنيدية والضريبية، لتمويل الترتيبات الدفاعية، في ظل التذمر العام من سياسات الحكومة الداخلية الضريبية التوسعية، والمتشددة في الجباية، والانكماش الاقتصادي العام وارتفاع مؤشرات التضخم بصورة غير مسبوقة. وهي أزمة ثقيلة باتت منكشفة منذ أواخر عام 1919 بوضوح من جهة، وانعكست على تأخر تسديد الحكومة رواتب العسكريين من جهة أخرى.

لكن حملة التجنيد الإلزامي أخفقت إخفاقًا ذريعًا، بسبب التهرب الواسع في المدن الداخلية من الجندية الإلزامية بدفع البدل، بحيث قدّر عبد العزيز العظمة عدد من دفعوا البدل بنحو أكثر من 15 ألفًا من المكلفين بالخدمة [(1948)]، حيث اشتدت في مراكز المدن الداخلية وتيرة دفع الأهالي البدل، مستفيدين من مدخرات الكتلة الذهبية الضخمة التي ربحتها سورية خلال الحرب العالمية الأولى (نحو عشرة ملايين ليرة ذهبية) مع تكاثف مؤشرات المواجهة السورية - الفرنسية الوشيكة. وهو ما أدى إلى تزاحم غير مسبوق على دفع البدل في مكاتب دائرة التجنيد [(1949)]. وأخفقت أيضًا بسبب الفرار من الخدمة بعد الالتحاق بها، وامتناع مناطق طرفية بأكملها في الأقضية الأربعة وحوران جبلًا وسهلًا منذ شباط / فبراير 1920 عن قبول التجنيد النظامي [(1950)]، وتمرد بعضها الجماعي على مفارز التجنيد [(1951)]. فلقد كانت هذه المناطق في حوران والقنيطرة

وشرق الأردن؛ وهي مناطق حضرية، لكنها لم تقطع علاقتها بميراث فروسي بدوي حربي، تفضل القتال بأسلوب مجاميع متطوعين أو عصابات تسير نحو الحرب مباشرة، وليس بصفتها جنودًا نظاميين يتلقون التدريب في الثكنات [(1952)]. وأثبت معظمها تلك الأهلية في مواجهاتها مع الفرنسيين.

اشتدت حركة الفرار من الجيش، وقدر عبد العزيز العظمة عدد الفارّين من الخدمة بنحو نصف من التحقوا بها [(1953)]، بل وصف الملك فيصل نفسه الفرار منها بقوله "كان الفراريون في بعض الأحيان أكثر من المجندين" [(1954)]. وباتت الحكومة مشغولة بتعقب الفارين من الخدمة، أكثر من انشغالها بترتيبات الدفاع الفعلية بواسطة حرب العصابات وقوى الجيش النظامي. واشتدت في حزيران / يونيو 1920، على نحوٍ غير مسبوق، حملة وزارة الحربية ووزارة الداخلية مجتمعتين وإجراءاتهما الميدانية الموحدة في تعقب المتخلفين عن الخدمة، والفارين منها، ثم عين العظمة بوصفه وزيرًا للحربية وللداخلية بالوكالة مفارز مشاة وفرسان معززة بقوى من الشرطة والدرك "لتعقب هؤلاء الأشخاص المارقين من الوطنية والقبض عليهم". ودعا المواطنين إلى أن يخبروا السلطات بأماكن تواري "البقايا والفارين" [(1955)]. وعززت الحكومة سلطة العظمة وزيرًا للحربية بأن عينته وكيلًا لوزارة الداخلية بعد استقالة رضا الصلح منها، والتي باشر العظمة عمله فيها فورًا ليتوحد عمل مفارز الجيش مع مفارز الشرطة والدرك في تعقب الفارين من الخدمة والممتنعين عن الالتحاق بها [(1956)]. وأدت متابعة الفارين إلى أحداث دامية بين مفارز الجيش والدرك المشتركة وبعض القرى التي تضامنت جماعيًا مع أبنائها الفارين من الخدمة [(1957)].

دفع ذلك رشيد رضا إلى التعبير بمرارة عن أن ما قامت به الحكومة من حملة للتجنيد "كان عملًا صوريًا، وأنها لم تقصد به إلا إيهام الأمة ما يرضيها وإيهام فرنسة ما يحملها على التساهل فيما تطلبه ويطلب منها" [(1958)]. وكان هذا الكلام تعبيرًا عن المرارة في إخفاق عملية التجنيد، ليس لتعامل الحكومة معها صوريًا، بل لإخفاقها فيها وامتناع السوريين عن الالتحاق بها. كانت الحكومة نفسها تفكر في التجنيد الإلزامي بصفته "تدبيرًا ماليًا" لا "تدبيرًا عسكريًا" دفعها إليه الضيق المالي، وقد عبرت عن ذلك بأنه "لم يمكّنا من تأدية رواتب الجنود المتطوعين فاضطررنا إلى قبول الخدمة الإجبارية تخلصًا من النفقة وتوصلًا إلى وارد جديد من البدلات النقدية" [(1959)].

2 - اتصالات المعتدلين بالفرنسيين وتخوين الراديكاليين لهم

جاءت الفرصة في هذا السياق، سنحت للمعتدلين للتحرك. وهُم قدموا أنفسهم للرأي العام الفائر بوصفهم "حكماء" في مقابل الراديكاليين الذين جرى وصفهم بـ "صعاليك العامة وأغرار الشباب" [(1960)]، وانخرطوا في

اجتماعات ولقاءات علنية، وكان بينهم عدد بارز من أعيان دمشق ومن أعضاء المؤتمر السوري العام وأعضاء الحزب الوطني [1961]. وتوالت، وفق الحصري، "التقارير السياسية التي تصدر من مديرية الأمن العامة تعلمنا بأن جماعات من الخونة من موظفين وغير موظفين يشتغلون لحساب الفرنسيين، ويدسون دسائس شتى لبث روح التذمر والقنوط بين المواطنين" [1962]، حتى إن يوسف الحكيم، وهو وزير مستقل قريب من المعتدلين لكنه يحظى باحترام الراديكاليين، قد اعترف بأنهم كانوا على اتصال دائم بالكولونيل كوس، ضابط الارتباط الفرنسي [1963]. ويبدو أن اتصالاتهم بالجنرال غورو بدأت، منذ أواخر أيار / مايو، مع إعلان الهدنة الفرنسية - الكمالية؛ إذ يشير تقرير للجنرال غورو إلى الحكومة الفرنسية، في 30 أيار / مايو 1920، إلى أن هؤلاء الأعيان قد طلبوا منه أن "تحصل مدينتهم على مساعدة وإشراف فرنسا، بدون وساطة فيصل" [1964].

وصف الشهبندر المعتدلين بعبارات تخوينية مثل "المأجورين"، ويقصد بهم، على الأغلب، الحزب الوطني، الذي وصلت إلى أحد أعيانه، على حد ما ادعاه الشهبندر، "الصفائح مملوءة ذهبًا"، واستفحل، على حد تعبيره، نشاط هؤلاء "المأجورين" علنًا "بين التجار وأصحاب الأملاك مبينين لهم المرابح العظيمة التي تصيب الأفدنة والمتاجر في العهد الجديد" [1965]، أي عهد الانتداب الفرنسي الوشيك. أما المعتدلون الذين عبّر محمد كرد علي عن صوتهم، فلقد وصفوا الراديكاليين بأنهم من "صعاليك العامة وأغرار الشباب" [1966]، في تبخيس للتحالف الذي قام بينهم وبين اللجنة الوطنية العليا، ولا سيما العلاقة المميزة بين الشهبندر، وزير الخارجية، والشيخ القصاب، رئيس اللجنة. واعتبر كرد علي أن دمشق ليست عاصمة سوى في "الصورة"، بينما كان "المدبرون لها أغمارًا غرباء في الأكثر" [1967] وأشهر الورقة الجهوية الشامية المحلية في وجوه الدفاعيين الذين صادف أن أبرز قادتهم كانوا من الشباب الشوام، مثل العظمة والشهبندر والقصاب وفخري البارودي، وغيرهم، وكانوا جميعًا أعضاء في الفتاة، وفي وجه فيصل نفسه الذي رمى كرد علي سياسته بـ "الاعتماد على الغرباء عن منطقة المدن الأربع" [1968]، ويقصد بهم الفلسطينيين والعراقيين الذين تولوا العديد من مفاصل الإدارة.

وأثار رشيد رضا رئيس المؤتمر السوري العام، في 22 حزيران / يونيو 1920، وعضو الفتاة، أمام بعض وزراء الحكومة، مسألة اتخاذ إجراءات مما وصفه رضا بـ "الاجتماعات السرية" التي يعقدها "بعض وجهاء دمشق ومعمميها الموالين لفرنسة"، بزعامة رضا الركابي وغيره من شيوخ دمشق. فقد نقل رضا للحكومة أنهم قد قرروا سرًا "إرسال وفد إلى فرنسة ليطلب انتدابها لجميع سورية" [1969]. وكان هؤلاء الوجهاء والأعيان يمقتون فيصل والحكومة العربية، ويمقتون شبان الحركة الوطنية الذين حطّوا من مكانتهم الاجتماعية، ونظروا، وفق تحليل عبد الكريم رافق، إلى الحكومة العربية في ضوء

مصالحهم المحلية، فوالوا العثمانيين في سبيل هذه المصالح ثم والوا الفرنسيين [1970].

3 - الاستقطاب في الحكومة حول اعتقال المعتدلين

انتقل الاستقطاب إلى الحكومة السورية التي تحمل اسم "دفاعية" أمام الرأي العام، بينما كانت في حقيقتها ائتلافًا هشًا بين المعتدلين والراديكاليين مثّل فيصل نقطة توازنه، في شكل استقطاب بين الفريقين؛ بين من يرى الضرب بيد من حديد على أنصار فرنسا، معوّلًا على تفعيل إطار الاتفاق الذي توصل إليه فيصل مع مصطفى كمال في محادثات حلب في الدفاع عن الاستقلال السوري، ومن يرفض ذلك من معتدلين. فانقسمت الحكومة، في 22 حزيران / يونيو 1920، حول الموقف من الاتجاهين المستقطبين.

ضغط الوزراء الدفاعيون الثلاثة، مدعومين من رئيس المؤتمر السوري العام رشيد رضا، ومن الاتجاه الراديكالي المهيمن على الفضاء السياسي السوري، على رضا الصلح، وزير الداخلية المحسوب على المعتدلين، لاعتقال أقطاب من وصفهم رضا بـ "كبراء دمشق"، ومن وصفهم الشهبندر بـ "المأجورين"، ومن وصفهم الحصري بـ "الخونة".

وتصدّر الشهبندر رأس الحربة في الضغط على الصلح، فطرح أن تُبعَد من دمشق إلى الحجاز الشخصيتان الأساسيتان في الحزب الوطني، وهما عبد الرحمن اليوسف، كبير أعيان دمشق والواجهة القوية للحزب، ومحمد كرد علي، منظّر الحزب ودماغه المفكر وأشد المثقفين كراهية للحكومة وأقطابها [1971]. وكانت هاتان الشخصيتان في أشد ما يكون من الغيظ إزاء الحكومة العربية السورية؛ فلقد لمس اليوسف، على حد تشخيص الحكيم، "جفاء وصدودًا" منها، وصار يندد بالحكم العربي ويناهضه، واتفق مع الفرنسيين عليه، وترك العمل في المؤتمر السوري [1972].

رفض الصلح تنفيذ إبعاد اليوسف وكرد علي، وفضّل تقديم استقالته على إبعادهما. وفسر رشيد رضا ذلك بأن الصلح كان "يميل إلى كبراء الشام المؤسسين للحزب الوطني" ويختلف مع زملائه الدفاعيين في ما يتعلق بـ "مساعدة العصابات" في جبل عامل وغيره [1973]. انتشر خبر استقالة الصلح وقبولها، وتولى الوزير الدفاعي الراديكالي يوسف العظمة الوزارة بالوكالة بدلًا منه [1974].

لم تتمكن الحكومة من إبعاد اليوسف وكرد علي، بل رد هذا الأخير على ذلك بأن حاول أن يعيد بناء الحزب الوطني السوري السابق في حزب جديد معارض أعلن في 4 تموز / يوليو عن افتتاحه تحت اسم الحزب السوري [1975].

ولا نعرف، أو بالأحرى لا يعرف الباحث شيئًا دالًا عن هذا الحزب، لكنه يرى أنه لم يكن سوى حزب مقنّع للحزب الوطني السوري، ليكون مظلة سياسية لأعيان دمشق للتواصل مع الجنرال غورو وضابط ارتباطه الكولونيل كوس في

دمشق. مع وضع غورو ترتيباته لاحتلال سورية الداخلية، أبرق فيصل في 2 تموز / يوليو 1920 إلى الحكومة البريطانية، عن طريق الجنرال أَلِنبي، بأنه قد واثق من أن الجنرال غورو يعدّ العدة لـ "القيام بعملية عسكرية حاسمة في سوريا" و"هو يستغل الهدنة أو الاتفاق الذي عقده مع مصطفى كمال من أجل تنفيذ أهدافه العدائية. وفي الحقيقة فإنه بدأ يحشد قواته استعدادًا لتنفيذ المفاجأة التي يعدها"، وناشد الحكومة البريطانية بأن "تتدخل وتضع حدًا لعدوان العدو"، مبديًا رغبته المخلصة "في التوصل إلى تفاهم سلمي [مع الفرنسيين] يتفق مع الشرف والكرامة" [(1976)].

وترافق ذلك مع تمكّن أقطاب الحزب الوطني السوري السابق، في 12 تموز / يوليو 1920، أي بعد إنذار غورو الشفهي (10 تموز / يوليو 1920)، من إقناع فيصل الذي باتت انقسامات الفضاء السياسي السوري تتلاطمه بتعيين علاء الدين الدروبي رئيس ديوان الشورى وزيرًا للداخلية، إضافة إلى وظيفته، بدلًا من العظمة الذي كان يتولاها بالوكالة في إثر استقالة الصلح [(1977)]؛ فتخلص المعتدلون من العظمة في وزارة الداخلية.

كان من أول أعمال الدروبي إرغام بهجت الشهابي، مدير الشرطة العام، على الاستقالة، لالتزامه بقرار "الفتاة" بالمقاومة [(1978)]، وإلغاء قرار الحكومة بإبعاد حليفيه القويين اليوسف وكرد علي، بل عرض على الحكومة اعتقال أقطاب الدفاعيين، "وإذا اقتضى الحال أن يصعدوا إلى المشانق" أيضًا [(1979)]. وطلب من الحكومة تعيين قائدين جديدين للشرطة وللدرك كانا، وفق تقييم الشهبندر، معروفين بإقامة "اتصال سري بالفرنسيين" [(1980)]؛ وانتشر ذلك كالنار في الهشيم في الحقل التداولي للشائعات في دمشق [(1981)]. وسيتولى الدروبي بُعيد الاحتلال الفرنسي المباشر لدمشق تشكيل حكومة مطواعة للفرنسيين، وسيكون بين وزرائه عبد الرحمن اليوسف ومحمد كرد علي، رأسَا حربة تحدي الراديكاليين. وفي سياق هذا الاستقطاب المتوتر في الحكومة وفي الفضاء السياسي العام بين المعتدلين والراديكاليين، صدر إنذار غورو.

كان الشهبندر يميز بين الاتحاديين "السفاحين" ومن "بقي من إخواننا الترك الصادقين على ولائه للعرب" [(1982)].

(1930) يومية 23 / 6 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 653.
(1931) هذان الشرطان اللذان حددهما غورو في 12 / 6 / 1920، وهما تحقيق هدنة ثابتة وتحييد البريطانيين، مستخلصان من برقية غورو إلى حكومته، في 9 / 7 / 1910. في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 281.
(1932) يُقارَن بتفاصيل مسهبة عن ذلك في: أحمد رضا، **مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914 - 1922**، تحقيق وتقديم منذر جابر (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 150 - 156.
(1933) **مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو**، مركز الوثائق التاريخية بدمشق، القسم الخاص (مخطوطة على الآلة الكاتبة)، الوثيقة 22، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق. يدّعي أدهم آل جندي أن الشيخ وافق في محصلة المفاوضات على هدنةٍ مدة شهر مع الفرنسيين، تتضمن تبادل المنهوبات، لكن مع تسليم الضباط والجنود الفرنسيين الذين ارتكبوا المجازر لمحاكمتهم. ووافق الفرنسيون على الشرط الأول لكنهم لم يوافقوا على الشرط الثاني، أما مطالب الشيخ بشأن ضم الساحل السوري إلى الحكومة العربية، وإطلاق سراح بعض الأسرى، ودفع الجيش الفرنسي تعويضاتٍ عن القرى التي أحرقها، فقد قبلها الطرف الفرنسي، لكن "بعد اقترانها بموافقة القيادة العليا". أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 40 - 41؛ ويشير النقد المنهجي الداخلي والخارجي لرواية آل جندي أن هذه الرواية زائفة، ولا أساس لها من الصحة، إلا إذا ما كان الضباط الفرنسيون قد استخدموها على سبيل الخدعة ككلام يضيع في الهواء كي يقنعوا الشيخ وأركانه بالهدنة، وأنهم سيرفعونها إلى قيادتهم.
(1934) أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ط 2 (دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997)، ص 600.
(1935) محمد هواش، **تكون جمهورية: سورية والانتداب** (طرابلس: مكتبة السائح، 2000)، ص 54.
(1936) عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 139 - 140؛ محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (الدار البيضاء: الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، 1997)، ص 110.
(1937) حين توفي نوري الشعلان في عام 1942، أقام له الفرنسيون جنازة رسمية، ونقلوه بسيارة عسكرية إلى مدفنه في قرية عدرة. زكريا، ج 2، ص 379.
(1938) بموجب المادة (1) يعترف "الشيخ مجحم بك" و"يقبل" بـ "الانتداب الفرنسي على سورية"، مقابل اعتراف الحكومة الفرنسية به قائدًا لجميع

العشائر المحصورة في الأراضي الواقعة بين جرابلس - تل أبيض - الخابور، والفرات - أبو كمال - تدمر، وجبل الحص ومسكنة، وقيامه بضمان الأمن في هذه المناطق، وتنفيذ التعليمات الفرنسية، وتجنيد قوة من الهجانة خاضعة للقوات الفرنسية، وتزويده بـ 4 مدافع، و6 رشاشات، و500 بندقية، و50 ألف طلقة، وتموين قواته النظامية، وفتح موازنة سنوية له قدرها 43 ألف ليرة تركية ذهبية لسدّ حاجاته العسكرية، و1000 ليرة تركية ذهبية شهريًّا لتغطية نفقاته ما دام يقوم بمسؤولياته، وإرسال بعثة عسكرية فرنسية وطبية، وحماية أقربائه، وخضوعه لضابط الارتباط الفرنسي في كل ما ينشأ من خلاف بين عشائره وبين الحكومة المحلية في الرقة.
Christian Velud, "Une expérience d’administration régionale en Syrie durant le mandat français: Conquête, colonisation, et mise en valeurs de la Ğazīra: 1920 - 1936," Thèse, Université Lumière Lyon 2, 1991, vol. 1, p. 54.

(1939) زكريا، ج 2، ص 600.

(1940) المرجع نفسه، ج 1، ص 59.

(1941) من فيصل إلى أَلِنبي في 2 / 7 / 1920، في: **المراسلات التاريخية،** مج 3، ص 266.

(1942) من فيصل إلى غورو في 2 / 7 / 1920، في: كرم، ص 273.

(1943) من غورو إلى فيصل في 3 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 274 - 275.

(1944) من غورو إلى وزارة الخارجية، 9 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 279 - 183.

(1945) من غورو إلى وزارة الخارجية، 10 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 285 - 286.

(1946) **لسان الحال**، العدد 430 - 8080، 29 / 6 / 1920، ص 2.

(1947) "مناقشة الوزارة"، **لسان الحال**، العدد 438 - 8018، 10 / 7 / 1920، ص 2.

(1948) عبد العزيز العظمة، **مرآة الشام، تاريخ دمشق وأهلها**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، ط 2 (دمشق / بيروت: دار الفكر، 2002)، ص 476.

(1949) "بلاغ رسمي"، **حلب**، العدد 152، 4 / 7 / 1920، ص 3.

(1950) يومية 12 / 2 / 1920، ينظر: **مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918**، سليمان موسى (محرر) (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1976)، ص 137.

(1951) تحسين العسكري، **مذكراتي عن الثورة العربية والثورة العراقية**، ج 2 (النجف: مطبعة الغري، 1938)، ص 176؛ ويُقارَن برواية غورو لنقطة التجنيد

الإلزامي، نص" إنذار غورو"، في: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج 2، ص 171 - 172.

(1952) من الأمير زيد إلى الأمير فيصل، كانون الثاني / يناير 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 2: **الثورة العربية الكبرى 1919**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 47.

(1953) العظمة، ص 480.

(1954) من فيصل إلى الملك حسين في 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 142.

(1955) "تعقيب الفارين من الجندية"، **العاصمة**، العدد 135، 28 / 6 / 1920، ص 4.

(1956) المرجع نفسه.

(1957) تمثل سبب هذه الحادثة في مناصرة أهل قرية عين حرشا في قضاء راشيا للجندي الفار، واشتباكهم مع الدرك للحيلولة دون استلامه. ولدى قيام بعض أبناء القرى المجاورة بمناصرة الدرك تحولت المواجهة إلى مذبحة بين القريتين ألحقت الخراب والنهب في بعض المنازل وتسببت في خسائر قدرها 1015 جنيهًا، تبرع الملك فيصل من مخصصاته بمبلغ 400 جنيه للتعويض عنها. "حادثة راشيا"، **حلب**، العدد 141، 26 / 4 / 1920، ص 5 - 6.

(1958) محمد رشيد رضا، "إنذار الجنرال غورو للملك فيصل"، **المنار**، مج 22، ج 6 (حزيران / يونيو 1921)، ص 468.

(1959) العمري الموصلي مسودة جواب الحكومة لغورو عن شروطه (إنذار غورو) التي لم تُرسَل. يُنظر: محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 254.

(1960) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 343.

(1961) يحدد محمد رشيد رضا قادة الاجتماعات بالأسماء التالية: رضا باشا الركابي، الشيخ عبد المحسن الأسطواني، الشيخ محمود أبو الشامات، الشيخ أسعد الصاحب، الشيخ أديب تقي الدين، الشيخ عبد القادر الخطيب، الشيخ عبد الحميد العطار، ويضع رضا خمس نقاط بعد ذلك ليشير إلى آخرين أيضًا. يومية 22 / 6 / 1920، في: محمد رشيد رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (9)"، **المنار**، مج 34، ج 5 (تشرين الأول / أكتوبر 1934)، ص 399.

(1962) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 103.

(1963) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 87؛ ويفسر الحكيم مواقف أعيان دمشق بخشيتهم من أن يقوض الشبان و"الجمعيات الوطنية المتطرفة" المحيطة بفيصل مكانتهم،

ويضاف إلى ذلك قناعتهم بعدم القدرة على قهر الجيش الفرنسي. في: المرجع نفسه، ص 87.

(1964) يقول الجنرال غورو في برقيته إلى ميلران في 30 / 5 / 1920 "إن بعض وجهاء حماه، القادمين إلى بيروت تحت ستار الترحيب بالأمير فيصل، الذي أعلن عن وصوله منذ عدة أيام، قد أعلنوا بأنهم لا يحتاجون إلى هذا الغريب (للاتفاق) مع فرنسا، والتي أعربوا عن استعدادهم للتفاهم معها مباشرة. حتى إنهم قد طلبوا مني تعيين ضابط ارتباط". "ولقد أكدوا أيضًا أن المظاهرات المناهضة لفرنسا، التي جرت في (المدن) الداخلية الكبرى، كانت فقط حصيلة أعمال الرشوة والضغط التي مارستها الحكومة الشريفية. كما أعلنت لي تصريحات مماثلة من قبل وجهاء دمشق الذين رغبوا في أن تحصل مدينتهم على مساعدة وإشراف فرنسا، بدون وساطة فيصل". أورده: وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1984)، ص 160 - 161.

(1965) فيصل بن الحسين، في: عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 226 - 227.

(1966) كرد علي، ص 343.

(1967) المرجع نفسه، ص 344.

(1968) المرجع نفسه، ص 116.

(1969) يومية 22 / 6 / 1920، في: رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (9)"، ص 400.

(1970) عبد الكريم رافق، **تاريخ الجامعة السورية: البداية والنمو 1901 - 1946** (دمشق: مكتبة نوبل، 2004)، ص 40.

(1971) كرد علي، **المذكرات**، ص 447 - 448.

(1972) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 1 (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)، ص 152؛ الحكيم، ص 91، 95.

(1973) يومية 22 / 6 / 1920، ينظر: رضا، ص 400.

(1974) **لسان الحال**، العدد 430 - 8080، 29 / 6 / 1920، ص 2.

(1975) يُقارَن بـ: كرد علي، **المذكرات**، ص 712.

(1976) من فيصل إلى أَلِنبي، 2 / 7 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 266.

(1977) **العاصمة**، العدد 139، 12 / 7 / 1920، ص 4.

(1978) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 243.

(1979) فيصل بن الحسين، في: الشهبندر، ص 230؛ أما قدري، فينفي ذلك ويرى أنه غير صحيح. في: قدري، ص 243.

(1980) فيصل بن الحسين، في: الشهبندر، ص 230.

(1981) قدري، ص 243.
(1982) الشهبندر، ص 163.

الفصل الثاني والثلاثون: الأيام العشرة الحرجة: من الإنذار إلى الاحتلال

مقدمة

تتحدد الأيام العشرة الحرجة هذه بين توجيه الجنرال غورو إنذاره الشفوي في 10 تموز / يوليو 1920 واحتلاله دمشق في 24 - 25 تموز / يوليو من العام نفسه. ونظرًا إلى أهميتها في فهم ما جرى يوم ميسلون وبعده، وآثار هذا اليوم في اندلاع ثورات الشمال والشمال الشرقي والساحل بُعيد الاحتلال وتحالفها مع الكماليين، الذين كانوا يواجهون بدورهم التقدم الفرنسي في ولاية أضنة (كيليكيا) بُعيد الاحتلال مباشرة، والذي حقق نجاحات كبيرة بعد خمسة أيام من احتلال حلب وثلاثة أيام من احتلال دمشق؛ فإننا سنتوقف عندها بشيء من التفصيل، بما يمكن أن يسمح بمقارنة بين وضع الاستقلاليين في سورية ووضع الكماليين في تركيا، باعتبار ذلك وحدة تحليلية.

في حين تعرض الاستقلاليون السوريون، خلال الفترة أيام 10 - 14 تموز / يوليو، لإنذار من غورو، تعرضت تركيا في الوقت نفسه تقريبًا (في 15 - 16 تموز / يوليو 1920) من جانب المجلس الأعلى للحلفاء في مؤتمر سبا ببلجيكا، على إيقاع تفاخر لويد جورج بهزيمة الكماليين أمام الاجتياح اليوناني الشامل، لرفض المؤتمر التعديلات التي تقدمت بها حكومة الداماد محمد فريد باشا لإدخالها على نص المعاهدة، وتوجيه إنذار إلى الحكومة العثمانية تنتهي مدته في 27 تموز / يوليو 1920 لتوقيع معاهدة الصلح التي ستُعرف بمعاهدة سيفر [(1983)]. وبعد نهاية أعمال مؤتمر سبا، أثنى لويد جورج، في مجلس العموم البريطاني، على ما أبرزه اليونانيون من "همة"، وأبدى تفاؤله الشديد بتوقيع الحكومة العثمانية معاهدة الصلح [(1984)]. وفي 22 تموز / يوليو 1920، عقد السلطان مجلس شورى موسعًا، تقرر فيه قبول المعاهدة كما هي، وفي 10 آب / أغسطس 1910، ستوقّع الحكومة العثمانية المعاهدة في سيفر [(1985)]، لكن لن يوقّعها الخليفة - السلطان إطلاقًا.

اكتظت هذه الأيام العشرة الحرجة بأحداث سريعة متعاقبة، ومتغيرات مركّبة على المستويين التركي والسوري، كان لها ما قبلها وما بعدها، ما يميز الأحداث الفاصلة في التاريخ. كان من أبرزها على مستوى العلاقات السورية - الكمالية انخراط الكماليين في التصدي للهجوم اليوناني الكاسح الذي كان قد بدأ يومي 20 و21 حزيران / يونيو، وتمكن في 7 تموز / يوليو 1920 من السيطرة على بورصة (بروسّه)، أول عاصمة تاريخية للدولة العثمانية، وانتقل إلى مرحلة جديدة تميزت بالتقدم السريع في الأناضول؛ ما دفع البريطانيين

والفرنسيين إلى الرهان على التقدم اليوناني في "تأديب" الكماليين. وجعل أيضًا الفرنسيين مستبشرين خيرًا بتحييد الكماليين فعليًا، وقطع التحالف الخطر بينهم وبين السوريين، وانتهاز الفرصة الملائمة لاحتلال دمشق والإجهاز على الحكومة السورية فيها.
أما على مستوى العلاقات السورية - الفرنسية، فيمكن استجماعها بأن فيصل قد أرسل في 9 تموز / يوليو 1920 إلى حكومات دول الحلفاء، بما فيها الحكومة الفرنسية، أن على الرغم من عدم اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال سورية، فإنه مصمم على المشاركة في أعمال مؤتمر الصلح الذي سينعقد يومي 15 و16 تموز / يوليو في مدينة سبا ببلجيكا. واشتم الجنرال غورو من ذلك رائحة استدعاء فيصل البريطانيين للتدخل، وهو كان لا يزال مرتابًا بالعلاقة بين أَلِنبي وفيصل؛ فأشار على حكومته بتسويف الرد على فيصل والضغط بشدة على الحكومة البريطانية التي صرحت بدعوته إلى المشاركة في مؤتمر الصلح كيلا يحتمل انتقاله إلى المؤتمر عبر مصر، وذلك ريثما يستكمل ترتيبات إنذاره للحكومة السورية والتي حددها في 20 تموز / يوليو 1920[(1986)].
لكن الجنرال غورو سبّق الموعد إلى 10 تموز / يوليو 1920 شفويًّا، ثم في 14 تموز / يوليو 1920 بصفة رسمية بدلًا من 20 منه. كانت قد حدثت، في 10 تموز / يوليو، واقعة اعتقال أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان. ومثلت العامل القادح في هذا التسريع في تخوّف غورو الشديد من العلاقة الإيجابية الجديدة التي نشأت بين مجلس إدارة جبل لبنان والحكومة السورية، وتشكيل هذا المجلس وفدًا منه للسفر سرًا إلى دمشق فحيفا فأوروبا، بتمويل من الجمعيات اللبنانية في أميركا قدره 10,000 جنيه قُدمت في صيغة قرض باسم عارف النعماني، عضو المؤتمر السوري العام [(1987)]، لعرض برنامجه بالاشتراك مع الوفد السوري أمام مؤتمر الصلح [(1988)]. وبموجب هذا الاتفاق، أوقف فيصل حرب العصابات ضد المنطقة الغربية وما لبثت أن تحولت إلى مواجهات إسلامية - مسيحية طائفية بغيضة [(1989)].
جدد الاتفاق السوري مع مجلس جبل لبنان مخاوف الجنرال غورو، في إطار الشكوك الفرنسية - البريطانية المتبادلة والدائمة والمستمرة، من أن يمرر أَلِنبي فيصل عبر حيفا أو مصر للانتقال إلى أوروبا. فحذر غورو حكومته بشدة من هذا الاحتمال، بينما كان يفكر في احتجاز فيصل في دمشق. وفي اليوم نفسه لاعتقال أعضاء مجلس الإدارة، عجّل الجنرال غورو بإطلاق إنذاره المحضّر لفيصل بدلًا من تبليغه إياه في حدود 20 تموز / يوليو 1920[(1990)]. ومن الواضح أن هذا حدث على نحوٍ واضح على أساس الاعتبارات الفرنسية المتعلقة بلبنان الكبير [(1991)]؛ إذ أفقد اتفاق مجلس الإدارة مع فيصل "صوابه"، على حد تعبير رستم حيدر، لأنه "مستند فرنسة الوحيد" في لبنان [(1992)].

وفي 17 تموز / يوليو 1920، أجرى غورو محاكمة سريعة لأعضاء المجلس الثمانية "المعتقلين في جو من الإرهاب"، وصدر الحكم بإبعادهم ما بين ستة وعشرة أعوام عن لبنان [1993].

أولًا: من الإنذار الشفوي إلى الإنذار الرسمي

1 - الإنذار الشفوي والتقدم الفرنسي في اتجاه حلب ووادي البقاع (10 - 12 تموز / يوليو)

أوفد فيصل الجنرال نوري السعيد إلى غورو لنقل رسالته بالسفر إلى مؤتمر الصلح وتجهيز سفينة تقلّه إليه، لكن غورو رد على ذلك في 10 تموز / يوليو 1920 بأنه "أعد إنذارًا رسميًا سيرسله بعد بضعة أيام، وأنه لن يسمح للملك فيصل بالسفر إلى أوروبا ما لم يقبل الشروط التي يتضمنها الإنذار" [1994].
عرض غورو مشافهةً بنود الإنذار، وعدّد الحصري أهم بنوده بما يلي: "وضع سكة حديد رياق - حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي، وقبول الانتداب الفرنسي، وإلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين، وقبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري، ومعاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا" [1995]. ووفق ما أورده ياسين الهاشمي، أرسل غورو إلى فيصل قائمتين بأسماء هؤلاء المطلوب معاقبتهم [1996]، ومن المرجح أنهم من ستصدر المحاكم العسكرية الفرنسية عليهم بعد الاحتلال أحكامًا بالإعدام.
وفي اليوم التالي، 11 تموز / يوليو 1910، حرك غورو قواته لاحتلال رياق، كما تقدمت قواته في الشمال السوري مستفيدة من التمديد الفعلي للهدنة الفرنسية - التركية في جرابلس، واحتلت جسر الشاغور [جسر الساجور] على طريق حلب، وعسكرت في المسلمية على تخوم مدينة حلب [1997]. ثم تقدمت في الجنوب، واحتلت في 12 تموز / يوليو 1920 المعلقة، المركز الإداري للبقاع ومحطة رياق، بلا قتال بسبب تجميد فيصل العمليات ضد المنطقة الغربية بموجب الاتفاق مع مجلس جبل لبنان، وتقدم القسم الأكبر من قواته في المريجات، ومقدمته في شتورا واحتياطيه في صوفر، فبات على حدود دمشق تقريبًا [1998]، ولم يبق أمامه من عائق فعلي وكبير سوى تحصينات مجدل عنجر.

2 - استنفار دمشق (12 - 13 تموز / يوليو)

أبلغت الحكومة في 12 تموز / يوليو إلى المؤتمر السوري العام الإنذار الشفوي. وتلا وزير الحربية يوسف العظمة بيانها عن "أن الإفرنسيين قد اتخذوا القرار" بمنع الملك فيصل من مغادرة دمشق إلى باريس لمواصلة المفاوضات حول المسألة السورية، وأن الجنرال غورو قد أرسل شروطًا للحكومة بصورة غير رسمية، وحشد قواته على طول حدود المنطقة الشرقية من الشمال والغرب، واعتدى على المنطقة باحتلال رياق والمعلقة بدعوى وجود قوة للجيش العربي في مجدل عنجر. وأعلن البيان أن الحكومة لا تريد إلا السلام

و"المحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا تتحمل أن تشوبه شائبة"، وأنها بريئة من كل تهمة يقصدون اتهامنا بها"، وأنها لا ترفض استئناف المفاوضات في باريس على "أساس الحق والاستقلال"، وأنها على استعداد "للدفاع عن البلاد وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوة"، وطلبت إحالة القضية إلى التحكيم الدولي [(1999)].

فرضت الحكومة، في 12 تموز / يوليو 1920، مستوحيةً نسبيًا بعض إجراءات مصطفى كمال في جميع أنحاء المنطقة الشرقية، وذيّلته بملحق ينص على تعليمات متشددة بمنع التجول الجزئي ليلًا وعقد الاجتماعات وحظر التظاهرات وتقييد التنقل خارج البلدات، و"عدم التداخل في شؤون الحكومة أو انتقاد الحركات العسكرية ونقل الحوادث المهمة، والأراجيف، وبث الأخبار الكاذبة"، وإحالة المخالفات إلى الديوان الحربي [(2000)]. لكن فرض الإدارة العرفية لم يكن واقعيًا، "ولم يمنع الشعب من موالاة مظاهراته وصخبه"، على حد تعبير دروزة [(2001)].

وفي يوم 13 تموز / يوليو 1920، أذاعت الحكومة البيان للأمة [(2002)] وأرسلته إلى القناصل المعتمدين بدمشق [(2003)] وفي عدادهم على الأرجح معتمد للكماليين في دمشق ترجمه إلى اللغة التركية، ووزعه مصطفى كمال على أعضاء المجلس الوطني الكبير، مع خلاصة مكثفة باجتماعه في 20 حزيران / يونيو 1920 مع رؤساء العشائر العربية ليبحث معهم الأمور "المهمة" التي سبق لفيصل أن اتفق معهم عليها. كان ذلك إشارة إلى تفاهمات فيصل - مصطفى كمال، في منتصف حزيران / يونيو 1920، على فتح الجبهة المزدوجة بعد نهاية فترة الهدنة، والتي عطلها الاجتياح اليوناني في 21 حزيران / يونيو [(2004)]1920.

رد الجنرال غورو في اليوم نفسه، 13 تموز / يوليو، على بيان الحكومة، مطالبًا فيصل بالتخلي عن حكومته التي "لا تمثل سوى أحزاب الفئة المتطرفة من السكان"، مشيرًا في ذلك إلى الوزراء الدفاعيين الثلاثة (الشهبندر، والعظمة، والحصري)، ومهددًا إياه بمواجهة "الويْلات" إن لم يفعل ذلك [(2005)]، في حين أبرق فيصل إلى أَلِنبي في اليوم نفسه أيضًا لمساعدته، والإسراع "لوقف زحف الجنرال غورو الذي بدأه بقوات السنغاليين السود ضد المنطقة الشرقية لكي أتمكن من أن أغادر بلادي إلى أوروبا في أقرب فرصة ممكنة"، للمشاركة في أعمال مؤتمر الصلح [(2006)].

3 - إنذار غورو: (14 تموز / يوليو 1920): تسليم السكة وتفادي سقوط حلب في يد الكماليين

في اليوم التالي، 14 تموز / يوليو، وجّه الجنرال غورو إنذاره إلى الملك فيصل رسميًّا، بوصفه آخر إنذار توجهه الحكومة الفرنسية إليه. وبنود هذا الإنذار معروفة جيدًا، فلا حاجة إلى التشعب فيها [(2007)]، لكن ينبغي إبراز بعض بنوده الرئيسة المتصلة بموضوع البحث؛ إذ إنه نص على اعتبار الحكومة السورية

بنود الإنذار جملة، وينبغي قبولها جملة أيضًا بلا تجزئة خلال أربعة أيام تبدأ من منتصف ليل 15 تموز / يوليو (أي 24 منه الساعة 12 ليلًا)، وتنتهي في 17 منه الساعة 24 (أي الساعة 12 ليلًا) تسرع خلالها الحكومة بتنفيذها وعدم التعرض للقوات الفرنسية، على أن تنفذ الحذافير التفصيلية بكاملها قبل 31 تموز / يوليو [2008]. وشبّه أنطونيوس الدوافع الخفية لإنذار غورو بدوافع الإنذار النمساوي - المجري الذي وجّه إلى الصرب في تموز / يوليو [2009] 1914.

كان من أبرز ما ورد في بنود الإنذار، على مستوى الموقف من الكماليين، تسليم خط سكة حديد رياق - حلب إلى القوات الفرنسية من دون قيد أو شرط، واحتلال الجنرال دولاموت، قائد جيش كيليكيا أي القوات الفرنسية في الشمال، لحلب احتلالًا عسكريًا. وجاء في الإنذار أن إصرار الحكومة السورية "على رفض السماح للسلطة الفرنسية باستعمال سكة رياق - حلب الحديدية، هو عمل عدائي بحت؛ فالحكومة لا تجهل أن تلك السكة لا بد منها لإعاشة إحدى فرقنا العسكرية في الشمال، وتمكينها من القتال"، وأنه لا بد من احتلال حلب، لأنه لا يمكن فرنسا أن تدعها "تسقط بيد الجيش التركي" [2010]. ووفق يوميات رستم حيدر، اعتقد الفرنسيون أن الخطر عظيم عليهم من تحرك الكماليين في اتجاه حلب، وأن "الاتفاق بين الترك والعرب ربما يقضي عليهم بصعوبات عظيمة" [2011]؛ إذ ترددت الأنباء عن نشاط كمالي كثيف في حلب. ووفق بعض التقارير، وصل إلى حلب في الأول من تموز / يوليو 1920 ضابطان كماليان متخفيان، وأشاعا بأن مصطفى كمال يعدّ حملة على حلب، وأن تفاهمًا يسود العلاقات بين البلاشفة ومصطفى كمال، وأنه تلقى منهم السلاح والدعم [2012].

وعلى الرغم من وطأة بنود الإنذار، فإن ميلران كان أشد تطرفًا من غورو، وظل يعتب عليه في نوع من توبيخ مضمر بأن شروطه "أقل من الحد الأدنى"، وتنطوي على منافذ وثغرات يمكن أن يستغلها فيصل ويناور فيها للحيلولة دون التخلص منه [2013]، وأغلق كل أبواب الدبلوماسية أمام فيصل [2014].

في إثر توجيه الإنذار الرسمي، في 14 تموز / يوليو، اشتد ما يصفه رشيد رضا "هياج" الأحزاب و"سخطها"، وسرى الهياج إلى سائر طبقات الأهالي الذين اندفعوا إلى الاستعداد للدفاع عن البلد، وصاروا يطعنون في الملك فيصل جهرًا، ويتحدثون بالإيقاع به، حتى إنه وضع من كان لديه من الجند الحجازي حول داره لحمايتها، وسعى إلى الجنرال غورو "ملتمسًا منه تعديل مطالبه فأبى" [2015]، وهؤلاء الجند كانوا مؤلفين من سرية الهجانة أو سرية الحرس الملكي النظامية المؤلفة من نحو 60 رجلًا [2016].

4 - الضغط المزدوج على حكومة الأتاسي لترحيلها والبحث عن دكتاتور

غدا إسقاط وزارة الأتاسي مطلبًا مشتركًا بين غورو والراديكاليين، فأكد غورو في 13 تموز / يوليو 1920 على فيصل بالتخلي عن "حكومة لا تمثل سوى أحزاب الفئة المتطرفة من السكان"، وتوعّده بـ "الويلات" في حال عدم قيامه بتغييرها [2017]. ثم وضع في اليوم التالي تغيير الحكومة السورية في بنود إنذاره، لكنه قصد من هذا التغيير بدرجة رئيسة إبعاد الوزراء الدفاعيين الثلاثة منها بسبب تأييدهم للتعاون السوري - الكمالي المشترك ضد الفرنسيين، وهم العظمة، وزير الحربية، والشهبندر، وزير الخارجية، والحصري، وزير المعارف.
أما الراديكاليون، فطرحوا إسقاط الحكومة للتخلص مما وصفه رشيد رضا بسياستها المزدوجة في مجال ترتيبات الدفاع، والتي تقوم على "إيهام الأمة ما يرضيها وإيهام فرنسة ما يحملها على التساهل فيما تطلبه ويطلب منها" [2018].
وكان قد سرى تقييم للحكومة بأنها لم تكن "دفاعية" بل تظاهرت بأنها "دفاعية"، بينما هي لم تقم بترتيبات الدفاع [2019]، وأن فيصل "يلعب على الحبلين"، حبل التلويح للشعب بدعم مقاومته، وحبل فرنسا التي يرى مسايرتها كي تسانده في أن يكون ملكًا على سورية [2020].
واتخذت الجمعية العامة لحزب الاستقلال قرارًا بتغيير الأتاسي، بسبب "ضعفه الشخصي" عن النهوض بأعباء "الحال الحاضرة" [2021]، واستبداله بشخصية عسكرية مرهوبة وقوية هي ياسين طه الهاشمي. وقد رفض الملك الرضوخ لهذا الضغط، وأجاب لجنة الحزب بأنه "لا يعمل برأي جمعية ولا حزب ولا مؤتمر، فضغط الحزب على الأتاسي ليقدم استقالته ووافق الأتاسي على ذلك شرط أن يتم الاتفاق حول من يخلفه" [2022].
كانت سورية قد وصلت في تلك الأيام الحرجة، التي أُغلقت فيها كل أبواب الدبلوماسية، وانقسم فيها الفضاء السياسي السوري بحدة، إلى ما يمكن وصفه، بلغة كارل شميت، بلحظة الاستثناء التي تبحث عن رَجلها. ولم يكن فيصل مؤهلًا لذلك، بسبب ضعف قدراته ومهاراته، بينما أثبت مصطفى كمال بعد الهجوم اليوناني الشامل والساحق أنه ليس مؤهلًا لذلك فحسب، بل كان قادرًا عليه أيضًا. وطرح الراديكاليون تنصيب حاكم عسكري مفوض أو دكتاتور، على غرار ما فعله مصطفى كمال بعد الغزو اليوناني. وقد كان عدد كبير من قادة حزب الاستقلال ("الفتاة") متشائمين من تردد فيصل إزاء مواجهة المخاطر، ودعموا، مثل دروزة وداغر، فكرة تشجيع العظمة على أن يكون دكتاتورًا [2023]، بينما عارضها رئيس المؤتمر السوري العام رشيد رضا؛ لأن ليس في سورية من يستطيع القيام بهذه المهمة، ثم إنه خشي من الفتنة الناجمة عن أي حالة فوضى، وأن المؤتمر لن يتحمل تبعاتها [2024]، في حين طرح آخرون أن يكون الهاشمي رجل لحظة الاستثناء.
طلب الملك من الهاشمي أن يشكّل الحكومة الجديدة، لكن الهاشمي لم يُجب وفق الحصري عن ذلك، في انتظار محاولة تأكده من نيات الفرنسيين [2025]. أما وفق الهاشمي نفسه، فقد طلب من الملك إمهاله مدة 24 ساعة إلى أن يقابل

ضابط الارتباط الفرنسي الكولونيل كوس ومعاونه الكولونيل تولا للوقوف على القصد من الإنذار، وأنه سيقابل الجنرال غورو نفسه إن اقتضى الأمر ذلك. وأضاف أن في حال تعهد الفرنسيين بعدم التدخل في شؤون المنطقة الشرقية، وتخلّيهم عن تسليم المطلوبين في القائمتين اللتين قدموهما لفيصل، فربما سيكون في مقدوره تأليف الحكومة الجديدة، غير أن الاجتماع مع الكولونيل كوس لم ينعقد [2026].

كانت الشائعات قد راجت حول نية الحكومة تسليم المطلوبين، ونتج من ذلك "قيام التظاهرات وهياج الشعب"، كما يورد قدري ويرى أن ذلك لم يكن له أساس من الصحة [2027]. واعتذر الركابي عن تشكيل الحكومة بأنه لم يعد في إمكانه أن يفعل شيئًا بعد أن خرب الشبان المهووسون كل شيء؛ فظلت حكومة الأتاسي التي طلب غورو تغييرها في الحكم تسيّر الأعمال في الظاهر، بينما غدت مشلولة في الواقع إلى حين نهاية مدة الإنذار [2028].

5 - استثارة المخاوف البريطانية من الكماليين

اشتم فيصل في رسالته إلى الجنرال أللِنبي، في 13 تموز / يوليو 1920، من إخلاء القوات الفرنسية لجرابلس وتقدمها صوب حلب من دون تحرك كمالي مقابل، اتفاقًا فرنسيًا - كماليًا على ذلك؛ "لأن أمرًا كهذا لا يمكن أن يحدث دون ترتيب"، بل يجعل "الباب مفتوحًا أمام الأتراك كي يعملوا بحرية في العراق وسورية"، معوّلًا في ذلك على بصيص أمل في استثارة عداء البريطانيين للكماليين الذين اعتبرهم البريطانيون، وفق فيصل نفسه، عدوهم "الطبيعي" في آسيا على غرار "الأعداء الطبيعية" في الطبيعة [2029]، معوّلًا أيضًا على أمل هش في استثارة المشاحنات البريطانية - الفرنسية السابقة التي تجمدت حيال سورية. وخاطب البريطانيين بأن يتدخلوا ويفوا بوعودهم ووعود دول الحلفاء "التي قُطعت لي ولبلادي السيئة الحظ" "وأن تمعنوا النظر في الوضع الحرج، وأن تتخذوا أي إجراء يمنع وقوع الأخطار المؤكدة" [2030] عليه، وعلى وضعهم في العراق.

وبالفعل، عكست مخاوف فيصل من ترتيب فرنسي - كمالي محتمل ضعف ثقته بالكماليين، وكذلك التردد الذي ميز شخصيته بين إقدام وإحجام رغم كل أشكال العلاقات المباشرة وغير المباشرة بينه وبين الكماليين، وعكس أيضًا جانبًا من ألعابه المزدوجة؛ ذلك أنه لم يكن ببراغماتيته النشطة التي تستطلع كل الأوراق المتاحة مستعدًا لقطع العلاقة مع الكماليين؛ فهو كان يعرف أن كل تحرك منهم ضد الفرنسيين سيصب على نحو صافٍ في مصلحته، ويخفف عنه الضغط الفرنسي.

6 - الاعتراف بالجمعية الوطنية الديموقراطية والإفراج عن رئيسها الشعباني

نزل فيصل، في الوقت نفسه الذي كان يحرّض فيه البريطانيين على الكماليين، عند ضغط الدفاعيين في حكومته وفي جهازه السياسي، للتواصل مع الكماليين، وتفعيل التفاهمات السابقة معهم لفتح جبهة مزدوجة. فتخلت الحكومة السورية، تحت ضغط الوزراء الدفاعيين، عن تحفظها الرسمي على نشاط الجمعية الوطنية الديموقراطية، واعترفت بها رسميًا بصفتها "معارضة وطنية" "شريفة"، وأنهت احتجاز رئيسها شاكر نعمت الشعباني في دمشق. واستقبل فيصل الشعباني وضمه إلى الجيش العربي السوري، وردّ له رتبته السابقة، وهي قائمقام أو عقيد ركن، وأوفده إلى مدينة حلب لترتيب وضعها الدفاعي [(2031)]. كما طلب العظمة من القطب الآخر للجمعية، جميل إبراهيم باشا، التعاون مع الحكومة في صد الفرنسيين [(2032)]، وأوفد، بقرار منه ومن "الفتاة"، سعيد حيدر من جديد إلى تركيا لتفعيل مشروع الجبهة المزدوجة، والبحث عما يمكن أن يقدمه الكماليون لسورية [(2033)]. لكن زخم الأحداث سبق حيدر؛ إذ كان الاحتلال الفرنسي قد وقع، فبقي حيدر في تركيا [(2034)]، "ففات الأوان"، على حد تعبير حيدر نفسه [(2035)]، بينما سيعلم مصطفى كمال، وفق بعض التقارير، المجلس الوطني الكبير في 12 تموز / يوليو 1920 باجتماعه في 20 حزيران / يونيو 1920 مع رؤساء العشائر السورية في الشمال السوري، وبحثه معهم "الأمور المهمة" التي بحثها معهم فيصل [(2036)]. وكان هذا الإعلام مقدمة لقراره، رغم كل ما يواجهه من متاعب على الجبهة مع التقدم اليوناني الشامل بفتح الجبهة الجنوبية، أي جبهة الشمال السوري بالنسبة إلى السوريين، اعتبارًا من أواسط تموز / يوليو 1920.

7 - تخلّي البريطانيين عن فيصل في سورية

رد أَلِنبي على برقية فيصل، ووصل رده إليه، في 16 تموز / يوليو 1920، بعد توجيه غورو إنذاره الخطي (14 تموز / يوليو 1920)، حيث أبلغته وزارة الخارجية بتخلّيها عن فيصل في سورية، وبأن سورية باتت منذ أن قرر مؤتمر سان ريمو الانتدابات شأنًا فرنسيًا لا يصح لبريطانيا ولا يلائم مصالحها النزاع مع فرنسا حوله، وأن الفرنسيين تخلوا "تمامًا عن التدخل في شؤون فلسطين والعراق" [(2037)]. ونشرت جريدة **بريد اليوم** التي تصدر في فلسطين قرار الحكومة البريطانية باتخاذ موقف "الحياد" في النزاع بين غورو والحكومة السورية، ومنعت حركة النقل بين فلسطين وسورية [(2038)]. وفي 19 تموز / يوليو، أبلغ السفير الفرنسي بلندن من وزارة الخارجية بأن "حكومة جلالته لا ترغب بأي صورة كانت أن تتدخل بين الفرنسيين والأمير فيصل" [(2039)]. وأجابته الحكومة البريطانية بأنها "تركت الحكومة الفرنسية وشأنها حيال تنظيم انتدابها، وسلمت بأفول نجم فيصل، واكتفت بالقول إن ما يهمها هو ألا يسلّم عرشه إلى أحد أعداء إنكلترا" [(2040)].

لقد حدث، تحت ضغط التسوية البريطانية - الفرنسية حول سورية، إطلاق يد بريطانيا في العراق وفلسطين، مقابل إطلاق يد فرنسا في سورية الداخلية والساحلية، لكن ذلك عكس جانبًا من الانتقادات المتعاظمة لدى الدوائر الرسمية البريطانية؛ فلقد كانت هذه الدوائر تعتبر فيصل "أداة طيعة على نحو مناسب" للسياسة البريطانية، لكن ما إن بدأ يتصرف على الفور بعد اتفاق 13 - 15 أيلول / سبتمبر 1919، وشرع في ما يصفه بيتر سلغليت بـ "عصيانه" من خلال دعمه الفعلي المادي والسياسي لعمليات العهديين في العراق، وتنصله الظاهري منها في إطار تعريفه لبريطانيا بأنها "عدو ما من صداقته بد"، حتى اعتبرت تلك الدوائر، ولا سيما منها التابعة لحكومة الهند، أنه ارتكب، على حد تعبير سلغليت، "خيانة بشعة للثقة وجحودًا مطلقًا" [(2041)]. كانت الخيبة البريطانية في فيصل قد وصلت إلى أوجها بعد عملية تلعفر، و"احمرار العين" البريطانية منه، بحيث أشهرت في وجهه البطاقة الحمراء وطرده من اللعبة البريطانية - الفرنسية بشأن سورية، وإن كانت الحكومة البريطانية نفسها ستضطر بعد أسابيع قليلة من طرده من سورية إلى التواصل معه بشأن فرصة تتويجه على العراق، مقابل عدم تعقيد علاقته مع فرنسا في سورية، وذلك للأسباب نفسها التي دفعته إلى ارتكاب أعمال وتدبير تصرفات اعتبرته الدوائر الرسمية البريطانية معها "جحودًا" و"خيانة للثقة". ويعدد سلغليت منها بروز عائلته في العالم العربي، وقبول الشيعة لها، وتسامحه الديني، وصيته الوطني في سورية [(2042)].

ووفق المصادر العربية، نصح أَلِنبي، في سياق هذا التفاهم الفرنسي - البريطاني، الموفدين الذين أرسلهم فيصل إليه بقبول شروط الإنذار والتفاهم مع فرنسا، ووجّه رسالة خاصة إلى فيصل بضرورة ذلك [(2043)]. كما أعلم كيرزون فيصل بضرورة قبول الإنذار، وأن الحكومة البريطانية "لا تقبل أي مسؤولية كانت بالنسبة إلى عهودها الموجودة بينها وبين العرب إذا لم تتجنبوا الحرب وتتفقوا مع الحكومة الفرنسية" [(2044)]. وفي رسالة لاحقة له إلى السفير البريطاني في باريس، أشار كيرزون إلى "أننا لم نرفع إصبعًا واحدًا على سبيل التدخل في الترتيبات السياسية التي اتخذتها فرنسا منذ منحها الانتداب على سورية" [(2045)]. وجدّد ميلران، في 21 تموز / يوليو 1920، للجنرال غورو المتخوف من اتصالات فيصل بأَلِنبي بأن الحكومة البريطانية قد تركت لفرنسا "حرية مطلقة لتنظيم شؤون الانتداب الذي أوكل إلينا داخليًا" [(2046)]، بينما كان لا يزال هناك في دمشق اتجاه كبير يعتقد أن البريطانيين لن يسمحوا للفرنسيين باحتلال سورية الداخلية، ووصل هذا الاعتقاد لدى بعضهم إلى مستوى "العقيدة الراسخة"، كما انتشر بين الناس انتشارًا واسعًا قبل ميسلون واستمر لدى بعضهم حتى بعد يوم ميسلون [(2047)].

وفي سياق التوافق الفرنسي - البريطاني، خاطب ميلران، في 17 تموز / يوليو 1920، الجنرال غورو بألا ينتظر من فيصل سوى موافقة غير مشروطة على

بنود الإنذار، وعدم الدخول في أي تفاوض معه حولها؛ لأن من الممكن أن يتظاهر ويناور بقبوله، ويؤدي ذلك إلى إجراء تفاوض معه قد يقيد الحكومة الفرنسية. وطلب من غورو عدم التعرض للحركات الانفصالية التي وصفها بالاستقلالية، وأن يقدم تصوره للهيئات المحلية التي سيقيمها، على أن يعرض عليه تصور وزارة الخارجية لمقترحات "قد تساعد على تنظيم الكيانات المستقلة التي قد تنشأ في المنطقتين بشكل فدرالي" [2048]. وجاء في آخر برقيّته: "أرغب إليكم أن تنقطعوا، منذ الآن، عن إجراء أية مفاوضات مع الأمير" [2049]. وفي 19 - 20 تموز / يوليو 1920، كان الفرنسيون يجاهرون بأن بريطانيا تركت سورية لفرنسا، بينما تركت فرنسا العراق لبريطانيا، على "أن لا تتدخل دولة في شؤون الأخرى"، وخطب ميلران في باريس أنّ "فرنسا أصبحت حرة في سورية" و"أنها على وفاق تام مع إنكلترا" [2050].

سيوضح ميلران خطوط تصوره الأساسية لتنظيم الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، بعد نحو أربعة أيام من الاحتلال، بـ "إزالة كل آثار النظام" الذي أقامه فيصل، ونزع الشرعية عما وصفه بـ "منجزات الحكومة الشريفية المزعومة". وختم في هذا المقطع، مخاطبًا غورو: "عليكم تصفية كل إدارتها"، والاعتراف فقط للحكومة السورية التي كان قد شكلها فيصل برئاسة علاء الدين الدروبي بكونها "سلطة محلية مؤقتة ومحدودة الصلاحيات" في دمشق، "ويجب عدم ربط مختلف أجزاء سورية الواحدة بالأخرى إلا برابطة المفوض السامي"، وأعلمه بأنه سيستلم من الحكومة "في القريب العاجل مخططًا إجماليًا لتنظيم الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان" [2051]. وسيحدد ميلران في مخططه تقسيم سورية إلى ثماني دويلات (كانتونات) يربطها نظام كونفدرالي تحكمه المفوضية الفرنسية، مشيرًا إلى أن إنشاء دولة سورية موحدة عاصمتها دمشق عوضًا عن تقسيمها سيؤدي حتمًا إلى تحول دمشق إلى مركز استقطاب لمقاومة السيطرة الفرنسية، لكن غورو رأى أن يكتفي بثلاث أو أربع دويلات فقط تخفيضًا للنفقات، ولأنه يسهل استخدام لعبة التوازن بينها في إحكام السيطرة عليها، بتأليب بعضها على بعض، إن اقتضت الضرورة [2052]. واعتبر الجنرال كاترو لاحقًا أن هذا المخطط قام على مبدأ "فرّق تسد"، وهدف إلى تفكيك "التلاحم القومي الذي اشتد بواسطة هذا الأمير [فيصل]، وتمحور حول شخصه، وحول فكرة الاستقلال التي جسّدها" [2053].

8 - اجتماع المجلس الحربي (16 - 17 تموز / يوليو)

عقد فيصل، في حوالى 16 - 17 تموز / يوليو، مجلسًا حربيًا [2054]، لتقييم الوضع العسكري بين التقديرين المتعارضين بشأن قدرات الجيش العربي في مواجهة الزحف الفرنسي، لكلٍّ من وزير الحربية يوسف العظمة وياسين الهاشمي الذي عيّن قائدًا لموقع دمشق وقائدًا لهيئة أركان جبهة مجدل عنجر التي كان يقودها الأمير زيد.

كان العظمة يرى أن "في الإمكان، بما هو متيسر من قوة حربية نظامية، وما هو محتمل من ردفها بالقوة الشعبية الوقوف في وجه الغزاة مدة ما" [2055].
وكان هذا الرأي هو رأي الأعضاء المؤسسين في "الفتاة" في أن القوة الفرنسية متفوقة على قوة الجيش السوري عدّة وعددًا. وسواء أدخلت فرنسا نتيجة قبول الإنذار أو بعد اندحار الجيش السوري، فإن النتيجة واحدة، وهي أن فرنسا ستفرض طريقتها في الحكم في تونس والجزائر على سورية تحت اسم الانتداب، و"أن الأكرم والأشرف أن نرفض وندافع"، مع احتمال تدخّل دولي بعد قدر من المقاومة لإيجاد حل [2056]، بينما أبدى الهاشمي عدم قابلية الجيش عسكريًا للدفاع "بأكثر من ساعتين على أعظم تقدير"، وأن عتاد مدافعه سينفد بعد ساعتين من اندلاع القتال [2057] ضد الزحف الفرنسي.
وبخصوص ما دار في اجتماع المجلس الحربي، هناك روايات متباينة تتطلب نقدًا داخليًا متأنيًا وصبورًا طالما تجاهلته الدراسات السورية التاريخية المتخصصة؛ لأنها تعبر عن وجهات نظر متباينة وعديدة تحكمت في إنتاج كل فريق لها [2058]. ووفق رواية الهاشمي نفسه، فإنه حمّل في اجتماع المجلس الحربي العظمة المسؤولية عن حرب خاسرة حكمًا [2059]، بينما اعترف قادة الجيش بإمكانية المقاومة حتى نفاد العتاد، من دون تصور لحل مشكلة نفاده، معتبرين أنفسهم جنودًا ينفذون أمرًا، وأن المسألة ليست مسألة قوة بل مسألة شرف [2060]. لكن العظمة اتهمه بأنه يسعى إلى اتخاذ الجميع سلّمًا ليصعد عليه إلى رئاسة الحكومة، وردّ عليه الهاشمي بأنه إذا ما احتاج إلى سلّم فسيبحث عن سلّم متين [2061]. وتحولت العلاقة بين العظمة والهاشمي إلى علاقة مكايدة، انبعثت فيها مشاحنات سابقة في الجيش العربي حول السلطة، قبل إعلان الاستقلال، بين الضباط السوريين الذين التفوا حول يوسف العظمة، والضباط العراقيين الذين التفوا حول ياسين الهاشمي [2062].
وانتقل هذا التوتر في العلاقة بين العظمة والهاشمي إلى الفكر اليومي للرأي العام الهائج والمستقطب بين المعتدلين والدفاعيين، في شكل توجيه كثير من "الدفاعيين" "انتقادات شديدة" إلى الهاشمي، متهمين إياه بـ "التخاذل" "وسلقوه بألسنة حِداد"، على حد تعبير داغر، و"اتهموه بأنه توخى بما قاله التنديد بسياسة يوسف العظمة، وضربه ضربة قاضية" [2063]. ووفق داغر، شعر العظمة إزاء شيوع المعلومات عما حدث في المجلس الحربي وانتشارها كالنار في الهشيم، بأنها "زعزعت مركزه" و"أفسدت عليه خططه". وعلق العظمة لداغر يومئذ قائلًا: "لا أفهم معنى لإفشاء أسرارنا الحربية. نعم إننا لا نعتمد على الجيش وحده، ولكن اطلاع الرأي العام على مواطن الضعف في البلاد يضعف القوة المعنوية في نفوس الشعب" [2064]. وكان ذلك يعني في المحصلة على المستوى العسكري البحت تزعزع مركز القيادة والسيطرة في الجيش.

9 - رفض الإنذار جملة وتفصيلًا (مساء 17 تموز / يوليو)

في 17 تموز / يوليو 1920، وكانت المدة التي حددها غورو لقبول فيصل بها مجملة بلا تجزئة تنتهي في الساعة الثانية عشرة من ليل ذلك اليوم [(2065)]، جمع فيصل المؤتمر السوري العام في المساء كي يحصل على تفويض بقبول الإنذار، وشرح لهم "الحرج الذي وصلت إليه حال البلاد، وتهييج العوام بغير عقل"، والعوامل السياسية والعسكرية التي جعلته يجنح إلى سياسة السلم، وشرح لهم يأسه من أي رهان على بريطانيا، و"خذلانها" له، وأنه "لا يرجو منها أي مساعدة" و"أن للحكومة حججًا على الجنرال غورو، وله عليها حجج بعضها حق وبعضها باطل". وطلب فيصل من كل عضو أن يكتب رأيه سرًّا، ووعد بأن يلتزم برأي الأكثرية "ولكنهم لم يكتبوا إليه، وعدّوا اقتراحه خداعًا يريد أن يحتج به على قبوله للمطالب الفرنسية، ويحمّل التبعة على المؤتمر" [(2066)].

ردّ المؤتمر في الاجتماع نفسه بإقرار الموافقة بالإجماع على مقترح قدمه عثمان سلطان، نائب طرابلس، ووقّعه 45 نائبًا، ينص على بقاء المؤتمر منعقدًا حتى تحوله إلى مجلس نيابي، وإبلاغه إلى الأمة، وعلى التمسك بما قرره المؤتمر في جلسة إعلان استقلال سوريا، وتوجيه بيان إلى الحكومة ونشره على الأمة، تمثلت خلاصته في أن المؤتمر السوري لا يعترف - باسم الأمة السورية - بأي معاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول يتعلق بمصير البلاد ما لم يصدّق عليها [(2067)].

ونشرت الحكومة في الصحف قرار المؤتمر ناقصًا، يخلو من اعتبار قرار المؤتمر في 7 - 8 آذار / مارس 1920 باستقلال سوريا كلًا متكاملًا، وعدم اعتراف المؤتمر بأي بروتوكول أو اتفاقية لا يصدّق عليها، فقرر المؤتمر في 17 تموز / يوليو نشر النص الكامل في شكل نشرةٍ توزع في الأمة، والتحقيق مع الحكومة حول سبب عدم نشره كاملًا [(2068)].

ثانيًا: فتح مصطفى كمال الجبهة في الشمال (أواسط تموز / يوليو) وردّ غورو

كان مصطفى كمال قد أعلم، في 12 تموز / يوليو، وفق بعض التقارير، المجلس الوطني الكبير باجتماعه في 20 حزيران / يونيو مع العشائر السورية التي اجتمع معها فيصل للبحث في أمور مهمة هي الأمور التي اتفق معها فيصل عليها [(2069)]، وهم رؤساء وزعماء عشائر المنطقة الشرقية في سورية الذين اصطحبهم معه فيصل في مفاوضاته مع مصطفى كمال في منتصف حزيران / يونيو 1920، ولا سيما الرئيسين القويين الوثيقي العلاقة بالحكومة العربية والكماليين في آن واحد، أحدهما رمضان شلاش، رئيس عشيرة بوسرايا من اتحاد عشائر العقيدات، ومستشار فيصل في ترتيب الحركات ضد البريطانيين في العراق، والآخَر مجحم بن مهيد، الوصي على عشائر الفدعان،

والمخرب الكبير للمواصلات الفرنسية على سكة حديد حلب وتفرعاتها، والمشارك بقرار من الحكومة العربية في عملية حصار أورفة [2070].
في أواسط تموز / يوليو 1920، بالتزامن مع قرارات المؤتمر السوري العام بالدفاع ورفض الإنذار جملة وتفصيلًا، قرر مصطفى كمال استئناف العمليات ضد الفرنسيين على الجبهة الجنوبية الكمالية، أي جبهة الشمال بالنسبة إلى السوريين، مغتنمًا لحظة مواتية تمثلت في حشد مزيد من القوات الفرنسية لتصفية الحساب مع الحكومة السورية، ووجّه أوامره بحصار الحاميات الفرنسية في أضنة وقطع المواصلات بينها، وكذلك محاولة قطع المواصلات بين القوات الفرنسية في شمال حلب وبينها في أضنة.
في 17 تموز / يوليو 1920، حوصر المركز الفرنسي المحصن بقوة في الساجور، ومركز الانتقال إلى احتلال حلب، من مجاميع عشائرية عربية وكردية وتركية بين منطقتَي جرابلس ومنبج، التي يجري فيها نهر الساجور على طول 48 كيلومترًا [2071]. لكن المركز تمكن، بفضل تحصيناته وقوته النارية، من صد الهجوم. ثم شن الكماليون أشد الهجمات في أضنة أو كيليكيا (20 - 27 تموز / يوليو 1920)، فأحدقوا بمرفأ مرسين الذي تتزود عن طريقه القوات الفرنسية بالمؤن والذخائر، وقطعوا المواصلات بين تلك المراكز، وطوّقوا طرسوس إلى درجة أن الحامية الفرنسية فيها واجهت شبه مجاعة، وقطعوا الخط الحديدي بين أضنة وميناء مرسين [2072]، ما شكّل أحد أهم دوافع غورو في تأخيره احتلال دمشق، وموافقته على تمديد الهدنة التي طلبها فيصل، بسبب ما وصفه لوزارة الحربية بأن الوضع الفرنسي في كيليكيا "يتأزم كثيرًا" [2073].
هذا في حين ظلت عنتاب نفسها ساكنة؛ إذ لم يكن القائدان اللذان خلفا قلج علي في قيادتها، وهما على التوالي الكولونيل رجب بك والكولونيل عرفان بك، متحمسَين لاستئناف المعارك ضد الفرنسيين؛ بسبب تقديرهما أن أي هجوم كمالي ضد المراكز الفرنسية سيكلفهما خسائر مرتفعة. فلقد كانت استحكامات الكماليين على الجانب الغربي من المدينة تحت مرمى المدفعية الفرنسية، فضلًا عن تراجع حجم المقاتلين بعد سحب مصطفى كمال قلج علي ومقاتليه من عنتاب لمواجهة القبائل الثائرة على الكماليين، فعزل مصطفى كمال الكولونيل رجب بك لفتوره في تنفيذ الأوامر، ولما أبدى خلفه الكولونيل عرفان بيك فتوره تجاه استئناف العمليات، مفضلًا إقناع الفرنسيين بانسحابهم الآمن من عنتاب إلى كلّس بالتفاوض على القتال، عزله مصطفى كمال بدوره في 25 تموز / يوليو، وظلت قيادة الحامية شاغرة حتى 29 تموز / يوليو 1920 [2074]. وأدرك أن على الرغم من إشارة الفرنسيين بالتوصل إلى اتفاق سلام معه، فإنهم لن ينسحبوا من كيليكيا كلها إلا بالقوة وحدها.
لكن ما إن احتل غورو حلب، في صباح 23 تموز / يوليو 1920، ثم دمشق وحماة وحمص، في 24 - 26 من الشهر نفسه، أي المدن الداخلية السورية الأربع،

حتى وجّه قوات مباشرةً في 27 - 28 تموز / يوليو لخوض معركة دقيقة لكن قاسية ضد الكماليين في أضنة. وخسر الكماليون في المعركة، وفق المصادر الفرنسية، نحو 400 قتيل و250 أسيرًا و700 بندقية. وفكّ غورو الحصار الكمالي عن طرسوس، وأعاد الاتصال بين أضنة ومرسين، وحملت هذه المعركة في تاريخ جيش الشرق الفرنسي اسم معركة يني جيه في طرسوس بين مرسين وأضنة [2075]. وكان الجنرال غورو قد تمكن أيضًا، في 18 حزيران / يونيو، من احتلال ميناء مناجم الفحم في زنغولداق على البحر الأسود، فاستشاط مصطفى كمال غضبًا وندّد بالهدنة حول عنتاب مع الفرنسيين [2076].

وردّ الكماليون على ذلك، في 29 تموز / يوليو، بتعيين الرجل الحديدي علي شفيق أوزدمير لترتيب استئناف العمليات ضد الحامية الفرنسية في عنتاب بكل ما يملكه من قوة [2077]، لكنّ حلب ودمشق كلتيهما كانتا قد سقطتا بيد الفرنسيين، وغدت سكة حديد رياق - حلب وتفرعاتها في قبضتهم. وكان هذا هو الحصار الكمالي الثالث للحامية الفرنسية في عنتاب، لكنّ هجومًا فرنسيًا معاكسًا وكبيرًا تمكن من تدمير التحصينات الكمالية. وبحلول 11 آب / أغسطس، حوصرت الحامية الكمالية في عنتاب، وانقلب الوضع لتحاصرها القوات الفرنسية. وكان هذا الحصار الرابع لها، لكنه كان حصار الفرنسيين للكماليين بعد أن كانت الحصارات الثلاثة السابقة حصارات الكماليين للفرنسيين، وسينتهي بسقوط عنتاب أمام الفرنسيين في 8 شباط / فبراير 1921[2078].

ومع بدء الحصار الفرنسي لعنتاب، سيحدث تطور نوعي كبير في العلاقات الكمالية - السورية، تمثَّل في اندلاع ثورة الشمال في سورية بقيادة إبراهيم هنانو، وهي الثورة التي سنفرد لها ملحقًا بحثيًّا خاصًا لاستكمال جوانب التحليل.

- إبلاغ فيصل إلى غورو قبول الإنذار وإغلاق المؤتمر السوري العام (19 - 20 تموز / يوليو 1920)

قبيل انتهاء مدة الإنذار، كان فيصل قد أبلغ إلى غورو، في 19 تموز / يوليو، ومن دون تشاور مع حكومته [2079]، "قبوله الشخصي والمبدئي" بشروط الإنذار، وطلب منه تمديد المهلة 24 ساعة [2080]. ثم أبلغ إليه مساء اليوم نفسه بقبوله رسميًا، وفق غورو [2081]. وكان الوزراء قد اقتنعوا في معظمهم بوجوب هذا القبول حتى من دون أن يطلعوا على تحرّج الوضع العسكري [2082]. وبرر فيصل طلبه بتمديد مهلة الإنذار بإعطائه مهلة لتشكيل حكومة جديدة تلبية لطلب الجنرال بدلًا من حكومة الأتاسي المستقيلة بإبدال الوزراء "الذين يترددون في قبول الشروط" [2083]. وكانت حكومة الأتاسي قد أعدت مسوّدة جواب على إنذار غورو، وانتهت بقبول ما حدده من شروط، "لتترك مجالًا لاستئناف المفاوضات مرة أخرى" [2084].

وافق غورو في اليوم التالي، 19 تموز / يوليو، على تمديد المهلة إلى 20 تموز / يوليو 1920، مؤكدًا أنه لن يمددها بعد ذلك [2085]، وطلب تنفيذ مضمون الرد بطريقة رسمية، مؤكّدًا أن الجيوش لن تتحرك لاحتلال حلب قبل يوم 21 تموز / يوليو 1920[2086]، بينما وضح فيصل في برقيته إلى غورو في 21 تموز / يوليو 1920، معوّلًا على أبواب الدبلوماسية، وإدخال الفرنسيين في لعبة التفاوض، أن "تعقد هدنة بين الجيشين المتحاربين تسمح لنا بالمحادثات" [2087]، وبالتفاوض مع بعثة فرنسية على تنظيم أسس الانتداب، لكن ميلران عاد وأوصد أي باب للتفاوض.

قبل نهاية المهلة الجديدة التي وافق عليها غورو، وهي يوم 20 تموز / يوليو، دعا فيصل الأعضاء المؤسسين لـ "الفتاة" لاستمزاج رأيهم حول قبول الإنذار [2088]، وكانوا منقسمين بشدة، ثم دعا من تبقى من أعضاء المؤتمر السوري للاجتماع معه في القصر للتداول في الأمر [2089]. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو "حمل المؤتمر على تأييد قرار الحكومة" [2090]، لكن المؤتمر تمسك بـ "الدفاع والمقاومة حتى النهاية" [2091]. وفي 19 تموز / يوليو، عقد المؤتمر جلسة سرية غير رسمية، تبارى فيها الخطباء وأعلنوا قرار المؤتمر التاريخي بالاستقلال لاعتقادهم أن الحكومة وافقت على الإنذار. وفي اليوم التالي، 20 تموز / يوليو، علقت الحكومة جلسات المؤتمر [2092] مدة شهرين، بدعوى أن المجالس النيابية تقفل في مثل هذه الحال الحربية. وتلا وزير الحربية يوسف العظمة، الذي كان يرافقه رئيس الوزراء هاشم الأتاسي القرار في المؤتمر، ثم "انصرفا واجمين ممتقعين"، على حد وصف رشيد رضا، "وكانت دمشق في أشد الهياج والسخط على ملكها ووزارته، سواء في ذلك الأحزاب والجماعات والأفراد، وكلهم يرجون من المؤتمر ما لا قبل له به" [2093].

(1983) Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: Phoenix, 1995), p. 261.

(1984) **بريد اليوم**، العدد 21، 30 / 7 / 1920، ص 3.

(1985) محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 238.

(1986) حاول فيصل أن يحتوي معارضة الراديكاليين الشديدة لمشاركته في مؤتمر الصلح، بأن أوفد الجنرال نوري السعيد إلى الجنرال غورو ليلح عليه ضرورة أن تصدر الحكومة الفرنسية تصريحًا تعترف فيه بـ "استقلال سورية وبوجود الحكومة العربية في دمشق مثلًا، إضافة إلى الاعتراف بفيصل ملكًا"، وأن هذا التصريح يرضيه، لكن غورو رفض أن يصدر التصريح، ثم عاد الكولونيل تولا من دمشق يحمل رسالة فيصل بأن يجري "الاتفاق على تعهد متبادل، يقضي بالامتناع عن مهاجمة المنطقتين عسكريًا وسياسيًا". ووفق غورو، أجاز فيصل لنفسه وصف هذا الاتفاق بـ "الهدنة". ردًا على ذلك، أبرق فيصل إلى الحكومة الفرنسية وحكومات دول الحلفاء بعزمه على السفر للمشاركة في مؤتمر الصلح. من غورو إلى وزارة الخارجية، 9 / 7 / 1920. جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 297.

(1987) وفق سعيد، تعهدت تلك الجمعيات بتغطية نفقات إقامة الوفد بباريس، وجمعت الإعانات فعلاً، وسلمت إلى سليمان كنعان باسم قرضًا من عارف النعماني بضمانة الأمير أمين أرسلان بعدما كتب عليه سندًا. كما تقرر أيضًا أن تكف العصابات بعد توقيع مضبطة البرنامج عن مهاجمة الأراضي اللبنانية، ويشير سعيد إلى أن هذا الاتفاق نفّذ. أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 160.

(1988) يُنظر النص الكامل للقرار المتخذ يوم 10 / 7 / 1920، في: يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال: في وادي النيل 1906 - 1922**، ج 1، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1979)، ص 264 - 265؛ سعيد، مج 2، ص 161؛ "استقلال لبنان المطلق، وحياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يحارب ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي، وإعادة المسلوخ منه سابقًا [الأقضية الأربعة] بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا، ودراسة المسائل الاقتصادية بواسطة تشكيل لجنة مؤلفة من الطرفين، وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس نواب وسوريا"، "مع تشكيل لجنة للبت بمسائل التعاون الاقتصادي، ويصدق على قراراتها من مجلسي نواب البلدين"، بحيث جاء في خاتمة البرنامج أن "يتعاون الفريقان اللبناني والسوري في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة، وضمانة أحكامها". يُنظر النص الكامل لقرار مجلس إدارة جبل لبنان، في: المرجع نفسه، ص 264 - 265؛ سعيد، مج 2، ص 161.

(1989) يشير سعيد إلى أن هذا الاتفاق نفّذ. يُنظر: سعيد، ص 160.
(1990) من غورو إلى وزارة الخارجية في 9 / 7 / 1920، في: مراسلات فيصل - غورو، ص 279 - 282.
(1991) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 64.
(1992) يومية 21 آب / أغسطس 1920، في: كرم، ص 701.
(1993) يعود هذا الوصف إلى يوسف السودا الذي يعبر عن وجهة نظر الاتحاد اللبناني اللبنانوية باستقلال لبنان الكبير لكن الاستقلالية الوطنية عن أي انتداب فرنسي. السودا، ص 265.
(1994) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 104؛ يُقارَن ببيان الحكومة الذي تلاه وزير الحربية يوسف العظمة في جلسة 13 / 7 / 1920 للمؤتمر السوري، في: **العاصمة**، العدد 141، 19 / 7 / 1920، ص 1 - 2.
(1995) الحصري، ص 104. يُقارَن بـ: أحمد قدري، ص 221؛ أورد فيصل بنود الإنذار في برقية وجّهها في 13 / 7 / 1920 إلى الجنرال أِلنبي، من فيصل إلى أِلنبي في 13 / 7 / 1920، في: **المراسلات التاريخية:** مج 3: **الثورة العربية الكبرى 1920 - 1923**، سليمان موسى (محرر) (عمّان: [د. ن.]، 1978)، ص 268.
(1996) حديث ياسين الهاشمي إلى جريدة العراق في 19 / 4 / 1930، أورده: سامي عبد الحافظ القيسي، **ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922 - 1936** (عمّان: دار دجلة، 2012)، ص 83.
(1997) من فيصل إلى أِلنبي في 13 / 7 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 268 - 269؛ قدري، ص 221.
(1998) هناك توافق بين كثير من المصادر حول هذه التفاصيل. سعيد، مج 2، ص 161؛ يُقارَن بـ: مذكرة الملك فيصل إلى الحكومة الإنكليزية، في: المرجع نفسه، ص 227؛ الحصري، ص 104؛ دروزة، ص 470؛ من فيصل إلى أِلنبي في 13 / 7 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 268 - 269.
(1999) ملخص بيان الحكومة الذي تلاه وزير الحربية العظمة في جلسة المؤتمر السوري في 12 / 7 / 1920، في: **العاصمة**، العدد 145، 15 / 7 / 1920، ص 3 - 4؛ بيان الحكومة في 13 تموز، **العاصمة**، السنة 2، العدد 141، 19 / 7 / 1920، ص 1 - 2؛ يُقارَن بـ: الحصري، ص 105.
(2000) صدر البلاغ العام باسم يوسف العظمة، وزير الحربية، في 12 تموز / يوليو 1920، كما أصدر تعليمات مشددة بحظر حمل السلاح والتجول ليلًا بعد الساعة 11، وبإغلاق المسارح ودور السينما بعد الساعة العاشرة ليلًا، ومنع عقد الاجتماعات، أو التدخل في شؤون الحكومة وانتقاد الحركات العسكرية

...إلخ. بلاغ عام بتطبيق الإدارة العرفية، وملحق بـ: "تعليمات"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 140، 15 / 7 / 1920، ص 1 - 2.

(2001) دروزة، مج 1، ص 473.

(2002) ملخص بيان الحكومة الذي تلاه وزير الحربية العظمة في جلسة المؤتمر السوري في 12 / 7 / 1920، **العاصمة**، العدد 145، 15 / 7 / 1920، ص 3 - 4؛ "بيان الحكومة في 13 تموز / يوليو"، **العاصمة**، السنة 2، العدد 141، 19 / 7 / 1920، ص 1 - 2؛ يُقارَن بـ: الحصري، ص 105. أعلن البيان استنكار معاملة غورو للحكومة العربية، وطلبها إحالة القضية إلى التحكيم الدولي، و"أننا لا نريد إلا السلام، والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا تتحمل أن تشوبه شائبة" وتبرؤها من التهم التي وصمها غورو بها، واستعدادها للمفاوضات وذهاب الملك فيصل إلى مؤتمر الصلح، وقبول كل حل "لا يمس استقلالنا وشرفنا"، وانتهى البيان بإعلان التصميم على "الدفاع عن شرفنا وحقوقنا" وأننا "لا نريد إلا حقنا والدفاع عن كياننا".

(2003) مذكرة فيصل إلى قنصل إيطاليا العام لإبلاغها إلى القناصل المعتمدين في 12 / 7 / 1920، في: سعيد، مج 2، ص 166.

(2004) وفق ما أشار إليه أحد التقارير البريطانية، فإن مصطفى كمال أرسل في 12 تموز / يوليو 1920 إعلانًا إلى المجلس الوطني الكبير في أنقرة لنشره، ومفاده أنه بنتيجة سفره في 20 حزيران / يونيو 1920 اتفق مع رؤساء العشائر على بعض الشؤون المهمة، واجتمع مع رؤسائهم، وهي نفسها الشؤون التي جرى الاتفاق عليها، ورتبت بين الرؤساء والأمير فيصل. ويشير التقرير إلى أن رسالة مصطفى كمال قد أرسلت نسخًا عن بيان نشره فيصل وأرسله محررًا باللغتين العربية والتركية إلى المجلس الوطني الكبير. عن نشاط الأمير فيصل للميجر ن. ن. إ. براي مؤرخة في 16 / 11 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، 1920**، مج 5: اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 514.

(2005) من غورو إلى فيصل في 13 / 7 / 1920، في: كرم، ص 290.

(2006) من فيصل إلى أَلِنبي، 13 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 267.

(2007) سرد الإنذار جملة وقائع تفصيلية ووقائعية، يتعلق جوهرها بعدم السماح للقوات الفرنسية باستخدام خط سكة حديد رياق - حلب، وتعيين وزراء مشهورين بالعداء لفرنسا في الحكومة، ومنع استخدام ورق النقد السوري (الفرنسي) الجديد، ودعم الحركات العدائية ضد فرنسا، وإفراط الصحافة الدمشقية في مهاجمة فرنسا، وقيام الحكومة بالتجنيد الإجباري خلافًا للحقوق الدولية. وشرح غورو في النهاية شروطه، وتلخصت بالسيطرة المطلقة على سكة حديد رياق - حلب، واحتلال مدينة حلب، وإلغاء التجنيد الإجباري مع إعادة الجيش إلى حجمه ما قبل 1 كانون الأول / ديسمبر 1919 المنصرم، وقبول الانتداب الفرنسي، وقبول العملة الورقية الفرنسية، وتأديب

المجرمين الذين كانوا أشدّ أعداء فرنسا ...إلخ. المذكرة المرسلة بتاريخ 14 تموز / يوليو من غورو إلى الملك فيصل، في: كرم، ص 300 - 308.

(2008) المذكرة المرسلة بتاريخ 14 تموز / يوليو من غورو إلى الملك فيصل. في: المرجع نفسه، ص 300 - 308؛ يُقارَن بـ: سعيد، مج 2، ص 171 - 178.

(2009) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962)، ص 422.

(2010) المذكرة المرسلة بتاريخ 14 / 7 / 1920 [إنذار غورو]، في: كرم، ص 301، 307.

(2011) يومية 30 / 7 / 1920، رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 683.

(2012) أورده: عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 307.

(2013) من ميلران إلى غورو، في: 21 / 7 / 1920، في: كرم، ص 322 - 323.

(2014) في اليوم نفسه خاطب الملك حسين الميجر مارشال المعتمد البريطاني في جدة، سائلًا إياه "على أي أساس تعطي فرنسا لنفسها حق احتلال سورية؟" وطالبه بأن تعتبره الحكومة البريطانية حليفًا لها مثل فرنسا، وأن تعطيه وعدًا رسميًا علنيًا وسريًا "عن مستقبل هذه البلاد"، وذكّره بضرورة مكافأة موقفه منها إبان الحرب بوفاء بريطانيا بوعودها له، وأنه مخلص ووفي لها، بدليل أنه "عندما لحقت الهزيمة برومانيا وتراجعت إيطاليا عن حدودها، أرسل جمال باشا رسالة لي ولفيصل يطلب منا أن نعقد صلحًا مع تركيا بضمانة ألمانيا، بحيث نحصل على كل ما اتفقنا عليه مع بريطانيا، ولكني رفضت ذلك رفضًا باتًا" مضمون المحادثة بين الملك حسين والميجر مارشال الذي نقله مارشال إلى حكومته، حديث الملك حسين مع الميجر مارشال، جدة، 14 / 7 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 132 - 133.

(2015) محمد رشيد رضا، "الملك فيصل والمؤتمر السوري"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو1921)، ص 467.

(2016) كانت سرية الحرس الملكي بقيادة النقيب محمد علي العجلوني الذي عينه فيصل في كانون الثاني / يناير 1920 قائدًا لحرسه الأميري بعد انسحابه من ثورة عرب الفضل في الجولان، وبلغ عددها نحو 60 جنديًا. ينظر: محمود عبيدات، **الدور الأردني في النضال العربي السوري (1908 - 1946)** (عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 243؛ صبحي العمري، **ميسلون نهاية عهد: أوراق الثورة العربية**، ج 3 (بيروت: دار الريس، 1991)، ص 143؛ كما كان لواء الهجانة الحجازي وهو الحرس الخاص للملك فيصل بقيادة الشيخ مرزوق التخيمي الذي كان يحمل رتبة مقدم فخرية، وعددها 300 هجان. المرجع نفسه، ص 143.

(2017) من غورو إلى فيصل، 13 / 7 / 1920، في: كرم، ص 290.
(2018) رضا، "إنذار الجنرال غورو للملك فيصل"، ص 468.
(2019) العمري، **ميسلون نهاية عهد**، ج 3، ص 222، 247 - 248.
(2020) خيرية قاسمية، **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 27.
(2021) يُقارَن بـ: سهيلة الريماوي، **الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997)، ص 169، 226.
(2022) يُقارَن بـ: المرجع نفسه، ص 225 - 226.
(2023) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 136.
(2024) رضا، "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (9)".
(2025) الحصري، ص 115.
(2026) حديث ياسين الهاشمي إلى جريدة **العراق** في 19 / 4 / 1930، أورده: سامي عبد الحافظ القيسي، **ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922 - 1936** (عمّان: دار دجلة، 2012)، ص 83.
(2027) قدري، ص 243.
(2028) يشير الحصري إلى أن الهاشمي لم يُجب عن ذلك في انتظار محاولة تأكده من نيات الفرنسيين. يُنظر: الحصري، ص 115؛ وفق رواية الحكيم، طلب فيصل في اجتماع مجلس الوزراء تكليف رضا الركابي بتشكيل الحكومة، لكنه اعتذر "بأن الحالة الحاضرة أصبحت وخيمة العاقبة نتيجة للتهور الذي سلكه الشبان المهووسون، فعليهم أن يتولوا هم الحكم ويتحملوا تبعة ما بدؤوه"، ثم أمر الملك الهاشمي بتشكيل الحكومة لكنه اعتذر عن ذلك. يُنظر: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 192.
(2029) من فيصل إلى الملك حسين، 10 / 11 / 1920، يُنظر: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 155.
(2030) من فيصل إلى أَلِنبي في 13 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 269.
(2031) شاكر نعمت الشعباني، "كلمة لا بد منها (3)"، **الأهالي**، العدد 27، 31 / 7 / 1920، ص 1.
(2032) جميل إبراهيم باشا، **مذكرات جميل إبراهيم باشا: نضال الأحرار في سبيل الاستقلال** (حلب: مطبعة الضاد، 1959)، ص 23.
(2033) دروزة، مج 1، ص 358.
(2034) المرجع نفسه، ص 358.
(2035) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 252 - 253؛ يُقارَن تحديد

حيدر لعودته، في 13 / 4 / 1920 بالاتفاق، بمادة: سعيد حيدر، في: **من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية 1957**، جورج فارس (محرر) (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1957)، ص 206؛ اعتمد كل من رافق وقاسمية على المقابلة التي أجراها زين مع حيدر في: رافق، **من تاريخ سورية الحديث: العلاقات السورية - التركية**، ص 304؛ قاسمية، ص 154.

(2036) **بريد اليوم**، العدد 21، 30 / 7 / 1920، ص 3.

(2037) ورد في رسالة وزارة الخارجية أنه "منذ منح الانتداب في سان ريمو للفرنسيين في سوريا، أصبح لهؤلاء الأولوية فيما يتعلق بالقضايا السورية البحتة. وهي أولوية لا يصح لنا ولا يلائم مصالحنا أن ننازعهم فيها". من وزارة الخارجية البريطانية إلى أَلِنبي في 16 / 7 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 133.

(2038) سليمان موسى، **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924** (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 566.

(2039) المرجع نفسه.

(2040) جاء ذلك على أنه برقية سابقة أكدها ميلران. من: ميلران إلى غورو، 29 / 7 / 1920، في: كرم، ص 358 - 359.

(2041) بيتر سلغليت، **بريطانيا في العراق: صناعة ملك ودولة**، ترجمة عبد الإله النعيمي (بغداد: دار المدى، 2019)، ص 81.

(2042) المرجع نفسه، ص 81 - 82.

(2043) يشير ساطع الحصري إلى أن البريطانيين نصحوا فيصل "بعدم رفض الشروط". الحصري، ص 113؛ ويشير دروزة إلى أن الملك أوفد الأمير عادل أرسلان إلى اللورد أَلِنبي في فلسطين ليسأله رأيه في الإنذار قبل بتّ الأمر، فكان رأي أَلِنبي هو قبول الإنذار والتفاهم مع فرنسا. ويضيف دروزة، في ضوء فهمه السلوك السياسي للملك إبان اتفاق فيصل - كليمنصو: "كان الملك في قرارة نفسه يميل إلى هذا". دروزة، ج 1، ص 472 - 473، يُقارَن بمعلومات مطابقة في: سعيد، مج 2، ص 184؛ ويشير أنطونيوس إلى أن فيصل تلقى في هذا الوقت نصيحة من كيرزون "بتجنب الأعمال العدائية مهما يكن ذلك". أنطونيوس، ص 422؛ بينما يشير قدري إلى أن أَلِنبي قد وجه إلى فيصل رسالة خاصة يصر فيها عليه بضرورة النزول عند حكم الإنذار. قدري، ص 244.

(2044) من فيصل إلى الملك حسين، 10 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 150.

(2045) من اللورد كيرزون إلى لورد هاردنج (باريس)، 23 / 3 / 1921، في: المرجع نفسه، مج 3، ص 209.

(2046) من ميلران إلى غورو (حوالى 21 / 7 / 1920)، في: كرم، ص 322

(2047) الحصري، ص 180.

(2048) من وزير الخارجية إلى غورو في 17 / 7 / 1920، في: كرم، ص 310 - 311.
(2049) المرجع نفسه.
(2050) يومية 19 - 20 / 7 / 1920، في: حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، ص 677.
(2051) من ميلران إلى غورو، 29 / 7 / 1920، ينظر: كرم، ص 358 - 359.
(2052) بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو قراءة في الخرائط**، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 169؛ للتفصيل يُنظر: وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية** (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 234 - 242.
(2053) George Catroux, *Deux missions en Moyen - Orient,1919 - 1922* (Paris: Plon, 1958), pp. 26 - 28.
(2054) يحددهم محمد طاهر العمري بالزعيم مصطفى نعمة، مستشار الحربية ومفتش الجيش، والقائمقام أحمد اللحام، الرئيس الثاني في الأركان، وقائد الأركان شريف بك الحجار، مدير شعبة الاستخبارات، والقائمقام عارف بك التوام، رئيس إدارة التسليح، ووكيل قائد أركان الحرب حسن يحيى بك حياتي، مدير إدارة القوى العمومية. العمري الموصلي، ج 3، ص 244؛ يضيف إليهم سعيد حسين يحيى الصبان. سعيد، مج 2، ص 184.
(2055) دروزة، مج 1، ص 474؛ أما الحصري، فيشير إلى أن العظمة أبدى "تفاؤلًا كبيرًا" بترتيباته لخداع الفرنسيين ووصفها بأنه يريد أن "يبلغهم" حتى إنه "أراد أن يشرع بإصدار بلاغات رسمية عن الحركات العسكرية" لكن الحكومة نصحت بالتريث فيها. الحصري، ص 107.
(2056) دروزة، ص 474.
(2057) الحصري، ص 108؛ حدث في عام 1930 سجال بين الهاشمي وجعفر العسكري، أشار فيه الأول إلى أن الجيش العربي لا يمتلك أكثر من 48 مدفعًا من العيار الصغير، ولكل مدفع 150 طلقة، وعددًا من البنادق لكل منها 200 طلقة، وأن كل ما في الجيش هو 1200 جندي نظامي. حديث ياسين الهاشمي إلى جريدة **صدى الاستقلال** في عام 1930. أورده: القيسي، ص 85.
(2058) هناك روايتان أساسيتان، وبينهما روايات فرعية محدودة. تعكس كلتا الروايتين وجهة نظره على كل حال، عن مجريات اجتماع المجلس، هما ما يمكن وصفه بالرواية الرسمية التي صيغت لاحقًا بعد وقوع الاحتلال الفرنسي المباشر لسورية. وهي مؤلفة بدرجة رئيسة من رواية ساطع الحصري واستتباعًا من رواية أحمد قدري على مستوى المذكرات، والتي صاغها سعيد روايةً تاريخية في كتابه عن "الثورة العربية الكبرى"، ورواية مختلفة تمثل موقف الدفاعيين تشترك بقدر من المعلومات مع الرواية الرسمية لكنها

تتعارض معها في سرد المجريات الأخرى. وهي الرواية التي صاغها محمد طاهر العمري في كتابه عن "مقدرات العراق السياسية" في ضوء رواية سعيد حيدر أو بالأحرى رواية جريدة **المفيد**، وفي ضوء مقابلات أجراها مع بعض أعضاء الحكومة السورية يومئذ. والروايتان الأساسيتان محكومتان، كما كل سرد بالمعنى العام، بشدة التبئير في الحالات الخاصة الحرجة، ومن ثمّ نسج الرواية، وصناعتها.

(2059) هذا ما قاله الهاشمي في حديثه لجريدة **العراق** في 19 / 4 / 1930. أورده: القيسي، ص 86.

(2060) يستذكر الهاشمي لاحقًا، بعد نحو عشرة أيام من كارثة الاحتلال الفرنسي، أنه عندما سأل قادة هيئة الأركان عن كيفية عملهم في حال احتمال نفاد عتاد الجيش في أول معركة، أجابوا بأن مهمتهم تنفيذ الأمر العسكري. وأضاف الهاشمي أن على فرض إمكانية صد الفرنسيين على خط دمشق، فما العمل لو انقضّت القوات الفرنسية على الجيش العربي في حلب، فاعترض عليه بعض ضباط الأركان قائلين: "المسألة مسألة شرف يا باشا، فردّ عليهم قائلًا: الشرف يعود للوزراء لا للجنود". حديث ياسين الهاشمي في جريدة **العراق**، 19 / 4 / 1924، أورده: القيسي، ص 85 - 86.

(2061) المرجع نفسه، ص 88؛ نقلًا عن حديث لياسين الهاشمي نشرته جريدة **العراق**، 19 / 4 / 1924.

(2062) علي سلطان، **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، 1987)، ص 125 - 126؛ خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ص 150.

(2063) داغر، ص 137.

(2064) المرجع نفسه.

(2065) المذكرة المرسلة بتاريخ 14 / 7 / 1920 [إنذار غورو]، في: كرم، ص 307.

(2066) محمد رشيد رضا، "الحقائق الجلية في المسألة العربية"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921)، ص 467 - 468؛ يُقارَن برواية متطابقة مع ما أورده رضا، بـ: سعيد، مج 2، ص 188.

(2067) نص البيان هو كما يلي: "إن المؤتمر السوري الممثل للأمة السورية بمقاطعاتها الثلاث يعتبر قراره التاريخي بمواده الأساسية الثلاث التي هي: أولًا: الاستقلال التام والوحدة ورفض الهجرة الصهيونية، ثانيًا: ملكية جلالة الملك فيصل على الأساس النيابي الدستوري، ثالثًا: بقاء المؤتمر منعقدًا يراقب أعمال الحكومة المسؤولة أمامه إلى أن يجتمع مجلس النواب بموجب القانون الأساسي، قرارًا واحدًا لا يقبل التجزئة، وإن نقض جزء منه يعتبره المؤتمر نقضًا للقرار بحذافيره. وإن المؤتمر السوري لا يعترف - باسم الأمة السورية - بأي معاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول يتعلق بمصير البلاد ما لم يصادق

عليها هذا المؤتمر". نص البيان الذي قدمه عثمان سلطان في جلسة المؤتمر السوري في 15 / 7 / 1920، ووقّعه 45 نائبًا، ووافق عليه المؤتمر بالإجماع. في: **العاصمة**، 141، 19 / 7 / 1920، ص 2 - 3؛ محمد رشيد رضا، "فض فيصل للمؤتمر وإجابته للمطالب"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921)، ص 468؛ سعيد، مج 2، ص 187 - 188.

(2068) جلسة المؤتمر السوري في يوم السبت 17 تموز / يوليو، في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 141، 19 / 7 / 1920، ص 3؛ يُقارَن بـ: دروزة، ج 1، ص 474 - 475.

(2069) وفق تقرير بريطاني، أعلم مصطفى كمال في 12 / 7 / 1920 المجلس الوطني الكبير في أنقرة أن بنتيجة سفره في 20 / 6 / 1920 اتفق مع رؤساء العشائر على بعض الشؤون المهمة، وهي نفسها الشؤون التي جرى الاتفاق عليها، ورتبت بين الرؤساء والأمير فيصل، وأرسل إلى المجلس بيانًا لفيصل باللغتين العربية والتركية. يشير التقرير إلى أن رسالة مصطفى كمال قد أرسلت نسخًا عن بيان نشره فيصل وأرسله محررًا باللغتين العربية والتركية إلى المجلس الوطني الكبير. عن نشاط الأمير فيصل للميجر ن. ن. إ. براي مؤرخة في 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1920. يُنظر: صفوة، مج 5، ص 514.

(2070) أوردت **لسان الحال** أن من بين مرافقي فيصل إلى حلب رمضان شلاش، ومشايخ عشائر دير الزور، وأحمد قدري، وحاجم بن مهيد رئيس عشائر الفدعان. **لسان الحال**، العدد 424 - 8074، 21 / 6 / 1920، ص 1.

(2071) عبد القادر عياش، **حضارة وادي الفرات: مدن فراتية، القسم السوري**، إعداد وليد مشوح، ط 2 (دمشق: دار الأهالي، 1999)، ص 402.

(2072) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 74.

(2073) من غورو إلى وزارة الحربية - القسم الشرقي، 23 / 7 / 1920، في: كرم، ص 332.

(2074) Maurice Abadie, *Opérations au Levant: Les quatre sièges d'Aïntab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), pp. 74 - 77; **الكتاب الذهبي**، ص 78.

(2075) المرجع نفسه، ص 74 - 76؛ لونغريغ، ص 152.

(2076) Kinross, p. 317.

(2077) Abadie, pp. 74 - 77; **الكتاب الذهبي**، ص 78.

(2078) المرجع نفسه، ص 78 - 80؛ للمزيد من التفاصيل حول هذا الحصار ويومياته، يُنظر: Abadie, pp. 85 - 118.

(2079) الحصري، ص 115؛ معلومة مطابقة في برقية من غورو إلى ميلران، 22 / 7 / 1920، في: كرم، ص 328.

(2080) من غورو إلى فيصل، 19 / 7 / 1920، في: كرم، ص 313؛ النص نفسه لدى: قدري، ص 245 - 246.
(2081) من غورو إلى ميلران، 22 / 7 / 1920، في: كرم، ص 328.
(2082) الحصري، ص 110 - 111.
(2083) سعيد، مج 2، ص 185؛ مذكرة الملك فيصل إلى الحكومة الإنكليزية. سعيد، مج 2، ص 231. جاء في نص قبول الملك لإنذار غورو ما يلي "رغبة في إنقاذ شعبي من ويلات الحرب، وأملًا في إنشاء سلم موطّدٍ لا يتسنى إدراكه إلا بالاحتفاظ بصداقة الحلفاء ومودتهم، وخصوصًا مودة الحكومة الفرنسوية، أبلغكم أنني أقبل مطالبكم". المرجع نفسه، ص 182.
(2084) للاطلاع على النص الكامل لمسودة مذكرة الحكومة إلى الملك يُقارَن بـــ: العمري، مج 2، ص 253 - 259.
(2085) يؤكد الحصري أن الملك زوده بهاتين البرقيتين إبان توجهه إلى غورو لوقف زحف الجيش الفرنسي، ورأى "أن وجود هاتين البرقيتين كان من الأهمية بمكان لإبطال الحجة التي تذرع بها الجنرال - على حد قول كوس - لإعطاء أمر الزحف". الحصري، ص 115؛ يُقارَن بمعلومات مطابقة حول البرقيتين بـ: دروزة، مج 1، ص 476؛ يُقارَن بـ: سعيد، مج 2، ص 185.
(2086) الحصري، ص 310؛ قدري، ص 246؛ يُقارَن بـ: برقية غورو إلى فيصل، 19 / 7 / 1920، في: كرم، ص 313.
(2087) من فيصل إلى غورو، 21 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 317.
(2088) دروزة، مج 1، ص 475.
(2089) نُشر لاحقًا نص الدعوة في: **العاصمة**، العدد 141، 19 / 7 / 1920، ص 3. ويشير دروزة إلى أن الملك كان يستدعي شخصيات أخرى من غير "الفتاة"، ويستمزج رأيها، وكان منهم فريق في جانب القبول وفريق في جانب الرفض والمقاومة، وكان وجهاء دمشق ورجال المال والاقتصاد في صف الجانب الأول. يُنظر: دروزة، ص 475.
(2090) داغر، ص 138.
(2091) قدري، ص 243؛ دروزة، ج 1، ص 474؛ خلال اجتماع القصر، شرح الملك لأعضاء المؤتمر الأسباب التي تدفعه لانتهاج خيار" السلم". ويشير السفرجلاني إلى أنه "ثار ثائر بعض الأعضاء، وخاطبوه بلهجة شديدة، معيدين على ذاكرته، ما كان يقوله متحمسًا في النادي العربي، ومذكّرين إياه بسوء نيّة الفرنسيين. وطلب ممثلو المؤتمر من فيصل أن يعد تصوره مكتوبًا على ألا يشاركه به أحد، ولدى عرضه لم يصوّت عليه أحد، ولكن فيصل التزم به استنادًا إلى إقراره باحترام الأكثرية". محيي الدين السفرجلاني، **فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة** (دمشق: مطبعة الترقي، 1937)، ص 225 - 226؛ ويشير محمد رشيد رضا الذي كان رئيسًا للمؤتمر السوري إلى أن الملك طلب من كل عضو أن يدلي برأيه على حدة في كتاب مختوم ليقوم

بتحديد الموقف في ضوء ذلك، وأن أعضاء المؤتمر لم يستجيبوا لذلك لأنهم عدّوا اقتراحه خداعًا يريد أن يحتج به على قبول المطالب الفرنسية، ويلقي التبعة على المؤتمر. يُنظر: رضا، "الحقائق الجلية في المسألة العربية"، ص 467.

(2092) رضا، "الملك فيصل والمؤتمر السوري".

(2093) رضا، "الحقائق الجلية في المسألة العربية"، ص 468؛ سعيد، مج 2، ص 190.

الفصل الثالث والثلاثون: من تطبيق شروط الإنذار إلى زحف غورو

أولًا: انحلال الجيش وتفكك المجتمع السياسي السوري

اجتمعت الحكومة في النتيجة، في عصر يوم 20 تموز / يوليو، وقررت قبول الإنذار بصورةٍ نهائية لتفادي كارثةٍ أكبر، هي كارثة الاحتلال المباشر. ووافق وزير الحربية يوسف العظمة مكرهًا على قبول شروط الإنذار، منسجمًا في ذلك مع قرار الملك والحكومة، لكنه أيقن إزاء الوضع الجديد أن المواجهة حتمية مع الفرنسيين [2094]. وأبرقت الحكومة في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من مساء اليوم نفسه إلى الجنرال بذلك عن طريق معتمده الكولونيل كوس [2095]. كان هذا القبول نوعًا من القيام بـ "واجبٍ أليم جدًا"، وفق تعبير ساطع الحصري، وافق الوزراء الدفاعيون الثلاثة عليه على مضض، وهُم الحصري والعظمة والشهبندر، "تفاديًا" لما هو أسوأ [2096].

في اليوم التالي، أبرق ميلران إلى غورو بحظر أي تعامل مع فيصل "على أساس دولة تخاطب دولة"، ولامه على تضمين إنذاره قبول الانتداب الفرنسي "أن يتضمن اعتراف الحكومة الفرنسية بالأمير كرئيس للدولة السورية" وأن الدولة المنتدبة هي المنوط بها "تعيين السلطات المحلية والاعتراف بها"، وضرورة عدم التردد "في اتخاذ الإجراءات العسكرية السريعة والضرورية، بما فيها الاحتلال العسكري، لتلافي الاضطرابات المحتملة الحدوث في المدن الثلاث الباقية"، أي حمص وحماة وحلب. وشدد على تنفيذ بند إلغاء التجنيد الإجباري، وأنه يجب حل الجيش السوري، وأن يتعامل مع اتفاق فيصل - كليمنصو على أنه في حكم الملغى. وأشار في ختام رسالته إلى أن "الظروف الدولية الملائمة تفرض علينا حل مسألة المنطقة الشرقية بشكل نهائي" [2097].

أمرت الحكومة بتسليم محطات سكة حديد رياق - حلب - قطمة للقوات الفرنسية [2098]، وسرحت الوحدات الموجودة في دمشق فورًا، وسحبت، في خطوة هي الأخطر، بحسب المنظور الاستراتيجي، الفرقة المدافعة عن جبهة دمشق في حصون مجدل عنجر التي تتحكم في الحركة في وادي الحرير إلى دمشق لتسريحها [2099]، وكان حجمها الأقصى، بحسب ما نشره طاهر العمري عن مداولات المجلس الحربي السوري، نحو 3000 رجل [2100] لكن لم يتبق من فوجيها في مجدل عنجر سوى 53 جنديًا [2101]. وبسبب تشديد الحكومة على تسريع عملية التسريح والاعتباط الشديد الذي رافقه، تركت الفرقة المنسحبة من حصون مجدل عنجر خلفها الأسلحة والذخائر على طول الطريق، وتركت أيضًا مخزوناتها في مستودعات مجدل عنجر والمصنع لعدم توافر وسائل

النقل، لتقع بعد قليل بسهولة في يد العدو [2102]؛ فخسر الجيش مواقعه الطبيعية الحصينة في مجدل عنجر التي لا تُسقطها سوى معارك شديدة تنتهي لصالح الفرنسيين، وغدت دمشق مفتوحة أمام أي هجوم. وتهاوت بؤر الدفاع في عدد من الأقضية الأربعة، وفي 18 - 22 تموز / يوليو، أعلنت حاصبيا وراشيا خروجهما عن التبعية للحكومة السورية والتحاقهما بالحكومة الفرنسية، وطردت مجموعة محلية مسلحة في حاصبيا وحدة الجيش السوري المقيمة فيها، بعد أن قتلها بعض عناصرها وفرار آخرين، وكانت الوحدة تلك تقدّر بنحو 50 رجلًا [2103].

أما في حلب، فقد شُرع في تسريح الفرقة الثالثة، وهُيّئت قيادتها، امتثالًا لأوامر الحكومة المركزية، لتسليم حلب للفرنسيين بلا قتال استنادًا إلى شروط الإنذار، ثم حاولت مصادرة مخزن الأسلحة التابع لجمعية الدفاع الوطني. ووفق بعض المصادر السورية المرجعية، اعتقلت بعض أقطابها [2104]، في حين أن الشعباني، رئيس الجمعية الوطنية الديموقراطية (السورية الكمالية) الذي أعاده فيصل إلى حلب، أخذ يعقد الاجتماعات رفضًا لقبول الحكومة تطبيق الإنذار، ولمواجهة ما وصفه بـ "خيانة دمشق" [2105].

ووصف السراج سكرتير الفتاة وسكرتير التشكيلات الدفاعية في حلب البسيكولوجيا الجماعية المحبطة من قرار الحكومة قبول الإنذار بما يلي: "ثم إذا بشعب حلب واجم حيران يكاد لا يصدق أن دمشق آثرت خطة الذل على خطة الشرف [...] كان عسيرًا على حلب أن تصدق هذا الذي وقع بين غبشة ليلٍ وبلجة صباح، ماذا جرى؟ أية روح خائنة سرت في أبهاء القصر الملكي فحملت ربه على استخذاء والخضوع" [2106].

ثانيًا: تسريح الجيش ومجزرة دمشق

كانت ردة الفعل على تسريح الجيش عنيفة ويائسة، ووصفها فيصل نفسه، في 21 تموز / يوليو 1920، بنشوء "معارضة شديدة أدت إلى قيام الشعب ضد الحكومة" [2107]؛ فقد رفض الأميرالاي يحيى حياتي، قائد منطقة حمص وحماة وأحد أبرز الشخصيات العسكرية الأساسية المتحمسة للتعاون السوري - الكمالي أمر التسريح، وهاجمت، بعد ظهر يوم 22 تموز / يوليو 1920، وحدات من قواته الوحدة الفرنسية في تل كلخ، وسيحتج غورو للتو على هذا الهجوم، وسيعتبره خرقًا لشروطه الثانية، مما يحله منها لغزو دمشق، إلا أن القوات الفرنسية تمكنت، صباح يوم 23 تموز / يوليو، من صد الهجوم، وألحقت هزيمة ماحقة بتلك الوحدات [2108].

في دمشق تحول رفض الجنود المسرحين أمر التسريح، في 20 تموز / يوليو، إلى تمرد دامٍ في دمشق؛ إذ ثاروا في ثكنة الحميدية على ما اعتبروه بيعًا لهم لفرنسا، "وخرجوا من الثكنة بأسلحتهم ساخطين يصيحون بسقوط الملك والحكومة" [2109]. وتعالى بعض الأصوات في التظاهرات تشتم فيصل وأباه،

وتتهم الملك فيصل بـ "الخيانة" وتطالب بإسقاطه مع الحكومة، وتدعو إلى قتله، فيما هي تحاول التقدم في اتجاه قصر الملك [2110]. ووصف فيصل هذه القوى التي تحركها بأنها "الأحزاب المتهوسة" التي قامت "وحرضت الناس على الثورة، وحصلت هذه فعلًا، في حين كان العدو يتربص بنا الدوائر. وقد نُهبت مخازن العتاد والسلاح والذخيرة، وبقينا نقاتل بعضنا بعضًا" [2111].
وتخلل حركة الاحتجاج اعتداء المحتجين "على الضباط وغير الضباط"، حتى إنهم "قذفوا بأحد الضباط في النهر من فوق الحاجز" [2112]، واتهموا وزير الحربية يوسف العظمة "بالجبن والخيانة، وتعرضوا لسيارته في شارع السنجقدار، وألقوا عليها المدمّرات" [2113]. واختلط ذلك مع هياج دمشق بالتظاهرات التي عبأتها اللجنة الوطنية العليا وبعض أعضاء "الفتاة" بزعامة قائدها الشعبي الوطني الشيخ كامل القصاب، مطالبةً بـ "الدفاع حتى الموت" [2114]، وانضم إليها كثير من العامة "الذين أطلقوا سراح المسجونين في القلعة ونهبوا كل ما وصلت إليه أيديهم" وشارك السجناء في عملية النهب [2115]. وفي الطريق إلى قصر فيصل، نهب خليطُ العامة، من شعبيين رافضين للإنذار ومن رعاع وسجناء جنائيين في سياق الفوضى، المخازن التجارية بدمشق، فتوقفت الحركة التجارية تمامًا [2116].
ووصف فيصل ذلك في ما بعد بقوله: "كانت الأهالي في ذلك النهار تقوم وتقعد بتشويق الأحزاب، وكانت العيارات النارية تُطلق من كل حدب وصوب" [2117].
وتوجه المحتجون نحو قصر الملك نفسه، مكثرين من التصريح في الشوارع بالهتاف للمؤتمر [2118]. واستعاد فيصل تلك اللحظات في رسالة لاحقة وجّهها إلى والده الحسين بأنه "كانت حياتي وحياة الحكومة تحت الخطر الحقيقي" [2119].
شعر فيصل في تلك اللحظات بذلك، فأمر شقيقه الأمير زيدًا بالتصدي للمتظاهرين، والحيلولة دون وصولهم إلى القصر الملكي، فواجههم الأمير بقوة مسلحة بالرشاشات أوقعت، وفق أكثر الروايات، حوالى 200 قتيل وعشرات الجرحى [2120]، واستمر إطلاق النار في البلدة إلى منتصف الليل، ووصف دروزة ذلك بأن دمشق قضت ليلتها "في رعب وفزع وغليان عظيم" [2121] وفي اليوم التالي 21 تموز / يوليو، عاد الهدوء إليها [2122]، وكانت هذه المجزرة خاتمة درامية مأساوية لحكم فيصل في سورية.

ثالثًا: استغلال غورو للوضع والتوغل من دون قتال حتى وادي الحرير (21 تموز / يوليو)

استغلت القوات الفرنسية انسحاب الفرقة السورية من مجدل عنجر فورًا، وما حدث من اضطرابات داخلية دامية في دمشق، فتقدمت، في صباح 21 تموز / يوليو، من شتورة وزحلة نحو مجدل عنجر ثم دخلت وادي الحرير، وأخذت تزحف نحو العاصمة من دون أن تصادف أي مقاومة "بسبب تسريح

الفرق السورية وسحبها من مجدل عنجر" [2123]. ووصف الجنرال غورو استيلاء القوات الفرنسية على منحدرات مجدل عنجر وجسور الليطاني بأن "الفرقة حققت دون قتال، هدفها لليوم الأول"، وطالبه فيصل بوقف الزحف، لكنه رد عليه بأنه "لا يمكن إيقاف زحف الجيش، الذي سيتقدم حتى دمشق" [2124].
وفي الطريق إلى دمشق، استولت الفرقة الفرنسية الزاحفة على مستودعات مجدل عنجر، وعلى الأسلحة والذخائر التي خلّفتها الفرقة السورية المنسحبة على جانبي الطريق بسبب عدم توافر وسائل النقل [2125]. فوقع هذا الاحتلال، على حد وصف الحصري، "وقع الصاعقة"؛ لأن احتلال مجدل عنجر ووادي الحرير لم يكن من المطالب الفرنسية في شروط الإنذار، فاحتاطت الحكومة لذلك بوقف عملية التسريح، وبتثبيت الوحدات المنسحبة في المواقع التي وصلت إليها لكن بعد فوات الأوان، وادعى الجنرال غورو أنه أمر بالزحف بدعوى أنه لم يستلم برقية فيصل التي أرسلها مساء يوم 20 تموز / يوليو بتثبيت قبول الإنذار، مدعيًا انقطاع الأسلاك في جهة سرغايا [2126].
كان هذا كذبًا صرفًا؛ فلقد سلّمها فيصل إلى الكولونيل كوس، ضابط الارتباط الفرنسي بدمشق، قبل ست ساعات من انتهاء المدة، كما أعلم غورو قبل 12 ساعة من انتهاء المدة بمباشرته عمليًا تنفيذ شروط الإنذار ولا سيما تسريح الجيش السوري [2127]. ردّ فيصل على غورو في 21 تموز / يوليو، ببرقية حادة جاء فيها أن أوامره للجيش الفرنسي "بالزحف على دمشق، خلافًا للعهد المقطوع" هو "الخيانة العظيمة" في وقت سرح فيه الجيش السوري عملًا بمقتضيات الإنذار تحت خطر ثورة من شعبي الذي كان يطالب برفض هذا الإنذار بصورة قطعية [2128] لكنه طلب هدنة مدة 24 ساعة كي يتسنى له إعادة تشكيل الحكومة بما ينسجم مع شروط غورو في إبعاد الوزراء الدفاعيين منها.

1 - هدنة الأربع وعشرين ساعة الأخيرة، واضطرار غورو إلى الموافقة عليها

أوفد الملك وزير المعارف، ساطع الحصري، مع جميل الألشي مرافقًا عسكريًا، للاجتماع مع الجنرال غورو لكي يؤكد له قبول الحكومة السورية شروط الإنذار، حاملًا معه برقيتي فيصل بقبول الإنذار رسميًا. ويروي الحصري أنه حين تسلم البرقيتين من الملك فيصل، همس العظمة في أذنه بأنه ذاهب إلى الجبهة لإعادة تنظيم الجيش على قدر الإمكان، وطلب منه ما يلي: "أكرّر ما كنت رجوته منك في دمشق. اكسب لنا أكثر ما يمكن من الوقت" [2129]. فلقد أراد فيصل ووزراؤه الدفاعيون، ذوو الصلة الوثيقة بالمعتمدين الكماليين في سورية، كسب أكثر ما يمكن من الوقت لإعادة ترتيب ما تبقى من قوات بعد الإجراءات المتسرعة بتسريح الجيش، بما أدى إليه من وقوع مجزرة في دمشق وغليانها ضد الفرنسيين، ومحاولة الاتصال بالكماليين في الشمال لتفعيل تفاهمات فيصل - مصطفى كمال (حزيران / يونيو 1920) في حلب.

في الطريق إلى غورو، حصل الحصري، من الجنرال ماريانو غويبه (Mariano Goybet)، قائد الحملة الفرنسية، على هدنة مشروطة مدة 24 ساعة، لوقف الزحف صوب دمشق، وكانت في الواقع بموافقة غورو بعد تدخل الكولونيل تولا والقناصل الأجانب [(2130)]، وكان قد هيأ أموره مسبقًا وكتابيًا للقاء الحصري. وتمثلت الخلاصة التي سردها الحصري في كتابه **يوم ميسلون**، في موافقة غورو على هدنة الـ 24 ساعة مقابل إرسال الحكومة السورية بموافقتها على شروط جديدة اعتبرها غورو "ضمانات" للشروط، ووعده الحصري بإرسال قرار الحكومة قبل انقضاء أمد الهدنة التي حددها غورو قبل منتصف ليل 23 تموز / يوليو. وحمّله غورو في آخر لحظة رسالة خاصة إلى فيصل تحثّه على إبعاد المتطرفين (Extrémistes) المتهورين من حوله لـ "ضمان" تأسيس العلاقات الودية بين سورية وفرنسا، وتطبيق الانتداب "بروح التفاهم والإخلاص"، ويلي ذلك، وفق الحصري، تأكيدات الجنرال السابقة بأن "الانتداب لا يُقصد منه الإخلال باستقلال البلاد" [(2131)].

كان ذلك كله محاولة لذر الرماد في العيون، بينما كان القرار الفرنسي قطعيًا باحتلال دمشق والإجهاز على الحكومة السورية وميراثها، وتشكيل حكومات محلية في إطار خطة تنظيم الانتداب على أساس تقسيم سورية إلى دويلات وأقضية مستقلة.

وتوضح برقية غورو، في 23 تموز / يوليو، إلى وزارة الحربية أن ما دفعه إلى الموافقة على الهدنة المحدودة والمشروطة، والتي أضاف إليها شروطًا جديدة، هو انتشار شعور عام في دمشق بأن الفرنسيين قاموا "بعمل غادر" يتناقض مع وعودهم، وأن هناك محاذير ستنجم عن "تصدينا لثورة شعبية يستغلها المتطرفون، في وقت يتأزم فيه وضعنا كثيرًا في كيليكيا" [(2132)]، في إشارة إلى مبادأة الكماليين بحصار المراكز الفرنسية في أضنة (كيليكيا)، وقطع المواصلات بينها، إضافة إلى قطع إمداداتها عن طريق مرفأ مرسين. وقد كان لهذا الوضع المتأزم الذي سنتوقف عنده لاحقًا دور أساسي في موافقة غورو على الهدنة التي اقترحها فيصل.

2 - شروط إضافية جديدة لغورو

عاد الحصري إلى دمشق حاملًا شروط غورو الجديدة، العصيّة على القبول، مقتنعًا بأن الفرنسيين مصرون على احتلال دمشق مباشرة [(2133)]، فعقد فيصل فورًا اجتماعًا لحكومته، لكن غورو لجأ مجدَّدًا إلى الغدر، وهي الكلمة التي استخدمها هو نفسه [(2134)]، حيث قطع الكولونيل كوس اجتماع الوزارة، وسلم الملك برقية جديدة من الجنرال غورو مؤرخة بالساعة العاشرة من صباح 23 تموز / يوليو 1910 بإعلامه بأن الجيش الفرنسي مضطر إلى التقدم إلى خان ميسلون، الذي يبعد عن مدينة دمشق نحو 25 كيلومترًا فقط، مدعيًا الحاجة إلى الماء ولدواعٍ عملية أخرى، من دون نقض لشروط الهدنة. كان ذلك يعني

التقدم للمرحلة الأخيرة من احتلال دمشق، بعد سقوط حلب في صباح اليوم نفسه. ولم يستطع أي عضو في الحكومة أن يوافق على ذلك، فرفضت الحكومة الشروط الجديدة، واتصلت بقناصل الدول في دمشق، ولكنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا، واتخذت قرار الدفاع، وهاجت دمشق حين سمعت بقرار الدفاع، وكان الازدحام الأكبر أمام القصر الملكي، ودخل الشيخ كامل القصاب حجرة الاجتماع بين فيصل والحصري قائلًا له: "ما دمت قد قررت الدفاع، فأنا أعدك بتجنيد عشرة آلاف حامل بندقية حتى المساء" [(2135)]. لكن ما تبقى من الجيش كان قد فقد هياكل القيادة والسيطرة، وتأكّلت معنوياته كثيرًا بسبب أحداث دمشق وحلب، ثمّ إن حماسة المتطوعين كانت أعلى كثيرًا من قدراتهم ومستوى إعدادهم لمواجهة جيش نظامي قوي كالجيش الفرنسي، والدخول معه في معركة تصادمية.

كان فيصل في مأزق كامل، فهو سيواجه ثورة شعبية ضده إن قبل شروط الإنذار وبنوده الجديدة، فيتدخل الفرنسيون في الأمر بدعوى فرض الأمن، ويحتلون دمشق، ووصف امتثاله للشروط الجديدة بقوله "يستحيل عليّ ماديًا فرضها على شعبي" [(2136)].

وفق شهادة رشيد رضا، المؤرخة يوم 22 تموز / يوليو 1920، زار فيصل وزارة الحربية "وكلم جموع المتطوعة وحثهم على الجهاد، وكان جميع الزعماء ورؤساء الأحزاب، وبلغهم أنه أعلن الحرب رسميًا، ونشر ذلك في الجرائد وصلى الجمعة في يومها في الجامع الأموي، وصعد المنبر بعد الصلاة وحث الناس على الجهاد معه لحماية الدين والوطن، فقال كثير من الناس إنه يريد بهذا استعادة مكانته، وكان الناس في هياج عظيم وإقبال على التطوع وبذل لكل ما يلزم للمدافعين من طعام وذخيرة. ولكن الوقت لم يعد يتسع لعمل مفيد" [(2137)].

رابعًا: فاجعة حلب وانهيارها واحتلالها من دون قتال (22 - 23 تموز / يوليو)

سنركز بنوع من التفصيل على سقوط حلب من دون قتال؛ نظرًا إلى أن هذا السقوط الذي وصفه بعض قادة مجاميع المقاومة في الشمال بـ "المخزي"، سيكون متغيرًا حاسمًا، في الرد عليه في استئناف عملياتهم بالتحالف مع الكماليين. تمثلت البداية في أن قادة حكومة ولاية حلب قد استنفروا المدينة، وعمدوا إلى تعبئة 4000 رجل من حي باب النيرب؛ وذلك في ضوء نداء الحكومة السورية إلى الدفاع، ونشرته جريدة **الراية** في حلب بعنوان "إلى الدفاع إلى الدفاع"، ووزع في أرجاء المدينة خطة الدفاع عن المدينة، وحفر الأهالي ومن تبقى من الجند الخنادق على عجل [(2138)].

كانت الفرقة الثالثة قد حلت ولم يتبق منها سوى عدد محدود، وحدث ما يمكن أن نصطلح عليه بـ "فاجعة حلب" في مناخ التعبئة هذه. ففي يوم 22 تموز /

يوليو 1920، اندفع المتطوعون من شبان حي باب النيرب، الذي يشبه في كثافته الشعبية والحيوية السياسية حي الميدان بدمشق، وغيرهم تحت مظلة جمعية الدفاع الوطني بحلب إلى" قشلة الترك" (حُولت بعد الجلاء الفرنسي عن سورية في 17 نيسان / أبريل 1946 إلى اسم ثكنة هنانو) للحصول على السلاح، غير أن اندفاعهم الفوضوي تحول إلى نهب اعتباطي لمخازن الأسلحة فيها [(2139)]. ولمّا كان مستودع الأسلحة في قشلة الترك ومستودع العتاد في طرف آخر من المدينة يقع في جبل المحسّن (المشهد)، فإن الشوارع والأزقة ماجت وهاجت بالمسلحين المتوجهين إلى جبل المحسن للحصول على العتاد، وفي طريقهم سادت الفوضى وتعرض بعض المتاجر للنهب، وتعالت صيحات بعض المتعصبين بالهجوم على الأحياء المسيحية في المدينة. وحدث إبان اقتحام الشبان الاعتباطي للمستودع انفجار هائل فيه أودى بحياة أكثر من 500 شاب، ودبّت الفوضى في المدينة، وتوجه الأهالي إلى لملمة جثث أبنائهم، وانهارت مجاميع المقاومة التي تركت مواقعها الدفاعية وتجمعت في موقع الانفجار للبحث عن الضحايا، ما أدى إلى استنزاف طاقة الأهالي وبدد حماستهم للقتال. وتزامنت فاجعة حلب هذه مع دخول قرابة 3000 من البدو إلى المدينة، ما أدخل الخوف في نفوس الأهالي بقدر ما أثارته القوات الفرنسية الغازية الآخذة في الاقتراب من المدينة. فما كان من الحلبيين إلا أن تخلوا عن سيطرتهم على الشوارع لصالح أولئك الغرباء؛ فأغلقت الأسواق، وبدأ الحلبيون في إبداء ردة فعل تجاه أوجه النقص في السلع التي باتت تهددهم [(2140)]. وانفضت تجمعات أخرى من البدو كانت متمركزة في المشهد للدفاع عن حلب، وفي طريق انسحابها هاجمت القرى ونهبتها، وهاجمت بعض مقار الحكومة في الأقضية وأحرقت أوراقها [(2141)].

ووصف السراج الوضع بأن "الفوضى" سادت في المدينة، و"انحل الجهاز الحكومي، وباتت حلب تعاني ليلة ليلاء من فقدان الأمن، ولما تكن قد ظهرت طلائع جيش الجنرال دولاموط الزاحفة إلى حلب ببطء شديد" [(2142)]، وفرّ قادة الولاية إلى خارج المدينة، فاجتمع أعيانها مذعورين بقيادة الفريق المتقاعد كامل باشا القدسي (1849 - 1926) المشهور عنه تأييده للانتداب الفرنسي [(2143)]، والذي كان أول رئيس للحكومة المحلية حين دخول القوات العربية مدينة حلب، ثم مرافقًا فخريًا للملك حسين في الحجاز، وحاولوا، بدعم من القنصل الأميركي بحلب، تنظيم الوضع الأمني في المدينة المنكوبة [(2144)].

واختلفوا في الموقف من تسليم المدينة إلى الجنرال دولاموت الذي كان يتقدم نحو حلب، إلى أن قرّ قرارهم على تسليم المدينة إليه بسبب عدم جدوى المقاومة وعدم امتلاك مقوّماتها [(2145)]، على ألا يكون للجنرال بعد احتلال حلب أي تدخل "في أمور الإدارة"، وهو ما قبله مبدئيًا [(2146)]. وفي ضوء ذلك، اجتمع وفد من أعيان حلب مع دولاموت وأبلغوه في مقره في المسلمية قرار استسلام المدينة من دون قتال. تألف الوفد من ثلاثة أعيان مسيحيين فحسب،

لتسهيل موافقة دولاموت على دخول المدينة بسلام وعدم إيذائها، وخشية أن تحدث فتنة طائفية أهلية بين مسلمي حلب ومسيحييها، برز بعض نذر شرورها إبان فترة الفوضى، قرر الأعيان تولّي قائد الفرقة الثالثة المسرّحة محمد إسماعيل الطباخ وقائد الدرك رؤوف الكبيسي، وهو عراقي (عهدي)، مهمة "تأمين أحياء المسيحيين من الاعتداء وإعادة الأمن" [2147].

وفي صباح اليوم التالي، 23 تموز / يوليو، استيقظت المدينة المنكوبة التي فرغت للتو من دفن ضحاياها، على مرابطة آلاف الجنود الفرنسيين فيها وحولها، والذين وصل عددهم بعد نحو يومين، أي في 25 تموز / يوليو، إلى 18,000 جندي فرنسي [2148]. لم تجد قوات الجنرال دولاموت في حلب أي مقاومة تذكر في أثناء تقدمها، سوى معركة قصيرة دارت مع بقايا القوات العربية في منطقة المسلمية قرب حلب [2149]. ولم يستطع إبراهيم هنانو، الذي زوده الأمير زيد بمبلغ من المال، قدره 95 ليرة ذهبية لتنظيم المقاومة، أن يفعل شيئًا، لكنه سيستفيد منه بعد الاحتلال ببناء أولى مجاميع المقاومة [2150].

ولم تستطع وحدات الثورة التي قاد صبحي بركات عملية تشكيلها في القصير، وبلغ حجمها نحو 850 رجلًا، أن تفعل شيئًا، إذ كانت قوات دولاموت قد دخلت المدينة [2151]، في ظل تداعيات فاجعة حلب قبل يوم، وانهيار جهاز الحكم السياسي والدفاعي للحكومة العربية في يوم الفاجعة دفعةً واحدة [2152]. لكنها ستتمكن من التعبئة، بعد شهرين من الاحتلال، في إطلاق ثورة الشمال بالتحالف مع الكماليين. وبانهيار هذه النقطة الدفاعية البسيطة والأخيرة في المسلمية، دخلت القوات الفرنسية إلى المدينة المنكوبة والمشغولة بدفن ضحاياها الـذين زاد عددهم على 500 شخص، قبل يوم من الاحتلال، من دون مقاومة [2153].

حدث استسلام حلب قبل نحو يوم من وقوع يوم ميسلون. وفي اليوم التالي، 24 تموز / يوليو، نشرت جريدة **التقدم** الحلبية افتتاحية بعنوان "سلام أيها الفرنسيون" ترحّب بدخول الجيش الفرنسي إلى حلب [2154]. ونظمت بلدية حلب حفل استقبال للجنرال دولاموت وكبار ضباطه، حضرها أكثر من 150 شخصية، وحرص الجنرال في كلمته على احترام الاتفاق مع الأعيان الحلبيين بألا يكون له تدخل في شؤون الإدارة، وأن الجيش الفرنسي ليس قوة استعمارية، بل يعترف باستقلال سورية [2155]. وفي أواخر تموز / يوليو، زار الجنرال غورو مدينة حلب، وتوجه موكبه إلى سراي الحكومة العربية، واستجاب لرغبة أعيان المدينة الذين وافقوا على تسليم مدينتهم إلى الجنرال دولاموت من دون قتال بإسقاط الغرامة الحربية عنهم، فأعفاهم غورو من دفعها [2156].

(2094) حسن الحكيم، **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث**، ج 1 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 1965)، ص 23.
(2095) بشأن تحديد ساعة تسليم البرقية، يُقارَن بـ: المرجع نفسه، ج 2، ص 24؛ أكد غورو في برقية إلى وزارة الحربية مؤرخة يوم 20 تموز / يوليو 1920، أن فيصل أبلغه "قبوله الرسمي شروط الإنذار" وطلب إليه تأخير احتلال حلب مدة 48 ساعة، لكنه رفض ذلك لأن الجيش تلقى أمرًا بالتقدم. من غورو إلى وزارة الحربية، 20 / 7 / 1920، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 316 - 317.
(2096) ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 113 - 114؛ لكن هناك روايات أخرى متباينة حول موقف الوزراء الدفاعيين، فيشير دروزة إلى أن أغلبية أعضاء الحكومة كانت "قابلةً بالإنذار والتسليم"، وكان الملك على رأس هذا الاتجاه، بينما كان الفريق الدفاعي متمحورًا حول يوسف العظمة. ويقول دروزة: لست متأكدًا من موقف الشهبندر والحصري وإن كان ما أعرفه فيهما يجعل القول إنهما من الفريق الثاني. محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 475 - 476؛ بينما يشير يوسف الحكيم إلى أن الشهبندر والعظمة تصدرا معارضة اتفاق فيصل - كليمنصو، ولكن بعد أن قرأه الشهبندر من جديد في ضوء رغبة الملك فيصل، عاد إلى الوزارة بمشروع الموافقة عليه بوصفه يمثل فاتحةً للاستقلال يصبح عما قريب كاملًا إذا حسنت النيات والأعمال، فقبلته الوزارة لكن وزير الدفاع يوسف العظمة رفضه. يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص 162؛ وكان وزير الخارجية الشهبندر من أبرز من عبر عن هذا التحول مما يصفه السراج من "الدفاع إلى السلم". بشأن الأثر السلبي الذي تركه موقف الشهبندر في أوساط الدفاعيين الشباب، يُنظر: أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف (1892 - 1960): أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 86؛ إلا أن الأرجح أن العظمة وافق على قرار الحكومة على مضض.
(2097) من ميلران إلى غورو، 21 / 7 / 1920، في: كرم، ص 322 - 324.
(2098) دروزة، **مذكرات**، مج 1، ص 476.
(2099) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920** (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ص 202 - 203.
(2100) محمد طاهر العمري الموصلي، **تأريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 3 (بغداد: المطبعة العصرية، 1925)، ص 263.
(2101) كانت فرقة مجدل عنجر مؤلفة من فوجين، بينما توزعت وحداتها الأخرى على مواقع: يحفوفة، الزبداني، القنيطرة وحاصبيا. ووفق العمري،

ذاب هذان الفوجان فورًا بعد صدور أمر التسريح، ولم يبق منهما سوى 53 جنديًا. صبحي العمري، **ميسلون نهاية عهد: أوراق الثورة العربية**، ج 3 **(**بيروت: دار الريس، 1991)، ص 142.

(2102) قاسمية، ص 202 - 203؛ يشير غورو في تقرير عاجل مؤرخ في يوم 24 / 7 / 1920 لوزارة الخارجية إلى أن الفرنسيين غنموا "9 مدافع، 25 رشاشًا، كثيرًا من الذخائر، وعددًا من العربات، وكمية ضخمة من المؤن" خلّفها الجيش السوري في أرض المعركة. تقرير عاجل جدًا، 24 / 7 / 1920، في: كرم، ص 336.

(2103) يومية 22 / 7 / 1920، في: أحمد رضا، **مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914 - 1922**، تحقيق وتقديم منذر جابر (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 157؛ يُقارَن بـ: الهندي، نقلًا عن: مذكرات تحسين الفقير الخطية، في: إحسان الهندي، **معركة ميسلون** (دمشق: مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، 1967)**،** ص 208.

(2104) تشير بعض الأدبيات السورية إلى أن الحاج نجيب باقي، أحد أبرز أقطاب جمعية الدفاع الوطني بحلب، لم يستطع تسليم البنادق الـ 1700 التي تحوزها الجمعية، لأنها كانت موزعة، ورفض بعض قادة الجمعية تسليمها، فقام قائد الفرقة محمد إسماعيل الطباخ، وفق بعض المصادر السورية المرجعية، باعتقال عدد من قياداتها، وهم شاهين الختام والحاج نوري الجسر ورحمو محوك. آل جندي، ص 63.

(2105) اتُّهم السراج بأنه عمل على تعبئة زعماء الأحياء للتداول في وضع البلاد، لمواجهة "خيانة العاصمة دمشق" لقبولها الإنذار، وأنه وضع خطة لاغتيال سكرتير التشكيلات الوطنية في حلب وسكرتير "الفتاة" فيها السراج ومدير الشرطة نبيه العظمة والوالي رشيد طليع، والقبض على إبراهيم هنانو وصبحي بركات حين يعودان إلى الشهباء. السراج، ص 84؛ أما الشعباني، فإنه يشير إلى أنه وصل إلى حلب بتكليف من فيصل، لكن ما كاد يصل إليها حتى سبقت وصوله برقية من "الأمناء الخونة"، يعني بهم خصمه اللدود إحسان الجابري أمين أمناء الملك، بألا يقدم له أي مساعدة في مهمته قبل أن يتأكد من إخلاصه وحسن نيّته. شاكر نعمت الشعباني، "المؤامرة على حياتنا في عام 1920 و1928، كلمة لا بد منها (ج 3)"، **الأهالي**، العدد 27، 31 / 7 / 1928، ص 1.

(2106) السراج، ص 84.

(2107) من فيصل إلى الملك حسين، 21 تموز / يوليو 1920، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 138 - 139.

(2108) علي سلطان، **تاريخ سورية الحديث: 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين**، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 377؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص 191؛ يذكر كرد علي أن الجيش الفرنسي هزم الكتيبة العربية وأسر 151 من عناصرها بينهم

ضابطان وثلاثة مدافع رشاشة. يُنظر: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 176؛ أورد الجنرال غورو هذه الواقعة في خطابه في حفل الاستقبال الذي أقامته له الحكومة السورية بعد احتلال دمشق، لكنه يحدد عدد الأسرى بـ 51 أسيرًا بينهم ضابطان إضافة إلى استيلاء الفرنسيين على ثلاثة مدافع وعشرة مدافع رشاشة. "خطاب فخامة الجنرال غورو"، **العاصمة**، العدد 146، 12 / 8 / 1920، ص 3؛ والمعلومات ذات الصلة في خطاب غورو هي نفسها التي أرسلها إلى وزارة الخارجية، لكن في برقيته إلى وزارة الخارجية يحدد خسائر الوحدة العربية من غورو بأسر "50 عسكريًا، بينهم ضابطان، كما غنم مدفعًا وستة رشاشات"، وليس ثلاثة مدافع وعشرة مدافع رشاشة. إلى وزارة الخارجية، 24 / 7 / 1920، في: كرم، ص 340 - 341.

(2109) صبحي العمري، **المعارك الأولى: الطريق إلى دمشق**، ج 3 (لندن / بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 136 - 137؛ أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 140.

(2110) الحصري، ص 113؛ يُقارَن بمعلومات مطابقة، ينظر: محمد رشيد رضا، "فض فيصل للمؤتمر وإجابته للمطالب"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921)، ص 468.

(2111) من فيصل إلى الملك حسين في 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 142.

(2112) العمري، ج 3، ص 136 - 137؛ داغر، ص 140.

(2113) عبد العزيز العظمة، **مرآة الشام: تاريخ دمشق وأهلها**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، ط 2 (دمشق / بيروت: دار الفكر، 2002)، ص 484.

(2114) أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 242.

(2115) المرجع نفسه، ص 248.

(2116) فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 128؛ يُقارَن بـ: جميل إبراهيم باشا، **مذكرات جميل إبراهيم باشا: نضال الأحرار في سبيل الاستقلال** (حلب: مطبعة الضاد، [د. ت.])، ص 25؛ قاسمية، ص 202 - 203؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 187؛ ويحدد الملك فيصل عدد القتلى في دمشق بـ 120 قتيلًا و300 جريح. مذكرة الملك فيصل إلى الحكومة الإنكليزية، سعيد، ص 235، 187؛ العمري، ج 3، ص 137 - 138.

(2117) من فيصل إلى الملك حسين في 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 142.

(2118) رضا، "فض فيصل للمؤتمر وإجابته للمطالب"؛ من فيصل إلى الملك حسين في 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 142.
(2119) من فيصل إلى الملك حسين في 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 142.
(2120) خوري، ص 128؛ يُقارَن بـ: إبراهيم باشا، ص 25؛ قاسمية، ص 202 - 203؛ سعيد، ص 187؛ دروزة، ص 473؛ ويحدد الملك فيصل عدد القتلى في دمشق بـ 120 قتيلًا و300 جريح (مذكرة الملك فيصل إلى الحكومة الإنكليزية). يُنظر: سعيد، ص 187؛ العمري، ج 3، ص 137 - 138؛ بينما حددها كل من أحمد قدري وطه الهاشمي، بـ 25 قتيلًا ونحو 35 جريحًا. قدري، ص 248؛ العمري، ج 3، ص 137؛ طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، ج 1 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978)، ص 61 - 62.
(2121) دروزة، ص 473.
(2122) قدري، ص 248.
(2123) الحصري، ص 114؛ يُقارَن بتكثيف الجنرال غويبه لذلك في مذكراته. الحصري، ص 346.
(2124) برقية الجنرال غورو إلى ميلران، 22 تموز / يوليو 1920، في: كرم، ص 329.
(2125) قاسمية، ص 203؛ يُنظر: غورو إلى استيلاء الفرقة الفرنسية إبان الساعات الأخيرة من تقدمها نحو دمشق على "عتاد ضخم متروك على الطريق، مما يدل على الفوضى التي رافقت فرار العدو"، تقرير غورو في 27 / 7 / 1920، يُنظر: كرم، ص 348.
(2126) في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من مساء يوم 20 تموز / يوليو، أي قبل نحو ست ساعات من نهاية مدة الإنذار، وجهت الحكومة هذه البرقية، لكنها لم تصل بسبب تعطل الخطوط البرقية، واتهم حسن الحكيم مدير إدارة البرق بتعمد عدم إرسالها بسبب رفضه مضمونها، لكن الحكيم ينفي أن يكون قد فعل ذلك. وتسبب اتهامه بذلك في محاكمته، لكن المحكمة حكمت ببراءته. ويورد الحكيم في مذكراته تفاصيل مسهبة عن قصة البرقية. الحكيم، ص 24 - 31؛ وتؤكد برقية غورو إلى وزارة الحربية في 20 / 7 / 1920 أن فيصل قد أبلغه في اليوم نفسه "قبوله الرسمي شروط الإنذار". كرم، ص 316.
(2127) من فيصل إلى غورو 27 / 7 / 1920، مراسلات فيصل - مصطفى كمال، في: المرجع نفسه، ص 355.
(2128) من فيصل إلى غورو، 21 / 7 / 1920، مراسلات فيصل - غورو، في: المرجع نفسه، ص 318 - 319.
(2129) الحصري، ص 114 - 115؛ وحول مجريات مقابلة الحصري - غورو يُقارَن بـ: الحصري، ص 123 - 145؛ قدري، ص 253.

(2130) تبين محفوظات وزارة الخارجية أنه اتخذ قرار الهدنة في ضوء ما أحدثته موافقة الحكومة على شروط الإنذار كافة "من صدمة قوية في المدينة"، وهو ما دفع الكولونيل تولا والقناصل الأجانب إلى التدخل لدى غورو لوقف الزحف، نظرًا إلى ما يورده غورو "للمحاذير التي ستعم البلاد من جهة، نتيجة الشعور بأننا قمنا بعمل غادر لم يكن بنيتنا القيام به إطلاقًا، وللخطر من جهة ثانية، الذي سينجم عن تصدينا لثورة شعبية يشتغلها المتطرفون" و"لهذا قبلت بوقف تقدمنا نحو دمشق، واضعًا بعض الشروط التي يجب القبول بها في 23 الجاري قبل الساعة 24". من غورو إلى وزارة الحربية، القسم الشرقي، 23 / 7 / 1920، في: كرم، ص 332 - 333.

(2131) حول مجريات مقابلة الحصري - غورو، ينظر: الحصري، ص 123 - 145

(2132) من غورو إلى وزارة الحربية - القسم الشرقي، 23 / 7 / 1920، مراسلات فيصل - غورو، في: كرم، ص 332.

(2133) تمثلت هذه الشروط الجديدة في ما يلي: "صدور بيان عن حكومة دمشق يقيم الدليل على صدق نوايانا، إبقاء الفرقة الفرنسية حيث هي، إلى أن يتم تنفيذ شروط الإنذار جميعًا، إضافة إلى وضع خط الحديد بتصرفنا، انكفاء الجيوش الشريفية التي لا تزال موجودة في البقاع إلى الغرب والشمال من ساقية إلى التكية، تجريد الجنود المسرحين من السلاح فورًا، ونزعه تدريجيًا من الأهالي، أخيرًا تأليف لجنة تهتم بمراقبة تنفيذ الإنذار، وبدراسة تطبيق الانتداب الفرنسي في المنطقة الشرقية". من غورو إلى وزارة الحربية، القسم الشرقي، 23 / 7 / 1920، مراسلات فيصل - غورو، في: كرم، ص 332 - 333؛ ويفصل قدري هذه الشروط بصورة مسهبة، في: قدري، ص 255 - 257.

(2134) ليس استخدام كلمة غدر هنا هو من قبيل كلمة إنشائية خطابية، بل استخدمها ضابط ارتباطه الكولونيل كوس والقناصل الأجانب حين أقنعوه بالهدنة تفاديًا لاتهام الفرنسيين بالغدر والنكث بعهودهم. ورد ذلك في برقية من غورو إلى وزارة الحربية - القسم الشرقي، 23 / 7 / 1920، في: كرم، ص 332.

(2135) الحصري، ص 121 - 144؛ قدري، ص 258.

(2136) من فيصل إلى غورو، 27 / 7 / 1920، في: كرم، ص 355.

(2137) محمد رشيد رضا، "الملك فيصل والمؤتمر السوري"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921)، ص 469 - 470.

(2138) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 191 - 192.

(2139) السراج، ص 86.

(2140) غيلفين، ص 192؛ السراج، ص 86؛ عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 58؛ غيلفين، ص 23، 192؛ **النهضة**، 27 / 7 / 1920، أورده: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 229؛ نشرت **النهضة** الخبر متأخرًا، وعند عنتابي وعثماني فإن تاريخ الانفجار هو بعد دخول القوات الفرنسية حلب، في 24 تموز / يوليو، وأعاد عنتابي وعثمان نشر الخبر بعنوان "انفجار مستودع الذخيرة في الشيخ محسن". عنتابي وعثمان، ج 2، ص 228. لكنه يسند ذلك إلى خبر نشرته جريدة **التقدم** الحلبية الموالية للفرنسيين. **التقدم**، العدد 923، 24 / 7 / 1920. ويعني ذلك أن خبر **التقدم** الذي صدر يوم 24 تموز / [يوليو] يحيل إلى حدث قبله. وهذا الحدث وقع قبل يوم واحد من احتلال حلب، حيث يشير غورو في تقرير له إلى أن كتيبة غوبو وصلت إلى حلب في 23 تموز / يوليو، وجعلها الجنرال دولاموت في 24 تموز / يوليو مقرًا له. تقرير الجنرال غورو، 27 / 7 / 1920، في: كرم، ص 349؛ وما يثبت ذلك أن الشيخ الغزي يؤكد أنه بعد دخول قوات دولاموت حلب لم يحدث أقل حادث. كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 3 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 748؛ انتشرت في الحياة الشعبية في حلب يومئذ زجلية مؤسسية عما حدث من ركض أهالي المدينة نحو جبل الأنصاري لتفقد مصير أبنائهم، وقد سمع الباحث في طفولته من جدته ونساء مسنات أخريات من عائلته هذه الزجلية، وبحث عنها في المصادر وكتب المذكرات لكنه لم يجد شيئًا منها، وهو لا يذكر منها سوى "وركضت اليمّة حفيانة" (ركضت الأم حافية).

(2141) من رسالة قائد الفرقة الثالثة محمد إسماعيل الطباخ المؤرخة يوم 23 / 7 / 1920 إلى علي جودت بناء على طلب الأخير، ينظر: علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 138 - 139.

(2142) السراج، ص 86 - 87.

(2143) وفقًا لما أورده بوران، فإن الفريق كامل باشا القدسي أظهر في وقت مبكر، في إثر الانهيار العثماني، ميله إلى أن يبسط الفرنسيون نفوذهم؛ وذلك منذ أن تولى رئاسة الحكومة المحلية أو ما يُسمى "مجلس الشورى" المحلي المشكّل غداة دخول الجيش العربي حلب فاتحًا (1918)، وهي نفسها الحكومة التي سرعان ما حلها فيصل في زيارته الأولى إلى حلب بسبب احتجاج الأهالي على أدائها السيئ، وفقًا لرواية: الغزي، ص 653؛ بينما يرى الباحث أن السبب الحقيقي الكامن وراء إقالته وحكومته، كما في حالة آل الجزائري بدمشق، موالاته للفرنسيين. يُنظر: Paul Baurain, *Alep: Autrefois et Aujourd'hui* (Alep: Castoun, 1930), pp. 116 - 117.

(2144) غيلفين، ص 192.

(2145) الغزي، ج 3، ص 746 - 747.

(2146) رسالة قائد الفرقة الثالثة إلى علي جودت، في: جودت، ص 139.

(2147) فرديناند توتل اليسوعي، **وثائق تاريخية عن حلب: أخبار اللاتين والروم وما إليهم 1855 - 1963**، ج 3 (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1964)، ص 116؛ يُنظر: Baurain, p. 125. الأعيان المسيحيون هم ألبير حمصي، وجورج خياط، وجوزيف أسود. بشأن تولي الطباخ قائد الفرقة حماية الأحياء المسيحية، يُنظر: رسالته حول ظروف تسليم حلب إلى علي جودت، في: جودت، ص 139.

(2148) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 128؛ **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش، ج 1 (المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 1983)، ص 138.

(2149) حميدة، ص 59؛ من غورو إلى وزارة الخارجية، 27 / 7 / 1920، في: كرم، ص 349.

(2150) نقلًا عن: مذكرات نجيب عويد المخطوطة والمفقودة حتى الآن، في: يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: وزارة الثقافة، 2020)، ص 76.

(2151) السعدون، ص 68.

(2152) السراج، ص 83.

(2153) **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، ج 1، ص 138.

(2154) **التقدم**، 24 / 7 / 1920، أورده: عنتابي وعثمان، ج 2، ص 227.

(2155) **الصاعقة**، 29 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 234.

(2156) **الصاعقة**، 31 / 7 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 226 - 227.

الفصل الرابع والثلاثون: من يوم ميسلون إلى مغادرة فيصل سورية (24 تموز / يوليو - 1 آب / أغسطس 1920)

مقدمة

شهد تاريخ سورية منذ قيام الحكومة العربية أكثر من مرة أيامًا وأسابيع حرجة، كان ينتج منها تغير سياسي، وإعادة بناء لموازين القوى، لكن الحرج الأشد وقع في الأسبوع الفاصل بين يوم ميسلون (24 تموز / يوليو) وإرغام الفرنسيين فيصل على مغادرة سورية (الأول من آب / أغسطس 1920). ويحلل هذا الفصل تطورات تلك الأيام، كما سيحلل ما بعده انتهازَ الجنرال غورو لها في هجومه على المواقع الكمالية وضعضعتها، لما كان له من أثر حاسم في تحويل الجبهة الكمالية - السورية المزدوجة السابقة القائمة على تفاهمات وتكاملات عملية إلى جبهة مشتركة، بقيادة موحدة.

في اليوم الثاني لسقوط مدينة حلب (23 تموز / يوليو)، وكانت دمشق منقسمة سياسيًا بحدة، وزع الجنرال غورو بلاغًا بعنوان "إلى أهالي سوريا"، أوضح فيه أن فرنسا لم تأت لاستعمار السوريين بل لمساعدتهم. وبخصوص العلاقات بين الحكومة السورية والكماليين، أوضح غورو أنه "لا يخفى عليكم أيها السوريون أن حكومة دمشق التي تديرها أقلية متطرفة"، في إشارة إلى الدفاعيين في الحكومة و"الفتاة" واللجنة الوطنية العليا، "قد تجاوزت منذ ستة أشهر كل الحدود باتباعها السياسة الأكثر عداءً للفرنسيين، فأبت على جيوشهم التصرف بالخط الحديدي الممتد بين رياق وحلب، مع أن هذه الجيوش ما برحت منذ أشهر طويلة تقاتل الأتراك دفاعًا عن سورية". وأنهى غورو بلاغه بقوله: "إنني صممت النية على أن لا أستعمل الطيارات المقاتلة لمقاتلة الأهالي العزل، مشترطًا ألا يُذبح فرنسوي ولا مسيحي واحد، فإن المذابح إن هي حدثت يتلوها انتقامات مريعة بواسطة الطيارات" [(2157)]، وتزامن ذلك مع اللحظات الأخيرة للزحف إلى دمشق.

أولًا: زحف القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غويبه

1 - اختلال مريع في توازنات القوى العسكرية

زحفت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غويبه، في فجر 24 تموز / يوليو 1920، على بقايا القوات الدفاعية السورية المجمعة مما تبقى منها بعد وقف عملية التسريح، مع بعض المتطوعين المدنيين في موقع ميسلون الذي يبعد عن مدينة دمشق نحو 20 كيلومترًا. وبحلول الساعة العاشرة، وصلت إلى دمشق أنباء انكسار الجيش واستشهاد العظمة، وبحلول الساعة الواحدة قرر فيصل ومساعدوه الانتقال إلى الكسوة واتخاذها مقرًا له [2158].

كان التوازن العسكري السوري - الفرنسي مختلًا أشدّ الاختلال، منذ أن تلقى الجنرال غورو في أيار / مايو أكبر حجم من القوات تمكنت الحكومة الفرنسية من تزويده بها. واشتد هذا الاختلال، بحيث رسم مسبقًا على المستوى العسكري نتيجة حتمية لمعركة تصادمية سورية - فرنسية بعد تسريح الجيش، والانسحاب من مجدل عنجر ووادي الحرير، وسقوط حلب من دون أي مقاومة، وعدم تهيئة أي ترتيبات تعبئة جدية لمجاميع حرب عصابات، تتكامل موضوعيًا مع الهجمات الكمالية الشديدة على المواقع الفرنسية في أضنة - مرسين، ومحاولة ضرب تقدّم القوات الفرنسية عبر الساجور بين جرابلس ومنبج في اتجاه حلب، بسبب ضعف قدرات الحكومة السورية من جهة وانقسامها الشديد حول جدوى المقاومة، وكذلك بسبب تحطيم غورو جبل عامل من جهة، وأوامر فيصل بعدم تحرك عشائر عرب الفضل وحلفائها بموجب الاتفاق مع مجلس إدارة جبل لبنان من جهة أخرى، بينما لم تبذل الحكومة السورية إلا جهودًا متأخرة بعد فوات الأوان في الساعات التي سبقت يوم ميسلون لاستنفار مجاميع العصابات في القنيطرة وشرق الأردن والشمال السوري. وكان من أبرزها برقية الأمير زيد، في 25 تموز / يوليو 1920، إلى إبراهيم هنانو الذي خرج من حلب بتزويده بدفعة مالية أولى قدرها 95 ليرة ذهبية لتمويل العمليات، مع وعده بتقديم المزيد، وقدومه على رأس "جموع عظيمة يحارب بها جنود الاستعمار" [2159]. وسيكون لهذا الدعم دور كبير في تحشيد هنانو مجاميع المقاومة، وتفجير ثورة الشمال السوري لاحقًا. ويتحدّث كثير من الشهادات عن تجمعات مقاومة لمواجهة الجيش الفرنسي، لكن ما كادت تتحرك حتى كان يوم ميسلون قد وقع، وسقطت دمشق.

كانت القوات الفرنسية مؤلفة، وفق المصادر الفرنسية، من الفرقة الثالثة بقيادة الجنرال غويبه، وكانت الفرقة من نحو عشر كتائب مشاة وست سرايا خيالة وسريتين ونصف سرية مدفعية وسرية دبابات من نوع رينو وفصيلة دبابات أخرى، إضافة إلى سرب الفرقة الثامنة، وقوة جوية، وكتيبة قصف احتياطي [2160]. ولكن بعض المصادر التاريخية السورية الأساسية بالغ في تقدير حجمها [2161]، بينما قدرت التقارير الاستطلاعية الفرنسية حجم القوى العربية على نحوٍ مبالغ فيه أيضًا، بما يراوح بين 4400 و4900 مقاتل بينهم ما يراوح بين 1300 و1800 جندي عربي [2162].

أما وفق المصادر السورية، فإن الجيش العربي كان مؤلفًا "من بضعة ألوف سطّر عددها على الورق فقط، وهو مشتت في حلب وحمص ودمشق" [2163]، وفرقه الثلاث ضعيفة ومتخلخلة الملاك [2164]، وكانت الوحدة النارية للجندي السوري بين 250 و300 طلقة [2165]، بينما كانت الوحدة النارية في الجيش الفرنسي قد استقرت منذ كانون الثاني / يناير 1920 على أساس ألف طلقة للبندقية الواحدة [2166].

ولم تكن للجيش السوري "وحدة في القيادة" [2167]، بعد إذ تهاوت فيه منظومة القيادة والسيطرة. وبحسب كرد علي، لم يتبق من الجيش السوري البالغ حجمه في تقديره نحو 8500 رجل، بعد تسريح الحكومة السورية له امتثالاً لإنذار غورو، وفي محاولة يائسة لدرء احتلاله لسورية الداخلية [2168]، إلا عدد قليل، لم يكن يزيد على 110جنود، والحجم العام للقوات العربية المتبقية لا يزيد على 400 جندي وسرية الهجانة، يضاف إليهم المتطوعون من الأهالي للدفاع في تحصينات تل عنجر [2169].

وظلت المصادر السورية متباينة تباينًا شديدًا في تقدير حجم من تبقى من الجيش السوري بعد تسريحه؛ بين من يقدره بأقل من 600 رجل عدا المتطوعين من الأهالي مثل كرد علي، وتقديرات له تراوح أعلاها، وفق المؤرخ العسكري السوري، إحسان الهندي، بين 3000 رجل ما بين جندي نظامي ومتطوع أهلي [2170]، ونحو 1200 جندي نظامي، وفق ياسين باشا الهاشمي [2171].

2 - يوم ميسلون

لقد كُتب الكثير عن هذا اليوم الفاصل في التاريخ السوري الحديث، أي ما سمّاه الحصري يوم ميسلون، أو ما أطلقت عليه الأدبيات السورية اسم معركة ميسلون، وعن العوامل الداخلية والخارجية التي تحكمت فيه. لكن تبقى الحقيقة أن في الحروب، يظل التوازن العسكري الأمر الأشد أهمية، بحيث يمكن القول في النهاية، كما يشخص تامبرلي، أن الدولة السورية سقطت لأن قواتها المسلحة لم تكن كافية لضمان بقائها [2172]؛ فقد كان هذا التوازن محسومًا لصالح القوات الفرنسية الزاحفة.

ومع ذلك، أبدت بقايا الجيش السوري، مدعومة من المتطوعين، "مقاومة عنيفة جدًا" للفرقة الفرنسية المتجهة بقيادة الجنرال فرناند غوبو (Fernand Goubeau) لاحتلال مقر القيادة العامة للجيش السوري في خان ميسلون. استمرت المعركة، وفق تقرير غورو لحكومته، مدة ثماني ساعات [2173]، وتكبدت المدفعية الفرنسية خلال الهجوم خسائر فادحة، فدُمرت بطارية مدفعية بينما تكبدت البطارية الثانية خسائر فادحة، وتوقف الزحف مؤقتًا؛ ما دفع الجنرال غويبه إلى استدعاء لواءين لدعم "قلب الهجوم" الفرنسي [2174].

تذكر التقارير الفرنسية أن الطيران ألقى في معركة ميسلون ثلاثة أطنان من القنابل [2175]، وتكبدت القوات الفرنسية، وفق الرواية الرسمية الفرنسية، 42 قتيلًا و152 جريحًا، فيهم ضابطان، و11 جنديًا في عداد المفقودين [2176]، بينما قدّر إحسان الهندي الخسائر السورية، بعد تمحيصه النقدي المقارن بين الروايات المختلفة حول ذلك، بـ 400 قتيل، من بينهم 80 من الحرس الملكي، و120 من المتطوعين والبقية من الجيش النظامي، وما يراوح بين 125 و150 أسيرًا وعدد آخر من الجرحى لم يتمكن الهندي من تقديره [2177]، في حين قامت القوات الفرنسية بتصفية الأهلين المتطوعين الأسرى، "لأن قانون الجندية [الفرنسي] يبيح قتل غير الجند إذا اشتركوا في المعمعة"، بحسب كرد علي، ولكنه أعدم، وفق المصادر السورية، رجال السرية الملكية النظامية التي كان يقودها الشيخ مرزوق التميمي [2178].

تعرض يوسف العظمة في المعركة لشظايا قذيفة دبابة فرنسية، وسقط مغمورًا بالمجد، ليترك في تاريخ الدفاع عن سورية اسمًا لا يفنى، ومنذ تلك اللحظة خُلّد في التاريخ السوري وحتى اليوم بصفته أعظم شهيد وطني للبلاد، و"أشرف من دافع" عنها [2179]. وسرعان ما انتشر نبأ استشهاده في صفوف الرجال المدافعين المتضعضعين، فانسحبوا من الميدان بصورة مرتجلة، ولم يتبق منهم سوى عدد ضئيل، لا يتجاوز 18رجلًا. وكان انسحاب المدفعية التي استنفدت ذخيرتها فرارًا؛ إذ لم تتمكن من سحب أكثر من ستة مدافع معها، بينما تركت، وفق المصادر السورية، 19 مدفعًا للعدو. وفي حدود الساعة الحادية عشرة صباحًا من يوم ميسلون، كان الفرنسيون "قد استولوا على جميع الخطوط الأمامية، ولم يبق أحد من الأفواج" بحيث لم يبق مع آمر اللواء "سوى مرافقه ومعهما سبعة جنود"، وفي حوالى الساعة الثانية عشرة، كان يمر من ميسلون آخر المنسحبين [2180].

تحول الانسحاب بسرعة إلى هزيمة، بسبب انقضاض عصابات سلب ونهب محلية، كان من أبرزها وأقواها بدو عشيرة الروالة، على الجنود المنسحبين للاستيلاء على تجهيزاتهم وأسلحتهم، فألقى "أكثر الجنود أسلحتهم، واستقل بعضهم البغال لينجو بنفسه"، وانقلب الأمير نواف بن نوري الشعلان (ت. 1921) "عقيد" الحرب في عشيرة الروالة، الذي كانت قوته تحت إمرة قائد السرية النظامية المنسحبة فوزي القاوقجي، على السرية وحاول نهبها والاستيلاء على أسلحتها [2181]؛ كان ذلك، كما أشرنا سابقًا، جزءًا من مخابرة نوري الشعلان للفرنسيين في تسهيل احتلال دمشق. لقد كان متحالفًا سرًا مع الفرنسيين ضد الحكومة العربية في مقابل المال والنفوذ.

ثانيًا: أيام فيصل الأخيرة في سورية (25 تموز / يوليو - 1 آب / أغسطس 1920)

1 - انتقال مقر الحكومة إلى الكسوة في ريف دمشق وتشكيل حكومة مطواعة للفرنسيين

في إثر يوم ميسلون، قررت الحكومة العربية السورية الانتقال من دمشق إلى الكسوة في الغوطة الغربية بريف دمشق [2182]، بينما فسر كرد علي عدم التحاقه بتقديم رسالة مطواعة للفرنسيين بالتخلي عن فيصل [2183]. وحاول الملك فيصل في الكسوة أن يطرح ورقته اليائسة الأخيرة باستكمال تطبيقه لشروط الإنذار، بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة مطواعة للفرنسيين، لكبح جموح الجنرال غورو في الإجهاز الكامل على الحكم العربي السوري [2184]. فشكّل في اليوم التالي للاحتلال، 25 تموز / يوليو، وهو في الكسوة، حكومة جديدة "معتدلة" مؤلفة أساسًا من أقطاب الحزب الوطني، برئاسة وزير الداخلية علاء الدين الدروبي، ترضي الجنرال [2185]، لما عُرف عن الدروبي من اشتهاره علنًا بقبول تطبيق شروط الإنذار، وتنفيذ المطالب الفرنسية الإضافية [2186]، ووصف الجنرال غورو في 27 تموز / يوليو 1920 أعضاءها بأنهم "من أنصارنا" [2187].

لم ينشر الدروبي بيان الحكومة عن انتقالها إلى المقر الجديد [2188]، فعاد فيصل في 26 تموز / يوليو إلى دمشق كي يحول دون خطة الفرنسيين بعزله. فأنذره الفرنسيون، في 27 تموز / يوليو، أي بعد يومين من احتلال دمشق، بمغادرة سورية في غضون 48 ساعة. وهكذا انتقل من الكسوة إلى درعا [2189]، وفي هذا اليوم صرح ميلران بأنه من الآن فصاعدًا ستحتفظ فرنسا بـ "سورية كلها إلى الأبد" [2190]. ولم يخرج أحد ليودع فيصل خلال خروجه من دمشق، كما لم يطلب هو نفسه مثل هذا الوداع، بينما كان قادة "الفتاة" واللجنة الوطنية العليا والتشكيلات الشعبية الأخرى متوارين عن الأنظار، أو أنهم انتقلوا مع فيصل إلى مقر الحكومة الجديد المؤقت في الكسوة. واستغل الكولونيل إيستون، المعتمد البريطاني في دمشق، ذلك، وطلب من الحكومة في 26 - 27 تموز / يوليو تسليمه أسماء الفلسطينيين من أعضاء المؤتمر السوري العام والنادي العربي لاعتقالهم، فأوصد الدروبي أبواب الخروج من دمشق أمامهم؛ ما دفعهم إلى التواري ومن ثم الهرب عبر الحدود [2191]. وكانت أكبر سوق في المدينة، وهي سوق الحميدية، تحترق، بعد أن التهمت النيران المنازل، وتركتها، كما وصفها الشهبندر، "خرابًا يمامًا" [2192]. ووصف الحصري الوضع بأن "السماء كانت حمراء ملتهبة بسبب الحريق الكبير" [2193]، وقدّر مراسل جريدة **بريد اليوم** الخسائر الناتجة من الحريق، الذي استمر قرابة يوم، بنحو نصف مليون جنيه [2194].

فالمدينة التي استقبلت فيصل يوم دخوله دمشق عن بكرة أبيها، بكبيرها وصغيرها، ورجالها ونسائها اللواتي كن يزغردن وكأنهن في عرس [2195]، ونصبت له أقواس النصر، وفرشت الطرق الخربة بالورود الشامية والياسمين

الدمشقي، و25 ألف سجادة لاستقباله [2196]، كانت مذهولة ودائخة مما حدث يوم ميسلون، ومن دفن الجنود الفرنسيين بعض أبنائها المتطوعين أحياء في أرض المعركة [2197]، ومرابطتهم في شوارعها وأحيائها مزهوين بـ "الفتح"، وما تخبئه لها الأيام المقبلة.

2 - تهديد أهالي درعا بالقصف إن لم يبعدوا فيصل

تلكأ الملك في الرضوخ لأمر الإبعاد، فخاطبه الدروبي، في 29 تموز / يوليو 1920 بعد نهاية المدة، ببرقية عاجلة جاء فيها: "مستعجل لا يجوز تأخيره ولو دقيقة"، بضرورة مغادرته درعا على قطار خصّصته السلطة الفرنسية لذلك، في الوقت الذي وزعت فيه الطائرات الفرنسية منشوراتٍ تدعو أهالي حوران لدعوته في غضون عشر ساعات إلى مغادرة "بلادهم"، وإلا يجري قصفها بـ "القنابل". ردّ الملك "المهان" بأنه "يقيم في جزء من البلاد التي بايعته"، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أنه سيغادر درعا في 1 آب / أغسطس لأنه "يسعى دائمًا إلى إسعاد البلاد، ولا يريد أن يتضرر أحد من أبناء الوطن بسببه". ولكن الدروبي ردّ عليه بأنه إذا لم يغادر درعا "فإن السلطة الإفرنسية تكون حرةً في كل عمل" [2198]، بينما هدده غورو في الوقت نفسه بأنه إن لم يغادر درعا فسيعرّض "المواقع التي يلجأ إليها لقصف مدفعي عنيف" [2199]. وألقت الطائرات الفرنسية منشورًا على أهالي درعا وضواحيها، تطلب منهم إخراج فيصل، وأنذرتهم بإخراجه في غضون عشر ساعات، وإلا فإن "إقامته بينكم تجعل بلادكم هدفًا للقنابل" [2200].

3 - فيصل يغادر درعا إلى أوروبا عن طريق حيفا

طرح مرافقو فيصل عليه أن يتخذ هناك أو في شرق الأردن مركزًا للحكومة "والمقاومة"، وإذاعة بيان للشعب بانتقال مقر الحكومة لمواصلة الدفاع [2201]. وكان وزير المعارف ساطع الحصري صاحب هذه الفكرة [2202]، وأحاط شيوخ حوران بسهلها وجبلها بالملك المحبط، وعرض عليه شيوخ سهل حوران بزعامة إسماعيل الحريري، كما عرض عليه قادة جبل حوران بشخص سلطان باشا الأطرش، أن ينتقل للإقامة في جبل الدروز من أجل متابعة المقاومة [2203].

لكن فيصل لم يقبل ذلك ورأى، وفق تحليل أنطونيوس، أن أحكم ما يأتيه هو قبوله بالأمر الواقع، وأن يسافر توًا إلى لندن، ويثير المسألة كلها في جو آخر [2204]. ووصف الحصري ذلك بأنه اختار، بعد تردد وتفكر، الطريق إلى أوروبا وليس الطريق إلى شرق الأردن والحجاز، حاسمًا في ذلك سيره في طريق "العمل السياسي والكفاح السلمي" على "طريق النشاط الثوري والكفاح العنيف" [2205].

وفي 1 آب / أغسطس 1920، غادر الملك درعا متوجهًا إلى حيفا مودَّعًا من عدد من قادة "الفتاة" والعهد واللجنة الوطنية العليا وغيرهم [2206]. وفي حيفا، أعلمه

اللورد كيرزون، في 5 آب / أغسطس 1920، بأن الحكومة البريطانية لن تنسى موقفه "الودي" منها في العمل على تجنب تعقيد العلاقات البريطانية - الفرنسية [2207]. وفي 16 آب / أغسطس 1920، أعلمه المندوب السامي البريطاني على فلسطين رسميًا بوضع شرق الأردن في منطقة النفوذ البريطاني [2208]. وكان صموئيل قد أعلم، منذ أواخر تموز / يوليو، فيصل عن طريق مندوبه الأمير عادل أرسلان بذلك [2209]، لكن فيصل كان قد حسم خياره بالتوجه إلى أوروبا وليس إلى الحجاز.
وفي 18 آب / أغسطس، غادر حيفا إلى أوروبا ليصل إلى إيطاليا في 25 آب / أغسطس، وبذلك انتهى عهد فيصل في سورية، بعد أن استمر نحو سنتين تقريبًا (1 تشرين الأول / أكتوبر 1918 - 24 تموز / يوليو 1920).

4 - "ها قد عدنا يا صلاح الدين"

تنفس الجنرال غورو الصعداء بعد مغادرة فيصل سورية، وكتب إلى وزارة الحربية عن اطمئنانه إلى هدوء البلاد في دمشق وحماة وحلب، وأن مجاميع جبل العلويين تسير على طريق الحل، وأن "الهدوء يسود المنطقة الغربية" [2210]. وفي 7 آب / أغسطس 1920، دخل الجنرال دمشق دخول الفاتحين، واستقبله رجال الحكومة وكبار الموظفين، وتقدم الشعلان مع فرسانه موكبه [2211]، وسط اشمئزاز أهالي دمشق منه لِما يقوم به من أعمال قطع الطرق وفرض الخوات على مرور البضائع في نقطة عدرا التي كانت مقرًا له قرب دمشق، ولِما عاث به رجاله في قرى منطقة القطيفة وغيرها، يقطعون الطرق وينهبون المارة والقرى [2212]، ومرارتهم من مخابرته الفرنسيين، وسلب جنود الجيش السوري في طريق هزيمتهم. ثم زار غورو ضريح صلاح الدين.
ستنتشر في الوسط التداولي السوري مثل النار في الهشيم قولة غورو أمام ضريح صلاح الدين الأيوبي، الذي انتصر بشهامة على ملك بيت المقدس غي دو لوزينيان في معركة حطين التاريخية (4 تموز / يوليو 1187) [2213]، وقد "طرق بسيفه على صفائح القبر"، وهو يقول بتشفٍ وشماتة: ها قد عدنا يا صلاح الدين [2214]. وأحدثت هذه القولة ما أحدثته في العراق قولة لويد جورج السابقة عن نهاية الحملات الصليبية بدخول البريطانيين القدس [2215]، بعد أن طرد صلاح الدين في تشرين الأول / أكتوبر 1187 الصليبيين منها. وأذكت دعوة الاتحاد الإسلامي التي ستتحول بعد قليل إلى حركة تبناها الكماليون، وشكّلت الأخوة التركية - العربية قوامها الفقري. وسنتوقف عند تحول الدعوة إلى حركة في فصل لاحق، وصداها في ثورة الشمال السوري التي تميزت بقيادتها الكمالية - السورية المشتركة بعد الاحتلال.
ظلت الشكوك تحوم حول مدى صحة هذه القولة. لكن الثابت أن هناك مؤشرات واضحة تدعم صحة وقوعها؛ فلقد خطب غورو حين نزل، في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1919، في مرفأ بيروت بمستقبليه بما يلي: "إذا كنا قد

أتيناكم كأحفاد للصليبيين، فنحن أيضًا أولاد الثورة الفرنسية. سأعمل جاهدًا لتأمين العدالة للجميع" [2216]. وجاء بلاغه التهديدي لأهالي سورية عشية الزحف لاحتلال بلادهم ليفصح عن روح "حفيد الصليبيين" أكثر منها روح "الثورة الفرنسية". ومن أبرز من تساءل عن مدى صحتها جيمس بار الذي كان قد ثبتها في كتابه **خط في الرمال** (*A Line In The Sand*)[2217]، غير أنه أعاد فحصها من جديد في مقالة له. ويشير بار إلى أنه كان يرى أن هذه القولة تنطوي "على قدر من الصدق"؛ ذلك أن غورو، بحسب عبارات نائبه جورج كاترو، كان ينظر إلى مهمته انطلاقًا من كونه "المسيحي، والعسكري، والرومانسي". وقد رأى في دمشق "قلعة صامدة تحدت هجمات الفرنجة، فضلًا عن كونها عاصمة ومثوى صلاح الدين العظيم الشهم المنتصر على لوزينيان في حطين". لكنه يشير إلى مقال للمؤرخ الفرنسي لوي غارو الذي خدم في جيش غورو في عام 1920 إلى أن أحد الجنرالات دخل الضريح وأطلق هذه القولة. ولم يكن من الواضح أنه كان يشير إلى غورو أم إلى أحد القادة لديه، ألا وهو الجنرال غويبه الذي احتلت فرقته دمشق. ثم يعرض ما كتبته الصحافية الفرنسية يومئذ مريام هاري في جريدة **إلوستراسيون** الأسبوعية من أن غورو لم يدخل الضريح بل فضّل الجلوس خارجه، ويستنتج من قولها أن أحد الجنرالات قد أطلق القولة، وأن المقصود بذلك على الأغلب هو الجنرال غويبه [2218]. غير أن من الثابت في النقد الداخلي للمعلومة أن عقيدة غورو كانت تقبل إطلاق مثل هذه القولة، ويعزز مؤشرات وقوع هذه القولة / الحدث في حد ذاته انتماء الجنرال وبعض كبار ضباطه إلى أوساط الجناح "الكاثوليكي" في (الحزب الاستعماري) الفرنسي، المتمسك بصيغة "فرنسا الشرق" (France du levant) لوصف سورية ولبنان، والمشبعة بالمدخرات الصليبية، والتي هيمنت، على حد تعبير فورنييه، على السياسة الخارجية الفرنسية [2219]. ومن الثابت أيضًا في النقد الخارجي أن زيارة غورو لضريح صلاح الدين الأيوبي حقيقة مثبتة بدلالة خبر الجريدة الرسمية [2220]. وعلى كل حال، أكدها خلفه المفوض السامي الفرنسي غابرييل بيو [2221].

كان في عداد هؤلاء الجنرالات ذوي الروح الصليبية الثأرية الجنرال غويبه، حيث يكشف في مذكراته عن أنه كان مثل قائده غورو مشبعًا بروح صليبية انتقامية شامتة ومتشفية، ودخل دمشق بروحية حفيد الجد البعيد لوالدته الذي أسره المسلمون في عام 1174 إبان الحملة الصليبية الثانية، ونُقل إلى مدينة دمشق، مستذكرًا سيرته إلى أن تمكن من الفرار. وعبر في مذكراته عن دهشته "أنا في دمشق!" [2222] التي لم يتمكن أسلافه الصليبيون منها.

5 - ثورة حوران

كان فيصل قد توقع، في 9 آب / أغسطس 1920، وهو في حيفا في طريقه إلى أوروبا بعد أن أبعدته السلطات الفرنسية عن سورية، أن "المسألة ما تمت، بل

بدأت، ولا يمكنهم [الفرنسيون] أن يرتاحوا أبدًا فيها"؛ أي في سورية [2223].
وحين وصل فيصل إلى إيطاليا، في 25 آب / أغسطس 1920، كان ما توقعه قد حصل، إذ قرأ في الصحف عما وقع في درعا [2224]. لقد حدث ما عُرف في الأدبيات السورية تحت اسم "ثورة حوران" (20 آب / أغسطس - أواسط أيلول / سبتمبر 1920) [2225]، وتُبرز هذه الفقرة تحوّل هذه الثورة من متغير تابع نشأ عن متغير مستقل هو الاحتلال الفرنسي المباشر إلى متغير مستقل نشأت عنه جملة متغيرات تابعة، كان من أهمها اندلاع الثورة الهنانية ورهان الكماليين على فتح جبهة دعم سورية من الجنوب إلى الشمال تخفف من وضعهم المتضعضع في عنتاب، وبدء اتصالات عربية - كمالية غير مباشرة عن طريق رسل حركة الاتحاد الإسلامي.

أ - حادثة محطة خربة غزالة

كانت ثورة حوران أول حدث جدي، كما يصفه إسحق مزراحي، واجه الاحتلال الفرنسي بعد يوم ميسلون [2226]. جاءت البداية، في 20 آب / أغسطس 1920، من حادثة محطة خربة غزالة في درعا التي أطلقت شرارة الثورة. كان رؤساء عشائر الحوارنة قد رفضوا تسديد الغرامة الحربية، ورفضوا الخضوع للحكومة السورية الموالية للفرنسيين، وطالبوا بالانضمام إلى شرق الأردن الذي أعلن هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، في 16 آب / أغسطس 1920 بموجب اتفاق بريطاني - فرنسي فك ارتباطه بالحكومة السورية بدمشق، وتشكيل إدارة محلية مستقلة فيه [2227]. وفي 20 آب / أغسطس، التقى صموئيل بعدد من زعماء شرق الأردن، وأبلغهم خضوع منطقتهم للانتداب البريطاني، وأن حكومته لا تقصد إلحاق شرق الأردن بفلسطين بل تريد تأسيس إدارة منفردة تساعدهم على حكم أنفسهم بأنفسهم [2228].

شكّلت الحكومة السورية وفدًا برئاسة علاء الدروبي، رئيس الحكومة، لإقناع شيوخ حوران بتراجعهم عن ذلك، لكن حين وصل الوفد إلى محطة خربة غزالة في درعا، لم يجد رؤساء العشائر في استقباله، بل استُقبل بصيحات "هؤلاء خونة الوطن، الموت للخونة، هؤلاء الفرنسيون!" [2229]، وقُتل في الهجوم رئيس الحكومة نفسه وعبد الرحمن باشا اليوسف، رئيس مجلس الشورى، ويضيف إليهما مزراحي جنديين سنغاليين وتاجرًا. وأرجع مزراحي اندلاع الثورة إلى انتشار حملة شائعات كثيفة ضد الفرنسيين عن هدم المساجد والاعتداء على النساء تدفع إلى الاحتقان والتمرد [2230]، بينما يشير العارفون بمجريات التاريخ السوري الحديث في تلك الفترة، مثل مؤرخ الشام محمد كرد علي، إلى أن رؤساء عشائر الحوارنة اعتبروا حكومة الدروبي حكومة "خائنة" [2231]، كما سبق لهم أن حصّوا مع بعض زعماء جبل حوران (جبل الدروز) فيصل على البقاء في درعا واستئناف الثورة ضد الفرنسيين، قبل أن يحسم قراره بمغادرة سورية في إثر الإنذار الفرنسي له ولأهالي درعا بذلك [2232].

ب - امتداد الثورة واتساع نطاقها الجغرافي - البشري في جنوب سورية

ما حدث في درعا يحدث في مراحل الاحتقانات الكبرى، من إشعال عود ثقاب في برميل معبأ بالبارود قابل للانفجار في أي لحظة مواتية. هذا ما يمكن أن يُعرف بالقادح، في السوسيولوجيا عمومًا وفي سوسيولوجيا الثورات الفلاحية خصوصًا. كانت حادثة خربة غزالة هي القادح، وتحولت بعد الرد الفرنسي الشديد على حوران إلى قادح لثورة عشائرية شاملة في معظم مناطق الجنوب السوري؛ إذ انضمت إليها عشائر القنيطرة والجولان بقيادة اثنين من أعضاء المؤتمر السوري العام السابق هما الأمير محمود الفاعور، أمير عشائر الفضل، وأحمد مريود، العضو المؤسس لجمعية الفتاة [(2233)]، وكانا متمرسَين بقيادة الهجمات على الفرنسيين وأنصارهم إبان مرحلة الحكومة العربية. وانضمت أيضًا عشائر شرق الأردن وبعض المجاميع المتبقية من الجيش العربي السوري في شرق الأردن التي كانت لا تزال تحتفظ بأسلحتها إليها [(2234)]. وهز اندلاع أحداث الثورة سورية من أقصاها إلى أقصاها، ونقلت وكالات الأنباء أخبارها إلى العالم كله، كما أفقدت الجنرال غورو صوابه [(2235)].

رد الفرنسيون بعد يومين من الحادثة بقطع الاتصالات البرقية بين دمشق وازرع ودرعا [(2236)]، متّبعين نهج الكولونيل نيجر في تحطيم جبل عامل وإلحاق نكبة به، وبحملةٍ عسكرية جوية مكثفة قصفت القرى والمزارع، وطوقت حوران بسور عسكري حصين، وموضعت مخافرها في القرى الرئيسة التي تمسك بخطوط الطرق والمواصلات، واعتمدت مبدأ الأرض المحروقة. واعتبر الفرنسيون درعا كلها مذنبة، بسبب توسع المقاومة، واستمر قصفها بالطيران الحربي أسابيع عدة متتالية إلى أن تمكنوا من السيطرة عليها [(2237)]، وإرضاء رؤساء العشائر بتراجعهم عن فرض الغرامات الحربية عليها [(2238)]. وفي المقابل، تنفي المصادر السورية ما ذكره الفرنسيون، وتؤكد فرض غرامات باهظة عليها [(2239)]، كما تؤكد أحدث الدراسات الفرنسية المبنية على تحليل وثائق الاستخبارات الفرنسية بفرض غرامة قدرها نحو 100 ألف ليرة تركية ديّةً لذوي القتلى والمتضررين [(2240)]. ولم يتمكن الفرنسيون من إخمادها بأسلوب الأرض المحروقة بواسطة المدفعية والطائرات، إلا في أواسط أيلول / سبتمبر 1921، لتنتهي عملية السيطرة الفرنسية على درعا في 21 منه بعد دخول قرية الشيخ مسكين من دون قتال [(2241)].

ج - التعاون مع الكماليين في روما وإيفاد الحصري إلى إسطنبول لبناء تحالف معهم

وجد فيصل في اندلاع ثورة حوران فرصة تاريخية مواتية لإعادة بناء العلاقة مع الكماليين. فما إن وصل في 25 آب / أغسطس 1920 إلى نابولي، وقرأ في الصحف أنباء الثورة والرد الفرنسي العنيف عليها، حتى أمر بإيفاد وزير المعارف السابق إلى تركيا للتباحث مع الكماليين حول اتفاقية عربية - كمالية لإشعال ثورة شاملة في سورية من الجنوب إلى الشمال ضد الفرنسيين في سورية، وعزز علاقاته مع الكماليين المقيمين في روما للاستفادة من خبرتهم

في وضع مذكرة عن القضية السورية لتقديمها إلى الهيئات الدولية. وقد ارتاب البريطانيون والفرنسيون بحركات فيصل في إيطاليا، وتخوفوا من أن يحبك الإيطاليون معه "الدسائس بخصوص الشؤون العربية"، من هنا حين قرر مغادرة إيطاليا إلى سويسرا لمحاولة الاجتماع مع لويد جورج الذي كان فيها، تخوفوا من أن يستخدم زيارته للاتصال بالكماليين، وكانت بريطانيا تصفهم بالاتحاديين، فأجمع السفيران البريطاني في باريس والفرنسي في لندن على أن يدعى فيصل إلى لندن، وبذلك نكون، على حد ما ورد في مذكرة اللورد تشارلز هاردنغ (Charles Harding) عن محادثته مع السفير الفرنسي، "واثقين أنه لا يصبح في وضع يسمح له بدس الدسائس المعادية للمصالح الفرنسية أو البريطانية في سورية والحجاز" [(2242)]. وبرزت لدى فيصل مشاعر راديكالية تتمثل في حثّه والده على فتح علاقة مع البلاشفة، والتموضع في السياسة الشرقية التي يقودونها، والاندراج في حركة الاتحاد الإسلامي ودعوتها لتجاوز الضغائن بين العرب والأتراك بصرف النظر عن مدى مسؤولية كل منهم في هزيمة الدولة العثمانية، ردًا على ما وصفه فيصل بـ "خيانة الحلفاء"، ودرءًا "لشرورهم" [(2243)].

في أوائل أيلول / سبتمبر 1920، حط الحصري في إسطنبول، ليشرع في الاتصال بالكماليين، وقرأ في جريدة تركية مؤثرة في الرأي العام هي **يني كون** (**اليوم الجديد**)، التي يرأس تحريرها رجل الدعاية والحركي الكمالي الأناضولي اليساري يونس نادي، مقالًا يندد فيه بالثورة العربية ويصف الحسين بـ "الخيانة"، بمناسبة ورود خبر خاطئ عن وصوله إلى مؤتمر الصلح، وعن التسويغ لنفسه السفر إلى أوروبا. وقد ردّ عليه الحصري بهدوء، مفندًا ادعاءاته مع حرصه على إبراز موقفه من ضرورة عقد اتفاق بين الحجاز والدولة العثمانية قبل الحرب وبعدها، وبيان ما قدمته الحكومة العربية بدمشق للقوى الكمالية من دعم لوجستي وغض النظر عن شرائها الأسلحة والذخائر من سورية، ووصول الجنرال غورو إلى قناعة بأن الحكومة العربية متحالفة رسميًا مع الكماليين [(2244)].

قدّم الحصري، في 29 تشرين الأول / أكتوبر، مذكرته لحكومة المجلس الوطني الكبير التي انطلقت من أن يجري تنظيم عمل جمعية لتحرير سورية، ويستوضح منه عن النقاط التالية: 1 - ما هو نظر الحكومة الأناضولية إلى الحكومة الحجازية وموقفها منها؟ 2 - ما موقفها من سورية والعراق؟ 3 - وهل تستطيع حكومتكم أن تساعد سورية في جهادها ضد الاحتلال، وبالأخص: هل تستطيع أن تزود القوى الوطنية التي قد تتألف في جهات الشمال بالأسلحة والعتاد؟ 4 - إذا اقتضى إيفاد بعض الأشخاص لتنظيم أعمال الكفاح أو قيادتها، وتعذَّر وصول هؤلاء إلى ميادين العمل من الجنوب، فهل يمكن أن يضمن لهم السفر والانتقال عن طريق الأناضول؟ [(2245)]

تلقّى الحصري جواب الحكومة الكمالية، في 29 كانون الأول / ديسمبر 1920، بالاستيضاح عن عواطف حكومة الحجاز تجاه الحكومة الكمالية، مع إبداء حذر من كونها خاضعة للنفوذ البريطاني، وتمنيها السعادة لكل الممالك الإسلامية، بما فيها الحجاز. لكن بخصوص سورية والعراق، أبدت الحكومة الكمالية استعدادها لتوحيد المساعي مع أي جمعية إسلامية فيهما كي تكونا طليقتين من "أي قيد أجنبي أو حماية أجنبية"، لكنها حددت أولويتها في ضوء مصالحها الراهنة بالتركيز على دعم سورية قدر الإمكان، واستعدادها لاستقبال أي موفد من فيصل للقيام ببناء التشكيلات "وقيادة الحركات" في سورية [2246].

إن نقطة الحذر التي أبدتها مذكرة الحكومة الكمالية على الحسين كانت لينة جدًا؛ ففي الوقت الذي كانت تجيب فيه فيصل بذلك، عقدت في كانون الأول / ديسمبر 1920 بصفة غير مباشرة، من خلال الأمير عبد الله، اتفاقًا مع مصطفى كمال على توحيد الحركات الكمالية والعربية ضد الفرنسيين في سورية. ولم تنقطع قط عن التواصل مع الحسين عبر رسل حركة الاتحاد الإسلامي، بقدر ما أبدى هو استعدادات إيجابية مفتوحة لذلك. وهو ما سنتوقف عنده لاحقًا بنوع من التفصيل، في درج تحليل ظروف اندلاع الثورة الهنانية في شمال سورية وسياقاتها.

6 - صرف فيصل النظر عن سورية

أشار موسى، إشارة عابرة جدًا، إلى أن اتصال فيصل بالكماليين لم يسفر عن "أية نتيجة" [2247]، لكنه لا يكمل تفسير ذلك؛ فحين عاد الحصري بجواب الحكومة الكمالية كانت أولويات فيصل السورية قد تبدلت جذريًا ما إن برزت لديه مؤشرات ترشيحه لعرش العراق، ليتخلى عن القضية السورية التي تحول مركز الاهتمام بها إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني في القاهرة، والتي كانت تعوّل على بناء علاقات وثيقة مع الكماليين ضد العدو المشترك.

لقد رهنت الحكومة البريطانية تقديم أي مؤشر لفيصل في العراق بأن يبذل كل جهوده للضغط على والده الحسين في الحجاز، للحيلولة دون قيام الأمير عبد الله بأي حركة ضد الفرنسيين في سورية. فصرف فيصل النظر جذريًا عن بناء العلاقة مع الكماليين، وتراجع عن دعوته للتموضع في السياسة الشرقية التي يقودها البلاشفة، ونسج علاقة معهم. وبدأ هذا التحول، في 3 كانون الأول / ديسمبر 1920، مع اعتراف وزارة الخارجية البريطانية بفيصل رئيسًا للوفد العربي، بدلًا من الأمير جورج لطف الله [2248] الذي نشبت بينه وبين فيصل نزاعات على الملأ على أحقية التمثيل وشرعيته [2249]؛ ما أضعف مكانة فيصل السياسية لدى الدوائر البريطانية [2250]، بعد نوع من المماطلة باعتراف وزارة الخارجية به [2251] استمر حتى أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1920. وشكا فيصل منها كثيرًا، ومن تمنُّع وزارة الخارجية عن قبول مذاكراته معها [2252]. وفي اليوم

التالي، 4 كانون الأول / ديسمبر 1920، للاعتراف به، رتبت وزارة الخارجية البريطانية له لقاء مع الملك جورج الخامس الذي حدد لفيصل مهمة عاجلة بأن يبادر مباشرة إلى الضغط على والده "لتوقيف كل حركة ضد فرنسا في جنوبي سورية" ووعده فيصل باستصدار "أوامر شديدة" بوقف الحركة المعادية للفرنسيين في منطقة عمان [2253]؛ فلقد سئمت؛وزارة الخارجية من السجالات الصعبة مع الحسين، وفضلت أن يجري الأمر عن طريق الملك جورج نفسه، أي من ملك إلى ملك. وردّ الملك حسين، في 7 كانون الأول / ديسمبر 1920، على دعوة فيصل لوقف أي حركة عدائية ضد الفرنسيين في سورية، في سياق توتر علاقاته مع البريطانيين، وضغط رسل حركة الاتحاد الإسلامي لبدء صفحة جديدة في العلاقات بينه وبين الكماليين، بأن ما يطلبه منه "يضاعف الحكم علينا بالنفاق على بلاد العرب وبيعها إلى الأجانب، وبسواد تاريخنا ونزع كل شرف ومزية". ومع ذلك أعلم عبد الله بمراعاة ما طلبه ملك بريطانيا [2254].
ومنذ هذه اللحظة وحتى تسمية مؤتمر القاهرة البريطاني له مرشحًا للعرش على العراق (آذار / مارس 1921)، التزم فيصل التزامًا دقيقًا ومثابرًا بدفتر الشروط البريطاني، مسقطًا سورية من أي اهتمام له، بينما استمر الأمير عبد الله، الذي أثارت حركاته في عمان وإعلانه حملته لتحرير سورية [2255] قلقًا شديدًا لدى بريطانيا. إن متابعة حركة الضغوط البريطانية اليومية الكثيفة عبر فيصل، بعد ارتهانه لدفتر الشروط البريطاني للحيلولة دون قيام عمليات في سورية ضد الفرنسيين، تشرح ذلك على نحوٍ جلي، وتشير إلى أن البريطانيين لم يستهتروا بتلك الترتيبات قط، لما تحتملهً من تعقيد العلاقة البريطانية مع فرنسا في سورية. ارتبطت الضغوط البريطانية على الحسين عبر فيصل بتعقدات مفاوضاتهم مع الفرنسيين حول رسم الحدود بين المنطقتين الفرنسية والبريطانية، ومخاوفهم من أن تشكل تلك الترتيبات ذريعة للجنرال غورو لاحتلال شرق الأردن بدعوى وقف العمليات العدائية فيه والهجوم على فلسطين البريطانية إن قام العرب بمهاجمة الفرنسيين في سورية. كانت تلك، كما يشير فرومكين، قناعة قوية لدى الضباط البريطانيين [2256].
لكن عبد الله لم يعد فيصل بأكثر من تجميد عمله في سورية مؤقتًا، تسهيلًا لمهمة فيصل، مع حرصه "على التمسك بالصداقة القائمة مع بريطانيا العظمى" وعلى الصلة الودية بين ضباطه والضباط البريطانيين في شرق الأردن [2257]. فلقد كان بدوره ينتظر فرصته، من دون أن يتردد من جديد في ترتيبات عدائية ضد الفرنسيين في سورية، على سبيل تذكير البريطانيين بعدم تجاوزه في أي تسوية حتى لو كانت جوائز ترضية لوعودهم العربية؛ وتمثلت هنا بتأميره على شرق الأردن. لقد كانت الحملة على سورية في الأخير هي طريقه إلى الإمارة، كما كان التخلي عن القضية السورية هو طريق فيصل لتحسين فرصه في عرش العراق.

(2157) بلاغ الجنرال غورو، قائد جيش الشرق العام والمندوب السامي للجمهورية الفرنسوية إلى أهالي سورية، نشر صورة عنه عنتابي وعثمان، في: محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 228. ووردت فقرة التهديد بالقصف بالطائرات إن تعرض فرنسي أو مسيحي واحد للذبح في: شكيب أرسلان، **فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأمريكي: حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة عجاج نويهض، ج 4 (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1993)، ص 146؛ ونشر الحصري أيضًا النص كاملًا نقلًا عن الفرنسية لأنه لم يعثر على النص العربي. ساطع الحصري، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 316 - 318.

(2158) المرجع نفسه، ص 145 - 146.

(2159) يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 76.

(2160) جورج فغالي، **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997)، ص 307 - 308؛ أما التاريخ الرسمي لجيوش الشرق، فيشير إلى أن القوة كانت مؤلفة من فرقة من السنغاليين تضم الفيلقين العاشر والحادي عشر من الرماة السنغاليين، ومن لواءين من فيلق الرماة الأفريقيين، ولواءين من فيلق المشاة 415، وفيلق الصباحيين المراكشيين، وكوكبة من فيلق الخيالة السريعة الأول، وبطارية من عيار 155، وبطاريتين ونصف بطارية من عيار 65، وكتيبة دبابات، وكتيبة فنية، وقوة طيران. في: **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 69؛ يشير كرد علي إلى أرقام قريبة جدًّا مما ذكره فغالي، ويحدد أن حجم الجيش الفرنسي المهاجم كان مؤلفًا من عشر كتائب مشاة وست كتائب فرسان وسبع مجموعات من الجنود السنغاليين والمراكشيين والجزائريين. محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 177؛ أما غويبه نفسه، فيشير إلى أن فرقته كانت مؤلفة من أربعة فيالق مشاة قناصة، وفيلقي خيالة، وأربع بطاريات مدفعية من عيار 75 وبطاريتين من عيار 65 وبطارية واحدة مدفعية ثقيلة من عيار 155 شنايدر قصير، ووضع تحت تصرفها 15 دبابة هجوم وأربع سيارات مزودة برشاشات، وفرقة هندسية، ورتل من طائرات الاستكشاف، وكان لها أن تستفيد من الطائرات القاذفة التابعة للقيادة العليا. الحصري، ص 343.

(2161) قدّر عبد الرحمن الكيالي، صاحب الكتاب المرجعي **المراحل**، حوالى 70 ألف جندي، وثلاثين طائرةً، و40 دبابةً ومئات المدافع الضخمة والسيارات المسلحة على دمشق. يُنظر: عبد الرحمن الكيالي، **الجهاد السياسي** (حلب: المكتبة العصرية، 1926)، ص 63 - 64. ويبدو أن الكيالي قد اختلط عليه التمييز

بين حجم القوات الفرنسية المخصصة لمعركة ميسلون واحتلال دمشق وحجم الجيش الفرنسي بعد مرور نحو عام؛ فلقد كان حجم الجيش الفرنسي في عام 1921 يصل إلى 70 ألف رجل، ولم يتقلص هذا الحجم إلى 24 ألف رجل، إلا في نهاية عام 1924، لكنه سيرتفع إبان الثورة السورية الكبرى، ثم سيرتفع مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية. فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 108.

(2162) فغالي، ص 311؛ يعطي التاريخ الرسمي لجيوش الشرق رقمًا إجماليًا للقوات العربية في ميسلون هو "فرقة مشاة مجهزة ببطاريتين تشتملان على عدد من المدافع من عيار 105 وعلى 25 مدفعًا رشاشًا". **الكتاب الذهبي**، ص 69.

(2163) كرد علي، ص 177.

(2164) إلى درجة أن العميد طه الهاشمي الذي عيّنه يوسف العظمة وزير الدفاع في 20 / 5 / 1920 قائدًا لفرقة حوران، اعتذر عن قيادتها لكونها "فرقة قليلة العدد ملاكها ناقص. ولا يمكن تدريبها وتهذيبها لسعة نطاقها ولكثرة غوائلها". يومية 20 مايس [كذا]، [مايو] 1336 (دمشق)، في: طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، ج 1 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978)، ص 59.

(2165) من فيصل إلى الملك حسين في 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 142.

(2166) فغالي، ص 189 - 190.

(2167) كرد علي، ص 177.

(2168) كان بحلول تموز / يوليو 1920، وقبل تسريحه، مؤلّفًا من 8000 جندي، و500 ضابط، يحوزون 15 ألف بندقية مختلفة الطُّرز لكل منها 250 طلقة، وعلى نحو 50 مدفعًا عيار 7.5، و4 مدافع عيار 10.5 لكل منها 50 قذيفة، لكن تتباين الروايات في الحجم الدقيق لأسلحة وعتاد الجيش السوري وإن كانت كلها مجمعة على ضآلتها، بحيث كان عتادها ينفد بعد أولى مواجهات تصادمية. يُقارَن بـ: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 182 - 183؛ يُنظر: أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956)، ص 244؛ يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 181؛ قدّم فيصل معطيات مختلفة في أنه كان لكل مدفع 150 قذيفة، ولكل بندقية نحو 300 طلقة. يُقارَن بـ: من فيصل إلى الملك حسين في 9 آب / أغسطس 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 142.

(2169) كرد علي، ص 177.

(2170) إحسان الهندي، **معركة ميسلون** (دمشق: مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، 1967)، ص 141.
(2171) القيسي، ص 85، نقلًا عن حديث الهاشمي إلى جريدة **صدى الاستقلال**. لا بد من أن الهاشمي كان يقصد القوة المتحشدة وليس كل الجيش، وإن أوحى استشهاد القيسي به أنه يقصد إجمالي حجم الجيش. قدّر عبد العزيز العظمة، وهو الشقيق الأكبر ليوسف العظمة، عدد الجنود بأقل من 2000 رجل، وعدد المتطوعين الميليشياويين بنحو 300 فارس من حي الميدان ودمشق. عبد العزيز العظمة، **مرآة الشام، تاريخ دمشق وأهلها**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، ط 2 (دمشق / بيروت: دار الفكر، 2002)، ص 487؛ أما العمري، فحدد إجمالي القوات السورية في الجبهة بنحو 1378 رجلًا، بينهم متطوعون غير مسلحين، بينما هناك وحدات أخرى لم يستطع العمري تقدير حجمها. يُنظر: صبحي العمري، **ميسلون نهاية عهد: أوراق الثورة العربية**، ج 3 (بيروت: دار الريس، 1991)، ص 143 - 144. بينما حدّد الملك فيصل نفسُه حجم قوة الجيش العربي المتبقية التي واجهت الزحف الفرنسي بما لا يزيد على 2000 رجل وحوالى 200 رجل آخرين "من رجال القبائل المسلحين". مذكرة الملك فيصل إلى الحكومة الإنكليزية، في: سعيد، ص 235.
(2172) سليمان موسى، **الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 567.
(2173) تقرير الجنرال غورو، صباح 24 / 7 / 1920، في: كرم، ص 336.
(2174) **الكتاب الذهبي**، ص 71.
(2175) فغالي، ص 157
(2176) **الكتاب الذهبي**، ص 74؛ وقدر الجنرال غورو خسائر الفرنسيين تقديرًا أوليًا بحوالى 150 رجلًا. في: تقرير غورو في 24 / 7 / 1920، في: كرم، ص 336 - 337.
(2177) الهندي، ص 186.
(2178) كرد علي، ص 177؛ ويروي كرد علي أن هناك رواية تشير إلى أن القوات الفرنسية حفرت بأيديها القبور للجنود الجرحى "قبل أن يُرموا بالرصاص". المرجع نفسه، ص 178؛ ويروي عبد العزيز العظمة أن الجنود الفرنسيين أكرهوا الشيخ عبد القادر كيوان والشيخ كمال الخطيب، المتطوعين في مفرزة حي الميدان، على حفر قبريهما بأيديهما، وأنزلوهما فيه وهما حيان، ثم أطلقوا عليهما النار. العظمة، ص 487. وأما الشهبندر، فيشير إلى أن القومندان أربولاس قتل الأسرى العرب من سرية الشيخ مرزوق التخيمي. يُقارَن بـ: عبد الرحمن الشهبندر، **المقالات**، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، 1993)، ص 269.
(2179) المرجع نفسه، ص 253.
(2180) العمري، ص 168.

(2181) **مذكرات فوزي القاوقجي: 1914 - 1932**، إعداد خيرية قاسمية، ج 1 (بيروت: دار القدس، 1975)، ص 69؛ محيي الدين السفرجلاني، **فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة** (دمشق: مطبعة الترقي، 1937)، ص 280؛ العظمة، ص 490؛ تشير بعض الروايات إلى أن هناك أكثر من مجموعة محلية شاركت في إطلاق النار على الجيش ونهبه، ومنها "عصابات آل شموط" وفرقة خيالة عربية معادية في منطقة دير العشائر. كما أن متطوعين "سلبوا الجنود العائدين من الجبهة بصورة إفرادية، فكانوا يأخذون أسلحتهم وأموالهم، ومن يمانع كان يُقتل فورًا". أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 162 - 164؛ علي الوردي، **لمحات من تاريخ العراق الحديث**، ج 6 (بغداد: [د. ن.]، 1976)، ص 163؛ العظمة، ص 490؛ وفق رواية القاوقجي، كان نوري الشعلان قد وعد الملك فيصل باستنفار عشيرته للقتال ضد الفرنسيين، لكنه أرسل 20 فارسًا فقط إلى دمشق بقيادة ابنه نواف الشعلان، ووضع نفسه تحت تصرف السرية التي يقودها فوزي القاوقجي، على أن يلتحق فرسان العشيرة بالجيش العربي في موقع الصبورة قرب دمشق، لكن هذه الجموع لم تقاتل بل تربصت بفلول الجيش المنسحبة ثم سلبتها ونهبتها. وتساءل القاوقجي في نهاية سرديته بمرارة: أين كانت جموع الرواة "التي أبت الظهور في ميدان الدفاع، وجاءت مستبسلةً لنهب الجيش العربي، الذي إنما جاءت على زعمها لمساندته ونجدته". القاوقجي، ص 69.

(2182) ما عدا الدروبي الذي برّر البقاء في دمشق بدعوى الحفاظ على الأمن. الحصري، ص 149؛ الواقع أن فارس الخوري كان قد تخلف أيضًا عن مرافقة فيصل. وفسر كرد علي عدم التحاقه بتقديم رسالة مطواعة للفرنسيين بالتخلي عن فيصل. كرد علي، ص 178.

(2183) المرجع نفسه.

(2184) الحصري، ص 112.

(2185) علاء الدين الدروبي (رئيسًا)، عبد الرحمن اليوسف (رئاسة مجلس الشورى)، جميل الألشي (وزارة الحربية)، عطا الأيوبي (وزارة الداخلية)، فارس الخوري (وزارة المالية)، علاء الدين الدروبي (وكالة وزارة الخارجية)، محمد جلال (وزارة العدلية)، بديع المؤيد (وزارة المعارف). **العاصمة**، السنة 2، العدد 142، 29 / 7 / 1920، ص 1.

(2186) محمد عزة دروزة، **مذكرات محمد عزة دروزة**، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 481؛ فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 145.

(2187) من غورو إلى وزارة الخارجية، 27 / 7 / 1920، في: كرم، ص 348.

(2188) الحصري، ص 150.

(2189) المرجع نفسه، ص 150، 154؛ مذكرة الكولونيل تولا في 27 تموز / يوليو 1920 بتبليغه قرار الحكومة الفرنسية بمغادرة دمشق بأسرع ما يستطاع، ووضع قطار خاص تحت تصرفه. مراسلات فيصل - غورو، في: كرم، ص 346؛ من غورو إلى وزارة الخارجية، 27 / 7 / 1920، مراسلات فيصل - غورو، في: المرجع نفسه، ص 348؛ خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920 - 1945**، ص 12؛ دروزة، مج 1، ص 482.

(2190) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 492.

(2191) "دمشق لمراسلنا في 29 تموز / يوليو 1920"، **بريد اليوم**، العدد 22، 3 / 8 / 1920، ص 2.

(2192) الشهبندر، ص 255.

(2193) الحصري، ص 153.

(2194) "دمشق لمراسلنا في 29 تموز / يوليو 1920".

(2195) علي جودت، **ذكريات علي جودت 1900 - 1958** (بيروت: مطابع الوفاء، 1967)، ص 70؛ توماس إدوارد لورنس، **الثورة العربية**، تعريب شعبان بركات، ط 2 (عمان: دار الأهلية، 2009)، ص 218؛ قدري، ص 171.

(2196) غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا** (بيروت: مطابع أشقر أخوان، 1955)، ص 32؛ إبراهيم غازي، **نشأة الشرطة وتاريخها في سورية** (دمشق: دار العلم الحديث، 1999)، ص 135.

(2197) الشهبندر، ص 269؛ كرد علي، ص 177.

(2198) الحصري، ص 156 - 158.

(2199) من غورو إلى وزارة الحربية - الدائرة الشرقية، 2 / 8 / 1920. في: كرم، ص 362.

(2200) الحصري، ص 155.

(2201) دروزة، ص 480، 482.

(2202) يشير الحصري إلى أنه قد اقترح قبل الاحتلال نقل الخزينة مع الأوراق المهمة إلى درعا استعدادًا لنقل الحكومة عند الاقتضاء، ولكن علاء الدين الدروبي عارض ذلك معارضةً شديدةً، بينما لم يعر أعضاء الحكومة الأمر اهتمامًا. الحصري، ص 109؛ حول العرض على فيصل في الانتقال إلى جبل الدروز للمقاومة. **أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925 - 1927**، إعداد وتحقيق منصور الأطرش، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 2008)، ص 57.

(2203) المرجع نفسه، ص 57.

(2204) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962)، ص 422.

(2205) الحصري، ص 154.
(2206) يذكر دروزة منهم: أحمد مريود، نبيه العظمة، معين الماضي، الشيخ كامل القصاب، أمين التميمي، محمد علي التميمي، رفيق التميمي، الأمير عادل أرسلان، رشيد طليع، الحاج أمين الحسيني، عارف العارف، سليم عبد الرحمن، رياض الصلح، خير الدين الزركلي، الشيخ عبد القادر المظفر، صبحي الخضراء، فؤاد سليم، عثمان قاسم، علي خلقي، عوني القضماني، شكري الطباع، عمر شاكر، عبد القادر سكر، جميل المدفعي، علي جودت الأيوبي، راسم سردست ...إلخ. تجمعت مجموعة من الرعاع حوله تحت ستار توديعه، كأنها "تنوي نهبه، ظانّةً على ما يبدو أنه خزائن الملك" "المليئة بالذهب والفضة"، ولكن شيوخ درعا طردوهم، وحالوا دون ذلك. دروزة، ص 482.
(2207) موسى، ص 569 - 571.
(2208) أعلم هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني على فلسطين، في 16 آب / أغسطس 1920، أي قبل نحو يومين من توجهه من حيفا إلى إيطاليا، أنه لما كان شرق الأردن يقع في نطاق جنوب خط سايكس - بيكو الذي اتفق البريطانيون مع الفرنسيين على أن تكون مناطق نفوذ بريطاني، فإنه قرر تشكيل حكومة محلية لإدارته بالتعاون مع عدد ضئيل من الضباط البريطانيين لتنظيمها. علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة 1921 - 1946**، ط 2 (عمان: مركز الكتاب الأردني، 1989)، ص 16.
(2209) الحصري، ص 156.
(2210) من غورو إلى وزارة الحربية - الدائرة الشرقية، 2 / 8 / 1920، في: كرم، ص 362.
(2211) وصف افتتاحية **العاصمة** لمراسم استقبال الجنرال غورو وزياراته. في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 145، 9 / 8 / 1920، ص 1 - 2؛ تشير إليزابيث تومسون في سياق عرضها زيارة الجنرال غورو إلى دمشق أول مرة يوم السبت 7 آب / أغسطس، والتي امتدت إلى غاية الاثنين 9 آب / أغسطس، أن عددًا قليلًا من المنازل أو المحال التجارية كان يرفع العلم الفرنسي، بينما خلت مواكب الجنرال من هتاف الحشود وتهليلها. يُنظر: Elizabeth F. Thompson, *How the West Stole Democracy from the Arabs: The Arab Congress of 1920, the Destruction of the Syrian State, and the Rise of Anti - liberal Islamism* (New York: Atlantic Monthly Press, 2020), p. 318; ويعتبر الباحث الفرنسي بيير زيرتو أن غورو لم يحظَ باستقبال حار حينما زار دمشق أول مرة في 7 آب / أغسطس. يُقارَن بـ: Pierre Czertow, "Illusion et désillusion d’une Grande Syrie arabe," *Conflits*, 1 / 6 / 2021, accessed on 13 / 9 / 2022, at: https://bit.ly/3RFbBnH
(2212) مديرية المطبوعات، استرداد النهوبات، في: **العاصمة**، العدد 144، 15 / 8 / 1920، ص 2.

(2213) جايمس بار، **خط في الرمال: بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط**، ترجمة ماريا الدويهي (بيروت: دار الساقي، 2018)، ص 114.
(2214) منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: الثورة السورية الكبرى** (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 139.
(2215) في العراق، يشير الكولونيل، وكيل الحاكم الملكي العام للعراق في تلك الآونة، إلى ما أثارته إشارة لويد جورج إلى "حملة أَلِنبي المظفرة" في فلسطين، واعتبرها "آخر الحملات الصليبية وأعظمها" من سخط شديد، استنفرت التوتير على مواجهة الدول الاستعمارية بوصفها دولًا مسيحية تواصل الحروب الصليبية، ونشرت المطبوعات التي كانت تصدر تحت إشراف الميرزا محمد خان بهادور في كربلاء في هذا السياق هذه الإشارة، واستذكرت الفظائع الصليبية السابقة. أرنولد ويلسون، **الثورة العراقية**، ترجمة جعفر الخياط (بيروت: دار الرافدين، 2004)، ص 143.
(2216) فغالي، ص 116؛ علي سلطان، **تاريخ سورية الحديث: 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين**، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 1996)، ج 2، ص 337. بالاستناد إلى كتاب: Pierre Lautey, *Gouraud* (Paris: René Julliard, 1949), p. 193.
(2217) بار، ص 114؛
(2218) "Gen. Gouraud: ‘We’re Back!’ Did He Really Say It?" *Joshualandis, Syria Comment*, accessed on 12 / 9 / 2022, at: https://bit.ly/40RrEmH
يشكر الباحث الأستاذ عمرو الملاح الذي شاركه في هذه الفقرة.
(2219) Pierre Fournié, "Le mandat à l’épreuve des passions français: L’Affaire de Sarrail (1925)," in: Nadine Méouchy (ed.), *France, Syrie et Liban, Les ambigüités et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Institut français d’études arabes de Damas, 2002), p. 128.
(2220) وصف افتتاحية **العاصمة** لحفل استقبال الجنرال غورو وزياراته، في: **العاصمة**، السنة 2، العدد 145، 9 / 8 / 1920، ص 1 - 2.
(2221) Gabriel Puaux, *Deux années au levant: Souvenirs de Syrie et du Liban 1939 - 1940* (Paris: Hachette, 1952), p. 29.
(2222) ورد في مذكرات غويبه التي نشر الحصري جزءًا منها. الحصري، ص 352 - 353.
(2223) من فيصل إلى الحسين، 9 / 8 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 143.
(2224) الحصري، ص 163.
(2225) سعيد، ج 3، ص 245 - 246؛ حنا أبو راشد، **حوران الدامية**، ط 2 (بيروت: مكتبة الفكر العربي، 1961)، ص 377 - 378؛ آل جندي، **ص** 179؛ غالب

العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا** (بيروت: مطابع أشقر إخوان، 1955)، ص 195 - 197.

(2226) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire: Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 331.

(2227) محافظة، ص 16؛ وهو ما كان فيصل يعرفه في أواخر تموز / يوليو قبيل مغادرته سورية؛ الحصري، ص 156.

(2228) سليمان موسى، **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، 1908 - 1924**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 586.

(2229) Mizrahi, p. 331.

(2230) Ibid., p. 330.

(2231) كرد علي، ص 182.

(2232) **أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925 - 1927**، إعداد وتحقيق منصور الأطرش، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 2008)، ص 57.

(2233) يشير دروزة إلى مريود بـ "العقل المدبر" لتحويل حادثة خربة غزالة إلى ثورة شاملة. دروزة، ص 371. للتفاصيل، ينظر: محمود عبيدات، **أحمد مريود قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن 1886 - 1926** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 219 - 223.

(2234) انضمت إلى عشائر حوران عشيرة بني نعيم برئاسة الشيخ صالح الطحان، وعشائر الفضل برئاسة الأمير محمود الفاعور، وعشائر السلوط برئاسة الشيخين طلال أبو سلمان وأحمد العياض. أبو راشد، ص 378؛ منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900 - 1959**، ج 1، ط 3 (عمان: دار ورد، 2017)، ص 144 - 145.

(2235) دروزة، ص 371.

(2236) لم تتمكن القوات الفرنسية من إعادة الاتصال البرقي بين دمشق وازرع ودرعا، "بسبب حوادث حوران"، إلا في أوائل شباط / فبراير 1921. **العاصمة**، السنة 2، العدد 177، 3 / 2 / 1921، ص 3.

(2237) تتحدث الخلاصات التي أخذت الاستخبارات الفرنسية تنشرهارسميًّا، على نحو شبه يومي في تلك الفترة في **الجريدة الرسمية**، عن كمائن واشتباكات مستمرة بين الثوار والجيش الفرنسي، وعن قيام القوات الفرنسية بمعاقبة القرى المشاركة في الثورة من "دون شفقة"، واستمرارها في ذلك، وعن قيام الطائرات الفرنسية بقصف كل التجمعات والمناطق التي يوجد فيها "زعماء حوران"، وقصف درعا والمزيريب والصنمين وبصرى أسكي الشام وشقرة ودلة وغباغب و"عدد كبير من القرى" بالقنابل، والقبض على متمردين وإعدامهم رميًا بالرصاص. وتتحدث البرقيات أيضًا عن "التدمير

والعقاب اللذين بدأت حوران تشعر بوطأتهما"، وتشير إلى أنه حيثما كان هناك بدو متجمعون كان هناك قصف. وكان منهج العقاب الفرنسي يقوم على أن "القرية الأقرب" إلى مكان الحادثة "تُعتبر مسؤولةً وتدمّر حالًا، وتصادر مواشيها"، وتتحدث البرقيات عن مواجهة جموع من الفرسان يراوح عددها بين 1200 و1500 فارس، وعن شحناتٍ مستمرة بقطاراتٍ مصفّحة للقوات الفرنسية في درعا. يُنظر: برقيات الاستخبارات الفرنسية عن العمليات في حوران في: أعداد **العاصمة** من السنة 2، العدد 150، 30 / 8 / 1920 إلى العدد 157 بتاريخ 23 / 9 / 1920.

(2238) في 22 آب / أغسطس كذّبت دائرة المطبوعات الفرنسية رسميًا نبأ نشرته جريدة **فتى العرب** بأن "الحكومة الفرنسية فرضت غرامة حربية على الحوارنة": **العاصمة**، السنة 2، العدد 157، 23 / 4 / 1920، ص 1.

(2239) فرض الفرنسيون على أهل حوران دفع 100 ألف جنيه عثماني غرامة الحربية، و36 ألف جنيه ديّة الوزراء القتلى، وأعدموا في 20 أيلول / سبتمبر 1922 المتهمين الستة بقتل الوزراء. سعيد، ص 246؛ أما حنا أبو راشد، فيؤكد أنه قد أصاب الشخص الواحد من إجمالي الغرامات حوالى عشرة جنيهات، وشملت هذه الغرامات المسلمين والمسيحيين على حد سواء، وأدت صعوبة تأمينها إلى اقتراض نسبة منها من تجار دمشق، برسم تسديدها على الموسم. أبو راشد، ص 379.

(2240) Mizrai, p. 332.

(2241) Ibid.

(2242) محضر كتبه اللورد هاردنغ لمحادثة مع السفير الفرنسي، 23 / 9 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 430.

(2243) من فيصل إلى الملك حسين، 10 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 152 - 153، 156 - 157.

(2244) الحصري، ص 171 - 177.

(2245) المرجع نفسه، ص 170 - 171.

(2246) المرجع نفسه، ص 178.

(2247) موسى، ص 572.

(2248) كان الحسين مترددًا في تسمية فيصل ممثلًا له، وبرز بدلًا منه الأمير جورج لطف الله. ونشبت بين فيصل ولطف الله في لندن نزاعات على الملأ على أحقية التمثيل وشرعيته، ما أضعف مكانة فيصل السياسية لدى الدوائر البريطانية. من فيصل إلى زيد، 27 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 159.

(2249) أبرق الحسين، في 24 / 9 / 1920، إلى وزارة الخارجية البريطانية بتسمية الأمير حبيب لطف الله رئيسًا للوفد العربي في مؤتمر الصلح. يومية 3

تشرين الأول / أكتوبر 1920، في: حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، ص 729؛ وأخذ لطف الله يراجع الحكومة البريطانية منذ وصوله إلى لندن، في 23 تشرين الأول / أكتوبر 1920 بوصفه رئيسًا للوفد، وينصح فيصل بالخلود إلى الهدوء، لأنه سيقود السياسة باسم الحجاز، بينما اعتبره بعض أعضاء الوفد الحجازي طامعًا في إمارة له تحت سيادة الحسين، مما أحبط فيصل، وتراشق حبيب الله مع فيصل وصرح لوكالات الأنباء أنه وحده ممثل الحسين، وأن "فيصل ليس له صلاحية". من فيصل إلى الملك حسين، 10 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 151 - 152؛ يومية 12 / 9 / 1920، في: حيدر، ص 714 - 715؛ يومية 3 / 10 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 729؛ يومية 26 تشرين الأول / أكتوبر 1920، في: المرجع نفسه، ص 737.

(2250) من فيصل إلى زيد، 27 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 159.

(2251) في 26 أيلول / سبتمبر1920 ممثلًا عنه ورئيسًا للوفد العربي بدلًا من جورج لطف الله. من الملك حسين إلى فيصل، 26 / 9 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 148.

(2252) من فيصل إلى زيد، 27 / 11 / 1920، في: المرجع نفسه، مج 2، ص 159.

(2253) أرسل فيصل، إثر مقابلة ملك بريطانيا له، إلى والده بأن ينزل عند رغبة ملك بريطانيا بـتدخله لـ "توقيف كل حركة ضد فرنسا"، ووعد فيصل ملك بريطانيا بأننا "سنسعى جهدنا في إنفاذ رغبته وإعطاء الأوامر الشديدة لتوقيف الحركات العدائية ضد فرنسا في منطقة عمان". من فيصل إلى الملك حسين، 5 / 12 / 1920، **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 160 - 161؛ عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ط 2 (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ص 156.

(2254) من الملك حسين إلى الأمير فيصل، 7 / 12 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 161.

(2255) وجّه الأمير عبد الله، في 5 كانون الأول / ديسمبر 1920، دعوة علنية، بوصفه نائبًا عن الملك فيصل، بعنوان "إلى الإخوة السوريين"، وطلب من أعضاء المؤتمر السوري والجيش العربي، ضباطًا ومجندين، أن يلتحقوا به في معان للانتفاض ضد الفرنسيين، وإجلائهم عن سورية. بن الحسين، **مذكراتي**، ص 154 - 155؛ يُقارَن بـ: سعيد، مج 2، ص 4.

(2256) فرومكين، ص 495. رد رئيس الحكومة الفرنسية جورج ليغاس على تشبث الحكومة البريطانية نزولًا عند طلب الحركة الصهيونية بمنطقة صفد والحولة والليطاني، بأن أمر الجنرال غورو في 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1920 بأن يكون مستعدًا للانتشار العسكري وبالقوة اللازمة إذا ما اقتضى الأمر على الحدود الفاصلة المنصوص عليها في اتفاقية سايكس - بيكو، في قضاء صفد بحيث تشمل بانياس، بما فيها مستعمرة المطلة اليهودية، وحتى سمخ وحدود بحيرة طبرية. بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاقية سايكس -**

بيكو، قراءة في الخرائط، ط 2 (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018)، ص 175.
(2257) من صبحي الخضرا إلى حداد باشا، 13 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 176 - 177.

القسم السابع: من الثورة الهنانية إلى معاهدة لوزان (1920 - 1923)

الفصل الخامس والثلاثون: الثورة الهنانية

مقدمة

يطلَق اسم "الثورة الهنانية" بالمعنى الخاص للكلمة على "ثورة الشمال" السورية (أيلول / سبتمبر 1920 - تموز / يوليو 1921). وقد شملت أربع ثورات فلاحية جبلية: الأولى في منطقة القصير التابعة لأنطاكية، وتزعمها الشيخ يوسف السعدون؛ والثانية في منطقة صهيون، ومركزها الحفة، وتزعمها عمر البيطار؛ والثالثة في منطقة كفر تخاريم، وتزعمها نجيب عويد؛ والرابعة في جبل الزاوية، وتزعمها مصطفى الحاج حسين، وتشكلت على نحو متأخر في 11 شباط / فبراير 1921. وكان هنانو القائد الأعلى لهذه الثورات، التي عُرفت في مجموعها بـ "الثورة الهنانيّة"، أو ثورة الشمال [(2258)]، وكان يعطي نفسه في بعض مراسلاته صفة "قائد الدفاع الوطني في شمال سورية" [(2259)] بما ينطوي عليه ذلك من أنه امتداد لجمعية الدفاع الوطني السابقة بحلب.

وبذلك، تعتبر الثورة الهنانيّة بجبهاتها الأربع إحدى ثلاث ثورات سورية ما لبثت أن غدت متداخلة، ضد الاحتلال الفرنسي، وحدثت كلها في سياق دعم كمالي بالسلاح والعتاد والسرايا النظامية. وانطلقت جميعًا من الأطراف الجبلية والريفية والعشائرية السورية المتاخمة لمناطق الحدود السورية - التركية الحالية اليوم. وأولاها الثورة - الأم في جبل العلويين، التي اندلعت عملياتها بقيادة الشيخ صالح العلي منذ أواخر عام 1919 وخمدت رصاصاتها فترة في حزيران / يونيو 1920 اتضح أنها مؤقتة، ثم تجددت بعد دعم الأمير عبد الله لها. والثانية هي ثورة الرقة بقيادة حاجم باشا بن مهيد، الذي أعلن قيام حكومة الرقة المستقلة، تحت راية الحكومة العربية [(2260)]، واندلعت بتشجيع من محمد نهاد باشا، قائد الفيلق الكمالي في أورفة [(2261)]، الذي زوده بسَرية تركية نظامية [(2262)]. وتمكن هنانو، بتكليف من الحكومة الكمالية منذ أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1920، من التشبيك بين هذه الثورات [(2263)]، وتحقيق وحدة ميدانية بينها في معارك جسر الشغور، من خلال مؤازرتها لتلك المعارك بهجوم قوات الرقة، بقيادة الوصي، على عشائر عنزة حاجم بن مهيد على بلدة منبج والسيطرة عليها بعد طرد القوة الفرنسية منها.

شمل النطاق المجالي لهذه الثورات مساحة واسعة من الأرياف والمناطق الجبلية في سوريا الشمالية والجبلية الساحلية، وشكّل هذا النطاق قوسًا يمتد

في اتجاه الغرب من قضاء أورفة مرورًا بمرعش نزولًا إلى ساحل البحر المتوسط ولواءي أنطاكية وإسكندرون. وكان الكماليون الأتراك في الوقت نفسه يقاتلون الفرنسيين من أجل السيطرة على مساحة واسعة من سوريا الشمالية الواقعة في هذا القوس [2264]. وكان هذا القوس يتمتع بشبكات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية كبيرة وراسخة تعود إلى أجيال عديدة، ويقاربها هذا البحث بصفتها وحدة تحليلية.

يتوقف هذا الفصل بإسهاب، في ضوء تعامله مع النطاق المجالي التشابكي والتفاعلي لمناطق ذلك القوس بصفته وحدة تحليلية، عند مجريات اندلاع الثورة الهنانية، وتحالفها مع الكماليين ضد العدو المشترك، ويعيد بناء تاريخ تلك الثورة، وإشكالية وحدتها مع الكماليين وتناقضها معهم، ومحاولًا الإجابة عن أسئلة من قبيل: ما الذي حصل؟ وكيف حصل؟ وما الظروف والملابسات التي حدثت فيها تلك العلاقات؟ وما مصائرها؟

أولًا: من مؤتمر القصير إلى اتفاق هنانو - صلاح الدين عادل

1 - انقسام الثوار السوريين حول استئناف الثورة: ثلاثة خيارات

في إثر سقوط حلب، من دون إطلاق طلقة واحدة ضد القوات الفرنسية على الشاكلة التي وصفناها، عمّت موجة من الانقسامات مجاميع الثوار، وانتشر شعور بعدم جدوى المقاومة بعد سقوط الحكومة العربية وإبعاد الملك فيصل عن سورية، مع خوف من عقابيل ردة الفعل الفرنسية إلى درجة دفعت بعض المناطق في غرب حلب، التي كانت حاضنة بشرية تقليدية لمجاميع المقاومة، إلى "طرد" قادة تلك المجاميع منها حين عادوا إليها ليحثوها على العمل [2265].

وفي هذا السياق، عقد الثوار السوريون، في أواخر العشر الأول من آب / أغسطس 1920، بعد إخراج الملك فيصل من سورية، مؤتمرًا عامًا في منطقة القصير على الضفة الغربية لنهر العاصي، ترأسه صبحي بركات، القائد التاريخي لثورات أنطاكية - القصير، وحضر المؤتمر وفق السعدون نحو 2000 رجل. وكان بركات يقود أكبر مجموعة من المقاتلين بلغ حجمها نحو 750 من ثوار القصير، وبحث المؤتمر في ثلاثة خيارات عرضها بركات هي: رمي السلاح والتفاوض مع الفرنسيين في مقابل عقد "صلح شريف معهم [الفرنسيين] يحفظ لنا حرمتنا وكياننا"؛ الدفاع والصبر والقتال حتى الموت، وإرسال وفد إلى حكومة المجلس الوطني الكبير لمؤازرة الثوار بالسلاح والعتاد ضد العدو الفرنسي المشترك؛ التحالف مع الكماليين، كما قرر بعض أقطاب المؤتمر المتصلين بهنانو اعتماد الخيار الثالث [2266].

وأدى اشتداد الخلاف حول هذه الخيارات إلى حدوث انقسام بين الثوار، ولا سيما بين ثوار القصير. ووصف السعدون هذا الانقسام بـ "الانشقاق"؛ حيث خرج بموجبه معظم مقاتلي القصير الذين شكلوا الحجم الأكبر بين الثوار (750 رجلًا)، من مجرى الإعداد لاستئناف الثورة. وتبنّى صبحي بركات موقف هؤلاء المقاتلين، فاتهمه الثوار بـ "الخيانة" وعقد صفقة استسلام مع الفرنسيين [2267]، لتلتصق هذه الوصمة بسمعته حتى وفاته. ونشرت جريدة **لسان الحال** البيروتية يومئذ أن بركات قام في سياق هذه الصفقة بتسليم نفسه لسلطات الاحتلال الفرنسي، فعفا الجنرال دولاموت عنه [2268].

التفت قسم من الثوار الذين تبنّوا خيار استئناف المقاومة إلى إبراهيم هنانو الذي برز شخصيةً حاسمةً في الإعداد لترتيبات ثورة الشمال؛ لاقتناعهم، وفق السعدون، بأنه لم يكن يقدم على هذه الترتيبات لولا أن هناك من يدعمه فيها. وفي هذا إشارة ضمنية إلى دعم الأمير زيد بن الحسين الذي وجّه هنانو إلى استئناف الثورة، ودعمه بـ 95 ليرة ذهبية عثمانية، مع وعد بدعم إضافي مالي وتسليحي وبشري "يحارب بها جنود الاستعمار" [2269] من جهة أولى، ووجّهه إلى الكماليين من جهة أخرى، في وقت قرر الكماليون بصورة حاسمة فتح جبهة جنوبية ضد الفرنسيين في إثر تضعضع وضعهم في كيليكيا أمام الهجوم الفرنسي، والتعاون مع أي طرف سوري قابل لهذا التعاون.

2 - تضعضع الوضع الكمالي في كيليكيا وعنتاب والبحث عن الحليف السوري

كان الكماليون قد تمكنوا من تحقيق تقدم باهر في كلٍّ من الجبهتين الغربية مع اليونان والشرقية مع أرمينيا وجورجيا، ومنشغلين طوال خريف عام 1920 بمواجهة المجاميع القبلية المدعومة من السلطان [2270]، لكنهم انكسروا في كيليكيا.

فقد احتل الجنرال غورو ميناء مناجم الفتح في زونغلداق (Zonguldak)، وهو ما أثار غضب مصطفى كمال، ثم ما كاد غورو يحتل دمشق والمدن السورية الداخلية الأخرى، على الشاكلة التي توقفنا عندها، حتى توجّه في 27 - 28 تموز / يوليو 1920 إلى كيليكيا، لفك الحصار الكمالي الثالث عن عنتاب (29 تموز / يوليو - 10 - 11 آب / أغسطس 1920). وأفضى الهجوم الفرنسي في 10 آب / أغسطس 1920 إلى إجبار القوات الكمالية على الانسحاب من التلال، والسيطرة على طريق عنتاب - مرعش [2271]. وانقلب الوضع بصورة دراماتيكية لتحاصر القوات الفرنسية الحامية الكمالية في عنتاب، التي انسحبت من التلال إلى المدينة نفسها [2272].

تضمنت شروط استسلام الحامية الكمالية تسليم الأسلحة والمقاتلين، ودفع غرامة قدرها مليون ونصف مليون ليرة ذهبية، لتعويض سكانها الأرمن أو ما يمكن تسميته بعنتابِ الأرمينية. ورفض الكماليون الإنذار، فقُصفت عنتاب

قصفًا شديدًا ومتواصلًا مدة أربع ساعات [2273]. كان هذا هو الحصار الرابع لعنتاب، لكنه كان حصار الفرنسيين للكماليين بعد أن كانت الحصارات الثلاثة السابقة التي سبقته (خلال الأول من نيسان / أبريل حتى 10 آب / أغسطس 1920) حصارات الكماليين للفرنسيين، وسينتهي بسقوط عنتاب أمام الفرنسيين في 8 شباط / فبراير 1921[2274].
ما إن أكمل الفرنسيون حصارهم لعنتاب، حتى توجهوا إلى الهدف الثاني، وهو إعادة المواصلات وخطوط الإمدادات بين الوحدات الفرنسية في كيليكيا ومرفأ مرسين الذي أحدق الكماليون به، وقطعوا الطريق في طرسوس بين مرسين وأضنة، وبين تلك الوحدات ومركزها في كلّس في شمال حلب [2275].
ووقعت المعركة التصادمية الأشد بينهم وبين الكماليين في 4 أيلول / سبتمبر 1920 في منطقة يني جيه الواقعة في طرسوس بين مرسين وأضنة [2276]. ثم جاءت الضربة الفرنسية التالية، حين تهاوت في 4 أيلول / سبتمبر 1920 الحامية الكمالية في كورداغ (جبل الأكراد)، التي كانت قد سيطرت في آب / أغسطس 1920 بقيادة بدري بك الجركسي على جسر هاري دره الحديدي الذي يصل حلب بإصلاحية، ويتحكم في الاتصال بين القوات الفرنسية في شمال حلب وإصلاحية [2277]. وكانت قوات بدري بك قد أوقعت مذبحة بحاميتها الفرنسية في طريق انسحابها إلى ميدان إكبس، لم ينج منها أحد [2278].
وستظهر تشكيلات بدري بك وفاعليتها لاحقًا في الجبهة المشتركة الكمالية - السورية في الثورة الهنانية في شمال غرب سورية، من تشرين الثاني / نوفمبر 1919 إلى ذبول الثورة الهنانية في حزيران / يونيو - تموز / يوليو 1921. وهو ما سنبحثه لاحقًا.
نشرت الصحف العربية الموالية للفرنسيين أن "الحالة في كيليكيا تحسنت تحسنًا عظيمًا"، وأن القوات الفرنسية انتصرت في المعركة "انتصارًا باهرًا"، وصدّت إحدى وحداتها عشر هجمات كمالية بالسلاح الأبيض [2279].

3 - القرار الكمالي بفتح الجبهة الجنوبية ودور الحاج المرعشي في التشبيك

دفع هذا التضعضع الكماليين إلى اتخاذ قرار حاسم بفتح الجبهة الجنوبية في سورية، لتأمين عمق استراتيجي لهم في الأراضي السورية. وكان لا بد من أجل فتح هذه الجبهة، وقطع الاتصال مجدّدًا بين القوات الفرنسية في شمال حلب وبينها في كيليكيا، من استعادة التحالف مع السوريين ضد العدو الفرنسي المشترك. وشرعوا، في ضوء وضعهم الحرج في عنتاب وكيليكيا، في الاتصال بهنانو لتأمين ظهير سوري لهم عبر فتح جبهة في الشمال السوري عُرفت تركيًا بالجبهة الجنوبية. وعينوا صلاح الدين عادل، قائد الفيلق الثاني، ومقر قيادته في مرعش، مسؤولًا عن التشكيلات الثورية في الجبهة الجنوبية التركية (أي جبهة الشمال بالنسبة إلى السوريين) [2280].

ويبدو أن الاتصال، الذي يشير إليه زكائي كونر بأسلوب رورشي عابر بين علي شفيق أوزدمير، الذي أوفده مصطفى كمال لقيادة القوات المدافعة عن عنتاب، ومن يصفهم بقادة المنظمة القومية العربية، قد حدث، في إثر اشتداد وتيرة الحصار الفرنسي لعنتاب الذي بدأ يوم 10 آب / أغسطس 1920[2281]، ومنهم في 16 من الشهر نفسه الأمير محمود الفاعور، عضو المؤتمر السوري العام السابق، وأمير عشائر عرب الفضل في الجولان في الجنوب السوري [2282]، للتحشد مع قوات بولاد باشا في كلّس ضد الفرنسيين [2283] والحاج فاتح المرعشي، آخر رئيس للجنة الدفاع الوطني السابقة بحلب، الذي رتب الاجتماع في مرعش بين صلاح الدين عادل وإبراهيم هنانو [2284]. وفي ضوء ذلك، توجه هنانو في 17 آب / أغسطس 1920 على رأس وفد يضم نحو عشرة فرسان إلى مرعش للتباحث مع صلاح الدين عادل في شأن مؤازرة الثورة، ووضع اتفاق ينظم ذلك [2285] على قاعدةٍ وصفها الشغوري بـ"تعاقد الند للند" [2286]، في حين انشغلت عشائر عرب الفضل بالانضمام إلى ما تؤرخه **الحوليات السورية** تحت اسم ثورة حوران، التي اندلعت في 20 آب / أغسطس 1920 في إثر حادثة خربة غزالة.

عاد هنانو، وفق المصادر السورية، من الاجتماع ببعض العتاد والقنابل اليدوية [2287]. وفي 21 آب / أغسطس 1920، حين وصل إلى مسقط رأسه في كفر تخاريم التي ستشكل قاعدة انطلاق الثورة المجموعة الأولى للثورة، وعددها 40 رجلًا، وموّل تكلفتها من المبلغ الذي كان الأمير زيد قد أرسله إليه في 25 تموز / يوليو 1920 لتمويل حركات المقاومة ضد الفرنسيين إبان قرار الحكومة العربية في أيامها الأخيرة بالعودة إلى الدفاع [2288]، وربما من أموال إضافية أرسلها الحسين، وفق ما التقطته التقارير البريطانية، إلى شمال سورية، حيث لحظ تقرير إرنست سكوت، نائب المندوب السامي البريطاني في القاهرة، في 9 آب / أغسطس 1920، أن الحسين "يرسل قوات عسكرية وأعتدة حربية إلى الشمال"، وأشار إلى ضرورة تحذيره من أن الحكومة البريطانية تدفع له الإعانة لاستعمالها في أغراض محلية، و"ليس لأغراض ضد فرنسة في الشمال" [2289].

وأشهر هنانو، بتعبير السعدون، الثورة وقام بجولة في كفر تخاريم. وفي هذا السياق، توغل رتل استطلاعي في 30 آب / أغسطس 1920 في قلب مدينة حلب، باستعراض قوة له. ووفق غيلفين، لم يؤد ذلك إلى قدح شرارة ثورة الشمال فحسب، بل سرت معه أيضًا شائعة قوية تهدف إلى تقوية المعنويات في حلب، عمّت أرجاء المدينة بأن هذا التوغل ليس إلا مقدمة لهجوم تركي كمالي على حلب لتحريرها من الاحتلال الفرنسي [2290].

وفي أوائل أيلول / سبتمبر 1920، خاض هنانو المعركة الأولى في قرية إسقاط (تبعد عشرة كيلومترات عن كفر تخاريم، وكيلومترين عن سلقين، وثمانية كيلومترات عن حارم)، التي سقط فيها 35 رجلًا من المتطوعة (الميليس) في

الجيش الفرنسي، وثلاثة من الثوار. واتهم ثلاثة رجال بالوشاية بالثوار، كان بينهم مختار القرية وابنه، فربط الثوار أيديهم، وقاموا بعد دفن قتلاهم بإعدامهم، وإضرام النار في جثثهم "إلى أن غدوا حممًا أو رمادًا" [(2291)].
لكن موافقة الكماليين على الاتفاق الذي اقترحه هنانو تأخرت حتى 7 أيلول / سبتمبر 1920، وكان وضع عنتاب يزداد حرجًا وترديًا، في ظل عدم تمكن القيادة الكمالية من تعزيز حاميتها [(2292)]. وتهاوت، في 4 أيلول / سبتمبر 1920، الحامية الكمالية بقيادة بدري بك الجركسي في كورداغ (جبل الأكراد) [(2293)].
وفي هذا السياق، وافق الكماليون على عقد الاتفاق مع هنانو لفتح الجبهة الجنوبية، والحيلولة دون سقوط عنتاب، ودون إحكام الفرنسيين قبضتهم في كيليكيا التي منحتها لهم معاهدة سيفر.

4 - اتفاق هنانو - صلاح الدين عادل باشا

في 7 أيلول / سبتمبر 1920، وُقِّع الاتفاق بين هنانو باسم "الحكومة العربية السورية"، وصلاح الدين عادل باشا باسم حكومة المجلس الوطني الكبير [(2294)].
وتخلو الدراسات التاريخية التركية، أو بالأحرى الدراسات التي اطلع عليها الباحث، والمعنية بالعلاقات التركية - السورية، من أي إشارة إليه، مثل خلوّ بحث هادية يلماز منه [(2295)]، حتى إن سينا أقشين، الذي كتب دراسة مهمة عن العلاقات العربية - التركية لم يحفل بذلك، ورأى أن الغزو الفرنسي لسوريا، في تموز / يوليو 1920، وما تلاه من خروج فيصل من سورية، وضعا حدًا للتعاون السوري - التركي، لكن ربما استمر هذا التعاون مع حركة المقاومة السورية السرية [(2296)].
هذه الثورة لم تكن "سرية" قط، بل ثورة علنية أشهرها هنانو، وأذاع بيانًا بانطلاقها، وأعلم القناصل الأوروبيين المعتمدين في حلب باندلاعها وأهدافها، بينما تؤكد المصادر السورية والوثائق التي تقدم بها هنانو، على غرار محاميه فتح الله الصقال، إلى المحكمة العسكرية الفرنسية (15 - 18 آذار / مارس 1922) أن مثل هذا الاتفاق جرى وضعه وتوقيعه بوصفه اتفاقًا مع حكومة المجلس الوطني الكبير [(2297)].
ونظرًا إلى أهمية هذا الاتفاق في تطور العلاقات السورية - التركية، وما لحق بها من شرخ كبير في إثر تخلّي الكماليين عن ثورة الشمال، في سياق المفاوضات الكمالية - الفرنسية التي أفضت إلى إعلان اتفاقية أنقرة، فإننا نورده كما جاء في مذكرات كلٍ من يوسف السعدون، قائد جبهة القصير في الثورة الهنانية، و**مذكرات إبراهيم الشغوري**، مرافق هنانو وأمين سره.

5 - بنود الاتفاق

يذكر الشغوري في إجمال بنود الاتفاق، أن ما يقوم به إبراهيم هنانو من أعمال حربية في سورية هو باسم "الحكومة العربية السورية"، كما يعمل الفريق الثاني لحساب الدولة التركية، و"أن ما سيعطى إلى الجانب السوري من عتاد

وسلاح يكون هدية لا قيمة [مالية] له في الحال ولا في المستقبل. وتبقى الحدود مفتوحة لتبادل التعاون العسكري عند الاقتضاء" [2298]. ووفق التقارير البريطانية، بلغ حجم ما تسلمه هنانو من سلاح مدفعين وتسعة رشاشات وأسلحة وذخيرة [2299]. أما السعدون، فيحدد البنود التالية: - تدفع الحكومة التركية إلى السوريين ما يحتاجونه من الخرطوش ومدفعًا جبليًا واحدًا أو أكثر عند اللزوم.
- شكل العلم [يجب] أن يكون ذا وجهين، الوجه الواحد عربي والوجه الثاني تركي. ويُكتب على الوجه الأول قوله تعالى "إنما المؤمنون إخوة" وعلى الوجه الثاني "فأصلحوا بين أخويكم".
- لا تحدد حدود بين سورية وتركيا إلا بعد جلاء العدو عن أراضيهما، وحصولهما على الاستقلال التام، فحينئذ تتفق الحكومة التركية والسورية على تعيين لجنة مشتركة تقوم بوضع الحدود التي تتفق عليها الدولتان.
- إن هذه الإعانة التي تقدمها تركيا إلى السوريين هي إعانة الأخ لأخيه، والجار إلى جاره، لا لطمع ولا لجرّ مغنم.
- تقدم الحكومة التركية بعض الجنود المدرّبين على المدفعية لتدريب الثوار على كيفية استعمال المدافع المتنوعة من رشاش وقذائف، وبعد أن يوجد بين الثوار مدربون على المدافع بأنواعها يعود هؤلاء الجنود إلى بلادهم [2300].
أي إن الحكومة الكمالية اعتبرت، وفق تحليل عبد الكريم رافق، هنانو "استمرارًا للحكومة العربية" [2301]. كما كان هنانو نفسه يعتبر أن الاتفاق قد وقّع بينه وبين حكومة المجلس الوطني الكبير، وأودع ديوان المحكمة العسكرية التي تشكلت لمحاكمته (15 - 18 آذار / مارس 1922) في حلب نسخة عنه [2302]، يثبت فيها عقد حكومة المجلس الوطني الكبير التي كانت فرنسا قد أبرمت اتفاقية سلام معها (اتفاقية أنقرة)، واعترفت بها اعترافًا رسميًا "قد عقدت اتفاقيات دبلوماسية معه، فضلًا عن تعيينه مبعوثًا لها" [2303].

ثانيًا: إعلان الثورة والتوعد بالتبلشف

1 - بيان هنانو بإعلان اندلاع الثورة

عاد هنانو من مرعش إلى ريف حلب، في 12 أيلول / سبتمبر 1920، بما أمكنه أن يحمل من "عتاد" [2304]، وكانت أحداث حوران التي بدأت يوم 20 آب / أغسطس 1920 المعروفة بواقعة (خربة غزالة) في درعا ما زالت ملتهبة في الجنوب، وترنو عيون الكماليين إلى توسيعها لثورة شاملة، والتي لن يتمكن الفرنسيون الذين ردوا عليها بأسلوب الأرض المحروقة من إخمادها إلا في أواسط أيلول / سبتمبر 1921 لتنتهي عملية السيطرة الفرنسية على درعا في 21 منه بعد دخول الشيخ مسكين من دون قتال [2305]. وقام هنانو في إثر عودته بتوجيه بيان مطبوع إلى السوريين عنوانه "من العرب إلى العرب"، انعكست فيه تداعيات تلك الأحداث، ويستنهض فيه السوريين ضد المستعمر الذي احتل

سورية باسم الانتداب، وخاطبهم بصفة مباشرة بأن المستعمر "استولى على بلادكم، وأجلى ملككم [فيصل] وأقفل مؤتمركم"، ويريد به هنانو المؤتمر السوري العام الذي كان عضوًا فيه.
وجاء في البيان أيضًا: "يا ابن سورية بدأ الفرنسي يقتل أبناءك بأبنائك"، في إشارة إلى تكوين الميليشيا السورية التي ستُعرف في البداية تحت اسم "الحرس الريفي"، ثم تحت اسم "ميليس" نواة الوحدات السورية الخاصة في جيش الشرق الفرنسي. وخاطب السوري بأنه إن لم يواجه المستعمر، فلن يكون "نصيبك أعدل من نصيب إخوانك الجزائريين والزنوج الذين يقتلون أمامك في بلاد غير بلادهم لغايات غيرهم وهُم مكرهون". وأنهى بيانه بدعوة السوريين إلى قتال "الخونة" الذين روجوا للاستسلام، وأن "لا حيلة أمام القوة إلا الطاعة والسكون" ووصفهم بأنهم "أشد كفرًا ونفاقًا" [(2306)].
وعزز هنانو منشوره بفتوى مفتي الاتحاد الإسلامي، الحاج محمد أفندي أبي زاده، بضرورة الحكم بقتل من ينحازون إلى "طرف الأعداء، الذين يحاربون الإسلام، ويستولون على بعض البلاد الإسلامية، وعمن يتخذهم أولياء أو ينخرط في جنديتهم أو يعد لهم أسباب القوة بتقديم المؤن والذخائر" [(2307)].

2 - المؤتمر الأول للاتحاد الإسلامي، وإبراز السنوسي

يشير ذلك إلى أن الكماليين بدؤوا مأسسة دعوة الاتحاد الإسلامي التي برزت بقوة في شباط / فبراير - حزيران / يونيو 1920. وهذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها مفتٍ لتلك الحركة، لتتسارع بعدها وتيرة رفع الكماليين لراية الاتحاد الإسلامي؛ حيث عقد مصطفى كمال في كانون الثاني / يناير 1921 ما يمكن وصفه بأول مؤتمر لحركة الاتحاد الإسلامي [(2308)]، متزامنًا مع بروز روسيا البلشفية محورًا لـ "السياسة الشرقية" ضد الحلفاء، وتوجيه البلاشفة نداء في 15 كانون الثاني / يناير 1921 إلى شعوب الشرق المسلمة للانتفاض على حكامهم [(2309)]، حيث أبرز مصطفى كمال في هذا المؤتمر أحمد الشريف السنوسي، نجل مؤسس الطريقة السنوسية في ليبيا، رئيسًا له، وحرص على التقاط صورة معه ظهر فيها إلى جانب السنوسي مرتديًا الزي العربي التقليدي الذي أهداه آل السنوسي إيّاه تعبيرًا عن التضامن الإسلامي والأخوة التركية - العربية ضدّ القوى الأجنبية المحتلة [(2310)].
على الرغم من العلاقات الوثيقة بين السنوسي وأنور باشا، ألد أعداء مصطفى كمال، فإن اختيار مصطفى كمال وقع عليه لتصدّر مؤتمر للاتحاد الإسلامي عقده في كانون الثاني / يناير 1921[(2311)]. وكان السنوسي يُعرف في العالم الإسلامي كله بقتاله للإيطاليين في ليبيا. وسبق لمصطفى كمال أن تعرّف إليه في هذا الدور حين كان قائدًا لمعسكر درنة، وارتفعت مكانته الرمزية بتقديمه سيف السلطنة إلى محمد وحيد الدين في حفل تتويجه سلطانًا تحت اسم محمد السادس، بينما جرت العادة قبل ذلك بأن يقلد شيخ الطريقة المولوية

السيف للسلطان الجديد [2312]. وأخذ السنوسي يتردد على حلب في مرحلة انطلاق الثورة الهنانية التي انطلقت تحت راية عربية - تركية مزدوجة، وبفتوى من مفتي الاتحاد الإسلامي [2313].

3 - التوعد بالتبلشف

وجه هنانو، في إثر إعلان الثورة، بيانًا إلى القناصل المعتمدين بحلب، بيّن فيه أن الهدف من الثورة ليس "إلا حفظ استقلالنا ليمكننا تأسيس موازنة عادلة على أسس الحرية والمساواة بين جميع الطوائف"، وأعلن فيه تشبثه بمقررات المؤتمر السوري باستقلال سوريا، وبالمطالب التي قدمها المؤتمر إلى لجنة كينغ - كراين، ورفض مقررات مؤتمر سان ريمو بفرض الانتداب الفرنسي على سورية، وأنه لن يتحقق "الأمن والسكون في بلادنا، ما لم تغادرها فرنسا"، وقال: "وإنا لا ننفك ندافع عن وطننا حتى الموت، فلسنا بمسؤولين عما يُسفك من دماء في سبيل غايتنا المشروعة. نحن السوريون [السوريين] نموت ونتبلشف، أي نصير شيوعيين، ونجعل البلاد رمادًا، ولا نخضع لحكم الظالمين" [2314].

ووجدت ثورة حوران، التي كان لا يزال الفرنسيون منهمكين يومئذ على قدم وساق في إخمادها، صداها في رسالة هنانو بأنه "في هذه الساعة التي تموت فيها الألوف في كل أنحاء سورية من حوران إلى إسكندرون" [2315].

عكس وعيد هنانو بالتبلشف تأكيد مصطفى كمال، بعد أربعة أيام من توقيع الحكومة العثمانية معاهدة سيفر (10 آب / أغسطس 1920)، أوجه الشبه العميقة بين روح الإسلام والبلشفية. وكان قد وجه في النصف الثاني من تموز / يوليو 1920 نداءً إلى المسلمين لتشكيل كتلة إسلامية - بلشفية ضد ظلم القوى الكبرى، بعد أن استلم أول صناديق الذهب البلشفية [2316]. فلم يكن وجه مصطفى كمال القومي التركي قد اتضح بعد، بل كان وجهه عثمانيًا إسلاميًا خالصًا، واشتدت وتيرة الدعاية الكمالية للتحالف الإسلامي - البلشفي في سورية وحتى في الحجاز، طردًا مع الأصداء الكبيرة لعمليات التحضير للمؤتمر الأول لشعوب الشرق الذي جمعه الكومنترن في باكو (1 - 8 أيلول / سبتمبر 1920)، ودعوة المؤتمر إلى خوض "أول حرب حقيقية مقدسة تحت الراية الحمراء للأممية الشيوعية ضد بريطانيا الإمبريالية" [2317]. لكن يجب أن لا يُفهم من ذلك أن مصطفى كمال كان بلشفيًا، بل كان بكل بساطة يبحث عن دعم البلاشفة له؛ فبعد فترة من هذا النداء سيعتقل نحو 17 رجلًا من قيادة الحزب الشيوعي التركي، وسيغرقهم في البحر الأسود [2318].

وبحلول آب / أغسطس 1920، كانت بعض الصحف العراقية التي تعبّر عن ثورة العشرين تشكك في "أمر البلشفيك"، لكنها تؤكد أن "الثورة البلشفية [...] أصبح تأثيرها عامًا أهاج الشعوب لطلب حريتها وتبديل نظام الكون"، ووُزعت

منشورات في العراق، في سياق احتدام أحداث ثورة العشرين، تهدد الحكومة البريطانية بالتعاون مع البلاشفة إذا امتنعت عن منح العراق الاستقلال [2319].

4 - اتساع الحوض التبلشفي وامتداده إلى الحجاز

في الحجاز المشدودة عيونه إلى ما يحدث في سورية، والذي توترت فيه العلاقات بين الملك حسين والبريطانيين، نتيجة رفضه توقيع معاهدة سيفر، واتهام البريطانيين والفرنسيين له بدعم الثوار السوريين، كان الحسين قد تلقى، على حد تعبيره، رسائل عديدة من "جميع زعماء القبائل السورية" للثورة [2320]. وكثرت في أيلول / سبتمبر 1920 تصريحات أبناء الحسين عن استعدادهم للتحالف مع البلاشفة، إن اقتضت الضرورة ذلك، ولا سيما لدى ابنه الحميم الأمير زيد المشتهر براديكاليته؛ ففي 17 أيلول / سبتمبر 1920، طرح زيد ما يلي: "إن إنكلترا لم تساعد بشيء، وهي سبّبت لنا الحالة في سورية، وتود أن تقضي على الحجاز بتحريض ابن سعود، ونحن إذا لم ننل نلتحق بالبلشفية، ومصطفى كمال وغيره ليسوا أحسن منا" [2321].

أبدى الحسين نفسه، في ذروة غضبه من البريطانيين، بصفة مبكرة توجيه فيصل إلى ألا يعود إلى الحجاز، إلا وقد حقق المطالب العربية، وأن "يصبح بولشفيك إذا اقتضى الأمر"، على حدّ ما نقله رستم حيدر [2322]. وفي 26 أيلول / سبتمبر 1920، قام الحسين في لحظة غاضبة بتوجيه فيصل، حين سمّاه في 26 أيلول / سبتمبر 1920 رئيسًا للوفد العربي في مؤتمر الصلح، لتجذير مواقفه والعودة إلى الحجاز، إن رأى فيه ما يخل بالموقع والشرف [2323].

انفعل فيصل في مرحلة قلقه من موقف الحكومة البريطانية منه بهذه النزعة البلشفية التي تسربت إلى الحجاز، فأعلم حاشيته في 14 أيلول / سبتمبر 1920 بأنه مستعد لأن "يعتنق البولشفية حين الضرورة"، إذا لم يستطع تحقيق المطالب العربية مركزًا على أن يحظى بعرش العراق [2324]، وشكل ذلك تحولًا في موقفه، بعد أن كان في آذار / مارس 1920 يحث عضو المؤتمر السوري العام وصفي الأتاسي للدفاع عن الاستقلال السوري باللجوء إلى التحالف مع البلاشفة [2325].

وبحلول تشرين الثاني / نوفمبر 1920، بات فيصل وهو في أوروبا فريسة القلق من طريقة تعامل البريطانيين معه، بعد إخراجه من سورية، مقتنعًا بضرورة أن يتصل العرب بما وصفه بـ "السياسة الشرقية"، "محورها الآن روسيا البلشفية القابضة على زمام الزعامة في الشرق، والآخذة بتحريض الأمم الإسلامية وتشويقهم على القيام والمطالبة بحريتهم واستقلالهم". وطرح على والده أن يأخذ في الاعتبار هذه السياسة، بـ "مناصرة الفكرة الإسلامية في روسيا الشرق قاطبة" لـ "درء شرور الحلفاء"، وأن يقوم موفدون من الحركة العربية - بصفة مستقلين - بالاتصال بالبلاشفة [2326].

وأبدت حتى جريدة **القبلة**، وهي الجريدة الرسمية لمملكة الحجاز العربية الهاشمية، استعداد العرب للتحالف مع البلاشفة، على الرغم من أن البلشفية مخالفة "للديانة الإسلامية تمامًا"، متى وجدوا في أنفسهم حاجة إلى ذلك [(2327)]، وكانت هذه جملًا غير معهودة في الجريدة. على المؤرخ عدم التهوين من شأنها كما عدم المبالغة فيها، لكنها أثارت قلق البريطانيين. وغدت تقارير جدة البريطانية الأمنية تلفت انتباه وزارة الخارجية، منذ تشرين الثاني / نوفمبر، إلى بروز هذه النبرة "البلشفية" في جريدتَي **القبلة** و**الفلاح** [(2328)]. وفي 9 كانون الثاني / يناير 1921، توقع فيصل "أن الدعاية التركية والبلشفية سوف تتضاعف في الأقطار العربية"، واستدل على ذلك بما يحدث من "اضطرابات خطيرة الآن في الجهات الشمالية من سورية" [(2329)]، في إشارة إلى أحداث الثورة الهنانيّة.

ومنذ أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1920، التُقط نحو 50 نسخة من المنشورات البلشفية في حلب، تتضمن تحريض الشعب على الثورة ضد الانتداب الفرنسي، وتذكر أن مصطفى كمال سيدخل المدينة في الربيع [(2330)].

وكان بعض المنشورات البلشفية المطبوعة باللغة العربية التي وزعت، في 13 كانون الأول / ديسمبر 1920، على ما يبدو، في سياق نداء مؤتمر باكو، وكان يحمل توقيع لينين، يخاطب سكان حلب ويوزع بينهم، ناصحًا إياهم بتبني الشيوعية بوصفها وسيلة لمحاربة الفرنسيين، ومن ثم إنقاذ الشرق لمصلحة الشعوب الإسلامية [(2331)].

وقد يكون من وزعها، على حد ما يمكن استنتاجه من رواية البلشفي السوري - اللبناني المبكر يوسف إبراهيم يزبك، هو موفد لينين إلى هنانو، الذي كان ضابطًا عثمانيًا، وربطته علاقة قديمة بهنانو إبان عملهما في خدمة الدولة العثمانية. وكان الضابط، وفق ما يورده يزبك، "يحمل رسالة مكتوبة بالتركية يعرض فيها مساعدة الثورة السورية"، وكانت هذه الرسالة، وفق يزبك، إحدى رسائل متعددة تبادلها لينين مع هنانو [(2332)].

لكن بحلول أوائل كانون الأول / ديسمبر 1920، لحظت مذكرة أُعدت في وزارة الخارجية، في ضوء اجتماع المؤتمر الوزاري عن شؤون الشرق الأوسط، أن هذا الأمر يتخطى حدود التأثر إلى حدود المخاطر؛ إذ يستطيع الملك حسين وأبناؤه أن يُلحقوا بنا أذًى كبيرًا إذا سقطوا في أيدي البلاشفة والأتراك الوطنيين، ليس في فلسطين وشرق الأردن والعراق فقط، وإنما أيضًا في جميع أنحاء الإمبراطورية التي يجتمع الحجاج القادمون منها سنويًا في مكة [(2333)].

وحذرّ المندوب السامي البريطاني في فلسطين، هربرت صموئيل، في 3 كانون الأول / ديسمبر 1920، حكومته من أن تكون خلف الاتصالات اللاسلكية بين معّان، حيث يقيم عبد الله، ومصطفى كمال "خطط وتعليمات من البولشفيك" [(2334)]. وكانت الاتصالات بين عبد الله في معّان والكماليين قد

حدثت عن طريق محطتي ديار بكر ومعّان [2335]، ورصد تقرير المعتمد البريطاني في جدة، في منتصف كانون الأول / ديسمبر 1920، أي في الوقت الذي قامت فيه الاتصالات بين الأمير عبد الله ومصطفى كمال، مزاعم عن وصول رسول من أنصار "الجامعة الإسلامية"، يعمل مندوبًا لمؤتمر باكو وللكماليين، إلى جدة، وتعامل الحسين معه على أنه "ضيف مكرّم" [2336].
ارتفعت وتيرة التوتر بين الحسين والبريطانيين، في آب / أغسطس، نتيجة تمنعه عن توقيع معاهدة سيفر إلى درجة أن ألِنبي، المندوب السامي البريطاني في مصر، أبلغه عن طريق معتمده في جدة بأنه إن لم يوقع المعاهدة "فسيعرّض وضع الحجاز للخطر" [2337]. واستشاط كيرزون غيظًا من امتناع الحسين عن توقيعها، واعتبر أن هذا الامتناع سيعزز حركة الجامعة الإسلامية، أي حركة الاتحاد الإسلامي [2338] التي اعتبرتها الحكومة البريطانية من أخطر أعدائها. فاتبعت الحكومة البريطانية سياسةً تقوم على ابتزازه ماليًا برهْن تسديد الإعانة بتوقيع معاهدة سيفر [2339] في أيام شحت فيها موارد الملك المالية، بحيث مرت ثلاثة أشهر على عدم تسديده مرتبات الجنود، فلجأ إلى الاقتراض الداخلي من التجار [2340].

5 - رسل الاتحاد الإسلامي

جذب موقف الحسين الرافض توقيع معاهدة سيفر الكماليين إلى التواصل معه عن طريق رسل الاتحاد الإسلامي الذي اعتمدوه سياجًا أيديولوجيًا لهم في حرب الاستقلال. كان هؤلاء الرسل مبعوثين غير رسميين لمصطفى كمال أو على صلة وثيقة به على الأقل، وشرعوا منذ أوائل أيلول / سبتمبر 1920 في الاتصال بالحسين، ودعوه إلى "لزوم تعاون المسلمين، ونسيان الضغائن بين الترك والعرب" [2341].
تلخصت أطروحة هؤلاء الدعاة الذين كان الهنود من أنشطهم، كما كثفها فيصل لوالده، في أن بصرف النظر عن مدى مسؤولية العرب أو الأتراك عما حدث، فـ "إن الضرر قد وقع على المسلمين بمجموعهم لا على العرب أو الترك"، وألحوا على "تلافي هذا الأمر، وجمع كلمة المسلمين بأي حالة كانت، وإيجاد قوة تدافع عن الكيان الإسلامي والحرمين الشريفين، وجعل الخلافة قوة يرتكن عليها العالم الإسلامي"، وأنه "في الوقت الحاضر يجب علينا أن نتناسى جميعًا ما فرط منّا، ونرجع فننتظم في عقد جامعتنا الإسلامية" [2342]. وعكس ذلك تحولًا نسبيًا في موقف هؤلاء الدعاة من تخوين الحسين بصورة مطلقة بسبب ثورته على الدولة العثمانية، إلى تلمّس آفاق التعاون معه في الشروط الجديدة على أساس حلف عربي - تركي إسلامي ضد الحلفاء، في سياق توتر العلاقات الشخصية - السياسية بين الحسين والبريطانيين، حيث ربط تقرير بريطاني بين هذا التوتر وإصغاء الحسين لدعاوى مصطفى كمال وتجذير الحسين لمواقفه، ورغبته في الحصول على رضا العالم الإسلامي [2343]. فلقد

أبدى الحسين تجاوبًا نسبيًا مع اقتراحات أولئك الرسل، وقابلية للتفاهم مع الأتراك.
وصرح، في 26 آب / أغسطس 1920، علنًا، وكانت أحداث ثورة حوران ما زالت محتدمة "على قدم وساق"، أمام وفود استقبلها في خيمته، بأن الثورة العربية "كانت موجهة إلى جمعية الاتحاد والترقي، سبب خراب تركيا، وليس ضد الأمة التركية، مكذّبًا كل شيء آخر منسوبًا إليه" [(2344)]. ولم يكن هذا التصريح جديدًا، غير أن الحسين أكده مجدّدًا، وكرره طوال أيلول / سبتمبر [(2345)]، في مرحلة بدء رسل حركة الاتحاد الإسلامي بالتواصل معه، لرأب الصدع بين العرب والأتراك.
وعاد "الشبح القديم" الذي كان ماثلًا في أيار / مايو - حزيران / تموز 1920 لدى البريطانيين والفرنسيين، وهو شبح العلاقة بين الكماليين والسوريين، إلى الظهور هذه المرة بمؤشرات مقلقة، في المكان الذي لم يخطر في بال البريطانيين، وهو الحجاز.
في هذا السياق، وحين برزت مؤشرات التوتر بين الحسين والبريطانيين، التقطت الاستخبارات البريطانية، في أواخر أيلول / سبتمبر 1920، اتصالات ادعت أنها جرت بين مصطفى كمال في أنقرة والحسين في الحجاز، وحذرت منها [(2346)]، واهتمت وزارة الحربية البريطانية بها، وطلبت التحري عن أي معلومات إضافية عنها [(2347)].
ثم سيبدي بعض المصادر الفرنسية قلقًا من أن تكون عمليات الشمال التي وصفت بالهجوم التركي من الشمال المدعومة من الكماليين، في إشارة ضمنية إلى الثورة الهنانيّة (أعلن انطلاقها في 11 - 12 أيلول / سبتمبر 1920 في الشمال السوري تحت راية عربية سورية - تركية مزدوجة)، مرتبطة بعمليات الجنوب، في إشارة إلى أحداث ثورة حوران. وتحدثت تلك المصادر عن اتفاق عربي - تركي، وعلقت جريدة **القبلة** على ذلك بأن واقع الحال بين العرب والأتراك أعظم من أي اتفاق، وأن "بينهما أعظم رابطة، وهي رابطة الديانة" [(2348)]، بينما كانت لجنة المؤتمر السوري - الفلسطيني في القاهرة تطيّر برقيات إلى عصبة الأمم بأن "السوريين يفضلون حكم الأتراك المكروه والمجحف بهم مع ضمان وحدة بلادهم على نظام التقسيم الحالي" [(2349)]، وكانت هذه اللجنة قد شكلت ذراع الدعاية للثورة الهنانية في أوروبا، وعن طريقها وصلت أنباء الثورة إلى العالم [(2350)].
ترافقت تصريحات الحسين الإيجابية بشأن الأتراك مع مجاهرته على الملأ بانتقاد السياسة البريطانية، بنكث عهودها للعرب [(2351)]، وإبداء خيبته الشديدة من تخلّي بريطانيا عنهم، ونقمته الكبرى عليها لأنها دفعته إلى تقديم الوعود لهم في التحالف معها ضد الدولة العثمانية، ولم يستطع تحقيق ذلك. ووصف التقرير الاستخباري لمعتمدية جدة البريطانية، عن فترة 20 - 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1920، بأن الحسين كان "في حالة هياج" من جرّاء ذلك، حيث اتُّهم "بأنه باع نفسه للأجانب" و"أنه من جهة متهم بالخيانة من جانب العرب، وهو

من الجهة الثانية محروم من دعم بريطانيا العظمى التي خدعته وتخلّت عنه الآن" [2352]. وبتأثير تصريحاته العلنية عن موقفه من الخذلان البريطاني؛ روج على الأرجح دعاة حركة الاتحاد الإسلامي شائعات كثيرة عن "أن الملك حسين ينوي قطع العلاقات مع الحلفاء" [2353]، وكانت هذه الشائعات تعكس توتر علاقات الحسين مع بريطانيا، لكنها تعكس رغبات أولئك الدعاة [2354]. ولحظ تقرير المستر سكوت، وكيل المندوب السامي البريطاني في القاهرة، أن إجراءات الحسين وطريقة تعامله السلبية مع الطلبات البريطانية هي مؤشرات "تدل على نيّةٍ واضحةٍ للمضيّ ضد رغباتنا وطلباتنا، وهي تبيّن ابتعادًا مقرّرًا عن موقفه الودي السابق نحونا" [2355]. وفي هذا المناخ، قامت الجبهة السورية - الكمالية المشتركة.

(2258) عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 144؛ عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 308. لم تتشكل إلا في 11 شباط / فبراير 1921 في إثر الصدام بين الدرك والمطلوب القبض عليهم من شباب الجبل، فدخل رجال جبل الزاوية، بقيادة مصطفى الحاج حسين، في الثورة شريطة أن يؤمّن هنانو "الخرطوش" لهم، وقام هنانو بذلك، كما زودهم بضابط للتدريب على العمليات. يُنظر: يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 62.

(2259) رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث**، ص 168.

(2260) في إثر الاحتلال الفرنسي المباشر، اجتمعت شخصيات "الحركة الوطنية" في الرقة، تحت راية الحكومة العربية، وهي مؤلفة من ضباط عهديين ومن موظفي الحكومة العربية، وسمّت في 10 آب / أغسطس 1920 الشيخ حاجم بن مهيد رئيسًا لها، وحددت هدفها بـ "الاحتفاظ بها" "لبينما يتقرر مصير البلاد" بعد أن "تقاسم الحلفاء البلاد"، وقرارهم بالدفاع عنها "بمحالفة إحدى الدول المجاورة" "إذا مسّت الحاجة" ذلك. وكان المقصود بها حكومة المجلس الوطني الكبير في تركيا، وقررت الحركة إبلاغ "جميع الدول بواسطة قنصل أمريكا الموجود في حلب: بقرارها. وقامت بتوجيه قرارها إلى القنصل الأمريكي والأتراك. أورد عبد السلام العجيلي في محاضرته 'تاريخ دولة مجهولة'". يُنظر النص الكامل للبيان، وهو مؤرخ يوم 10 آب / أغسطس 1920، في: عبد السلام العجيلي، **أحاديث العشيات**، ط 3 (بيروت: دار الشرق العربي، [د. ت.])، ص 63، 71 - 72.

(2261) علاء جاسم محمد، **جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936** (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1987)، ص 57.

(2262) عبد القادر عيّاش، **الرقة كبرى المدن الفراتية القديمة** (دير الزور: [د. ن.]، 1969)، ص 23 - 24.

(2263) FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 / 3 / 1922, Giving the Details of the Court Martial of Ibrahim Hananou, 15 - 18 / 3 / 1922, in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922* (Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005), pp. 680 - 684.

(2264) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 136.

(2265) ينقل يوسف السعدون عن مذكرات نجيب عويد المخطوطة، وهي حتى الآن في منزلة المفقودة، أنه في إثر ذلك اليوم المشؤوم 23 تموز / يوليو

1920 الذي يصادف احتلال الفرنسيين حلب من دون مواجهة طلقة واحدة، جال في مدينة حلب وبعض القرى في جبل الزاوية وكفر تخاريم بهدف إعداد ترتيبات استئناف الثورة، لكنه لم يلق إلا الصد، حتى إن أهالي كفر تخاريم نصحوهم بإلقاء السلاح وتسليم أنفسهم للفرنسيين أو مغادرة المنطقة. يُنظر: السعدون، ص 75.

(2266) كثف الشغوري نتيجة المداولات بما يلي: "أنه لا مندوحة من الاتصال بالقوى التركية التي تحارب فرنسا في تركيا للاتفاق مع قادتها على تزويدنا بالسلاح، إذ إن في ذلك غنم ونفع [غنمًا ونفعًا] للجانبين العربي والتركي على السواء، خاصةً وهما يقاتلان عدوًا مشتركًا". يُنظر: **مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو**، مديرية الوثائق التاريخية (دمشق) القسم الخاص، الوثيقة 22، ص 8؛ السعدون، ص 70 - 71.

(2267) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 71 - 72؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 8؛ السعدون، ص 71 - 72.

(2268) أخبار الشام، **لسان الحال**، العدد 465 - 8115، 18 / 8 / 1920، ص 1.

(2269) السعدون، ص 76؛ لم يكن هذا الدعم منفصلًا عن الملك حسين الذي كان ساخطًا أشد السخط على الاحتلال الفرنسي، وأبلغ الجنرال أَلِنبي في إثر الاحتلال الفرنسي أنه "لن يترك أية وسيلة ممكنة مادية أو معنوية لإقلاق راحة المعتدي، في أي حال من الأحوال". من الملك حسين إلى أَلِنبي في القاهرة، 28 / 7 / 1928. في: **المراسلات التاريخية**، مج 3: **1920 - 1923: الثورة العربية الكبرى**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 140؛ وفي ضوء ذلك، دعم الملك حسين الثورات في سورية ضد الفرنسيين بقدر ما يستطيع. رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية**، ص 314.

(2270) واجه الكماليون طوال خريف عام 1920 المجامع الموالية للسلطان التي كان بعضها قويًا وكبير العدد والعدة، فتمكنت تلك المجامع من قتل كثير من الجند والدرك الكماليين وأسرهم، ومن السيطرة على بعض المواقع الحكومية في مناطق قونية وآفشهر وأفيون، إضافة إلى مواجهتهم بوادر انشقاق قائد الجيش الأخضر أدهم الجركسي (1885 - 1948)، الذي سينتهي بدحر قواته في 5 كانون الثاني / يناير 1921. يُنظر: محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 40 - 41؛ سيوصم أدهم الجركسي فترة طويلة في أدبيات التاريخ التركي عن حرب الاستقلال بأدهم "الخائن" للجوئه خلال تراجعه أمام القوات الكمالية على رأس قوة مؤلفة من 2000 فارس إلى المواقع اليونانية، وسيفرّ إلى سورية، وسيضع نفسه في خدمة الجيش الفرنسي في تأليف الكوكبات الجركسية الفرنسية، وقمع الثوار في الثورة السورية الكبرى (1925 - 1927)، وسيستقر أخيرًا في إمارة شرق الأردن في عمّان. يُنظر: يومية الأربعاء 10 / 1 / 1945. في: **مذكرات الأمير**

عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، ج 1 (بيروت: دار التقدمية، 1983)، ص 473؛ إلا أنه سيعاد الاعتبار له وللضباط والموظفين من أصل قوقازي الذين شاركوا في حرب الاستقلال، وتحذف وصمة "خائن" من وصف أدهم في الكتب المدرسية التركية. يُنظر: Ayhan Kaya, "Challenges of Diversity in Turkish Politics: Circassians," *Policy Brief*, no. 6, Accept Pluralism, European University Institut (2012), p. 3, accessed on 3 / 9 / 2021, at: https://bit.ly/3XfRsph

(2271) **البشير**، العدد 2607، 19 / 8 / 1920، ص 2.

(2272) اضطرت القوى الكمالية المدافعة عن عنتاب إلى الانسحاب، تحت وطأة الضربات الفرنسية الشديدة، من التلال على نحوٍ فوضوي، لاجئة إلى المدينة نفسها، واحتفظت القوات الفرنسية بسيطرتها على النقاط الاستراتيجية، بينما طرد الأرمن المسلمين من الحي الشرقي للمدينة، ليغدو الانقسام الإثني تامًا أو صافيًا بين ما يمكن تسميته بعنتاب الأرمينية والمسيحية، وبعنتاب التركية، وبالأحرى المسلمة التي تضم عربًا وأتراكًا وجركسًا وأكرادًا مركَّبي الهوية. وأصبح الحصار الفرنسي لعنتاب في 11 آب / أغسطس 1920 تامًا. في ظهر اليوم نفسه، وجه القائد الفرنسي إنذارًا إلى السلطات الكمالية في عنتاب (التركية) بقصفها إن لم تستسلم في غضون ساعتين. يُنظر: Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatre sièges d'Aintab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), pp. 85 - 86; Zekai Güner, "Antep Savunmasi Ve Ali Şefik Özdemir Bey'in Faaliyetleri," *Zkü Sosyal Bilimler Dergisi*, vol. 3, no. 6 (2007), pp. 58 - 59; **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 78.

(2273) Abadie, pp. 85 - 86; Güner, pp. 58 - 59.

(2274) Güner, pp. 58 - 59.

لم يبق أمام المدينة التي لم يتبق من سكانها، البالغ عددهم قبل الحرب نحو 70 ألف نسمة، أكثر من 25 ألف نسمة، إلا المقاومة التي كانت يائسة لكنها طويلة، واستمرت نحو عشرة شهور وثمانية أيام وسط مجاعة حقيقية ونفاد متسارع للذخيرة، ونزوح عدد كبير من سكانها بين 23 و25 آب / أغسطس 1920 إلى المناطق المجاورة في مرعش وأورفة وملطية وحلب وغيرها، إلى أن استسلمت في 8 شباط / فبراير 1921 للفرنسيين تحت ضغط الجوع ونفاد العتاد وقسوة الحصار وقوته.

(2275) شن الكماليون أشد الهجمات في أضنة أو كيليكيا، 20 - 27 تموز / يوليو 1920، فأحدقوا بمرفأ مرسين الذي تتمون عن طريقه القوات الفرنسية بالمؤن والذخائر، وقطعوا المواصلات بين تلك المراكز، وطوقوا طرسوس

إلى درجة أن الحامية الفرنسية فيها واجهت شبه مجاعة، وقطعوا الخط الحديدي بين أضنة وميناء مرسين. ينظر: **الكتاب الذهبي**، ص 74.

(2276) خسر الكماليون في المعركة، وفق المصادر الفرنسية، نحو 400 قتيل و250 أسيرًا و700 بندقية. وتمكن الفرنسيون بنتيجة المعركة من فك الحصار الكمالي عن طرسوس، وإعادة الاتصال بين أضنة ومرفأ الإمدادات الفرنسية البحرية (27 تموز / يوليو) في مرسين، وأعيد الاتصال بين المراكز الفرنسية في كيليكيا والمراكز الأخرى في شمال سورية وقاعدتها الأساسية كلّس (4 أيلول / سبتمبر 1920). يُنظر: المرجع نفسه، ص 74 - 76؛ ستيفن همسلي لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 152.

(2277) **الكتاب الذهبي**، ص 76 - 79.

(2278) المرجع نفسه، ص 76 - 78.

(2279) **الأخبار**، العدد 1043، 12 / 8 / 1920، ص 4.

(2280) فتح الله الصقال، **من ذكرياتي في المحاماة في مصر وسورية**، ج 1 (حلب: مطبعة الضاد، 1958)، ص 125؛ ووصِف أيضًا إبان محاكمة هنانو في حلب بـ "القائد العسكري للأعمال الوطنية في سورية وفلسطين". المرجع نفسه، ص 94.

(2281) Güner, p. 58.

يشير غونر إلى أن أوزدمير وصل إلى عنتاب في 8 آب / أغسطس 1920، بينما يشير القائد الفرنسي لعنتاب عبادي إلى أن أوزدمير وصل إليها، وبدأ عملياته ضد الفرنسيين، في 29 تموز / يوليو 1920، بعد أن عزل مصطفى كمال القائد العسكري الكمالي في عنتاب. يُنظر: Abadie, p. 77.

(2282) في أوراق الأمير الفاعور رسالة بتاريخ 3 / 8 / 1336 (رومية) ويقابله 16 / 8 / 1920 يهدي فيها تحياته إلى" كل العرب"، ويدعوه فيها إلى الالتحاق بقيادة بولاد باشا بعنتاب (كلّس). هذه الوثيقة باللغة العربية 3 / 8 / 1336 - 16 / 8 / 1920 مكتوبة بلغة عربية ركيكة تحمل توقيع لوزدمين (علي شفيق المصري)، وهو أحد ألقاب أوزدمير الحركية في سورية، موجهة إلى أمير عشائر الفضل في الجولان الأمير محمود الفاعور بتوقيع قائد قرا الملة عنتاب صديقكم لوزدمين علي شفيق المصري، ويشير فيها إلى انتصار قواته في أضنة وأورفة وإسطنبول، ودعم القوات البلشفية له التي "ترد كل يوم" لطرد "الفرنسيين والمشركين". ويطالبه بعدم اليأس لأننا "عمّ قريب نكون في أراضيكم. حالًا أرسلوا وفدكم إلى عنتاب (كلّس) لعند (يولاط باشا)، واعلموا أن قلوبنا مفتوحة لكل من يحضر عندنا للقيام بواجب الدين". وطالب لوزدمين علي شفيق المصري بمخابرة "الجراكس ورشيد طليع والي حلب البطل المغوار، وعزيز هارون بطل اللاذقية، وبلغوهم تحياتنا، وتاحضروا معقوة إلى حوالي حلب وخابروا الأمير برجس وتوابعه وهو صديق مصطفى كمال. ثم نبلغكم ان

إخوانكم البلشفيين من القوقاز وقران وبلشفية روسيا والأتراك، يقدمون تحياتهم لكم، وللعرب جميعًا". يُنظر نصها الخطي في: محمد غالب الحسين، **ثورة الجولان ضد الاحتلال الفرنسي** (دمشق: [المؤلف]، 2000)، ص 78 - 79.

(2283) السعدون، ص 84.

(2284) آل جندي، ص 125.

(2285) يذكر السعدون منهم بعض ثوار القصير وكفر تخاريم، ومنهم نجيب عويد من كفر تخاريم. يُنظر: السعدون، ص 83؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 10.

(2286) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 9.

(2287) المرجع نفسه، ص 84.

(2288) كان هنانو قد تلقّى، في 25 تموز / يوليو 1920، عشية الاحتلال الفرنسي لدمشق، برقية من الأمير زيد بالمثابرة على الدفاع، ومواصلة أعمال المقاومة، وعدم الإصغاء إلى أوامر حكومة حلب، مع دعم مالي أولي راوح بين 95 و150 ليرة ذهبية عثمانية، مع وعد بالدعم بالسلاح والعتاد. يُنظر: **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 2؛ السعدون، ص 76. نقلًا عن مذكرات نجيب عويد التي لم تُنشر حتى الآن.

(2289) من المستر إرنست سكوت (وكيل المندوب الشامي في مصر) في الإسكندرية إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، 9 / 8 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 394 - 395.

(2290) جيمس ل. غيلفين، **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**، ترجمة عمرو الملاح (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 392 - 393.

(2291) السعدون، ص 79؛ آل جندي، ص 72 - 74؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 8 - 9؛ وقعت هذه المعركة بالفعل، بدليل أنها ستكون لاحقًا تهمة مسؤولية هنانو عن قيام نجيب عويد، الذي سيغدو قائد جبهة كفر تخاريم، بقتل مختار قرية إسقاط وابنه أول تهمة من التهم التي وجهتها النيابة العسكرية الفرنسية إلى هنانو إبان محاكمته في حلب، وطالبت بإعدامه. يُنظر: الصقال، ج 1، ص 97.

(2292) Güner, pp. 59 - 60; تعرضت، في 23 - 25 آب / أغسطس 1920، إلى قصف شديد جديد، اضطر كثيرًا من أهلها إلى النزوح إلى المناطق المجاورة، مثل ملطية وومرعش وأورفة وحلب. وبحلول 4 - 5 أيلول / سبتمبر 1920، وجدت القيادة الكمالية نفسها عاجزة عن تلبية طلب إرسال قوات على وجه السرعة للدفاع عن عنتاب. ينظر: Ibid.

(2293) **الكتاب الذهبي**، ص 76 - 79.

(2294) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 8؛ السعدون، ص 83 - 84.
(2295) Hadiye Yilmaz, "Mustafa Kemal Paşa - Emir Faysal Anlaşması ve Milli Mücadele Dönemin de Suriye ve Irak," *CTAD*, vol. 10, no. 20 (Fall 2014).
(2296) Sina Akşin, "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)," *Turkish Yearbook of International Relations* (1986), p. 32.
(2297) الصقال، ص 94؛ نشر الصقال خلاصة مطالعته وخلاصة دفاع هنانو عن نفسه، لكن تقرير القنصل البريطاني بحلب عن مجريات المحاكمة يضيء معلومات إضافية مهمة بالنسبة إلى البحث لم يوردها الصقال في إيجازه. يُنظر: FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, in: Priestland (ed.), pp. 680 - 684.
(2298) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 8، 11.
(2299) Keith David Watenpaugh, *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism, Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 2006), p. 177.
(2300) السعدون، ص 83 - 84. يشير السعدون إلى أنها المواد التي يعرفها، ويعتقد أن هناك مواد أخرى لم يسأل عنها هنانو، لأنه لم يسأله عن المواد كلها.
(2301) رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث**، ص 147.
(2302) من دفاع هنانو عن نفسه في محاكمته، في: الصقال، ج 1، ص 91.
(2303) FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, in: Priestland (ed.), pp. 680 - 684.
(2304) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 12؛ ووفق التقارير البريطانية بلغ حجم ما تسلمه هنانو من سلاح مدفعين وتسعة رشاشات وأسلحة وذخيرة. يُنظر: Watenpaugh, p. 177.
(2305) Mizrahi, p. 332.
(2306) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 11؛ آل جندي، ص 74.
(2307) المرجع نفسه.
(2308) شكيب أرسلان، **فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأمريكي: حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة عجاج نويهض، ج 4 (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1933)، ص 155.
(2309) خلاصة تقرير مكة للمدة المنتهية في 19 / 12 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 596.
(2310) Klaus Kreiser, *Atatürk - Eine Biographie* (München: Beck, 2008), p. 209.
(2311) أرسلان، ج 4، ص 155.

(2312) محمد عيسى صالحية، **صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا: وثائق من تاريخ السيد أحمد الشريف السنوسي 1292 - 1350هـ / 1875 - 1933م**، سلسلة حوليات كلية الآداب، الحولية 1 (الكويت: كلية الآداب - جامعة الكويت، 1980)، ص 9 - 21؛ يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922**، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، مج 3 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 258.

(2313) بشأن الفتوى، يُنظر: **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 11؛ آل جندي، ص 74.

(2314) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 11 - 12؛ آل جندي، ص 74.

(2315) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 11.

(2316) Paul Dumont, "L’axe Moscou - Ankara, Les relations turco - soviétiques de 1919 à1922," *Cahiers du Monde russe et soviétique*, vol. 18, no. 3 (Juillet - Septembre 1977), pp. 165 - 193, 173.

(2317) ترأس زينوفييف، قائد الأممية الشيوعية، المؤتمر، وحضره نحو 1891 مندوبًا يمثلون مختلف الشعوب الآسيوية، كان من بينهم 235 مندوبًا تركيًا، لكن نسبة كبيرة من المندوبين لم تكن شيوعية. يُنظر: فرومكين، ص 542.

(2318) المرجع نفسه، ص 545.

(2319) كمال مظهر أحمد، **ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي** (بغداد: دار الزمان، 1977)، ص 84.

(2320) من الملك حسين إلى أَلِنبي، 15 / 9 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 147.

(2321) يومية 17 / 9 / 1920، في: رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 718.

(2322) يومية الجمعة 3 أيلول / سبتمبر 1920، في: المرجع نفسه، ص 708.

(2323) جاء فيها ما يلي: "وإن رأيت ما يخل الواجبات للموقع والشرف، فارجعوا إلى أوطانكم لأننا لا نريد إلا الولاء وإثبات الجناب أقوالنا وحرصنا على حفظ ودادنا في بقائنا كشعب يحافظ كأخيه الغربي على حقوقه". وجاء في آخر البرقية: "فإن أعرضوا فلك في وطنك عز ومنعة". يُنظر: من الملك حسين إلى فيصل، 26 / 9 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 148.

(2324) يومية الثلاثاء 14 أيلول / سبتمبر 1920، في: حيدر، ص 716.

(2325) أحد أعضاء المؤتمر يعلن البلشفية، **لسان الحال**، العدد 359 - 8009، 15 / 3 / 1920، ص 2.

(2326) من فيصل إلى الملك حسين، 10 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 156 - 157.

(2327) جاء ذلك في تعليق جريدة **القبلة** على مقال للأمير علي خان، أحد قادة مسلمي الهند، بأن البلشفية مخالفة تمامًا للإسلام وبأنه "لا يغرب عن البال أن المسلمين إذا رأوا أن الحاجة والضرورة تلجئهم على الاتفاق مع البلشفيين، وثقوا بهم عندما يتبعون قوله تعالى 'لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلونكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم، أن تبروهم وتقسطوا إليهم'". **القبلة**، العدد 444، 27 / 12 / 1920، ص 2.

(2328) تقرير جدة عن المدة من 10 - 20 / 11 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 518.

(2329) من فيصل إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، 9 / 1 / 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 177 - 178.

(2330) أورده: رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية**، ص 317؛
Watenpaugh, p. 172.

(2331) خوري، ص 138؛ رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية**، ص 307.

(2332) يشير يزبك إلى أن إبراهيم هنانو أخبره بذلك في أواخر حياته (ت. 1935) حين كان يصطاف في بحمدون، وأنه حينما زاره في خريف 1935 في حالة اشتداد مرضه، أشار إلى أن الرسائل بينه وبين لينين محفوظة في علبة خاصة مع أوراقه كافة. يوسف إبراهيم يزبك، **حكاية أول نوار في العالم وفي لبنان** (بيروت: دار الفارابي، 1974)، ص 95 - 97؛ لكن أوراق هنانو كلها هي في حكم المفقودة.

(2333) مذكرة وضعها الكرنل كورنواليس عن السياسة المقبلة للحكومة البريطانية عن الإعانات لرؤساء شبه الجزيرة العربية، 16 كانون الأول / ديسمبر 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 574.

(2334) سليمان موسى، **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، 1908 - 1924**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1977)، ص 589.

(2335) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ط 2 (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ص 156.

(2336) من المعتمد البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية (برقية) في 14 / 12 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 565؛ تشير البرقية إلى أن عقيدًا (كرنل) روسيًا سابقًا قدم من فلادفستوك إلى جدة "ثم مضى فورًا إلى مكة (حيث) عومل معاملة ضيف مكرم من جانب الملك حسين، وينفق الوقت في تفتيش المكاتب والثكنات والجيوش في بزة رسمية. يقال إنه رسول من مؤتمر باكو ووكيل كمالي". يُنظر: المرجع نفسه، ص 565.

(2337) من المكتب العربي - القاهرة إلى الميجر باتن، وكيل المعتمد البريطاني في جدة، وتتضمن خلاصة تعليمات أَلِنبي، 22 آب / أغسطس 1920،

في: المرجع نفسه، ص 399 - 400؛ ثم سيوجه أَلِنبي إليه، بعد ارتفاع وتيرة ممانعة الحسين للطلبات البريطانية، رسالة بحصر مستوى الاتصالات السياسية على مستوى الحسين - المعتمد البريطاني في جدة، وإعلامه بقطع أَلِنبي أي علاقة مع الشؤون السياسية للحجاز. من اللورد أَلِنبي إلى وزارة الخارجية، 25 / 11 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 523؛ كان ذلك ينطوي على إنذار خفي باستخدام القانون الكلاسيكي لسياسة "فرّق تسد"، ويشير إلى غض الحكومة البريطانية النظر عن إمكانية هجوم ابن سعود على الحجاز، وإعلامها له، في 13 كانون الثاني / يناير 1921، من أي تعهد لها بحماية ممكنة للحجاز من هجمات ابن سعود، لكن مع التلويح بأنه لن يجتاح الحجاز كله بل الطائف وتربة، وأن على الحسين أن يوقع معاهدة فرساي. محضر المحادثات بين كيرزون والأمير فيصل (كما سجله كيرزون)، 13 / 1 / 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 174 - 175؛ يُنظر: سرد حيدر لمجريات المذاكرة، يومية 13 / 1 / 1921، في: حيدر، ص 769 - 770. وهي مطابقة للمحضر لكنها أكثر تفصيلًا.

(2338) من اللورد كيرزون وزير الخارجية إلى المستر سكوت وكيل المندوب السامي - القاهرة، 15 / 8 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 398 - 399.

(2339) قلصت الحكومة البريطانية حجم الإعانة من 30 ألف جنيه إلى 10 آلاف جنيه فقط، ورهنت تسديد الباقي بإصدار الحسين تعليماته إلى الوفد الحجازي بباريس لتوقيع معاهدة سيفر. من وزارة الخارجية - لندن إلى مستر سكوت (نائب المندوب الشامي في القاهرة)، 28 أيلول / سبتمبر 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 437 - 438. ثم رفعت قيمة الدفعة الأولى إلى النصف شرط توقيعه المعاهدة. من وزارة الخارجية - لندن إلى وزارة المالية - لندن (كتاب) في 15 / 9 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 421.

(2340) **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 622.

(2341) يومية 8 / 9 / 1920، في: حيدر، ص 712.

(2342) من فيصل إلى الملك حسين، 10 / 11 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 156 - 157.

(2343) من المستر سكوت - وكيل المندوب السامي في القاهرة إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية، الرملة، 30 أيلول / سبتمبر 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 443.

(2344) عن تصريحه يوم 26 آب / أغسطس 1920، يُنظر: من المعتمد البريطاني في جدة إلى المكتب العربي في القاهرة، 5 أيلول / سبتمبر 1920، في: المرجع نفسه، ص 411.

(2345) وفق تقرير آخر للمستر سكوت، فإن الحسين "صرح مؤخرًا مرات عديدة بأنه ثار على جمعية الاتحاد والترقي وليس على الحكومة التركية". من المستر سكوت - وكيل المندوب السامي في القاهرة إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية، الرملة، 30 أيلول / سبتمبر 1920، في: المرجع نفسه، ص 443.
(2346) المرجع نفسه.
(2347) من وزارة الحرب البريطانية إلى وزارة الخارجية في 16 أيلول / سبتمبر 1920 (كتاب)، بطلب "مجلس الجيش الاستفسار عن إمكان إرسال أية معلومات إضافية" حول "الاتصالات بين الملك حسين ومصطفى كمال"، في: المرجع نفسه، ص 424.
(2348) جريدة **القبلة**، العدد 448، 10 / 1 / 1920، ص 2.
(2349) وجّه مركز القاهرة، في 13 / 10 / 1920، ثلاث برقيات احتجاجية إلى عصبة الأمم لتلاوتها في أول اجتماع لها. وكانت البرقية الأولى باسم حزب الاتحاد السوري، شريك "الفتاة" في مرحلة الحكومة العربية، ووقعها الأمير ميشيل لطف الله، والثانية باسم المؤتمر السوري العام، ووقعها الشيخ محمد رشيد رضا، والثالثة باسم المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية الفرنسية. يُنظر: سعيد، مج 3، ص 257 - 258.
(2350) أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959)، ص 163.
(2351) ورد ذلك في تقرير يعرض خلاصة مذاكرات بين المندوب السامي البريطاني في العراق وابن سعود. من المندوب السامي في العراق إلى وزير الهند، 6 / 10 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 453.
(2352) تقرير دار الاعتماد البريطاني عن الأحوال في جدة للفترة 20 - 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1920، في: المرجع نفسه، ص 545.
(2353) من المعتمد البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية، 14 / 12 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 564.
(2354) اتصل رسل الاتحاد الإسلامي في الوقت ذاته بأمراء الجزيرة الآخرين، وفي مقدمتهم ابن سعود "لإقناعه بترك علاقته مع بريطانيا العظمى". خلاصة تقرير مكة للمدة المنتهية في 19 كانون الأول / ديسمبر 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 592؛ وأثمر اتصالهم تجاوب الإمام يحيى في اليمن مع دعوتهم، وحثه ابن سعود والحسين معًا للوقوف صفًا واحدًا ضد "محاولات الدول المسيحية لبث الفرقة بين الأمم الإسلامية" وضرورة "توحد قوى الإسلام، للتمكن من صدّ الأغراض الشريرة التي تبيّتها الدول الأوروبية". من المندوب السامي في بغداد إلى وزارة الهند، 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1920، في: المرجع نفسه، ص 520.

(2355) من اللورد كيرزون وزير الخارجية إلى المستر سكوت وكيل المندوب السامي - القاهرة، 15 / 8 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 398 - 399.

الفصل السادس والثلاثون: الجبهة السورية - الكمالية المشتركة

أولًا: التشبيك بين الثورة الهنانية وثورتي الرقة والساحل

في أواخر تشرين الأول / أكتوبر - أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 1920، قام هنانو، بتكليف من الكماليين، بتشبيك الثورة مع مجاميع حاجم بن مهيد العشائرية في الرقة، بوابة مدينة حلب إلى الجزيرة الفراتية [2356]، التي يبدو أنها تلقت دعمًا مباشرًا تسليحيًا من الحسين في الحجاز. وكانت هذه المجاميع قد أعلنت، في 10 آب / أغسطس 1920، قيام حكومة وطنية في الرقة تحت "الراية العربية"، وأشارت إلى أنها قررت الدفاع عن البلاد بمحالفة إحدى الدول المجاورة "إذا مسّت الحاجة"، وكان المقصود بها تركيا الكماليين، وقررت الحركة إبلاغ جميع الدول، بواسطة قنصل أميركا الموجود في حلب، بقرارها. وقامت بتوجيه قرارها إلى القنصل الأميركي والأتراك [2357].

واستمرت في هذا الشهر أيضًا اتصالاته بالشيخ صالح العلي، لتشبيك ثورة الساحل في جبل العلويين مع الجبهة الهنانية في شمال غرب سورية [2358].

وفي معارك جسر الشغور الطاحنة، في كانون الأول / ديسمبر، اندمجت تلك القوات مع القوة الكمالية النظامية ميدانيًا في المعارك، ساندتها هجمات الشيخ حاجم باشا بن مهيد، الذي تمكن في الشهر نفسه من الوصول إلى منبج، والسيطرة عليها بعد طرد القوة الفرنسية منها؛ ما أثار مخاوف الفرنسيين من احتمال تهديد مدينة حلب، فحفروا حولها الخنادق [2359].

ثانيًا: وصول القوة الكمالية: الراية العربية - التركية المزدوجة

عزز الكماليون، في ضوء اتفاق هنانو - صلاح الدين عادل، قوات هنانو بقوة نظامية كمالية، وصلت إلى كفر تخاريم، وكان يقودها الرئيس بدري الجركسي، وهو من جراكسة الشام [2360]، فغدت عملية جسر الشغور ممكنة. واستقبلت القوة الكمالية في كفر تخاريم، وفق السعدون، على نحو "حافل"، وأقامت فيها ثلاثة أيام [2361]. ووصف الشغوري، وفق ما يمكن تسميته بتاريخ اللحظة، حالة الثوار وهم يستقبلونها بأن العيون تساقطت بـ "دمعات الفرح، خاصة وهي تنظر إلى العلم المرفوع فوق مقر السرية" [2362].

وكانت القوة مؤلفة من 200 رجل، ومزودة بكثير من الأسلحة، وفي عدادها الرشاشات ومدفع واحد، وتحمل، وفق اتفاق هنانو - صلاح الدين عادل، علمًا

يمثل الثورتين التركية والسورية الشمالية، وكان ذا وجهين، وجه يمثل العلم العربي، ووجه يمثل العلم التركي. وقد توسط الوجهين وشاح أبيض مقصّب نقش في الوجه الأول آية قرآنية هي "إنما المؤمنون إخوة" وفي الوجه الآخَر آية "وأصلحوا بين أخويكم" في دلالة على الأخوة العربية - التركية [2363]. وقد وصلت إلى الحدود السورية محمّلة بعتاد كبير، حملت ما يمكن حمله منه، وتركت الباقي لينقله الثوار [2364].

جالت القوة، في ضوء رغبة هنانو في تقوية معنويات الأهلين بوجود حكومة تؤازرهم بعد سقوط الحكومة العربية، في تظاهرة عسكرية مرت بجسر الشغور، ودخلت في مناوشات بسيطة مع الفرنسيين، ومرت بطرق جبل الشعرا الواصلة بين بابنا وجسر الشغور لتصل إلى الحفة، فقلعة صهيون، واتصلت، وفق آل جندي، بمواقع الثوار الصهاونة في جبل العلويين، ثم عادت إلى جبل الزاوية وجابت أنحاءه [2365].

1 - معركة جسر الشغور الأولى: السيطرة على الأقضية الممتدة بين حارم وجسر الشغور

في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1920، سيطرت قوات هنانو المؤلفة من فرسان ومشاة صهيون بقيادة عمر البيطار وكفر تخاريم وبعض ثوار القصير بقيادة يوسف السعدون، بعد أن وصلت الإمدادات الكمالية مع وفد صهيون عن طريق مرعش [2366]، على الأقضية والمدن الممتدة من حارم إلى جسر الشغور [2367]. وشكل هنانو فيها حكومات أو إدارات محلية لجباية الرسوم والضرائب، ولا سيما ضريبة الأعشار على الإنتاج الزراعي، مستفيدًا من خبرته الإدارية الطويلة في القائمقاميات العثمانية التي تولاها في العهد العثماني، وفي مرحلة الحكومة العربية في سورية [2368].

2 - إبراهيم أدهم أفندي ابن المزارع سليمان آغا

كان الحجاز قد شجع هنانو على الثورة، ويُعتقد أنه تلقى مزيدًا من الدعم المالي الذي وعده به الأمير زيد؛ فمنذ آب / أغسطس، لحظ تقرير سكوت، نائب المندوب السامي البريطاني في القاهرة، في 9 آب / أغسطس 1920، أن الحسين "يرسل قوات عسكرية وأعتدة حربية إلى الشمال"، وأشار إلى ضرورة تحذيره من أن الحكومة البريطانية تدفع له الإعانة لاستعمالها في أغراض محلية، و"ليس لأغراض ضد فرنسة في الشمال" [2369]. ثم عاد وأبرق، في 30 أيلول / سبتمبر 1920، أي بعد إعلان هنانو اندلاع ثورته، إلى وزارة الخارجية بتحذير الحسين من مغبة تقديم أي مساعدة " من أي نوع كانت للمتمردين في سورية"، وحذّر حكومته من أن الحسين يحاول منح التأييد لرجال عشائر الشمال في جهودهم لإخراج القوات الفرنسية [2370]. أما المصدر الثاني لتمويل العمليات، فكان داخليًا؛ إذ أقام هنانو بعد معركة جسر الشغور

الأولى (27 - 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1920) مخافر لحفظ الأمن في سور أنطاكية وجسر الحديد، ومفارق الطرق المؤدية إلى منطقة كفر تخاريم، وكان يؤمّن رواتبها من الرسوم والضرائب، حيث كان عنصر المشاة يتقاضى فيها 20 مجيديًا، والعريف 25 مجيديًا، والرقيب 30 مجيديًا والخيّال 40 مجيديًا [(2371)].
ووفق العياشي، جبى هنانو الرسوم والضرائب على "شاكلة نظام حكومي" [(2372)]، مستفيدًا من خبرته الإدارية الطويلة بمتصرفية الأقضية خلال خدمته العثمانية.
وبهذه الموارد، تمكن هنانو من تمويل قواته التي توسع حجمها كثيرًا، بعد معركة جسر الشغور الأولى من "رقم منخفض يبلغ حجمه 800 رجل في صيف 1920 إلى 5000 رجل بمعدل 625% بحسب التقارير في تشرين الثاني / نوفمبر 1920" [(2373)].
قيّمت الاستخبارات الفرنسية الوضع بأنه خطِر، ولا سيما في جبل القصير ومنطقة حارم وجسر الشغور وصهيون [(2374)]. وكان من أهمها وأخطرها من الناحية الاستراتيجية السيطرة، بعد معركةٍ قاسية مع مراكز القوات الفرنسية في المنطقة، على جسر الشغور؛ وهي عقدة استراتيجية تقع في منخفض بين رصف من الجبال المطلة على نهر العاصي، وتتصل بأنطاكية كما تتصل بمنطقة الحفة وجبل صهيون في القسم العلوي من جبل العلويين.
كان ذلك ما يُعرف في أدبيات ثورة الشمال السورية بمعركة جسر الشغور الأولى، وكانت أول نجاح عملي فائق لاتفاق هنانو - صلاح الدين عادل، حيث استولى هنانو، وفق الرواية الرسمية الفرنسية، على "مخفر جسر الشغور، وأسر سرية رشاشات" فرنسية [(2375)]. هذا في حين يشير السعدون والشغوري إلى الاستيلاء على رشاشين، و40 دابة لنقل الأسلحة، وأسر 75 جنديًا متطوعًا، و25 جنديًا فرنسيًا مع ضابطهم، واحتفظ هنانو بالرشاشين، بينما سلمت قوات صهيون بقية الأسلحة بكاملها لتعزيز تسليح الملتحقين بها [(2376)]. ووصفت الرواية الرسمية لجيش الشرق نتائج ذلك، في كانون الأول / ديسمبر، بأن "ثارت المنطقة جميعها في وجهنا"، فالعصابات المنظمة تتجول في طول البلاد وعرضها، فتقطع المواصلات، وتدأب على مناوأة مخافرنا [(2377)]. وقد كان ما وصفته هذه الرواية هو نفسه ما يدعى في الأدبيات السورية بـ "الثورة الهنانيّة".

3 - معارك كانون الأول / ديسمبر 1920 الضارية

حدثت في كانون الأول / ديسمبر 1920 أعتى المعارك الضارية بين الفرنسيين والقوات السورية - الكمالية المشتركة. وكان الهدف من الهجمات الكمالية - السورية هو تخفيف الضغط عن عنتاب بتوجيه الفرنسيين جانبًا من قوتهم التي تحاصرها للتصدي لتلك الهجمات؛ فلقد انقطعت الاتصالات البرقية بين مرعش والحامية الكمالية المحاصرة في عنتاب، نتيجة تمكن الفرنسيين من تدمير

خطوط الاتصالات الممتدة على ثلاثة كيلومترات، لكن ظلت نقطة ضعفهم نقص الإمدادات الغذائية، وعدم قدرتهم على توفير إمدادات مؤن تكفي 30 يومًا على الأقل، بسبب هجمات قوات هنانو على قوافل الإمداد [2378]، ومصادرتها للقطعان المخصصة لتموين الجيش الفرنسي، وهجماتها على خط تفرعات سكة حديد رياق - حلب التي كانت تنقل قوافل الإمدادات الغذائية وغيرها [2379].

بات التفرغ لمواجهة قوات هنانو من أبرز أولويات الجنرال غوبو، الذي وجّه في الأول من كانون الأول / ديسمبر 1920 إنذارًا إلى أوزدمير بالاستسلام، مستبقًا قدوم الشتاء القارس وموجة الثلوج الكثيفة المعتادة من جهة أولى، ومتوخيًا التفرغ لتصفية الحساب مع قوات هنانو من جهة أخرى. ولم تسفر المفاوضات الفرنسية معه عن نتيجة. فقصفت القوات الفرنسية، في 4 كانون الأول / ديسمبر، أحياء عنتاب من جديد قصفًا شديدًا، ثم أخذت تقصفها كل يوم بأطنان عدة من القذائف المدفعية لإركاعها [2380]. لكن تعاظم خطر قوات هنانو دفع غوبو إلى مغادرة عنتاب، والتوجه إلى الشمال السوري للقيام بعملية سريعة ضدها [2381]، ووفق تقرير بريطاني كان حجم قوته نحو 8000 رجل [2382]، وهو ما أضعف القوات الفرنسية التي تحاصر عنتاب، وجعلها، وفق عبادي، في وضع سيئ، بينما تمكنت قوات أوزدمير من اقتناص الفرصة وتلقت تعزيزات جديدة [2383]. وتعززت معنوياتها في إثر إرغام قوات هنانو على سحب جنوده من عنتاب، وكان حجم القوة الفرنسية المنسحبة كبيرًا يناهز، بحسب التقارير البريطانية، نحو 8000 رجل، بحيث انتشر عن أرمن عنتاب "أن الروح المعنوية لدى الأتراك أعلى مما هي لدى الفرنسيين. وقد حفرت الحامية التركية القوية الممرات تحت أرض المدينة تلك، وأرسل هؤلاء رسالة إلى الفرنسيين مفادها أنهم يتحدّون أسلحتهم ومدرعاتهم وطائراتهم" [2384].

أخفق الهجوم الفرنسي على جسر الشغور، في 7 كانون الأول / ديسمبر، وانهارت فصيلة الدرك السوري (الفرنسي) وتوارت، بحسب الرواية الرسمية الفرنسية [2385]، بينما وقعت، وفقًا لرواية السعدون، أسيرة في يد الثوار وبلغ حجمها نحو 75 رجلًا إلى جانب 25 جنديًا فرنسيًا [2386] وعزم الثوار على الزحف إلى إدلب وحلب [2387]، حيث زحفوا إلى الأولى بقوة، وألحقوا هزيمة قاسية بمجموعة خيالة قُدّر حجمها بـ40 خيّالًا، وتُعرف في أدبيات ثورة الشمال بمعركة إدلب، لكن المعركة تحولت إلى نهب وسلب للحي المسيحي فيها؛ ما خلّف آثارًا مريرة في علاقة مسيحيي إدلب مع الثوار [2388]. وتخوف الفرنسيون من زحف الثوار على مدينة حلب؛ فحفروا حولها الخنادق، إذ كانت قوات الرقة بقيادة حاجم باشا بن مهيد قد دخلت في كانون الأول / ديسمبر مدينة منبج، ومعها 300 رجل من السرية الكمالية النظامية، ومدفعان أو ثلاثة مدافع، وأرغمت الوحدة الفرنسية على الفرار [2389]، وتمكّنت في أوائل كانون الثاني /

يناير 1921 من إسقاط طائرة فرنسية في قرية السفيرة قرب مدينة حلب وقتل طيّارها [2390].

في 9 كانون الأول / ديسمبر 1920، تقدم الثوار، بدعم من سرية كمالية نظامية كبيرة يقودها بدري بك، قصد السيطرة على التلال الصخرية الحاكمة لطرد الفرنسيين من كفر تخاريم [2391]، وقد شارك فيها مقاتلون من جبل العلويين [2392]. وكان الفرنسيون قد احتلوها في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1921، ونكلوا بأهلها، ما دفع كثيرًا من السكان إلى النزوح [2393]. وكان المقاتلون العلويون قد قويت شوكتهم، بعد أن انتصروا على الفرنسيين في معركة جبلة، في 3 كانون الأول / ديسمبر 1920. وبحسب الكولونيل نيجر، ضُخمت هذه المعركة في الصحافة الفرنسية كثيرًا، لكن الشيخ صالح العلي تمكّن من خلالها من إثارة اهتمام الكماليين به [2394]؛ إذ استطاع، وفق المصادر الفرنسية نفسها، أن يباغت فصيلة فرنسية كانت مكلفة بنزع الأسلحة، وقتل 20 من رجالها بينهم ضابط فرنسي، وقتل دوابها واستولى على تجهيزاتها ومؤنها كافة [2395].

حدث هذا الانجذاب الكمالي على الأرجح بواسطة الأميرالاي غالب الشعلان المقرب من مصطفى كمال ومن الأمير عبد الله على حد سواء، والذي ظل حتى أواخر كانون الأول / ديسمبر 1920 يتنقل بين شرق الأردن والجبل، متمتعًا بمكانة الرجل الثاني بعد الشيخ صالح العلي في الأمر والنهي له [2396]. وكان دعم الأمير عبد الله للشيخ قد سمح له باستئناف عملياته ضد الفرنسيين، إلى درجة أن الصحف الموالية للفرنسيين نشرت في أواخر أيلول / سبتمبر 1920 خبرًا عن توجه قوة فرنسية مؤلفة من 500 رجل و12 جملًا لـ "تأديب" من وصفتهم بـ "عصاة النصيرية [2397]. وتسلم الشيخ دفعة أولى، لكن الدفعة الثانية الأكبر صادرها الفرنسيون، قبل حلول 30 كانون الأول / ديسمبر [2398]. وحدث ذلك بعد أن خيّل للجنرال غورو، في 2 آب / أغسطس 1920، أن تلك الثورة تسير "على ما يبدو في طريق الحل" [2399].

بدأ الثوار هجومهم، يوم 11 كانون الأول / ديسمبر 1920، على كفر تخاريم، لكنه مني بالإخفاق بعد يومين من المعارك العنيفة؛ فاضطر الثوار السوريون والأتراك، تجنبًا لتطويق الفرنسيين لهم، إلى الانسحاب، حيث انسحب بدري بك مع قواته عن طريق القصير [2400]. وستنتهي هذه المعارك الطاحنة حول كفر تخاريم، بإحكام الفرنسيين السيطرة في 18 كانون الأول / ديسمبر 1921، بعد معارك كر وفر استمرت أحد عشر يومًا [2401]، حينما عاد الجنرال غوبو في 18 كانون الأول / ديسمبر 1920 مجدّدًا من عنتاب المحاصرة إلى جسر الشغور، لإخماد الثوار السوريين على رأس قوات كبيرة [2402]، وتمكن في اليوم نفسه من السيطرة على جسر الشغور، لا سيما قرية البرج الكبير في جبل القصير، مركزها التمويني ومقر احتجاز الأسرى الفرنسيين، والتمركز بالمدافع في الهضاب الحاكمة [2403]. وقد تمكنت قوة فرنسية أخرى من طرد قوات الشيخ حاجم باشا، في 18 كانون الأول / ديسمبر 1918، من بلدة منبج [2404]، في

حين تشير التقارير الفرنسية إلى أن المعارك تجددت، في 28 كانون الأول / ديسمبر، في منطقتي منبج والباب [2405].
حاول الثوار في هذا السياق أن يعززوا معنويات السوريين تعويضًا عن انتكاستهم الميدانية؛ فعلق أنصارهم، في 18 كانون الأول / ديسمبر 1920، ملصقات باللغتين العربية والتركية في مدينة حلب، تدعو السلطات المحلية والسكان إلى طرد الفرنسيين في غضون عشرة أيام، أو إذا لم يكن ذلك الأمر ممكنًا، البقاء على الحياد وترك الأمور للأتراك الذين سيجعلون الدماء تسيل في وقت لاحق. وتبع ذلك، وفق تقرير بريطاني عن الوضع في مدينة حلب، شعور بالخوف، ولكن الفرنسيين أكدوا للشعب أن لديهم قوات كافية لحماية حلب [2406].
وكان قد سبق ذلك انتشار شائعة، التقطتها الاستخبارات الفرنسية، عن هجوم كمالي على حلب. وخاطب المستشرق الفرنسي البارز لوي ماسينيون، في 2 كانون الأول / ديسمبر 1920، روبير دو كيه، السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في سورية، بقلقه من تردي الوضع في حال نفذ مصطفى كمال تهديده بمهاجمة حلب في الربيع [2407]. وكانت هذه الدعاية عن هجوم مصطفى كمال على حلب منتشرة بين الأهالي، وثبتها تقرير القنصل البريطاني العام في بيروت الموجه إلى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية المؤرخ في 30 كانون الأول / ديسمبر 1920، عن الوضع في منطقة حلب [2408]، بينما نظرت التقارير البريطانية في الشهر نفسه إلى عمليات هنانو على أنها جزء من الصراع الأوسع بين الكماليين والفرنسيين [2409].

ثالثًا: مشروعا اتفاق فيصل - مصطفى كمال الجديد واتفاق عبد الله - فيصل

لم تكن هذه الدعاية مجرد شائعة بحتة لتقوية المعنويات، بل ارتبطت بمشاريع تفاهمات واتفاقيات أجرتها القيادة الكمالية مع كلٍّ من الأمير فيصل والأمير عبد الله.

1 - اتفاق عبد الله - مصطفى كمال

توالت التقارير البريطانية، في كانون الأول / ديسمبر 1920، عن انتشار شائعات قوية بشأن توقيع الحسين معاهدة مع مصطفى كمال [2410]. لكن كان هناك فعلًا اتصالات بين عبد الله ومصطفى كمال؛ فمع بدء العد التنازلي الأخير لإعلان عبد الله بيانه الرسمي الحملة على سورية، كانت الاستخبارات البريطانية تتابع هذه الاتصالات بينهما بقلق. وحذّر المندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل، في 3 كانون الأول / ديسمبر 1920، حكومته من أن تكون خلف الاتصالات اللاسلكية بين معّان، حيث يقيم عبد الله، ومصطفى كمال "خطط وتعليمات من البولشفيك" [2411]. وكانت الاتصالات بين

عبد الله في معّان والكماليين قد حدثت عن طريق محطتي ديار بكر ومعّان، وكانت قابلة للاختراق ودخول طرف ثالث عليها [2412].
التقط تقرير المعتمد البريطاني في جدة في هذا السياق، في 14 كانون الأول / ديسمبر 1920، أنباء جديدة عن تطور مستوى العلاقة بين عبد الله ومصطفى كمال، وأن "عبد الله قد رتب لمواجهة مندوب كمالي [من مصطفى كمال] في حلب سرًا بجوار الأزرق، أو نحو ذلك، والعودة إلى معّان"، ورصد في منتصف كانون الأول / ديسمبر 1920، أي بعد إعلان عبد الله حملته على سورية، مزاعم عن وصول رسول إلى جدة، وهو من أنصار "الجامعة الإسلامية"، ويعمل مندوبًا لمؤتمر باكو وللكماليين [2413].
بغضّ النظر عن مدى حدوث هذا الاجتماع، لم يكن هذا الالتقاط هذه المرة أقاويل وشائعات فحسب، بل كان ذا أصل أيضًا؛ إذ أثمرت الاتصالات بين عبد الله والكماليين قيام مصطفى كمال بتعيين كاظم قره بكر، الذي كانت قواته متوجهة يومئذ إلى الجنوب على مجرى الفرات في سياق قرار الكماليين فتح الجبهة الجنوبية، لتنسيق العمليات مع الأمير عبد الله بين الحركتين الكمالية والعربية في جنوب سورية، من أجل تحقيق ما وصفه الملك عبد الله بـ "نجاة الجهتين" التركية والعربية [2414]. كانت الاستخبارات البريطانية تتابع مجرى هذه الاتصالات عن كثب، ووضعتها في سياق اعتزام مصطفى كمال أن يهاجم سورية ويدخلها على رأس جيش ضخم في الربيع، وفي الوقت ذاته ينوي كاظم قره بكر، الذي يتولى قيادة القوقاز، غزو بلاد ما بين النهرين على رأس جيش ضخم آخر. ولا يسمح لأي مدني بمغادرة الإقليم الخاضع للكماليين مهما كانت جنسيته [2415].
كان الكماليون، في كانون الأول / ديسمبر 1920، يبحثون عن إشعال بؤر الثورة في سورية لاستنزاف القوات الفرنسية، ومحاولة فك الحصار الفرنسي الشديد عن عنتاب؛ فوجهوا في الوقت نفسه تقريبًا لعقد تفاهمهم أو اتفاقهم مع عبد الله جوابًا باسم حكومة المجلس الوطني الكبير إلى فيصل، تسلّمه في أواخر الشهر ساطع الحصري، مبعوث فيصل إلى الكماليين لعقد اتفاق معهم، بتركيز أولوية التعاون الكمالي - العربي في سورية استعدادهم لاستقبال أي مندوب مفوض من فيصل لترتيب الحركات [2416]. لكن حين استلم فيصل الجواب كان قد تخلى عن الاهتمام بالقضية السورية، ما إن تحسنت لديه مؤشرات ترشيحه على عرش العراق كما بيّن البحث في الفصل السابق.
وكان الكماليون، في سياق فتح جبهتهم الجنوبية، قد قرروا منذ تشرين الثاني / نوفمبر 1920 التشبيك بين الثورة الهنانية ومجاميع الشيخ حاجم بن مهيد العشائرية في الرقة، وثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين. فأوفدوا هنانو، قائد ثورة الشمال، إلى ابن مهيد لتشبيك الحركات [2417].
كان أبرز دور للأمير عبد الله في ثورة العلويين. وكان استئناف الشيخ صالح العلي لثورته بدعم من الأمير عبد الله قد لفت انتباه الكماليين إلى قيمة

الاتفاق مع عبد الله، وإمكانية توسيع بؤر الثورات ضد الفرنسيين، بعد أن باتت عشائر الجزيرة متأهبة للعمل بقيادة الشيخ حاجم بن مهيد ومن حوله من ضباط عهديين وموظفين في الإدارة العربية السابقة، وبعد أن اندلعت ثورة الشمال (الهنانية) بموجب اتفاق عربي - كمالي، وعبر قوات سورية - كمالية نظامية مشتركة، وحققت نجاحات كبيرة، بل "مدوية" في كانون الأول / ديسمبر 1920 في الشمال الغربي من سورية، وأقضت مضاجع الفرنسيين، وتطايرت أنباؤها في العالم عن طريق تركيز اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني على نشرها في العالم [(2418)]. فلقد كان كانون الأول / ديسمبر شهر المعارك الضارية في الشمال الغربي من سورية، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، بين القوات السورية - الكمالية المشتركة - والتي انضمت إليها ثورة الساحل التي غذاها عبد الله في جبل العلويين - والفرنسيين.

وكان المقاتلون العلويون قد انتصروا على الفرنسيين في معركة جبلة، في 3 كانون الأول / ديسمبر 1920، وضخمت هذه المعركة في الصحافة الفرنسية كثيرًا. وتمكن الشيخ صالح العلي من إثارة اهتمام الكماليين به [(2419)]، وربما كان الأميرالاي غالب الشعلان، الذي اضطلع بنوع من رئيس هيئة أركان قوات الشيخ، وكانت له بعد الشيخ سلطة الأمر والنهي [(2420)]، هو حلقة الاتصال بين مصطفى كمال وعبد الله من جهة، وبين الكماليين والشيخ العلي من جهة أخرى. وتلاحموا مع قوات الثورة الهنانية المؤلفة من قوات سورية - كمالية مشتركة، في معارك كانون الأول / ديسمبر 1920، على جبهة جسر الشغور [(2421)]. فشاركوا في تقدم الثوار، في 9 كانون الأول / ديسمبر 1920، بدعم من سرية كمالية نظامية كبيرة يقودها بدري بك، للسيطرة على التلال الصخرية الحاكمة وطرد الفرنسيين من كفر تخاريم [(2422)]. وغدت ثورة الشمال "تستقطب اهتمام جميع أهالي سورية"، وتحوّلت معها معّان إلى "قبلة استقبال الوفود والرسائل من شتى الجهات السورية إليه" [(2423)].

استمرت علاقة الأمير عبد الله مع الكماليين، حتى أواسط شباط / فبراير 1921، وأبدت وزارة الحرب البريطانية في هذا السياق في الشهر نفسه تيقنها من أن عبد الله "على اتصال مستمر بمصطفى كمال، إن لم يكن خاضعًا لتأثيره المباشر"، لكنها لم تكن متأكدة من مدى "ضلوع الحسين" نفسه في ذلك [(2424)]. وربما سهلت هذه الاتصالات حصول الشيخ صالح العلي في الشهر نفسه على دعم الكماليين بالسلاح والعتاد عن طريق إبراهيم هنانو، وقيامه بزيارة قائد الفيلق الثاني الكمالي في مرعش مباشرة. ويبدو أنها ربطت بين عودة الأمير عبد الله إلى حركاته الاستعراضية في منطقة البلقاء وتلك الاتصالات التي جزمت بها؛ ما انعكس مباشرة في تعكر مفاوضات فيصل في شباط / فبراير 1921 مع البريطانيين. فلقد كان عبد الله يسعى إلى تنويع علاقاته لاستخدامها في الضغط على البريطانيين لتحصيل الحد الأدنى، وهو إمارة شرق الأردن. فاستنفر فيصل ضغوطه على الحسين للجم تلك

الحركات، وطلب منه في 10 شباط / فبراير 1921 "اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع الحركات العدوانية من أي نوع، وضد كائن من كان. إن اضطرابًا في شرقي الأردن سيدمر مفاوضاتنا في لندن، هي تسير بصورة جيدة لولا ذلك" [2425].

لكن ما إن لاح له عرش الأردن بصورة جدية في مقابل منع أي عمليات اعتدائية ضد الفرنسيين في سورية، حتى قطع عبد الله هذا الخط. وانكشفت حدود الاتفاق بينه وبين مصطفى كمال وكان مجرد وسيلة لفرض نفسه على البريطانيين وليس لاستخدامه بالفعل.

2 - معركة جسر الشغور الثانية

استفاد المقاومون الكماليون في عنتاب من الفراغ النسبي الذي تركه انسحاب الجنرال غوبو المؤقت لاحتواء ثورة الشمال السورية، وتلقوا تعزيزات إضافية من الفيلق الثاني في مرعش، فقاموا في 20 - 27 كانون الأول / ديسمبر 1920 بمهاجمة المواقع الفرنسية في عنتاب بالبنادق والمدافع؛ ما استدعى الفرنسيين بدورهم لطلب دعم عسكري عاجل. لكن الهجمات الكمالية أخفقت ولم تستطع أن تحقق أهدافها، وخسر الكماليون ستة أسرى وعدة قتلى [2426].

استجمعت القوات السورية - الكمالية المشتركة بصفة متزامنة قواها، في 24 كانون الأول / ديسمبر 1921، وعززتها بقوات جبل صهيون وجبل العلويين إضافة إلى قوات بدري بك الجركسي المسلحة بمدافع، لاستعادة جسر الشغور، ومحاولة تخفيف الضغط عن عنتاب وفك حصار الفرنسيين عنها. كان دور القوات الكمالية في العمليات واضحًا [2427].

استؤنفت المعارك الطاحنة بين القوات السورية - الكمالية المشتركة والقوات الفرنسية، وحدث بعضها على مسافة 30 مترًا من خطوط التمركز الفرنسية. لكن بحلول 26 كانون الأول / ديسمبر 1921، انتكس وضع الثوار، وفق الروايتين الفرنسية والسورية، واضطروا جميعًا إلى الانسحاب [2428]، بعد معارك طاحنة [2429]. وقد وصلت إلى الفرنسيين إمدادات جديدة [2430]، فارتفع حجم جيش الشرق من 20 ألف رجل في كانون الثاني / يناير 1920 إلى نحو 70 ألف رجل في نهاية العام [2431]، وكانت تكلفته 736 مليون فرنك فرنسي [2432].

ومثلت حصيلتها الأخيرة "نكسة حاسمة لثورة هنانو" بسبب سقوط مراكز الثوار بين حارم وجسر الشغور [2433]. وشمل ذلك ثورة العلويين التي تكبدت خسائر جسيمة أوهنتها؛ فبحلول نهاية كانون الأول / ديسمبر 1920 - أوائل كانون الثاني / يناير 1921، كانت القوات الفرنسية قد تمكنت من مصادرة كميات كبيرة من الأسلحة وصل حجمها إلى 15 ألف بندقية، كان بعضها من نوع "ماوزر" الحديث الصنع، وأحكم رتل الجنرال غوبو السيطرة على صهيون انطلاقًا من بابنا، وارتفعت وتيرة الاستسلام في أوساط قادة العشائر [2434] ولم

ينقذها من مصيرها المحتوم بسبب نفاد الذخيرة سوى دعم الكماليين لها، كما سنتوقف عنده لاحقًا.
أما على جبهة عنتاب، فلم يستطع الكماليون ولا الفرنسيون تحقيق نصر حاسم فيها، لكن الحصار الفرنسي غدا أشد، وباتت عنتاب ساقطة من الناحية العسكرية، وأخّر سقوطها موسمُ الشتاء والثلوج الكثيفة وانخفاض درجات الحرارة إلى 10 تحت الصفر، إلى أن انتهى الأمر باستسلامها للفرنسيين في 9 شباط / فبراير 1921. وبذلك انتهى حصار عنتاب (11 آب / أغسطس 1920 - 8 شباط / فبراير 1921) [(2435)] ليُرفع الحصار عنها نهائيًا بعد تطبيق شروط الاستسلام في 27 شباط / فبراير 1921[(2436)]. وكانت آخر معركة كمالية - فرنسية على ما يدعى بمصطلحات حرب الاستقلال التركية الجبهة الجنوبية [(2437)]، بينما تسببت حملة غوبو القوية في نكسة حاسمة لقوات هنانو؛ إذ سقطت مراكزها بين حارم وجسر الشغور في يد الفرنسيين [(2438)]. جاء الدعم الكمالي الجديد لقوات هنانو في الوقت المناسب. حصل هذا الدعم في إثر سقوط عنتاب حيث قام صلاح الدين عادل، قائد الفيلق الثاني، في شباط / فبراير 1921 بدعم قوات هنانو بقوة كمالية يقودها عاصم بك، وبـ60 صندوقًا من الذخيرة و200 بندقية توزع بالتساوي بين جبهات القصير وكفر تخاريم وجبهة الساحل في جبل العلويين [(2439)].

3 - تحرك الاستقلاليين في شرق الأردن، وعلاقته بمذكرة قادة الثورة الهنانية

تحرك السوريون اللاجئون إلى شرق الأردن، والملتفون حول الأمير عبد الله في معّان في 23 شباط / فبراير 1921، لإشعال جبهة الجنوب، و"تعيين نقاط مواصلة بين معّان وهنانو وحاجم وصالح العلي" [(2440)]، حيث انتشرت على خلفية الاعتراضات الفرنسية على وجود فيصل في مؤتمر لندن، والاستماع إليه، دعوات مكثفة في شرق الأردن لإثارة الاضطرابات في سورية. ورصد صبحي الخضرا (1895 - 1954) ذلك بازدياد "أولئك الذين ينضمون إلى الحركة بصورة مطّردة" وتوقع "حوادث مهمة في سورية تؤدي إلى تدمير البلاد" نتيجة منع العرب من المشاركة [(2441)]. ووصف الزركلي الوضع بأنه "لم يكن يمضي يوم واحد وعمّان خالية من قادمين جدد: ضباط، وجنود، وإداريين، وذوي رأي"، فغدت "عمّان محتشد الجموع، ومزدحم الأقدام، فالدور غاصة، والخيام متراصة، والناس من كل حدبٍ ينسلون"، ورأى أن هؤلاء "قدموا بإشارات من الأمير نفسه" [(2442)]. ووصف اللورد كيرزون ذلك بتحول شرق الأردن إلى "ملجأ لعدد كبير من العرب المنفيين من سورية، سواء لأسباب سياسية أو غير سياسية، والذين يكنون عداءً مريرًا للفرنسيين" [(2443)].
في هذا السياق، عقدت قيادة، دعت نفسها بالحركة الوطنية العامة في سورية وفلسطين، مجلسًا وطنيًا، في 27 شباط / فبراير 1921، شارك فيه نائب رئيس

الحركة الوطنية العامة في سورية وفلسطين سيف الدين هلال، ونائب رئيس قائد الحركات الوطنية العمومية في منطقة حلب صالح العلوي (العلي)، وأمين السر قائد الحركة الوطنية في منطقة غربي حلب إبراهيم هنانو. وقرروا، بوصفهم يمثلون "اللجنة الوطنية التي تتمثل فيها كافة الأحزاب السياسية في سورية"، إبلاغ القناصل في حلب وبيروت والمدن السورية الأخرى لإخطار عصبة الأمم بأن سكان سورية الذين "تقع بمحاذاتهم بلاد خليفة المسلمين العظيم التي تمد لهم يد العون، ويعدون أنفسهم جزءًا من الاتحاد الإسلامي العظيم، وتحت رايته، يحاربون في أراضيهم، في مناطق حلب وحماة وحمص وأجزاء أخرى من سورية" قد أعلنوا منذ الهدنة استقلال بلادهم، وأنهم مثابرون على الذود عنه، و"يرفضون رفضًا قاطعًا قبول أي حماية أو انتداب خارجيين، ويحتجون على أي انتداب فرنسي أو أي انتداب آخر يعمل الآن في هذه البلاد"، أن الثورة في إشارة ضمنية إلى ثورة الشمال ليست حركة قطاع طرق وأشقياء كما يشيع الفرنسيون عنها بل حركة يقودها "رجال مستنيرون ومتعلمون، والذين تأتمر بهم جماعة من السكان تطالب بحقها من سلطات الاحتلال التي تضيق عليهم بالنار والسيف وتبدد تطلعاتهم". وأبدت الرسالة استعداد قيادة الحركة لإرسال ممثليها "للإعراب عن رغباتنا، إذا ما لزم الأمر، عند اتخاذ القرار بشأن مصيرنا المحدد. نرجو منكم أن تقدموا الدعم لاحتجاجنا وأن تثنوا على مطلبنا في ضوء الحالة التي ستجدون فيها الغالبية العظمى من الناس في حلب ومنطقتها. فقد أظهر هؤلاء الناس شعورهم الوطني رغم طغيان سلطات الاحتلال وتزعزع الأمل في أن تكف هذه السلطات عن قسوتها وإضرامها النار في القرى وقتلها للأبرياء" [(2444)].

كان هذا النشاط مدعومًا بصفة مباشرة من الأمير عبد الله؛ فقد ترافق مع استعراضات القوة التي قام بها في شرق الأردن للضغط على البريطانيين لتمثيل العرب في مؤتمر لندن (21 شباط / فبراير - 12 آذار / مارس 1921). وفي النهاية وافق كيرزون على تمثيل فيصل في المؤتمر بصفة شبه رسمية نتيجة الاعتراض الفرنسي الشديد على تمثيله لكون يديه ملطختين بدماء الجنود الفرنسيين في سورية، مع أن مصطفى كمال، وفق تعبير كيرزون، قتل من الفرنسيين أضعاف ما قتله فيصل منهم [(2445)].

لكن حدث ما هو غير متوقع للجميع، من سوريين، وحتى لدى بعض الضباط الأتراك والفرنسيين، وفق ما أشار إليه عبادي، وهو استغلال الفرنسيين عقد مشروع اتفاقية سلام شاملة فرنسية - كمالية هي اتفاقية لندن، التي يتراجع معها الدعم الكمالي للثوار السوريين، ويبدأ العد التنازلي لنهاية الثورة الهنانية وثورتَي الرقة والساحل. وسنتوقف عندها في الفصل اللاحق.

FO371, Dispatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for (2356) Foreign Affairs, 24 March 1922, Giving the Details of the Court Martial of Ibrahim Hananou, 15 - 18 March 1922, in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol 2: *1920 - 1922* (Chippenham: Cambridge Archive .Editions, 2005), pp. 680 - 684

(2357) أورد عبد السلام العجيلي في محاضرته "تاريخ دولة مجهولة" النص الكامل للبيان، وهو مؤرخ يوم 10 آب / أغسطس 1920. يُنظر: عبد السلام العجيلي، **أحاديث العشيات**، ط 3 (بيروت: دار الشرق العربي، [د. ت.])، ص 63، 71 - 72.

(2358) **مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو**، مديرية الوثائق التاريخية (دمشق)، القسم الخاص، الوثيقة 22، ص 13.

Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for (2359) Foreign Affairs, 30 December 1920, Enclosing Notes on the Situation in Aleppo from a Reliable Informer, Undated [FO371 / 6453], in: Priestland .(ed.), pp. 438 - 439

(2360) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 76 - 79.

(2361) يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 85.

(2362) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 12.

(2363) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 74؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 12 - 13.

(2364) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 12.

(2365) آل جندي، ص 75.

(2366) السعدون، ص 85.

(2367) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 140.

(2368) وفق تقرير عثماني مطول يسرد حياة هنانو العلمية والوظيفية، كان من الوظائف التي تولاها في المرحلة العثمانية مدير ناحية دومانيج، ثم مديرية إزنيق، ثم ترقى لمنصب القائمقامية، وعيّن قائمقامًا على قرق كليسا في ولاية أرضروم. ويشير التقرير إلى أنه طوال فترة عمله "ثبتت براءة ذمته من الأموال الأميرية ومن صندوقي التقاعد والعزل وغيرها، وعرف بالصدق والاستقامة في عمله ونشاطه في تحصيل أموال الدولة وزيادة الواردات وتعداد الأغنام وإحالة الأعشار وغيرها. وكان يتابع أمر ملاحقة الخارجين عن

القانون بنفسه أو بالواسطة، بحسب ما جاء في محضر مجلس إدارة لواء بايزيد ومحضر مجلس إدارة ولاية أرضروم. وقد شاهدت إدارة سجل الأحوال العمومية المحضر المذكور وأعادته إلى مصدره". كما يورد التقرير ما يلي: "وعُرف بصدقه واستقامته ولياقته، وأنه أدى مأموريته على أحسن وجه وأشرف على تحصيل الرسوم والضرائب وتأمين الانضباط، وبذل جهودًا كبيرة في تجديد دار الحكومة وأبرز الخدمات الحسنة". سجل إبراهيم هنانو في الأرشيف العثماني ويرد اسمه تحت اسم إبراهيم أدهم أفندي ابن المزارع سليمان آغا. يُنظر: DH.SAİD.d.55 / 399.

(2369) من المستر إرنست سكوت (وكيل المندوب الشامي في مصر) في الإسكندرية إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، 9 آب / أغسطس 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5: **1920**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 394 - 395.

(2370) من المستر سكوت - وكيل المندوب السامي في القاهرة إلى اللورد كيرزون - وزير الخارجية، الرملة، 30 / 9 / 1920، في: المرجع نفسه، ص 441 - 443.

(2371) السعدون، ص 79 - 80.

(2372) غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا** (بيروت: مطابع أشقر أخوان، 1955)، ص 200.

(2373) خوري، ص 140؛ قدّرت الرواية الرسمية لجيش الشرق عدد قوات هنانو في كانون الأول / ديسمبر 1920 بنحو 5300 رجل يشتملون على كوكبتي فرسان مؤلفتين من 300 فارس. يُنظر: **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 99.

(2374) Nadine Méouchy, "Les temps et les territoires de la révolte du Nord (1919 - 1921)," in: Thierry Boissière & Jean - Claude David (eds.), *Alep et ses territoires, Fabrique et politique d'une ville (1868 - 2011)* (Paris: Institut français du Proche - Orient, 2014), p. 38.

(2375) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 98.

(2376) السعدون، ص 87، 91؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 13 - 14.

(2377) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 98.

(2378) Maurice Abadie, *Opération au levant, Les quatre sièges d'Aintab (1920 - 1921)* (Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922), p. 95.

(2379) كان من التُّهم التي وجهتها إليه النيابة العسكرية الفرنسية إبان محاكمته مسؤولية مصادرة الأغنام الموجهة لتموين الجيش الفرنسي، وتخريب قضبان سكة حديد رياق - حلب للحيلولة دون وصول الإمدادات

للقوات الفرنسية. يُنظر: فتح الله الصقال، **من ذكرياتي في المحاماة في مصر وسورية**، ج 1 (حلب: مطبعة الضاد، 1958)، ص 97.

(2380) Abadie, pp. 99 - 100; Zekai Güner, "Antep Savunmasi Ve Ali Şefik Özdemir Bey'in Faaliyetleri," *Zkü Sosyal Bilimler Dergisi*, vol. 3, no. 6 (2007), pp. 60 - 61.

(2381) Abadie, pp. 98 - 99.

(2382) Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for Foreign Affairs, 30 December 1920, p. 436.

(2383) Abadie, pp. 100 - 101; لونغريغ، ص 153.

(2384) Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for Foreign Affairs, p. 437.

(2385) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 101.

(2386) السعدون، ص 87.

(2387) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 98.

(2388) السعدون، ص 97 - 99؛ وقعت خلال الهجوم على إدلب هجمات نهب وسلب على الحي المسيحي فيها، أعادها يوسف السعدون إلى من وصفهم ببعض "الطمّاعة ممن صحبهم [هنانو] من أهل القرى وبعض الصهاونة" "وهو ما ترك مرارة عميقة لدى مسيحيي إدلب يذكرون فيها" الثوار بها "في كل مناسبة وغير مناسبة". يُنظر: السعدون، ص 99؛ والحقيقة أن ما حدث كان أفظع مما وصفه السعدون، حيث بلغ من هول نهبها وسلبها أن وصفها أدهم آل جندي بقوله: "قام الثوار يتقدمهم نورس طيبة بنهب دار الحكومة بإدلب وحرق سجلاتها، واقتحموا الحي المسيحي "وأمعنوا فيه سلبًا ونهبًا" ووصف آل جندي ذلك بأنه "وصمة في جبين الثورة". يُنظر: آل جندي، ص 68؛ لتفاصيل أوسع، يُنظر: العياشي، ص 216؛ ثم هاجم نورس طيبة معرة النعمان بقصد نهب خزانة بلديتها، وتسبب ذلك أخيرًا في تسليمه للفرنسيين الذين أعدموه شنقًا في حلب، فحاول ثوار صهيون مهاجمة الوجيه الملاك حكمت الحراكي للانتقام منه بسبب تسليم طيبة للفرنسيين، لكن قائد ثورة جبل الزاوية مصطفى الحاج حسين أنقذه منهم. يُنظر: العياشي، ص 223.

(2389) Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for Foreign Affairs, 30 December 1920, pp. 437 - 438.

(2390) يُقارَن بالخبر الذي نشرته **الجريدة الرسمية** (حلب) بعنوان: "شيّعت حلب في 4 كانون الثاني / يناير 1921 جنازة الطيار الفرنسيّ الملازم ميراند الذي قتلته 'عصابة حاجم' عند منطقة السفيرة". "جنازة ضابط"، **حلب**، العدد 181، 3 / 2 / 1921، ص 2.

(2391) آل جندي، ص 79؛ **الكتاب الذهبي**، ص 101.

(2392) **الكتاب الذهبي**، ص 110.

(2393) نزح كثير من أهاليها ما "عدا بعض العجائز والشيوخ"، بينما انسحب الثوار إلى الجبل الغربي المعروف بجبل الدويلة، يلمون، وفق الشغوري، "شعثهم، ويعدون العدة لإعادة الكرة، وتدويخ الغاصبين". يُنظر: آل جندي، ص 76؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 15 - 16.

(2394) يُنظر تقرير الكولونيل نيجر في: وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية** (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 401.

(2395) تقرير نشرته جريدة **لوماتان** الفرنسية توضيحًا عن الحادثة، ونشرته **لسان الحال**، العدد 563 - 8213، 4 / 1 / 1921، ص 2.

(2396) اضطلع الشعلان، ما قبل الاحتلال الفرنسي، بوظيفة رئيس هيئة أركان الشيخ صالح، وكانت مكانته تلي الشيخ من حيث الأمر والنهي. وظل يتنقل بين عمان والجبل حتى أواخر كانون الأول / ديسمبر 1920. عبد اللطيف اليونس، **ثورة الشيخ صالح العلي**، ط 2 (دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.])، ص 174 - 175.

(2397) **الأخبار**، العدد 1049، 1 / 10 / 1920، ص 3.

(2398) في 27 كانون الأول / ديسمبر 1920، وعد الأمير عبد الله إسماعيل الهواش، زعيم عشيرة المتاورة في جبل العلويين، بدعم الثورة، وبأن "طلائع قواته، ومعهم ذخيرتهم كاملة" ستصل إليها. يُنظر: محمد هواش، **عن العلويين ودولتهم المستقلة** (الدار البيضاء: الشركة الجدية للمطابع المتحدة، 1997)، ص 159؛ ويبدو أن موفد الأمير إلى الشيخ صالح كان هو أمير اللواء في الجيش العربي غالب الشعلان، الذي كان أيضًا صلة الوصل بين الأمير عبد الله والكماليين، استلمت الثورة في مرحلة شح الأسلحة والعتاد دفعةً كبيرةً من الأسلحة المهربة من فلسطين، بينما صادر الفرنسيون الدفعة الثانية. يُنظر: اليونس، ص 210 - 211؛ واشتملت الدفعة الثانية، وفق استجماعات هواش، على نحو 15 ألف بندقية، كان بعضها من نوع "الماوزر" الحديث الصنع. يُنظر: هواش، ص 145 - 146.

(2399) من الجنرال غورو إلى وزارة الحربية - الدائرة الشرقية، 2 آب / أغسطس 1920، مراسلات فيصل - غورو، في: جورج أديب كرم، **مراسلات فيصل - غورو** (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009)، ص 362.

(2400) آل جندي، ص 80؛ **الكتاب الذهبي**، ص 102.

(2401) السعدون، ص 100.

(2402) Abadie, pp. 99 - 100; لونغريغ، ص 153.

(2403) السعدون، ص 108؛ آل جندي، ص 80.

(2404) Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for Foreign Affairs, p. 439.

(2405) هذه المعلومة مستمدة من كتاب الجنرال دولاموت، مندوب المفوض السامي بحلب، إلى حاكم دولة حلب في 30 كانون الأول / ديسمبر 1920. يُنظر: **حلب**، العدد 177، 3 / 1 / 1921، ص 1.

(2406) Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for Foreign Affairs, pp. 438 - 439.

(2407) عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 317؛

Keith David Watenpaugh, *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism, Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 2006), p. 172.

(2408) Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for Foreign Affairs, pp. 437 - 438.

(2409) Watenpaugh, p. 177.

(2410) انتشرت "إشاعة قوية متداولة في مكة مفادها أن الملك وقع معاهدة مع مصطفى كمال، وأن وفدًا برئاسة عزت باشا، الذي يوصف بأنه وزير الحربية في حكومة أنقرة، سيزور مكة في غضون وقت قصير"، "لكن لم يظهر أي دليل على صحة الإشاعة طبعًا". تقرير عن جدة، 11 - 31 كانون الأول / ديسمبر 1921، مرسل بتاريخ 30 كانون الأول / ديسمبر من المعتمد البريطاني بالوكالة في جدة إلى كيرزون وزير الخارجية. يُنظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6: **1921 - 1922**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص 185.

(2411) سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 589.

(2412) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ط 2 (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ص 156.

(2413) من المعتمد البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية (برقية) في 14 / 12 / 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 5، ص 565. تشير البرقية إلى أن عقيدًا (كرنل) روسيًا سابقًا قدم من فلادفستوك إلى جدة "ثم مضى فورًا إلى مكة (حيث) عومل معاملة ضيف مكرم من جانب الملك حسين، وينفق الوقت في تفتيش المكاتب والثكنات والجيوش في بزة رسمية. يقال إنه رسول من مؤتمر باكو ووكيل كمالي"، في: المرجع نفسه.

(2414) بن الحسين، **مذكراتي**، ص 156.

(2415) Dispatch No. 111 from Mr. R. Fontana to Secretary of State for Foreign Affairs, 30 December 1920, p. 436.

(2416) الحصري، ص 178.

FO371, Dispatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for (2417)
.Foreign Affairs, in: Priestland (ed.), pp. 680 - 684
(2418) داغر، ص 163.
(2419) يُنظر تقرير الكولونيل نيجر في: كوثراني، ص 401.
(2420) اضطلع الشعلان، ما قبل الاحتلال الفرنسي، بوظيفة رئيس هيئة أركان الشيخ صالح، وكانت مكانته تلي الشيخ من حيث الأمر والنهي. وظل يتنقل بين عمان والجبل حتى أواخر كانون الأول / ديسمبر 1920. يُنظر: اليونس، ص 174 - 175.
(2421) السعدون، نقلًا عن مذكرات نجيب عويد قائد كفر تخاريم، وهي مخطوطة مفقودة. يُنظر: السعدون، ص 97 - 99.
(2422) آل جندي، ص 79؛ **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 101.
(2423) من صبحي الخضرا إلى حداد باشا، 13 / 1 / 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 176 - 177.
(2424) مذكرة أُعدت في 17 شباط / فبراير 1921 في وزارة الحرب حول ترشيح الأمير فيصل ملكًا على العراق، وموقف سائر الجهات المستقلة في الجزيرة العربية (وبخاصة ابن سعود)، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 293.
(2425) من الكرنل ولسن إلى وزير المستعمرات (عن مقابلة له مع الأمير فيصل في لندن)، دون تاريخ، ومن وزارة الخارجية إلى السير هربرت صموئيل المنجب الشامي البرياني في فلسطين، 22 / 2 / 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 194، 196.
(2426) Abadie, p. 101; نشرت **لسان الحال** بلاغين رسميين عن حكومة حلب بهاتين الحادثتين يتحدثان عن هجمات تركية "عنيفة" على المواقع الفرنسية في عنتاب، وصدها. يُنظر: **لسان الحال**، العدد 563 - 8213، 4 / 1 / 1921، ص 3؛ **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 83 - 83.
(2427) آل جندي، ص 80؛ **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 103.
(2428) آل جندي، ص 80؛ **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 103 - 105.
(2429) يُقارَن بوصف آل جندي لهذه المعارك ومواقعها. يُنظر: آل جندي، ص 77 - 81.
(2430) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط 7 (بيروت: دار العلم للملايين، 1977)، ص 693.
Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire. Service des* (2431)
renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920
.(Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 58
.Ibid., p. 100 (2432)
(2433) خوري، ص 141.

(2434) هواش، ص 145 - 146.
(2435) Abadie, pp. 101 - 107.
(2436) حين افتتح المؤتمر جلساته في 23 شباط / فبراير 1921 كانت عمليات الفرنسيين في تجريد عنتاب من الأسلحة والذخيرة التي بدأت منذ استسلام المدينة في 9 شباط / فبراير قد دخلت مرحلتها الأخيرة، وستنتهي في 26 شباط / فبراير 1921، ليُرفع الحصار عن المدينة في اليوم التالي 27 شباط / فبراير 1921. حتى 26 شباط / فبراير 1921، بلغ حجم الأسلحة المسلمة إلى الفرنسيين 1400 بندقية، و10 رشاشات، وبعض المسدسات، ونحو 70 ألف خرطوشة. ويبدو أن أوزدمير الذي غادر مع قيادته المدينة في 7 شباط / فبراير 1921 لم يستطع نقلها. يُنظر: Abadie, pp. 113 - 114.
(2437) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 317.
(2438) خوري، ص 141.
(2439) السعدون، ص 128.
(2440) خير الدين الزركلي، **عامان في عمّان: مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن 1921 - 1922** (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 74.
(2441) من صبحي الخضرا إلى الجنرال حداد باشا، 17 / 2 / 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 296 - 297.
(2442) الزركلي، ص 75.
(2443) يعرض اللورد كيرزون في هذه البرقية ملاحظات وزير المستعمرات تشرشل حين زار شرق الأردن في آذار / مارس 1921. يُنظر: من اللورد كيرزون وزير الخارجية إلى اللورد هاردنغ السفير البريطاني في باريس، 15 أيلول / سبتمبر 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 150 - 151.
(2444) Dispatch No. 10 / 14 from Mr. J. Morgan, Aleppo, to Secretary of State for Foreign Affairs, 1 April 1921, Enclosing a Translation of a Letter Sent by Rebel Chiefs in the Idlib Region to the British, Italian and American Consuls, Aleppo, Undated, on Their Fear of Turkish Administration," in: Priestland (ed.), pp. 483 - 484; تقدمت هذه اللجنة بمطالبها إلى القناصل في 29 آذار / مارس 1921، وذكرت أنها توجهها استنادًا إلى مقررات الجلسة الثالثة التي عقدتها في 27 شباط / فبراير 1921. يُنظر: رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية**، ص 312. تشير الرسالة إلى اسم صالح العلي على أنه صالح العلوي، ويبدو أن الشيخ صالح، كما تبين آخر مراسلاته مع مصطفى كمال، قد استخدم هذا الاسم، صالح العلوي، لكن الرسالة تشير إلى

أنه قائد الحركة الوطنية في منطقة حلب الغربية. وهذا ليس صحيحًا إلا إذا كان الشيخ العلي يعتبر أن الساحل هو غرب حلب.
(2445) من اللورد كيرزون إلى لورد هاردنغ (باريس)، 23 آذار / مارس 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 214.

الفصل السابع والثلاثون: المفاوضات الفرنسية - الكمالية وآثارها في انهيار الثورات السورية

مقدمة

مثلت اتفاقية لندن (11 آذار / مارس 1921) بين الحكومتين الكمالية والفرنسية، التي وُقّعت على هامش مؤتمر لندن (21 شباط / فبراير - 12 آذار / مارس 1921) الذي انعقد لتنقيح معاهدة سيفر ولإيجاد مخرج من المواجهات التركية - اليونانية، منعطفًا في تاريخ العلاقات الفرنسية - الكمالية من جهة أولى، ومنعطفًا آخر في تاريخ العلاقات العربية - الكمالية من جهة أخرى. لم يكن التوصل إلى الاتفاقية رغم ضراوة الصراع الفرنسي - الكمالي حول عنتاب مفاجئًا تمامًا؛ فمنذ أوائل كانون الثاني / يناير 1921، أسهبت الصحف في نشر توقعات لويد جورج بأن الفرنسيين يريدون عقد صلح مع الأتراك، وإنهاء حربهم اليائسة مع الكماليين [(2446)].

وفي أواخر شباط / فبراير 1921، بعد سقوط عنتاب بيد الفرنسيين (9 شباط / فبراير 1921)، انتشرت الأنباء في الصحف الفرنسية، ومنها في الصحف العربية، عن عزم الحكومة الفرنسية، من موقع القوة الذي حققته بكسر مقاومة عنتاب واحتلالها، عقد اتفاقية سلام مع الكماليين تقطع الأعمال العدائية بين الطرفين، وتثبت وضع فرنسا في سورية، وتمكنها من إخماد الخطر الأكبر عليها، وهو الثورات السورية.

لقد حسم وزير الخارجية الفرنسية أريستيد بريان إشكالية الصراعات الفرنسية الحادة طوال عام 1920 بشأن الأولوية: سورية أم كيليكيا، بالتضحية عبر الاتفاق مع الكماليين لصالح التشبث باحتلال سورية. ومن هنا كان استقبال بكر سامي بك كوندوخ (1865 - 1933)، مفوض العلاقات الخارجية في حكومة المجلس الوطني الكبير، ورئيس الوفد الكمالي في مؤتمر لندن علنًا، استقبالًا بـ"الأحضان"، كما لحظ كيرزون [(2447)]. وبادل بكر سامي بك هذا الاستقبال بأنه "قبِل بلا أدنى صعوبة بإيقاف الأعمال العدائية على جميع الجبهات، وخصوصًا كيليكيا"، ونقلت الصحف الفرنسية عن أن الكماليين جادون في الاتفاق مع فرنسا، و"يتظاهرون علنًا بشكرهم وامتنانهم لها" [(2448)].

أولًا: وقف الأعمال العدائية والانسحاب من عنتاب وكيليكيا

1 - عرض الكماليين الصلح مع العرب

استغل بكر سامي بك الذي بات ينطق هنا باسم الحكومة العثمانية الرسمية والحكومة الكمالية [2449]، الصراعات بين الحلفاء، وعقد مع أكثر من دولة اتفاقية منفردة.

وفي هذا السياق، طرح سامي بك على فيصل، الممثل في مؤتمر لندن بصعوبة [2450]، أن الأتراك قرروا "نسيان ما مضى ويودون عقد اتفاقية أو عقد صلح صميم مع كافة العرب"، وأنهم "لا يأتون بعمل أو يعقدون عقدًا مع أي حكومة كان مخالفًا لمنافع العرب". وطلب سامي بك من فيصل أن يتوسط "لدى الإنكليز كي يخففوا الوطأة عليهم"، والتوسط لدى والده الحسين كي تبدأ "المذاكرات الصلحية". ووعدهم فيصل بأنه سيدعم هذا الاقتراح بكل "قواه"، ورأى أن هذا الأمر "مهم في حد ذاته"، وطلب تفويضًا من والده بذلك كي يستمر في المذاكرات مع الوفد الكمالي [2451]. ولربما فكر فيصل في استخدام هذا العرض وقبوله المبدئي له بصفته ورقة ضغط على الحلفاء الذين لم يتيحوا له حتى ذلك الوقت أن يلقي كلمة باسم الوفد العربي نتيجة رفض بريان لذلك، بأنه قد يتعامل مع الكماليين، وكان تمثيلهم له أقرب إلى شبه رسمي (Officieux) منه إلى رسمي (Officiel). وقد استجاب الحسين للدعوة، وكانت قد هيأت لها نشاطات رسل الاتحاد الإسلامي الذين باتوا زوارًا مكرّمين للحسين في مكة. وكانت الاتصالات بينه وبين الكماليين، التي وصفتها مذكرات وزارة الحربية البريطانية بالدسائس، ملتقطة قبل ذلك عبر تيقنها من دسائس الأمير عبد الله مع مصطفى كمال لكن من دون تيقن من علاقة الحسين بها [2452].

ونقل فيصل إلى الحكومة البريطانية رغبة والده في بحث "قضية الصلح مع الأتراك" مع الحكومة البريطانية "لأنه لا يستطيع أن يبقى إلى ما لا نهاية في حالة عداء معهم" [2453]. لكن الحكومة البريطانية ردّت على تلك الرغبة بصورة غير مباشرة، بزيادة الضغوط المالية على الحسين، مترافقة مع ازدياد ضغوطها عليه لتوقيع معاهدتَي فرساي وسيفر. ثم ضغطت ماليًا على فيصل بسبب وجود ميل إيجابي لديه إلى التفاوض مع الكماليين لزيادة ابتزازه، فرفضت تغطية نفقاته في مؤتمر لندن أسوة بما فعلته مع الوفود الأخرى، ومنحته قرضًا على أن يتعهد بردّه خلال شهر [2454]. إلا أن الحسين ازداد تشبثًا برفض توقيع المعاهدتين قبل إقرار بريطانيا بعهودها للعرب؛ لأنه كان يخشى أن يجعل توقيعهما بريطانيا تتنصل من تلك العهود، وأن تدعي أن الأمر لم يعد بيدها بل بيد عصبة الأمم [2455]، في وقت انتشرت فيه موجة من التعاطف في

الحجاز مع الكماليين، تعبيرًا عن كراهيتهم عمومًا للبريطانيين، وتحريض الحجازيين الحسين على ألّا يوقّع أي معاهدة معهم [2456]. وردًا على تشبث الحسين برفض المعاهدتين، سيرهن كيرزون في نيسان / أبريل 1921 تقديم أي إعانة له بشرط أن يبرم "معاهدة فرساي، وتوقيع معاهدة سيفر"، وأضاف كيرزون: "علينا ألا نتزحزح عن هاتين النقطتين" [2457].

2 - اتفاقية لندن في سياق عقد الكماليين سلسلة اتفاقيات منفصلة مع الحلفاء

اندرج عرض الصلح العربي - التركي في سياق عقد بكر سامي بك اتفاقيات عدة منفردة مع كلٍّ من أطراف الثلاثي القائد للحلفاء: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، لتحييد مواقفها من اليونان وعزلها، وكذلك مع أفغانستان ثم مع السوفيات في موسكو [2458]. واندرجت في ذلك اتفاقية لندن التي عقدها مع بريان في 11 آذار / مارس 1921، والتي نصت مادتها الأولى على وقف الأعمال العدائية كافة بين الكماليين والفرنسيين، والانسحاب من كيليكيا وعنتاب، وكانت أشمل من سائر الاتفاقيات الأخرى، فما عدا اسمها، وهو اتفاقية، فإنها كانت معاهدة سلام [2459].

عكست مشاريع الاتفاقيات الكمالية ذكاء الدبلوماسية الكمالية نفسها في استغلال التحول العميق في السياق الإقليمي والدولي في عامي 1920 - 1921، بعد الانسحاب الأميركي من مؤتمر الصلح، ونهاية دعم الحلفاء للروس البيض (حزيران / يونيو 1920). وكرست مبدأ أول اعتراف دولي ضمني بالحكومة الكمالية، بعد أن انضم وفد الحكومة العثمانية الرسمية إلى وفدها في مؤتمر لندن، وفوضته باتخاذ موقف موحد، بقدر ما عكست التنافسات الشديدة بين مصالح الحلفاء المتعارضة.

وبخصوص مشروع الاتفاقية الفرنسية - الكمالية التي يهتم بها موضوع البحث، يضع كيفونيان مشاريع هذه الاتفاقيات، بما فيها اتفاقية لندن، في سياق ذلك التحول الإقليمي والدولي [2460]. لكنه يتفادى الدخول في تحليل دوافع الحكومة الفرنسية في توقيع الاتفاقية [2461]. وقد تمثل الدافع المباشر لذلك بدرجة أساسية في إنهاء الثورات السورية في الشمال، وفسخ تحالف الكماليين معها؛ إذ لم يعد الفرنسيون، بحسب المعوشي، مستعدين عسكريًا ولا ماليًا للقتال في وقت واحد ضد الكماليين وضد الثوار السوريين، فاختاروا التوصل إلى اتفاقية سلام مع الكماليين [2462]. وهو ما أشار إليه بريان نفسه، في رده على مذكرة كيرزون، في أن الحكومة الفرنسية عقدت الاتفاقية لأنها "كانت بحاجة ماسة لإنهاء الحركات العسكرية على الحدود السورية الشمالية" [2463].

لكن المجلس الوطني الكبير رفض، تحت ضغط ارتفاع صوت غلاة الكماليين، إبرامها، بسبب اعتراضه على ما تضمنه الاتفاق من ترسيم الحدود التركية - السورية، خلافًا لما عيّنه الميثاق الوطني [2464]، ومطالبته بمناطق كبرى جنوبي

الحدود المعينة في الاتفاقية تشمل الإسكندرونة وحلب [2465]، بينما كانت الحكومة الكمالية نفسها ميالة إلى الاستمرار في مفاوضات السلام مع الفرنسيين، ومواصلة العلاقات معهم على أقل تقدير [2466]. فكان مصطفى كمال يبحث عن اتفاقية سلام مع الفرنسيين، حتى لو اقتصرت ميزتها على تحرير القوات التركية المرابطة على الجبهة الجنوبية للقتال على الجبهة الغربية ضد اليونانيين فقط، مستفيدًا من عودة التنافس البريطاني - الفرنسي بين بريطانيا التي تدعم الجيش اليوناني، وفرنسا المتحفظة عليه. ورأى أنه يمكن الحصول على اتفاقية سلام بشروطه الخاصة [2467]. فلقد كان حجم القوات التركية على الجبهة الجنوبية ضد الفرنسيين في سورية كبيرًا، وبلغ نحو نحو 80 ألف رجل، بينما ازدادت حاجة مصطفى كمال إلى إعادة تحشيدها على خطوط التماس الكمالية - اليونانية ضد الجيش اليوناني [2468].

3 - الهجوم الفرنسي المزودج على ثورتَي الشمال والساحل

بعد أيام من توقيع اتفاقية لندن، غدت الاتفاقية معروفة علنًا، ونشرت صحف عربية تصريح الجنرال غورو في أواسط آذار / مارس 1921 بأنه "لحسن الحظ أن الاتفاق الفرنسي - التركي يضع حدًا منذ الآن للأعمال العدائية في سورية" وأن فرنسا "تسالمت" مع الأتراك [2469].

في 14 آذار / مارس 1921، وفي إثر التوصل إلى مشروع الاتفاقية، أخطرت الحكومة الفرنسية قواتها بوقف الأعمال العدائية مع الكماليين حالًا [2470]، ما مكّن الجيش الفرنسي من سحب فرقه على خط المواجهة مع الكماليين، ليرتفع حجمه مع القوات التي تقاتل الثوار السوريين في الشمال من 25 ألف جندي إلى 75 ألف جندي [2471]. ورغم رفض المجلس الوطني الكبير في أيار / مايو مشروع الاتفاقية، استمر تعليق العمليات العدائية بين الطرفين حتى التوقيع النهائي للاتفاقية [2472]، وتحققت هدنة فعلية فرنسية - تركية.

مكنت الهدنة الفرنسيين من تحويل مركز جهدهم إلى الشمال السوري. وفي هذا السياق، انتقلت قوات قائد منطقة عنتاب الجنرال شارل أندريا (Charles Andrea)، في 8 آذار / مارس 1921، إلى شمال حلب لتصفية الحساب مع الثورة الهنانية [2473]. وبحلول نيسان / أبريل 1921، أكد تقرير بريطاني أن الاتفاقية الفرنسية - التركية (اتفاقية لندن)، وتوقف العمليات في كيليكيا، أتاحا للفرنسيين استخدام أعداد كبيرة من الجنود ضد الثائرين [2474]، وعلا بعض الأصوات بين قادة ثورة الشمال بخيانة الحكومة الكمالية لهم [2475]. وفي حين سجل الهجوم الفرنسي فاتحة نهاية ثورة الساحل، فإن الضغط الفرنسي على قوات هنانو أنهكها وأرغمها على عقد هدنة بين هنانو وغوبو، سجلت مؤشرًا دالًا على تراجع قدرات هنانو، وكشفت الانقسامات في صفوف رجاله.

4 - استغاثة صالح العلي الأخيرة بمصطفى كمال وانهيار ثورة الساحل

شنت القوات الفرنسية المؤلفة، وفقًا لبرقية فرنسية استجمع رافق خلاصتها، من سبع فرق عسكرية [(2476)]، اعتبارًا من 6 نيسان / أبريل 1920، مستغلة الهدنة الكمالية - الفرنسية، هجمات منظمة مزدوجة على كل من مواقع ثورة الساحل بقيادة الشيخ صالح العلي ومواقع الثورة الهنانية [(2477)]. فلقد تمكن الشيخ، على غرار ما قام به هنانو، من أن يعلن في آذار / مارس 1920 قيام حكومة محلية في المناطق التي سيطر عليها [(2478)]. وكانت هجماته، في نيسان / أبريل 1921، على القوات الفرنسية ناجحة، بفضل صناديق العتاد والسلاح التي تسلمها من صلاح الدين عادل باشا، في شباط / فبراير 1920، وتمكنت قواته من السيطرة على المنطقة الواقعة بين القرداحة شمالًا وصافيتا جنوبًا والعاصي شرقًا والبحر غربًا، وهددت الأساكل البحرية الفرنسية في بانياس وجبلة تهديدًا مباشرًا [(2479)]. لكن ثلاث تجريدات عسكرية فرنسية كبيرة مؤلفة، بحسب الرواية الرسمية لجيش الشرق، من ثمانية ألوية، وثلاث كتائب من المتطوعين السوريين (الميليس)، تمكنت أخيرًا، خلال أيار / مايو والنصف الأول من حزيران / يونيو من إخضاع الجبل [(2480)] وتجريده من الأسلحة [(2481)]، ووقعت بدءًا من 12 حزيران / يونيو أشد الهجمات الفرنسية على الجبل، فتشرذم ما تبقى من قوى الشيخ [(2482)].

وبحلول 15 حزيران / يونيو 1921، انهارت ثورة الساحل بسبب نفاد عتاد المجاهدين، وإحجام الكماليين عن مدّهم بأي عون، كما سيطرت القوات الفرنسية على مناطق كفر تخاريم ودركوش وجسر الشغور ومعرة النعمان، وأقامت فيها مراكز عسكرية ثابتة ومحصنة [(2483)].

توارى الشيخ نفسه عن الأنظار، وكان آخر ما قام به هو توجيه رسالة في 17 تموز / يوليو 1921 إلى مصطفى كمال حملها مبعوث خاص له، يستعطفه فيها باستمرار دعمه بالرجال والعتاد، وأن نجاحه سيكون "مؤكدًا". وخاطب مصطفى كمال بـقوله "إن البلد بأسره، رجالًا ونساءً، وكبارًا وصغارًا، الجميع يطمحون إلى الحصول على مساعدة حكومتهم، تركيا المظفرة، وإننا نتضرع إلى الله في صلاتنا أن يجعل النصر حليفكم. نحن ههنا منقطعون عن الأخبار تحت قذائف ورصاص العدو، في انتظار رد من مبعوثنا. إذا تسلمنا ما طلبناه، سنكون جميعًا مستعدين لمواصلة الجهاد المقدس، وإن لم يكن كذلك، فليس أمامنا خيار سوى السير إلى الصحراء من دون تردد" [(2484)].

ثانيًا: هدنة هنانو - غوبو وانهيار جبل الزاوية

1 - الهدنة وتبادل الأسرى

حدثت في هذا السياق الاتصالات بين موفدي الجنرال غوبو وهنانو، وجرت المفاوضات بينهما. وفي حين يشير عدد من الدراسات والشهادات السورية إلى أنها لم تؤدّ إلى نتيجة، حيث قطعها هنانو أثناء استشعاره نية غوبو الغدر به وبرفاقه [2485]، فإن هناك العديد من الشهادات والوقائع تثبت توصلهما في الشهر نفسه، أي نيسان / أبريل 1921، وبعضهم يحدده بـ 15 أيار / مايو 1921، إلى اتفاق هدنة وتبادل للأسرى على جبهة الشمال السوري [2486].

ولا تشير الرواية الرسمية الفرنسية إلى ذلك، لكن فتح الله الصقّال، محامي هنانو، تحدث أمام المحاكمة العسكرية المنعقدة لمحاكمة هنانو (آذار / مارس 1922) عن عقده الهدنة مرتين مع الجنرال غوبو [2487]. وأكد هنانو في محاكمته مفاوضات الهدنة هذه، وتضمينها تبادل الأسرى ليفند تهمة الإجرام (الشقاوة) التي وجهها الادعاء العسكري الفرنسي، وأنه "مجرم سياسي" مثل سعد زغلول ليس مسؤولًا عن أفعال مؤيديه، وأن الحكومة الفرنسية اعترفت له بهذه الصفة حين عقدت معه اتفاقية الهدنة [2488].

كان عدد الأسرى الفرنسيين كبيرًا، ووصل بنتيجة معركة جبل الأربعين في أريحا إلى نحو 150 رجلًا مع ضابطهم، بينما أسر الفرنسيون 20 ثائرًا ونيف [2489]. وعامل هنانو الأسرى معاملة طيبة بصفتهم أسرى حرب [2490]، ما دفع الجنرال غورو إلى شكره على هذه المعاملة على أمل احتوائه [2491]؛ إذ كان الفرنسيون مستعدين، وفق المصادر السورية، لاحتوائه، وتعيينه حاكمًا على أقضية أنطاكية وحارم وجسر الشغور وإدلب ومعرة النعمان في شمال سورية الغربي، لو توقف عن عملياته ضدهم، وعرض عليه غوبو ذلك، لكن هنانو رفضه، وتمسك بجلاء القوات الفرنسية عن سورية [2492]. وكان الجنرال غورو قد اتّبع سياسة تطبيعية مع القادة السابقين لمجاميع الثورات، فأصدر عفوًا عن المحكوم منهم، مثل الأمير محمود الفاعور في القنيطرة، ورمضان شلاش في الرقة.

2 - انقسام قادة الثورة حول الهدنة

حدث انقسام بين قادة الثوار حول مفاوضات الهدنة بين مؤيدين لها، وكان على رأسهم هنانو، ومعارضين، وكان على رأسهم السعدون [2493]. وكان من أبرز نتائجها ما وصفه السعدون بانهيار المقاومة في جبل الزاوية، وسقوطه بيد الفرنسيين [2494] وتفكك القاعدة المحلية للثورة، بحيث لم يتبق منها سوى قائدها مصطفى الحاج حسين؛ فبعد انتهاء هدنة هنانو - غوبو مباشرة، تقدمت قوات الجنرال غوبو، في 20 نيسان / أبريل 1921، واحتلت الجبل بعد مقاومة قصيرة لكن عنيفة قادها مصطفى الحاج حسين، قائد الجبهة، مع من تبقى من القليل من رجاله، ودخل غوبو الجبل لتستقبله منازل القرى بـ "الأعلام البيض" علامة على استسلامها وخضوعها. وبحلول أوائل أيار / مايو 1920، كان سقوط

الجبل قد غدا تامًا بعد نحو ثلاثة أشهر من بدء ثورته في شباط / فبراير 1921.[2495]

اضطر هنانو إلى إعادة هيكلة قواه وتنظيمها؛ فقد بدأ الدعم الكمالي له في التراجع بصورة خطِرة، في إثرِ توقف الاشتباكات الكمالية - الفرنسية، وخسارة العديد من مراكزه، وتمكُّن الفرنسيين من تحشيد مزيد من قواتهم لضرب الثوار، كما سيتبين لاحقًا أن اليأس دبّ في صفوف أغلب الثوار، وكان السعدون قد أشار إلى ذلك بمناسبة سقوط جبل الزاوية في إثر هدنة هنانو - غوبو بأنه "تفككت عرى الجبل، وتخاذل أبناؤه، وتُركت المقاومة فيه، ونشط عملاء الاستعمار ودعاته" [2496].

3 - الخطاب المزدوج للدعاية الكمالية

حدث هذا وسط دعاية كبيرة التقطها تقرير الاستخبارات البريطانية، في العشر الأخير من أيار / مايو 1921، بأن الفرنسيين قد اتفقوا مع الأتراك وسلموهم سرًا "البوابة الشمالية لسوريا وطوروس وكيليس وعنتاب"، وقيام موفدين أتراك بصفة سرية، هم "إما ضباط أو مسؤولون سابقون من جماعة الاتحاد والترقي متسترين بلبوس التجار إلى المدن الكبرى في سورية وشمال فلسطين"، يدعون "إلى خطابين، أولهما موجَّه للأتراك الذين يقيمون في البلاد، وعلى الرغم من أنهم يتحدثون اللغة العربية إلا أنهم يتحدرون من أصل تركي، فيدعونهم ألا يقاوموا الفرنسيين وإنما أن يمدوا يد العون لهم بوصفهم أصدقاء؛ والآخر موجَّه للعرب قائلين لهم: انتظروا قليلًا وسترون بأن الفرنسيين أصبحوا أصدقاءنا وغيروا سياستهم السابقة، وبناء على ذلك، سيكونون عونًا لكم. ويهيبـون بكلا الطرفين أن يقاوما بريطانيا باعتبارها العدو المشترك الذي يبتلع الأمم" [2497]. كان ما يحدث من متغيرات على الأرض يعزز لدى قادة الثوار تخلي الكماليين عن دعم ثورتهم. لقد بدأت بالفعل جولة مفاوضات كمالية - فرنسية جديدة حول تنقيح اتفاقية لندن وإقرارها النهائي.

ثالثًا: انسحاب الكماليين من خطة الهجوم المزدوج على حلب

1 - الضغط الكمالي على الفرنسيين لتنقيح اتفاقية لندن

كانت الحكومة الكمالية قد تقدمت، في 18 أيار / مايو 1921، بصفة سرية عن المجلس الوطني الكبير بمقترحات، لتنقيح اتفاقية لندن بما ينسجم مع الميثاق الوطني، تضمنت مطالبات بأراض واسعة جدًا في سورية تصل إلى عفرين وأخترين التي تبعد عن مركز مدينة حلب نحو 42 كيلومترًا، وتمتد من الساجور قرب منبج حتى الجزيرة الفراتية، لكن الجنرال غورو رفض هذه المقترحات [2498].

مهد الكماليون لبدء المفاوضات، باستخدام تكتيكهم الذي أثبت مزاياه في السابق، وهو القيام بالضغط على الفرنسيين بواسطة تصعيد العمليات ضدهم بواسطة الثوار السوريين في شمال سورية. ورعت قيادتهم في مرعش وأورفة خطة إبراهيم هنانو - حاجم بن مهيد لهجوم مزدوج على حلب من الشرق بقيادة ابن مهيد والغرب بقيادة هنانو [2499]. وكان قد سبق ذلك شائعات متواترة عن أن مصطفى كمال سيهاجم حلب في ربيع عام 1921 ليخلصها من الفرنسيين [2500]، لكن جاءت الفرصة سانحة للقيام بذلك مع ضغط الحكومة الكمالية على الحكومة الفرنسية لتعديل الاتفاقية.

2 - الهجوم المزدوج الكمالي - السوري

كانت خطة الهجوم المزدوج شائعة في مدينة حلب، ومترقبة في 14 - 15 أيار / مايو 1921، طردًا مع صوغ الحكومة الكمالية مسودة التعديلات على اتفاقية لندن، حيث ضاعفت السلطات الفرنسية من "احتياطاتها العسكرية إبان الأيام القليلة الماضية"، وزاد قلقها من احتمال انضمام عشائر الفرات إليها بعد العمليات التي قام بها الموالي على خط سكة حديد حلب - بيروت. ورأى تقرير القنصل البريطاني بحلب أنه "يبدو التهديد الذي يحيق بحلب حقيقيًا"؛ إذ وقعت هجمات عدة شوشت على حركة انتقال السيارات على طريقي الإسكندرون - حلب، وحلب - الباب. واستولى فيها المهاجمون على البريد الفرنسي على طريق حلب - إسكندرون، وكان من أشدها قيام عشيرة الموالي بمهاجمة القطارات على خط سكة حديد حلب - بيروت؛ ما أوقع إصابات بمدنيين وعسكريين، ودفع السلطات الفرنسية إلى معاقبتها بشدة [2501].

كانت هجمات الموالي هذه هي ما يعرف في بعض الأدبيات السورية التي تؤرخ لثورة الشمال باسم "معركة قطرة الكبرى"؛ إذ خرّب الموالي السكة الحديد، وفي الاشتباكات التي انتشرت على مدى خمس قرى بين الحمدانية وحتى خان شيخون، حدثت معارك بالسلاح الأبيض، وتكبد الفرنسيون خسائر جسيمة بلغت، وفق مصادر الباحثين الوطنيين، 19 جنديًا، على رأسهم القائد الفرنسي الذي كان برتبة كابتين [2502]، بينما أشارت بعض المعلومات الصحافية إلى أن الضابط الفرنسي جُرح فقط، لكن الموالي تمكنوا من السيطرة على محطة القطار في طريق عودته من بيروت، وأسروا حاميته المؤلفة من نحو 17 جنديًا [2503].

لكن سرعان ما تحولت هذه المعارك إلى معارك بين عشيرة الموالي المعادية للفرنسيين وعشيرة الحديديين التي يعتمد عليها الفرنسيون في حماية الخط، وظلت تداعياتها مستمرة طوال الشهور اللاحقة إلى أن تدخلت حكومة حلب بتسوية الحرب بين العشيرتين، واعتبارها حربًا عشائرية محضة، وعقد الصلح بينهما، و"عليه فقد أصبحت الحوادث والوقوعات الجارية بينهما كأن لم تكن" [2504].

وقعت في هذا السياق خطة الهجوم المزدوج من الشرق والغرب. كان الهجوم قويًا؛ إذ هدّدت قوات مجحم بن مهيد، في النصف الثاني من أيار / مايو 1921، باحتمال سيطرتها على منبج والباب، وغدت على أبواب مدينة حلب، وكان في مواجهتها قوات الكولونيل دوبيوفر، التي خاضت ضدّها معارك عنيفة [2505]. وكانت قوات حاجم قد شكّلت، وفق التقارير الاستخبارية الفرنسية، تحديًا حقيقيًّا كبيرًا للفرنسيين [2506].

ووفق وثائق ثورة الرقة المتاحة، التزم محمد نهاد باشا، قائد الفيلق الكمالي النظامي في أورفة، بدعم قوات حاجم بن مهيد الزاحفة إلى حلب بقوة 1000 جندي تركي نظامي مع الثوار السوريين، عبر نقطة "كفر حمرة" شمال حلب، لكن حين وقع الهجوم انسحب من هذا الالتزام [2507]، ففتكت الطائرات الفرنسية بقوات حاجم قرب السفيرة، وبحلول 21 أيار / مايو استعاد الفرنسيون السيطرة على الباب ومنبج، وبذلك أخفق الهجوم من الشرق بينما مُني هجوم قوات هنانو من الغرب بإخفاق ذريع، ولم يؤد إلى أكثر من زيادة معاناة القرى التي مر بها الثوار، حيث فر منها، وفق مذكرات السعدون، كثير من أهالي القرى في غرب حلب، تحسبًا لعدم تضررهم بالمعارك [2508].

3 - انسحاب الكماليين من خطة الهجوم المزدوج

في الخلاصة، أخفقت خطة الهجوم المزدوج، وهي إحدى أكبر الخطط الكمالية - السورية، بعد معارك جسر الشغور. ويمكن تفسير إخفاقها بعاملين: الأول هو انسحاب الكماليين من خطة دعمها، لتراجع الحكومة الكمالية خلال أيام قليلة عن مسودة مقترحاتها التنقيحية الأولى التي رفض غورو التعامل معها، وتقدمها بمسودة جديدة مختلفة في تعيين الحدود التركية - السورية عن المسودة الأولى، وتنطوي على تراجعات واضحة في مسألة تعيينها. وهو ما كان يواجه معارضة قوية من الغلاة في المجلس الوطني، لكن تجنبًا للاصطدام مع هذه المعارضة أخفى المسودة مصطفى كمال بإخفاء التراجعات عن المجلس الوطني، فلم تكن الأرض هدفه الأساسي بل استقلال تركيا وخلوها من الامتيازات الأجنبية التي نصت عليها معاهدة سيفر [2509].

دشن ذلك استئناف الاتصالات الإيجابية التركية - الفرنسية، ولكن هذه المرة بمبادرة كمالية. وخلال ذلك، ومع استئناف المفاوضات الكمالية - الفرنسية في أيار / مايو 1921 بشأن تنقيح مشروع اتفاقية لندن على أساس المسودة الجديدة، أحجم الكماليون عن دعم خطة الهجوم المزدوج، وتوقف الدعم الكمالي للثوار السوريين بصورة خطرة [2510]. أما العامل الآخَر، فيتمثل في إحجام مدينة حلب عن تقديم أي دعم لهم في الهجوم.

4 - إحجام مدينة حلب عن دعم خطة الهجوم المزدوج: الـركود الاقتصادي وتقلّص الفضاء التجاري

لم يخفق الهجوم المزدوج على مدينة حلب بسبب انسحاب الكماليين منه، ووقفهم دعم الثوار بالأسلحة على إيقاع تقدم المفاوضات الكمالية - الفرنسية على نحو إيجابي فحسب، بل بسبب امتناع المدينة عن دعمها أيضًا؛ إذ بحلول أيار / مايو 1921 كانت أزمة الدقيق قد تفاقمت، بل ذهب تقدير للقنصل البريطاني في حلب إلى أنه "لن تؤدي البطالة والمجاعة، لا سيما في شهر رمضان، إلى الهدوء والسكينة" [(2511)]، ووضع الفرنسيون في دائرة الاحتمال اندلاع "ثورة محلية" في حلب مترافقة مع الهجوم المزدوج. فلقد كانت المدينة مستاءة من تردّي الوضع الاقتصادي بعد تقلص فضائها التجاري، وانعزاله عن مناطقه "الطبيعية" الشمالية بسبب الحواجز الجمركية، بالتزامن مع وضعية الانقسامات المحلية الحادة بين نخبها السياسية الحاكمة [(2512)]، وانتقال الانقسام إلى الشبكات العائلية، في المدينة بتأثير الصراع المحتدم بين الباشوين الكبيرين وكيل الحاكم ومدير الداخلية مرعي باشا الملاح، وحاكم دولة حلب الفريق كامل باشا القدسي [(2513)]، بينما كانت السلطة الحقيقية في قبضة جاك ريكلو (Jacques Reclus)، معاون المندوب السامي، والسكرتير العام للمندوبية الفرنسية، ومستشار الداخلية في حكومة دولة حلب؛ إذ كان أحد أبسط القرارات مرهونًا به [(2514)]، وذلك على الرغم مما أبداه الملاح وفق تقرير القنصل البريطاني بحلب من الروح الاستقلالية في إدارة منصبه، وهو نهج كان يدرك أنه لم يكن ملائمًا للفرنسيين الذين سيقيلونه في 18 أيلول / سبتمبر 1921 بالتزامن مع اعتقال هنانو ووصوله مخفورًا إلى بيروت، حيث بوشر التحقيق معه تمهيدًا لنقله إلى حلب، وهو ما سنتناوله بمزيد من التفصيل في الفصل التالي [(2515)]، لتردد القول إنه جرى اتفاق كمالي - فرنسي على تبرئته.

كان من المفهوم أن ينصبّ الاستياء على الإدارة الفرنسية التي هي "الكل بالكل"، لكن ليس بالضرورة لدوافع وطنية بل لدوافع اقتصادية بدرجة أساسية؛ فلقد صرف الفرنسيون موارد حلب في الأعمال العسكرية، واضطرهم التوسع في حجم الدرك لمواجهة إغارات الثوار إلى تخصيص نصف موارد موازنة دولة حلب، البالغة نفقاتها نحو 60 مليون فرنك فرنسي، للدرك. ولما لم يكن هذا المبلغ متوافرًا بسبب شح الموارد، دعمت المندوبية الفرنسية الخزانة بـ30 ألف فرنك [(2516)]، وكان لفرض الفرنسيين التعامل بالورق النقدي السوري (الفرنسي) على التجار أثر سلبي بالغ في المعاملات المالية التجارية التي كانت تجري بالليرة الذهبية العثمانية [(2517)].

لقد تقلص فضاء حلب التجاري بصورة خطرة؛ ففي يوم 29 أيار / مايو 1921، الذي شهد آخر محاولة هجوم كبيرة على حلب، وصف تقرير بريطاني حال التجارة الحلبية بأنها "راكدة"، والفضاء التجاري للمدينة، الذي كان يمتد إلى الجزء الأكبر من الأناضول قبل الحرب، تقلص بصورة خطرة إلى دائرة نصف قطرها حوالى 20 ميلًا عن المدينة [(2518)]. ووصفها تقرير لغرفة تجارة حلب بأنها اقتصرت على "فئة من أهلِ القرى المجاورة والأهالي الوطنيين الذين اعتادوا

أن يدخروا حاجتهم من المأكول والملبس من السوق التجارية" [(2519)] قبل حلول فصل الشتاء، أي ما يُعرف في الأنثروبولوجيا الغذائية لمدينة حلب بـ "المونة"؛ إذ خسرت صادرات حلب سوقها الحيوية التاريخية المجاورة لها في الموصل والأناضول والعراق، وتراجعت صادراتها إليها بنسبة راوحت بين 60 و70 في المئة عما كانت عليه قبل ذلك. وكانت خسارة سوق الأناضول هي الأخطر؛ إذ كانت الأناضول تستهلك 60 في المئة من صادرات حلب إليها، في حين تستهلك كردستان والعراق (10 في المئة) [(2520)] بينما سيتدنى حجم تجارة حلب مع الأناضول وحده في عام 1922 إلى حوالى خُمس ما كان عليه قبل الحرب [(2521)]. ووصف مندوب المفوض السامي الفرنسي الجنرال دولاموت نفسه وضع التجارة الحلبية بأنها كادت "أن تقضي نحبها" [(2522)].

رابعًا: استئناف المفاوضات الفرنسية - الكمالية وقطع الدعم الكمالي للثوار بصورة نهائية

1 - استئناف المفاوضات الفرنسية - الكمالية

دخلت المفاوضات الفرنسية - الكمالية، مع أواخر أيار / مايو 1921، وفي إثر تقدم الحكومة الكمالية بمقترحات جديدة قابلة للتفاوض مع الفرنسيين، مرحلة إيجابية جدًا؛ نتج منها إيفاد الحكومة الفرنسية هنري فرانكلان بويون، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي، إلى أنقرة تحت ستار مهمة صحافية. وبموجب هذه المهمة، استؤنفت المفاوضات الفرنسية - التركية حول تنقيح اتفاقية لندن رسميًا بتاريخ 13 حزيران / يونيو 1921[(2523)]. وخلال المفاوضات، أبدى الفرنسيون حسن نيتهم بانسحابهم في 21 حزيران / يونيو من مرفأ مناجم الفحم في زونغلداق، على ساحل البحر الأسود، الذي كانوا قد احتلوه في 28 حزيران / يونيو 1920[(2524)].

أخفى مصطفى كمال هذه المسودة عن المجلس الوطني الكبير، لتجنب رفض المعارضين لها، لكنها كانت شائعة، وانتقده معارضوه الأقوياء بالانحراف عن الميثاق الوطني [(2525)]؛ فقد غدت أنباء المفاوضات الفرنسية - الكمالية عن التوصل إلى اتفاقية نهائية في حزيران / يونيو - تموز / يوليو 1921 منتشرة وشائعة، بينما كانت قد دخلت في الحقيقة مرحلتها الأخيرة (لم تكن في الحقيقة قد وقِّعت نهائيًا بعد، لكن في تموز / يوليو 1921 وصلت إلى مرحلة تقدم حاسمة لم يبق بشأنها سوى تفاصيل).

2 - تحسُّن وضع حلب التجاري

رحبت مدينة حلب في البداية بما شاع عن الاتفاقية، من دون أن تدرك أبعادها، لأسباب اقتصادية بدرجة أولى، أكثر من غيرها، منها تضرر تجارتها من إغلاق سوق الأناضول التقليدي في وجهها، وتنشيط الهدوء على الحدود نتيجة الهدنة الفرنسية - الكمالية تجارة حلب نسبيًا، لتصريف بضائعها الكاسدة، حيث

قصدها تجار الأناضول في حزيران / يونيو وتموز / يوليو 1921 لشراء منتوجاتها، ولم تكن الحواجز الجمركية قد وُضعت بعد [2526].
يعود هذا التحسن النسبي، وإن كان طفيفًا، في التجارة الحلبية، إلى هدوء العمليات العسكرية في الشمال؛ إذ هدأت في حزيران / يونيو 1921 هجمات الثوار على السكة الحديد والمراكز الفرنسية بدرجة كبيرة أثارت اهتمام القنصل البريطاني في حلب. وعادت حركة القوافل التجارية بين الإسكندرون وحلب، وعلى الطريق المؤدية إلى عنتاب، وبدرجة كبيرة على طريق حلب - دير الزور الآمنة، ما عدا حالات بسيطة، ووصل تجار عدة من الجهات التركية الشمالية لشراء السلع الحلبية؛ ما عزز، وفق تقرير القنصل، "الآمال، التي لم تتحقق حتى الآن، بكسر الحواجز التجارية بين حلب والمنطقة التركية" [2527].
وبحلول أواخر آب / أغسطس 1921، رفعت السلطات الفرنسية الحواجز الجمركية أمام حركة الصادرات والواردات بين سورية والأناضول والعراق، وحظرت جباية أي رسوم جمركية عليها؛ ما نشط التجارة الحلبية [2528]. وترافق ذلك مع اتخاذ السلطات الفرنسية بعض الإجراءات لتخفيف تكلفة النقل على الخطوط الحديدية والبحرية، وعلى الرسوم، وأهم شيء هبوط تكلفة النقل بين حلب وإسكندرون وتحقيق أمن طريقها التجارية، وفتح خط حديدي بين حمص وطرابلس. ونتجت من ذلك فورة نسبية في الواردات التي توسع التجار الحلبيون بها لتصريفها في المدن الداخلية، وهبوط أسعار السكر والأرز والحنطة والشعير والعدس والطحين والجوخ الخام والغزل والكاز، بعد موجة غلاء كبيرة، بينما كانت حركة الصادرات ضعيفة بسبب ارتفاع تكلفة البضائع التصديرية على مبيعاتها في الأسواق الغربية [2529].

3 - قطع الكماليين الدعم عن الثوار السوريين وتركهم لمصيرهم

توقفت العمليات العسكرية الحقيقية ببساطة، نتيجة قطع الدعم العسكري الكمالي عن الثوار السوريين بصورة كاملة، في سياق استئناف الكماليين مفاوضاتهم مع الفرنسين في حزيران / يونيو، لتنقيح اتفاقية لندن. وبات ثوار كفر تخاريم بلا عتاد؛ إذ امتنع صلاح الدين عادل عن تزويد نجيب عويد، أحد قادة الثورة العسكريين الثلاثة المرتبطين مباشرة به، بأي عتاد [2530]. واضطر عويد إلى أن يجوب أنحاء حماة بحثًا عن شراء ما يمكن من أسلحة، لكن من دون جدوى [2531]. وأخفق أيضًا الرسل الآخرون في شراء أي سلاح أو ذخيرة [2532]، وغدا هنانو يائسًا منه، فاضطر إلى أن يعيد هيكلة قواته المتبقية والسيئة التجهيز، والمؤلفة من مدفعين و11 رشاشًا، والتي انقطع عنها الدعم الكمالي، ولا سيما الذخيرة [2533]، في مجموعات صغيرة، تختص كل منها بمنطقة معينة، على ألا تُستدرج إلى أي معركة مواجهة مع العدو تهدر فيه عتادها المحدود، وأن تعمل بأساليب المداهمة والمباغتة والانقضاض على قوافل التموين

والمخافر، وما إلى ذلك [(2534)]. لقد باتت الثورة الهنانية تجابه أسئلة المصير المُرّة. وفي هذه المجابهة، صدر القرار بإعدام قائدَي المفرزتين الكماليتين النظاميتين عاصم بك وبدري بك، لتنهار الجبهة كليًا. وهو ما سنتوقف عند مرحلته الجديدة.

(2446) **لسان الحال**، العدد 564 - 8214، 5 / 1 / 1921، ص 1.
(2447) من اللورد كيرزون إلى اللورد هاردنغ (باريس)، 23 / 3 / 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3: **1920 - 1923: الثورة العربية الكبرى**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1978)، ص 214.
(2448) تقرير **لوماتان**، نشرته **لسان الحال** مع خلاصة تعليقات **لو بوتي باريسيان**، العدد 873 - 8253، 1 / 3 / 1921، ص 2 - 3.
(2449) دعا الحلفاء كلًّا من حكومتي إسطنبول الرسمية وحكومة المجلس الوطني الكبير الموازية للمشاركة في المؤتمر بوفدين أو بوفد موحد، لكن رئيس وفد إسطنبول سلَّم عصا القيادة في مداولات المؤتمر لرئيس وفد إسطنبول بكر سامي بك مفوض الشؤون الخارجية في الحكومة الكمالية. كان ذلك من الانتصارات الدبلوماسية التي حققها الكماليون بوضع حكومة إسطنبول تحت رحمتهم، لكن لم يحن بعد أوان الإجهاز عليها.
(2450) عارض رئيس الوزراء الفرنسي بريان بشدة مشاركة فيصل في المؤتمر؛ لأنه "مسؤول عن إراقة دماء الفرنسيين" في سورية، لكن الحكومة البريطانية، التي طورت علاقاتها مع فيصل على أساس الالتزام بالحيلولة دون أي عمليات في سورية ضد الفرنسيين، لم تقتنع بادعاءات بريان، ورأت أنها استقبلت بالأحضان مندوبي مصطفى كمال الذي قتل من الفرنسيين أضعاف ما قتله فيصل. من اللورد كيرزون إلى اللورد هاردنغ (باريس)، 6 نيسان / أبريل 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 214؛ وتمكن كيرزون في النهاية من إقناع بريان بأن يلقي كلمة الوفد العربي جبرائيل حداد لا فيصل. فألقاها حداد في اجتماع بحضور كيرزون وبريان في 11 آذار / مارس 1921 الذي عرض المطالب العربية التقليدية في الوحدة والاستقلال، وإعادة النظر في ما يتعلق بالعرب في معاهدة سيفر، وألحقها بمذكرة ترفض مبدأ الانتداب إلا أنها تقبله بوصفه مساعدة. يُنظر: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ص 327 - 330.
(2451) من فيصل إلى زيد، 1 آذار / مارس 1920، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 201 - 202.
(2452) مذكرة أُعدت في 17 شباط / فبراير 1921 في وزارة الحرب بشأن ترشيح الأمير فيصل ملكًا على العراق، وموقف سائر الجهات المستقلة في الجزيرة العربية (وبخاصة ابن سعود)، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6: **1921 - 1922**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص 293.
(2453) تقرير لورنس عن اجتماعه بفيصل، 16 شباط / فبراير 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 191.

(2454) رفضت الحكومة البريطانية تغطية تكاليف إقامة فيصل في لندن، فغطى فيصل تكلفة إقامته ووفده الإعانة التي قدمها له والده وقدرها 12 ألف جنيه، والتي كادت تنفد. من اللورد هانكي إلى رئيس الوزراء، 16 آذار / مارس 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 199؛ وبعيد نهاية أعمال مؤتمر القاهرة، طلب فيصل من ألِنبي في القاهرة في 21 نيسان / أبريل 1921 قرضًا قدره 400 جنيه لتسديد نفقات الفندق في مصر، على أن يردّه إليه حين يعود إلى جدة. ولم توافق وزارة الخارجية على اعتبار المبلغ استضافة لكنها وافقت على إقراضه المبلغ شرط أن يتعهد بإعادته خلال شهر واحد بعد وصوله إلى جدة. يُنظر: من اللورد ألِنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى وزارة الخارجية في لندن، 21 نيسان / أبريل 1921، في: المرجع نفسه، ص 214 - 215؛ من وزارة الخارجية - لندن إلى اللورد ألِنبي، القاهرة، 23 نيسان / أبريل 1921، في: المرجع نفسه، ص 215. ويفسر الباحث ذلك بأن الحكومة البريطانية قد عاملت فيصل معاملة شبه رسمية وليس معاملة رسمية إرضاءً لبريان.

(2455) يومية الخميس 20 كانون الثاني / يناير 1921، في: **مذكرات رستم حيدر**، ص 771.

(2456) من الكرنل لورنس (جدة) إلى وزارة الخارجية، بلندن، 2 / 1 / 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 239.

(2457) من اللورد كيرزون، وزير الخارجية، إلى المستر تشرشل، وزير المستعمرات، 14 نيسان / أبريل 1921، في: المرجع نفسه، مج 6، ص 207 - 208.

(2458) عقد مشاريع اتفاقيات ثنائية حول ذلك مع بريطانيا بشأن تبادل الأسرى وفرنسا متعلقة باتفاقية سلام وإيطاليا حول جنوب وجنوب غرب الأناضول، ثم مع الأفغان والسوفيات، وكان توقيع مشروع المعاهدة التركية - الأفغانية قد حدث في موسكو، بما انطوى عليه ذلك من قيمة رمزية للسوفيات. وصحيح أن المجلس الوطني الكبير لم يبرم هذه الاتفاقيات ما عدا الاتفاقية مع السوفيات لكنها كرست مبدأ أول اعتراف دولي ضمني بالحكومة الكمالية، واعتراف رسمي من السوفيات والأفغان. نصت الاتفاقية مع بريطانيا على تبادل الأسرى بشروط رأى فيها مصطفى كمال مساسًا بسيادة الدولة وكرامتها فلم يوافق عليها. ونصت الاتفاقية مع إيطاليا على انسحابها من أنطاليا في مقابل حصولها على أرجحيات تفضيلية في الامتيازات في مناطق أنطالية وقونية وإيدن وغيرها مقابل تعضيد الأتراك في إبقاء إزمير وتراقية في نطاق حكم الدولة العثمانية. يُنظر: محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 46؛ لازاريف، ص 443.

(2459) مالكولم ياب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي، 1998)، ص 352.

Dzovinar Kévonian, "La France en Cilicie: Stratégie du territoire et (2460)
réfugiés," in: *Réfugiés et diplomatie humanitaire, Les acteurs européens et la scène proche - orientale pendant l'entre - deux - guerres* (Paris: Éditions .de la Sorbonne, 2003), p. 65

.Ibid (2461)

Nadine Méouchy, "Les temps et les territoires de la révolte du Nord (2462)
(1919 - 1921)," in: Thierry Boissière & Jean - Claude David (eds.), *Alep et ses territoires, Fabrique et politique d'une ville (1868 - 2011)* (Paris: .Institut français du Proche - Orient, 2014), p. 113

(2463) أورده مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة** (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 8.

Edmond Rabbat, *L'évolution politique de la Syrie sous mandat* (2464)
.(Paris: Marcel Rivière, 1928), pp. 118 - 119

(2465) حددت اتفاقية 11 آذار / مارس 1921 الحدود الشمالية لسوريا بأنها تبدأ من نقطة على الساحل تبعد حوالى 15 ميلًا شمال الإسكندرونة، وتمر في ميدان إكبس، ومنها في اتجاه الجنوب الشرقي نحو كلّس، ثم شرقًا على طول الخط الحديدي حتى نصيبين. وأعطي الفرنسيون حق تشغيل الخط بين باياس وميدان إكبس لتأمين المواصلات بين حلب والإسكندرونة. يُنظر: عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 328.

Mustafa Budak, "Ankara itilafnâmesi sürecinde Suriye siniri (2466)
üzerindbki tartişmalar," *Fatih Sultan Mehmed Üniversitesi İlmi .Araştırmalar Dergisi*, sayı 0 (23 Ocak 2014), p. 400

Patrick Kinross, *Atatürk*: *The Rebirth of a Nation* (London: phoenix, (2467)
.1995), p. 315

(2468) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط 7 (بيروت: دار العلم للملايين، 1977)، ص 692 - 693.

(2469) **لسان الحال**، العدد 619 - 26923، 8 / 3 / 1921، ص 1 - 2.

.Kévonian, p. 65 (2470)

(2471) رافق، ص 313.

.Kévonian, p. 65 (2472)

.Abadie, p. 117 (2473)

(2474) رافق، ص 313.

(2475) نشرت **لسان الحال** معلومة خبرية لا تخلو من التشوش، لكن مضمونها يتسق مع ما كان يدور من أحداث، عن خلاف حدث بين إبراهيم هنانو وقادة مجموعاته وبين قائد تركي في الثورة حول ضغط القائد التركي على

هنانو للتسليم للجنرال غوبو. وأعادت الجريدة ذلك إلى انتشار نبأ الاتفاق الأخير بين فرنسا وإنكلترا، وتريد به الاتفاق بين الكماليين وفرنسا أو اتفاقية لندن. يُنظر: **لسان الحال**، العدد 654 - 8304، 5 / 5 / 1921، ص 2.

(2476) رافق، ص 313.

(2477) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 3: **إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام** (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1934)، ص 242.

(2478) ستيفان وينتر، **تاريخ العلويين: من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**، ترجمة باسل وطفة وأحمد نظير الأتاسي (إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة؛ دار ميسلون، 2018)، ص 387.

(2479) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 132؛ **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936**، ترجمة إدوارد البستاني (بيروت: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 111.

(2480) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 110.

(2481) تمكنت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال نيجر تجريد الأهالي في جبل العلويين من الأسلحة، وبلغ إجماليها نحو 2000 بندقية، استكملوا جمعها في أيار / مايو 1921 حين ذوت الثورة بسبب انقطاع الدعم الكمالي. يُنظر تقرير الكولونيل نيجر في: وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية** (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 401.

(2482) **الكتاب الذهبي لجيوش الشرق**، ص 114 - 118.

(2483) سعيد، مج 3، ص 242.

(2484) وينتر، ص 387 - 388.

(2485) رافق، ص 315؛ غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا** (بيروت: مطابع أشقر أخوان، 1955)، ص 213 - 214.

(2486) ويذكر السعدون أن الاجتماع عُقد في 20 نيسان / أبريل 1921 وليس يوم 17 منه. يُنظر: يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 138؛ بينما يشير آل جندي إلى أنها حدثت يوم 15 أيار / مايو 1921. يُنظر: آل جندي، ص 87 - 88؛ رافق، ص 315.

(2487) أكد فتح الله الصقال في دفاعه عن هنانو أمام المحكمة العسكرية الفرنسية ذلك، وأن حربًا جرت بين الفريقين على الأصول الحربية، وأنه لو كان هنانو يقود عصابة من الأشقياء لما وقّع معه الجنرال غوبو، قائد الحملة

العسكرية الفرنسية، هدنة مرتين متتاليتين، جرى فيهما تبادل الأسرى. يُنظر: فتح الله الصقال، **من ذكرياتي في المحاماة في مصر وسورية**، ج 1 (حلب: مطبعة الضاد، 1958)، ص 77.

(2488) وفقًا لرواية الصقال، أكد هنانو الهدنة وواقعة تبادل الأسرى، مخاطبًا القضاة: "لو كنت مجرمًا عاديًا لما فاوضني ممثلكم الجنرال غوبو بشأن عقد هدنة، وتبادل الأسرى". يُنظر: الصقال، ج 1، ص 91؛ في حين يشير تقرير القنصل البريطاني عن محاكمة هنانو إلى أنه ذكر في الدفوعات التي قدمها أمام المحكمة أنه أبرم مع الجنرال غورو ذاته اتفاقيات بشأن تبادل السجناء بين الجانبين، مبرهنًا بذلك على طابعه السياسي. يُقارَن بـ: FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 March 1922, Giving the Details of the Court Martial of Ibrahim Hananou, 15 - 18 March 1922 in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922* (Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005), p. 682.

(2489) السعدون، ص 131.

(2490) العياشي، ص 208.

(2491) يشير تقرير للقنصل البريطاني في حلب عن محاكمة هنانو إلى أنه قد أعلم المحكمة للدلالة على أنه ليس مجرمًا عاديًا "قد بعث إليه برسالة يشكره فيها على حسن سلوكه مع السجناء الفرنسيين".

FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 March 1922, Giving the Details of the Court Martial of Ibrahim Hananou, pp. 680 - 684.

(2492) [47] ينقل السياف، وكان مرافقًا لهنانو طوال العشرينيات حتى وفاة الأخير، أن هنانو رد على عرض الجنرال غوبو بما يلي: "لا أستبدل تاجًا وضعه ربي على رأسي منسوجًا من قلوب الشعب بتاج مرصع باللآلئ تضعه يد جنرال فرنسي، ولا أقبل بتقسيم سورية". السياف، **شعاع قبل الفجر**، ص 53؛ أما نجيب عويد الذي رافق هنانو في الاجتماع مع الكولونيل فوان والجنرال غوبو، فيشير إلى أن هنانو رد على عرض الجنرال بما يلي: "إن إبراهيم هنانو الذي أنفق أمواله في سبيل بلاده لن يبيعها بدنانير فيكسب سبّة الدهر، ولعنة الأجيال". يُنظر: نجيب عويد، هدنة ومفاوضة، جريدة **الشباب**، ملحق خاص بالزعيم المغفور له إبراهيم بك هنانو، دون رقم، دون تاريخ (المرجّح عام 1936)، ص 13؛ ويشير السعدون إلى أن ما عرضه الفرنسيون على هنانو هو ترك مناطق الثورة للثوار في أقضية أنطاكية وحارم وجسر الشغور وإدلب ومعرة النعمان "لا يدخلها جيش فرنسي إلا عابر سبيل"، ويتشكل لهذه المنطقة "موظفوها وجندها وإدارتها بيد قيادة الثورة، وأن ما يجبى منها ينفق عليها" وكان الجواب "إن هذه بلادنا لا نساوم عليها، ولا تملكون أنتم من أمرها

شيئًا، فهي وحدة لا تتجزأ ولا تقسم. وإذا كنتم ترغبون في حقن الدماء، وتحرصون على الصداقة السورية، فيجب أن تغادروها بأسرع ما يمكن. هذا هو الحل الوحيد لهذه المشكلة". يُنظر: السعدون، ص 133 - 134.

(2493) آل جندي، ص 86 - 87؛ السعدون، ص 137 - 139.

(2494) السعدون، ص 137، 139.

(2495) المرجع نفسه، ص 139 - 140.

(2496) المرجع نفسه، ص 137.

(2497) Extract from Secret Intelligence Service Paper No. 223, 25 May 1921, 'French and Turks' [FO371 / 6454], in: Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922*, pp. 509 - 510.

(2498) تبدأ الحدود من صارى أسكي في خليج إسكندرون وتتجه صوب جالان قلعة وقرميدلق وعفرينخان وإبراهام (في شرق أخترين) وتمر من طاش هويوك (من ناحية ايلبكلي) وتتابع نهر دليجاي حتى تصل إلى شرق تلة قره طاشلى بوادي الساجور. ومن هذه النقطة تمر من وادي الساجور حتى نهر الفرات ثم إلى قلعة جعبر ثم الرقة متابعة وادي الفرات. يُنظر: Budak, p. 400.

(2499) حول هذه الاتصالات، يُقارَن بـ: عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 142؛ يذكر يوسف السعدون في مذكراته أن إبراهيم هنانو أعلمهم باتصالاته بالشيخ حاجم، واتفاقه معه على هجوم مزدوج لمقارعة العدو في قلب المدينة. وقد حرك الفرنسيون عميلهم الشيخ عبد الكريم الشيخ لنهب قرية كفر حلب لقطع الطريق على تقدم الثوار، وأدى خبر الحملة إلى إخلاء القرويين قراهم في غرب حلب، لكن الطيران كان قد فتك بهجوم حاجم عند السفيرة، ففشل الهجوم. يُنظر: السعدون، ص 147 - 148.

(2500) رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية**، ص 317.

(2501) Confidential Despatch No. 23 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 14 May 1921, Regarding The Unsatisfactory Situation in Aleppo, in: Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922*, p. 508.

(2502) تركي فرحان المصطفى، **قبائل بادية حلب وحماة** (حلب: مركز الحافظ، 2005)، ص 188 - 189؛ آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**، ص 248 - 249؛ ووفق أوبنهايم، كانت ثورات الموالي مستمرة ضد الفرنسيين، ويشير إلى أن آخر ثوراتهم قد حدثت في 25 آذار / مارس 1926. يُنظر: ماكس فرايهير فون أوبنهايم وآرش برونيلش وفرنركا كاسكل، **البدو: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا**، ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو، تحقيق وتقديم ماجد شبر، ج 1 (لندن: دار الوراق، 2004)، ص 455.

(2503) **لسان الحال**، العدد 654 - 8304، 5 / 5 / 1921، ص 1.
(2504) بلاغ من مدير الداخلية حول صلح العشائر، **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 209 (5 أيلول / سبتمبر 1921)، ص 1.
(2505) يُقارَن برسالتين مطوّلتين من منبج والباب عن العمليات. **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 198 (30 أيار / مايو 1921)، ص 3 - 4؛ العدد 199 (13 حزيران / يونيو 1921)، ص 4.
(2506) Christian Velud, "Une expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquête, Colonisation, et mise en valeurs de la Ğazīra: 1920 - 1936," Thèse, Université Lumière Lyon 2, 1991, p. 76.
(2507) عبد السلام العجيلي، **أحاديث العشيات**، ط 3 (بيروت: دار الشرق العربي، [د. ت.])، ص 79 - 80.
(2508) السعدون، ص 149 - 150.
(2509) بالنسبة إلى موضوع الحدود السورية، فإن نقطة الحدود تبدأ من باياس وتمر بين جوبان بك ونصيبين من جنوب منطقة امتياز خط حديد بغداد، بعرض 20 كيلومترًا. وتمتد الحدود بعد نصيبين حتى تصل إلى حدود ولاية الموصل. وعلى النقيض من المقترحات المقدمة بواسطة منير بك، فقد رأى الفرنسيون أن يكتفي الأتراك ببقاء منطقة صغيرة تضم قلعة جعبر تحت السيادة العثمانية. يُنظر: Budak, p. 402.
(2510) خوري، ص 141.
(2511) Confidential Despatch No. 23 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 14 May 1921, Regarding the Unsatisfactory Situation in Aleppo, in: Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922*, p. 508.
(2512) كان يدير الحكومة المحلية، في واقع الأمر، اثنان من "الباشوات" الكبار، وفقًا للمنظور العثماني لمكانة الأعيان وقوّتهم، أحدهما كامل باشا القدسي الذي كان برتبة "فريق" والآخر مرعي باشا الملاح الحائز رتبة "روم ايلي بكلربكي" المدنية، المعادلة لرتبة فريق. وقد حاول الفرنسيون في بادئ الأمر منع حدوث اختلال في التوازن بينهما عبر تعيين القدسي حاكمًا عامًا للدولة، بينما عُهدت إلى الملاح وكالة الحاكمية العامة إلى جانب تولّيه مديرية الداخلية الحساسة. ولكن هذه "التسوية" المؤقتة كانت في حقيقتها تدشينًا لصراع تقليدي على السلطة بدرجة أساسية بينهما. بشأن الصراع بين الملاح والقدسي، يُنظر تقرير القنصل البريطاني بحلب: FO. 371 / 10164 Aleppo Consul to FO, 26 Jan. in: Priestland (ed.). *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 3: *1923 - 1925*, pp. 303 - 304.
وحول تعيين الملاح وكيلًا للحاكم العام، يُنظر: وكيل دولة الحاكم، **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 182 (10 شباط / فبراير 1921)، ص 1؛ ويمكننا أن

نتلمس جذور هذا الصراع و / أو الاستقطاب بين الملاح والقدسي في أعقاب الانقلاب الدستوري العثماني في صيف عام 1908، حينما عمل "الحرس القديم"، وأغلبهم من أعضاء النخبة المحلية المؤيدة للسلطان عبد الحميد الذين أخذوا يفقدون مواقعهم النافذة في حلب، على تأسيس حزب بقيادة القدسي المرافق العسكري للسلطان والذي كان يتولى قيادة جهاز التجسس (الخفية) الحميدي في المدينة في مواجهة الفرع المحلي لـ "جمعية الاتحاد والترقي" الذي كان الملاح أول رئيس له. يُنظر: **لسان الحال** (بيروت)، العدد 5816، 15 / 9 / 1908؛ بشأن رئاسة الملاح فرع جمعية الاتحاد والترقي بحلب، يُنظر: **البشير** (بيروت)، العدد 1873، 31 / 8 / 1908.

(2513) تسبب ذلك الصراع في احتدام الاستقطاب بين القاعدة العائلية للملاح المؤلفة من شبكة مصاهراتها القوية مع عائلات حلبية عدة وازنة ومعروفة، مثل آل الأوبري وسماقية والميسر والزيتوني والشعباني والقاطرجي، وبين القاعدة العائلية للقدسي المبنية على الاندماجات التصاهرية العائلية بين آل القدسي - الشريف - إبراهيم باشا؛ واندمجت ردة الفعل السلبية لتكتل الملاح العائلي مع الاستنكار العام لسياسة القدسي في سيطرة تحالفه العائلي على الحكم والاستئثار بـ "مغانمه". يُنظر: أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت / لندن: دار الريس، 2000)، ص 56 - 57؛ يشير فيليب خوري، نقلًا عن التقارير القنصلية، إلى تعيين القدسي إبان سنتَي ولايته أو حاكميته 60 فردًا من عائلته في مختلف مناصب الإدارة. يُقارَن بـ: خوري، ص 144.

(2514) يُقارَن بتوقيع ريكلو باسم هذه السلطات المجتمعة في بلاغ وزعه بين أهالي حلب، حول ضرورة إلصاق الطوابع على الشكاوى من أي نوع كانت، في: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 175 (20 كانون الأول / ديسمبر 1920)، ص 1، 6.

(2515) المعطيات المتعلقة بالسلوك السياسي الذي انتهجه الملاح في بداية مرحلة الانتداب وإقالة الفرنسيين له مستقاة من تقرير القنصل البريطاني بحلب، في: FO. 371 / 10164 Aleppo Consul to FO, 26 Jan. in: Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 3: 1923 - 1925, pp. 303 - 304; يُنظر أيضًا: قرار حاكم حلب القدسي رقم 1347 - 315، تاريخ 18 أيلول / سبتمبر بـ "فصل" مدير الداخلية الملاح، في: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 213 (3 تشرين الأول / أكتوبر 1921)؛ وكان من الطبيعي في مفردات الصراع التقليدي بين عائلات الأعيان أن تردّ عملية "فصل" الملاح إلى "اعتزازه بنفسه"، ورفضه أن يكون تابعًا للقدسي الحاكم العام، أو أن يؤدي دور "الأداة الطيعة" للسادة الحقيقيين في المدينة، أي للمستشارين الفرنسيين. يُنظر: الكوراني، **ذكريات وخواطر**، ص 60؛ وحول وصول هنانو مخفورًا إلى بيروت حيث بوشر التحقيق

معه تمهيدًا لنقله إلى حلب. يُنظر: **لسان الحال** (بيروت)، العدد 793 - 8423، 17 / 9 / 1921، ص 2.

(2516) من خطاب الجنرال دولاموت في افتتاح مجلس حكومة حلب، في: **حلب**، العدد 197، 23 / 5 / 1921، ص 3.

(2517) "النشرة التجارية عن أحوال التجارة العمومية في حلب أثناء شهر أيلول / سبتمبر 1921 الماضي"، **حلب**، العدد 217، 31 / 10 / 1921، ص 2.

(2518) Peter Sluglett, "Will the Real Nationalists Stand Up? The Political Activities of the Notables of Aleppo, 1918 - 1946," in: Nadine Méouchy (ed.) *France, Syrie et Liban 1918 - 1946, Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Institut français d'études arabes de Damas, 2002), pp. 282 - 283.

(2519) "النشرة التجارية عن أحوال التجارة العمومية"، ص 2.

(2520) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 4 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 277 - 278؛ عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 260.

(2521) "معلومات وجيزة عن دولة حلب"، في: **المجموعة السنوية لغرفة تجارة حلب** (حلب: غرفة تجارة حلب، 1922)، ص 54.

(2522) من خطبة الجنرال دولاموت في ذكرى إعلان استقلال دولة حلب، في: **حلب**، العدد 209، 5 / 9 / 1921، ص 1 - 2.

(2523) Budak, p. 401.

(2524) Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 334.

(2525) Budak, p. 402.

(2526) رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية**، ص 317.

(2527) Despatch No. 45 / 14 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 23 July 1921, on Visit of General Gouraud to Aleppo [FO371 / 6455] in: Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922*, pp. 531 - 533.

(2528) **حلب**، العدد 208، 29 / 8 / 1921، ص 3.

(2529) "النشرة التجارية عن أحوال التجارة العمومية"، ص 2.

(2530) ما عدا تزويد نهاد باشا، قائد أورفة، له ببعض صناديق الذخيرة بعد توسط المفتش العام للثورة أوزدمير. يُنظر: السعدون، ص 147 - 148.

(2531) السعدون، ص 145؛ آل جندي، ص 86.

(2532) آل جندي، ص 86.

(2533) خوري، ص 140 - 141.

(2534) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 43.

الفصل الثامن والثلاثون: نهاية الثورة الهنانية

مقدمة

منذ أن شاعت في وقت مبكر، بدءًا من آذار / مارس، أنباء اتفاقية لندن في الصحافة، على لسان الجنرال غورو نفسه "أن الاتفاق الفرنسي - التركي يضع حدًا منذ الآن للأعمال العدائية في سورية" وأن فرنسا "تسالمت" مع الأتراك [(2535)]، غدت العلاقات بين الثوار السوريين والكماليين محاطة بشكوك كثيفة وبأسئلة شائكة، في ظل توقف الدعم الكمالي.

ومثّل انسحاب الكماليين من خطة الهجوم الشاملة على مدينة حلب، وبالتالي إخفاقها، قشة قصمت ظهر البعير، إذ شاع من خلالها لدى الثوار السوريين أن الكماليين يستخدمونهم لتحقيق أغراض سياسية خاصة بهم، بعيدة عما نص عليه اتفاق هنانو - صلاح الدين، بل يعملون على إخمادهم. وغدت الثقة السابقة محوطة الآن بشكوك ثقيلة، ترددت فيها مفردات خيانة الكماليين للسوريين. وانعكست هذه الشكوك في الميدان الكمالي - السوري للثورة الهنانية، ولا سيما بعد رفض أحد أبرز قادة المفارز الكمالية، وهو عاصم بك، الانصياع لأوامر هنانو [(2536)].

كان عاصم بك أحد القادة العسكريين الثلاثة لثورة الشمال، وكان الآخَران نجيب عويد، وهو عربي من كفر تخاريم، وبدري بك الجركسي. وكان عويد، بحسب هنانو، كبيرهم [(2537)]. وفي حين كان ارتباط عويد بهنانو وثيقًا، منذ بدايات الاجتماعات بين هنانو وصلاح الدين عادل، قائد الفيلق الثاني في آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر 1920، التي تقرر فيها دعم الثوار السوريين، كان القائدان الأخيران مرتبطين ارتباطًا تامًّا بقيادة صلاح الدين عادل وأوامره في مرعش. ولعل ربط الأعمال العسكرية بكبير الضباط عويد كان بهدف التنصل من مسؤولية أعمال عويد الذي اشتهر ببطشه بكل من يظن به سوءًا، ليتسق مع دفاعه عن نفسه بوصفه مناضلًا سياسيًا، ليس مسؤولًا عن أعمال رجاله، كما أن سعد زغلول في مصر، الذي ضرب به هنانو المثل، ليس مسؤولًا عن قيام أنصاره بحرق الحافلات وغيرها.

كان صلاح الدين عادل، قائد الفيلق الثاني الكمالي النظامي، قد أوفد عاصم بك، في شباط / فبراير 1920، إلى جبهة القصير [(2538)]، بينما أوفد بدري بك الجركسي منذ أواخر تشرين الثاني / نوفمبر إلى منطقة جسر الشغور. ولم يكن عويد ضابطًا نظاميًا في الجيش العثماني، بل منحته القيادة الكمالية، وفق مصادر سورية، عشية فتح ثورة الشمال، رتبة بكباشي في "القوى الملّية

التركية" [2539]، لكنّ ولاءه ظل ثابتًا لهنانو وروح اتفاقه مع صلاح الدين عادل. واشتهر في الثورة بـ "جبروت بطشه"، وبتكوين اسم "مخيف مرعب"، لقسوته وإعدامه ما لا يقل عن 86 رجلًا من رجال الثورة، للاشتباه في ولائهم أو في قيامهم بعمليات سلب ونهب. ويشير آل جندي إلى أنه لولا تدخل هنانو لطاولت إعداماته "فريقًا آخر من كبار القادة" [2540]؛ بسبب شبهات لحقتهم بمدى إخلاصهم للثورة.

أولًا: من قرار محاكمة عصمت بك إلى إعدامه انسحاب المفارز الكمالية

1 - التوتر بين مجاميع القصير ومجاميع عصمت بك

تسبب رفض عاصم بك تنفيذ بعض أوامر هنانو وتمرده عليها في حدوث توتر شديد بين جماعة يوسف السعدون، قائد ثوار القصير المرتبط بهنانو، وجماعة عاصم بك؛ حتى كاد التوتر بين الجماعتين يتحول إلى مواجهة مسلحة [2541].

ويبدو أن هذا التوتر تفاقم مع اتهام عاصم بك بمحاولة اغتيال هنانو، لكن هذه المعلومة محذوفة من نسخة الآلة الكاتبة المدوّنة لتلك الواقعة في شريط التسجيل الصوتي الشفوي لمذكرات السعدون [2542]. وكانت ذكريات محاولة جمع عاصم بك لأسلحة الثوار، بُعيد الاحتلال الفرنسي، بدعوى وجود هدنة مع الفرنسيين، وانحيازه إلى ابن خالته صبحي بركات في رمي السلاح والتفاوض مع الفرنسيين، ما زالت "طازجة"، ويصفها السعدون بـ "خيانة عاصم بك وغدره" [2543]. وجاءت المعلومات عن توصل الفرنسيين والكماليين إلى اتفاق بمعزل عن السوريين لتعزز هذه القناعة.

وفق رواية الشغوري، قرر مجلسٌ ترأسه هنانو وحضره كبار قادته، ومن أبرزهم نجيب عويد، إعدامَ عاصم بك وبدري بك الجركسي [2544]. وليس واضحًا سبب القرار بإعدام بدري بك، لكن الشغوري يشير إلى أنه جزاء ما اقترفه من أعمال، لكن السبب المباشر الظاهر لإعدام عاصم بك، وفق بعض المصادر السورية، هو نهبه صندوق بلدية معرة النعمان، ثم إغارته على قرية الصقيلبية ونهبها [2545]، وكان وجيهها عبد الكريم رستم صديقًا لهنانو [2546]. وكان هذا ثاني هجوم تعرضت له القرية بعد هجوم كانون الثاني / يناير 1921. وفي الهجوم الأول هاجمها الثوار، لكن تصدى لهم مسلحوها وقتلوا نحو عشرة منهم، واعتبر الثوار أهل المنطقة كلهم مسؤولين، ولم يجرِ فك الحصار عنها إلا بعد أن سددوا غرامة باهظة [2547]، بينما تعرضت الصقيلبية في الهجوم الثاني لعملية نهب وسلب شاملة اتُّهم عاصم بك بالمسؤولية عنها [2548].

2 - إعدام عاصم بك

تمكنت جماعة عويد، في حزيران / يونيو 1921، من إلقاء القبض على عاصم بك وبدري بك، بدعوى استدعاء هنانو وأوزدمير المفتش العام للثورة لهما،

لكن نجيب عويد أعدم عاصم بك في الطريق [2549]، بينما حال أوزدمير دون إعدام بدري بك، ووعد بتسليمه إلى قائد الفيلق صلاح الدين عادل لمعاقبته. وكيلا تحدث عداوة بين الثوار الأتراك والسوريين [2550]. ووفق بعض المصادر، اضطرب هنانو لإعدام عاصم بك قبل أن تجري محاكمته [2551]، لكنه لم يستطع أن يقوم بأي إجراء، لأنه كان يخشى وفق ما أورده في محاكمته نفسها أن يقوم عويد بتصفيته لو تصدى لـ "معارضته في أعماله" [2552].

3 - انسحاب الوحدات الكمالية إلى تركيا وتضعضع الثورة الهنانية

انسحب رجال عاصم بك، كما انسحب رجال بدري بك الجركسي في إثر ذلك إلى تركيا، وكان حجم وحدة الأخير نحو 300 رجل [2553]. وشكّل هذا الانسحاب، وفق آل جندي الذي استجمع الروايات الشفوية عن الواقعة، "أكبر عامل" في "انحلال" ثورة هنانو [2554]. ثم تلاها بعد قليل انسحاب المفتش العام للثورة أوزدمير مع رجاله والمدربين السوريين من الثورة، حين انتشرت الأنباء عن توصل الفرنسيين والكماليين إلى الاتفاقية. ووصل رسول من مرعش إلى المفتش العام للثورة يعلمه فيها بالتزام الحكومة الكمالية وقف دعمها الثوار السوريين، وعدم مساعدتهم بشيء يضر بمصالح فرنسا، على أنها مستعدة لاعتبار من يرغب في الهجرة إليها لاجئًا سياسيًّا. وفي ضوء ذلك، غادر إلى تركيا أوزدمير ورجاله، بمن فيهم الضباط السوريون الذين كانوا يتولون تدريب الجنود [2555]. وكان ذلك آخر نشاطاته في ثورة الشمال؛ إذ سيوجهه مصطفى كمال لقيادة مجاميع العصابات على الحدود التركية - العراقية، وتحريض أكراد الموصل على الانتفاض ضد البريطانيين. وستثمر جهود أوزدمير، في أيلول / سبتمبر 1922، إثارة انتفاضة عامة ضد القوات البريطانية أرغمتها على إخلاء معظم جنوب كردستان، وإدخال تغييرات جدية على سياستها في المنطقة [2556].

ثانيًا: انهيار الثورة

1 - انقسام الثوار ثلاث فئات

أحس هنانو بعد قطع المساعدات الكمالية، وانتشار الأنباء عن التوصل إلى اتفاقية تركية - فرنسية، أن الكماليين "خانوا" ثورة الشمال [2557]؛ ففي تموز / يوليو 1921، غدت الاتفاقية، التي كانت المفاوضات بشأنها قد دخلت في الحقيقة مرحلتها الأخيرة، خبرًا ذائعًا، إلى درجة أن الجنرال غورو اعترف بها خلال زيارته مدينة حلب في أواخر حزيران / يونيو 1921، مشيرًا علنًا إلى أن "هناك شائعات في المدينة مؤداها أنه بموجب الاتفاق المبرم بين فرنسا وتركيا ستعود مدينة حلب إلى الأتراك" وهو ما نفاه بشدة، لكنه لم ينفِ الاتفاقَ نفسه [2558]. وأعرب هنانو لرجاله عن خيبة أمله في الأتراك لتخلّيهم عن

"مساعدة ثورتنا بعد أن عقدنا [...] اتفاقًا على التعاون والكفاح المشترك ضد القوات الفرنسية التي تحتل سورية وتحتل أجزاء من الأناضول" [(2559)]، وتحدث إليهم "عن الموقف المتدهور، وأن لا أمل لنا بعد اليوم بالاستمرار، لأن الاستمرار في حقيقته انتحار" [(2560)].

انقسم الثوار حول ذلك ثلاث فئات: فئة أولى رمت السلاح، واختارت العودة إلى حياتها الطبيعية، واعدة بعدم خيانة الثورة، وكانت هي الأكبر من ناحية الحجم؛ فئة ثانية انسحبت إلى تركيا لاستئناف العمليات ضد الفرنسيين في أول فرصة مواتية لها، وضمت هذه الفئة قادة الجبهات الأربع، وهم نجيب عويد قائد جبهة كفر تخاريم، ومصطفى الحاج حسين، قائد جبهة جبل الزاوية، وعمر بيطار، قائد جبهة ثورة صهيون، ويوسف السعدون، قائد جبهة القصير مع من تبقى معه من رجال وعددهم 60 رجلًا لا أكثر. أما الفئة الثالثة وكان على رأسها هنانو، وهي الأقل من الناحية العددية، وقد تألفت من نحو 40 رجلًا فقط، فقررت الالتحاق بالاستقلاليين في شرق الأردن [(2561)].

وهكذا، لم يتبقّ من رجال الثورة الهنانية الذين بلغ عددهم في بعض المعارك التصادمية الضارية ذات يوم نحو 3000 مقاتل، بينما بلغ أعلى عدد للقوات الفرنسية نحو 15 ألف جندي [(2562)]، سوى 100 رجل ونيف تفرقوا بين تركيا (60 رجلًا ونيّف) [(2563)] والسير في اتجاه شرق الأردن (40 رجلًا). لقد انتهت الثورة الهنانيّة.

2 - لجوء هنانو إلى شرق الأردن

وصل هنانو إلى عمّان في 29 تموز / يوليو 1920، وانتشر خبر وصوله في حينه في الصحف [(2564)]، فاستغرق طريقه من كفر تخاريم التي غادرها مع رجاله في 11 - 12 تموز / يوليو 1921 حتى وصوله عمان نحو 16 يومًا، بعد مسيرة أهوال [(2565)]، قُتل فيها أو أُسر أو فُقد رفاقه الـ40، بحيث لم يصل سواه إلى عمان [(2566)].

فسر السعدون لجوء هنانو إلى شرق الأردن، وليس اللجوء إلى تركيا التي تبعد عنه مسافة تستغرق ساعتين [(2567)]، بفقدان هنانو ثقته بالكماليين، ووصف موقف هنانو منهم في تلك اللحظات الحرجة بأن "قلبه" كان "لا يطمئن للأتراك ولمساعدتهم الصورية" [(2568)]، ومراهنته في ضوء الاتصالات التي جرت بينه وبين رفاقه الاستقلاليين في شرق الأردن على دعم الأمير عبد الله له في تفجير الثورة انطلاقًا من الجنوب [(2569)]. وكان شرق الأردن قد تحول بعد الاحتلال الفرنسي لسورية إلى ملجأ للثوار السوريين [(2570)]، وأعاد فيه الاستقلاليون بناء حزبهم، وشكلوا، في 11 نيسان / أبريل 1921، بعد اتفاق تشرشل - عبد الله على المرحلة التجريبية (ستة أشهر) على قيام حكومة وطنية مستقلة في الأردن تسترشد بمندوب بريطاني، أولَ حكومة فيه برئاسة رشيد طليع باسم "مجلس المشاورين"، على أن تتعهد الحكومة بحفظ حدود

سورية وفلسطين من كل اعتداء، بينما تتعهد بريطانيا بالعمل على تحسن العلاقات بين الأمير والسلطات الفرنسية [2571]. وقبل تشكيل الحكومة، أعلم تشرشل الجنرال غورو بالاتفاق، وأن الأمير عبد الله سيمنع أي قلاقل في سورية انطلاقًا من شرق الأردن [2572]. وفي 10 نيسان / أبريل 1921، أعلم عبد الله والده الحسين بأنه تخلى عن الاهتمام بسورية؛ لأنه لا يمكن "استخلاصها" من فرنسا إلا بالقوة المدعومة بقوة دولية، وأن الشعب السوري غير قادر الآن على خوض الحرب، وأن عودة فيصل إلى سورية متعذرة نهائيًا، ليصل إلى بيت القصيد بقوله: "قبلت الخطط السياسية التي رسمتها بريطانيا، وتعهدت أن أدير منطقة شرق الأردن بصفتي ممثلًا لجلالتكم ولي النعم" [2573].

لكن حين وصل هنانو إلى عمّان، كانت حكومة مجلس المشاورين، التي عوّل عليها، قد دخلت في أيامها الأخيرة، نتيجة رفضها طلب المعتمد البريطاني تسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الجنرال غورو، في 23 حزيران / يونيو 1921، والذين لجؤوا إلى شرق الأردن. فاضطرت الحكومة، في آب / أغسطس 1921، إلى الاستقالة، وأقيل في إثر ذلك عدد من الموظفين المنتسبين إلى حزب الاستقلال [2574]، لينتهي بعد ذلك بصفة متسارعة عهد الاستقلاليين السوريين في شرق الأردن، وليجري في 12 تشرين الأول / أكتوبر 1921 طردهم من وظائفهم وإخراجهم من البلاد [2575].

3 - تسليم هنانو إلى السلطات الفرنسية

في إثر استقالة حكومة حزب الاستقلال، يسّر الأمير عبد الله لهنانو انتقاله إلى مصر عبر فلسطين لتفادي تسليمه إلى الفرنسيين، لكن السلطات البريطانية في فلسطين قبضت عليه في الربع الأول من آب / أغسطس 1921 في طريقه إلى مصر، وسلمته إلى الفرنسيين بموجب الاتفاق الأمني الفرنسي - البريطاني حول تبادل المجرمين المطلوبين للمحاكمة. وقد سلمته السلطات البريطانية للفرنسيين باعتباره مجرمًا جنائيًا؛ إذ نصّت المادة الرابعة على استبعاد تسليم أي متهم بـ "جريمة أو جنحة سياسية" [2576]، وهو ما أثار احتجاجات شعبية عارمة في عمّان على السلطات البريطانية [2577].

ووصف السراج المقيم في عمّان يومئذ حدّة الاحتجاجات قائلًا: "قامت قيامة عمّان اهتزازًا لهذا النبأ"، وهجم أفراد من الشعب على الكولونيل فريدريك بيك (Frederick Peake)، الضابط الإنكليزي وقائد الدرك السيّار، محاولين اختطافه وجعله رهينة إلى حين الإفراج عن هنانو. و"ساد الهرج عمّان حتى كادت الأرض تهتز من تحت الحكومة القائمة، ويسود الاضطراب كافة الأنحاء" [2578]. لكن السلطات البريطانية سلمت هنانو بموجب اتفاقها الأمني مع فرنسا، وبحلول 9 - 11 أيلول / سبتمبر 1921، على الأرجح، وصل مخفورًا إلى بيروت [2579] لينقله الفرنسيون إلى حلب، ويزجّوا به في منتصف آب / أغسطس 1922 في سجن خان إستانبول بحلب، تمهيدًا لمحاكمته عسكريًا، حيث شاع، وفق فتح الله

الصقال، "في أربعة أطراف المدينة أن إبراهيم هنانو وصل إلى حلب موقوفًا" [2580].

تزامن تسليم هنانو مع ابتهاج السلطات الفرنسية بإخماد ثورة الشمال. وفي أواسط أيلول / سبتمبر 1921، كان في إمكان السلطات العسكرية الفرنسية أن تعلن إخماد ثورة الشمال في جبل الزاوية والعلويين، ما عدا مناوشات متفرقة، وأن يحتفل الجنرال دولاموت بذلك، مبشرًا أهل حلب بأنه "لا شك أن الصداقة القديمة التاريخية بين فرنسا وتركيا ستعود إلى سابق زهوها، فتجر ذيل النسيان على عهد البغضاء والسخط الذي أحدثه العمال الكماليون" [2581].

وفي أواخر أيلول / سبتمبر، استعادت السلطات الفرنسية سيطرتها الأمنية على طريق حلب - إسكندرون، فغدت الطريق آمنة [2582]، ونشر قلم المطبوعات الفرنسي في بيروت تقريرًا مفصلًا عن ذلك، شمل أسماء من سلّم من قادة الثورة أنفسهم طوعًا، ومن جرى اعتقالهم بالقوة، لكن التقرير لم يكن دقيقًا بل صيغ لمتطلبات الدعاية، وانطوى على معلومات مضللة وزائفة [2583]. ثم تفرغت السلطات لاحتلال الجزيرة، وبحلول 12 كانون الأول / ديسمبر 1920، بعد مقاومة ضروس من قوات حاجم بن مهيد، تسلمت موقع الرقة من القوات الكمالية، وانهار ابن مهيد، بعد أن تضعضعت قواته. وفي 16 كانون الأول / ديسمبر 1921، احتلّت القوات الفرنسيّة الرقة، وفي اليوم التالي عاد حاجم باشا إلى مقره في طوال العبا في وسط الجزيرة الفراتية [2584] وسرّح جيشه، وحاكمه الفرنسيّون في حلب، لكن ابن أخيه مجحم توسّط من أجله، فأُفرج عنه، وعاد ليعيش في حماة حتى وفاته في عام 1927[2585]. ومع بدايات كانون الثاني / يناير 1922، بعد توقيع اتفاقية أنقرة، نشرت **جريدة حلب** الرسمية تقريرًا موجزًا عن حالة "الأمن في جهات إسكندرون" جاء فيه أن الأمن مستتب "ولم يبق من أثر للعصابات. ما عدا ذلك فإن المحلات التي كانت مأوى لرجال العصابات في جهات العمق والقصير أصبحت بأحسن حال من الأمن والراحة"، وأنه قد جرى تشكيل مخافر عديدة "في القرى والنواحي"، كما عُززت مخافر "أرسوز وقرخان، والسويدية، وشيخ كيوي" بقوات إضافية من الدرك [2586]. لقد انتهت الثورة الهنانية، ولم يحقق اتفاق هنانو - صلاح الدين أيًا من أهدافه، أما ما حدث بعد ذلك حتى أواخر عام 1923 بدرجة أساسية، فلم يشكل بقايا الثوار "الهنانيين" سوى مجموعة صغيرة فيها، وسط مجموعات كثيرة أخرى من الفارّين إلى الأراضي التركية، والذين استخدمتهم السلطات الكمالية وفق إيقاع علاقاتها مع الفرنسيين. وهو ما سنتوقف عنده في فصل لاحق بأكبر قدر ممكن من التفصيل، لكونه يعبر عن دخول العلاقات الكمالية - السورية في مرحلة جديدة.

4 - محاكمة هنانو في حلب (15 - 18 آذار / مارس 1922)

في 15 آذار / مارس 1922، عقدت الحكومة الفرنسية، بعد نحو ستة أشهر من التحقيقات للاستماع إلى الشهود لإثبات التهم المنسوبة إلى هنانو، محكمة عسكرية في حلب لمحاكمته، كانت هذه المحاكمة تاريخية ومشهودة. وفي اليوم الذي تقررت فيه المحاكمة، غصت "جميع الطرق المؤدية إلى مكان المحكمة بعشرات الألوف" من أبناء المدينة [2587]، وحشد الفرنسيون نحو 70 من شهود الإثبات إلى جانب شهود الدفاع الذين كان بينهم بعض قادة لجنة الدفاع الوطني المحلية السابقة في حلب مثل شاكر نعمت الشعباني والحاج فاتح المرعشي والشيخ رضا الرفاعي وعدد آخر من شخصيات المدينة. غير أن أقوى شهود الإثبات الذين دعتهم المحكمة إلى جلساتها لـ "الإدلاء بشهاداتهم بشأن ارتكاب هنانو أعمال سطو، لم يتمكنوا من الشهادة بأنه مارس السطو بحقهم. وذكر أحد الشهود أن هنانو أمر بإعادة البضاعة المسلوبة منه. وشهد شهود آخرون على حسن شخصية هنانو، وعلى أن سوريا أقرت عمله الوطني الذي اتسم بطابع محض سياسي" [2588].

ووجّه إليه المدعي العام سبع تهم بأعمال "الشقاوة" الجنائية، تفرعت إلى 90 سؤالًا عن 90 تهمة فرعية. وجاء في طلبه عقوبة الإعدام بأنه "لو كان لإبراهيم هنانو سبعة رؤوس بعدد جرائمه لطلبت إعدام رؤوسه السبعة" [2589]. ولقد عرض الصقال تفاصيل المحاكمة، ودفاعه عنه بلغة مهنية رفيعة تمثل مضمونها السياسي في دفاعه عنه، بصفته رجلًا يعمل من أجل حرية بلاده، وأنه "ناهض الانتداب الفرنسي، وسيناهض الانتداب البريطاني، وكل انتداب أجنبي آخر". ومن هنا سنتجاوزها إلى ما يتعلق منها بموضوع العلاقات العربية - التركية.

فلقد دافع هنانو عن نفسه: "أنا ثائر سياسي أدافع عن وطني"، وأنه لو كان مجرمًا جنائيًا شقيًا لَما عقد معه الجنرال غوبو هدنتين بشأن تبادل الأسرى، ولَما عقدت معه حكومة المجلس الوطني الكبير الكمالية في أنقرة التي تعترف بها الحكومة الفرنسية اتفاقًا، وكان محاميه الصقال قد قدم للمحكمة صورة خطية عن هذا الاتفاق وهو اتفاق هنانو - صلاح الدين عادل. وردًّا على تهم الشقاوة قال هنانو "إن الرجل الذي قاوم الانتداب الفرنسي لن يتنصل من مسؤولية تعود تبعتها عليه" [2590].

اهتم الصقال أكثر بنصوص الاتهام ونصوص دفاعه، لكن تقرير القنصل البريطاني بحلب عن مجريات المحاكمة يضيء جوانب شديدة الأهمية لم ترد لدى الصقال؛ فلقد حاول هنانو من خلال نسفه أهلية المحكمة لمحاكمته نزع شرعية الانتداب نفسه، فأنكر "حق المحكمة الفرنسية في محاكمته لأن سوريا لم تدع فرنسا إلى أن تكون الوصي عليها". وردًا على نزع هنانو شرعية الانتداب الفرنسي، ردت المحكمة: "إن عصبة الأمم هي التي منحتها (فرنسا) هذا الحق. فقال هنانو إنه إذا كان الأمر كذلك فإنه يتهم عصبة الأمم بالخيانة لأن سوريا أوضحت بصورة جلية للجنة الأمريكية التي جاءت إلى هنا أنها ترغب

في أن تكون أمريكا هي السلطة المنتدبة، وإن لم يتحقق ذلك فإنكلترا، وأن فرنسا غير مرغوب فيها. ورفضت المحكمة مطالبة هنانو بعدم أهليتها. ومع سير المحاكمة، نطق هنانو بالعديد من الحقائق ضد الانتداب الفرنسي والإدارة الفرنسية والمسؤولين المحليين الذين عينتهم فرنسا" [(2591)].

يعبّر دفاع هنانو عن نفسه عن صورة نموذجية لعضو ديناميكي في المؤتمر السوري العام، ويكثف سيرة جيل بأكمله قاوم الاتحاديين، وراهن على الحلفاء، ثم انخرط بفاعلية في الحكومة العربية بدمشق، ثم اصطدم بالفرنسيين، وبتقديم الوطنيين بعد الاحتلال الفرنسي المباشر إلى المحاكم العسكرية، وتقسيم سورية إلى خمس دويلات، ما دفعهم إلى التحالف مع الأتراك.

ونظرًا إلى أهمية هذا النص في بيان حيثيات اندلاع الثورة الهنانية عبر التحالف مع الكماليين، فإننا نورد خلاصته كما ثبتها تقرير القنصل البريطاني. وجاء فيه عرض ما قاله هنانو: "ولمّا كان عربيًا فقد عارض الاتحاديين الذين كانوا يرغبون في الحد من السلطة العربية، وأن العرب مدوا يد العون للحلفاء إبان الحرب ووُعدوا بالاستقلال التام. ولكن بعدما وضعت الحرب أوزارها استولت إنكلترا على العراق وفلسطين، وفرنسا على سوريا. وقُسمت سوريا خمس دويلات، وقُيدت الحرية، وقُدم الوطنيون في العهد الفيصلي إلى المحكمة العسكرية، وفُرضت الرقابة على الصحافة والرسائل، وتولى المستشارون الفرنسيون إدارة البلاد كما يحلو لهم وألزموا المسؤولين المحليين بالطاعة لسلطة ليست سلطتهم. ووجد السوريون أن الحماية أو الانتداب غير مقبولين. وكان ابن عمه قد أُودع السجن مدة ثلاثة أشهر بسبب احتجاجه على مستشار عسكري قام بقطع إحدى أشجاره. وبعدما سئم الناس من الإساءات الفرنسية تحولوا إلى الأتراك - جيرانهم. وقد عيّنه هو نفسه الأتراك مبعوثًا - موفدًا دبلوماسيًا في سوريا، وكانت لديه وثائق في هذا الصدد. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1920 كان "مع هاشم [حاجم] بك بوصفه مبعوثًا تركيًا خاصًا على جبهة هاشم [حاجم]"، وادعى أن الشعب السوري يعتبره وطنيًا يقاتل من أجل بلاده. وردًا على ما ذكرته المحكمة من أنه كان يعارض الانتداب الفرنسي على الدوام، اعترف بذلك ولكنه ذكر أن هذه ليست جريمة يعاقَب عليها بالإعدام [(2592)].

قررت المحكمة، في 18 آذار / مارس 1922، تبرئة هنانو من التهم الموجهة إليه بأغلبية 8 أصوات في مقابل 3؛ بما يعني اعتبار ثورته سياسية مشروعة. وعلت قاعة المحكمة وما حولها هتافات الأهالي المحتشدين، الذين وصفهم الصقال بـ "الكتل البشرية المتراصة"، وأن هنانو ما كاد يُنقل من سجنه إلى منزله "حتى تدفقت الجماهير كالسيل الجارف" و"النساء يزغردن على طول الطريق الممتد من السجن إلى الدار" [(2593)].

دارت جملة أسئلة عن ملابسات هذه المحاكمة العسكرية التي اتسمت بالمهنية، واستمرت أربعة أيام، بينما كان المعروف عن المحاكم العسكرية

الفرنسية في سورية سرعتها واعتباطيتها في إصدار الأحكام إلى درجة أن المتهمين تبلغوا قراراتها بعيد الاحتلال المباشر وهم في دكاكينهم في السوق وليس أمامها. كان الباقون من قادة الثورة الهنانية، الذين لجؤوا إلى تركيا بعد اتفاقية أنقرة، قد توسطوا لدى الحكومة الكمالية للتدخل في الإفراج عن هنانو. ووفق شهادة السعدون الذي كان محيطًا بالاتصالات، اشترطت الحكومة الفرنسية الإفراج عن بصراوي الموسكود الذي اعتقله الكماليون في الجزيرة في مقابل الإفراج عن هنانو، بل يذهب السعدون إلى أبعد من ذلك، ويصف محاكمة هنانو بـ "الصورية"، وأنها كانت مجرد غطاء لاتفاق دولي يُقصد به بدرجة أساسية الاتفاق الفرنسي - الكمالي الذي لقي ترحيب البريطانيين [(2594)]، بينما يعلق تقرير القنصل البريطاني بحلب على مجريات المحاكمة بأن دفاع هنانو قد أثبت زيف الادعاءات الفرنسية من أن بريطانيا تقف خلف ثورة الشمال، واعتبر أن "من المسموح به أن يساورنا الشك فيما إذا كان بالإمكان تبرئة ساحته [هنانو] لو لم يكن الاتفاق الفرنسي - التركي قائمًا؛ فقد أصبح هنانو البطل الشعبي، وتبين المظاهرات اليومية، وزيارات التهنئة، والمواكب، وعرض الرايات شعور المسلمين بأنهم أحرزوا نقطة ضد السلطات الحالية في البلاد" [(2595)]، حيث تحولت حلب إلى مقصد للوفود الوطنية في المحافظات وحتى من الأقضية والنواحي، محتفية بالإفراج عن هنانو [(2596)]، ليخرج من المحاكمة زعيمًا وطنيًا سوريًا، في حين تباهى الفرنسيون في إثرها بأن شعبيتهم قد زادت عن طريق تبرئة هنانو، وأن العديد من التظاهرات تتسم بطابع محب لفرنسا (فرنكوفوني) [(2597)]، ولعلهم في ذلك يقصدون ما حدث حين صدور النطق ببراءة هنانو، وقد وصف الصقال ما حدث في قوله "سرت الهتافات كتيار الكهرباء في أرجاء دار العدل، وباحة السراي، والشوارع المجاورة مرددة: فليحي العدل، ليحي هنانو، ليحي الأستاذ صقال، لتحي فرنسا" [(2598)].

كان هذا التباهي جزءًا مما يمكن وصفه باتباع الجنرال غور سياسة تعديلية في سورية. ويسمح السياق التاريخي للمحاكمة بالقول إن غورو قد صمم محاكمة هنانو على أساس تحقيق وظائف سياسية منها في مرحلة ما بعد اتفاقية أنقرة، من أهمها توجيه رسالة بالانفتاح على السوريين بعد هدوء الثورات ضد الفرنسيين. ومن هنا نصح المدعي العام الفرنسي للمحكمة هنانو بأن يكون المحامي فتح الله الصقال هو محاميه لتمكّنه القانوني في مثل هذا النوع من المحاكمة [(2599)]، وذلك بهدف تهدئة الحملة السياسية اليسارية الشديدة عليه في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين، واتهامه بهدر الأموال العامة تحت ستار النفقات العسكرية لصالح اليسوعيين، وصرفه لهم ما يراوح بين ثمانية ملايين و12 مليونًا في سياق ما وصفوه بترسيمة "التحالف بين السيف والمرشة"، سيف "الجنرال" و"مرشة" الرهبان (L’alliance du sabre et du goupillon)،

واتباع سياسة "فرّق تسد" بتجزئة سورية إلى "دويلات لا مبرر لوجودها"، وتأجيج "المنازعات الدينية إلى درجة لم تكن نعرفها من قبل" [2600].
دشنت محاكمة هنانو مدخل هذه السياسة "الجديدة" نسبيًا، في مرحلة ما بعد اتفاقية أنقرة، بتطبيع العلاقة مع قادة الثورات السابقين، وكانوا جميعًا قد عُرفوا بعلاقاتهم مع الكماليين إبان الحركات التي قادوها، ومنهم الشيخ صالح العلي في الساحل السوري [2601]، والأمير محمود الفاعور ورمضان باشا شلاش، وعُين بعض قادة الجيش العربي السابقين، ومنهم مصطفى نعمت بك العباسي الذي سبق له أن شغل منصب رئيس ديوان الشورى العسكري إبان العهد الفيصلي، ثم المعيّن في نيسان / أبريل 1921 مديرًا للنافعة (الأشغال العامة) في حكومة حلب، فمديرًا عامًا لدرك الاتحاد السوري [2602]. وهكذا غدا هذا الراديكالي، المتشدد الذي عُين رئيسًا لديوان الشورى الحربي وحاكمًا عسكريًّا عامًّا في مرحلة الحكومة العربية لإبرازه مواقف صلبة ضد الفرنسيين، يعمل بعد الاحتلال والتجزئة في خدمتهم.
وأدخل تعديلات كبيرة على الاتفاق الجمركي الفرنسي - البريطاني بين سورية وفلسطين الذي هدد الصادرات السورية إلى فلسطين بالإفلاس، وعلى الاتفاقيات الجمركية الأخرى التي أبرمتها سلطات الانتداب مع شرق الأردن ومصر والعراق [2603].
وسيعمل الفرنسيون، ضمن هذا السياق، على إشاعة مناخ من التهدئة والاستقرار في حلب عبر السعي في المقام الأول لتطبيع العلاقات بين هنانو وحاكم دولة حلب كامل باشا القدسي، بعد أن شهدت مرحلة طويلة من الفتور والتوتر على خلفية التباين في الرؤى والمواقف بينهما، وهو ما تجاوب معه هنانو [2604]، ومن ثم عن طريق استبدال مندوب المفوض السامي لدى حكومة حلب الجنرال دولاموت ذي النزعة الاستعمارية - الكولونيالية التوسعية بالجنرال غاستون بيوت (Gaston Billotte) (1875 - 1940) المنقول من اللاذقية، والذي سينتهج سياسة أكثر اعتدالاً تتسق مع الفهم "الصحيح" للانتداب باعتباره مساعدة فنية تنموية، وتتسم بقدر أكبر من المرونة في عملية صنع القرار عبر مشاركة المجتمع المحلي [2605]. وقد رأى الوطنيون الراديكاليون في الجنرال بيوت نموذجًا للقائد الفرنسي المعتدل في سياسته، وكان ذلك هو تقييم هنانو له [2606]. وكان على الجنرال الجديد أن يدعم النظام الاتحادي - الفدرالي الوليد من جهة، وأن يشرف على انتهاج حكومة دولة حلب سياسة مالية أكثر حصافة تقوم على ترشيد الإنفاق العام، ومعالجة عجز الميزانية، وتحقيق فائض مالي لتمويل معظم المشاريع العمرانية والتنموية التي ستعرفها حلب إبان عهد الانتداب من جهة أخرى [2607].
وهكذا أعلن، في 28 حزيران / يونيو 1922، تشكيل "اتحاد دول سورية" (الاتحاد السوري) بين كلٍّ من دولتي حلب ودمشق وأراضي العلويين المستقلة. وعُيّن صبحي بركات، القائد التاريخي لثورات أنطاكية حتى الاحتلال الفرنسي

المباشر، رئيسًا للاتحاد، ورددت التقارير البريطانية أنّ تعيينه على رأس الاتحاد كان بموجب تفاهم كمالي - فرنسي، مشيرة إلى أنه كان "ممثلًا للحركة الكمالية" في سورية [2608]. وقد قوبل الاتحاد، بحسب غورو نفسه، بفتور من الأهالي، مفسرًا ذلك بأنه "لم يُشرح بشكل كافٍ" [2609]، بينما رحب به الوطنيون المعتدلون الذين رأوا الخطوة من زاوية الاتحاد التدريجي، وأملوا أن يكون الاتحاد "بداية الوحدة السورية على أساس اللامركزية الإدارية" [2610]. ويهمنا أمر الاتحاد هنا من زاوية العلاقات السورية - التركية؛ إذ قابلته الحركة الوطنية في شمال سورية بمعارضة شديدة، وبات هنانو قائد هذه الحركة بلا منازع، والتي حولت بعد اتفاقية أنقرة نظرها من الشمال، حيث الكماليون، إلى الداخل السوري، وفقدت ثقتها بالكماليين وأنصارهم في حلب، فشكّل تعيين بركات مدخل صراع يومي ضده وضد حكومة الاتحاد السوري، واتُّهم بركات بأن سياسته تركية وتقوم على إبعاد العرب عن الوظائف، وتعيين "من ليس لهم بهذه الأرض صلة، ولا بالعرب والعربية قرابة" [2611]. وكان الاستقطاب على أشده في مدينة حلب التي اختيرت في البداية عاصمة للاتحاد السوري أو مقرًا لحكومته الاتحادية. وقد قاطعت الحركة الوطنية بقيادة هنانو حكومة الاتحاد، ولم تستجب لمحاولات الكماليين إثارة الاضطرابات ضد الفرنسيين على خلفية تعقّد قضايا الخلاف حول تقسيم نهر قويق وترسيم الحدود وانعقاد مؤتمر لوزان الأول الذي شهد بروز التوترات الكمالية - الفرنسية، بل اختارت طريق النضال السياسي، فحشدت خلال انعقاد جلسات المجلس الاتحادي بحلب تظاهرة، في 20 - 21 كانون الأول / ديسمبر 1922، أمام مقر الاتحاد السوري في حلب، طالبت بـ "الوحدة السورية، وإلغاء التشكيلات الحالية، وإنقاص الرواتب، والعفو عن المجرمين السياسيين، وإلغاء الإدارة العرفية، وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات. ثم سار المتظاهرون من مجلس الاتحاد إلى مقر المندوب الفرنسي الجنرال بيوت" [2612].

كانت محاكمة هنانو وتبرئته جزءًا من سياسة فرنسية أوسع في مرحلة ما بعد اتفاقية أنقرة، قامت على ترجمة السلام الفرنسي - الكمالي في سياسات تطبيعية فرنسية في الداخل السوري، غير أن هذا السلام سرعان ما ظهر كأنه "شهر عسل" قصير على خلفية التوترات الفرنسية - التركية الجديدة، التي ستغدو سورية فيها، ولا سيما شمالها، أبرز مسارحها. وهو ما سنبحثه في الفصل اللاحق.

(2535) **لسان الحال**، العدد 619 - 26923، 8 / 3 / 1921، ص 1 - 2.
(2536) يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 151 - 152.
(2537) FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 March 1922, Giving the Details of the Court Martial of Ibrahim Hananou, 15 - 18 March, in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922* (Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005), pp. 680 - 684.
(2538) السعدون، ص 128.
(2539) أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 121.
(2540) المرجع نفسه، ص 122.
(2541) السعدون، ص 151 - 152.
(2542) يتذكر يوسف السعدون، كما يشير واتنبرغ، إلى أن في وقت ما في نيسان / أبريل أو أيار / مايو، أطلق عاصم بك النار على هنانو، على الرغم من أن تذكره هذا الحادث قد يكون غائمًا. وبعد ذلك بوقت قصير، ذهب كثير من ضباط هنانو ورجاله إلى تركيا، وجرى مسح أسماء الرجال من نسخة مخطوطة التاريخ الشفوي. أورده: Keith David Watenpaugh, *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism, Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 2006), p. 179.
(2543) السعدون، ص 73.
(2544) **مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو**، مديرية الوثائق التاريخية (دمشق)، القسم الخاص، الوثيقة 22، ص 48.
(2545) السعدون، ص 152؛ غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا** (بيروت: مطابع أشقر أخوان، 1955)، ص 224؛ آل جندي، ص 90.
(2546) آل جندي، ص 89 - 90.
(2547) وفق آل جندي، فرض على أهالي الصقيلبية دفع 5000 ليرة ذهبية دية للقتلى، و300 بندقية، و75 صندوق ذخيرة. يُنظر: المرجع نفسه، ص 89.
(2548) المرجع نفسه.
(2549) بحسب السعدون والشغوري، أُعدم عاصم في حزيران / يونيو 1921. يُنظر: السعدون، ص 151 - 152؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 43. بينما يشير آل جندي إلى أن الإعدام حدث في أيار / مايو 1920.
(2550) السعدون، ص 153؛ يُقارَن بـ: آل جندي، ص 121؛ يورد الشغوري أنه كان المطلوب إعدام قائدين هما عاصم بك وبدري بك الشركسي، لكن عويد

اصطحب بدري بك إلى أوزدمير وسجنه لديه وتوسط لديه أوزدمير "مراعاة للشعور التركي" في عدم إعدامه كيلا تقع "قطيعة ونفرة دائمتين"، وأنه سيطلب من قائد الفيلق معاقبته. يُنظر: **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 43؛ آل جندي، ص 90 - 92؛ يشير آل جندي إلى أن محكمة عسكرية تركية قامت بعد سنوات عدة بمحاكمة نجيب عويد بتهمة قتل عاصم بك، لكن المارشال فوزي قجمق خلص عويد من الإعدام، بالاستناد إلى أنه قد تم بأمر أوزدمير مفتش القوات. ينظر: مادة: خالد ناطق بك، في: آل جندي، ص 129.

(2551) العياشي، ص 225 - 226.

(2552) من تغطية مراسل جريدة **لسان الحال** لوقائع محاكمة هنانو، في: **لسان الحال**، 20 / 3 / 1922، ص 3.

(2553) إحسان هندي، **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 - 1948: دراسة عسكرية تاريخية** (دمشق: إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، 1962)، ص 80؛ آل جندي، ص 86 - 88؛ يشير الشغوري إلى أن الثوار قد اعتقلوا بدري بك، وقرروا إعدامه لكن أوزدمير تدخل في الأمر وثناهم عن ذلك مراعاة لمشاعر المقاتلين الأتراك. يُنظر: **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 43.

(2554) آل جندي، ص 91.

(2555) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 44؛ السعدون، ص 184.

(2556) Othman Ali, "The Career of Ozdemir: A Turkish bid for Northern Iraq, 1921 - 1923," *Middle Eastern Studies*, vol. 53, no. 6 (2017), pp. 970 - 971, accessed on 16 / 4 / 2023, at: https://bit.ly/3XpfwpV

(2557) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 143.

(2558) Despatch No. 45 / 14 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 23 July 1921, on Visit of General Gouraud to Aleppo [FO371 / 6455].

(2559) منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: الثورة السورية الكبرى** (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 123.

(2560) المرجع نفسه، ص 121.

(2561) عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 151؛ السعدون، ص 155.

(2562) رافق، ص 162.

(2563) السعدون، ص 185.

(2564) **لسان الحال**، 12 / 8 / 1921، ص 2.

(2565) **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 46.

(2566) أحمد سامي السراج، **من بقية السيوف 1892 - 1960، أوراق ومذكرات**، إعداد وتحقيق خيرية قاسمية (دمشق: دار الأهالي، 2003)، ص 113؛ يشير آل جندي إلى أن هناك ضابطًا جزائريًا يُعرف بـ "الجزائرلي"، انشق عن الفرقة الفرنسية، والتحق بالثورة. وظل وفيًا لها، ورافق هنانو في رحلة الانتقال الأخيرة إلى شرق الأردن. يُنظر: آل جندي، ص 84، 93، 95؛ يشير المؤرخ الأنثروبولوجي السوري وصفي زكريا إلى أن السلطات الفرنسية اعتمدت في مطاردة هنانو على عشيرة عقيدات حماة، فحصر فرسانها مجموعته قرب قرية مكسر الحصان شرقي حمص، ودخلوا معه في معركة حامية "فازوا فيها بتشتيت شمله لرجحان عددهم، وللعطش والجوع والتعب الذي أحاط وقتئذ برجاله". يُنظر: أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ط 2، ج 2 (دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997)، ص 500؛ وقد سرد منير الريس ما عاناه هنانو في الطريق إلى عمان بإسهاب، استنادًا إلى: الريس، ص 123 - 135.

(2567) السعدون، ص 155.

(2568) المرجع نفسه.

(2569) الريس، ص 122؛ **مذكرات إبراهيم الشغوري**، ص 44؛ السعدون، ص 156 - 157؛ السراج، ص 112.

(2570) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة 1921 - 1946**، ط 2 **(**عمان: مركز الكتاب الأردني، 1989)، ص 53.

(2571) المرجع نفسه، ص 24 - 26.

(2572) اعتبر تشرشل الاتفاق "ذا طبيعة مؤقتة وغير رسمية"، وأبلغ الجنرال غورو في 31 آذار / مارس 1921 "أنني أحرص كل الحرص على إعطائكم أمنًا فعالًا من كل أنواع الغارات والإزعاج. وقد توصلت إلى ترتيب مع عبد الله ذي طبيعة غير رسمية ومؤقتة، سيستخدم بموجبه كل نفوذه لمنع أي قلاقل في القطاع الفرنسي انطلاقًا من شرقي الأردن"، وأن لدى عبد الله في الوضع الحالي "قوة لخلق قلاقل كبيرة، ويبقى أن نرى ما إذا ستكون لديه قوة مساوية لمنعها. وبناء على نجاحه أو إخفاقه في هذا المجال سنبغي الحكم عليه". يُنظر: من المستر تشرشل إلى الجنرال غورو، 31 / 3 / 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 203 - 204.

(2573) من عبد الله إلى الملك حسين، 10 / 4 / 1921، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 216.

(2574) محافظة، ص 26.

(2575) المرجع نفسه، ص 27.

(2576) يُنظر النص الكامل للاتفاق في جريدة **حلب**، العدد 208، 29 / 8 / 1921، ص 1 - 2.

(2577) الماضي وموسى، ص 168.

(2578) السراج، ص 114.
(2579) **لسان الحال**، العدد 293 - 8423، 17 / 9 / 1921، ص 2.
(2580) فتح الله الصقال، **من ذكرياتي في المحاماة في مصر وسورية**، ج 1 (حلب: مطبوعات مجلة الكلمة، مطبعة الضاد، 1958)، ص 75.
(2581) خطاب الجنرال دولاموت في دار الحكومة في ذكرى إعلان استقلال حلب، في: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 209 (5 أيلول / سبتمبر 1921)، ص 1 - 2؛ وبلاغ قلم المطبوعات حول استتباب الأمن في المنطقة الشمالية، في: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 211 (19 أيلول / سبتمبر 1921)، ص 2.
(2582) المعلومة مستمدة من تقرير لغرفة تجارة حلب عن التجارة الحلبية في أيلول / سبتمبر 1921، في: **حلب**، العدد 217، 31 / 10 / 1921، ص 4.
(2583) استتباب الأمن في المنطقة الشمالية، تقرير أذاعه قلم المطبوعات الفرنسي ببيروت، في: **حلب**، العدد 211، 19 / 9 / 1921، ص 2؛ من المعلومات المضللة معلومة "مغمغمة" بين اعتقال علي شفيق أوزدمير، الذي يصفه التقرير بـ "قائد العصابات في شمالي سورية"، لكن التقرير ما لبث أن أشار إلى أنه عبر في 23 تموز / يوليو نهر العاصي" وتوجه شمالاً جهة باريشا، وممن فروا إلى تلك الجهات بدري بك الدمشقي، وبدري بك الشركسي. من هذه المعلومات أن "الزعيم الشهير [مصطفى] الحاج حسين، رئيس عصابات جبل الزاوية" مع قادة عدة آخرين "جميعهم يطلبون اليوم الأمان والتسليم"، بينما كان لجأ إلى تركيا ليواصل الأعمال ضد الفرنسيين في أول فرصة سانحة. هذه المعلومات المضللة هي ما رددته أيضًا: **لسان الحال**، 16 / 9 / 1921، ص 1.
(2584) عبد القادر عيّاش، **الرقة كبرى المدن الفراتية القديمة** (دير الزور: [د. ن.]، 1969)، ص 24 - 25.
(2585) عبد السلام العجيلي، **أحاديث العشيّات** (دمشق: وزارة الثقافة، 1965)، ص 63؛ يُقارَن بـ: تركي فرحان المصطفى، **قبائل بادية حلب وحماة** (حلب: مركز الحافظ، 2005)، ص 383 - 385؛ أما وصفي زكريا، فيشير إلى أن حاجم قد انزوى في قرية تل السمن على البليخ مع عدد قليل من حاشيته إلى أن توفي في عام 1932. يُنظر: وصفي زكريا، ج 2، ص 598.
(2586) الأمن في جهات إسكندرون، في: **حلب**، العدد 227، 9 / 1 / 1922، ص 3.
(2587) الصقال، ج 1، ص 80.
(2588) FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, in: Priestland (ed.), vol 2: *1920 - 1922*, pp. 680 - 684.
(2589) الصقال، ج 1، ص 90، 93.
(2590) يُنظر النص الكامل، في: المرجع نفسه، ص 75 - 109.
(2591) يُنظر النص الكامل للتقرير: FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, in: Priestland (ed.), vol. 2: *1920 - 1922*, pp. 680 - 684.

(2592) Ibid., p. 57.

(2593) الصقال، ص 101 - 102.

(2594) الحصري، ص 159.

(2595) السعدون، ص 182 - 183، 188.

(2596) الصقال، ج 1، ص 103.

(2597) FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, in: Priestland (ed.), vol 2: *1920 - 1922*, pp. 680 - 684.

(2598) الصقال، ج 1، ص 101.

(2599) المرجع نفسه، ص 76.

(2600) مداخلة النائب فكتور بيرار على تقرير المفتش العام للجيش الفرنسي، في: **سورية في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين، النشرة الرابعة، اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني بمصر** (القاهرة: المطبعة السلفية، 1922)، ص 40؛ يُقارَن بتكثيف فورنييه لحملة الصحف اليسارية الراديكالية والراديكالية الاشتراكية على الجنرال غورو، في: Pierre Fournié, "Le mandat à l’épreuve des passions français: L’Affaire de Sarrail (1925)," in: Nadine Méouchy (ed.), *France, Syrie et Liban, Les ambigüités et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Institut français d’études arabes de Damas, 2002), p. 133.

(2601) قام مندوب غورو في اللاذقية الجنرال غاستون بيوت بتطبيع العلاقة مع الشيخ صالح العلي ورفاقه في ما دُعي بمنطقة "أراضي العلويين"، وبتفهم تظاهرات احتجاجية للشباب الوطني في مدينة اللاذقية من دون قمعها، وخدمة المدينة بمشاريع تنموية حيوية، مثل فتح الشوارع العريضة وتعبيدها، وتنوير المدينة بالكهرباء، ومد مياه الشرب إليها. يُنظر: الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، ص 78 - 80، 250.

(2602) للاستزادة في ترجمة مصطفى نعمت بك العباسي، يُنظر: عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**، ج 12 (بيروت: مكتبة المثنى؛ دار إحياء التراث العربي، 1957)، ص 289.

(2603) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 4 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 279 - 280.

(2604) هنانو وحاكم حلب، مجلة **المعرض** (بيروت)، العدد 147 (17 تشرين الأول / أكتوبر 1922)، ص 5. كان القدسي قد أمر بإغلاق "الميتم الإسلامي" الذي يتولى إدارته الحاج نجيب باقي، وتسليمه إلى دائرة الأوقاف، على خلفية عزف فرقته الموسيقية في الحفلة التي أقيمت احتفاءً بتبرئة هنانو، وهي خطوة سرعان ما اضطر إلى التراجع عنها بعد تدخل ريكلو، معاون مندوب المفوض السامي. يُنظر: نجيب باقي، "دار الأيتام الإسلامية"، مجلة **الجامعة الإسلامية** (حلب)، العدد 136 - 139 (15 شباط / فبراير 1942). ولن يطول

بالقدسي المقام في كرسي الحاكمية؛ إذ سيعفيه مندوب المفوض السامي الجديد الجنرال بيوت من مهماته بحلول نهاية عام 1922. وعلى الرغم من أن السبب الظاهر المعلن للإعفاء هو "كبر سنه"، وفقًا لرواية الكوراني، في: أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت / لندن: دار الريس، 2000)، ص 57، فإن الباحث يرى أن سبب الإقالة يعود إلى النزعة الجهوية الحلبية لدى القدسي التي بلغت أوجها حينما عارض قيام "الاتحاد السوري" بين دويلات (دمشق وحلب والعلويين)، فعمل على الحد من نطاقه عبر محاولته التأثير في ممثلي دولة حلب في مجلس الاتحاد. يُقارَن بـ: **أوراق فارس الخوري، الكتاب الثاني 1918 - 1924، العهد الفيصلي وبداية الانتداب**، تحقيق كوليت خوري، ط 2 (دمشق: دار طلاس، 2001)، ص 219، 223.

(2605) للاستزادة بشأن السياسة التي انتهجها الجنرال بيوت إبان مدة إشغاله منصبي مندوب المفوض السامي لدى حكومة حلب وقائد الفرقة الثانية في جيش المشرق (1922 - 1924)، يُنظر: تقرير القنصل البريطاني بحلب: Confidential Despatch No. 148 from Mr W. Hough to Secretary of State for Foreign Affairs, 22 December 1924, Submitting Notes on the Personality of General Billotte [FO371 / 10165], in: Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol 3: *1923 - 1925*, pp. 401 - 402; يقارَن بـ: محمد جمال باروت، **التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضري** (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 157 - 159، 375.

(2606) منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام 1936** (دمشق: مطابع ألف باء، 1976)، ص 188. وكان بيوت قد عرض على هنانو بعد تبرئته أن يتولى منصب حاكم دولة حلب في "مقابل سيره في ركاب الفرنسيين"، لكن هنانو رفض العرض. يقارَن بـ: الزعيم والجنرال بيوت، **النذير**، 22 / 11 / 1936.

(2607) يُظهر "جدول الدورات المالية لدولة حلب خلال سنين 1921 و1922 و1923 و1924" أن الميزانية العامة كانت واقعة في عجز مالي حتى عام 1922 بلغ مجموعه 263,955 ليرة سورية، بينما بلغ مجموع الأموال المخصصة للأشغال العامة خلال عامي 1921 و1922 مبلغ 92,212 ليرة سورية فقط. ولم تبدأ المعالجة الفعالة لهذا العجز إلا ابتداءً من عام 1923، حينما شرعت حكومة دولة حلب، بإشراف الجنرال بيوت، في انتهاج سياسة مالية "رشيدة" تقوم على ضغط النفقات الإدارية، وإلغاء المديريات العامة، وتقليص حجم الموظفين، وإنقاص الرواتب، وتحسين الجباية الضريبية، ما أدى إلى تحقيق فائض مالي بلغ 322,625 ليرة سورية في عام 1923، و568,384 ليرة سورية في عام 1924 خصص قسم كبير منه لتمويل العديد من المشاريع العمرانية والتنموية التي شهدتها حلب إبان عهد الانتداب. وفي حين بلغ حجم المبالغ

المخصصة للمشاريع العمرانية والتنموية في عام 1923 مبلغ 106,044 ليرة سورية، فإن هذا المبلغ قد تضاعف ثلاث مرات في عام 1924 وحده ليبلغ 323,064 ليرة سورية. للاستزادة بشأن تطور السياسة المالية المتبعة في دولة حلب، يُنظر الكتاب الوثائقي: **جان بك مراد: حياته وأعماله** (حلب: [د. ن.]، 1927).

(2608) Dispatch No. 325 / 240P from Mr C. Palmer to Secretary of State for Foreign Affairs, 30 November 1922, Regarding the Kemalists and Syria: Soubhi Barakat, in: Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922*, pp. 827 - 828; سبق اختيار الفرنسيين لبركات رئيسًا للاتحاد السوري إصدار حاكم دولة حلب كامل باشا القدسي قرارًا بتعيينه مندوبًا لدولة حلب في مجلس الاتحاد السوري. يُنظر: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 249 (3 تموز / يوليو 1922)، ص 2.

(2609) سعيد، مج 3، ص 324.

(2610) الحكيم، ص 87.

(2611) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 188.

(2612) كان الجنرال بيوت حكيمًا، فلم يشأ الاصطدام مع الوطنيين، بل وعدهم بتلبية مطالبهم، لكنه ركز على الإدارة والضرائب. يُنظر: **أوراق فارس الخوري، الكتاب الثاني: 1918 - 1924**، ص 224.

الفصل التاسع والثلاثون: آثار مفاوضات لوزان في العلاقات الكمالية - الفرنسية

أولًا: شهر العسل التركي - الفرنسي القصير بعد اتفاقية أنقرة

1 - اتفاقية سلام كامل نصًا، هش فعلًا

كانت العلاقات التركية - الفرنسية قد شهدت "شهر عسل" قصيرًا، بعد توقيع اتفاقية أنقرة التي جاءت مطابقة تقريبًا لاتفاقية لندن، باستثناء بعض التعديلات بين نصيبين وجزيرة ابن عمر لصالح الحكومة الكمالية [2613]. وقد تنازلت فيها فرنسا عن كلّس وعنتاب وكيليكيا وروم قلعة ومرعش وأورفة، وبلغت مساحة الأراضي التي تنازلت عنها نحو 18 ألف كم^2 من الأراضي السورية بالنسبة إلى الحدود التي وضِعت لسورية بموجب معاهدة سيفر [2614]، وهي مطابقة تقريبًا للمناطق الشمالية العليا من إقليم الشام التاريخي، وكانت هذه المناطق في معظمها تتبع ولاية حلب العثمانية، ثم حكومة دولة حلب الفرنسية، لكن فرنسا احتفظت بخط سكة حديد بوزانتي - نصيبين في ولاية أضنة ومتفرعاته من خط سكة حديد بغداد، مع السماح للقوات التركية باستخدام خط ميدان إكبس - جوبان بك، وكذلك حق السوريين في استخدام الخط من دون تفريق في أجرة النقليات [2615].

كان للاتفاقية أهمية استراتيجية ودبلوماسية سياسية كبرى بالنسبة إلى الكماليين؛ فعلى مستوى الأهمية الاستراتيجية، استعاد مصطفى كمال في نهاية الحرب الأراضي التي كان يسيطر عليها في الجنوب [2616]، وأجهز نهائيًا على مشروع الدولة الأرمنية في كيليكيا بانسحاب الفرنسيين منها. ولم يستثن لواء إسكندرون من الحدود، إلا بعد أن ضمنت اتفاقية أنقرة نظامًا خاصًا له يضمن تنمية الثقافة التركية للأتراك فيه.

أما الأهمية الاستراتيجية الثانية، فكانت على مستوى إصلاح التوازن العسكري الكمالي - اليوناني [2617]، الأمر الذي ستتضح جدواه في الربع الأخير من عام 1921 حين انتصر الكماليون على اليونانيين انتصارًا ساحقًا في معركة سقاريا (23 آب / أغسطس - 13 أيلول / سبتمبر 1921). كانت هذه المعركة خاتمة سلسلة معارك تصادمية عنيفة استمرت نحو 22 يومًا، واعتبرها بعض المؤرخين الأتراك أكثر المعارك دموية وأكثر التصديات عنادًا في تاريخ تركيا

الممتد على مدى 900 عام [2618]؛ إذ أتاحت اتفاقية لندن للكماليين سحب نحو 80 ألف جندي من الجبهة مع الفرنسيين في سورية لإصلاح ذلك التوازن، وحصلوا من الفرنسيين، بعد توقيعها بموجب اتفاق سري بين بويون ومصطفى كمال، في 20 كانون الأول / ديسمبر 1921، على دعم عسكري سخي جدًا بالعتاد والسلاح، بما في ذلك الطائرات وتجهيزات لاسلكية [2619] بثمن رمزي [2620]، بل ذهب بعض الباحثين الفرنسيين إلى أن الكماليين هزموا اليونانيين بالسلاح الفرنسي [2621].

أما من حيث الأهمية الدبلوماسية السياسية، فلقد كرست الاتفاقية بصورة نهائية مكانة المجلس الوطني الكبير وحكومته. وجاء توقيع اتفاقية أنقرة في سياق تسابق الدول على توقيع معاهدات مع الكماليين، فعقدت الحكومة الكمالية، في 13 تشرين الأول / أكتوبر، معاهدة القارص بين روسيا وجمهوريات أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ثبتت فيها المعاهدات المعقودة سابقًا بين تركيا وروسيا وأرمينيا وجورجيا على حدة، ثم عقدت في 2 كانون الثاني / يناير 1922 معاهدة صداقة مع أوكرانيا [2622]. بل اقترب البريطانيون أنفسهم من الكماليين، فاتفقوا معهم في 23 تشرين الأول / أكتوبر 1921 على الإفراج عن جميع المعتقلين الأتراك الكماليين المنفيين إلى مالطا، في مقابل إفراج الكماليين عن الأسرى البريطانيين، وفي 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1921 أنجزت عملية تبادل الأسرى [2623].

2 - النظام الخاص بلواء إسكندرون

نتج من توقيع الاتفاقية تعديل في راية دولة حلب؛ فلقد كانت هذه الراية، حين رفعها الجنرال دولاموت في 15 كانون الثاني / يناير 1921 في حفل دعي بـ "رفع الراية الحلبية" [2624]، لونها أبيض، وفي جانبها الأيسر الأعلى علم فرنسي صغير، وفي وسطه نجمة مخمسة الأضلاع ترمز إلى الألوية التي تتألف منها الدولة، وهي: حلب، ودير الزور، ولواء إسكندرون المستقل، وأورفة، ومرعش. وسرعان ما حُذفت من الراية نجمتان، في إشارة إلى سلخ أورفة وعنتاب عنها في إثر توقيع اتفاقية أنقرة [2625].

أما لواء إسكندرون، فلقد ظلت نجمة في راية دولة حلب ترمز إليه، لكنه مُنح نظامًا خاصًا يضمن "تنمية الثقافة التركية". وقد مهد الجنرال غورو له في المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفرنسية - التركية، لتسهيل التوصل إلى الاتفاقية النهائية، بأن أصدر قرارين سيتضح أنهما مصيريان.

القرار الأول: في 8 آب / أغسطس 1921، وهو يعطي لواء إسكندرون نظامًا إداريًا خاصًا في إطار حكومة دولة حلب، ويشير أيضًا في متنه إلى وصف اللواء بـ "سنجق إسكندرون المستقل"، ويعترف باللغة التركية لغة رسمية على مستوى اللغة العربية، ويُضعف علاقته بحكومة حلب، ويعتبر مندوب المفوض

السامي الفرنسي مستشارًا لحكومة اللواء يخضع له جميع الموظفين، ولا يرجعون في أمورهم إلا إليه [2626].
القرار الثاني: في 15 أيلول / سبتمبر 1921، وهو يثبّت الحدود الشمالية والجنوبية لحكومة حلب، ويعطي القراران، الأول والثاني، اللواء شكلًا جديدًا من ناحية إعادة تعديل حدوده الإدارية، بحيث ضمّ قضاء حارم، ما عدا ناحية الريحانيّة، مباشرةً إلى حلب، وضمّ نواحي البسيط والباير وكنسبا (جبل الأكراد) إلى أراضي منطقة العلويين المستقلة. لكن هذه التعديلات تجاوزت حدود التعديلات الإدارية إلى تعديل كبير في البنية الديموغرافية الإثنية (القومية) المجالية للواء، بحيث نتج منها ارتفاع نسبة الأتراك في أقضية اللواء، من 28.5 إلى 38.9 في المئة [2627].
وارتبط هذا التعديل بالسياسة التي أقرت الحكومة الفرنسية اعتمادها في نطاق الحدود الإدارية المجالية الجديدة للواء، ووفق ما ستنص عليه "تنمية الثقافة التركية" [2628]. ونصت رسالة ومذكرة شفهية سرّيتان من بويون إلى نظيره التركي على أن تجري إدارة المناطق التي تقطنها أغلبية تركية من موظفين أتراك محليين، وأن ترفع علمًا خاصًا يتضمن العلم التركي [2629].
وتشكلت لجنة تركية للعمل على التنمية الثقافية والاقتصادية للواء إسكندرون، في إطار ما نصت عليه اتفاقية أنقرة، من تقديم السلطات الفرنسية التسهيلات اللازمة للتنمية الثقافية في اللواء [2630].
وسيشكل ذلك من الناحية الموضوعية تمهيدًا لمطالبة الأقلية "التركية" الكبيرة حوالى 38.9 في المئة من السكان التي كانت تقودها نخبة تركية مقومنة متراصة ونشطة، شغلت إداريًا ما يقارب 41 في المئة من إجمالي موظفيه [2631] بتحويل اللواء إلى لواء مستقل تحت اسم دولة هاتاي (1938)، ومن ثم احتلال تركيا العسكري المباشر له في عام 1939، بعد انسحاب القوات الفرنسية منه وضمه نهائيًا إليها، ما عدا منطقة كسب والجزء الجنوبي من جبل الأقرع حيث كانت تقطن جالية أرمينية كبيرة. وبذلك خسرت سورية 53 في المئة من أراضيها، ونحو 50 في المئة من ساحلها. [2632]

3 - انتقادات ضد الاتفاقية

تعرضت الاتفاقية لانتقادات كبيرة من المجلس الوطني الكبير لعدم نصها على إلحاق لواء إسكندرون بتركيا، رغم التوسيع الكبير الذي قام به الجنرال غورو قبل توقيع الاتفاقية لاستقلاله الذاتي. وتعرضت أيضًا لانتقاد كبير من أوساط فرنسية واسعة رأت فيها، ولا سيما بعد سقوط عنتاب بيد الفرنسيين، "تضحية لا مبرر لها قدمها المنتصر للمهزوم، وتخلى بموجبها عن مقاطعة قادرة على إغناء فرنسا وحماية سورية" من العدو [2633]. وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية قدّمت الاتفاقية للرأي العام الفرنسي، بصفتها اتفاقًا أو اتفاقية (Accord) وليس بصفتها معاهدة سلام، فإن الجمعية الوطنية الفرنسية ناقشتها

في جلسات 27 تشرين الأول / أكتوبر و29 و31 كانون الأول / ديسمبر 1921، بسبب خسارة فرنسا المواقع الإقليمية التي منحتها إياها معاهدة سيفر، واعتبرها بعض قادة جيش الشرق استسلامًا حقيقيًا، وحمّلوا السياسيين والدور الخفي الماسوني مسؤوليتها [2634]. لكن الحكومة الفرنسية كانت في حاجة استراتيجية إليها، لضمان تسليم تركيا القطعي بالانتداب الفرنسي على سورية التي لمّا تزل وفق القانون الدولي بلادًا محتلة تتبع الدولة العثمانية، ولتخفيف عبء إنفاقها العسكري على الموازنة العامة بحكم إغلاق الجبهة مع الأتراك، ما سيتيح لها الحصول على موافقة البرلمان الفرنسي بتخفيض حجم قوات جيش الشرق إلى النصف، أي من 70 ألفًا إلى 35 ألفًا، لتحقيق وفر قدره 450 مليون فرنك. ووافق كذلك على تقليص النفقات المدنية الفرنسية في سورية من 185 مليون فرنك فرنسي عام 1920 إلى 120 مليون فرنك عام 1921 وإلى 50 مليون فرنك عام 1922[2635].

وتعرضت الاتفاقية في الوقت نفسه أيضًا لانتقادات شديدة من بريطانيا، لكونها تمثّل صلحًا منفردًا مع العدو [2636]. وكان الانتقاد البريطاني هو الأقوى والأشد، ووصفها هوراس رامبولد (Horace Rumbold)، المندوب السامي البريطاني في إسطنبول، بأنها "عار" [2637]. وأبدت الحكومة البريطانية مخاوفها من منح الاتفاقية للحكومة الكمالية تسهيلات لنقل القوات التركية على خط السكة الحديد من كيليكيا إلى كردستان الجنوبية [2638]. واعترضت على إعطاء نصيبين وجزيرة ابن عمر لتركيا، لكونه "إجراء غير ودي" يقدّم إلى الكماليين منطقةً مثاليّةً للهجوم على العراق [2639].

وصرح كيرزون على الملأ، في 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1921، بأن لجوء فرنسا "خلسة" وخفية عن سائر الدول إلى عقد اتفاق منفرد مع الأتراك لن يؤول إلا إلى مأزق يستحيل الخروج منه [2640]، لكن رئيس الحكومة الفرنسية أريستيد بريان (Aristide Briand) رد على احتجاجات كيرزون على قيام فرنسا بـ "عقد صلح منفرد مع العدو"، بأنها وقّعت اتفاقية وليس معاهدة؛ لأنها "كانت بها حاجة ماسّة إلى إنهاء الحركات العسكرية على الحدود السورية الشمالية". وعمل على تهدئة المخاوف البريطانية بتأكيده أن فرنسا لن تسمح بتهديد مناطق الانتداب البريطاني. ولكن الخلاف البريطاني - الفرنسي الشديد حولها استمر على نحو حاد [2641]. وبصرف النظر عن جميع التأكيدات الفرنسية، فقد أدّت الاتفاقية إلى تدهور العلاقات بين الحلفاء بسبب تعارض المواقف من المسألة التركية [2642].

4 - تدفق موجات الهجرة الأرمينية القسرية إلى مدينة حلب

رأى مانغو ورباط أن اتفاقية أنقرة كانت، باستثناء اسمها، معاهدة سلام [2643]، لكن الجنرال غورو اعتبر في بلاغه إلى "سكان كيليكيا وأهالي عنتاب وكلّس"

في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1921، أن ذلك ليس إلا نصف صلح، وأن على تركيا أن "تفاوض في المستقبل بمسألة الصلح التام"، وأن تضمن حقوق الأقليات وتقطع دابر أعمال "الشقاوة" [2644].

لقد نصت المادة (6) من اتفاقية أنقرة على أن "تثبت حكومة أنقرة حقوق الأقليات المعترف بها في العهود الدولية"، لكن مع إعلان الاتفاقية ونشرها جرت موجة هجرة جماعية أرمينية كثيفة، من كيليكيا وعنتاب قبل إخلاء القوات الفرنسية لها، ثم انسحب من تبقى منهم مع القوات الفرنسية بعد تطبيق الاتفاقية [2645]. وحاول الجنرال غورو أن يهدئ من تلك الهجرة، فأعلن لأهالي كلّس وعنتاب وكيليكيا أن "الحكومة الإفرنسية قد أجرت اللازم للمحافظة على حقوق الأقليات"، وناشدهم بالقول: "ابقوا في بيوتكم والبثوا في حقولكم وأشغالكم"، وحذّرهم من أن هجرتهم سيكون لها "أخطار قد لا تُحمد عقباها" [2646]. وقد تلا الجنرال دولاموت في اجتماعه مع كبار أعيان حلب، في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1921، هذا البلاغ، لكنهم لم يطمئنوا إلى ذلك؛ إذ تسارعت معدلات الهجرة الأرمينية القسرية.

كان التوصل إلى اتفاقية لندن (آذار / مارس 1921) قد مثّل بداية هجرة لأغنياء الأرمن إلى باريس، على الرغم من الاجتماعات التطمينية التي نظمها الكولونيل دوبيوفر في آذار / مارس 1921، شارحًا ما تضمنته الاتفاقية من ضمان لحقوق الأقليات [2647]. لكن ما حدث بعد اتفاقية أنقرة هو أن الأرمن هاجروا في النهاية "عن بكرة أبيهم"، على حد تشخيص وصفي زكريا، وتوجهوا إلى أنحاء الإسكندرون وحلب وبيروت وغيرها، بعد أن كانوا يشكلون نحو خُمس سكان كيليكيا قبل الهجرة القسرية [2648]. وبلغ عددهم بعد توقيع الاتفاقية نحو 85 ألف مهاجر، غادروا مباشرة مع توقيع الاتفاقية، وبداية تطبيقها، واستقر قسم كبير منهم في مدينة حلب، لتتدفق بعد ذلك موجات أخرى وإن كانت بأعداد أقل [2649]، قدرت في عام 1925 مع اختلافات معيّنة بإجمالي يراوح تقديره بين 96,450 و125 ألف نسمة [2650]، بينما قدرت الوفود الوطنية التي اجتمعت مع المفوض السامي الفرنسي الجديد موريس ساراي (Maurice Sarrail) (1856 - 1929) في أوائل عام 1925 حجم المهاجرين - اللاجئين الأرمن إلى سورية بنحو 180 ألف مهاجر [2651]؛ فلقد جرّ ربط الفرنسيين مشروع الوطن الأرميني بمصالحهم الاستعمارية الوبال على الأرمن، واستخدموهم أداةً في خدمة مصالحهم لا أكثر.

انتهجت الحكومة التركية، في ضوء قومنتها لمجالها البشري السيادي الجديد، سياسة تهجير لتقليص النسبة المسيحية في المدن الرئيسة في كيليكيا والأناضول إلى نحو 5 - 10 في المئة من السكان [2652]. واختلطت هجرة الأرمن بهجرة السريان التي شهدت ارتفاعًا هائلًا في وتيرتها، لكن توجهها الأكبر كان إلى الجزيرة السورية، وتحديدًا إلى محافظة الحسكة الحالية في سورية.

لجأ نحو 55 ألفًا من المهجّرين إلى أراضي حكومة حلب، وقطن نحو 45 ألفًا منهم في مدينة حلب نفسها بينما كان حجم من لجؤوا إلى أراضي لبنان الكبير نحو 40 ألف نسمة، وقطن نحو 22 ألفًا منهم في مدينة بيروت [2653]. ويُستنتج من ذلك أن حلب ومدينتها كانتا أكبر مركز استقبال للهجرة الأرمنية القسرية، وقد اشتملتا على آلاف عدة من السريان والروم الأرثوذكس أيضًا. وتسببت هذه الهجرة في مشكلات اجتماعية وسياسية مهمة في مدينة حلب [2654]، نتيجة مزاحمة المهارات الأرمنية، ولا سيما الحرفية، لمهارات الحلبيين في مرحلة انكماش النمو الاقتصادي في حلب، وتقلص فضائها التجاري، وانقطاع التجارة بينها وبين الأناضول. وشكت الوفود الوطنية إلى المفوض الفرنسي الجنرال ساراي من أن المهاجرين "زاحموا الوطنيين في الأعمال الصناعية والتجارية مزاحمةً لا تُحتمل" [2655]. وتعود هذه المزاحمة إلى أن الأرمن اللاجئين كانوا في الأصل مهرة في الصناعات والتجارة، وحتى في الزراعة، في الولايات العثمانية التي هجروا منها [2656]. لكن مؤرخ حلب كامل الغزي (1853 - 1933) يشير بوضوح إلى أن المزاحمة لم تكن مزاحمة بالفعل، بل بسبب ترك كثير من الحرفيين الحلبيين مهنهم في السنوات الأخيرة من الحرب، مفضلين مهنة التجارة، فشغل الأرمن والمهاجرون هذه المهن، وكانت تكلفتها قد ارتفعت كثيرًا في مدينة حلب، فأدت الهجرة إلى الجودة مع خفض التكلفة [2657].

5 - وجوم أعيان حلب وتجارها من الاتفاقية

كان الأعيان والتجار الحلبيون قد استبشروا خيرًا باتفاقية لندن في إرساء الاستقرار، وعودة الأمن إلى الطرق والمسالك التجارية بين حلب ومناطقها الشمالية العليا خصوصًا، نتيجة توقف المواجهات الكمالية - الفرنسية، بيد أنهم لم يكونوا يعرفون نصها المتعلق بتعيين الحدود. لكن اعتراهم الوجوم حين نشر الجنرال غورو، في تشرين الثاني / نوفمبر 1921، رسميًا خلاصة عن بنودها؛ نظرًا إلى ما نصت عليه الاتفاقية من منح لواء إسكندرون نظامًا إداريًا وماليًا خاصًا يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية الذاتية عن سلطات المركز في ولاية حلب، وما نصت عليه أيضًا من تشكيل لجنة مشتركة فرنسية - تركية في غضون شهر لترسيم الحدود الجديدة التي عينتها اتفاقية أنقرة، بين حلب ومناطقها الشمالية العليا التاريخية في عنتاب وكلّس ومرعش، والتي كان للحلبيين مصالح تجارية وزراعية وعقارية واسعة فيها، بسبب ما ستستتبعه من عملية رسم حدود جمركية.

وحاول الجنرال دولاموت، فور ذيوع نص الاتفاقية بعد نشرها، طمأنة أعيان حلب الواجمين، فاجتمع في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1921 مع كبارهم في مقر إقامته، "وألقى فيهم كلمة بشأن فوائد هذه الاتفاقية وأثرها الجيد في ازدهار البلاد، وأردف قائلًا إنه يعمل على إلغاء الحواجز الجمركية بين سوريا وتركيا، وإنشاء ميناء في الإسكندرونة التي من المقرر أن يكون هناك فيها نوع

خاص من النظام الحكومي، وأن خط سكة حديد بين الإسكندرونة وحلب قد جرى التخطيط لتنفيذه في العام المقبل". ولم يبدِ أحد منهم، بمن فيهم أعيان المسيحيين والأرمن، أي اعتراض، إذ كان يسطر عليهم الوجوم الذي كسره شاكر نعمت الشعباني، الذي ألقى كلمة بالفرنسية باسم مسلمي حلب "عبّر فيها عن فرحة مسلمي حلب بإبرام الاتفاقية. وذهب إلى القول إنه، وسواه من مسلمي المدينة يشعرون بأن تركيا هي موطنهم الأول، وأن سوريا هي موطنهم الثاني" [2658]. ولم يرد أحد من الأعيان على ما قاله الشعباني، إذ كان يُخشى من مكائده منذ حملته الشعواء عليهم لإرغامهم على دفع الأموال، بدعوى تمويل الثورة. لكن سرت في أوساط التجار، خلافًا لتطمينات دولاموت، شائعة قوية عن أن تجارة حلب ستتحول من مرفأ إسكندرون إلى مرفأ اللاذقية، وكان مرفأ إسكندرون صغيرًا لكنه ثاني المرافئ الأربعة في أراضي الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان وهي: بيروت، وإسكندرون، وطرابلس، واللاذقية [2659].

ومن هنا، حاول الجنرال دولاموت مجدَّدًا، في كانون الثاني / يناير 1922، إزاء انتشار تلك الإشاعة، تهدئة مخاوف أعيان حلب وتجارها، بتبشيرهم بأن العلاقات التجارية بين حلب والأناضول ستستعاد، وأنه ربما تتشكل لجنة فرنسية - تركية لترتيب ذلك وبحث الحدود الجمركية [2660]. وأعلم الأعيان الحلبيين بأنه قد خُصّص في موازنة عام 1922 مبلغ 20 ألف ليرة لإصلاح الطريق بين حلب والإسكندرونة، وبأنه لا صحة للأخبار الشائعة عن تحول مرفأ حلب من الإسكندرون إلى اللاذقية. وأكد لهم ذلك بقوله: "ستبقى الإسكندرونة ثغر حلب" [2661].

في هذا السياق، بشرت السلطات الفرنسية، في أوائل كانون الثاني / يناير، الحلبيين باستتاب الأمن في منطقة إسكندرون، وخلوّها من العصابات [2662]؛ بما يسمح للتبادلات التجارية بالاستمرار. وفي حزيران / يونيو 1922، قام الجنرال غورو، لطمأنة الحلبيين، بوضع حجر الأساس في بناء مرفأ الإسكندرونة؛ ما كان له أثر طيب لديهم [2663]. ونشرت **جريدة حلب** الرسمية تقريرًا، بعد سيطرة الفرنسيين على الجزيرة السورية، عن استتباب حركة التجارة بين سورية والعراق، على خط حلب - دير الزور، وتحدثت عن مرور 4000 جمل في كانون الأول / ديسمبر 1921 محمّلة بالبضائع بين سورية والعراق عبر هذا الخط [2664].

6 - الدعاية الكمالية لتهدئة الانتقادات السورية للاتفاقية

كان مسلمو المدن السورية قد ابتهجوا بانتصار الكماليين في معركة سقاريا، قبل توقيع الاتفاقية، وجمعت هذه المدن التبرعات للكماليين على أمل أن تكون الخطوة المقبلة هي الانتصار على الفرنسيين في سورية، وارتفعت

وتيرة الدعاية لهم في سورية [2665]. لكن اتفاقية أنقرة وضعتهم في حالة انتقاد لها، وشكوك كثيرة في نيات الكماليين، وإن لم تصل قط إلى حدود العداء.
ولتهدئة الانتقادات السورية ضد اتفاقية أنقرة، نشط الكماليون، في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1921، في سورية عبر جمعية إسلامية تعمل بصورة وثيقة معهم، وتدعي أنها فرع لجمعية عالمية إسلامية. وحاولت هذه الجمعية رفع وتائر التحالف مع الكماليين تحت الراية الإسلامية، وأن الاتفاقية لا تعني نهاية وظيفة الأمة التركية، لأن القيام سيكون عامًا في سائر الأقطار الإسلامية والشرقية، بدعم من موسكو وإيرلندا لكن من دون قبول بالمبدأ البلشفي، وقد ضم فرعها في دمشق عددًا من المشايخ والموظفين. وأشارت رسالة هذه الجمعية إلى تفهّم الكماليين لانزعاج الدمشقيين من توقيع اتفاقية أنقرة، وحاولت تخفيف الانتقاد بالتأكيد على أن هذه الاتفاقية لا تعطي الأتراك السيادة على سورية، بل تعطيهم فقط امتيازات في لواء إسكندرون، وأن دور فرنسا المنتدبة يقتصر على الأمور الإدارية والمالية. وأضافت الرسالة أن الكماليين عندما ينهون صراعهم مع اليونانيين سيوجهون قواتهم في اتجاه سورية. ويرى رافق أن في ضوء العواطف التي يكنّها السوريون للكماليين، ولا سيما بعد معركة سقاريا، تناسى السوريون هذه الاتفاقية [2666].
دعم الكماليون هذه الدعاية في سورية كما في البلاد العربية، خصوصًا في الحجاز؛ فهُم كانوا مهتمين بأن الكماليين لم يتنكروا للعرب، بغية الحفاظ على دعمهم لهم. وتلقى الحسين في هذا السياق، في كانون الأول / ديسمبر 1921، "طلبًا من الأتراك للتعاون معهم لتوحيد الإسلام، ومحاولة تحقيق أهداف كلا العنصرين" العربي والتركي. فأدخله هذا الطلب في حرج جديد بين أناه الأعلى وأناه الواقعية، في ظل اشتداد الضغوط المالية والسياسية البريطانية عليه، واستمرار قوات ابن سعود في مهاجمة أراضي الحجاز. ولم يستطع بتّه، بدعوى أن الموافقة على هذا الطلب أمر "سيجلب العار" عليه "في الحياة الدنيا والآخرة"، لأن ذلك يُلبسه "ثوب الصديق والعدو في آن واحد"، بينما "سيؤدي تجاهله للرد على هذه المطلب إلى تأكيد الاتهام الذي يوجهه المسلمون" إليه من أنه "أداة لتسليم شعبي ووطني للأجانب"، على حد تعبيره. وطلب من فيصل تهدئة الحكومة البريطانية لغضبها من هذه الاتصالات، وأن يبلغها بموقفه، وألا تنصت إلى "التقارير الواردة من عملائهم" عنه [2667]، بينما أشاع رسل الاتحاد الإسلامي أن الحسين يبارك الكماليين، ونشروا شائعات عن "أن الملك وقّع معاهدة مع مصطفى كمال، وأن وفدًا برئاسة عزت باشا، الذي يوصف بأنه وزير الحربية في حكومة أنقرة سيزور مكة في وقت قريب"، لكن "لم يظهر أي دليل على صحة الإشاعة طبعًا" [2668].

7 - انتقاد بوانكاريه اللاذع لاتفاقية أنقرة

كان ما توقعه غورو في محله، وكأنه يرى ما هو آت قريبًا؛ إذ سرعان ما انتهى شهر العسل الفرنسي - الكمالي، ولم يبق منه سوى مساكنة فرنسية - كمالية هشة على مضض، يسودها الحذر وشكوك متبادلة. فتوترت العلاقات التركية - الفرنسية بسرعة بعد سقوط حكومة بريان، وتشكيل بوانكاريه في منتصف كانون الثاني / يناير 1922 للحكومة الفرنسية، وتدشينه عهد حكومته بتوجيه نقد لاذع إلى حكومة بريان السابقة، وإلى فرانكلان بويون الذي رتب الاتفاقية، وشمل نقده تنازلات بريان للكماليين عن كيليكيا، وإلحاقه الضرر بمصالح فرنسا الاستعمارية في الشرق الأوسط، وأشار إلى تأثير الاتفاقية السلبي في العلاقات الفرنسية - البريطانية في إضعاف موقف فرنسا في الراين لإرغام ألمانيا على دفع التعويضات التي أخذ يعتبرها قضية حياة أو موت لفرنسا [2669]. فلقد كان معاديًا أشدّ العداء لبريان، وكان يمثل القطب النقيض له، على حد تشخيص فرومكين [2670].

لكن بوانكاريه لم يرغب في أن يذهب بعيدًا في إقلاق بريطانيا، بغية تجنب عزل فرنسا دوليًا، كما أن الحلفاء حاولوا أن يعيدوا الوحدة المتضعضعة بينهم، فدعوا إلى مؤتمر باريس (22 - 26 آذار / مارس 1922) الذي ضم وزراء الخارجية البريطانية والإيطالية والفرنسية، وجرى فيه إدخال تعديلات جزئية على معاهدة سيفر كانت موجهة بدرجة أساسية إلى الحكومة العثمانية الرسمية في إسطنبول. ولم يسفر المؤتمر في النهاية عن أي نتيجة؛ لأنه توخى هدفًا عصيًّا، وهو الحفاظ على أساس المعاهدة [2671].

توترت العلاقات التركية - الفرنسية في هذا السياق، وانتهز من يصفهم رافق بـ "الغلاة من الكماليين" [2672] هذا التوتر، ليجدّدوا رفضهم معاهدة أنقرة. وبحلول أيار / مايو 1922، اعتبروا الاتفاقية مجرد "قصاصة ورق" وأعلنوا أنهم يتطلعون إلى اليوم الذي تسلّم فيه حلب والإسكندرونة [2673]. لكن ما غذى التوتر هو ثلاث مشكلات في العلاقات الفرنسية - الكمالية: مشكلة ترسيم الحدود، ومشكلة توزيع مياه نهر قويق، ومشكلة تجميد تنفيذ الاتفاقية الجمركية السورية - الفرنسية - التركية. وترك تعقد هذه المسائل آثارًا واضحة في العلاقات السورية - التركية، وتدهور ثقة السوريين بالأتراك.

8 - مشكلات ترسيم الحدود والمياه والحدود الجمركية

نصت اتفاقية أنقرة على تشكيل ثلاث لجان لترسيم الحدود السورية - التركية، واقتسام مياه نهر قويق، ولجنة مختلطة للاتفاقيات الجمركية التركية - السورية. بحلول صيف 1922، تأزمت المفاوضات حول تسوية هاتين المشكلتين؛ ففي حين تمكنت لجنة ترسيم الحدود، التي شُكّلت في أوائل كانون الثاني / يناير 1922، من ترسيم الحدود بين البحر المتوسط وتشوبان بك في نيسان / أبريل 1922، فإنها أخفقت في ترسيم الحدود بين نصيبين وجزيرة ابن عمر، بسبب عدم الاتفاق على حل مشكلة الخلاف حول "تحديد الطريق

الرومانية القديمة" في نص الاتفاقية [2674]. وأدى هذا الإخفاق إلى انحلال اللجنة، في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1922، ورفض الحكومة الكمالية تشكيل لجنة جديدة، فظلت مشكلة تسوية الحدود قائمة حتى عام 1926[2675].
وترافق حل لجنة الحدود مع احتدام النزاع الشديد حول توزيع مياه نهر قويق، شريان الحياة الزراعية في مدينة حلب وأريافها، بعد قيام تركيا في عام 1921 بتحويل مجراه [2676] لصالح قرى عنتاب التي طالما كان توزيع موارد النهر بينها وبين مدينة حلب موضع نزاعات طويلة ومديدة سياسية وقضائية، ولا سيما في مواسم زراعة الذرة في عنتاب الشرهة للمياه؛ ما أوقع موارد حلب المائية، التي شكل النهر ثلثها على الأقل، في حرج شديد [2677]. وأدى تحويل مجرى النهر إلى أراضي عنتاب وقراها إلى بوار كثير من القرى الزراعية والسهول في أرياف حلب، وظهور أزمة عطش شديدة في المدينة استمرت بصفة قاسية حتى عام 1926 على الأقل [2678]. في تموز / آب 1922، توضحت آثار تحويل الأتراك مجرى نهر قويق في المدينة، حيث نشرت جريدة **لسان الحال** عن أنه قد "نضب معظم الينابيع في حال، وعمّ الخوف من اشتداد الظمأ" [2679]، وتوسعت على نحو أكبر وأوضح في بيان حالة حلب، حيث نشرت في أوائل تشرين الأول / أكتوبر 1922 أنه "جفت مياه الآبار والأنهار في حلب، فقاسى أهلها شديد البلاء، ولولا أنابيب مياه عين التل لهلك الناس عطشًا" [2680].
نتج من هذا التوتر تجميد الحكومة التركية العمل بقرار اللجنة الجمركية الفرنسية - التركية المختلطة في تموز / يوليو 1922، بإعفاء الإنتاج السوري المنشأ من الرسوم الجمركية، وقصرها على البضائع التي تستوردها مدينة حلب باعتبارها محطة ترانزيت لإعادة تصديرها، حيث فرض الأتراك عليها رسومًا باهظة [2681] ما كان سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع تكلفة إعادة التصدير الحلبية بحكم أن حلب هي مركز الترانزيت ومخزن التجارة البرية بين الأناضول وشمال العراق. ونتيجة لذلك تدنّت تجارة حلب مع الأناضول وحده في عام 1922 إلى حوالى خُمس ما كانت عليه قبل الحرب [2682]، بينما كان الأناضول يستهلك وحده في السابق نحو 60 في المئة من المنتوجات الحلبية [2683].
مع بدايات كانون الثاني / يناير 1923، زادت وتيرة التردي، حيث أعاد الأتراك السلع المصدرة إلى أسواق إزمير وإسطنبول إلى سورية [2684]، وبحلول منتصف العام كانت غرفة تجارة حلب تتحدث عن مقاطعة الأتراك للمنتوجات الحلبية [2685].

ثانيًا: تأزم العلاقات التركية - الفرنسية على هامش مفاوضات لوزان

1 - التقارب الفرنسي - البريطاني

انعكس هذا التوتر على العلاقة بين الحكومة الكمالية والممثليات الفرنسية في تركيا؛ فقد نقلت التقارير الصحافية أن الحكومة الكمالية تعامل الفرنسيين في إسطنبول بجفاء بمثل ما تعامل به البريطانيين، وأنها قررت طرد القناصل الفرنسيين في بروسه وأضنة ومرسين [2686]. غير أن التوتر لم يصل إلى ذروته إلا بعد اتخاذ بوانكاريه موقفًا داعمًا لكيرزون في مؤتمر لوزان بشأن مسألة الموصل. وعلى الرغم من أن حيثيات انعقاد المؤتمر هي خارج موضوع البحث، فإننا سنهتم بها من زاوية درجة تأثيرها في تعقّد العلاقات التركية - السورية وتوترها.

عشية التحضير لعقد مؤتمر لوزان، قرَّب التوتر في العلاقات الفرنسية - التركية الحكومتين البريطانية والفرنسية من تجاوز الخلافات الشائكة بينهما، حول حجم التعويضات التي طالبت بها فرنسا ألمانيا وضماناتها، فتمكن كيرزون من تجاوز الخلافات مع بوانكاريه، وإعادة العلاقات البريطانية - الفرنسية إلى الوفاق بعد توترها في مرحلة حكومة بريان بسبب اتفاقية أنقرة [2687]، والعمل معًا وفق صفقة صمّمها كيرزون، وقامت على أن يوافق الأتراك في المؤتمر من دون قيد أو شرط على أنه ينبغي الحفاظ على حدود سورية والعراق، لكن المنتدبين يستطيعون التوصل إلى اتفاق للنظر "في إجراء تعديلات محلية"، وأنه لا يمكن السماح بأي تغييرات "بالنسبة إلى أراضي سورية والعراق وفلسطين الواقعة تحت الانتداب". وفي ضوء ذلك وافقت فرنسا على شروط الحكومة البريطانية لوحدة الحلفاء في المؤتمر موافقةً تامة، وقال بوانكاريه إنه "يعتبر شرفًا له" تأييد بريطانيا في مسألة الموصل وكذلك في قضية الأقليات [2688]، وذلك لأسباب عدة، منها أن يدعمه كيرزون في مسألة المطالبات الفرنسية بالراين، وعلى مستوى سورية الانتدابية، لقطع الطريق على مطالبة غلاة الأتراك بضم لواء إسكندرون وأنطاكية إلى تركيا.

وفي ضوء تشدد الموقف البريطاني من مسألة الموصل، رغب الوفد التركي، برئاسة عصمت باشا، من كيرزون في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1922 في ألا تُدرج فيه، وأن تحلّ على نحو ثنائي تركي - بريطاني [2689]. وجرت، خلال أيام 14 - 31 كانون الأول / ديسمبر 1922 مراسلات صمّاء بين عصمت باشا وكيرزون حول مسألة الموصل، احتوت على حجج كلٍ من الطرفين المختلفة في تبعية الموصل له، فأحال كيرزون، رئيس المؤتمر - وهو في الوقت نفسه رئيس لجنة المشكلات الأرضية - المسألة إلى المؤتمر، فتعقدت التسوية تعقدًا شديدًا، لتغدو إحدى مسألتين لم يجر التوصل إلى تسوية نهائية بشأنهما، هما مشكلة الموصل ومشكلة الامتيازات [2690]، في حين جرت "حلحلة" بشأن المضائق بسبب ليونة الموقف التركي [2691].

2 - التحشدات على الحدود التركية مع العراق وسورية

توترت خلال ذلك العلاقات التركية - البريطانية من جهة والعلاقات التركية - الفرنسية من جهة أخرى طردًا مع تأزم مفاوضات لوزان الأول (20 تشرين الثاني / نوفمبر 1922 - 4 شباط / فبراير 1923)، حيث عززت البحرية البريطانية قوتها في مياه البحر الأسود، وانتشرت بين أواخر كانون الأول / ديسمبر 1922 وأوائل كانون الثاني / يناير 1923 أنباء عن "تعكر جوّه [مؤتمر لوزان] من جديد، تعكرًا ينذر بعاصفةٍ هوجاء" [(2692)].

ترافقت المخاوف البريطانية من هجمات تركية محتملة على الموصل، بعد سيطرة القوات الكمالية - الكردية المشتركة في أوائل كانون الثاني / يناير 1923 على الجزء الشمالي الشرقي من كردستان، وقاعدته الاستراتيجية راندوز [(2693)]، مع ارتفاع وتائر المخاوف الفرنسية من حشد الأتراك قواتهم على الحدود الجنوبية مع سورية، وتهديدهم باحتلال منطقتَي الموصل والإسكندرونة وغيرهما بحجة تسوية الحدود [(2694)]. وقالت غيرترود بيل، إلى ذلك، في رسالة 5 كانون الثاني / يناير 1923: "إننا سنلاقي على وجه التأكيد تقريبًا هجومًا يُشن علينا من الشمال، حيث يقوم الأتراك بتحشيد الجنود والذخائر العسكرية" [(2695)].

وبحلول 21 كانون الثاني / يناير 1923، وصلت أربعة أفواج تركية إلى جزيرة ابن عمر، وهيأت القوات البريطانية خطًا دفاعيًا لصدّها [(2696)].

بنيت الفرضيات العسكرية - السياسية الفرنسية والبريطانية على أن أي هجوم تركي على الموصل سيترافق مع هجوم تركي على منطقة لواء إسكندرونة وأنطاكية. وإزاء هذه الحشود، اجتمعت القيادتان العسكريتان في سورية وفلسطين لتقييم الحشود التركية على الحدود، وتعطي تقارير الاستخبارات البريطانية المبنية على تقارير هيئة الأركان العامة الفرنسية بتاريخ 10 كانون الأول / ديسمبر 1922، كما يشير رافق، تفصيلات ضافية عن حجم الحشود التركية، وأنواعها وأسلحتها وقادتها [(2697)].

3 - مطالبة غلاة الكماليين بلواء إسكندرون ألزاس - لورين سورية

على الرغم من أن عصمت باشا، رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان قد أكد، في أوائل كانون الأول / ديسمبر 1922 أن الحدود بين تركيا وسورية خارج البحث في المؤتمر، لأنها تقررت في اتفاقية أنقرة [(2698)]؛ فقد جرت على إيقاع المشاحنات التركية مع الحلفاء في المؤتمر حول الموصل، مناقشات عاصفة في تركيا قادها الغلاة في ما يخص الحدود الجنوبية التركية. وكانت التسوية الثنائية بين تركيا وبريطانيا، في إطار مؤتمر لوزان (الأول) حول مشكلة الموصل، قد أخفقت، وعرضها كيرزون على المؤتمر في أواخر كانون الأول / ديسمبر، بدعم فرنسي وإيطالي. وشنت الصحف في إسطنبول وكيليكيا، في كانون الثاني / يناير 1923، حملة سياسية شعواء، تطالب باسترداد مناطق الإسكندرونة وأنطاكية، وذكرت أن الحدود التي سمّتها اتفاقية أنقرة غير

منطقية؛ لأنها تترك، على حد تعبيرها، نصف مليون تركي في سورية، واتهمت فرنسا بعد اعترافها بالمطالب التركية بإيجاد ألزاس - لورين في سورية، في إشارة إلى إسكندرون وأنطاكية، وبقيامها باضطهاد الأتراك وحرق بيوتهم وذبحهم [(2699)].

وتحت ضغط الغلاة، عارض ممثلو لواء الإسكندرونة الخمسة ضم اللواء إلى الاتحاد السوري الذي أنشأه الجنرال غورو، في 28 حزيران / يونيو 1922، من دولة سورية ودولة حلب وأراضي العلويين. ولهذا تأخر التحاقهم بمجلس دولة حلب التمثيلي، مع بقاء استقلاله المالي والإداري، ومجلسه التمثيلي، الخاص به إلى آذار / مارس 1923، أي إلى ما بعد تسعة أشهر من قيام الاتحاد [(2700)]. وتمثل السبب الأساسي لذلك في خضوع هؤلاء الممثلين لتأثيرات اللجنة القومية "الكمالية" المتطرفة لـ "إنقاذ أنطاكية وإسكندرونة" التي كانت تعمل بكل نشاط وبشتى الضغوط على القيادة الكمالية على ضم اللواء إلى تركيا [(2701)].

استمرت الحملات الصحفية السياسية في شدة مطالبتها باللواء وأنطاكية، وفي رفع وتيرة لهجة العداء للفرنسيين، وانتقلت المناقشات الحادة هذه إلى المجلس الوطني الكبير، حيث شهدت جلساته السرية، خلال فترة انقطاع مؤتمر لوزان الأول بسبب تعقّد مشكلة الموصل، مناقشات مكثفة وحامية حول مسألة الأراضي بصورة خاصة؛ فقد تعرضت اتفاقية أنقرة لانتقادات شديدة في المجلس الوطني؛ لكونها "عقدًا مؤقتًا" مناقضًا للميثاق الوطني [(2702)].

أقلق نشاط غلاة الكماليين الحكومة الفرنسية، كما أقلق أعيان حلب وتجارها من خسارة مرفأ الإسكندرون، على الرغم من التطمينات الفرنسية. وانتشرت في الفضاء الحلبي على نحو خاص دعايات قوية بأن في حال تخلّي البريطانيين عن الموصل للأتراك، فإن الفرنسيين سيتخلون لتركيا عن شمال سورية، مقابل منحهم امتيازات أكبر في نفط الموصل، وفي الخطوط الحديدية، وفي تمديد الكهرباء إلى كيليكيا، ما دفع بوانكاريه إلى توجيه بلاغ إلى المفوض السامي الفرنسي في سورية لإذاعته رسميًا يصف فيه بـ "الأراجيف" ما شاع أخيرًا عن تخلّي فرنسا عن بعض المقاطعات السورية [(2703)]، وشددت نفيها لأنها ستتخلى عن أي جزء من سورية لتركيا [(2704)]، في إشارة إلى لواء إسكندرون.

أثارت هذه الدعايات مخاوف شديدة في مدينة حلب من انقطاع خطها التجاري مع منفذها الوحيد على البحر وهو مرفأ إسكندرون، في مرحلة قطعت فيها الحكومة التركية علاقتها التجارية مع سورية فعليًا، وخصوصًا مع حلب؛ ما أثّر سلبيًّا في تقلص فضاء التجارة الحلبية من جهة أولى، وجمود تجارة حلب، على حد ما وصفه في تموز / يوليو 1923 سليم جنبرت، رئيس

غرفة تجارة حلب، "بسبب مقاطعة الحكومة التركية للبضائع الحلبية، واختلال الأمن في الضواحي" من جهة أخرى [2705].

4 - الحملات التركية على فرنسا وتحشدات الحدود

ساند كيرزون في موقفه من الموصل كلٌّ من إيطاليا وفرنسا في مقابل نص مشروع المعاهدة على امتيازاتهما الاقتصادية والحقوقية السابقة. يضاف إلى ذلك بالنسبة إلى فرنسا دعم بريطانيا لمطالبها في الراين ومسألة التعويضات. وقد قبل كيرزون هذه الصفقة، لأنه لم تكن لبريطانيا مصالح اقتصادية في تركيا. ووجد الوفد التركي نفسه أمام جبهة بريطانية - إيطالية - فرنسية موحدة، انضمت إليها اليابان شاهدَ زور؛ أي غدا الحلفاء موحّدين تجاه الأتراك [2706]، وهو ما استنفر الأتراك للعمل على شتى الجبهات الممكنة، لكن من دون قطع خطوط الاتصال والتفاهم مع خصمهم الأكبر، أي بريطانيا؛ فلقد عرفوا كيف يضغطون عليها، وكيف يحترمونها جيدًا بينما ازدروا الفرنسيين، وامتلأت صحفهم بإهانتهم وبتصويرهم كنيرونيين، وأغرقوهم بالفوضى الأمنية في مناطق سيطرتهم في سورية، مستخدمين السوريين لتحقيق أهداف جيوسياسية.

شنّت الصحف التركية في هذا السياق، منذ كانون الثاني / يناير 1923، حملة دعائية قوية تتهم القوات الفرنسية بارتكاب فظائع ضد السكان المسلمين في إسكندرون وأنطاكية [2707]. وارتفعت في هذا السياق دعوات غلاة الكماليين للاستيلاء على حلب وإسكندرون، ردًا على دعم الفرنسيين للبريطانيين في مؤتمر لوزان [2708] لإلحاق لواء إسكندرون بتركيا، باعتباره تركيًا. وردّت الصحف السورية، في شباط / فبراير 1923، على الحملة التركية بأن أرقام السكان التي يوردها الأتراك خيالية، وأن عدد سكان لواء إسكندرون هو 212 ألف نسمة، منهم 87 ألف تركي وتركماني والباقون عرب [2709]. الواقع أن قرار الجنرال غورو، في 15 أيلول / سبتمبر 1921، قد أعاد رسم الحدود الإدارية للواء، بحيث ارتفعت نسبة الأتراك فيه من 28.52 إلى نحو 38.90 في المئة [2710].

كانت وتائر الحملة قد ارتفعت بعد أن أطلق مصطفى كمال العنان لها، مع تحميله كلًا من إيطاليا وفرنسا المسؤولية عن فشل مؤتمر لوزان الأول بسبب تشبثهما بالامتيازات التي تتعارض مع استقلال تركيا التام، ويراها الكماليون أصل البلاء [2711]. ولم تكن الحدود هي المشكلة بالنسبة إلى الأتراك بل الامتيازات [2712]. وطفقت الصحافة التركية تحوّل حملاتها من الهجوم على البريطانيين إلى الهجوم على الفرنسيين، وتطعن في شباط / فبراير 1923 في فرنسا "وتعدها من أكبر خصومهم [الأتراك]، فجعلت تبجحها بصداقة الإسلام مدة سنتين هباءً منثورًا" [2713]. وفي الشهر نفسه، شنّت الصحف التركية حملات عنيفة على فرنسا، متهمة إياها بالعمل على إحباط مفاوضات لوزان؛ ما

استدعى احتجاج الحكومة الفرنسية على تلك الحملات [2714]. ووجّه جلال الدين عارف بك، سفير تركيا في إيطاليا، الاتهام إلى فرنسا بأنها "اتبعت نحونا سياسة شديدة الخطر، ومنطوية على رغبة الانتقام"، ومحاولة دفع تركيا إلى الإفلاس باسم التعويضات التي يجب أن تُدفع بالليرة الذهبية وليس الليرة الورقية، وأنكر ما رمت به الحكومة التركية من "خبر حشد الجيوش التركية على الحدود السورية - التركية" وأن ما يجري هو حركة اعتيادية [2715].

توترت العلاقات الفرنسية - التركية، في إثر زيارة مصطفى كمال كيليكيا في ربيع 1923، وطالب وفد لجنة إنقاذ إسكندرون وأنطاكية بتحرير الأتراك من "النير الفرنسي"، وهدّأهم مصطفى كمال بأن أرضًا تركية منذ خمسة قرون لا يمكن أن تبقى في أيدي الأجانب [2716]. وحشدت تركيا قواتها على الحدود، ليغدو هذا الحشد الشغل الشاغل للحكومة الفرنسية والصحف الفرنسية التي قدّرت أن أحد أبرز الأهداف هو الضغط على الوفد الفرنسي في مفاوضات لوزان، لكنها رفضت أن يطرح الوفد آراءه تحت الحراب التركية. وتزامن هذا التحشيد مع كثرة عبور المجاميع المسلحة من الأراضي التركية إلى الأراضي السورية؛ ما دفع الحكومة الفرنسية إلى تعزيز قواتها في سورية بفرقتين جزائريتين إضافيتين، ردًا على التحشدات التركية، وارتفاع وتائر العمليات داخل سورية [2717]، على الرغم من معارضة لجنة الميزانية في الجمعية الوطنية الفرنسية طلب الحكومة فتح اعتماد جديد قدره 180 مليون فرنك للقيام بنفقات جيشها في سورية، ومطالبة اللجنة بتخفيض حجم جيش الشرق من 36 ألف جندي إلى 20 ألفًا [2718]. فلقد غدت ميزانية جيش الشرق الفرنسي منهكة للميزانية الفرنسية، رغم خفض عديد الجيش، ولم يتأخر الكماليون في العمل في سورية ضد الفرنسيين، لإرغامهم على تعديل مواقفهم في لوزان، تحت غطاء أيديولوجي سياسي جذاب وتعبوي تمثل في لجنة الاتحاد الإسلامي، في حين كان قوامه الحركي الميداني يتمثل في "الجتى" السور اللاجئ إليهم تحت صفة "ثوار" أو بالأحرى "مجاهدين". ووجد الكماليون أداة جاهزة لهم لتنفيذ مآربهم القومية في الضغط على الفرنسيين، وهو الشريف أحمد السنوسي (1867 - 1932)، النجل الأصغر للشيخ السنوسي، مؤسس الطريقة السنوسية الليبية [2719]، وهو ما سنتوقف عنده في الفصل اللاحق.

Mustafa Budak, "Ankara İtilafnâmesi Sürecinde Suriye Siniri (2613) Üzerindbki Tartişmalar," *Fatih Sultan Mehmed Üniversitesi İlmi Araştırmalar Dergisi*, sayı 0 (23 Ocak 2014), p. 406.

نصت الاتفاقية على "انقطاع الأعمال العدائية حالًا"، وتبادل الأسرى بمعزل عن ظروف أسرهم مهما كانت حالتهم، وإصدار عفو عام متبادل، وتعهُّد الحكومة الفرنسية بأن "تعطي الأهالي الأتراك التسهيلات اللازمة لترقية ثقافتهم، واستعمال لغتهم التركية التي تُعتبر رسمية مثل اللغة العربية والفرنساوية"، وهو تنقيح لما نص عليه مشروع اتفاقية لندن والانسحاب المتبادل وفق خط الحدود الذي عينته الاتفاقية خلال شهرين، اعتبارًا من 4 تشرين الثاني / نوفمبر 1921، وفق الخط الذي عينته اتفاقية لندن، وهو الانسحاب من كلّس وعنتاب وكيليكيا واعتبار ضريح سليمان شاه في الرقة منطقة تركية يحميها حرس أتراك ويرفع عليها العلم التركي. **الاتفاق الفرنساوي - التركي**، **حلب**، العدد 219، 14 / 11 / 1921، ص 4 - 5. ورد في النص الذي نشرته **جريدة حلب** الرسمية "التسهيلات اللازمة لتنمية زراعتهم"، وهي ترجمة لكلمة Culture الفرنسية، وتُستخدم بمعنى الزراعة، لكن المقصود هنا، من خلال سياق المادة، هو "التسهيلات اللازمة لتنمية ثقافتهم".

(2614) تحوّل خط الحدود إلى الجنوب، على أن يكون الحد الفاصل بينهما خطًا يبتدئ من خليج إسكندرونة (على أن يعيّن موقعه في ما بعد بالاتفاق) من جنوب 33 باياس، ويمتد شرقًا إلى ميدان إكبس (على أن تبقى محطة الحديد ضمن البلاد السورية في هذه الناحية) ثم يمتد شرقًا، ثم جنوبًا حتى تبقى مدينة كلّس ضمن الحدود التركية، ثم يمتد الخط شرقًا حتى يتصل بدجلة عند جزيرة ابن عمر. يُنظر: مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة** (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 7؛ يُقارَن بـ: أحمد عدنان العيطة، **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم** (دمشق: دار الأهالي، 2000)، ص 16 - 17؛ يُقارَن بـ: Irfan Jabry, *La question d'Alexandrette dans le cadre du Mandat* (Lyon: Paquet, 1940), p. 102.

(2615) المادة (10)، الاتفاق الفرنساوي - التركي.

Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), (2616) p. 349.

Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: Phoenix, (2617) 1995), p. 316.

(2618) ألبر أورطايلي، **الغازي مصطفى كمال أتاتورك**، ترجمة مجد الدين صالح (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019)، ص 207.

Roger de Gontaut - Biron & Gaston Le Révérend, *D'angora à* (2619) *Lausanne, les étapes d'une déchéance* (Paris: Plon - Nourrit & Cie, 1924),

.pp. 116 - 117
يشير هوميه إلى إجمالي الدعم العسكري الفرنسي بنحو 17 طائرة و110 آلاف بندقية موزر، و2000 رشاش، و2000 حصان، وكامل تجهيزات محطة أضنة اللاسلكية 10,000 بدلة عسكرية جديدة مع أحذيتها، و2500 طن من الذخيرة تكفي 40 ألف جندي، وغيرها من تجهيزات عسكرية. ينظر: Marcel Homet, *Syrie terre irrédente: L'histoire secrète du traite Franco - Syrien: Où va le Proche - Orient* (Paris: J. Peyronnet & Cie, 1938), p. 238; هارولد كورتيناي أرمسترونغ، **الذئب الأغبر: مصطفى كمال** (القاهرة: دار الهلال، 1952)، ص 161؛ كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط 7 (بيروت: دار العلم للملايين، 1977)، ص 692 - 693.

(2620) Mango, p. 349.

(2621) Homet, pp. 237 - 238.

(2622) محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 51.

(2623) Mango, pp. 349 - 350.

(2624) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 3 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 3.

(2625) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت** (بيروت / لندن: دار الريس، 2000)، ص 55. يُنظر: مصادقة الجنرال دولاموت مندوب المفوض السامي حول شكل علم دولة حلب، في: **حلب**، العدد 178، 10 / 1 / 1921، ص 1.

(2626) قرار بتعديل القرار (403) المتضمن نظام "سنجق إسكندرون المستقل"، في: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 214 (10 تشرين الأول / أكتوبر 1921)، ص 1 - 2؛ وتشكل بذلك "سنجق إسكندرون المستقل" مع بقائه تابعًا لحكومة حلب، وحصر القرار سلطات حاكم حلب في تعيين المتصرف بشرط موافقة المندوب الفرنسي عليه، وتعيين موظفي العدلية ورؤساء الدوائر وعزلهم بناءً على اقتراح المتصرف، ومصادقة مندوب المفوض السامي. ونص على ألّا تعترف باللغة التركية لغة رسمية على مستوى اللغة العربية.

(2627) العيطة، ص 16 - 17؛ Jabry, pp. 81 - 82؛ ينظر: قرار الجنرال غورو رقم (1025) تاريخ 15 أيلول / سبتمبر بتحديد حدود دولة حلب، وحدود سنجق إسكندرون. في: **حلب**، العدد 219، 14 / 11 / 1921، ص 1.

(2628) أفضت سياسة "تنمية الثقافة التركية" وتقديم جميع "التسهيلات" للمدارس التركية إلى ارتفاع عدد المدارس التركية الرسمية في اللواء من 26 مدرسة ابتدائية في عام 1921 استقبلت 1550 تلميذًا إلى 63 مدرسة، كان بينها 35 مدرسة تركية (تدرّس باللغة التركية) استقبلت حوالى 5000 تلميذ. وشكلت المدارس التركية 55.55 في المئة من إجمالي عدد المدارس الأخرى غير

التركية، وحصلت على 58.55 في المئة من الاعتمادات في مقابل 44.45 في المئة للمدارس الأخرى. وكان التوسع الأكبر قد تم في مجال فتح أكبر عدد ممكن من المدارس، وتشييد الأبنية المدرسية الحديثة التي استأثرت بها المناطق التركية، وتكوين المعلمين، ومنح الأتراك حصة تزيد على النصف في البعثات التعليمية الموفدة إلى الجامعات الفرنسية. وقد جرى ذلك بدرجة أساسية خلال سنوات 1921 - 1928، وانقطع في عام 1929 بسبب أزمة الموازنة وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية فيها. يُنظر: Jabry, pp. 88 - 89; وكانت تركيا، منذ العشرينيات، تمنح الطلاب الأتراك في اللواء مقاعد مجانية في المدارس العالية في أنقرة من دون التقيد بشرط حصولهم على شهادة التجهيز من أنطاكية. مذكرة محمد كرد علي، وزير المعارف، عن نتائج جولته التفتيشية في 18 تشرين الثاني / نوفمبر 1931. يُنظر: محمد كرد علي، **المذكرات**، ج 2 (دمشق: مطبعة الترقي، 1949)، ص 436.

(2629) Gontaut - Biron & Le Révérend, p. 53; Jabry, p. 84.

(2630) Jean - David Mizrahi, *Genèse de l’état mandataire. Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), pp. 137 - 138.

(2631) Jabry, pp. 85 - 86.

(2632) العماد مصطفى طلاس، **سورية الطبيعية، دراسة جيو - تاريخية**، مراجعة محمد محفل ومحمد خير فارس، ج 2 (دمشق: دار طلاس، 2001)، ص 807.

(2633) ستيفن همسلي لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص 153.

(2634) Dzovinar Kévonian, *Réfugiés et diplomatie humanitaire: Les acteurs européens et la scène proche - orientale pendant l’entre - deux - guerres* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2004), p. 79.

(2635) "حديث مع الجنرال غورو"، **لسان الحال**، العدد 8666، 4 / 7 / 1922، ص 1.

(2636) لونغريغ، ص 153.

(2637) Mango, pp. 349 - 350.

(2638) ميخائيل سيميونوفيج لازاريف، **المسألة الكردية 1917 - 1923**، ط 2 (بيروت: دار الفارابي؛ أربيل: دار آراس، 2013)، ص 450 - 451.

(2639) ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، 1997)، ص 231؛ لازاريف، ص 450 - 451.

(2640) **لسان الحال**، العدد 112، 1 / 12 / 1921، ص 3.

(2641) خدوري، ص 14، 23.

(2642) لازاريف، ص 451.

(2643) Mango, p. 349; إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج 1 (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 484.

(2644) بلاغ من الجنرال [غورو] مندوب الجمهورية الفرنسوية العالي في سوريا ولبنان وقائد جيوش الشرق العام إلى سكان كيليكيا وأهالي عنتاب وكلّس، في: **حلب**، العدد 220، 21 / 11 / 1921، ص 1.

(2645) Mango, p. 349.

(2646) بلاغ من الجنرال [غورو] مندوب الجمهورية الفرنسوية العالي في سوريا، ص 1.

(2647) Kévonian, p. 48.

(2648) أحمد وصفي زكريا، **جولة أثرية في بعض البلاد الشامية**، ط 2 (دمشق: دار الفكر، 1984)، ص 35 - 36.

(2649) Edmond Rabbat, *L’evolution politique de la Syrie sous mandat* (Paris: Marcel Rivière, 1928), p. 123.

(2650) Kévonian, p. 105.

(2651) كرد علي، **خطط الشام**، ج 3 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 194.

(2652) Christian Velud, "La politique mandataire française à l’égard des tribus et des zones de steppe en Syrie: L’exemple de la Djézireh," in: Riccardo Bocco et al. (eds.), *Steppes d’Arabie. États, pasteurs, agriculteurs et commerçants: Le devenir des zones sèches* (Paris: PUF, 1995), pp. 61 - 86.

(2653) Kévonian, p. 105.

(2654) عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 329.

(2655) كرد علي، **خطط الشام**، ج 3، ص 194.

(2656) **كتاب المذكرات للأستاذ العلامة محمد كرد علي (1867 - 1953)**، تحقيق وشرح ودراسة قيس الزرلي، ج 5 (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2008)، ص 335.

(2657) كامل الغزي، **نهر الذهب في تاريخ حلب**، ج 1 (حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.])، ص 157.

(2658) F.O., Despatch No. 79 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 November 1921, on the Franco - Turkish pact Despatch, in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922* (Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005), pp. 586 - 587.

(2659) Jabri, p. 92.

(2660) "حوادث محلية"، **حلب**، العدد 229، 23 / 1 / 1922، ص 3.
(2661) المرجع نفسه.
(2662) مع بدايات كانون الثاني / يناير 1922، بعد توقيع اتفاقية أنقرة، نشرت **جريدة حلب** الرسمية تقريرًا موجزًا عن حالة "الأمن في جهات إسكندرون" جاء فيه أن الأمن مستتب "ولم يبق من أثر للعصابات. ما عدا ذلك، فإن المحلات التي كانت مأوى لرجال العصابات في جهات العمق والقصير أصبحت بأحسن حال من الأمن والراحة"، وشكلت السلطات الفرنسية مخافر عديدة "في القرى والنواحي"، كما عززت مخافر "أرسوز وقرخان، والسويدية، وشيخ كيوي" بقوات إضافية من الدرك. يُنظر: الأمن في جهات إسكندرون، **حلب**، العدد 227، 9 / 1 / 1922، ص 3.
(2663) **لسان الحال**، العدد 8995، 3 / 7 / 1922، ص 3.
(2664) الحالة في دير الزور، **حلب**، العدد 226، 2 / 1 / 1922، ص 2.
(2665) رافق، ص 328.
(2666) المرجع نفسه، ص 319 - 320.
(2667) برقية من الملك حسين إلى الأمير فيصل في 7 / 12 / 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (لندن: دار الساقي، 2004)، ص 168.
(2668) من غارفتي - سمث، نائب القنصل في جدة، إلى اللورد كيرزون، وزير الخارجية، تقرير عن جدة، 11 إلى 31 كانون الأول / ديسمبر 1921، في: المرجع نفسه، ص 185.
(2669) لازاريف، ص 453.
(2670) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: دار الريس، 1992)، ص 455، 604.
(2671) لازاريف، ص 455 - 455.
(2672) رافق، ص 330.
(2673) المرجع نفسه؛ Mizrahi, p. 130.
(2674) كانت المادة الثامنة من الاتفاقية قد نصت على إنشاء لجنة مختلطة لترسيم الحدود تبدأ عملها في أواخر كانون الأول / ديسمبر 1921. بحلول نيسان / أبريل 1922، أنجزت اللجنة عملية ترسيم الحدود من باياس حتى تشوبان بك، ما عدا عدة نقاط متنازع عليها، لاسيما منها مطالبة تركيا بمحطة باياس وبعدة قرى جنوب كاسا وفي جنوب كلّس، ولم تواجه أي عقبات في ترسيم الحدود بين تشوبان بك ونصيبين، لكنها واجهت عقبات حقيقية بترسيم الحدود من نصيبين حتى دجلة (جزيرة ابن عمر) وفق الطريق الرومانية القديمة، ولم يكن هناك أي أدنى اتفاق على تحديد موقع هذه الطريق، فتوقفت أعمال اللجنة. يُنظر: رباط، ص 564؛ Mizrahi, pp. 172 - 173.

(2675) بقيت المسألة معلقة إلى أن عُيّن هنري دو جوفينيل مفوضًا ساميًا في سورية ولبنان، فوقّع في 30 أيار / مايو 1926 معاهدة صداقة وحسن جوار اعتُبرت بمنزلة اتفاقية أنقرة الثانية التي استتبعت اقتطاعًا جديدًا للأراضي السورية في منطقة أعزاز إلى الشمال الغربي من حلب، في مقابل اعتراف الأتراك نهائيًا بالسيادة الفرنسية على صعيد الجزيرة، ثم أمكن ترسيم الحدود حتى نصيبين بناءً على الجهود التي قامت بها لجنة برئاسة الجنرال الدنماركي إرنست، ولكن عاد الخلاف من جديد حول ترسيم الحدود بين نصيبين وجزيرة ابن عمر، وبتَّ الجنرال أرنست، بموجب تفويضه في 10 كانون الثاني / يناير 1927، قرارًا لصالح الطرح الفرنسي. لكن الأتراك لم يقبلوا بهذا الحكم إلا عام 1930، واشترطوا أن تزاح الحدود بعض الشيء في اتجاه جنوب "الطريق القديمة". وفي إثر هذا الاتفاق قام طابور فرنسي باحتلال صعيد الجزيرة في 3 حزيران / يونيو، وفي اليوم التالي اقتحمت خيالة الجيش الفرنسي مياه دجلة حيث تلتقي منذ ذلك الحين حدود سورية والعراق وتركيا. يُنظر: رباط، ص 564 - 565.

(2676) تسمية الجنرال بيوت في تشرين الثاني / نوفمبر 1922 لكل من مرعي باشا الملاح، وفؤاد العادلي عضوين في لجنة المياه، التي عهد إليها بالتباحث مع الجانب التركي بشأن حصة حلب من نهر قويق الذي ينبع من الأناضول ويشكل المصدر الرئيس لريّ أراضي حلب الزراعية، وذلك بعدما قام الأتراك بتحويل مياهه عن حلب. يُنظر: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 269 (7 كانون الأول / ديسمبر 1922).

(2677) **الإقبال**، العدد 200، 10 / 6 / 1907.

(2678) "لم يبق منه سوى بعض العيون في شمالي حلب وقبليها، وهي غير كافية"، على حد تشخيص وصفي زكريا، وأجدبت في عام 1345هـ / 1926م أراضي منطقة المطخ، ومساحتها 20 ألف هكتار إجدابًا تامًا بسبب انقطاع مياه نهر قويق عنها، إذ كان هذا النهر مصدر خصبها بما أن تربتها طينية رملية حارة لا تخصبها الأمطار مهما كان هطولها مرتفعًا، بل تخصبها مياه النهر. ينظر: زكريا، ص 179 - 180.

(2679) **لسان الحال**، العدد 8696، 10 / 8 / 1922، ص 3.

(2680) "أخبار حلب"، **لسان الحال**، العدد 8742، 2 / 10 / 1922، ص 2.

(2681) **لسان الحال**، العدد 8684، 26 / 7 / 1922، ص 3.

Roger De Gontau - Biron, *D'Angora à Lausanne, les étapes d'une déchéance* (Paris: Plon - Nourrit & Cie, 1924), p. 61.

(2682) "معلومات وجيزة عن دولة حلب"، في: **المجموعة السنوية لغرفة تجارة حلب** (حلب: غرفة تجارة حلب، 1922)، ص 54.

(2683) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج 4 (دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.])، ص 277 - 278؛ عبد الرحمن حميدة، **محافظة حلب** (دمشق: وزارة

الثقافة، 1992)، ص 260.
(2684) **لسان الحال**، العدد 8818، 3 / 1 / 1923، ص 1.
(2685) من خطاب سليم جنبرت، رئيس غرفة تجارة حلب، أمام الجنرال ويغان عند زيارته حلب. عنتابي وعثمان، ص 37.
(2686) **القبلة**، العدد 640، 30 / 11 / 1922، ص 3.
(2687) Kinross, p. 391; يُنظر أيضًا: خدوري، ص 8.
(2688) كان مؤتمر باريس الذي جمع بين وزراء الخارجية الفرنسية والبريطانية والإيطالية في آذار / مارس 1922 قد اتخذ قرارًا باتخاذ الإجراءات لحماية الأقليات الإسلامية والمسيحية، سواء في أوروبا أو في آسيا. والمقصود بذلك أن يضمن الحلفاء لأنفسهم الحق الدائم في التدخل في المناطق التي تجري فيها أكثر النزاعات القومية حدّة، ولهذا الغرض عينوا المفوضين الذين يشمل نطاق صلاحياتهم المسلمين غير الأتراك، أي الأكراد والمسلمين في تراقيا الشرقية. يُنظر: لازاريف، ص 454 - 455، 460 - 461.
(2689) فاضل حسين، **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الرأي العام**، ط 2 (بغداد: مطبعة أسعد، 1967)، ص 29.
(2690) Kinross, p. 393; حسين، ص 29 - 35.
(2691) تحلحلت هذه المشكلة نسبيًا؛ إذ بينما طالب الحلفاء بتدويل المضائق وحرية مرور السفن فيها، تشبث جورجي تشيشرين (Georgy Chicherin) (1918 - 1930)، وزير الخارجية السوفياتية الذي ترتبط بلاده بمعاهدة مع تركيا، على بقاء السفن غير التركية خارج المضائق، وصدرت المفاجأة عن عصمت باشا الذي وعد الحلفاء بالنظر في مقترحهم، وحصل هنا الصدع التركي - السوفياتي على نحو كامل. يُنظر: Kinross, p. 391.
(2692) **لسان الحال**، العدد 8819، 4 / 1 / 1923، ص 1.
(2693) في العراق استعرض الأتراك القوة على الحدود مع الموصل، حيث تمكنت المفارز التركية - الكردية المشتركة في أوائل كانون الثاني / يناير 1923، إبان انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي (الحفيد) الثانية، من السيطرة على الجزء الشمالي الشرقي من كردستان العراق، بما فيه أهم موقع استراتيجي هو راندوز. وكان أوزدمير، الذي مر في الفصول السابقة اسمه ودوره كثيرًا في سورية، هو من يقود القوات الكردية - التركية المشتركة تحت تخطيط ودعم إحسان باشا، والي ديار بكر، ومنح نفسه اسم "قائد القوات الوطنية". يُنظر: لازاريف، ص 367 - 368.
(2694) رافق، ص 324 - 325، 331 - 333.
(2695) رسالة 5 كانون الثاني / يناير 1923، غرترود بيل، **العراق في رسائل المس بيل**، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003)، ص 536.

(2696) يومية 30 كانون الثاني / يناير 1923، في: المرجع نفسه، ص 540.
(2697) رافق، ص 332.
(2698) **لسان الحال**، العدد 8715، 6 / 12 / 1922، ص 1.
(2699) رافق، ص 333. استجمع غونتو بصفة مفصلة هذه الحملة في الصحف التركية، للمطالبة بلواء إسكندرون وأنطاكية.
Gontaut - Biron & Le Révérend, pp. 71 - 77.
(2700) محمد علي الزرقة، **قضية لواء الإسكندرونة: وثائق شروح**، ج 1 (بيروت: دار العروبة، 1993)، ص 33.
(2701) Jean David Mizrahi, "La France et sa politique de mandat en Syrie et au Liban (1920 - 1939)," in: Nadine Méouchy (ed.), *France, Syrie et Liban, Les ambiguities et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Institut français d'études arabes de Damas, 2002), p. 138.
(2702) Budak, p. 398.
(2703) "بوناكاريه وحدود سورية"، **لسان الحال**، العدد [رقم العدد ليس واضحًا]، 9 / 12 / 1922، ص 2.
(2704) رافق، ص 331.
(2705) من خطاب سليم جنبرت، رئيس غرفة تجارة حلب، أمام الجنرال ويغان عند زيارته حلب، في: عنتابي وعثمان، ج 3، ص 37.
(2706) Kinross, p. 391.
(2707) Mango, p. 400; Gontaut - Biron & Le Révérend, p. 73.
(2708) Gontaut - Biron & Le Révérend, p. 51.
(2709) رافق، ص 333. تتطابق هذه الأرقام مع نتائج آخر إحصاء فرنسي لسكان اللواء، ولحظ غونتو أنه قد حسب بين الأتراك ما لا يقل عن 25 ألف كردي وجركسي. يُنظر: Gontaut - Biron & Le Révérend, p. 54.
(2710) Jabri, p. 83.
(2711) Mango, p. 396.
(2712) ألبر أورطايلي، **حقائق التاريخ التركي الحديث**، ترجمة أحمد زكريا (بيروت: الدار العربية ناشرون، 2022)، ص 196.
(2713) "الوفود العربية واعتراف الترك باستقلال العرب"، **المنار**، مج 24، ج 2 (16 شباط / فبراير 1923)، ص 146.
(2714) **لسان الحال**، العدد 8871، 1 / 3 / 1923، ص 1.
(2715) شرح جلال الدين عارف أن تركيا تعهدت، في ما يتعلق بالدَّين العثماني، بأن تدفع ما يخص إنكلترا جنيهات إنكليزية، وما يخص إيطاليا ليرات إيطالية، لكن فرنسا تصر على أن تدفع التعويضات بالفرنك الذهبي، وهو ما يعني إفلاس الخزينة التركية. يُنظر: حديث جلال الدين عارف بك، **القبلة**، العدد 701، 5 / 7 / 1923، ص 2.

(2716) Mizrahi, p. 142; Gontaut - Biron & Le Révérend, p. 72.
(2717) فرنسا في سورية، **لسان الحال**، العدد 8929، 11 / 5 / 1923، ص 1.
(2718) **سورية في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسويين، النشرة الرابعة، اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني بمصر** (القاهرة: المطبعة السلفية، 1922)، ص 3 - 4.
(2719) تتناسى الدراسات التاريخية السورية دور هذه اللجنة، ما عدا عبد الكريم رافق، وهو المؤرخ السوري الوحيد الذي توقف عند دورها وتأثيرها، بينما يسمح الأرشيفان البريطاني والفرنسي الاستخباريان بتعرفٍ وافٍ إليها. وقد حلله بصورة وافية مزراحي في ضوء الأرشيف الاستخباري الفرنسي. يُنظر: Mizrahi.

الفصل الأربعون: استخدام اللاجئين السوريين في زعزعة الوضع الفرنسي في سورية

أولًا: عسكرة كلِّس وعنتاب بالجتى تحت راية لجنة الاتحاد الإسلامي

أدت متغيرات مستقلة عدة أدوارها في استئناف الكماليين عملياتهم في سورية ضد الفرنسيين، بصورة غير مباشرة، عن طريق اللاجئين السوريين إلى تركيا. ويمكن ترتيبها بتشكيل حكومة فرنسية جديدة ممتعضة من الاتفاقية، واشتراك فرنسا في مؤتمر باريس (آذار / مارس 1922) الذي حافظ على جوهر ما نصت عليه معاهدة سيفر مع تعديلات طفيفة، وتعقد المحادثات حول ترسيم الحدود بين خط نصيبين - جزيرة ابن عمر، وبخصوص اقتسام مياه نهر قويق، واللجنة الجمركية المختلطة، وضعف إجراءات الكماليين في حماية الأقليات وبدرجة رئيسة الأرمن، ومصادرة أملاكهم والاتجار بها. وعملت هذه المتغيرات المستقلة متغيرًا مركّبًا، تتبادل عناصره التأثير في تشجيع الكماليين على معاودة نشاطهم بصورة غير مباشرة في سورية، عبر تفعيل لجنة الاتحاد الإسلامي، وتشكيل فرع نشط لها في مدينة حلب.

1 - لجنة الاتحاد الإسلامي

كان السنوسي، خلال تردده المستمر على مدينة حلب، قد تمكن في شباط / فبراير 1922 من جذب ثلاث شخصيات من لجنة الدفاع الوطني والثورة الهنانية السابقتين إلى نشاطه؛ الحاج فاتح المرعشي والشيخ رضا الرفاعي وشاكر نعمت الشعباني [(2720)]. وقد شكّل هؤلاء ما يمكن اعتباره نواة الخلية القيادية السرية الأولى للجنة الاتحاد الإسلامي بحلب. وبحلول حزيران / يونيو 1922، مع توتر أعمال لجنتَي ترسيم الحدود وتقسيم مياه نهر قويق، والخلافات حول تطبيق البند المتعلق بالأقليات في اتفاقية أنقرة بصفة خاصة، كانت هذه اللجنة على الأرجح تقف خلف حركة البيانات والمنشورات وأعمال الدعاية الكمالية ضد الفرنسيين في سورية. وكان من أبرز هذه المنشورات توزيع بيان "حثوا فيه العرب على عدم نسيان أصدقائهم القدامى الأتراك، ودعوا للإعداد لثورة على الفرنسيين. وتضمن البيان وعدًا من الأتراك بإرسال كمية من الأسلحة في وقت قريب إلى السوريين المؤيدين لهم" [(2721)]. ونشطوا في مدن سورية عدة، منها مدينة اللاذقية التي قامت فيها يوم عيد الأضحى عام 1922

تظاهرة للاحتجاج على فصل فرنسا مقاطعة بلاد العلويين عن سورية. وقد حملت التظاهرة صورة الزعيم التركي مصطفى كمال مجللة بالعلم العثماني [2722].

وترافق ذلك مع تحريض بقايا الثوار الهنانيين اللاجئين إلى كلِّس وعنتاب - وكان عددهم يناهز مئة لاجئ - على شن عملياتهم في سورية، فاستأنفوها، وفقًا لما ذكره السعدون، في صيف عام 1922[2723]، وكان من أبرز عملياتهم معركة العبيد في أواخر آب / أغسطس 1922[2724].

أقلق هذا النشاط السلطات الاستخبارية الفرنسية في حلب، فأبعدت في حزيران / يونيو 1922 شاكر نعمت الشعباني عن حلب بسبب نشاطاته الكمالية [2725]، واعتقلت بعض المشتبه فيهم في عضوية الخلايا السرية للجنة. وإزاء ذلك، اضطر السنوسي إلى العودة من حلب إلى الأراضي التركية، ولحق به في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1922 طوعًا كلٌّ من الشيخ رضا الرفاعي والحاج فاتح المرعشي، خوفًا من ملاحقة السلطات الفرنسية لهما [2726]؛ إذ اشتد ضغط السلطات الفرنسية على الشبكات السرية للجنة في حلب، فاستأنفت المحاكم الفرنسية في تشرين الثاني / نوفمبر 1922 محاكماتها التي بدأتها في أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر للمتهمين بالنشاطات الدعوية الكمالية، وتوزيع الصور، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن راوحت بين سنة وخمس سنوات [2727].

لكن جدّ في تشرين الثاني / نوفمبر 1922 متغير مستقل تمثّل في القرار / القانون التاريخي للمجلس الوطني الكبير، في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1921، بالفصل بين الخلافة والسلطنة. وقد أقر المجلس هذا القانون، كي تتحول حكومة المجلس الوطني الكبير إلى الحكومة العثمانية الشرعية الوحيدة التي ستمثل تركيا في مؤتمر لوزان المزمع عقده، في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1922. واتخذ المجلس قرارًا بالإجماع، عبر التصويت بالهتافات تحت وطأة تهديد مصطفى كمال بقطع رأس أي نائب يعارضه [2728]. وغدت إزالة شكوك المتدينين الأتراك بالقانون، وسحب البساط من تحت أقدام معارضيه الذين عُرفوا بمعارضتهم للقانون، ولم يمرروه إلا مرغمين، شغلًا شاغلًا لمصطفى كمال؛ فأكثر من تنبيره على الإسلام [2729]. وفي الآن الذي لم تصدر فيه أي انتقادات علنية في بقية العالم الإسلامي، ولا سيما في القاهرة والهند، بل تهافت العلماء ودعاة الخلافة على مبايعة الخليفة "الروحي" الجديد عبد المجيد [2730]، باستثناء نقد أبداه رشيد رضا في مجلة **المنار** مُقرًا ما ذكره مصطفى كمال في تبرير اتخاذ القانون، لكنه دعاه لإقامة خلافة شرعية [2731]، فإن الكماليين حرصوا على تهدئة الانتقادات "الخفية" للقانون، والتي أخذت تتصاعد شيئًا فشيئًا مع عمل المعارضين لتنصيب الخليفة "الروحي" عبد المجيد سلطانًا دستوريًا على تركيا للحد من تسلطية مصطفى كمال [2732]. فلقد كان كبار قادة حرب الاستقلال، وهم رفاق مصطفى كمال الأوائل في الحرب وأركانه، قد

مرروا هذا القانون مرغمين ومرتعدين تحت تهديد مصطفى كمال بقطع رقبة من يعارضه، متحينين كل الفرص لمعارضته عبر التمسك بمقام الخلافة. وظل هذا الموقف ثابتًا لديهم، حتى تاريخ إلغاء الخلافة في قانون 3 آذار / مارس 1924[2733]، ليرحل الخليفة الأخير عبد المجيد إلى المنفى، ويترأس العائلة العثمانية إلى أن توفي في عام 1944، ودفن في المدينة المنورة [2734]. وترافق ذلك مع تشجيع بعض قادة الحركة الإسلامية الهندية الذين طالما دعموا مصطفى كمال في مطالبته باسم مسلمي الهند باحترام مقام الخليفة الإسلامي [2735]. فنشّطوا عمل لجنة الاتحاد الإسلامي، حيث نشر السنوسي، الذي بات يوصف بنائب الخليفة، بيانًا وصفته جريدة **الأهرام** المصرية بـ "بيان خطير الشأن للسيد السنوسي الأكبر" بأن "نزع السلطة المدنية من يد الخليفة قد عزز نفوذه الإسلامي، لأنه لم يعد خاصًا بأمة واحدة، بل صار ملكًا مشتركًا للمسلمين جميعًا" [2736]. وغذت الحركة "أسلاك البرق من أقطار العالم الإسلامي بتهنئة (الغازي مصطفى كمال باشا بطل الإسلام)، بإحيائه لسنّة الخلفاء الراشدين في إقامة كل من الدولة والخلافة على أساس الشورى، وبالمبايعة لعبد المجيد أفندي بالخلافة الكبرى، والإمامة العظمى، وتلقيبه بأمير المؤمنين، وخليفة رسول الله" [2737].

تمثَّل نصيب سورية من الحملة في توزيع كمية كبيرة من المنشورات الدعائية بأنها ناجحة، واستخدمت كثيرًا من المال الذي وضِع تحت تصرفها [2738]. وكان من أبرز ما وزعته في الشهر نفسه صورة "السلطان صلاح الدين الأيوبي الكبير" و"المشير الغازي مصطفى كمال باشا" و"السيد الشريف أحمد السنوسي" [2739]. وتحت تأثير نشاطها، تخطى المنتقدون تحفظاتهم، وكان من آثار ذلك أن نشرت جريدة **النهضة** الحلبية، في 21 كانون الأول / ديسمبر 1922، قصيدة للشيخ إبراهيم الكيالي بعنوان "أعاد لكرسي الخلافة مجده"، يمدح فيها مصطفى كمال [2740].

2 - اللجنة الوطنية في كلِّس وعنتاب بصفتها ذراعًا حركية للجنة الاتحاد الإسلامي

اشتد توتر العلاقات التركية - الفرنسية في شباط / فبراير 1923، على خلفية فشل عمل مؤتمر لوزان الأول وإغلاقه. ولم يردّ الكماليون هذا الفشل إلى مسألة الموصل التي كان مصطفى كمال مستعدًا للتسوية بشأنها، بل ردّوه إلى تشبث فرنسا بالحفاظ على الامتيازات. من هنا، مع عودة الحكومة التركية إلى لجنة المؤتمر بمذكرة جديدة سمحت باستئناف المؤتمر، وعقد جولات مؤتمر لوزان الثاني (23 نيسان / أبريل - 24 تموز / يوليو 1923)، حدث تحول في تعريف الأعداء؛ فلقد تحولت فرنسا في الدعاية الكمالية من صديق ترتبط معه الحكومة التركية باتفاقية سلام، هي اتفاقية أنقرة وإن كان تطبيق العديد من بنودها لا يزال متعثرًا، إلى عدو. وفي المقابل، تحولت بريطانيا من عدو

إلى نوع من صديق محتمل قابل للتفاهم معه حول تسوية دبلوماسية لمسألة الموصل، ما دامت غير معنية بأي امتيازات لها في تركيا.
أعطى الكماليون الحملة على الفرنسيين في سورية الضوء الأخضر. وشكّل في هذا السياق كلٌّ من المرعشي والرفاعي والشعباني قيادة لجنة وطنية اتخذت من كلّس وعنتاب مقرًا قياديًا لها [2741]، وعملت هذه اللجنة سرًّا تحت راية الاتحاد الإسلامي، وحمل ختمها الرسمي آية قرآنية "إنما المؤمنون إخوة" في التعبير عن الأخوة التركية - العربية وأيضًا "لجنة الاتحاد الإسلامي - قسم القوات الوطنية" [2742]. وشرعت اللجنة في حملتها الدعائية في سورية، فوزعت في شباط / فبراير 1923 رسومًا دعائية للكماليين في الأسواق السورية واللبنانية؛ ما دفع المراقب الفرنسي للأمن العام في لبنان الكبير إلى حظر بيع الكتب والرسوم الدعائية الكمالية، ووقف بيع صور مصطفى كمال في حلب [2743].
ونشط في حلب في هذا السياق حزب سري أطلق على نفسه، في بيان له وزعه بلغة عربية ركيكة في 27 أيار / مايو 1923، اسم "الحزب الثوري الوطني" و"الحزب الوطني الحلبي". وكان مؤتمر لوزان الثاني يواصل جلساته وسط علاقات إيجابية بريطانية - تركية. وخاطب بيان هذا الحزب العرب بأن يفيقوا من سباتهم، وندد بسياسة الفرنسيين، وأعلن ارتباطه بالحزب الثوري في عنتاب، في إشارة إلى اللجنة السورية فيها المتحلقة حول الثلاثي المرعشي، الرفاعي، الشعباني، وحدد أهدافه بطرد الفرنسيين من سورية. وذكر بيانه أن الضباط الأتراك السابقين قد أقسموا على دخول حلب رافعين العلم المقدّس، وهم على أهبة الاستعداد للسير إلى سورية. ووجهوا نسخة من البيان إلى القنصل البريطاني بحلب مفادها أن الحزب مرتبط بالمجلس الوطني الكبير، وأنه بسبب الاتفاق بين بريطانيا وتركيا يطلب من القنصل حمايته الأدبية في تصديه لزيارة المفوض السامي الفرنسي الجديد الجنرال مكسيم ويغان (Maxime Weygand) لحلب التي حدثت في 21 تموز / يوليو 1923، وأن الفرنسيين قد دعموا الأتراك ثم انقلبوا عليهم، في إشارة إلى موقفهم في مؤتمر لوزان الأول، في حين أن عدوّتهم بريطانيا وحليفة الولايات المتحدة الأميركية قد عقلت وتفهمت الأتراك [2744]. وفي تموز / يوليو، مع قدوم الجنرال ويغان إلى حلب، وصف غونتو الحركة الجديدة بأنها أوسع منظمة جاسوسية متشعبة تنظيميًا تقوم بالدعاية التركية، وتقدم المعلومات للعصابات وتسهل عملياتهم، وتستقبل المبعوثين الأتراك الذين يبثون الدعاية عن مسير الأتراك لتحرير حلب [2745].
كانت هذه المنظمة أحد أوجه لجنة "الاتحاد الإسلامي" السرية في حلب، التي عملت خلف واجهة "الهلال الأحمر"، وقادها في تموز / يوليو 1923 عدد من كبار الموظفين في حكومة حلب، كان من أبرزهم أحمد حمدي بك مدير المصرف الزراعي بحلب، وضمت نحو 100 من الأعضاء النشطين الموزعين في أحياء

المدينة الذين كانوا يقومون بمهمات استخبارية ودعائية سرية لصالحها. ووضعت اللجنة خطة لمهاجمة الفرنسيين المنعزلين والسيطرة على دار الحكومة المحلية ومراكز الدرك في حلب، في حال تجدد القتال بين الأتراك والفرنسيين، مع حماية القنصليتين الأميركية والبريطانية [2746]. وكانت هذه الخطة آخر خطة وضعتها لجنة الاتحاد الإسلامي؛ إذ سيتم في تموز / يوليو 1923 اكتشافها وتقديم أعضائها للمحاكمة، قبل أيام قليلة من نهاية أعمال مؤتمر لوزان الثاني بإقرار معاهدة لوزان [2747].

3 - فتح الحدود أمام اللاجئين السوريين، وعسكرة مدينة كلّس بالجتى

يشير مصطلح "الجتى" إلى قطاع الطرق واللصوص، لكن جرى تمييز في كل من سورية والأناضول بين الجتى الشريف والجتى النهاب، وعبّر نمط الجتى الشريف عن تمثيل ظاهرة احتجاج سياسية واجتماعية على تعسف الدولة، وسوء معاملتها للفلاحين، فكانوا يهاجمون قوات الحكومة، ويدافعون عن الفقراء، ولا يعتدون على النساء. ومن هنا التعبير التركي الإيجابي "جتى شريف"، بينما كان الثوار يصفون "الجتى" السلبي بمعنى قاطع الطريق بـ "الطمّاعة" [2748]. وحدث في الأناضول الشيء نفسه؛ إذ عبّر نمط الجتى الشريف عن ظاهرة تمرد على تعسف السلطة، وفي الأناضول كان أفراد الجتى الشريف يعيشون من خلال سرقة أموال الأغنياء، أو خطف أطفالهم مقابل فدية، لكنهم كانوا متعاطفين مع الفلاحين الفقراء. وصورت الذاكرة الشعبية قصصًا وأساطير عنهم تشبه شخصيات "روبن هود" [2749]. وفي حرب الاستقلال الكمالية، احتوت الميليشيات الكمالية على كلا النمطين، لكن القيادة النظامية كانت تعاقب الجتى "الطماع" بشدة، أو تستبدل عقوبته بزجه في الصفوف الأمامية، كما حدث الأمر نفسه تقريبًا في الثورة الهنانية. كان بعض الثوار في ثورة هنانو قد مارسوا أعمال الجتى [2750]، لكن هنانو لم يكن يدخر أي فرصة في معاقبتهم، وردّ المنهوبات إلى أصحابها [2751]. كان هناك خلال سنوات ثورة الشمال تمييز بين "الجتى الشريف" و"الجتى" بمعنى قاطع الطريق [2752]، لكن كان هناك أيضًا انقسام بين من يشرعن عمليات السلب ويعتبرها عملًا جهاديًا، ويدافع عن القائمين بها، ومن يعتبرها من أعمال الشقاوة. وبرز ذلك في تحيز مجموعة الصهاونة إلى نورس طيبة المتهم بقيادة عمليات نهب الحي المسيحي في إدلب، ومن يعتبره شقيًا، ويطالب بإعدامه، وفي الأخير سُلّم طيبة إلى الفرنسيين الذين أعدموه شنقًا في حلب [2753].

مع قرار الكماليين بضعضعة الوضع الفرنسي في سورية، اتبعوا ما يمكن تسميته سياسة "عسكرة مدينة كلّس بالجتى"، وتوجيههم لشن الهجمات في الأراضي السورية. أدت هذه السياسة إلى تحويل كلّس إلى ملجأ لكل الفارين من السلطات الفرنسية، ووفق السعدون، "أصبح كل محكوم بجرم من

الأجرام العادية يفر من سورية، ويلتجئ باسم ثائر حتى غدا في مدينة كلَس جيش جرار من أرباب الجرائم العادية" [(2754)]. وكان في عدادهم بعض الجنود السوريين الفارين من الخدمة في الفرقة السورية (الفرنسية)، لأسباب شتى ليست الأسباب الوطنية في عدادها بالضرورة. وبلغ من شدة حركة الفرار أن خصصت قيادة جيش الشرق في نيسان / أبريل 1922 مكافأة تراوح بين ليرتين و25 ليرة سورية لكل من يساهم في القبض على الفارين [(2755)].
وفي سياق تلك السياسة، غضّت السلطات الكمالية النظر عن تسرب الثوار السوريين اللاجئين إليها من بقايا الثورة الهنانية، لكن لم يتبق منهم بحلول صيف عام 1922 سوى عدد قليل انضم إليهم آخرون ليبلغوا نحو مئة رجل [(2756)] من أصل العدد الكلي لرجال الثورة الهنانية الذي بلغ في شهور الذروة نحو 3000 رجل [(2757)]. وغضّت أيضًا السلطات الفرنسية نفسها النظر عن تسربهم؛ إذ ادعوا أن عملياتهم موجهة إلى قطع دابر الأشقياء "المجرمين السلابين" الذين ينتحلون اسم الثوار [(2758)]. لكن هؤلاء الثوار شكلوا مجموعات صغيرة قياسًا على الحجم الكبير من عمليات "الجتى"، فضاعت عملياتهم وسط كثرة عمليات أخرى.

4 - ارتفاع وتائر عمليات الجتى وانتشار الفوضى في شمال حلب وغربها

نتج من تسرب من وصفهم السعدون بـ "الأشقياء" انتشار ما يصفه بـ "العصابات الصغيرة من الفرات حتى حدود اللاذقية، ومن حماة حتى الحدود التركية. وقد أصبحت الحالة شبه فوضى" [(2759)]. وأشار السعدون إلى زخمها من الناحية الكمية أو الحدثية، بأنه "لا يمكن إحصاؤها لكثرتها"، وحدد طبيعتها بأنها "من الأحداث والمعارك الطفيفة" [(2760)]. وأحصى مزراحي في الأرشيف الفرنسي الرسمي للجيش والاستخبارات وقوع 381 عملًا عسكريًا صغيرًا في الفترة 1922 - 1924، بمعدل عملية كل ثلاثة أيام، تركز معظمها في مناطق الشمال الغربي لمدينة حلب، وفي جبل الزاوية وفي منطقة الباب - شومان بيك، لكن وقع منها 328 عملًا في عامي 1922 و1923، بمعدل عملية واحدة كل يومين، بينما وقعت 53 عملية في عام 1924[(2761)].
كان من أبرز العمليات وأشدّها التي حدثت طردًا مع توتر العلاقات التركية - الفرنسية، إبان مفاوضات لوزان، قيام مصطفى الحاج حسين، القائد السابق لثورة جبل الزاوية بالهجوم، في 22 أيار / مايو 1923، على سراي أريحا في شمال جبل الزاوية بالقنابل وثلاثة رشاشات. وتوالت هجمات الثوار بقيادة عقيل إسقاطي ونجيب البيطار، في حزيران / يونيو 1923، على الوحدات الفرنسية في الضفة اليمنى لنهر العاصي الشمال [(2762)]. وفي تموز / يوليو، داهم الثوار مزرعة صلاح الدين الجابري قرب حلب وخطفوه. وكان جميع من قاموا بهذه العمليات من بقايا رجال الثورة الهنانيّة الذين لجؤوا إلى تركيا بعد

نهاية الثورة [2763]. وكان من أشدها عملية 26 حزيران / يونيو 1923؛ فقد أغارت، وفق المصادر الفرنسية، مجموعة من المسلحين، قدّر عددها بنحو 30 رجلًا، على قافلة تجارية تبيت في خان نهر الذهب في مدينة الباب، ونهبتها، وكانت العملية عملية نهب صافية. لكن المجموعة المسلحة اصطدمت في طريق عودتها عرضًا بخيالة فرنسيين، حيث جرت اشتباكات عنيفة انسحبت بنتيجتها المجموعة المسلحة مع جرحاها إلى الأراضي التركية [2764]. ولعلها العملية نفسها التي يشير إليها يوسف السعدون في صفحات مطولة تحت اسم عملية خان كوبرت التي وقعت في حزيران / يونيو. وقد جرت هذه العملية في ضوء تحديد لجنة الاتحاد الإسلامي بحلب لاستهداف القافلة، ويشير السعدون إلى أن الثوار أغاروا على الخان لكون القافلة المستريحة فيه تنقل مؤنًا للفرنسيين [2765].

بسبب كثرة العمليات الحدودية، لم تتمكن دولة حلب التي أقامها الفرنسيون حتى أواخر عام 1924 من إجراء الإحصاء العام الذي قرره الفرنسيون في عام 1922[2766]، وعلى الرغم من أن السلطات العسكرية الفرنسية قد شدّدت مراقبة حركة التنقل بين كيليكيا والأناضول وحلب، وأقامت المخافر على الطرق والمسالك العمومية للحيلولة دون أي تسرب لمن لا يحمل أوراقًا قانونية مصدَّقًا عليها في حزيران / يونيو 1922، وعززت قوات الدرك؛ ما أدى إلى أن تخصص دولة حلب نصف مصروفاتها حتى منتصف أيار / مايو 1922 [2767] على نفقات الدرك [2768]، وشكلت الدرك السيّار الذي كانت كل دولة من دول الاتحاد السوري تدفع نفقاته من موازناتها [2769]، فإنه، كما يشير السعدون إلى ذلك، "لم تكن تمضي ليلة من الليالي إلا وتُنهب منها قرى وتُسلب أموال" [2770]، وأضاف قوله: "تفاقمت هذه الأحوال، وازداد خطرها، وتفاقم أمرها، حتى [أصبح] من يمسي لا يؤمن أنه يسلم على أمواله إلى الصباح". وأشاعت السلطات الفرنسية "أن هذه الأعمال من فلول الثورة"، وكان "الأشقياء"، كما يسميهم السعدون، "عندما يداهمون قرية يخاطبون بعضهم بأسماء الثوار" [2771].

كان معظم هذه العمليات من نوع "المعارك الخفيفة" كما يصفها السعدون [2772]، وقد حددت أهدافُها في السلب والنهب طبيعتها. وكانت غالبيتها من نوع عمليات "جتى" أو"سلابة" [2773]، بالمعنى السلبي لصفة "جتى".

لم يستبعد السعدون أن يكون بعض هذه العمليات نتاج عمل "شبه منظم" [2774]، ولم يفصّل في الأمر أكثر من ذلك، لكنه كان يشير إلى رعاية المسؤولين الأتراك لتلك العمليات، في إشارته إليهم أنهم ربما كانوا يقتسمون الغنائم الناتجة من عملية السلب معهم [2775]، بينما لم تتمكن التقارير الاستخبارية الفرنسية من الجزم بمدى تشجيع حكومة أنقرة لحركات هذه اللجان أو التواطؤ معها أو عدم قدرتها ببساطة على فرض سلطتها عليها [2776]. أما الجنرال ويغان، فحمّل أهالي القرى مسؤولية اختلال الأمن في الضواحي،

بسبب عدم تصديهم لمجاميع "العصابات"، بل اعتبر أن هناك ما يدفع إلى الشك بأن لهم "اشتراكًا وتآمرًا معها. وقد كان يجب على سكان القرى أن يهبوا لمحاربتها، وإني أعتبر القعود عن مقاومتها جريمة مشابهة لجريمة العصابات نفسها" [(2777)].

في هذا السياق، تحولت المجموعة الصغيرة المتبقية من الثورة الهنانية إلى مجموعة حتى تنهب وتسلب، على غرار الأشقياء اللاجئين إلى كلّس. ويقيم السعدون أعمالهم بأنهم "أساؤوا للثورة لأنهم دومًا يستعملون السلب والنهب، ويحميهم الموظفون من الأتراك، وقد يشتركون معهم بالغنائم التي يسلبونها من قرى سورية. وأصبحت الحالة فوضى [...] ورغم مراجعاتنا الكثيرة المتتالية للحكومة التركية لمنع هؤلاء من هذه الأعمال المشينة المشوهة للثورة فلا ترى أذنًا صاغية لقولنا، وذلك لأن الأمر يأتي من الوزارة إلى المحافظ، ومنه إلى القائمقام، وهؤلاء يخبرون الحكومة بعكس ما نقول. وطال الحال على هذا المنوال، ولم يبق من الثوار من لم ينضم إلى هؤلاء، ويحسّن أعمالهم سوى السيد نجيب عويد وكاتبه الفقير. فبقينا نحن الاثنان، والفئة الباقية في الطرف الآخر" [(2778)].

5 - إلحاق عمليات الجتى أضرارًا فادحة باقتصاديات حلب وبسياسة القطن الفرنسية

عاشت المناطق الحدودية السورية - التركية، مع فتح الكماليين الحدود لعمليات الجتى، حالة فوضى أمنية عامة، طردًا مع تشديد الكماليين الإجراءات الجمركية للبضائع السورية، ولا سيما بضائع حلب. وفي اجتماع الجنرال ويغان مع أعيان مدينة حلب، شكا جنبرت، رئيس غرفة تجارة حلب، من الوضع الاقتصادي المتردي في المدينة، و"أن التجارة جامدة، بسبب مقاطعة الحكومة التركية للبضائع الحلبية واختلال الأمن في الضواحي" [(2779)]، لكن الجنرال رد ذلك إلى عدم التزام الحكومة التركية بتنفيذ مشروع الاتفاق الجمركي السوري - التركي، واختلال الأمن نتيجة أعمال العصابات [(2780)].

ألحقت تلك العمليات أضرارًا فادحةً بجني المحاصيل الشتوية والصيفية، واضطرار الملّاك إلى دفع إتاوة كبيرة للعصابات؛ فلقد كانت عمليات العصابات تلك تشتد مع موسم الحصاد [(2781)]، كما ألحقت أضرارًا فادحةً أخرى بسياسة القطن الفرنسية، التي رمت إلى تحويل سورية في سياق ارتفاع حمى القطن لدى الحزب الاستعماري الفرنسي إلى مزرعة للقطن [(2782)]. كانت دراسة جدوى زراعة القطن قد قامت بها شركة فرنسية مع بدايات الاحتلال، وصدر بنتيجتها في عام 1920 تقرير يشجع حكومة "دولة حلب" على زرع المساحات المروية بالقطن؛ فقد كانت الأراضي المخصصة لزراعة القطن "البلدي" والبعلي محصورةً يومئذ، وظلت كذلك حتى عام 1925، في المنطقة الواقعة في أقضية إدلب وحارم وجبل سمعان وجسر الشغور، أي مناطق

الاضطرابات [2783]. وكان من نتائج العمليات إلحاق أذى كبير بسياسة القطن الفرنسية في سورية، التي ارتبط بها الجنرال غورو، حيث واصلها خلفه الجنرال ويغان الذي وصل إلى بيروت في 9 أيار / مايو 1923 خلفًا للجنرال غورو، وحثّ حكومة بوانكاريه على تنفيذ هذا المشروع، وأرسل مندوبًا إلى باريس لحشد تأييد الحكومة لبرنامجه. وكان في قلب من تلقف دعوة ويغان الرأسمالي الفرنسي تيرييه، وهو عضو قديم في "لجنة آسيا الفرنسية"، وذو صلاتٍ وثيقة بمجموعة ليون - مرسيليا المكوّنة من رجال أعمالٍ فرنسيين ذوي مصالح "واضحة" في سورية. وبحلول عام 1924، بعد هدوء تامٍ للعمليات على المناطق الحدودية السورية - التركية، بدأ رأس المال الفرنسي في التغلغل في قطاع القطن السوري، ولا سيما في محافظة حلب [2784].

ثانيًا: معاهدة لوزان وتراجع اضطرابات الشمال

مثّل توقيع معاهدة لوزان (24 تموز / يوليو 1923)، واعتراف تركيا بتصفية الدولة العثمانية، وتعيين المعاهدة الحدود بين تركيا وسورية وفق ما قررته اتفاقية أنقرة وإعلان الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول / أكتوبر 1923، نقطة تحول حاسمة في العلاقة بين السلطات التركية واللاجئين السوريين في القسم التركي من الحدود، وتحديدًا كلّس وعنتاب والحوض الأعلى لنهر قويق، أي ما يشكل جزءًا تاريخيًا من الجزيرة العليا الشامية التاريخية. وما يهمنا من هذه المعاهدة هو أثرها المباشر في قيام كلٍّ من السلطات التركية والفرنسية بمطاردة الجتى وتقديمهم للمحاكمة العسكرية في سورية من جهة، وإبعاد السلطات التركية لهم إلى أماكن نائية عن الحدود التركية - السورية من جهة أخرى.

- محاكمات آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر الفرنسية لأعضاء شبكة الاتحاد الإسلامي

كانت السلطات الفرنسية قد فككت شبكة الاتحاد الإسلامي، واعتقلت رؤوسها بالتزامن مع زيارة الجنرال ويغان لحلب من جهة (21 تموز / يوليو 1923) [2785]، وتوصل أعضاء مؤتمر لوزان الثاني إلى صياغة معاهدة لوزان من جهة أخرى. ويبدو أن السلطات التركية نفسها كان لها دور ما في كشف تلك الشبكة والتمهيد لاعتقالها قبل توقيع المعاهدة، إذ تلقّت سلطات كلّس وعنتاب التركية من الحكومة في أنقرة في بدايات تموز / يوليو تعليمات صارمة بأن تطرد مجاميع اللاجئين السوريين من كلّس وعنتاب. وتلبية لاحتجاجات الملّاك في كلّس وأعزاز على ابتزاز مجاميع العصابات لهم، وعلى خلفية وصول مفاوضات لوزان إلى نهايتها، طلب قائمقام كلّس التركي من ضابط الاستخبارات الفرنسي التعاون معه ضد قطاع الطرق. وانخفضت بفعل هذا التعاون الاستخباري التركي - الفرنسي عمليات الجتى مباشرة وفرّت في

أواسط تموز / يوليو إلى عملية واحدة مقابل 30 عملية في حزيران / يونيو وبدايات تموز / يوليو 1923، حيث تفرّقت مجاميع الجتى في هذا الشهر من الملاحقات [2786].

قامت السلطات القضائية العسكرية الفرنسية في سورية، في هذا السياق من التعاون الاستخباري التركي - الفرنسي، في 3 - 4 أيلول / سبتمبر 1923، بمحاكمة ثلاثة وعشرين من أعضاء لجنة الاتحاد الإسلامي بحلب والمرتبطين عضويًا بلجنة كلّس - عنتاب، أمام المجلس الحربي في حلب، بمدد تراوح بين ثلاث سنوات وعشرين سنة، وحجزت أموالهم المنقولة وغير المنقولة. ومن الذين حوكموا غيابيًا بعض أبرز قادة اللجنة، منهم الحاج فاتح مرعشلي [2787]، وكان في عداد من حوكموا بتهمة "تواطئهم مع الأتراك"، موظفون حلبيون بكوات بارزون من أقطاب اللجنة [2788].

أ - إبعاد اللاجئين السوريين إلى مناطق نائية جنوب شرق مرسين

تزامنت المحاكمات العسكرية الفرنسية مع تشكيل السلطات التركية لجنة لترحيل اللاجئين السوريين من كلّس وعنتاب إلى الداخل التركي. قامت هذه اللجنة، في 5 أيلول / سبتمبر 1923، بإبعاد القافلة الأولى، وكانت مؤلفة من أكثر من مئة لاجئ سوري، مع عائلاتهم من كلّس إلى منطقة تبعد نحو 80 كيلومترًا من الجنوب الشرقي لمرسين. ثم تلاها، في 13 - 14 كانون الأول / ديسمبر، إبعاد قافلة أخرى مؤلفة من نحو 200 رجل، وبعد نحو شهر، أُبعدت من كلّس العناصر الأقل أهمية من الجتى السوري في 11 كانون الثاني / يناير 1924 مع عائلاتهم. أما القادة السياسيون ففرضت عليهم إقامة جبرية مشددة، حيث نقل فاتح المرعشي من أراضيه في القرى الحدودية إلى عنتاب ووُضع تحت رقابة مشددة، وكذلك بكوات العمق الآخرون. وفي أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1923، خصصت الحكومة التركية مكافآت لكل من يتعاون معها في القبض على الجتى، وإبعاد كل من يقدم لهم مساعدة مادية من أي نوع كان، والعفو عن أي رجلٍ من العصابات يسلم نفسه في غضون 30 يومًا. واستمرت عمليات الإبعاد على قدم وساق طوال الفترة تشرين الثاني / نوفمبر 1923 - كانون الثاني / يناير 1924، وشملت 300 لاجئ سوري، أما الحاج المرعشي فوُضع تحت المراقبة في عنتاب [2789]. فلقد باتت المخاوف التركية جدية من أن ينقل هؤلاء أعمال "شقاوتهم" وبحثهم عن الغنائم بطريقة السلب إلى الداخل التركي بعد معاهدة لوزان.

يعبِّر السعدون عن استحسانه قيام الحكومة التركية بنفي هؤلاء الجتى ويصفهم بـ "السلابة" عن المناطق الحدودية؛ لأنهم جميعًا ارتكبوا أعمال سلب ونهب باسم الثورة، "وأعطت أوامر مشددة بسوقهم إلى داخل البلاد التركية، وبهذا خفّ شرهم عن البلاد السورية" [2790]، لكنه لا يخفي نقده الشديد للقسوة التركية في معاملتهم بعد أن استخدمتهم لغاياتها، فيشير إلى أن الحكومة التركية ساقتهم بقوة الحراب إلى المنفى. وللحيلولة دون عودتهم إلى

الأراضي السورية، أو التمركز بالقرب منها، يقول إن الحكومة التركية "أقامت المخافر على طول الحدود السورية - التركية، ومنعت الثوار السوريين من الإقامة بقرب الحدود، وتطارد كل من يجتاز حدودها، وتسوقه إلى داخل بلادها. ولهذا ساءت أحوال الثوار، وتفرق جمعهم، حتى إن كثيرًا منهم كان يعود إلى سورية، إما يعتصم في الجبال إلى أن يُقتل، وإما يُقبض عليه و يُعدم، وإما يتوارى عن الأنظار"، و"حتى الجنود الأتراك عندما كانوا يسوقونهم إلى الداخل يجعلونهم أمام الخيل وهم مشاة يسيرون على أقدامهم، والذي يتخلف عن السير، أو يصيبه الإعياء من طول الطريق، أو يحاول الفرار، فلا يتورعون عن قتله" [(2791)].

ب - العمليات الأخيرة

تمكّن قسم صغير من بقايا مجموعة الثوار، المنحدرين من بقايا الثورة الهنانية، من التواري عن أنظار السلطات التركية، ومن التسرب إلى الأراضي الحدودية السورية. وتقدمهم المدرسة التاريخية الرسمية السورية وفي قلبها مذكرات الشغوري والسعدون ثم ما كتبه آل جندي وعياشي، ثم ما سيدرس في مقررات التاريخ في المدارس باعتبارهم ثوارًا وطنيين، لكن يشوب ذلك في رأي الباحث تقدير ثقيل باندفاعهم للعمليات بدافع الغنيمة التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة، وليس بدوافع وطنية بالضرورة.

فتمكّن كل من صبحي اللاذقاني، في أيلول / سبتمبر 1923، ونجيب البيطار، في تشرين الأول / أكتوبر 1923، من التسلل إلى نقاط في جبل الزاوية. وكان من أبرز عملياتهم خطف صلاح الدين الجابري، أحد أعيان الجوابرة في حلب، والعملية "المدوية" التي وقعت، في 10 تشرين الأول / أكتوبر 1923، حين قتلت هذه المجموعة الملّاك الكبير مصطفى بك العظم في مزرعته في قرية الهبيط في ريف حماة، وتتهم التقارير الفرنسية مصطفى الحاج حسين، القائد السابق لثورة جبل الزاوية في الثورة الهنانية بقيادة العملية [(2792)]. وتعيد العملية إلى معاقبته على استقباله، بحسب التقارير الفرنسية، بعثة اقتصادية فرنسية في مزرعته، وخطفت شقيقه مقابل فديةٍ كبيرة قدرها 200 ليرة ذهبية [(2793)]، بينما تعيد بعض التقارير الفرنسية الواردة من حلب ودمشق العملية إلى تبنّي مصطفى الحاج حسين قضية الفلاحين ضد سيدهم العظم [(2794)]. وهو ما تبنّته التواريخ الطبقية لحركة الفلاحين السورية، وتشير إلى استيلاء عائلتَي الحراكي والعظم على قرية الهبيط، وتحويل فلاحيها الأحرار إلى مرابعين [(2795)]؛ فحاول مصطفى الحاج حسين قائد العملية أن ينتزع منه ضريبة العشر لتمويل نفقات الثوار، وقدرها 300 ليرة ذهبية، ولمّا امتنع عن ذلك قتله [(2796)]. لكنّ هذه السردية الطبقوية يسودها بعض التشوش، في ما لو علمنا أن مصطفى الحاج حسين كان من أقوى المدافعين عن حكمت بك الحراكي، وحال دون قتل الثوار الصهاونة له لسابقة تسليمه أحد رجالهم، وهو نورس طيبة، للفرنسيين الذين أعدموه شنقًا في حلب [(2797)]. فكيف يؤازر كبار ملّاك المعرة، بينما يقتل

ملّاك الهبيط إن كانت دوافعه طبقية مبنية على نصرة الفلاحين؟ أما يوسف السعدون، فإنه غير متأكد من أن مصطفى الحاج حسين كان موجودًا في عملية المداهمة تلك، ويرى أن من قادها هو نجيب البيطار على رأس مجموعة من الثوار الصهاونة الذين يرى أن أعمالهم "لم تكن حسنة"، وهو تعبير لطيف جدًا عما قاموا به من انتهاكات في مجرى الثورة الهنانية، وأن العظم دافع عن نفسه أو عن ماله فقتلوه، ويصف العملية بأنها عملية سلب ونهب، فيشير إلى أن الصهاونة بعد أن قتلوه "استاقوا خيله، وسلبوا ما استطاعوا سلبه، ثم عادوا إلى الأراضي التركية" [(2798)].

كانت هذه من أواخر العمليات التي تراجع حجمها من 192 عملية خلال عام 1923 إلى 53 عملية فقط في عام 1924[(2799)]، حيث ستواصل الاستخبارات الفرنسية حصر المشتبه في أنهم من الثوار أو أنهم يساعدونهم، وجرت الحملة الأكبر بين آذار / مارس - آب / أغسطس 1924، وأوقفت 95 شخصًا في حارم لإبعادهم بوصفهم عناصر خطرة على أمن القضاء [(2800)].

ثالثًا: نهاية دور السنوسي وإبعاده عن تركيا

بعد إلغاء الخلافة نفسها في 3 آذار / مارس 1924، ثم إعلان في 20 نيسان / أبريل 1924 صيغة جديدة للدستور التركي، والتحول إلى نموذج الدولة القومية العلمانية، لم يبق للسنوسي عمل. فعاد في هذه الظروف من تركيا إلى دمشق، ونزل ضيفًا على الأمير محمد سعيد الجزائري (1885 - 1970)، غير أن السلطات الفرنسية اعتبرت أن وجوده في دمشق "غير مرغوب فيه" [(2801)]، فقصد في 6 تشرين الأول / أكتوبر 1924 القنصل البريطاني وطلب منه تأشيرة دخول إلى مكة، مدعيًا "أنه رفض عرض مصطفى كمال مؤخرًا لقيادة الجيش التركي لغزو العراق، وأنه برفضه الخلافة التي عرضها عليه مصطفى [كمال]، قد حافظ على دينه وتفادى السياسة، وأنه كانت تساوره منذ أمد طويل الرغبة بزيارة المدن المقدسة، وأنه بعد خلاصه من السلطات التركية التي كانت تحتجزه عمليًا في الأناضول ليخدم أغراضها الخاصة، فقد بات الوقت مواتيًا للتوجه إلى مكة، ويقول إنه لا يرغب في العودة إلى تركيا، ولكنني لا أدري هل أنه مخلص في ذلك أم لا؟" [(2802)].

وفي 20 كانون الأول / ديسمبر 1924، حسمت سلطات الانتداب موقفها من السنوسي، وأصدر الوزير الفرنسي المفوض فرشير دو ريفي (Verchère de Reffye)، بوصفه وكيل المفوض السامي في سوريا ولبنان، أمرًا بإبعاده "من بلاد دول سورية ولبنان الكبير"، وكلف مندوبيه مع مصلحة الاستخبارات بتطبيق ذلك [(2803)]. وبدءًا من هذه اللحظة، سيتوارى دور السنوسي في العلاقات التركية - السورية والعلاقات التركية - الإسلامية عمومًا؛ إذ انتهت وظيفته.

Jean - David Mizrahi, *Genèse de l'état mandataire. Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2003), p. 134. (2720)

عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: دار نوبل، 2002)، ص 321. (2721)

يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي** (بيروت: دار النهار، 1983)، ص 79. (2722)

يوسف السعدون، **مذكراتي عن الثورة والقتال**، تحقيق فاروق اسليم (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020)، ص 192. (2723)

قامت بهذه العملية مجموعة مصطفى الحاج حسين وعقيل إسقاطي في 26 آب / أغسطس 1922 على قافلة عسكرية فرنسية في وادي العاصي، واشتباكهم معها في معركة ضارية استمرت ساعتين، سقط فيها 15 جنديًا سنغاليًا وضابط صف فرنسي. يُنظر: السعدون، ص 191 - 192؛ Mizrahi, p. 121؛ يُقارَن بـ: محمد هواش، **تكون جمهورية: سورية والانتداب** (طرابلس: مكتبة السائح، 2000)، ص 142. (2724)

المعلومة مستمدة من القرار رقم 221 تاريخ 20 / 8 / 1926 الخاص بتقاعد شاكر الشعباني، في: **العاصمة**، العدد 294، 20 / 8 / 1926، ص 9. (2725)

Mizrahi, p. 134. (2726)

رافق، ص 323. (2727)

شهد المجلس الوطني الكبير مشادات بين مصطفى كمال ورفاقه وبين بعض كبار الأعضاء الذين عارضوا قانون الفصل، وامتزجت معارضتهم للقرار بالخوف من مطامح مصطفى كمال الشخصية للسيطرة على السلطة، وتحويل شكل الحكم النيابي إلى حكم شخصي، ولم يكفوا عن محاولة خلعه دستوريًا، أو التخلص من التمديد بصلاحيات الطوارئ له. وإزاء قوة الاعتراض، صارحهم مصطفى كمال بأن السلطنة والحكم إنما يؤخذان بالتغلب والقوة، وأن القوة والتغلب هي اليوم للأمة ممثلة في المجلس الوطني الكبير، وأن "الأمر لا يتحمل نقاشًا وجدلًا، وأن على المعترضين أن يكفوا عن اعتراضهم، وإن لم يكفوا فالأمر واقع على كل حال، وكل ما هناك أن نقطع بعض الرؤوس"، فارتعد النواب المعارضون، وصوَّت المجلس على القرار بالإجماع وسط الهتافات، ما عدا صوت واحد خنقته الهتافات. وانتهت الجلسة بصلاة تُليت بالتركية وليس بالعربية.يُنظر: محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 56؛ (2728)

Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: phoenix, 1995), p. 385.

Ibid., p. 403. (2729)

(2730) سكت كلّ من شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية عن القرار ولم يدليا بأي تعليق، كما بايع كثير من علماء الأزهر ومعاهده الخليفة الجديد ونشروا نصوص مبايعتهم في الصحف. يُنظر: **المنار**، مج 25، ج 5 (1 تموز / يوليو 1924)، ص 372؛ ووفق تعليق محمد رشيد رضا في **المنار**، "كان أسرع الناس إلى هذه التهاني، وأشدها مبالغة فيها مسلمو الهند، وفي مقدمتهم أعضاء جمعية الخلافة وجمعية العلماء، ومسلمو مصر". يُنظر: **المنار**، مج 25، ج 4 (4 أيار / مايو 1924)، ص 283.

(2731) وصف محمد رشيد رضا خلع وحيد الدين بأنه "لم يعد هناك من مسلم يبالي به سواء اعتبره خليفة أم لا"، وأن "البرهان القاطع على ذلك أنهم [المسلمين] كانوا إلبًا واحدًا على محمد وحيد الدين لما ناوأ الكماليين"، وأن جميع الشعوب الإسلامية تؤيد الكماليين لأنهم يمثلون "شعبًا إسلاميًا يقاتل الإفرنج المستذلين لهم قتال الأكفاء، ويضطرهم بقوته إلى احترامه والاعتراف بحقوق لدولته"، لكنه اعترض على القرار من منطلق ما وصفه بـ "واجب البيان والنصيحة" لحكومة يؤيدها، وأن "الغازي مصطفى كمال مخطئ فيما رمى إليه من خطبته من محاولة إثبات أن نظام الخلافة الشرعي غير صالح وغير موافق لمصلحة الأمة"، وأن الواجب هو نصب "خلافة شرعية". يُنظر: محمد رشيد رضا، "تعليق **المنار** على خطبة مصطفى كمال"، **المنار**، مج 23، ج 10 (29 ربيع الآخر 1341 / 18 كانون الأول / ديسمبر 1922)، ص 784. جمع وجيه كوثراني ودرس نصوصًا كثيرة حول ردات الفعل العربية، وفي مقدمتها ما كتبه محمد رشيد رضا حول الفصل بين الخلافة والسلطنة ثم إلغاء الخلافة. يُنظر: وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا، دراسة ونصوص** (بيروت: دار الطليعة، 1996).

(2732) هارولد كورتيناي أرمسترونغ، **الذئب الأغبر: مصطفى كمال** (القاهرة: دار الهلال، 1952)، ص 196 - 197.

(2733) دروزة، ص 67.

(2734) يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922**، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، مج 3 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 264.

(2735) المرجع نفسه، ص 127 - 128.

(2736) محمد محمد حسين، **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**، مج 2، ط 6 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983)، ص 34.

(2737) **المنار**، مج 25، ج 4 (4 أيار / مايو 1924)، ص 283.

(2738) رافق، ص 324.

(2739) Mizrahi, p. 146; رافق، ص 323 - 324.

(2740) محمد فؤاد عنتابي ونجوى عثمان، **حلب في مئة عام**، ج 3 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 33.

(2741) هواش، ص 146.
(2742) Mizrahi, p. 135.
(2743) رافق، ص 325.
(2744) المرجع نفسه، ص 325 - 326.
(2745) Roger de Gontaut - Biron & Gaston Le Révérend, *D'angora à Lausanne, les étapes d'une déchéance* (Paris: Plon - Nourrit & Cie,1924), pp. 79 - 80 & Préface Edouard Soulier.
(2746) Mizrahi, pp. 134 - 136.
(2747) اعتقل بعض الحلبيين منهم البكباشي المتقاعد بهجت بك، والسيد حمدي، مدير بنك الزراعة بحلب، والسيد صبري من مأموري المحاسبة والسيد درويش علي رئيس محكمة الاستئناف سابقًا وأبو كدرو المصري. **لسان الحال**، العدد 8984، 24 / 7 / 1923، ص 1؛ كانت السلطات الفرنسية حين احتلت حلب قد عفت عن الحاج أحمد الحسين وفتاح البيطار وكنجو حمادة وأبي كدرو المصري ورفقائهم. يُنظر: **البشير**، العدد 2607، 19 / 8 / 1920، ص 3. وكانوا جميعًا من قادة ميليشيات المتطوعين الأهليين إبان أزمة الاستبدال.
(2748) عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 152 - 153.
(2749) Halidé Edib, *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and their Origin* (New Haven: Yale University Press, 1930), pp. 156 - 157.
(2750) عرفت الثورة الهنانية بعض نماذج "الجتى" أو قطاع الطرق هؤلاء، مثل حادثة استباحة بعض الجتى من الثوار الصهاونة وغيرهم للحي المسيحي في إدلب، التي يصفها أدهم آل جندي بأنها "وصمة في جبين الثورة". يُنظر: أدهم آل جندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي** (دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960)، ص 68؛ لمزيد من التفاصيل عن هذه الحادثة، يُنظر: السعدون، ص 99؛ لتفاصيل أكثر، يُنظر: غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا** (بيروت: مطابع أشقر أخوان، 1955)، ص 216.
(2751) يشير السعدون إلى أن نجيب عويد صادر قطيع غنم لمتعهد الجيش الفرنسي في حلب، ووزع قسمًا وافرًا منه بين أفراد جماعة الشيخ صالح العلي وأهل الصقيلبية وغيرهم، لكن هنانو تدخل في الأمر، وأعاد ما تبقى منها إلى أصحابها. يُنظر: السعدون، ص 145؛ وفي جلسات المحاكمة العسكرية لهنانو في حلب (آذار / مارس 1922) شهد العديد ممن تعرضوا لعمليات السلب لصالح هنانو، فيورد تقرير القنصل البريطاني عن مجريات المحاكمة، أنه "استُدعي الشهود للإدلاء بشهادتهم بشأن ارتكاب هنانو أعمال سطو، ولكنهم لم يتمكنوا من الشهادة بأنه سطى [كذا] عليهم. وذكر أحد الشهود أن هنانو أمر بإعادة البضاعة المسلوبة منه. وشهد شهود آخرون على حسن شخصية هنانو، وعلى أن سوريا أقرت عمله الوطني الذي اتسم بطابع محض سياسي".

يُنظر: FO371, Despatch No. 28 from Mr J. Morgan to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 March 1922, Giving the Details of the Court Martial of Ibrahim Hananou, 15 - 18 March 1922, in: Jane Priestland (ed.), *Records of Syria 1918 - 1973*, vol. 2: *1920 - 1922* (Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005), pp. 680 - 684.

(2752) رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام**، ص 152 - 153.

(2753) كان نورس طيبة، أحد أبرز مقاتلي الصهاونة، يمثل بالنسبة إلى هنانو، وفق بعض الدراسات المرجعية السورية لثورة الشمال، من أبرز ممثلي فئة "الطمّاعة"، بينما كان يُعتبر "مجاهدًا" مقدامًا بالنسبة إلى الصهاونة بقيادة عمر البيطار. وبرزت المشكلة حين اتخذ هنانو، وفق بعض المصادر، قرارًا بإعدامه لقيامه بحرق سجلات دار الحكومة في إدلب، ونهب الحي المسيحي فيها، وقيامه في أوائل كانون الثاني / يناير 1921 بالهجوم على معرة النعمان، حيث حدثت مواجهة ضارية بين مجموعته والأهالي، نتج منها في النهاية القبض عليه، وقيام زعيم المعرة حكمت الحراكي بتسليمه إلى الفرنسيين الذين أعدموه شنقًا في حلب. وتسبب هذا القرار في تصدع كبير في صفوف الثورة؛ فدخلت قوات كبيرة على رأسها عمر البيطار وعاصم بك المعرة للثأر لطيبة من الحراكي، لكن مصطفى الحاج الحسين منعهم من قتله. يُنظر: آل جندي، ص 88 - 89.

(2754) السعدون، ص 211.

(2755) **حلب**، العدد 240، 18 / 4 / 1922، ص 2. وخلال آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر 1922، تفاقمت حالة انهيار الفرقة الفرنسية مع ارتفاع وتيرة عدد الفارين منها؛ ما حدا بالجنرال غورو إلى اعتبار مختاري القرى الذين يقدمون "المعاونة والمساعدة" لـ "جنود الفرقة السورية الذين يلتجئون إليها للتخلص من تعقبات الدرك" "مجرمين بتخبئة الجنود" يعاقب فاعله بالسجن من شهرين إلى 5 أشهر. يُنظر: بلاغ من مديرية الداخلية بكتاب غورو المفوض السامي الفرنسي المؤرخ في 31 آب / أغسطس 1922، **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 260 (28 أيلول / سبتمبر 1922)، ص 1.

(2756) السعدون، ص 185، 192؛ كان عدد الذين عاهدوا السعدون على المضي في طريقه المقاوم بعد انهيار الثورة الهنانية هو 60 رجلًا. يُنظر: السعدون، ص 185؛ لكن خارت عزائمهم وعقدوا صفقات تسوية مع الفرنسيين بحيث لم يتبق مع السعدون سوى عشرة رجال. السعدون، ص 188؛ أما العدد الإجمالي للثوار من مجموعات الصهاونة وجبل الزاوية الذين لجؤوا إلى تركيا، فكان بحلول صيف عام 1922 نحو 100 رجل. يُنظر: المرجع نفسه.

(2757) رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث**، ص 162.

(2758) السعدون، ص 192.

(2759) المرجع نفسه، ص 224.
(2760) المرجع نفسه.
(2761) Mizrahi, p. 114.
(2762) Ibid., pp. 121 - 122, 126.
(2763) Ibid.
(2764) **لسان الحال**، العدد 8970، 3 / 7 / 1922، ص 3.
(2765) السعدون، ص 214 - 223؛ وقد استنتج الباحث العلاقة بين تحديد لجنة الاتحاد الإسلامي في حلب والثوار السوريين المتحلقين حول الحاج فاتح المرعشي في عنتاب من إشارة السعدون إلى أن من أتى لهم بهذا الهدف هو جميل أفندي، وهو ضابط عثماني متقاعد. وكان خاله هو الرئيس العثماني المتقاعد في حلب بهجت بك. يُنظر: السعدون، ص 211 - 212؛ وبهجت بك كان من أبرز قادة لجنة الاتحاد الإسلامي في مدينة حلب.
(2766) يُقارَن بقرار استئناف عمليات "تسجيل النفوس" في أقضية ولاية حلب، بسبب "كثرة تجول العصابات في أقضية هذه الولاية في أثناء الإحصاء العام 1922"، في: **العاصمة**، السنة 7، العدد 283، تشرين الأول / أكتوبر 1925، ص 14.
(2767) قرار (48)، عن الجنرال قومندان الفرقة الثانية ومندوب القوميسارية العليا لحكومة حلب. **حلب**، العدد 246، 5 / 6 / 1922، ص 1 - 2.
(2768) كانت مصروفات دولة حلب حتى أيار / مايو 1922 قد بلغت 60 ألف ليرة سورية، أُنفق نصفها على الدرك. هذه المعلومة مستمدة من خطاب الجنرال دولاموت في افتتاح مجلس الحكومة بحلب. **حلب**، العدد 197، 23 / 5 / 1921، ص 4؛ كما أرغم حكومة الاتحاد السوري على تسديد نفقات تلك الوحدات وكذلك لتمويل بعض المشاريع التنموية العمرانية الصغيرة. ولتحقيق ذلك، قام بتخفيض حجم الموظفين بنحو 1129 وظيفة، بما وفر سبعة ملايين فرنك فرنسي. وكان هذا الحجم قد ارتفع من 3602 من الموظفين في عام 1920 إلى 5697 موظفًا. يُنظر: خطاب الجنرال بيوت مندوب المفوض السامي في افتتاح الجلسة الأولى لمجلس حكومة الاتحاد السوري ثم الجلسة الثانية، في: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد 272 (4 كانون الثاني / يناير 1923)، ص 1 - 2.
(2769) Mizrahi, p. 155.
(2770) السعدون، ص 191.
(2771) المرجع نفسه.
(2772) المرجع نفسه، ص 224.
(2773) رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام**، ص 152 - 153.
(2774) السعدون، ص 224.
(2775) المرجع نفسه، ص 211.

(2776) رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية**، ص 330؛ Mizrahi, p. 130.

(2777) **لسان الحال**، العدد 8984، 24 / 7 / 1923، ص 1.

(2778) السعدون، ص 211.

(2779) عنتابي وعثمان، ج 3، ص 37.

(2780) **لسان الحال**، العدد 8984، 24 / 7 / 1923، ص 1.

(2781) تُحرث أراضي المحاصيل الشتوية (القمح والشعير والعدس وغيرها)، في تشرين الأول / أكتوبر وأوائل تشرين الثاني / نوفمبر، وتُحصد في حزيران / يونيو. أما المحاصيل الصيفية (قطن قصب سكر ...إلخ)، فتُبذر في أيار / مايو وحزيران / يونيو وتُحصد في آخر أيلول / سبتمبر، بينما تستمر المحاصيل الخريفية بدءًا من آب / أغسطس ولمدة 60 - 80 يومًا. مباحث زراعية، **حلب**، العدد 206، 8 / 8 / 1921، ص 1.

(2782) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920 - 1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 76 - 77.

(2783) ليون عبد الله مراد، **تنظيم تجارة القطن في سورية، المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1951** (حلب: مطبعة الضاد، [د. ت.])، ص 114.

(2784) أورد خلاصات ذلك: خوري، ص 7.

(2785) نشرت الصحافة خبر الاعتقال يوم 24 تموز / يوليو 1923. اعتُقل بعض الحلبيين، منهم البكباشي المتقاعد بهجت بك، والسيد حمدي، مدير بنك الزراعة بحلب، والسيد صبري من مأموري المحاسبة، والسيد درويش علي، رئيس محكمة الاستئناف سابقًا، وأبو كدرو المصري. يُنظر: **لسان الحال**، العدد 8984، 24 / 7 / 1923، ص 1. كانت السلطات الفرنسية حين احتلت حلب قد عفت عن الحاج أحمد الحسين وفتاح البيطار وكنجو حمادة وأبي كدرو المصري ورفقائهم. يُنظر: **البشير**، العدد 2607، 19 / 7 / 1920، ص 3.

(2786) Mizrahi, pp. 166 - 167.

(2787) Ibid., pp. 136, 176; هواش، ص 90.

(2788) مثل بهجت بك البراق، وحمدي بك مدير المصرف الزراعي السابق، وصبري بك محاسب المالية السابق، وعلي بك العنتابلي، وقدري بك، وقد اعتُقلوا، ولم يُفرج عنهم إلا في كانون الثاني / يناير 1924، و"أعيدت إليهم أملاكهم وممتلكاتهم". يُنظر: **المفيد**، 13 / 1 / 1924.

(2789) نعتمد في هذه الفقرة على ما أورده مزراحي في ضوء التقارير الأمنية الفرنسية: Mizrahi, pp. 127 - 128, 167 - 171.

(2790) السعدون، ص 211.

(2791) المرجع نفسه، ص 225 - 226.

(2792) Mizrahi, p. 123.
(2793) كانت هذه البعثة مؤلفة من بعض النواب الفرنسيين، وممثلي غرف التجارة في باريس وليون ومرسيليا، وكبار موظفي شركة السكك الحديد، وشركة النقليات البحرية، وبعض الصحفيين. يُقارَن بـ: هواش، ص 142 - 143.
(2794) Mizrahi, p. 123.
(2795) عبد الله حنا، **الفلاحون وملّاكو الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب** (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 230.
(2796) المرجع نفسه، ص 237؛ يشير السعدون إلى أن جماعة عمر البيطار ومن معهم من الصهاونة هم الذين اقتحموا المزرعة وقتلوا العظم، لكنه ليس متأكدًا من أن مصطفى الحاج حسين كان موجودًا في عملية الاقتحام. يُنظر: السعدون، ص 209.
(2797) السعدون، ص 209.
(2798) المرجع نفسه.
(2799) Mizrahi, pp. 114, 161.
(2800) Ibid., p. 156.
(2801) من مستر راسل (القنصل البريطاني في دمشق) إلى وزارة الخارجية (لندن)، برقية، في 6 / 11 / 1924، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، (نجد والحجاز)، 1923 - 1924**، مج 7: اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (لندن: دار الساقي، 2007)، ص 666 - 667؛ يلتقي ذلك مع رواية لمحمد سعيد الجزائري، يشير فيها إلى أنه كان يستضيف السنوسي في داره، فجاء إليه ضابط استخبارات فرنسي وطلب أن ينهي ضيافة السنوسي، ويسمح له بمغادرة قصره إلى خارج سوريا، لأن إقامته في دمشق غير مرغوب فيها، حفاظًا على الأمن العام. يُنظر: أنور الرفاعي، **جهاد نصف قرن، لسمو الأمير سعيد آل عبد القادر الجزائري** (دمشق: المطبعة العمومية، [د. ت])، ص 264 - 265.
(2802) من مستر راسل (القنصل البريطاني في دمشق) إلى وزارة الخارجية (لندن)، برقية، في 6 / 11 / 1924، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، (نجد والحجاز)، 1923 - 1924**، مج 7: ص 666 - 667.
(2803) الأمر (2702)، تاريخ 20 كانون الأول / ديسمبر 1924، الصادر عن الوزير المفوض ريفي وكيل مفوض الجمهورية الفرنسية السامي في سوريا ولبنان بإخراج السنوسي من دول سورية ولبنان. يُنظر: **حلب**، العدد 369، 5 / 1 / 1925، ص 2.

الفصل الحادي والأربعون: اتفاقية صلح عربي حجازي - تركي بعد فوات الأوان

مقدمة

بين آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر 1922، حدث أخطر تحول تاريخي له ما قبله وما بعده في ميزان العلاقات بين القوى الدولية حول تركيا، وإعادة بناء خريطة الشرق الأوسط؛ فلقد انتصر الكماليون انتصارًا ساحقًا على الجيش اليوناني، ليستعيدوا إزمير في 9 أيلول / سبتمبر 1922. ومع هذا الانتصار، تنتهي رسميًا حرب الاستقلال.

ورغم أن الروايات التركية لسيرة مصطفى كمال تُبرز "رحمته" واحترامه للعلم اليوناني، فقد استأصلت الحرب الكارثية الرحمة من النفوس، ودارت الدائرة هذه المرة على العثمانيين الأناضوليين الأرثوذكس الذين يطلق عليهم اسم اليونانيين نسبةً إلى مذهبهم وليس إلى لغتهم؛ إذ لم تكن لغتهم اليونانية، بل التركية الأوغوزية الأصيلة [(2804)]. وسيفضي ذلك بعد قليل إلى توقيع أول اتفاقية من نوعها في تاريخ القانون الدولي، تشرعن اقتلاع السكان وتبادلهم؛ وهي اتفاقية تبادل السكان بين تركيا واليونان [(2805)]. وسيجري بموجبها مبادلة مليون ونصف المليون يوناني من الأناضول إلى اليونان، مقابل نحو 500 ألف شخص تركي من اليونان إلى الأناضول [(2806)].

أدى هذا النصر المؤزّر إلى "قلب الطاولة" على الحلفاء. لقد سقطت معاهدة سيفر التي لم يبرمها أحد نهائيًا، فاضطرت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى توقيع هدنة مودانيا مع الحكومة الكمالية، في 11 تشرين الأول / أكتوبر 1922، وانضمت إليها اليونان، المهزومة في الحرب نفسها، بعد نحو ثلاثة أيام [(2807)]، معترفة بما بات حقيقةً، وهو نهاية أحلامها الهيلينية (البيزنطية)؛ إذ أجهزت الهدنة على كل ما منحته معاهدة سيفر لليونان، واستعاد الكماليون آسيا الصغرى بكاملها، وتراقيا الشرقية [(2808)]. وقد احتج الحسين في الحجاز لدى الحلفاء على عقدهم صلحًا منفردًا في مودانيا مع الأتراك، وترك العرب في حالة حرب معهم [(2809)].

وجهت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، في 27 تشرين الأول / أكتوبر، دعوة إلى كل من الحكومتين الكمالية والعثمانية الرسمية إلى مؤتمر لوزان، الذي سيعرف باسم "مؤتمر لوزان حول شؤون الشرق الأدنى"، وتقرر افتتاحه في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1922. وقد دعا الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) سبع دول للمشاركة في المؤتمر [(2810)]، وتمثلت مهمته المركزية، كما بينت نتائجه في عقد آخر معاهدة صلح، وهي معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية.

وكان العراق، الذي ظلت مشكلته حول الموصل مع الحكومة العثمانية (التركية)، عضوًا غير مباشر يتابع مجريات المؤتمر، لكن لا يملك شيئًا من الصلاحية بسبب أن من يمثله هو بريطانيا بموجب سلطاتها الانتدابية [(2811)]، في حين كان للملك حسين مندوب هو ناجي الأصيل، لكن اقتصر نشاطه على الاتصالات مع كيرزون حول مشروع المعاهدة البريطانية - الحجازية المتعثر بشدة، وعلى الاتصال مع الوفد التركي للتوصل إلى اتفاق سلام عربي - تركي ينهي من الناحية القانونية حالة الحرب بين العرب والأتراك.

بعد ثلاثة أيام من توجيه الدعوة إليه، استبق الكماليون انعقاد المؤتمر، باتخاذ المجلس الوطني الكبير قراره التاريخي في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1922 بالفصل بين الخلافة والسلطنة، ليبدأ الكماليون وقد غدوا الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا المرحلة الأخيرة من كفاحهم المرير وهي الحصول على اعتراف الدول باستقلال تركيا وسيادتها. وفي هذا الكفاح، تركزت أولوية الكماليين على انتزاع اعتراف الحلفاء في لوزان بتركيا دولة مستقلة ذات سيادة، وتعبئة العالم الإسلامي خلفهم لدعم موقفهم في المؤتمر، بينما سارع الحسين لعقد اتفاقية صلح مع الأتراك، يتنازل بموجبها الأتراك عن حقوقهم الدولية في البلاد العربية، لوضع الحلفاء، وفق ظنه، أمام أمر واقع. وفي هذا السياق، جرت أولى اتصالات عربية حجازية - تركية رسمية لعقد اتفاقية صلح، مهدت لها الاتصالات الكمالية غير المباشرة، منذ أيلول / سبتمبر 1920 مع الحسين في الحجاز عبر رسل حركة الاتحاد الإسلامي.

أولًا: الحملة الكمالية الدعائية لعقد صلح عربي - تركي

1 - احتجاج الحسين على استبعاد العرب من صلح مودانيا

مثلت بريطانيا الحسين بمندوب هو ناجي الأصيل لا ليشارك في أعمال المؤتمر، بل كي يتم إنجاز مشروع الاتفاقية البريطانية - الحجازية، التي ظل الحسين يعاند توقيعها، بسبب الخلاف الشديد في عدة مواد، كان من أبرزها وأشدها تأثيرًا في تعثر المفاوضات ومن ثم إخفاقها بصورة تامة، ما اشتملت عليه ضمنيًا من الاعتراف بوعد بلفور، من خلال المادة (17) التي تنص على اعتراف الحسين بـ "المركز الخاص لحكومة صاحب الجلالة في العراق وفلسطين" وإصرار الحسين على تعديل بعض موادها وفي مقدمتها تلك المادة. ومثّل هذا الاحتجاج مبررًا له كي يعقد اتصالات مع الأتراك تتيح له بدوره تحقيق الصلح معهم، بعد أن سار فيه الحلفاء، وأن يحصل من الحكومة التركية على تنازلها القانوني عن الدول العربية، كي يضع المؤتمر أمام أمر واقع. أضف إلى ذلك محاولة حفظ ماء وجه الحجاز الإسلامي في بقاء حالة الحرب الرسمية بينها وبين الأتراك بينما صالحها الأعداء" الكفار"، وفي مرحلة

غدا فيها العالم الإسلامي ملتفًا حول مصطفى كمال على نحوٍ كامل ومشدود. لكن ما كان مسموحًا به للحلفاء لم يكن مسموحًا به للحسين، كما أن رهان الأخير على مؤتمر لوزان في تحقيق العرب استقلالهم، بعد تنازل تركيا رسميًا عن حقوقها في البلاد العربية، كان وهمًا محضًا.

2 - تحول مصطفى كمال إلى بطل تاريخي للعالم الإسلامي

كان هذا الالتفاف قد حدث بعد النصر التركي الحاسم على اليونان واستعادة إزمير، والذي انتهت معه في السردية التاريخية التركية الرسمية حرب الاستقلال. انتشر، في إثر استعادة الكماليين إزمير، اسم مصطفى كمال في العالم الإسلامي بما فيه سوريا ومصر، وجميع أنحاء آسيا حتى بلاد فارس والهند والصين، على غرار انتشار اسم غاريبالدي ذات يوم في جميع أنحاء أوروبا، وأيقظ ما يمكن تسميته بلغة كينروس الثورة القومية الشرقية أو ما وصفه ذات مرة لينين بعصر "يقظة آسيا". لكنّ عيني مصطفى كمال كانتا ثابتتين في اتجاه الغرب الذي لا يزال نصفه حتى صلح مودانيا على الأقل يعاديه، وليس في اتجاه قيادة آسيا. وابتهج الفقراء والفئات الوسطى التي تغذت رؤاها بحركة الاتحاد الإسلامي ضد الغرب بالنصر أيما ابتهاج، وارتفع في الهند حجم تبرعاتهم لصندوق لجنة الخلافة في بومباي لصالح الكماليين، وبلغ حجم ما جُمع نحو 125 ألف جنيه إسترليني، استخدم مصطفى كمال جزءًا من المبلغ في تسديد رواتب الجيش، ولاحقًا في تشييد مبنى البرلمان والمصرف المركزي التركي [(2812)].

حدث مثل ذلك في مصر وسورية والعراق، التي عمّت فيها الاحتفالات؛ إذ "أرسلت البرقيات من جميع الأقطار الإسلامية مهنئة بما تم من نصر وتوفيق" [(2813)]. وحدث في المدن السورية ما حدث في البلاد العثمانية والعالم الإسلامي، واستُقبل الانتصار بفرح عارم في سورية حيث ازدانت المساجد والمآذن بالمصابيح [(2814)] في دمشق، وبالتظاهرات والاحتفالات في حلب، وأطلق على مصطفى كمال لقب سيف الإسلام، وأقيمت الصلوات في المساجد بهذه المناسبة. وذُكر أن الاحتفالات أقيمت كل يوم في مسجد من مساجد حلب على نفقة دائرة الأوقاف، وأرسلت برقية من بعض شيوخ دمشق وأعيانها إلى مصطفى كمال بتهنئته على النصر، وفي بيروت جُمعت عشرة آلاف ليرة ذهبية وأرسلت إلى الكماليين، كما جمع بعض تجار دمشق مبالغ أخرى [(2815)].

وفي أيلول / سبتمبر 1922، وُصف مصطفى كمال في بعض الأدبيات العربية بـ "البطل الكبير والغازي الشهير" و"القائد العظيم، والوطني الصميم" [(2816)]. وسار الكماليون على هذا الإيقاع، مستبقين انعقاد المؤتمر بالإجهاز على الحكومة الرسمية في إسطنبول، واتخاذ المجلس الوطني الكبير قراره التاريخي بالفصل بين الخلافة والسلطنة.

3 - الدعاية الكمالية لصلح عربي - تركي ووعد عصمت باشا لوفد "اللجنة"

التقط رسل حركة الاتحاد الإسلامي معاندة الحسين الشديدة في توقيع مشروع الاتفاقية البريطانية - العربية (الحجازية) ليواصلوا حثّ الأتراك والعرب على التصافي، فنشطوا في اتجاه عقد اتفاقية صلح بين الأتراك والعرب، حاملين معهم إلى أنقرة رغبة العرب في الاتفاق مع الكماليين، على أن يعلنوا اعترافهم باستقلال البلاد العربية. فما كان من الكماليين الذين تخلوا سياسيًا، ولكن ليس قانونيًا بعد، في قانون الفصل بين الخلافة والسلطنة عن الدولة العثمانية، إلا أن استنفروا وأطلقوا في تشرين الأول / أكتوبر 1922 وابلًا من التصريحات، خلاصتها "أنهم يصرون على أن يكون للعرب الاستقلال التام". ونشرت جريدة **القبلة** في الحجاز خلاصة هذه التصريحات [(2817)].

في الشهر نفسه حين تقرر عقد مؤتمر لوزان، وسُمّي عصمت باشا رئيسًا للوفد التركي، وصل وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني المؤلّف من شكيب أرسلان وإحسان الجابري إلى تركيا للحصول على تأكيدات من الأتراك بألا يتنازلوا عن سيادتهم على البلاد العربية المنفصلة عنهم إلا لأهلها. وفق ما نص عليه الميثاق التركي، ووفق المصادر العربية، أعطى عصمت باشا وعدًا لشكيب أرسلان وإحسان الجابري بذلك، وأن الميثاق هو دستور عمل وفد الحكومة في لوزان [(2818)]، واطمأن وفد اللجنة لتأكيدات عصمت باشا.

4 - تفنيد دعاوى عصمت باشا بشأن رفض انتدابات سان ريمو

لم تفض المراسلات بين عصمت باشا وكيرزون إلى تسوية ثنائية بشأن الموصل خارج جدول أعمال المؤتمر، فقرر كيرزون إحالة المسألة إلى المؤتمر للبتّ فيها. وفي 23 كانون الثاني / يناير 1923، بلغ السيل الزبى، نتيجة حوار الطرشان بين كيرزون وعصمت باشا، حيث كرّس هذا اليوم برمته لمسألة الموصل التي أخفقت الحكومة التركية في إخراجها من مسار جلسات المؤتمر، والمسألة الكردية التي تعقّد الجدل بينهما بشأنها [(2819)].

طرح عصمت باشا بالفعل في مذكرته أمام المؤتمر عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر سان ريمو بشأن الانتداب على العراق، وأن تركيا لم تعترف قط بانتداب بريطانيا على العراق، وأنه لا قيمة قانونية لأي معاهدات عقدتها بريطانيا مع العراق؛ لأنه لم يجرِ التشاور مع الأهالي بشأن الانتداب، وأنه لا سبب يمنع تعديل قرارات المؤتمر [(2820)]. ودخل كيرزون معه في مساجلة دقيقة نقطة فنقطة لما تضمنته المذكرة، فقام بتفكيكها وإظهار تناقضها الداخلي، وسخر من عصمت باشا بأن هذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها أن الأكراد

هم أتراك. وسفّه، في 23 كانون الثاني / يناير 1923، موقفه بشأن الانتدابات التي قرّرها مؤتمر سان ريمو (نيسان / أبريل 1920) بأن الحكومة التركية اعترفت بمبدأ الانتداب الفرنسي على سورية، الذي أقره المؤتمر نفسه، مشيرًا في ذلك إلى اتفاقية أنقرة، بينما ترفض هذا المبدأ بالنسبة إلى العراق [(2821)]. فلقد صممت الحكومة البريطانية مؤتمر لوزان على أساس اعتراف الحكومة التركية بالانتدابات التي قررها مؤتمر سان ريمو، بينما صممت مشروع المعاهدة البريطانية - الحجازية على أساس إقرار الحسين بالوضع الانتدابي الخاص لبريطانيا في فلسطين والعراق، بعد أن أرضت فيصل بعرش العراق، واحتوت مشاكسات عبد الله وتنغيصه لعلاقتها مع الفرنسيين بإمارة شرق الأردن التي كانت تدعى يومئذ بـ "الشرق العربي".

في أواخر كانون الثاني / يناير 1923، سلّم الحلفاء في مؤتمر لوزان عصمت باشا مشروع معاهدة الصلح، وأمهلوا الحكومة التركية أربعة أيام تنتهي في 4 شباط / فبراير 1923 للرد عليها. لكن حكومة المجلس الوطني الكبير ما كان يمكنها أن توافق عليها، في ظل ارتفاع صوت غلاة الكماليين، مع أن مصطفى كمال استبعد تمامًا اللجوء إلى الحرب لاستعادة الموصل، وقرر استعادتها بالسبل الدبلوماسية، واستخدام تظاهرات القوة فقط لتحسين المطالب التركية بالموصل.

انفضّ مؤتمر لوزان (الأول) في 4 شباط / فبراير [(2822)] 1923، ليمثل بداية لحظة حرجة في مفاوضات السلام الأوروبية - التركية، وحزم كيرزون بالفعل حقائب وفده للعودة. وفي هذه اللحظات الحساسة بين تقديم كيرزون مسودة معاهدة الصلح في أواخر كانون الثاني / يناير إلى عصمت باشا، وإمهال حكومته أربعة أيام في "شبه إنذار" للجواب عنها، ثم إغلاق المؤتمر في 4 شباط / فبراير وبين عودته إلى الانعقاد في نيسان / أبريل 1923 بعد رسائل تركية إيجابية باستئناف المفاوضات، بدأت أولى اتصالات عربية حجازية - تركية رسمية للخروج قانونيًا من حالة الحرب.

ثانيًا: الاتصالات العربية الحجازية - التركية الرسمية

1 - التزامن بين توتر العلاقات البريطانية - التركية والعلاقات البريطانية - الحجازية

جرت الاتصالات المباشرة بين مندوب الحسين ناجي الأصيل وعصمت باشا، حول توقيع اتفاقية صلح نهائية مع الأتراك، في هذه اللحظات الحرجة من تأزم مؤتمر لوزان الأول ثم إغلاقه من جهة، وتأزم المفاوضات البريطانية - الحجازية منذ نهاية العشر الأول من كانون الأول / ديسمبر 1922 حول مشروع المعاهدة البريطانية - العربية الهاشمية (الحجازية) التي أعدتها وزارة المستعمرات في 20 أيار / مايو 1921 من جهة أخرى؛ بسبب تمنّع الحسين عن

توقيعها لِما اشتملت عليه من بنود غير مقبولة منه، وفي مقدمتها المادة (17) التي تنص على اعتراف الحسين بـ "المركز الخاص لحكومة صاحب الجلالة في العراق وفلسطين".
وفي 9 كانون الأول / ديسمبر 1922، أوضح الحسين للمعتمد البريطاني بجدة أنه لا يستطيع مطلقًا توقيع مسودة المعاهدة إن لم يجرِ تعديل تلك المواد؛ لأن هذا التوقيع "طمس صحيفة تاريخي، فهو يزيل ويسقطني من ثقة بلادي وأقوامي الأقربين" [(2823)]. كان الحسين قد غدا في هذه الفترة الحساسة الشائكة مقتنعًا بأن الحكومة البريطانية غيرت سياستها نحوه "وهي الآن تعامله كعدو وليس كصديق" [(2824)].

2 - إبداء الحسين حسن النيّة تجاه الأتراك ورفض القتال ضدهم في الموصل

سار الحسين في هذه الاتصالات في اتجاه معاكس تمامًا، بل مستفز للسياسة البريطانية بشأن العلاقة الإيجابية مع الأتراك من جهة أولى، والعلاقة السلبية مع البريطانيين من جهة أخرى بخصوص مسألة الموصل، رغم تنصيب فيصل ملكًا على العراق، ومطالبته الملحة بالموصل.
أبدى الحسين في هذه الاتصالات حسن نية كاملة تجاه الأتراك، برفض استخدام البريطانيين ابنَه الأمير زيد في ترتيب أي حركات عدائية ضد الأتراك المحتشدين حول الموصل، والذين قابلتهم تحشدات بريطانية شارك فيها الجيش العراقي الوليد بحماية المواصلات [(2825)]؛ ما أثار حنق البريطانيين على سير الحسين عكس قواعد اللعبة التي صمموها في لوزان من جهة أولى، وتعنته في توقيع مشروع المعاهدة البريطانية - الحجازية من جهة أخرى.
وردّ الحسين، في 28 كانون الثاني / يناير 1923، حين شارف مؤتمر لوزان الأول على الانتهاء، بسبب مشكلة الموصل بدرجة أساسية، على المعتمد البريطاني بجدة حول عزم الأمير زيد التوجه إلى الموصل "بالنظر إلى تشبثات الأتراك ومساعيهم فيها"، بأنه لم يرسل ابنه لقتال الأتراك "بل لعيادة أخيه" فيصل، وأنه لن يقاتل الأتراك من أجل البريطانيين. وجدد للمعتمد البريطاني تعبيره عن الإحباط الناجم عن السياسة البريطانية، وأنه لم يحصد من تحالفه مع البريطانيين إلا "نتيجة" واحدة مشهودة للعالم، وهي اتهام العالم الإسلامي وحتى العرب له "بالتجرد من الإسلامية" "لأنهم رأوا ما يخالف ما صرّحنا لهم به اعتمادًا على مقرراتنا مع العظمة البريطانية". وأضاف الحسين بمرارة: "فهل بعد هذه النتيجة والحكم علينا بالتجرد من كل شمم وشرف عنصري أو ديني يمكننا أن ننبس بكلمة واحدة أمام الأقوام، أو بقي محل لاعتمادهم وثقتهم بنا. بل إن هذا مما يؤيد الحكم بقطعية كل ما يزعمونه ويرموننا به، إذ لا نتيجة من هذا إلا سقوطنا من كلّ حيثيّة واعتبار إن بقي لنا شيء منهما في أنظارهم"

[(2826)]. كان ما فعله الحسين عملًا معاديًا للبريطانيين في حلكة مفاوضاتهم الشائكة مع الأتراك، وتعنته في رفض مشروع المعاهدة معهم.

3 - اجتماعات الأصيل - عصمت باشا (شباط / فبراير 1923)

مع تسليم كيرزون، في 29 كانون الثاني / يناير 1923، مسودة المعاهدة للوفد التركي، وإمهاله أربعة أيام للجواب عنها، التقطت الاستخبارات البريطانية مجريات اجتماع سري عقد في الأول من شباط / فبراير 1923 في لوزان بين ناجي الأصيل، ممثل الحجاز في مؤتمر لوزان، وعصمت باشا مفوض الخارجية في حكومة المجلس الوطني الكبير، ورئيس الوفد التركي في المؤتمر. في هذا الاجتماع، صرح الأصيل بالنيابة عن الملك حسين بـ"أنه إذا اعترف الأتراك به ملكًا على جميع جزيرة العرب، فإنه [أي الحسين] يستعمل كل نفوذه لمساعدة الأتراك ضد بريطانيا العظمى، حتى إلى عقد حلف هجومي ودفاعي مع تركيا". وردّ عصمت باشا بأن "حكومته مستعدة للاعتراف باستقلال العرب بشرط أن يتحد العرب بصورة فعالة تحت رئاسة الملك حسين". ويشير التقرير إلى أنه تبين أن "جعفر باشا [أي العسكري] والملك حسين أرسلا بعد ذلك مراسلات سرية إلى أنقرة في موضوع العلاقات التركية - العربية حسب الظاهر" [(2827)]. وفي النقدين الداخلي والخارجي لمعلومات التقرير، يمكن استبعاد طرح الحسين "عقد حلف هجومي ودفاعي مع تركيا"، لا في ضوء انعدام أي قدرات له على ذلك، وتهديده المستمر بهجمات ابن سعود فحسب، بل أيضًا في ضوء حقيقة موقفه من أنه يطوي من جهته صفحة العداء بين العرب والأتراك الناتجة من الحرب، ومن أن سقف موقفه كان هو اتخاذ موقف "حيادي" في الصراع بين الأتراك والكماليين، وإن كان في حقيقته حيادًا إيجابيًا ارتبط ارتفاع وتيرته بارتفاع وتيرة توتر العلاقات بين الحسين والحكومة البريطانية حول مشروع المعاهدة.

أبلغ عصمت باشا ناجي الأصيل بأن العداء بين تركيا والعرب "أصبح من الماضي، وصرف النظر عنه. إن تركية قد اعترفت بحقوق العرب الاستقلالية، وأضاف أنه يتكلم رسميًّا وباسم المجلس الوطني الكبير" [(2828)]. لم يعترض الملك فيصل (تُوّج ملكًا على العراق في 23 آب / أغسطس 1921) [(2829)] على اندفاع الحسين للاتفاق مع الأتراك؛ إذ قصر خلافه الوحيد مع الأتراك على مسألة الموصل، وطلب من والده في 15 شباط / فبراير 1922 أن يؤكد الأتراك ذلك "خطيًا وبصورة واضحة كي لا نقع في فخ آخر كما فعل معنا الحلفاء بأقوالهم التي لم يؤيدوها كتابة". وأبدى فيصل خشيته مما وصفه بمراوغة الترك، بالقول: "أخاف أن لا تتقيد أنقرة بتصريح عصمت في المستقبل" [(2830)].

وكان موقف فيصل معتدلًا كثيرًا تجاه الأتراك إذ قَصَره على الموصل، على الرغم من أن الحكومة التركية قادت حملة تعبئة عدائية ضد تتويجه ملكًا على

العراق، فحركت الاتحاد الإسلامي، الذي أصدر بيانًا باسمه أعلن فيه أن سلطة فيصل غير شرعية، ومنافية لمبادئ الخلافة، وطلب حظر ذكر اسم فيصل في خطب الجمعة، بينما صعّد أوزدمير عملياته، ملقبًا نفسه بـ "قائد الانتفاضة الوطنية" في العراق وكردستان [2831]. ونشرت الصحف في نيسان / أبريل 1921 شائعة أن الأتراك يعتزمون تنصيب أحمد السنوسي، رئيس الحركة الذي كان يشار إليه في المجال التداولي العراقي بنائب الخليفة، حاكمًا على "دولة ما" في العراق شبه مستقلة [2832].

4 - برقيات عصمت باشا - الحسين

كان عصمت باشا قد أرسل إلى الحسين رسالة تنص على الاعتراف باستقلال العرب [2833]. وقد تابع وزير الخارجية البريطانية مجريات ومعلومات المحادثات بين الأصيل وعصمت باشا من الأصيل نفسه، الذي كان ينقل لكيرزون ما يقوم به من اتصالات. وتابع كذلك اللقاءات بين وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني المؤلف من شكيب أرسلان وإحسان الجابري وبين عصمت باشا، وكانا منقسمين في موقفهما من الحسين، حيث إن أرسلان قام في اللقاء مع عصمت باشا بتحميل الحسين المسؤولية الأولى عن "إدخال النفوذ الأوروبي وغير الإسلامي في الأقطار العربية" بينما عارضه الجابري، لكن كيرزون اهتم بمعرفة ما إذا كان عصمت باشا قد "لمّح بأية صورة كانت عن اتحاد بين تركيا والأقطار العربية"، قاصدًا بذلك مشاريع الاتفاقيات العربية - الكمالية السابقة حول تشكيل كونفدرالية تركية - عربية بعد التحرير، فنفى الأصيل ذلك، مشيرًا إلى أن عصمت باشا أكد فقط "على استعداد تركيا لاحترام الاستقلال العربي، وشرح الرأي التركي حول وضع الخلافة" [2834]، في إشارة إلى قرار المجلس الوطني الكبير بالفصل بين الخلافة والسلطنة، وتحويل وظائف السلطان إلى المجلس بوصفه يمثل الأمة، وأن الأمر لا يعني إضعاف الخلافة، بل يعني إعلاء هيبتها ومكانتها في العالم الإسلامي كما جاء في تبرير المجلس الوطني الكبير لقراره التاريخي.

ورحبت وزارة الخارجية الحجازية، في 17 شباط / فبراير 1923، بذلك حين استلمته رسميًا من الحكومة التركية. وكانت تلك أولى رسائل رسمية يجري تبادلها بين الحكومة الحجازية والحكومة التركية [2835]. لكن موقف الوفد التركي نفسه في مؤتمر لوزان لم يكن موحّدًا [2836]؛ فبينما أبدى عصمت باشا "حماسه" و"صدقه" للتوصل إلى اتفاق صلح مع العرب، كان رضا نور، عضو الوفد، والعراب الأساسي في صياغة مشروع فصل الدين عن السلطنة، يطلق تصريحاته ضد العرب، ويصمهم بأنهم "خونة" [2837].

5 - إبلاغ الحسين بريطانيا حياده بينها وبين الأتراك و"احمرار العين" البريطانية منه

أبلغ الحسين الحكومة البريطانية بوقوفه على "الحياد" في نزاعها مع الأتراك حول الموصل، مع بقاء ولائه لهم [2838]، واعتبر في برقيته إلى المعتمد البريطاني أن هذا الاعتراف الرسمي من الحكومة التركية باستقلال البلاد العربية يمثل "فرصة عظيمة لكم [أي بريطانيا] ولنا"، "ولا سيما أن الترك بلغوني بذلك لأبلغه للعرب"، و"أن اعتراف الترك بهذا انقلاب عظيم في سياستهم" [2839].

وطلب الحسين من مندوبه الأصيل بأن يخبر عصمت باشا "بألطف أسلوب ممكن أن تركية تستطيع في المستقبل أن تعتبرنا محايدين. وأخبروا أصدقاءنا [البريطانيين] في الوقت نفسه أن هذا التصريح وجوابنا لن يغير علاقاتنا الثابتة" [2840].

استوضحت وزارة الخارجية البريطانية موقف الحسين من الترك، وردّ ناجي الأصيل على كيرزون، في ضوء موقف الحسين "أن جلالته سيبقى والعرب على الحياد تجاه الأتراك، مع احتفاظه بولاء بريطانيا" [2841]؛ وهو ما أقلق وكيل المندوب السامي في العراق في مرحلة التوتر البريطاني - التركي حول مشروع معاهدة الصلح، من أن "يُحْدِث العرض التركي تحولًا في الشعور بين العرب هنا، حينما يتم إعلانه، حين يظن العراقيون أنهم يستطيعون الاستغناء عن الدعم البريطاني. وقد يكون هذا محرجًا" [2842]. فلقد كان عرب العراق وأكراده يفضلون الأتراك على البريطانيين، على حد تعبير رشيد رضا "بعد أن بلوهم وعرفوا إفكهم وخداعهم، وذاقوا مرارة جبروتهم وظلمهم، فلا يمكن أن يحاربوا الترك معهم أو تحت قيادتهم، لجعل أن تكون العراق مستعمرة هندية لهم" [2843]. لكن هذا القلق سرعان ما تحول إلى غضب، فاعتبر البريطانيون أن بقاء العرب على الحياد بين البريطانيين والترك خطر عظيم "في حالة اتخاذ العرب هذا الموقف أن تضطر الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في علاقاتها مع العرب برمتها"، ووصف فيصل ذلك بـ "الإنذار الصريح" [2844].

6 - ارتياح الحجاز لموقف الحسين

استقبل موقف الحسين من الأتراك، وقراره "الحياد" في صراعهم مع البريطانيين بإيجابية كبيرة في الحجاز؛ فلقد أثار الموقف البريطاني من الأتراك بشأن الموصل ردة فعل حادة في الحجاز، حيث لحظ تقرير بريطاني أن "إنكلترا في الوقت الحاضر تخسر عواطف أهالي جزيرة العرب بسبب الموقف الذي تقفه ضد تركية. إن أهالي جزيرة العرب لا احترام لهم للأتراك كأتراك، ولكن كما هو الأمر في كل الحادث من هذا القبيل، ينظرون إليهم كإخوان مؤمنين في الدين، وكل خطوة تتخذ ضد تركية يعتبرها المسلمون وكأنها موجهة ضد الإسلام كله" [2845]، في حين فسرت تقارير أخرى أنهم عامة "يميلون إلى الكماليين بسبب كرههم للملك حسين" [2846] ويتوقون إلى عودة الحكم التركي [2847]. وتمثل السبب الحقيقي الأكبر في أن هذا تعبير عن كراهية

لبريطانيا من قبل الحجاز عمومًا وكراهية حاشية الملك حسين نفسه ما عدا قلة قليلة [2848]، بينما غدا "احمرار العين" البريطانية منه أكثر شدة من أي وقت مضى [2849]، وظهر للبريطانيين أن اتفاق الحسين مع الأتراك "خطر عظيم" [2850]، وأخذت نظرتهم إليه تتحول من تقييمه بوصفه رجلًا مشاكسًا ومنغصًا لهم إلى نوع من خصم محتمل.

ترافق ذلك مع ارتفاع وتائر التوتر بينه وبين الحكومة البريطانية نتيجة تصلبه في رفض توقيع مشروع المعاهدة البريطانية - الحجازية، الذي ينتزع منه الاعتراف بالوضع البريطاني الخاص (الانتدابي) في العراق وفلسطين، وإدخاله التعديلات المتتالية التي تمس ذلك الوضع. ونقلت التقارير البريطانية، في حزيران / يونيو 1923، أن الحسين يبدي حرصًا "مرضيًا" "على سمعته في العالم الإسلامي كمرآة معادية للأوروبيين والمسيحيين"، وأن "كل الذين في البلاد العربية ضد النفوذ الأوروبي يؤيدونه في تصلبه ويجدون في رسائله وتصريحاته أسلحة ضد البريطانيين، لكنه في حال توقيعه على مشروع المعاهدة سينفضون عنه" [2851]. ووصف تقرير لوكيل المعتمد البريطاني أن ما يبديه الحسين من حرص على سمعته في العالم الإسلامي يمثل مفتاح فهم "خلفية جميع أفكاره، والعامل الذي يقرر تصرفاته"، واعتبر أنه يشبه في ذلك "المحاولات اليائسة من أجل إعادة اعتبار سيدة تريد أن تنفض عن نفسها حماقة سيئة. إن الأمر مبالغ فيه" [2852].

ثالثًا: من حياد الحسين الإيجابي تجاه الأتراك إلى طرده من اللعبة

1 - سحب الأمير زيد من الموصل ورفض القتال ضد الأتراك في الموصل

لاحتواء ضغط فيصل على الحسين، في أن يحصل على اعتراف خطي من عصمت باشا بعراقية الموصل، أعلمه الحسين في 22 شباط / فبراير 1923 بأنه سيطلب من الترك "تصريحًا وافيًا بتخليهم عن مطامعهم في الموصل" [2853]. لكن يبدو أنه لم يفعل شيئًا، أو أنه لم يذهب إلى أكثر من هذا الطلب، بل قام على عكس ما رغب فيه فيصل منه، وتحدي ما نقله إليه من أن البريطانيين وجهوا "إنذارًا صريحًا" بإعادة النظر في العلاقة معه، بما يعنيه ذلك من إشهار البطاقة الحمراء ضده بالطلب من الملك فيصل أن يرغم زيدًا الذي انفرد مع فؤاد الخطيب في كامل حاشية الحجاز بعدم العداء للبريطانيين [2854]، والذي كان يرغب في البقاء مع فيصل دعمًا له على العودة من العراق إلى الحجاز "حتى لا يتدخل علنًا في المظاهرات المعادية للأتراك" [2855].

كان الحسين واعيًا بما دار في مناقشات الصحف العربية من أن السياسة البريطانية بشأن الموصل تهدف إلى تجديد "العداوة بين الترك والعرب" كي

يتيسر لها "ضرب أحدهما بالآخر عند الحاجة إلى ذلك" [2856]، وأراد تفادي هذا الاتهام جذريًا بسحب زيد من الموصل. وكان يعتقد أن أي مواجهة عربية - تركية في الموصل يقوم بها سيحمّل مسؤوليتها، وأن "مسؤولية أعمال الأمير [زيد] تُنسب إليه رأسًا، ويعلم أن الأتراك يتخذون هذه وسيلة لاستصراخ العالم الإسلامي الجاهل، مدعين بأن الملك حسين أرسل ابنه ليقاتلهم ويعين الأجانب عليهم" [2857]. كان حسين شديد الحساسية تجاه أي عمل يقوم به زيد ضد الأتراك في ظل الاحتلال البريطاني للموصل. وصارح المعتمد البريطاني بجدة بقوله "في كل الأحوال لا أحتاج أن يتعرّض ابني زيد في أوائل حياته إلى الشتم والسب الذي تحمله إلينا كل بوستة في الصحف العمومية والكتب الخصوصية" [2858].

من هنا اغتاظ من استمرار وجود زيد في الموصل [2859]، ووبخه في 18 شباط / فبراير 1923 على بقائه فيه، معتبرًا أن وجوده "مع أي قوة أجنبية والحالة هذه يثبت الاتهامات التي رمونا بها بأننا نريد تسليم البلاد للأجانب"، وطلب منه أن يعود إلى بغداد، وأن يبلغ عصمت باشا "رسميًا" أنه عاد إلى بغداد بناء على أمره بعد تبليغ حكومة الحجاز بـ "أن لا قصد لهم [الأتراك] في البلاد العربية معترفين باستقلالها"، لكنه وجه زيدًا أيضًا إلى أن يطلب من عصمت باشا أيضًا الكف "عن كافة الأعمال المشهودة ضد العرب في حدود العراق" [2860].

وذهب الحسين إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أن الاحتلال البريطاني للموصل هو المشكلة وليس الحكومة التركية التي تتذرع بما وصفه الحسين بـ "الاحتلال" البريطاني للموصل. وطالب الحكومة البريطانية عن طريق المعتمد البريطاني بجدّة بالانسحاب "فورًا" من الموصل إلى البصرة، كي يتم نزع ما يتذرع به الأتراك من تحشدهم حول الموصل من الاحتلال البريطاني له. ورأى أن هذا الانسحاب الفوري هو ما يضمن سلامة هذه المنطقة بوصفها إقليمًا عربيًا من العدوان التركي [2861].

2 - إعلان الحسين من جانب واحد الاستقلال العربي: ادعاءات لعبتين بريطانية وتركية

في 16 نيسان / أبريل 1923، وبعد طول عناء حول مشروع المعاهدة، وقّع كيرزون مع الأصيل بالأحرف الأولى نصًا جديدًا للمعاهدة، ورأى الحسين أن النص الجديد مقبول، فوقّعه بعد إدخال التعديلات على المادة الثانية (حلّت محل المادة 17) المتعلقة بالوضع الخاص لبريطانيا في العراق وشرق الأردن، أي الانتداب البريطاني عليهما [2862]. وفي 17 أيار / مايو 1923، أعلن الحسين في حفل كبير بمكة عن توقيع المعاهدة العربية - البريطانية، واعتبر هذا اليوم "عيد الاعتراف باستقلال العرب ووحدتهم" [2863] على أساس اعتراف ملك بريطانيا باستقلال العرب في شبه جزيرتهم وفي أقطارهم الأخرى، ووعدنا بالمساعدة العملية في إنشاء اتحاد يضم كل هذه الأقطار، بما فيها العراق

وفلسطين وشرق الأردن وأقطار عربية أخرى في شبه الجزيرة العربية [2864].
وخلا الإعلان المنشور من ذكر سورية، لكن إذاعته في جدة تضمنت في إضافة كلمات "وسورية ستأتي قريبًا" [2865].
وأبلغ الحسين، في 11 حزيران / يونيو 1923، موافقته المبدئية على الانضمام إلى عصبة الأمم [2866]، لكن مع تمسكه بعدم توقيع معاهدة فرساي المنشئة لعصبة الأمم، رفضًا للمادة (22) من ميثاقها التي تنص على الانتداب [2867].
شكّل إعلان الحسين مفاجأة ضخمة عشية المرحلة الأخيرة من مؤتمر لوزان؛ فلقد افترضت وزارة الخارجية البريطانية في رسالتها إلى وزارة المستعمرات، في ضوء نظرية الدومينو الكلاسيكية، أن التعديلات التي أدخلها الحسين على نص المعاهدة "سيكون لها تأثير غير قليل على الوقع الذي سيكون للمعاهدة في بلاد الشرق الأوسط الأخرى التي تقع مسؤوليتها على وزارتكم" [2868].
شكّكت مقالات بعض الصحف مثل **الأهرام** في مقالة نشرتها، في 29 أيار / مايو 1923، في مدى صدقية ما أعلنه الحسين من موافقة بريطانيا على استقلال العرب، وتشكيل اتحاد يضم أقطارهم، واعتبرت أن المعاهدة تأتي في سياق "سياسة التضليل والتخدير" [2869]. ورأت مقالة أخرى نشرتها **سورية الجديدة**، بتاريخ 29 أيار / مايو 1923، أن الاتحاد العربي الذي أعلن عنه بموجب المعاهدة، هو حركة بريطانية لتشكيل جبهة عربية ضد الأتراك [2870]، وهو ما ذهب إليه رشيد رضا في **المنار**، فرأى أن وزارة المستعمرات إزاء ما يعترض السياسة البريطانية في المشرق العربي، ولا سيما في فلسطين ومصر من مشكلات، "رجّحت إحداث تغيير جديد في شكل إدارة البلاد العربية، وتجديد الضغائن والبغضاء بين العرب والترك قطعًا لطريق الجامعة الإسلامية" [2871].
فلقد كان موقف رضا من الحسين قد تحول إلى موقف عدائي صارخ بأتم ما في الكلمة من معنى، معتبرًا إياه رجل بريطانيا في القضاء على الجامعة الإسلامية، واحتلال الغرب للبلاد العربية، على الرغم من توترات العلاقة بين الحسين والبريطانيين. ورأى في رسالة له في 30 كانون الثاني / يناير 1923، حين كان مؤتمر لوزان (الأول) يكاد يُنهي جلساته بسبب الفشل في التسوية، إلى شكيب أرسلان، رفيقه في المؤتمر السوري - الفلسطيني الذي أخذ باسم اللجنة التنفيذية تعهدًا من عصمت باشا بعدم تنازل تركيا عن البلاد العربية إلا للعرب، أن الأقرب إلى المعقول هو أن "اشتداد شنآن الأتراك لخصومهم الذين هم خصومنا" "ما يقربهم منّا، إذ لا يُعقل أن يدعوا بلادنا المجاورة لهم سلاحًا في أيدي أعوانهم يقاتلونهم به، وهم قادرون على عكس ذلك إذا أنصفونا من أنفسهم ببناء التعاون بيننا على اعترافهم باستقلالنا كاستقلالهم". وأضاف رضا: "إنني لا أكتم عنك أنني ما زلت أرجّح الترك على الإفرنج كافةً، وإن ظلمونا واحتقرونا وبغوا علينا وأعرضوا عنا وأسمعونا أذى كثيرًا"، "وأرجح أن يعود

الترك سائدين حاكمين لبلادنا على بقاء الإفرنج فيها بأي اسم من الأسماء أو صفة من الصفات" [(2872)].
بينما اشتبهت مصادر أخرى في الاستخبارات البريطانية في أن دسيسة كمالية تقف خلف إعلان الحسين الاستقلال العربي بما في ذلك فلسطين، أو بالأحرى كانت متيقنة من أن الكماليين يشجعون الحسين على إعلان الاستقلال العربي، عبر الشيخ عبد القادر المظفر المقدسي، عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني والصديق المقرب من الحسين ومن مصطفى كمال في آن واحد، والذي وصفته التقارير بـ "الفلسطيني المتطرف"، وبلهجه العلني باسم مصطفى كمال في محيط الحسين؛ على نحو دفع البريطانيين إلى تهديده بالسجن عبر إسماعه "صليل مفاتيح زنزانة السجن"، ومن ثم ترحيله عن الحجاز بينما استاء الحسين وفق تلك التقارير، منه لقدومه "المفاجئ" إلى الحجاز، ومن "جهده الذي لم يكن يخفى لمراقبة الأمور" وليس من الرسائل التي يحملها إلى الحسين من الكماليين [(2873)].

3 - تكذيب الحكومة البريطانية نص المعاهدة وتبرؤ الحسين من نصها المنشور

تخرج دراسة تفاصيل ذلك عن مجال البحث، لكن، بالنظر إلى أهمية آثارها في الأسابيع الأخيرة لنهاية أعمال مؤتمر لوزان، نشير إلى أن الحكومة البريطانية كذبت الحسين، واتهمته بالتلاعب بنص المعاهدة، وأعلنت على الملأ رفض النص الذي أعلنه الحسين لها، ونشرت النص المعتمد من جانبها، وفيه اعتراف بالانتداب البريطاني ووعد بلفور، وأنها لم تبرم، وأن البحث جارٍ في التعديلات التي طلب الحسين إدخالها عليه [(2874)]، "فقامت الدنيا على الحسين ولم تقعد" [(2875)].

وتصدر رشيد رضا في اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني الحملة على الحسين، ووصمه بـ "الخيانة" وبـ "الارتداد" عن الإسلام إن وقّعها، كما وصمها بـ "المعاهدة المشؤومة". ولم يكن هذا موقف رضا منها فحسب، بل شجبها أيضًا المؤتمر العربي الفلسطيني السادس المنعقد في يافا، وشجبتها في 20 حزيران / يونيو 1923 اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني [(2876)]، وكانت حملة رضا متأثرة إلى حد بعيد بتحيزه لابن سعود ضد الحسين، وبرهان اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني على الموقف التركي في مؤتمر لوزان بضمان استقلال العرب.
لكن الحسين تبرأ على الملأ من النص الذي نشرته الحكومة البريطانية، وكذبه، ووصفها بأنها "معاهدة مزعومة" [(2877)]. وانتهز فرصة الحج ليتبرأ مما نشر، وقال إنه عدّل المعاهدة "تعديلًا هامًا نصصت فيه على استقلال فلسطين استقلالًا تامًا مطلقًا يخول الفلسطينيين إدارة بلادهم بأنفسهم، واختيارهم طريقة الحكم التي يريدونها، وبذلك جعلت وعد بلفور في حكم أنه لم يصدر

وقضي عليه بالموت". وخاطب الحسين كبار الحجاج: "أؤكد لكم أنه إذا لم تقبل الحكومة البريطانية التعديلات التي طلبتها فلا يمكن أن أوقع على المعاهدة بل أرفضها رفضًا باتًا"، وأوفد مندوبًا رسميًا منه إلى فلسطين لتأكيد ذلك للجنة التنفيذية العربية [(2878)]. وبغض النظر عن مكائد خصوم الحسين في اللجنة التنفيذية له، واستغلالهم أي شاردة وواردة ولو كانت من نوع "حاطب ليل" للنيل منه، فإن الحملة دفعت الحسين إلى تصليب موقفه من المشروع البريطاني، وتجذيره بصورة أشد، وخفف بذلك من آثار الحملة. ونقلت التقارير البريطانية في حزيران / يونيو 1923 أنه يبدي حرصًا "مرضيًا" "على سمعته في العالم الإسلامي كمرآة معادية للأوروبيين والمسيحيين" وأن "كل الذين في البلاد العربية ضد النفوذ الأوروبي يؤيدونه في تصلبه ويجدون في رسائله وتصريحاته أسلحة ضد البريطانيين، لكنه في حال توقيعه على مشروع المعاهدة سينفضون عنه" [(2879)].

4 - نهاية الحسين

تجاوز الحسين قواعد اللعبة البريطانية إلى تحدّيها على أكثر من مستوى؛ ما جعل الإنذار البريطاني الصريح يتحول من الإشهار الفاقع للبطاقة الحمراء إلى طرد الحسين من اللعبة نفسها، ورميه خارجها. وترابط موقفه من الأتراك مع تعنته في رفض الاتفاقية البريطانية - الحجازية.

وحين كاد مؤتمر لوزان الثاني ينهي أعماله بتوقيع آخر معاهدة للحلفاء، وهي معاهدة الصلح مع تركيا، جددت جريدة **القبلة** رفض الحسين مشروع المعاهدة البريطانية - العربية، بينما كان لوزان يشارف على نهاية أعماله بتوقيع المعاهدة (24 تموز / يوليو 1923) وعلقت الجريدة في 13 تموز / يوليو 1923 على ذلك بقولها "إن الحسين بن علي لم يتوقف عن إمضاء المعاهدة [...] فقط، بل رفض قبلها معاهدة فرسايل أيضًا، لإسقاطهما الحقوق المعترف بها لبلاده وأبناء قومه، وعداه، فبولائكم [...] ووفائكم يعز علينا بحثكم في تردده عن إمضاء المعاهدة المذكورة، وعهودكم المعلومة له، ضربتم بها عروض الحيطان". واعتبر الحسين أن توقيعه مشروع المعاهدة يخل بأسس اتفاقه مع الحكومة البريطانية، وهي أنه أكدت لها أن مقاصدها هي أيضًا تأمين مصلحة المسلمين عامة والعرب خاصة للحفاظ على كيان للعالم الإسلامي بالنظر إلى ما حل وما سيحل بها، ولصيانة العظمة البريطانية من الاستهداف، وأخيرًا "سلامتي من الاتهام بالتواطؤ معها ضد الأساس المقصود بالنهضة"، وأن تعديل هذه المقاصد "طمس صحيفة تاريخي، فهو يزيلني ويسقطني من ثقة واعتماد بلادي وأقوامي الأقربين حينما يظهر لهم عكس تلك المقررات التي أعلنتها لهم" [(2880)].

وبعد نهاية أعمال مؤتمر لوزان ووضع معاهدته (24 تموز / يوليو 1923)، انزعج الملك حسين انزعاجًا شديدًا منها، واحتج عليها لدى الحكومة البريطانية،

واتهمها بعقد صلح منفرد، وبخذلانها للعرب، ونكثها بعهودها لهم [2881]. وصدرت جريدة **القبلة** تحمل افتتاحية تهاجم الحلفاء لعقد صلح أغفلت فيه مصالح العرب، ونقلت التقارير البريطانية أن الحسين قد أخذ يجاهر من يستقبلهم بالتكلم "بشدة ضد حكومة صاحب الجلالة" "متهمًا إياها بنقض وعودها بخصوص الصلح المنفصل "مع الأتراك وشؤون أخرى" [2882]. وأصيب أشد المتحمسين للرهان على الكماليين، وهو شكيب أرسلان، بخيبة أمل شديدة، فكتب في رسالته المؤرخة يوم 9 أيلول / سبتمبر 1923 من لوزان إلى رشيد رضا ما يلي: "وأما الترك فكما قلتم لا أمل بهم البتّة، ومرادهم - أي حكومة أنقرة الحاضرة - مخاصمة العرب، وإيذاؤهم بأي وجه كان، أي سياسة أهواء وطيش ونزف، فعلى العرب أن يتركوهم، وينظروا إلى أنفسهم، فمتى رأى الترك أن العرب انتظمت حالهم جاءوا [كذا] هم يخطبون ودّهم" [2883].

وأبدى الحسين تمنعًا أكبر عن توقيع المسودات الجديدة لمشروع المعاهدة البريطانية - العربية، فأخذ يضع شروطًا إضافية لدى أي تقدم في مراحل التسوية، وبحلول 12 أيلول / سبتمبر 1923 كانت المفاوضات "قد تعثرت بشدة" أكثر من قبل [2884]. ولعبت متغيرات أخرى في قطع بريطانيا ورقة الحسين، والتخلص منه، لا يتسع البحث لتحليلها، لكننا نشير إلى عنوان المتغير الجديد، وهو رفض المشاركة في مؤتمر الكويت الذي حددت الحكومة البريطانية موعدًا لانعقاده في 15 تشرين الأول / أكتوبر 1923، لـ "مناقشة المشاكل بين نجد من جهة وبين العراق وشرقي الأردن من الجهة الأخرى، والتهيئة للبحث في المشاكل النجدية - الحجازية" [2885]. واقترحت وزارة المستعمرات على وزارة الخارجية في 5 كانون الأول / ديسمبر 1923 ثلاث طرق للضغط على الحسين: "أولى الطرق التهديد بالتشهير، مما يضر بنفوذه، والثانية التهديد بعرقلة الحج مما يؤثر في إيراداته، والثالثة، التهديد بأن حكومة صاحب الجلالة ستتغاضى عن خطط ابن سعود العدوانية" [2886]، وهو ما حدث. في 3 تشرين الأول / أكتوبر 1924، قضي الأمر بنتيجة نجاح الهجوم السعودي على الحجاز وتهاوي قواته، وتنازل الملك حسين عن العرش لابنه الأمير علي، الذي سيتقوض عرشه من ثمّ بتأثير ابن سعود في طموحه لبناء دولة مركزية في الجزيرة العربية، وفي 18 حزيران / يونيو 1925 أبعدت بارجة بريطانية الحسين إلى منفاه في قبرص، وتوفي في 4 حزيران / يونيو 1931، ودفن في ساحة الحرم الشريف في مدينة القدس.

(2804) كانوا يكتبون التركية بأبجدية يونانية، بينما كانت لغة الأتراك المستبدلين هي اليونانية ولغتهم التركية ضعيفة، ويجهلها قسم كبير من شبابهم. كان التبادل في الحقيقة بين مسيحيين روم أرثوذكس ومسلمين عثمانيين. يُنظر: ألبر أورطايلي، **الغازي مصطفى كمال أتاتورك**، ترجمة مجد الدين صالح (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019)، ص 260؛ ستمثل هذه الواقعة شؤمًا تاريخيًا على تطور الأوضاع في المشرق العربي؛ إذ ستشكل متغيرًا سابقًا يُعتدّ به في مقترحات ترحيل العرب من القسم المقترح لليهود في فلسطين في أواسط الثلاثينيات وفق اقتراحات لجنة بيل (1936 - 1937)، وتطور الحركة الصهيونية إلى أن ترى فلسطين يهودية بقدر ما هي بريطانيا بريطانية، وصولًا إلى طرد العرب من فلسطين حين قامت دولة إسرائيل في 15 أيار / مايو 1948.

(2805) إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، ج 1 (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 468.

(2806) أورطايلي، ص 260.

(2807) فاضل حسين، **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الرأي العام**، ط 2 (بغداد: مطبعة أسعد، 1967)، ص 27؛

Patrick Kinross, *Atatürk: The Rebirth of a Nation* (London: phoenix, 1995), p. 217.

(2808) آرثر جيمس غرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين 1789 - 1905**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس إسكندر، ج 2 (القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967)، ص 304؛ هربرت ألبرت لورنس فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789 - 1950**، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 9 (القاهرة: دار المعارف، 1993)، ص 580 - 582.

(2809) جاء في الاحتجاج أن الحكومة العربية لا تستطيع أن تفهم كيف يفكر الحلفاء "فترك العرب في حالة حرب مع الأتراك [...] ثم هم يعقدون الصلح منفردين، وإضاعة حقوقهم كليًا"، "مع أن العرب أبوا الصلح المنفرد الذي كلفهم به القائد التركي بضمانة الإمبراطورية الألمانية"، في إشارة إلى عرض جمال باشا (السفاح) الصلح مع العرب بعد فضح البلاشفة اتفاقيات سايكس - بيكو. لكن هذا الاحتجاج لم يعن شيئًا للحكومة البريطانية. يُنظر: من خارجية الحجاز إلى خارجية بريطانيا، 16 / 10 / 1922، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3: **1920 - 1923: الثورة العربية الكبرى**، سليمان موسى (محرر) (عمان: [د. ن.]، 1975)، ص 245 - 246.

(2810) هي الولايات المتحدة واليابان ويوغسلافيا ورومانيا، ودعيت روسيا وبلغاريا إلى جلسة مناقشة المضائق فقط، أما الولايات المتحدة فاعتذرت عن

عدم المشاركة لأنها لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية، واكتفت بتمثيل عضو مراقب لها. يُنظر: حسين، ص 28.

(2811) لم يكن العراق ممثلاً في مؤتمر لوزان، وإن أرسل فيصل مندوبًا شخصيًا له مع ناجي السويدي ليتابع مجرياته من دون عضوية فيه. يُنظر: المرجع نفسه، ص 29.

(2812) Kinross, pp. 329 - 330.

(2813) أمين سعيد وكريم خليل ثابت، **سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية في الأناضول** (القاهرة: إدارة دار اللطائف، 1922)، ص 56.

(2814) منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: الثورة السورية الكبرى** (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 120.

(2815) عبد الكريم رافق، **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث** (دمشق: مكتبة نوبل، 2002)، ص 318، 322 - 332.

(2816) سعيد وثابت، ص 4.

(2817) استقلال العرب والانتصار الكمالي، **القبلة**، العدد 637، 16 / 10 / 1922، ص 1.

(2818) نصت المادة الأولى من الميثاق القومي التركي الذي أقره مجلس المبعوثان العثماني يوم 28 كانون الثاني / يناير 1920 على ما يلي: "تتنازل الدولة العثمانية عن الأراضي المأهولة بأكثرية عربية على أن يقرر مصيرها بحسب إرادة سكانها وأما القسم المأهول بالترك المتحدين اتحادًا دينيًّا وقوميًّا فيتألف منه مجموع لا يتجزأ". يُنظر: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 3: **إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام** (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1934)، ص 280 - 281.

(2819) ميخائيل سيميونوفيج لازاريف، **المسألة الكردية 1917 - 1923**، ترجمة عبدي حاجي (بيروت: دار الفارابي؛ أربيل: دار آراس، 2013)، ص 466.

(2820) حسين، ص 31.

(2821) لازاريف، ص 468 - 469.

(2822) يمكن التمييز في مؤتمر لوزان بين مرحلتين هما، مرحلة مؤتمر لوزان الأول (20 تشرين الثاني / نوفمبر 1922 - 4 شباط / فبراير 1923) ومرحلة مؤتمر لوزان الثاني (23 نيسان / أبريل - 24 تموز / يوليو 1923). وحدث فشل الأول على خلفية رفض الحكومة التركية لمشروع المعاهدة التي عرضها الحلفاء عليها، وانقطعت أعمال المؤتمر بين جولتي انعقاده إلى أن تقدمت الحكومة التركية بمقترحات جديدة تمخض عنها عقد مؤتمر لوزان (الثاني) الذي انتهى بمعاهدة لوزان التاريخية التي رسمت صورة الشرق الأوسط الحالي الأساسية.

(2823) من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني، 9 كانون الأول / ديسمبر 1922، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 247.
(2824) تقرير جدة للميجر مارشال المعتمد والقنصل البريطانية في جدة إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية عن الفترة من 1 - 31 كانون الثاني / يناير 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6: **1921 - 1922**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص 125.
(2825) تشير مس بيل في يومية 30 يناير / كانون الثاني 1923 بالقول: "ذهب زيد إلى الموصل في الثامن والعشرين، ويلحق به كلايتون في هذه الليلة"، في اليومية نفسها حشد الأتراك أفواجهم في جزيرة ابن عمر، واستعرض الجيش البريطاني قواته في الموصل، بينما خصص للجيش العراقي الوليد مهمة حماية المواصلات. يُنظر: غرترود بيل، **العراق في رسائل المس بيل**، ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003)، ص 540.
(2826) من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة، 28 / 1 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7: **1923 - 1924**، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 121 - 122.
(2827) حضر الاجتماع عن العرب شكيب أرسلان وناجي الأصيل وجعفر باشا العسكري والدكتور إسماعيل صدقي والهندي بركة الله الذي وصف بالمتطرف، وعبد الواحد وجاويد بك. يُنظر: تقرير من دائرة الاستخبارات السرية عن العلاقات التركية - العربية، 27 آذار / مارس 1923؛ ووضعت في مقدمته ملاحظة بأن "المعلومات الواردة في هذه الخلاصة يجب اعتبارها سريّةً جدًا"، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 167؛ ووفق تقرير آخر عقد اجتماع آخر في 6 شباط / فبراير 1923، بين عصمت بك وناجي الأصيل وشكيب أرسلان وإحسان الجابري وهنديين، وكرر فيه ناجي ما جاء في الاجتماع السري في 1 شباط / فبراير 1923، ويضيف التقرير إلى التقرير السابق أن عصمت أقر بالاعتراف باستقلال العراق، إلا أنه "ليس مستعدًا للبحث في قضية الموصل مع العرب، ما داموا باقين أدوات للإمبريالية البريطانية"، ورأى عصمت أن موقف الحكومة الكمالية هو "حث الملك حسين على نبذ كل عداء مع تركيا، ومواصلة جهوده لتوحيد جزيرة العرب لأجل طرد الإنكليز من الأماكن الإسلامية المقدسة". يُنظر: ملحق، مفاوضات سرية في لوزان حول العلاقات التركية - العربية، 27 آذار / مارس 1920، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 168 - 170.
(2828) من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة، 23 شباط / فبراير 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 251.

(2829) ارتبط بعد تتويجه بمعاهدة تحالف مع بريطانيا (10 تشرين الأول / أكتوبر 1922) تعترف ضمنيًا وليس نصًّا بانتداب بريطانيا على العراق، تحاشيًا لردة الفعل السلبية على هذا المصطلح، بينما ارتبط بوعد شرف مسجل للبريطانيين بألا يتدخل في سورية لم يرد في نص المعاهدة مصطلح الانتداب، لكنها كانت صك الانتداب بثوب جديد على الطريقة البريطانية وليس الطريقة الفرنسية. يُنظر: حسين، ص 21 - 22.

(2830) من فيصل إلى الملك حسين، 15 / 2 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7، ص 252 - 253.

(2831) لازاريف، ص 368.

(2832) المرجع نفسه، ص 412؛ أما صالحية، فيشير إلى أن مجلس المبعوثان العثماني قد عيّنه في نيسان / أبريل 1921 ملكًا على االعراق لكن حظوظ فيصل فاقت حظوظه بسبب دعم بريطانيا له. ومن الواضح لدينا أنه لا يوجد أي سند لهذا الزعم في دراسة صالحية. يُنظر: محمد عيسى صالحية، **صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا: وثائق من تاريخ السيد أحمد الشريف السنوسي 1292 - 1350هـ / 1875 - 1933م**، سلسلة حوليات كلية الآداب، الحولية 1 (الكويت: كلية الآداب - جامعة الكويت، 1980)، ص 22.

(2833) هذا التاريخ مستمد من برقية وكيل المندوب السامي البريطاني للعراق إلى وزير المستعمرات في لندن، والمؤرخة في 14 شباط / فبراير 1923. في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7، ص 138.

(2834) برقية من اللورد كيرزون، وزير الخارجية إلى المستر هندرسن (الآستانة)، 13 شباط / فبراير 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 135 - 136.

(2835) من الحسين إلى فيصل، 17 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 254.

(2836) كان الوفد التركي مؤلفًا من عصمت باشا وزير الخارجية الجديد رئيسًا، ورضا نور وزير الصحة وهو مناهض للاتحاديين، ومن مستشارين هما وزير المالية العثماني الاتحادي السابق جاويد، والحاخام الأكبر ناحوم. يُنظر: Andrew Mango, *Atatürk* (London: John Murray Publishers, 1999), p. 379.

(2837) خلاصة اللقاء بين كيرزون وناجي الأصيل، برقية من اللورد كيرزون، وزير الخارجية إلى المستر هندرسن (الآستانة)، 13 / 2 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 135 - 136.

(2838) من فيصل إلى الملك حسين، 20 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 255. من اللورد كيرزون - وزير الخارجية إلى المستر هندرسن (الآستانة)، 13 / 2 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7، ص 135 - 136.

(2839) من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة، 23 / 2 / 1923، في: المرجع نفسه، ص 134 - 135.
(2840) خلاصة الاجتماع في لندن بين كيرزون وناجي الأصيل ممثل الملك حسين من اللورد كيرزون زير الخارجية إلى المستر هندرسن (الآستانة)، 13 / 2 / 1923، في: المرجع نفسه، مج 7، ص 135 - 137.
(2841) من فيصل إلى الملك حسين، 20 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 255؛ من اللورد كيرزون - وزير الخارجية إلى المستر هندرسن (الآستانة)، 13 / 2 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7، ص 135 - 136.
(2842) من وكيل المندوب السامي للعراق إلى وزير المستعمرات لندن، 14 / 2 / 1923، في: المرجع نفسه، مج 7، ص 137 - 138.
(2843) محمد رشيد رضا، "كيد السياسة البريطانية للعرب"، **المنار**، مج 24، ج 2 (30 جمادى الآخرة 1341 / 16 شباط / فبراير 1923)، ص 148.
(2844) من فيصل إلى زيد، 21 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 257 - 258.
(2845) من كامل فهمي إلى الفيلد مارشال اللورد أِلنبي المندوب الشامي في مصر، 2 / 4 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7، ص 176.
(2846) تقرير جدة للفترة بين 1 - 31 آذار / مارس 1923، في: المرجع نفسه، مج 6، ص 171.
(2847) تقرير جدة للفترة 28 أيلول / سبتمبر - 31 تشرين الأول / أكتوبر 1923، في: المرجع نفسه، مج 6، ص 354.
(2848) يستثني لورنس فقط كلًا من فؤاد الخطيب والأمير زيد من العداء للبريطانيين. يُنظر: من الكرنل لورنس (جدة) إلى وزارة الخارجية، لندن، 2 / 1 / 1921، في: المرجع نفسه، مج 6، ص 239.
(2849) من فيصل إلى زيد، 21 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 257 - 258.
(2850) المرجع نفسه.
(2851) من وكيل القنصل والمعتمد البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية، 4 / 6 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 216 - 222.
(2852) تقرير من وكيل القنصل والمعتمد البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية، 4 / 6 / 1923، في: المرجع نفسه، مج 7، ص 218.
(2853) من فيصل إلى المندوب السامي في بغداد، 22 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 260.

(2854) من الكرنل لورنس (جدة) إلى وزارة الخارجية، لندن، 2 / 1 / 1921، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 239.
(2855) هذا التاريخ مستمد من برقية وكيل المندوب السامي البريطاني للعراق إلى وزير المستعمرات في لندن، المؤرخة في 14 شباط / فبراير 1923، في: المرجع نفسه، مج 7، ص 138؛ رد زيد على والده بأنه لم يذهب إلى الموصل ليحارب الأتراك، أو يتجاوز على بلادهم، بل للحفاظ على حدود البلاد العربية. يُنظر: من زيد إلى الملك حسين، 16 شباط / فبراير 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 253.
(2856) رضا، "كيد السياسة البريطانية للعرب"، ص 150.
(2857) من فيصل إلى المندوب السامي في بغداد، 22 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 260.
(2858) من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة، 23 / 2 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 134 - 135.
(2859) يومية 15 / 2 / 1923، في: **بيل**، ص 542.
(2860) من الحسين إلى زيد، 18 / 2 / 1923، في: **المراسلات التاريخية**، مج 3، ص 254.
(2861) من الملك حسين إلى المعتمد البريطاني في جدة، 23 / 2 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 134.
(2862) موسى، ص 629؛ وأعلم في 16 أيار / مايو 1923 الملك جورج الخامس بموافقته على مشروع المعاهدة، وأنه أدخل فيها "بعض جمل تفسيرية لتوطيد عرى الصداقة والولاء". يُنظر: من الملك حسين بن علي إلى الملك جورج الخامس ملك بريطانية، 16 / 5 / 1923، في: المرجع نفسه، مج 6، ص 255.
(2863) سعيد، مج 3، ص 166 - 167.
(2864) إعلان الاستقلال والوحدة العربية، جريدة **القبلة**، العدد 688، 31 / 5 / 1923؛ **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 235. يبدو أن الأصيل قد أرسل إلى الحسين إشارات إيجابية "خافتة" بتفهم الحكومة البريطانية لتعديلاته، حيث أكثرت الصحف البريطانية والوكالات من إذاعة نبأ توصل الأصيل مع الحكومة البريطانية إلى "عقد معاهدة بريطانية عربية تقرر فيها اتحاد الممالك العربية واستقلالها". **المنار**، ج 6، مج 24، ج 6 (15 حزيران / يونيو 1923)، ص 435.
(2865) من وكيل القنصل والمعتمد البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية، 4 / 6 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 219
(2866) من ناجي الأصيل المندوب المفوض للحكومة الهاشمية في لندن إلى وكيل وزارة الخارجية - لندن، 11 حزيران / يونيو 1923، في: المرجع نفسه، ص 242.

(2867) مقتبس من جريدة **القبلة**، العدد 724، 1 / 10 / 1923، في: المرجع نفسه، ص 355.
(2868) من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات، 16 حزيران / يونيو 1923، في: المرجع نفسه، ص 343.
(2869) جاء في المقالة: هل يعقل أن تتراجع بريطانيا عن وعد بلفور بعد محادثات قصيرة مع ناجي الأصيل؟ وشككت في حرص بريطانيا على وحدة العرب، بينما تربط مشيخاتهم وحكامهم في الجزيرة العربية بها عبر اتفاقيات تكفل سيطرتهم عليهم. وطالبت الحسين بأنه كما طلب من الكماليين "أن يتنازلوا عن المطالبة بالموصل برهانًا على صدقهم في الاعتراف باستقلال العرب، فيجدر به أن يطالب حلفاءه البريطانيين بأن يتنازلوا ولو عن التدخل في شؤون الحجاز الصحية". **الأهرام**، العدد 14053، 21 / 5 / 1923، ورد في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 230 - 232.
(2870) اعتبرتها "حركة بريطانية محضة تقوم إنكلترا بمساعدتها، لكن هذه الحركة التي تساعدها إنكلترا الآن قد رفضتها هي نفسها من قبل". وخلصت المقالة إلى أن الدافع وراء سياسة بريطانيا اليوم تشكيل اتحاد عربي هو تشكيل قوة منافسة للكماليين في الشرق بعد أن "أثبت الأتراك أنهم ذوو قيمة" "ولذلك فالاتحاد العربي لا يُقصد أن يكون للعرب بل بالأحرى ضد الأتراك". وردت في برقية، من القنصل البريطاني في دمشق إلى وزير الخارجية، 9 / 6 / 1923، في: المرجع نفسه، ص 239 - 240.
(2871) رضا، "كيد السياسة البريطانية للعرب"، ص 148.
(2872) من رسالة محمد رشيد رضا إلى شكيب أرسلان، 13 جمادى الآخرة 1341هـ - 30 كانون الثاني / يناير 1923، في: شكيب أرسلان، **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة** (دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937)، ص 314 - 315.
(2873) تقرير جدة للفترة 1 - 29 أيار / مايو 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 234.
(2874) سعيد، مج 3، ص 168 - 170؛ سليمان موسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**، ط 3 (بيروت: دار النهار، 1986)، ص 630.
(2875) قادت صحف القاهرة ومجلاتها مثل **المقطم** و**الأهرام** و**المنار** الحملة على الحسين، وكانت هذه الحملات من الشدة حتى إن التقارير البريطانية قدّرت أن "من شأنها منع الملك حسين من توقيع أية مسودة تقدم له". يُنظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 218؛ في أيار / مايو اشتدت حملة الصحف المصرية ولا سيما **المقطم** و**الأهرام** على الحسين. يُنظر: المرجع نفسه، ص 228 - 231؛ وعلقت **الأهرام** على مشروع المعاهدة بالقول: "أهذه وعود ملك الحجاز على صفحات القبلة إنه لا يريد للعرب سوى الاستقلال، وهل هذا الاستقلال الأعرج هو الاستقلال الذي يسعى

لأجله خمس سنوات، ولأجله حارب الأتراك وأعلن الثورة عليهم". يُنظر: المرجع نفسه، ص 229؛ 21 أيار / مايو وبات في دورة "عذاب شديد حين يأتي كل بريد قادم بحملة من الرسائل المغفلة والشتم الصحفي" وغدا متوتر الأعصاب". يُنظر: من وكيل القنصل والمعتمد البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية، 4 / 6 / 1923، في: المرجع نفسه، ص 218 - 219، 230 - 231.

(2876) وصفها رضا بـ "المعاهدة المشؤومة" لما تضمنته من الاعتراف بالوضع الخاص لبريطانيا في فلسطين والعراق وبنود أخرى، وأنها "جديرة إن أمضيت بأن تجعل ذكرى خزيها مناحة ومأتمًا" وأن الحسين بإقراره لها "يعد ارتدادًا عن الإسلام بإجماع المسلمين، ولا يوجد عالم مسلم يمكن أن ينازع في هذا بعد العلم". يُنظر: "المعاهدة البريطانية - الحجازية وخدعة الوحدة العربية (2)"، **المنار**، مج 24، ج 7 (29 ذي القعدة 1341هـ - 14 تموز / يوليو 1923)، ص 532 - 542.

(2877) "إنما يوفي الله الصابرين أجرهم بغير حساب"، **القبلة**، العدد 713، 9 / 8 / 1923، ص 1 - 2.

(2878) سعيد، مج 3، ص 172 - 173.

(2879) من وكيل القنصل والمعتمد البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية، 4 / 6 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 216 - 222.

(2880) "إنكلترا وملك الحجاز"، **القبلة**، العدد 602، 13 / 7 / 1922، ص 1 - 2.

(2881) وجّه الحسين نداء مطولًا إلى الحكومة البريطانية "وساستها وكافة الشعب البريطاني" ونشره في جريدة **القبلة**، ويعرب فيه ضمنيًا عن رفضه نتائج مؤتمر لوزان بأن بريطانيا خلافًا لوعودها للعرب بألا تعقد أي صلح مع تركيا ما لم يكن من مواده استقلال البلاد العربية، بينما رفض العرب عرض مثل هذا الصلح المنفرد مع تركيا بضمانة ألمانية يوم كان الوضع العسكري لقوات الحلفاء حرجًا. وناشد بريطانيا بشعور عارم بالمرارة، أن تفي بوعودها لحلفائها العرب الذين "أصبحت وحدتهم ممزقة، وبلادهم محتلة متفرقة، مما جعل العالم الإسلامي خصوصًا، بل أكثر أقوامي أيضًا، يرميني ويتهمني بأنني بعت البلاد لبريطانيا وحلفائها"، وأنهى رسالته بأنه ليس "بمقام المنذر بل المذكّر" وأنه "قد طفح الكيل، وبلغ السيل الزبى". يُنظر: "المنشور الملوكي الهاشمي إلى فخامة وزراء العظمة البريطانية وعظمائها وساستها وكافة الشعب البريطاني النجيب"، في: **القبلة**، العدد 754، 7 / 1 / 1924، ص 1؛ مطابق للوثيقة المحفوظة في الأرشيف البريطاني تحت عنوان "المنشور الملكي الهاشمي إلى عموم الشعب النجيب البريطاني"، 24 تشرين الثاني / نوفمبر 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 7: **1923 - 1924**، ص 362 - 365.

(2882) من القنصل بولارد في جدة إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية، 29 / 8 / 1923، تقرير جدة للفترة 30 تموز / يوليو - 29 آب / أغسطس 1929، في: المرجع نفسه، ص 291 - 292.

(2883) شكيب أرسلان، **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة**: ملاحق الرسالة من رسائل الأمير شكيب إلى رشيد رضا، قدم له وجيه كوثراني، ج 3 (المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 2010)، ص 49.

(2884) من وزير المستعمرات إلى المقيم السياسي في الخليج العربي، 12 / 9 / 1923، في: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، مج 6، ص 299.

(2885) من وزارة الخارجية إلى المستر بولارد في جدة، 1 / 11 / 1923، في: المرجع نفسه، مج 6، ص 355؛ تقرير جدة للفترة 1 تشرين الثاني / نوفمبر - 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1920، في: المرجع نفسه، ص 369.

(2886) من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية، 5 / 12 / 1923، في: المرجع نفسه، ص 372 - 373.

المراجع

1 - العربية

آل جندي، أدهم. **أعلام الأدب والفن**. حمص: مطبعة الاتحاد، 1958.

_____. **تاريخ الثورات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسي**. دمشق: مطبعة الاتحاد، 1960.

آل صفاء، محمد جابر. **تاريخ جبل عامل**. ط 4. بيروت: دار النهار، 2004.

إبراهيم باشا، جميل. **مذكرات جميل إبراهيم باشا: نضال الأحرار في سبيل الاستقلال**. حلب: مطبعة الضاد، 1959.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود. **تقويم البلدان**. اعتنى بتصحيحه وطبعه العبدان المفتقران إلى الله تعالى رينود مدرس العربية والبارون ماك كوكين ديسلان. باريس: دار الطباعة السلطانية، 1830.

أبو دية، سعد. "قراءة في أوراق علي خلقي الشرايري". **دراسات**. مج 14، العدد 10 (1987).

أبو راشد، حنا. **حوران الدامية**. ط 2. بيروت: مكتبة الفكر العربي، 1961.

أبو طبيخ، محسن. **الرحلة المحسنية والسياحة الهاشمية إلى الديار الشامية والمصرية عام 1341**. صيدا: مطبعة العرفان، 1925.

أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش 1925 - 1927. إعداد وتحقيق منصور الأطرش. ط 2. دمشق: دار طلاس، 2008.

أحمد، فيروز. **صنع تركيا الحديثة**. ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري. بغداد: بيت الحكمة، 1995.

_____. **صنع تركيا الحديثة**. ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري. ط 2. بغداد: بيت الحكمة، 2000.

أحمد، كمال مظهر. **ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي**. بغداد: دار الزمان، 1977.

أرسلان، شكيب. **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة**. دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1937.

_____. **فصول وتعليقات على كتاب لوثروب ستودارد الأمريكي: حاضر العالم الإسلامي**. ترجمة عجاج نويهض. القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1993.

_____. **السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة: ملاحق الرسالة من رسائل الأمير شكيب إلى رشيد رضا**. قدم له وجيه كوثراني. المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 2010.

_____. **سيرة ذاتية**. إشراف وتحرير سوسن النجار نصر. بيروت: الدار التقدمية، 2008.
_____. **خلاصة رحلة المرحوم السيد أحمد الشريف السنوسي**. تحقيق سوسن نجار نصر. المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 2010.
أرمسترونغ، هارولد كورتيناي. **الذئب الأغبر: مصطفى كمال**. القاهرة: دار الهلال، 1952.
الأرمنازي، نجيب. **محاضرات عن سورية: من الاحتلال حتى الجلاء**. القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، 1954.
_____. **سورية من الاحتلال إلى الجلاء**. ط 2. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 1973.
الأرناؤوط، محمد. **من الحكومة إلى الدولة: تجربة الحكومة العربية في دمشق، 1918 - 1920**. عمّان دار الآن ناشرون، 2020.
الأمين، علي مرتضى. **السيد محسن الأمين: سيرته وإنتاجه**. بيروت: دار الهادي، 1992.
أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1962.
أوبنهايم، ماكس فرايهير فون وآرش برونيلش وفرنركا كاسكل. **البدو: ما بين النهرين العراق الشمالي وسوريا**. ترجمة ميشيل كيلو ومحمود كبيبو. تحقيق وتقديم ماجد شبر. ج 1. لندن: دار الوراق، 2004.
أوراق فارس الخوري، الكتاب الثاني: 1918 - 1924، العهد الفيصلي وبداية الانتداب. تحقيق كوليت خوري. ط 2. دمشق: دار طلاس، 2001.
أورطايلي، ألبر. **الغازي مصطفى كمال أتاتورك**. ترجمة مجد الدين صالح. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.
_____. **حقائق التاريخ التركي الحديث**. ترجمة أحمد زكريا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2022.
أوزتونا، يلماز. **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922**. ترجمة عدنان محمود سلمان. مراجعة محمود الأنصاري. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010.
بار، جايمس. **خط في الرمال: بريطانيا وفرنسا والصراع الذي شكل الشرق الأوسط**. ترجمة ماريا الدويهي. بيروت: دار الساقي، 2018.
باروت، رنا. "عقيدة بوتين ودورها في تحديد السياسة الخارجية الروسية: حالة سورية". رسالة ماجستير. معهد الدوحة للدراسات العليا، 2022. (غير منشورة)
باروت، محمد جمال. **التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضري**. الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

برو، توفيق. **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918**. دمشق: دار طلاس، 1989.
_____. **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني**. دمشق: دار طلاس، 1991.
بروكلمان، كارل. **تاريخ الشعوب الإسلامية**. ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي. ط 7. بيروت: دار العلم للملايين، 1977.
البزاز، عبد الرحمن. **محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1954.
بسام، محمد. **جبل عامل بين سوريا الكبرى ولبنان الكبير 1918 - 1920م: حقائق بالوثائق**. بيروت: دار الكوكب، 2011.
البصير، محمد مهدي. **تاريخ القضية العراقية**. ط 2. لندن: دار اللام، 1990.
بطاطو، حنا. **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**. ترجمة عفيف الرزاز. ط 2. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995.
بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، 1337 - 1351هـ / 1918 - 1933م. إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر. عمان: منشورات جماعة آل البيت، 1999.
بورنوتيان، جورج. **موجز تاريخ الشعب الأرمني من العصور القديمة إلى العصور الحديثة**. ترجمة سحر توفيق. القاهرة: جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية؛ الدار المصرية للكتاب، 2012.
"بيان حزب اللامركزية الإدارية العثماني". **العمران**. السنة 18، العدد 725 (24 شباط / فبراير 1913).
بيضون، أحمد. **الصراع على تاريخ لبنان أو الهوية والزمن في أعمال مؤرخينا المعاصرين**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1989.
البيطار، عبد الرزاق. **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**. تحقيق محمد بهجت البيطار. ط 2. بيروت: دار صادر، 1993.
بيكودو، نادين. **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**. ترجمة عبد الهادي عباس. دمشق: دار الأنصار، 1996.
بيل، غرترود. **العراق في رسائل المس بيل**. ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2003.
بيهم، محمد جميل. **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1922**. بيروت: دار الطليعة، 1968.
التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية. خليل إينالجيك ودونالد كواترت (محرران). ترجمة قاسم عبده قاسم. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007.
تيلر، أ. ج. ب. **الصراع على سيادة أوروبا 1848 - 1918**. ترجمة فاضل جتكر. أبوظبي: مشروع كلمة للترجمة؛ بيروت / الدار البيضاء: المركز الثقافي

العربي، 2009.
التلعفري، قحطان أحمد عبوش. **ثورة تلعفر 1920 والحركات الوطنية الأخرى في منطقة الجزيرة**. بغداد: مطبعة الأزهر، 1969.
تماري، سليم. "الرؤية العثمانية لفلسطين: الترسيم العثماني الإثنوغرافي لفلسطين وسورية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 84 (خريف 2010).
توتل، فردينان (اليسوعي). **وثائق تاريخية عن حلب: أخبار اللاتين والروم وما إليهم 1855 - 1963**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1964.
جابر، منذر محمود. "مؤتمر وادي الحجير وآثاره". رسالة أُعدت لإنجاز مقررات شهادة الكفاءة في التاريخ. الجامعة اللبنانية. بيروت. 1973.
الجابري، رياض. **السيرة الذاتية والتراث: مقاربة نفسية**. دمشق / حمص: دار المعارف، 1996.
جان بك مراد: حياته وأعماله. حلب: [د. ن.]، 1927.
جاهد، برهان. **الغازي مصطفى كمال وفرسانه الأربعة 1918**. ترجمة رأفت الدجاني. يافا: مطبعة الكمال، 1935.
الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 1: 1914 - 1915. اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. بيروت: دار الساقي، 1996.
الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 3: 1917 - 1918. اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. بيروت: دار الساقي، 1996.
الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 2: 1916. اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. بيروت: دار الساقي، 2001.
الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 5: 1920. اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. بيروت: دار الساقي، 2001.
الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 6: 1921 - 1922. اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. بيروت: دار الساقي، 2004.
الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 7: 1923 - 1924. اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. بيروت: دار الساقي، 2007.
الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج 4: 1919. اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة. ط 2. بيروت: دار الساقي، 2010.
جمال باشا. **كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب**. ترجمة فؤاد ميداني. بيروت: [د. ن.]، 1932.
_____. **مذكرات جمال باشا**. إعداد محمد السعيدي. بيروت: دار الفارابي، 2013.
الجميل، سيار. **مذكرات تحسين قدري 1882 - 1976، المرافق العسكري الأقدم للملك فيصل**. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2018.
جودت، علي. **ذكريات علي جودت 1900 - 1958**. بيروت: مطابع الوفاء، 1967.

"حادثة بيروت". **العمران**. مج 5، ج 41، السنة 18، العدد 691 (4 آذار / مارس 1912).
الحسني، عبد الرزاق. **الثورة العراقية الكبرى**. قم: مؤسسة المحبين، 2005.
_____. **تاريخ العراق السياسي الحديث**. ط 8. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
حسين، فاضل. **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، 1958.
_____. **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الرأي العام**. ط 2. بغداد: مطبعة أسعد، 1967.
الحسين، محمد غالب. **ثورة الجولان ضد الاحتلال الفرنسي**. دمشق: [المؤلف]، 2000.
حسين، محمد محمد. **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**. ط 6. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983.
الحصري، ساطع. **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث**. بيروت: مكتبة الكشاف؛ مطابع ابن زيدون، 1947.
_____. **البلاد العربية والدولة العثمانية**. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.
الحصني، محمد أديب آل تقي الدين. **كتاب منتخبات التواريخ لدمشق**. دمشق: المطبعة الحديثة، 1928.
الحكومة العربية في دمشق: التجربة المبكرة للدولة العربية الحديثة (1918 - 1920). محمد جمال باروت (محرر). الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
الحكيم، حسن. **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث**. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 1965.
الحكيم، يوسف. **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**. ط 2. بيروت: دار النهار، 1980.
_____. **سورية والعهد الفيصلي**. ط 2. بيروت: دار النهار للنشر، 1980.
_____. **سورية والانتداب الفرنسي**. بيروت: دار النهار، 1983.
_____. **سورية والعهد الفيصلي**. ط 3. بيروت: دار النهار للنشر، 1986.
حمادة، سعيد. **النظام النقدي والصرافي في سوريا**. ترجمة شبلي بك دموس. بيروت: مطبعة الجامعة الأمريكانية، 1935.
الحمصي، قسطاكي. **أدباء حلب ذوو الأثر في القرن التاسع عشر**. حلب: المطبعة المارونية، 1925.
حميدة، عبد الرحمن. **محافظة حلب**. دمشق: وزارة الثقافة، 1992.
حنا، عبد الله. **الفلاحون وملّاكو الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب**. بيروت: دار الطليعة، 2003.

الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر [ندوة]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المؤسسة العامة للديمقراطية؛ إسطنبول: مركز الاتجاهات السياسية العالمية، 2010.
حوراني، ألبرت وفيليب خوري وماري ويلسون (محررون). في: **الشرق الأوسط الحديث**، مج 1، ج **1: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا 1789 - 1918**. ترجمة أسعد صقر. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2016.
حيدر، رستم. **مذكرات رستم حيدر**. تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988.
خدوري، مجيد. **قضية الإسكندرونة**. دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953.
الخطيب، محب الدين وسهيلة الريماوي. **الحكم العربي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997.
الخوري، بشارة. **حقائق لبنانية**. بيروت: منشورات أوراق لبنانية، [د. ت.].
خوري، فيليب. **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993.
_____. **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920 - 1945**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997.
داغر، أسعد. **مذكراتي على هامش القضية العربية**. القاهرة: دار القاهرة للطباعة، 1959.
الداقوقي، إبراهيم. **صورة الأتراك لدى العرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
دائرة المعارف الإسلامية. ترجمة محمد ثابت الفندي [وآخرون]. طهران: انتشار جهان، [د. ت.].
دروزة، محمد عزة. **تركيا الحديثة**. بيروت: مطبعة الكشاف، 1946.
_____. **حول الحركة العربية الحديثة**. صيدا: المطبعة العصرية، 1950.
_____. **نشأة الحركة العربية الحديثة**. ط 2. صيدا: المطبعة العصرية، 1971.
_____. **مئة عام فلسطينية: مذكرات وتسجيلات**. دمشق: دار يعرب، 1984.
_____. **مذكرات محمد عزة دروزة**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.
رافق، عبد الكريم. **دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث**. دمشق: مكتبة نوبل، 2002.
_____. **تاريخ الجامعة السورية: البداية والنمو 1901 - 1946**. دمشق: مكتبة نوبل، 2004.
_____. **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث**. بيروت: جامعة البلمند، 2006.
رامزور، أرنست. **تركيا الفتاة وثورة 1908**. ترجمة صالح أحمد العلي. بيروت: مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، 1960.

رباط، إدمون. **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**. ترجمة حسن قبيسي. بيروت: الجامعة اللبنانية، 2002.
رستم، أسد. **لبنان في عهد المتصرفية**. ط 2. بيروت: المكتبة البولسية، 1987.
رضا، أحمد. **مذكرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914 - 1922**. تحقيق وتقديم منذر جابر. بيروت: دار النهار، 2009.
رضا، محمد رشيد. **المنار**. مج 20، ج 6 (11 شباط / فبراير 1918).
_____. "دخول المسألة السورية في طور جديد". **المنار**. مج 21، ج 1 (كانون الأول / ديسمبر 1918).
_____. "هاجت الآستانة وماجت، واجتمع مائات الألوف في الميدان الفسيح بين مسجد آيا صوفيا ومسجد السلطان أحمد، واحتجوا أشد الاحتجاج على عمل الحلفاء". **المنار**. مج 21، ج 4(حزيران / يونيو 1919).
_____. "الاشتراكية والبلشفية والدين". **المنار**. مج 21، ج 5 (26 آب / أغسطس 1919).
_____. "الرحلة السورية الثانية". **المنار**. مج 21، ج 8 (نيسان / أبريل 1920).
_____. "حالة الشريف فيصل في سورية". **المنار**. مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921).
_____. **المنار**. مج 22، ج 10(31 تشرين الأول / أكتوبر 1921).
_____. "حديث للأمير فيصل مع صاحب المفيد". **المنار**. مج 22، ج 3 (1339 - 1340).
_____. "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (6)". **المنار**. مج 34، ج 1 (حزيران / يونيو 1934).
_____. "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (7)". **المنار**. مج 34، ج 2 (حزيران / يونيو 1934).
_____. "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى". **المنار**. مج 34، ج 4 (آب / أغسطس 1934).
_____. "العبرة بسيرة الملك فيصل رحمه الله تعالى (9)". **المنار**. مج 34، ج 5 (تشرين الأول / أكتوبر 1934).
_____. "إنذار الجنرال غورو للملك فيصل". **المنار**. مج 22، ج 6 (حزيران / يونيو 1921).
_____. "حالة الشريف فيصل في سورية"، **المنار**، مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921).
_____. "الحقائق الجلية في المسألة العربية". **المنار**. مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921).
_____. "فض فيصل للمؤتمر وإجابته للمطالب". **المنار**. مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921).

_____. "الملك فيصل والمؤتمر السوري". **المنار**. مج 22، ج 6 (6 حزيران / يونيو 1921).
_____. "طوائف الآراء والأحزاب في المؤتمر". **المنار**. مج 23، ج 5 (27 أيار / مايو 1922).
_____. "تعليق **المنار** على خطبة مصطفى كمال". **المنار**. مج 23، ج 10 (29 ربيع الآخر 1341 - 18 كانون الأول / ديسمبر 1922).
_____. "الوفود العربية واعتراف الترك باستقلال العرب". **المنار**. مج 24، ج 2 (16 شباط / فبراير 1923).
_____. "كيد السياسة البريطانية للعرب". **المنار**. مج 24، ج 2 (30 جمادى الآخرة 16 / 1341شباط / فبراير 1923).
_____. "عقد معاهدة بريطانية عربية تقرر فيها اتحاد الممالك العربية واستقلالها". **المنار**. مج 24، ج 6 (15 حزيران / يونيو 1923).
_____. "المعاهدة البريطانية - الحجازية وخدعة الوحدة العربية (2)". **المنار**. مج 24، ج 29 (7 ذي القعدة 1341 هـ / 14 تموز / يوليو 1923).
_____. **المنار**. مج 25، ج 5 (1 تموز / يوليو 1924).
_____. **المنار**. مج 25، ج 4 (4 أيار / مايو 1924).
_____. "رفيق بك العظم وفاته وترجمته". **المنار**. مج 26، ج 4 (19 آب / أغسطس 1925).
الرفاعي، أنور. **جهاد نصف قرن، لسمو الأمير سعيد آل عبد القادر الجزائري**. دمشق: المطبعة العمومية، [د. ت.].
الريحاني، أمين. **الملك فيصل الأول**. بيروت: دار صادر، 1934.
_____. **ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية مزينة برسوم وخرائط وفهرست أعلام**. بيروت: دار الجيل، [د. ت.].
الريس، منير. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: الثورة السورية الكبرى**. بيروت: دار الطليعة، 1969.
_____. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام 1936**. دمشق: مطابع ألف باء، 1976.
الريماوي، سهيلة. "صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، اللجنة الوطنية العليا في دمشق (أيلول / سبتمبر 1919 - تموز / يوليو 1920)". **دراسات تاريخية**. العدد 45 - 46 (آذار / مارس - حزيران / يونيو 1993).
_____. **الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1997.
الزرقة، محمد علي. **قضية لواء الإسكندرونة: وثائق شروح**. بيروت: دار العروبة، 1993.
الزركلي، خير الدين. **عامان في عمّان: مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن 1921 - 1922**. عمّان: إلدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2009.

زكريا، أحمد وصفي. **جولة أثرية في بعض البلاد الشامية**. ط 2. دمشق: دار الفكر، 1984.
_____. **عشائر الشام**. ط 2. دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997.
زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. ط 3. بيروت: دار النهار، 1977.
_____. **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية - التركية**. ط 4. بيروت: دار النهار، 1986.
ستودارد، ثيودور لوثروب. **حاضر العالم الإسلامي**. ترجمة عجاج نويهض. تعليق شكيب أرسلان. القاهرة: مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1933.
السراج، أحمد سامي. **من بقية السيوف 1892 - 1960، أوراق ومذكرات**. إعداد وتحقيق خيرية قاسمية. دمشق: دار الأهالي، 2003.
السعدون، يوسف. **مذكراتي عن الثورة والقتال**. تحقيق فاروق اسليم. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2020.
سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 1: **النضال بين العرب والتّرك**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.].
_____. **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 2: **النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.].
_____. **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، مج 3: **إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1934.
سعيد، أمين وكريم خليل ثابت. **سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية في الأناضول**. القاهرة: إدارة مجلة اللطائف، 1922.
السعيد، نوري. **مذكرات نوري السعيد: عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا 1916 - 1918**. ط 2. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1987.
السفرجلاني، محيي الدين. **فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة**. دمشق: مطبعة الترقي، 1937.
سلامة، فائز. **أعلام العرب في السياسة والأدب**. دمشق: مطبعة ابن زيدون، 1935.
سلطان، علي. **تاريخ سورية 1918 - 1920: حكم فيصل بن الحسين**. دمشق: دار طلاس، 1996.
_____. **تاريخ سورية 1908 - 1918: نهاية الحكم التركي**. ط 2. دمشق: دار طلاس، 1996.

سلغليت، بيتر. **بريطانيا في العراق: صناعة ملك ودولة**. ترجمة عبد الإله النعيمي. بغداد: دار المدى، 2019.
سليم، محمد السيد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
السمر، عمار. **المذكرات والأوراق الخاصة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق: تعريف وتحليل، في السير الذاتية في بلاد الشام**. تنسيق ماهر الشريف وقيس الزرلي. دمشق: دار المدى؛ المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2009.
السودا، يوسف. **في سبيل الاستقلال: في وادي النيل 1906 - 1922**. بيروت: دار النهار، 1979.
سورية في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسويين، النشرة الرابعة، اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني بمصر. القاهرة: المطبعة السلفية، 1922.
السويدي، توفيق. **مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**. ط 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2010.
السيد، علاء الدين. **تاريخ حلب المصور أواخر العهد العثماني 1880 - 1918**. حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2011.
شريف، محمد بديع وزكي الماحسني وأحمد عزت عبد الكريم. **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [د. ت.].
شعث، شوقي وفالح بكور (إعداد وتصنيف). **حلب في كتب البلدانيين العرب من القرن الثالث الهجري حتى الخامس عشر الهجري**. دمشق: دار النمير، 1995.
الشلبي، تمارا. **شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية 1918 - 1943**. ترجمة عائدة سركيس. بيروت: دار النهار، 2010.
الشهبندر، عبد الرحمن. **المقالات**. تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب. دمشق: وزارة الثقافة، 1993.
شهرستان، ماري ألماظ. **المؤتمر السوري العام 1919 - 1920**. بيروت: دار أمواج، 2000.
شوكت، ناجي. **سيرة ذكريات ثمانين عامًا 1894 - 1974**. بغداد: منشورات اليقظة العربية، [د. ت.].
صالحية، محمد عيسى. **صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا: وثائق من تاريخ السيد أحمد الشريف السنوسي 1292 - 1350هـ / 1875 - 1933م**. سلسلة حوليات كلية الآداب. الحولية 1. الكويت: كلية الآداب - جامعة الكويت، 1980.
الصقال، فتح الله. **من ذكرياتي في المحاماة في مصر وسورية**. حلب: مطبعة الضاد، 1958.

الصمد، رياض. **تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1999.
الصواف، محمد شريف. **موسوعة الأسر الدمشقية**. دمشق: بيت الحكمة، 2008.
الطباخ، محمد راغب. **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**. صححه وعلق عليه محمد كمال. ط 2. حلب: دار القلم العربي، 1989.
طرابلسي، فواز. **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**. ط 2. بيروت: دار الريس، 2008.
طلاس، العماد مصطفى. **سورية الطبيعية، دراسة جيو - تاريخية**. مراجعة محمد محفل ومحمد خير فارس. دمشق: دار طلاس، 2001.
الطويل، محمد أمين غالب. **تاريخ العلويين**. بيروت: دار الأندلس، [د. ت.].
عبد الله بن الحسين. **مذكراتي**. ط 2. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012.
عبيدات، محمود. **أحمد مريود قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن 1886 - 1926**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.
_____. **الدور الأردني في النضال العربي السوري (1908 - 1946)**. عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.
العجيلي، عبد السلام. **أحاديث العشيّات**. دمشق: وزارة الثقافة، 1965.
_____. **أحاديث العشيات**. ط 3. بيروت: دار الشرق العربي، [د. ت.].
العسكري، تحسين. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية**. ج 2. النجف: مطبعة الغري، 1938.
العسكري، جعفر. **مذكرات جعفر العسكري**. تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة. بيروت: الدار العربية للموسوعات؛ لندن: دار اللام، 1988.
العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973.
العظمة، عبد العزيز. **مرآة الشام: تاريخ دمشق وأهلها**. تحقيق نجدة فتحي صفوة. ط 2. دمشق / بيروت: دار الفكر، 2002.
علاوي، علي عبد الأمير. **فيصل الأول ملك العراق**. ترجمة سيمون أكرم العباس وغيث يوسف حافظ. بيروت / النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار، 2022.
علي، تحسين. **مذكرات تحسين علي (1890 - 1970)**. مراجعة صالح محمد العابد. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
_____. **خطط الشام**. دمشق: مؤسسة النوري، [د. ت.]
العمري، صبحي. **المعارك الأولى: الطريق إلى دمشق**. لندن / بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1991.
_____. **ميسلون نهاية عهد: أوراق الثورة العربية**. بيروت: دار الريس، 1991.
_____. **الأوراق المجهولة**. تحقيق سعد فنصة. واشنطن: [د. ن.]، 2018.

العمري الموصلي، محمد طاهر. **تأريخ مقدرات العراق السياسية**. بغداد: المطبعة العصرية، 1925.
عنتابي، محمد فؤاد ونجوى عثمان. **حلب في مئة عام**. حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993.
عيّاش، عبد القادر. **الرقة كبرى المدن الفراتية القديمة**. دير الزور: [د. ن.]، 1969.
_____. **حضارة وادي الفرات: مدن فراتية، القسم السوري**. إعداد وليد مشوح. ط 2. دمشق: دار الأهالي، 1999.
العياشي، غالب. **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا**. بيروت: مطابع أشقر إخوان، 1955.
العيطة، أحمد عدنان. **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم**. دمشق: دار الأهالي، 2000.
غازي، إبراهيم. **نشأة الشرطة وتاريخها في سورية**. دمشق: دار العلم الحديث، 1999.
غرانت، آرثر جيمس وهارولد تمبرلي. **أوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين 1789 - 1905**. ترجمة محمد علي أبو درة ولويس إسكندر. القاهرة: منشورات سجل العرب، 1967.
غرايبة، عبد الكريم. **العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة**. دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1961.
_____. **سورية في القرن التاسع عشر: 1840 - 1876**. القاهرة: جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالية، 1962.
الغزي، كامل. **نهر الذهب بتاريخ حلب**. حلب: المطبعة المارونية، [د. ت.].
غيلفين، جيمس ل. **الولاءات المتضاربة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع أفول شمس الإمبراطورية**. ترجمة عمرو الملاح. الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
فرزات، محمد حرب. **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908 - 1955**. ط 2. الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
فرومكين، دافيد. **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**. ترجمة أسعد كامل إلياس. بيروت: دار الريس، 1992.
فشر، هربرت ألبرت لورنس. **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789 - 1950**. ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع. ط 9. القاهرة: دار المعارف، 1993.
فغالي، جورج. **تاريخ جيش المشرق 1919 - 1921**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1997.
قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920**. القاهرة: دار المعارف، 1971.

_____. **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة**. بيروت / لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991.
القاضي، محمد. **معجم السرديات**. بيروت: دار الفارابي؛ مؤسسة الانتشار العربي؛ تونس: دار محمد علي للنشر، 2010.
قدري، أحمد. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**. دمشق: مطابع ابن زيدون، 1956.
قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية 1920 - 1939**. دمشق: دار طلاس، 1989.
قرم، جورج. **أوروبا والمشرق العربي: من البلقنة إلى اللبننة (تاريخ حداثة غير منجزة)**. بيروت: دار الطليعة، 1990.
القيسي، سامي عبد الحافظ. **ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922 - 1936**. عمّان: دار دجلة، 2012.
الكتاب الذهبي لجيوش الشرق 1918 - 1936. ترجمة إدوارد البستاني. بيروت: [د. ن.]، [د. ت.].
كتاب المذكرات للأستاذ العلامة محمد كرد علي (1867 - 1953). تحقيق وشرح ودراسة قيس الزرلي. دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2008.
كحالة، عمر رضا. **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية**. بيروت: مكتبة المثنى؛ دار إحياء التراث العربي، 1957.
كرد علي، محمد. **المذكرات**. دمشق: مطبعة الترقي، 1949.
كرم، جورج أديب. **مراسلات فيصل - غورو**. بيروت: الجامعة اللبنانية، 2009.
كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 - 1920: مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976.
_____. **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980.
_____. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**. بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986.
_____. **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا، دراسة ونصوص**. بيروت: دار الطليعة، 1996.
_____. **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**. الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
كوجوك، جودت. "الداماد محمد فريد (1853 - 1923)". **الموسوعة الإسلامية لوقف الشؤون الدينية** (1993).

الكوراني، أسعد. **ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت**. بيروت / لندن: دار الريس، 2000
الكيالي، عبد الرحمن. **الجهاد السياسي**. حلب: المكتبة العصرية، 1926.
_____. **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1926 حتى نهاية عام 1939**. حلب: مطبعة الضاد، 1958.
لازاريف، ميخائيل سيميونوفيج. **المسألة الكردية 1917 - 1923**. ترجمة عبدي حاجي. بيروت: دار الفارابي؛ أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2013.
لنشوفسكي، جورج. **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**. ترجمة جعفر الخياط. مراجعة محمود حسين الأمين وإبراهيم أحمد السامرائي. بغداد: دار المتنبي، 1964.
لونغريغ، ستيفن همسلي. **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، 1978.
_____. **العراق الحديث: من سنة 1900 إلى سنة 1950**. ترجمة سليم طه التكريتي. بغداد: دار الفجر، 1988.
لورنس، توماس إدوارد. **أعمدة الحكمة السبعة**. بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1963.
_____. **الثورة العربية**. تعريب شعبان بركات. ط 2. عمان: دار الأهلية، 2009.
لورنس، هنري. **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**. ترجمة محمد مخلوف. قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، 1992.
لويس، برنار. **ظهور تركيا الحديثة**. ترجمة قاسم عبده قاسم وسامية محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
الماضي، منيب وسليمان موسى. **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900 - 1959**. ط 3. عمان: دار ورد، 2017.
المجموعة السنوية لغرفة تجارة حلب. حلب: غرفة تجارة حلب، 1922.
محافظة، علي. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 - 1945**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
_____. **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة 1921 - 1946**. ط 2. عمّان: مركز الكتاب الأردني، 1989.
محمد، علاء جاسم. **جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، 1987.
مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو. مركز الوثائق التاريخية بدمشق. القسم الخاص (مخطوطة على الآلة الكاتبة). الوثيقة 22، مديرية الوثائق التاريخية بدمشق.
مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن 1917 - 1918. سليمان موسى (محرر). عمّان: مركز الكتاب الأردني، 1976.

مذكرات الأمير عادل أرسلان. تحقيق يوسف إيبش. المختارة، لبنان: الدار التقدمية، 1983.
مذكرات تحسين العسكري (1890 - 1970). مراجعة صالح محمد العابد. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
مذكرات تحسين قدري 1882 - 1976، المرافق العسكري الأقدم للملك فيصل. عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2018.
مذكرات عوني عبد الهادي. تقديم وتحقيق خيرية قاسمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
مذكرات فوزي القاوقجي: 1914 - 1932. إعداد خيرية قاسمية. بيروت: دار القدس، 1975.
مذكرات فيلبي في العراق والجزيرة العربية: 1915 - 1921. ترجمة جعفر الخياط. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008.
مراد، ليون عبد الله. **تنظيم تجارة القطن في سورية: المجموعة الاقتصادية السنوية لغرفة تجارة حلب لعام 1951**. حلب: مطبعة الضاد، [د. ت.].
المراسلات التاريخية: مج 1: الثورة العربية الكبرى 1914 - 1918. سليمان موسى (محرر). عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، 1973.
المراسلات التاريخية: مج 2: الثورة العربية الكبرى، 1919. سليمان موسى (محرر). عمّان: [د. ن.]، 1975.
المراسلات التاريخية: مج 3: الثورة العربية الكبرى، 1920 - 1923. سليمان موسى (محرر). عمّان: [د. ن.]، 1978.
المسعى النبيل: **الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق**. تحقيق سعد أبو دية. عمّان: أمانة عمان الكبرى، 2016.
المصطفى، تركي فرحان. **قبائل بادية حلب وحماة**. حلب: مركز الحافظ، 2005.
مكدول، ديفيد. **تاريخ الأكراد الحديث**. ترجمة راج آل محمد. بيروت: دار الفارابي، 1997.
الملاذي، سهيل. **الاتجاهات الفكرية في الصحافة العربية: حلب نموذجًا**. دمشق: دار يعرب للدراسات والنشر، 1996.
من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية 1957. جورج فارس (محرر). دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، 1957.
من هو في سورية 1949. جورج فارس (محرر). دمشق: المطبعة الأهلية؛ الوكالة العربية للنشر والدعاية في دمشق، 1948.
موسى، سليمان. **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**. ط 3. بيروت: دار النهار، 1977؛ 1986.
نخلة، ربيع. **تاريخ ولاية حلب 1889 - 1902**. بيروت: المكتبة الشرقية، 2017.

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
النعماني، بسام عبد القادر. **مائة عام على اتفاقية سايكس - بيكو: قراءة في الخرائط**. ط 2. تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2018.
نعيسة، يوسف. **المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا (1247 - 1256هـ / 1831 - 1840م)**. دمشق: جامعة دمشق، 2004.
الهاشمي، طه. **جغرافية العراق**. بغداد: دار السلام، 1930.
_____. **مذكرات طه الهاشمي**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1978.
هلال، فؤاد. **125 عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، ويتضمن الحياة الاقتصادية في حلب وسورية منذ القرن التاسع عشر من خلال نشرات غرفة تجارة حلب ومحفوظاتها**. حلب: غرفة تجارة حلب، 2009.
الهلسا، نايف جورج القسوس وغسان سلامة الشوارب الهلسا (تحقيق وشرح). **مذكرات عودة سلمان القسوس الهلسا 1877 - 1943**. عمان: المكتبة الوطنية، 2006.
الهندي، إحسان. **كفاح الشعب العربي السوري، 1908 - 1948: دراسة عسكرية تاريخية**. دمشق: إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، 1962.
_____. **معركة ميسلون**. دمشق: مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، 1967.
هواش، محمد. **عن العلويين ودولتهم المستقلة.** الدار البيضاء: الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، 1997.
_____. **تكون جمهورية: سورية والانتداب**. طرابلس: مكتبة السائح، 2000.
هوبزبوم، إي جيه. **الشعوب والقوميات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة**. ترجمة مصطفى حجاج. أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة؛ دار الكتاب الوطنية، 2013.
هوتون، دايفد باتريك. **علم النفس السياسي**. ترجمة ياسمين حداد. الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
الوردي، علي. **لمحات من تاريخ العراق الحديث**. بغداد: [د. ن.]، 1976.
_____. **لمحات من تاريخ العراق الحديث:** ج 5: **حول ثورة العشرين**. لندن / بيروت: دار الوراق، 2007.
وهبة، حافظ. **جزيرة العرب في القرن العشرين**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010.
ويلسون، أرنولد. **الثورة العراقية**. ترجمة جعفر الخياط. بيروت: دار الرافدين، 2004.
وينتر، ستيفان. **تاريخ العلويين: من حلب القرون الوسطى إلى الجمهورية التركية**. ترجمة باسل وطفة وأحمد نظير الأتاسي. إسطنبول: مركز حرمون

للدراسات المعاصرة؛ دار ميسلون، 2018.
ياب، مالكولم. **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792 - 1923**. ترجمة خالد الجبيلي. دمشق: دار الأهالي، 1998.
يرغن، دانييل. **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار التكوين، 2004.
يزبك، يوسف إبراهيم. **حكاية أول نوار في العالم وفي لبنان**. بيروت: دار الفارابي، 1974.
اليونس، عبد اللطيف. **ثورة الشيخ صالح العلي**. ط 2. دمشق: دار اليقظة العربية، [د. ت.].
ييلافيتش، تشارلز وبربارا ييلافيتش. **تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دولة البلقان القومية 1804 - 1920)**. ترجمة عاصم الدسوقي. القاهرة: دار العالم الثالث، 2007.

2 - الأجنبية

Abadie, Maurice. *Opérations au Levant: Les quatre sièges d'Aïntab (1920 - 1921)*. Paris: Charles - lavauzelle & Cie, 1922.

Akşin, Sina. "Turkish - Syrian Relations in the Time of Faisal (1918 - 20)." *Turkish Yearbook of International Relations* (1986).

Ali, Othman. "The Career of Ozdemir: A Turkish bid for Northern Iraq, 1921 - 1923." *Middle Eastern Studies*. vol. 53, no. 6 (2017).

Baurain, Paul. *Alep: Autrefois et Aujourd'hui*. Alep: Castoun, 1930.

Bell, Gertrude Lowthian & Arnold Talbot Wilson. *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*. London: His Majesty's Stationery Office, 1920.

Bocco, Riccardo et al. (eds.). *Steppes d'Arabie. États, pasteurs, agriculteurs et commerçants: Le devenir des zones sèches*. Paris: PUF, 1995.

Boissière, Thierry & Jean - Claude David (eds.). *Alep et ses territoires. Fabrique et politique d'une ville (1868 - 2011)*. Paris: Institut Français du Proche - Orient, 2014.

Budak, Mustafa. "Ankara itilafnâmesi sürecinde Suriye siniri üzerindbki tartişmalar." *Fatih Sultan Mehmed Üniversitesi İlmi Araştırmalar Dergisi*. sayı 0 (23 Ocak 2014).

Catroux, George. *Deux missions en Moyen - Orient,1919 - 1922*. Paris: Plon, 1958.

David, Jean - Claude. "Dynamique citadines et production de l'espace en Syrie. Le cas d'Alep." *Bulletin d'études orientales*, Institut français de Damas (2000).

David, Philippe. *Un gouvernement arabe à Damas, le congrès Syrien*. Paris: Marcel Giard, 1923.

Dumond, Paul. "L'axe Moscou - Ankara, Les relations turco - soviétiques de 1919 à 1922." *Cahiers du Monde Russe et Soviétique*. vol. 18, no. 3 (Juillet - Septembre 1977).

_____. "La révolution impossible. Les courants d'opposition en Anatolie. 1920 - 1921." *Cahiers du Monde Russe et Soviétique*. vol. 19, no. 1 - 2 (Janvier - Juin 1978).

Edib, Halidé. *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and their Origin*. New Haven: Yale University Press, 1930.

Gelvin, James L. *Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire*. Berkeley: University of California Press, 1999.

George, Alexander L. "The 'Operational Code': A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision - Making." *International Studies Quarterly*. vol. 13, no. 2 (June 1969).

Gontaut - Biron, Roger De & Gaston Le Révérend. *D'angora à Lausanne, les étapes d'une déchéance*. Paris: Plon - Nourrit & Cie,1924.

_____. *Comment la France s'est installée en Syrie (1918 - 1919)*. Paris: Plon - Nourrit, 1922.

Güllü, Ramazan Erhan. "Millî Mücadele'de Güney Cephesinde Kılıç Ali Bey'in Faaliyetleri Kılıç." *Gaziantep University Journal of Social Science*. vol. 16, no. 2 (2017).

Güner, Zekai. "Antep Savunmasi Ve Ali Şefik Özdemir Bey'in Faaliyetleri." *Zkü Sosyal Bilimler Dergisi*. vol. 3, no. 6 (2007).

Güneş, İhsan. *Türk Parlamento Tarihi. Meşrutiyete Geçiş Süreci: I. ve II. Meşrutiyet*. Ankara: TBMM Vakfı Yayınları, 1997.

Hannoyer, Jean. "Campagnes et pouvoirs en Syrie. L'étude de Deir ez Zor." Thèse de sociologie. EHESS. Paris, 1982.

Homet, Marcel. *Syrie terre irrédente: L'histoire secrète du traite Franco - Syrien: Où va le Proche - Orient*. Paris: J. Peyronnet & Cie, 1938.

Jabry, Irfan. *La question d'Alexandrette dans le cadre du Mandat*. Lyon: Paquet, 1940.
Kaya, Ayhan. "Challenges of Diversity in Turkish Politics: Circassians." *Policy Brief*. no. 6. Accept Pluralism. European University Institute. (2012). at: https://bit.ly/3XfRsph
Kemal, Gazi Mustafa. *Nutuk*. Ankara: Kaynak Yayınları, 2015.
Kévonian, Dzovinar . *Réfugiés et diplomatie humanitaire: Les acteurs européens et la scène proche - orientale pendant l'entre - deux - guerres*. Paris: Publications de la Sorbonne, 2003; 2004.
Kinross, Patrick. *Atatürk: The Rebirth of a Nation*. London: Phoenix, 1995.
Kreiser, Klaus. *Atatürk - Eine Biographie*. München: Beck, 2008.
Lafleur, Paul. *Les armées au levant, Historiques et insignes 1916 - 1946*. Paris: C.F.A, 2011.
Lautey, Pierre. *Gouraud*. Paris: René Julliard, 1949.
L'indicateur Syrien: Annuaire de la Syrie, du Liban et de la Palestine, 1924. Beyrouth: Imp. Papeterie Gédéon, 1924.
Mango, Andrew. *Atatürk*. London: John Murray Publishers, 1999.
Méouchy, Nadine (ed.). *France, Syrie et Liban 1918 - 1946, Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire*. Damas: Institut français d'études arabes de Damas, 2002.
Mizrahi, Jean - David. *Genèse de l'état mandataire. Service des renseignements et bandes armées en Syrie et au Liban dans les années 1920*. Paris: Publications de la Sorbonne, 2003.
Neep, Daniel. *Occupying Syria under the French Mandate: Insurgency, Space and State Formation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
Priestland, Jane (ed.). *Records of Syria 1918 - 1973*. vol 2: *1920 - 1922*. Chippenham: Cambridge Archive Editions, 2005.
Puaux, Gabriel. *Deux années au levant: Souvenirs de Syrie et du Liban 1939 - 1940*. Paris: Hachette, 1952.
Rabbat, Edmond. *L'évolution politique de la Syrie sous mandat*. Paris: Marcel Rivière, 1928.
Raport d'un témoin oculaire. *Les massacres d'Alep*. Paris: Antzakank Parisi, 1919.

Russell, Malcolm B. *The First Modern Arab State: Syria under Faisal 1918 - 1920*. Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1985.

Sanders, Liman von. *Fünf Jahre Türkei*. Berlin: Scherl, 1920.

Tauber, Eliezer. "Syrian and Iraqi Nationalist Attitudes to the Kemalist and Bolshevik Movements." *Middle Eastern Studies*. vol. 30, no. 4 (October 1994).

_____. *The Formation of Modern Syria and Iraq*. London: Frank Cass, 1995.

Thompson, Elizabeth F. *How the West Stole Democracy from the Arabs: The Arab Congress of 1920, the Destruction of the Syrian State, and the Rise of Anti - liberal Islamism*. New York: Atlantic Monthly Press, 2020.

Tibawi, A. L. "Syria from Peace Conference to the Fall Damascus." *Islamic Quarterly* (December 1967).

_____. *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine.* New York: Macmillan St. Martin's Press, 1969.

Tilas, Moustapha & Joseph Hajjar. *L'Histoire de la Syrie contemporaine (1918 - 1920), Le royaume arabe unitaire et son effondrement) 1918 - 1920)*. Damas: Dar Tilas, 1993.

Ural, Selçuk. "Ahmet Izzet Paşa Hükümeti'nin Programi Ve Mebusan Meclisi'ndeki Yankilari." *Atatürk Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü Dergisi*. vol. 11, no. 27 (2015).

Velud, Christian. "Une expérience d'administration régionale en Syrie durant le mandat francais: Conquête, colonisation, et mise en valeurs de la Ğazīra: 1920 - 1936." Thèse, Université Lumière Lyon 2, 1991.

Watenpaugh, Keith David. *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism, Colonialism*. Princeton: Princeton University Press, 2006.

Yenen, Alp. "Envisioning Turco - Arab Co - Existence between Empire and Nationalism." *Die Welt Des Islams.* vol. 61, no. 1 (2020).

Yilmaz, Hadiye. "Mustafa Kemal Paşa - Emir Faysal Anlaşması ve Milli Mücadele Dönemin de Suriye ve Irak." *CTAD*. vol. 10, no. 20 (Güz 2014).

_____. *Suriye İşgal Ve Direniş 1919 - 1922, Türk Basınına Yansımalarıyla*. İstanbul: Dergah Yayinlari, 2017.